

وترجة صاحب البعرك

هوالامام العسلامة الشيخ زين بن الراهيم بن عدبن عدب عسدب كرالشهر بابن عبم اسم لبعض الحدادم العلامة الفاصل الذي لم تكفيل عنه عين الاوانو والاواثل استغل ودأب وتفردوتفنن وأفتى ودرس وساعده الحظ في حماته و بعدوهاته و رزق الحظ في سائر مؤلف اته ومصنفاته في كتب ورقة الأوأ تعب الناس في تحصلها ولدمالقاهرة سنة ست وعشرين وتستعمائة وأخذعن علىأثها وتفقه بالشيخ أمن الدين بن عيد العال الحنفي والشيخ أبى الفيض السلى والشيخ شرف الدين البلقيني وشيخ الاسلام أحدبن يونس الشهر بان الشلى وأخذعاوم العر بية والعقلمة عنجاعة كثير من منهم الشيخ العلامة نو رالدين الديلي السالكي والشيخ العلامة شقيراً لغرى وانتفع مدخلق كثيرمنه سمآخوه العلامة عرصاحب النهروالعلامة مجدالغزى التمرتاشي صاحب المنجو آلشيخ مجد العلى سبطان أبي شريف المقدسي الاصل الشامى السكن وعبد الغفار مفتى القدس وذكره المارف عبدالوهاب الشعراني في طبقاته وذكرانه كان علل ازاهداأ جمع فقراء الصوفية على أديه وجلالنه وماتخان عن الاذعان له الامن عنده حسدا وحهل عقامه وكان لهذوق في حل مشكلات الفوم وله الاعتقاد العظيم في طائفة القوم وأخذ الطريق عن الشيخ العارف بالله تعالى سليمان الحصرى قال الشيخ عبد الوهاب معبته عشرسنين في ارأيت عليه شيأيشينه في دينه و هجيت معه في سنة ثلاث وخسسين وتسعمائة فرأيته على خلق عظيم معجيراته وغلمانه ذهابا وأبابامع أن السفر يسفرعن اخلاق الرجال ولقد شاورنى فى ترك التدريس والاقبال على طريق الفقر أء الصوف يقفلت له لاتدخسل فى الطريق الابعد تضامك من علوم الشريعة فأجابني الى ذلك أسأل الله تعالى أن يزيده علىاوعلاصا كاوتحشر فأفى زمرته مع العلىاء العاملان والاغة المحتهدين تحت لواء سمد المرسلين والولانا المترجم الاشباء والنظائر وآلبعر الرائق ومختصرا لقعرير وشرح المنار والفوائد الزينيسة والرسائل الزينية التي رتبها اين بنته مجد وأما تعاليقه على هوامش الكتب وحواشها وكالته على أسئلة المستغتين والاوراق التي سودها بالماحث الرائقة فشئ لاعكن حصره ولولامعا حلة الاحل قبل بلواغ الامل لكان في الفقه وأصوله وفي سائر الفنون أعجو بة الدهر توفي سينة سنعين وتسعيانه وفالآ لليذه العلى انوواته كانت ف سينة تسع بتقديم التاء وستبن وتسعمائة وان ولادته كانتسنة توعشرن وتسعائة ودفن بالقرب من السندة سكننة رحم الله تعالى روحه ونو رضر عده آمين كذافي شراح الانساء والنظائر لشعنا العلامة المحقق هنة الله أفنسدى النعلى التاجي رجه الله تعالى قال الشيغ العلامة قطب الدن المحتفى أنسدني من لفظه مولانا الشيخ نور ألدن أبوا كحسن الخطيب الحنق شيخ المدرسة الأشرقية انهشافه المرحوم الشيخ زين بن نجيم رجه الله تعالى بهده الابيات بدمة وقدأحاد فقال

فوالفضل زين الدين حازمن التق « والعلم ما عجز الورى عن حصره لاسيما الفقمه الشريف فانه « عليه كاله من صدره واذا نظرت الى الشروح باسرها « فترى الجميع كنفطة في بحسره

ونقلمن خط الشيخ الفهامة سرى الدين الصائغ المحنفي ماصورته أنشدني منصور البلسي المحنفي لنغسه على الكنزفي الفقه الشروح كثيرة برجار تفيسد الطالبين لا كيا

ولتكن بهسذا المعرضارت سواقيا ، ومن ورد البعر استقل السواقيا

وترجة صاحب عاشدة العرالسدعد أمن الشهر مان عادن رجه الله هووان كان كسرالقسدر شهرالذكر لاتستقصى مناقسه في محلدات غيراننا احملنا ان لا يغوتنا التبرك بذكرشي منسبرته لانهعندذ كوالصاعب تنزل الرجات فنقول هوالعلامة المتقن والاملم المتفنن السبيدمجدأ من عابدين ابن السيدالشريف عرجاندين ينتهى نسبيه الشريف الحالا ماكم حعفر الصادق سعدسعلى سائحسن سعلى العامال كرم الله وجهه وقداستوفى ذكراحداده الكرام مع طرف صالح من مرضى سيرته وكريم خليقته وذكر مؤلفاته وسنى حالاته ولده المرجوم العلامة السيدم دعلاء الدين فأول كامه قرة عبون الاخيار لتكملة ردالهتار على الدراغنا ومجل القول في المترحم المذكورانه رجه ألله كان عن يتذكر به سيرة السلف الصامحين منوفور العلم وكثرة التفنن ومتانة الدين ، فيعدغوره في العلوم تشهديه مؤلفاته الشهيرة وما تحويه من ناقب افهأمه واقتدداره على حل العو بصات وكشف المدله حات التكثيرة فله رجة الله من التا الدف رد المحنار على الدرالمختار والعقودالدرية في تنقيم الفتاوي الخامدية وحاشعة على السضاوي وحاشية على المطول وحاشية على شرح الملتق وحاشية على النهر الا انهما لم يجرداً وهذه الحاشية التى على المحر وله مجوعة في الادب ونحوا لثلاثمن رسالة وغير ذلك وكان حسن الاخلاق والسمانة منسما زمنسه الشريف على أنواع الطاعات ورجااستغرق ليسله أجمع بقراءة القرآن والبكاء ولايدع وقتامن أوقاته من غبرطهارة وكان كثير التصدق بعيداعن الشمات لايأكل الامن مال تجارته وكانمها بامطاع الكامة وبالجلة واخلاقه الشر مفة لاتعصر ولدرجه الله سنة ١١٩٨ وماترجه الله فعوة نوم الار تعاه الحادى والعشر سمن رسع الثاني سنة ١٢٥٢ عن أربع وخسن سنة تقريبا يدمشق الشام ودفن عقرتها ساب الصغر لازالت علسه سعائب الرحاث عطر ولابر -ت دارا علدله فها المقام الاشهر عمان هذه الحاشية قدازدادت -لمه يتنميق العلامة الامام والفهامة الهمام فريدعصره ووحيددهره المرحوم السيد أحدعابدين ابن عمالمؤلف لهايخطه الكريم وتحريره لهابالفراءة وامعآن الفكر وادمان النظر المستقيم وعند الشروغ فى الطبع سمع خاطر ورثته متع الله الوجودبدوامهم وأدام على المسلمين بركة انفاسهم ومنافع علومهم ماعطاء تلك اعجاشية مع شرح البعر الدى تعلت غرره بخط المؤلف بهذه الحاشية ليكون الطبع والتصيع على تلك الخطوط الزاهية فزى الله ذلك الصنيع خبرا ومنعهم رضا ووقاهم ضيرا آمين

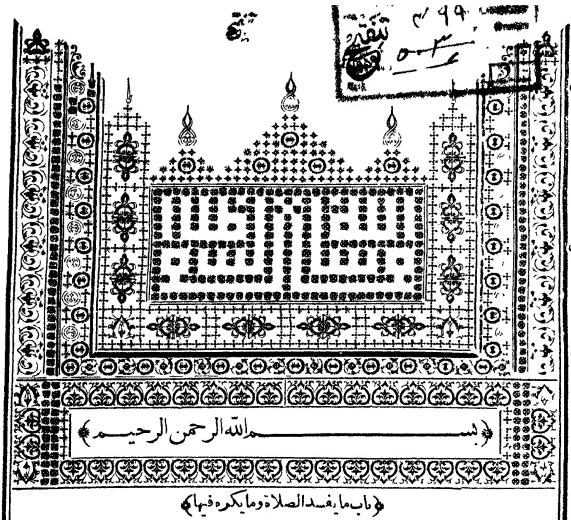
	للعلامة ان تعمرجه الله كه	شرح كنز الدقائق	وفهرست الجزء الاول من البحر الراثق
--	---------------------------	-----------------	------------------------------------

7	ي وده در ايمرد	Jan Granden Jan Granden Grande
	غفيحه	ظفيمض
	٧٦٧ ماب الاذان	٢ خطبة الكتاب
	٣٨٠ بابشروط الصلاة	٧ كتاب الطهارة
	٣٠٠ بابصفة الصلاة	١٤٥ بابالتيم
ل في الصلاة إ	٢٢٣ (فصلواذا أرادالدخوا	١٧٣ بابالمسمع على الخفين
	كبرامخ)	١٩٩ باب انحيض
	ع ٢٩ بابالامامة	٢٣١ بابالاتجاس
﴿ عَتْ ﴾	٣٨٩ باب المحدث في الصلاة	٢٥٦ كاب الصلاة

وفهرست الجزوالثاني من البحرال اثق شرح كنز الدقائق للعلامة ابن تجيم رجه الله

صعنفه او٢٢ ماب صدقة السوائم ٢٣١ بابصدقة البقر ٢٣٢ فصل في الغنم ٢٤٢ بالزكاة المثال ٢٤٨ بان العاشر ٢٥١ ماب الركاز ٤ ٥٠ ماب العشر ٢٥٨ بالمصرف ٢٧٠ باتصدقة الفطر ٢٧٦ كاب الصوم ١ ٩ ٢ بابمايفسد الصوم ومالا يفسده ٣٠٢ فصل في العوارض ٣١٦ فصلومن نذرصوم يوم النحر أفطر ٣٢١ بابالاعتكاف 寿心は でで、 ع ع م ماب الآحوام ٩٧٩ فصلومن لم يدخل مكة الخ اسمه باب القران المحم بابالتمتع

ماب ما يفسد الصلاة وما يكره فها ٣٦ فصل كره استقمال القبلة بالفرج . ٤ باب الوتر والنوافل مأب ادراك الفريضة V o ١٤ ما فضاء الفواثت Ap مانسحودالسهو ١٢١ ماب صلاة المريض ١٢٨ بالسحودالتلاوة ١٣٨ ما صلاة المسافر ٠ ١ م ا ماك صلاة الجعة . ١٧ ماب صلاة العدين ١٨٠ ماب صلاة الكسوف ١٨١ باب صلاة الاستسقاء ١٨٢ بابصلاة الحوف ١٨٣ كالالجنائز ١٩٢ فصل السلطان أحق بصلاته الخ ٢١١ باب صلاة الشهد و ٢١ ما الصلاة في الكعمة ٢١٦ كاب الزكاة



لما كانسسن الحدث عارصا سما وياوالمفسدات عارضا كسياقدم ذاك وآخرهذا والفساد والمطلان في لعبادات سواء (قوله بفسدال سلاة التكلم) محديث مسلم ان صلاتناهد في لا يصلح فيها من كلام النباس المفساه والتسبيج والتكبير وقراءة القرآن وفي رواية الميه قاله على وما لا يصلح فيها مباشرته بفسده المطلقا كالا كل والثيرب والمسكر وه غيرصا محمن وجهدون وجه والمنس بقتضى انتفاء الصلاح مطلقا أطلقه فشمل العمد والنسان والحطاو القليل والكثير لاصلاح صلاته أولا علما بالتحريم أولا ولهذا عبر بالنكلم دون الكلام ليشمل الكلمة الواحدة كاعبر بها في المجمع لان التبكلم هو النطق يقبال تكلم كلام وتبكلم كلام المناه المام عدين أسماعيرة ولا وان لم يسمع نفسه وصحيح المحروف فعلى قول الكرجى تفسد وحكى عن الامام عجد بن الفصل عدمه والاختلاف فيه نظير الاختلاف فيما اذا قرأ في صلاته ولم يسمع نفسه هل تجوز صلاته وقد بيناه كذا في الدخيرة وفي المحمد عالم المناه على مفسد عنده مما خلا والا بي بوسف لهما أن الكلام اسم محروف منظ ومة مسموعة من عزرج الكلام لان الافهام بهداية وأدفى ما يقع ما المسلاة بهدما طاهر وشمل الكلام في النوال أدباء حوال المسلمة وهوالحتار واختار فوا ختار فوا ختار فوا والمناه و والمناه والمناه

إماب مايفسد الصلاة ومايكره فيهاكه إقوك والفسادوالبطلان في العبادات سواء) لان المرادبهمانووج العمادة عن كونهاعدادة سدب فوات بعن الفرائض وعسروا عمايفوت لوصف مع مقاء الفرائض من الشروط والادكان مالكراهة بخلاف المعاملات على ماعرف فى الاصول كذافى شرح المنية (قولهمطلقا)أى عداأوسهوا (قوله كما عربهافي المجمع حيث قال وبفسدهابالكلمة الداحدة اله وكان النسخية التي وقعت لصاحب النهر عسرفيها فرابما يفسدا لصلاة ومايكره فيهاك مفسدالصلاة التكلم

المكلام مدل المكلمة فقال وهذاأ ولى من تعبير المجمع بالمكلام كذافي المجروفية نظر اذميناه على الأراد به المخوى بلهو وليس بمتعين لجوازان مراد به اللغوى بلهو الملام اللغوى المراد بالمكلام اللغوى

يكون شاملاللقليل والكثير ويساوى تعبير المصنف بالتكلم فلايكون أولى لكن قد علت ما عبريه فى المجمع على ان الاسلام المؤلف لم يدع الاولوية بل دعواه ان التكلم شامل للكثير الذى دل عليه عبارة المجمع مفهوما وللقليل الذى دلت عليه منطوقا وليس فيه ما يشعر بتقييده بالنحوى أو اللغوى في عبارة المجمع (قوله وينبغى أن يقال الخ) قديقال ان ماذكر من نحوع وق منتظم من حروف تقديرافه وداخل في تعريف المكلام المذكو رنامل (قوله ولمأرعنه جواباشافها) أقول في معراج الدراية مان قبل كيف يستقيم هذافان راوى حديث ذى المدين أبوهريرة وهوأسلم بعد فتح خدير وقد قال أبوهريرة صلى بنارسول الله صلى الله عليه وسلم وتعريج المكلام كان تاساحين قدم ابن مسعود من المحشة وذلك في أول الهيعرة قلنامع في قوله صلى بناأى صلى باحد ابنا ولا وجه للعديث الاهسد الان ذا المدين قتل بهدر واسمه مشهور شهد بدراو ذلك قسل فتح خدير بزمان طويل كذا في المسوط وانظر ماذكره الشارح الزبلي يظهر للنا المحواب على ان ماذكره المؤلف من الرواية قدذكره في الفتح وعيره من حديث تو غير حديث ذي المدين وعبارة الفتح قوله ولنا قوله صلى الله عليه وسلم ان صلاتنا المخرواه مسلم من حديث معاوية بن الحركم السلمي قال بينها أنا أصلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم اذعطس رجل من القوم الى آخر ماذكره من واطن ان المؤلف اشتبه عليه

هـذا الحديث عديث دى المدين فليراجع (قوله ودخل في التكلم المذكور قراءة التوراة الخ) قال في النهر أقول المدلمة النام يكن ذكرا أوتنريها وقدستقان

والدعاء عما بشبه كالرمنا

غسرالمسدل بحرم على
الحنب قسراءته (فوله
و بنبغى أن ينعلق الخ)
قال في النهر ظاهر مافي
الشرح وعليه حرى العيني
اله فيسد في الدعاء فقط
وهو الظاهسر لاشتمال
الدعاء على ما يشبه كلامنا
ومالا يشبهه بخلاف التكام
فانه يفسد وان لم يشبه
كلامنا كالمهمل ولاشك

الاسلام وغمره انهالا تفسد وامامارواه الحاكم وصحعه انالله وضععن أمتى الحطا والنسيان ومااستكرهوا عليه فهومن باب المقتضى ولاعموم لهلانه ضرورى فوجب تقديره على وجسه يضع والاجساع منعقد على انرفع الاثم مراد فلاير ادغيره والالزم تعيسه وهوف عير محل الضرورة ولقائل آن يقول انحديثذى اليدين الثارت ف صعيع مسلم فانه تكام في الصلاة حين سلم الني صلى الله عليه وسلع على رأس الركعتين ساهيا وتكلم بعض الصحابة والني صلى الله عليه وسلم فكأن حجه للعمهور بان كلام الناسى ومن يظن الله ليس فيها لايفسدها فان أجيب بان حديث ذى اليدين منسوخ كانف الابتداءحين كان الكلام فيهامبا عافمنوع لانه رواية ابى هريرة وهومتا والاسلام وان أحسب بحواز ان يرويه عن غيره ولم يكن حاضرافغير صحيح لما في محيم مسلم عنه بينا أما أصلى معرسول الله صلى الله عليه وسلم وساق الواقعة وهوصر يحقى حصوره ولم أرعنه حواما شاهيا وأراد من التكلم التكام لغيرضر ورة لماسياتي انه لوعطس أوتجشا فحصل منه كلام لا تفسد لتغذر الاحترازعنه كافى المحيط ودخل فى التكلم المذ كورقراءة التوراة والانجيل والزبورفانه يفسدكا في المجتى وقال في الاصللم يجزه وفي حامع الكرخي فسدت وعن أبي يوسف ان أشمه التسبيح حاز (قوله والدعاء عمايشيه كلامنا) أفرده واندخل في التكلم لان الشافعي لايفسدها بالدعاء وينبغي أن يتعلق قوله عمايشيه كالامنا بالتكام والدعاء والدقد منابان الدعاء عمايشه كلامناه وماأمكن سؤالهمن العيادكاللهم اطعني أواقض ديني وارزقني فلانةعلى الصحيح ومااستحال طلبهمن العباد فلدس من كالامنامثل ألعافية والمغفرة والرزق سواء كان لنفسه أولغ بره ولولا حمه على الصحيح كأفي الحيط وفالظهيرية ولوقال أل عمقال المحدلله أولم يقللا تفسد مصلاته وقال المرغساني ان أنصاف التجامة مثل كل الكامة تفسد صلاته مذكر ضابط اللدعاء بمايشبه كالرمنا فقال الحاصل انهاذا دعاعا حاءفي الصلاة أوفى القرآن أوفى الماثور لاتفسد صلاته وان لم يكن في القرآن أوفى الماثور ولايستحيل سؤاله تفسدوان كان يستحيل سؤاله لاتفسد اه ويشكل عليه اللهم اغفر العمي أوخالي

ان كونه قيدا فيه يخرجه فتسدير اله وتعقبه الغنيى عاقدمه بين يديه من ان الرادمن السكام النطق بالمحروف سمى كلاما أولا فكانه نسى ذلك ونسى أيضا اعستراضه على أخيه الفهامة حيث قال وهدا أى تعبير المصدف بالتكام أولى من تعبير المجمع بالسكلام حيث قال فى الاعستراض على ذلك وفيسه نظر اذميناه على ان المراديه النحوى وليس عتمد زعجوازان بريد اللغوى بالمحلام المناه والظاهر اله اعتراضه فانت تراه اسستظهر ان المراد المكلام اللغوى وحين شذف دعواه ان المهمل لا نشبه كلام الناس ممنوع بلهوم شسمه لكلامهم لغة من حيث انه صوت فيده حروف وقوله لاشك أن كونه قيدا فيه يخرجه قد علت ماسستى ان كونه قيدا فيه يدخله اله كذا في حواشى شرح مسكن (قوله وقال المرغناني المحروف القول قال في التحديث الخانية ادارادان يقرأ كلة استأنف لا تفسد صلاته وان قبي عنى الشطر لا حل الضرورة اله وفي زلة القارئ من فتح القدير عن الخانية ادارادان كان لواتمها تفد والشطر حكم الكل وهو العميم اله

(قول المصنف وارتف عبكائه) قال في النهروف العماح البكاعد ويقصر فاذامد دت أردت الصوت الذي مع البكاه واذاقصرت أردت الدموع وخووجها (قوله فهوأن يقول آه) قال في النهر الانين هوصوت المتوجع كذافي العناية وخصه العيني بالحاصل من قوله أه وقيل هو قول أه الهم عصر الهمزة مفتوحة كافي شرح المنية الشيخ ابراهيم الحلبي ومثله في الشرنبلالية

فانه ،قل انها تفسد الفاقا كاقدمناه (قوله والانبن والتاوه وارتفاع بكائه من وجع أومصيبة لامن دكر جنسة أونار) أن بفسده الماللانين فهم أن يقول أه كافي السكافي والساوة هوان يقول أوه ويقال أوه الرجل تاويم أوتاوه تاقها اذاقال أوه وقال في المغرب وهي كلة توجيع ورجيل أواه كشير التاوه وذكرالع المدا كحلى فشر المنية ان فيها تلاث عشرة لغة فالهمزة مفتوحة في سائرها ثم قد عدوقد لاتمدمع تشديد الواوالفتوحة وسكون الهاءفها نان لغتان ولاتمدمع تشديد الواوالمكسورة وسكون المهاء وكسرها فهاتان أخريان ومع سكون الواو وكسرا لهاء فهذه خامسية ومع تشديد الواو مفتوحة ومكسو رة بلاهاء فهانان سادسة وسابعة وأوعلى مثال أوالعاطفة فهلذه ثامنة وتمدلكن بلبهاها مساكمنة ومكسورة بلاواوفها تان تاسمعة وعاشرة والحادية عشرة والثانيسة عشرة اوياه عد الهورة وعدمه وفقع الواوالمشدودة يليم الاءمشاة ثم ألف ثم هاءسا كنة والثالث ةعشرة آو ومبد اله- مرة وضم الواو الاولى وسكون الثانية بعدهاه أمسا كنة وحينشد فتسمية آه أنينا واوه تاقها اصطلاح اه يعنى لانعة لانمن لغات الماقوة وهي العاشرة واما ارتفاع البكاء فهوأن يحصل به حروف وقوله من وجع أومصيبة قيد الثلاثة وقوله لامن ذكر جنة أونارعا تدالى الكل أيضا فانحاصل انهاان كانتمن ذكرا تجنة أوالنار فهو دال على زيادة الخشوع ولوصر حبهما فقال اللهم انى أسالك الجنسة وأعوذ بك من النارلم تفسد صلاته وان كان من وجم أومصيمة فهودال على الطهارهما فكانه قال افي مصاب والدلالة تعل على الصريح ادالم يكن هذاك صريح يحالفها وهددا كله عندهم وعن أبي يوسف ان قوله آه لا يفسد في الحالين وأوه يفسد وقيل الاصل عنده ان الكالمة اذااشتملت على حرفين وهمازا أبدان أوأحده ممالا تفسدوان كانتا أصلمتين تفسد وحروف الزوائد مجوعة في قولنا ، أمان وتسهيل ، وتعنى بالزوائدان الكلمة لوزيد فيها حوف لكان من هذه الحروف لاأن همذه انحروف زوائدأ ين ماوقعت قال في الهداية وقول أبي يوسف لا يقوى لان كلام الناس في متفاهمهم أى أهسل العرف يتبع وجود حروف الهيماء وافهام المعسني و يتعقق ذلك في حروف كلهاز وائد اه وتعقبه الشارحون بان أبايوسف انما يجعل ووف الزوائد كان لم تكن اذاقلت لااذا كثرت وأجاب عنه ف فتح القدير مانه أراد ما مجمع الاثنين فصاعدا وجعل في الظهيرية محل الحلاف فيمااذا أمكن الامتناع عنه امامالاعكن الامتناع عنه فلايفسد عند الكل كالمريض ادالم بملك نفسه من الاسن والتاوه لانه حينتذ كالعطاس والجشااذا حصل بهما حروف قيديالانين ونحوه فأنه لواستعطف كلياأ وهرة أوساق جارالم تفسد صلاته لانه صوت لاهماه له وقسد بارتفاع بكائه لانه لوغوج دمعه من غيرصوت لا تفسد صلاته بلاخلاف في كل حال كذافي شرح الجامع الصغيرلقا ضيحآن والتافيف كالانين كاف وتفتم أف اسم فعل لا تضمر وقيل لتجرت وسواء أرآد به تنقية موضع سحوده أوأراديه التأفيف فان الصلاة تفسد عندهما مطلقا وقال أبو يوسف بعدمه أحكن فالمجتى العييم انحسلافه اغماه وفي المخفف وفي المسدد تفسد عنسدهم ويعارضه مافي الخلاصة أن الاصل عنده أن في الحرفين لا تفسد صلاته وفي أربعة أحرف تفسد وفي ثلاثة أحرف

عن تاج الشريعة وزاد انه توجيع الجيم وهوعلي وزن دع اه وهذاهو المفهوممن كالرمالعناية حيث جعسله حرفين في أثناءتقسر يرالمتن (قوله اللاث عشرة) أقول كان نسخة الرملي ثلاثة عشر فأعسرض مان الصواب ثلاث عشرة (فـوله فتسمسة آه أنيناواوه تاوهاً اصطلاح) قال فى النهر آنت خيستربان هذا اغماساتي على مامر من انه لفظ آه أماعلى انهصوت المتوجم فان والانب والتاؤه رارتفاع بكائه منوجع أومصيبة

الفرق بين اله أقول وكذلك الفرق بين اله أقول مامرمن الدلفظ آ ولان ماهنا ممد ودومامرمقصور كاعلت ممانقلناه عن شرح المنية والذرنبلالية مجوعة الخي قال في المنه الفيسة ابن معطى انها ألفيسة ابن معطى انها الفيسة ابن معطى انها الفيسة ابن معطى انها الفيسة ابن معطى انها المناسخة الم

لامن ذكر حنة أونار

وسردهالكن بعضها مؤاخذ فيه ولم بحمعها أحدار بع مرات الا ابن مالك في شرح الكافية حيث قال هذا ، وتسليم اختلف تلا يوم انسسه بنها ية مسئول أمان وتسهيل في قال وفيه نظر لان تلا ثلاثي من بنات الماء واذار سم بها تكرر معنى وضع الماء كاتكر رمعنى وضع لفظ المها وضع لفظ المها وضع لفظ المها وقولي أسمل ما تنه ي معنى وضع لفظ المها وقولي أسمل ما تنه ي معنى وضع لفظ المها وقولي أسمل ما تنه ي معنى وضع لفظ المها وقولي أسمل ما تنه ي معنى وضع لفظ المها وقولي أسمل ما تنه ي معنى وضع لفظ المها وقولي أسمل ما تنه ي معنى وضع لفظ المها وقولي أسمل ما تنه ي تن

}

معارضة رموله لكن لغرض معيم الخ) قال ف الشرنبلالية قآت عكن ان يكون من الغرض العيم التغنع التسبيع أو التكسرللانتقالات وهي حادثة اه (قوله لانماللقراءة ملحقبها) لابشمل التمفغ لاعلامانه فى الصلاة (قوله وبعض مشاعنالم بشترطوا)أى ان يکون مهيمي بل الشرط كمونه مسموعا وعبارة الفتح وبعضهم والتنعنع للاعذروجواب عاطس سرجك الله لاشـ ترط الحروب في الافساد بعدكونه مسموعا وعلى هذالو مفرطائرا أو دعاه بماهومسموع اه فقوله حتى قدل اذا قال في صلاته ماساق مه الحار لاتفسدالخ تفريععلى الاول ان كانتلافي قوله لاتمسد المتة فيأصل جيم نسخ الظهيرية والا فهو تفر تمعلى الشاني كما هو المتبادر والذي رأشه فعاعندىمن سعةالظهيرية سوتها فتامل (قوله أيلم يجمه) ظاهره أن الضمير المنصوب فيقوله لانهلم

اختلف المشايخ فيها والاصح انهالا تفسد اه وبمنافيها اندفع مااعسترض بهالشبار حون على الهدامة في قولة و يتحقق دلك في حروف كلهاز والله كآلا يخفي وفي الخانسة ولولدغته عقرب أو اصابه وجمع فقال بسم الله قال الشيخ الامام أبو بكر محد بن الفضل تفسد صدلاته و يكون عُنزلة الانبن وهكذاروى عن أبي حنيفة وقيسل لا تفسد لانه ليسمن كالرم الناس وفي النصاب وعليه الغتوى وجرم به في الظهير يه وكذا لوقال بارب كافي الذخيرة وفي الظهيرية ولو وسوسه الشهطان فقال لاحول ولاقوة الابالله أنكان ذلك لأمرالا خوة لاتفسد وانكان لامرالدنما تفسيد خلاقالاي يوسف ولوعوذنفسه بشئمن القرآن للعمى ونحوها تفسيدعندهم اه بخسلاف النعوذ لدفع الوسوسة لاتفسدمطلقا كافى القنية (قوله والتنجيخ بلاعيذر) وهوان يقول أح مالفتح والضم والعسذر وصف يطرأ على المكلف يناسب التسهيل عليه فان كان التنجيخ لعذروا نه لا يبطل الصلاة بالاخلاف وان حصل به حروف لأنه هاءمن قبل من له الحق فجعل عفوا واركان من عبرعذر ولا غرص صحيم فهومفسد عندهما خلاوالابي توسف في الحرفين وان كان بغبرعد دراحكن لغرص صيح كتعسس ن صوته للقراءة أوللاعلام انه في الصلاة أولهتدى امامه عند خطا ته ففيه اختلاف فظأهرالكتاب والظهيرية أختيا والفسادا كمن الصيح عدمه لاسما للقراءة ملحق بها كأني فتح القدير وغيره فلوقال بلاعذر وغرص صعيح لكان أونى الاأن يستعل العذر فيماهو أعممن المصطر السه قسدنابان يظهرله حروف لانهلوكم يظهرله حروف مهجاة فانهلا يفسدها اتفاقا لكنه مكر وهوهو عجل قول من قال ان التفخيخ قصد او أختما رامكر وهلانه عث لعر وه عن الفائدة وقيد بالتفخيخ لانه لو تثاءب فحلمنه صوت أوعطس فصل منسه سوت مع الحروف لا تفسل صلاته كذافي الظهرية ثم قال التنحيم في الصلاة ان لم يكن مسموعالا تفسد وآن كان مسموعا يفسد طن بعض مساتحناً ان الحلوانى وبعض مشايخنالم يشترطوا والمهمال الشيخ الآمام خواهرز ادمحتي قيل اذاقال في صلاته مايساق به المحسارلا تفسد اذالم يحسل به الحروف اه واختار الاول صاحب الحلاصة و كرانه ادًا لم يفسد فهومكروه (قوله وجواب عاطس سرجك الله) أي يفسده ألا يه من كالرم الناس ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم لقائله وهومعاوية بن الحكم ان صلاتناهذه لا يصح فيهاشئ من كالرم الناس فيعل التشميت منه قيد بكونه جوا بالانه لوقال العاطس لنفسه برجل الله بانفسي الاتفسدلانه لمالم يكن خطأبا لغيره لم يعتبرمن كالرم الناس كااذاقال سرجني الله وقد در قوله سرجات الله الانه لوقال العماطس أوالسأمع أمحد لله لاتفسد لأره لم يتعارف حوآ ماوان قصده وفيسة اختلاب المشايخ ومحله عنسدارا دةانجواب امااذالم يرده بل قاله رحاءا لثواب لاتفسد بالاتفاق كذا ف غاية الألاسكسان ومحله أيضاعندعدم ارادة التفهيم فلوأراده تفسد صلاة السامع القائل الجدلله لانه تعليم للغير من اليوم بمرحاجة كاف منية المصلى وشرحها وأشار المصنف بالمجواب الى أن المصلى لوعطس فقال له رُحِلُّ مرجك الله المعامل العامس آمين تفسد صلاته ولهذا قال في الظهير ية رجلان يصليان فعطس أحدهما فقال بأن يبدر جل خارج الصلاة برجك الله فقالاجيعا آمين تفسد صلاة العاطس ولا تفسد صلاة الا خو لانه لم مد الإنه أو اله أى لم يعيه و يشكل عليه ما في الذخيرة اذا أمن المصلى الدعاء رجسل ليس فالصلاة تفسد صلا المسلام اله وهو يفيد فساد صلاة المؤمن الذي ليس بعاطس وليس ببعيد كما

دعه عائد الى المسلى الآ أماد كرو والاظهرانه عائد الى الرحل الخارج أى لان القائل برجك الله اغداد عا بذلك العاطس لالمصلى لا شوف كان قول العاطس المراف المسلمة المسلمة المسلمة المسلمة المسلمة على المسلمة المسل

مانه المحسمة فانه يفيدان الاجابة حصات تنامين العاطس فلم يكن الثانى تامينا لدعائه وكلام الذخيرة فسه فلم تنامل وفي شرح نظم الكثير للعلامة المقددين المان الدخيرة عجول على ما اذاد عاله لكون جوابا أما اذاد عالغيره فلا يظهر كونة حوابا فلا تفسد اله الكثير للعلامة المقالة الذخيرة بناء على ان وهو أولى بما في النام والحاصل ان التامين في نفسه غير مفسد والمان المدعولة وهو العاطس فقط فتامينه مفسد بعلاف المراد الدعاء للصلى بحلاف ما في الفاه مرية لان الجواب الما يكون من المدعولة وهو العاطس فقط فتامينه مفسد بعلاف

لا يحنى وأشارالى أن المسلى اذا مع الاذان فقال مثل ما يقول المؤذن ان أراد حواله تفسد والافلا وانلمتكن لهسة تفسدلان الظاهر افه أرادبه الاجابة وكذلك اذاسع اسم النبي صلى الله عليه وسلم فصلى عليه فهذا احامة فتفسدوان صلى عليه ولم يسمع إسمه لا تفسيد ولوقال لبيك سيدى حين قرأ ماأيها الدين آمدواففيه قولان والاحسن ان لأيفعل كذافي المحيط وفي الدخيرة معز بالى نوادربسر عن أي يوسف اله اداعطس الرجل في الصلاة جد الله فان كان وحده وان شاء أسر به وحرك لساله وانشاءاً علن وان كان خلف امام أسر به وحرك لسانه مرجع أبو يوسف وقال لا يحرك لسانه مطلقا اه وهومتعين ولهذا قال في الخلاصة وينبغي ان يقول في نفسه والاحسن هو السكوت وفي القنية مسجد كمير يحهر المؤذن فيه مالتكميرات فدخل فيهرجل مادى المؤذن ان يجهر بالتكمير فرفع الامام للحال وجهر المؤذن بالنكمير فأن قصدحوا به قسدت صلاته وكذا لوقال عندختم الامام قراءته صدق الله وصدق الرسول وكذااداذكر في تشهده الشهادتين عندذكر المؤذن الشهادتين تفسيدان قصد الاجابة اه (فوله وفقه على غيرامامه) أى يفسدها لانه تعليم وتعلم لفسر حاجة قسديه لانه لوفتع على أمامه فلأ فسادلانه تعلق به اصلاح صلاته اماان كان الامام لم يقرأ الغرص فطاهر واماان كان قرأففي واختلاف والعيم عدم الفساد لانه لولم يفتح رعا عرى على لسانه مايكون مفداف كان فيه اصلاح صلاته ولاطلاق ماروى عن على رضي الله عنده اذا استطعمكم الامام فاطعموه واستطعامه سكوته ولهذالوفتي على امامه بعدما انتقل الى آية أخرى لا تفسد صلاته وهوقول عامة المشايخ لاطلاق المرخص وفي المحيط مايفيدانه المذهب وانفيسه واكرفي الاصل والحامع الصغيرانه ادافتع على امامه يجوزه طلقالآن الفتي وان كان تعليما ولكن التعليم ليس بعل كشروانه تلاوة حقيقة فلا يكون مقسداوان لم يكن محتاجا السهوصح في الظهيرية انه لا تفسيد صلاء الفاتح على كل حال وتفسد صلاة الامام اذاأ حدمن الفاتح بعد ما التقل الى آية أحرى وصعع المصنف فآلكافي الهلاتفسد صلاة الامام أيضافصار الحاصل ان الصيع من المذهب ان الغنع على امامه لا يوجب فساد صلاة أحد لا الفاتح ولا الا متحد مطلقا في كل حال ثم قيل ينوى الفاتح بالفتح على امامه التسلاوة والعييمانه بنوى الفتح دون القراءة لان قراءة المقتدى منهاى عنها والفتع على أمامه غيرمنه يعند قالوابكره القتدى ان يفتع على امامه من ساعته وكذا يكره الامام أن يلجتهم اليه بان يقف سأكا بعد الحصر أو يكروالا ية بليركع اداحاه أوانه أوينتقل الى آية أنوى لم يلزم من وصل مايفسدالصلة أوينتقل الىسورة أخرى كافى المحيط واختلفت الرواية في وقت أوان الركوع يعضها اعتبرأ وانه المستعب وفي بعضها اعتسرفرض القراءة يعنى اذاقر أمقد ارماتجون وبه الصلا ركع كذافي السراح الوهاج وأرادمن الفتع على غير امامه تلقينه على قصد التعليم اماان فقصد فراء القرآن فلا تفسد عند الكل كذافي الحلاصة وغُسرها وأطلق في الفتح المذكر

تامسين الاسنر ويوضع هـ ذاما في الشريد لالمة عن قاضعان لوعطس المصلى فقالله رحل مرجك آلله فقال المصلى آمين فسدن صلاته لانه أحأمه ولوقال من يحسه معه أيضا آمين لاتفسد صلاته لانتامنه لدس يحواب اله والمرادعن عنده أى من المصابن مدلسل قوله لاتفسد صلاته لكن ساتى بعد نحوورقة عن المتعنى لوسءم المصلى من مصل وفتحه على عبرامامه

آخرولاالضالين فقال آخرولاالضالين فقال وقيال تفسد وعليه الماخرون فليتامسل (قوله وأشار الى ان المصلى اذا مع الادال الح) أدخسل في المهرهذه الفروع تحت الاالله قال وماسلكاه أولى (قوله لانه تعليم وتعلم لغير حاجة) لان المستفتم كانه يقول اذا

المسقم كانه يقول ادا المستقم كانه يقول اذا المستقم كانه يقول اذا انتهت الى هذا فيعده هذا فيكون من كلام الاترى الحماذ كواانه كذا في السراج (قوله ففي بعضها اعتبراً وانه المستعب) قال في فتع القدير وهذاه والظاهر من حهة الوله وأطلق في الفتح اللذكور) مسلى الله تعالى عليه وسلم قال لا بي هلافتحت على مع انها كانت سورة المؤمنين بعد الفاتحة (قاله وأطلق في الفتح الله كور) أى أطلق المصنف في الفت وهو ما يكون على غيرامامه

(قوله وفي القنيسة الرقيج على الامام الى قوله وتذكر) أقول يحتمل أن يكون المرادانه تذكر بسبب الفتع وان يكون تذكر بنفسه ولكنه مسادف مذكره وقتع من ليس ف صلاته في وقت واحدوالظاهر الاول لانه لوكان تذكره من نفسه لا يظهر وجه الفسادلان الفسادليس بحرد الفتح وانماه وبالاحذ بسبب الفتح واذاكان تذكره من نفسه لم يوجد الاخذ بسبب الفتح وكون الظاهر انه أخذ بالفتح فيضاف اليه ٧ لا عبرة له مع ما في نفس الامرلان

ذلك من الديانات لامن الامورالراجعة الى القضاء حتى يعتبر الظاهر ويدل عليه مامر من انه لوقتع على غير امامه قاصد الفراءة لا التعليم لا تفسيد عند الكل ومن انه لوسم على المؤذن تفسيد الرأواد المؤلفة والموالا فلا وخوذ الله المحواب والا فلا وخوذ الله وخوذ الله وخود المحواب والا فلا وخود المحالية ولمحالية والمحالية و

والجواب بلاالهالاالله

ممااعتسر فمهمافي نفس الامر لاالظاهر للشادر هذاماظهرلى فلمتامل (قوله وهيمؤ مدة الما قالاه واردة على أبي وسف) أقول الظاهر أن الفساد بهاعندایی بوسف لاالتغير بالعزعة بللافسهمن الخطاب مخلاف مأقصديه الجواب ولس فسم خطاب واتحاصل الهفرق بين قصدائح واب وقصد الخطاب عافسه أداة نداء أوأداة خطاب لانقصد الخطاب عافيه ذلكمن كالرم الناس فلس ذكرا

منه أوكان مرة واحدة وهو الاصم لانه لما اعتبركا لرماجه لنفسه قاطعامن غير فصل بن القليل والكثر كاف اتجامع الصغير وفصل في البدائع بانه ان فتم بعد استفتاح فصلاته تفسد عرة واحدة وانكأن من غمراستفتاح فلاتفسد عرة واحدة واغبا تفسد بالتكراراه وهوخلاف المذهبكما سمعت وشمل مأاذا كان المفتوح عليه مصليا أولا وأشار المصنف الى انه لوأخذ المصلى عبر الأمام يفتعمن فتع عليه فانصلاته تفسدكاني الخلاصة ثماعلم انهذاكه على قول أبى حنيفة ومجدواماعلي قول أي بوسف فلا تفسد صلاة الفاتم مطلقالانه قرآن فلا يتغير بقصد القارئ عنده وفي القندة ارتج على الأمام ففتع علمه من ليس في صلاته وتذكر فاذا أخذ في التلاوة قبل تمام الفتع لم تفسد والاحتفسد لان تذكره بضاف الى الفقع وفتع المراهق كالبالغ ولوسمعه المؤتم من ليس في الصلاة ففتحه على امامه صحب أن تبطل صــ لآة الكل لان التلقين من خارج اه (قوله والجواب بلا اله الاالله) أي يفسدهاعندأبى حنيقة ومجدوقال أبو نوسف لايكون مفسدا لانه ثناء بصغته فلايتغبر بغزعته ولهسما انهأخر ج الكلام مخرج المجوآب وهو يحتمله فيعدل جواما كتشميت العاطس وليس مقصودالصنف خصوص المجوآب بهذه الكامة بلكل تكلةهي ذكر أوقرآن قصدبها الجواب فهي على الخلاف كااذا أخبر بخبر يسره فقال الحمدلله أو بامر عجيب فقال سبحان الله ثم نص المشايخ على أشياءمو جبةالفسادباتفاقهم وهومالوكان بينيدى المصلي كتاب موضوع وعنده رجل اسمهيحيي فقال ما يحى خذال كتاب بقوة أو رجل اسمه موسى ويبده عصا فقال له وماتلا بمينك ماموسى أوكات فالسفيئة وابنه خارجها فقال بابنى اركب معنا أوطرق علىه الياب أونودى من خارجه فقال ومن دخله كأن آمنا وأرادبه فه الالفاط الخطاب لانه لايشكل على أحدانه متكام لاقارئ وهي مؤيدة لماقالا واردة على أبي يوسف ومماأ وردعلي أبي يوسف الفتيم على غيرامامه واندم فسدعنده وهوقرآن كذافي فتح القدير وأحاب عنسه في غاية البيان بان الفساد عنده فيه لامرآسر وهو التعليم والابراد مدفو عمن أصله لان أبايوسف لايقول بالفساد بالفتح على غــــــرامامه كمادكره الزيلعي وغـــــــره ثم اختلف المشايخ فيمااذا أخبر بخبر يسوءه فاسترجه لذلك بان قال انالله وانا اليسه راجعون مريدا بذلك الجواب وصعمف الهدداية والكافى الفسادعندهما خلاطالاي بوسف وقال بعض المشايخ انه مفسداتفاقاونسبه في عاية البيان الى عامة المشايخ وقال قاضيحان انه الطاهر ولعل الفرق على قوله ان الاسترجاع لاطهار المصيبة وماشرعت الصلاة لاجله والتحميد لاطهار الشكرو الصلاة شرعت لاجكه بوحكم لآحول ولاقوة الامالله كالاسترجاع كاهوفى منية المصلى وقدمنا انه لوقالها لدفع الوسوسة لامرالدنيا تفسيدولامرالا خرةلا تفسد تمأطلق الصنف انجواب بلااله الاالله وقيده في الكاف بصورةبان قيل بئين يديه أمع الله اله آخر فقال لااله الاالله والظاهرعدم التقييد بهذه الصورة لمسا ف فتاوى قاضيحان انه لوا تهر بخبر يهوله فقال لااله الاالله أوالله أكبر وأراد أتجواب فسدت ومما

بعد يغته وان وافقه في اللفظ بخلاف ماقصديه الجواب ومنه مالواستاذنه رحل من خارج الساب ليدخل عليه فقال ومن دحله كان آمنا فانه بمنزلة خطابه بقوله ادبهل والظاهران أباحنيفة ومجدا يقولان ان هذه الخطابات القرآنية لا تصديح طاباللحاضر المخصوص الابالنية والنية لا تغير العلمية عندهما (قولة ولعل الفرق على قوله الخ) لا يخفي أن فيه اعتبار العزيمة وقد مران أبا يوسف لا يغير المسنغة بها تامل الم

(قوله و مدانجواب لانه الخ) لا يحنى ان الافسادليس منوطامان بقصد بالكلام المحواب فقط ليكون من كلام الناس بل مناطه كاف الفتح كوره افظا أفيديه معنى ليس من أعمال الصلاة اله ولذا فسدت بقوله با يحيى خذا له كتاب وما تلك بيمينك باموسى ويابني الكاف المفاف المحواب فليس في محواب فليس ذكر المصنف المحواب بقيد الركب معنا عندقصد المخطاب كامر ٨ و بفتحه على غيراما مه و يحوذ لائه مماليس فيه حواب فليس ذكر المصنف المحواب بقيد

ألحق بالجواب مافى المجتبى لوسيم أوهلل يريدز جراءن فعسل أوأمرابه فسدت عندهما وقيد بالجواب لانهلوأراديه اعلامه انه في الصلاة كااداً استأذن على المصلى انسان فسبيح وأراديه اعلامه انه في الصلاة لم يفطع صلاته وكذالوعرض للامام شي فسبع الماموم لاباس بهلان المقصوديه اصلاح الصدلاة فسقط حكمال كالرم عنسدا محاجة الى الإصدال ولايسبع للامام اذاقام الى الانويين لانه لايجوزله الرجوع إذا كان الى القسام أقرب فلم يكن التسبيح مفيسدا كذافي البدائع وينبغي فساد الصلاة به لان القياس فسادها به عند قصد الاعلام واغيا ترك العديث العيم من نابه شي في صلاته وليسم فالعاحة لم بعمل بالقياس فعنسدعدمها يبقى الامرعلى أصل القياس ثمرا يتهفى الجتي قال ولوقام الى الثالثة في الظهر قب لأن يقعد فقال المقتدى سبحان الله قيل لا تفسد وعن الكرخي تفسد عندهما اه وقدقدمناحكم مااذا أحاب المؤذن أوصلى على الني صلى الله عليه وسلم ولولعن النسيطان في الصلاة عند قراءة ذكره لاتفسيد وفي الحانية والظهيرية ولوقرأ الامام آية الترغيب أوالترهيب فقال المقتدى صدق الله وبلغت رسله فقدأساء ولاتفسد صلاته اه وهومشكل لانهجواب لامامه ولهذاقال فالمبغى بالمجعمة ولوسمع المصلي من مصل آخر ولاالضالين فقال آمن لاتفسدوقيل تفسدوعليه المتاخرون وكذا سوله عندختم الامام قراءته صدق الله وصدق الرسول اله وفي المجتبي ولولمي الماج تفسد صلاته ولوقال المصلى في أيام التشريق الله أكبرلا تفسد ولوأدن فالصلة وأراديه الادان فسدت صلاته وقال أبويوسف لاتفسدحتي يقول جي على الصلاة احى على الفسلا - ولو رى على المانه عمان كان هدا الرجل يعتاد فى كالرمه نع تفسد صلاته وان لم وكنعادة لهلاتف دلان هذه الكامة في الفرآن فقعل منه ثم اعلم انه وقع في المحتبي وقيل لاتفسد في قولهم أى لاتفسد الصلاة بشئ من الاذكار المنقدمة اذاقصد بها الحواب في قول أبي حنيفة وصاحسه ولايخفي انه حملاف المشهور المنقول متونا وشروحا وفتاوى لكن دكرفي العتماوي الطهير يةى بعض المواضع الملوأ حاب بالقول بان يحمر مخبر يسره فقال الجديقة رب العالمن أو مخبر سوءه فقال المالله وانا المه راجه ون تفسد صلاته والاصم اله لاتفسد صلاته اله وهو تعييم مخالف المشهور (قوله والسلام ورده) لانه من كلام النياس أطلقه وشمل المبدوالسهو كماصر حبه في الحلاصة وشعلما اذاقال السلام فقطه نغيران يقول عليكم كافى الخلاصة أيضاوفي الهداية ما يخالفه وانه قال بخلاف السلام ساهيالانه من الاذكار فيعتبرذ كرافي حالة النسيان وكالرما في حالة التعديا فسهمن كاف الحطاب اه وتبعه الشارحون وهكذا قيدصدر الشريعة السلام بالعدولم يقيدال بة قال الشمني لان ودالسلام مفسد عدا كان أوسهو الان ودالسلام ليسمن الاذكار بله وكالمنازم وخطاب والكلام مفسد مطلقااه وهكذا قيدالسلام بالعدفي المجمع ولمأرمن وفق بنبال العبارات وقد دطهرلى ان المراد بالسلام المفسد مطلقا ان يكون لخاطب حاضر فهذا لافرية كي فيسه بين العد والنسيان أى نسيان كونه في الصلاة وان المراد بالسلام المفسد حالة العدني فقط ان لا يكون لهناطب

احترازى بناء على ماقدمه المؤلف من انه ليس المرادخصوص قوله لااله الاالله بل كلذكر نعلو أريد خصوص هذه الكلمة صح كونه الحقراز با عمالذا فصديه المعلم وانما لايفسد المعتبى قال الحي قال في المهتبى قال الحيادة الاحتلاف لها التفات الحيادة الاحتلاف لها قرب ما كان الى القيام أقرب ما كان الى القيام أقرب

فق فساد صلاته لخلاف وعلى عدمه فهومفيداه أى وعلى القول بعدم الفساد فالتسديم مفسد وساتى فى السهو تقعيم المؤلف القول بعدم الفساد وانه الحق فا بحثه هنامبنى على خلاف ماسيحققه لكن قد يقال ان دعوى افادته على القول بعدم الفساد

ممنوعة لانه على القولين

ممنوع عن العود لان

والسلام ورده

من يقول بعدم الفسادلا يقول الاولى أن يعود للكون مفيدا كيف وفيه رفض الفرض المبرحذ بالته بعد التلبس حاضر معتدير (قوله وهوه مسكل لا يه جواب لا مامه) قال بعض الفضلاء هذا يتضرج على ماقيل من "كانه اذا قال العاطس أوالسامع الحد لله لا تفسدوان عنى المجواب فلا معنى لاستشكاله اه تامل (قوله وقد ظهرلى ان المراد باله المنافئة على ان المراد به سلام التحدة وهد ذا لا فرق فيه بين العدو النسيان فلذا أطلقه

(قوله ثم بعدد الكرأيت التصريح به في البسند العمالخ) ومثل ما في البدائع ما في شرح العلامة المقدسي عن الزادجيث قال وفي الهارونيات لوسلم قائم على طن انه أثم ثم علم انه لم يتم تفسد لانه سلم في غير محله بحلاف القعود وصلاة الجنازة ولوسلم على انسان ساهيا فقال السلام ثم علم فسكت تفسد اه وفي النهر ثم رأيت في زاد الفقير للعلامة ابن الهمام كالرماحسنا قال السكام على انسان اذصر حوابانه اداسلم على انسان اذصر حوابانه اداسلم على انسان اذصر حوابانه اداسلم على انسان ساهما فقال السلام المعمناه السلام المعمناه المسلم على انسان اقدامها ومعنى المسئلة أن يظن انه أكل أما اذاسلم و في الرباعية من المساهيا بعدر كعتن

على طن انهاتر وعمة ونحو ذلك تفسدصلاته فليحفظهذا اه (قوله لانەسلم فى غير محله) تعليل للفساد لالقوله وقسل يىنى كاتوهممه العيارة على ان قوله وقيل بدني لمسموحودا فعارأيته الحتاج) كـذاهو في القنية وانظرمامعناه وفي معض نسيخ البحسرعسلي المعتاد وفي معضها عملي المختار (قوله وكانهذا القائل)وهوالعرعنه ببعضمن ليسمن أهل المذهب فهممن نفى الرد بالاشارة الفسادأى فهم منقولهمولايردبالاشارة انااراد انهاتفسدعلي تقدير الردبها كالنالحكم كـذلك في الردما لنطق فقولهمن نفى الردمصدر محسر ورءن مضاف الي مفعوله وقوله بالاشارة متعلق بالرد وقوله الفساد بالنصب مفعول فهمم

حاضركافالوا نوسلم على وأس الركعتين في الرباعية ساهياه إن صلاته لا تفسد وكذالوسلم المسبوق مع الامام ثم بعدذلك رأيت التصريح به ف البدائع ان المسلام على انسان مبطل مطلقا واما السلام وهوانحروجمن الصلاةفانه مفسدان كانتجدا والله الموفق وفى القنية سلم قائماعلى طن انهأتم الصلاة تمعلم انه لم يتم فسدت وقيل يبنى لانه سلم فى غير محله بخلاف القعودو صلاه انجنازة اه وهو مقددلاطلاقهم بماأدا كان السلام حالة القعود وقيها سلم المسبوق ساهيا ودعابدعاء كانعادته أعار ولوقال استغفرالله وهوعادته لا يعيدولوقال المسبوق بعدالترو يحة سبحان الله الى آخره كاهو المعتاد ينبغى ان لاتفسد قرأ المسبوق الفاتحة بعد سلام الامام على انحتاج ناسيا فسدت اه تم هذا كلماذا سلمأورد بلسانه اماادارد السلام بيده ففي الفتاوى الظهيرية والخلاصة وغيرهم الوسلم انسان على المصلى واشارالى ردالسلام برأسه أوسده أو ماصيعه لاتفسد صلاته ولوطلب اسان من اصلى شما واومار اسه أوقيل له أحيد هـ ذافاوما برأسه بلاأو بنع لا تفد صلاته اه وفي الجمع لورد السلام بلسانه أوبيده فسدت ومن البحب إن العسلامة ابن أمير حاج الحلي معسعة اطلاعه قال ان بعض من لمس من أهل المذهب قدعز الى أى حنىفة ان الصلاة تفسد بالرد بالمد والعلم يعرف ان أحدا من أهل المذهب نقل الفساد في ردا أسلام باليدواغا يذكرون عدم الفسا دمن عبر حكاية خلاف في المذهب فيه بل وصريم كلام الطعاوى في شرح الاستار يفيدان عدم الفسادة ول أي حنيفة وأبي بوسف ومجد وكان هـــذا القائل فهممن نفى الردبالاشارة الفسادعلى تقديره كماهو كذلك في الرد بالنطق لكن الثبت ماذكرنا اه فان صاحب المجمع من أهل المذهب المتاخرين والحق ماذكره العلامة الحلى ان الفسادليس شابت فى المذهب وأغما استنبطه بعض المشايخ فى فرع نقله من الظهرية والخلاصة وغرهما اندلوصافح المصلى انسانا بنية السلام فسدت صلاته ويقل الزاهدي بعد نقله عن حسام الاغة المودنى انه قال فعلى هلذا تفسدا يضااداردما لاشارة لامه كالتسليم بالبدوكذا ذكره المقافى وقال عندأى بوسف لاتفسد اه ويدل لعدم كونه مفسداما ثبت في سنن أبي داود وصحيمه الترمذىءن ابن عرقال خوج الني صلى الله عليه وسلم الى قباء فصلى فيه قال فجاءته الانصار فسلواعليه وهو يصلى فقلت لبلال كيف كان الني صلى الله عليه وسلم بردا لسلام علم حين كانوا بالمونعليه وهويصلى قال يقول هكذاو بسط كفهو بسطحه فربن عون كفه وجعل بطنه أسفل وجعل طهره الى فوق وماعن صهيب مررت برسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يصلى فسنت عليمه فردعلي اشارة ولاأعله قال الاشارة باصبعه رواه أبوداودوا لترمذى وحسنه وانقلت انها تقضى عدم الكراهة وقد صرحوا كإفى منية المصلى وغيرها بكراهة السلام على المصلى ورده بالاشارة

و م بير ثانى كه (فوله وان صاحب المجمع) تعليل القوله ومن المعب الخوقوله وا تحق حاصله اقرار العلامة المحلي على ان الفساد ليس بثابت في المذهب بعدائتقاد قوله وانه لم يعرف ان أحدامن أهل المذهب نقل الفساد بال صاحب المجمع نقله وه و من أهل المذهب وهذاه نشا المعنى (قوله وان قلت انها تقتضى عدم الكراهة) ذكر الشار - الزيلعي ما عنع ذلا أوان قلت انها تقتضى عدم الكراهة) ذكر الشار - الزيلعي ما عنع ذلا أوان قلت انها تقتضى عدم الكراهة ولا على حابر وما وى من قول صهيب سلت على النبي عليه السلام وهو يصلى فرد على الأشارة الإشارة المحتفى المناه عن السلام أوكان في حالة التشهدوه و يشير فظنه ردا ه وفي شرح العلامة المقدسي

بعدذ يكره محاصل مافى شرح المنية أقول وماذكره الشارح رجه الله تعالى يردهذالان الردمش ترك يراديه عدم الغبول ولعله المراد من فعله صلى الله تعالى عليه وسلم فكانه يردعلهم سلامهم ويعلهم انه في الصلاة ويراديه المكافأة على السلام الذي هوحق على المسلم لاخبه وليس هذاعراد في هذا المقام وبهذا التوفيق يستعنى عن التطويل والتعسف وحدله مكروها تنزيها لوقوعه من النبي وظاهركالامة الملالى القول بالفساد ولكن لايحفي انه اذاقه لسلت عليه فردعلى سلامي صلى الله تعالى عليه وسلم اه اغما يستعل الردفيه ععني

أجاب العلامة الحلى بانها كراهة تنزيهة وفعله عليه السلام لها اغياكان تعليم الليواز فلايوصف بالكراهه وقدأطأل رجمه الله الكلام هنااطالة حسمنة كاهودأ به وحينتذ فعتاج الى الغرق من المقام والاستعال ولوكان المصافة والردمالمدوقد علل الولوالحي لفسادها مالمصافة مانها سلام وهوم فسيدوعلل الزيلعي مانها معنى عدم القدول والنهي كالاممعني ويردعليه ان الردبالاشارة كالاممعني والظاهر استواء حكمهما وهوعدم الفساد عنالسلامكانالواحب الاحاديث الواردة في ذلك ثما علم اله يكره السلام على المسلي والقارئ والجالس للقضاء أو البعث في الفقه أوالتحلى ولوسلم علبهم لايحب عليهم الردلانه في عير معله كذاد كرالشار ح وصرح في فتع القدير من باب الاذان السلام على المتغوط حرام ولا يخفي مافيه اذالدليل ليس بقطعي والله سبعانه أعلم وافنقاح العصرأ والتطوع (قوله وافتتاح العصرا والتطوع لاالظهر معدركمة الظهر) أي يفسدها انتقاله من صلاة الى لاالظهر بعدركعة الظهر أخوى مغايرة للاولى فقوله بعدركعة الظهرظرف الافتتاح وصورتها صلى ركعة من الظهرنم افتتع العصرا والتطوع بتكبيرة فقدأ فسدالظهر وتفسير المستلة انلا بكون صاحب ترتيب بان بطلعنه المصدق الوقت و مكثره الفوائت فان كان صاحب ترتيب فالمنتقل الى العصر متطوع عنداى حنيفة وأبى يوسف لانه لايلزم من بطلان الوصف بطلان الاصل عنده مماوان انتقل الى عصرسايق على الظهر فقد التقض وصف الفرضية قبل الدخول في العصر لا ترتيب واغدان تقل عن تطوع لافرض كذاف الكاف واغابطل طهره لانه صح شروعه في غيره لانه نوى تحصيل ماليس بعاصل فغرب عنهضر ورةلمنافاة بينهما فناط الحروج عن الاولى صهة الشروع في المغاير ولومن وجه فلذا لو كانمنفردا في فرض مكر بنوى الاقتسداء أوالنفل أوالواجب أوشرع في جنازة في مانوى فكر بنويم سماأ والثانية يصرمستا بفاعلى الثانية فقط يخلاف مااذالم ينوشيا ولوكان مقتديا فكبر اللانفراد يفسدماأدى قبله ويصيرمفتتحاماأداه ثانيا وقوله لاالظهر يعني لوصلى ركعةمن الظهر فكر ينوى الاستئناف للطهر بعينها فلايفسدما أداه فيعتسب بتلك الركعة حتى لولم يقعد فيما بقى القعدة الاخبرة ماعتمارها فسدت الصلاة فلغت النية الثانية وتفرع عليه ماذكره الولوانجي اذاصل

بملحئ (قوله وبردعلمه ان الرد بالاشارة كلام معنى قال فىالنهر فالاولىأن يعلل الفساد بالمصافحة مامه عمل كشريخلاف الرد بالسد اله وهوطاهر كالأمالشيخ ابراهيم الحلى فىشرح آلمنية (قولهم اعلم الم كره السلام الخ) عال في النهر و زيد عليه مواضع وأحسن من جعها الشيخ صدر الدين الغزى فقال سلامك مكر وه على من سسمع * ومن بعد ما أبدى بسن و بشرع مصل و تال داكر وعدت * خطيب ومن يصفى اليهم و يسمع مكرر فقه حااس لقضائه *وهن محثوافي العلم دعهم لينفعوا مؤدن أيضا أومقيم مدرس * كذا الاجنبيات الفتيات ولعاب شطرنج وشبه بخانهم * ومن هو مع أهـ له يقتع ودع كافر اومكشوف عورة * ومن هو في حال التغمير بالله أشنع ودع آكلا الآادا كنب حائعا وأعملم منه الله ليس عنسع وقد زدت عليه المتفقه على أستاذه كافى القنمة والمغن منه الله ليس عنسع وأكمقته فقلت كدلك أستاذ معن مطير * فهذا ختام والزيادة تنفع اله (قوله فقد استقضى و الرضف الفرضية قبل الدخول في العصر) هـ داانما يطهر على قول أبي يوسف أماعلى قول أبي حنيفة فلالان فساده موقع لله يضعلى قضاء العصرقبل صيرورتهاستانامل (قوله يصيرمستأنفاعلى الثانية فقط) أيعلى الصلاة الثانية أي مانواه ثانياني في الصورالاربع لاف الاخيرة فقط كاتوهمه بعضهم عاعترض بان اذكره مسلم فيمااذاكرينوى الثانية أمااذانواهما يصم الرمسة أنفاعلهما فتدرية ماذكره المؤلف هناماخودمن الفتح ونقله عنه في النهر وفي النهاية ما يحالفه حيث قال وفي نوانرالصلاة الوصلي الرجل على جنازة فكالمؤلفة المولدة والمحتمدة مجمي والمحتمدة المعالمة والمحتمدة المحتمدة يتمهاتم يستقبل الصلاة على الثانية لانه نوى أتحاد الموجودوه ولغو وان كبرينوى الصلاة عالى الثانية يصير رافضاللا ولى شارعافى

جواب التحدة اغرينمة

أن يقال فلم يجب سلامي

أولميقبل أونهانى وندو

ذلك ممالاتوهم حلاف

المراد وحل الأدلةعلى

المتدادر منهاأولى وعبره

تعسف لايصار السمآلا

الفسادف المحافظ المساية على العله الثانية أماعلى الأولى فلا فرق بين الحافظ وغسيره وعبارة الشارح غير حسل قالو الانفسيد وفي الفتح وقرأ لا تفسيد وها تان العبار تان لا غبار عليما العبار تان لا غبار عليما العبار تان لا غبار عليما اله وحاصله انه لا بدمن الفساد في الحافظ بان يكون من غير حمل (قوله ثم اعلم الح) أقول قال في الذخسرة أقول قال في الذخسرة أقول قال في الذخسرة

وقسراءته من مصف والاكل والشرب

البرهانية قسل كاب التعرى قال هشام رأيت عملي أبي يوسف نعلمن مخسوفين عسامير فقلت أترى بهذا الحديدباسا قاللا فعلت انسفان وتورس ريدرجهماالله تعالى كرهادلك لانفه تشهامال همان فقسال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يلبس النعال التيلها شمعروانهامن لاسالهان فقدأشار الى انصورة المابهمة فيما تعلق به صلاح العماد لابضر وقد تعلق بهدا النوع من الاحكام

صلاح العبادفان الارس بمبالا يمكن قطع المسافة البعيدة فمها الابهذا الذوع من الاحكام اه

الظهرار بعافلا اسلم تذكرانه ترك سجدة منهاسا هيام قام واستقبل الصلاة وصلى أربعا وسلم وذهب فسدظهره لاننية دخوله في الظهر ثانيا وقع لغوا وأذاصلي ركعة نقدخاط المكتوية بالبانلة قبسل الغراغ من المحكتوبة اله ومعلوم ان هذا أذالم يتلفظ للسانه فان قال نويت ان أصلى الى آخره فسدت الاولى وصارمستانفا للنوى ثانيا مطلقالان الكلام مفسدوق مدبالصسلاة لانه لوصام قداء رمضان وأمسك يعدالفيرتم نوى بعده نفلالم يخرج عنه ينية النفل لآن الفرض والنفل في الصلاة جنسان مختلفان لأرجان لاحدهماعلى الاخوني آلتحر عةوهماني الصوم والزكاة جنس واحسدكذاف المحيط (قوله وقراءته من مععف) أي يفسدها عنداني حنيفة وقالاهي تامة لانها عيادة انضافت الى عيادة الاانه يكرهلانه تشسيه بصنيع أهل الكتاب ولابى حنيفة وجهان أحدههما انجل المعتف والنظرفيه وتقليب الاوراق عل كثمر السانى انه تلقن من المصف فصار كااذا تلقن من غيره وعلى هذا الثانى لافرق بين الموضوع والمحمول عنده وعلى الاول يفترقان وصحع المصنف في الحكافي الثابي وقال انها تفسد بكل حال تبعالما صحعه شمس الاعة السرخسي ورعما يستدل لاى حنيفة كاذكره العلامة الحلى بماأخرجه اين أبي داودعن ابن عياس قال نها فاأسرا لمؤمنين ان نؤم الناس في المعدف فان الاصل كون النهسي يقتضي الفسادوأ رادبا المحف المكتوب فمه شئ من القرآن فان الحيم إنه لو قرأمن المحراب فسدت كاهومقتضي الوجه الثاني كاصرحوا به وأطاءه فشمل القلمل والكثير وماادا لميكن حافظا أوحافظا للقرآن وهوا طلاق المجامع الصسغير وذهب بعضهم الى انه اغا تفسدا ذا قرأ آية و بعضهم اذاقرأ الفاتحة وقال الرازي قول أبي حنىفة مجول على من لم عفظ القرآن ولا يمكنه أن يقرأ الامن مصحف فاما الحافظ فلاتفسد صلاته فى قولهم جيعا وتبعه على ذلك السرخسي في جامعه الصغيرعلى مافى النهاية وأبونصر الصفارعلي مافى الذخيرة معلال بان هذه القراءة مضافة الحاحفظه لاالىنلقنهمن المحنف وجزم بهنى فتم القديروالنهاية والتنيين وهوأوجه كالايخنى وف الظهبربة ثم لمنذكرف المكتاب المهاذالم يكن قادرا الاعلى القراءة من المعنف فصلى بغرقراءة هل تجوزوا لاصح انهالاتحوزاه ويحالفه مافى النهاية نقلاءن مبسوط شيخ الاسلام وكان الشسيخ الامام أبو بكرمجدس الفضل يقول فالتعليل لاى حنيفة أجعناعلى ان الرجل اذا كان عكنه ان يقرآ من المحف ولاعكنه أنيقرأ علىظهرقليهالهلوصلي يغترقراءةاله يحزئه ولوكانت القراءة من المحتف عائزة لماأبحت الصلاة بغيرقراءة ولكن الظاهر انهمالا يسلمان هذه المسئلة وبهقال بعض المشايخ اه والظاهر انماف الظهيرية متفرع على انعلة الفسادجله والعل الكثيرفأ ذالم محفظ شيأعلى ظهرقليه عكنه ان يقرأمن المعف وهوموضو ع فليس أميا لتحوز صلاته يغبرقراءة وماذكره ألامام الفضلي متفرع على المصيح من ان علة الفساد تلقنه ولوكان موضوعا فينتذُلا قدرة له على القراءة فكان أمياو بهذا ظهران تتحيج الظهير يةمفرع علىالضعيف وأطلق فىالمصلى فشملالامام والمنفرد فساف الهداية من تقييد ووالأمأم اتعاقى كافي غاية البيآن عم اعدلم ان التشبيه باهدل الكتاب لايكره في كل شي فإنانا كرونشرب كأيفعلاون اغسا تحسرامهوا لتشسبه فيمساكان مذموما وفيمسا يقصسديه التشييه كذاذكر وقاضيخان فشرج الجامع الصغرفعلي هذا الولم يقصد التشبه لأيكر وعندهما وقوله والاكلوالشرب) أى يفسدا بالانكلوا حدمنهما عمل كثير وليس من أعمال الصلاة ولاضرورة اليسه وعلل قاضعان وجه كونه كثيرا بقوله لانه عمل اليدوالفم واللسان قال العسلامة الحلي وهو سكل بالنسبة الى مالوا خذمن الرج سمسمة فابتلعها أووقع فى فيه قطرة مطرفا بتلعها فانهم نصوا

(قوله لكن في البدائع والخلاصة) استدراك على ماقدله مفدلد فع المنع (**قولەوفى**الظهىريەلوا نىلىم دماخرج من سنأسنانه) ظاهسر الاطسلاق هنأ والتفصيل فماماتي اله لاقسرق بين الغالب وللغلوب لتكن اداكان غالمايكون من مسائل سبق الحدث وهولاينافي عدم الفاد (قوله ولمأر من صحيح القول الثاني) قال الشيخ اسمعيسل بعد ذكرالدرر همذاالقول الثانى وهواختيارالشية الامام أبي مكر مجدين الفضل كذا في الحانمة والحلاصة وقدمه حازما مه في المجسموع واقتصر علمه العتابي وفي عدة المفتى ثمقال النظاهرا فى الحاوى آخوا النفريع علمه (قوله وقديقال انه غـرضيم الخ) قال في النهر لايخفي انقسد امحىثيةمراعى فعني مايعمل مالسدن كشرأىمن حث انه بعل بهما اه لكن علىهذاسق مضغ العلك عبرمعلوم اكحكم ولامانع من اعتبار شئ آخرعلي هذاالقول مدخله (قوله لومضغ العلك في صلاته فسدت الخ) أي اذا كان المضغ كثراكما فالقندس

على فسادا اصلاتى كل من هذه الصور مطلقا اه أطلقه فشمل العدو النسبان لان حالة الصلاة مذكرة فلايعني السسيان علاف الصوم فانه لامذكر فيسه وشمل القلبل والكثير والهذا فسرهف الحاوى معدرما يصل الى المحلق وقده الشارج عما يفسمد الصوم ومالا يفسد الصوم لا يبطل الصلاة اه وهوممنو عكلنا وانهلوا بتلعشما بين استآنه وكان قدر الجصة لاتفسيد صلاته وفي الصوم يفسد وفرق بيب ماالولواتجي وصاحب المحيط بان فساد الصلاة معلق بعل كثير ولم يو جديف لاف فساد الصوم وانه معلق بوصول المغذى الى جوفه لكرفي المدائع والخلاصة انهلافر ق سن فسادالصلاة والصوم فقدر المحصة والظهيرية لوابتلع دماخرج من بين اسنانه لم تفسد صلاته اذا لم يكن مل والغم اه وقالوافى الصوم لوخرجمن بين استأنه دم ودخل حلقه وهوصائم ان كان الغلبة للدم أوكانا سو عفطره لان له حكم الحارج وأن كانت الغلية للبراق لا يضره كافي الوضوه فقد فرقوا س الصلاة والصوم وفى الظهير بة لوقاء أقل من ملء القم فعاد الى حوفه وهولا علك امساكه لم تفسد صلاته وان أعاده الى حوفه وهوقادر على ان يحه يجب ان يكون على قماس الصوم عندا بي يوسف لا تفسد وعندمجد تفسدوان تقمافى صلاته الكان أقلمن ملء الفم لاتفسدوان كان مل والم تفسد صلاته اه وفي المحيط وغبره ولومصغ العلك كثيرا فسدت وكذالوكان في فداها يلحة فلا كهافان دخل في حلقه منهاشئ يسهرمن عيران الوكهالا تفسدوان كمرذلك فسدت وفي الحلاصة ولوأ كل شمامن الحلاوة واسلع عننها فدحل في الصلاة فوحد حلاوتها في فيه والتلعم الاتفسد صلاته ولودخل الفانيد أو ا كرفي فسه ولمعضغه لكن بصلى والمحلاوه تصل الى حوفه تفسد صلاته اه وأشار بالأكل والشرب الى أن كل عمل كثيرفهومفسد واتفقواعلى أن الكثيرمفسدوالقليل لالامكان الاحستراز عن المكثير دون القليسل فأن في الحي حركات من الطبيع وليست من الصلاة فلواعتبر العل مفسدا مطلقالزم الحرب فاقامة محتها وهومدفوع بالنص غراختلفوا فيما يعبن الكثرة والقدلة على أقوال أحدهامااحتاره العامة كافي الحلاصة والخانية انكل عمللا بشك الناظرانه لدس في الصلاة فهو كثبر وكلعل شتبه على الناظران عامله في الصلاة فهو قليل قال في المدائع وهذا أصح وتابعه الشارح والولوا لحى وقال فالمحيط انه الاحسن وقال الصدر الشهيدانه الصواب وذكر العلامة الحلي ان الظاَّ هران مرادهم بالناظر من ليس عنده علم بشروع المصلَّى في الصلاة في نشذاذار آه على هذَّا العل وتيقن انه ليسف الصلاة فهوعل كثيروان شك فهوقليل انها ان ما يقام بالمدين عادة كشروان فعله سيدواحيدة كالتعم ولبس القميص وشدالسراو يلوالرميءن القوس ومايقام سيندواحدةقليل ولوفعله بالسندين كنزع القميص وحسل السراو يلولنس القلنسوة ونزعها ونزع المجام وماأنسبه ذلك كذاذكره الشآر - ولم يقيد في الخلاصية والخانية ما يقام ما إستدي بالعرف وقيدفي انخانمة مايقام بمدواحدة عماآذالم يتكرر والمراد بالتكرر ثلاث مته المنزوليات لممافي الخلاصية وانحك ثلاثا فركن واحدتف دصلاته هذااذا رفع بده في كل م تالمغ المااذا لم يرفع في كل مرة فلاتفسد لانه حل واحد اله وهوتقسد غريب وتفسيل عمر الاب ينبغي حفظه لسكن في الظهر يةمعز باالى الصدر الشهيد حسام الدن لوحك موضعامن حسر فلاه الاثمرات بدفعة واحسدة تفسدت الاته اه ولمأرمن جع القول الثاني في تحسد يدا لعل و المؤنة تقديقال اله غير صعيح فاله لومضع العلك وصلاته فسدت صلاته كذاذكره عدكافي المدائع لان الم الناظر المهمن معدلات أنهفي اغير الصلاة وليس فيه استعمال اليدرأسا فضلاعن استعمال اليدر يوث وكذاالاكل والشرب يعل بيد (قوله يكون بدواحدة) سياقى (قوله الاان برادبالدهن تناوله الح) ويبقى الكلام فى التسريح والجواب تعليه لساحب الهداية له بقوله فى التحديث السدين غالما (قوله وأما اذا ارتضع من نديها) كذا فى بعض المسحن باما الشرطية وفى بعضها وما اذابدون همزة وعليها بتوجه قول النهره في السهوط اهروانى يقال ارتضاعه من غيرفعدل منها انها أرضعته اله ويؤيد النسخة الاولى ان المعنى عليها وذكر الفاء فى حواب اما (عوله وأما قولهم ١٣) كافى الحالية والخلاصة الى قوله فشكل)

قالفالفنع بعدنقله ذلكءن آلخلاصة والله تمالى أعلم يوجه الفرق وفالنهسر وعمليماني الخلاصة قدفرق مان الشهـوة لماكانت في النساء أغلب كان تقسله مستلزما لاشتهائها عادة تخلاف تقسلها اه ومثله فاشرح العلامة المفدسي مربادة وعمارته وفتماله سحاله وتعالى بهوهوان الشهوة غالبة على النساء فهمى فىحكمالموجودة متها ولهــذاحرمنظــر الرحسل الهاعندغلية ظنه مالشهوة أوالثك قالوالتمتق الشهوةمنها حكا واذائنت ذلك كان كشبرع لوقوعهس متفاعلين واذاقلته ولم اشته لموحدمن حانمه أصلاويوشيم هذامامر من اعتمار نزول الاسن كثرعيل اله لكن ذكر الساقاني فيشرح المتقى مالابحتاج معمه الىهذاالتكلفحت

واحدة وهومبطلاتفاقاوكذاقولهم لودهن رأسه أوسرح شعره سواء كان شعر رأسه أوعجيته تفسد صلاته لا يتخرج على ان العل الكثير ما يقام باليدين الآن دهن الرأس وتسريح الشعر عادة يكون سدواحسدة الاأتء يدبالدهن تناوله القارورة وصب الدهن منهاسده الانرى وهو كذلك فان المحط قال ولوصب الدهن على رأسيه سدواحدة لاتعسدو تعليل الولوا مجي بان تسريح الشعر بفعل باليدين ممنوع واماقولهم ولوجلت صبيا وارضعته تفسدفه وعلى سائرا لتفاسيرلكن مآفي انحلاصة والخانية المرأةاذا أرضعت ولدهاتف دصلاتهالانهاصارت مرضعة فشمل ماآذا جسل المهاف دفعت اليهالثدى فرضعها وأمااذ الرتضع من تديها وهى كارهة ففي الظهيرية والخلاصة والحآنية ان مص الاثافسدت والمينزل اللبنوآن كانمصة أومصتين فالنزل أبن فسدت والافلاوفي المنسة والمحمط اننوج اللين فسدت والافلامن غسر تقسد بعسددو صحيمه في معراج الدراية واماقولهم لو ضرب انساما سدواحدة أو سوط تفسدكما في المحمط والحلاصة والظهير به والمنبة فلايتفر ععلى مايقام بالسدين راعلى الصيح لكن في الظهر ية لوضرب دائة مرة أومرتمن لا تفسد وان ضربه آثلاثا فيركعة واحدة تفسدقال رضي الله عنسه وعندى اداضر بعرة واحسدة وسكن ثمضر بعردأ حرى وسكن غرضر بعرة أخرى لا تفسد صلاته كما قلنافى المشي اه وهددا يصلح ان يتفرع على القولين وامااعتبارهم المرات الثلاث في الحك كاقدمناه عن الخلاصة ولطاهرتهر يعده على قول من فسر العل المكتبر عاتمكر رثلاثا وهوالقول الثالث لاعلى القولين الاولين واماقولهم لوستل الفسملة مرارا انقتسل قتلامتداركا تفسدوان كانبين القتلات فرحة لاتفسد فيصلح تفريعه على الاقوال كلها واماقولهملوقبلالمصلى امرأته بشهوة أو بغبرشهوةأومسها بشهوة فسدت ينبغي تفريعه على القول الاصع وكذاعلى قول من فسر العمل الكثير بمايستفحشه المصلى واماعلى اعتبار مايف عل بالبدين أوتماتكر رثلاثا فلاوهوتما يصعفهما كالايحفى وكذالوجامعها فيمادون الفرجمن غراز المعلاف النظر الى فرجها بشهوة فاله لايفسد على المختار كمافى الحلاصة واما قولهم كمافى اتخانمة وأنخلاصة لوكانت المرأة هي المصلمة دونه فقيلها فسسدت يشهوة أو بغيرشهوة ولوكان هو المصلى فقبلته ولم يشتهها فصلاته تامة هشكل اذليس من المصلى فعل في الصور رتين فقنصاه عدم الفسادفهما فانجعلنا قكينه من الفعل بمنزلة فعله اقتضى الفسادفهما وهوالظاهر على اعتباران العلالكثيرمالونظراليه الناظرلتية نانهليس فالصلاة أومااستفحشه المصلى لكن فشرح الزاهدى وأوقيل المصلّمة لا تفسد صلاتها وقال أبوجعفران كان بشهوة فسدت اه وهو مخالف لمافى اكخلاصة واكحانية مسولتقييله وتقييلها وفرمنية المصلى المشي في الصلاة اذا كان مستقبل القبلة لايفسداذالم يكن متلاحقا ولم يحرج من المحدوق الفضاء مالم يخرج عن الصفوف هـ فما كله

قان أفول عبارة الخلاصة لوكانت المرأة في الصلاة في المعهاز وجها تفسد صلاته المريز لمنى وكذا لوقيلها بشهوة أو بغير شهوة أومسها لا نه في معدى المجاع أعالوقيات المرأة المصلى ولم يشتهها لم تفسد صلاته هذه عبارة الخلاصة والمحب من هسذا العلامة الامام ابن الهمام كيف غفل عن الفرق المذكور في هسذا المقام اه قلت و جدا التعليل علل في التحييد وفي الفضاء مالم يخرج عن الصفوف) أقول قال في التحييس رجل صلى في الصراء فتاحرى موضع قيامه المحتاز المهلات فسد صلاته ويعتبر مقدد ارسح وده من خلفه وعن عينه وعن بياره كما في وجه القبلة سواه في المرينا فرعن هدذ الموضع لم يتاخرعن المسجد فلا تفسد

صلاته ولوخط حوله حطا ولم يخرج من الخطالكن تا توعماذ كرنا من الموضع فدت لان الحط لدس بشئ اه (قوله ولوأغلق الماب لا تفسد الخ) قال في التحديس والمزيد لوفتح باباأ وأعلقه فد فعه يبده من غير معالجة بمفتاح غلق أوقفل كره ذلك ولا تفسد صلاته لا ته عمل قليل وعن أبي يوسف رج الله تعالى انه اذا أعلق تفسد تا ويله اذا كان فيه يحتاج الى معالجة اه (قوله ومن أخذ عنسان د ابته الخ) لا دخل لهذا الفرع هذا على (قوله والحاصل ان فروعهم في هذا الداب قد اختلفت الخ) أقول يمكن أن يقال لما

ادالم يسند برالقيلة وامااذا آستذبرها فسدت وفي الظهير ية انختار في المشي انداذا كثرا فسسدها واما قولهم كافي منية المصلى لوأ حدجرا فرمى به تفسدولو كآن معه جرفرمي به لا تفسد وقد أساء فظاهره التفريع على الصحيح لاعلى تفسيره بمايقام باليدين واماقولهم كمافى الخلاصة وغبرها لوكتب قدر الله كأات تفسد وان كان أقل لاوالظاهر تفر يعه على ان الكثير ما يستكثره المبتلى به أوانه ماتكرر ثلاثامتوالسات واماعلى الحييج فالظاهرآن الفسادلا بتوقف على كتابة ثلاث كأسات بل عصل الفسار بكابة كلة واحدة مستبينة على الارض وتعوها ودديشهد بذلك اطلاق مافى المعط والمعدلو كتب في صلاته على شئ فسدت وان كتب على شئ لا يرى لا تفسد لانه لا يسمى كما بة واما الفوليم كاف الدخيرة لوحرك رجلالا على الدوام لاتفسدوان حرك رجلمه تفسد فشكل لان الطاهران تحربات اليدين في الصلاة لا يبطلها حتى الحق بهدما تحربات الرجلين والاوجه قول يعضهم انه ان حرك رحلمه فلللاتفسدوان كان كشرافسدت كافي الدخيرة أيضا ولعله مفوض الى ما يعده العرف فليلاأ وكشراوفي الظهرية اذا تخمرت المرأة فسدت صلاتها ولوأغلق الماب لاتفسد وان فتع الياب الغلق تفسد وانتزع لقممص لاتفسد ولولس تفسد ولوشد السراويل تفسد ولوفتع لاتفسدومن أخسذعنان دابته أومقودها وهونجسان كانموضع قبصه نحسالم يجزوان كان آلنعس موضعا آخرجاز وان كان يتحرك بتحركه هوالمختار وانجذبته الدابة حتى أز التدعن موضع محوده تفسد ولوآ ذاه حرالشمس فتحول الى الظل خطو أوخطو تمزلا تفسيدوقيل في الثلاث كذلك والاول أصح ولورفع رجل المصلىءن مكانه ثم وضعه من غيراً ن يحوله عن القبلة لا تفسد ولو وضعه على الدامة تفسد ولوزره صاأوقاء فسدت لاان حله وان الجمداية فسدت لاان خلعه ولوليس خفيه فسدت لاان تنعل أوخلع نعليه كالوتقلدسيفا أونزعه أووضع الفتلة في مسرجة أوثرو جعروحة أو بكمه أوسوى من عامنه كوراأوكورين أولدس قلنسوة أوسيضة والحاصل ان فروعهم في هذا الساب قداختلفت ولم تسفرع كلهاعلى قول واحد مل بعضهاعلى قول و بعضهاعلى غيره كايظهر للتامل والظاهران أكثرها تفر يعات المشايخ لمتكن منقولة عن الامام الاعظم ولهذذ أجعل الاختلاف فيحد العمل الكثير والقليل في التجنيس الماهو بين المسايخ وقدد كرنامن الاقوال أربعة وذكر واقولاخامساوهو الالعمل المكثرما يكون مقصود اللفاعل مان أفردله علساء لىحدة واقدصدق من قال كثرة المفالات تؤذن بكثرة الجهالات ولقدصدق صاحب الفتاوى الظهمية حيث قال فى الفصل الثالث ف قراءة القرآن انكل مالمير وعن أبي حنيفة فيسه قول بقي كذلك مضطربا الى يوم القيامسة كاحكى عن أبي وسف الله كان يضطرب في بعض المسائل وكان يقول كلمسئلة ليس لشيخنا فيها قول فنعن فيه المُكذَّا اله والى هنأتين ان المفسد الصلاة كلام الناس مطاقا والعمل الكثير ومن المفسد الموت والارتدا بالقلب واتجنون والاغماء وكل حدث عدوماأ وحب الغسل كالاحتلام وانحيض

رأى مشايخ المسذهب الفسروعآسذكورة فبكل منهم عرف العل الكثربتعريف ينطبق على مأرآه من الفسروع ويضم التعاريفاني بعضها تنتظم الفروع جيعا مان يقسال العمس الكثير هومالا شبك الناظراليه انهلس في الصلاة أوماكان بحركات متوالية أوماكان بعل بالدس أوما يستكثره المتسلى مه أوما مكسون مقصود الاهاعل مان أفرد له محلما على حده لكن عكن ادخال ساثرالفروع فالاولىن والاستغناء بهماعن الثلاثة الماقمة فتامل فعماد كرماءمن **التوفىق فان فمه**احسان الظن عشا يخالم ذهب فانهذه المروعوان تكن كلهامنة ولةءن الامام الاعظم لكن المشايخ خرجه وانعضها عسلى المنقول لابحرد **الرأى و**ماكان مخرجاءلى للذهب من أهل التخريج

فهود اخل فى المذهب ه أما طور الفكرى القاصر والله سبعانه وتعالى أعلم ثمراً بت العلامة الشيخ ابراهيم الحلى ومعاذاة فشرحه على المنبقة دكر نحوماذكر ته حدث قال وأكثر الفروع أوجيعها بخرج على أحد الطريقين الاولين والخاهران ثانيهما ليس خارحاءن الاول لان ما يقام بالبدين عادة يغلب طن الناظر انه ليس فى الصلاة وكذا قول من اعتبرا لتسكر ارالى ثلاث متوالية فان المسكر اديغلب الظن بذلك فلذا اختاره جهو را لمشايخ اه (قوله وذكر واقولا خامسا وهوا لخ) قال فى التا تارخانية عن المحيط

وهذا القائل يستدل بامرأة صلت فلسهاز وجها أوقيلها بشهوة تفسد صلاتها وكذا اذام صفى تديها ونوج اللبن تفسد صلاتها (قوله وأمافسادها بتقدم الامام المصلى) كذافى النسخ والظاهر ان فيه تقديما وتاخيرا من الناسخ وأصل العبارة بتقدم المصلى المام الامام (قوله قال ثم ينبغى أن يكون عليه سجود السهواج) قال الشيخ اسمعيل في ه و فيه نظر لا نه ن وان الركن بالكلية فلا

فائدة في السعود لكونه الامجزئ عنه والم يفت فسعود السهوعليه لتاخير الركن عن محله مقرركا يا في وكلامه يوهم انه بعث منه (قوله وهو ينبئ على أقول قد سبق ترجيح القول الاول ومقتضى القول الاول ومقتضى الحصة بدول مصغ يكون الاصح عدم الفساد فليتامل هذا وفي

ولونظر الىمكتوبوفهمة أوأكل ماسنأسنانه أو مرّمارٌفىموضع محبوده لاتفسدوان اثم

السرنبلالية قال بعد ذكره قول المؤف وهو ينبني الخ وفيه تامللان القائل بان مل الفسم يفسدو كذا نحوه لايشترط معه العمل الكثير بل علته امكان الاحتراز عنه بلاكلفة بخلاف القليل لكونه تبعال يقسه قلا يفسد الابالعمل الكثير وفي معرفته الاختلاف العلوم اه واعترضه

ومحاذاه المرأة بشروطه وترك ركن من غيرقضاه أوشرط لغبرع فدر وأماا ستخلاف القارئ للامى والفقع على غسيرامامه فداخل تحت العمل الكثير وأماترك القعدة الاخسيرة مع التقييد بالسعدة وقدرة المومى على الركوع والمعبود وتذكر صاحب الترتيب الفائتة فها وطلوع الشمس في الفعر ودخول وقت العصرف الجعة ونظائرها فما يفسدوصف الفرضية لاأصل الصلاة وأما فسادها بتقدم الامام أمام المصلى أوطر حسمني صف النساء أوفي مكان نحس أوسقوط الثوب عن عورته مع التعمد مطلقاومع أداءركن ان لم يتعمد علم أولم يعلم ومع المكث قدره ان لم يؤدعند أبي حنيفة ومجد كافي الظهيرية فراجع الى فوت الشرط كالايحنى (قوله ولونظر الى مَكْتُوب وفهمه أوأ كل ماسنانه أومر مار ف موضع مجود ملا تفسد وان انم) أما الاول فلان الفساد اغما يتعلق في مشله بالقراءة وبالنظرمع الفهم لمقصل وصحع الصنف في الكافي انه متفق عليه عند لاف من حلف لايقرأ كاب فلان فنظر المموفهمه وانه يحنث عندمجدلان المقصود فيه الفهم والوقوف على سره أطلق المكتوب فشمل ماهوقرآ نوغيره لمكن فى القرآن لاتفسد اجماعا بالاتفاق كمافى النهاية وشمل مااذا استفهم أولا لكناذالم يكنمستفهمالا تفسد بالاجاع وانكان مستفهما ففي المنية تفسدعند مجدوا العيم عدمه اتفاقا لعدم الفعل منه ولشمه الاختلاف قالوا ينبغي للفقيه ان لأيضع خز تعليقه بين يديه فالصلاة لابهر بمايقع بصره على مافي الجزء فيفهم ذلك فيدخل فيه شهمة الاختلاف اله وعرفي النهاية بالوجوب على الفقيه انلايضع لكن قدعلت انشهة الاختسلاف فيماادا كانمستفهما وأماأذاكم يكن مستفهما فلايعلل عآذكر لعدم الاختلاف فييه بللاشتغال قلبه به اذا غاف من وضعه سن يديه اشتغاله بالنظر المهولم يذكر واكراهة النظرالي المكتوب متعمدا وفي منية المسلى مايقتضها فأنه قال ولوأ نشاشعرا أوخطمة ولم يتكلم الساءه لانفسد وقدأسا ءوعلل الاساءة شارحها ماشتغاله باليس من اعمال الصلاة من غيرضر ورة قال ثم ينبغي ان يكون عليسه سعبود السهو اذاأشغله ذلك عن أداء ركن أوواجب سهوا اه وبهذا لم انترك الخشوع لايخل بالصة بل با حكال ولذاقال في الحلاصة والحانية اذا تفكر في صلاته فنذ كرشه راأوخطبة فقرأهم ابقليه ولم يتكلم بلسانه لاتفسد صلاته اه وأماالثاني وهوأكله مابين أسنان فلانه عمل قليل أطلقه فشمل واادا كانقدرامجصة كإقدمناه عرانحيط والولوا بجيةمن الفرق سنالصلاة والصوم وفي البدائع ان كان دون الحصة لم يضره وان كان قدر المحصة فضّاء دافسدت صلاته وهكذا في شرح الطعاوي وقال بعضهم لاتفسد صلاته بمادون ملءالفم وعلمه مشي في الخلاصة حيث قال وقال الآمام خواهرزاده ولوأ كل بعض اللقمة و بقى البعص فى فيه حتى شرع فى الصلاة وابتلع البا فى لا تفسد صلاته ما لم يكن مل الفم فهذه ثلاثة أقوال في هذه المستَّلة كاترى والشان فيما هو الراج منها وهو بندني على معرفة العمل الكثيروفيمه اختلاف كاسبق وينبغي ان يكون على الاختلاف فيما اذاا بتلع مابين أسنانه من غسيرمضغ أما آذامضغه كشيرا فلاخلاف في فسادها كما تدمناه في مضغ العلك وعلى هذا فلوءبر

الرملى أيضابانه لا يتجه ذلك مع تصريحهم بفسادها بارتلاع سمه عن تناولها من خارج وقطرة ماء وقعت في فه اذلم ينبطوا ف ذلك الفساديه وكذا أو كان في فه سكراً وفانيدوا بتلع ذوبه (فوله اما اذامضغه كثيرا) قال الرملي أي بان توالت الاثمضغات كافي شرح المنية للحلبي اه قلت عدم تقديره بالثلاث لانه رعما يختص بذلك بالقول الثالث (قوله وعلى هذا الح) قال في النهر فيه بحث افقد تقرر ان العمل القليل لا يفسد ولاشك ان ما دون انجمة غنى عن الكثير من المضغ بل لا يتاتى فيه مضغ لتلاشيه بين الاسنان

فلاخد بخلاف الحصة اله قات كلام المؤلف فيما اذامضغه كثيرا ولاينافيه كونه غنداعن المضغ ودعوى عدم تافى المضغ فيه ف حيز المنع في المنع في المنع في المنع في المناطقة على ما في القاموس لوك الشي بالمن والسن يشمل الثنايا في كن النوك بها كثير الموقعة المداية بعدد كره على ماقيل اله قلت تصريح صاحب النهاية والكفاية

المصنف بالائتلاع كافي الخلاصة والمحمط والولو الجية وكشردون الاكل لمكان أولى ثم اذا كان استلاع ماس أسنانه غيرم فسد بشرطه على الحلاف فهومكروه كإصرح به في منبة المصلى لانه ليس من اعمال الصار ولاضرورة فيه فكان مكروه اوان كان قليسلاو أما ألثالث وهومرور المسار في موضع سعود المصلى فاغمالا يفسدها عندعامة العلماء سواء كأن الممارا مرأة أوجمارا أوكليا أوغيرها تحمديث الصحي عنعائشة انهصلي الله عليه وسلم كان بصلي وأنامعترضة بين يديه فالأسجد غزني فقبضت رجلى فأذاقام بسطتهما والبدوت يومتذليس فهامصابيع ولقوله عليه السلام لايقطع الصلاةم ورشئ وادروامااستطعتم واغماهوشميطان لكنضعفه النووى وفافتح القمدير والذي يظهمرانه لاينزلءن الحسن لأنهير ويمنء الموقثم الكلام فيهذه المستله في سبعة عشرموضعا الاول ماذكره فى الكتاب من عدم الفساد الثانى ان المارآثم للعديث لويعلم المارين يدى المصلى ماذا عليه من الوز راوقف أربعين خديرله من أن عربين يديه قال الراوى لأأدرى أربعد من عاما أوشهرا أويوما وأخرجه البزار وقال أربعين خريفا وروى ابن ماجه وصحعه ابن حمان عن أبي هر مرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لويه لم أحدكم ماله في ان عربين يدى أخيه معترضا في الصلاة كان لان يقيم المةعام خبرله من الخطوة التي خطى وبهذاعلم ان الكراهـــة تحريمية لتصريحهم بالاثم وهو المرأد بقوله وانأثم المباربين يديه الثالث فى الموضع الذى يكره المرور فيه وفيسه احتسلاف وأختار المستفانه موضع محوده وصحعه في الكافي لانهاذا القدرمن المكان حقه وفي تحريم ماوراءه تضدق على المارة وهو يفيدان المراد عوضع سجوده موضع صدلاته وهومن قدمه الى موضع سعبوده كاصر - به الشار - وهو مختارصا حب الهداية وشمس الاعدة السرخسي وقاضعان وفي المحسط انه الاحسن لان ذلك القدره وضع صلاته دون ماوراءه وذكر التحر تاشي ان الاصم انه انكان إجال لوصلى صلة خاشع لايقع بصروعلى المار فلايكره المرور نحوان يكون منتهبي بصره في قمامه الىموضع سعوده وفي ركوعه الى صدور قدميه وفي سعوده الى أرنبية أبفه وفي قعوده الى جروف سلامه الى منكبيه واختاره فحرالاسلام وانه قال اذاصلي راميا بيصره الى موضع سعوده فلم يقع عليه تصره لم يكره وهذاحسن وفي البدائع وقال بعضهم قدرما يقع بصره على المارلوصلي بخشوع وفيما وراءذلك لايكره وهوالاصحور جه فى النهاية بانه أشبه الى الصواب لان المصلى اداصلى على الدكان وحاذى أعضاء المار أعضاء والمرور أسفل الدكان اكمر وموهوليس عوضع معود المصلي فهمى واردةعلى من اعتبر موضع السجودف احتاره فحر الاسلام يشى فى كل الصور كاهود أبه فى اختيار اله وأقره علىسه في فتم القسدير ووفق بينهسما فى العناية بان المراد بموضع السعود الموضع القريب من ، وضع المعبود فيؤل ألى ما احتاره فحر الاسلام بدليل ان صاحب الهداية بعداعتباره موضع المحبود شرط عدم الحمائل كالاسطوانة ولايتصوران كون الحائل ابينه وبين موضع مجوده وبدليل انه صرح بمسئلة المرورأسفل الدكان اه وهوتكلف والذى

مانذلك مختارصاحب الهداية يفدانذلك ليس تضميفاله وكانه أتىيه ليشرالي الحلاب ومدل على أن ذلك مختار له تعجه له في التحنيس كإساتىقر بماواتخلاف المشار السهماذكره الفتح بقوله ومنهـمن قدره شلائة درعومهم يخمسة ومنهم بار بعبن ومنهمء سدارصفينأو ثلاثة ومجتملأن يكون مرادهم بكونه مختار ساحب الهدارة انه اختاره في كامه التحنيس لافى الهدامة (قوله وونق بينهمأف العنامة الخ) أقول مما يؤيدهذا التوفيق عبارةصاحب الهدداية فىالتحنيس والمزيد ونصهاهاداأراد الرجلأنعرس بديهكم مقدارما يحتاج الىأن يكون فرورهمكسروها والعيم مقددارمنتهي بصره وهوموضع سحوده وقال أنو نصررجة الله تعالى عليه مقدارماس الصف الاول وبين مقام

الامام وهذاعين الاولول كن بعبارة أحرى قال رضى المه تعالى عنه وفيما قرأنا على شيخنامنها جالا ثمنة يظهر وجه الله تعالى عنه وفيما في الله تعالى عنه وفيما أنه أوضح الله عبارته بحروفها وهذا أدل ولم الله تعالى على المرادة عبر في المرادة عبر في المرادة المرادة الله المرادة ال

(قوله لان مسئلة الدكان الخ) قال في النهراغ أوردالمشايخ مسئلة الدكان على مااختاره السرخسى لاعلى مااختاره صاحب الهداية ولذا قال في فتح القدريروغيره فكانت مسئلة الدكان نقضالم الحتاره شمس الائم بخلاب مااختاره فرالاسلام فانه يتمشى في كل الصور غير منقوض اله قلت ولا يحفى عليك مافيسه (قوله لانه يتصورا لخ) قال في النهر أنت خبيران هذا اغما يحتار اليه على تفسيرا محائل ما مجدور ودادا عام كاقال ملاسع من المسئلة المسئلة المنابة أقل تكافا من الشكلف وان مادكره في العماية أقل تكلفا من دلك (قوله وعمايضعف

تصييح النهاية الخ)أقول الذي ظهرليان اذكره غبروارد رماقه رهغسر مرادوذلك لانه يمعدغامة البعد أن يكون ماذكره عن التمرتاشي سابقاسانا للاماكن التي يكسره المرورفهاوانمنجلة ماذكر.قوله وفي سمعود. الىأرنبة أنفه وكنف يصيم أن يقال ان ذلك من المواضعالتي يكره الميرور فهافان ذلك غسرتمكن وكذا قوله وفي سلامه الى منكبهمعانالكروه ينص الحسد شاكرور بن يديه فلاينه غي حــل كلام هؤلا الاغمة الاعلام على هـ ذاللرام وارأوهمه طاهرالكلام بل نمغى جله على ما تقدله الافهام ويستدعمه المقام وذلك مان يحمل على أن المرادما يقع عليه بصره لونظراك موضع معجوده وماذكره في مقلة عمارته

نظه للعبد الضغيف انالراج مافى الهداية وانه لايردعلمه شي مماذ كولان مدالة الدكان أغاترد عليه فقضا لوسكت عنها وأمااذاصر حبها فلأفكاء قال العبرة عوضع السعودان لميكن الصليء لي دكان واما اذا كان يصلى عليها فالعبرة للحداداة كهموطا هرعبارته لن تالها واغاشره عدم الحائل لانه يتصوروجود الحائل في موضع المجود كان يصلى قربيا من جدار بالاعاء المرض بحيث لولم يكن الجدد ادلكان موضعه موضع السجود فلامناهاة كافي العناية أوان اشتراط عدم الحائل اغاهوبيان لحل الخلاف فان المرور ورآه الحائل ليس بمكروه اتفاقا كاهوطاهر عبارتهم لاشرط في المرور في موضع السجودوم الصعف تصيح النهاية آنه يقتضي ان الموضع الذي وكرم المرورقيه مختلف يكون في حالة القيام مخالفا كحالة الركوع وفي حالة الجلوس مخالفا لا يكل في قتضي انهلومرانسان بين يديه في موضع مجوده وهو جالس لا يكره لان بصره لا يقع علمه حالة كونه خاشعا ولومر فى ذلك الموضع بعينه وهوقائم يكره لان بصره يقع عليمه حالة خشوعه وأنه لومر داخل موضع معبوده وهوراكم لايكره لان بصره لايقع عليه حالة خشوعه والهلومرعن عينه وهو يسلم بحيث يقع بصره عليه خاشعا بكره وهذا كله بعيدعن المذهب لعدم انضباطه كالايخفي والاختلاف في موضع الروراغاه ومنشاس المشايخ لعدم ذكره فى الكتاب لمحمد بن الحسن كافى البدائع وحيث لم بنس صاحب المذهب على شئ فالبر جيم لاف الهداية لانصباطه وهو باطلاقه بشمل الصراء والمسعد وفى المسعد اختلاف ففي الخلاصة واداكان في المسعد لا يمبغي لاحد أن عربينه وسن حا تطالقيلة وصحم فى المحيط اندلوم عن بعد في المسجد فالاصم الدلا بكره وكذا صحيعه فحر الاسلام كما في عاية البيان وذكرقاضينان في شرحه الالسجدادا كالكبرافكمه حكم الصراء وفي الدخيرة من الفصل التأسع ان كان المستعدم عيرا يكروفي أى موضع عرواليه أشار عدف الاصل فانه قال في الامام ادافر غ منصلاته فانكانت صلاة لاتطوع بعدها فهو بالخياران شاءانحرف عن عينه أوشعاله وانشاءقام وذهبوان شاءاستقبل الناس بوجهه اذالم يكر بعذائه رجل يصلى ولم يفصل بين ماادا كان المصلى فالصف الاول أوفى الصف الاحبروهد اهوطاهر المذهب لابه اداكان وجهة مقابل وجه الامام ف حال قمامه يكره ذلك وان كان بينهما صفوف ووجه الاستدلال بهذه المسئلة ان مجدا جعل حلوس الامام فى محرابه وهومستقبل له بمرلة جلوسه بين يديه وموضع معبوده وكذامر ورالمار في أى موضع يكون من المسعد بمنزلة مروره بس يديه وفي موضع سعوده وإنكان المسعد كدير ابمر لة انجام قال بعضهمهو بمنزلة المسجد الصغير فيكره المرور فيجيع الاماكن وقال بعضهم هو بمنزلة الصحراء اه

و س بحر الني كه بسان لصلاة الخاشع لا ان المراد القديد به وهذا معنى قريب قبله الطبع السلم و يدل عليه قول فرالا سلام اذا صلى راميا ببصره الى موضع سعوده فلم يقع عليه بصره لم يكره وانه يدل على ان ذلك هو المراد من كلام عره واذا كان كذلك فكيف يضعف ما فى النها يه معانه رجه الامام المحقق فى فتح القسد برعلى انك علت رجمان رجو عمافى الهداية الى ما فى النه ايه والله ولى الهداية (قوله ان كان المسعد صغيرا) وهوا قل من ستين ذراعا وقيل من أربعين وهوا لهنتار قهستانى عن المحاد المنافعة الدار والبيت (قوله ولم يفسل الحمد عنه المنافعة عنه المنافعة عنه المنافعة المناف

(قوله وربع في نتج القدر الدلاف بين المسجد وغيره) أى في اله بكره المرور فيما يقع عليه بصره فاله قال والذي يعلم بعما اختار في النها يه من مختار في المنام وكونه من غير تفصيل بين المسجد وغيره فأن المؤثم المرورا لح وظاهره اله لا فرق بين المسجد الكبير والصدفير أينا في ان كلامنهما كالسجر، (قوله في حق بعض الاحكام) أى كاستقدال وحه المصلى على ما ترفي عدا والذخيرة في الصدير المناف المناف

وبهذاعلم انماصحه فى الدخيرة فى الفصل الرابع ان بقاع المسجد فى ذلك كله على السواء الماهوفي المحدال فيرور بع في فتح القدير اله لا فرق بين المسجد وغيره فأن المؤثم المرور بين يديه وكون ذلك البيت برمته أعتبر بقعة وآحدة فحق بعض الأحكام لايستلزم تغيير الأمرامحسي من المرورمن بعمد فعال المعدور با اله فاصل المذهب على الصيم ان الوضع الذي يكره المرور فسمه والمام المصلى في مسجد صغير وموضع سجوده في مسجد كبراً وفي الصحراء أوأسفل من الدكان امام المصلى لوكان بصسلى عليها بشرط محاذاة أعضاء الماراعضاءه قالف النهاية اغماشرط هذاوانه لوصلى على الدكان والدكان منسل قامة الرجل وهوسترة فلاماتم الماروكذا ألسطم والسرير وكل مرتفع ومن مشايخنامن حده مقدرالسترة وهوذراع وهوغلم لأنه لوكان كذلك آساكره مرورالراكبوان استتر بظهرانسان حالس كان سترة وان كان فالماحتلفوا فيسه وان استتر بداية فلاماس به وقالوا حملة الراكب اراأراءأن عربنزل فمصيروراء الدابة وعرافتصير الدابة سترة ولاياتم وكذا لومررحلان معادمان وأن كراهة المرورواغه الحق الدى الى المصلى اله الرابع الديني لمن المسلى في العمراء ان يتخذأ مامه سترة لمارواه اكحاكم وأجدوغيرهماءن ابن عرقال قآل رسول الله صلى الله عليه وسلم اداصلى أحدكم فليصل الىسترة ولايدع أحداعر سنيديه وفي الصحين عن اسعرايضا كان الني صلى الله عليه وسلم ادانو بيوم العيد أمر بالحر بة فتوضع بين يديه فيصلى اليهاوالناس وراءهوكان يفعل ذلك في السفر و في منية المسلى وتسكره الصلاة في الصراء من غييرسترة اذا خاف المروريين بديه وينبغى انتكون كراهة تحريم لمخالفة الامرالمذكور لكن فى البدائع والمستعبلن بصلى في الصراء الينصب شأو يستنر فاعادان الكراهة تنزيهية فينتذ كان الآمر للندب لكنه معتاج الى صارفءن الحقيقة قال العلامة الحلى في شرح المنية اغهاقيد بقوله في الصراء لانها المحل الذي يقع فسمالمر ورغالما والافانطاهر كراهة ترك السترة فعما يحاف فيه المرو رأى موضع كان الحامس أن المستعب ان يكون مقدارها ذراعا فصاعدا لحديث مسلم عن عائشة سئل رسول الله صلى الله عليه وسلمعن سترة المصلى فقال بتسيدره وخوة الرحلوه وخوة بضم الميم وهمزة ساكنة وكسر الخاء المجمة العودالدى في آخوالرحلمن كورالمعسروفسرهاعطامانها دراع فافوقه كالنوجه أبوداود السادس احتلفوا في مقدار غلظها ففي الهداية وينبغي أن تكون في علط الاصبح لان مادونه لا يبدو

يكون في بيت أونحوه والافلا فائدةلدكرهلانه فى المعدالصغيرقدذكر الهيكره المرور بينبديه أى ما بدنيه و بين حا أعا القملة كإمروني ألكمير والصحراءموضع السجود واتحت الدكان ليس موضع السجودكما مر فتعسمآقلما وبمكنأن يتصورفي المديج دالصغبر أرضا وانحكمه كالمدت وبكون فأندةد كرموان دخــل تحت قوله امام المصلى دفع توهمان الدكان حائل هـ ذاوما فى منح الغفار من تخصيص أ الانم بالمسرور اذا كان المصلى على الدكان رواية فخر الاسلامدون رواية شمسالا ثمة مخالف لما مر فانطاهم والاتفاق عليه حيث أوردواالمثلة

نقضا على ما اختاره شمس المحمّة وقد صرح بالاتفاق على الكراهة في فتع القد درفتنده (قوله الناظر المناظر في المناظر شرط محاذاة أعضاء الماراعضاءه) أى أعضاء المصلى كلها كاقال بعضهم أوا كثرها كإقال آخرون كإفي الكرماني وفيه اشعار بانه لوحاذى أقلها أو وضفه المربر وفي الزادانه بكره اذا حادث نصفه الاسفل النصف الاعلى من المصلى كااذا كان المارع في المربع والسرير وهو بالضم والتشديد في الاصلى فادسي معرب كافي فرس كذا في القهستاني وفيه أيضا الدكان الموضع المرتفع كالسطح والسرير وهو بالضم والتشديد في الاصلى فادسي معرب كافي العمار أوعربي من دكنت المتاع ادا نضدت بعضه فوق بعض كافي المقاييس اه (قوله الكنه محتاج الي صارف عن المحققة) قال في المربع لله تعالى عليه وسلم في بادية لنا يصلى في معراء في المسربين يديه سترة ولا جدوا بن عباس صلى في فضاه ليس بين يديه شيء الهكذا يخطش عنا اله

إقوله ونسغىأنكون محله فىالصلاة الجهرية الح) قال فالشربيلالية فيه تامل لان الجهرية العلم حاصل بها اه وفيه اللقصوده ن در المار منعمين المرورلا اعلام انه في الصلاة لانه قد يكون معء لمالمارانه فالصلاة والمرادرفع الصوت زيادة على ماكان يجهريه وبذلك بحصل المقصدود من الدره كما لايخفي وأماالسرية فني اجهدر بهاترك الأسرار وفىشرح الشيخ اسمعيل وفسهانهاذا كانلهذا القصد وقلنامحوازه مالمدوغيرهاعكن الفول يه في السرية بلهو الظاهسر في التنسمين اطلاق عمارة الواوالجي نع لوقدل في حق المنفرد فقط للوجوب في حق الامام على مامرلامكن فليتامل اه أى لوجوب الجهرف حق الامام وكانه حدل المهرعلي أصدله نفصه بالمنفرد أىاذا كان سر يجواز ولهدون الامام وقسد علمتان المرادزمادة الرفعيالجهر فمع الامام والمنفسرداذا كانأ محهران واتحاصل ان القاهر القاء كلام الدلاكم على أطلاقه

للناظر وكائن مستنده مارواه الحاكم مرفوعا استنروافي مسلاتكم ولو بسوم و بشكل علم سهمارواه انحاكم عن أى هر مرة مرفوعا بحزئ من السمرة قدر مؤخرة الرحل ولو مدقّة شعرة ولهذا جعل بمان الغلظ فالبدائع قولاضعيفا وانهلااعتيار بالعرض وظاهره انه المذهب السايسع ان من السينة خرزهاان أمكن الثامن آن في استنان وضعها عند تعذر غرزها اختلاوا فأختار في الهداية انه لاعمرة بالالقاءوعزاه فاغاية البيان الى أى حنىفة وعهد وصحعه جماعة منهم ماضحان في شرح الجمامع الصغيرمعللابانه لأيفيد المقصود وقيل يسن الالقاء ونقله القدورى عن أبي يوسف تم قيل يضعه طولا لاعرضا لتكون على متسال الغرز التأسع ان السسنة القرب منها محديث أبى داود فرقوعا اذاصل أحدكم فليصل الىسترة وليدن منهاوذكر لعسلامة الحلى أن السنة أن لايز يدما بينسه وبينهاعلى ثلاثة أذرع العاشران السنةان يجملها على أحدماجسه محديث أى داودعن المقدادين الاسود قال مارأ يترسول الله صلى الله علمه وسلم يصلى الى عود أوشَّ عبرة الآجعلة على حاجمه الاعن أوالا يسر ولايصمد المه صمداأى لايقاءله مستومامسة عمامل كان عمل عنه كذافي المغرب الحادى عشران سترة الامام تجزئءن أمعامه كاهوظاهر الاحاديث الثابتة في الصحين من الاقتصار على سترته صلى الله عالميه وسلم وقدا حتلف العلماء في أن سترة الامام هل مي بنفسها أسترة لاقوم وله أوهى سترة له خاصة وهوسترة لن خلفه فظاهر كالرم أغتنا الاول ولهذا قال في الهداية وسترة الامام سترة للقوم الثانى وشرائه لاباس بالمروروراه السترة كإدل عليسه حديث ان عبآس الثايت في العجمين من مروره وراءالسترة ولم ينكرعله الثالث عشرانه ادالم صدما يتخذه سسترة فهل بنوب الخط أتن مدمه مناجاففيه روايتان الاولى أنهليس يمسنون ومثى عليه كثيره ن الشايخ واحتاره في الهدر أيه لانه لايحصل المقصوديه اذلا يظهرمن بعيد والثانية عن مجدانه يخط كحديث أبى داودوان لم يكن معه عصافليخط خطاوأ جاب عنسه في المسدا ثعمانه شاذفياتع به البلوى وصر - النووى بضعفه وعقب بتصيع أحدواب حباز وغيره مماله كآدكره العلامة الحلبي وجرميه المحقق في فتح القدير وقال أن السنة أولى الاتاع مع اله يظهر في المجلة اذا مقصود جمع الحاطر مر بط أنحمال مه كملا ينتشر الرابع عشرفي بيان كيفيته فنهم من قال يخط بين يديه عرضاه ثل اله لال ومنهم من قال يخطه بين يديه طولاً وذكرالنووى اله المختار لمصمر شبدظ آلاسترة الخامس عشردر والمار من مدمه فألوا و مدرؤه ان لم يكن سترة أومر سنسه و سنها الأحاديث الواردة وهو بالاشارة بالبد أو بالرأس أو بالعسن أو بالتسبيح وزادالولوالجي انه يكون برفع الصوت بقراءة القسرآن وينبغي ان يكون محسله في الصسلاة أمجهرية فيمايجهرفيه منهاوفي الهداية ويكره الجمع بين التسبي والاشارة لان باحدهما كداية فالوا هــذاً في حق الرّجالُ الما النساء فانهن يصفقن للعــدِيثُ وكيفيته أن تضرب بظهور أصابع اليمني على صغعة الكف من الدسري ولان في صوتهن فتنة فكر و لهن التسبيح كذا في غايه البيان السادس عشران ترك الدرما فصل الفالدائع ومن الشايخ من قال ان الدرور خصة والافضل ان لا يدرأ لانه ليسمن أعسال الصسلاة وكذارواه آلمساتر يدىءن أبى حنيفة والامر بالدرء ف انحد يث لبسان الرخصة كالامر بقتل الاسودين اه وذكر الشار - عن السرخسي ان الامر ما لمقاتلة مجول على الابتداء حبن كان العلفهاميا حاوف غاية الميان معنى المقاتلة الدفع العنيف السابع عشرا فدلاباس بترك السترة اذاأمن المرورولم يواجه الطريق لان اتخاد السترة للعماب عن المارولا عاجة بهاعند عسم المارروى عن مجداند تركه في طريق انجاز غيرمرة وقال العسلامة انحلي ويظهران الاولى

وشعوله للأمام والمنفرد في السرية والمجهرية اذلا فرق بين المجهر بالقراءة أوبالتسبيع على ان القليل من المجهر في موضع المخافسة عفوكا في شرح المنية (قوله لان الصلاة في الطريق) أى المفهومة بالاولى من قوله ولم بواجسه الطريق فان كراهة السرة عند مواجهة من منع العامة عن المروريف كراهة الصلاة فيه بالاولى تامل أو امرادان التقييد بالمواجهة حيث لم يقولوا ولم يصل في الطريق لان الصلاة في الطريق مكروهة وهذا أطهر (قوله ومرجعه الى ما تركه أولى) وهو المرادمن قولهم أيضالا باس كما ياتى قريبا وانظر ماسنذكره بدكراس قبيل الفصل الاتنى (قوله والمذكور في شرح الهداية الح) طاهره

ان الثانى مخالف لماذكره المكردرى وفي الحواشى السعدية فيه ان الكلام في العيث شرعا والناهر ان كلامهما متحدوالنفي في المتعربيف الثانى داخل على النيد والصحة لكونه شرعيا فتامل (قوله كيلايمقي صورة)

اتخاذها في هـ ذاامحال والميكره الترك لمقصود آخروه وكف بصره عماوراه ها وجع خاطسره بريط الخيالبها اه وقيدوا بقولهم ولم يواجه الطريق لاز الصلاة في الطريق أى في طريق العامة مكروهة وعاله في المحيط عمايف دانها كراهة تحريم يقوله لان فيسه منع النماس عن المرور والطريق حق الناس أعد للرورفيه فلا يجوز شغله بماليس له حق الشغل وادا ابتلي بن الصلاة في الطريق و من أرض غره فان كانت مزروعة والافضل ان يصلى في الطريق لان له حقافي الطريق ولاحق أه في الارض وأن؛ تـكن مزروعة وأن كانت لمسلم يصلي فها ن الظاهرا به يرضي به لانه اذا للغه يسربذا كلانه أحزأ حرامن غسرا كتساب منسه وفي الطريق لااذن لان الطريق حق المسلم والكافر وان كانت لكافر يصلى على الطريق لانه لايرضي به اه (قوله وكره عبشه بثوبه ويدنه) شروع في بيان المكروهات بعد بيان المفسيد الثلاث كالرمنه مامن العوارض الاانه قيدم الفسداة وته والمكروه فهدنا الباب نوعان أحدهها ماكره تحريسا وهوالحمل عنسدا طلاقهم الكراهة كاذكره في فق القدديره ن كاب الزكاة وذكرانه في رتبة الواجب لايست الاعمايست الواجب يعنى بالنهي الطني الشهوت وان الواجب يندت ما إمرا لطني الشبوت فانهم ما المكروه تنزيها ومرجعه الى ماتركه أولى وكثيراما يطلقونه كاذكره العلامة الحلى فأمستلة تمسيح العرق فحنثذ أذا ذكروامكروهافلابدمن النظرفي دليله فانكان تهما ظنيامحكم تكراهمة التحريم الالصارف النهمي عن التحريم الى النسد وان لم يكن الدلسل نهيا لل كان مفيد الاترك الغسير الجازم فهي تنزيهية واختلف في أنه سمرا لعيث فذكر الكردري انه فعل فيه غرض ليس بشرعي والسفه مالاغرض فيسه أصلاوالمذكور فيشرح الهددامة وغسرهاان آلعمث الفعل لغرض غبرصحيم حتى قال ف النهاية وحاصله ان كل عل هومفيد للصلى فلا باس بان يأتى نه أصله ماروى ان النبي صلى الله عليه وسلم عرق في صلاة فسلت العرق عن حسنه أي مسجعه لانه كان يؤذيه في كان مفيدًا وفي زمن الصيدف كان اذاقام من السحود نفض تو مه عنة أو يسرة لانه كان مفيدا كيلا به قي صورة فاما ماليس عفيد فهوالعبث اه وتعقبه العسلامة أتحلى بأنه اذا كان يكره رقع الثوب كيلايتتر ب وانه قسدوقع الخلاب فياله يكره مسيح الغرابءن جيهنه في الصلاة وانه قدوقُع الندب الى تقريب الوجه في السجوَّد فضلاءن الثوب فكون نفض الثوب من التراب عملا مفيدا وآنه لاماس مه مطلقافه نظر ظاهرواما انهلاباس بسلت العرق في الصلاة فهو قول بعض المشايخ واختاره في الحانية وغيرها وفي منية المصلى و يكره ان يسمع عرقه أوالتراب عن جهته في اثناء الصلاة أوفي التشهد قبل السلام ووفق بينهما بان المرادبالعرق المسوح عرق لم تدعه حاجسة الى مسحه و بالكراهسة الكراهة التنزيم سية فينثذ

وكره عبثه بنويه وبدنه ىعنى حەك يەصورة الإلمة كذافيالحواشي السعدية (قوله وتعقبه) أى تعقب مافى النهاية منقوله انكلعملهو مفدد الصني فلاباس بان **ىاتىيە**(قولەفكون،نفض الثوب من التراب الخ) ليس في كلام النهاية دعوى ان هنس الكوب من الترابع للمقيدا ولاانه لاباس به ولعسله فهمه من الحدث السابق ولكن قسد علت عما قدمنا عن السعدية اله لس المراد نعضه من

التراب بللازالة صورة الاستدلالت قالثوب بها (قوله ووفق بينهما) أى بين القول باندلا باس بالمسعوبين لا القول بكراه نسه وفيه بحث لا خاله على مالم تدع المه حاجة بحدله من العبث في الصلاة الذي هومكر و مقر عما كاسماني المخطل الكراهة على التنزيمية مخالف لذلك وحدل فعله صلى الله تعالى عليه وسلم على اله بمان للعوازم بنى على ماقاله والافد عوى المجواز في المكر و متحر عما تمنوعة قلت و ينهى التوفيق بحسم القول الأول على ما اذا دعت الى مسعم حاجة و يكون تركم حين الولى على نحوما با في قلم المحمى وجل الشانى على ما اذا لم تدع اليه حاجة فلمتامل

وتلب الحصا الاللحجود مرة وفرقعة الاصابـع

(قوله بعدالفراغمن الصلاة) لانفعارالة الاذيعن نفسه فلاماس مه مل يستعب كمافي الذخيرة وانماكره اداكان في وسط الصلاة وكان لانضره لانه لانفيد لانهسجد بعده بخدلاب المسائلة الاحمرة (قوله معني أمه) أي بعني صاحب الهدامة القواملان فيه أصلاح صلاته ان فيه أي في ذلك الفعل تعسل السجود التاموهوالمراد من قوله لاعكنه السحود علىه لانه لوكان المرادني أصل الامكان لكانت التسوية واحبة ولويا كثر من مرة (قوله بسسة وبدعة) قيدبالسنة لان ماتردد بين واجب ومدعة مانى مهاحتماطا كاسمذكره عندقوله وقنت في الثته قسل انركوع

تنافاة بينها وبينة والهملاباس لانتركه أولى ويحمل فعله صلى الله عليه وسلم ان ببت على أن يه لِحة الى مسحه أوَّ بيانا للعواز أه وفي الخانية ولا بأس بان عسم جيهته من التراب أو الحشيش بعد راغمن الصلاة وقيله ادا كان يضره ذلك و يشغله عن الصلاة و ادا كال لا يضره ذلك يكره في وسط الاة ولايكره قبل التشهدوالسلام اهوصحمه في المعمط وهومع ما قدمناه من تعريف العبث يدل اناكث سده في مدنه اغابكون عبثا اذا كان لغرجاجة اما اذا أكله شئ في مدنه ضره وأشغله فلا أسبحكه ولايكون من العبث ترذكر الشارحون انهمانم قده وامسئلة العبث لأنها كلبة وغبرها نوعمة ان تقلب الحصا والفرقعة والتخصر من أنواع العبث والكلى مقدم على الموعى وتعقبه في العناية ان العمث بالثوب لا يشمل ما يعده من تقلب آنح صاوغم وبل اغاقد موه لا نمأ كثر وقوعا اه وقد أيقال ان الشامل للتقليب وغيره العبث بالبدن ولا يتم ماقاله الالواقتصر واعلى العبث بالثوب ثمان كراهة العبث تحريمة كأأخرحه القضاعي في مسند الشهاب مرسلاءن عي من أبي كشرعن الذي صلى الله عليه وسلم ان الله كره لكم ثلاثا العيث في الصلاة والرفث في الصيام و المحدث في لمقابر وعلله في الهداية بان العنت خارج الصلاة وامف اطنك فالصلافاه وأرادمه كراهة التحريم وأور عليه ف غاية السان بانهاذا كان حراما ينبغي ان يكون مفسدا كالقهقهة وأحاب مان فساد القهقهة لا باعتمار حرمتها بلباعتمارانها تنقض الطهارة وهي شرط والهذالا يفسدها النظراني الاجندية والكانوا ا الااذا كثرالعث فسنذ يفسدهالكونه عملا كشراوفي الغاية للسروجي قوله ولان العيث خارج الصلاة حرام فيه نظر لان العست خارجها شويه أو بدنه خلاف الاولى ولا يحرم والحديث قيد مكونه فىالصلاة اھ (قولەوقل الحصاالاللسعبودىرة) أىكرەقلىملغىر ضرورةلماأخرىفى لكتب الستة عن معيقيب الهصلى الله عليه وسلم قال لا تمسيم الحصاوا نت تصلى فان كنت لا بدوا علا فواحدة وعن أبى ذرانه قال سألت خليلى عن كل شئ حتى سالته عن تسوية الحصاف الصلاة فقال ما أباذرمرة أوذرولانه نوع عدث امااذا كان لاعكنه السحود علمه فيسو به مرة لان فسه اصلاح صلاته كذافي الهداية معنى فمه تحصل المجدود على الوحه الطلوب شرعاوهو مفيدات تسويته مرة لهذا الغرض أولىمن تُركها وصرح في البدائع مان التسوية مرة رخصة وان الترك أولى لانه أقر بالى انحشوع وفىالنهاية واتخلاصة ان الترك أحب الى مستدلاق النهاية بماوردعن رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض الروايات وان تركتها فهو خبراك من مائة فاقة سوداه الحدقة تكون لك اه فالحاصلان النسوية لغرض صحيح مرةهل هي رخصة أوعزيمة وقد تعارض فماحهمان فعالنظرالي أنالنسو يةمقتضية للمجودعلى الوجمه المسنون كانت التسوية عزعة وبالنظرالي أن تركها أقربالى الخشوع كانتركهاعزعة والفاهرمن الاحاديث الثانى وبرجحدان الحكماذا تردديين سنةوبدعة كانترك البدعة راجحاعلى فعل السمنة مع انه قد كان عكنه التسوية قبل الشروع في الصلاة وتقسد الصنف بالمرة هوظاهر الرواية والزيادة علمامكروهة وقسل سومهامرتين ذكره في منية المصلى (قوله وفرقعة الاصابع) وهوغزها أومدها حتى تصوت ونقل في الدراية الاجاع على كراهتهافها ومن السنة ماروآه أبن اجهمر فوعالا تفرقع أصابعك وأنت تصلى لكنه معلول باكحارث وروى أجدعن سهل معاذر فعه الضاحك في الصلاة والملتفت والمفرقع أصابعه عمرلة واحسدة ولعل المراد التساوى فالمعصمة والاوالفحك مبطللها وينبغى ان تكون كراهة الفرقعة

تحرعة للنهي الواردف ذلك ولانهامن افراد العبث بغلاف الفرقعة خارج الصلاة لغبر حاجمة واو الاراحة المفاصل فانها تنز مهدعلى القول بالكراهة كافي المجتبى انه كره ها كشرمن الناس لامهامن الشطان بالحديث اه أتكر لمسالم يكن فهاخارجها نهدى لم تبكن تبحر عمة كمآسلفناه قريبا والمحق فالحتى المنتظر للصلاة وانساشي الهاعن في الصلاة في كراهتها وروى في ذلك حديثا انهنهى ان يفرقع الرجل أصابعه وهوحالس في المسجد ينتظرا لصلاة وفي رواية وهوءشي الهاوأشار المصنف الى راهة تشبيك الاصابع وهوان يدخل احدى أصابع يديه بن أصابع الاخرى ف العسلاة كم صر - مه في الحيط وعره لماروي أجدوا بوداودو عرهم أمر فوعا ادا توضا أحدكم واحسن وضوأه ثم حربت عامدا الى المستجد فلايشيك من يديه واله في الدلاية الجماع العلماء على كراهته فهآ غريظهر أيضاانهاتحر عبةله نهسى المذكور وظاهره الكراهه أيضاحالة آلدى الى الصلاة فاذا كأن منتظر الهابالاولى وذكراله لامة الحاي أندلم يقف على حكمه خاريج العلاملشا محنا والظاهرانه فغيرهذين الموضعين لاللعبث ليس عكروه ولولاراحه الاصابع وآن كانعلى سبيل العبث يكره تنريها اه وقد قدمناعن الهدابة ان العبث خارج الصلاة وام وجلناه على كراهة التحريم فيعبغي أَنْ يَكُونَ العبث خارجه الغير حاجة كذلك (قوله والتخصر) وهو وضع اليدعلي الخاصرة وهي مافوق الطفطعة والشراسيف كذافي المغر بأنهمه صلى الله عليه وسلم عنه كافي سنن أبي داودوهذا التفسيرهوا اصيحو بهقال الجهورمن أهل غةوالفقهوا كحديث وردمفسرا هكذاعن انعركما فالسنن وحكمته أنه في الصلاة راحة أهل النار كارواه اس حمان في صححه قال النحبان يعني فعل المودوالنصاوى فصلاتهم وهم أهل النارلاان لهم راحة في النارأ وانه فعل المتكرين ولا يليق بالمه الأفاوانه فعل الشيطان حتى قبل ان ابليس اهبط من الجند لدلك فلهذا قال في المسوط والمجتى ويكره التخصرخار بالصلاة أيصأوالذى يظهرانها تحريمية فهالانه يحامذ كور وقدفسرالتخصر بغيرهذا أيضامنهاان بتوكا فى الصلاة على عصا ومنهاان عنتصر السورة فيقرأ من أولها آية أوآيتين ومهاان يختصرها فيقرأ آخرها ومنهاان يحذف آبة المعجدة ومنهاان يختصر صلاته فلايتم حدودها ولاشك فى كراهة الأتكاء في الفرض لغبرضرورة كماصرحوامه لاف النفل على الاصم كافي الجتى واما الاختصارف الفراءة وان أخل بواجب بان نقص عن ثلاث أيات مع الفاتحة كان مكروها كراهة تعريم لترك بعض الواجب والافلاوف دصر اصحاب الفتأوى بان الحيم الهلاتكره القراءة من آخوالسورة وقدصر حوابكراهة قراءة السورة وتركآبة السعدة في مابها واما اختصار الصلاة بحث لايتم حدودها وانازم منسه ترك واجب كره تحريسا وان أخل يستنة كره تنزيها ها ما تقتضيه القواعدوالله سبعانه الموفق الصواب (قوله والالتفات) المار واه البحارى عن عائشة رضى الله عنها قالت سألت رسول الله صلى الله عليه وسسلم عن الالتفات في الصلاة فقال هو اختلاس يختلسه الشيطان من صلاة العبدوروى الترمذي وضعه عن أنس عن الني صلى الله علمه وسلم الماك والالتفات في الصلاد فان الالتفات في العسلاة هلكة فان كان لا يد ففي التعاوع لا في الفريضة ثم المذكورفي عامة الكتدان الالتفات المكروه هوتحويل وجهسه عن القبالة وعن صرحيه صاحب البدائع والنهايه والغاية والتبيين وفتح القدمر والمجتبى والسكافي وشرح الجمع وقسده الغامة بأن يكون لغسر عذراما تحو بل الوجه لآذر فغيرمكر وه ويندغي أن تبكون تحر عسة كاهو ظاهرالاحاديث قالوا واغساكره لغسرع نذرلانه انحراف عن القسلة سعض بدنه ولوانحرف عتها

والتفصروا للنفات (قوله ولولا راحــة المغاصل) المتيادرانه تعيم للماحة وأصرحما هنأ مافى شرح المقدسي حت قال الآلغرض كأراحة المفاصل ويقرب منسه ما ماتی قسر بیاعن اكملي (قوله وقدقدمنا عن الهداية الخ) قال في النهر وأنت قدعلتان مافى الهداية غيرمسلم اه أى بمسامر عدن غاية السروجي (قولهوهي ما فسوق الطفطفسة والشراسف)الطفطفة أطراف الخاصرة والشراسمف أطراف الضلع الذي شرف على البطن نهاية عن المغرب

أَثُولِه وَالْاوَلَى تُركُه لَف يرحاجة) أى فيكون مكروها تنزيها كاهوم جمع خسلاف الاولى كامروبه صرح في النهروفي الزيلعي وشرح الملتق المباقاني انه مباح لانه صلى الله تعالى عليه وسلم كان يلاحظ أصحابه ٢٣ في صلاته عوق عينيه ولعل

سمع بدنه فسدت وأن انحرف بيعض بدنه كره كالعمل القلمل فأنه مكر وهلان كشره مفسدو يدل

لعدم فسادها بهذا الالتفات قه أله في الحديث يختلسها الشيطان من صلاة العبد وأنه سماها صلاه

المراد عندعدم الحاجة فلاينافي ماهنا (قوله وكانه جرع الخ) قال في النهر فيه بحث اله وفي شرح نظم الكنز للعلامة المقسدسي لكن ظهر لى والله سجانه وتعالى أعلم الموجه المفسد تحويل جيعه منه تحويل المحدولان منه تحويل المحدولان والاقعاء

استدارة فاداحولعن القملة مان أز مل بعضه عن مسأمتتها كالحانب الاعن منه بق الجانب الأسرمنسه مسامتا فلا تفسد فاذاحول الجسع كانالصدر أنضامحولا فتفسدالصلاة ولهذا قالوا في ماب استقسال القدلة لاتفسد الابتحوله من المشارق الى المغارب فلستأملاه قلتوبشعر مذلك جعسل الخانسة الالتفات المكسر وأن يحول بعض وحهه ولعل هدذا مرادا لنهر بالبحث فما قاله المؤلف (قوله ومنتضى القواعسد

معه واغسالم يكره للعذر تحديث مسلمءن حابرا شتدكى رسول آلله صلى الله علمه وسلم فصلمنا وراءه وهو أتناعه دفالتفت المنافرآ ناقماما فأشر والينا فقعدنا وقد صرحوا بان التفات المصرعنة وسرة من غمرتعو يل الوجه أصلاغم مكروه وطلقا والاولى تركه لغسر حاجة والظاهر ان فعله عليه السلام إمأه كان محاجة تفقدأ حوال المقتدين مهمع مافيه من بيان الجواز والافهوكان ينظرمن خلفه كإينظر أمامه كإفي العديدين وقدخالف صأحب الخلاصة عامة البكتب في الالتفات المكروه فجعله مفسدا أوعمارته ولوحول الصلىو جهه عن القيلة من غبرعذ رفسدت وكذا في الخاند وجعل فها الالتفات المكروهان يحول بعض وجهه عن القبلة والاشبه مانى عامة الكتب من ان الالتفاب المكروه أعم منقويل جيع الوجه أوبعضه وذكرف منية المصلى انكراهة الألتفات بالوجه فيمااد ااستقمل من ساعته يعنى فلولم يستقبل من ساعته فسدت وكانه جم بين ماف الفتاوي وبين مافي عامسة الكتب بحملمافي الفتاوي على ما ادالم يستقبل من ساعته وحلما في العامة على ما اذا استقبل من ساعته وكاله فاطرالى الهاذالم يستقبل من ساعته صارعملا كشرافافسدها واذا استقبل من ساعته كانعلا قليلافكره وهو بعيدوان الاستدامة على هدذا القليل لابحدله كثيرا واغما كشره تحو يلصدره وقدصر حوالالفساد عند تحو يل الصدرولا بدءن تقييده بعدم العذركا فمنية المسلى لتصريحهم كاسبق بانه لوظن انه أحدث واستدبر القبلة ثم علم ان الم يعدث مسل انخروب من المسعدلاتبطل ومقتضى القواعدالمذهبية اشتراط ان يؤدى ركاؤه ومستد بلاصر حوابهمن ان انكشاف العورة اغما يفسدها ادالم يستترمن ساعته حتى أدى ركا ما اذاسترها قيل اداء الركن فلا فكذااستقبال القبلة بجامع الشرطية والمكث قدرادا والركن فيه خلاف من أبي يوسف ومجد فابو بوسف لا معمله كاداء الركن ومحمد جعله كاعرف وذكر الشارح انه يكره رفع اصره الى المعماء لقولة عليه السلام مابال أقوام يرفعون أبصارهم الى السماء في الصلاة لينتهن أولتخطفن أبصارهم وفالتجنيس ويكره انعسل أصادح يديه ورجلسه عن القيسلة لانه مامور بتوجيها قال عليه السلام فليو جهمن أعضائه الى القبلة ما استطاع (قوله والاقعام) لنهيه صلى الله عليه وسلم عن عقبة الشيطان كافى العصيصن وهو الاقعاء والقمسند أجدعن أبي هريرة نهاني رسول المصلى الله عليموسلم عن ثلاثة عن نقرة كنقرة الديك واقعاء كاقعاء الكاب والتفات كالتفات الثعلب شدمن بسرع فالركوع والسجودو يخفف فيهما بالديث الذي يلتقط انحية كافى النهاية وهيكر اهة تحريم لنهى المذكو وكمااسلفناه من الاصل ثم اختله وفي الاقعاء المذكور في امحديث فصعع صاحب الهداية عامتهم اله ان يضع المتمه على الارض و ينصب ركبتيه نصبا كاهوقول الطعاوى وزادك شر ويضع يديه على الارض وزاد بعضهم ان يضم ركبتيه الى صدره لان اقعاء المكلب يكون بهذه الصفة لاان اقعاء المكلب بكون ف نصب اليدين واقعاء الا تدمى في نصب الركبتين الى صدر و و ذهب كرخى الحالنهان ينصب قدميمه ويقع دعلى عقسه واضعابديه على الارض وهوعقب الشمطان

سة الح) كانه لم رفسه نقلاصر محاوقدراً بفي الحاوى القدسي ماطاهره ذلك حيث قال في مفسدات الصلاة وكذا الرائقيلة وانكشاف العورة مقداراً داه ركن من غيرعذر (قوله وهوعقب الشيطان الح) أى الاقعاء على التفسير الله من قاله الصكر في هو المراد بعقب الشيطان المنهى عنه في الحيد، ثالاً نو وهيذاموا فتي الماسياتي عن المغرب

لكن نقل العسلامة قاسم فى فتاواه عن اسان العرب والنهاية لا بن الا نيران عقبة الشيطان أن يحاس هلى قدميه بين السجد تين اله مع ان الاقعام تكري في المتشهد في المتشهد في المعالمة قاسم من غير خلاف نعله بين اصحاب المستناه في المتقاسم في فتاواه وأما نصب السكر في في المختصر اله فلم المتقاسم في فتاواه وأما نصب القدمين والجنوس على العفي ين أحر وه في جدع المسات من غير حلاف نعر فه الاماد كره الشيخ محى الدين النووى عن الشافعي في قول له انه يستحب المحلوس بين السحد تين بهذه الصد قال محدر جه الله في موطائه لا ينه في أن تحلس على عقيمه بين السحد تين والمحدد والمنافق والمحدد والمنافق موطائه لا ينه في أن تحلس على عقيمه بين السحد تين بهذه الصد قال محدر جه الله في موطائه لا ينه في أن تحلس على عقيمه بين السحد تين السحد والمنافق والمنافق

بالاف الاحتباء اذليس فيه كراهة خارج الصلاة والفرق بين الاحتباء والاقعاء أن الاحتباء يكون بشدار كمتين الى الظهر عند اصهما

وافتراشدراعيه

بيد به أو شوب أوغيره وهوأ كثر جلوس أشراب العرب اه (فوله فكان مانعا) أى فيتر حميما مار واهمسلم و ليهمق محا يفيد الماحته ولكن لايخنى علمدانا كون

الدى نهى عند فى الحسد بث والدكل مكر وه لان فيسه ترك المحلمة المسنونة كذافى المحداثة وغاية السان والمجتبى زادى فقع القدير ان قوله العيم أى كون هداه والمرفى عسر مكر وه بل يكره دلك أيضا اه والعقبة بضم العين وسكون القاف والعقب فقي العين وكسر التافيعة سنى الاقعاء كذافى المغرب وفي فقي القديم برواما ما روى مسلمة عن طاوس قلد الاس عباس فى الانعاء على القدمين فقال هى السنة فعلت المانواه حفاء مالر جل فقال بل هى سنة بعبك صلى الله عليه وسلم وماروى البهق عن ابن عروان الزيم كانوابقع ون المحقق عنه اللافعاء على ضربين أحدهما مستحب أن بنع ألم تسميل عقيمية وركبتاه فى الارض وهوالمروى عن العباداة ولينهي ان مضع البقيه ويديه على الارض وينصب ساقيه اه وهو مخالف لماندكره هو وعيره ما ناء على انه مستحب عندالشافعي لانك قد علت كراهته عندنا ونوعيد و عكن الحواب عنما ان لم شهب أولان المانع والمسيح التعارض ولم يعالما ويندي التعارض ولم يعالما ويديم الناسم والمنطان بالافعاء عدالكرجي في كان الترجيج للمانع وقد فسر صاحب المناز عندالشي عالم المنافق على كراهته (قوله وافتر اش ذراعيه) لمانى صحيح مسلم عن عائشة رضى الله عنا النوع والمنفق على كراهته (قوله وافتر اش ذراعيه) لمانى صحيح مسلم عن عائشة رضى الله عنالة النوع المنفق على كراهته (قوله وافتر اش ذراعيه) لمانى صحيح مسلم عن عائشة رضى الله عنالة النوع المنفق على كراهته (قوله وافتر اش ذراعيه) لمانى صحيح مسلم عن عائشة رضى الله عنالة النوع المنفق على كراهته (قوله وافتر اش ذراعيه) لمانى صحيح مسلم عن عائشة وضى الله عن النوع المنفق على كراهة والموافتر اش ذراعيه المنافق على كراهة والموافتر اش ذراعيه المنافق على كراهة والموافتر اش ذراعيه المنافق على المنافق على كراه المنافق على كراه المنافق على كراه المنافق على كراه والموافتر الشروع المنافق على كراه المنافق على كراه المنافق على كراه المنافق على كراه المنافع والموافتر الشروع المنافع المن

المرادمن الاقعاء هوالاقعاء على ما حسالية الكرخي مخالفا كما من الصحيح ان المرادبة الاقعاء عنها المعنى الاول فلم يكن المرادمن الافعاء في حديث إلى هو برة هوالمرادمن حديث عقب السطان فلا تعارض حديث ولو أسقط موله وقد فسرصاحب المغرب الخلاسنة الم الحواب من عبراتها من المرادبا لمبيح ما مرعن مسلم والبهتي وباسانع حديث النهى عن عقب الشيطان فيكرب مرجاء لى المبيع من عبرتوقف على ان يكون المرادمن عقب الشيطان هوالا قعاء عند الكرخي فتدبر (قوله ويند في الح) قال في النهي من عبرتوقف على الثانى بناء على ان هد الفعل لدس باقعاء واغما الكراهة المرادي المائم والمائم ولوفسر الاقعاء بقول الكرخي تعاكمت الاحكام اله قلب لا يخي عليا مافه فد اللكلام النافي بناء على ان هد الفعل لدس عراد في الحديث أى فلا يكون داحلات النهى واغما كره لمرك المجلسة المستونة ولوأ ويديا لاقعاء عند الاقعاء عند المنافق في المرخى كان هوالمكروه تقريما لوجود الأمرين السابقين وكان الاول مكر وها تنزيه العدم النهي و بعدهذا فيه بحث إيضالان عقب الشيطان هو الاقعاء على هذا التمرين السابقين وكان الاول مكر وها تنزيه العدم النهي و بعدهذا فيه بحث إيضالان عقب المنافق المنافقة والمكروه على هذا التفسيريل من الامرين المنافق عقب المنافق المنافقة والمنافقة والمنافقة

وردالسلام بيده والتربع بلاعــ ذر وعقص شعره وكف ثويه

لانعقبه الشيطان منهى عنها أيضا كامر فيكون الاقعام على تفسير الكرخى مكروها تحريا سواء كانهو المرادمن حديث أبي هريرة أولا الا أن يو حدصارف النهى عن التحريم الى الندب

عنها وكان يعنى النبي صلى الله عليه وسلم بنهس ان يفترش الرجل ذراعيه افتراش السبع وافتراشهما القاؤه ماعلى الارض كإفي المغرب قسل واغانهي عن ذلك لانهاصفة الكسلال والتهاون بحالهمع مافسه من التشبه بالسياع والكالاب والفاهرانها تحرعمة للنهي المذكورمن غبر صارف (قوله وردالسلامسدة) أى الاشارة وقد قدمناه في سان المفسدات فراجعه (قوله والترسع بالاعذر) لان فيه ترك سسنة القعود في الصلاة كذاعلُ به في الهداية وغيرها وما سُل في وجمه اللراهة الهجلوس الجمايرة ليس بعيم لانه علمه السلام كان حل قعوده في غير الصلاة مع أمعامه الترسع وكذاعر رضي الله عنسه كذاذ كره المصنف وغيره وتعليلهم بان فيهترك السينة يفيدانهمكر ومتنز بهااذليس فمهنهي خاص ليكون فسمتحر عيا وقسيد يكونه للاعبذر لانه لمسمكر وممع العذر لان الواجب يترك مع العذروالسنة أولى وفي صحيم المخارى عن عبدالله بن عبدالله انه كان يرى عبدالله بنعر يتر بع في الصلاة اذا جلس ففعلته وأنا يومنذ حديث السن فنهانى عسدالله نعر وقال انماستة الصلاة ان تنصب حلك الحسني وتثني المسرى فقلت انك تفسعل ذلك فقال انرجلي لا يحملاني وعلسه يحمل أفي صحيح ابن حمان عن عائشة رأيت النبى صلى الله علمه وسلم يصلى متر بعا أوتعلمنا للعواز ثم انجلوس متر بعامعرون واغبا سمى بالتربع لان صاحب هدد والمجلسة فدر بع نفسه كابر بع الثي اداجعل أر بعاوالار بع هناالساقان والفحذان وبعهايمه في أدخسل معضه أتحت بعض (قوله وعقص شعره) أى عقص شعرالرأس فيهابمعنى ان يفعل ذلك قبل الدحول فهائم يدخل كذلك الماروى أصحاب الكنب الستة عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال أمرت ان أحجد على سبعه وان لاأ كف شعر أولاثو باوفي العقس كفه ومارواه مسلم عن كريب ان ان عماس رأى عمد الله بن الحرث يصلى ورأسه معتوص من ورائم فجعل محله فلما انصرت قال مالك ولرأسي قال اني سمعت رسول الله صلى الله علمه وسلم مقول اغما مثلهذامثلالذي صلىوهومكتوف ولهذاقال العلماء حكمة النهسي عنسه ان الشعر يسجدمعه والظاهر انالكراهة تحرعسة للنهي المذكور بلاصارف ولافرق فسه سينان يتعمده للصلاة أولاوهوف اللغة جع الشعرعلى الرأس وقمل لمهوادخال اطرافه في أصواله كذافي المغرب واختلف الفقها وفيدعلي أقوال فقيل ان محمعه وسطرأ سيمثم بشده وقبل ان بلف ذوا تمه حول رأسه كالفعله النساه وقسل أن يجمعه من قمل القفا وعسكه عنط أوخوقه وكل ذلك مكروه كذافي غابة السان وفي الظهـ مرية و يكره الاعتمار وهولف العامة حول رأسه وابداه الهامة كإيفه له الشماراه وفي المحيم كذرهالاعتجارلانه عليه السلام نهيىءنه وهوان يكورعامته ويترك وسط رأسه مكشوها كهيئة الاشراروقيلان يتنقب بمامنه فيغطى أنفه كمعير النساءامالاجل انحرأ والبردأ وللتبكير وهو مكروه لقول النعباس لايغطى الرجل أنقه وهو يصلى اه وفى المغرب وتفسيرمن قال هوأن يلف العمامة على رأسهو يمدى الهامسة أقرب لانهما خوذمن معجر المرأة وهوثوب كالعصابة تلفه المرأةعلى استدارة رأسها اه والمجرعلي وزن منبروعلل كراهة الاعتجار الامام الولوا كي بانه تشمه باهلالكتاب قال وهومكر ودخارج الصلاة ففهاأولى (قوله وكف ثويه) للعسديث السبابق سواءكان من بين بديه أومن خلفه عندالا فعطاط للسجود والكف هوالضم وانجمع ولان فسهترك ان يصلى مشسدودالوسط فوق القميض ونحوه أيضا وقد صرح به فى العتابية معللا باله صنيع أهل

فوله والظاهر الاطلاق) فيه نظر ان يكن سنده ماذكره عن فتح القدير لان الكال وان أطلق هنا قد قيد كلامه فيما بعد غندا و السلاة أيضامع تشميرال كمعن الساعد فلاعذالفة يينه وسن اتخلاصة والمنية كذا أستطرادفر وعذكرهافقال وتلره ٢٦

فى الشرنبالا لمهتّامل (قوله وفي مذهب مالك تفصل الح)قال في النهر المذكور فىالقنية الهلوشمركمه لعمل كان يعله فيدل المسلاة اختلفوا في الكراهة وهوناهرني الكراهة فهالوشعر لهااه وعمارة القنمة واختلف فسمن صلى وقدشمركمه اعلكان بعله قسل الصلاة أوهستتهذلك وفيهاأيصا

عن نحم الائمة وكان مرسل وسدله

كمه في الصلاة و مقول لان في امساكهماكم الثوب وانهمكروه رمزالى محدالاغة وغبره انهم كانواءسكون دلك فالرضى الله تعالى عنه وهوالاحوطاه (قوله والختار الهلايكرير)قال الرملي ومثله فى المزازية واختار فاضعان وغبره انه يكره وهوالصيم كذا ذكره الحلى فى شرحسة المسلى (تولهوصحهف القنية انه لايكره) قال فى النهرأى تحر عاوالا فقتضي مامر انه يكره تتزيها اله ومامرهو قولهلانهصنيع أهمل الكتاب قال الشيخ المعيل وفيد بحث لان الطاهر من كلامهم ان تخصيص أهل السكتاب بفعله معتبر فيه كونه في الصلاة فلا يظهر التشبه وكراهته خارجها فليتامل

الكاال كنفا لحلاصة الدلاياره كذاف شرحمنية المصلى ويدخل أيضاف كف الثوب تشميركيه كافى فتخ القدىر وظاهره الاطلاق وفي الحلاصة ومنية المصلى قىدالكراهة بان يكون رافعا كميه الى المرفقين وطاهرهانه لايكرهاذا كان برفعهما الىمادونهماوالفاهر الاطلاق لصدق كف الثوب على الكلوذكر في المجتى في كراهة تشمر الكمن قولن وذكر في القنيسة ان القول بامساك الكمين أحوط ولآيح في مانيه وفي مدهب مالك تفصيل قد كنت رأيته لاغتنا في بعض الفتاوى ولم يحضر في تعمدنها الاكنوهوانسيكرهان كان للصلاة لااذا كان لاجل شغل غ حضرته الصلاة فصلى وهوال المنات ومن كف النوب رفعه كملايتترب كافي منية المصلى وقيل لاباس بصونه عن التراه الله ى المجتنى (قوله وسدله) انهيه عليه السلام عنه كا أخرجه أبوداودوا تحاكم وصحمه يقال سدل المهماة سيدلامن بابطاب اذاأرسله من غران يضم حانبه وقيل هوان يلقيه على رأسه ويرايا منكسه وأسدل خطاكد افي المغرب وذكر في البدائع ان الكرخي فسره بان يجعل ثوبه على رأسه أو على كتفه وبرسل اطرافه من حوامه ادالم يكن علمه مسراويل وعن أبي حنيفة اله يكره السدل على القميص وعلى الازار وقال لانهصنيع أهل الكتاب وان كان السدل بدون السراويل فكراهته لاحتمال كشف العورة عندالركوع وآنكان مع الازار فكراهت لاحل التشبه باهل المكتاب فهو مكر وهمطلقاسواء كان للخملاء أولغمره للنهى من غرفصل اه وفى فتم القدر أن السدل يصدق على أن كون المند بل مرسلامن كتفية كا يعتاده كثير فينعى ان على عنقه منديل ان يضعه عند الصلاة و يصدق أيضاعلى لس القباء من غبراد خال السدين فكيه وقد صرح بالكراهة فيه اه وكذا صر حفى النها مة ما دخال القماء الذكور في السدل وعزاه الى مسوط شيخ الاسلام والخلاصة لكن الدى فى خلاصة الفتاوى المصلى اذا كانلابساشقة أوفر حمة ولم يدحل يديه اختلف المتاخرون في الكراهة والختارانه لايكره اه وطاه رمافى فتح القديران الشد الذي يعتاد وضعمعلى الكتفين ادا أرسل طرفاعلى صدره وطرفاعلى ظهرهلا يحربءن الكراهة فانه عن الوضع وظاهر كالرمهم يقتضى انه لافرق من أن يكون الثوب محفوظامن الوقو عاولافعلى هـذا يكره في الطيلسان الذي يعمل على الرأس وقد صرح به في شرح الوقاية وصرح العلامة الحلى مان علكر اهة السدل عندعدم السدل خار جالصلاة كإف الدراية وصحعف القنية من باب الكراهية انهلا يكره ومن المكروه اشتمال الصماء آرواه أبودا ودعن ابن عرفال قال رسول الله صلى الله علىه وسلم أذا كان لاحدكم و بان المصل فه ما فان لم يكن الأثوب فلمرز مه ولايشمّل اشمّال الهود اه وأشمّال الهودهو الصماء وهوادارة الثوب على الجسدمن غبرا تراج الدسمي بهالعدم منفذ يخرج يده منها كالعفرة الصماء وفسرها في المحمط مان محمع طرفي ثوبه و يخر جهدما تحت احدى يديه على أحدد كتفيه اه وقيده فى البدائع بان لا يكون عليه سراو بلواغا كره لانه لا يؤمن انكشاف العورة وعمد رجه الله فصل س الاضطباع ولسة الصحاء فقال أغها تكره الصحاء ادالم يكن عليه ازارفان كان عليه ازار فهواضطباع لانه يدخل طرف ثويه تحت احدى ضبعيه وهومكروه لانه ليس أهل الكبراه وفى الخلاصة وعرها لاباس ان يصلى الرجل فوب واحدمتو شعامه جمع بدنه و يؤم كذلك

(قوله وفسره فى المغرب) أى فسرالتوشيم (قوله ليكن النلم الح) استدراك على الشارح وحاصله ان التلم يغنى عن قوله وتغطية الانف والوجه (قوله ولوسترقدميه فى السجدة يكره) قال الشيخ ابراهيم ٧٧ الحلي في شرح المنية ولعل مرادهم

والمستحان يصلى الرجلف الائة أثواب قيصوازار وعامة امالوصلى في ثوب واحدمتوشعابه

قصدذلك لانه فعلزائد لاوائدة فمه امالووقع بغير قصد فلاوحه لكراهته بل بكره تكاف الكشف لانه اشتغال عالافائدة فيه (قول المسنف والتثاؤب) بالهمزكاف العاح وفيالدر المختار يكره ولوخارجهادكره مسكين لايهمن السيطان

والنثاؤب وتغميس عمنيه وقدام الاسام لاستجوده ف

والاساءعلم-مالسلام معفوظونمنه (فائدة) فال في شرح عففه الملوك المسمى بهدية الصعلوك فال الزاهدي الطريق فى دفع النشاؤب ان معطر ساله أن الانسامماتشاء بوا قط فال القدوري مربناه مرارا فوجدماه كذلك اه (قوله لا في العمن) دليل كراهة (قوله وهوعمالخ) أعجب منهقول النهر وأعادف البعرعن المحتبى المه يغطى فى العيام بالميني وفي عيره بالسرى والذى رأيته فندانه معطى باليمي وقيل أن كان في الفيام وان كان في غيره فياليسرى

جسع بدنه كازارالمت تحوز صلاته من عبركراهة وتفسيره ما يجعله القصار في القصرة وانصلي في ازارواحد يجوزو يكره وكذافى السراويل فقط لغبرعذر وكذامك شوف الرأس للتهاون والسكال لاللغشوع وفسر في الذخرة التوشيح ان يكون التوب طو بلا يتوشع به فيعمل بعضه على رأسه وبعضه على منكبيه وعلى كل موضع من بدنه وذكر في شرح منية المصلى ان سترالمنكسين في الصلاة مستعب يكروتركة تنزيها عنداصه الماوفسره فىللغرب بأن يدخداه تعت يده اليمنى ويلقدعلى منيكيه الايسر كايف عله المحرم اه وفسره ابن السكيت بان باحد طرف الدوب الدى ألفاء على منكمه الاعن من تعت بده اليسرى و باخد طرفه الدى القاء على الا يسر من نعت بده اليني ثم يعقدهما على صدره وقد ثبت في السحين عن عمر بن أبي سلة انه رأى الذي صلى الله علم وسلم بصلى فى نوبوا حدفى بدت أم سلة قد ألق طرفيه على عاتفه وفي لفظ مشتملا به واضعا طرفيه على عاتقيه وفي الفظ مخالفا من طرفه وقى حديث طبره توشعامه والالفاظ كلها عنى واحد كاذكره النووى ق مر مملم ومن المكر وه التلم وتغطية الايف والوجه في الصلة لانه يشيبه فعدل المجوس عال عمادتهم النبران كذاذ كره الشار لكن التلم هو تغطية الانف والوحة كافي المحيط وفي المحلاصة ونوستر قدمته فالسعدة بكره (فوله والتثاقب) وهوالننفس الدى ينفقع منه الفملافع المعارات وهو ينشأمن امتلاء المعدة وثقل البدن لمافي الصحين عن أبي هريرة النالمي صلى الله عليه وسلم قال التناؤب من الشيطان واذاتناه بأحدكم فليكظم مااستطاع والادب ان يكظمه مااستطاع أى يرده ويحمسه مماروينا وانلم يقدر فلمصع بده أوكه على فيهو وضع البدئات في صحيح مسلم ووضع الكم قياس علمه وصرح في الخلاصة بأنه أن أمكنه عند التثاؤب أن باخذ شفتيه بسنه فلم يفعل وعطى فأه سدهأو بثويه يكره كذاروىءن أبى حنيفه اه ووجهه ان تغطبة الفهم منهى عنها في الصلاة لما رواه أبودا ودوغ مره واغاأ بعب الضرورة ولاضرورة ادا أمكنه الدفع ثمادا وضع بده على فيديضع ظهر يده كذافي مختارات المنوازل قال العلامة المحلى وهل يفعل ذلك بيده اليمني أواليسرى لمأظف عليه مسطورا لمشاعننا اه وهو عجسه مع كثرة ه طالعته المحسى ونقله عنه وقد صرح باله بغطى فاه بيمينه وقبل بيمينه في القيام وفي عبره بيساره اله ومن المكر وه القطى لانه من التكاسل (وله وتغيض عينيد) لمارواه ابن عدى عن ابن عباس عن الني صلى الله عليه وسلم ادا قام أحدكم في كالقافلا بغض عينيه الاأن في سنده من ضعف والكراهة مروية عن تجاهد وقتادة وعلله ف لبدائع بان السنة أن يرمى بصره الى موضع سجوده وفي التغميض ترك هذه السنة ولان كل عصو الجاعة من الصوفية نفعنا الله بهم يفتح عينيه في السجود لانهــما يستجدان ويذبني ان تكون والمكراهة تنزيهمة آذاكان لغسرضر ورذولامصلحة امالوخاف فوات خشوع بسبب رؤية مايفرق اطر فلايكره غضهما بسبب ذلك لربما يكون أولى لانه حينت لكال انحشوع (قوله لمام الامام لاسعوده في الطاق) أى الحراب لأن قيامه فيسه يشبه صنيح أهل الكتاب بخسلاف موده فيسموقيامه غارجه هكذاعل بهفي الهداية وهوأحد الطريقين للشايخ وأصله انجدا اللهم الاأن يكون في نسخة البعر التي اطلع عليم اسقط (قوله من صعف) بفتح الميم وتشديد عين ضعف مبنيا المعهول (قول

منف وقيام الامام الح) قال الرملي الذي يظهر من كلامهم انها كراهة تنزيد تأمل

فيه فكذاهنااه قلت تعاب عن المعارضة للذكورة بماأشاراله المؤلف من انالمحراب وان كان من المحسد لكن صورته وهيئته تقتضي شهاخنلاف المكان لانه ليس كنقيه بقاع المحدمن حسثانه يصلى فمعصوصه كل أحد واغماجعل علامة لمكان وقوب الامام وان يكون سعبوده فمهلاقمامه لانهلم يتنالان يقوم الامام في داخله ولالان يصلى فسه الماس واغاهو علامه كإقلنا واشسه خارج المحبد فصار

عنزلةمكانآ نريخلاف

صرحالكراهة في الجامع الصغيرولم بفصل فاختلف الشايخ في سيم افقيل كونه يصير عمازاعنهم فى المكاللانه ف معنى بيت آخروذ لك صنيع أهل الكتاب واقتصر عليه في الهداية واختاره الامام السرخسي وقال انه الاوجه وقبل اشتباه حاله على من على عينه و يساره فعلى الطر يقة الاولى يكره مطلقاوعلى الثانية لايكره عندعدم الاشتباه وفي فتم القدير ولايح في ان امتياز الامام مقر رمطلوب فالشرعف حق المكان حتى كان التقدم واحمآعليه وغاية ماهنا كونه في خصوص مكان ولاأثر لالله المعادى وسط الصف وهوالمطلوب اذقمامه في عسر محاداته مكروه وغايت اتفاق الملتين في بعض الاحكام ولايدع فيمعلى الأهل الكتاب اغمائه صوب الامام بالمكان المرتفع على ماقسل فلا شبه اه وقد يقال آن امتماز الامام المعالوب في الشرع حاصل بتقدمه من عير آن يقف في مكان آ حرفتي أمكن تمييزه من غيرتشبه ماهل الكاب تعمل في منذوقوفه في الهراب تشبه ماهل الكاب لغير حاجة فكرهم طلقا ولهذا قال الولوا لحي في فتا والموصاحب التحنيس اذاصاق المسجد عن خلف الامام على القوم لاماس بأن يفوم الامام في الطاق لافه تعذر الأمر عليه وان لم يضي المسجد عن خلف الامام لاينبغي الامام ال يقوم في ألطاق لانديشيد تبان الكانين اله يعني وحقيقة اختلاف المكان تمنع انجواز فشهة الأختلاف توجب الكراهة وهووان كان المحراب من المسجد كاهي العادة المستمرة فصورته وهنئنه اقتضت شمهة الاحنلاف فاتحاصل انمقتضي طاهر الروامة كراهة قمامه في الحراب مطلقاسواءاشة محال الامام أولا وسواء كان الحراب من المسجد أملا واغالم يكره مجوده في الحراب اذا كان فدعاه خارجه لان العبرة للقدم في مكان الصلاة حتى تسترط طهارته رواية واحدة بخلاف مكان السجودا دفسه روايتان وكذالو حلف لايدخسل دارفلان يحنث يوضع القسدمين وانكان بافى بدنه غارجها والصسدادا كان رجلاه في الحرم ورأسه غارج منه فهوصيد الحرم ففيه المجزاء (فولهوانفرادالامام على الدكان وعكسه) الماللاول فلحددث انحاكم مرفوعاتهمي رسول الله صلى الله عليه وسلم ال يقوم الامام فوق و يبقى الماس خلفه وعللوه مانه تشبه باهل الكاب عانهم يتحذون لامامهم دكانا اطلقه فشمل ماادا كان الدكان قدرقامة الرجل أودون دلكوه وظاهر الروامة وصحعه في البدائع لاطلاق النهي وقيده الطعاوى بقدر القامة ونفي الكراهة في الدونه وقال قاضيحان فى شرح المجامع الصفير الدمقدر بذراع اعتبارا بالسترة وعليه الاعتماد وفي عاية البيان وهوالصب وفي فتم القدر وهو ألختار لكن فال الأوجد الاطلاق وهوما يقع به الامتياز لان الموحب وهوشبه الازدراء بتحفق فيه غيرم قنصر على قدر الدراع اه فالحاصل أن التصحيح قداختلف والاولى العمل بظاهر الرواية واطلاق انحسديث واساعكسه وهوا نفرادالقوم على المدكان مان يكون الامام أسسفل فهومكر ومأيضافي ظاهر الرواية و روى الطعاوى عن أصحابنا انه لايكره لان الموحب الكراهة التشمه ماهل الكتاب ولاتشمه هنالان مكان امامهم لايكون أسفل وجواب طاهر الرواية أقرب الى الصوابلان كراهة كون المكان أرفع كان معلولا بعلتين التشبه باهل المكاب و وجود بعض المفسدوه واختلاف المكان وههذا وجدت احدى العلتين وهي وجود بعض الخالفة كذاف البدائع ومن الشايخ من علل الكراهة في الناسة على دلك من شبه الأزدراء بالامام ولعله أولى وعلى مادكره الطعاوي من عدم السكراهة مشى قاصيان في فتاواه وعزاه الى النوادروقال

وعليه

يقسة بقاع المسجد تامل (قوله وعلاوه) قال الرملي هذا التعليل يقتضي انها تنزيم ية وانحسد بث المتقدم مقتضى انها تسر عمة الاأن بوحد صارف تامل

(قوله وذكرفي شرح منية المصلى الخ)أقول في المعراج ما نصه و بقولنا قال الشافعي رجه الله تعالى الااذا أراد الامام تعليم القوم افعال المسلمة أوأراد الماموم تبليغ القوم في نشر لا يكره عندنا أه (قوله لانه ٢٥ لوقام بعن القوم) المناهران المراد

القوم لاواحدا في الدر المختار في باب الا مامه من المختار في باب الا مامه من المهام و حلمه صف كره المهام و حلمه صف كره المهام و حلمه صف كره المهام و طاهر كالم المنووى الح شمالة بالاعتراض على ما قله و المختراض على ما قله الاعتراض على ما قله و الكورة المناو برعلى المناو بي بيناو بي

وابس ثوب فيه تصاوير وان يكون فوق رأسه أو سن يديه أو بحذائه صورة

مقال ليس مرادا كالاصة تسوير الصاويريل استعالها أى استعال الشهى فيه فيه فيه ويدل على المالة المالة ويدل على المالة والمالة المالة وهويصلى كان في يده وهويصلى كان في يده وهويصلى المالة وله و يفيدانه لايكره الى آخو ما ياتي تاميل (قوله و يفيدانه لايكره الى) قال في النهر عدم خان ان عدم الكراهة في الصيغار المكراهة في المسيغار المكراهة في المسيغار المكراهة في المسيغار المدالية المسيغار المكراهة في المسيغار المكراهة المكرا

وعلمه عامة المشايخ اه وهذا كله عندعدم العذراما عند العدركافي الجعة والعدين وأن الفوم يقومون على الرفوف والامام على الارض ولم بكره ذلك لضبق المكان كذافي النهاية وذكر في شرح مسة المصلى وهل يدخسل في الحاجة في حق الامام ارادة تعليم الماموميز اعمال الصلاة وفي حق المآمومين ادادة تبليخ انتقالات الامام عسداتساع المكان وكثرة المصلي فعندالشافعي نع قيل وهو رواية عن أبي حنيفة أه قيد مالانفراد الهلوقام بعض القوم مع الامام فيل يكره والاصم أنه لايكره وبه جرت العادة في حوامع المسلمين في أغلب الاه صار كذاى المعط ودكر في المدائم ان من اعتبرمعني التشبه فاللايكره وهوقياس رواية الطحاوى لزوال معنى التسبه لان أهل الكتاب لايشاركون الامام فالكانومن اعتسرو جود بعض المفسد قال يكره وهوقياس طاهر الرواية لوجود بعض المخالفة في المكان اه وفيسه النارلايخني (قرله وليس ثوب فيسه تصاوير) لانه يشبه عامل الصنم فيكره وفي الخلاصة وتكره التصاوير على الأوب صلى فيه أولم يصل اه وهذه الكراهة تحر عبة وطأهر كالام الذووى فشرحمسلم الاجماع على تعريم تصويره صورة الحيوان وانهقال قال أحمابنا وعرهم من العلامة تصوير صورالحيوان وآمشد يدالتحريم وهومن الكاثرلا بدمة وعدعليه بهذا الوعسد الشديدالمذكورف الاحاديث يعنى مثل مافى الصحيحين عنه صلى الله عليه وسلم أشد الناس عذاما يوم القيامة المصورون بقال لهم احيواما حلقتم ثم قال وسواء صنعه لماعتهن أولغيره فصنعته حرام على كل حاللان فيهمصاهاة كاق الله تعالى وسواء كان في توب أو بساط أودرهمود يذار وفلس والما وحائط وغسرها أه فندغى ان بكون حرامالامكروهاال تبت الاجاع أوقطعمة الدليسل لتواتره قيسد بالثوبالانهالو كانتفى يده وهو بصلى لاتكره لانهمستور شمايه وكذالو كانعلى خاتمه كال الخلاصة وفي الهيط رجل في يديه تصاو يروهو يؤم الناس لاتكره اماءته لانهامستورة بالثياب فصاركصورة في نقش خاتم وهو عمرمستين اه وهو بفيدان المستين في الخاتم تكره الصلاه معمو يفسدانه لايكره أن بصلي ومعمصرة أوكيس فيسه دبانبرا ودراهم فهاصورصغار لاستتارها و يفيدانه لو كان فوق التوب الدى فيسه صورة ثوب سائر له فأنه لا يكره ان يصلى فيه الاستتارها بالثوب الأسخروالله سبحانه اعلم (قوله وان يكون فوق رأسما وبين بديه أو بحذائه صورة) محمديث المحيحين عنسه صالى الله عليسه وسالم لاتدخسل الملائكة بيتا فيسه كاب ولاصورة وفي المغرب الصورة عام في كلما يصور مشها خلق الله تعالى من ذوات الروح وغيرها وقولهم ويكره التصاوير المرادبهاالتمائيل اه والحاصيلان الصورة عام والتميا ثيبيل غاص والمراده أ الخاص فان غيرذي الروح لا بكره كالشعراب اسماتي والمراد بحيذا تسعينه ويساره ولم يذكر اادا كانت خلفه للأختسلاف ففي رواية الاصسل لايكره لانه لايشبه العبادة وصر - في اتجامع الصفير بالكراهمة ومشيعلمه في الحلاصة وبإنها اداكانت في موضع قيامه أوجلوسه لأبكره لانها استهانة بها وكذلك على الوسادة ان كانت قائمة يكره لانه تعظيم لهاوان كانت مفروشة لاتكره كذا فالمحيط قالواوأشدها كراهة مايكون على القبلة آمام المصلى والدى يليه مايكون فوق راسه والذي مليه مآبكونءن يمينه ويساره على الحائط والذي لميسه مايكون خلفه على اتحائط أوالمسترواغسالم تكردالصلاة في بيت فيه صورة مهانة على بساط يوطأ أومرفقة يتكاعليها مع عوم انحديث من ان

غنى عن التعليل بالاستتار بل مقتضاه بموتها ادا كانت منكشفة وسياني انها لانتكره الصلاة لكن يكره كراهة تنزيه جعل الصورة في الدنت لحد ان الملائكة لا تدخل متافيه كاب أوصورة

(قوله لوجود مخصص) تعليل لقوله لم تسكره (قوله لان ذلك) عله لقوله يقتضى أى لان فله الكراهة عدم دخول الملائكة كامرواذا كانتمها نة لا تتنع و الملائكة من الدخول كالعادته النصوص المخصصة واذا انتفت العله المتعدم الكراهة

وقوله وانعلل بالتشبه الخدفع لما يقال عكن أن الحراهة على التشبه فانتفاء المن وهي التشبه فانتفاء ثبوت عدم التكراهة وقد وان كان يكره التخاذهما) انظر ما المراد بعدة وله لا باستمالها ونظر في ماستمالها ونظر في ماستمالها ونظر في ماستمالها ونظر في المناد بث ولما في الماد بث ولماد بث و

الا طاديب ولمافي الهدايه الا أن تكون صغيرة أو مقطوعة الرأس

لو كانت الصورة عملي وسادةملقاة أوعلى بساط مفروش لاتكره لانها تداس وتوطأ بخلاف ما اذا كانت الوسادة منصوبة أوكانت مع السبتر لانه تعظم لها ام قلت وقديقال آأراد يغوله لاماس ماستعالها أي مان شكئ على الوساد، ويفرش الساط وقوله وان كان بكره اتخاذهما أى اتخاذهما لزنمة ونحوها ممافيسه تعظيم أويقال الرادىالاتحاد فعلالتصوير فمماأى

اللائكة لاتدخله وهوعلة الكراهمة لانشراليقاع بقعة لاتدخلها الملائكة لوجود مخصص وهو ماف معيم ابن حبان استاذن جبريل عليه السلام على الذي صلى الله عليه وسلم فقال ادخل فقال كمف أدخل وفي بيتك سترفيه تصاوترهان كمنت لابدفاء لملافاقطع رؤسها أواقطعها وسائد أواجعلها بسطا وفى البخارى فى كَتَاب المظالم عن عائشة رضى الله عنها انها أتخذت على سهوة لهاسترافيه عما مل فهتكه الدى صدلى الله علمه وسلم قالت فاتحذت منه غرقتين فكانتا فى المدت نجلس علمهما زادأجدف مسنده ولفدرأ ينهمتكناعلى احدهما وفيه صورة والسهوة كالصفة تكون سنالبيت وقيسل بيت صغير كالخزانة والفرقة بكسر المون وسادة صغيرة والوسادة المخسدة اكنه يقتضى عدم كراهة الصلاة على بساط فيسه صورة والكانت في موضع السجودلان ذلك ليس بما نع من دخول الملائكة كأأوادته النصوص الخصصة وانعلل بالتشسية بعبادة الاصنام فمنوع وأنهم لا يسجدون علهاواغا ينصبونها وينوجهون الها الاان يقال ان فهاصورة التشسبه بعسادتها طل القسام والركوع وفيه تعظيم لها ان محدعلما ولهذا أطلق الكراهة في الاصل فما اذا كان على الساط المصلى عليه صورة لان الذي يصلى عليه معظم فوضع الصورة فيه تعظيم لها بخسلاف البساط الذي ليسعصلي وتقدم عن الجامع الصغير التقييد عوصع السحود فينبغي الصمل اطلاق الاصل عليه وأنها أذاكا ،ت تحت قدميه لا يكره اتفاقا وفي الحلامسة ولاياس بأن يصلى على بساط فيسه تصاوير الكن لا يسجد علما ثم قال ثم التم الم الم النكان على وساحة أو بساط لاباس باستعمالهما وانكان يكردا تحاذهما ثم اعملم أن العلماء اختلفوا فعمااذا كانت الصورة على الدراهم والدنا نبرهل تمنع الملائكة من دخول البيت بسبم افذهب الفاضي عياض الى انهم لاعتنعون وان الاحاديث مخصصة وذهب النووى الى القول بالعوم عم المراد بالملائكة المذكورين ملائكة الرجية لاا محفظة لانهم لابفارقونه الاف خلوته باهله وعندالحلاء (قولدالاان تكون صغيرة) لان الصغار جدالاتعبد فليس الهاحكم الوثن فلاتكره في البيت والكراهة اغما كانت باعتبار شمه العمادة كذاقا لواو فدعرفت مافيه والمرادبا لصعيرة التي لاتبد والناظرعلي بعدوالكبرة التي تبدوالناظرعلي بعد كذاف فتح الفدر يرويفل في النهاية اله كان على خاخ أ في موسى ذما متان واله لمأوجد خاخ داسال عليه السلام فعهد عررضي الله عنه وجدعليه أسدولبوة بينهماصي بلحسانه وذلك ان بحتنصر قسل له ولد مولوديكون هلا كالءعلى يديه فعل يقتل من بولد فلا ولدت أم دانيال ألقته في غيضة رجاءان يسلم فقيض اللهله أسدا يحفظه ولبوة ترضعه فنقشه عرأى منهليتذكر نع الله عليه ودفعه عرالى أبي موسى الاشعرى وكان لا ين عباس كانون محفوف بصورصغار اه وفي الخلاصة من كتاب الكراهة رجل سلى ومعهدراهم وفيها عما أيسل والله الله السيه لصغرها اه (قوله أومقطوع الرأس) أى سراء كانمن الاصل أوكأن لهارأس ومحى وسواء كأن العطع بخبط خبط على جدم الرأس حتى لميق لهاأثراو يطليه بغرة ونحوهاأو بنحته أو بغسله واغالم يكره لانهالا تعسد بدون الرأس عادة ولما رواه أحددعن على قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم فى جناز فقال أيكم ينطلق الى المدينة فلا يدعبها وتناالا كسروولاقبرا الاسواءولاصورةالالطخها أه وأماقطع الرأس عن الجسد بخيط

ان التصوير في ما مكرود دون استعماله مما تامل (قوله وقد عرفت مافيه) أى من ان العلة لدست التشديل مع العلة عدم دخول الملائد كذعلهم السلام بيتاهى فيه (قوله التي لا تبدولا فناطر على بعد) لم يين هنا حد البعدو يفسره ما في المنبة وشرخها محيث لا تبدولا فناطرة اكان قاعد وهي على الارض أى لا تتبين أعضاؤها

أولغــــــر ذىرو حوءد الاسىوالنسييم

(قوله دون التسميات) أى فيزادمن طرف الامأم مان هال كافي الدخرة ولواحتاج المهعده اشأرة أو بقليه (قوله غهددا الحدث ونحوه عاشهد الخ)قالالرملىوالطاهر انهاليست بردعة فقد قال ان عسر الهيتميني شرجالارمسالنواوية السعة وردلها أصل أصل عن بعض أمهات المؤمسين وأفرها النبي صلى الله تعالى عليه وسلم علىذلك (قولهوطاهر النهامة انهاقهر عمة الخ) قال في النهر فسه نظر اد المكروه تنريها عبرماح أيغرمستوى الطرفين اه قال الرملي العالب اطلاقهم غيرالما على المحرم أوالمكروه قعرعا وانكان يطلق على ماذكر

فيقاءالوأ سعلى حاله فلاينفي الكراهة لانمن الطيورماه ومطوق فلا يتحقق القطع بذلك ولهذا فَهُ مَنْ الهِداية المقطوع بمعوالرأس كذافي النهامة قيدمالرأس لانه لااعتبار بازالة الحاجين و العينين لانها تعسد بدونها وكذالااعتبار بقطع البدين أوالرجلس وفى الخلاصة وكذالو محى وحه الصورة فهو كقطع الرأس (قوله أولغيرذي روح) لما تقدم اله ليس بمثال ولما في الصحيحين عن سعدين أى الحسن قال حاءر جل الى ان عماس فقال الى رجل أصورها فدى فه أفقال له ادنمنى فلدنائم قالله ادنمنى فلدنا حتى وضع يده على رأسه وقال أنبئك عاسمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول كل مصور في النار يجعل له يكل صورة صورهانفسافتعذبه فجهم فالاسعباس وانكنت لابدفاعلافاصنع الشحر ومالانفس له اهولا فرق في الشجر سن المشمر وغيره وهومذهب العلماء كافة الامحاهمة أفانه كره المشمر وفي الحلاصة ولورأى صورة فى متغمره تحورله محوها وتغمرها وف النهاية عن محدفي الإحسرلتصو مرتائل الرحال أولمز ترفها والاصباغ من المستاح قال لاأجرله لانعله معصمة وفى التفاريق هدم بمتامصورا بالاصباغ ضمن قمة البدت والاصباغ عسرمصور اه (قوله وعدالاتي والتسيم) أي ومكره عدالا يآتمن القرآن والتسبيع وكذاالسورلانه ليسمن أعمال الصلاة أطلعه فشمل العدف الفرائص والنوافل جمعاما تفاق أصحابنا ف طاهر الروامة وروى عنهما في عمر ظاهر الرواية ان العسد بالمدلاماس مه كذافي العناية وغبرها لكن في الكافي وقالا لاماس به فرم به عنهما وعلل لهمامات المصلى يضطراني ذلك لمراعاة سنذالقراءة والعمل عماجاءت به السنة في صداره التسبيح وقال عليه السلام لنسوة سالندعن التسبيح اعددته بالامامل فانهن مسؤلات مستنطقات يوم القيامة وفوله في الهدامة قلنا عكنه أن يعدد ذلك قيل الشروع اغلالي هذافي الاسى دون النسبحات اه قالو وعل الاختلاف هوالعدبالمد كأوقع التقسديه في الهداية سواء كان باصاعه أوبخمط عسكه اما الغمز برؤس الاصابع أوالحفظ بالقلف فهوع مرمكر وهانفاقا والعدبالاسان مفسداتها قاوقسد بالاكى والتسبيح لان عدالناس وغبرهم مكروه أتفاقا كذافي غايذالسان وقدربالصلاه لان العد خارج الصلاة لآيكره على العجيج كأدكره المصنف في المسنصفي لانه أسكن للقلبوا - اب النساط ولما رواه أبوداودوالترمذي والنسائى وان حبان والحاكم وقال صحيح الاسناد عن سعد بن أى وقاص انهدخسلمع النبي صلى الله عليه وسلم على امرأة وبين يديها نوى أوحصا تسبع به فقال أحرك بماهو أيسرعليك من هذاأ وأفضل فقال سجان الله عدد احلق في السماء وسيحان الله عدد محلق في الارض وسبحان الله عددما سنذلك وسبحان الله عددما هوخالق والحدالله ، شل ذلك والله أكرمثل ذلك ولااله الاالله مثل ذلك ولاحول ولاقوة الامالله مثل ذلك فلمينها عن ذلك واغا أرشدها الى ماهو أسروأ فصلولو كانمكروهالس لهاذلك ثمهدا الحديث ونحوه مماشهد بانهلاباس بالخماذ السجة المعروفة لاحصاء عددالاذكاراذ لاتزيد السجة على مضمون هدا الحديث الايضم النوى ونحوه في خيط ومشل هذا لا يظهرنا ثيره في المنع فلاجرم ان نقل المحاذه او العمل مهاعن جأعدّمن الصوفيمة الاخيار وغيرهم اللهم الااذاترتب عليماريا وسمعة فلا كلام لنافيه وهذا الحديث أيضا يشهدلافضلية هذا الذكرالمخصوص علىذكر مجردعن هذه الصيغة ولوتكرر يسسيرا ثماعلمان العلامة الحلى ذكران كراهة العدماليدفي الصلاة تنزيهية وظاهر النهاية الهاتحر عدة فأنه فال والصيم انعلابيا - العداصلالانه لدس في الكتاب فصل بين الفرض والنفل وقد يصير العدعلا

(فوله تم صلافالتسبيم النه) اقتصر المؤلف على هذه الرواية كافعه لف المحاوى القدسى وثم رواية أخرى أوردها الترمذي ف جامعه عن عبد الله بن المبارك وقد ذكر الروايتين الحلبي في شرح المنية واقتصر على الثانية في القنية فقال في حديثها روايتين الحامية و عبد الله بن أى حفس ٣٦ في حامعه وحيد بن زنجويه في الترغيب بروايتين والمختار منه مما أن يكرو بقرأ

كثيرافموح مقساد الصلاة واروى في الاحاديث من قرأفي اصلاة كذاوكذامرة قل هوالله أحد وكذاكذا تسبعة فنلا الاحاديث لم يعجها الثقات أماصلاة التسبيم فقدأو ردها الثقات وهى صلاة مباركة فيها توابعظيم ومنافع كشيرة وانه يقدرأن يحفظ بالقاب والداحناح يعدبالانامل حي لايصير علاكثيرا اله مصلاة التستيح هذه مار واها عكرمه عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله علمه وسلم للعباس بنعيد المطلب باعباس باعهاه الاأعطيك الاأمنحك الاأحموك الاأفعسل المعشر خصال اذاأنت فعلت ذلك عفر الله لك ذنبك أوله وآخره قدعه وحديثه خطاه وعده سغيره وكبيره سره وعملا ندنه عشرخصال أن تصلى أربع ركعات تقرأ في كل ركعة بفاتحمة المكتاب وسورة فأذا فرغت من القراءة في أول ركعة ففل وأنت قائم سجان الله والحدية ولا اله الاالله والله أكرجس عشره مرقة تركع فتقول وأرت داكع عشراغ ترفع رأسك من الركوع فتقولها عشرائم تهوى ساحدا فنقولها وأنتساجد عشرائم ترفع وأسكمن السجود فتقولها عشرائم تسجد الثانية فتقولها عشرائم ترفع رأسك من السحود فتقولها عشرافداك خسوسبعون في كل ركعة تفعل ذلك في أربع ركعات ان استطعت أن تصلها في كل يوم مرة وافع ل فال لم تستطع ففي كل جعة مرة وان لم تفعل ففي كل شهر مرة وان لم تفعل فغي كل ســند مرة فان لم تفعل فغي عمرك مرة رواه أبودا ودواب احه والطبرا في وقال في آخره ولوكانت دنو بكمثل زيد الجرأورمل عاج عفرالله ال قال الحاط عبد العظيم المندري وقدروي هذا الحديث من طرق كثيرة عن جاعد من الصحابة وأمثلها حديث عكرمة هذا وقد صحعه جاعة اه ودكر فورالاسد لامف شرح الجامع الصغيرة اله شايخنا ان احتاج المروالي العديعد اشارة لاافصاحاو بعلى مقولهما في المضطر اله (قوله لاقتل الحية والعقرب) أى لا يكره قنلهما محديث الصحين اقتلوا الاسودين في الصلاه الحية والعقربوفي صحيح مسلم مرفوعا أمر عليه الصلاة والسلام مقتسل الكلب العقور والحمة والعقرب في الصلاة وأحل مراتب الامرالاباحة وفي شرح منية المصلي و يستحب قنل العقرب بالنعل الدسرى ان أمكن محديث أبي داود كذلك ولا باس تقياس الحية على العقرب في هذا اه أطلعه فشمل جيع أنوع الحيات وصععه في الهداية لاطلاق الحديث وجميع المواضع وفى المحيط قالوا وينبغي أن لاتقتل أكيدة البيضاء التي تمشى مسترية لانهاجان لقوله عليه السلام اقتلوادا الطفيتين والابتروايا كموالحية البيضاء فانهامن الجن وقال الطعاوى لاماس بقتل الكل لان الني صلى الله عليه وسلم عهده ع الجن أن لا يدخلوا بيوت أمته واذا دحساوالم يطهروا لهم واذادحلوا فقدنقصوا العهد فلاذمة لهم والاولى هوالاعذا روالانذار فيقال ارجع مادن الله وانأبي فتله اه يعنى الانذار في عير الصلاة وفي النها ية معزيا الى صدر الاسلام والصيح من الجواب ان معتاط ى قسل الحيات حتى لا يقنل جنيا فانهم يؤدونه أذاء كثيرا بل اذار أى حية وشك انه جنى يقول له خل طريق المسلمين ومروان مرت تركم فان وأحداه ن اخواني هوا كبرسسنامي قتل حية كبيرة بسيف في دارلنا فضربه الجن حتى جعاورزمنا كان لا يتحرك رجلاه قريبا من النهرم عامجناه وداويناه بارضاء الحن حتى تركوه فزال مامه وهذا بماعا ينته بحيني اه واطلق في القتسل فشمل ما اذا كان بعمل كثير

سجال اللهماك نم يقول سجال الله والحدلله ولا اله الاالله والله أكر خسعشرة مرة ثم بقسرا الهاقسة وسورة مشل سورة والضحى ثم يقول سجان الله الم عشر مرات ثم يركع و يقول سجان ربى العطيم ثلاثاثم يقول سجان الله عشراثم يرقع

لاقتلاكمة والعقرب رأسه ويقول سمم الله لمحدوربسالك الحد ويقول-جاناللهاكخ عشرمرات ثميكبرو يسجد ويسبح ثلاثا تميقول سبعان الله الخ عشرائم مرفع رأسه ويكر ويقعد تم يقول سجان الله الخ عشرا ثم كبرو يستسد ويسبه ثلاثا نم يقول سجعان الله الناعشرانم يقوم ويفعل فالثانسة مثل الاولى بصلى أربع ركعات بتسلمة واحدة والقعدتان اها وفي شرح المنمة وقبل لان المارك انسها فهذه الصلاة هل بسبح في سجدة السهو مشراء شراقال لااغاهى تلتمائه تسيعة اه وهذه

الصفة التي ذكرها ابن المبارك هي التي ذكرها في يحتصر البعر وهي الموافقة لمذهبنا لعدم الاحتياج فيها الى جلسة الاستراحة قال اذهي مكر وهة عنسدنا على ما تقدم في موضعه ه وكان هذا هوالداعي لاختيا رصاحب القنية هذه الطريقة ولكن حيث ثبتت الطريقة الاخرى عنه صلى الله تعالى عليه وسلم لايقال يكر إهتها و في اقتصار المؤلف وصاحب الحاوى القدسي عليها اشعار بذلك (قوله ثما تحق فعايظهر الفساد) قال الرملي قال العلامة الحلى والاصح هوالفساد الاانه بياحله فسادها بقتلها كايباح احد من سبب هلاك كسقوطمن سطح أوغرق اوخرق ونحوه وكذا اذا له أواغيره اه (قوله وقولهم ألخ) مبتدا حبوه وقولهم ألخ) مبتدا حبوه الفساع ما قيم المدا وقولهم ألخ) مبتدا حبوه المدا والعبره المدا وقولهم ألخ المبتدا حبوه المبتدا عبولا المبتدا عبولا المبتدا عبولا المبتدا عبولا المبتدا عبولا المبتدا المب

والصلاة الىطهرقاعد يتحدث

قوله الاتي صحيح (قوله بالشرط المذكرر)وهو قوله بعد أنلابكون بعمل كثير (قوله وبهذا النفصل الخ)قان الرملي فال العـ المعه الحلى والاخذ يقول مجدأولى اذاقرصه لئلالذهب خشوعمه بالمها ويعمل ماءن أبي حندفة وأبي غبر عدد أى القرص (قوله ولعله متفق علمه) أى عدم الكراهة الى المهرمن لابتحدث وفي شرب المستالش عابراهم وقوله بتعدث لافادة نفي قولمنقال بالكراهة يحضره المتحدثين وكذا نحضه ةالناغمن وماروي عنهعلمه الصلاة والسلام لاتصلوا خاصالنائم ولا متحدث ضعيف وغامه فيه

لمسوط شي الاسلام وانهم لم يميح واالعل المكثير في قتلها اه وتعقب أيضاً في قتم الفدير باله يقتضي نالاستقاء غيرم فسدف سبق الحدث وقد تقدم خلافه وبحثه بالهلا بفسد للرخصة بالنص يستلزم شله في علاج الساراد اكثر فانه أيضاه أموريه بالمص كاقد مناه لكنه مفسد عندهم فساه وحوايه بن علاج المارهو جوابنا في قتل الحيام الحق فيما يظهر الفساد وقولهم الامر مالقنال لا يستلزم بفأء العدة على نهم ما قالوه من الفساد في صلاة الحوف أذاقا تلوا في الصلاة بل أثر ، في رفع الأثم عما أشرة لفسد في الصلاة بعدان كان واما صحيح اه وفي النهاية معزيا الى اتحامع الصغير البرهابي اغل يماح قنلها في الصلاة ادامرت من يديه وخاف ان تؤذيه والافكره وقيد بالحية والعقرب لان فقنل انقملة والبرغوث احتلافاقال في انظهم به وان أحد فد في الصلاة كره له أن يقتلها الكن بدفتها تمت الحصى وهوقول أبى حنيفة وروى عنداداأ خدقلة أو برغوثا فقنله أودفنه فقداساء وعن مجد انه يقتلها وقتلهاأحسالي من دفتها وأى ذلك فعل فلاباس به وقال أبوبوسف يكره كلاهما في الصلاة اله وذكرفي شرح منية المصلى ان دفتهم المكروه في المسجد في عبر الصلاة وال الحاصل اله يكره التعرض لكل منهما بالاحذ فصلاع القتل أوالدؤن عند معدم نعرضهما الدبالاذي وأماعند تعرضهماك بالاذىوان كانخارج المجدفلا بأسحينت فيلاخذ والقلل أوالدفن بعدان لا يكون داك بعل كشروامه كاروىءن اسمسعودمن دفنها روىءن أنس انهم كانوا يقنه القمل والبراغيث في الصلاة ولعل أماحنيف اغما حتار الدفن على القبل لما قيمه من النزاهة عن اصابة دمهما المدالقاتل أونويه في هذه الحالة وان كان ذلك معفوا عنه وان ابن مسعود فعل احسن المجائرين وانكان في المسجد فلاماس بالقتل بالشرط المذكور ولايطرحها في المسجد مطريق الدفن ولاعسره الااداغاب على طنه اله يظفر بها عد الفراغ من الصلادو بهد الله فصيل عدصل الجمع بين ماعن أبى حنيقة من اله يدفنها في الصلاة وسماعند اله لودفنها في المحد فقد أساء اه (فوله والسلاة الى طهرفاءديتعدث) أى لا تكره كذا في الجامع الصغير وفي رواية الحسن عن أبي حنيفة يكره له ان يصلى وقب، نمام أوفوم يتحدثون لما أخرجه التزارعن أبن عباس مرة وعانهيت ان أصلى الى النبام والحدنين وأحبب بافه محول في الناغين على ما اذاخاف ملهو رصوت منهم بعدكه و نحول النائم ادا المتبه وفي المحدثين على ما اذا كان لهم أصوان بخاف مها التغليط أوشغل المال وندن تقول ما الكراهة في هذا ثم يعارض الحديث المذكورف الناعم ويفدم عليه لقوته مافى العجمين عن عائسة والت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلى صلاة الليل كلها وأمام عترضة بينه وسن القيلة فاداأ رادان وترأ يقفاني فاوترت واغماقه مديقوله بتعدث ليفيدء مدمال كراهة الي طهره من لا يتحسد ثبالاولى ولعله متفق علمه وقدكان يفعله انعرادالم بحدسارية يقول لنافع ول طهرك وأواد كالرمهم هناانه لاكراهة على المتحدث ولهذائقل الشارع ف الصحابة رضى الله عنهم أن بعضهم كانوا يقرؤن ألقرآن بعصهم بتذاكرون العلموا لمواعظ وبعضهم يصلون ولم ينههم النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك وكان مكروها لنهاهم أه وقيدبالظهر لان الصلاة الى وجه أحدمكروهة كافى انجامع الصفر كالفالمنية والاستقبال الى المصلى مكروه سواء كان المصلى في الصف الاول أوفي الصف الاخسير ولهذاقال فىالذخيرة يكره للامام ان يستقبل المصلى وان كان بينهــما صفوف وهــذاهونلاهر

ال السرخسي وهو الاطهرلان هذا عمل خص فيه للصلى فهو كالمشى بعد الحدث والاستقاء من المئر التوضق اه وتعقد ، في النهاية بانه مخالف لما علمه مامة رواية شرو - الجامع الصفر و رواية

(فوله تم صلاة التسبيح الني) اقتصر المؤلف على هذه الرواية كافعل في المحاوى القدسى وثم رواية أخرى أوردها الترمذي ف حامعه عن عبد الله بن المارك وقد ذكر الرواية بن الحلى في شرح المنية واقتصر على الثانية في القنية فقال في حديثهار واه أبوعيسى في حامعه وعبد الله بن أبي حفص ٣٦ في جامعه وجيد بن زنجويه في الترغيب بروايتين والمختيار منه ما أن يكبرو يقرأ

كثيرافدوج ف الدالصلاة و روى في الاحاديث من قرأ في الصلاة كذاوكذامرة قل هوالله أحد وكذاكذا تسبعة فنلك الاحاديث لم يصعبها الثقات أماصلاة التسبيح فقدأوردها الثقات وهي صلاة مباركة فيها ثوابعظيم ومنافع كشرة وانه يقدرأن يحفظ بالقلب والداحتاح بعدبالانامل-تى لايصر علا كثيرا اله مصلاة التسليم هذه مار واها عكرمة عن ان عماس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم للعماس بنعمد المطلب ماعماس باعماه الاأعطمك الاأمنعك الاأحموك الاأفعسل مكعشر خصال اذا أنت فعلت دلك عفر الله لك دسك أوله وآخره قدعه وحسد شه خطاه وعده سغيره وكسره سره وعلانيته عشرخصال أن تصلى أربع ركعات تقرأ في كل ركعة بفائحة الكتاب وسورة فأذا فرغت من القراءة في أول ركعة ففل وأست قائم سجان الله والحدية ولا اله الا الله والله أكبرخس عشره مرة ثركع فتقول وأنت راكع عشراغ ترفع رأسك من الركوع فتقولها عشرائم تهوى ساحدا فتقولها وأنتساجد عشراغ ترفع رأسك من السجود فتقولها عشراتم تسجد الثانية فتقولها عشرائم ترفع رأسك من السحود فتقولها عشر افذاك خسوسمعون في كل ركعة تفعل ذلك في أربع ركعات ان استطعت أن تصليها في كل يوم مرة وافعدل فان لم تستطع فني كل جعة مرة وان لم تفعل فني كل شهر مرة وان لم تفعل ففي كل سند مرة فأن لم تفعل ففي عرك مرة رواه أبوداودوان ماحه والطيراني وقال في آخره ولوكانت دنو بكمثل زبدالعر أورمل عاج عفرالله الكافال الحافظ عبدالعظيم المندري وقدروي هذا الحديث ونطرق كشرة عن جاعة من الصابة وأمثلها حديث عكرمة هذا وقد صحمه جاعة اه ودكر فرالاسلام في شرح الحامع الصعيرة الى شاعنا ان احتاج المرء إلى العديعد اشارة لاافصاحاو يعمل بقولهما في المضطر اله (قوله لاقتل الاستقراب) أى لا يكره قتلهما محديث الصحين اقتلوا الاسودين في الصلاه الحية والعقربوفي صحيح مسلم مرفوعا أمر عليه الصلاة والسلام وقت لا الكلب العقور والحية والعقرب في الصلاة وأعلم آنب الامرالاماحة وفي شرح منهة المصلى و يستعب قنل المقرب بالنعل الدسرى ان أمكن كحديث أبي داود كذلك ولا باس مقياس الحية على العقرب في هذا اه أطلفه فشعل جميع أنوع الحمات وصعمه في الهداية لاطلاق الحديث وجميع المواضع وفي المحيط قالوا وينبغي أن لا تقتل الحسة السيضاء التي تمشى مستوية لانها حان لقوله عليه السلام افتلواذا الطفيتين والابترواياكم والحية البيضاء فانهامن الجن وفال الطعما وىلاماس بقتل الكل لان الني صلى الله عليه وسلم عهده ع الحن أن لا يدخلوا بيوت أمنه واذا دخلوا لم يظهروا لهم واذاد حلوا فقد نقضو العهد فلاذمة لهم والاولى هوالاعذا روالانذار فيقال ارجع بادن الله فأن أبي قتله اه يعنى الاندارى غيرالصلاة وفي النها ية معزيا الى صدر الاسلام والحييم من الجواب ان يحتاط فى قنسل الحمات حتى لا يقتل حنما فانهم يؤدونه أذاء كثيرا بل ادار أى حمد وشك الهجني يقول له حل طريق المسلمن ومروان مرت تركه فان واحداه ن احواني هوا كبرسنامني قتل حمة كمرة مسف في دارلنا فضربه الجن حتى جعلو زمنا كان لا يتحرك رجلاه قريبا من الشهرم عامجنا ووداويناه بأرضاء الجن حتى تركوه فزال ما يه وهذا بماعا ينته بعيني اه واطلق في القتسل فشمل ما اذا كان بعل كثير

سيحانك اللهمائخ ثم المحالك الله والمحدلله ولا اله الاالله والله اكر خس عشرة ثم بقسرا الها تحسدا الها تحسد والضحى ثم يقول سيحان الله المن عقول سيحان الله المن عقول من العظيم الماثم يقول سيحان الله عشرائم يرفع

لاقتلا كحمة والعقرب رأــه ويقول عم الله لمنحدور بنالك المحد ويقول سبعان الله الخ عشرمرات نميكبرو يسحد ويسبح ثلاثا تميقول سبعان الله الخ عشرائم مرفع رأسه ويكامر ويقعد ثم يقول سعان الله الخ عشرا غم بكبرو يدهد ويسبح الاثا ثمىقول سيحان الله الخ عشرائم يقومو يفعل فالثانسة مثل الاولى يصلى أربع ركعات بتسلمة واحدة ويقعدتيناه وفيشرح المنية وقبل لاس المارك انسما فهذه الصلاة هل يسبح فى سعدة السهو عشراعشراقال لااغاهى ثلثمائة تسلعةاه وهذه

الصفة التي ذكرها ابن المبارك هي التي ذكرها في مختصر البعروهي الموافقة المدهن العدم الاحتياج فيها الى حلسة الاستراحة قال الذهي مكروهة عنس دناء في ما تقدم في موضعه هو كان هذا هو الداعي لاختيار صاحب القنية هذه الطريقة ولكن حيث ثبتت الطريقة الاخرى عنه صلى الله تعالى عليه السعاريذ الله الطريقة الاخرى عنه صلى الله تعالى عليها السعاريذ الله الطريقة الاخرى عنه صلى الله تعالى عليها السعاريذ الله المراهم الموادي الموادي عليها السعاريذ الله الموادي عليها السعاريذ الله الموادي عليها السعاريذ الله الموادي الم

(قوله ثم الحق فيما يظهر الفساد) قال الرملي قال العلامة الحلى والاصح هوالفساد الاانه بياح له فسادها بقتلها كايباح المحافة ملهوف وتخليص أحد من سبب هلاك أو حق و فحوه وكذا اذا وقولهما عاقمته درهم له أو الخبره اه (قوله وقولهماك) مبتدا حبره

والصلاة الىظهرقاعد يتحدث

قوله الاستى صحيم (قوله مالشرط المذكرر)وهو قوله بعد أنالا يكون بعملكثير (قوله وبهذا النفصيل الخ)قال الرملي قال العـ المـ الحلى والاخذ لقول مجدأولى اذاقرصه لئلا مذهب خشوعمه بالمها ويحمل ماءن أبي حنيفة وأبي وسف على الاحدادمن غبر عددرأى القرص (قوله ولعله متفق علمه) أى عدم الكراهة الى طهرمن لايتحمدثوني شرالسةالث إيراهيم وقوله بتحدث لامادة سفي دولمنقال بالكراهة يحضرة المتحدثين وكذا يعضره الناغمن وماروي عنهعلمه الصلاة والسلام لاتصلوا حلف النائم ولا متحدث ضعدف وعامه فيه

والتوضؤ اه وتعقه فالنهاية بانه مخالف الماعلسه عامة رواية شروح الجامع الصغرورواية مسوط شيخ الاسلام وانهم لم يبحواالعمل الكثير في قتلها اه وتعقيداً يضاَّف فتم الفدير باله يقتضي ان الاسه، تقاء غيرمه سد في سبق الحدث وقد تقدم خلافه و بحثه بالهلا بفسد للرخصة بالنص يستلزم مثله في علاج الساران اكثر قائداً يضاء أموريه بالنص كاقد مناه لكنه مفسد عندهم فاهو جوايه عن علاج الماره وجوابنا في قتل الحمية ثم الحق فيما يظهر الفساد وقولهم الامر بالقنال لاستلزم بفأء العدة على نهيما قالوه من الفساد في صلاة الخوف اذا قائلوا في الصلاة بل أثر وفي رفع الاثم عماشرة المفسد في الصلاة بعدان كان واما صحيح اه وفي النهاية معزيا الى انجامع الصغر البرهاني اغا ياح قتلها في الصلاة ادامرت من يديه وحاف ان تؤذيه والافكره وقمد بالحمة والعفر بالان فقنل القملة والبرغوث اختلاماهال في الطهيرية مان أحدد قلة في الصلاة كره له ان يقتلها لكن يدفنها تحت الحصى وهوقول أبى حنيفة وروى عنه اداأ خذقلة أوبرغو ثافقتله أودفنه فقداساء وعن مهد انه رقتلها وقتلهاأحس ألى من دفنها وأى دلك فعل فلاباس به وقال أبوبوسف يكره كلاهما في الصلاة اه وذكرفي شرح منمة المصلى ان دفئه ما مكر وه في المعدفي غير الصلاة وان الحماصل اله يكره التعرض لكل متهما بالاخذ فصلاع القتل أوالدفن عند مقدم نعرضهما له بالاذى وأماعند تعرضهماله بالاذى وان كانخار جالمبعد فلابأس حينتذ بالاحذ والقنل أوالدنن بعدان لايكون داك على كشروامه كار وى عن النمسعودمن دفنها روى عن أنس انهم كانوا يقد لون القمل والراغبث في الصلاة ولعل أباحنيفذ اغااحتار الدفن على القنل لما قيه من النزاهة عن اصابة دمهما المدالقاتل أوثوره في هذه الحالة وان كان ذلك معفوا عنه وان النمسعود فعل أحسن الجائرين وانكانف المحدفلاباس بالقتل بالشرط المدكور ولايطرحها في المحدوطريق الدفن ولاعسره الااذاغلب على طنه اله يظفر بها بعد الفراغ من الصلاة وبهد النّف صيل عصل الجمع بين ماعن أبى حنيفة من الهيدفنها في الصيلاة وسماعنه اله لودفنها في المسجد فقد أساء اه (نوله والسلاة انى ظهر قاعديتحدث) أى لا نكره كـ ذأ في الحامع الصغير و في رواية الحسن عن أنى حنيفة بكره له ان سلى وقى، نمام أوقوم يتحدثون الأنوجه التزارعن أبن عباس مرة وعانهيت ان أصلى الى النبام والحدثين وأحب بانه محول في اساعمن على ما اذا خاب ملهورصون منهم بعجكه و يحعل النائم ادا انقمه وفي المحدثمن على ماادا كان لهم أصوات بخاف منها التغليط أوشغل المال ونحن نقول مالكراهة في هذا تم يعارض الحديث المذكورف الناعم أن وبقدم عليه لقوته مافي السحد من عن عائسة والت كانرسول اللهصلي الله عليه وسلم يصلى صلاة الليل كلها وأبامعترضة بينه وس القبلة عادا أرادان وترأ يقفاني فاوترت واغا قسد بقوله يتحدث ليفيد عدم الكراهة اليظهرمن لا يتحدث بالاولى ولعله متفق علمه وقد كان يفعله ان عرادالم يجدسا رية يقول لنافع ول طهرك وأواد كالرمهم هناانه لاكراهة على المحدث ولهذانقل الشارح عن الصابة رضى الله عنهم ان بعضهم كانوا يقرؤن القرآن و بعضهم بتذاكر ون العلم والمواعظ و بعضهم يصلون ولم ينههم الذي صلى الله عليه وسلم عن ذلك ولوكان مكروها لنهاهم أاه وقيدبالظهرلان الصلاة الى وجه أحدمكروهة كافى انجامع الصيغير والنفية والاستقبال الى المصلى مكروه سواء كان المصلى في الصف الاول وفي الصف الاحسر ولهذاقال فى الذخيرة يكره للامام ان يستقبل المصلى وان كان بينهـما صفوف وهـذاهو ظاهر

قال السرخسي وهوالاظهرلان هذاعل رخص فيه للصلى فهوكالمشي بعدا لحدث والاستقاءمن البئر

(قوله وقد صرحوا أتكن أى لان الثالث صاركالفاصل كافى النهرقال وقياسه انه لوصلى الى وجه انسان هوعلي مكان عال ينظره أذاقام لااذاقعد لايكره ولمأره لهم اه وفي شرح الشيخ اسمعيل بعدنقله كالم انحلى ومقتضاه مع ماسبق من كون الظهرسترة تقسدما في الذخيرة بمي أذا كأن المصلى متوجها إلى آيين القاعدين في الصفوف من الفرج لا الى ظهر أحدهم فليتامل اله قلت وهمنا المحواب مع ماعدته في النهر ينافعه بقنه كلام الذخيرة حيث قال وهدا اهوظاهر المذهب لانه اذا كان وجهه مقابل وجه ذلكوان كانبينهما صفوف اه والملو كان سزال صفوف فرج لم بكن لتقييد المقابلة الامام في حال قدامه يكره

المذهبذكره فالفصل الرابع من كاب الصلاة والحاصل ان استقبال المصلى الى وجه الانسان لاصفى لان المقابلة حمالة المكر وهواستقبال الانسان وجدالمصلى مكر وه والكراهة من الحانيين قال العلامة الحلى وقد صرحوابانه لوصلي الى وجه انسان و مينهسما أالث ظهره الى وجه المسلّى لم يكره (قوله والى معف أوسيف معلق أى لا يكره ان يصلى وأمامه مصحف أوسيف سواء كان معلقا أو بأن يديه أما المحعف فلان في تقديمه تعظمه و تعظمه عمادة والاستعفاف به كفر فانضمت همنده العبادة الى عمادة أحرى فلاكراهة ومن قالبالكراهة اداكان معلقا معللا باله تشيه باهل الكتاب مردود لان أهل الكتاب يععلونه للقراءة منه وليس كلامنافيه وأماالسيف فلاله سلاح ولايكره التوجه اليه فقدصع عن النبي صلى الله علمه وسلم اله كان يصلى للعنزة وهي سلاح (قوله أوشع ع أوسراج) لانهما لا يعبدان والكراهة باعتبارها وأغا يعسدها الجوس اداكانت في الكانون وفها الجرأوف التنور فلا يكره التوجه الهاعلى غبرهذا الوجه وذكرف غاية الميان اختلاف المشايخ في التوجه الى الشمع أوالسراج والمختارانه لايكره اه وينبغى ان يكون عدم الكراهة متفقاعليه فيمااذا كان الشمع على جانبيه كاهوالمعتادفي مصرالمحر وسنة في الى رمضان للتراويج فال النقتيبة في أدب الكاتب في مأب ما حاء فيه لعثان استعمل الناس أضعفهما الشعم بالسكون والاوجه فتح الم اه (قوله وعلى بساط فمه تصاو بران لم يسجد علمه ا) أى لا يكره والتقسد المذكور بناء على ما في الحامع الصغير وقد قدمنا مفهومه ومافى الاصل فلا حاجة الى اعادته شماعلم ان المصنف لم يستوف ذكر المسكر وهات في الصلاة فنهاان كلسنة تركها فهومكروه تنزيها كأصرح بهفى منية المصلى من قوله و يكره وضع البدين على الارض فبل الركيتين اذا سجدو رفعهما قبلهما اذاقام الامن عذروان برفع وأسه أوينكسه في الركوعوان بهر بالتسمسة والتأمين وانلانضع بديه في موضعهما الامن عذر وان يترك التسسيحات فالركوع والسجودوان ينقصمن الاث تسبحات في الركوع والسجود وان يأتى بالاذ كارالمشروعة في الابتقالات بعد قيام الانتقال وفيه خللان تركها في موضعها وقعصلها فى غير موضعها ذكره في مواضع متفرقة من مكر وهات الصلاة وحاصله ان السنة اذا كانت مؤكدة قوية لا يبعدان يكون تركها مكروها كراهة تحريم كترك الواجب فانه كذلك وان كانت غسر مؤكدة فقركها مكروه تنزيها كافي هذه الامثلة وانكان ذلك الشيء مستحما أومندو باوليس بسنة كاهوعلى اصطلاحنا فينبغى ان لايكون تركه مكروها أصلا كاصرحوا به من أنه يستحبيوم الاضحى اللها كل أولا الأمن اضحيته فالواولو أكل من غيرها فليس بمكروه فلم يلزم ون ترك المستحب أسوت كراهته الاامه يشكل عليه ماقالوه من ان المكر وه تنزيها مرجعه الى خلاف الاولى ولاشك

يحال القمام فائدة كما موحودة فيحال فعوده وهوصر عفالكراهة حال القدام فقط وقد أحاب الرملىءواب آخروهو انمانقله الحلى فيحق

والى مععف أوسمف معلق أوشمه ع أوسراج وعلى بساط فيه تصاوير انام سعدعاما

المصلى وماف الذخيرة في حق المستقدل فلامناواة تامل اه وقد >_مل ماذكره الحلى على صورة لاتحصل باللواحية مان مكون الثالث قائمًا أوفاعداوالمصلى مثله ومه عصل التوفيق وهوأقرب همامرفتدبر (قولهوينبغي الخ) قال الرملي هذافي حقالامام وامافىحق القوم فقديكون بعضهم متوجهاالماوهوالقابل لهافتلحقه الكراهة على

الغويلة الضعيفة المقابلة للمعتارة المل (قوله ورفعهما قبلهما) أى رفع الركبتين فبل المدين (قوله لا يبعد الخ) يدل عليه ما مرف بأب الاذان عن غابة البيان والهمط ال القول وجوبه والقول بسنيته متقار بأن لان السنة المؤكدة في معنى الواجب فحق محوق الاثم لتاركهما أه (قوله الاانه يشكل عليه آنخ) قال بعض الفضلاء يكن الحواب بأن الكراهة المنفية التحريمية فلاينافي بوت التنزيهمة كالايحنى اه وعلى هذا فق ترك المستحب والمندوب كراهة الااله ينبغي أن تكون دون كراهة ترك السنة غيرالمؤكدة كاقدمه المؤلف من أن الاغم ف نرك السينة المؤكدة دونه في ترك الواحب وانه مقول بالتشكيك ولامانع من أن تكون الكراهة كذلك تامل ثمراً بت في شرح المنية مَا نصبه والحاصل ان المستعب في حق الدكل وصل السنة و والمكتوبة من غير تاخير الاان المستعب في حق الامام أشدحتي يؤدّي تاخيره الى المكراهة محديث عائشة رضي الله تعالى عنها وللاف المقتدى والمنفردو نظيرهذا قولهم يستعب الاذان والاقامة للسافر قلن يصلى وسي في ينته في المصر ويكره تركهما

اللاول دون الثاني فعلمان مراتب الاستحماب منفاوتة كراتب السنة والواجب والفرض اه ومله في شرحالهاقاني وحننئذ فيكون تعض المستحات تركها بكروها تنزيها و مصها عرمكروه ومنه الأكل ومالأضحى فانعلولم وترة الى ما رعد الصلاة لابكرهمع إن التاخسير مستعب والمرادني الكراهة أصلاخلافا الم قدمناه عن سس الهضلاء لماساني في باب العداد من فولهلان الكر آهة لا مدلهامن دامل ناص وساتى قامە هناك ان شاءالله تعالى و يدلك يندفع الاشكاللان المكروه تبزيها الذي ثنتت كراهته بالدليل كمون حلاف الاولى ولا ملزم من كون الثي خلاف الاولىان كون مكروها تنز سامالم وحددلل الكراهة وأكحاصلان خالاف الاولى أعممن المكسروه تنريها وترك المستعب خلاف الاولى داغالامكروه تنز مهاداتما بلقيد يكون مكروها

انترك المستعب خلاف الاولى ومنهاما في الحلاصة والولو الجيسة ولاينه في ان يقرأ في كل ركعة آخر سورة على حدة فالهمكر وه عندالا كمثروينه في ان يقرأ في الركعتين آخرسورة واحدة وهوأ فضل من السورة ان كان الا تواكثر آية اه وصحع قاضيخان في شرح الجامع الصغير عدم الحراهة وان كان الافضل خلاقه ومنها الانتقال من آمة من سورة الى آية أخرى من سورة أحرى أوآية من هذه السورة بينهما آيات وكذاا بجمع سن السور نس بينهما سورا وسورة واحدة في ركعة وإحدة مكروهوفى الركعتين انكان بينهم مأسورلا يكره وأن كان يينهما سورة واحدة قال بعضهم يكره وقال بعضهمان كأنت السورةطو يلة لآيكره كمااذا كانت بينهما سورتان فصسيرتان ومنهاان يقرأ فى ركعة أخرى سورة وفي ركعة أخرى سورة فوق تلك السورة أوفع لذلك في ركعة فهومكر وهوان وقع هذامن غبرقصد بان قرأف الركعة الاولى قلأعوذ برب الناس يفرأ في الركعة الثانسة هذه السورةأ يضاوهذا كله في الفرائض أمافي النوافل لا يكره كنذافي الخلاصة ومنها مأادا افتتح سورة وقصده سورة أحرى فلماغرا آية أوآيتين أرادأن يترك تلك السورة ويفتتم التي أرادها يكره وكذالوقرأأقلمن آيةوانكان حيا ومنهاأن يصلى فئياب الدذلة والمهند وآحيم له في الدحيرة بانه روىءن عررضى اللهءنه الهرأى رجسلافعل ذلك فقال أرأيتك لوكنت أرسلنك الى بعض الناس أكنت غرفى ثمانك هذه فقال لافقال عرائله أحق أن يترن له وروى البهقي عنه صلى الله علمه وسلم اذاصلي أحدكم فلملس توسه فان الله أحق من ان يتز بن له والظاهر انها تنزيه سةوف مر ثمان البذلة ف شرح الوقاية عايلات مق يبته ولايذهب مالي الاكابر ومنها ان يحمل صبياف صَّلَاتُهُ وَأَمَا حِلْهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَسَلَّمَ امَامَةً بِنَتَ زِينَتِ فَي الصَّلَاهُ فَأُحِيبِ عَنْهُ بُو حِوهِ مَنْهَا اللهُ مَنْسُوخ بقواه ان في الصلاة لسخلا وعداً طال الكارم فيدا لعلامة الحلبي ومنهاأن ضع ف فيددراهم أودمانير بحيث لاتمنعه عن القراءة والمنعمة عن اداء الحروف لاجوز كافي الحلاصة وعميرها ومنها أن يتم القراءة فى الركوع كافى منية المصلى وفي موضع آخران يقرأ في غبر حاله القيام فخالال الصفوف فيصلى فيحالفهم فالقيام والفعود ومنهااله تكره الصلاة في معامان الابلوالمز بلة والمجزرة والمغتسل والجمام والمقرة وعلى سطم الكعمة وذكر في الفتاوى اداءسل موضعاف انجمام ليس فيه تمثال وصلى فيملاياس به وكذاتي المقبرة أذا كان فيهام ودنع آخرأ عسد للصلاة وليس فيه قبر ولانجاسة ومنهااله يكره للامام ان يتحلهم عن اكمال السينة ومنهاو يكرهان عكثف مكامه بعدما سلم في صلاة بعدها سنة الاقدرما يقول اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت ياذاالجلال والاكرام به وردالاثر كافي منية المصلى ومنهاان يدخه ل في الصلاة وقدأ خهده غائط أوبولوان كان الاهتمام يشغله يقطعها وانءضى عليها أجزأ أوندأساءو كذاان أخذه يعسد الافتتاخ والاصل فيهمار وادمسلم عنعا ئشةرضي الله عنها فالتسمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لاصلاة بحضرة طعام ولاوهويدافعه الاخبثان وجعل السارح مدافعة الريم كالاخبثان

ان وجددامل الكراهة والافلا (قوله وذكرف الفتاوى النه) وقيل يكره لانه ماوى السّاطين وبالاول يفتى كذاف الفين ولا باس بالصلة في موضع جلوس الجمامي كذاف الحاتية وهوه وضع نزع الثياب المصرّح به في النهركذافي شرح الشّيخ اسمعيل (قوله أعد للصلاة) لان الكراهة معللة بالتشبه باهل الكتاب وهومنتف فيما كان على الصفة المذكورة حلى

وان الحديث مجول على المكراهية ونفى الفضيلة حتى لوضاق الوقت بحيث لو اشتغلبالوضوه يفوته يصلى لان الاراهمة الكراهمة اولى من القضاء ومنها ان كل عمل قليل لغير عذر فهو مكروه كمالوتر وح على نفسه عروحة أوكه والله سبحانه و تعالى أعلم

وفصل كم لمافرغ من سان المكراهة في الصلاة شرع في بيانها خارجها مماهومن توابعها (قوله كُره استقمال القملة بالفرج في الخلاء واستدبارها) والحلاء بالمديد التغوط وأمايا لقصرفه والنعت والكراهة تحريمية لماأحرحه السمة عنه صلى الله علمه وسلم اداأ تيتم الغائط فلأتسنقبلوا القبلة ولاتسندىر وهاولكنشرقوا أوغر بواولهذا كأنالاصحم مألر وايتين كراهذالاستدمار كالاسنقبان وهوىاطلافه يتناول الفضاءوالبنيان وفىفتح القدير ولونسي فجلس مستقيلافذكر وستعب له الانحراف مقدر ما عكنه الما أحرجه الطهرى مرفوعا من جلس بدول قيسالة القملة فذكر فانحرف عنها اجسلالالها لمبقمهن مجلسه حتى يغفراه وكايكره للدالغ دلك يكره لهان عسك الصي نحوهالسول وقالوا يكرمان عدرجلمه فالنوم وغسره الى القسلة أوالمعف أوكتب الفقه الاان تكون على مكان مرتفع عن المحاذاة اله (قوله وعلى بالسعد) لانه يشبه المنع من الصلاة قال انعالى ومن أطلم من منع مساجد الله ان يذكر فهااسمه والاغلاق يشبه المنع فمكره قال ف الهداية وفعللاناس به اداخيف على متاع المسعد اه وهوأحسن من التقسد بزماننا كافى عبارة بعضهم فالمدارخشية الضررعلى المسجد وان نبت ف زماسا في مسع الاوقات نبت كذلك الاف أوقات الصلاة أولافلاأوف بعضها ففي بعضها كذافي فتم القدير وفى العنامة والتسدير في الغاق لاهسل المحلة فانهماذا اجتمعواعلى رحل وحعلوه متولما تغيرا مرالقاضي يكون متولما أه وفالنهامة وكان المنقدمون يكرهون شدالمصاحف واتخاذالمستدة لهاكملا يكون ذلك في صورة المنع من قراءة االقرآن فهذامثله أوفوقه لان المصحف ملك لصاحبه والمسجدلدس علك لاحد اه ومن هنا يعلم حهل بعص مدرسي زمانك من منعهم من مدرس في مسحد تفرر في تدر سه أوكر اهتهم لدلك زاعمن الاحتصاص بهادون غيرهم حتى معتمن بعضهم اله يضفها الى نفسه و يقول هذهمدرسي أولا تدرس في مدرستي وأعجب من ذلك اله اذاغضب على شخص عنعه من دخول المعجد خصوصا بسبب أمردنسوى وهسدا كله جهل عظسم ولاسعدان يكون كسرة فقسدقال الله تعالى وان الساحداله وماتلوناهمن الآية السابقة فلا يحوز لاحدمطلقا انعنع مؤمنا من عمادة بأتى بها فى المحمد لان المستعب مابني الالهامن سسلاة واعتكاف وذكرشرعي وتعليم علم وتعله وقراءة قرآن ولايتعين مكان مخصوص لاحسد حتى لوكان للدرس موضع من المسعد يدرس فيه فسيقه غير واليه ليس لهازعاجه واقامنه منه فقدقال الامام الزاهدى في فتاو به المسماة بالقنية معزيا الى فتاوى العصر له في المسجد موضع معسن واطب عليه وقد شسغله غسره قال الاو زاعي له ان برعجه ولدس له ذلك عندنا اه ومن الفروع الدالة على ان مدرس المسجد كغيره ماقاله في القنية أيضا لدس للدرس فى المسجد ان جعل من بيته بايا الى المسجد وان فعل أدى ضمان نقصان الجداران وقع فعه اه وأعجب من ذلك أن بعض مدرسي الاروام يعتقد في المحدد الذي له مدرس المه مدرسة ولدس بمسجدحتى بنتهك حرمته بالمشي فمه بنعله المتنجس مع نصريح الواقف يجعله مسجدا وسسأني شروط المسجدان شاءالله تعالى في كتاب الوقف (قوله والوطء فوقه والبول والتخيلي) أى وكره الوط، فوق المسجدوك ذاالبول والتعوط لانسطع المسعدله حكما استعد حتى يصيح الاقتداء منه يمن تحته ولا

وفصل (قوله يستحب له الانحسراف) فال في النهسر ويندفي ان يجب ويدل على ذلك ما في البرازية لوتذكر بعسد استقبالها فانحرف عنها فلا انم عليه

وفصل كوه استقبال القبلة بالفرج في الخلاء واستدبارها وعلق باب المسجدوالوطاء فوقه والمولوالي المعلى

يبطل الاعتكاف بالصعوداليه ولايعل للعنب الوقوف عليه والمراد بالكراهة كراهة الغريم وصرح الشارح بان الوط وفيه حرام لقوله تعلى ولاتباشروهن وأنتم عاكفون في الماجدود كرفي فتح القديران الحق انهاكراهة تحريم لان الاية طنية الدلالة لانها محتملة كون الحريم للاعتكاب أوللمسجيد وعثلهالا يثدت التحراج ولان تطهيره واحب لقوله تعيالي انطهه رأبيتي للطائفين والعا كفين والركع السعود ولماأخر حدالمنسذرى مرفوعا حسوامسا حدكم صسانكم ومحانسكم وببعكم وشراءكم ورفع أصوا تكم وسلسموفكم واقامة حدودكم وجروهاى الجمع واحعلواعلي أبوابه المطاهر اه واحتلف المشايخ فى كراهية الواج الريح فى المحدوأ شار المصنف الى أبد لأمعو زارخال النجاسة المسجدوهو مصرحه فلذاذ كزالعلامة فاسم في معض فياويه ال قولهم انالدهن المتنجس يحوز الاستصباح بهمقيد بغيرالمساجد فامه لايحوز الاستصباح بهى المستبد لمادكنا ولهمذاقال فالتحنيس وينسغي لنأرادأن بدخل المسجدأن يتعاهد النعسل والحفءن النجاسة ثم يدحل فيماحترازاعن تلويث المحد وقدقيل دخول المحدمتنعلامن سوءالاب وكان ابراهيم النخعى يكره خلم النعلين وبرى الصلاة معها أفضل محديث خلع النعال وعن على رضى الله عنده الله كان لهزو حان من نعدل ادا توضأ التعل بأحده ما الى باب المسجد ثم يخلعه وينتعل مالاسخو ويدخل المحجد الى موضع صلاته ولهذا قانوان الصلاة مع النعال والخف اف الطاهرة أقرب الى حسن الادب اه وفي الخلاصة وغيرها ويكره الوضوء والمضمضمة في السجيد الذاب يكون موضع فيها تخذللوضوء ولايصلى فيه زادفي التحنيس لوسبقدا محدث وقت الحطبة نوم الجعة فأنوجد الطريق انصرف وتوضأ وان لمعكنه الخروج يجلس ولا بتغطى رقاب الناس فان وحدما وفي المعجد وضع نويه ببن بديه حتى يقع الماءعليه ويتوضأ يحبث لا ينحس المسحدو يستعمل الماءعلى التفدير ثم يعد نووجه من المسجد بغسل فويه وهدا احسن حداو بكره مسم الرحل من الطين والردعة باسطوانة المحدأو بحائطه نحيطان المعدلان حكمه حكم المسعددوان مسع بردى السعدا مقطعة حصرواقاة فدولارأس بولان حكمه ليس حكوالمسجدولاله عمة المسجدوهمذا فالواان الاولى أنلايفعلوان مهم بتراب في المسجد وان كان مجوعا لا بأس به وان كان التراب مندسطا يكره ه والحندار واليه دهب أبوالقاسم الصفارلان له حكم الارص ف كان من المحدوان مسم بخسسة موضوعة ف المتغبد فلابأسبه لأنهليس لهذه الحسبة حكم المحبدفلا يكون لهاحمة المحبدوكذا اذامسح بعشيش مجتمع أوحصه برمخرق لارأس بهلانه لاحرمة لد اعما الحرمة للمستعد اله ولكرب المستعد يصانءن القاذورات ولوكات طاهرة بكره البصاق فيه ولايلقى لافوق البوارى ولاتحتما للعاديث المعروف ان المسجد لينزوى من النخامة كإينر وى الجالم ن النار و بأحذ النخامة بكمه أو شئ من ثيابه واناضطرالى ذلك كان البصاق فوق الدوارى خسرامن البصاق تحتها لان البوارى ليست من المحدحقيقة ولها حكم المحدفاذا التلى سليتين يختب أرأهونه ما مان لم يكن فيها بوار يدفنها ف التراب ولامدعهاعلى وحدالارض وقالوا أذائز - الماء النعس من البئر كروله أن يمل به الطين فيطين به المحدعلي قول من اعترنج اسدالطين وفي الطهيرية وغيرها ويكره غرس الاشعار في المسعد الأيه يشبه السعة الاان يكون به نقع للمسجد كان يكون ذائرا واسطوانية لا تستقر ف غرس لحدب عروق الاشعاردلك النرف فنتذبحوز والافلاوانا جوزمنا يخنافي المحدد الجامع ببخاري المافيهمن الحاجة قالوا ولا يتحذف السعد بترماء لامه يخل حرمة المحدوانه يدخله الجنب والحا أنس وانحفر

(قوله کان یکون ذانز) أى صاحب نز بالنون وازاى فالفالعماح النزوالنز مايتحلب من الارض من الماء وقد نزت الارض صارت ذات نز وفي ذوله والافلا دليل عدلي الهلامحوز احداث الغسرس في المسحد ولا ا قاؤه فمه لعمرد لك العدر ولوكان المستعدواسعا كمعدالقدس الشرف ولوقسديه الاستغلال للمستعدلان ذلك بؤدي الى قدو مراحداث دكان فيه أو بدث للرسنغلال أوتحو مزارةاء ذلك بعد احداثه ولم مل بذلك أحد الاضرورة داعية ولان فسه الطالماني المسعد لاحلهمن صلاة واعنكاف ونعوهما وقدرات عهده المسله رسالة لخط العلامة ان أمرحا- الحلي ألفهاني الرد على من أحاز ذلك في المسعدالافصى ورأنت آخرها نخط بعض العلماء نه وافقه على ذلك العلامة الكال ان أبي شروف الشافعي

فهوضامن بماحفر الاان ماكان قديما فسترك كيثرزمزم في المسجد الحرام ولا أسبرمي عش الخفاشوا كماملان فمه تنقمة المسجدمن زرقها وقالوا ولايجوزان تعمل فمدالصنا ثعملانه مخلص لله تعالى فلا يكون عدلالغسرا لعبادة غرانهم فالواف الخياط اذاجلس فمملص لحته من دفع الصمان وصسانة للسعدلا بأس بهللضرورة ولامدق ألثوب عنسد طبه دقاعنى فاوالذي تكتب أن كان باير بكره وأن كان بغيراً جولايكره قال في فتح القدير هذااذا كتب القرآن والعلم لانه في عبادة أماهؤلاء المكتبون الذن يجتم عندهم الصدان واللغط فلاولولم يكن لغط لانهم في صسناعة لاعبادة اذهم يقصدون الاجارة ليسهونته بللارتزاق ومعلما لصبيان القرآن كالكاتب ان كان لايزلاوحسبة لا بأس به الله وفي الخلاصة رحل عرفي المستعدو يتخذه طريقان كان لغبرعد دلا يجوزو بعدر محوزثم اذاحاز يصلي كل يوم تحمة المسجد مرة اه وفي القنمة بعتاد المرورفي أتجامع بأثم ويفسق ولو دخل المسجد للرور فلما توسطه ندم قبل بحرج من مات غير الذي قصده وقبل بصلي ثم يتخبر في الخروج وقلاان كانعدنا يخرجمن حسدخل اعدامالماحني ويكره تخصيص مكان في السعيد لنفسه لانه يخل بالخشوع وأعظم المساجد حرمة المسعد الحرام تم مسعد المدينة ثم مسعد بدت المقسدس ثم الجوامع تممسا حدالمحال تممسا حدالشوار عفانهاأ حف مرتسة حتى لايعته كف فهاأ حدادالم يكن لهاامام معلوم ومؤذن ثم مساحد السوت فاندلا يحوز الاعتكاف فهاالا لأنساء واذاقسم أهسل المحلة المعدوضر نوافه عائطا ولكل منهم امام على حدة ومؤذنهم واحدد لابأس مه والاولى ان يكون لكل طائفة مؤذن كا حوزلاهل المحلة أن يحملوا المعدالواحدمسعدين فلهم أن يجعلوا المسعدين واحدالاقامة الحاعات اماللتدريس أوللتذكير فلالانه مانى لدوان حازفه ولاعوز التعلم في دكان فى فناء المسجد عنسد أى حنيفة وعنده ما يحو زاذ الم نضر بالعامة أه ما ف القنسة ولا يحفى ان المسجدا كجامع تدبيره وعمارته واصلاحه للامام أونائسه كماصر حوابه في كتاب القسامة فالمرمام أو ناثمه أن يجعل الجامع مسعدن بضرب عائط وغوه كالاهل المحلة ولابدان بذكرا حكام تعية المسجد فنقول هيعلى حدنف مضاف أى تحدة رب المدحد لان المقصود منها التقرب الى الله تعالى لاالى المسجدلان الانسان اذا دخل ستالملك فاغاجى الملك لاستهكذاذكره العلامة الحلى وقدحكى الاجاع على سندتها غبران أصحابنا مكرهونها في الاوقات المكروهة تقدع العموم الحاظر على عوم المبيع وقدقدمنا الهاذا تكر ردخوله فكلوم واله يكفيه ركعتان لهافى الموم وذكرف الغمامة انها لاتسقط بالجلوس عندأصحابنا فاله فالفاكاكم اذادخل السحد للعكرفهو بالخدار عندناان شاءصلي تحية المجدعنددخوله وانشاء صلاهاعندا نصرافه فلم تسقط بالحلوس لانها لتعظيم المحدو ومته فني أى وقت صلاها حصل المقصود من ذلك اله وفي الطهيرية ثم اختلفوا في صلاة التحمة المصلس ثم يقوم و يصلى أو يصلى قبل أن يجلس قال بعضهم يحلس ثم يقوم وعامة العلماء قالوا يصلى كما مدخل المسعد اه قلتو شهدلقول العامة وهوالجميح كافي القنسة مافي المحمن عن أبي قتادة الانصارى فال قال رسول الله صلى الله علمه وسلم اذادخل أحدكم المسجد فلا يحلس حتى يصلى ركعتين وانما قلنا بعدم سقوطها مانجلوس لماأخرجه ان حيان فصححه عن أبي ذر قال دخلت المسجد فآذا رسول الله صلى الله عليه وسلم حالس وحده فقال باأباذران للمسجد تحسة وأن تحسته ركعتان فقم واركعهما فقمت فركعتهما اه وقد قالواان كل صلاة صلاها عند دخوله فرضا أوسنة فانها تقوم مقام التحبة بلانية كاف البدائع وغبره فلونوي التحبةمع الفرض فظاهرماق المحيط وغسره انه يصم

(قوله قيده بان يجلس لاجله) قال في النهر والاطلاق أوجه (قوله وصحيح في مصلى العيد كذلك) يخالفه ما قاله تاج الشريعة والاصح انه أي مصلى العيد باخذ حكمها أي المساجد لانه أعد لاقامة الصلاة فيه بانجاعة وسم العظم انجوع على وجمه

الاعلان آلا أنه أبيح ادخال الدواب فهاضرورة انخشسة على مساعها وقد يجوزادخال الدواب في مقعة المساجد لمكان العددروالضرورة اه فقداختاف التصيحي مصلى العبذوا تفقى في مصلى انجنازة كلذافي

لافوق متنفسه مسحد ولانقشمه مالجص وماء

الشرنبلالية (قوله في حق بقية الاحكام التي ذكرناها) أى كعواز الوضوء وألمضمضةفيه ومسيح الرجل من الطين بحشيشه والبصاق ونحو ذلك **ممامر (قوله وهو** المذكورانخ)فالف النهامة قال شمس الاغة السرخسي رجسه الله تعالى فىقولە لامأس اشارة الى الله لا تؤجر بذلك فكفسه ان نتحورأسا برأس اه لان في لفظـة لاماس دلسلاعسليان المستحب غسره واغيا كان كذلك لأن الماس الشدة اه قلتوفيه نفي لقول من حعله قرية الما

عندهما وعندمجدلا يكون داخلاف الصلاة فانهم قالوالونوى الدخول فى الظهر والتطوع فانه يجوز عن الفرض عنداً بي يوسف وهورواية عن أبي حنيفة وعند مجدلاً يكون داخلاً وصرح في الظهيرية بكراهة الحسديث أى كلام الناس في المسجد لكن قيده بان يجلس لاجله وفي فتح القسدير الكلام المهاح فسيمكروه بأكل محسنات ويندغي تقسده عيافي الظهيرية أماان جلس للعبادة ثم بعسدها تكلم فلاوأما النوم فالمحدواحتلف المشايخ فيه وفي التحنيس الاشبه عاتقدم من المسائل اله بكره لانهماأ عدادلك واغماني لاقامة الصلاة وأماالجلوس في السعد الصيمة فكروه لانه لم بين له وعن الفقيه أبى الليث اله لا بأس به لان النبي صلى الله عليه وسلم حين الغه قتل جعفر وزيد ب حارثة حاس فى المدعبد والناس بأثوبه و يعزونه والمفتى به انه لا يلازم غر عه فى المسعد لان المسعد بنى لذكر الله تعالى و يحوز الجملوس في المحد لغير الصلاة ولاياس به للقضاء كالتمدر يس والفتوى اه أوسيأتى ان شاء الله تعالى بقية احكام المحدق الوقف والكراهمة والجنايات ومسئلة الذهاب الى الاقدم أوالى مسعدحمه أوالى من كان امامه أصلح مذكورة في الحلاصة وغيرها بتفاريعها (قوله الافوق مت فه مسجد) أى لا يكره ماذكر في مدت فيه أوفوقه في ذلك الميت مسجد وهومكان في البيت أعد للصلاة وانه لم يأخد حكم المعدوان كان يستعب للانسان رجلًا كان أوامرأة أن يتخذف إداره مكانا خالمالصلاته ومه أمرالني صلى الله عليه وسلم أصحأته واختلفوا في مصلى الجنازة والعيد فصعه في المشمة في مصلى الجنائران ولدس له حكم المدعد أصلاو صحيم في مصلى العيد كذلك الافي حق اصلاة الجنازة والعيدانه محدف حق حواز الاقتداء وأن انفصل الصفوف رففا بالناس وفيماعدا ذلك ليس له حكم المسجد اه وظاهرما في النهاية اله يجوز الوطه والبول والتحلي في مصلى الجنائز والعيد ولايخفي مافيه وان الباني لم يعده لدلك فينسغى أنلاتج وزهذه الشلاثة وانحكمنا بكويه غير مسجدواغة تظهرها تدتدف بقية الاحكام التي ذكرناها ومن حل دخوله للجنب والحائض (قوله ولا نقشه ما تجص وما والدهب أى ولا بكره نقش المسجد وهو المذكور في الجامع الصغير بلفظ لا بأس مهوقه ليكره للعديث الأمن اشراط الساعة تزيين المساجدوقيل مستعب لانهمن عمارته وقدمد الله فاعلها بقوله اغايعمر مساجدالله وأصحابنا فالواما لحوازمن غبركراهة ولااستحساب لانمسجد رسولاالله كان مسقفامن جريدا لندل وكان يكف اداجاه المطر وكأن كذلك الى زمن عثمان غمرفعه عثمان وبناه وسطفه الحصيكاه واليوم كذلك ومحل الاختلاف فيغير نقش الحراب أمانقشه فهو مكروه لابه بلهى المصلى كإفي فتح القدير وعبره قال المصنف في الكاني وهذا اذا فعل من مأل نفسه أماالمتولى فاغا يفعل من مال الوقف ما يحكم البناء دون المقش فلوفع لضعن حيفتك افيسهمن تضييع المال وان احمعت أموال المساحد وخاف الصماع بطمع انظلة فم الابأس به حينتذ اه وصرحف الغاية انجعل الساص فوق السواد للنقاء موجب لضمان المتولى ولايحفي ان محله مااذا لم مكن الواقف فعل مثل ذلك أمال كان كدلك فله الساص لقولهم في عسارة الوقف اله يعمر كما كان وقيدركونه للنقاء ادلوقصديه أحكام البناء وانه لأيضمن وقيدوا بالمحداذ نقش عبره موجب فيهمن تعظيم المسجدوا جلال الدين وبهصر حائزيلعي تم قال وعندنا لاباس به ولايستعب وصرفه الى المساكين أحب اه وأفعل

التفضيل ليس على بابه لانه نفي أستعباب صرفه عباته م كذافي الشرب لللية (قوله لانه يلهسي المصلي) قال في الشرنبلالية قلت فعلى هذا لا يختص بالمحراب بل في أي محسل يكون أمام من يصلى بل أعم منه و به صرا الكال فقال بكراهم التكاف بدقائق للضمان الاادا كان مكاما معد اللاستغلال تريد الاجرة به قلاباً سيه وأرادوا من المعدد اخدله لقول صاحب النهاية ولان في تريد في تريد من غيب النياس في الاعتكاف والجيلوس في المعجد لانتظار الصلاة وذلك حسن اله فيفيد ان تريين خارجه مكروه وأماه من مال الوقف فلاشك انه لا يجوز المتولى فعله مطاعا العدم الفائدة فيه حصوصا اذا قصد به جرمان أرباب الوطائف كإشاهدناه في زماننا من دهنهم الحيطان الحارجة وسيأتى ان شاء الله تعالى بأتم من هذا في كاب الوقف وفي النهاية وليس بمستعسن كابف الفرآن على الحيار ببوائج مدران الما يخاف من سقوط الكابة وان توطأ وفي حامع النسفي مصلى أو بساط فيه أسماء الله تعالى يكره بسطه واستعماله في شئ وكذا وكان عليه الملك الاستعمال الغير والواجب النه تعالى الغير والماقية الفيان النه والله سيحانه و تعالى أعلى الصواب

وبالوتر والنوافل

لاخفاء في حسن تأخسرهما عن الفرائض والوترف اللغسة خلاف الشفع وأوترصلي الوتركذا في الغرب وهوفى الشرع صلاة مخصوصة وهي الاثركعات بعد العشاء والنفل في اللغة الزيادة وفي الشريعة زيادة عمادة شرعت لنالاعلمناو وحوه اشتقاقه مدل على الزيادة ولهذا يسمى ولدالولدنافلة الايهز بادة على الولد الصلى و تسمى الغنمية نفلا لانهاز بادة على أصل المال (قوله الوترواجم) وهذا آخر أقوال أى حنيفنوه والعيم كذافي المحيط والاصم كاف الخانية وهوالظاهر من مذهبة كذافى المدسوط وروى عنداله فرض وعنه الهسينة و وفق المشايخ بدنهما بأله فرض عملا واجب اعتفاداسنة ندوتاودليلاوأماعندهمافسنةعملاواعتقاداودلىلالكن سنقمؤ كدةآ كدمن سأثر السنن المؤقتة كإفي المدائع اعهور أثر السنن فيه حمث لا يؤذن له ولم يثبت عندهما دليل الوحوب فمقماه وأمااسندلاله في الهداية لهما بأنه لا يكفر حاحده لايفيداذا تمات اللازم لايستلزم اثمات الملزوم المعسس الااراساواه وهوهماأعموان عدم الاكفار بألحد لازم الوحوب كاهولازم السنة والمدعى الوحوب لاالفرض وأماالامام فننت عنده دلمل الوحوب وهو الحديث وأحسن ما يعن منه مارواه أبوداودمرفوعاالوترحق فوالمهوتر فليسمني الوترحق فونالم وترفليس مني الوترحق فونالم وتر فليسمني رواه الحاكموصحه ومارواه مسلم مرفوعا اوتر واقبل أن تصعوا والامرالوجوب وأما ماي الصحيحين من اله عليه السلام أوترعلي بعسيره فواقعة حال لاعموم لها فحوز كويه كان للعذر والاتناق على الفرض بصلى على الدابة لعذرالطين والمرض ونحوه أوابه كان قسل وحويه لان وحويه لم يقارن وجوب الخس لمتأخر وندروى الهعليه السلام كان ينزل للوتر وأماحديث الاعرابى حين قال له هل على عمرها أي الصلوات الخس فقال له النبي صلى الله علمه وسلم لاالآأن تطوع فلايدل على عدم وحوب الوتر كازع والنووي في شرح مسلم لانه كان في أول الاسلام ثم وجب الوتر بعده بدليل المهسأله عن العمادة المالمة فأخبره بالزكاة فقال هل على غيرها فقال لاكم دكر فالصلاةمعان صدقة الفطرفرض عندهم بدليله فاهو جوابهم عنها فهوجوا بناعنه ولايلزم من القول بوجو به الزيادة على الفرائس الخس القطعية لا يه ليس بفرض قطعي ود كرفي البدائع حكايةهى ان يوسف ب خالد السمى كان من أعيان فقهاء البصرة فسال أباحنه فقعنه فقال اله واحب

النقوش ونحوها حصوصا فى المحراب اه و به بعلم مافى كلام المؤلف (باب الوتر والنوافل) وباب الوتر والنوافل) الوتر واحب " الماه اغماني

والا في عدم أعادته و طهسر فساد العشاء دونه عنده العنده الفال

والوترفرض وبرى بذكره * ع فحره فساء فرض فحره ولا بعادالوتر اديعاد * عشاؤه ارطهرالفساد

وهو الاشركمات بتسلمة

اه والافي فساده متذكر فرض قمله (قوله لكن تعقب الني عدارة الفتح ولهولهذاوحب القضآء بالاحماع أي تدتوالا فوحوب القناء محمل النزاع اصاوالعمني اله صلاه مقسة مؤقةة فتحب كالمغدرب اه وكأن الحامل المعلى تأو للوحب شتان المياب الفضياء مدون اعداب الاداء عمالم يعهد كإقاله في النهـرمتعقما المامرءن المعمط ولمسأأحاب به بعشهم عن الهداية الداد اجاعالاحداب على ماهر الرواية عنهم ونقل حواما آخران المراد

فقال الم كفرت ماأ باحتمقة طنامنه أنه يقول اله فر رصة فقال أبوحنمفة أم ولني اكفارك اياى وأما أعرف الفرق بن الفرض والواحب كفرق ابن السماء والارض ثم سن له القرق بينهما فاعتذر المه وحلس عنده للتعلم اه وفي المحسط لاجوز الوثرة اعدا مع القدرة على الفيام ولاعلى راحلته من غبر عذر لانعنده الوثر واحب وأداء الواحيات والفرائس على الراحلة من غيرعد ر لايبور وعدهما وانكان سنة لكن صه عن الني صلى الله علمه وسلم انه كان يتنفل على را حلنه من غبر عـــ ذرفي الليل واذابلغ الوترنزل فبوترعلي الارض اه وافادأ لهلانج وزقاعداورا كامن غبرعد رباتها فأبى حنيفة وصاحبيه وصرف الهداية باله عب قضاؤه اذا فاته بالاجاع وصحعه في التحنيس وعلى إذفي الحيط بقوله أماعنده فلانه واحب وأساعنا همافلقواه عليه السلام من نام عن وترا ونسيه فليصله اداذكره اه وصرحفالكافى بالوجود قضائه طاهرار وايةعنه بأوروى عنهما عدمه وسياني الهلايصلي خلف النفل انفاقا فعله ربهذا أمه لافرق بن قوله يوجوبه وسن فولهما بسنيته من جهد الاحكام وان السمة المؤكدة عمر له ألواجب الاني فسأد الصبح شذكره وفي نضائه بعد طلوع الفجر قبل طلوع الشمس فال في التحنيس عنداني حنيف بقصه بعد طلوع الفعرة بل طلوع الشمس و بعسد صلام النصر لان واحب عنده فعوز فف أؤه فيه كنف امائراله رائن وعنده والالانه سنة عندهما اه لكن تعقب صاحب الهدامة في في القدر ما مه سنه عندهما فوحوب العصام محل الراع وندعات دفعه عما في الحيط وفي الطهير به والولواليمة والتعنيس وعبرهم أهمل قرية اجتمعوا على تراء الوتر أدبهم الامام وحدسهم والمعتنق واقالهم والناسنة واعن أداء السن فحواب أغذب ارى ألامام يقاتلهم كإيقاتاه معلى ترك الفرائس لماروى عن عددالله ف الممارك المقال لوأن أهدل المدة أسكرواسنفاا سواك لقاتلتهم كانفا تل المرتدين اه وأ العمد تاجم قوم على ترك الاذان يؤدبهم الامام وعلى ترك السنن قاتلهم رادق الحلاصة بانهدااذاتر كها بقاءلمكن رآها حقا وانلم برها حقابكه وذكرنا تحقق الصاحب الكشف الالواجب نوعان واجب في قوة الفرض في العمل كالوتر عنب دأبي حنية قدى منع لذكره محدة الفحر كنذكر العشاء ووأجب دون العرص في العمل فوق السنة كتعيين ألفاقعة حتى وجب سنود السهو بتركه ولمكن لاتفسد الصلاةاه وف المدائع انوجو بهلائة تعس بالمعض دون المحض مل يتم النساس أجمع من الرو والمسدوالدكر والانثى ان كان أهلاً لا وحوب لعموم الدلائل (قواد وهو ثلاث ركعات بتسليمة) أى الوتر لمار واداعاكم وصحيه رفال على شرطهما عن عائث رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوتر بثلاثلا يسلم الاق آخرهن تيل العسن ان ابن عركان سلم في الركعتين من الوتر فقال كان عمراً فقد منه وكان ينهن في الثاندة ما لندكر بر أه ونقله الطعاوى عن أحداب رسول الله صلى الله عليه وسلم

وأماقواد صلى الله عليد وسألم صلاة لليلم نبيء ثني واداخشي الصيم صلى واحسدة فأوترت إد ياصلي

فليس فيه دلالة على أن الوتر واحدة بقرع مستأرة فالعشاج الى الاشتع ل بجوابه اديحمال كالامن

و به من محر نانى كه اجماع العجابة لغول الطحاوى ان وجوبه ثبت باجماعه موالى هذا يشرة ول الفتح أن وجب بعنى ثبت فالوهذا الجواب احتاره كشرمن الشارحين ولا ينفى ان فيه عدولا عن الظاهر اله وفي شرح الشيخ اسمعيل والتحقيق ما في المزم على مادكره في البحر من تفريق آلاحكام ولهذا قال في المحيط وماذكر في المجواب في ظاهر الرواية طاهر على مذهب أبي حنيفة رجه الله تعالى

(قواه لان امامه لم يخرج بسلامه عنده) فيه أنه ان رجع الضمر في عنده الى المقدى الحذفي فلاشك في ان هذا السلام عنده مخرج من الصلاة حتى جازله بعده الحكلام و تحوه و كذا اذارجع الى الامام لا يه كذلك مخرج من الصلاة نع عندا لحنفي سلامه مبطل المسلاة وعندالشافي مقم و مخرج منها ولعلى المراد بقوله لم خرج بسلامه عنده أى عنداما مه أى لم يبطل و تره المحقة فصله عنده و يكون هذا الفول مبنيا على ان العبرة رأى الامام كاسياً في بقله عن الهندواني وجاعة و يؤيده قوله كالواقة دى بامام قد رعف (قوله مفيد المحته النه) ٢٥ في هذه الافادة بظر لان القول بانه يشترط لمحته الاقتداء بالشافعي عدم الفصل على رعف (قوله مفيد المحته النه)

ذلك ومن كوبهادا حشى الصبح صملى واحدة متصلة ومع الاحتمال لايقاوم الصرائح الواردة وقد روى الامام أبوحنيفة بسنده آبه عليه السلام كان يقرأ في آلاولى بسيح اسم ربك الاعلى وفى الثانية قلياأيها الكافرون وفى الثالثة قلهوالله أحد و اوقع في السنن وغدرها من زيادة المعودتين أنكرها الامام أحدوابن معين ولم يحترها أكثراهل العلم كالأكره الترمذي كذاف ثرر حمينية المصلى وصحح الشارح الزياهي أمه لايج وزاقنداءا محنفي بمن يسلم من الركمتين في الوتر وجو زه أبو بكر الرازى و يصلى معه بقية الوترلان امامه لم يخرب سلامه عنده وهو محتهد فيه كمالواقتدى بامام قدرعف واشتراط المشايخ لععة اقتداء الحنفي فى الوتر بالشافعي انلايفصله على العميم مفيد لحقته اذالم يفصله اتفاقا ويخالف ماذكر فى الارشادمن أنه لا يجرز الاقتداء فى الوتر بالشاقعي بأجماع أصحابنا لانه افتداء الفترض بالمتنفل فانه يفيدعدم العجد فصل أو وصل المذاقال بعده والاول أصحم مسراالى ان عدم العدة اغاه وعند الفصل لامطلقام علامان اعتقاد الوجوب ليسبواجب على الحنفي اه فراده من الاول هوقوله في شروط الاقتداء بالسافعي ولا يقطع وتروبا لسلام هوالصحيح ويشهد الشارح مافي السراج الوهاج أرالاقنداء بهفى العيدين صحيح ولميردفيه خلاف معايه سنة عندالشافعي ووأجب عندنا ومانقله أصحاب الفتاوى عن الفاضل القنداء الحنفي في الوتر بمن مرى الهسنة كاليوسفي صحيح لان كالريحتاج ألىنية الوترفلم تأنلف بيتهما فاهدراحت لافالاعتقادقي صفة الصلاة واعتبر مجرداتعادالنية واستشكله ففغ القدير بماذكره فى التعنيس وغيره من ان العرض لا يتأدى منية النغل ويحورعكسه فعلى هذا ينبغي أن لايحوز وترا كحنني اقتداء وترالشا فعي بناءعلى انهلم يصح شروعه فى الوترلانه بنيته اياه اغانوى النفل الذى هوالوترفلا يتأدى الواحب بنية البفل وحينتذ والافتداء به فيه بناء على المعدوم في زعم المقندي نع عكن أن يقال لولم يخطر بخاطره عندا لنية صفة من السنة أوغسيرها مل محردا وترينتني المابع فيجوز لكن اطلاق مسئلة التحنيس يقتضي اله الاجوز وانلم خطر بخاطره نفلية وفرضمة بعدآن كان المتقرر في اعتقاده نفليته وهوغير بعيد للمأمل اه وحاصله ترجيم ما فى الارشاد و تضعيف تصحيم الزيامي وما فى الفتــاوى عن ابن الفضـــل وليس فيماذ كره دليل عليمه لانمافي التعنيس وغبره أغماهوفي الفرص القطعي والوترليس فرص قطعي الماهووا جب طني تبت بالسنة فلا يلزم اعتقاد وجويه للاختلاف فيسه فلم يلزم ف صحتمه تعيين وحويه بل تعيين كويه وترايل صرح في المحيط والبدائع بأنه ينوى صلاة الوتر والعيدين فقط وصرح بعض المشايخ كافى شرح منية المصلى بأيالا ينوى في الوترانه واجب للاختسلاف ف وجوبه فظهر إجذاان المذهب العجيم صحة الاقتداء بالشافعي في الوثر ان لم يسلم على رأس الر دمتين وعدمها انسلم

الصيم مفيد للغلاف عند عدم الفصل لاللانفاق ولعل قوله على الصيح سبق قلم وعبارة الفتح هناهكذا وماذكر في الارشادلاء وزالاقتداء فى الوتر ماحماع أصحابنا لانه اقتداء للفترض مالنفل تحالفهما تقدم من اشد تراط المشايخ ف الاقتداء بشافعي في الوثر انلا بفصله فأبه بقنضي صحة ألاقتداء عندعدم فصله ولاغمارعليما (قوله فلذاقال بعده) أى قال الزيلعي بعدكلأم الارشاد والاول أى اشتراط عدم القطع بالسلامأصيحوفي ذلك آشارة الى انعدم الصمةاغاهوعندالفصل فقط ثم لينظر فيماعلل مه منعدم وحوب اعنقاد الوحوب على الحنفي فان الظاهر ان من قلداً ما حنيفة رجهالله القائل وجو به بجب علمه اعتقادذلك والالماوحب

والله قدم عن المشايخ في المجمع بين الروابات الله واحب اعتقاداأى واحب اعتقاده لا فه تميز محول عن الفاعل واماقول الاصوليين الله قدم عن المشايخ في المجمع بين الروابات الله واحب اعتقاداأى واحب اعتقاده لا فه تميز محول عن الفاعل واماقول الاصوليين الله لا ترم هلا لا علما فالمراد نفى العلم القطعى ولذا قال المصنف في المنار وحكمه الازوم علا لا علما على المقين و عكن حل كلام الزيامي عليه ما بين على منافع ولله والمقين أى لا منار صعليه اعتقاد الوحوب ليظهر الفرق بينه و بين الصلوات المخس فانها واجبة عملا وعلى أى يازمه فعلها واعتقادها (قوله فلا يلزمه اعتقاد وجوبه) فيه ما مرفتد بر

(قوله ولفظه اذا اقتدى النخ) هذا كايدفع قول الفتم يقتضى النزيدفع قوله أيضالا له بنيته اباه اغيانوى النفل النهاية المهنوى صدلاة مخصوصة عينها بالوتر به وهذا كاف في حده الاقتداء كادلت عليه عيارة التحنيس هذه وقددلت أيضاعلى ان قول المحنيد المعنوي النفلية بعنوان الوترية ليست نيسة النفلية قال في النهر بعد تقريره محاصل ما قلنا واذا تحققت هذا طهر لك ان قوله في المحرما في المحنيد سأولا في الفرض القطعى والوترليس كذلك غير صحيح اذمفاده ان الوتريت أدى بنية النفل وهو خلاف الواقع فتدبره اله وهو ظاهروان قال بعضهم انه ايس بصواب بل مفاده حوازه بعنوان الوترية في دير (قوله والذي ينه في النهائع صريحة في ذلك الما المناوا كذلك الما ختلاف المناوع منه ان يقتصر على نية الواقع في ذلك الما المناوع كذلك الما المناوع منه ان يقتصر على نية الوترمن عين وحوب وعارة الحيط والمدائع صريحة في ذلك على المناوع كذلك المناوع المنا

نى وجوبه وسنيته فليس بواجب قطعا ولا بسنه قطعا واذا أطلقه عن الوجوب تكور موافقا لكل من القولين ولا يحفي ان ما كان سنة والكان لا تضرم سة الوجوب آلكنه خلاف الاولى فكان الاولى عدم

وقنت فى الثقه قبرل الركوع ابدا

تعدين الوجوب سيما وقد قبل اله قرص كاهو رواية عن الامام كامرفال في شرح المنية قال أبو بكر النالم مال سعنون واصبغ من المال كيسة الى وجوبه المال كيسة الى وجوبه أى بكر اله واجب أى قرض وحكى ان بطال فرض وحكى ان بطال فرض وحكى ان بطال فرض وحكى ان بطال النام سعود وحد نفة اله ان مسعود وحد نفة اله

الله الموفق للصواب شماعلم أن قوله في فنم القدير الكن اطلاق مسئلة التجنيس يقتضي الى آخره عفلة عاذ كره صاحب النعنيس في باب الوتر منه ولفظه ادااقتدى في الوتر عن براه سنة وهو براه واحماينظران كان نوى الوتر وهو براه سنة أو تطوعا جازالا قتدا ويمر لة من صلى الظهر خلف آخر وهويرى انالركوع سنة أوتطوعوان كاناهتم الوتر بنية التطوع أوبنية السنية لابصيم الاقتداء لانه يصراقتداء المفترض بالمتمفل كذاذ كره الامام الرستغفى هدداوالدى ينبغي أن بفهم من قولهم الهلاينوى اله واحب الهلايلزمه العيسين الوجوب لا ان المرادمنعه من أن ينوى وجو به لانهلا يخملواما أن يكون حنفيا أوغيره فان كان حنفيا فيندفى أن ينو به ليطابق اعتقاده وان كان غيره فلانضره للكالندة فانمن المعلوم ان انتفاء الوصف لابوحي انتفاء الاصل فسيقى الاصل وهو صلاة الوترهنا وقد كان يخرج به عن العهدة (قوله وقنت في ثالثته قبل الركوع أبدا) لما أخرجه النساقى عن أبي بن كعب اله عليه الصلاة والسلام كان يقنف قبل الركوع وما في حديث أنسمن الهعليه السلام قنت بعد الركوع فالمرادمن مان ذلك كان شهرامنه فقط بدليل مافى العجيم عن عاصم الاحول سألت أساءن القنون في الصلاة قال نع قلت أكان قبل الركوع أو بعده قال قبله قلت فان فلانا أخبرني عنك انك قات بعده فال كذب الماقنت رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد الركوعشهرا وغاهرالاحاديث يدلءلي القنوت في جميع السنة وأمامار واه أبوداودان عمررضي الله عذه بم على الماس على أبي بن كعب ف كان يصلى بهم عشرين ليلة من الشهر يعيني رمصان ولا يقنت بهم الافي النصف الثاني فاداكان العشر الاواح تخلف فصسل في يته فلا يدل على تخصيصه بالنصف الثانى من رمضان لان الغنوت فيديحنه ل أن يكون طول القيام وانديه ال عليه كايفال على الدعاء وترج الاول لتخصيص النصف الآحريزيادة الاجتهاد فلدس هو المنازع فيه والكلام في القنوت في خسة مواضع في صنته ومحل أدائه ومقداره ودعائه وحكمه اذافات آماالا ول فعد ذكره المصنف في باب صفة الصدلاة من الواجبات وهوه ذهب أبي حنيفة وعند هماسنة كالوتر ويشهد للوجوب قواه صلى الله عليه وسلم للعسن حين علمه القنوت احعل هذا في وترك والعمر للوحوب لكمه تعقبه في فتح القدير باله لم يثبت ومنهم من حاول الاستندلال بالمواظية الفادة من الاحاديث وهو

واجب على أهل القرآن دون غيرهم والمرادبالوجوب المرض واحتار السيخ علم الدين السيخاوى القرى الدفرض وعل فيه برأ وساق الاحاديث الدالة على فرضيته ثم قال فلا برتاب ذوقهم بعده حداانها الحقت بالسلوات المنس في الحمافظة علمها و في المنام أحسد من ترك الوتر عدافه و رجل سوء ولا ينبغى أن نقبل شهادته اله ما في شرح المنبة فلا جرم فال المشايخ بنية الوتر فقل لا مام أحسد من العهدة بيقين فتأمل منصفا (قوله لكن تعقبه الته) حيث قال وهو بهذا اللفظ غريب والمعروف ما أحرجوه في السن الاربعة عن بريد بن أي مريم عن أي الحوزاء عن الحسن بن على رضى الله عنه قال على رسول الله صفى الله تعالى عليه وسلم كالت أقوله بن في أوتر وفي لفظ في قنوت الوتر اللهم الهدى في منه في شوت المنافق وهوأى اثبات الوجوب متوقف على شوت صيفة الام فيه أعنى قوله اجعل هذا في وترك والله تعالى أعلم به فلم بنهت في اله

وقوله والالوجبت هذه المكامات) أى قوله اللهم اهدنى فين هديت الخاوكانت أولى من غيرها مع ان المتقرر عندمن استدليه من الحنفية الله مم انانست عينك الخوق كلام المؤلف المحاف لان المشار المه غير مذكور في كلامه بل ظاهره ان المراد بالمكامات الله مم انانست عينك وليس كذلك لما علته من القولة السابقة و محصول المناقضة في قوله لكن المنقرر عندهم لوجل على ظاهره (قوله فان صح النقل فنقول الخفي فيه نظر لانه يقتضى انه لوصلاها اربع ركعات يكون مستحمام عأنه قيد الاستحماب عا اذاكان غالب طنه فساده اصلى على ان فيه ذيادة القعدة في المائلة وهي مكر وهذ سيمامع ورود النهى تأمل (قوله فلوأتي بالثاني الخالف في المخلف في المحلفة في الخلاف في المحلفة في ال

امتوقف على كونهاغ مرمقر ونقبالترك مرة لكن مطلق المواطيمة أعممن المقروقيه أحسانا وغيرا المقرونة ولادلالة للاعمعلى الاحص والالوجبت بهذه الكامات عينا أوكانت أولى من غبرها لكن المتقرر عندهم الدعاء المعروف اللهم المانستعيذك كماسيأتي اله وأطلقه فشمل الاداء والقضاء فلذا قالواومن يقضى الصلوات والاوتار يقنت في الاوتاراحتياطا وعله الولوا لحى في فتاواه مانه انكان علمه الوتركان عليه القنوت وان لم يكن عليه الوتر والقنوت يكون في التطوع والقنوت في التطوع لايضر اه وهويقتضي انقضاءه ليس لكومه لم يؤدحقينة بل احتماطا وليسهو بمستحب قال فيما لالفتاوى ولولم يفته شئمن الصلوات وأحب أن يقضى جيع العلوات التي صلاها عتداركا لا يستعب له ذلك الااذا كان غالب طنه فسادما صلى وردالنه ي عنه صلى الله عليه وسلم وماحكى عن أبى حنىفة الهقضى صلاة عرووان صوالنقل فنقول كان صلى المغرب والوترأر بعركعات شلاث قعدات اه وفالتحنيس شكفي الوتروهوف حالة القيام الهفي الثانية أم في الثالثة يتم تلك الركعة ويقنتفها نجوارانهاالثالثة ثميقعدنيةومفيضيف الهاركعة أخرى ويقنتفها أيضاوهوالمختار فرق بن هذاو بين المستبوق يركعتين في الوتر في ثهر ره ضان اذاقنت مع الامام في الركعة الاخيرة من صلاة الامام حيث لا يقنت في الركعة الاخيرة اذا قام الى القضاء في قولهم جمعا والفرق أن تكرارالقنون فيموضعه ليس عشروع وههناأحدهما في موضعه والاستحرادس في موضعه فجاز واساالمسبوق فهومأمور بأن يقنتمع الآمام فصارذلك موضعاله فلوأتى بالثانى كان ذاك تكرارا اللقنوت في موضعه اله وفي المحيط معزيا الى الاجناس لوشك المه في الاولى أوفى السانية أوفى الثالثة فانه يقنت في الركعة التي هوفه أثم يقعد ثم يقوم فيصلي ركعتين بقعدتين و يقنت فيهما احتياطا وفي أقول آخولا مقنت في المكل أصلالان القنون في الركعة الثانية والاولى مدعة وترك السنة أسهل من الانمان بالمدعة والاون أصم لان الفنوت واجب وماتر ددبين الواجب والمدعة يأتى بداحتياطا اه وفى الذخيرة ان قنت في الاولى أوفى الثانية ساهيا لم يقنت في النالثة لا نه لا يتكرر في الصلاة الواحدة اه وفيد نظرلانداذا كانمعالشك كونه فى محله يعيده ليقع فى محله كماقدمناه فع اليقين بكونه وغرمحله أولى أن بعمده كالوقعد بعد الاولى ساهيالا عنقه أن يقعد بعد الثانية ولعل ماني الدخمرة منتى على القول الضُّعمُّف القائل بأنه لا يقنت في السكل أصلاكها لا يُخفى وأما الثاني فقد ذكرناه وأما مقداره فقدذ كرالكرجي ان مقدار القيام في القنوت مقدارسورة اذا السماء انشقت وكذاذ كرف

فى القراءة والقنوتلان من قال يقضي آخرصار ته يقول الافحق القراءة والقنوت وعملي همذا فقنوتهمع الامام يكون فى موضيعه على كلمن القولسن ذلوقنت فعما مقضى لامكون تكرارا له في موضعه اماع لى الاول فظاهر واماعلى الثاني فكذلك لماعلت منانه جعلءا يقضبه آخرصلانه الافي القراءة والقنوت وقديح ابمان شرعمة القنوت انها هي في آخر الصلاة حقيقة وحكاكا في عرالسدوق أو حكم فقطكافي المسسوق وأن مايقضيه المسوق بالنظر الىماأدركه معالامامآحر صلاته وماأدركهأولها حقيقة لانالاول اسم لفرد سأبق وبالنظرالىصلاة الامام يكون أول صلاته لان ماأدركه مع الامام

آ حسلاة الامام فيكون ما يقضيه أول صلاته تحقيقا التبعية وتصح اللاقتداه الكنها أولية حكمية ويكون ما أداه الاصل مع الامام أول صدلاته حقيقة على النظر الاول وآخرها حكاعلى النظر الثانى وقداعتر واللح كم في حق القنوت كيلا يؤدى الى تكراره الدى هوغ يرمشروع وحينئذوا داقنت مع الامام يكون قنوته في آخرالصلاة حكاوا ذاقنت فيما يقضى أيضاً يكون في آخرها حقيقة فلزم تكراره في موضعه الذى هو آخرالصلاة وأمام سئلة الشاك فلم يلزم ذلك فيما الان أحداً لقنوت ويسلون آخر الصداة وكان مقتضى عدم مشروعية تكراره المنع ولكنه أمريه لما سيند كره المؤلف عن الحيط هذا ما ظهر لى والله ته الى أعلم (قوله فقدذكر السكر خي النه على ماسياً في ان القنوت الواجب هو طول القيام دون الناعة فأذكر بيان لمقدار ذلك الطول

فيرا. وتال بعن مشامخنا اخ) صحعه الشياراهم فشرحمنية الصلي (قوله اللهم المانستعسك) زاء العدده في الدرد ونستنهديك فالانشيخ اسهميل كذا فالمنسرح ولدس في المغرب و العما أحرحه أبوداودفي مراسله رذكره في عامع الفتاوى والحوهرية وأمفناح بعد قوله ونستغفرك آه شم قال في آخر الدعاء وفي الرحندي المشؤورعند الحنفية الختم عندؤوله ملحتي والبساني المشهور نستهديك ولاكلة كلهاه وزادفي الدرر أنضاعد واستغفرك ونتوب البك قال الشية اسمعمل كذا في المندم والتاجسة ولدس في الكتب الدكورة اله وزادف الدررأ يشاونغنسعاك المدقوله ولانكفرك قال الشيغ اسمعمل كمذافي اراسه ل أبي داود ولدس في المندم وعبره ممادكرشم ذكر آرفي معس النسخ وذام ونسماأيضا الى الواسة شمقال ولعله نخنع بالنون أى نخصع

الاصللاروىءن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يقرأف القنوت المهم المانستعينك اللهم اهدنا وكالاهماءلى مقدارهده السورة وروى الهءابه السلام كانلاطول ف دعاء القنوت كدافي الدائع وأمادعاؤه فليس فيه دعاء مؤقت كذاذ كالكرخي في كاب الصلاة لانه روى عن العجابة أدعمه مختلفة في حال القنوت ولان المؤقت من الدعاء يذهب طارقه كار وي عن مجدد فيبعد عن الاحامة ولانه لا يؤقت في القراءة لشئ من الصلوا ففي دعاء القذوت أولى وقال بعر مشاعفنا المرادمن أوله ليس فيهدعا مؤقت ما وي اللهم المانستعينك لان الصحابة التفواعليه فا وي يقرأ مولو قرأعبر حاز ولوقرأ معه غيره كان حسنا والاولى أن يقرأ بعد ماعلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الحسن بن على في قدوته اللهام اهدى فيمن هديت الى آخره وقال بعضهم الافصل في الوتران يكون فيه دعاء مؤقت لانالامام رعما يكون حاهلافها في بدعاء يسم كلام الناس فد سدصلاته وماروى عن مجد من ان التوقيت في الدعاء يذهب رقية الذلب مجول على أد عبدة ا خاسك دون الصلاة كذافي المدائع ورجى في شرح مسة المصلى قول الطائفة الثانسة المادكرواو تبريكا ما لمأ قور الواردمه المحمار وتوارثها كلفءن السلف فسائر الاعصاراه لكند كرالاستصابي انطاهر الروابة عدم توقيمته ان الدعاء المشهور عند أبي حنيفة اللهم الماسة منك ونستغفرك ونؤه ن بكونتوكل عليك ونثني عليك الخيركله نشكرك ولانكفرك ونغلع وترك من فعرك اللهماماك نعمدولك اصلى وسعدوالك نسعى وفع فد نرجو رجمتك ونعشى عدامك انء فدامك بالكفار ملحق لكن في المقدمة الغزنو مدان عدالك الحدولميذ كروفي الحاوى القد سي الاله أسقط الواومن نظم والا اهر تبوتهما أمااتمات الجيد ففي مراسب لأبي اود وأما أنسات الواوف ونعلع ففير والمة الطعاوى والنبهق وله الدامع ماذكره الشمني فيشرح النقاية انهلا يقول الحدوا نفتواعلي اله الدمرا لحيم بمعني الحق واحتلفوافي ملح تى وصح السعابى كسراكا ويعنى لاحق عموالسل فتعها و نص الجوهرى على الهصواب وأمانعهد فهو بفق النون وكسرالفاء وبالدال المهسملة من الحفد عمدى السرعة وبحوزضم النون يقال حفد بمعنى اسرع واحفد لغسة فيه حكاها ابن مانات في فعل وافعه ل وصرح قاضيحان في فنا وار بالهلوة رأها بالدأل المجمة يوالمت صلاته ولعلولاتها كالممهملة لاسعني لهائم اعلم ال المشائخ احتلفوا فيحققة القنوت الذى هوواجب عدده فعقل في المجنى عن شرح المؤذني الفدوت طول القياء دون الدعا، وعن بي عرو الاعرب من القنون الاطول القيام و به فسرقوله تعالى أمن هوانات آناءالاسلوعن الفناوى السغرى القنوت في الوترة والدعاءدون القيام اه وينبغي العجهورن الا محسن القنوت بالعربيد أولا محفظه ففيه ثلاثه أفوال مخمار دقيل بقول بارب ثلاث مرات ثم مركع وقمل يقول اللهم اغفرلي ثلاث مرات وقيسل اللهم رساآتما في الديبا حسنة وفي الا خرة حسنة وقسا عذاب النار والناهران الاختلاف في الانصلية لافي الجواروان الاخير أفضل اشموله وان التقييد عن لا يعسن العربية ليس بشرط مل يحو زلمن يعرف الدعاء المعروف ان يقاصر على واحد مما وكرلماعلت انظاهر الرواية عدم توقيته وأماحكم الدادات محسله فيقول اذانسي القنوت حي ركع مُ تذكر وانكان مدرقم لرأسمن الركوع لا يعود وسقط عنداله: وت وان تذكر فى الركوع فكذلك في طاهرار وايه كافي السدائع وصحعه في الحانسة وعن أبي يوسف اله يعود الى القنوت الشهه بالقرآن كالوترك الفائحة أوالسورة نتذكرهافى الركوع أوبعد تدرفع الرأس مندفاته يعود وينتقض ركوعه والفرق على ظاهرالر وايذأن نقض الركوع فى المقيس عليه لاكاله لانه

(قوله أصلا) قيد لقوله بدون الغراءة لالقوله لا يعتبرأى انه اذا فقدت القراءة أصلالا يعتبر وقيد به لا يه لووجه من القراءة آية واحدة يكون الركوع بعده المعتبرا (قوله لكان تقض الفرض الواجب) قد يقال هو كذلك فيما لوعاد لقراءة السورة فأن أجيب عمايذ كره المؤلف من انه بعوده صارت قراءة الدكل فرضا يقال عليه انه لا يصبر فرضا الا به بدالقراءة وأما قبلها فهو واجب فأذ أرفض الركوع بكون رفين الفرض الواجب فيكون كرفضه المقنوت الاان يقبال فرق بين ما هو واجب حالاوما الاوما هو واجب حالاوما المواجب حالا فرض ما الافرفض ما الافرفض على على الكون فرضا وان كان قبل الشروع قيه واجب الدس كرفضه الى ما هو

أيتكامل قراة الفاتحة والسورة اكونه لايعتبر بدون القراءة أصلا وفي المقيس ليس نقضه لاكاله لانه لاقنوت في سائر الصلوات والركوع، عتربد ونه فلونق في الكان نفض الفرض الواجب كذا فى البدائع وانعاد الى القيام وقنت ولم يعد الركوع لم تفسد و لا ته لا ذركوعه قائم لم يرتفض بخ لنفالمقيس علسه لان بعوده صارت قراءة الكل فرضا والترنيب سنالقراءة والركوع فرض وارتفض ركوعه فلولو بركع بطلت فلوركع وأدركه رجل فالركوع الثأنى كانمدر كالتلك الركمة وانمالم يشرع القنون في الركوع مشال تكب برات العيد دادا تذكرها في حال الركوع حيث يكبر فبهلانه لم يشرع الاف محمن القبام غبرمعه ول المعدى فلايتعدى الى ماهوفهام من وجه دون وجمه وهوالركوع وأما الكبيرات العيد فلم تخاص بجص القيام لان تكبيرة الركوع وقى بهافى حال الانحطاط وهي محسوية من تكبيران العسد باحساع العجابة واداحاز أداءوا حسدة منهافي غسير محض القيام من غير عذر حازأ داء الباقى مع قيام العذر بالاولى ولم يقيد الصنف القنوت بالمخافتية للاختلاف فمه قال في الذخيرة استحسنوا الجهرف لادا المحمالامام ايتعلموا كماجهرعمر رضي الله عنه بالشاء حين قسدم عليه وفد العراق ونصف الهسداية على ان المختار المخافتة وفي المحيط على اله الاصه وفي المدائع واختأره شايخناعها وراءالنهر الاحفاء في دعاء الفنوت في حق الامام والقوم جمعا لنوله تعالى ادعوار كم تضرعاوخفية وقول الني صلى الله عليه وسلم خبرالدعاه الحفي وهومروى في صحيم ابن حيان وفصل بعضهم بن ان يكون القوم لا يعلونه والافضل للام الجهر ليتعلوا والا فالاخفاءأفضل كمافي الذخسيرة ومن اختارا لجهر بهاحتارأن يكون دونجهرا القراءة كافيمنية المصلى (قوله وقرأ في كلركعة مندفاتحة الكتاب وسورة) سان لخالفته للفرا أنس فية رأفي كلركعة منه حتمًا ونقل في الهداية اله بالاجماع وفي التحنيس أو ترك القراءة في الركعة الثالثة منه لم يجز فى قوله مجيعا اه أماعندهما فلانه نفلوفى النفل تحب القراءة فى الكل وكذاعلى قول أبي حنىفة لان الوترعنده واجب يحتمل اله نفل ولكن يترجج جهة الفرصية بدامل فيه شبهة فيكان الاحتياط فيه وجوب القراءه فى الكل وقد الممنامن فعلد صلى الله عليد وسلم أنه كان يقرأفي الركعة الاولى سبح اسمر بك الاعلى وف الثانية قل ياأيها الكافرون وفى الثالثة قل هوالله أحد والحاصل انقرامة آية فى كل ركعة منه فرض وتعيين القاتحة مع قراءة ثلاث آيات فى كل ركعة واحب والسور الثملاث فيهسمنة لكن دكرف النهاية أنهلا ينبغي اليقرأسورة متعينة على الدوام لان الفرض هو مطلق القدراءة بقوله تعالى واقرؤاما تيسرمن القرآن والتعمين على الدوام بنضى الى ان يعتمقد

واجب على كل حال (قوله حيث بكبرفيه) كذافي شرح المنبقلا بن أمبر حاج المحلى ومشى عليه في متن المنو بر من باب العيد للشيخ ابراهيم الحليمانه يعود الى القيام فيكبرفيه وقرأ في كل كعدة منه فاتحة المكاب وسورة

واله قال الكن الفرق بين القنوت و بين الكيرات العيد مشكل حيث ذكر والنه لو تذكر اله تركها القيام على ما أشار المه في المكافى وكذا في تلفيص المحام وصرح المحام الكيم وصرح في التلفيص اله يجوز مفض ركن لم يتم لاجل واحب لم يفت محاه فعلى واحب لم يفت محاه فعلى المحار وفض ركن لم يتم لاجل الكيم العيد الما يتم لانه لم يتم لان تكيم العيد المناف الم يتم لان تكيم العيد المناف الم

واجدام بفت عسله من كل وجه لان الراكع فائم حكافه قال القنوت أفضا كذلك ولمأر ويخالف هذا كله ماسد كره المؤلف من تعرض الفرق والدى بظهرانه كون تكمير العبد مجعاعليه دون القنوت والله أعلم انتهى و يخالف هذا كله ماسد كره المؤلف في باب صلاة العبد بن حيث قال ولو أدركه في القيام فلم بكرحتي ركع لا يكبر في الركوع على الصحيح كالوركع الامام قسل ان يكبر فان الامام لا يكبر في الركوع ولا يعود الى القيام ليكبر في طاهر الرواية المام وعضى على صلاته وعلى ماذكره الكرجي ومشى عليه صاحب المدائع وهورواية وان تذكر في الركوع في طاهر الرواية لا يكبر و يعيد الركوع ولا يعيد في النصاير القراءة اله وعلى هد ذا الذي هو طاهر الرواية لا حاجسة الى المناه و المناه و

ابداءالفرق بينه وبين القنوت لاتحادهما في الحركم والله أعلم (قوله وفيه) أى في المحندس (قوله ولا يخفي مافيه) أى مافى كالم المحتى و عكن أن يقال المراد في الفرضية (قوله وهو الاولى) لعل وجهة كرنه موافقاً لقوله عليه الصلاة والسلام قولوا اللهم مسل على مجداً لخليا قبل الهرب عن العهدة بيقين بخلاف غيرها (قوله وقد اطال المحقق النه كيف نصلي عليك وله المحل المحتم المحتم

فوجب كون بقاء القنوت في النوازل أمرا يحتمدا فيه وذلك الهلم يؤثر عنه عليه السلام اله قال لا قنوت في نازلة بعدهد، مل محرد العدم بعدها في تعد الاحتماد مان نظن ان ذلك أغاهو لرقع

___ ولاىقن**ت**ڧغىر.

شرعمته ونسخه نظرالي سدب تركه علىه السلام وهوايه لماأنزل لدس لك من الامرشي والهامدم وقوع نازاة تستدعى التنوت بعدها فتكون شرعينه مستمرة وهو مجل عنوت من فذت من العجامة بعدوفاته علمه الصلاة والسلام وهومذهبنا وعلمه الجهورقال الحافظ أبوحعفر الطعاوى اغما لأبقنت عندناف صلاة العدرمن عبر بلسةفاذا وقعت فتنه أو للسه فلا بأسريه فعله رسول الله

العض الناس اله واجب والملاجو زعيره الكن اوقر أعماورديه الا " اراحما ما يكون حسنا ولكن الاواطب لمادكرنا اه وقد يقال انهم رجواجهة النغلية فيه احتياطافي القراءة فللدخي الايقضى في الوقت المحكروه كما بعد طلوع الفعرو بعد صلاة العصراح ساطا مجهة النفلية لان النفل فسه منوع وقدقدمناعن التحندس خلافه وفيسه والوتر عنزاة النفلف حق الغراءة الااله يشبه المغرب من حيث اله لواستم فاغما في الثالثة قبل القعود ثم تذكر لا يعود لانها صلاة واحدة وفي النف ل يعودلان كرشفع صلاة على حسدة اله وفي المجتبى ولا تعب القسعدة الاولى في الوتروفي الامتحان صلى الوتر ولم يقعد في الثانية ناسيا ثم تذكر في الركوع لا يعودوان عاد لا ينتقب ركوعه اه ولا يخفى ما فيه لان القعدة الاولى واجبة فى الفرض والمنقل والوترخ وشبه لهما فوجبت القعدة الاولى فده وقد تقدم أنه برفع يديه عند تكميرة الفنوت كإبر فعهما عند الافتتاح وف النهاية معزيا الى محدث الحنفية قال الدعاء أر يعة دعاه رغية ودعاء رهية ودعاء تضرع ودعاء خفية ففي دعاء الرعبة يجعل بطور كفيه نحوال عماء وفي دعاء الرهبة يجعل ظهر كيفيه الى وجهه كالمستغيث من الثي وفي دعاء التضرع يعقد الحنصر والمنصر ويحلق بالبهام والوسطى ويشر بالسيامة ودعاء الخفية مايفعله المره في نفسمه ولم يذكر المصنف الصلاة على الذي صلى الله عليه وسلم في القنوت للاختلاف فهاواختارالفقيد أبوالمثان الاولى الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم لان القنوت دعاء والاولى فالدعاءان يكون مشتملاعلها وذهب أبوالقاسم الصفارالي الملايسلي فبدلانه ليسموضعها ومشي علمه في الحلاصة والحق هو الاول لمارواه النسائي باستفاد حسن ان في حديث القنوت وصلى الله على مجد ولمارواه الطراني عن على كل دعاء محيدوب حتى يصلى على مجد وفي لواقعان ويستعب في كلدعاءان تـكون فيه الصلاةعلى النبي اللهم صل على مجدوعلي آل مجد اله وهو يقبضي اله يصلى عليه في القنوت به ـ ذه الصيغة وهو ألا ولى ومن الغريب ما في الجتي لوصلى على النبي صلى ألله عليه وسلم فى القنوت لا يصلى فى القعدة الاحبرة وكذا لوصلى عليه فى ألفعدة الاولى سهوا لا يصلى عليه في القعدة الاخيرة ولا يصلى في القنوت اع ﴿ (قوله ولا يقنت في غيره) أي في عسير الوتراك ارواه الامام أبوحنيفة عن ابن مسعود رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه و سدلم لم يقنت في الفحر قط الاشهراوا حدالم يرقبل ذلك ولابعده واغاقنت فدلك الشهر يدعوعلى أماس من المشركين وكذا فى الصحيف المه عليه الصلاة والسلام فنت شهرا يدعوعلى قوم من العرب ثم تركه وتدأطال الحقق

ملى الله تعالى عليه وسام وأما القنوت في الصلوات كلها عند النوازل فا يقل به الاالشافي وكانهم جلوا را روى عنه عليه السلام اله من الناه والعشاء على ما في مسلم واله قنت في الغرب أدسا على ما في الغرب أدسا على ما في الفسيخ العدم ورود المواطنة والتكر ارا اواردين المعرو عنه عليه الصلاة والسلام اله ومقتضى هذا أن التنوت لنازاة خاص ما الفير و يتنالفه ماذكر ه المؤلف معز ما الى الغاية من في صلاة المجهر ولعله محرف عن الفير وقد وجدته بهذا اللفظ في حواشي مسكين وكذا في الاشياء وكذا في شرح الشيخ اسمعيل عزاه الى غاية المدان ولم أحد المستلة فها فلعله اشتمه عليه غاية الدان الكن نقل عن المناية ما نصب

(قوله وهو) تفسيرالشرط (قوله الاول ان يعلم منه الاحتياط في مذهب المحنف) انظره المراد بالاحتياط الاتيان بالشروط والاركان أوما يشمل ترك المكروه عند الكروه عند الكراه الشيخ ابراهيم في شرح المنية الاول فانه قال وأما الاقتداء بالمخالف في المفروع كالشافعي فعوزما لم يعلم منه ما يفسد الصلاة على اعتقادا لمقتدى عليه الاجتلاف في الكراهة الها ذم فهومه ان الاختلاف في الكراهة الما المسلم المنافعة الكراهة المنافعة المنافعة الكراهة المنافعة الكراهة فهل الاقتداء المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة والمنافعة المنافعة والمنافعة والمنافة والمنافعة و

واستمراره وهذه مفسدة اذقد يحرالي وجوده آخرا كحياة الاعتماد خصوصا والشييظان منقطع مجرد نفسه لسسل لاشدغل لهسواك فعي ترك المؤدى الى هدنه المفسدة اه فالحاصل الهلافائدة في هداالشرط وهوقول الطائفة الثانية انلايكون شاكافي اعانه اذلامسلم يشكفيه وأما التكفير عطاق الاستثناء فقدعلت غلطه وأقبح من ذلك من منع منا كحتهم وليس هوالامحض تعصب نعوذ فالله من شرورا نفسنا وسسات أعمالنا خصوصا قد زقل الامام السكى في رسالة الفها في هذه المسئلة ان القول بدخول الاستثناء في الاعمان هو قول أكثر السلف من الصحامة والتابعين ومن بعدهم والشافعية والمالكية وانحنا بلة ومن المتكلمين الاشعرية والكلابية قال وهوقول سفيان الثورى اه فالقول يتمكفيرهؤلاء من أقبح الاشسياء تماعلم أنه قدصر - فى النهاية والعناية وغيرهما بكراهة الاقتداء بالشأفعي اذالم يعلم حاله حتى صرح في النهاية بانه اذاعلم منه مرة عدم الوضوء من المحامة ثم غابعنه ثمراه يصلى والعجيم حواز الاقتداء بهمع الكراهة فصأرا كاصل ان الاقتداء بالشافعي على ثلاثة أقسام الاول أن يعلم منه الاحتياط في مذهب الحنفي فلا كراهة في الاقتداء به الثاني ان يعلم منه عدمه فلاصحة الكن احتلفواهل تسترط أن يعلم منه عدمه في خصوص ما يقتدى به أوفى الجالة صحعف النهاية الاول وغره اختارا لثانى وفي فتأوى الزاهدى اذارآه احتدم ثم غاب فالاصحاله يصح الاقتداء به لاند يجوزأن يتوضأ احتياطا وحسن الظن به أولى الثالث أن لا يعلم شيأ فالـكراهة ولا خصوصية لذهب الشافعي بل اذاصلي حنفي خلف مخالف لذهبه فالحكم كذلك وظاهر الهداية ان الاعتبار لاعتقاد المقتدى ولااعتبار لاعتقاد الامام حتى لوشاه دا كحنفي امامه الشافعي مس امراً ما

الاله ولولم يكن مان كان هنأك حنني يقتسدى به الافض_ل الاقتداءيه وكنف يكون الافضل ان بصلي منفرد *امع وج*ود شافعىصالح عالمتقينقي مراعى الخلاف يه تحصل فضدلة الجاعة ماأطن فقمه نفس بقول بهو رعاأشعر كلامهم عاجعت المه والله تعالى الموفق اه قلت ويدلءاسهمافي السراج حسث قال فأن قلت فاالافضلان يصلى خلف هؤلاءأو الانفرادقىل أمافىحق الفاسق والصلاة خلفه

أولى فانه ذكر في الفتاوى ان الرحل اداصلى خلفه محرز قواب الجاعة لكن الدين الويافية في كن ان يكون الا نفراد أولى لجهلهم الم ينال قواب من يصلى خلف تقى وأما الآخرون يعنى العدو الاعرابي والفاسق و ولد الزنافيمكن أن يكونوا على قياس الصلاة خلف الفاسق والافضل ان يصلى خلف غيرهم الان الفاس تكره أمامتم اهو قدد كرافي الموافية الموافية الموافية المراهة تنزيهية واله يند في أن يقيد عااد او حد غيرهم و وجه الدلاة في خرااله اذا كان شافى تقى عتاط لم توجد فيه عله الكراهة المدروة هذا واذا كانت أفضل خلف فاسق مع اله غير مأمون على الدين في الماسل ان الظاهر ما قاله الرملي و يدل عليمة أيضا نفي المؤلف الكراهة والظاهر ان المرادم المرادم المرادم المرادم المرادم المرادم والمركان عندنا فالا قداء به مع على التنزيمية الشرائط والاركان عندنا فالا قداء به مع على الاصحو يكره والا فلا يصح أصلا (قوله في حسوص ما يقتدى به) أى بان رآه المجم وصلى من غير غيبة ولا اعادة وضوء فلا يصم الاقتداء به في هذه الصلاة الثانية لم يعلم منه عدم المراعاة في خصوص ما يقتدى به وقوله أوفى الجلة أى بان رآه صلى فهذه الصلاة الثانية لم يعلم منه عدم المراعاة في خصوص ما يقتدى به وقوله أوفى الجلة أى بان رآه صلى فهذه الصلاة الثانية لم يعلم منه عدم المراعاة في خصوص ما يقتدى به وقوله أوفى الجلة أى بان رآه صلى فهذه الصلاة الثانية لم يعلم منه عدم المراعاة في خصوص ما يقتدى به وقوله أوفى الجلة أى بان رآه صلى فهذه الصلاة الثانية لم يعلم منه عدم المراعاة في المناس ال

الجهاة والقول بفسادالاقتداه في هذه الصورة أصنى من القول الاول (قوله وقال الهندواني وجماعة لا يجوز) أى بناه على ان مترعندهم هوراى الامام قال في النهروعلى ههذا فيصيح الاقتداء وان لم يحتط ه وظاهره الجواز وان ترك بعض الاركان الشرائط عند فالسكن ذكر العلامة فوح افندى في حواشى الدر ران من قال ان المعتبر في حواز الاقتداء بالمخالف رأى الامام عند ما عقمتهم الهندواني أراد به رأى الامام والمأموم معالارأى الامام فقط كافهمه بعض الناس مان الاختسلاف في اعتبار رأى المام فقط كافهمه بعض المام فقط كافهمه بعض المام في فوب الشافى الامام مام لا يعدو زله الاقتداء به القاقلان المن نجس على رأى المحدود الرأى في فوبه نجاسة الهندي الاستحاد المام في المناسقة المن

الجهور ولا يحوز عند البعض لان النجاسة الفليلة مانعة على رأى الامام والمعتبر رأيهما اله ولكن ليتأمل هذامع مامر من تحوير الرازى اقتداء الحنفي عن يسلم من الركعتين في الوتربناء على العلم يخرجه هذا

والسنة قبل الفيروبعد الظهر والمغرب والعشاء ركعتان وقبسل الظهر والجعةو بعدها أربع

السلام في اعتقاده مع اله فيرأى المؤتم قد خرج فليحرد (قوله لا يجوز) قال الرملي أي لا يصح كما يدل عليه قوله أولاوقه وقد فهم بعض ان معناه لا يحل وهو غير سديد اه قلت قدم عدم جواز صلاة الوترقا عدا عند

لم يتوضائم اقتدى به فان أكثر مشايخنا قالوا يجوزوه والاصح كافى فتح القدرير وعيره وفال لهندوانى وجماعة لايحوزور جعف النهاية بأنه أقيس لماأن زعم الامام انصلاته ليست بصلاة كان الاقتداء حينتذ بناء الموجود على المعدوم في زعم الامام وهو الاصل فلا يصم الاقتداء اه ورد ناللقتدى برى جوازها والمعتبر في حقه رأى نفسه لأغبره وأيضا ينبغي حل حال الامام على التقليد بى حنيفة جلا كال المسلم على الصلاح ما أمكن فيتحد اعتقادهما والالزم منه تعمد الدخول في لصلاة بغيرطهارة على اعتقاده وهو وام الاأن تفرض المسئلة ان المأموم علم به والامام لم يعلم بذلك كإذكره الشارح فيقتصر على الجواب الاول (قوله والسنة قبل الفحرو بعد الظهرو المغرب وألعشاء كعتان وقبل الظهروالجعة و بعدها أربع) شروع في بيان النوافل بعدذ كرالواحب فذكرانها عان سنة ومندوب والاول ف كل يوم ماعدا الجعة ثنتاعشرة ركعة وفي يوم الجعة أربع عشرة ركعة الاصل فيه مار واه الترمذي وغيره عن عائشة رضى الله عنما قالت عال رسول الله صلى الله عليه سلم من البرعلى التي عشرة ركعة من السنة بني الله له بيناف الجنة وذكرها كاف الكتاب وروى مسلم معليه الصلاة والسلام كان يصليها وبدأ المصنف بسسنة الفعرلانها أقوى السنن ما تفاق الروامات افي العجمين عن عائشة رضى الله عنها قالت لم يكن الذي صلى الله على هو مسلم على شيء من النوافل سدتعاهدامنه على ركعتي الفجر وفي لفظ لمسلم ركعتا الفحرخيرمن الدنيا ومافيها وفي أوسط الطبراني نهاأ يضالم أره ترك الركعتين قبل صلاة الفحرف سفرولا حضرولا صحة ولاسقم وقدذكر وامايدل بى وحويها قال في الحسلاصة اجعوان ركعتي الفعرقاعدامن عبرعد درلا يجوز كذاروي الحسن نَ أَنَّى حَنْمُفَةَ اهُ وَفِي النَّهَامُ قَالَ مُشَايِحُنَا الْعَالْمُ اذْاصَارُمْ جَعَاقَ الْفُنَاوِي يَجُوزُلُهُ مُركَ سَاتُوالُسَمَن عاجة الناس الى فمَواه الاستنة الفحر اله وفي المضمر التمعز بإلى العتابي من أنكر سنة الفحر نشى عليه الكفر وفى الخلاصة الظاهر من الجواب ان السنة لآتقضى الاسنة الفحر وممايدل على جوبها مافى سننأبى داودعن أبى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تدعوار كعتى الفحر لوطرد تمكم المحيل فقدوجدت المواظبة علماع اقدمناه والنهى عن تركها لمكن المنقول في أكثر كتب انهاستنة مؤكدة وانقلناانها بمونى الواجب هنالم يصم لانها تتأدى بمطلق النية قال ف بنيس رجل صلى ركعتبي تطوعا وهو يظن ان الفجر لم يطلع فأذا الفجر طالع يجزئه عن ركعتي

مامين أيضام عانهما قائلان بسنسته تأمل (قوله بحشى عليه الكفر) وقع في عدارة مسكين حتى بكفر حاحدها واستشكله في الفضلاء بماصر حوابه من عدم تكفير حاحد الوترا جاعا وغاية ركعتى الفحران تكون كالوترف كمفي بكفر حاحدها وأحاب المرادم المحود في حاليا المنه ودور وبه لا أصله بحلافه في حتى الفحر قان المرادية بحوداً صلى السنة فلا تذافى حتى الوتر نفسه يكفر وأيده بعصه م بما نقله عن الشيخ قاسم في الالفاظ المكفرة من قوله ومن أنسكر أصل الوتر وأصل الاضحية اله ليكن بنافسه ما هرقول الزيامي والمالا بنافي والمالا بنافي والمالا بنافي والمالا بنافي والمالا بنافي والمالا بنافي والمالا أصل المراد المنافية المواجدة لا تعقل المراد وبالأصل المشروعية لا تعقاد الاجماع عليها تأمل (قوله وان فلنا أنها بمعنى الواجب) لا يحنى ان السنة المؤكدة هي المواجبة المنافية المراد بنافي المنافية المواجبة المنافية المن

(قوله وهو بدل على الوجوبية) فيسه نظر لاحتمال أن يكون مبنياعلى القول بان الراتبة لا تتأدى الا بالتعيين وهوالذي صححه قاضيخان وان كان الجهور على الأنه كامرف شروط الصلاة ويدل على ماقلنا ما في الذخيرة من الفصل الحادي عشرقال شمس الاثمة وهذه الرواية تشهدان السنة ٢٥ قداج الى النية اه والاشارة الى الرواية التي صححها صاحب الحسلات (قوله ورده ف

الفحرهوالصحيم لان السنة تطوع فتتأدى بنية النطوع اه لكن في الخلاصة الاصم انها لاتنوب وهو يدل على الوجوب وفيها أيضاءن متفرقات شمس الاعمة الحلواني رجل صلى أربع زكعات في الليل فتيمن ان الركعتين الأسخرتين بعدطلوع الفحر تحتسب عن ركعتي الفحر عندهما واحسدى الروايت أى حنافة قال و مه يفتى اه ورده في المحنيس بان الاصم انها الاتنوب عن ركعتى الفعركااذاصلى الظهرستا وقدقعدعلى رأس الرابعة فانه لاتنوب الركعتآن عن ركعتي السنة في الصيح من الجواب كذاهذاوهذالان السنة ماواطب الذي صلى الله عليه وسلم علها ومواطبته علمه السلام كانت بتحر عةمستدأة وفي الخلاصة والسنة في ركعتي الفحر ثلاث أحدها أن يقرأ في الركعة الاولى قل ياأيها الكافرون وف الثارية الاخلاص والثانية أن يأتى بهما أول الوقت والثالثة أن يأتى بهما في منته والافعلى باب المسعد والاففى المسعد الشتوى ان كان الامام ف الصمفي أوعكسدان كازبر حوادراكه وان كان المسجد واحدا بأتى بهمافي ناحمة من المسعد ولايصلهما عذالطاللصف عذالف اللعماعة فان فعل ذلك كروأشد الكراهة ولايطول القراءة فمهما ولوتذكرف الفعرائه لم يصل ركمتي الفعرلم يقطع اه وذكر الولوالجي امام يصلى الفعرف المسعد الداخل فجاء رحل يصلى الفعر في المستعد الخيار باختلف الما يخ فيه قال بعضهم يكره وقال بعضهم لا يكره لان ذلك كلمككان واحديد لملحوا زالآقتداء لمن كان في المحد الخارج عن كان في المحد الداخل واذااحتلف المشايخ والاحتياط أن لا يفعل اه وف القنية اذالم يسع وقت الفحر الاالوتر والفحرأ و السنة والفعروا به توترو بترك السنة عندأبي حنيفة وعندهما السنة أولى من الوتر اه وفي المحيط ولوصلى ركعتى الفعرمرتين بعدالطلوع والسنة آخرهما لابه أقرب الى المكتوبة ولم يتخلل بدنهما صلاة والسنة ما تؤدي متصلابالمكتوبة اه وفي القنية واحتلف في آكدالسنن بعد سنة الفحر فقسل الاربع قبل الناهر والركعتان بعده والركعتان بعدالمغرب كلهاسواء والاصم ان الارسع قسل الظهرآكد اه وهكذا صحمه في العناية والنهامة لان فهاوعيد امعروفا قال عليه الصلاة والسلاممن ترك أريعا فيل الطهرلم تناه شفاعتي وفي التعنيس والنوازل والمحيط رحل ترك سنن الصلوات المخس ان لم والسن حقافق دك ورلانه ترك استعفافاوان رأى حقامتهم من قال لا يأثم والصيح اندبأ ثملانه عاءالوعيد بالترك اه وتعقبه في فتح القسدير بان الاثم منوط بترك الواجب وقدقال صلى الله عليه وسلم للذي قال والذي بعثك بالحق لاأزيد على ذلك شيأ أفلح ان صدق أم ويجاب عنه بان السنة المؤكدة عنزلة الواحب في الاثم بالترك كاصر حوايه كشرا وصر من به ف الحيط هناوانه لا يجوز ترك السنن المؤكدة ولوصلي وحده وهوأ حوط اه وبان حديث الإعرابي كان ا متقدما وقدشر ع بعده أشياء كالوتر فازأن تكون السنن المؤكدة كذلك أقدم إلى العلميذكم له صدقة الفطر وقد دا تفقواعلى اله يأشم بتركها وفى النهاية وذكر الحلواني اله لا بأس الن يقرأ بينا الفريضة والسنة الاوراد وفاشر حالشهيدالقيام الى السنة متصلا بالفرص مسنون وفي الشافي

التحنيس ألخ) قال في النهر وترجيح التحنيس فالمشلتن أوجه أى ف هذه المسئلة والتىقبلها (قوله فالمرحل يصلى والفير)أى ركعتى الفير الالهووصرح مفعارة هناكحنة (قوله والسنة الافض لُلَاكُم) قال في مكف مكومتىعلىان سال اللاؤهما يزانس وتسل تقدعهما أول الوقت وجزم فى الخلاصة مهوعلب فللبغى كون السنة أولاهما اهدخاتمة فى للوطا أخسرنا مالك أخبرنا نافع عن عدالله ابن عر رضي الله تعالى عنهماالهرأى رجلاركع وكعتى الفعرثم اضطعع فقال ان عمر رضى الله عنه ماشأنه فقالنافع قلت مفصل سنصلاته فال ان عر رضي الله تعالى عنهما وأىفصل أفضل من السلام قال مجدر قول انعرناخا وهوقول أبى حسفة المكذافي شرح الشيخ اسمعمل (قوله وفي القنية واختلف في

آكدالسننائ) قال الرملى قال العسلامة الحلى في شرح منية المصلى أقوى السنن المؤكدة ركعتا الفعرحي كان روى عن أبي حنيفة رجسه الله انها لا تعوز مع القعود الفيرعذ رلقوله عليه الصلاة والسلام صلوها ولوطرد تركم الخيل ثم الاسكد معدها قيسل المعالمة والسلام صلوها ولوطرد تركم الخيل ثم الاسكد معدها قيسل المنظم التي بعد النافي معد العشاء ثم التي تعد العشاء ثم النافية والاصم النالي قبل النافية النافية المنافية النافية والنافية النافية النافية المنافية النافية المنافية المنافية المنافية المنافية المنافية المنافية النافية المنافية النافية المنافية المنافية النافية المنافية المنافية المنافية المنافية المنافية المنافية النافية المنافية المنافية

اقوله وفي الخلاصة لوصلى ركعتى الفعرائع) قال الرمنى رعمايدعى عدم المغالفة بين كلامهما بحمل قوله بعيد السنة أى لتلافي لنقصان المحاصل بالاستغال بالسيع ونحوه وقوله باكل لقمة أوشر به لا تبطل السنة أى لا ينقص ثوابها اذحقيقة البطلان عيدة لعدم المنافى تأمل (قوله في المكل لانها صلاة واحدة) وقد تقدم في شرح قوله وفيما بعد الاولدين اكتفى بالفاتحة ان ماذكر سلم فيما قبل الظهر الماصر حوابه من الهلات تبطل شفعة السفيد عبالانتقال الى الشفع من من الثانى منها ولوافسدها قضى سلم فيما قبل الظهر المسلم المنافى منها ولوافسدها قضى

أربعاوالاربيع قبل المحتفظ المحتفظ المحتفظ المنالاربيع المحتفظ المنالسين المنالسين المالات كورة المحتفظ المحتف

مسلمالخ) الحديث الاول يدل على الوجوب والثانى عسى الاستخباب فقلما بالسنة مؤكدة جعابينهما حكذا أفاده في شرح المنية وفي الشرب الالية وظاهر كلام المصنف يعنى صاحب الدروان يعنى صاحب الدروان يعنى صاحب الدروان تعنى صاحب الدروان تمل الظهر حتى لواداها قبل الظهر حتى لواداها بتسليم تبن لا يكون معتدا بهاو بنبغي تقييده بعدم العذر لقول الني صلى كانعليه الصلاة والسلام اذاسلم عكث قدرما يقول اللهم أنت السلام ومنك السلام واليك يعود لسلام تباركت باذا الجلال والاكرام وكذلكءن البقاني ولميمر بي لوتكام بعدالفر يضةهل تسقط لسنة قيل تسقط وقسل لاتسقط ولكن ثوابه أنقص من ثوابه قبل التكلم اه وى القنية الكلام عدالفرضلا يسقط السنة ولكن ينقس ثوابه وكلعمل ينافي التحرعة أيضاوه والاصم اهوفيأ مخلاصة لوصلي ركعتي الفعرأ والاربع قبل الظهر واشتغل بالبسع والشراء أوالاكل فانه يعيد السنة ماباكل لقمة أوشرية لاتبطل السنة أه وفي المجتبي وفي الاربع قبل الظهرو الجعة وبعده الايصلي على اننبي صلى الله عليه وسلم في القعدة الاولى ولا يستفتح اذا فام الى الثالثة بخلاف سائر ذوات الارمع من النوافل اله وصحم في فتاواه الهلاياني بهما في الكل لانهاص لم تواحدة اله ولا يخفي مافية فالظاهرالاول والدليل على استنان الاربع قبل الجعدمار واهمسلم مرفوعامن كان مصليا قبل الجعد الميصل أوبعامع مارواه ابن ماحه عن ابن عباس قال كانرسول الله صلى الله عليه وسلم مركع من قبل مجعة أربعالا يقصل في شئمنهن وعلى استمان الارسع بعده اما في صحيح مسلم عن أبي هر يرة مرفوعا ذاصلى أحدكم انجعة فليصل بعدها أربعاوف رواية اداصلهم بعدائجعة فصلوا أربعاوذ كرفى البدائع نه طاهرالرواية وعن أبي يوسف الهينبغي أن يصلى أربعا عُمْرُكعتين وذكر مجد في كتاب الاعتكاف ن المعتبكف عَكَث في المستجد المجامع مقد ارمايصلي أربعا أوسنا اله وفي الذخيرة والتجنيس وكثير من مشا يخناعلى قول أبي يوسف وفي منية المصلى والافضل عندناأن يصلى أربعا ثمر كعتين وفي القنية عسلى الفريضة وجاءالطعام فانذهب حلاوة الطعام أوبعضها يتناول ثميأتي بالسنة وانخاف لوقت يأتى بالسنقيم يتناول الطعام ولونذر بالسنن وأتى بالمنذور به فهوالسنة وقال تاج الدين أبو ساحب المحيط لايكون آتامالسنة لايهلا التزمها صارت أنوى فلاتنوب مناب السنة ولوأنو السمة عدالفرص ثمأداها في آخرالوفت لاتكون سنةوقيل تكون سنة اه والافضل في السننأداؤها فالمنز فالاالتراويم وقيسلان الفضيلة لاتحنص وحدون وحدوه والاصم لكنكل ما كان أعد من الرياء وأجمع للغشوع والاحلاص فهوأ فضل كذافي النهامة وفي الحلاصة في سمنه الغربان ظفلو رجع الى بيته شغله شأن آخر يأتى بها في المسجدوان كان لا يخاف صلاها في المنزل وكذا في سائر لسنن حتى أنجعة والوترف البدت أفضل اه (قوله وندب الاربع قبل العصر والعشاء وبعدها بالست بعدالمغرب) بيان للندوب من النوافل أما الارسع قبل العصر فلمار واه الترمذي وحسنه أن على رضى الله عنه قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلى قبل العصر أرسع ركعات يفصل بينهن التسليم على الملائكة المقربين ومن تبعهم من المسلمين والمؤمنين وروى أبوداو دعنه ان الني صلى الله عليه وسلم كان يصلى قبسل العصر دكعتين فلذاخيره ف الاصل بين الارسع وبين الركعتين

لة تعالى عليه وسلم اذاصليم بعد الجعة فصلوا أربعافان على بك شئ فصل ركعتين في المستعدور كعنين أذار جعت دكرانحديث و رهان في الستدلاله على ثبوت الاربع بعد الجعة أه (قوله وعن أبي وسف النه) قال في الدخر برة وعن على رضى الله تعالى نه أو يعلى ستار كعتين في أربعا وعنه رواية أخرى انه يصلى بعده استأز بعاثم ركعتين وبه أخذ أبو يوسف والطيماوى وكثير المشايخ وجهم الله تعالى وعلى هدف اقال شمس الائمة المحلواني رجه الله تعالى الاصل ان يصلى أربعاثم ركعتين فقد أشاوالى المسترين تقديم الاربع وبين تقديم المثنى ولكن الافضل تقديم الاربع كيلا يصير متطوعا بعد الفرض مثلها اله

(قوله لانه الماسة بعقين) تعليل للنبي المعلى وقوله و يكون مستأنف والاولى ان يكون عزوما عطفاعلى تكن المنفي المح لانه لم يذكر تعليل النبي اعنى قوله لم تكن و حاصل كلامه ان المحديثين المذكورين قد اتفقاعلى ركعتين و زاد احده حاعلى الاستوركة بنبي و مقتضى لك ان يكون ما اتفقاعليه سينة لانه ثابت منه المين و يكون الاربع مستحدا و المحتين أيضا ولا بدين و مقتضى عدم المواظمة على الركعتين أيضا ولا بدين و في المواظمة على الركعتين أيضا ولا بدين المواظمة حتى تثبت السنة هدا و مقتضى المحديث الاول ان الاولى في الاربع الفيل المناقب المعتمل عنى المواظمة على المعتمل عنى المواظمة على المعتمل ا

كاهة و يكون الاربع مستحما التحنيس فلذالم يحمل له سنة آخره منالراتية فكان حسنا النهر هوه لم ينقلوا حديثافيه الافضاد السالت عائشة عن المفدى الاصلى فيه أربع ركات بعدالعشاء سينة لنقل المواطعة

والافصل الاربع واغمالم نكن الركعتان سنة راتبة الانه لم يذكر ف حديث عائشة رضى الله عنها العصر سنة رات وأما الاربع قبل العشاء فلم العشاء فلم العشاء فلم الطهرف اله يجوز التطوع قبلها و بعدها و بخصوصه لاستحبابه وأما الاربع بعدها في سنن أبي داود عرصلاة رسول الله ضلى الله عليه وسلم فقالت ماصلى العشاء قه أوست ركعات قال في فتح القدير الذي يقتضه النظر كون الم

المراق المعالى المعال

علمها" (قوله وانه نص في مواطنته على الاردعالخ) لان مفاد الحدد شاله صلى الله تعالى علمه كوسلم تارة يصلى ستاوتارة يقتصرعلي الارسعوعلي كل والاد بع مواطب لعلمها لانها بعض السنة وجرُوله وقديقال الخ)أى قُديقال فيدَّفع الموآطبة أقول ولىهنآ نظسرلانه لايخلومن ان يكون المراد من الركعتين فهدده المواضع المذكورةفي حديث أتن عرانها الراتية أوغسر الراتمة وانكان الاول ترد مثل ماأورده في التي قبل الظهر والتي بعدائجهمة وانه يقتضي عدم المواظمة على الارتبع

فيماوان كان الثانى وهوالذى جع به فى الفتح بين هذا المحديث وحديث عائشة انه صلى الله تعالى عليه الكلام وسلم كان يصلى أربعا قبل الظهر بقوله امابان الاربع كان يصليها عليه السلام في يته ومارآه ابن عر تحسة المسجد أوبان عركان برى تلك وردا آخوسيه الزوال وهومذه بعض العلماء اله ثم ذكر حديث انه عليه السلام كان يضلى أربعا بعر ان ترول آلشمس ثم قال وقد صرح بعض مشائحنا بعين هذا المحديث على ان سنة الجعة كالظهر لعدم الفصل فيه بين الظهر والمجمعة ولا التى بعد المجمعة ولا التي بعد المجمعة ولا التي بعد العشاء هى الرات والمحديث عن التي بعد المجمعة ولا التي بعد المجمعة بعد والية عن أبى حنيفة ذكرها فى الذخيرة بتم ماذكره المؤلف من الدفع لكن يحتاج الى المحواب عن التي بعد المجمعة نع هوظاهر على دواية عن أبى حنيفة ذكرها فى الذخيرة المهاد كون المناز المسئلة بن المرابعة المحديث المناز المناز

وندبست ركعات بفد المغرب يعنى غيرسنة المغرب القوله عليه الصلاة والسلام من صلى بعد المغربست ركعات المستكام فيما بينهان بسوء عدلن عبادة ثنتى عشرة سنة كذافى الايضاح اله وفي الغزنوية وصلاة الاوابين وهي ما بين العشاء يؤست ركعات بنية صلاة الاوابين يقرأ في كل ركعة بعد الفاضحة قل بالمها المكافرون من وقل هو المه أحد ثلاث مرات قاله الشيخ عبد الله المسلطامي اله وكذلك صرح في الني نيس وغر رالاذ كاربانها مثلاث تسليمات ثم قال في الغر رالاد كارية وقسره بعنى انساراوى المحديث بثلاث تسليمات اله كلام الشيخ اسمعيل ثم قال معان المحديث يشمرالى ذلك حدث قال لم يشكل في ما بين الموافقة ومه انه الوشكام غير استحقال المهاب المام والمنافقة الموافقة ومها المام والمنافقة الموافقة والمنافقة والمام والذي والذي والمنافقة المرتب والمنافقة واحدة والمنافقة واحدة خلاف الافضل المنافقة والمنافقة و

الشفع الثالث على رأس الركعتسن فلكون فمه مخالفة منهذه الحشة فكان المستحب فسه اللاث تسلم_اتْ لَلْكُون على نسق واحدهدذا ماطهرلىمنالوحسهولم أره لغىرى فاستأمل اه وهو حسن (قولهولم بذكر المسنفمن المندومات الخ) أقول لم مذكر المؤلف أيضاصلاة التوية وصلاة الوالدين وصلاة ركعتين عنسد نزول الغنث وركعتين عنسدا كخروج الى السفر وركعتسن في السرادفع النفاق والصلاةحين

الكلام فيه اطالة حسنه كاهودابه وطاهره انه لم يطلع عليه في كلام من تقدمه ولم يذكر المصنف امن المندومات صلة الضحى للإختلاف فها فقيل لاتستحب لمافي صحيح البخارى من انكاران عمر لها وقيل مستعبة لماف صحيح مسلم عن عائشة اله عليه السلام كان يصلى الضحى أربع ركعات وبريد ماشاءوهذاهوالراج ولايخالفه مأف الصحين عنهامارا يترسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى سجة الفحى قط وانى لا سبحها لا حممال انها أخرت في النفي عن رؤيتها ومشاهدتها وفي الانبأت عن حمره علمه السلام أوخبرغبره عنه أوانها أركرتها مواطبة واعلاماو يدل لذلك كله قولها واني لاسمعها وفي رواية الموطأواني لاستحمامن الاستحساب وهوأطهرف المراد وطاهرمافى المنسة يدل على ان أقلها ركعتان وأكثرها ثنتا عشرة ركعة لمارواه الطسراني في الكيبرعن أبي الدرداء قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى الضحى ركعتين لم يكتب من الغافلين ومن صلى أربعا كتب من العابدين ومن صلى ستاكني ذلك اليوم ومن صلى عمانها كمستبه الله من القانتين ومن صلى الله عشر ذركعة منى الله له يدتا في الجنة ومامن يوم وليلة الاولله من عن يه على عياده وصدقة ومامن الله على أحدمن عباده أفصل من أن يلهمه ذكره قال المنذرى ورواته ثقات ولم أريبان أول وقتها وآخره لمشايخناهنا وأملهمتر كوه للعطيه وهوانهمن ارتفاع الشمس الى زوالها كالايخفي غررأ يتصاحب البدائع صرح به في كتاب الأغيان ويما ادا حلف لي كامنه الضحى فقال الهمن الساعة التي تحسل فيما الصلاة الى الزوال وهوو قت صلاة الفحى اله ومن المندومات تحية المعدوقد قدمنا ها ف أحكام المحد قسل باب الوتر وصرحف الحلاصة ماستحبابها وانهار كعتان ومن المندومات ركعتان عقب الوضوء كمآفى شرح النقاية والتبيين ومن المندوبات صلاة الاستخارة وقددا فصت السنة ببيانها فعن جابر

يدخل بيته ويخرج قوقياء نفتة المدخل والخرج كاف شرح الشيخ اسمعيل عن الشرعة (قوله ولم أرائ) أقول لم يذكر وقتما الختاروفي شرح الشيخ اسمعيل عن الشرعة و يتحرى لها وقت تعالى النهارجي ترمض الفصال من الظهيرة قال وفي شرحها تعلى النهار هذا ما خوذ من قوله عليه الصلاة والسلام فيما خوجه مسلم عن زيدن أرقم كاذكره في المشارق من قوله عليه الصلاة والسلام فيما خوجه مسلم عن زيدن أرقم كاذكره في المشارق من قوله عليه الصلاة والسلام فيما خوجه مسلم عن زيدن أرقم كاذكره في المشارق من قوله عليه الصلاة والسلام صلاة الاوابين اذار مضت الفصال قال الشيخ اسمعيل أقول ومقتصاه أفضا سمعيل عن الشرعة الله بقراً فيها سورتى الضي أله المناوي وقتم المناوية والمناوية والمن

الشرعة من هم بامروكان لا يدرى عاقمته ولا يعرف ان الخير في تركه أوالاقدام عليه فقداً مرورسول الله صلى الله عليه وسلم ان يركع تن يقرأ في الاولى عائد الكاب وقل بالما الكافرون وفي الثانية الفاتحة وقل هو الله أحدفاذا فرغ قال اللهم الخثم المسموع من المسايخ ينه في أن ينام على الطهارة مستقبل القبلة بعد قراءة الدعاء المذكور فان رأى في منامه بياضا أو خضرة فذلك الامرخير وان رأى فيه سوادا أو جرة فهو شريف ان يجتنب عنه اه (قوله ومن المندوبات صلاة الحاجة النهاية اسمعيل ذكرها في التحنيس والملتقط وخزانة الفتاوى وكثير من الفتاوى وفي الحاوى وشرح المنيسة أمافي الحاوى فذكر انها ثنتا عشرة ركعة وين كفيتها عالم على المنافق عند وفي الثانية والمنافق المحديث المرفوع يقرأ في الاولى والحديث المرفوع يقرأ في الاولى والمنافق مرة وقل المنافق مرة وقل أعوذ برب الفلق مرة وقل أعوذ برب الناسمة وفي الثانية المنافق من المنافذة القدر قال مشايخنا صلينا هذه الصلاة فقضيب من الناسمة وفي الثالثة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة الكاب من المنافذة المنافقة ا

قال كانرسول الله صلى الله علمه وسلم يعلنا الاستخارة في الامور كلها كما يعلنا السورة من القرآن يقول اذاهم أحد كم بالامرفليركع ركعتين من غيرا لفريضة ثم ليقل اللهم انى أستخسيرك بعلك وأستقدرك بقدرتك وأسألك من فضلك العظيم فانك تقدر ولاأقدرو تعلم ولاأعلم وأنت علام الغيوب اللهمان كنت تعلمان هداالامرخيرلى في ديني ومعاشى وعاقبة أمرى أوقال عاجل أمرى وآجله فقدره لى و يسره لى شمبارك لى فيه وان كنت تعلم ان هـ ذا الامرشر لى في دبنى ومعاشى وعاقبة أمرى أوقال عاجله فاصرنه عنى واصرفني عنه وقدرلى الحبرحيث كانثم رضني مه فال ويسمى حاجته رواه المخارى وغبره ومن المندوبات صلاة الحاحة وهي ركعتا بكاذكره في شرح منية المصلى مع ماقبله من الاستخارة والاحاديث بهامذ كورة في الترغيب والترهب ومن المندو بآت صلاة اللسل حثت السنة الشريفة علما كثيرا وأعادت ان لفاعلها أجرا كبيرا فنهاما في صحيح مسلم مرفوعا أفضل الصيام بعدرمضان شهرالله الحرم وأفضل الصلاة بعدالفريضة صلاة اللبل وروى انخز علة مرفوعا علمكم بقمام اللمل فانه دأب الصاليمن قملكم وقرية الى ربكم ومكفرة للسمات ومنهاة عن الاثم وروى الطبرانى مرفوعالا بدمن صلاة بليل ولوحلب شأةوما كان يعدصلاة العشاءفهومن الليل أه وهو مفدان هذه السنة تعصل بالتنفل بعدصلاة العشاء قبل النوم وقد ترددف فتح القدير في صلاة التهجيد أهى سنةفى حقناأم تطوع وأطال الكالمءلى وجه التحقيق كاهودا بهوأوسع منهماذ كره في أواخر شرحمنية المصلى ومن للنسدوبات احباءليالى العشرمن رمضان وليلتى العيدين وليالى عشر ذى المجة وليلة النصف من شعبان كاوردت به الاحاديث وذكرها في الترغيب ما والترهيب مفصلة والمراد باحماء اللمل قمامه وطاهره الاستمعاب وعوزان برادغالمه ويكره الاجتماع على احياه ليلة من هذه اللهالي في المساحدة الفي الحاوى الفدسي ولايصلي تطوع بحماعة غيير التراويح وماروى من الصلوات فالاوقات الشريفة كليلة القدر وليلة النصف من شعبان وليلتى العيدوعرفة والجعة وغيرها تصلى فرادى التهدى ومنهنا يعلم كراهة الأجماع على صلاة الرغائب التي تفعل فرجب

حوائجنا مددكور في الملتقط والتحندس وكثهر خزانة الفتاوي وأمافي شرح المنسة فذكرانها ركعتان وأخرج الترمذي عن عبدالله سأبي أوفي قال قال رسول الله صلى الله تعماليء لميه وسلممن كانت له الى الله عاجمة أوالي أحدمن ري آدم فلمتوضأ ولعسن الوضوء مم لمصل ركعتين ثم لنثن عسليالله تعالى وليصل على الني صدلي الله تعالى عليه وسلم ثم لمقل لاالد الآالله الحليم الكريم سبعان اللهرب العرش العظيم الحدلله رب العالمين أسألك موحمات رجتك وعزائم

مغفرتك والغنية من كل بروالسلامة من كل المراجين ولا عاجة هي لك رضا الاقضية ايا أرحم الراجين اه (قوله وقد تردد ف فقح القدير النح كل المرائخ) حيث قال بقي ان صفة صلاة الليل ف حقنا السنة أو الاستجباب ينوقف على صفة افي حقه صلى الله تعالى عليه وسلم فأن كانت فرضا في حقه فهي مندوية في حقنا لان الادلة القولية فيها المنا تفييد الندب والمواطبة الفعلية ليست على تطوع في تطوع عليه كلامه ان لتكون سنة في حقنا وان كانت تطوع فسنة لنا وقداختا في العلى افي ذلك ثم ذكر الادلة اللفريقين والذي حط عليه كلامه ان الفرضية منسوخة كما فالته عائشة رضى الله تعالى عنها في حديث رواه مسلم وأبودا ودوالنسائي (قوله ومن هنايع ما الخي قال الشيخ اسمعيل وقد ذكر الغزنوى صلاة النصف من رجب وصلاة النصف من رجب وصلاة النصف من رجب وصلاة النصف من رجب وصلاة النصف من شعبان ما ثة ركعة بخمسين تسليمة و ينبغي جله على الانفراد كام و وصلاة النصف من رجب وصلاة البالف من شعبان ما ثة ركعة بخمسين تسليمة و ينبغي جله على الانفراد كام و وصلاة النصف من رجب وصلاة البالف من شعبان ما ثة ركعة بخمسين تسليمة و ينبغي جله على الانفراد كام و وصلاة البيان ما ثة ركعة بخمسين تسليمة و ينبغي جله على الانفراد كام و وصلاة البيان ما ثة ركعة بخمسين تسليمة و ينبغي جله على الانفراد كام و وصلاة البيان ما ثه ركعة بخمسين تسليمة و ينبغي جله على الانفراد كام و وصلاة البيان ما ثه ركعة بخمسين تسليمة و ينبغي جله على الانفراد كام و وصلاة البيان ما ثه ركعة بخمسين تسليمة و ينبغي جله على الانفراد كام و وصلاة البيان ما ثه ركونه من سينان ما ثه ركونه كلايان كانت تطوي المنافعة و ينبغي الانفراد كام و وسلام كلايان كل

ذكرهاالغافق الهدث في الانواروصاحب أنس المنقطعين وأبوطال المسكى في القوت عبد العزيز الديريني في طهارة القلوب وابن المجوزى في كل قطر من أقطار المسكلة بقال الحافظ الطبرى حرت العادة في كل قطر من أقطار المسكلة بقال الحافظ المارى حرت العادة في كل قطر من أقطار المسكلة الاعتماد ولا نقول انها صلاة ما ته قد المنه الناسمة من المناسمة ا

وفالفتاوى البزازية) أى وأوضعه في الفتاوى البزازية (قوله يشكل بالزيادة الني) بفيدان الزيادة في نفل النهارمتفق عليها وبه صرح في النهسر فقيال وكره الزيادة على وكره الزيادة على أربع في بفل النهاروعلى غان ليلا

أربع بتسلمة في نفسل النهآر مانفاق الروامات لانه لم بردانه عليه الصلاة والسلام زادعلى ذلك ولولاالكراهة لزاد تعلما للعواز كذاقالواوهلذا يفيسدأنها تحرعية اه لكن فهدده الاوادة نظر لتوقفهاعلى سوت أنكل ماكان حائزاكان بفعله علمدالعسلاة والسلام تعليما للجواز وان كل شئ لم يفعله عليه الصلاة والسلام تكون غبر حائر وايس بالواقع والكراهة التحرعمة لآمد الهامن دلمل خاص تأمل

فأول ليلة جعة منه وانهابدعة ومايحناله أهل الروم من نذره التخرج عن النفل والكراهة فماطل وقدأوضحه العلامة الحلى وأطال فسه اطالة حسنة كه هودأ به وفي الفتاوى المزازية (قواه وكره الزيادة على أربع في نفل النهار وعلى عمان ليلا) أى بتسليمة والاصل فيه ان النوافل شرعت تواسم للفرائض والتدع لايخالف الاصدل فلوزيدت على الاربع فى النها ركحالفت الفرائض وهذاهو القياس في اللمل الاآن الزيادة على الاربع الى الثمان عرفنا مبالنص وهوما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يصلى بالليدل خس ركعات سبع ركعات تسعركعات احدى عشره ركعة ثلاث عشرة رأعة والثلاث منكل واحدمن هذه الاعداد الوتر وركعتان سنة الفحر فيبقى ركعتان وأر بعوست وثمان فحوزالى هذاالقدر بتسليمة واحدةمن غبركراهة واحتلف المشايخ فيالزيادة على الثمان بتسليمة واحدةم واحتلاف التعجيج فصح الامام السرخسي عسدم الكراهمة معللا مان فمهوصل العيادة بالعيادة وهوأ فضل ورده في المدائم باله يشكل بالز بادة على الاربع في النهار قألوالصيم أنه يكره لأنهلم يروعن النى صلى الله عليه وسلم انتهى وف منية المصلى آب الزيادة المذكورة مكروهة بالاجماع أى باجماع أبى حنيفة وصاحبيله وبه يضعف قول السرحسي وصحيم فالحلاصةماذهب اليه السرخسي ويشهدله ماف صحيح مسلم عن عائشة رضي الله عنها في حديث طويلانه كان يصلى تسعر كعات لا يجلس فهن الافي الثامنة فيذكر الله تعالى و يحمده ويدعوه ثم ينهض ولايسلم فيصلى التآسعة شميقعدفيذ كرالله تعالى وتحمده ويدعوه شميسه تسليما يسمعنا الأ انهدا يقتضى عدم حواز القعود فهاأصلا الابعد الثامنة وحواز التنف ل مالوتر من الركعات وكلتهم على وجوب القعدة على رأش الركعتين من النفل مطلقا واغيا الخيلاف في الفساد بتركهيا وعلى كراهة التنفل بالوترمن الركعان ومن البجب ماذكره الطعاوى من رده استدلالهم على اماحة الثمان بتسليمة واحدة بماثدتءن عائشة من رواية الزهرى انه كان يسلمن كل اثنتين منهن ولمنجد عنهمن فعله ولامن قوله المه أناح أن يصلى فى الليل بتَكبيره أكثرمن ركعتين ويذلك نأحـــ ذوهو أصيرالقولىن فذلا انتهى وذكر ففاية البيان ان الحق ماقاله الطعاوى لأن استدلالهم استدلال بالمحتمل فلأيكون عجة وهذالانه محتمل أنه عليه الصلاة والسلام كان يصلى اربع ركعان فرض العشاءوأر بعركعات سنة العشاء وثلاث ركعات الوترفيكون المجموع احدى عشرة ركعة وليس فحديث عآشة قيد التطوع حتى يدل على اباحة الشمان على ان عائشة في رواية الزهرى عن عروة فسرت الاجال وأزالت الاحتمال فلم يدل على الماحد عمان ركعان بتسليمة انتهى لان ماذكرناه عن

و ١ - بحر الفي كه (قوله الاانهذا يقتضى النه) قال في البرهان بحساء نهذا الاسكال آتفاق الاعمة على القعود على رأسكل شفع لمارو بنادليل المساخه أوانه من خصائصه صلى الله تعالى عليه وسلم كذا في حاشية فو افندى على الدرر (قوله لانماذ كرناه الخي قال في امداد الفتاح عن البرهان بعدما أورد على الطحاوى حديث مسلم الاان اتفاق الاعمة على القعود على رأس كل شفع لمارو ينادليل انتساخه أوانه من خصائصه صلى الله تعالى عليه وسلم اه وأحاب في الامداد عن الطحاوى بانه ليس مواده نفي الوجدان من أصله بل وجدان ما ليس معارضا ولا حاظر اولا منسوخاو يكون المروى في مسلم محمد للمان الصحة لوقعل المناف الفعة لوقعل المناف الفعة لوقعل المناف الفعة لوقعل المناف الفعة الله نعالى الله

عليه وسلم اه والشأن في بيان الافضل انتهى احكن لا يحنى عليك ان قول الطعاوى لم نجد انه أباح الخينا فيه ماذكره من التأويل كحديث مسلم ومانقله عن الاختياروا كحاصل ان المكاركوبه عليه الصلاة والسلام يصلى أربعا بعيد جدا ولذاقال في فقع القد برلا يخفى أنه صلى الله تعالى عليه وسلم كان يصلى أربعاكما كان يصلى ركعتين فرواية بعض فعله أعنى فعل الاربع لا يوجب المعارضة اه وأبعدمنه ماقاله في غاية البيان ادلا مخنى أنه عليه الصلاة والسَّلام كان بته عدمن الليل بل كان فرضاعليه والكلام في الفرضية كامرعلى اله بارتم عليه أنه ما كان في بعض الاوقات يصلى الوترا امرأ نه عليه الصلاة والسلام كان يصلى خسركعآت سبع ركعات الحديث وفي النانارخانية وماروى أنهصلى الله تعالى عليه وسلم صلى أحسد عشر ركعة فثلاث منهاكان وتراوتماى ركعات صلاة الليل وماروى أيه صلى الله تعالى عليه وسلم صلى ثلاثة عشر ركعة فثلاث منها كان وتراوتماني ركعات صلاءاللمل وركعتان للفحر قال الشيخ أبوبكر مجدبن الفضل ألتفسير منقول عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم غير مستفرجمن تلقاء أنفسنا (قوله وفالاف اللمل ركعتين) قان في النهرقال في العيون و بقولهما يفتى ا تباع اللعديث كذافي المعراج بهالمشايخ الأمام من حديث الجمهين (فوله ولا بي حنيفة الخ) وجه ورده الشيخ قاسم بمااستدل

اصحيم مسلم صريح فى ردكارم الطعاوى ومن تبعه لان الثمان كانت نفلا بتسليمة واحسدة (قوله والآفصل فيهما الرباع)أى الأفصل في الليل والنهار أربع ركعات بتسليمة واحدة عندابي حنيفة وقالاف الليك ركعتان محديث الصحين عن ان عمر ان رحلاقال بارسول الله كيف صلاة الليل قال مثني مثني فأذاخفت الصبع فأوتر بوأحدة ولاي حنيفة مافي الصحيين عن عائشية رضي الله عنها ما كان بريدرسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان ولاف غيره على احدى عشر ركعة يصلى أريعا فلاتسأل عن حسنهن وطولهن ثم يصلى أربعا فلاتسأل عن حسنهن وطولهن ثم يصلى ثلاثا وما روىءن عائشة رضى الله عنها انهاقالت كان عليه الصلاة والسلام يصلى الضحى أربعا ولايفصل بينهن بسلام وما تقدم من حديث أبى أبوب وغره في سنة الظهروا بجُعة ثم الجواب عن دليله سماكما أعاده المحقق في فتح القدير مختصرا أن مقتضى لفظ الحديث امامثني فحق الفضيلة بالتسيم الى الاربع أوف مق الاباحة بالنسبة الى الفردوترجيم أحدهما بمرجح وفعله صلى الله عليه وسلم ورد على كالرالعوين لكن عقلنازياده فصملة الاربع لانهاأ كثر مشقة على النفس يسمم طول تقسدها فمقام الخدمة ورأيناه صلى الله علمه وسلم فال اغا أجل على قدر نصبك فكمنابان المراد الثآنى لاواحدة أوثلاث ولهذاذ كرفى زيادات الزيادات انمن نذران يصلى أربعا بتسليمة فصلاها بتسليمتين لميحزه ولونذرأن يصلى أربعا بتسليمتين فصلاها بتسليمة واحدة جازعن نذره وفى المحمط لاتباح الاثنتين أولاتصم الواغا اخترنا في التراوي مثنى النها تؤدى بالجماعة وأداؤها على الناس مثنى مثنى أخف وأيسر

الاستدلال الهلولم يكن كلأربع بتسليم لقالت كان يصلى ركعتين أوكان يصلى ثمانيا (قوله ان مقتضي لفظ

والافضل فيهما الرباع الحسديث الخ) يعنى ان مقتضى لفظ الحـد.ث حصر المتدأفي الخسر ولس عسرادالا تفاق على حوازالار سعأ بضا وعلى كراهة الواحسدة والثلاث فيءسرالوتر واذاانتني كونالمراد

لزم كون المح كم بمثنى اما في حق الفضيلة الخماذكر ه هنا وذكر في الفتح جوابا آخر وهو ان مثنى مثنى عبارة عن قوله أربع صلاة على حدة أربع صلاة على حدة لان مشي معدول عن العدد المكرروهوا تنان اثنان فراده حينتذا تنان اثنان صلاة على حدةثم اثنان إثنان صلآة على حدة وهلم برا بخلاف مااذالم يتكررلان معناه حينتذ الصلاة اثنين اثنين وسبب العدول عن أرسع أربع معانه أكثراستعمالا وأشهر لاوادة كون الاربع مفصولة بغيرالسلام وهوالتشهد فقط والاكان كلصلاة ركعتين ركمتين وقدكات أربعاقال وقدوقع في بعض الالفاظ ما يحسن تفسير اعلى ماقلنا وهوما أخرجه الترمذي والنسائي عن الفضل ان القباس أنه عليه العلاة والسلام قال الصلاة مثنى مثنى بتشهد في كل ركعتين اله مختصر او كان المؤلف لم يذكره لان هذا التأويل ينافيه حديث عائشة الذى تفدم عن الطعاوى اله عليه السلام كان يسلم من كل اثنين وحينئذ فيكون مثنى الثانية تاكيداللاولى وقد يجاببان ذلك لاينافى الحمل المذكو راذلا ينكر أنه عليه الصلاة والسسلام كان في بعض الاوقات يصلي كل ركعتين بتسليمة واغاال كالم فالافضلية كامروظاهر حديث عائشة أنه كأن عامة أحواله صلاة الاربع بتسليمة لقولها ماكان مزيدقى رمضان ولافي عيره والاولى جل حديث مثنى مثنى عليه جعابين الادلة متدبر (قوله اخف وأيسر) قلت يحتاج الى الجواب أيضاءن الست بعد المغرب فان الافضل فيهاان تكون بثلاث تسليمات كا تقدم فالاولى التعليل با تباع الاسمار الواردة في كل له من صلاة التراويم وصلاة الاوابين الدالة على انهام شي مشى (قوله والذي ظهر للعبد الضعيف النه) فال في النهر فيه نظر من وجوه أما أولا فلان القيام وان كان وسيلة الاان أفصلية طوله الحياكات بكرة القراءة في سه وهي وان بلغت كل القرآن تقع فرصا بخلاف التسبيعات فانها وان كثرت لا تربد على السنة وأما ثانيا فلان كون القيام بتخلف عن القراءة في الفرض لدس مما المكلام فيه اذموض وعالمسئلة في النفل وفي متحب القراءة في كله ولم أرفى كلامهم بالوتطة ع الاحس هل بكون طول الفيام في حفه أفضل كالقارئ أم لا فتسدير اله وأقول على ان الاحاديث الدالة على أفضلية الفيام نصف المطلوب و مسلم المتحدد المتحدد المتحدد المناف المتحدد المتحدد

عسرهالاحتمال كون المرادمن كثرة السعبود كثرة الاشتعال بالصلاة من اطلاق الحزم على الكل فان السعبود بطلق ويراديه الصلاة كافى فوله تعالى والركع

وطول القدام أحب منكثرة السجود والفراءة فرض في ركمتي الفرض

السجود و وله تعالى و تقلبك فالساجدين و تقلبك فالساجدين و تقايد ما في المتون الذي بتصحيمه في السدائع والجب من الشيخ عمد الغزى حيث تبع شيخه و خالف المتوير عسلى في متن التنوير عسلى ما اختاره شيخه هنامع ان المون موضوعه ان المون موضوعه لنقل المذهب (قوله

(قوله وطول الفيام أحسمن كثرة السحود) أى أفضل من عدد الركعات وقد اختلف النقسل عن مجدى هـ ذه المسئلة فنقل الطعاوى عنسه في شرح الا " ثاركا في الكتاب وصعه في البدائع ونسبماقا له الى الشافعي ووجهه مارواه مسلم عن جابر رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليموسلم قالأفضل الصلاة طول القنوت والمراد بالقنوت القيام بدليل مارواه أحدوأ بودا ودمرفوعا أى الصلاة أفصل قال عليه الصلاة والسلام طول القيام ولان ذكره القراءة وذكر الركوع والمعود التسبيح ونقلءنه في المحتمى ان كثرة الركوع والسعود أفصل لقوله عليه الصلاة والسلام للسائل كافى صحيح مسلم علمك مكثرة السعودولا ترأءني على نفسك مكثرة السعود وقوله علمه الصلاة والسلام أقرب مايكون العبدمن ربه وهوساحد ولان السحود غاية المواضع والعمودية ولمعارض الادلة توقف الامام أجدني هذه المسئلة ولم يحكم فيما بشي وفصل الامام أبريو يف كما في الجنبي والمداثع فقال اداكان لهوردمن اللسل بقراءةمن القرآن فالافصيل أن يكثرعد دالركعان والا فطول القيام أفصل لان القيام في الإول لا يختلف ويضم المه زيادة الركوع والسعود انتها والدى ظهر العيد الضعيف أن كثرة الركعات أفصل من طول القيام لان العيام اغماشر عوسلة الى الركوع والسعور كاصرحوابه في صلاة المريض من انه لوقد درعلى القيام ولم يقد درعلى الركوع والسعود سقط عنسه القيام مع فدرته علمه المحزدع اهوالمقصود فلاتكون الوسدله أفضل من المقصود وأمالز ومداكثرة العراءة فلايفيدالا فضلية أيسالان الفراهة ركن زائد كاصرحوا بهمع الاحتلاف فى أصل ركنيها بخلاف الركوع والسعود أجعواعلى ركسيتهما واصالتهما كإقدمناه مع تغلف القيام عن القراءة في الفرض فيمازاد على الركعتين فترج هذا القول عاد كرما بعد تعارس الدلائل المتقدمة (قوله والقراءة فرض في ركه تي الفرض) أي فرض عملي كما في السراح الوهاج للاختلاف فيهبين العلماءولم يقمدالركعتين بالاولمين لان تعيينه سما للقراءة ليس بفرض واعماهو واجب على المشهور في المدافع وصر به المصنف في عدد الواجبان وصح في البدائع ال محلها الركعتان الاوليان عينافي الصلاة الرباعية وقال بعضهم ركعنان منها عبرعين مع انفاقهم على انه لوقرأفالاخر بمنفقط وانهاصحة وانه يحب علمه معود السهو ان كان ساهماعلى كالرالقولين المذ كورين ففائدة الاحتلاف اغاهو في سلب سعود السهوفعلى ماصحعه سلمة تغيير الفرض عن مسله وتكون فسراءته فالاخرين فصاءعن قراءته فالاولسين وعلى دول البعض سيمه ترك

وقال بعضهما النهاي وهم المه قول آخر غير القولين السابقير مع المه عين الاول المعبر عنده بالمشهور (توله ففائدة الاختلاف الم قال فالنهر لكن سيأتى في السهوان تأحير الفرض فيه ترك واحب في ها و عكن أن يظهر في اختلاف مرا تب الاثم فعلى الاول مراثم اثم تارك الواحب على مامر تحقيقه ها قلت لى هنا شيئة اشكات على وذلك أنه لاخلاف عند نافى فرضية القراءة في الصلاة واغيا الخلاف في تعمن محلها وحينت فعنى القول الدى معمه في المدائع أن القراءة فرض و كونها في الاوليين فرض آحروم قتضى هدذا بطلان الصلاة تتركها في الاوليين وعدم اعتباد شونها قضاء في الاخريين فقد فات ولا عكن تداركه المونها قضاء في الاخريين فقد فات ولا عكن تداركه

كالواقى بتكبيرة الافتتاح بعدالقراءة ولم يقرأ بعدها وليس هذا كاخير بعدة الى آخرالصلاة فانه وان كان فيه تأخير فرض المسكن عدم التأخير ليس يفرض واغياهو واجب ومانحن فيه فرض وكويه فرضا عليالا يقتضى عدم البطلان لانه ما يفوت المجواز بفواته كسيم الرأس فهوفي قوة القطعى في العمل كامر صدرالكاب الله سم الاأن يقيال انه وان كان في قوة القطعى لكنه طنى وكان مقتضى تركه الفساد لكنه لم يحكم به احتياطالكويه فصلا محتمد افيه على نحوما سيأتى في المسائل الثمانية في تغريج قول الامام تأميل والذى يظهر لى أن ما في المسئلة في من أن محله المعتمد على المسئلة قول الافتراض وان ما قالد يعضم من أن محله المنافق عن على المسئلة قولان لا ثلاثة يدل والمنافقة على المسئلة قولان لا ثلاثة يدل والمنافقة على المسئلة قولان لا ثلاثة يدل والمنافقة على المسئلة ولان لا ثلاثة يدل والمنافقة ولان لا ثلاثة ولان لا ثلاثة يدل والمنافقة ولان لا ثلاثة ولان لا ثلاثة ولان لا ثلاثة يولد والمنافقة ولان لا ثلاثة ولد والمنافقة ولان لا ثلاثة ولان لا ثلا ثلاثة ولان لا ثلاثة ولان لا ثلاثة ولان لا ثلاثة ولان لا ثلاثة ولد ولان لا ثلاثة ولالله ولا تلاسم ولا تلاسم

الواجب وقراءته فالاخويين اداءلا قضاء والامرسه لوماف غاية البيان من أن تعيين القراءة في الاوليين أفضل انشاء قرأفه مما وانشاء قرأفي الاخريين أوفى احدى الاوليين واحدى الاخريين صعيف لتصريح الجم الغفتر بالوجوب في الاولس لا بالاقضامة واغا كانت فرضا في ركعتين لقوله تعالى وافروا ما تنسرمن القرآن وهولا يقتضي التكر أرفكان مؤداه افتراضها في ركعة الا النالثانية اعتبرت شرعا كالاولى فايجاب القراءة فهاايحاب فهما دلالة وأماقواه علسه السسلامف حديث المسيء صلاته ثم اقرأ ما تدسر معك من القرآن ثم قال في آخره ثم افعل ذلك في صلاتك كلها فلايتبت به الفسر من لان القطعي لايتبت بالظني واغسالم تكن القسراءة في الاخريين واجبة في الفرض كماهوا لصيح من المذهب مع وجودا لامرالمان كورالمفضى للوجور لوحود صارف له عنسه وهوقول الصحامة على خلافه كمار واءآبن أبى شيبة عن على وابن مسعود قال اقرأ في الاوليسين وسبح فى الاخريين لكن ذكر المحقق في فتح القدر برأنه لا يصلح صارفا الااذ الم يردعن غريه مآمن العجابة خلاف والافاختلافهم في الوجوب لا يصرف دليل الوجوب عنه فالاحوط رواية ألحسن رجمه الله مالو حوب في الاخريين انتهى وقد ديقال ان ، قتضا دازوم قراءة ما تيسر في الاحربين وجو ما لا تعيدين الفاتحة كاهو روابة الحسن فليس موافقال كل من الروايتين وفي القنمة لم يقرأ في الاولىسين وقرأف الاخرين الفاقعة فالصلاة على قصدال مناه والدعاء لا يجزئه انتهى معان المنقول في التعندس انهاذاقرأ الفاتحة فالصلاة على قصدالثناء جازت صلاته لانه وجدت الفراءة في محلها فلأ تتغير حكمها بقصده وهكذاف الظهير بقثمذكر بعده ماق القنية عن شمس الاعمة الحسلواني ووجهة ان القراءة ليست في محلها فتغرب تقصده كايسر المه تعليله في التحنيس وقوله وكل النفل والوتر) أى الفراءة فرض ف جيع ركعات الذفل والوتر الما النفل فلان كل شقع منه صلاة على حساة والقيام الى الثالثة كتحريمه مبتدآة ولهذالا يجب بالتحريمة الاولى الاركعتان في المسهورين الصحابنا ولهذاقالوا يستفتح في الثالثة وأما الوسر فللاحتياط كذافي الهداية وزادفي فتم القدير و يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم في كل قعدة وفياسه أن يتعود في كل شفع انتهدى الااله لا يتم لانه

فالفي شرح الطعاوى للرسبيراي فال أصحابنا القراءة فرض في ركعتين بغدراعيانهما وأفضلها في الأولدين والمددهب القدو رى أيصالكن أص في النفل والوتر

على ان الصيح من مذهب أصحابنا ان محل القراءة المفروضة الركعتان الاوليان عينا واليه أشار في الاصل حيث قال اذا مرك القراءة في الاحريين يقضيها في الذخيرة وعليه مشى في الذخيرة والحيط الرضوى وغيرهما عند واحيات الصلاة أن محرود السهو وعدمه محرود السهو وعدمه

بانهدم اعتبرواللؤ كدوصلاة واحدة فى حق القراءة فقط احتياطا كما في الوترفانهم أوجدوا القراءة في جيدع ركعاته احتياطا كامر لاحقال كونه سنة مؤكدة (قوله ولا يمطل خيارها الخ) أي خيار المرآة التي قال لها زوجها اختاري نفسك وهي في سنة

الظهر القبلسة (قول المصنف ولزمالنفل بالشروع) أي صلاة أوصوما كذاقال العيني وتعقبه فيالنهر بالهمن استعال الشئ قدل أوامه وهلاقال أوجااه وأحاب بعصهم باله تنصيص على مافسه خلاف الشافعي مغللف الجج اذلاخلاف

ولزم النفل بالشروعولو عندالغروب والطلوع

لهفسه ولافي العرةعلي مايعهم من الزيلعي اه والطاهر تخصيص الصلاة فقطلان القام لهاولانه ينبو عن الصدوم قول المصنف ولوعند الغروب والطلوع كإلاعنق هذا واغمالم مذكرالاستواء لانه وقتضى لايتأتى فسه أداء الصلاة كذانقله معضهم عن الشلي وفيه أنالككلام فالشروع لافى الاداه ومدة الشروع سسرة عكن فمه فالاولى الجدواب بان تعسرى الشروعءنسدالاستواء نادراهسدم العلمه غاليا منلاف الطلوع والغروب (قوله ولونوى تطموعا آخر) أي بع الامام ف

لاشعل السنة الر ماعية المؤكرة كسنة الفاهر القبلية فان القراءة فرص في جيع ركعاتها مع ان القيام الى الثالثة ليس كتحر عة مستدأة بلهي صلاة وأحدة ولهذالا يستفتح في الشيفع الثاني ولا يصلى فى القعدة الاولى ولا يبطل حيارها بقياه هافيها الى الشفع الثاني وان أريد بالنفل فى كالرمهم ماليس سنة مؤكدة لم يتم أيضا كالموء عن افادة حكم القراءة في السنة المؤكدة واغمالم تكن القعدة على رأس كل شفع فرصا كماه وقول مجدوه والقياس لانها فرض للخروج من الصلاة واذا قام الى الثالثة تبينان ماضلها لم يكن أوان الخروج من الصلاة فلم تبقى القسعدة فريضة بخسلاف القراءة فانهاركن مقصود بنفسه واذاتركه نفسدصلاته وقوله ولزم النفل بالشروع ولوعندالغروب والطلوع) بيان لما وجبء لى العبد من الصلاة بالترامه وهونوعان ما وجب بالقول وهو الندر وماوجب بالفعل وهوالشروع فالمفل فنبدأمه تبعالل كتاب فنقول ان ابطال العصل وام بالنص ولاتبطلوا أعالكم فملزمه الاقمام لان الاحترازة ن ابطال العسمل فيما لا يحتمل الوصف بالتعزى لايكون الابالاغام لأن المؤدى وقع قرية بدليل الهلومات مدالقدر المؤدى يصرمناها وقداتفق أأصحابناعلى لزوم القضاء في افسادالصلاة والصوم سواء كان بعذر كالحيس في خلالهما أو منسرعذر وانه يحل الافساد لعذر فيهما والهلا يحل الافساد في الصلاة لغيرعذر واختلفوا في الماحته في الصوم الغيرعذرففي ظاهرالر وايه لايباح وفحروا يهالمنتق ساح كمآسأتي في الصوم وقوله ولوعندالغروب بيأن لكونه لازماله اذاشرع فيه في وقت مكروه وهوظ آهر الرواية واذا أفسده لزمه قضاؤه بخلاف الصوم اذاشر عفى وقت مكروه وانه لاقضاء عليه بالافساد وسيأتى الفرق انشاء الله تعالى ف الصوم وفي البدائع وعندنا الافضل ان يقطعها وان أتم فقدأ ساءولا قضاءعليه لايه أداها كما وجبت فأداقطعها رمه القضاءانته ي و يدعى أن يكون القطع واحسا خروجاءن المكروه تحريما وليس بابطال للعمل لانه ابطال ليؤديه على وجه أكمل فلا يعـــدا بطالا ولوقضاه في وقت مكرو. آخر أجزأ ولانها وجمت باقصة وأداها كماوجمت فيجوز كالوأتمها فيذلك الوقت أطلق الشروع وانصرف الى العجيم فلولم يكن صحيحا لاقضاء عليه كالوشرع أيصدلاة أمى متطوعا أوفى صدلاة امرآة أوجنب أومحدث كإفي المدائع وانصرف الى القصدي فالشروع في الصلاة المظنونة عير موجب والمراد بالشروع هوالدخول فهاستكمرة الافتنا-أو بالقسام الى الشفع الثاني بعد دالفراغ من الاول صحيحا فأداأ فسدالشفع الثاني لزمه قضاؤه فقط ولاسرى الى الاوللا تقدم ان كلشع منه صلاه على حدة الااذاصلي تلاثر كعات بقعدة واحدة فأن الاصرابه لا يجوز وفسدا لشفع الاوللان مااتصل به القعدة وهي الركعة الاخبرة فسدت لان المتنقل بالركعة الواحدة غير مشروع فيفسد ماقبلها كذا فالبدائع تمهد ذاالنفل أذاصا ولازمابالشروع لايخرج عن أصل النعلية ولهدا لواقتدى متطوعا بامآم مفترض ثم قطعه ثم اقتدى به ولم ينوالقضاء فاند يحرج عن العهدة ولونوى تطوعا آخرذ كرفى الاصل انه ينوب عمالزمه بالافساد وهوة ول أبي حنيفة وأبي يوسف وذكربي زيادات الزيادات انه لاينوب كافي المدائع أيضا وأماما يحب بالقول وهو الندر ففي القندة اداء النفل عدالنذر أفصل من أدائه بدون الدرغ نقل اله لوأراد أن يصلى فوافل قيل يندرها غم وصليها وقيل يصليها كاهى انتهى ويشكل علمه مارواه مسلم في صحيحه من النهى عن الندر وهو

الصورة المذكورة (قوله ويشكل عليه مارواه مسلم في صحيحه) وكذاروا والمخارى عن ابن عروا فظه نهى النبي صدتى الله عليه وسلمءن النذروقال المهلا بردشيأ واغما يستخرج بهمن البخيل (و و عنده النهى) أى النهى عن النفر قان النهى الذى ف حديث مسلم مطلق و تقييده بالنفر المعلق محمل أن يكون مراده و محمل عدمه مرباعلى طاهر الاطلاق فالاحوط عدم النفر لكن ذكر في فتح القسدير في فروع قبيل كاب المجلوار تدعقيب نفر الاعتكاف ثم أسلم لم يلزمه موجب النسفر لان نفس النفر بالقربة قرية في سطل بالردة كسائر القرب اه ففيسه التصريح بان النسفر بالقربة قرية فليس بمنهى عنده فيتعين تأويل الحديث بالمعلق بالايريدكونه كان دخلت دار فلان فله على صوم كذا و في المعلق بالريدكونه كان شفى الله مريضى أورد غائبى فله على كذا فاله لم يخلص من كذا و في المحديث بالمعلق بالمال الشفاء حصل بسبه فلذا قال في المحديث المعلق من المعلم المالة المعلق المحديث المعلم المعلم

مر بح القول من قال لا ينذرها لكن بعصهم حل النهى على النذر المعلق على شرطلا به يصير حصول الشرط كالعوض للعبادة فلم يكن مخلصا ووجهمن قال بنذرها وانكانت تصبر واحبسة بالشروعأن الشروع في النذر يكون واجبا فيحصل له ثواب الواجب به بخلاف النفل والاحسن عند العبد الضعيف اله لاينذرها خروجاعن عهدة النهى بيقسين تم المنذور قسمان منحز ومعلق فالمنحز يلزم الوواء أهان كان عبادة مقصودة بنفسها ومن جنسها واجب فيحرم عليه الوواء بنذر معصية ولايلزمه بنذر مباحمن أكل وشرب ولبس وجاع وطلاق ولابنذر ماليس بعبادة مقصودة كنذرالوضوء اكم صلة وكذالونذرسعدة التلاوة خلافالماف القنية من انها تلزمه عند الاف مااذاقال سعدة لاتلزمه ولابنذرماليس من جنسه واجب كعيادة المريض وتشييع الجنازة قال في البدائع ومن شروطه أن يحكون قر مةمقصودة فلا يصح النذر بعيادة السرضي وتشييع الجنائز والوضوء والاغتسال ودخول المسجد ومس المحف والآدان وبنأءالر باطات والمساحد وعسرذلك وانكانت قربالانهاغسرمغصودة فلوقال للهعلى انأصلى أوأصلى صلاة أوعلى صلاة لزمهر كعتان وكذالوقال الله على ان أصلى يومالزمه ركعتان كإفي القنية فلونذر صلوات شهر فعلمه صلوات شسهر كالمفروضات معالوتردون السنن لكنه يصلى الوتر والمغربأريعا ولونذران يصلى ركعة لزمه ركعتان أوثلاثا وآر مالان ذكر بعض مالا يتعزأ كذكركله كماءرف ولونذر نصف ركعة لزمه ركعتان عندأى الوسف وهوالختاركافي الحلاصة والتعنيس ولونذران يصلى الظهر غانيا أوان مركى النصاب عشرا أوحجة الاسلام مرتمن لايلزمه الزائد لانه الترام غبرالمشروع فهونذر بمعصمة كالونذرصلة بغير وضوءلانهاليست بعمادة بخلاف مالونذرها بغبرقراءة أوعرياما فانها تلزمه يقراءة مستوراعلى الخمار لانها بغبرقر أءة عبادة كصلاة للأموم والامى وبغبر ثوب لعادمه والظاهران مرادهم بغبر وضوء بغسير طهارة أصلاتج وزاما كخاصءن العام لمكون المشروع الاصلى في مثله هو الحاص والأوالصلاة بعير وضوءمشر وعةما أنهم عندالجعزعن أسستعمال المآءو يندفي ان يلزم المذربالصلاة مغرطهارة على قول أبي بوسف كإقال به مغمر وضوء لانه يقول بمشروعيتها لفاقد الطهورين كإعرف وكاثنه لندرته لم يفرغ عليه وف شرح المجمع اصنفه لوقال صلاة ، طهارة بلاطهارة يلزمه ، طهارة اتفاقا وأما المعلق فظاهر الرواية اله يلزمه الووا ويه عند وجود الشرط كافى الظهيرية واختار المحقة ون الدان كان معلقاعلى شرطير يدكونه تجلب منفعة أودفع مضرة كانشفي اللهم يضي أومات عدوى فلله على

الهلامردشأواغا يستغرج مه من البخسل فانهدا ألكلام قدوقع موقع التعامل لانهي يخلاف النذر غبرالمعلق على شئ أمسلاوانه تبرععض مالقرية لله تعالى فلاوحه محعله داخلاتحث النهيي هــذا وقدجــلىعض شراح البخارى النهيىفي الحديث علىمن اعتقد ان النذرمؤثر في تحصل عرضه المعلق علموما قلناه أقرب والله تعالى أعلم (قوله ومنجنسها واحب) انظرمافاندة النقسديه فانعمادة المريض وتشيدم الحنازة قدحرحا بعمادة مقصودة كايصرح بهماسينقله عن البيدائع (قوله وينسخىأن يلزمالنسذر بالصلاة مغبرطهارةعلى . تول أبي يوسف) مقتضى ذلك أيه أمير التصريح بذلك وموعس فقد

صرح به صاحب المجمع في شرحه عليه مع أنه سينقله عنه قريبا وعبارة شرح المجمع اصنفه هكذا اداندران بصلى صوم ركعتين بغيرطهارة ازنماه بطهارة عندا بي يوسف لان صدر كلامه نذر صحيح ملزم الطهارة اقتضاء فيكان قوله بغيرطهارة مناقضا له فسقط و بقى الباقى على المحتد كقوله أنت طالق الموم غدا أوغد اللهوم أولله على ركعتين طهارة أو بغيرطهارة وقال مجد لا يلزمه شي لانه نفر بعضة فلا يلزمه والدكلام واحد فلا يدمن اعتباره بخلاف الافصاح شرط الصحة لانه بعدر حوعاءن المنطوق بعد محته ولزومه انتهت و بها يعلم ما في عبارته التي نقلها عن شرح المجمع من التحريف على ما في بعضها و قال صلاة بطهارة والصواب في الوطهارة و في بعضها الاقتصار على قوله بلاطهارة وهي صحيحة وعليها فقد علت ما في كلامه بطهارة بلاطهارة والمواب في الوطهارة وفي بعضها الاقتصار على قوله بلاطهارة وهي صحيحة وعليها فقد علت ما في كلامه

وقضى ركعتسين ونوى ربعا وأفسده بعث القعود الاول أوقدله

والتدين طاهر ودلك وأماما في الدائع فلابل طاهر والخيلاف فاله فال ومن المتأبر ين من أبي يوسف في اردي من الاربع منها بتساعة وهوالاربع يقضى أربعا ولوأخير يقضى أربعا ولوأخير بالناني لا تبطيل شفعته وعنم محمة الخلوة اهم

صومأوصدقة أوصلاة لايحزته الافعل عندوان كان معلقاعلى شرط لامر يدكونه كان دخلت الدار أوكلت فلانا كان مخمراس الوفاء مه وسن كفارة اليمن وصحيعه في الهداية وقال ان أباحنيفة رجع عن غبره وكذاف الظهيرية وبهكان يفتي اسمعمل الزاهده غي المعلق لا بحوز تعمله قمل وحود الشرط يخلاف المضاف كان نذران يصلى ف غدفصلى الموم ماله يجوز عندهما خلافالحمدو الفرق ان المعلق لاستعقدسما فاامحال بلعندالشرط والمضاف ينعقدف المحال كاعرف فالاصول وأوضعناه فاسالا صول ولوعن مكانا فصلى فيماهو أشرف منه أودونه حاز خلافاز فرفى الشانى وذكرفي المصفى ان أقوى الاماكن المسجد المحرام تم سعد الني صلى الله عليه وسلم تم مسجد بيت المقدس تم الجامع تم مسجد الحي ثم البيت وذكر في الغاية بعد مسجد بيت المقدس مسجد قداء ثم الاقدم والاقدم ثمالاعظم وذكرالنووى أنهذه الفضيلة محتصة عمدالني صلى الله عليه وسلم الذي كان ف زمانه دونماز بدفهه بعده فعلى هدذا تكون الصلاة في مسجد بدت المقدس أفضل من الصلاة في تلك الزمادة الاأن يكون فناءهذا المحدف حكمه فى الفصالة تشريفاله وهي كانت من فنائه قمل ان تحمل منهوالله أعلم الصواب وفي عدة المفتى للصدر الشهيدم يض قال انشفاني الله تعالى على ان أقدر واصلى ركعة فلله على أن أتصدق بدرهم هكذا الى أربعة دراهم فقدر على أردع ركعات يحب علسه التصدق بعشرة دراهم انتهى ووجهه انه يلزمه بالركعة الاولى درهم وبالثانية درهمان وبالثالثة ثلاثة وبالرابعة أربعة فالجلة عشرة دراهم وف القنية أوجب على نفسه صلاة فى وقت يعينه يتعين ولوفات يقضها كالصوم ولونذرأن يصلى أربعا بتسليمة يصلى فى التشهدو يستفتح اذاقام ألى الثالثة اه (قواد وقضى ركعتن لونوى أربعا وأفسده عالقعود الاول أوقيله) يعنى فيلزمه السفع الثاني ان أفسده بعد القعود الأول والشروع في الثاني والشفع الأول فقط ان أفسده قبل القعود سامعلي اله لالمزمه بغرعة النفل كثرمن الركعتسن وان نوى أكثرمنه ماوهوظاهر الروامة عن أصحاسا الابعارض الاقتداء ومعع في الحلاصة رجوع أبي يوسف الى قولهما فهو يا تفافهم لان الوحوب سد الشروع لم يشب وضعاءل لصانة المؤدى وهو حاصل بقيام الركعتسين فلا تلزم از بادة بلا ضرورة قسديةوله نوى أربعالانه لوشرع فالنف لولم بذولا يلزمه الاركعتان اتفاقا وقسد بالشروع لانهلونذرصلاة ونوىأر عآلزمهأر دع للخلافكافي انخلاصة لانسب الوحوب فمهه والنذر بصنغته وضعا وأطلق فى النفل فشمل السنة المؤكدة كسنة الظهر فلاعب بالشروع فهاالاركعتان حتى لوقطعها قضى ركعتسن في ظاهر الرواية عن أصحاب الانها نفسل وعلى قول الى وسف يقضى أربعا فالتطوع ففي السنة أولى ومن المشايخ من اختار قوله ف السنة المؤكدة لانهاصلاة واحدة بدلمل الاحكام من العلايستفقي في الشفع الثاني ولوأ خبر الشفيع بالبيع وانتقل الى الشفع الثاني لا تبطل شفعته وكذا الخيرة وتمنع صحة الحلوة وطاهرما في فتح القسدير والتبسين والبدائع الاتفاقء بي همذه الاحكام وينبغي التختص قول أبي يوسف وتتعكس على ماهوظاهر الرواية لكن ذكرفى شرح منية المصلى ان هذه الاحكام مسلة عندا هدل المذهب فلذا اختياران الفضل قول أي يوسف ونص صاحب النساب على انه الاصبح حيث قال وان قطع سسنة الظهرعلى رأسال كعتن أوالثالثة وشرع فى الفرض لزمه قضاء الاربع وهو الاصم لانه بالشروع صار عمراة الفرض انتهى وقيدنا بقولنا الابعارض الاقتداء إن المتطوع لواقتدى بمصلى الظهرتم قطعها مايه يقضى أربعا سواه اقتدى بهفى أولها أوفى القسعدة الاحيرة لآنه بالاقتداء التزم صلة الامام وهي

أربع كذافى البدائع وقيد قواه بعدالقعودلانه لوصلى ثلاث ركعات ولم يقعد وأفسيدها لزمه أربع ركعات على الصحيح كأقدمناه وقدذكره في شرح منية المصلى بحثاوه ومنفول في البدائع كما سلف فقواهم ان كل شقع في النفل صلاة على حدة مقيد عما اذا قعد على رأس الركعت من والافالكل صلاة واحدة عنراة الفرض واذاأ فسد ولزمه الكل (قوله أولم يقرأ فهن شمأ أوتر أفي الاولسن أو الانويين) أى قضى ركعت بن في هذه المسائل الشكلات وهي من المسائل العدر وفق بالثم أنسة والاصل فيها ان الشفع الاول متى فسد سرك الغراءة تبقى التحر عة عند أبي بوسف لان القراءة ركن زائدألاترى ان للعد لآة وجود ابدونها غيرانه لاحة الاداء الآبها وفسأد الاداء لابزيد على تركه فلا تبطل التحر عة وعندمجدمتي فسدالشفع الأول لاتبقى التحر عد فلا يصح الشروع في الشفع الشاني الأن القراءة نرض فى كل من الركعتين فكا يفدالشفع بترك القراءة فهما يفد دبتركها في احداهما واذا فسدت الافعال لم تبق التحر عقلانها تعقد للافعال وقد فسدت وعند الامام أبي احنيفة ان فسدالشفع الاول بترك القراءة فبهما بطات التحرعة فلا يصيح الشروع ف الشفع الشاني وان فسديترك الفراءة في احداهما بقيت التحريمة فصد الشروع في الشاف الاان القياس ماقاله مجد لكن فسادها بترك القراءة في ركعة واحدة محتهد فسهلان الحسن المصرى كان يقول محوازها بوجودا لقراءه فاركعمة واحدة وقوله وان كان فاسدالكن اغاء رفنا فساده مدلسل احتمادى عسرموح على اليقسن المحوزان يكون العيم قوله غيرأناعر فناصحة ماذهبنا السه وفسادماذهب اليه بغالب الرأى فلم يحكم سطلان التحرعة التانسة سقن بالسل واذاعرف هلذا فنقول اذاترك القراءة في الاربع قضى الركعتين الاوليين فقط عندهم البطلان التحر عمة خلاوا لابى يوسف لمقائها عنده فمقضى الشفعين وانترك الغراءة في الاخريين فقدأ فسدهما فقط فيلزمه تضاؤه مااجاعا واذاترك القراءة في الاوليين فقط لزمه قضاؤهم مأفقط اجماعا لفسادهم ماولم يصم الشروع في الثاني عندهما حتى لوقه قه فيه لا تنتقض طهارته وعنداً بي يوسف قد صم ولم نفسدلو حود القراءة فيه وأشار المصنف بهذه الثلاث الى ثلاث أخرى أيضا فتصنر المسائل سنتا من الثمانية احداها لوقرأف الاوليين واحدى الاخريين فعليه قضاء الاخريين احاعا ثانهالو قرأف الاخريين واحدى الاوليين فعليه قضاه المولية بناجها المالثها لوقرأف احدى الاحريين لاغ برلزمه نضاء الاوليين عندهما وعندابي يوسف بقضى أربعا وقددة ومناان فسادالشفع الثاني يسرى الى الاول اذالم يقعديينه مافقوله أوقرأف الاوليين مقيد عااذا قعدعلى رأس الركعتين والافعليه قصاءالاربع كإفي العناية وفي البدائع هدنا كله اذا قعد بين الشفعين قدر التشهدواما أذالم يقعد نفسد صلاته عندمجد بترك القعدة فلاتتأتى هذه التفر يعات عنده أنتهى شم اعسلم ان هـ فد المسائل الست تسمع من حيث التصوير لان الرابعة صادقة بصورتين ما اذا ترك في الركفية الثالثة أوترك في الركعة الرابعة والخامسة صادقة بصورتين أيضا ما اداترك في الركعة الاولى أوترك فالثانية والسادسة صادقة بصورتمن أيضاما اذاقرأ في الثالثة أوقر أفى الرابعة والمسائل التي بحب فيهار كعنان تسعف التحقيق فان هذه المسائل وان اشترت بالثمانية لكن هي في التعقيق خسة عشرتسع منهايلزم فهاركعتان وستمنها يلزم فهاأ ربع أشار المهابقوله (وأربعالو قرأني احدى الاولسن واحدى الاخريين) وهوةول أبي حنيفة وأبي يوسف على رواية محد ليقاء التحريمة عندهما الماعرف في الاصل السابق وعند مجدعليه قضاء الأوليين لاغمر لان التحريمة قد

(قوله وفسأدا لاداه لالزند على تركه) أى لا يكون أقوى من ترك الاداء بأن أحرم واقف المررك أداء كل ألافعال مأن وقف ساكم طويلالا تبطسل التمرعة وهمذالانها لست لم تعقد الالهدا الشيفغ وانبناءالشفع الثانى حائر فعملم انهاله ولغيره فبفسادهلا تنتفي فاتدتها مالكاسة لتفسد هي كإبسطه في الفتح أولم يقرأفهن شيأأوقرأ في الأولس أوالآخر س وأرىعالوقرأفي احمدى إلاوليينواحدى الاحربين (قوله وعند أبى حنيفة الى آ مركارمه)لايخنى انبهذاالتقر مرلم يحصل الجواب عماقرر لابي بوسف بل حواله منعان فساده لامزيدعلى تركه لانالترك محرد تأحسر والفسادفعسلمفسد وتمامه فى الفتح (قوله لكن فسادها النع) قال ف النهامة وان قلت كاان ترك القرآءة فيركعة مجتهد فمه كذلك عدم الغساد سرك القراءة في الكل عجتهد فسهلان القراءة لست بفرض عنداأيي تكر الأصم ألجوابأن قوله مخالف للدلمسل القطعى فلا يعتبراه (قوله علىرواية مجد)قيدلقوله وهوةولَ أي حنيفة فال في الهداية على قول أبي يوسف رجه الله قضى الاربع وكذا عندا بي حنيفة اله فقوله وكذا قال في العناية هواشارة الى الدس قوله با تفاق بينهما بل الفياه وقوله على رواية مجدوه وفصل أصاب مخره كاترى (قوله بل تفريع صحيح النه) قال في النهر أقول في كونه تخريج العنى أصل الامام نظر يوضعه سلوك طريق الاسناد في الحيد المحفظة اونسى ودعوى الهرواه بلاواسطة منافي لما الدعاه من الرواية عن الثانى نام لوتيل الفياء اعتمد المشايخ ذلك لا بناه على مارواه عن الثانى بل بناه على ماسمعه منه من غير واسطة فاله وان بطلت و وايته من الوحد الاله لاما نعمن ثبوتها من طريق أخرى فقد دكر في الاصل ان قول من غيرة حديثا ثم نسى الاصل وان ما ادعى أبويوسف و وايته قياس وماد كره مجد استحسان ثم رأيت في شهادات فضى القدم لوسم من غيرة حديثا ثم نسى الاصل وانته للفرعثم سمع القرعبر و يه عنه عندهم الا يعمل به وعند عمل به ومن ذلك آلما ألل من غيرة حديثا ثم نسى الوسف عن أبى حنيفة ونسبها أبويوسف وهي ستة ف كان أبويوسف لا يعتبر رواية مجد لا يدع واليتما والمنافق والمنافق المنافق والمنافق والمنافق والمنافق والمنافق والمنافق والمنافق والمنافقة ونسبها أبويوسف أنكروال المنافق والمنافقة ونسبة في كان أبويوسف لا يعتبر رواية مجدلا يدع والمنافق والمنافقة والمنافقة ونسبها أبويوسف أنكروال أبانوسف أنكروال والمنافقة والمناف

ذلك وهمذهالصورة العست من نسمان الاصل رواية الفرع بخلافما اذانسي الاصل ولمعزم بالانكار فلاينسغى اعتمار قولع دالااداصم اعتبار مادكره تغر بحاعلي اصل أىحنىفة المملخصا الم وأحاب العلامة المقدسي بقوله أقول لعمله جله مجدعلى النسيان لطول العهدواشتغاله مالقضاء اه (قوله و مماذ کرناه الع)فيه بعث لانمسائل ظاهرالروايةهيماوجد في بعض كتبمجسد كالمسوط والزمادات والجامع الصغير سميت

ارتفعت عنده قال في الهداية وقد أنكر أبو يوسف هذه الرواية عنمه وقال رويت التعن أبي حنيفة انه يلزمه تضاء ركعتبز ومجدلم يرجع عن روابته عنه انتهى وفال فحر الاسلام واعتمد مشايخنا رواية مجدو يحتمل أن يكون ما حكى أبو يوسف من قول أبي حنىفة قما ساوماد كر مخدا ستحساناذكر القماس والاستحسان في الاصل ولم يذكره في الجامع الصغيرانية على وذكرة اضيحان في شرح الجامع الصغير ان مارواه محدهوظاهر الرواية عن أبي حسفة وف فتح القدير واعة ــ دالمشا يخر إوابة محد مع تصر جهم فالاصول بان تكذيب الفرع الاصل يسقط الرواية اذا كان صريحا والعسارة الذ كورة فالكابونيره عن أي يوسف من مثل الصر يج على ما يعرف في داك الموضع فليكن لابناء على اله رواية بل تفريد صحيح على أصل أبي حنيفة والأفهو وشكل انتهى وعياد كرناه عن قاضيخان ارتفع الاشكال لتصريح ــ مبانهاظا هرالرواية كالهالسوتهما بالسماع لهــمد من أبى أ حنيقةلابواسطةأبى يوسسف فارااعتمدها المشايخ وقى غاية البيان معزياالى فحرالاسلام كانأبو وسف يتوقعمن مجدان يروى كاباعنه فصنف مجدهداالكابأى الجامع الصغير واستدهعن أبى بوسف آلى أبى حنىفة فلماعرض على أبى بوسف استحسنه وقال حفظ أبوعبدالله الامسائل خطأه فى روايتها عنده فلما بلغ ذلك محدد اقال حفظ تهاونسى وهى ست مسائل مذكورة في شرح المامع التغيرانهي ولمسنها وذكرالعلامة السراج الهنسدى فشرح المغنى فقال الاولى مسئلة ترك القراءة وقدعلتها الثانمة مستحاضة توضأت بعدطلوع اشمس تصلى حتى يغرج وقت الظهسر قال أبو بوسف اغمارو يتلك حتى يدخل وقت الظهر الثالثة المشترى من الغاصب إذا أعتق ثم أحاز المالك البيع نفدالعتق قال اغارو بتالث انعلا ينفد الرابعة المهاجرة لاعده علمها و يحوز نكاحهاالاأن تكونحلي فينشد لايحوزنكاحهاقال اغارو بتاك اله يحوزنكاحها ولكن

و - بحر ثانى كه بذلك لا تها تا بته المتواترة أومشهورة وهى الطبقة الاولى الثانسة مسائل النوادر كالكيسانيات والهاروبيات وتسمى غير ظاهر الرواية لا تها تشت عن مجد شونا طاهرا كالاولى والطبقة الثالثة ما استنبطه المتأخرون مما لم يحده وظاهر الرواية معناه المه مذكور في كتب ظاهر الرواية وهو كذلك لا نه في المحده وحينتذ فقول قاضيمان مارواه مجده وظاهر الرواية معناه المه مذكور في كتب ظاهر الرواية وهو كذلك لا نه في المحام المعند وقول المؤلف كانه لتبوتها بالسماع المنزو المحام المعند وقول المؤلف كانه لتبوتها بالسماع المنزو المعام المعدم من المحدم وقوله ودعاء السماع المنزو المناق المه من كتب ظاهر الرواية تأمل تم لا نه والمحدم و فرايد والمحدم المنزو المنزو المنزو المنزو المنزو المنزو والمنزو وي عندا للمنزو وي عند المنزو و وي عند المنزو وي المنزو وي المنزو و وي عند المنزو وي الم

لابقر بهازوجهاحتى تضع الجل الخامسة عبدس اثنين قتل مولى لهمما فعفاأ حدهما بطل الدم كأه عندأبي حنمفة وقالا يدفع ربعه الى شريكه أويفديه برسع الدية وقال أبو يوسف انماحكيت الثعن أى حسفة كقولنا وأغاالاختلاف الذي رويته في عدقتل مولاه عداوله ابنان فعفا أحدهماالاان مجداذكرالاختلاف فبهما وذكرقول نفسهمع أبى يوسف في الاولى السادسة رجل مات وترك ابناله وعمدالاغبرفادعي العمدان المتكان أعتقه في صحته وادعى رحل على المت ألف دينار وقيمة العيدألف فقال الان صدقتما يسعى العيد في قيمته وهو و يأخذها الغرج بدينه وقال أبويوشف اغارويت المئمادام يسعى فقيمته انه عبدانتهى وأشار المصنف بهذه المسئلة آلي مسئلة أخرى تمام الثمانية (و)هي ما اذا قرأ (في احدى الاوليين) لاغبرفانه يلزمه قضاء أربع عندهما وعندمجدر كعتأن وفي التحقيق هي اشارة الى خسة أخرى فسآئل لزوم الاربع ست غمام أنخسة عشر فانمسئلة الكابأعني ماأذاقرأفي احدى الاولمين واحدى الاخريين صادقة ماريع صورلان الحدى الاولسن صادقة صورتين مااذاقرأفي الأولى فقط أوفى الثانية فقط واحدى الانويين صادقة بصورتين مااذاقرأف الثالثة فقط أوف الرابعة فقط ومسئلة مااد اقرأف احدى الاولمن الاعسرصادقة بصورتين مااداقر أفي الاولى فقط أوفي الثانسة فقط فصار المحاصل ان مسائل ترك القرآءة خسة عشر كاقدمناه وقدذ كرهاف العنابة مجلة وقال فعلمك بتميز المتداخلة بالتفتيش في الاقسام وقد سرالله تعالى ذلك للعبد الضعيف مفصلة عمزة فلله الجدو المنة وفي السدائع ولوكان خلفهر جل اقتدى به فيكمه حكم امامه يقضى ما يقضى امامه لان صلاف المقتدى متعلقة بصلاة الامام صهة وفسادا ولوتكلم المقتدى وقدأتم الامام الار مع فان تكلم قب لقعود الامام فعليه قضاءالا واسن فقط لانهلم بلتزم الشفع الاخبر وان تكلم بعد قعوده قمل قدامه الى الثااثة لاشئ علمه وامااذافام آلى الثالثة ثم تكلم المقتدى لم تذكرف الاصلوذ كرعصام ان عليه قضاء أربع وخصة أبوالمعنن بقواهما اماعند مجدفيلزمه قضاء الاخرلاغبرانتهى وفي المحيط ولواقتدى بهفي الاخريين وصلاهمامع الامام قضى الاولمن لانه مالا قتداء التزممالزم الامام (قوله ولا يصلى عدصلة مثلها) هذا الفظ الحديث كمافى كتب الفقه وجعله في فتح القدير وغاية السان أثراعن عررضي الله عنه وقال عبدالله تن مسعود لا يصلى على اثر صلاة مثلها وهذا الحد بشحص منسه المعضلانه اصلى سنة النحرثم الفرض وهما مثلان وكذا يصلى سنة الظهرار بعاثم بصلى الفرض أربعا وكذا تصلى الظهر ركعتين في السفر ثم يصلى السنة ركعتين فلمالم عكن أجراؤه على العموم وجب جله على أخصالحصوص كأهوا محبكم في العام اذالم عكن العمل بعمومه فقال مجد في المحامع الصغير المراد منه أن لا يصلى بعد أداء الظهر نا فلة ركعتان بقراءة وركعتان بغير قراءة بعني لا تصلى النافلة كذلك حتى لاتكون مثلا للفرض بل يقرأ في جسع ركعات النفل قال قاضيحاً ن في شر - المجامع الصغير ولو حمل على النهسيءن تمكرا رائجهاعة في السحد أوعلى النهميءن قضها والفرا تُض مخافه الخلَّل في المؤدى كانحسنا وانذلك مكروه انتهبي واستدل في فتح القد مرالا ولء عافي أبي داودعن سلمهان ابن يسار قال أتيت اب عرعلى الملاط وهم يصلون قلت ألا تصلى معهم قال قدصلت الى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تصلوا صلاة في يوم مرتين وروى ما لك في الموطا حدثنا نافع ان رجلاسال ابن عرفقال انى أصلى في بيتى شم أدرك الصلاة مع الامام أفاصلى معه فقال ابن عرفم فقال أيتهما أجعل صلاتي فقال اسعر ليس ذلك المك اغماذلك الى الله يجعل أينهما شاه فهاذا من

وفى احدى الاولين ولا يصلى بعد صلاة مثلها (قوله وقد أتم الامام تكلم المقتدى كاهو طاهر لكن العبارة موهمة (قوله للاول) صوابه للثانى أى قوله وعلى النهدى عن قضاء الفرائض

(قوله فان كانذلك المحلم المحققا الح) يفيد باطلاقه اله لوصلى الفريضة منفردا بلاعذرا به له اعادتها مع المحاعة في سائر الاوقات لارتكاب المحكروه ولم أرمن صرح به فليتأمل لكن يخالفه ماذكروه في الفصل الآقيم من التفصيد لمن اله لوصلى ركعة ماقيمت يقطع ويقتدى الى آخر ما يأتى الا أن يحمل ذاك على ماذاكانت صلاته منفردا مع العذر المسوغ لترك المحاعة وهو بعد (قوله و بحاقر رناه الح) دفعه في النهر بحانقله عن العناية بقوله وذكر المصنف لهذا بعدا فادة ان القراءة واجمة في جميع النفل وماترت على ذلك من الثمانية دليل على هذا التأويل (قوله وأماادا صلاه مع عزه الح) قال في الفي والمتدلول المعديث المخادم المحمل المحمل مقيما صحيحا (قوله ولا يكن حله الح) قال في الفته ولا أحمل المحمل المحمل ما يعمل مقيما صحيحا (قوله ولا يكن على المحمل المحمل ما يعمل مقيما صحيحا (قوله ولا يكن على المحمل المحمل ما يعمل ما يعمل مقيما صحيحا (قوله ولا يكن على المحمل المحمل المحمل ما يعمل مقيما صحيحا (قوله ولا يكن على المحمل المحمل

الصلاة نائماتسوغالاً فالفرض حالة العسر عن القعود وهذا حينئذ معكر على جلهما لحديث على الفرض لا يسقط من في الفرض لا يسقط من أحرالقائم شئ والمحديث الذي استداوا به عسلى خلاف ذلك أي حديث المخارى في المجهاد الما

ابن عردليل على ان الذى روى عن سليمان بن يسارعنه اغا أراد كلتا هـماعلى وحدالفرض أوادا صلى ف جماعة فلا يعيدوفيه نفي لقول الشافعية انتهى والحاصل ان تمكر ار الصلاة ان كان مع الجاعة في المسجد على هيئته الاولى فكروه والاوان كان في وقت بكره التنفل بعد الفرض فكروه كمايعـــدالصبح والعصر والامان كان كحلل في المؤدى فانكان ذلك الخلل محقــقا امايترك واحم أوبار تكاب مكروه فغيرمكروه بلواجب كاقدمناه مرارا وصرحمه في الذخهرة وقال الهلا متناوله النهى وان كان ذاك الحال عبر محقق بل نشأعن وسوسة فه وهمكروه وفي ما للفناوي ولولم مفته شئمن الصلوات وأحبأن يقضى جيع الصلوات التي صلاها متداركا لا يستحسله ذلك الااذا كأن غالب طنه فسادما صلى لورود النهى عندصلى الله عليه وسلم وماحكى عن أبي حنيفة الهقضى صد لاة عروون صح النقل فنقول كان صدلى الغرب والوتر أربع ركعات بشدلات قعدات التهمى وذكر فى النهاية ال المي صلى الله عليه وسلم الصلى الفحر ضحى النهار بعد السلة التعريس قالله أصحابهمن الغدالانعيد صلاة الامس ففال ان الله ينهاكم عن الريا أفيقيله منكم كذاذ كره ففر الاسلام وعاقررناه طهران ذكرا اصنف فالمختصر لفظ الحديث مع انعوم ماليس عراد عالا ينبغى (قولهو يتنفل قاعدامع قدرته على القيام المداءو بناء) بيان أيضالما خالف فيهالمفل الفرائض والواحبات وهوجوازه بالقعودمع القدرة على القيام وقدحكي فيمه اجماع العلماءوفي صحيح مسلم عن عائشة رضى الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم لم عت حتى كأن يصلى كثيرامن صلاته وهوجالس وروى البخارى عن عران بن الحصن مرفوعا من صلى قائما فهوا فسلومن صلى قاعدا فله نصف أحوالقائم وقدذ كرائجهوركا بقله النووى الهعجول على صلاة الناسل قاعدا مع القدرة على القيام وأما اداصلاه مع عجزه فلاينقص ثوابه عن ثوابه فاغدا وأما الفرض فلا يصح قاعدامع القدرة على القيامو بأثم وبكفران استعله وانصلى فاعدالعزه أوعضطه عالعزه فثواله كثوابه أه وتعقبه الاكلل فشرح المشارق بانه وردني بعضر واياته ومن صلى نأعماأي مضطمعا فله نصف أجرالقاعدولاعكن حله على النفل مع القدرة ادلايصي مضطعما اللهم الاأن يحكم بشدود هذه الرواية وفى النهاية انعقد الاجماع على أن صلاة القاعد لعذر بعزه عن القيام مساوية اصلاة القائم في الفضيلة والاجرانتهي وفيه نظرالا انقله النووى عن بعضهم اله على النصف

ويتنفل فاعدامع قدرته على القيام ابتداء و بناه يفيد كابة مشيرا ماكان يعمله مقيما صحيحا واغيا المسلاة فاغيا كواز المسلاة فاغيا كواز فضلا والا فالمعارضة فاغيا والا الناذلة قاغيا والا المعارضة ال

في فقهنا (قوله وفيه نظرائخ) أقول هذا النظر ظاهر لان ما نقله النووى عن مضهم هوالمتبادر من الحديث لوجوه الاول كلة من وانها عامة في كل مصل الثانى قوله ومن صلى ناعًا وهوم وحود في صحيح البخارى الثالث ان المذكور في صحيح البخارى ان عران رضى الله تعالى عنه كانت به بواسر فسأل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فذكر الحديث و بهذا الوجه مع اللذين قبله سعد جله على صلاة النفل خاصة من غير عذر والاولى المصير الى ما قدمناه عن الفض من احتمال صلاته نصفاوا كالها اله فضلاوفى المشاف على تفسيرة وله تعالى لا يستوى القاعدون من المؤمني الآية فان تلت خدذكر الله سبحانه مفضاين درجة واحدة ومفضلين درجات في القاعدين الفن هم قات أما المفضلون درجة واحدة فهم الذي فضلوا على القاعدين الانراء وأما المفضلون درجات فالدين فضلوا على القاعدين تناه إذين أذن لهم في التخلف اكتفاه غيرهم لان الغزو فرض كفاية اه قلت فني الاتية دليل على ان العامل أفضل من التارك لعذر

منصلاة القائم معالعذر وعليه حل الحديث فلااجاع الأأن يريد بهاجاع أغتنا وذكرف الجتبي بعدمانقل الحذيث فالواوهذا فيحق القادر اماالعا بزفصلاته باعياء أفضل من صلاة القائم الراكع الساجد لانه جهدالقدل التهي ولاعفق مافسه الظاهر المساواة كاف النهاية وقدعدمن خصائصه صلى الله عليه وسلم ان فافلته قاعد امع القدرة على القيام كافلته قائما تشريفاله صلى الله علمه وسلم و يشهدله ما في صحيح مسلم عن عبد الله بن عروقال حدث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أن صلاة الرجل فاعد انصف الصلاة قال فا تيته فوجدته بصلى قاعد افوضعت يدى على رأسه فقال مالك باعبدالله بنعر وقلت حدثت بارسول الله انك قلت صلاة الرحل قاعداء في نصف صلاة وأنت تصلى قاعدا قال أحل ولكني لست كاحدمنكم انتهى أطلق فى التنفل فشمل السنة وكرة والتراويح لكن ذكرقاضحان في فتاواه من ماب الثراويح الاصحان سنة الفحر لا يجوز أداؤها قاعدامن غبرعذر والتراو يمحوزأداؤها قاعدامن غبرعذر والفرق انسنة الفحرمؤ كدة الاخلاف فها والتراو يحف النأ كمددونها انتهسى وقد نقلناه في سنة الفحرف موضعها من رواية ا محسن وهم ذا صححه حسام الدين شم قال الصحيح انه لا يستعب في التراويع لمخالفت المتوارث وعمل السلف وهذا كله فى الانتداء وأماقوله وبناءيان شرع فه وقالما ثم قعد من غسر عذر فهوقول أبي حنيفة وهذااستحسان وعندهما لايجزئه وهوقياس لان الشروع معتبربا لنسدروله انهلم يساشر القمام فيما بق ولما باشر محمة بدونه بخلاف النذرلانه التزمه نصآحتي لولم بنص على القمام لا يلزمه القيام عند بعضهم كالوندرص لاةلابه في النفل وصف زائد فلا يلزمه الاشرط وعند البعض يلزمه القيام لان أباب العمدمعت ربايجاب الله وأينماأ وجهاالله تعالى أوجها قاعما والصحيح الاول كالتتأبع فى الصوم كذا في المحيط وغاية البيان ورج الثاني في فتم القدير بحثابان الصلاة عبارة عن القيام والقراءة الى آخرها فهوالركن الاصلى غيرانه يجوز تركه الى القعود رخصة في النفل فلا ينصرف المطلق الاالمه قمدنا كونه شرع قائما ثم قعد لانه لوكان على عكسه عانه يحوزا تفاقاوهو فعله صلى الله علمه وسلم كاروت عائشة الله كان يفتح التطوع قاعدا فيقرأ ورده حتى أدا يقي عشر آيات وغوهافام الىآخره وهكذا كان يفعل في الركعة الثانية وذكر في التحنيس ان الافضل أن يقوم فيقرأشأ ثمير كع ليكون موافقالاسنة ولولم يقرأ ولكنه استوى فائماثم ركع حاز وان لم يستوقائم أوركم لايحزئه لابه لايكون كوعاقائم اولاركوعاقاء حداانتهى وليسهو بساء صلاة المريض اذاقدرعلى القمام فأثناء صلاته انتحر عة المتطوع لم تنعقد للقعود ألبتة بل القيام لانه أصله وقادر عليه تم حازله شرعاتركه بخلاف المريض لانه لم يقدر على القيام فانعقد الأ للقدوروهوالقعود ولمنذ كرالمصنفكمفيةالقعودفي النفل للإختلاف فيه ففي الذخديرة والنهاية الهفى التشهد يقعد كما يقعد في سائر الصلوات اجماعاسواء كان بعمدراً ويغيره أما حالة الفراءة فعن أبى حنىفة تخييره سن القعود والترمع والاحتباء ونقله المكرجي عن مجسد وعن أبي بوسف يحتبي وعنها مايتر بعثم قال أبوبوسف محل القعدة عندالسجود وقال مجدعنددال كوع وعن زفرانه يقعدف جميع الصلاة كمانى التشهد قال الفقيه أبوالليث وعليه الفتوى واختاره الامام السرخسي الانه المعهود شرعاف الصلاة واختار الامام خواهر زاده الاحتباء لانعامة صلاة رسول الله صلى الله

رجمه الله ان المصلى لم يساشر القيام فيمابق أى فما قعدفية أيلم يشرع فه قاعًا معد فلالزمد القمام فمدولا أى وللسذى بأشره من العسلاة بعسفة القمام المسلاة النأفلة مطلها صمة بدون القيام يحلاف النسذر وعاصلهمنع كون الشروعموجيا غير أصل ماشرعفه بناه ع لى منع الحاق الشروع بالنذره طلقا مل في العراب أصل الفعل (قوله ورج الثاني) أى القول الشاني المعسر عنه بقوله وعندالبعس يلزمه القيام (قوله ولم يذكر المصنف آئخ) قال فى النهر ولم يبين المقعود كمفية لما ان الكلام في الجرواز ولاشدك في حصوله على أي حال كانوبه سقط والفيالجعر الهللاختلاف فمهانما الاختلاف في تعسن ماهو الافضل والمختارما فاله زفروهوروا يةعن الامام أن مقسعد كافي التشهد قار أبو اللدث وعلمــه الفتوى ولاخلاف انه اذاجاء أوان التشهدد حلس كذلك سواء سقط القمام بعذرام لا

(قوله أمااذا كانت تستربتسيرصاحها الخ)قال في النهر بنبغي أن يقيد عااذا كان بعل كثير القولهم اذا حرار حله أوضرب دابته فلا بأسبه اذا لم يكن كثير وفي الذخيرة عن شرح فلا بأسبه اذا لم يكن كثير وفي الذخيرة عن شرح السيراذا كانت لا تنساق بنفسها فساقها هل تفسد صلاته إقال ان كان معه سوط فهيم اله وغنم الا تفسد صلاته لا نه عسل قليل اله وهونص في المراد (قوله وعله في البدائع بانه لما سقط الخ) أقول يفهم من و مح قنصيس السقوط اطهارة

المكانانه عب عليه خام النعلين لو كان في سما نجاسة مانعة ولم أره صريحا فليراج عثم رأيت فى النهرة الوقياس هذا ولوعلى المسلى أيضامع ان طاهر كالامه سما المنع في هذا والفرق قد يعسر انه غير عسر لان الدابة وما يتبعها من السرج

ورا كإخارجالمصرموميا الىأىجهـــة توجهت دابته

وغوه مظنسة النجاسة لنومها على عدرتها وغرغها بها فلواشسرط طهارتها لر بحادى الى الحرج بخلاف المصلى اذ على الله بندر بالنسمة على الله بندر بالنسمة البها تأمسل غرايت بعض الفضلاء تعقب النهر بقوله الفرق أظهر من نار على علم وهوانه لاضر ورة فيها على المصلى بخسلاف مافى موضع المحلوس أوال كارس اله عليه وسلم فى آخوالعمر كان محتميا ولانه يكون أكثر توجها لاعضائه إلى القبلة لان الساقين يكونان متوجهين كايكون عالة القيام اه وتفسيرالاحتياءان ينصب ركبتيه و يجمع بديه عنسدسافيه كذافي غاية البيان وذكر في الخلاصة عن أبي حنيفة فيه ثلاث روايات فينتذوا فتاء على احدى الروايات ولاحاجة الى ان تضاف الى زفر كالا يخفى وقيد بالتنفل قاعد الان المتنف ل مضطععا لا يجوز عندعدم العذركاسق والشروع وهومنعن قريبامن الكوع لايصح أيضافي التنغل كالشيراليه كلام التجنيس المابق وصرح بهفي موضع من شرح منية المصلى (قوله ورا كا عارج المصرم وميا الى أى جهة توجهت دايته) أى يتنفل راكا لحديث الصحين عن أن عررايت رسول الله صلى الله علمه وسلم يصلى النوافل على راحلته في كل وحه يومي اعداء ولكنه يحفض السعدة من الركمتين أطلقه فشمل ماادا كانمسافراأ ومقسمانوج الى مصالنواجي كحاحسة وصحعه في النهاية ومااذا قدرعلى الترول أولا وقيد بخارج الصرلانه لاتح وزالتنف لعلم افي المر وقال أبو يوسف لابأس مه وقال مجد يحوز ويكره كـــذافي الحلاصة واحتلفوا في حديثار جالمصروالاصم انها تعوز في كل موضع بجوز السافران يقصرفيه كادكره في الظهيرية وغسرها وأشآر ، قوله توجهت دايته دون أن بقول وجهدا بتهاليها الىان محسل حوازهاعلها مااذا كانت واقفية أوسارت بنفسها امااذا كانت تسير بتسييرصاحها فلاتجوز الصلاة علم الافرضا ولانفلاكاف الخلاصة والى العلايشترط استقيال القبلة في الابتداء لانهلسا حاز الصلاة الى عبرحهة الكعبة حاز الافتتاح الى عبرجه تها كدافي عاية البيان والى اله اذاصلي الى غرما توجهت به دايته لا يحوز لعدم الضر ورة الى ذلك كسذاف السراج الوهاب ولم يشترط المصنف مهارة الدابة لانهالدست بشرط على قول الاكثر سواء كانت على السرج أوعلى الركاس أوالدابة لان مهاضرورة فيسقط اعتسارها وصرح في المحيط والبكافي بايه الاصيح وفا الخلاصة بانه طأهر المذهب من غيير تفصيل وعلاه في البدآ تع بانه لما سقط اعتبار الاركان الاصلية فلان يسقط شرط طهارة المكانأولي وقمدبالنفللان الفرض والواجب بانواعه لايجوز على الدابة من غير عدرمن الوتر والمنذور ومالزمه بالشروع والافسادو صلاة الحنازة والمحدة التي تليت على الارض لعدم لزوم انحر جفى المرون ولايلزمه آلاعادة اذا استطاع النزول كاف الطهيرية وغيرها ومن الاعذار ان يخاف اللص أوالسبع على نفسه أوماله ولم يقف له رفقاؤه وكسذااذا كأنت الدابة جومالايقدرعلى ركوبها الاعدين أوهوشيخ كبرلا يجدمن مركبه ومن الاعذار الطين والمطر بشرط أن يكون بحال يغمب وجهمه في الطين آمااذاً لم يكن كذلك والأرض ندية عالمه يصلى هناك كاف انخلاصة والظاهران اعتمار المعن هنا أغماه وعلى قولهما لمماعرف ان أباحنمفة لا يعتمر قدرة الغسير وفي فناوى قاضحان والظهيرية الرجل اذاحل امرأته من القرية الى المصركان الهنا أن تصلى على الدارة في الطريق اذا كانت لا تقدر على الركوب والنزول انتهى والظاهر منه انهما

و (قوله من الوترائم) بيان لا نواع الواجب (قوله ولا يلزمه الاعادة اذا استطاع النزول) قال الرملى الظاهر ان هذا أى قبل قوله ولا يلزمه كلا ما عندوفاوهو و يجوز من عذر تأمل اه (فوله والظاهران اعتبار المعين هذا الله عن الذا كانت الدابة عن حوطا الخلكن فيه المه معتبر المعين اذلواعتبر لزمه النزول اذاو جد المعين نع قوله أوشيخ كبيرلا بجد من بركبه يدل عفه ومه على انه تزال فو وجد من يركبه يلزمه النزول فيدل على اعتبار المعين والمسئلة الاولى دلت على عدم اعتبار المعين والثانية دلت على اعتباره

(و بنه في أن يكون له ذلك) قد يقال بخلافه لان الرجل في هذه الصورة قادر على النزول والعزمن المرأة ليس عذرا فالما فيه الم هو قائم في الاأن يقال السبب على المراة المراة الذائر الرجل واذا كان كذلك بلزم من نزوله سقوط

لاتقدر بنفسهامن غمرمعين حتى اذاقد رتعلى الركوب والنرول بحرمها أوزوجها فانعلا بجب عليهاذلك ويحوزلهاص لاة الفرض على الدابة لان أباحسفة لا يحمل قدرة الانسان مغره كقدرته بنفسه لكن ذكرف منبذالصلى انهاذا لميكن معها محرم فاندتحو زصلاتها على الدابة اذالم تقسدرعلي النرول والظاهران اشتراط عدم المحرم معهامفر ع على قولهما فقط ولم أرحكم ما اذا كأنراكا مع امرأته أوأمه كاوقع للفقيرمع أمه في سفر الجج ولم تقدر المرأة على المرول والركوب أحوز للرحل المعادل لهاأن يصلى الفرض على الدابة كاليجوز للرأة اذا كان لا يتمكن من النزول وحده لمل المحمل بنزوله وحده وينبغى أن بكون له ذلك كالايخفى وأطلق ف الدابة فشمل جسع الدواب وقيد به لانهلاتجو زصلاة ألماشي بالاجماع كذافي المحتبى وأطلق فى النفل فشمل السنن المؤكدة قال في الهداية والسنن الرواتب نوافل وعن أبي حنيفة اله ينزل لسنة الفعرلانها آكدمن سائرها انتهبي بلروى عنه انهاواجية وعلى هدنداأ ذاؤها قاعدا كاأسلفناه وقدقد مناانه بترل الوترا تفاقا يينه وبينهما وأطلق فالركوب خارج الصرنشى لمااذا كان خارحه ابتداء وانتهاء الى سلامه أوا بتداء فقط لمافى الحلاصة ولوافتحه آخار بالمصر غمدخل المصرأتم عنى الدامة وقال كشرمن أمحابنا بنرل ويتهاء في الارض انتهى وفي الظهير بذواذات في على الدابد في محمل وهو بقدرعلى ألنزول لايجوزله أن يصلى على الدابة اذاكانت الدابة واقفية الأأن يكون المحمل على عسدان على الارص أما الصلاة على العلة ان كان طرف العلة على الداية وهي تسيراً ولا تسسر فهي صلاة على الدابة تجوز في حالة العذر ولا تجوز في غبر حالة العذر وان لم يكن طرف العسلة على الدابة حاز وهو عنزلة الصلاة على السربرانتهي وهذآ كله فى الفرض أمافى النفل فعوز على المعمل والعجلة مطلقا كالايحنى وف الخلاصة وكمفية الصلاة على الدابة أن يصلى بالاعماء ويحمل السجود أخفض من الركوع من غيران يضع رأسه على شئ سائرة أوواقفة دابته ويصلون فرادى فان صلوا يحماعة فصلاة الامام تامة وصلاة القوم واسدة وعن مجد محوزاذا كان المعض بجنب المعض انتهمي وف الظهيرية رجلان فحمل واحدواقتدي أحدهما بالاتنرفي التطوع أجزأهما وهمذالا يشكل اذاكانافى شق واحد واذاكانافى شقين اختلف المشايخ قال بعضهم آذاكان أحد الشقين مربوطا بالاتنو يجوز وادالم يكن مربوطا لايجوز وقال بعضهم يجوزكية ماكان اداكانا على دابة واحدة كالوكاناءلى الارض اه وفي منبة الصلى ولوسعد على شئ وضع عنده أوعلى سرحه لا يحو زلان الصلاة على الداية شرعت بالاعاء اه ويذفى حسله على ما أذالم يكن يحمث تخفض رأسه والا فقدصر حوافى صلاة المريض الهلايرفع الى وجهه شسأ يسجدعلمه وان فعل وهو عفض رأسمه أجرأه لوجود الاعاءوان وضع ذلك على جبهته لايجزئه لانعدامه كذافي الهداية وغيرها (قوله وبني بنزوله لابعكسه) أى آذاا فتنح النفل راكا ثم نزل بني ولا يبني اذا افتحه مازلا ثم ركب لان الراماراك انعقد محوز اللركوع والسجود لقدرته على النزول واذاأتي بهما صحوا وام النازل العقدمو حمالاركو عوالسعود فلأ يقدرعلى ترك مالزمهمن غبرعذر وعن أبى توسف أنه يستقبل اذانزل أنضأ وكذاء نسدمعداذانزل بعسدماصلي ركعة والاصح هوالظاهر كذاف الهسداية وقوله من غير عذر بيان للوافع لاللاحتراز عن العذر فان المنقول في اتخانية ان المصلى اذاركب الدابة

المحمل على الارض أوعقر الجل أوهلاك الرأداو نحوذلك فعكون عددرا قائمًافسهراحعاالسه كخوفه علىنفسهأوماله تأمل(قولەواداصلىعلى الدامة أن) فال الرملي أي الفسرض نأمل فلتلا طحة للنأمل لان الكارم فالفرصيدلسلامة عبارة الظهيريةمن وبني المروله لاعكسه النفرقة سنطلة العذر وعرها على ان المؤلف سصرحقر سأبعدعام العب ارة بذلك (قوله أما الصلاةعلى العلمان) لينظر الفرق يينهافي حالة عدم السروس المحمل اذاكان على عبدان على الارض وان العملة التي طرف منها على الدامة مثل المحمل ادا كانعلى الدامة وقعته عمدانعلي الارض فلمتأمل ولعل المراد بالعجلة غيرمعناها المشهور فأن المشهورفها مافى المغرب من انهاشي مناللعفة يحمل علما الاثقال ولاحف إن هذه يكون قرارهاعلى الارض ولكنهاتر بطبحملونحوه وتجرها مهالمقرأ والامل

ولكن يرادبهاهنامايسمى في عرفنا تختاوه و محفة لها أعواداً ربعة من طرفها مثل النعش تصمل على جاين فسدت أو بغلين (قوله و ينبغي جله الخ) قال ف النهر لا حاجسة اليه اذا لمنتفى المساهر كونه سجودا اله فليتأمل (قوله وقوله من غيرعذر)

وسن في رمضان عشرون ركعسة بعد العشاء قبل الوتروبعده محسماعة والحم مرة تجلسة بعد كل أردح بعدرها

أى قول صاحب الهداية في تعلمل المسئلة (قوله في علم الرحال والنساء) المحلاط الماطالة بعض الرحال وقوله الرحال وقط كافى الدر وعزاه أو حافي الدكافي مقال الحكافي مقال الحكافي مقال المستقاص الماطان في المستقاص الماطان في المستحلى المستحدي المس

مستصلاته وردف غاية البيان تعليل من فرق بينه ما بأن النزول عل قليل والركوب عسل كثر بانه منوع لا به لورفع المصلى ووضع على السرج لا يسى مع ان العمل له يوجد فضلاءن العمل الكثيروالفرق الصحيح ما في الهداية اه وأورد في المهاية ان القول بالبناء فيما إذا نزل يؤدي الى بناءالقوى على الضـــعيف وذلك لا يحوز كالمريض اذاصلي بعض صلاته بألاعها مثم قدرعلي الاركان لايجو زله المناه تعر زاعماقلنا وأحاب بان الأعمامين المريض دون الاعمامين الراكب لان الاعاءمن المريض بدلءن الاركان والاعاءمن الراكب ليسبيدل عنها لان البدل فالعمادات اسم المايصار اليه عند عجز غره والمريس أعجزه مرضه عن الأركان فكان الاعاد مذلاعنها والزاكب لم يعزه آلر كوب عن الاركان لانه علك الانتصاب على الركاس فيكون دلك منه قياما وكذلك عكنهأن يخررا كعاوساجدا ومع هذاأطلق السارع في الاعتاء فلا يكون الاعاء بدلاف كان فويا فىنفسمه فلايؤدى الى بنياءالقوى على الضيعيف وفرق في المحيط بوجيها أخره وان في المريس ليسله أن يفتتم الصلاة مالاعاءمع القدرة على الركوع والسعود فلذلك اذاقدرعلى دلك في خلال صلاته لايدي أما الراكب هذاله ان يفتتم الصلاة مالاعداه على الدابة مع القددرة فالنزول لاعنعهمن المناءقال في النها به قلت وعلى هذا الفرق عب أن لا مني في المسكتون وعاادا المتحها راكام نزل لانه اس له ان يفتحه الاعاء على الدالة عندا لقدرة فلذلك قدد المستلة ف الهداية بالتطوع وذكرالامام الاستعابي ان استقبال المريض فيما اذاصح في خلال صلاته اغما كارف المكتوبة ولاروا يةعنهم فالتطوع فحق المريض فاحتمل الآلمر يس لا يستقبل أيضاف التطوع فينتذلا يحتاج الى الفرق ويحملانه يسنقبل بخلاف الراكب والفرق ما بيماء اه (قوله وسن في رمصان عشرون ركعة بعد العساء قبل الوتر و بعده بحماعة والختم مرة عاسمة دعد كل أربع بقدرها) بيان لصلاة التراويج واغلم يذكرهامع السنن المؤكدة قدل النوافل المطاعد لكثرة شعمها ولاحتصاصها بحكمن بين سائر السنن والنوافل وهوالادا معماعة والتراوي جدم ترويحة وهى في الاصل مصيدر بمعنى الاستراحة سمنت به الارب عركعات الخصوصة لاستألزامها استراحة بعدها كإهوالسنة فهاوصرح المصنف بانهاسنة وصحعه صاحب الهدا بذوالظهر وذكر في الخلاصة ان المشايخ اختلفواف كونها سنة والقطع الاختلاف برواية الحسن عن أى حسف انهاسسنة وذكر في الاختماران أبانوسف سأل أباحنيفة عنها ومافعله عرفقال النراويح ستمؤكده ولم يتعرجه عرمن تلقاء نفسه ولم يكن فيه مستدعاولم بأمر به الاعن أصل لديه وعهدمن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ولاينافيه قول القدورى انها وستعية كاقهمه في الهدآية عند الانه اغافال تحب ان يحتمع الناس وهو يدل على ان الاجتماع مستعب وليس فسه دلالة على ان التراويم وستحبة كذافى آلعناية وفىشرح منية المصلى وحكى غبر واحدالاجباع على سنيتها وفدسسها رسول الله صلى الله عليه وسلم وندبنا الهاوأ فامهافي بعض الليالي ثم تركها خشيه ان الكتب على أمته كإثبت ذلك في الصحين وغيرهما شروقعت المواطبة علم افي أثناء خسلافة عررضي الله عنسه ووافقه على ذلك عامة الصحابة رضي الله عنهم كاوردذلك في السنن ثم مازال الباس من ذلك الصدر الى بومنا هذا على اقامتها من غبرنكر وكيف لا وقد ثبت عنه صلى الله عليه وسلم عليكم سنتي وسينة الحلفاء الراشدين المهديين عضواعلها بالنواحذ كارواه أبوداود وأطلقه فشمل الرحال والنساءكا

مرج به في الخ أنية والظهر بة وقواه عشر ون ركعة سان لكميتما وهوقول الجهور للف الموطاعن

(قوله كانبت في العيمين النه) أى الحديث السابق عند قول المتن والافضل فيهما رباع وفيه ما كان بريد في رمضان ولاغيره على احدى عشرة ركعة قال في الفتح وأماما روى ابن أبي شيبة في مصنفه والطبراني وعند البهتي من حديث ابن عباس عنه صلى الله تعالى عليه وسلم كان يصلى في رمضان عشرين ركعة سوى الوتر فضعيف بابي شيبة ابراهيم بن عثمان جد الامام أبي بكر ابن أبي سيبة متفق على ضعفه مع معنالفت المحيم اله قلت أما منا لفته العصيم فقد يجاب عنم أبان ما في العصيم مبنى على مأهو الغالب من أحواله صلى الله تعالى على على على على على الله تعالى على الله تعالى عنها وأما تضعيف الحديث عن ذكر فقد يقال آنه اعتضد عامر من نقل الاجاع على سنيتها من غير تفصيل مع قول الامام رجه الله ان ما فعد المعامن عروضي الله تعالى عنه الم يتخرجه من تلقاء نعسه والم يكن فيه مبتد عاولم يا مربه الله ما مرجه الله ان ما فعد المعامن المعامن المعامن على عنه المام رجه الله ان ما فعد المعامن المعامن المعامن المعامن المعامن على المام رجه الله ان ما فعد المعامن المع

مزيدن رومان قال كان الناس يقومون في زمن عمر بن الخطاب شلاث وعشر ين ركعة وعليه عسل الناس شرقاوغر بالكن ذكرالمحقق في فتح القديرما حاصله أن الدليل يقتضي أن تكون السنة من العشرين مافعله صلى الله عليه وسلم منها ثم تركه خشية ان تكتب علمنا والباقي مستحب وقد المدتان ذاك كان احدى عشرة ركعة مالوتر كالستفى ألصحين من حديث عائشة واذن يكون المستنون على أصول مشايخنا ثمانيسة منها والمستحب اثنا عشر انتهى وذكر العسلامة الحلى ان الحكمة في كونها عثرين ان السنن شرعت مكم للتاللواجبات وهي عشرون بالوتر ف كانت التراويح كد ذلك لتقع المساواة بين المكمل والمكهم انتهى وأراد بالعشرين أن تكون بعشر تسليمات كاهوالمتوارث يسلم على رأس كل ركعنين فلوصلي الامام أربعا بتسليمة ولم يقعدفي الثانية واطهرالروايت منءن أى حنيفة وأى يوسف عدم الفساد ثم اختلفواهل تنوب عن تسليدمة أو تسلممتين فالأبوالليث تنوبءن تسليمتين وفالأبوجعفروابن الفضل تنوبءن واحدة وهو الصيح كذا فالظهرية والخانية وفالمجتبى وعليه الفتوى ولوقعد على رأس الركعتين والصحيح اله يجوزءن تسلستن وهوقول العامة وفأمنية المصلى اذاشكوا انهم صلواتسع تسليمات أوعشر تسليمات ففيها حنلاف والصيح انهم يصلون بتسليمة أحرى فرادى ولوسلم الامام على رأس ركعمة ساهيا فىالشَّفع الاول شمصلى ما بقى عُلَى وجهها فألمشا يخ بخارى يقضى الشَّفع الأولَّ لاغسير وفال إمشايخ سمرقندعليه قضاءالكلوه فااذالم يفعل بعدالسلام للذكورشيأ ممايفسدالصلة من أكل أوشرب أوكلام اماادافعل شيأمن ذلك فليسعليه الاقضاء الشفع الاول لاغير كمافى الدخسيرة والخلاصة وعيرهما وفي المحيط لوصلي التراويح كلها بتسليمة واحدة وقد قعدعلى رأسكل ركعتين والاصهامه يحوز عن الكلامة قدأ كمل الصلاة ولم يحمل شئ من الاركان الاانه جمع المتفرق واستدام التحرعة فكانأ ولى مانجوازلانه أشق وأتعب المدن انتهى وظاهره انهلا يكره وقدصرح بعدم الكراهة فمنية المصلى ولايحفى مافيه لمخالفت المتوارث مع تصر يحهم بكراهة الزيادة على أغمان في مطلق التطوع ليلافلان يكره هناأ ولى نلهذا نقل العملامة الحليمان في النصاب وخزانة

أعسل لديه وعهددمن رسول الله صلى الله تعالى عليهوسلم فتأمل منصفا (قُولِه ثُمُّ اختلفوا الح) قال الرملي أفولء لي القولىن يجب سجرود السهوفنأمل اه قلت هــذا في السهوأ ما العمد فسسأتى ان انعاره بالسجودضعيف (قواه والعميم الخ) قال الرملي اغاكان كذلك لكراهة الامامة فىالنغل فىغىر التراويح فلمااحتمــل انها عشرة وهذهزائدة علم اكان الافضل كونها فرادى (قوله ثم صلى ما يقي على وجهها) أى قسل أن يعمدذلك الشفع (فوله يقضىالشفع الاول لاغير) أى لان كلشفع صلاة علىحدة

وقد وجمن الشفع الاول بشروعه في الشفع الثانى فلا يفسد ما بعد الشفع الاول فلا يلزمه الفتاوى الاقضاؤه (قوله علمه قضاء الكل) أى كل التراويح لفسادها كلها لان ذلك السلام لا يخرجه من حرمة الصلاة لكونه سهوا واداقام الى الشفع الثانى صح شروعه فيه وكان قعوده فيه على الثالثة واداسل كان سلامه سموا بناء على السهوالا ول فلم يخرج من الصلاة ولا يصح شروعه في الشفع الثالث وحصل قعوده وسلامه فيه على الخامسة سمواوه كذالى آنوالا شفاع فقد ترك القعدة على الركعت في والاسفاع كلها فقد ترك القعدة التوجيه المذكور ان الحكم مقيد عادالم يتذكر انه سلم في الاول على رأس الركعة الى ان أتم التراويح حتى لوعل انه سماوسلم على التوجيه المذكور ان الحكم مقيد عاداله بعد هما عدالا سمواف كان مخرجاله عن التحريمة وان كان على وتر فليتأمل كذا في شرح المنية الشيخ ابراهيم الحلي

(قوله كالثاني) صوابه كالاولكارأ يتهفى معض النسيزمصلعا ومابعشه هوظاهر فوله في شرح المنسة وستبيءليأنها تعوز بعدالوترام لاامهان وانتهالج ثمهذامسيعلي ان المراد ما لح كم المذكور الليزوم كامو مقتضي النفريع وهوظاهسر قواء لانه لاعكنه الاتبان بعدالوتر أماانأريد الاولوية فانه بأتى فسه الحراف الاتقفان الافصل الاتمان مالوتر مالحاءة أمف المرلككا أشار المهفى شرح المنمة ولكن فدعلت انسني الكلام على اللزوم فهو رؤ كد أن الصواب في العمارة ماقلمالا مهلالزوم الى الاولوالثالث (قوله وسغى أن مكون مفرعا) أى سغى أن مكون هذا الحلاف في وتهافن قال لايصلون بدماعة يكون قدساهعل القول الثاني ومن قال بصاون بها كمون فديناه على الثالث واستظهرالثابي يشرح المنسة قاللامه بناءعلى القول المخنار في وقتها وقدعلت من هذانكتة اقتصاره على الثالث أيضا لمامرمن عدم تصحيح

الفتاوى الصيم الدلوتع مدذاك بكره ذلولم بقسعدالاف آخرها فقدعات ان الصحيم أنه بجزئه عن تسلمه واحدة فممالوصلي أربعا بتسلمه فبكذلك هنا وقوله بعدالعشاء قمل الوتر وبعسد وسان لوقتها وفيه ثلاثة أقوال الاول ماأخناره اسمعمل الزاهدى وجاعة من بخارى ان الليل كله وفت لها قمل العشاء ويعددوقيل الوترو بعده لانهاقيام الميل ولمأرمن صححه الثانى ماعاله عامة مشايخ مخارى وقتهاما بن العشاء الى الوتر وصعه في الحلاصة ورجعه في غابة البيان بالكديث ورد كذلك وكانأي رضي الله عنسه بصلي بهم التراويح كذلك الثالث باحتار المصنف وعزاه فىالىكافىالىائجهور وصحعه فيالهدا بةوالخانية والحيط لانهانوافل سنت بعدالعشاءوثمرة الاختلاف تظهرفه الوصلاهاقيل العشاء فعلى القول الأول هي صلاة النراو بم وعلى الاخسيرين لاوفعها اذاصلاها معدالوترفعلي الثاني لاوعلي الثالث نعهى صلاة التراويح وتطهر فيما اذا فانتهتر ويحة أوترويحنان ولواشتغل بهايفوته الوتربا مجماعة فعدلي الاول يشنعل بالومرثم يصلى مافاتهمن التراويح وعلى الثانى يشتغل بالترويحة الفائتة لايهلاء كنه الاتيان بعسدالوتركيذاني الحلاصة وينبغي أن يكون الثالث كالثاني كإلاحني ولوفا تتسه تروته وخاص لواشتعل بها تفوته متابعة الامام فتابعة الامام أولى وقداحتلفوا فيمالونذكر اسليمه بعدالوتر فقيل لايصلون حماعة وقمل يصلون بهاكما فيمنى ذالمصلي وللمغي أن يكون مفرعا على العول الثاني والثالث وفي قياوي فاضيفان ويستعب تأخيرالتراوي الى المالل والافصل استبعاب أكثر اللسل مالنراويح وان أخووها الىمابعدنصف الأسل والصحيح الهلابأس به واذاوات التراويح اتفضى حماعية والاصم انهالا تقضى أصلا فان قضاها وحده كان نفلامستحمالا نراو يح كسمة المعرب والعشاء وقواله بعماعة منعلق بسن سال كون انجاعة سندفها وفها الاثذاقوال الاولما اختاره المصنف اله سنة على الاعمان حتى النمن صلى التراو يحمنفردافق أساء لتركه السنة وان صامت في المساجس وبه كان يفتى طهيرالدين المرعيناني لصلا ته عليه السلام الإهامائجها عدوسان العسذر في تركها الثاني مااختاره ألطعاوي في مخمره حبث فال يستحب أن يعسلي التراويع في متسه الاأر مكون فقهاعظما يقتدى به فمكون في حصوره ترعب لغره وفي امتماعه تقلمل الحماعة مسدلا عديث أفضل صلاة المرء في يدتسه الاللكتو بةوهوروا يةعن أبي يوسسف كإف الكافي الثالث ما سبعه في المحسطوا كنانسة واحتاره في الهداية وهو ول أكثرانشا يم على ما في الدحر ، وقول الجمهور على مافى الكافى ان افامتها بالجماعة سنة على الكفاية حتى لوترك أهل المسعد كلهم الجماعة فعد أساؤا وأغواوان أقسمت التراويج مانجماعة في المحدوقة لف عنها افراد الناس وسلى في سنم لم مكن مسأ لانافرادالعجابة مروىءنهم التخلف كابن عرعلى مارواه الطحاوى وانجواب عن دله ل الطحاوي ال قمام رمضان مستثني من الحديث لفعله صلى الله عليه وسلم اماه في المسجد ثم فعل الحلفاء ار اشدين يعده اذلا يختار المفضول وبجمعون عليه وأمامن تحاعب من الصحابة مامالعدد راولايه أفضل في احتماده وهومعارض عماهواولى منهوهوا تفاق الحمالغفير على خلافه والحاصل ان القول الأول والثالث اتف قاعلي أفضلها واغا الكلام في الاساءة بالترك من البعض وأطلق المصنف في الحماعة ولم يقيدها بالسعيد افي الكافي والعج ان للعماعة في يتدفض لذ وللعماعة في المحد النصلة أنوى فهوحازا حدى الفضيلتين وترك الفضلة الانوى انتهى وفي انخلاصية اداصلي فيترو يعة الواحدة المامان كل امام ركعتين اختلف المشائخ والعجاله لا يستحب ولكن كل ترويعة الدون ان مذكر معه الاول

أحدله فالظاهر سأء القولء لي الثالث فقط وان صح بناؤه على الاول أيضاً تدبر (قوله معطوف علىعشرون) أىفهو مرفوع والاطهرالجسر عطفا على جاعة لمكون نصافى سنية الحيم في الصلاة (قوله وايس فيهكراهة فى الشفع الاول من الترويحة الآخيرة) قال الرملي لفسراءته في الركعة الاولىمنه بالنصروفي الثاندة منه مالاخلاص وفيه فصل سـورة تبت (قوله وتعقسه الشارحانه مستعب لاسنة) فالف النهر وهوطاهرفي ندبها على رأس الحامسة لكن **في**الخلاصةأ كـ ثرهم على عدم الاستعماب وهو العيم اه قلت ان أراد من الخامسة التسلمة اكخامسة وهي المسئلة الأتنةعن الكافيف ادعاه من الظهور ممنوع اذ لاتعرض له في كالرم الشارح أصلا وانأراد منهاالترويحة الخامسة فكلام الخلاصة لدسفها لان نس عبارة الحلاصة هكذا والاستراحة على خس تسلمات اختلف المشايخ فسهوأ كثرهم على أنه لا يستعب وهو

يؤديها امامواحمد امام يصلى التراويح ف مسجدين كل مسجدعلى وجمه الكمال لايجوزلانه لا يتكرر ولواقتدى بالامام فى التراو يحوهوقد صلى مرة لاباس مهو يكون هذااقتداء المتطوع عن يصلى السنة ولوصلوا التراويح ثم أرادواأن يصلوا ثانيا يصلون فرادى انتهى وقواء والخممة معطوف على عشرون بيان لسنة القراءة فها وفيه اختلاف وانجمه ورعلى ان السنة الختم مرة فلا يترك لكسل القوم وبختم في اللبلة السابع والعشرين لكثرة الاخدارانها لدلة القدر ومرثين فضلة وثلاث مرات في كل عشرمرة أفضل كآذافي السكافي وذكرفي المحمط والآختمار ان الافضل أن يقرأفها مقدارمالا يؤدى الى تنفير القوم في زماننا لان تكثير المجمع أفضل من تطويل القراءة وفي المجتبى والمتأخرون كانوا يفتون فى زماننا شلات آيات قصاراو آية طويلة حتى لاعل القوم ولأيلزم تعطيلها وهذا حسن وان انحسن روىءن أبى حنىفة الهان قرأ في المكتو لة بعدالفا تحة ثلات آمات فقد أحسن ولم يسئ هـــذافي المكتوبة فحاطنات في غيرها اه وفي التحنيس ثم بعضهــماعتادوا قراءة قل هوالله أحدفى كلركعة وبعضهما حتاروا قراءة سورة الفيل الى آخر القرآن وهذا حسن لانه لايشتبه عليه عددالر كعات ولايشتغل قلبه بعفظها فيتفرغ للتدبر والتفكر اه وصرحفي الهداية بإنأ كثرالمسايخ على ان السنة فيها الحتم وفى مختارات النوازل انه يقرأ فى كلركه ـــة عشر آيات وهوالصيح لان السنة فيما الختم لان جميع عددالر كعات في جميع الشهرسمائة ركعة وجمع آبات القرآن ستة آلآف اله ونصفى الخانية على انه الصيح وف فتح القدير وغيره واذا كان أمام مسجد حيد الايختم فله ان يترك الى غيره فألحاصل ان المجمع في المذهب ان الحتم سنة لكن لابلزم منه عدم تركه اذالزم منه تنفير القوم وتعطيل كثيرمن المساجسد خصوصا فى زمانتا فالظاهر اختيارالاخف على القوم كما تفعله الأعمة في زماننا من بداءتهم قراءة سورة التيكاثر في الركعة الاولى و بقراءتهم سورة الاخلاص في الثانية الى أن تكون قراءتهم في الركعة التاسعة عشر سورة تبتوفي العشرين سورة الاخلاص وليس فيه كراهة فى الشفع الاول من البروعة الاخترة بسب الفصل سنال كعتبن بسورة واحدة لانه غاص بالفرائص كم هوظاهر الخلاصة وغبرها الاانه قدراد بعض الأغةمن فعلهاعلى هذاالوجهمنكرات من هذرمة القراءة وعدم الطمأنينة في الركوع والسجود وفمما بينهما وفعماس السعدتين مع اشتمالها على ترك الثناء والتعوذ والبعملة فأول كل شفع وترك الاستراحة فيماس كلتر ويحتبن وفالخلاصة والافصل التعديل فالقراءة س التسلمات كذاروى عن أبى حنيفة عان فضل البعض على البعض في القراءة لا بأس به اما التسليمة الواحدة ان فضل الثانية على الأولى لاشك انه لا يستعب وان فضل الاولى على الثانية على الخلاف ف الفرض الامام ادافر غمن التشهدف التراويح انعطم ان الزيادة على قدر التشهد لاتثقل يأتى بالدعوات وانعلم انها تثقل بقتصرعلى الصلاة لان الصلاة فرض عندالشا فعي فعتاط اه وعلام في فتح القدر بان الصلاة فرض أوسنة ولاتترك السنن للعماعات كالتسبيحات أه وقوله بجلسة متعلق ،سن سان لكونه سنة فها وتعقبه الشارح بانه مستحب لاسنة وصرح في الهداية باستحبابه بين الترويحة بنوبين الخامسة وبين الوتر لعادة أهسل الحرمين واستحسن البعض الاسستراحة على خس تسليمات وليس بعيج اله وفي الكاف والاستراحة على خس تسليمات تكره عند الجمهورلانه خلاف عمل أهل الحرمين اه وذكر العلامة الحلى ويعرف من هذا كراهة ترك الاستراحة مقديم ترويعة على رأس سائر الاشفاع كاهوشأن أكثرا أغنة أهل زماننافي البلاد الشامية والمصرية بطري

(قوله ولا يخفى منافيه النخ) أقول أطن ان لفظة ترك في عبارة المحلى ذائدة من بعض النساخ أنحقها استبعاد الان يكون شأن الالمسة ذلك اخشا نهسم المساهلة ولعل ذلك كان في زمانه وان تعتما قلنا يندفع الابراد عن كلام هذا العلامة والافهو كلام متهافت يبعد صدوره من أمثاله (قوله وقد قالوا النح) قال الرملي قال المحلى ومن المسكروه ما يفعله وسورا من المجهل من صلاة ركعتين

أولى اه ولايحقي مافيه لان الاستراحة لم توجدا صلافي مسئلة الكافي الاعلى خس تسليمات مع انهاليست محل الاستراحة وله فداقال الامام حسام الدين في تأليف له خااص ما تراو يح لاستراحة على خس تسليمات لا تستعب على قول الا كثر وهذا هو العيم وال العيم الهلايستعب الاعندة الم كلترو معةوهي خستر ويحات اه محلاف فعل الأغذ وآل الاستراحة قدوحدت وان لمتكن تامة فكمف تكون مكروهة بالاول وندقالوا نهم عيرون في حالة الحملوس انشاؤاسجواوان شاؤا قرؤاالقرآنوان شاؤاصلواأر بعركمات فرادى وأنشاؤاقه دواساكتس وأهلمكة يطوفون أسبوعاو يصلون ركعنين وأهل المدينه يصلون أرسع ركعات فرادى وبهذاعلمانه لوقال مانتظار بمدكل ترويحة بدل قوله بجلسة لكازأولى وفي الحاسة يكره للقندى ان يقعدف التراويح عادا أرادالامام انبركع يقوم لانفيه اطهار التكاسل فى الصلاة والتشبه بالما عقين قال تعالى وادا قامواالى الصلاة قامواكسالى اه (قوله ويوتر بجماعة في رمصان فقط) أي على وجه الا تعباب وعليه اجاع المسلمين كإفى الهداية واحملفوا في الافصل ففي الحاسد السعيم أن أداء الوثر عماعد في رمصان أفصللان عررضي الله عمه كان يؤمهم في الوتر وفي النه أيد احداً رعلياؤمان وترفى منرله لابجماعسة لان الصحامة لم يحتمعوا على الوتر بجماعة في رمان كالجمعوا على التراويم لأن عسركان يؤمهم فيه في ومصان وأى بن كعب كان لا يؤمهم اله ورج الاول ف تم القدير بانه صلى الله عليه وسلم كان أوتر بهم ثم بين العذرفي تأحره عن مثل ماصينع في المضى فالوتر كالنراويع في كان الجماعة فماسنة فكذلك في الوتر ولوصلوا الوتر بجماعة في عبرره صان وبهو صحيح مكروه كالمطوع فغير رمضان بجماعة وقيده في الكافي بال يكون على سبيل الداعي امالوا سندى واحدبواحد أوائنان بواحد لايكره وادااقمدى تلائة بواحدا حتله وآفيه وان افندى أربعه بواحدكره اتفاقا اه وفي القنية صلَّى العشاء وحده فله أن يصلى التراويم مع الامام ولوتر كواا بجماعة في الفرس ليس لهم أن يصلواالتراوي ج جاعة لانها نبع العماعة ولولم يصل التراوي عجاعد مع الامام فله أن يصلي الوترمعه ثم ذكر بعده المهلوص لي التراويج مع غدير اله أن يصلي الوتر معده هوا العدم اه ومن رام الزيادة على ماذكر ماه من أحكام التراوي قعليه عوَّلف خاص بها للا مام الاجل حسام الدين قداطاعت عليه واللهااوفق الصواب

وابادراك الفريسة

حقيقة هذا الباب مسائل شي تتعلق بالفرائض فى الاداء الكامل وكله مسائل المامع (فوله صلى ركعة من الظهر فأنيم يتم شفعا ويقندى) لان الاصل ان فض العمادة قصد ابلاء مدر حرام لقوله تعلى ولا تبطلوا أعمال كم ولا فصائله الى السفد حصوصا اذا كانت فرصا وان المعنى فيجوز كنقض المسجد للاصلاح وكنقض الطهر للعمعة وكن أصاب جميمه شوك في سجوده

معنى عجور مسلمان اله وفي النهاية مثله وهذا كالصريح في انها كراهة تنزيه تأمل وبابادراك الغريضة كه (قوله تمريه قامل وبابادراك الغريضة كه (قوله تمريه قامل وبابادراك الغريضة كه (قوله تمريه قامل كذا في معراج الدراية وفتح القدير وجعله في العناية شروعا في الاداه الكامل وهوالاداه بالجماعة بعد الفراغ ألمن بسان ادراك المرائض والواجبات والنوافل قال في النهروهذا أولى ادعادتهم انهم لا يبو بون اسائل شي بابابل يترجون عنها المرائدة ومنذورة فكان هذا الداعى لعدوله في العناية وغيره الى فام

منفردا بعدكل ركعتين لانها بدعة مرح مخالفة الامام والصف اه قلت لكن هذه الصلاة غرالماذ كورة هنالان هرلماذ كورة هنابعدكل والمذكورة هنابعدكل أربع (موله ورج الاول فنح العدير) فال الرملي ويوتر بجماعة في رمضان فقة ويوتر بحماعة في رمضان فقة

صلى ركعة من الظهر

فأويم بتمشفعا ويعتدى وفي شرح المنمة للعلامة الحلى والصيح ان الجاعة فما أنه_ل الاان سنستها لست كسنسة حاءدالتراويح اه وهذا الذى علىه عامة الناساليوم (قوله ولو صلوا الوتر تعماعة اع) قال الرمالي علل له في الضياء المعذوى بانهارهل من وحمد حتى وحت الفراءة فيجمعها وتؤدى غبرأذان واقامة والمفل مانجاعة غسرمستحب ولانه لم فعله العالمة

(قوله وهوصر يح قيمن صلى ركعة فقط فهرى باطلة) علاه في العناية ، قوله لان البتراه منهى عنها قال بعضهم فيه ان النهى عنها لا يقتضى بطلانها قالت لكن في الحواشى السعد به قال قوله لان البتراه منه بي عنها بعلم منه ان النهى بعنى النفي والالم بلزم البطلان أه (قوله كاتوهم بعض حنفية عصرنا) قال في النهرو بطلان هذا التوهم غنى عن البيان (قوله أراد بالظهر الفرض البطلان أه (قوله كاتوهم بين الحقيقة ٢٧ والمجاز فالالحاق بطريق الدلالة اله قات وهدا الهوالمناسب وان أمكن المحول عن المحدد الموالمناسب وان أمكن المحول عن المحدد الموالمة المحدد المحدد الموالمة المحدد المحدد الموالمة المحدد الموالمة المحدد المحدد الموالمة المحدد الموالمة المحدد المحدد الموالمة المحدد المحدد المحدد الموالمة المحدد المحدد المحدد المحدد المحدد الموالمة المحدد الم

فرفع ثم وضع لم يجعل سعدتين وللعماعة مزية على الصلاة منفردا بالحديث فجاز نقض الصلاة منفردا لاحراز الجمآءة ولكن هذااذالم تثبت شهذا لفراغ من صلاته منفرداوان استشهته لاينقضهالان العبادة بعدمافرغ منها لاتقبل البطلان الابالردة فنغول انصلي ركعة من الظهر يضم الها أخرى ثم يسلم ويدخل مع القوم لانه عكنه احراز المجماعة مع احراز النفل باضافة ركعة أحرى المهااذ التطوع شرع شفعالاو تراومتي أمكن ادراك العباد تين لايصارالي ابطال أحدهما وقدمشرح الكل هناباته اغابضم ركعة أخرى صانة للؤدىء تالبطلان وهوصريح فسمن صلى ركعمة فقط فهي باطلة لاانها صححة مكروهة كاتوهمه معن حنفسة عصرنا وان قيسل لوضم تفوته تكسيرة الافتتاح قلناذلك أيسرمن اطال العمل اذصبانته عن البطلان واحبة وادراكها فضسلة وجاز الابطال لماهوسنة لانه اكالمعنى كاقدمناه والمعانى أحق بالاعتمار من الصوركن تذكرني الكوع السورة فأنه يرفضه لاجلهامع انهاواجية وهوفرض لانفى رفضه اقامته على أكلل الوجوه فصار حسامع انه إبطال الوصف فقط وقول محدوطلان الوصف يستلزم وطلان الاصل هوفيما اذالم يتمكن من اخراج نفسه عن العهدة مالمضى كااذا قمد خامسة الظهر بمعدة ولم يكن قعسد الآخسرة امااذا كان مقر تكامن المضى لكن أذن له الشرع في عدمه فلا يبطل أصلها بل تبقى نفلا اذاضم الثانية أرادبالظهرالفرض الراعى وأرادبالاقامة شروع الامام فموضع هوفيه لااقامة المؤذن لانه لايقطع صلاته اذا أقام المؤذن وان لم يقيد بالسعيدة ، ل يتمهار كعتب كم في البيان وغيره ولواقيمت في المسجدوه وفى البيت أوكأن في مسجد فاقيمت في مسجد آخر لا يقطعها مطلق كما ذكره الشارح وغبره وقيدبالر كعهةالتي تتم بالسجدة لانه لولم يقيدالا ولى بالسحسدة فانه يقطع ويشرعمع الامام وهوالعج لانه بجدل الرفض والقطع للاكال كذاف الهدارة وف المحيط والكاف هوالاشبهوقيد بالفرض لأنه لوكان في النفل لا يقطع وطلقا واغما يتمه ركعتمة نواختلفوا في السينة قسل الظهرأو الجمعة اذا أقسمت أوخطب الامام فالصحيح اله يتمها أربعا كاصرح به الولوالجي وصاحب المتسغى والحيط ثم الشمني لانهاصلاة واحدة وليس القطع للاكال بللاطال صورة ومعنى وقيل يقطع على رأس الركعتين ورجهه في فتح القهدير بعدا بأنه بتمكن من قصائها بعد الفرض ولا إبطال في التسليم على الركعتين فلا يفوت فرض الاستماع والاداء على الوجه الاكل بلاسب اه والظاهسر ماصعة مالمشا يخلانه لاشك أنف التسليم على رأس الركعتين ابطأل وصف السنية لألاكم الهاو تقدم انهلا يعوز ويشهدلهم اثبات أحكام الصلاة الواحدة للاربع من عدم الاستفتاح والتعوذ في الشفع الثانى الى غير ذلك كاقدمناه وأرادمن الظهر الظهر المؤدى لآبه لوشرع فى قضاء الفوائت ثم أفيحت

سنهمالان تقسده والظهررله فائدة سينمه علما للؤلف عندقوله ولوصلى ثلاثا (قوله وقيد بالركعة التي لاتتم الأمالسعدة) يعنى قد اتمام الشفع عااذاصلي ركعة كاملة لانهالاتسمي ركعة الامالسعدة واواد اله اذالم بصل ركعة كاملة بانام بقسدها مالسحدةلا يتمشفعارل يقطع ونشرع (قوله ورجمه في فتم القدر) قال في الشرنبلالمة وهو مروى عن أبي حنيفة والسه مال السرخسي وهوالاوحه (قواد وأراد من الطهرالطهرالمؤداة الخ)قال الرمدلي لم أرحكم مااذا أقعتقسلان يشرع في قضاء الفائنة وخافان اشتغل بهافون الجاعة الحاضرة ولاشك اندان کان ساحب ترتدب في وحوب الابتدا

من الابتداء بالفائنة والصلاة الحاضرة وجده أما الاول ليكون الاداه على حسب ما وجب وليخرج من خلاف مالك رجده الله فالا من الابتداء بالفائنة والصلاة الحاضرة وجده أما الاول ليكون الاداه على حسب ما وجب وليخرج من خلاف مالك رجده الله فالا الترتيب عنده لا يسقط بشئ من الاعذار المذكورة كما نص على منهم في المجتبى وأما الثاني فلا حراز فضيلة المجاعة التي ورد الوعد فون والوعيد فيها وحواز تأخير القضاء وعدم ما مكان ثلافي فضيلة المجاعة وهو فا هذه تقيير من المارة قوله لوشرع في قضاء الفوائنة والمحافة هذه تقويت فضيلة المجاعة ولدس في الابتداء بالفائنة والمحالة هذه تقويت فضيلة المجاعة ولدس في الابتداء بالمحاضرة تقويم المحدد

ذلك تأمل وراجع فعسى تطفر بالمنقول ثم نقسل غن النووى ان الافضدل الترتيب للخلاف في وحويه وغن الاسسنوى المداءة بالحاضرة جماعة تم قال فأنظر كيف اختلف مثل هؤلاء الاجلاء في ترجيح أحد الوجهين وقواعدنا لاتأبى ذلك في سافط

الترتب فان مذهسا كمذهمم فعه اه و نظهرلي أرحمة مارجمه لان الجاعة واجمة عندنا أوفى حكم الواحب ومراعاة خلف الأماممالك مستعبة فلا ننسغي تفويت الواجب لاحل المستحستأمل (قول المصنف ولوصلي ألانا بتم)قال أى الرملى وحويا فأوقطع واستسدى كان آثما آه فلت لكن في التاتارخاسة وان أراد أن يكون فرصهما يصلى مع الامام فالحيلة أنلا يقعد في الرابعية من ولوصلي ثلاثا يتم ويقتدى منطوعا وانصلي ركعه مسن الفحسرأوالمغرب

فاقيم يقطع ويقتدى

صلابه التيأداهاوحده و السالي الحامسة والسادسة وبصبر ذلك نفلاو تكون فسرضهما يصلى مع الامام ثم نقل بعده أيضا الحسلة أن يصلى لراءمة قاعدا فننقلب هانونفالا عندهما خلافالعمد اه فلمتأمل ثمرأيت

لايقطع كالنفل والمنذورة كالفائتة كذافي الخلاصة وقمدنا بكون الايطال حراما لغيرع فدرلانه لو كان لعذرفانه حائز كالمرأة اذافارقدرها والمسافر اذاندت دابته أوخاف فوت درهم من ماله بلقد يكون واحما كالقطع لانجاه غريق وف فتاوى الولوالحي المصلى اذادعاه أحدابويه فلا يحسم مالم يفرغمن صلاته الآان يستغنث به لان قطع الصلاة لا محوز الالضرورة وكذلك الاجنبي اذا حاف أن يسقطمن سطع أوتحرقه النارأو يغرقه الماء وحب عليه ان يقطع الصلاة هذا ادا كان ف الفرص فامافى الموافل اذاماداه أحدابويه انعلم الهفى الصلاة وماداه لابأس مان لا يحيمه وان لم يعلم يحيمه اه ومن العدرمااذا شرع في نفل فصرت حنازة خاف الم قطعها تفوته فانه يقطعها ويصلى علمها لانه لايتمكن من المصلحتين معاوقطع النفل معقب للقصاء بخلاف الجنازة لواخنار تفويتها كان لاالى خلف كذافى فتح القدير (قوله ولوصلى ثلاثا يتم ويقتدى متطوعاً) لان للا كذر حكم الكل فلا يحتمل النقض واتما يقتدى متطوعان الفرص لايتكررف وقتواحدوصر حف الحاوى القدسي انما يؤدىمع الامام فافلة يدرك بهافضيلة الجاعة ولايردعليسه العصرفانه لا يقتدى بعدها لما عسلمن باب آلاوقات المكروهة ولهذا قيد بالظهر قسدما لثلاث لانهلو كان في الثالث ولم يقدها بالسجدة فأنه يقطعها لانه بجعل الرفض ويتحبران شاءعاد وقعدوسلم وانشاء كبرفائها يدوى الدخول فى صلاة الامام كذاف الهداية وفي المحيط الاصم أنه يقطع فاعُما بنسليمة واحدة لان الفعودمشروط التحلل وهد فاقطع وليس بتحلل عان التحلل عن الظهر لايكون على رأس الركعتين وتكفيه تسليمه واحدة للقطع آه وهكذا صحعه في غاية البيان معزيا الى فرالاسد الم واختلفوا فيما اداعادهل يعيدالتشهدقيل نع لانالاول لميكن قعودخم وقسل يكفيه ذلك التشهد لانهلا قعدار تفض ذلك القيام فكانه لم يقم وأورد على قواد ويقتدى متطوعا ان التطوع بعماعة محكروه خارج رمضان وأجيب بنع اداكان الامام والقوم متطوعين أمااذاأدى الامام الفرض والفوم النهفل فلا القوله علىه الصلاة والسلام الرجلين اذاصليتمافي رحال كاشم أنيتماصلاة قوم فصليامهم واجعلا صلاتكامعهم سجمة أى نافلة كذاف الكافي (قوله وانصلى ركعة من الفير أوالمعرب واقيم يقطع ويقتدى لانهلوأضاف البهاأخرى لفاتته انجأعة لوحود الفراغ حقيقة في أنفحر أوشهه في المغرب لان الل كثر حكم الكلوشم لكالمه ما اذاقام الى الثانيسة ولم يقيدها بالسعيدة وقيد باركعة احترازا عمااذا قسدالثانسة بسعدة فانه لايقطعها ويتمها ولايشرع مع الامام لكراهذ النفل بعدالفجر وكذابعد المغرب في طاهر الرواية علله في الكافي ما يه ان وافق أمامه خالف السينة مالينفل مالثلاث وانوافق السنة فعلهاأر بعاخالف امامه وكل ذلك بدعة وانشرع أتمهاأر بعالانه أحوط اذفه ز مادة الركعة وموافقة السنة أحق لان مخالفة الامالم مشروعة في الحملة كالمسبوق فيما يقضى والمقتدى اذا اقتمدى بالمسافر ومخالفة السمنة لم تشرع أصلا كذاف المكاف وعلله في الهداية بان التنفل بالثلاث مكروه وفي غاية السان أنه بدعة وفي شرح الحامع الصغير لقاضي ان الدوام والظاهرمافي الهداية وبراد بالكراهة الغرعة لان المشايخ يستدلون بانه عليه السلام نهيءن والبتيراكافي عاية البيان وهومن قبيل ظنى الشوت قطعى الدلالة فيفيد كراهة التحريم على أصولنا القناي القهستاني ذكران في قواه يتم اشار فالي انه لا يشتغل بحدله مثل أن لا يقعد على الرابعة ويصبرها ستاكما في المحيط ومثل أن يصلى

نامر إلى ابعة قاعد التنقلب نفلالان الانتمام فرض كاف المنية أه (قوله ولهذا قيد بالظهر) قال الرملي أقول هذا ينا قص ما تقدم قريبا كَاياً عَلِ أَنَا لَمُ الطَهْرَ الرَّبَاعِيةَ تَأْمَل (قُولَهُ أُوسُبِهِ فَ الْغَرِبِ) عَلَمُ فَ النَهْرِ بَغَيرِهِ ذَا وَهُولُ وَمَ النَّغُلُ وَبِلَ الْمُدَبِ وَقَدْمُ الْمُحَمِّرُوهُ الْمُ (قوله واذا أتمها الخ) قال الرملي بعسني اذا أراد أن يتمها هـذا المقتدى أربعها يصلى كعة ويقعد لان الاولى من صلاته التي أفي بها بعد مغارقة الامام هي ثانية صلاته ٧٨ فالالف واللام في الصلاة بدل من الاضافة تأمل (قوله كما ان الظاهر من الخروج الخ)

ولوسلم معالامام فعن بشرلا يازمهشئ وقيل فسدت ويقضى أربعالانه التزم بالاقتداء ثلاثا فيلزمه أربط كالونذر الاثاواذاأ تمهاأر بعايصلي كعة ويقعدلان الاولى من الصلاة ثانية صلاته ولوتركها حازت فالاستحسان لاالقياس ولوصلى الامام أربعاساهيا بعسماقعسدعلى رأس الثلاث وقد اقتدى مالرحل متطوط قال اس الفضل تفسد صلاة المقتدى لان الراسعة وحمت على المقتدى بالشروع وعلى الامام بالقيام الهافصاركر حل أوجب على نفسه أربع وكعات بالنذر واقتدى فيهن بغيره لانعوزصلاة المقتدى كذاهدا كذافى فتح القديرقال فى الحلاصة المختار فسادصلاة المقتدى قعد الامام على رأس الثالثة أولم يقعد اله (قوله وكره خروجه من مسجد اذن فيسه حتى يصلى وان صلى لاألافي الظهر والعشاء ان شرع في الاقامة) كسديث اس ماجه من أدرك الاذان في المسجد منر بليخر بالمحاجة وهولابريد الرجوع فهومنافق وأخرب الجاعة الاالبخارىءنأى الشعثاءقال كامع أىهرس قف المسجد فربر و- لحن أذن المؤذن للعصر قال أموهر سرة أماه فدا فقدعصى أباالقاسم والموقوف فحمثله كالمرفوع وهذايدل على أن الكراهة تحريبة وهي الحمل عند اطلاقها كاقدمناه واستثنى الشايخ منهاما اذاكان ينتظم به أمرجاعة أنوى بانكان مؤذنا أواماما في مسحد تتفرق الحاعة بغيبته فاله يخرج بعد النداء لانه ترك صورة تكميل معنى والعبرة للعنى زادق النهاية أو بكون ترجليصلى ف مسجد حيه مع الجاعة ذلا باس مه مطلقا من غد مرقيد بالامام والمؤذن اه ولايحنى مأفيهاذخروجهمكروه تحر عباوالصلاة في منجد حيهمنه ويةفلا برتكب المكروه لاجل المندوب ولادليل يدلء لي تقسده أي اذكره وأطلقه الصنف فشمل مأأذن فيه وهوداخله أودخل بعد الادان والظآهران مرادهم من الاذان فيه هودخول الوقت وهوداخله سواه أذن فيه أوفى غير مكان الظاهر من الخروج من غير صلاة عدم الصلاة مع الجماعة سواء نوج أوكان ما كثافي المسجدمن غسيرصلاة كانشآهده في زمانناه ن بعض الفسقة حتى لو كانت انجاعة يؤخرون لدخول الوقت المستحب كالصبح مثلا فرج انسان من المسجد معدد خول الوقت ثمرجع وصلى مع الجاعة بنبغى أل لا يكون مكروها ولم أرة كله منقولا وقوله وان صلى لاأى وان صلى الفرض وحده الا يكره خروجه قبل أن يصلى مع الجاعة لا به قد أحاب داعى الله مرة فلا يجب عليه اناوالظاهرأن مرادهم عدم كراهة الخروج لاعدمها مطلقالان من صلى وحده فقدار تك المكروه وهوترك الجماعة لأنهاعلى الصحيح أماسنة مؤكدة أوواحسة ولمأرمن نبه عليه واستثنى المصنف الظهر والعشاء عندالثمروع فآلاقامة وانه يكرمان صلى وحسده ان بحرب قبل الصلاةمع الجماعة لانه يتهدم بخالفة انجماعة عمانا والنفل بعدها تبن الصدلا تبن ليس بكروه وأماني الفير والعصر فلايكره له الخروج لكراهة التنفل بعددهما وأماف المغرب فلا فسمه من التنفل مالثلاث أومخالفة الأمام انأعها أربعاوكل منه مامكروه كاسمق ولم يذكر المصنف حكم المكثفي المحجد بلاصلاه أمافى موضع لايكره التنفل فالكراهة ظاهرة وأمافي موضع يكره التنفل فذكرفي المحيط أنه فى العصر والمغرب والفعر يخرج لكراهة النطوع بعدها وانمكث وان لم يدخسل معهم يكره الان مخالفة الجاعة وزرعظيم آه (قوله ومن خاف فوت الفحران أدى سنته أيتم وتركها والالا)

حسل في النهر الخروج على حقيقته وجعدل المكث مفهوما بالدلالة فقال واذا كان الحروج اعراضا كان عدم الصلاة مع المكث حي المؤلف مان أولى ثم وحمد من مسجد أذن فيه حتى يصلى وان موالعشاء ان شرع في والعشاء ان شرع في المفهر ان أدى سنته أيتم المفهر ان أدى سنته أيتم وفر كها والالا

ماذكره بمالاحاحة المه وانهذا المجازلاقربنة علمه (قوله لان من صلى وحدده فقددارتك المكسروه) أىومن ارتكب مكروها تعر عا تعسعليه اعادة الصلاة أومكروها تنزيها تستحب كإسنذكره فيالساب الاكتىوالراججى للذهب وحوب صــ آلاه الحماعة ومقتضاه المقعاعادة من صلاها منة ردايا كجاعة أوتسن لموافق القاعدة المذكورة لكن قول المصنف فيمامر ولوصلي ثلاثا يتمويقتدى متطوعا

منافى دلك فالاولى تأويل الفاعدة بان براد بالواحب والسنة الذى تعاد الصلاة بتركه ما كان من أجراء لأن أن المسلاة وماهيتها والجماعة وصف له آخارج عنها فلا تعاد الصلاة لتركه فلمنا مل (قوله اما في موضع لا يكره التنفل) المرارر) بالموضع الوقت لا المكان (قوله لان مخالفة الجماعة و زرعظيم) قال في النهره سنا يقتضى انها أشدكرا هذه من التنفل وعلى هما الموضع الوقت لا المكان (قوله لان مخالفة الجماعة و زرعظيم) قال في النهره سنا يقتضى انها أشدكرا هذه من التنفل وعلى هما الموضع الوقت لا المكان (قوله لان مخالفة الجماعة و زرعظيم)

فندى أن عب روجه فى هذه المحالة اله لكن فى التتارخانية عن الشامل وقيد الثانية بالسجدة أتمها وخرج لا نه لا تطوغ بقد القبر والمكث معهم الاصلاة من سوء الادب (قوله وكذا العماعة) أى لها فضل رملى (قوله وفى المخلاصة ظاهر المذهب وعزاه الى التعنيس وغيره ثم قال و بهذا التقرير علم ان قوله فى البعر إن كلامه شامل لما اذا كان برجواد راكه فى التشهد تخريج على رأى ضعيف لا ضرورة تدعواليه اله أقول ماذكره المؤلف هو المتبادر من عمارة المتن في انه أنه الما هو ظاهر المذهب لا لوم عليسه به بل قوله قبل هدا والم عكن بان حشى فوت الركعتين يشمع باختيار ظاهر الرواية (قوله وفى الحيط الهيأ فى بها عندهما الني قال فى الشرنبلالية به م الذي تحرر عندى الهيأ فى المناق

بالسنة اذا كان بدركه واوفى التشهد مالاتفاق فماس محدوشينمولا يتقسد بادراك ركعه وتفريدم الخلاف هناعلي خلافهم في مدرك تشهد الجعت غبرطاهرلان المدار هناعللي ادراك فضل الجماعمة وهوحاصل بادراك التشهد بالاتفاق نصعلى الاتفاق المكال لاكالمنه بعضهم من أنه لم محرز فضلها عند وعد لقوله في مدرك أقل الركعة الثانمة من الجعة لمبدرك الجعة حتىيني علما الظهر مل قواء هذا كقولهما من أنه يحرز توابها وانام بقلف أنجعة كسذلك احتماطا لان الحماعمة شرطها ولذا اتفقوا عالى الدلوحاف لانصلى الظهر جاعة وادرك ركعة لا يحنث وان أدرك فضلها نصعلمه عجد كإفي الهددامة قال

الان الاصل ان سينة الفحرلها فضيلة عظيمة قال عليه الصلاة والسيلام ركعتا الفحر خسرمن الدنسا ومافها وكذا ماقدمناه وكذاللحماعة بالأحاديث المتقدمة واذاتعارضا علبها مقدرالأمكان واتلم يمكن بانخشى فوت الركعتهن احرزأ حقهما وهوانجاعة لورودالوعد والوعد في انجاعات والسنة وان وردالوعد فهالم بردالوعيد بتركها ولان واب الجاعة أعظم لانهامكم لةذاتية والسنةمكملة خارجمة والداتية أقوى وشمل كلامه مااذا كان مرجوا دراكه في التشهد دوامه ياتي بالسينة وطاهر مافى اتجامع المسغرحمة قال انخاف أن تفوته الركعتان دخل مع الامام انلايا تي السنة وفي الخلاصة ظاهرالمذهب الهيدخل مع الامام ورجم ف البدائع بان الركتر حكم الكل فكالن الكل قدفاته فمقدم الجماعة ونقل في الحكافي والحمط انه يأتى بهاعندهما خلا والحمدلان ادراك القددة عنسدهما كأدراك ركعة في الجمعة خلافاله وقد جعل المصنف السنة الفحر حكمين أما الفعل ان لم عنف فوت الجماعة وهوالمراديفوت الفحر بقر ينسة قوله أيتم وأما الترك أن خاف فوت المجماعمة فأندفع ماذكره الفقيه اسمعيل الزاهدمن اله ينبغي ان يفتخ ركعتي الفعر ثم يقطعهما ويدخل مع الامام حتى تلزمه بالشروع فيتمكن من القضاء بعد الفعر وهومردودمن وجهين أحدهما ماذكره الامام السرخسى انماوحب بالشروع لا يكون أقوى مماوح بالندروقد نصعمدان المنذورة لاتؤدى بعدالفعرقسل طاوع الشعس أنانهما ماذكره قاضعان فأشرح الجامع الصغيران المسايخ نكرواعليه ذلك لانهذاأمر بإفتتاح الصلاةعلى قصدان يقطع ولايتم وأنه غيرمستحسن ثمانهنا قمداتركه للصنف في قوله والألا وهوان يجدم كاناعند بالسعد بصلى السنة فيهوان لم يجد فينسغي انلايصلي السنةلان ترك المكروه مقدم على فعل السنة كدافى فتح القدر وهومتفر ععلى أحد القولين لمافى المعمط ولوصلاهما في المسجد الخارج والامام بصلى في المسجد الداحل قبل لا يكره لانه لأيتصور بصورة المخالفة للقوم لاختلاف المكان حقيقة وقسل يكره لان ذلك كالهككان واحددقاذااختلف المدايخ فيهكان الافضال انلايفعل اه فانحاصل انحكم المصلي نافلة أوسنة لايخلواماان بكون قبل شروع الامام في الفرص أو بعده وان كان الاول لا يخلوا ماان بكون وقت اقامة المؤذن أوقعله فأن كان قبل اقامة المؤذن فله ان يأتى بهما في أى موضع أرادمن المحد أوغيره الاف الطريق كماقدمناه وان كان وقت اقامة المؤذن ففي البدائع اذاد خل ألم بعد الصلاة وقد كأن المؤذن أخذف الاقامة يكره له التطوع سواء كان ركعتى الفعر أوغيرهما لانه يتهم بانه لايرى صلاة

الكال وهذا يعكر على ماقسل فيمن برحواد راك التشهد في الفحر لواشتغل بركعتبه من أنه على قول مجدلااعتبار به فيترك ركعتي الفحر على الفحر على المناية أقول المناية أقول الفاراد الفقيد بقوله بعد الفحر قب ل طلوع الشمس والتزييف موجه وان أراد بعده فلا والقصد للقطع نقض للا كال فلا باسبه اه وفي الحواشي السعدية فيه عدا أخرى وجوابه ان ابطال عالم المنابط المن

ف الفريضة كافى المنية قال وأماقبل شروعهم فى الفريضة فيأتى بها فى أى موضع شاء اهو قد علم هذا بما ما قلناه لان غير سنة الفعرليس كذلك كا بدنه المؤلف

ولم تقس الاتبعا

(قوله لانسائرالسنن الاتقتضى) الى آخرعبارته قال فى الهداية وأما سائر بعدالوقت وحدهاوفى قضائها تبعا للفرض اختلاف المشايخاه أى قال بعضهم يقضيها لانه في بشت ضمنا وان لم بشت قصداوفيه تبعالا ضمنا وقال بعضهم لاختصاص الفضاء لاختصاص الفضاء كذاف العناية وبهذا

الجاعة وقدقال الني صلى الله عليه وسلم من كان يؤمن بالمه واليوم الا خوفلا يقفن مواقف التهم اه ويحث العسلامة الحليمان هسذا النان بزول عنه في ثاني الحال اداشو هد شروعه فها معد فراغه من السينة وقد نص محدفى كتاب الصلاة من الاصل في المؤذن بأخذ في الاهامة أيكره أن يتطوع قال نع الاركعتى الفجر واختلف المسايغ في فهمه فنهسم من قال موضوعها فيما اذا انتهى الى الامام وقدسميقه بالتكبيرفيأتي بركعتي الفحروعامتهم على الاطلاق سواءوصل الى الامام بعدشر وعه أوقدله في الاقامة كأذ كره فرالاسلام اله يعني ف في البدائع من التعميم لركعتي الفير ليس على قول العامة ويشهداه مافى الحاوى القدسي والمحيط ولايتطو ع أذا أخد المؤذن في الاقامة الاركعتي الفحر اه الااله فديقال ان ما يوقع في التهدمة لا مر نكب وان ارتفعت عدده كاوردعن على اماك ومايسيق الحالقلوب انكارهوان كانعندك اعتهذاره والكان الثابي فمكره له ال يشتغل بنقل أوسنة مؤكدة الاسنة الفعرعلى التفصيل السابق ثم السنة في السنن أن يأتى بها في بيته أوعند بال المسجد وانام عكن ففي المسجد الحارج وان كان المسجد واحدا فاف الاسدطوالة ونحوذ الثأوف آ والمسجد بعد عداءن الصفوف في الحيسة منه و تكره في موضعين الاول أن يصلم امخالط اللصف مخالفاللعماعة الثانى أن يكون خلف الصف من عسر حائل بينه و بن الصف والاول أشدكرا هممن الثانى وأماالسننالتي محدالفرائض فالافضل فعلهافي المزل الاأذاخاف الاشتغال عنهالوذهب الى المدف فأتى بها في المحدفي أي مكان منه ولوف مكان صلى فيه فرضه والاولى أن يتنعى خطوة ويكر وللامأم أن يصلى في مكان صلى فيه فرضـ مكذا في المكافى وعمره (قوله ولم تقض الاتبعا) أي لم تقص سينة الفحر الاادافاتت مع الفرص فنقضى تبعا العرض سوا وقصاها مع الحياعة أو وحده لانالاصل فالسنة أدلا تفضى لاحتصاص القضاء بالواجب والحديث وردف فضائها تبعا الفرض فيغداة ليلة التعريس فبق ماو راءه على الاصل فأفاد المصنف أنهالا تقضى فيل طلوع الشمس أصلا ولاىعدالطلوع اذاكان فدأدى الفرض وشمل كلامهما اذاقصاهما بعدال وآل أوقيله ولاخلاف فالثانى واحتلف المشايخ فالاول على قولهما والصيح كافى غاية البيان أنهالا تقضى نعالا النصورد ،قضائها في الوقت المهمل بخلاف القياس وماورد على خسلاف القياس فغسره علمه لايقاس وهي واردة على المصنف فلوقال ولم تقص الاتبعاقب ل الزوال احكان أولى وقيد بستنة الفيرلان سائر السنن لاتقضى بعدالوقت لاتمعا ولامقصودا واختلف المشايخ في قضائها تبعاللفرض

يعلم ما فى كلام المؤلف ولدا فال فى النهر المه سهوا ما أولا فلان ظاهره المه لاخلاف فى قصائها بعد الوقت تبعا فى وقد علت شوته وأما نا نما فلان الخلاف فى القضاء بعد دالوقت تبعالدس هوا تخسلاف الاستى مع بقائه ولدا كان الراج فى الاول عدم القضاء وفى الثانى القضاء اله لكن فال الشبخ اسمعمل في مسمكلاً م أما أولا فاطلاق البحر بناء على الاصح كما وقع للبرجندى وغيره وأما قوله ثانيا واحتلف المشايخ الخومناء على دأ بهم في الحتلف فيه التصيح حيث بعبرون بنحوذ لك فيه والتصيم مختلف فى الاربع قبل الناهر كمام فلا بلزم منه ذفى الاحتسلاف عماقه له فلمتدبر وأما ثانيا فصاحب المجرلم بجعل الخسلاف في القضاء بعد من الموقت بعالم المناه في القضاء بنعافى الوقت والظاهر القضاء وانها سدنة للاختسلاف. الوقت بعالمة المناه وانها سدنة للاختسلاف.

الا في المحاصلات السهوطاهرف كلام النهرلا المحرمن تلك المجهة نع في قول البحر تبعافي الوقت الظاهر ان لفظ تبعاسه ولانه اذا كان في الوقت لا يكون تبعالان الفرض يكون أداء والمتابعة تكون في القضاء فليتدبر اه (قوله و حكم الارب عبل المحسة الخاكان في المحافظة والمستخدلة المستخدلة المستخدلة المستخدلة المستخدلة المحتددة المستخدة المحتددة المحتدد

الى الجمعة في وقت الامامة هل يصلى أرسع ركعات التي يعلم المعدام لا تقال لا يصلى بل يسكت مع الاسام في صلانه وسقطت عنه هذه

ونضى التى قسل الظهر فى وسسه قبل شفعه ولم يصل الطهر جماعة بادراك ركعة بل أدرك فضلها

الارسع لماروىءسن السي صلى الله عليه وسلم ابه قال اذاخرج الامام فلاصلاة الاالمكتوية اه د کره فینتاواهااتی وبعث له واللهأعلم حبر الدين الرمسلي أفول وفي هذاالاستدلال نظر واله اغامدل على انهالاتصلى معدنروجه لاعلى انها تسقط مالكلمة حتى انها لاتفضى بعسدة راعسه من الملكم فرية والالزمان لانقضى سنةالطهسر أينااداهاهووجدالامام شارعافي ألظهرمع الهورد

فى الوقت والظاهـ رقضاؤها وانهاسنه لاحتلاف الشيمين في قصاء الاربع نبل الطهر قبل الركعتين أوبعدهما كماسمأني (قوله وقضى التي قبل الظهر في ونندقبل شفعه) بيآن لسينهن احدهما القضاء والثاني محله أماالاول ففيه اختسلاف والصحيح أنها تقضى كإذكره هاضينان في شرحه مستدلاعها عنعائشةأنالنى صلىألله تعالى عليدوسلم كأرادافا تبه الاردع فبل آلطهر فضاهن يعده وطأهر كالرم المصنف أنها سنذلا نفل مطاى ودكر قاضعان أمه اذا فصاها فهي لا تكون سنةعند أبي حنيفة وعندهما سنة وتبعه الشارح وتعقيم في فتح القدير بانهمن تصرف المصنفين وانالمذ كور من وضع المسئلة الاتفاق على قصاء الاربع واغا الاحتلاف في تقديها أوتأ خسر ها والانفاق على انها تقضى اتفاق على وقوعها سنة الى آخرمادكره وأماالثاني فاختلف فيه النفلءن الشيخين فذكر فى الجامع الصغير للعسامي ان أما يوسف يقدم الركعتين ومجدية وهما وفي المنطومة وشروحها على العكسوف غاية الميارو يحقل أن يكور عن كلواحد مس الاسامين روا تانور جي ومرالفدمر تقديم الركعتس لان الارسع واتتءن الموصع المستنون فلا بفون أنر كعمس عن موضعهما بصدا اللاضرورة أه وحكم الاربع بسل الجعد كالارسع نبسل الطهركا يخفي (قوله ولم يصل الظهر جاعة بادراك ركعة) لما في الحامع الكريراداة العبدة حران صلى الطهر نجماعة وسين بمعضها لم يعنثوهوشامل الداسمق بركعة أوباكثرودكرفاض يخان ي شرحدا بالطاهر الحراب الهادا فأتته ركعةمع الامام وصلى الثلاث معها يحنث لايهم بصل الكلمع الامام فلوهال المصنف مادراك بعضها لكان أولى لكن ذكرا إسام السرحسى اله يحنث لان للا كترح كم الكل ولا يحنث الاسلى ركعتين فقطاتنا قاكالا يعفى أماءلي الاول طاهر وأماعلي قول السرخسي فلانه ابس باكترحتي هام مقام الكل وعما يصعف ولالسرحسي ماا فقواعلمه في ما الاعمان الملوحلف الكلهدا الرعيف لا يحذث الأبأ كل كله وان الا كثر لا بقام مقام الكل لكن في الحلاسة من كاب الاعان اوحلف لايقرأسورة ففرأهاالاحواحنث ولوقرأها الاآية طوياه لاعمث (قوله مل أدرك فصلها) أى فضل الجماعة لان من أدرك آخرالشي فقد أدركه ولحديث الصحيم من أدرك ركعد من السلام افقدادرك الصلاة وهومج عليه واغماحس مجدابالدكرف الهداية كالسبه ورداعلى ولهان مدرك الامام في التشهدي صلاء المعدلا بكون مدرك المعمعة فيكان مقدضي فولدان لا مدرك فضيلة الجاءة فهده المسئلة لايهمدرك للإقل فأزال الوهميذ كرمجد ودكرف الكافى وعدره اله الوقال عبده حرار أدرك الظهر فاله يعست مارراك ركعة لارادراك الشئ مادراك آحوه بغلل أدركت أيامه أى آخرهاوفي الحلاصة من كاب الاعمار من الفصل الحادى عشر لوقال عمده حران أدرك الظهرمع الامام وادرك الامام في التشهد ودحل في صلاته واله يحنث اه فعلم أن ادراك الكعة

المتوبة نع قديقال ان الاصل عدم فضائها اداواتت عند الاقامة كافى حديث الصحين وعرهما اذا أقيمت الصلاة فلاصلاة الا المتوبة نع قديقال ان الاصل عدم فضائها اداواتت عنده كافده الظهر فاغ القاهر فاغ الما الله المديث عند الفياس المعديث الميد الموسلم كان اذافاتته الاربع قبل الظهر فضاهن عده كافده المؤلف فتكون سند الفلهر خارجة عن الفياس المحديث الميد كورفلاتقاس علم اسنة المجمعة فتأمل (قراد لكن في المحلاصة النه) قال العلامة نوح أفندى الفرق بن الحرف والآية بعنى على ذوى الافهام فالاستدراك الذي ذكره هذا الفاضل لا يخلوعن الكلام

(قوله فلوقال المصنف ل بكون مدركالها الخ) قال في النهر والعد ذرله إن الماب لم ينعقد لذلك وذكر مشالة المحاعة كَالتوطئه قلقوله بلأدرك فضلهااذر عماية وهمم أن بين ادراك الفرض والجماعة تلازما فاحتاج الى دفعه (قوله وان فانتسه الجاعة) أى وصلى منفسرِ دا كافي الزيامي (قوله كَاذَكره قاضيخان في شرحه) أقول نص كَارْمه الانسان اداص في وحده انشاءأنى بالسنن وانشاءتركها وهوقول الكرنجي رجه الله لإن النبيء ليه الصلاة والسلام ماأني بالسنن الاعند أداه المكتوبات مالجاعة والاول أصم والاخلذيه أحوط لان السنة بعدالمكتونة شرعت مجسرنقصان يمكن في المكتوبة وقبلها لقطع طمع ١٨٢ في ترك مالم يكتب عليه كمف يطمعني في ترك ما كتب عليه والمنفرد الى ذلك الشيطان عن المصلى فيقول لما لم بطعني

الدس بشرط فلوقال المصنف بل يكون مدركالهالكان أولى ليشمه لاالثواب والحنث في السمن

اللذ كورة وفاغاية البيان ان المسبوق يكون مدركالثواب الجاعة لكن لا يكون وابه مثل ثواب

من أدرك أول الصلاة مع الامام لفوات التكسرة الاولى اله وقد صرح الأصوليون بان فعسل

المسموق اداءقاصر عفلاف المدرك فانه اداء كامل وأما اللاحق فصرحوا بان ما يغضمه بعد فراغ الامام

أداءشسه بالقضاء فظاهركلام الشارحان اللاحق كالمدرك لكونه خاع الامام حكما ولهذالا يقرأ

اه فيقتضى ان يحنث في عينه لوحاف لا يصلى بجماعة ولوقاته مع الامام الا كثر فظاهر كالرمهم انمن أدرك الإمام فالتشهد فقد أدرك فضلها (قوله وتطوع قبل الفرض ان أمن فوت الوقت والألا) أي

وانلم يأمن لا يتطوع لانصلاة التطوع عند فسدق الوقت واملتفو يتما الفرض وانلم يضق

الوقت فله أن يتطوعوان كانت سنة مؤكدة ولم تفته الجماعة عانه يسن ف حقه الاتمان بها با تفاق

المشايغ وانفا تتسه الجماعة ففيه اختلاف والصحيح انه يسن الاتسان بها كماذكره قاضيخان في شرحه الكوتها مكملات الفررائض وانلم تكن مؤكدة فان كان من المستعبات يستعب الاتيان بها والافهومخبر (قواه وانأدرك امامهراكعافكبرووقف حتى رفع رأســه لم يدرك الركعة)خلافالزفر

هويقول أدرك الامام فيماله حكم القيام ولناان الشرط هوالمشاركة في أفعال الصلاة ولم يوجدلا في

القيام ولافى الركوع ودكرقاضيخان ان عُرة الخدلاف تظهر في ان هذا عنده لاحق في هذه الركعة

حتى يأتى بها قبل فراغ الإمام وعند ناهومسم وق بهاحتى يأتى بها بعد فراغ الامام وأجعوا الهلو

التهدى الى الامام وهوقاتم فكسبر ولم يركع مع الامام حدى ركع الامام ثم وكع أيه يصير مدركا لتلك

الركعية وأجعوا أنهلواقتيدى مهفي قومية الركوعلم يصرمدر كالتلك الركعة اه وفي المصفى

وهذااذا أمكنداركو عأمااذالم عكندلا يعتديه عندزفرأ يصاوف حبرة الفقهاءامام افتض الصلاة

فلمارك عورفع رأسهمن الركوع طن انهلم قرأ السورة فرحع وقرأتم علما سكان قرأ أأسورة فحاء

رجل ودخل معه ف الصلاة ثمركع ثانيافان هذا المسموق يصيردا خلافي الصلاة لكن عليه

احوج اه وفي الزيامي المصلى لا يحلوا ماأن يؤدى الفرض بحماعة أو منفردافانكان عماعة وانه يصلي السنن الروانب وتطوع قبل المرض ان أمن فوت الوقت والا لاوان أدرك امامــه راكعا فكـرووقف حتىرفع رأسه لمدرك

قطعا وان كان يؤديه منفردافكذلك الجوآب فى رواية وقسل تخسير والاول أحــوط أه والعجب مماوتع لصاحب النهرف هددا آنه ل فأنه بعدماذكرالمسئلة على الصواب قال قدد مفوت الفرض لانه لوخشي فوت الجماعة لوأني بها اختلفوا والصيح اله

أن يقضى ركعة للازار كوع الأول كان فرضا تاما والا ترنف لا فصار كان المسبوق لم يدرك الركوع من هذه الكعة اه وفي فتح القدير ومدرك الامام في الركوع لا يحتاج الى تكبيرتين خسلافالبعضهم ولونوى بتلك التكبيرة الواحدة الركوع لاالافتتاح فازولغت يس الاتمان بها كآذكره قاضيخان في شرحه كذافي البحروه ومشكل كيف والجماعة واحبة كامر اه وأنت قد معت نص كلام قاضعان وان ماذكره المؤلف هوما بقلناه عنه ولااشعاراه عاذكره صاحب النهر أصلاوقد وقع هدا الوهم أيضالتلمذ المؤلف في منح الغفارفذ كرعبارة شيخه ثم استشكل بما تقدم في الفيحرو أعجب من هذا ان عبارة الدرز كعبارة قاضيخان وقدد كرالشيخ اسمعيل اشكال صاحب النهرووجهة عليها وقدعات أن اشكال النهرايس في هذه الصورة ووفع الشيخ علاء الدين في شرح التنوم وظهرماوقع للشح أسمعيل لأبدع وأغرب محشيه المدارى الحلي فجزم مان مافى الدر رباطل وتعجب من الشرن اللى حيث لم بتعرض لذلك في حاشيته على الدرر والحاصل ان أصل السهومن صاحب النهر والمنع منشؤه عدم فهم المسئلة وقد نبه على ذللم العلامة الرملي فحاشيته على المنح وق حاشيته على هذا الكتاب فقال بعد تصويره المسئلة على وجه الصواب فافهم ذلك وكنعا

بصيرة منه فان صاحب النهر ومنم الغفار قد خلطا وخبطا في هذه المسئلة خلطا واحشا والله تعالى أعلم (قوله ولوركع بغدما قرأ الامام ثلاث آمات الني) قال الرملي كان بنبغي الاكتفاء بالواحدة لانه الفروض و بعد بحثنا هذا رأ بنساف النهر والتقسد بثلاث آمات بفيدان أوانه بعد الواحب وكان بنبغي اعتبار الاكنة وانه لوركع بعدما قراها الامام فادركه فيسه أنه يصبح والله تعالى أعلم (فوله والوجه طاهر) أقول الظاهر ان ذلك مبنى على ارتفاض الركعة التي كان فها وحينتذ فركوع المقتدى عبر معتبر ولكن قد تقدم عند قول المصنف ولوذكر راكعا أوساحد استعدة فد يحدها لم يعدهما اله لا يلزم اعادتهما من ولكنه أفضل وذكر المؤلف

هذاك ما نصه و مماذكر هناظه رضعف ما ف فتاوى فاضحان من الا مام لوصلى ركعة وترك منها سجدة وصلى أخرى فالسجود اله برفع رأسه من السجود و يسجد لما لانها الرتفصت فيما لانها الرتفصت فالله قد علن انها فالله قد علن انها فالله قد علن انها

ولوركع مقتدفأدركه

لاتر تفض وان الاعادة مستحب قو مقتضى الارتفاض افتراض المتراض لافتراض لافتران الترتيب وقد انفقوا على وجوبه اله فلمتأمل غرابت في القصل الثاني عشرمن الذحرة تفصيلا في المسئلة وهوا به اذار فع راسه من ركو عالثالثة وتذكر

اه تماعلمأنه اذالم يكن مدركاللركعة فانه يجب عليه ان بتابع الامام في السعد تين وان لم يحتسساله كالواقتدى بالامام بعد مارفع الامام رأسه من الكوع صرح قاضعان في فتاواه بأن عليه المتابعة في السجد تمز وان لم يحتسباله وصرح به في العدة وصرح في الدحيرة بان المتابعة فهماواجبة ومقتضاءانه لوتركهمالا تفسدصلابه وفدتونفنا فيدلك مدةحتي رأتت في التحنيس مغز باالى فتاوى أغذهمر فند الهلا تفسدلو ترك وعبارته رجهل التهي الى الامام وقد سعد سعده فكبرونوى الافتداء به ومكث فاغماحتى قام الامام ولم ينابعه ف السعدة م بالعمف بفية الصلاة فلمافرغ الامام قام ونضى ماسىق به تحورز الصلاة الاأمه يصلى تلك الركعة الفائنة بسعبدنها معد فراغ الآمام وال كانت المتابعة حين شرع واحمة في الك السعدة اه (قواء ولوركع مفتد فأدركه امامه فيدصم وقال زفر لا بحزئه لان ماأتى به فيل الامام عبرمعتد به فكذاما سنه عليه ولناان الشرط هو المشاركة في خرو واحد كما في الطرف الاول قيد بكون امامه شاركه فيه لأن المغتدي لورفع رأسه قبل انبركع الامأم وانه لايصح اتفاقا لعدم المشاركة فمه والمتابعة وأرآر مالركوع كلركر سبقه المأموم به وقيده في الدخيرة بان بركع المقتدى بعد ذراع الامام من الفراءة أو الوركع قبل أن يأخذالامام في القراءة ثم قرأ الأمام وركع والرجل واكع وادركه في الركوع لا يجزئه عن الركوع لانه ركع قبل أوانه ولو ركع عدماقر أالامام المث آبات م أنم القراءة وأدركه حاز ولو ركع الامام بعدماقرأ الفاتحة ونسى السورة فرفع المقتدى معه ثم عادالامام الى السورة ثمركم والمسدى على ركوعه الاول أجزأ والركوع ولوتذكر الامام في ركوعه في الركعة الثالث أنه أرك سعيدة من الركعه الثانية فاستوى الأمام ومجدلانا سفوأعاد التشهد غمقام وركع للثالثة والرجل على حاله راكع لم يجزالمقتدى ذلك الركوع والوجه ظاهر اه ودكر المصنف ف الكافى ف مسئلة الكتاب أنه يصيح ويكره لقوله عليه الصلاة والسلام لاتبادروني بالركوع والسعبود وفواء عليه السلام أما يخشى الدى مركع قب لالامام ومرفع أن يحول الله رأس حيار اله وهو يفسد أنها كراهه تحريم للنهتى المذكور وفي الحلاصة المقتدى اذا أنى باركوع والبعود فبل الامام هذه على حسة أوجه اماأن يأتى بهما قبله أو بعده أو بالركوع فبله و محدمعه أو بالركوع معه و محدودله أوأقى بهما قبله ويدركه الامام في آخرالركعان عان أتى بالركوع والسحود قبل الآمام في كلها حب عليم قضاءر كعة بلاقراءة ويتمصلانه وإذاركع معه و مجدة بله عب عليه فصاءر كعتين واداركم قبله وسعدمعه يقضى أربعا بلاقراءة واداركع بعددالامام وسعد بعده مازت صلاته اله ووحهه

السعدة من الثانية انه سعدها ثم يتشهد للثانية ثم سعد للثالثة سعدتين ثم يتم صلاته اللان عوده الى السعدة المتروكة لا برفض الركوع بعدة على مدا المعارضة على ظاهر الرواية وان تذكر وهوراكع بسعدها ويتشهد ويصلى الثالثة والرابعة بركوعهما وسعودهما لان الركوع قبل التمام قابل للرفض عند لانه بعدرنع الرأس على ظاهر الرواية اه والظاهر ان ماهنا على عبر ظاهر الرواية تأمل (قوله أو بالركوع قبله وسعدمعه) قال الره لى في الحلاصة جعل قوله أو بالركوع فبله وسعدمه مؤخراءن قوله على المام في آخرال كوع معه وسعد قبله وهو المناسب للتفصيل الآتى (قوله ويدركه الامام في آخرال كعات المام في المام في

جماقبله وأدركه الامام فى كل ال كعات والمحاصل اله لا في عليه فى الشانية والخامسة كافى النهر (قوله وقضاء الارسع فى الثالثة ظاهر) أى الواقعة ثالثة فى التفصيل ووجهه كانقل عن المحانية ان الركوع قبل الامام غير معتسر فلا يكون السعود معتبرا اه أى الم يكن آتيا الركعات كلها قال الرملي ووجه عدم قضاء شي في صورة ما إذا أتى بهما بعده أوقبله وأدركه الامام ظاهراً يصا وذلك للنابعة في صورة البعدية والمشاركة فى الفيلية مع ادراك الامام له فيهما (قوله وان في السعدة الثانية) أى ولم ينوالمتابعة أيضا أما اذا نواهما تكون عن الاولى ترجيحا للذابعة و تلغويه غيره للمخالفة كافى الفيح وكذا إذا لم ينوسيا حدالا ولى وفى السادسة وهى ما اذا فوى على الصواب والمحاصل كافى الدخيرة ان المسئلة على ستما وجه فى المحسير ساحدا السعدة الاولى وفى السادسة وهى ما اذا فوى الشائية في سيرسا جدا عن الثانية المنابقة أنوى وفى الوجوه كلها يصير ساحدا عن الثانية في باب قضاء الفوائت كالا ولى فسعد قال فالمسئلة أيصا على ستة أوجه وفى الوجوه كلها يصير ساحدا عن الثانية في باب قضاء الفوائت كالا ولى فسعد قال فالمسئلة أيصا على ستة أوجه وفى الوجوه كلها يصير ساحدا عن الثانية في باب قضاء الفوائت كالدا ولى فسعد قال فالمسئلة أيصا على ستة أوجه وفى الوجوه كلها يصير ساحدا عن الثانية في باب قضاء الفوائت كالدا في المسئلة أيصا

في في القدير بان مدرك أول صلاة الامام لاحق وهو يقضى في لفراغ الامام فنى الصورة الاولى فانته الركعة الاولى فركوعه وسعوده في الثانية قضاء عن الثالثة عن الثانية ويقضى بعد الامام ركعة بغير قراءة لايه لاحق وفي الثانية تلتحق سعدتاه في الثانية ويوعه في الأولى لايه كان معتبيرا و يلعوار كوعه في الثانية وقوعه عقب ركوعه الأولى بلاسعود بقى عليه من المعتبير كوعه في الثانية والرابعة في فضى ركعني وقضاء الاربع في الثانية في المنافقة المنافقة في المنافقة في المنافقة في المنافقة في المنافقة في المنافقة في المنافقة المنافقة في المنافقة المنافقة في المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة في المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة في المنافقة المنافق

وباب قصاء الفوائت

يشمل هذا النوع من الاداء وكان القضاء فرع الاداء أنوه وقد قدم الاصوليون الماموريه الى أداء واعادة والاكان مثلا فيكون المناه والحادة وقضاء والاداء التداه فعل الواجب في وقته المقديه سواء كان ذلك الوقت العرادة والحواب عن المناه لا يشترط فعله في وقته ليكون أداء لآن الاول ان المرادية قسده به وجود التحريف في الوقت كاف لحكون الف لأداء والاعادة فعل مشله في وقته المكل

(قوله والاداءاك) عال في النهر معدمقله تعريف الاداء عن صدرالشريعة بانه تسليم عين الواجب الثات بالامر والقضاء بتسليم مشل الواحسيه وباب قضاء الفوائت اه ومه علم انماف العر مدفوع أماأ ولافلان كون الوقت القدد دخلفه المطلق جمع سأللتناصين وأماثانما فلانهذاتما لاحاجة المهاذ تسليم العين والاكان مشلافكون قضاء اه والحوابءن الاول ان المراد يتقسده مه حعله طروا لا بقاعه

لاتعصيصه وقد معين من بين الاوفات حتى بردالنما في وعن الثانى بأنه ممنى على قول من عرفه بأنه فعسل غير الواجب في ومعلوم انه لا يشترط لكونه أداء وجود جمعه فيه فزاد قيد الابتداء ليدخل ذلك والان معدم انعكاس التعريف فلمتدبر (قوا فعل مثله) أى الواجب فرجه القضاء بناه على النعريف الرجوح الهوقوله في وقته فرجه القضاء بناه على التعريف المرجوح الهوضول وخرج به أيضافه لم مثل العامة المناه على المناه المناه على المناه المناه على المناه الناه المناه المناه المناه ومواتيان مثل الأول المناه المناه المناه المناه الوقت أو خارج الوقت المناه المناه المناه المناه المناه الوقت أو خارج المناه ال

الواجبوهي ليست بواجبة وبالاول مخرج عن العهدة وان كان على وجه الكراهة على الاصفح والفعل الشانى بمترلة الجبركالجبر بعل سعبود السهواه وهوم وافق لكلام الميزان حيث لم يقيدها بالوقت ومخالف له حيث صرح بعدم وجو بها وفي شرح المتحرير مل تكون الاعادة واجبة فصرح نبر واحدمن شراح أصول في الاسلام بانها ليست بواجبة وان باذول بخرج عن العهدة وان كان على وجه الكراهة على الاصحوات الثانى بمنزلة الجبر والاوجه الوجوب كا أشار المه في الهدا به وصرح به بعضهم كالشي حافظ الدين في شرح المنار وهوم وانتى لما عن السرحي وأي اليسرمن ترك الاعتدال تلزمه الاعادة ذا دأبو الدسر و بكون الفرض هو الثانى وعلى هذا يدخل في تقسيم الواجب ثم نقدل عن شعه ابن الهمام لااشكال في وجوب الاعادة ادهو الحرك في كل صلاة أديت مع كراهة المتحريم و بكون حابر اللاول لان الفرض لا ينكر روجعله الشانى بقدينى م عدم سفوله بالإول اذه ولازم

ترك الركن لاالواجب الأأن يقال المرادان دلك استنان من الله تعالى اذ المسلوان باحرءن الفرض لماعلم سعابه الهسوقعه اه أفول ويطهرلي الموفيق مان الميراد مالوحوب الأونراس فءمارة الشبيح أكمـل الدس لانه دكر وجوبها عدوة وعالاول فاسدا ولاشهه فيانها حىنتاند فرضود كرعدم الوحوب عندوة وعالاول نا بسالا فاسدا ولا شه معدم افتراضها حسنند وعلى هداعمل كلام مراح أصول فحرالاسلام ولا منافى دلكما أشاراله في الهدارة وصرحه في شرح المنارمنان الاوجمه الوجوب لان المراديه الوحوب المصطلم

غسرالفساد وعدم صحفالنمروع وهوالمراد بقولهم كلصلاة أدبت معكراهة التحريم فسيلها الاعادة فكانتواجبة فلندادخات فأقسام المأمور بهوالفصاءلة تعريفان أحدهماعلى المنف الصيح من ان الفصاء بحب عما يجب به الاداء هو فعمل الواحب بعمد ووتسه وان عرف بجما يشمل غير الواجب من السنن التي تقضى فسدل الواجب بالعمادة فيقال هوفعه ل العمادة بعسد وقتها ولا يكون خارحاءن المقسم لان المندوب مأمور مه أيضا مقوله تعالى وافعلوا الحسر لكمه مجاز فلهدذالم يدخسله أكثرهم فانعر بفيه واطلاق العناء في عمارة الفقهاء على ماليس تواحب مجاز كاوقع فعبارة المختصر حيث قال وقضى التي قيل الطهر وكذا الملاق الفقهاء العساء للعبم بعد فساده مجاز اذليس له وقت يعسم بخروجه قضاء الاسهماعلى العول المرحوم من ان القضاء بحب يسبب جدديد فهو سلسم مأسل الواجب ومن رادعلمه ما عر كساحب المارفعد تماقض كالأمسه لان المفعول بعد الوفت عن الواجب بالامرلامثله اذالستفادمن الامرطاب شيئين الفعل وكويه فى وقتمه فاذاعجزعن الثانى لفواته بقى الإمرمستصميا للاول فمصر يعملانك مقتض لكونه بسبب جسديد وتصريحه بالامرمقتض لكويه عينه وغمام تحميمه في كابنا المحمى بلب الاصول مختصر تنحر برالاصول وأميظهر للاخت لاف المذكور في سعب الفصاء أثر كايعلممن طالع كتب الاصول وفي كشف الاسراران المثلمة في القصاء في حق ازالة المأثم لافي احرارا لفضماله اه والظاهدران المراد بالمأثم ترك الصلاة فلايعا قب علم الذافضاها وأماائم : أحسرهاء ب الوقب الذى هو كميرة فداق لايزول بالقضاء المجردعن النوية اللاب نهاهذا ويحوز نأحير العدلاة عن وقتهالعذر كافال الولوالجي في فتاواه العائلة ادااشة تغلث مالصلة فغاف أن عون الولد لاما مرمان تؤخوالصلاة وتقمل على الولدلان نأخيرا لصلاة عن الوقت يحور بعدر الاترى ان رسول الله صلى الله علمه وسلم أنوالصلاة عن وقتها بوم الحندق وكذاالمسافراد أخاب من اللصوص ووعاع الطريق جاز لهمان يؤخرواالوقتية لانه بعذراه وفي المتى الاصمان تأحرالقوائب لعذرالسعى على العمال وفي الحواثم بحوزقسل وان وحب على الفور ساح له التأحير وعن أى حعفر سعدة النلاوة والمذر المطلق وقصاء رمضان موسع وضيق الحسلواني والعامري أه وذكرالو لوانجي من الصرم ال قضاء

لاالافتراص (قوله غيرالفسادوعدم صدة الشروع) قال في النهر لا عاجه المه اداختلال الشي يؤدن بيما له ولا وجودله في عادكر اله قلت قد يجاب بان الخلل وان لزم منه أن يكون بغير الفساد وعدم صحة الشروع الكن المصريح بالملازم في المعريف عدير بدى تدبر واحترز عن الخلل بغيرماذ كرلامه لوكار براحد منه فالفعل يكون أداء ان وقع في الوق وقساء ال وقع خارجه (ووله ومن زاد عليسه بالامرائخ) قال في النهر قال بعض المحقفين ان العبد في والمشابق المناهمات الامرائح المناقب المناهم بالمناهم المناهمة والمناهمة والمن

(قوله فلاقضاء على عنون) الى قوله ولاعلى مرتد العمارة مقلوبة وحق التعبير المناسب لما نحن في حالة عقله على عنون في حالة عقله ما فاته حال جنوبه المراد بيان محترز فوله بعد شوت وجوبها (قوله سنة في السنة و بين الفائتة و بين الفائتة و بين الفوائت مستعق

عومه الوتر على قولهما فان طاهر الرواية وجوب قضائه عندهما أيصاكا مرمع قوله سما سنيته مسنى على قول الامام مسنى على قول الامام وقال في حديث آخر الهداية ثم قال صاحب المداية ثم قال صاحديث المهامه انهسما حديث واحد

الصوم على التراخى وقضاء الصلاة على الفو رالالعذر (قوله والترتيب بن الفائنة والوقتية وبين الفوائت ستحق) مفسدلشتين أحسدهما بالعبارة والاستربالاقتضاء اما الثاني فهولزوم قضاء الفائتية والاصل فمه أن كل صلاة فاتتءن الوقت بعد ثموت وجوبها فسمواله يلزم قضاؤها سواء تركهاعدا أوسهوأ أوبسبب نوم وسواء كانت الفواثت كثيرة أوقليلة فلاقضاء على محنون حالة حنويه ماواته في حالة عقدله كالاقضاء عليه في حالة عقدله لما فاته حالة حنويه ولاعلى مرتدما واته زمن ردته ولاعلى مسلم أسلم فى دار الحرب ولم يصل مدة كجهله يوجو بها ولاعلى مغى علسه أومر يص عجزعن الاعاء مافاته في تلك الحالة وزادت الفوائت على وم وليلة ومن حكمه ان الفائنة تقضي على الصفة التي فاتت عنه الالعذر وضرو رة فعقضي المسافر في السيفرما واته في المحضرمن الفرض الرباعي أربعا والمقيم في الاقامة ما ماته في السفرمنها ركعتين كماسيا في فآخر صلاد المسافر وقد قالوا انما تقضى الصلوات المخس والوترعلى قول أي حنى فة وصلاة العسداذا واتت مع الناس على تفصل يأتى فمابها وسنة الفحر تبعاللفرض قبل الزوال والوالقضاء فرض في الفرض واحب في الواجب سنة في السسنة ثمليس للقضاء وقت معين الجسع أوقات العمر وقت له الاثلاثة وقت طلوع الشمس ووقت الزوال ووقت الغسروب فانه لاتحوز الصلاة ف هذه الاوقات لمامر في عدله وأما الاول وهو الترتدب بن الفائتية والوقتية وسالفوائت فهو واجب عندنا يفوت الجواز بفوته فهوشرط كاصرح بهفي المحيط لكنه ليس بشرط حقيقة لان بتركه لاتفوت العجة أصلابل الامرموقوف كاستأتى ولوكان شرطا لميسقط بالنسيان كعيره من الشروط والمالم يكن واحمااصطلاحما ولافرضا لعدم قطعمة الدليل ولاشرطا كذلكمن كلوحه أبهمأمره فعبربالاستحقاق والدليل على وحويه مافي الصحصن منحديث حابران عربن الخطاب شغل ساسكفارقريش بوم الخندق وقال بارسول الله ماكدت أصلى العصرحتي كادت الشمس ان تغرب فقال علمه الصلة ة والسلام والله ماصليتها قال ننزلنا بطعان فتوضأ رسول اللهصلى الله عليه وسلم وتوضأ بافصلي رسول الله صلى الله عليه وسلم العصر تعدماغريت الشمس وصلينا بعدها للغرب ولوكان الترتيب مستحيالها أخرعليه الصلاة والسلام لاجله المغرب التي تأخيرها متكروه بناءعلى أن الكراهة للتحريم فلاتر تيك لفعل مستعب وبناءعلى انالتأخبرقدرأر سعركعات مكروه لكن لادليل على كونه وأجيا يفوت الجواز بفوته وقددأ طال فمه المحقق في فتح القدر اطالة حسنة كاهودا مه وغرضنا في هذا الكتاب تحرير المذهب في الاحكام الأتحر مرالدلائل وأماالترتدب من الفوائت فلارواه أحدوغمه من اله عليه الصلاة والسلام شغل عن أرسع صلوات وم الخندق فقضاهن مرتبة وقال فحديث آخرصلو اكارأ يتموني أصلي فدل على الوجوب قيدبالفائمة لانغير الفائتة لايقضى ولهذا قال فالظهير بةوا كخلاصة رحل يقضى صلوات عرومع انهلم يفته شئ منها احتياطاقال بعضهم يكره وقال بعضهم لا يكره لانه أخذ بالاحتياط لكنه لايقضى بعدصلاة الفحر ولابعد صلاة العصرو يقرأفي الركعات كلها الفاتحة مع السورة اه وقدقد مناعن ما الفتاوى أنه بصلى المغرب أربعا شلاث قعدات وكذاالوتر وذكرفي القنمة قولن فها وانالاعادة أحسن اداكان فها اختسلاف الحتهدن وقدقدمنا ان الاعادة فعل مثله في وقته كالل غسيرالفسادوعدم صعةالشروع وطاهره ان بخروج الوقت لااعادة ويتمكن الخلل فهامعان قولهم كلصلاة أديت مع الكراهة فسسلها الاعادة وجويا مطلق وف القنية ما يفيد التقسد بالوقت فاله قال اذالم يتم ركوعه ولاسجوده يؤمر بالاعادة في الوقت لابعده ثم رقم رقب آخران الاعاد إ

(قوله فالمحاصلان من تركوا جاالخ) نقل الخسر الرملي عن العسلامة المقديني الهيجب أن لا يعقد على هسدالماذكر وقريدا من قولهم كل صسلاة أديت مع الكراهة سعيلها الاعادة مطلقا وأول قول القنية اذالم بم ركوعه ولا سعوده المحمل المادة ولي المنظر بع من النافا و بدل عليه ما قدمناه عن شهر التحرير من ان الاعادة واحدة وان تقييدها بكونها في الوقت مبنى على ما قاله البعض عانه قتضى هسذا وحوبها بعسد الوقت أيضا وعلى هسدا يحمل كلام القنية على ظاهره و يكون توله يؤمر بالاعادة في الوقت لا يعده منيا على قول من قد الاعادة وههذا توفيق آخره وافق لمساذكره المؤلف في هسذا المحاصل و دافع لما توقي في ما أولا ولما اعترض به عليه المعدسي وهو أن نقول الاعادة وعلى المترس به عليه المعدسي وهو أن نقول الاعادة وحوبا عبر مظافي ساء على هذا التعريف للأعادة المائية ويناه التعريف المناه وحوب الاعادة في المناه والمناه والقنية و وادر المناه المناه المناه المناه و المناه المناه المناه المناه المناه المناه و المناه و والمناه و المناه المناه و المناه و و و الاعادة و المناه و المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه و المناه المناه و المناه ال

بالوقت كاقال المصنف فشرح المناد الاعادة الاتبان عثل مافعل أولا مع بقصان فاحش ذانا مع صفة الكال لانهاذا وجب على المكال لانهاذا موصوف بصفة فاداه ناقصا اقصانا فاحشا يجب علمه اعادته في وقته اه و بكون على هذا القول فعلها بعد الوقت افضل كا أفاره كلام القنية في مسئلة قضاء سلاة العمر

أولى في الحالتين اله فعلى القولين لا وجوب بعد الوقت فالحاصل ان من ترك واجمامن واجماتها أوارتكب مكر وها تحر عيازمه وجوبان بعيد في الوقت فان و جالوقت بلا عادة أثم ولا يجب الحرالية مان بعد الفنية قولهم كراهة قضاء صلاة عجره من أنيسة على ما ذالم يكن في الشهة الحلاف ولم تكن مؤداة على وحده الكراهة وفي التحنيس وغيره رحل فائته صلاة من يوم واحد ولا يدرى أي صلاة هي بعد صلاة يوم وليلة لا نصد لا أن واحب واحب والمناف والمناف في صلاة الهوسلاة المواجد ولا يعرف من المناف وفيه شك وان ترج الوقت ثم شك فلاشى علمه لان سيب الوجوب قدمات واغم المناف ال

وعلى القول الآسر فى الاعادة بكون هى الافضل فى الوقت و بعده كا أفاده ما رقم له فى القائمة أننا فقد طهر لك ان ماذكره المؤلف فى هذا الحاصل موافق لماذكره في تعريف الاعادة والملاعظ الفقيين التعريف و بن قولهم كل صلاة المؤلف من قوله وقد قد قدمنا الخوالد فع ماذكره المقسل من قوله وقد قد قدمنا الخوالد فع ماذكره المقسل المؤلف وهذا المراسلالى في امداد الفقال مستدلا بعوم قول المختدس كل صلاة أدبت مع الكراهة وأنها تعادلا على وحد الكراهة قال وهذا شامل للاعادة كراهة القيرية ولا عنعمنه تمثيل الشيخ اكل الدين بالواحث في قوله وتعادعلى وجه عمر ومكن تعادل المسلاة المالات المرافقة كم الفراد المؤلفة والمالة واحداث المؤلفة ا

(قولەفىفىدانەلولم بكن امامالخ) انكان مراده ان المفيد لدلك التقسد بالامام فسلم لكن التعليل يشمل غسره أيضا تأمل (قوله وفي صحتــه نظر عندى النه قالف النهر عكن تخريجه على ماروى آلحسن ان من حهال فرضية الترتيب يلحق مالناسي واختاره جاعة منائمة بخارى كافى البناية والتقييدبالصي مرشداله اله قلت وسمذكر المؤلفهذه ويسقط بضيق الوقت الرواية عن الحتى في شرحقول المتنوالنسان (قول المنف وسقط بضيق الوقت) أى وقت الفرض محمث لواشتعل بالفائنة وفرأمقدار ماتحوزيه الصلاءيلا كراهمة نفوت الوفتسة بخلاف مااداأ طال القراءة فانه لايعتبر كبذاني شرح الشيخ اسمعملءن البرحندي (قوله وفي المجتى خلافه) قال شمخ مشايحنا الرجمة الذي رأيته في المجتدى انه لاتحوزالوقتمةاه لكن فى القهستانى حازت الوقتيةعلى الصيح

مكروه وانقرأفى الكل أوفى الاوليين كانمتنفلا بالارسع أوبالا وليين على تقدير أنهصلى الفرض أولا واذاترك القراءة في ركعة من كل شفع تمعض للفرض على تقدير أنه لم يصل أوللفسا دعلى تقدير أنهصلى الفرض أولافلم يكن متنفلاعلى كل تقد سرلكن مقتضاه ان يقول يقرأ فى كل شفعمن الشيفعين فيركعة ويتزك الفراءة فيركعةمن كلشفع من غيرتعيين الاولى والثانيسة للقراءةلان القراءة في الفرض في ركعتمين غمر عن كاسبق تقريره وقد يقال أن التنفل المكروه هوالقصدى وهذا ليسكذلك فلايكون سكروها كالايخفي فيقرأ فى الاوليين أوفى الحكوف الحاوى القدسى لوشك في القيام صلاته فاخبره عدلان انكلانتم أعادو بقول الواحدلاتحب الاعادة اه وفيه بحثلان خرالواحدا لعدل مقبول فى الديامات اللهم الأان يقال ان فيه الزاماء ن كل وجه قشابه حقوق العباد وقمده في المحمط بالامام وعلام بانهاشهادة لأن حكمه يلزم الغيردون الخدير وشهادة الفردلا تقبل اه فمفدانه لولم يكن اماما فقول الواحد مقبول فاطلاق الحاوى ليسبا كحاوى وفي الحاوى أيضالو تذكر الهترك القراءة في ركعة من صلاة توم وليلة قضى الفحر والوتر اه ووجهه ان ترك القراءة في ركعة واحدة لا يمطلها في سائر الصلوات الاالفير والوترو ينبغي تقسده بان لا يكون مسافر اأمالوكان مافرا فينبغىأن يعيدصلاة يوموليلة كالايخفى وفى المحيطرجل صلىشهرا ثم تذكرانه ترك عشر سعدات من هذه الصّلوات يقطّى صّلوات عشرة أيام تجواز انمترك كل سعدة في يوم اه وتوضيحه ان العشر سعبدات تجعل مفرقة على عشرصلوات احتماطا فصاركانه ترك صلاة من صلوات كل توم واذا ترك صلاة ولم يدر تعينها يقضى صلاة بوم كامل فلزمه قضاء العشرة الايام وف الفند ـ قصى للغ وقت الفعر ولم يصل الفعر وصلى الظهرمع تذكره يحوز ولا بالترتيب بهذا القدر اه وهوان صه يكون مخصصاللتون وفي صعنه نظر عندى لانه بالبلوغ صارمكا أاالهم الاأن يكون حاهداله فمعذرلقرب عهده من زمن الصما (قوله و يسقط بضيق الوفت) أي يسقط الترتيب المستحق رضيق وتالمكتو بذلا بهوقت الوفتية بالكاب ووقت الفائتة يخبرا لواحدوهو قوله عليه الصلاة والسلام من امعن صلة أونسم المصلها اذاد كرها والكاب مقدم على خسر الواحد فلوقدم الفائتة في هذه ألحالة ولم بكن وقت كراهة فهي صحيحة لان النهي عن تقديمها لمعنى في غسيرها وهو لزوم تفو يتالوقتمة وهولا يعدم المشروعية واختاع فحالمرا دبالنهي هنا فقسل نهيى الشأرع لان الامر بالثي نهيى عن صده وقدل نهي الاجماع لاجماعهم على اله لا يقدم الفائتة وهوالاصم كذا فالمعراج واغاقلنا صحيحة ولمنقل حائزة لانهذاالفعل وامكالوا شتغل بالنا فلةعند ضيق الوقت يحكم بعجتهامع الاثم وتفسيرضيق الوفت أن يكون الباقى منه لايسعهما معاعند الشروع في نفس الامرلا بحسب طنه حتى لوطن ضيقه فصلى الوقتية فلمافرغ ظهران فيهسعة بطل ماأداه وفي المجتبي ومن عليه العشاءفظن ضيق وقت الفحر فصلاها وفي الوقت سعة يكررها الى ان تطلع الشمس وفرضه مايلى الطلوع وماقبله تطوع ولوكان فيه سعة عند الشروع فشرع فى الوقتية وأطال القراءة فلما فرغ صاق الوقت بطل ماأداه واختلفوا فيمااذا كان الباقي منه يسع بعض الفوائت فقط فظاهر كالرمهم ترجيم الهلانووزالوقتية مالم يقض ذلك البعض وفي المحتى خلافه فاله قال ولوفا تته أربع والوقت لايسع الاالفائتتين والوقتية والاصح انه تجوزالوقتية أه وظاهر كلام المصنف اعتبار أصل الوقن فالضيق لاالوفت المستعب ولميذكر في ظاهر الرواية ولذاوقع الاختلاف فيسه بين المشايخ ونسا الطحاوى الاول الى أى حنيفة وأى يوسف والثانى الى محدكماف الذخسرة وغرته تظهر فمالوتذك

(قوله واختارالا ول قاضيحان النه) أقول عبارته في شرح الجامع العسفير هكذار حل صلى العصر وهوذا كرانه لم يصل الطهر لا يجوز الا إذا كان في آخر الوقت وهو بناء على فضل الترتيب وقدد كرناه واغياً عاده و وضع المسئلة في العصر لعرفة آخر الوقت فعنسدنا آخر وقت العصر عبرالشمس وعلى قول الحسن آخر وسالته سوفي حكم حواز تأخير الشمس بلزمه الترتيب والافلاو عند نااذا وقت العصر عند تغير الشمس بلزمه الترتيب والافلاو عند نااذا كان يقد كن من أداء الصلاتين قبل المنه الترتيب وان كان يقد كن من أداء الصلاتين قبل غروب الشمس لمكن لا يقد كن من أن بفرغ من الظهر قبل المنه الترتيب لان أداء من الظهر المنه المنافز وب الشمس لمكن لا يقد كن من أن بفرغ من الظهر قبل المنه الترتيب لان أداء شئم من الطهر لا يحوز بعد التغير و من بعد تغير الشمس لمن لا يقد الاداء شئم من الصلاتين قبل المنه عن المنه عن المنافز المنه عن المنه و أن المسئلة المست منه على اختلاف المنافز المنه عن المنه المنه عن المنه و ال

لوجوه الاول كونه موافقاً لاطلاق المتون واذا احتلف التحصي والعمل بماوافق التون أولى كما سيذ كره المؤاف قبيل والنسمان

قوله ولم تعديده ودها المالق كونه قول أبي حنيفة وأبي بوسف والاسترقول محد بدليل المالة المالة من المالة أبي والمولية عن المالة أبي وهم أبو حنيفة وأبي بوسف وعجد مم رأيت النصر يم بانه رواية عن مجد في شرح المنية الكبير وخرمان المراد

فوقت العصرائه لم بصل الظهروعلم الهلواشة غلىالظهر يقع قبسل التغير ويقع العدسر أوبعضها فيه فعلى الاول يصلى الظهر ثم العصر وعلى الثاني يصلى العصر ثم الظهر معد الغروب واختار الاول قاضحان فأشرح الجامع الصغيروذكره بصمغة عندناوفي المسوط وأكثرمنا يخناعلي اله بلزممه مراعاة الترتيب ههناعند علما تنا الثلاثة وصحم ف الميط الثاني فقال والاصح الديسقط المرتيب المافيه من تغيير حكم الكتاب وهونقصان الوقتية بحيرال احدود لك المحور أه فعملى هدا المراد يسقط بضيق ألوقت المستح كورجه في الظهر ية عما في المنتق من انه ادَّا افتح العصر في أول وقتهما وهوناس للظهرتم اجرت الشمس تمذكر الظهرمضي في العصر فال فهذا بص على ان العدرة للوفت المستعب اله ف نشذا لقطع اختسلاف المشايخ لان المسسئلة حمث لم تذكر في طاهر الرواية وثدت فرواية أخرى تعين الصبراليها وفالجنى الألم عكنه أداء لوقنية الأمع التحفيف في قصرا لقراءة والافعال فيرتب ويقتصر على أخل ما تجوز به الصلاة (قوله والنسسان) أي ويسفط الترتيب مالذ . ــ الوهوعدم تذكر الشي وقت عاجته وهوعذر سماوي مسقط للسكانف لانه ليس في وسعه ولان الوقت وقت المفائنة بالند كرو الميتذ كرا يكون وقالها ومماأ لحق بالنيا بالطن الميس مسقطا رابعا كإقد يتوهم فهوقسمان معترو عبرمعنبر واحتلف عباراتهم فيدفني كشب الاسرار شرح أصول فرالاسلام ان الظن اغا يكون معتبرااما كان الرحل عجم داقد طهر عنده ان مراعاه الترتد لست بفرض فهودليل شرعي كالنسيان بإماادا كان داكراوهو عسرمجتهد فمعرد طنه لمس مدليل شرعي فلايعتبر اه فجعل المعنبر طن الجتهدلاعبر ، وذكر شارحوا أهدارة كصاحب النهاية وفتح القدير ان فسادا صلاة ان كان فوبا كعدم اطهاره استنب الصلاة التي بعده وال كان

و ١١ - بحر الله كالم أصل الوقت المستحب النالث كونه فد صحده المستحدة المستح

(قواه وانحق ان الجتهد لا كلام فيه أصلا) ردا افى الكشف وقوله وان كان مقاد النزد الذكره الشارحون (قوله فلا عبرة برأيه المخالف المنه المنه المنه في حيرا المنه وكيف بكون مخالفاله وقداعتمره وحينة في اغازة المخرف باعادة المغرب غير صحيح اه وحاصله ان مأذكر وه من صحة المغرب حين طنه عدم وحوب الترتيب هومذهب امامه لا نه قداعتم طنه وحكم بصحة صلاته فالافتاء بعدمها مخالف له فلا يكون صحيح هذا معنى كلام النهرو به سقط قول الشيخ اسمعيل بعدنقله كلام النهرفيه كلام اذالفرض كونه مقلدا وعله برأيه بروب عاهو بصدده من التقليد فلا يعتمر على ان قوله وكيف يكون النظه والمعرفة يصم الافتاء علما المناه وكيف يصم الافتاء عامادة وكيف يكون النظه والمسماذ كرة الشراح من الفرعين تفريعا برأيم ماذالمستالة مذكورة في غير ما كتاب كشرح المجامع المغرب وقد نصوا على عدمها وليسماذ كرة الشراح من الفرعين تفريعا برأيم ماذالمستالة مذكورة في غير ما كتاب كشرح المجامع الصغير القاسمان أما دائلة والمناه وكيف يعيد العصر فقط وفال في أنه الماه النظر وحدها مم وحدها مم صلى المغرب و معيد العصر فقط وفال في أنه الما والمناه النظر وحدها من وحدها من المغرب وهو يظن ان العصر له حائز قال يجزئه المغرب و بعيد العصر فقط وفال في أنه الما والمناه النظر وحدها من المناه المناه والمناه المناه والمناه المناه والمناه المناه والمناه المناه والمناه والمناه المناه والمناه والمناه المناه والمناه والمناه

اضعيفا كعدم الترتيب لايستتبع وفرعواءلي ذلك فرعين أحدهمالوصلي الظهر بغيرطهارة ثمصلي العصرذا كراأها وجبعليه اعآدة العصرلان فسادا لظهرقوى لعدم الطهارة فأوجب فسادالعصر وانطن عدم وجوب الترتيب ثانهما لوصلي هذه الظهر بعدهذه العصرولم يعد العصرحتي صلى المغرب ذاكرا لهاطلغرب صححة اذاطن عدم وجوب الترتيب لان فساد العصر ضعيف لقول بعض الاغة بعدمه فلا يستتمر فسادا لمغربوذ كرالامام الاستعالى له أصلافقال اذاصلي وهوذاكر للفائتة وهو برى انه يجزئه فأنه ينظران كانت الفائتة وجب أعادتها بالاجماع أعاد التي صلى وهوذا كرلها وان كان عليه الاعادة عندنا وفي قول بعض العلماء لدس عليه وهوري أن ذلك بجزئه فلااعادة عليه وذكرالفرءين المذكورين وعلل فشرحا لمجمع للصنف للفرع الثأنى بان المانع من المجوازكون الفائتة متروكة بيقين فلم يتناولها النس المقتضى لمراعاة الترتيب لاختصاصه بالمتروك بيقين والحقان الجتم للاكلام فيه اصلاوان ظنه معتر برمطلق اسواء كانت تلك الفائنة وجب اعادتها بالاجماع أولا اذا يلزمه احتهادأى حنيفة ولاغبره وانكان مقلدا وانكان مقلدا لاي حنيفة فلا عبرة برأيه الخالف لذهب امامه فيلزمه اعادة للغرب أيضاوان كان مقلد اللشافي فلأ يلزمه اعادة العصرأ يضا وانكان عامناليس لهمدهب معبن فأهبه فتوى مفته كاصرحوا بهفان أفتاه حنفي أعادالعصروالمغربوان أفتاه شافعي فلايعمدهما ولاعرة يرأبه والمريسنف أحداوصادف العجة على مذهب مجتهدا خرا ، ولااعادة على مويدل على مماذكر ، في الخلاصة معز بالى الفتاوي الصغرى رجليرى التيم الى الرسغ والوتر ركعة غمرأى التيمم الى المرفق والوتر ثلاثا لا يعيد ماصلي وان فعل عن جهل من غيران يسأل أحداثم سأل عامر بالثلاث يعيد ماصلي شفعوى المذهب اذاصار حنفيا

ولوكان عنده ان العصر لايجزئه لاحوزله المغرب نصعله انسعاعةعن عجد أله وظاهر كالم المؤلف العاءن فيذلك حيث لم بجع له مصورا بصورةمع الهمنقول في المندهب كاعلت وقد تابع المؤلف الشرنبلالى في المداد الفناح لكنه قال فتعين جل المسئلة علىعامىلىس له مذهب ولمستفتأحدافصلاته صححة لمصادفتها محتهدا فمه فلايتعرض له من علم حالهمن غراسنفتائه اه وهو بعيــد اذ لا فرق حينة ـ أين المسئلة من

وقد التقول وحويه أيضا في هذه الصورة فتعين جل المسئلة على مقلد لا يحتمدا فيه لا نالشافي وقد التقول وحويه أيضا في هذه الصورة فتعين جل المسئلة على مقلد لا يحتي مقدمها هذا الحكم ثم استفتى حنفيا وانه لا يأمره باعادة المغرب اعتبار الظنه قال في العناية الظن متى لا قى فصلا مجتمدا فيه وقع معتبرا وان كان خطا والتر تدب لا وحبه الشافعي رجه الله في كان ظنه موافقا لرأيه وصاركا اذاعفا أحدمن اد القصاص وظن صاحبه ان عفوصا حمه عبر مؤثر في حقه فقتل ذلك القاتل لا يقتص منه ومعلوم ان هدا قتل بغير حق الكن لما كان متاؤلا و عتهدا في ذلك صار ذلك الظن ما نعاو حوب القصاص كذا في المسوط اله لكن قوله الظن متى لا في فصلا مجتهدا فيه الحكم المان كان المحتهد فيه القدير ليناسب ما نحن فيسه وهوان محمل المسئل المحتهد و يستتبعه اعتبر ذلك الظن لا يادة الضعف فقساد العصر هو المجتهد في ما حققه في في القدر بسبب ذلك فاعتبر اله و المجتهد و يستتبعه اعتبر ذلك الظن وعدمه في المحال العالم وجوب الترتيب كا يأتى عن القدورى الكبير وأما ما سيأتي المناية الهنا والمناية الهنا هرال واية فقد قال في النه رائه مشكل من الهلم يفرق في الاصل بين العالم والحال في البناية الهنا هرال واية فقد قال في النهرائه مشكل

(قوله وفالمجتى من جهل) نقله قاضعان ف شرحه عن الحسن بن زياد وقال و كثير من المسايخ أخذوا بقوله و مثله في الماتارخانية (قوله دخول السادسة) أى دخول وقت السادسة كافي الهداية (قوله وقديقال) أى فيمالو أراد أن يصلى الظهر من اليوم الثانى في هذه الصورة يصبح أداؤها السقوط الترتيب بصير ورة الفوائت ستا (قوله من كون الفوائت سبعا) أى يتقديم السين وهو ظاهر وقوله أو تسعا أى بتقديم التاء المثناة على السين ووجهه انه ذكر الفوائت بلفظ انجم والزائد غير المزيد عليه والمراده من تريد على مائمة الأأن والفوائت الزائدة ثلاثة لانها أدنى مراتب الجمع في صير الحموع تسعة وفيه انه لا يفهم من قولك هذه الدراه م تريد على مائمة الأأن عدده ايزيد على مائمة درهم والمراده ناكذ لك (قوله وان أجاب عنه في غايد البيان النه) و قال بعد تقريره وحاصله عدده ايزيد على مائمة درهم والمراده ناكذ لك (قوله وان أجاب عنه في غايد البيان النه)

الأأن تريد ، فوت ست صلوات بدخول وقت السابعة فدسة طالتر تيب وهدا ماء ندى من البيان الهورده فى العناية من حنس المزيد علمه ثم والى والحق أن يقدر مضاوان و قد من و رتماسنا و و من و رتماسنا

أوقات الفوائت عملي أوقان ست صلوات بحسب دخول الاوفات دون خروحها ورده في السعدية باب الرائد على أوقات ست ص_لوات لىسو**ةت** الفائنة بل على العكس حمث زادع لي أوقات الفوائت الستةوقت صلاة أخرى واختارني الحواب انالكلامعلى القلب أي الاأن تزيد الصلوات المفروضة على ست فوا أت قال وهدا معنى صحيح لاغدارعلمه والناك فن معتسر من

وقدفاتته صلوات في وقت كان شفعو ياتم أرادان يقضها في الوقت الدي صارحنفيا يقضي على مذهب أبى حنيفة اه وفي المحتى من جهل فرضية الترتيب لا يحب عليه كالناسي وهو قول جاعد من أعُدُ بِهُ وَفَالقدوري الكَيرِ مُرك الطهر وصلى العصر ذاكرا - تى فسد ثم قضى الظهر وصلى المغرب قبل اعادة المصرصح مغربه ولوعلم انعليداعادة العصرلم تجزمغربه ولم يفصل في الاصل سنمااذا كانعالماأ وحاهلا فالرجه الله وهذامعني قولهم الفاسدلانوج سالترتيب هدا ماظهر للعبدالضعيف هذاوقدذكرف المحمطمعز باالى النوادرلوصيلي الظهرعلي ظن الهمتوضئ ثم توضأ وصلى العصر ثم تبين يعيدالظهرخاصة لانه عسنرلة الناسي فحق الظهر الم يلزمه مراعاة الترتيب اه وليس بخالف القدمناه عنهم لان فيماقد مناه كان وقت العصرد آكراانه صلى الظهر بغيرطها رةوفي مسئلة النوادرالتذكر حصل بعداداء العصر (بواد وصبر ورتها سنا) أي ويسقط الترتيب بصرورة الفوائت ست صلوات لدخولها في حدال كثرة المفسمة للدر بلوقلنا وجو مهوالكثرة بالدخول في حدالتكرار وهوان تكون النوائت سنا وهوالعجم ومهاندفع ماروى عن محدان المعتسردخول السادسة واندفع ماف السراج الوهاج وغاية البيان وكشران المعتبردخول وقت السابعة لتصبر الفوائت ستاادلا يتوقف صبر ورته استاعلي دخول السابعة كم لوترك صلاة يوم كامل وفراليوم الثانى فان الفوائت صارت سنة طلوع المعس في الموم الثاني ولميدخل وقت الساعة وقدية اللاكان وائدة السقوط صعة الوقتية وهيلا مكون الابدخول وقت السابعة اعتبر وقت السابعة وحوابه ان و ندة السة وطلم انحصر فيماذ كرلايه بدخول ومت السابعة لايحب علمه الترتيب فيماس الفوائت أيصا كاسمأتى وعمار دالمصنف أولى من عماره الهداية والقدورى حيث قالا الاانتزيد الفوائت على ست صداوات استثناء من تولدر مهابي القضاء لما الزم من طاهر هامن كون الفوائت سمعاعلى مافى نظر القدير أو تسعاعلى هافي النماية وانأحاب عنسه ف غامة السان بان المراديا افوائد الاوقات مجاز اللهشتياه مع ماقسده ناه من عسدم اشتراط دخول وقت السابعية وصرح في المحيما بان طاهر الروابة ان الترتب سفط بصير ورة الفوائت سمتاموافقالما في الختصر وصححه في المكافى وبه الدفع ماصححه اأشار سالز لمعي من ان المعتبر في سيقوط الترتدب ان تملغ الاوقات المخللة منذ فانته سنذ أوفات وان أدى ما يعدها في أوقاتها ولهذاذ كرفى الفتاوى أنظهيرية لوتذكر فأئنة بعدشه رلاتجوز لوقتية معتذكرا لفائنة الااداكات

البلاغة سياعندصاحب المفتاح اله لكن فيه ان اعتبار محاورات البلاعة في أداه الاحكام الشرعية عسر بذاهر لاسيافها مر البلاغة سياعند المحكم كالهناوم تأويلات أخر (قوله للاشتباه) تعليل المراولوية وقوله مع ماقد مناه وجه آخر المراولوية أيضا (قوله بالألم اندفع ما محمد الشارح الزيلي) وعبارته ثم المعتبر فيه ان اندفع ما محمد الشارح الزيلي) وعبارته ثم المعتبر في المنافقة وان أدى ما معدها في أوقاتها والمنافقة وان أدى ما معدها في أوقاتها والمنافقة وعمرة الاختلاف اظهر في الدائر المنافقة المنافقة والمدافقة والمدراك المنافقة وعمرة الانتباك المنافقة والمنافقة و

(قولدوهوموافقالخ)أی ماذكره الصدرالسهد ومافى الممندس والولوا تجمة موافق لتصحيح الشارح (قوله سقط التريب)قال فى الفتح يعنى سن المتروكات اه وظاهره أبدلا يسقط بن المروكات والوفتية على كل من الاعتمارين كإيفده أبضاما سأذكره المولف عن الحقائق (قوله غيرمتصورعلي قُوله)لانهمُعدحولوقت السادسة شتت الصحة فلانتعقق وائتاسوي المتروكة اذذاك والمسقط هوست فوائن لامجرد أوقات لافوائت فهاكذا فى فتح القـدير ونمـام الكلامفيه وقدداب مانهافائة حكاولدالوترك صلاة وصلى بعدهاخسا ذاكرالهاسقط عنه الترتيب معان الفائت حقىقة وآحدة تأمل (قوادفالحاصل) أي حاصل ماذكره في توحمه قول من افتصرعيلي الثلاث (قوله في المسئلة الاولى) أى،سئلة مالو كانت الفوائث ثلاثآ ظهر من يوم وعصرمن بوم ومغرب من بوم ولا يدرى ترتيبهاولم يقسع تعر به على شي (قواد لانه اماأن يصلى النه تعلمل القوله يصلى سبعا وقوله

الفوائت ستاوقال الصدرالشميد حسام الدين في واقعاته اله يجوز اه وفي التحنيس ان الجواز مختار الطعاوى والفقيه أبى اللبث ويه نأخذ لان المتحال بدنهما أكثرمن ستصلوات اه وفي الولواجسة وهوالختار عند المشايخ وهوموافق لتصييح الشارح وحاصله انهدم اختلفواهل المعتبر صرورة الفوا تتستاف فسها ولوكانت تفرقة أوكون الأوقات المخللة ستاوغرته تظهر فيما ذكرنا من الفروع والظاهرا عمادماوافق المتون من اعتبار صيرورة الفوا أتسنا حقيقة ومادكره الشارح الزبلعي غمرة للخلاف المذكورم الهلوترك ثلاث صلوات مثلا الظهرمن توم والعصرمن يوم والمغرب من يوم ولا يدرى أيتها أولى فعلى اعتبار الاوفات سفط الترتيب لان المتعال بين الفوائت كشرة فيصلى ثلاثا وقط وعلى اعتبار النوائت في فسه الايسقط فيصلى سبع صلوات والاول أصم اه فغير صحيح لوجهين الاول الهلاينصور على قول أبى حنيفة كون المتخالات ست فوائت لان مذهبه الوعمية المؤداة مع تذكر الفائنة تعسد فساداه وقوقا الحان يصلى كالخس وقتمات وانلم يعدشا منهاحتي دحل وفت السادسة صارت كلها مححة كإسيأتي فقوله وقيل يعتبر ان تملغ القوائت سنًّا ولو كانت متفرفة عرمتصور على قوله فلا يبنى علمه شي الثابي ان أحنالاف المشايخ في لزوم السميع أوالثلاث لدس مبنياء لي ساد كر واغهاه ومبنى على ان العسرة في سقوط الترتيب لتحقق نوت الستحقيقة أومعنى فن أوجب السبع نطرالى الاول لامه لم يفته الاثلاث فلم يسه قط الترتيب فيعيد ماصلى أولاومن اقتصر على الثلاث نظر الى الثاني لان ما يجاب السبع بالجابالتر تدب تصمرالفوائت كسبع معنى فاذا كان الترتدب يسقط بست فأولى ان يسقط بسبع فالحاصل انالوقلنا بوحوب الترتيب للزمه قضاء سدع وهي كسبع فوائت فلذا أسقطنا الترتيب وفولمن أستقطدا وجملان المعنى الذى لاجله سقط الترتيب بالست وهوالدخول في حدالكثرة المقتضية للعرج موجودف ايجاب سبع بعينه واقتصرعليه في التحنيس من غيرحكاية خلاف ثم ذكر بعده الخلاف وقال ان السقوط هو مخمارنا وغيره لا يعقد عليه وذكر الولوا مجى انمن أوجب الترتيب فيه اعتماد عليه لانه قدزاد على وم والملة فلا يبقى الترتد _ واحيا اه وصححه في الحقا تُن معللا مان اعادة الانصلوات في وقت الوقتية لاجل الترتيب مستقيم اما ايجاب سبع صلوات في وقت واحد لايسنقيم التضمند تفويت الوقتبة اه يعنى انه مظنة تفويت الوقتية والحاصل الهلا يلزمه الاقضاء مأتركه من مراعادة شئء لى المذهب الصحيح ادا كانت الفوائت ثلاثا أوأ كثر فيلزمه ضاء ثلاث في الفرعالذ كورولوترك مع ذلك عشاءمن يوم آخوازمه أربع ولوترك صبحا آخوازمه خسولا يعيد شأتم اصلاه وعلى القول الضعمف ففي المستلة الاولى يصلى سبعالانه اماأن صلى ظهر ابين عصرين أوعصراس ظهرين لاحمال أن بكون ماعد لاه أولاهوالا تحرفيعيده ثم يصلي المغرب ثم يعيد ماصلاه أولالا حتمال كون المغرب أولا وفى المسئلة الثانمة يقضى خس عشرة صلاة السبعة الاولى كما ذكرنائم يصلى بعدها العشاء ثم يعيد السبعة الاولى لاحتمال أن تكون العشاءهي الاولى وفي المسئلة الثالثة يقضى أحدى وثلاثين صلاة الخسة عشرالاولى ثم يصلى الفير ثم يعيد الخسة عشر لاحتمال أن مكون النحره والاولى واغا قسد نامكون الفائت ثلاثة فأ كثر لانه لوواتته صلانان الظهرم يوم والعصر من يوم ولا يدرى الاول فعنه دأبي حنيفة بلزمد قضاء ثلاث صلوات وهواما ظهر عصرين أوعصر بسطهرين لان المتروك أولاأن كأن هوالمؤدى أولافالا خيرنف لوالاوالاول لاحتمال تعلمل للتعليل وحاصله أنهفهذه السورة يصلىالظهرثم العصرتم الظهرتم المغرب ثمالطهرتم العصرة الظهر لمادكره منالتعلسل الثاني (قوله مستدلاً مِيا روى عن مجدالخ) وحد الاستدلال الم أداقدم الوقنمةصارتهي سادسة المتروكات فسقط الترتدب ولم بعد معودها الى العلم فعملي تقدير أنلا يعود كان ينسغى الدادافضي معدها فائتة حتىعادت المتروكات الىخسأن تحوزالوقتدة الثانسة قـــدمها أوأحرهاوان وقعت معدء لاتوحب سهقوط الترتدبأعني خساأوأرىعالسقوط الترتيب قبل أن تصر الى المنس كذافي القنم

وقالالا يلزمه الاصلاتان اكحاقاله مإنناسي فيسقط الترتيت وأبوحنيفة أكحقه بناسي التعيين وهومن فاته صلاة لم يدرماهي ولم يقع تحريه على شي يعمد صلة يوم وليلة تجامع تحقق طريق يحربهاءن العهدة يبقين فيجب سلوكها وهذا الوحه يصرح بايحاب النرته بفالقضاء عنده فيجب الطريق التى يعينها الاكاقيل الهمستعب عندهم فلاخلاف بينهم وفي فتاوى قاص محان الفتوى على قولهما كانه اتخفيفاعلى الناس لكسلهم والافدليله حالايترج على دليله وقدد كرفي آخرا لحاوى القدسي الهادااختلف أبوحنيفة وصاحباه فالاصع ان الاعتبار لقوة الدليل فالحاصل ان الاصح المفي به الله لايلزمه القضاء الابقدر اترك سواء كان النروك صلاتين أوا كثروه دافادكلام المصنف ان الفوائت اذا كثرت سقط المرتيب فيما بن الفوائت نفسها كاسفط بينها وسن الوقتية وقدصر حده في الهداية وجزم مه في المحيط وعلله في غاية البيان بان الكثرة اذا كانت مسقطة للترتيب في غيرها كانت مسقطةله في نفسها ماليَّار يق الاولى لأن العلة ادا كان لها أثر في غير محلها فلان يكون لها أثر في معلها ولى اه ونص الزاهدى على اله الاصع وبهذا الدفع ما في الظهدير يقو الخالية من ال الفوائد لو كثرن وأرادان يقضمها فاندبراعي الترتيب في القضاء وتفسير دلك اله ادا فضي فائنة ثم وائية فان كان بن الاولى والثانية فوا تُتست عو زله قضاء الثانية وأن كانت أقل من سالا محوز قضاء الثانيكة مالم يقن ماقبلها وقيل في الفوائت ادا كثرت سقط الترتيب حتى لوفضى ثلاثين الجرائم قضى الا المنظهرا مرقضي الاابن عصراحازاه وأفادكالامه أيضا الهلافرق سناله والمالقدعة والحديشة حتى لوترك صلاة شهرف قائم أفبل على الصلاة ثم ترك وائتة عاد تقوان الوقنية عائزة معتذكرالف ائتسة الحادثة لانضمامها الى الفوائت القديمة وهي كشيره فلم جب المرايب ولان إماكم ديثة ازدادت الكثرة فيتأكد السقوط ولانه لواشتغل بهذه الفائت ولكانتر جيما بلامرج ولواشتغلى الكل تفرت الوقتية فتعين ماذكرنا وقال بعضهم ان المسقط الفوائت الحسديثة وأما القدعة فلاتسقط ويجعل الماضي كأن لم كل زحواله عن التهاون مالصلوات فلا تعوز الوقتية مع تذكرها وصععه في معراج الدراية معز باالى الحيط للصدر الشهيدوفي التحنيس وعليه الفتوي وركر فالجتبى ان الاول أصم وفي الكافي والمعراج وعليه الفتوى فقدا حناف التصيع والفتوى كارأيت والعمل بماوافق اطلاق المتون أولى خصوصا أنءلى القول الثاني يؤدى الى المهاول لاالى زجره عند وانمن اعتاد تفويت الصلوات لوأفتي معدم الجوازيفوت أخرى ثم وثم حتى تبلغ الحديثة حدالكثرة كافى الكانى (قوله ولم يعد بعوده الى القلة) أى لم يعدو حوب الترتيب بعود الفوائت الى القلة بسب القضاء بعدسة وطه بكثرتها كااداترك رحل صلاة شهرمثلاثم قضاها الاصلاة ثم صلى الوقتية داكرالها وانهاصح يحة لان الساقط قد تلاشي فلا يحتمل العودكا الماء القليل اذا تتحبس فدخل علميه الماه انجارى حتى كثر وسال شمعادالى القلة لا يعود نجسا واختاره الامام السرخسي والامام البزدوي حيثقالا ومتى سقطا ترتيب لم يعمد في أصع الروايت بن وصحعه أيضافي الكافي والمحيط وفي معراب الدراية وغيره وعليمال موى وقيل يعودالترتيب وليس هومن قبيل عودالسافط بلمن قبيل زوال المانع كحق الحضانة اذا تبت للامثم تزوجت ثمار تفعت الزوجية فانه يعود لها واحناره في الهدامة يزقال آمه الاطهرمستدلاء اروىءن مجد فين ترك صلاة يوموليلة وجعل يقضي من الغدمع كل وقتية فائتة فالفوائت حائزة على كلحال والوقتيات فاسدة أن قدمها لدحول الفوائت في حدالقلة

(واله لانه لافائنة عليه في طنه حالاً دائها) مجول على مااذا كان حاهلا أمالوا عنقد وحوب الترتيب كانت أيضافاسدة وعليه أن يقل ادا كان الفرض جهل وجوب الترتيب وانه معتبر في معتقل عشاه اذا أخرها المصادفة و معتمل اجتهاد فلا و حوب القريب على الفرض جهل وجوب الترتيب بينها و بين الفائنة التي عليه والمجواب و ساخم و مناف الفرق بين مناف الفرص المورض المه حاهل وجوب الترتيب بينها و بين الفائنة التي عليه والمحرف الفرس الفرض بين منافق الفهر بغير طهارة مم صلى العصر ذاكر الهاالى أخر ما مرمن المسئلة وجوابها وكذا ما نحن فيه وانه المائن أنوالعشاء ففياد الوقتيات وفياد الوقتيات هو الفياد المجتمد فيه ونظير العصرفي المسئلة المنافق واذا قدمها ففيادها حيناً القدير (توله ولم عنر جهنا) واذا قدمها ففيادها حيناً أنواله والمورف الفيادة بيقين وهي آنوالمتروكات كذاحققه في فتح القدير (توله ولم عنر جهنا)

وانأخرها فكذلك الاالعشاء الاخسرة لانه لافائتة علمه في طنه حال أدائها اه ورده في المكافى والتسن مانه لادلالة فسملان الترتبت لوسقط لجازت الوقتية التي بدأجه اولان الترتيب اغما يسقط بخروج وقت السادسة ولم يخرج هناولا عكن جله على ماروى عن مجددان الترتيب سقط مدخول وقت السادســة لانحكمه به سآدالوقتية التي بدأجه ايمنع من ذلك أدلو كان مراده على ثلك الرواية لما فسدت التي بدأجها أول مرة لسقوط الترتيب عنده وذكره في فتح القدير وارتضاه ورده الشيخ قاسم ف حاشته على الزيلعي ما له مسنى على ماروى عن مجد فقد نصح اعة من محقق المشايخ على أن من أصل مجدانه اذادخل وقت السادسة سقط الترتدب الاان سقوطه بتقرر يخر وجوقت آلسادسة فأذا أدى وقتية توقف جوازها على قضاءالفائتة وعذمه واذاقضي دخلت الفوائت في حدالقله فيطلت الوفتية لأنهاأديت عندذكرالفائتة ولداصر حفرواية ابن سماعة عن مجدفي تعليل ذلك بقوله لانه كلاقضي فائتة عادت الفوائت أربعا وفسلت الوقتية الاالعشاء فالهصلاها وعنده انجمع ماعليه قدقضاه فأشبه الناسى اه وماأجيب به فى المعراج من ان المسئلة مفر وضة فين مد الوقتية التى شرعفها الىآخرالوقت ثمقضي الفائتة بعدخرو جالوقت ولابدان يكون الشروع فسعة الوفت اذلوكان عند دالضيق لكات الوقتية صححة رديقوله في الكتاب صلى مع كل فائته وقتية ومع للقرانوذكر فى فنح القدير ولا يخفى ان أبطال الدليك المعين لا يستكنم بطلان المدلول فكيف بالاستشهادوحاصله بطلانان يكون ذلك نصاءن مجدف للسئلة فلمكن كذلك فهوغرمنصوص عليه من المتقدممين أحكن الوجه يساء مه بجعله من قبيدل التهاء الحريم بانتها وعلته وذات ان سقوط الترتيب كان بعلة الكثرة المفضية الى الحرج أوانها مظمة تفويب الوقتية فلما قلت زالت العلة فعادا كحكم الذى كان قمل كحق الحضانة اه وقيه نظر لاناقد نقلماعن الامامين السرحسي والبزدوى كمافى غاية البيان الهمتى سقط الترتيب لم يعدفى أصح الروايتين وفى المحيط لم يعسد في أصح الروايات فكيف يقال الهغيرمنصوص عليه من المتقدمين وهوأصح الروايات عن المتقدمين اذالروايات انما هى منسو بة المهم لا الى المشايخ وليس هومن قبيل زوال آلما نع في التحقيق لانَّ المقتضى للترتيب مع كثرة الفوائت ليسعوجود أصلاولذاا تفقت كلتهم متوناوشروحاعلى أن الترتيب يسقط بثلاثة أشماء فصر حالكل بالسقوط والساقط لا يعودا تفاقا بخلاف حق الحضائة وان المقتضى لهاموجود مع التزوج لأنه القرآبة المحرمية مع صغر الولدوقد منع التزوج من عمل المقتضى فادازال التزوج زال المانع فعمل المقتضى عمله والفارق بين البابين وجود المقتضى وعدمه ولذا كان الاصم في مسئلة المنى

أى وحمنت ذفاذاقضي وائتةقيل حرو جالوقت مقمت الفوائت أربعا وصارت خسا بخروج الوفت فكان العودمن الخس الى الاربعومن الاربع الى الخسفه تتحقق الكثرة (قوله وماأحسىه في المعراج) أىءن الردعلى صاحب الهدامة المذكور في الكافي والتسن (قوله المسئلة) أى التي استدل بهافي الهدامة (قوله رد يقدوله في الكتاب الن) أقول قدذ كرفى المراج هـذاالرديصورة سؤال ثم أحاب عندوعبارتدفان قل قال في الكتاب صلى مع كلوقتية فائنةومع للقران فلنا انالفران غسير مراداحاعاوان الصلاتين لاتؤدمان معا فيحكون المرادانكل فائنة تقضىمعما يحانسها

من الوقتية من عير اشتراط السان ف وقت واحد اله قال في النهر فذكره السؤال بدون الجواب اذا مما لا ينبغى وقال ان هذا الجواب أى المذكور في المعراج أحسن الاحوية اله لكن استشكاه شعنا بما مرعن الشيخ قاسم من أصل محد فان مقتضاه انه اذا لم يؤد الفائتة في وقت السادسة يتقر رسقوط الترتيب فيلزم محة الوقتية تأمل (قوله وذكرف فتح القدير) أى جوابا عاذكره سابقا من الردعلى الهداية تبعاللكافي والتبيين (قوله فيكيف بالاستشهاد) أى ان ماذكره صاحب الهداية عن مجد استشهاد على مدعاه لا استدلال واطاله لا بستازم بطلان المستشهد عليه بالاولى (قوله وليس هومن قبيل زيراً الما نع الح) سبقه الى هذا العلامة قاسم في فتا واه

(قوله ولوقال المصنف ولم يعدالخ) لا يخفى اله لا أولوية فى ذلك بلوقال ذلك موافقا للمجتبى لم يصبح المستعلم من جعله ما فى المحتلى خطأ (قوله عضى لصبق الوقت) فى هذا التعليل نظر بل الظاهر ان بقال لا ته لا يصمح قضاء الظهر فى وقت الاجرار وان ذلك الوقت لا يصمح فيه الاعصر يومه كاقتمناه عن شرح قاضيان (قوله وقوله واقتداء المسافر نتيجة كونه مؤديا) أقول وهو نتيجة كونه وان المقام أيضا لان اقتداء المسافر بعد الوقت بالمقيم غسير صحيح سواء كان المقسيم مؤديا أم قاضياء لى انه لامدخل للنتيجة ولا للمنتج فى هدن المحل ولامساس له بالمقام أصلافتا مل (قوله فيكون محل الخلاف الخ) قال و بعن الفضلاء فيه أن بعد الحل

انتفى الحلاف أه وفيه نظرلانه على هذا الحسل يكون معنى مافى المجتبى انه لو تذكر بعد الفراغ لايعود السترتيب فى المستقبل في الف حكاية الاتفاق على عرده (قواه وتذكر قبل الفراغ فبعيد)

فلوصسلیفرضا ذاکرا فائنتولووترافسدفرضه موقوفا

وال الرملى نقلاعن خط شيخ شيخه العسلامة المقدسي توله بعدهو المعتمد المتي المقدية أعلى مقاما من ان تخفى عليه مسئلة مشهورة في المنون حتى يجيى ممثلك يخطئه فيها ويحمل كلامه في كل مقام على ما يليق يخوج الوقت وهوفى أثناء عزوجه ولا يعود الترتيب المناه أناه وأما الند كرفى أثناء وأما الند كرفى أثناء

اذافركم الثوب ثم أصابه ماءواخواتها عدم عودالنجاسة كاذكر ماولوقال المصنف ولم يعدبز والها ليكون الضمير راجعا الى الثلاثة أعنى ضيق الوقت والنسيان وصير ورته استال كان أولى لان المركم كذلك فيهاقال في المجتبي ولوسقط الترتيب لضيق الوقت ثم خرج الوقت لا يعود على الاصم حتى لوخرج في خلال الوقتية لاتفسد على الاصموه ومؤدعلى الاصم لاقاض واقتداء المسافر بعد عروب الشمس ف العصريمقيم شرعفيه في الوقت لأيصح وكذالو مقطم النسيان ثمتذ كرلا يعودونونسي الظهروافتتح العصر ثمذكره عنداحرا دالشمس عضي لضيق الوقت وكذالوغر بت وكذالوافتحها عندالاصفرار ذاكراثم غربت اه وقوله واقتداه المسافر ينحه كويه مؤديا كالأيخفي والدي طهر العبدالضعيف ان ماذكره فى المحتبى من عدم عوده بالتذكر خطالان كلتهم اتفةت عنسدذ كرالمسائل الأنبي عشرية السابقة انهلوتذ كرفائنة وهو يصلى عان كان قبل النعود قدر التشهد بطلت صلاته اتفاقا وانكان بعدالقعود بطات عنده وعندهمالا تبطل ففدحكم وابعوده بالنذكر ولهذافال فمعراج الدرامة والنهاية الهلوسقط بالنسان وضبق الوقت فانه يعودبالتذكر وسعدالوقت بالاتفاق اه ولداوالله أعلم اقتصرف المختصر على عدم العود مقلة الفوائت وانجل مافى احتى على تذكره بعد الفراغمن الصلاة فمكون عول الحلاف الترتدب بين العائمة والوقتية في المستقبل لا في اصلاه حالة النسان وتذكرقبل الفراغ فبعيد مخالف لسياق كالرمه في منيق الوقت لتصر بعه في بعدم العودولونو فىخلاله بقىههنآ كلام وهوانه بعدان-كم باستحقاق الترتيب بين الفائتة والوقتمة وبين الفوائت حكم يسقوطه بثلاثة أشياء فشمل النوعين وفحدقدمنا السقوطه بكثرة الفوائت يشتمه ل النوعين واما بالنسيان فالظاهر شعوله لهما واما بضيق الوقت فهوغاص بالترتيب بين الفائت فوالوقت وأما الترتيب فيما بين الفواثت فلا يسقط به حتى لوقد مم المتأحره من الفواث عند ضيق الوقت لا يجوز لانهليس بمسقط حقيقة واغاقدمت الوقتية عندالعزعن الجمع بينهما لقوتهامع بقاءالترتيب كا ذكره الشارح (قولة فلوصلي فرضاذا كراه أنتة ولووترا فسدفرضه موقوها) أى فسأدهذا الفرض موقوف على قضأء الفائنة قيل أن تصبرا لفوائت كثبرة مع الفائنة فان قصاها قبله فسدهذا الفرض وماصلاه بعدهمتذ كراوان لم يقضها حتى صارت الفوا تتمع الفائنة ستصلوان فاصلاه متذكرا لهاصحيع قالفالمبسوط هذه المسئلة هي التي يقال واحدة تصمع خساووا حدة تفسد خسا فالواحدة المصيعة للغمس هي السادسة قبل قضاء المتروكة والواحدة المفسدة للغمس هي المتروكة تقضي قبل السادسة اه وهذاعندأبي حنيفة وعندهما الفساد متحتم لايرول وهوالقياس لان مقوط الترتيب

الصلاة فلا يمكن القول به لما الشهر بين الصغار في الا بني عشر به فعدمل على ما يمكن وهو لو كان عليه بنه وعصر مثلا فصل الغرب ناسيالهما ثم تذكرهما بعد المغرب فلا بعيد هما وان كان مقتضى الشرطية ذلك فيعدد خول و فت العشاء ليس له ان أنه ما لعشاء في ما العشاء في ما يوجب الخطأه و الخيطأ اه قلت ولا يمذفي عليك ان همذا الجواب وان كان صحيحا في فسه المناه ا

(قول وقدذ كره في فتح القدير بحثا) وعدارته فان قات اغداد كرمن رأيت انه اذاصلى السادسة من المؤديات وهي سابعة المتروكة صارت الخس صححة ولم يحكم وأبالصحة على قوله بجرد دخول وقتها والجواب انه يجب كون هدامنهما تفاقيا لان الظاهرانه يؤدى السادسة في وقتها لا بعد نحو و رقتين ولا يحفى على متأمل ان هدف القديل المذكور وحد نبوت صحة المؤديات بحرد دخول وقت سادستها التي هي ساعة المتروكة لان الكثرة تمت حديثة وهي المسقطة من غير توقف على أدائها كهو المذكور في التصوير في سائر الكتب اه قال في النهر وأنت خبير مان الاولى أن مقال عذر وجه وقت عامستها التي هي سادسة المتروكة لان دخول وقت السادسة غير شرط الاترى

الهلونرك فحرىوم وأدى

ماقى صلاته انقلست صححة

معدطلوع الشمس (قوله

منقولاف المجتبي نقله في

النهرعن معراج الدراية

أيضا حمث قال اعلمان

الشرط لتصيم الخس

صبرورةالفواتتستا

بخروج وقت الخامسة

التيهيسادسةالفوائت

لاأداء السادسةلاعالة

الاانهـم ذكرواأدا،

السادسة التيهيسانعة

الفوائت لتصيرالعوائت

ستا بقسزلاانهشرط

ألمتدمم قال كان يندفي

أنه لوأدى الخامسة شم

قضىالتروكة قبلاروب

وقتها الاتفسد المؤداة

حائرة وبها تصير

الفوائت ستاوأ جابعنع

كونهافائنةما بقي الوقت

اذاحمال الاداءعلى وحه

حكم والكثرة علة له وانما يثبت الحكم ادا ثبتت العلة فحق ما بعدها فأما فحق نفسها فلاوهذا لان العالة ما تحل ما نحل فيمت غير محلوله المحال فلا يجوزأن يكون نفس العالة علا للعلة للرسم الة ولابى حندفة ان الحركم مع العسلة يقترنان لماعرف في الاصول والكثرة صفة هذا المحموع وحكمها سقوط الترتد واذاث تصفةالكثرة بوجودا لاخسرة استندت الصفة الىأولها يحكمها فيحوز الكل كرص الموت لمانت اوهاذا الوصف استنداله ويحكمه ولهذالوأعادها ملاترتد حازت عندهماأيضا وهدنالان المااع من الحوازقلتها وقددزالت فمزول المنع وفي العنامة لأيقال كل واحدة من آحادها خرؤها متقدمة علها فكمف يكون معلولا لهالانها خرؤها من حمث الوجود ولاكلام فيسه واغساال كلام من حمث الجوازوذلك متأخرلا به لم يكن ثابتا الحل واحدة منها قسسل الكثرة ولاعتنع أن يتوقف حم على أمرحتي يتسن حاله كتعمس لالزكاه الى الفقهر يتوقف كونها فرضاء الي تمام المحول والنصاب نام عان معلى غائه كان فرضا والانف ل وكون المغرب في طريق مزدلفه فرضاعلى عدماعا تهاقيسل الفحر وان أعادها كانت نف الاوالظهر يوم الجوسة على عدم شهودها فانشهدها كأرت نفلا وصفة صلاة للعدور اذاانقطم العدرفه أعلى عوده في الوقت الثانى فانلم يعد فسدت والاحعت وكون الزائد على العادة حيضا على عدم مجاو زة العشرة وان حاوزت فاستماضة والاحمض وصحة الصلانالتي صلتها صاحمة العادة فيما اذاا نقطع دمها دون العادة فاغتسلت وصلت على عدم العود وان عادت ففا سدة والافصححة ثم اعلم ان المذكور في الهداية وشروحها كالنهابة والعنابة وغاية السان وكذاف الكاني والتبسن وأكثرالكتب ان انقلاب الكل جائزاموة وفعلى أداء ستصلوات وعبارة الهداية ثم العصرة مسدفسادام وقوواحتي لوصلي ستصلوات ولم يعدالنا هرانقلب الكل حائزا والصواب أن يقال حتى لوصلي خس صلوات وخرج وقت الخامسة من غير قضاء الفائنة القلب الكل جائزا لان الكثرة المسقطة بصرورة الفوائت سنافاذاصلى خساو ترجوت الخامسة صارت الصلوات ستامالفا تتة المتروكة أولاوعلى ماصوره يقتضىأن تصيرالصلوات سبعاوليس بصيم وقدذكره فانتمأ قدير بحثائم أطاءني الله عليه بفضله منقولافي الجنبي وعمارته ئماعلم ان فسادا أصلاة بنرك الترتيب موقوف عندأبي حنيفة فان كمثرت وصارت الفواسد مع الفائتية ستاظه رجمتها والافلا اه ولقدأ حسن رجم الله وأجادهنا كهاهو دأبه في التحقيق ونقل الغرائب وعلى هـ ذا فقول صاحب المسوط ان الواحدة المصعة للخمس هي

العدقائماه وفي المداد المداد المداد المسلم المسلم المسلم الفراتب وعلى هدافة ول صاحب المدوط ان الواحدة المصححة الخمس هي الفتاح ماذكر في عامة المكتب ليس المرادمنة الاتاكيد وجوقت المخامسة من المؤديات لا اشتراط أداه السادسة بلولا دخول وقتها لا به لا يلزم من خروج الوقت دخول غيره ثم قال ثم أطلعني الله بعدا الدراية على موافقته وذكر عبارته ثم نقل بعده مثله عن مجع الرواياب والتنارخانية والسغناقي وقاضيان تم قال فهذه نصوص تطابق بحث المحقق المكال بن الهدر وهدا الذي قلناه أولى من قول صاحب المحرد حدالله تعالى الصواب أن يقال المخادليس قولهم خطأ كاعلته وكذا حكمه المناق قول صاحب المسوط ان المحيدة المخمس هي السادسة بانه غير صحيح ليس كا ينه في نع لوقال هي مظهرة فلما كانت مظهرة اللهن المسيفة المهال كانت مظهرة اللهن المسيفة المهال كانت مظهرة المناقد علته ولاه تعالى المخداه

(قوله وتعليلهمأ يضاير شداليه)أى تعليلهم السابق لابى حنيفة رجه الله يرشد الى ان فساد هذا الفرض موقوف على قضاء الفائتة قبل ان تصير الفوائت كثيرة واله لا تتوقف الصحة اذاصارت كثيرة على ما اذا كان طانا ٧٥ عدم وجوب الترتيب عنده

(قــوله وعللـــه في فتم القدير) أي على الضعف الكن فالفتح لم يصرح بالهض عيف بليفهم منه ذلك وأنه قال ولا يخفى على متأمل ان هذا التعلمل المدكور بوجب الهلاتتوقف العقةعلى ما اداكان طافاعدم وجوب الترتدب عنده بخدلاف مااداظنه وانه لايصح كانقساء فالمحيط عنمشآ يخهم وان التعلمل يقطع الخز قوله لا تجزئه الصـ أوات الاربعة الخ) الظاهرار القولت في هذه المسئلة والتي بعدها مبنيان عــــلى قــول الماحس من أن الفساد محية لابرول تكيرة الفوائث (قوله ادامات الرحمل وعلمه فوائت الخ) قال العارف في شرحه على هديةابن العسمادورأ بتاغط والدى رجمه الله تعالى معزباالىأحكاماتجنائز ماصــورته ثم طريق استقاط الصلاة الدى بفعلد الائمة في زمانناهو ان السنة اما شمسة واما قربة فالسنة الشمسة

السادسة قبل قضاء المتروكة غيرصح بجلان المصح للخمس نووج وقت الخامسة كاعلت وأطلق المصنف التوقف فشمل مااذاطن وحوب الترتيب أوطن عدمه وتعليلهم أيضا برشداله فاف شرح المحمع للصنف معز ياالى الحيط من ان عدم وجوب الاعادة عند واذالم بعلم من فاتته الصلاة وجوب الترتيب وفسادصلاته بدويه أمااذاعلم فعليه اعادة الكل اتفاقالان العبدم كافع عاعنده صعيف وعلله في فتح القدير بان التعليل المذكور يقطع باطلاق الحواب طن عدم الوجوب أولا وقيد مفسأدالفرضية لانهلا ببطل أصل الصلاة عندأي حنيفة وأبي يوسف وعندمج دبيطل لان التحريمة عقدت للفرض واذا يطلت الفرضية بطلت التحر عة أصلا ولهما الهماع قدت لاصل العلاة بوصف الفرضة فلم يكن من ضرورة بطلان الوصف طلان الاصل كذافي الهداية وفائدته تظهرفي انتقاص الطهارة بالقهقهة كذافي العاية واطلق فالتذكر ولم يقيده بالعلم الفالولو الجية رجل دخلفى صلاة الظهر ثمشك فصلاه الفعرائه صلاها أملافل أفرغمن صلاته تيقن أله لم يصل الفعر يصلى الفحرثم يعسد الظهرلا بدلما تحقق طنسه صاركانه في الابتداء ، تيقن كالمافراد اتهم وصلى ثمرأى فى صلاته سرا بافضى على صلاته ثم ظهر بعد فراعه من الصلاة اله كان ماه يتوضأ و بعيد الصلاة كذاههذا اه وفي المنط رحل لم يصل الفعر وصلى العده أرسع صلوات من يوم شهراقيل لاتجزئه الصلوات الاربعة في اليوم الاولوتجزئه في اليوم الشاني لسيقوط الترنيب عنه المكثرة الفوائت ولاتجزئه فى اليوم الثالث لكثرة الترتيب وهكذا يجرى فن كل عشرة صلوات سنة صلوات فاسدة وأربعة منهاجائزة وكذالوصلى الفعرشهراولم يصلى سائرالصلوات يجزئه خس عشرة صلاة من الفحر لا محزئه غيرها وقيل اله يجزئه الصلوات الاربعة في كل يوم الافي الموم الاولويجزئه كل الفعرالا ألفعرف اليوم الثاني لايه صلى الفعر الثاني وعليه أربع صلوات فلم يعزه لقلة الفوائت ويعدد لك كثرت الفوائت فسقط الترتيب والترتيب متى سقط لا يعود اه واقسصر على القول الاول في التحنيس وقال انه يؤيد قول من لا يعتبر الفوائب القدعة في استقاط الترتيب وقدا جاب الامام حسام الدين في نظره في الفصل الدي فعله مخلاف هذا أه فالمفتى مهموالمتول الثانى كالايخنى وقوله ولو وتراسان أقول أى حنيفذلان عنده الوترفرض على فوجب الترتيب بينهو سالوقتية حتى لوصلي المعرذاكر اللوتر فسلد فحره عنده موقوفا كاتقدم وعندهماذ يفسد لآن الوترسنة ولاترتد سنالفرائض والسنن حتى لوتذكر فائته في تطوعه لم يفسد تطوعه لانه عرف واجياف الفرض بخلاف القياس فلايلحق به غيره ﴿ تَقَدَّ ﴾ ترك العلاة عدا كسلا يضرب و يحسس حتى يصلمها ولايقتسل واذا جحدوا ستحف وحوبها يقتسل وفي المكافى ومن قضي الفواثت ينوي أول طهراله علمه أوآ خطهراله عليسه احتماطا ولولم يقل الاول والا خو وقال نو بت الظهرالفا تتسة جازوفي الحلاصة غلام احتلم بعدما صلى العشاء ولم يستيقظ حتى طلع الفحر لدس عليه قضاء العشاء والمختاران علمه فصاء العشاء وأدااستيقظ قبل الطلوع عليد قضاء العشاء بالاجتاع وهي واقعة مجدبن الحسسن سألهاأما حنسفة فأحامه عاذكرنا فاعادالعساءادافا تتصلاة عن وفتها ينبغى ان يقضهاف م ولا يقضها في المسجد اذامات الرجل وعليه صلوات وائتة وأوصى بان يعطى كفارة صلاته يعطى

رو المراب بحر ثانى كه على الدكرف صدرالشر بعد فى باب العذين مدة وصول الشمس الى القد له التي وارقتها فى فلك المر المرابع وذلك فى المدائة وخس وستين يوما وربع يوم والسنة القمرية المناعشر شهرا قريا ومدتها المدما ته وأربعة وخسون المان يوروان عشريوم فدقى ان تحسب فدية الصلاة بالسنة الشمسية أخذ ابالاحتياط من غيراعتبار ربع اليوم ومعلوم ان قدية كلفرض من المحنطة خسمائة درهم وعشرون درهما والوتركذاك فتسكون فدية صلاة كل يوم وليلة من المحنطة الملائة آلاف درهم ومائة وعشرين درهما وفدية كل سنة شمسية مائة واثنان وأربعون كيلا بكيل قسطنطينية وسبع أوقية فينئذ يجمع الوارث عشرة رجال ليس فيهم غنى لقوله تعالى اغما الصدقات للفقراء وللساكين الاتبة ولاعبد ولا مجنون لان هبتم الان هبتم الان هبتم المائنات في طرح منه اثنا عشر سسنة لمدة بلوغه ان كان الميت ذكرا وتسعسنين أن كانت أنثى لان أقل مدة بلوغ الرحل اثنا عشر سسنة المراة تسعسنين ثم يأخذ الوارث من مال المتم وجو باان أوصى واستحدابا

لكل صدلاة نصف صاعمن بر وللوتر نصف صاع ولصوم بوم نصف صاع واغما يعطى من ثلث ماله وان لم يترك مالا تستقرض و رئته نصف صاع ويدفع الى المسكن ثم يتصدق المسكن على بعض و رئته ثم يتصدق ثم و ثم حتى يتم لكل صلاة ماد كرما واوقضا ها ورئته ما مره لا يحوز وفي المج يحوز اهوفي الظهيرية اتفق المسايخ على تنفيد هذه الوصية من ثلث ماله واختلفوا هل يقوم الاطعام مقام الصلاة قال محد بن مقاتل و محدن سلة يقوم وقال البلخي لا يقوم ولا رواية في سحدة التلاوة انه يجب أولا ولواعطى فقيرا واحدا جلة جاز بخلاف كفارة المحين ولواعطى عن جس صلوات تسعة أمناه فقيرا ومنافقيرا آخرفال أبو كر الاسكاف بحوز ذلك كله وقال أبوا لفاسم وهوا حتيار الفقيه ألى الليث يجوز عن أربع صلوات دون الخامسة لا نه متفرق ولا يحوز ان يعطى كل مسكن أقل من نصف صاع في كفارة المحين فكذلك هذا والحاصل ان كفارة الصلاة تفارق كفارة المحين فحق أنه لا يسترط فيها العدد و توافقها من حيث انه لوادى أقل من نصف صاع الى فقير واحد لا يحوز اه والله أعلم العدد و توافقها من حيث انه لوادى أقل من نصف صاع الى فقير واحد لا يحوز اه والله أعلم

وباب سعود السهوك

المافرغ من ذكرالاداء والقضاء شرع في سان ما يكون جابر النقصان يقع في ما كذا في العناية والاولى ان يقال المافر غمن ذكر الصلاة الفلها وفرضها أداء وقضاء شرع فيما يحكون جابرا لنقصان يقع في اوان سجود السهو ف مطلق الصلاة ولا يحتص بالفرائض وهذه الاضافة من باب اضافة الحكم الى السبب وهى الاصلى الاضافات لان الاضافة اللاختصاص وأقوى وجوه الاختصاص الحتصاص المسبب بالسبب وذكر في التحرير أنه لافرق في اللغة بين النسبان و السهووهو عدم الاستحضار في وست المحاجة وفرق يدنهما في السراج الوهاج بان النسبان عزوب الشئ عن النفس بعد حضوره والسهوقد يحكون عاكان الانسان عالما به وعالا يكون عالما به وظاهر كلام المجم العدمة ميرا به لا يجب السعود في العمل وذكر المنافقة عن المنافقة عن المنافقة والشرع والشرع و ردحالة السهو وجعلهما مثلاله شدا الفائت لا فوقه لان الشئ لا يجبرها فوقة والنقصان المقتلان بتركه ساهما وهذا المجابر والنقصان المقتلان من تركه ساهما وهذا المجابر المالاء من الفائت عدا والشئ لا يحبر عماهودونه اله وحاصله والنقصان المقتلان من المنافقة المحابر المالاء من الفائت سهودونه اله وحاصله اداكان مثلا المنب والمسبب شرط والعمد جناية محضة والسعدة عمادة فلا تصلح سبالها وهدا ان المالاء من بين السبب والمسبب شرط والعمد جناية عضة والسعدة عمادة فلا تصلح سبالها وهدا ان المالاء من بين السبب والمسبب شرط والعمد جناية عضة والسعدة عمادة فلا تصلح سبالها وهدا المالاء من بين السبب والمسبب شرط والعمد جناية عضة والسعدة عمادة فلا تصلح سبالها وهدا المالاء من المالوء من المالاء من ال

مدة بلوغ الرحل اثناء شهر ان لم يوص أربعة آلاف درهم واثنين وسبعين درهما أوشما قيمته مال نفسه تبرعام قدارما ذكر فيدور المسقط بنفسه وارثا كان أوغير وارث المن في المنقط أو وكيله لواحد من الفقراء هكذا فلان و يذكرا سمه ابن فلان و يذكرا سمه ودالسهو كما

واسم أيدفا تته صلوات سنة هذه فديتها من ماله غلكك الماها ويعلم ان المال الدفوع اليه صار ملكا اله ثم يقول الفقير منك (٧) فيدفع المعطى فينشد تصير فدية صلاة سنة كاملة مؤداة ثم يفعل مع فقير العشرة فينشذ تصير العشرة فينشذ تصير العشرة فينشذ تصير العشرة فينشذ تصير فينشذ تصير فينشذ تصير فينشذ تصير فينشذ تصير فدينة المالية المالية العشرة فينشذ تصير فينشر العشرة فينشذ تصير فينشر العشرة فينشذ تصير فينشذ تصير فينشذ تصير فينشذ تصير فينشذ تصير فينشد أله من فينشر فينشر فينشر فينشر فينشر فينشر فينشذ تصير فينشر فينشد تصير فينشر فينشر

عشرسنين مؤداة في دوروا حدثم يفعل هكذا مرة أخرى ثم وثم الى أن تتم فدية فوائنه بحسب الحساب باطلاقه فاذا قت فدية فوائنه من الصلاة بقول المعطى لفقيروا حدمن تلك العشرة هكذا فلان بن فلان ملكك سائر ما وجب عليه من ما المن كان الميت ذكر اوان كان أنثى يقول فلانة بفت فلان ملكتك جميع ما وجب عليها في ما لها و يفعل مع كل فقير كذلك في عتر كلهم بالقبول ثم يهدونه الميال فيأحذه صاحبه وارثا كان أوغييروارث ثم يتصدق على الفقراء العشرة ما شاء من الدراهم ولا من تقسيم الميال المذكور جميعا على الفقراء وهذه حدلة شرعية والله تعالى أعلم الهراقول قدم عن وهور طلان والمناب الشهرانية أرطال والمن وبعالى النهراقول قدم عن الميارة وليستحدود السهوى (قوله ولا يختص بالفرائض) قال في النهراقول قدم عن الميارة ولى الم

الشريعسة ان الاداه يقال على النفل أيضا وقداً فصح عن ذلك في الدراية فقال الماذكر الغرائض المعها النوافل النها من الاداه و القولة فقصل انها ثلاثة مواضع) زاد في النهرعن الفازان الشعنة رابعة وهي ما اذاصلي على النهي صلى الله تعالى عليه وسلم في القعدة الاولى قال الرملي وذكر في الجواهر عن الزاهدي في كله بغية المنبة وكذالوترك قراءة الفاقعة فتكون خسا (قوله مشكل) خبر ما في قوله في المجتبى الحريب المعيل ولا يعلن منظره ما لى ذلك المكان يند في أن يكون الحكم كذلك فيما لوترك قراءة التشهد في القعدة الاولى وفيما لوترك الطمانينسة في الركوع والسعود وان الاول سنة عند الاستروشني وكذا الثانى عند الجرباني كافي غاية الميان في بالسبو وفيما المناف المرب للمنه فوله اذفي العمد بأثم ولا يجب سعدة أقول أشاريه هم الى ضعف القول بايه يجب السبو

بترك بعض الواجبات عداكا فله المقدسيءن الولوانجية اله ورأيت في فتاوى العلامة قاسم ماصـــورته وأماقول الناطني في العمدوقول

حب بعدالسلام سعدتان بتشهد وتسليم بترك واحبوان تكر

البديع انهذا سعود العذر فمالم نعلم لعاماط العذر فمالم نعلم لعامال الدراية وعنالفه قوله فى الخيط ولا يحب بتركه أو شرعت حابرة نظرا المعدة المقواعليه من أن سب اتفقوا عليه من أن سب وحوبه ترك الواجب الاصلى أو تغييره ساهما وهذا هوالدى يعتمد الفتوى والعسمل اه

المطلاقه يفيدانه لافرق بين واجب وواجب فسافي المحتبي من اله لاستجود في تركه عدا الاني مسئلتين ذكره فرالاسلام البديعي اداترك القعدة الاولى عمداأوشك في بعض أفعمال صلاته فتفكر عدا حتى شغله ذلك عن ركن قلت له كمف محب سعود الدهو بالعسمد قال ذلك معود العلد رلاسعود المهو اه ومافى المناسع عن الناطق لأيجب مجود المهوف العمد الافى موضعين الاول تأحسير احدى سجدتى الركعة الآولى الى آخر الصلاة والثاني ترك القعدة الاولى اه فحصل انها ثلاثة مواضع مشكل ولعلهم نظرواالى انهذه الواجبات الشلانة أدنى الواجبات فصطح أن يحبرها سعود السهوطالة العمد أماالقعدة الاولى فللإختسلاف فى وحوبها بلقداطلق أكثره شايخنا علمااسم السنة كاقدمناه وكذاالثاني والثالث لم يكن لهما دليل صريح في الوجوب (ولد يجب بعد السلام سجدتان بتشهد وتسليم بترك واجبوان تكرر) بيان لاحكام الاول وجوب سحدتي السهو وهو ظاهرالر وابةلابه شرعرفع نقص تمكن في الصلاة ورفع ذلك واحبوذ كرالقد ورى الهسنة كذا فى المحيط وصحح في الهدآية وغيرها الوحوب لانها تحب تجبرنقصان تمكن في العبادة فتكون واحمة كالدماءفىائج ويشهدلهمن السنةماوردفى الاحاديث الصحقةمن الامرىالسجود والاصلفى الامرا ان بكون الوجوب ومواطبة الني صلى الله عليه وسلم وأصحامه على ذلك وفي معراج الدراية اغلجم النقصان فيماب اعج بالدم وف بأب الصلاة بالسجود لأن الاصل ان الجرمن حنس الكسرولال مدخل في بأب المج فعر نقصا نه بالدم ولامد حسل للسال في باب الصلاة فعير النقصال بالمعدة اه وظاهر كالمهم أنه ادألم سجدفاله يأشم رترك الواجب والرك مجودالسهو شماعم ان الوجوب مقيد عاادا كانالوفت صالحاحتي انمن علىه السهوفي صلافا اصبح ادالم يحدحتي طلعت الشمس بعيد السلام الاولسقط عنه السحودوكذااذاسهافي قضاه الفائتة فلم يسحد حتى احرت وكذاني الجعسة اذاخر به وقتها وكلما عنع المناءاداو جدبعد السلام يسفط السهو الثانى محله المسنون بعدالسلام سواء كان السهو بادخال زيادة في الصلاه أو بقصان منها وعند الشافعي قب له فيهما وعند مالك قبله فالنقصان والعده فالزيادة والزمه أبولوسف فيمااذا كانعتهدما تحير وتدمع عنهصلي الله عليه وسلم انه سجد قبل السلام وصح انه سجد بعده فتعارضت روايتا فعله فرجعنا الى قوله

(قوله وظاهركلامهمائ) قال فى النهرفيه نظر بل اغمايا ثم لترك المجابر فقط اذلاا شم على الماهى المهوفي صورة العمد طاهر و ينبغى ان مرتفع همذا الاثم باعادتها (قوله وكذا اذاسها في قضاء الفائنة النه) أى فى قضائها في وقت العصر وتقييده بالفائنة من يرمز بحد الله المناف الفائد المائن يصلى العصر الوقتية فلم يسجد وي اجرت فقتضاه انه يسجد وهو مخالف لما في القنيمة مت برمز بحد الاثمة من برمز بحد الأثمة من برمز بحد الأثمة المناف العصر وعليه سهو وأصفرت الشمس لا يسجيد السهو اله الكن هذاه شكل والظاهر جل العصر في كلام من القضاء كاهنالان وقت الاجرار الميس وقناله بخلاف الوقتية فانه يصم انشاؤها فيه فا يقاع السجود فيد يصم بالاولى وقوله فتعارض من المائم المناف المن

رأيت المحقق ابن الهمام صرحيه في الفتح فلله تعالى المحد (قوله وهذا الخلاف في الاولوبة) على هذا فقول المتن بعد السلام ليس متعلقا بعب كافى النهر (قوله والكون) متعلق بقوله الاستى بتعرى فهوعلة مقدمة على المعلول (قوله وأطلق المصنف) أى ف قوله يجب بعد السلام والمراده غاييان من فقيق المراد بالسلام وكيفيته بعد بيان ان محله بعد السلام لاقبله فقط أوقبله

المروى ى سنن أى داودا مه عليه الصلاة والسلام قال لكل سهو سجدتان بعد السلام وفي محيم البخارى فى باب التوجه نحو القبلة حيث كان في حديث قال فيه اداشك أحدكم في صلاته فليتحر الصواب فليم علمه شمليسلم شم ليسجد تمن فهذا تشريع عام قولى بعدالسلام عن سهوالشك والتحرى ولاقا ثل بالفصل بدنه و بن تحقق الزيادة والنقص وهذا الحلاف في الاولوية حتى لوسعد قبل السلام لا يعيد ده لانه لوأعاد يتكرر واله خلاف الاجماع وذلك كان مجتهدا فسهوروي عن أصحابنا الهلامحزئه ويعسده كذافي المحبط وفي غاية السان ان المجواز ظاهر الرواية وفي التحنيس لو كان الامام مرى محدتي السهوقيل السلام والمأموم بعد السلام قال بعضهم يتاريع الامام لانحرمة الصلاة مافية فيترك رأيه برأى الامام تحقيقا للتابعة وقال بعضهم لايتاب ولوتا بعملا اعادة عليه اه وكان القول الاول مسنى على طاهر الرواية والثانى على عسرها كالايحنى وذكر الفقيه أبوالليث في الحزابة انهقبلالسلام مكروه والظاهرانها كراهة تبريه وعلل في الهداية لكونه بعدالسلامان سجودالسهو ممالا يتكرر فيؤخر عن السلام حتى لوسهاعن السلام بنجبر به وصورف غاية البيان السهوءن السدلام مان قام الى الخمامسه مشملاسا هما يازممه سجود السهو لتأخير السملام وصوره الاستعابى وصاحب التعنيس عااذاتي قاعداعلى ظن الهسلم ثم تسن اله لم يسلم فانه يسلم و سعد السهو وأكون معود المهولاينكر راوشك في معود المهو وأنه بعرى ولاسحد لهذا السهو وحكى انعجدين الحسن قال الكسائى انخالته لملاتشتغل بالفقه فقال من أحكم على افذاك مديه الىسائر العلوم فقال مجدوجه الله أناالتي عليك شيأمن مسائل الفقه فتخرج حوابه من المحوفقال هاتقال فاتقول وعنسها في مجود السهوفنفكرساءة فقال لا مجودعلمه فقال من أى مات من النحوخرجت هدا الحواب فقال من باب ان المصغر لا مصغر فتحدمن فطنته وأطلق المصنف في السلام وانصرف الى المعهودف الصلاة وهو تسليمتان كاهوفى الحديث وصححه فى الظهيرية والهداية وذكرف التحنس انه الختار وعلل على البزدوى فقال لمعن ملك الشمال حتى تترك السلام علسه وعزاه فالبدائع الى عامتهم واحتار فرالاسلام اله يسعد بعد التسليمة الاولى ويكون تلقاه وجهه لا ينصرف ودكر في المحمط انه الاصوب لان الاول المتحلمل والثاني التحمة وهذا السلام التحلم لا المتحمة فكانضم الثاني الى ألاول عشاوا ختاره المصنف في الكافي وقال انعلمه الجهورواليه أشارفي الاصل وهوالصواب فقد تعارض النقلءن الجهور وهناك قولان آخران أحدهما أنه يسلمءن عينه فقطو صححه في المجتني ثانيهما لوسلم التسليمة بن سقط عنسه سحود السهولانه بمنزلة الكارم حكاه آلشارح عنخواهر زاده فقداختلف التحييم فيها والذى نبغىالاعتمادعليه تحييم المجتبى أنهيسلم عن عمنه فقطلان السلام عن اليمين معهودوبه يحصل التحليل فلاحاجة الى غيره الثالث فيما يفعله سنالسعدتين فذكرانه التشهد والسلام والظاهر وجوبهما كاصرحيه ف المجتبي والفاعلوي القدسي انكل قعدة في الصلاة غير الاخبرة فه عن واحبة ولم يذكر تكبير السعودو تسبيعه ثلاثا اللعلم به وكل منهما مسنون كما في المحيط وغيره وأشار بالتشهدو السلام الى ان التشهدو السلام الم

تارة و معده أخرى (قوله أحدهما الهيسلمعن عسم فقط)ظاهره بل صريحه الدقول ثالث خارج عن القوليين السابق منوان القول الشانى منهماكون التسلمة الواحدة نلقاء وحههوهذاالقول عنالفه كون التسلمة عن عمنه وفى شرح المنية ما يخالفه وانه قال مُ قيل يسلم تسليمة واحدة ويسعد السهو وهو قول الجهور منهم شيخ الاسلامونفر الاسلام وقال في الكافي انه الصوات وعلسه المجهدوروالمه أشارق الاصل اله الاان مختار فخرالاسلام كونهاتلقاء وجهه من غيرا نحراف الخ اه وافادان القائلين مانها تسلمةواحيدة قائلون انهاءن الهدس الانفرالاسلامذابه يقول بأنها اتلقاءوحيه ويه صرح في شرح النسة لابن أمرحاج وكمذاني فتم القدير والعساية والمعراج وانحاصل ان ماصحعته فىالمتسىهو

بعينه ما تقدم أنه فول المجهور واله الاصوب والصواب وبهذا الدفع ما أورده بعضهم على ما اعتمده المؤلف من أن تصبح الحبتي لا يقاوم تصبح أوائك انجماعة (قوله ثانه ما الح) استظهر في النهران هـذا قولا آخر بل هومفرع على القول بالتسليمة الواحدة قلت وكلام ابن أه يرحاج في شرح المنية كالصريح ف ذلك (مونه بيس برن) اى بل هوواجب كافى النهرغن الفيم وفيه نظر ولذا قال الرملي أى ليس بركن أصلي بخلاف السعدة الصليبة لانهاركن أصلى وهوأ قوى من غيره لاصليت تأمل اه وقد مرف واجبات ١٠١ الصلاة ان القعود الاخرير فرض باجماع

االعلماء واغمااختله واني ركندته فقال بعضهم ركن أصلى والصحيحاله ليس ماصلي (قولهمن واجبات الصلاة الاصلية) ىردىلىماسانى عن الخلاصة من الهلوأخر النلاوية عن موضعها علمه السهوو أماما بذكره المهؤلف عن التحندس من الهلاســهوعلمه فسأتى جرما كحلاصة مانه لااعتماد علمه وفد أحادمانها لماكانت اثر القراءه أحذت حكمها كامريني وحسه رفعيا القعدة كالصلبية (قوله وفي المتى اداترك الخ) قال فى النهروه والاولى و اؤ بده ما سأتى و حكاه فى المعسراب عن شيخ الاسلام ثم قال وعندأى بوسف ومجــداذاقرأ أكثرها لاعب اه والمراد عماسا تى عمارة الظهيرية الاحتمة قرسا (الوله وظاهره الهلوضم أع)دفعه في امداد الفتاح مآن قدراءة الفاقعية مع الانآمات فصارواحب بالاجاع اه فلمنأمل (قوا، وجمدين فتح الفدس الن) أيده العدلامة ان

القعودالاخيرقد دارتفعا بالمجود واغالم رفع السعود القعودلانه أقوى من السعود لفرضيته ولذا قال فى التحنيس لوسيجدهما ولم يقعد لم تفسد صلاته لان القعود ايس بركن واتفقوا على انه في السجدة الصلبية لوتذ كرها بعدقعوده فسجدها والقعودقدار تفض فيقعد للفرض لان السجدة الصلبية أقوى من القعدة وفيما اداتذ كرسعدة تلاوة فسعدها روايتان أصهما انها كالصلبية لانها أثر القراءة وهيركن واخذت حكمها وعليه تفريع ماف عمدة الفتاوي اذاسلم الالم وتفرق القومثم تذكر في مكانه ان عليه معدة التلاوة يحدو يقعد قدر التشهد وان لم يقعد قسدت صلاء الامام وصلاة القوم تامة لان أرتف اض القعدة في حق الامام ثبت بعدا نقطاع المتابعة اه ولم يذكر حكم الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم في القعد تمن والادعية الزختلاف فعدم في السدائم والهدابة انه يأتى بالصلاة والدعاء في قعدة السهولان الدعاء موضعه آخر الصلاة و تسمة الاول الى عامة المشايخ بماوراه النهر وقال فرالاسلام الهاختيار عامة أهدل النظر من مشايخنا وهو المختار عندنا واحتارا اطعاوى اله بأتى بهمافهما وذكر قاضعان وظهيرالدين الهالا حوط وخرمه في منه المصلى في الصلاة و نقل الاختلاف في الدّعاء وقدل اله يأتي بهما في الأول وقط وصحيعه الشار صمعز ما الحالمفيدلانهاللغتم الرابع سنبه ترك واجب من واجمأت الصلاه الاصلية سهرا وهو المراد يقوله بترك واحسالا كلواحب بدليل ماسنذ كرومن انهلو ترك ترتيب السورلا يلزمه شئمع كونه واجيا وهوأجعماقسلفهوصحه في الهداية وأكثر الكتب ومافي القيدوري من قوله أوترك فعلا مسننونآ أراديه فعلاو إجبا ثبت وجوبه بالسنة وقدعدها المصنف فى باب صفة الصلاء اثنى عشر واجما الاول قراءة الفاتحة فانتركها في احدى الاولمن أوأكثرها وحبء لمه المحبود وانترك أقلهالاعب لان للا كثر حكم الكل كذافي المحمط وسوآ وكان الماما أومنسفر دا كدافي التعديس وف المحتبى اذآترك من الفاتحة آمة وحب علمه السعودوان تركها في الاخريين لا يجب ان كان في الفرض وأنكان في النه فل أوالوتر وحب علمه لوجو بها في الكل وقسد قدمنا أنه لوتركها في الاولمين لابقضها في الاخريين في طاهرالرواية بخسلاف السورة و بينا الفرق الثاني ضم سورة الى الفاقعة وقدقدمنا أن المرادبها ثلاث آمات قصار أو آية طويلة فلولم يقر أشيأمع الفاقعة أوقرا آية قصيرة لزمه السعودكذاذ كردالشارح وظأهره أنهلوضم الىالفاتية آيتين قصيرتين وترك آيدوابه لاسموعلم لان للا كثر حكم الكل كاقالوافي الفاتحة بل أولى لان وجوب الفاتحة آكد للاخ نلاف من العلماء فى كنمتهال كن في الطهمرية لوقرأ الفاتحة وآيتين فرراك اساهما عمتذ كرفعاد وأتم ثلاث آمات فعلمه سعودالسهو وفي الحمط ولوترك الدورة فذ كرها قسل المعودعاء وقرأها وكذالوترك الفاتعة فذكها قدل السعود قرأها ويعد السورة لانها تقع فرضا بالقراءة إلاف الوتذ كرالقنوت فى الركوعوال الانعمدوه تى عادفى المكل فانه يعمدركوعه لارتفاصه وف الحلاصة ويسعد السهو فهالذاعا دأولم يعسدالى القراءة وقدقد مناف ذكرالوا جمات أنه يجب تقدم العاتحة على السورة وأنه يجسان لأيؤنوا لسورة عن قراءة الفاتحة فكذالو بدأبالسورة ثم تذكر يمد أبالفاتعة ثم يقرأ الورة و سعداله مو وان قرأمن السورة وفا كذافي المحتى وقيده في في القدر مان بكون دارما يتأدى بهركن عن قراءة الفاتعة ولوقرأ الفاتحة مرتين يجب عليد السحود لتأخسرال ورة

الم رحاج في واجبات الصلاة بماذكره غير واحد من المشايخ من أن الزيادة على القشر دفى القعدة الاولى الموحدة لسعور السهو يتاخير القيام عن محله مقدرة بمقداراً داءركن وهذه المسئلة نظيرتها

(قوله وهوخاص بالفرض) أى تعيين القراءة في الاوليين (قوله هل هي قضاء عن الاوليين أواداه) قلت فعلى الاول بسجد السهو الاالثاني فتأمل كذا في شرح المقسدة في شرح المنسسة لابن أمير حاج عند ذكر واجبات الصلاة (قوله وكذالوقدم الركوع على القراءة لزمد السجود) أى سحود السسهو ومقتضاه ان الترتيب بين الفراءة والركوع واجب كماصرح به في الدرر في واجبات الصلاة و بنافيسه قوله لكن لا يعتد بالركوع الخوانه يقتضى ان الترتيب بينه ما فرض وان سجود السهول يادة الركوع ولوكان واجبال صفالة والمحدة التي تذكرها آخر الصلاة وصحما قبلها سوى القعدة

كذافى الذخبرة وغبرها وذكرقاضيخان وجاعة انهاان قرأها مرتين على الولاء وجب السعودوان فصل إبينهما بالسورة لايجب وصحعه الزاهدى للزوم تأخير السورة في الاول لافي الثاني اذ ليس الركوع واجبابا ثرالسورة فانه لوجيع بين سورتين بعدا الفاتحة لم يتنع ولا يحب عليه شئ يفعل مثل ذلك في الاخريين لانهما محل القرآءة وهي ليست بواجبة فبهما وقرآءة أكمرا لفاتحة ثم اعادتها كقراءتها مرتبن كافي الظهمرية ولوضم السورة الى الفاتحة في الاخريين لامم وعلمه في الاصروفي التحندس الوقرأسورة غقرأفى الثانية سورة فبلها ساهيا لايجب عليه السجود لان مراعاة ترتيب السورمن واحبان نظم القرآن لامن واحمات الصلاة فتركها لابوجب سجود السهو الثالث تعمين القراءة فالاوليسين فلوقرأفي الاخربين أوفى احسدى الاوليين واحسدى الاخريين ساهما لزمه السمود وهو خاص بالفرض أماف النفل والوتر فلا بدمن القرآءة في الكل واحتله وافي قراءته في الانويين هلهى قضاءعن الاوليين أوأداه فذكر القدوري أنها أداءلان الفرض هوا لقراءة في ركعتين غير عينوقال غبره اله قضاء أستدلالا بعدم صهة اقتداء المسافر بالمقيم بعد خروج الوقت وان لم يكن الامام قرأفي الشفع الاول ولوكانت في الاخريين أداء كجاز لانه يكون اقتداء المفترض بالمفترض في حق القراءة فلالم يجزع لم أنهاقضا وان الاخريين خلت عن الفراءة وبوجوب القراءة على مسبوق أدرك امامه فى الاحرين ولم يكن قرأف الاوليسين كذافي البدائع الرابع رعاية الترتيب في فعلمكررفلوترك سعدةمن ركعة فتذكره افى آخرصلاة سعدها وسعدللسه ولترك البرتيب فسه وليسعلمها عادةمافيلها وكذالوقدم الركوع على القراءة لرمه السحود لكن لايعته دالكوع فيفترض أعادته بعدالقراءة وفي المجتبى وفى تأخير سعيدة التلاوة روايتان وجرم في التحنيس بعسدم الوجوب لان معدة التلاوة ليس بواجب أصلى في الصلاة الحامس تعديل الاركان وهو الطمأ بنية فالركوع والسعود وقداختلف فوجوب السجود بتركه بناءعلى انه واجب أوسنة والمذهب الوحوب ولروم السعود تركم ساهما وصعمه في البدائع قال في التجنيس وهـ ذا التفريع على قول أبى حنيفة ومجدلان تعديل الاركان فرض عندأى توسف السادس القعود الاولوكذآكل قعدة ليست أخسرة سواء كان فى الفرص أوف النف لوانه يلزمه معود السهو بتركه اساهما السادع التشهدفانه بجب سعودالسهو بتركه ولوقلملاف ظاهرالر وايةلانهذكر واحد ممنظوم فترك يعطثه كترك كله ولافرق بن القعدة الاولى أوالثأنية ولهذاقال في الظهيرية لوترك قراءة التشهدساهيا فى القعدة الاولى أو الثَّانسة وتذكر بعد السلام بلزمه سجود السهو وعَن أبي يوسف لا يلزمه قالواأن كان المصلى اماما يأخه في قول أبي يوسف وان أم يكن اماما يأخه في قول محمد وفي فتح القهد برتم قد

(قوله وجزم في التجنيس بعدم الوجوب) قال في النهرهدذا ضعيف ففي اكخلاصة لوأخرسعمدة التلاوة عنموضعهاأو الصلمة كانءلمه السهو وذكر فبالتحفة الهلوأخر واحياأصلىاأوتركه ساهيا محب علمه السهو امااذا أخر التلاوةأوسلمساهما لاسهو عليه ومأدكرفى التحفة سهولااعتادعله والاولأصم اه أقول قوله والاول أصح لمأره في الحلاصة مع انه لايناس ماقب له اع هو من كلام الولوالجـــة وعمارته المصلى اذاتلا آبة سجيدة ونسي أن يسجدلها تمذكرها وسعد وحب علمه سعود السهولاية ترك الوصل وهوواجب وقمر لاسهوءلمه والاول أصم انتهت ويشبرقول النهر هدذا ضعنف وقول الولوانجي والاول أصيم

الى ان قول الحلاصة سهوليس على ظاهره وكان التسهية في الحزمية تأمل (قوله الخامس تعديل الاركان لا ليهم الح) أقول قال في الضياء المعنوى شرح مقدمة الغزنوى ان في ترك الطمأنينة لا يجب سجود السهولانها واجبة للغير لانها شرخ مكملة لفرض وهذا دليل السنة فشابهت السنة من هذا الوجه وان كانت واجبة و بترك السنة لا يجب سجود السهو نص على في عدة المصلى اه تأمل لكن قدم المؤلف في واجبات الصلاة التصريح بلزوم وجوب السهو بيركها عن القنية والحيط والنهم في الزوم و من الركوع والسجود (قوله يا خذ بقول أبي يوسف) لعل وجهه انه اذ انذكر بعد السلام يكون قد تفرق بعض الجهاون

أويحصل لهماشتباه فالاسهل الاخذ قول أبي يوسف بحد لاف مااذالم يكن اماساتأمل (قوله وظاهسره الهاوتذكره الخ) قال في النهر فيه نظر ودلكان تركه اغما يحقق اذا أنى عاعنع المناه وفي هانه الحالة عتنع السحود عن كل واحب تركالا أن امتناعيه لتركه اماه عداوالكلمة منوعة ألاترى المالو تذكر فى ركوعه الهترك الفاقحة فلم يعدمع امكانه وجب علمه السعمود اه أقول قديجابءن المنعبان المسرادامكانه على وجعلا بؤدى الى ترك واحب آح وهناوان أمكنها لعود الي تراءة الفاتحة يلزمه تأخير الركوع تأمل

الايتحقق ترك التشهدعلى وجمه وحسالسح ودالافى الاول أمافى التشهدالثاني فالهلوتذكره معمد السلام يقرأثم يسلم ثم يسجدوان تذكره بعدشي يقطع البناءلم يتصورا يجاب السجودومن فروع هذا الهلواشتغل مدالسلام والتذكر به فلكاقر أبعضه سلم قبل تمامه فسدت صلاته عندأبي وسفلان ابعوده الىقراءة التشهدار تفض قعوده فاناسلم قبل اغمامه فقدسلم قبل قعوده قدر التشهد وعندم تحوزصلانه لان قعوده ماارتفن أصلا لان محل قراءة التشهد القعدة فلاضرورة الى رفضها وعليه الفتوى اه وظاهره انهلوتذكره بعدالدلام ولم يقرأه لا يسجد دللسه و بتركه لانها الذكره وأمكنه فعله ولم بفعله صاركانه تركه عدافلا يلزمه السعود واغما بكون مسيشا ولووح علمه السعود لتحقق وجومه بتركه وعلى هذاتصر كلية انءن ترك واحباسه واوأمكنه فعله بعدتذكره فلم يفعله الاسعودعليه كنتركه عداوي الهداية ثمدكر التشهد يحتمل القعدة الاولى والثانية والقراءة فهما وكل ذلك وأجب وفيها معبدة هوالصحيح واعترض عليه بالقعدة الاخبرة عانها فرض لأواجب فأجاب فالمعراج بان المرادغ يرها اذالتحصيص شائع بقرينة ذكره لهاسا بقاأنها فرضوما أحابيه في غاية البيآن من حل الترك فهاعلى تأخيرها فأسد لأيه أراد حقيقة الترك في غيرها فلوأر أد التاخير فيالزم الجمع بين الحقيقة والجاز وكذا لوأراد مالواحب حينئذ الفرس فيها والواجب الاصطلاحي في غيرها وهوج عكذلك كذافي الغابة ورره في الكافي بأن الممنوع اجتماعهما مرادين لفظ واحد وهولم بتعرض للارادة القال يحتمل هذاوداك ولافسادكا حقال القروا كحيض والطهر كافي المحتى وغيره ومافى النهاية من ان الاوجه فيه ان يحمل على رواية الحسن عن أبي حنيفة بأنه تجوز الصلاه ابدون القعدة الاخسرة ليس باوجه لانهار واية ضعيفة جدالانهم نقلو الاجماع على فرضيتها كا قدمناه والظاهرانه سهووقع من صاحب الهداية الثامن لفظ السلام ولا يتصورا يجاب السعود بتركه لانه بعد القعود الاخسراذ الم بأتعناف فانه يسلم وان أقى عناف فلاسمود ولهداقال ف التحنيس والسهوعن السلام يوجب محود المهووالمهوعنه ان يطيل القعدة ويقع عنده أندنوج من الصلاة ثم يعلم ذلك نيسلم و يسجد لانه أحروا جبا أوركنا على اختلاف الاصلين أه واغما يتصورا محامه بتأخيره كإلدمناه وذكرناني باب صفة الصلاة ان الواحب مند التسليمة الاولى وهي السلام دون عليكم ورجوالله وفي المدائع الهاوسلم عن يساره أولالاسه وعليملا به ترك السنة وفي الظهير بقواذاسلم الرحل عن عينه وسهاعن التسليمة الأحرى فادام في المسعد يأتى بالاحرى وان استدبرالقبلة وعامة المشايخ على الهلايأتي متى استدبرالقبلة اه التاسع قنوت الوتر وقدمنااله لايختص بدعاء وأنه لا يعون البدلوركع على الصحيم كافي المعتبى وغيره فينشذ يتحقق تركه بالركوع وانهسنة عندهما كالوترهالوجوب سركه اغماه وقواه فقط وفي فتم القدير ولوقرأ القنوت في الثالثة ونسى قراءة الفاتحة أوالسورة أوكلهما فتذكر يعدماركع قام وقرأوا عادالقنوت والركوعاليه رجع الى محله قسله و يسجد للسه و يحلاف مالونسي سعدة التلاوة ومحلها فتــــذ كرها في الركوع أوالم بودأ والقعودواله بمعطلها ثم يعود الى ما كان فيه فيعيده استعبابا اه ومما الحقيه تكسره وخرم الشارح وحوب المعود بتركها وذكرف الطهير بة الهاوترك تكميرة القنوت فالهلاروآية إنها وقل محب معوداله مواعتمارات كميرات العيد وقيل الاجب أه وينبغي ترجيع عمدم المحوب لانه الأصل ولادليل عليه بخلف تكبيرات العيدفان دليل الوجوب المواطب مم قوله المحاويذكر وااسم الله فأيام معاومات العاشر تكبيرات العيدين قال ف البدائع اذاتر كهاأونقص ا أوزادعلم اأوأتي بها في غيره وضعها فانه يجب عليه السجودوذ كرف كشف الاسرار أن الامام اذا

المهوم عما يأقى عن قاضفان والولوا مجيوف شرح الشيخ استعمل عن الكافى وهذا فى الامام والمنقس من المهوم عما يأقى عن قاضفان والولوا مجيوف شرح الشيخ استعمل عن الكافى وهذا فى الامام وان كان منفرد الا يجب سجود السهو المافى المهوم عما يأقى عن قاضفان والولوا مجيورة والشيخ استعمل عند فلذا لا يقرم المنظم والمنفرد المعلم والمنفرد المنافرة والمنفرد المنفرد المنافرة والمنفرد المنفرد المنفرد المنفرد المنفرد المنفرد المنفرد المنفرد المنفرد والمنفرد و

سهاعن التكسرات حتى ركع فاله يعود الى القدام لانه قادرعلى حقية الاداء فلايعمل بشمه بخلاف المسموق اداأدرك الامام في الركوع اله يأتي بالتكبيرات في الركو علاله عجز عن حقيقته فيعمل سهه اه ومماأ تحق بها تكسرة الركو عالثاني من صلاة العيد وانه يحب سعود السهو بتركها لانهاواجية تبعالتكبيرات العبد بخلاف تكبيرة الركوع الدوللانها ليست ملحقة بهاذكره الشارح وصاحب المجتسى وفى البدائع ولونسى التكبيرف أيام التشريق لاسهو عليه لانهم يترك واحيا من واحدات الصلاة الحادى عشروالثانى عشراً مجهر على الامام فيما يجهر فيه والمخافتة مطلقا فيما حافت فيه واحلفت الرواية في المقدار والاصح قدرما تجوز به الصلاة في الفصلين لان اليسير من الحهر والاخفاء لا يمكن الآحتر ازعنسه وعن الكثير يمكن وما تصيم به الصلاة كثيرغيران ذلك عدهآية واحدة وعندهما ثلاث آيات وهداف ق الامام دون المنفر دلان الحهر والمخافتة من حصائص الجماعة كذافي الهداية وذكرقاضحار في فتاواه ان طاهر الرواية وحوب السحودعلي الامام اداجهر فما مخافت أوخافت فيما يحهرقل ذلك أوكثر وكذافي الظهيرية والدخسرة رادفي الخلاصة وعلمه أعمماد عسالالمة الحملوانى لاعلى رواية النوادروف الظهيرية وروى أبوسليمان الهالمنفرد اداطن الهامام فجهر كمامحهر الامام يلزمه سجودالسهو اه وهوميني على وحوب المخافتة علمه وهو رواية الاصل وهوالصحيح كلف السدائع وفي العناية ان طاهر الرواية ان الاخفاء ليس والحبءلمه وذكرالولوا بجى أنه اذاحه رفيما يحافت فيسه يجب مجدة السهوقل أوكثر وإذاخافت فما محهر بهلا يحب مالم يكن قدرما يتعلق به وجوب الصلاة على الاختلاف الدى مروهذا أصم اه افقد داخناف الترجيء على ثلاثة أقوال وينبغي عدم العدول عن ظاهر الرواية الذي نقله الثقات

صفة الصلاة فراجعه وفي شرح المنسة وممل الشيخ كال الدن ن الهـمام الى ان انخافته واحسةعلى المنفردفي موضعها فحب بتركها السهو وهوالاحتياط اه والبه جنم المؤلف وأخوه (قــولهودكر الولوالحي ألخ) عزاهذا التفصيل فى المعراج الى النوادر وفالووجمه الفرق انحكما كجهرفيما يحافت أغلظ من المحافتة فسما يجهرلان الصلاة التي يحهر فمالهاحظ من المخافتة أه وفسه معث للمعقق ان الهمام

ذكره المؤلف في البصفة الصلاة فراحعه (قوله فقد اختلف الترجيم) أى في مقد ارما يحب به السجود على ثلاثة من أقوال الاول ما في الهداية من تفديره عا تجوزيه الصلاة في الفصلين الثاني ما في أنما في المناف الوالم في الهداية من عدم التقدير في عادت الثالث ما في الولوا المجمدة من عدم التقدير في عادت الثالث ما في الفروا قول من الذي ينه في أن يعول عليه ما في البدائع للواطبة على ان ما في الاصل هو طاهر الرواية في المناف المعدن و يويده زيادة قواد و هو الصحيم لكن عرف المحة فيه بظاهر رواية الأصل فليتأمل اله وأنت حسير بان كالمؤلف في بيان المقدار كاهو صريح قواد أو لا واختلف الرواية في المناف المنافقة على المناف المنافقة على المناف المنافقة على المنافقة والمنافقة والمنافقة على المنافقة والمنافقة والم

الذى رجه المؤلف أعنى ما في الخانية وان كان يفهم منه ما يخالف ما في البدا تعموا فقالما في العناية لكن لم يقصد المؤلف ترجيعه منهذه الجهة أيضا بلترجيع ماهو بصدده من مسئلة المقدار بدليل قوله ف بآب صفة الصلاة بعد نفله ما في العناية وفيسه تأمل والظاهرمن المذهب الوحوب وكذاصر حبذلك ف غيرهذا الحل وبدايل قواء والمخافتةمطلقافسمامخافت فمه

أى سواء كان اماما أولا كإبيناه فعلم انه ليسمراده ترجيح الفول بعدم وجوب الاحفاءعيل المنفرد بلترجيم القول بان الجهر والاخفاء غير مقدرين عقدارماتعوز يه الصلاة خلافالمافي الهداية من التقسدس فهما ولمانى الولوانجمة من النقدر في الثاني ففط على اله حثكان يفهسم عمافي اتحانسة تحصيص وحوب المخآفتة في طاهرالرواية بالامام دون المنفردوصر - بهذا المفهوم فى العناية وغيرها ولا يعارضه تصريح البـــدائع مان وجوب الخافتة على المنفر درواية الاصل لانه وانكانما فالاصلطاهرالرواية لايلزم منسه أن يكون رأفي غسره عسرظاهر الرواية الآالفان ترجيم أحدهما على الاستو وذلك مقول المسدائم وهوالعيع لانقوله وهو رواية الاصل كاقال صاحب النهر فتدوير (قوله كدذاف البدائع)

من احماب الفتاوى كالايخفى ودكر في الخلاصة اله لوأ سمع رحملاً أو رجلين لا يكون جهر اوالجهر ان يسمع الكل اه وصرحوا بأنه الم جهرسه والشيء من الآدعسة والاثنية ولوتشهدا فالهلايجيب عليسه السجود قال العسلامة المحلى ولايعرى القول بذلك في التشهد من تأمل اه وقداقتُصر المصنف على هذه الواحيات في باب صفة الصلاة و بقى واجب آخروه وعدم تأخير الفرض والواجب وعدم تغييرهما وعليمه تفرعمها ثلمنهالو ركع ركوعين أوسجد اللاثافي ركعة لزمه السجود لتأخسيرالفرض وهوالسجودفي الاول والقيام في الذاني وكدذ الوقعد في محسل القيام أوفام في محل القعود المغروض واغاقيدنا بالمفروض لانه لوقام في محل الواحب فقد لزمه السحود لترك الواجب لالتأخيره وكمذالوقرأ آية في الركوع أوالسعود أوالقومة فعلمه المهوكا في الطهرية وعسرها وعله في المحمط متأحمر وكن أوواجب علمه وكذا لوقرأها في القعودان يدأما لقراءة وأن يدأما لتشهد مقرأها فلأسهوعلسه كافي المعطوفي السدائع لوقرأ القرآن فركوعه أوف سعوده لاسهوعلسه لأنه ثناء وهذه الاركان مواضع ألشاء اه ولا يخفي مافيه والظاهر الاول ومنه الوكر رالفا تحة في الاوليين فعلمه السهولتأ حسيراك ورة ومنهالوتشهدفي فمامه يعسدالف اتحسة لزمه السحودوقبلها لاعلى ألاصم لتأخسر الواحث في الاول وهو السورة وفي الثاني على الثناء وهومنه وفي الظهيرية لوتشهد في القيام أن كان في الركعة الاولى لا يلزمه شي وان كان في النانسة أختلف المسايخ فسه والصيح انملاعت اه فقداختلف التصيع والظاهر الاول المقول في التبيين وغيره ومنها لوكرد التشهدف القعدة الاولى فعلمه السهولة أحسر القمام ولو كمذالوصلي على الذي صلى الله عليه وسلم فيهالتأحيره واختلفوا في قــدره والاصح وجوبه باللهم صــل على محد وان لم غــل وعلى آله ودكر في البدائع اله يحب عليه السعود عنده وعندهما لايحب لانه أو وجب لوجب تجر برالنقصان ولا يعقل نقصان في الصلاة على رسول المه صلى الله عليه وسلم وأبوحني فدرجيه الله يقول لا يحب عليه بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بل بتأحير الفرض وهو السام الاأن التأحير حدل مألصلاة فعب عليه من حيث انها تأخسر لامن حيث انها صلاة على الذي صلى الله عليه وسلم اه وقد حكى فى المناقب أن أما حنيفة رأى النبي صلى الله عليه وسلم فى المنام ففال له كيف أوجبت على من صلىعلى سعودالسهو فأحامه بكونه صلى علىك ساهما فاستعسسته منه واوكر رالتشهدي المعدة الاحسرة فلاسهوعليه وفاشر - الطعاوى لم يفصل وقال لامهوعليه فهرما كذافي الالاصة ومنهااذاشك في صلاته فنفكر حتى استيقن ولا يحملو المان يشك في شيء من هذه المملاد أوفي صلاة قبلها وكل على وجهين اماان طال تفكره بالكان مقدار ماعكنه النيؤدي فيه ركامن أركان المدلاة أولم بطلوان لم يطل فلامه وعليه سواء كان تفكره بسبب شك فهذه الصدادة أوفى غسرها لان الفكر القلولا عكن الاحتراز عنه فكان عفوا دفعا الحرج وان طال تفكره فانكاب فى غيره ـ نده الصلاة ولاسهوعليه وان كان فها فعليه السهوا محسانا لتأخير الاركان عن أوقاتها التقصانفها بخلاف ماأداشك في سلاة أخرى وهوف هذه الصلاد لان الموجب السهوي المسلاة مهوهذه الصلاة لاسه وصلاة أحرى كذافي السدائع وفى الدخيرة هذا اذا كان قال الشر إسمعيل لكن في الحيط وقال الشيخ شمس الاعدا لحسلواني ماقال في ا ﴿ ١٤ - بحر ثاني ﴾

وانشاله تفكره ليس بريدانه شغاه التفكرعن ركن أوواجبوان ذلك يوجب سيود السهوبالاجاع ولكن أراديه

شغل قلبه بعدان تكون جوارحه مشغولة باداه الاركان ثم ذكر عبارة الذخيرة الاستية وغيرها ثم قال والمحاصل ان هذه المسئلة منهم من أطلقها كصاحب عدة المفتى فقال ولوشك في ركوعه أو في سعوده وطال تفكره يلزمه السهو ومنهم من ذكرها بخصوص القيام كصاحب عامع الفتاوى وهو في القنية بعلامة طهير الدين المرغيناني فقال فرغ من الفاتحة وتذكر ساعسة سباكا أي سورة يقرأ وقدار ركن بلزمه السهو ومنهم من فصله بالطول وعدمه وأطلق آخوا كصاحب خزانة الفتاوى فقال تفكر في الصلاة ان يجب سعود السهو والافلا ١٠٠ والفاصل اله اذا شغله عن شئ من فعل الصلاة وان قل يجب سعود السهو والافلا من الفاصل اله اذا شغله عن شئ من فعل الصلاة وان قل يجب سعود السهو والمنهم ومنهم

النفكر يمنعه عن التسبيح أمااذا كان يسبح أويقرأو يتفكر فلاسهوعليه وفى الظهيرية ولوسمقه الحسد فذهب ليتوضأ فشكأنه صلى ثلاثاأ وأربعا وشعله ذلك عن وضوئه ساعة تم استيقن فاتموضوأه فعليه السهولانه في حرمة الصلاة فكان الشك في هذه الحالة عنز لة الشكافي حالة الاداء واداقعد في صلاته قدر التشهد ثم شكف شي من صلاته اله صلى ثلاثا أوأربعا حتى شغله ذلك عن التسلم ثم استيقن وأتم صلاته فعلمه السهو اه والاحسين أن يفسرطول التفكر بان يشغله عن مقد أرأدا مركن أو واجب ليدخل السلام كاف المحيط قيد بترك الواحب لانعلا يحب بترك سنة كالثناء والتعوذ والتسمية وتكبيرات الركوع والسعود وتستعاتها ورفع السدين في تكميرة الافتتاح وتكمرات العيدين والتأمين والتسميع والتعميد كذافي المحيط واتخلاصه وجزم الشارح بوجوب السعود بترك التسعمة مصدراته ثم قال وقيل لا يجب وكذافي المجتبى وصرح في القنمة مان العيع وجوب التسمية في كل ركعة وتبعه العلامة ابن وهمان ف منظومته وكله مخالف أظاهر المذهب المذكورف المتون والشروح وألفتاوى من انها سنة لا واحب فلا يجب سركها شئ ولوترك فرضافاله لاينجر بالسجوديل تبطل ألصلاة أصلا وفي البدائع وأماسان الأثروك ساهياهل يقضى أولافنقول انه يقضى انأمكنه التسدارك بالقضاء سواء كانمن الافعمال أوالاذ كأروان لم عكن مان كان المتروك فرضافه سدتوان كان واحمالا تفسيدوليكنه ينقص ويدخسل في حسد آلكراهة فاذاترك سعدة صلسةمن ركعة قضاها فى آخرها اذاتذكر ولاتلزمه اعادة ما بعدهاواذا كاماستعدتين قضاهما ويبدأبا إولىثم بالثانية لان القضاء على حسب الاداء ولوكانت احسداهما سعدة نلاوة وتركهامن الاولى والانوى صلسة تركهامن الثانسة مراعى الترتدب أيضا فسدأ بالتلاو مذعندعاسة العلماءولو كان المتروك ركوعافلايتصورفسه ألقضاء وكذا اذاترك سعدتمن ركعة لآن لابعتدبالسعودة لااركوع لعدم مصادفته معله فلوقرأ وسعدولم يركع ثمقام فقرأ وركم وسعدفهذا قدصلي كعة ولايكون هذاال كوعقضاء عن الاول وكذالوقرأ وركع ولم يسجد ثمروقع رأسه وقرأولم بركع ثم سحد فهذا قدصلي ركعة ولايكون هذا السحود قضاءعن الأول وكذا اذاقرأ وركع ثمر فعراسه وقرأوركم ومعدوانم اصلى ركعة والععيم ان المعتبرال كوع الاول لكويه صادف محله فوقع الثاني مكررا وكذااذا قرأولم يركع وسعد شمقام فقرأوركع ولم يستعبد شمقام فقرأ ولميركع وسعدواغاصلى ركعة وأماالاذ كارواذاترك القراءة فالاولس قضاهافي الاخريين وقد تقدم حكمترك الفاتحة أوالسورة في الاولييز واذاترك التشهد في القعدة الاحسيرة ثم قام فتذكر عاد وتشهداذالم يقددبالسعدة يخلافه فالاولى كاسمأتي مفصلا انخامس انهلا يتكررالو جوب بترك

منخصص المشغول عنه كصاحب الخلاصة فقال واغماجب لوطال تفكره حتى شفاه عن ركوع أوسعدة والظاهرمافي السدائع أولا اظهور وحهه ومآذكره الشمس في سانه آخوا واطلاقهم وحوب السعود سأحسر الركن فسمامرس جحعدم التقسد عافي الدخرة وغرها اه كالمهوقد ذ گرقىلهـذاانمافى الذخبرة نقله فيالمحط عين أبي نصرالميفار اه وذكرالعلامة قاسم فى فتاواه ان شمس الائمة خالف موذ كرعسارته السابقة ودكران قول المدائع وانكان تفكره فيغسر هذه الصلاة الخ حعسله في المسط بعض الروامات وذكرعمارته ثم قال وهـ ذانرجيم كخلاف مأفى المسدائه والذخسرة (قولهوكله

عنالف اظاهر المذهب) قال العلامة المقدى قال شيخناشيخ الاسلام السعديسي في شرح المختار ليست وكرم المختار ليست والمستحدي المستحد المستحدي المستحدي المستحدي المحتود المستحدي المستحدي المستحدي المحتود المستحدي المستحدي المستحد المستحدد المستحدد المستحد المستحدد المستحدد المستحدد المستحدد المستحدد المستحدد المستحد المستحدد المستح

قواد وأماالتشهدارادع)
قال الرملي هذا جواب
سؤال مقد تفررانه لاتشهدائ
سعود التسلاوة فاجاب
بقواد وأماالتشهدائ
رفع الخ) قال الرملي هذا
رفع الخ) قال الرملي هذا
خواب مما دشأمن قوله
أولا ولا يشكل عليه
ماق عدة الفتاوى الح

كثرمن واجب حتى لوترك جدع واجبات الصلاة ساهما فالهلا يلزمه أكثر من سعد تين لاله تأخر عن زمان العلة وهو وقت وقوع السهومع ان الاحكام الشرعية لا تؤخوعن عللها فعلم الهلا يتكرر اذالشرع لم برديه وسيأتى ان المسبوق يتابع امامه في سحود السِهو ثم اداقام الى القضاء وسهافانه يمجد ثأنيا فقد تكرر سحودالم ووأحاب عنه في المدائع مان التكرار في صلاه واحده عمر مشروع وهماصلاتان حكاوان كانت التحرعة واحدة لان السبوق فيما يقضى كالمنفرد ونظيره المقسيم اذا اقتمدي بالسافرفسه االامام بتابعه المقيم في السهو وان كان المقيم رعما يسهوفي اعمام صلاته وعلى تقدير السهو يسجد في أصح الرواية بن الكن لما كان منفردا في دلك كان صلاتين حكم اه وعلله فالمحيط بان المجدة المتقدمة لاترمع النقصان المنأخوفاما السجدة المتأخوة فانها ترفع المقصان المتقدم ولايشكل عليه مافي عدة الفتاوى الصدر الشهيدو حزانة الفقه لابى الايثمن الالتشهد يقع فى صلاة واحدة عشر مرات وصورته رجل أدرك الامام فى التشهد الاول من المغرب وتشهد معه ثم يتشهد معه ف الثانية وكان على الامام مهوفت مهده عه ف الثالثة ثمذ كر الامام أن عليه مجدة التلاوة وانه سجد معه ويتشهد معه الرابعة شم يسحد للسهو ويتشهد معه الخامسة فاداسلم الامام فانه يغوم الى قضاء ماسمق به فيصلى ركعة ويتشهد السادسة واداصلي ركعة أحرى يتشهد السابعسة وكان قدسهى فيما يقضى فيسجدو يتشهد الثامنة ثم تذكرانه قرأ آية السحدة ف وصائه وانه يسجد دويتشهد التاسعة ثم يسجد السهو ويتشهد العاشرة اهم المود تكرر السحود السهو فى صلة واحدة حقيقة وحكم وهي صلاة الامام والمسبوق يسب السعدة الحامسة فبهما وأما التشهدالرابع فلكومه سبب سجودالته لاوة ارتفع تشهدا لفعدة لاأن لسعودالته لأوه شهدا لان مجود التلاوة رفع ما كان قسله من التشهدوالقعودو مجود السهوف كانه لم سعد للسهو المدا يسجد آخرا كالوسجد السهوتم نوى الاهامة حتى صارفرضد أربعا واله يعسد مجود السهووي الظهر به اذاسها الامام شمسها حليفته سجد الثاني سجدتس وكفاه (قوله وسه وامامه لاسهوه) معطوف على قوله بترك واحب فافادان المعودله سدمان أماترك الواحب ومهوامامه فالهجب عليهمتا بعتب اذاسجد لاسعامه الصلاة والسدائم مجدله وتبعه الفوم ولاسه تبع لامامه فعلزمه حكم فعله كالمفددونية الاقامة أطلقه فشمل مااذا كان مفتديا بهوقت السهو أولم يكن ومااداسجد سجدة واحدة ثم اقتدى موانه يتابعه في الاحرى ولا يقضي الاولى كالايقد بممالوا قدى مه بعد ماسجدهمالانه حين دخل فى تحريمة الامام كان النقص فدانجير بالسجد تين أو بأجد اهما ولا يعقل وجوب حابرمن غيرنقص وقيدبان يكون الامام سعد لايه لوسقط عن الامام سدسمن الاستاب مان تـكلُّمأوأحــدثـمتعمداأوخرجمن المسجدوانه يسقطءن المقتــدي بخلاف تكميرالتشريق حيث يأتى به المؤتم وان تركه الامآم لكونه لا يؤدى فى حرمتها وشمــــل كلامه المدرك والمســبـوق واللاحق فانه بلزمهم سهوامامهم ملكن اللاحق لايتماع الامام ف محود المهو اداانتمه في حالاتستغال الامام بمعجودالمهوأ وحاءاليدمن الوضوء فهمتده انحالة واغما ببدأ بقصاءما فأتهثم وبعدفي آخرصلاته والمسبوق والمقيم خلف المسافر يتابعان الامام في محود المهوثم يشتعلان القاموالفرق ان اللاحق التزممتا بعنة الامام فيما اقتسدى به على خوما يصلى الامام وأنه اقتدى ويجدع الصلاة فيتابعه فيجيعها على نحوماأ دى الامام والامام أدى الاول والاول وسعد لسهوه ويخرصلاته فكذا اللاحق فاماا اسبوق فقدالتزم بالاقتداء يهمنا بعنه بقدرماه وصلاة الامام

(قوله بحرجمن الصلاة سلام فيمن لاسهوعله فكمف عنءلمه السهوو حمنتذ فسكنه ان القيهدا الجابراه ومراده بالخلاف ماذكره للؤلف فى اب المحدث في الصلاة عن المحمط ان القوم يحرجون من الصلاة محدث الامام عدااتفاقا ولهذالا سلون ولاتخرجون منها سلامه عندهما خلاوا لمحسمد وأما كالرمـه فعن أبي حنىفة رجهالله تعالى روايتان اله لكن ذكرفي نواقض الوضوء لوضحك القوم بعسدما أحدث الامام متعمدا لاوضوه علمهم وكذا بعدما تسكلم الامام وكذا بعدد سلام الامامهو الاصيم كذافي الحلاصة وقسل اذاقهقهوا بعد سلامه بطلوضوءهم واكخــلافمىنىءلمانه بعسدسسلام الامامهل هوفى الصلاة الى أن يسلم بنفسه أولا اه وعلمه فقتضي كلام الخلاصة انالاصمالة نىولذاخم بههنا وطاهرهعدم ألفسرق سنمنعلسه سهو أولافسة قطكالرم النهر فتسدير وفيالنهر أيضا مممقتضي كالرمهم اله يعمدها لشوت الكراهة مع تعذر الحابر (قوله وقد فرأ

الامام فهما) قال في النهرو بهداعه إنه كاللاحق في حق القراءة فقط

وقدأدرك هذاالقدرفيتا بعه فيهشم ينفردوكذاالمقيم المقتدى بالمسافر فأوكان مسبوقا بثلاث ولاحقا بركعه فسحدامامه للسهووانه يقضى ركعة بغسيرقراءة لانه لاحق ويتشهدو يسجد للمهولان ذلك موضع سحودالامام ثم يصلى ركعة بقراءة ويقعد لانها ثانية صلاته ولوكان على العكس سجدالسهو بعدالثما لنة كذافى لمحيط ولوستجداللاحق مع الامام لامه ولم يحزه لانه فى غيراً وانه فى حقه فعلمه أن يعيداذافرغمن قضاءماعليه ولكن لاتفسد صلاته لانهماز أدالا سحدتين بخلاف المسبوق اذاتابه الامام ف مجود السهو ثم تبين اله لم يكن على الامام ، موحيث تفسد صلاة المسموق ليكونه اقتدى في موضع الانفراد لالزيادة السجدتين ولم يوجد في اللاحق لانه مقتد في جيع ما يؤدي كذا في المبدائع وفصل فى المحيط بين أن يعلم انه ليس على امامه سهو فيفسدو بين أن لا يعظم انه لم يكن عليه فلايفسد لان كشرا ما يقم تجهلة الاغمة فسقط اعتبار المفسدهنا للضرورة اه ولولم يتابع المسموق امامه وفام الى قضاء مأسبق به فاله يسجدفى آخر صلاته استحسانالان التحرية متحدة فيعسل كانها صلاة واحدة ولوسها فيما يقضى ولم يسحد لسهوامامه كفاه سجدتان ولوسعدمع الامام ثم سهافيما يقضى فعليه السهو ثاني المامران ذلك أداء السهوف صلاتين حكافلم بكن تمكر ارائم المسموق اغما يتابع الامام فالسهولاف السلام فيسحدمعه ويتشهدواذاسلم الامام قام الى القضاءوان سلم وان كان عامدا فسدت والافلاولا معودعليمان سلم قبل الامام أومعموان سلم بعده لزمه لكوره منفردا حينثذوعلى هذالوأحدت الامام بعد السلام قبل السجود واستخلف مسيو قاوار تمك خلاف الاولى وتقدم بنبغى أن يستخلف مدركاليسجدبهمو يسجدهومعهم وان لم يسجدمع خليفته سعدف آخرصلاته وأن لم يجدالمسبوق مدركا وكانوا كلهم مسبوقين قاموا وقصوا ماسقوا بهفرادى ثم ادافرغوا يسجدون ولوقام المسبوق الى قصاء ماسبق به معدماسلم الامام ثم تذكرالامام ان عليه سعود السهوقبل أن يقيد المسموق ركعة بسعدة فعليه أن برفض ذلك ويعود الى متابعة الامام ثم اداسلم الامام قام الى قضاه ماسبق به ولا يعتديا فعلمن القيام والقراءة والركوع ولولم يعدالى الامام ومضى على صلاته يحوز وبسجدللسهو بعدمافرغ من القضاءا ستحسانا ولوتذ كرالامام ان عليه سجدتي السهو حسد ماقيد المسموق ركعته بسجدة فانه لا يعودالي الامام ولايتا بعه ف سحود السهو ولوتا بعمة فهاتفسد صلاته لزيادة ركعية وقدذ كرنا بقية مسائل المسبوق في باب المحدث في الصلاة ولوسها الامام في صلاة الخوف سجدااسهو وتابعه فم الطائفة الثانية وأماالطائفة الاولى وغما يسجدون بعدالفراغ من الاغمام لان الثانية عبرلة المسموقين والاولى عنزاة اللاحقين واغسالم يلزم المأموم سهونفسه لانه لوسعدوحده كان مخالف الامامه ان سعد قبل السلام وان أخره الى ما بعد سلام الامام مخرجمن الصلاة بسلام الامام لانه سلام عديمن لاسهوعليه ولوتا بعه الامام ينقلب التماع أصلاوشمل كلامه المدرك واللاحق فانهمقندف جميع صلاته بدليل انه اقراءة عليه فلاستجودلوسها فيما يقضمه مطلقا وأماللقسيم اذاا فتدى بالمسأفرتم قام لاتمام صلاته وسها فذكرا لكرخى انه كاللاحق فلأ سجودعليه بدليل الهلايقرأ وذكرف الاصلاله يلزمه السجودوصهه مف المسدائع لانه اغمااقتدى بالامام يقدرصلاة الامام فاداا يقضت صلاة الامام صارمنفردا فيماورا مذلك وآغمالا يقرأ فيمما يتمرآ لان القراءة فرص فى الاولمين وقد قرأ الامام فيهما وشمل المسموق فيما يؤديه مع الامام وأماف يقضيه فهوكالمنفردكا تقدم وعليه يفرع مااذاسلم ساهيا وانكان قبل الامام أومعه فلاسهو لتن

(قول المسنف وهوالمه أقرب) قال في النهر في كلامه تغذيم معمول أفعل التفضيل وهوممتنع عندهم وجوزه تشدر الافاصل قوسمة (قوله وصعمه الشارح) أقول ونقل الشرنبلالي تصعمه عن البرهان ومشى عليه في متنه نورالا يضاح وكذا تلمد المؤلف في متنسه التنوير (قوله وقد يقال انه إذا عادا نج) ذكره المقسدسي أيضا وقال بعده ولا غلظ في كلامهم ان أراد واتر كامقيدا بذلك الوقت ليس تركاباله كلية فهومه في التأخير فتأمل اه وعاصله ابداء الفرق بين العود الى القعود في مسئلتنا والعود آلى القيام في المسئلة المقيس عليها بان عوده الى القيام عودمن فرض الى فرض بخلاف عوده الى القعود الكن يجاب أنه في مسئلة القنوت لم يعدا لى فرض لان ركوعه لم يتفض فقياً مه بعده لدس قيام فرض بله و من العام الرفع من الركوع وهوسنة

أوواجب فكان في قدراءته للقنوت تأخير فرض لاتركه فهونظير عوده الى القعود (قوله والقدنوت له شبهة القرآنية الخ) هذا مسلم وان سهاعن القعود وان سهاعن القعود الاول وهواليسه أقرب عادوالالا

دعاءه الخصوص الذي قيسل اله كانسورتين من القرآن فنسخمع أموقت به كامرفي محلة أمل (قوله من التعييم) من العمل التعليم الناسر أقول صرحان في المجلس القول صرحان التشهد وعدمه مفرع وترجيم أحد القولين على المقاد المساد المساد المساد المساد المساد المساد المساد على المقول المساد المسا

كان بعده فعليه كإذ كرناه وفي المحيط وغييره وينبغي للسيوق أن يمكث ساعذب يدفراغ الامام ثم يقوم لجواز أن يكون على الامام سهو (قواد وان سهاءن القعود الاول وهو السه أقرب عادوالالا) أى الى القعودلان الاصل أن ما يقرب من الشئ يأخذ حكمه كفنا المصر وحريم البير فان كان أقرب الى القسعود بان رفع اليتمه من الارض وركبتاه عليها أومالم ينتصب النصف ألاسفل وصحعه في الكاف فكالهلم يقمأ صلافان كان الى القيام أقرب فكاله قدقام وهو فرض قد تلبس به فلا يحوز رفضه لاحل وأحث وهوالقعدة وهلذاالتفصيل مروىءن أي يوسف واختاره مشايخ يعارى وارتضاه أمحاب المتون وفي الكاف واستعسن مشايخنار وايته وذكر في المسوط ان طاهر الرواية اذا لم يستتم قائما يعود واذااستم قائما لا يعود لانه جاء في المحديث عن الني صلى الله عليه وسلم اله قام من الثأنية الى الثالثة قبل أن يقعد فسجوا به فعادوروى اله لم يعدو كأن يعدما استم قائما وهذالاله لمااستم قائما اشتغل بفرض القيام فلايترك اه وصمعما اشارح وفي فتم القدير اله طاهر المذهب والتوفيق بين الفعلين المروبين بأنجل على حالتي القرب من القيام وعدمة ليس بأولى منسه بالمحل على الاستواه وعدمه تملوعاد في موضع وحوب عدمه اختلفوا في فساد صلاته فصح الشارح الفساد لتكامل انجناية برفض الفرض بعد الشروع فيهلاجل ماليس بفرض وفى المبتغى بالغين المجمة اله غلط لانه ليس ترك واغماهو تأخمر كالوسهاءن السورة فركع وانه برقض الركوع ويعود الى القيام وبقرأالاجلالواجب وكمالوسهاعن القنوت فركع فانه لوعاد وقنت لأتفسدعلي الاصبح وقديقال آنه لوعاد وقرأالسورة صارت السورة فرضافة دعادمن فرض الى فرض والقنوت لهشمة القرآنية على ماقيسل انه كان قرآ نافنسخ فقدعاد الىمافيه شهة القرآنية أوعاد الى فرض وهوالقيام فأنكل ركن طوله فانه يقع فرضاكله وفي فتح القدير وفي النفس من التصييم شئوذلك ان غاية الامر في الرجوع الى القعدة الاولى أن تكون زيادة قدام مافي الصلاة وهووان كأن لا يحل فهو بالصحة لا يحل لمساعرف انزيادةمادون ركعةلايفسدالاأن يفرق باقتران هذهالز بادةبالرفض لكن قسديقسال المستحقاز ومالاتم أيضا بالرفض أما القسادفلم يظهر وجه استلزامه المآه فترج بهدا البعث القول المقابل للمصمع أه فظاهره انه لم يطلع على تصميم آخر وقدد كرف المجتبى ومعراج الدراية انه لوعاد بعدالانتصاب مخطئا قبل يتشهد لنقضه القيام والعييم انهلا يتشهدو يقوم ولاينتقس قيامه بقعود لم يؤمر به كن نقص الركوع بسورة أخرى لا يُعتقض ركوعه اله فقد اختلف التصييم كماراً بت والحق

عدم انفساد ظاهرانه قال الشيخ عبد البررا بت بخط العلامة نظام الدين السرامي تصيع عدم الفساد ثم قال ولقائل أن عنع قول عناية ما وجدالخ بأن الفسادلم بأت من قبل من رفض الركن للواجب والذي را بتدم قولاعن شرح القدوري ان أم عوف والزوزني ان القول بعدم الفساد في صورة ما اذا كان الى القيام أقرب وأنه في الاستواء فالحمل الاخلاف في الفساد اله يوسع نقل المقدسي عن شرحي القدوري للذكورين بمدنقله تعييم المحقة عن المعراج والدراية ما نصاف ان عاد القدوريكون مسيئا المحقولة في المحتوديكون مسيئا المحمد المناف القدم والمحدد المواجب اله وهذا أموافق لما بحثه المحقق ويوافق أيضاما في القنية ترك القدمة من المحدد الاولى في المحلولة في المحاف المحدد ا

بعده القوم تحقيقا للمغالفة وذكر البعض انهم يفودون معه اه وهدا كاقال في شرح المنية يفيد عدم الفساذ بالعود (قوله وظاهره اله لولم يعد تبطل صلاته) ١١٠ قال في النهروفيه ما لا يخفي والذي ينبغي أن يقال انها واجبة في الواجب فرض في

عدم الفسادولا يلزم سعدة التلاوة فانه يترك الفرض لاجلها وهي واجسة لان ذلك ثبت بالنص على خلاف القماس وأراد بالقعود الاول القعود في صلاة الفرض رباعما كان أوثلاثما وكذا في صلاة الوتركافى الحيط اماف النفل اداقام الى الذاللسة من عبرقعدة وانه يعودولو استترقام عامالم يقسدها إسحدة كذافي السراج الوهاج وحكي فيه خلافا في المقبط قيسل لا يعودلانه صاركالفرض وقيسل يعودمالم قيدها بالسحدة لاكل شفع صلاة على حدة في حق القراءة فأمرناه بالعود الى التعدة أحتماطأومتي عادتسن ان القسعدة وقعت فرضا فيكور رفض الفرض لمكان الفرض فعبوز اه وهـ ذا كله في حق الأمام والمنفرد وأما المأموم اذاقام ساهما فانه يعود و يقعد لان القعود فرض علسه عكرالمتاعة المهأشار في السراح الوهاج فانه قال اذاتشهد الامام وقام من القعدة الاولى الى الثالثة فاسى بعض من خلفه التشهد حتى قاموا جمعافعلى من لم يتشهد أن يعودو يتشهد م يتمع امامه وانخافأن تفوته الركعة الثالثية لانه تبعلامامه فيلزمه ان يتشهد بطريق المتابعة وهذا بخلاف المنفر دلان التشهد الاول في حقه سينة و تعدما اشتغل ، فرض القيام لا بعود الى السينة وههناالتشهدفرض عليه بحكم المثابعة اله وكذافى القنية ففى القعود أولى وظاهره انه لولم بعد تبطل صسلاته لترك الفرض وفي المجمع ولونام لاحق سها أمامه عن القسعدة الاولى واستيقظ بعسد الفراغ أمرناه مترك القعدة اه وفآ خرفتاوي الولوالجي من مسائل متفرقة مريض يصلى بالأعاء فلما آلغ حالة التشهد فظن انه حالة القمام فاشتغل بالقراءة ثم تذكرا به حالة التشهد فلا يخملو اماان كان التشهد الاول أوالتشهد الثاني فان كان التشهد الاول فحالة القراءة تنوب عن القيام فلا يعود الى التشهدو بتم الصلاة وانكان التشهد الثانى رجيع الى التشهد ويتم الصلاة وكذلك الحواب في الصحيح اذا قام قبل ان يتشهد اه (قوله و يسعد السهو) خاص مقوله والالا كما صحيمه المصنف فالكافى تبعا اصاحب الهداية لترك الواحب وامااذا كان الى القعود أقرب وعادفلا سحودعلمه كااذالم يقملان الشرع لم يعتسره قياما والالم يطلق له القعود فكان معتسبرا قعودا أو انتقالا للضرورة وهذاالاعتمار ينآفه اعتبار التأخيرالمستتسع لوجوب السعود وف الخلاصة وفى رواية اذافام على ركمته لمنهض بقعدوعلمه السهوو يستوى فمه القعدة الأولى والثانمة وعلمه الاعتمادوان رفع المتيه عن الارض وركبتاه على الارض ولم يرفعهم الاسهو عليسه كذاروي عن أبى بوسف وفي الآحناس على مالسه وويستوى فذلك القعدة الاولى والاخبرة اه ماكماصل على هذا المعتمداندان كان الى القعودا قرب فانه يعود مطلقا فان رفع ركمتيه من الارض لزمه السعود والافلا وهومخالف للتصيم السابق في بعضه وفي الولوانجية المختآر وحوب السحودلانه بقدرما اشتغل بالقيام صارمؤ وآواجياوجب وصله عاقبله من الركن فصارتا ركالاواجي فع عالسه سعدتا السهو اه واختلف الترجيم على أقوال ثلاثة والاكثر على الاول (قوله وأن سهاعن الأحسر عادمالم يسعد) لان فيه اصلاح صلاته وامكنه ذلك لانمادون الركعة بجعل الرفض أراد بالاخسر القعودالمفروض ليشه ل الفرض الرماعي والثلاثي والثناثي فان قعوده ليس متعددا الاأن يقال أني يسمى أحبرانا عتمارانه آخرالصلاة لاباعتمارانه مسموق بمثله أطلقه فشمل مااذالم يقسعد أصلا إجلس جلسة خفيفة أقلمن فدرالتشهدواذاعادا حتسب لهائجلسة الخفيفة حتى لوكان كلاانجلس

لفرض (قراء في الصحيم) أى فى المصلى الصيم غير المسريض (قدوله أو انتقالا) أي انتفالاعن القعود وعلى كلفلدس اقيام (قوله وانرقع أليتيه عن الارضائع) إيخفي أنهدهالصورة ويسعدللسهووانسها عنالاحبرعادمالم يسعد هي الصورة التي قبلها فمكون الحاصل في ثلث الصورة اختلاف الروابة وقد اختارفي الاحماس فهذوالصورةأنعله السمواللهمالاأنعمل الاولء لي مااذاو أرقت ركمتهاه الارس دون أن يستوى نصغه الاسفل شسه الحالس لقضاء اكحاجة (قوله فاكحاصل على هــذًا)أى على ما في الخلاصية وقوله وهو مخالف للتصيم السابق في بعضه أى التصيح الدى قدمه عن الكافي والهداية وانظاهره أنه متى كان الى القعود أقسرب وعادلاسجدود علمه سواه رفع ركمتمه من الرض أولاً فموافقه مافى الحلاصة فعسااذالم مرف ركبته ويخالفه

فع اذارفعهما وقوله وفي الولو الجيمة الخجعله قولا ثما لما لانظاهر الهمتي كان الى القعود أقرب يلزمه السجودسواء مقداراً رفع ركبتيه من الارض أولا (قول المصنف عادما لم سجد) قال في التهر أي ما لم يقيد ركعته يسجده وهنذا أرا دلاما اذا سجل أ ركوع فاله بعوداً بضالعه م الاعتداد بهد االسعود (قوله لتأخيره فرضا) قال في النهر لم يفصل بين ما اذا كان الى القعود أقرب كافي الاولى لماسق قال في الحواشى السعدية و عكن أن يفرق بدنهما بان القريب من القعود وان حازان يعلى الحكم القساء دالا أنه لدس بقاعد حقيقة فاعتسر حانب الحقيقة فيما اذاسهاء ن الثانيسة وأعطى حكم القاعسد في السهوء ن الاولى اطهار اللتفاوت بين الواحب والفرض و به علم ان من فسر الواحب بالقطعى فقد اصاب والاأشكل الفرق وقد يقال لم لا يحوزان بنسر بالقوى من نوعيه وهوما بفوت المجواز بفوته ولا يشكل بشوت التفاوت بين نوعيه وهوما على الفرق وقد يقال لم لا يحوزان بنسر بالقوى من نوعيه وهوما بفوت المجواز بفوته ولا يشكل بشوت التفاوت بين نوعيه نع يشكل على من فسر ما القوى من نوعيه وهوما بفوت المجاهدات المنابدة وهي ما اذا قعد الاخير (قوله وهو أولى عمل القطعى فلدس النقل بصواب نع فسرفى العنا ية الواحب بذلك في المثلة المالة وهي ما اذا قعد الاخير (قوله وهو أولى عمل القطعى فلدس النقل بصواب نع فسرفى العنا ية الواحب بذلك في المثلة المنابدة وهي ما اذا قعد الاخير (قوله وهو أولى عمل القطعى فلدس النقل بصواب نع فسرفى العنا ية الواحب بذلك في المثلة المالة الثانية وهي ما اذا قعد الاخير (قوله وهو أولى عمل القطعى فلدس النقل بصواب نع فسرفى العنا ية الواحب بذلك في المثلة المالة المنابية وهي ما اذا قعد الاخير (قوله وهو أولى عمل المثلة المالة وهو منا ذا قعد الاخير (قوله وهو أولى عمل المنابدة وهي ما اذا قعد الاخير (قوله وهو أولى عمل القطعى فلدس النقل بصواب نع في المنابدة المنابدة المنابدة المنابدة المنابدة المنابدة المنابدة المنابدة المنابدة القول المنابدة ال

لأنه لم يؤخره عن محله النه في النه لم يؤخره عن محله النه المرمد فوع بان التأخير واقع في الما في النافة السعود الى أيد ما كان قال الشيخ السعيل عكن نسيلة

وسحبد للسهووان سعبد بطل فرضه مرفعه

الى الاقوى وهو الفرض هدا مع ارخا، العنان وقد علت أنه حصل سموف النقدل (قوله فسدت اتفاقا اه) قال الرملى قال المرحوم شيخنا على المقدمي المتحدد عنده المتحدد فانه قال الماسندكره في وذكر هناك ما يوضعه وذكر هناك ما يوضعه في تلك التحدد في تلك التح

مقدارالتشهد ثم تكام بعده حازت صلاته كاقدمناه في باب صفة الصلاة عن الولوا لجسة (قوله وسعدالسهو) لتأخيره فرضاوهوا لقعود الاخير وعلاه فى الهداية بانه أخر واجبافة الواأراديه الواحب الفطعي وهوالفرض وهوأولي مميافي العناية من تفسيره ماصابة لفظ السسلام لايه لم يؤخره عن محاله لان محله بعدالقعود ولم يقدم واغا أخرالق عود والأولى أن يقال أراديه الواجب الذي ينوت الجواز بفوته ادليس دليلها قطعيا (قوله عان سعد بطل فرضه برفعه) لانه استحكم شروعه في النافلة قبل أكمال أركان المكنوبة ومن ضرورته نووجهءن الفرض وهدالان الركعسة بسجدة واحدة صلاة حقيقة حتى محنث في عينه لا يصلى وقوله برفعه أي برفع الوحه عن الارض اشارة الى ان المختار للفتوى المهلا يبطل بوضع المجهلة كإهوم ويءن أبي توسف لان تميام الشئ ما سحره وآخر السعدة الرفع اذالشي اغا ينتهى بصده ولهدا الوسعدقب امامه فادركه امامه فيه حاز ولوءت بالوضع لماجاز لان كلركن أداه قبسل امامه لا يحوز ولا به لوتم قبل الرفع لم ينقضه الحسد ثالكن الاتفاق على لزوم اعادة كلركن وجدفيه سبق الحدث يقيد البناء وثمرة الاختلاف فيما اذا أحدث فالسجود وانصرف وتوضأتم تذكرانه لم يقعدف الرابعية فال أبوبوسف لا يعود الى القيعودو بطل فرضه وقال مجديعودويتم فرضه قالواأخرابو بوسف بجوال مجدفقال زهصلاة فسلدت يصلحها الحدث وهذامعني مايسأله العامة أي صلاة يصلحها الحدث فهي هذه الصلاة على قول مجدوزه كلة استعجاب واغماقالها أبريوسف تهمكما وقيل الصواب بالضم والزاى ليست بخالصة كمذاف المغربوفي فتحالقدير وهدا أعنى صحة البناء سيبسبق المحدث اذالم يتذكرف ذلك السحوداله ترك سعدة صليبة من صلاته فان تذكر ذلك فسدت ا تفاقا اه ولا يخفى ما فعمل لا يصم هذا التقييد لانهاداسيقه الحدث وهوساجدام يخلط النفل بالفرض قدل اكاله عندمجد سواءنذ كران علىه سعدة صلسة أولااذلافرق بن أن يكون علمه ركن واحداو ركان وعبارة الخلاصة أولى وهي ولوقيد الخامسة بالسعدة فتذكرانه ترك سعدة صلية من صلاته لا تنصرف هذه السعدة الهالماانه تشترط الندة في السعدة وصلاته فأسدة اه وادا طل فرص الامام برفعه طل فرص المأموم سواء كانقعهدأولا ولذادكر فاضيحان في فتاواه ولوان الامام لم بفعد على رأس الرابعة وقام الى

عدانها من غيرال كعة الاخررة أوتحرى فوقع تحريه على ذلك أولم يقع تحريه على شي و بق شاكافى أنها من الاحرة أوماقيلها وحب عليسه نسبة القضاء وان علم أنها من الركعة الاخرة لم يخي الى نية وعلى هداماذ كرفين سلم من الفحر وعليه المهوف سعد وتحكم ثم تذكر أن عليه صليبة من الاولى فسدت وان من الثابية لا ونا بت احدى سعدتى السهوءن الصليبة اله قال فى المناور وهذا التقرير يقتضى نقض ما قدمه من دعوى الا تفاق على الفسادية كرا لصليبة وذلك أنه اذاعلم أنها من الاحرة فيند في وسنم تفسد اتفاقاً لا نصرافها المهاوم في المهاوم في المناور وهذا الشافي فقط من عدم انصرافها المهاوعلى هدذا في الى الكلاسة لدس على اطلاقه مل فسادها المحموم في النهر طهر ما في النهر طهر ما في المهر طهر ما في النهر طهر ما في النهر طهر ما في النهر طهر ما في المهاوم في النهر طهر ما في النهر كمور المناور كما في النهر طهر النهر كله المناور كله كله المناور كله المناور كله المناور كله المناور كله كله كله كله كله كله

كلام الرمنى غن للقدسي فتدبر (قوله ومصل قعدولم يعتسبرقعوده) المرادبه القعود الاخسير وهنذا مصورفى فرع انخانسة المذكو رآنهٔ ا ولكن قوا و بطلت بتركه لم بظهر لى والله تأمل (قوله لا نه يكون تطوعا قب لا الغرب) لعل الاولى أن يقال لأنه يكون تطوعا عددالعصرفنأمك (قوله وفي فاضيخان الاالفير) قال في النهروأنت حبير بإن مااقتصر عليه قاضيخان من الغيسر المستقلة حيث كان فيماادالم يتسعدوبطل فرضمه كيف لايضم ف هوالصواب وذلك أن موضوع

العصرولاكراهة فيالتنفل الحامسة ساهيا وتشهدا مقتدى وسلم قبل ان يقيد الامام الخامسة بالسعدة ثم قيدها بالسعدة فسدت قبسله شم بعدمدةعن صلاتهم جيعا اه وسواء كان المأم وم مسبوقا أومدركا كافى الظهرية وادالم يبطل فرض الامام لىحن اقراءهذا بالحامع معوده قبل السجودلم يبطل فرص المأموم وان سجد لما في الميط لوصد لى امام ولم يقعد في الرابعة من الازهرأيه عكن حله الظهر وقام الى اتحامسة فركع وبابعه القوم ثم عاد الامام الى القعدة ولم يعلم القوم حتى سجدواسجدة عملى ماادا كان يقضى لاتفسد صلاتهم لانهم لماعا دالامام الى القعدة ارتفض ركوعه فيرتفض ركوع القوم أيضا تبعاله عصراأ وظهرا بعدالعصر لانه بناءعليه فدقى لهمزيادة سعدة ودلك لايفسدا لصلاة اه وهذاعا يلغز به فيقال مصل ترك القعدة فانه لايضم كماهوظاهر الاحيرة وقيدالحامسة بسعدة ولم تبطل صلاته ومصل قعدولم يعتبر قعوده ويطلت بتركه وقيد بقوله وعلمه فيصح التوجسه ولم يعلم القوم لما في المجتى اله لوعاد الامام الى الفود قب ل السعود وسعد المقتدى عدا تفسدوفي والله تعالى الموفق اھ السهوخلاف والاحوطالاعادة اه وفي فتح القدير ولا يخفى عدم متابعتهم له فيما اذاقام قبل القعدة أقول فعلىزيادته الطهر واذاعاد لا يعيد واالتشهد (قوله فصارت نفلا فيضم الماسادسة) لماسبق مرادامن انه لا يازم من وصارت نفلا فمضم المهآ الطلان الوصف بطلان الاصل عندهما خلافالحمد فيضم سادسة لان التنفل بالوترغيرمشر وعولولم

يضم فلاشئ عليهلامه طانوشر وعه ليس بملزم واذااقتدى بها نسان في الحامسة ثم أفسدها فعلى

قول عدلايتصورالقصا موعندهما يقضى ستألشر وعهفى تحريمة الست بخلاف مااذاعا دالامام قبل السعيدة فانه يقضى أربعا ثم صرح المسسنف في الوافي بان ضم السادسسة مندوب وتركه في المختصر

للاختلاف وفى عبارة القدورى تبعالرواية الاصل اشارة الى الوجوب فانه قال وكان عليه ان يضم

الهاركعفسادسة ووجهه في فح القدير معدم جوازالتنفل بالوتر وفى المسوط وأحب الىأن يشفع

اتحامسة لان المفل شرع شفعالاوترا كذافي البدائع والاطهر الندب لان عدم جواز التنفسل بالوتر

اغاه وعندالقسداما عندعدمه فلا ولهذالا يلزمه شئ لوقطعه وفى السراج الوهاج انضم السادسة

فسائرالصلوات الافي العصر وأبه لايضم اليها لانه يكون تطوعا قبسل المغرب ودلك مكروه وفي

قاضعان الاالفحروانهلا يضيف الهالان التنفل قبلها ومعدها مكروه اه وسيأتى ال الصحيح الهلو

قعدعلى رأس الرامعة وقام الى الحامسة وقيدها بسعدة فأنه يضم سادسة ولوكان في الاوقات الكروهة

فسنعىأن لايكره هناأيضا على العيم اذلافرق بينهما ولميذ كرالمصنف مجود السهودلان الاصع

عدمه لانالنقصان بالفساد لا ينجر بالسجود ثماعلم انهلافرق فيعدم البطلان عندالعود قبل

السحود والبطلان انقيد بالسحود سنالعمدوالسهوولداقال فالخلاصة عانقام الىا مخامسة عمدا

أيضالا تفسدمالم يقيدا تخامسة بالسجدة عندنا تماعلم أيضاان البطلان بالتقييد بالسجدة أعممن أن

يكون فدقرأ فالركعة الحامسة أولاكاف الخلاصة وقديقال ان المفسدخلط النفل بالفرض قبل

أكاله والركعة بلافراءة فى النفل غير صحيحة فلم يوجد المخلط ف كان زيادة ما دون الركعة وهو لدير ا

لايظهر اقتصار السراج على زيادته العصروالدي يظهرآن استثناءا لسراج بالنظرالي المسئلة الاستمنة وهى مالو قعدعلى رأس الرابعمة غمقام والبمه يشر تعليله فتدبره كذا فيشرح الشبح اسمعدل قلت هدذاء مرطاهر ادلو كان كذلك لذكرها فى معلهامع الله ذكرها هذا ولكن قدرتك ذلك تصعالكارمه لعلومقامةهذا وقالفي شرح المنبة لابن أميرحاج قلت وأما المغسرب اذالم

مقعدعلى الثالثة منها وقيدالر أبعة مالسحدة يقطع عليما ولايضم اليهأأخرى لنصهم على كراهة التنف ل قبلها وعلى كراهة مهالوتر مطلقا اه (فواء وقد يقال الخ) قال فرلا انجلسا ويؤيده مامرمن ان السحود الحالى عن الركوع لا يعتسد به فكذا الخالى عن القراء ، الأأن يفرق بانه قد عهدا تما الركعة المقدار القراءة كافي المقتدي يخلاف الخالية عن الركوع

(قوله لان التسليم الخ) قالفالنهرومع ذلك لوسلم قائما صحبكافي الخلاصة (قواء والعمدالمع، أنه لَابِأْسِبِهِ) قال في آلنهر وعلى هــدا والاولىأن بكون معنى ضم أى جاز لهالضم ليع كلوةتوالا مخرج عن كالرمه ستقدير حله على الندبوالوجوب وقتالكراهة اه وقد يقال انمرادهم الندب وال قعد في الرابعة ثم قامعادوسلم وانسجدا للخامسة تمفرضه وضم الماسادسة

لان الصلاة اقل مراتها الاستعباب لاالاماحة بدليل ما يأتي من أمه اذا تطوع فصلى ركعة ثم طلع الفعر فالاولى أن يقها والما عمل توهم أن في الصلاة فيه بأساف عبر وابلا بأس فيه بأساف عبر وابلا بأس التطوع فيه وذلك لا ينا في التحوم سادسة لشموله وضم سادسة لشموله الوقت المكروة تأمل

بمفسد (قوله وانقعدف الرابعة ثمقام عادوسلم)لان التسليم ف حالة القيام غسيرمشروع وأمكنه الاقامة على وجهمه بالقعودلان مأدون الركعة بجعل الرفس ثم اذاعا دلا يعيد التشهد وكذالونام قاعسدا وقال الناطق يعيدهم قيسل القوم يتبعونه فانعادعا دوامعه وانمضى فى النافلة اتبعوه لان صلاتهمة تبالقعدة والعجم إنهم لايتيمونه لانه لااتماع فالبدعة فانعاد قبل تقييد الخسامسة بالمعدة اتبعوه بالسلام فانقيد سلواف الحال (قوله وان يجد للخامسة تم فرضه وضم اليه سادسة) أى لم يفسد فرضه بسجود مكافسد فيما اذالم يفعد هداهوا ارادبالتمام والافصلاته ناقصة كإسسأتي واغالم يفسدلان الباقي اصابة افظ السلام وهي واحبة واغايضم البها أخرى لتصميرالركعتان لهنفلالانهبى عن الركعمة الواحسدة واذاضم فانه يتشهدو يسملم ثم يسجدلاسهو كأسيأتى ثملاينو بانءن سسنة الظهرهوالصيح لانالمواطية علمسما اغما كانت بتحر عةمبتدأة أطلق في الضم فشمل ما اذا كان في وقت مكروه كابعد دالفير والعصر لان التطوع اغما يكره فهمااذا كانعن اختيارامااذالم يكنءن اختمار فلاوعليه الاعتماد وكذاف الحانيسة وهوالصيح كذافىالتسن وعلسهالفتوى كذافيالجتبي الكناخنلف فيالضم فيغسر وقت الكراهة قيل بالوجوب وقيل بالاستحباب كاقدمناه وأماف وقت الكراهة فقيل بالكراهة والمعتمدالمصح اندلابأس بهكاء بروايه بمعنى ان الاولى تركه فطاهره العلم يقسل أحدبوجو بهولا باستعبابه وفرق الشارح بسالفعر وألعصر فصع انه لا يكره ف العصر وجرم بالكراهة ف الصبح وفيه نظراذلافرق بينا لفحر والعصرف كماصع عدمهافي العصرلزمه تصحيح عسدمهافي الفعرولدي سوى بينهما فى فتم الْقدير ُ وقال والنهـي عن التنفل القصدى بعدهما ولدااذا تطوع من آخر اللمل فلاصلى وكعة طلع الفحرالاول ان يتمها ثم يصلى وكعتى الفحر لأنه لم يتنفسل با كثرمن وكعستى الفحر قصدا اله وصرح في ألتجنيس بإن الفتوى على رواية هشام من عسدم الفرق من الصبح والعصر في عدم كراهة الضموان لم يتم الركعتين اله لا فلا شئ عليه كما قدمناه وفي المحيط وان شرع معه رجل في الحامسة يصلى ركعتين عنذأبي يوسف وعندمج دستابنا وعلى ان احرام القرض انقطع بالانتقال الى النفل عندابي يوسف لان من ضرورة الانتقال الى النفل انسطاع الفرض فلم يصيم شارعا الافي هذا الشفع وعندمج مدلم ينقطع احرام الفرض وهوالاصع لايه صارشارعافي النفسل من عسرتكيرة جديدة ولوانقطعت التحريمة لاحتأج الى تكبيرة جديده لان الاحرام انجديدلا بنعيقد الأمتكبيرة جديدة ولما بقيت التحرعة صارشارعافي الكل ولوقطع المقتدى هذا النفل فال مجدلاشي عليه لأنها غبرمضمونةعلى الامام فلأتصبرمضمونةعلى المقتدى وقال أبويوسف يلزمه قصاءر كعنين وهوالاصم لآنالنفل مضمون فحالاصلوانمالم يصرمضموناعلى الامام هنالعارض وهوشر وعه فيمساهيا وقد انعدمهذا العارض فيحق المقتدي فيقيت صلاة الامام مضمونة فيحق المعتبدي بخلاف اقتسداه البالغ بالصيف النوافل فلا يصمءندعامة المشايخ لان التطوع اغسالم يصرمضمونا على الصسي بامر أصلي وهوالصمافلا عكن أن يحمل معدوما في حق المقندي فعق عمراة اقتسداه المفترض انتنفل إصفائحاصلان المصمقول مجدني كونه صلىستا وقول أبي يوسف في لز وم ركعت من لوا فسدها وفي كراج الوهاج وعليه الفتوى وقدقدمنا أنه اذا اقتدى به في الحامسة ولم يكن قعد الامام قدر المعدول يعدفانه يلزمه الست والفرق بين المسئلتين ان في المسئلة الاولى الترم صلاة الامام وهي يخجهات نفلاوالشروع فى النفل لا يوحب أكثر من ركعتين الابالاقتدا ، وههذا الامام لم يكن

(قوله وعند مجده و تجبر نقصان الخ) قال ابن أمير حاج في شرحه على المندة قال فرالاسلام انه المعتسم دللفتوى وصاحب الهيط هو الاصم اه (قوله تمكن بالدخول فيه) الباء السبية وضمير فيه راجع النفل وقوله في الفرض متعلق بنقصان أو بتمكن وقوله بترك الواجب بدل من قوله بالدخول فيه ولولاخوف بترك الواجب بدل من قوله بالدخول فيه ولولاخوف الواجب بدل من قوله بالدخول فيه و ولاخوف الاطالة الميناه (قوله لان السجود ببطل وقوعه في وسطال صلاة والمقتضى هذا التعليل أنه لولم يسجد في آخوا لشفع المناه وهو ظاهر فياقي به في آخوا لشفع المنافي على المناه واحدة وفي القنية برمن نجم الائمة المحكمي في قطوع ركعتين وسها شون عالم من عالم المناه واحدة وفي القنية برمن نجم الائمة المحكمي في قطوع ركعتين وسها

متنفلا الابركعتين فلزم الماموم ركعتان وفى السراج الوهاج اذا قعدفي الرابعة قدرالتشهدوقام الى الحامسة ساهما واقتدى مرحل لا يصع اقتداؤه ولوعاد الى القعدة لا معلى افام الى الخامسة فقد أشرع فالنفل فكان اقتداء المفترض المتنفل ولولم بقعدمقدار التشهد مع الاقتداء لامهم عزج من الفرض قبل ان يقيده اسجدة اه (قوله وسعد السهو) الطاهررجوعه الى كل من المسئلتين فانكارت الاولى وهي مااذاعادوسلم فظاهرلانه آخرالواجب وهوالسلام وكذا اداسك فصلاته فلم يدرأ ثلاثاصلي أمأر رءا فاشتغل يفكره حتى أخرا لسلام لزمه السهووان كانت الثانمة وهى مااذالم العَـدحتى سعد وفيه ثلاثة أقوال فعنـد أبي بوسف سبب سعوده النقصان الممركن في النفل بالدخول فيدلاعلى الوحه المسنون لابه لاوح الان يجب مجمر نقصان في الفرص لانه قدانتقل منسه الى النفل ومن سهافي صلاة لا يجب عليه أن يسجد في أحرى وعنسد مجده و لح برنقصان م كن بالدخول فيسه فى الفرض مرك الواجب وهوالسلام وصحح الماتريدى أمه جابر للنقص الممكن في الاحوام فيتحبرالنقس المتمكن في الفرض والنفل جمعا واختاره في الهسداية (قوله ولوسعبد للسهو فشفع المطوع لم بين شفعا آخرعلمه) لأن السجود ببطل لوقوعه في وسط الصلاة وهوغيرمشروع الاعلى سبيل المتابعة وطاهركلامهمأنه بكره البناءكر اهة تحريم لتصريحهم مامه غسرمشروع وف فتح القدير الحاصل ان نقض الواحب والطاله لا يحوز الااذا استنازم تصحيمه نقض ما هو فوقه آه واغمأقال لمبين ولم يفسل لم يصح المناء لان المناه صحيح وان كان مكروها لمقاء التحريمة واختلفوا فى اعادة سحود السهو والختار اعادته لان ما أنى به من السعود وقع في وسيط الصلاة فلا يعتبديه كالمسافر ادانوي الاقامة عدما سجد للسهو بلزم الاربعو بعبد السجودة مديشفع التطوعلانه لوكان مسافرا فسحد للسهوثم نوى الافامة فلدذلك لانهلو لم بين وقد دلزمه الاتميام بنية الافامة بطلت صلاته وفالمناء قس الواجب وقض الواجب أدنى فيتعمل دفعا للرعلى الكن بردعلى التقييد بشفع التطوع أمه لوصلى فرضاناما وسعد السهوتم أرادأن سنى نفلاعلمه ليس لهذلك اتقدم فلو فال فلوسعد فصلاة لم بن صلاة عليها الاف المسافر لكان أولى ولذا لم يقيد في الخلاصة بالتطوع واغمافال واداصلى ركعتين وسهافيما فسجد لسهوه بعدالسلام تمأرادأن ينيء لميار كعتمين لم يكن له ذلك بخد الف المدافر الأأن يقال ان المحكم في الفرض بكون بالأولى الانه يحكره البناه على الحر عنه سواء كان محد المه وأولا بخلاف شفع المطوع (قوله ولوسلم الماهي فاقتدى به غيره فان سعدصم والإلا) وقال مجده وصحيح سعد الآمام أولم يسيدلان عنده سلام من عليه السه ولا يخرجه عن الصلاة أصلالانها وجبت جر اللنقصان فلابدأن يكون في احرام الصلاة وعندهما يحرجه على سبيل التوقف لانه محلل في نفسه واغمالا يعمل تحاجته الى أداء السعيدة فلا تظهر دونهما ولاحاجة

طاهرويا في به قاحرالسه مم بني عليه و ركعتين يسجد السهو ولو بني على الفرض المدين المدين

الفرض باقية ليكن برد عليه المسئلة الميارة آنفا فانه يسجد في الشفع المنى على الفرض الاأن يفرق بين النف للمسنى على الفرض قصد الولمنى بلا قصد لا نه صدلاة واحدة (قوله والمياقال لم بين الخ) قال الرملى ذكر في النهائية ما يقتضى أن في المسئلة روايتين وأقول يجبان تفيد صحة

البناه عنادالم سلم منه للقطع أما اداسلم لقطع الصلاة عتنع البناء لان سلامه عن ليس عليه سعود سهو وهو مخرج من على است السلاة فكن من المناه على المناه و المناه على المناه و المناه و المناه و المناه على المناه و المناه على المناه و المناه على المناه و الم

تعقق المحاحة فسقط معنى التحليل عن السلام المحاحة فلا تتحقق المحاحة اذالم يعدنانى سعودالسهو (قوله و يظهر الاختلاف النها في النها ية بعد تقريره هذه القروع قلت و بهذا يعرف ان عند حمام نسلم السهو يحرج عن حرمة الصلاة من كل وحسلاان يكون معنى التوقف أن يشت الحروج من وحد دون وحدثم بالسعود يدخل في حرمة الصلاة الاله لو كان في حرمة الصلاة من وحد المحان المحان الاحتماط المحام على عكد مها عند المحان وحداد ون وحداد والاداء بالاقتداء ولا وم الاداء بالاقتداء ولا المحان وحداد ولمحان المحان المحا

المشهورة وماد كرصاحب الوقاية من اله يبطسل وضوء مالقهقهة ويصبر فرضه أربعا بنية الاقامة انسجد بعد والافلا فهو مخالف لماف عامة الكتبولماذ كرهو في شرحه للهداية من اله بعد ماقهقه يتعدر سحود المهول طلان التحر عة

على اعتبارة عدم العود و يظهر الاختسلاف في صحة الاقتسدا، وفي انتقاض الطهارة بالقيقهة وتغيير الفرض بابة الاقامة في هسذه الحالة كذا في الهداية وغيرها وظاهره أن الطهارة تنتقض عنده بالقهقهة مطلقا وعندهما ان عادالى السجود انتقضت والافلاكا صرحبه في غاية البيان وهو غلط فانه لا تفصيل فيه بين السجود وعدمه عنده ها لان القهقهة أو حبت سسقوط سجود السهوء نسد المكل لفوات ومة الصسلاة لانها كلام واغيا المحكم هو النقض عنده وعدمه عنده ما كاصرت به في المحيط وشرح الطحاوى وظاهره أيضا أنه لونوى الاقامة والامرموة وف عنده ها ان الحكم فيسه اذا الاتمام والافلا وعند هديم مطلقا وقد صرح به في غاية البيان وهو غلط أيضا فان الحكم فيسه اذا نوى الاقامة قيل السجود أنه لا يتغير فرضه عنده ما ويسقط عند سجود السهو لانه لوسجد فقد نوى الاقامة قيل السجود أنه لا يتغير فرضه عنده ما ويستقط عند سجود السهو لانه لوسجد فقد

الموقوفة بالقهقهة فلمل ذلك هغوومنه اله هذا ما في الماقاني ملخصا وهذا ايفيدان طاهر كلام الهداية وغيرها ليس كا ادعاه المؤلف المن في القهستاني اقتصر على تفريع المسئلة الاولى فقط على الاحتلاف المذكوروذكران الفرعين الاحيرين ليسامن فروعه في في قال وفي الوقاية هناسه ومشهور اله قات وبالله تعلى أستعين الا يحفى على من له أدنى بصيرة ال الفروع الثلاثة عندهما بين العود الى المعود وعدمه في الفريع صحيح الان الخلاف الماهوف الحروج با تأوموقو والمكن لما أمكن النفصيل عندهما بين العود الى السحود وعدمه في الفرع علاول ذكر وه فيه ولما المكن في الاخيرين كاعلت حكموا بعدم انتقاف الطهارة وعدم تغير الفرض عندهما ولم يفصلوا بين ما اداعاد أولا كماف سلوا في الاول فظهر انه ليس ظاهر كلامهم مادكره المؤلف وان التخريب المنافعة ولم يفصل في مما المنافعة والمنافعة و

عادالى حرمة الصلاة فيتغير فرضه أربعافيقع سجوده فى خلال المسلاة فلا يعتسديه فلافائدة في الاشتفال به وعنسده يتمها أربعا ويسعد في آخرص الاته كذافي المحيط وذكر في معراج الدرامة ان عنسدهما لايتغير فرصه سواء سجد للسهوأ ولالانه لوتغير قسل السحود لععت النية قسل السعود ولوصعت لوقعت السعيدة في وسط الصلاة فصار كانه لم يستجد أصلافلوصت لعت للسعودولا وجه المعندهما لانه بحصل بعد الخروج فلا يتغبر فرضه اه وقسد نأبكونه نوى الأقامة قمل السجود لانه لونواها بعدما سجد سجدة أوسجد تتن تغسر فرضه اتفأقا ويسحدف آخوها المهولان النسة صادفت ومة الصلاة فصارمقي كذافي المعيط ومافى غاية البيان من أن عُرة الاختلاف تظهر ف مسئلة راسعة وهيمااذااقتدى مهانسان في هذه الحالة ثم وجدمنه ماينا في الصلاة قصداهل بقضي أملافعند مجديقضي مجدالامام أولم سجد لححة الاقتداء وعنده والايقضي لعسدم محة الاقتسداء فليستمسئلة رامعة بلمتفرعة علىمسئلة المتنوهي صحة الاقتداء فانهان صح الاقتداء أوأ فسدها ازمه القضاء والافلا وجعل في الحلاصة عمرة الاختلاف تظهراً يضافي الصلاة على رسول الله صلى الله علمه وسملم والادعمة فعندمجد يأتى بهمافى القعدة الاخبرة وهي قعدة سجود السهولانها قعدة الختم عنده وعند دهما يأتى بهما في قعدة الصلاة لانه لماعادًا لى السعود تبين أنه لم يكن خارحا فكانت الاولىقعدة الحتم (فوله وسجد السهووان سلم للقطع) رفع لايهام التحيير بين السحودوعدمه من قوله فان مجد صح والالافأ عادان السعودواجب وان قصد بسلامه قطع صلاته لان هذاالسلام غبرقاطع كحرمة السلاة أماعند مجدفظاهر لانه لايخرجه عن حرمتها أصلاعنده وأماعنسدهما فلا يخرجمه خروطابا تافلا ينقطع الاحرام مطلقا فلمانوى القطع تكون نيته مسدلة للشروع فلغت كسنة الابانة بصريح الطلاق وكسنسة الظهرسسة ابخسلاف مااذانوى التكفرفانه يحكم بكفوه لزوال الاعتقادة يدب مجود آلسه ولانه لوسهم وهوذا كالمحدة الصلبية تفسد صلاته والفرق ان معود السهو يؤتى به في حرمة العدلاة وهي باقية والصلبية يؤنى بها في حقيقتها وقد بطات بالمدلام العد وفى فتح القدر واعلم ان ماقدمناه من قولنا ان سلام من عليه السه ولا يخرجه عن حرمة الصلاة لايستلزم وقوعه قاطعا والالم يعددانى ومتهابل اكحأصل منهدذا أنه اذاوقع في محله كان محللا مخرط و معددلك فان لم يكن عليه شئ بما يحب وقوعه في حرمة الصلاة كان قاطعامع ذلك وان كان وانسلمذا كراله وهومن الواحبات فقدقطع وتقرر النقص وتعسدر حبره الاأن بكون ذلك الواجب نفس سعودا لسهو وانكان ركافسدت وأنسلم غبرذا كران عليه شيألم يصرخار حاوعلى هذا تعرى الفروع اه وأمااذا سلم وعليه سجدة التلاوة فقدذ كرفى الخلاصة وغيرها ولوسلم وعليه سجدة التلاوة وسجدنا السهوان سلم وهوغيرذا كرلهماأ وذاكر للسهوخاصة فأن سلامه لأيكون قاطعا المسلاة ويسعدلاتلاوة أولائم بتشهدو يسملهم يسجدالسهووان سلموهوذا كرابهما أوذا كرالتلاوة خاصسة وانسلامه بكون فاطعا وسقطت عنه التلاوة والسهو وانسلا وعليه سجدة صليبة وسجدتا السهوان سلم وهوغيرذا كراهما أوذا كرالسهوفان سلامه لايكون اماو يسجد الصلبية ويتشهد ويسلم ثم يستجد للسه ووان سلم وهوذا كرلهما أوذاكر للصلبية خاصه كان سلامه يحقون قاعا وفسدت صلاته ولوسلم وعليه السجدة الصلبية والتلاوة والسهوان سلم وهوغيرذا كرالكلأو المسهولا يكون سلامه فاطعاو يستجد للاول والاول انكانت سعدة التسلاوة أولاوانه يسعم

نية الاقامة في حرمة الصلاة كاصرح به قاضيحان في المحامع وفي النهاية والفتح في المحدمة أولم يسجد كاياتي وجدما أولم يسجد كاياتي وجدما التقرير يظهر الشر نبيلالي منتصرا الشر نبيلالي منتصرا المساحب غاية البيان حازما بانه ان سجد يعود و بلزمة الاقام وانه لا فرق

وسحدلاسهو وانسسلم للقطع

حنشد سهدهوس مااذانوي مسدا لسعود حبث اتفقواعلى صعتها (قُوله ولوسلم وعليه سعيدة التلاوة وسعدتا السهو الخ) ذكرفي السدائع أيضا مالوسلم وعليه سعيدة تلاوة أوقراءة التشهد الاخبر قال وانسلموهو ذاكر لهاسقطت غنه لان سلامه سسلام عد فعرحه منالصلاةولا تفسد صلاته لانهلم يمق علسه ركن من أركان العسلاة لكنها تنقص لترك الواجبوان كان ساها عنهالاتسقطلان سلام السهولا يخرجمن العلاة حتى يصم الاقتداء

به و ينتقص وصنو و مبالقه قهة و يتحوّل فرضه أربعا سنة الاقامة لو كان مسافرا (قوله وسقطت عنه النلاوة وان والسهو)أى ولا تفسد صلاته لمسامر كذا في البدائع أي لانه لم يبق عليه ركن من أركان الصلاة ولكن صلاته فاقصة لترك ال

(قوله لانه سلام سهقا يخ) تعليل لما اذا كان ذا كراللصلبية أوالتلاوية فان سلامه بالنسبة الى التي كان ذا كرالها عدوالى غيرها سهوولم يعلل أاذا كأن ذاكر الهما لظهوره على أنه لو كأن ذا كر اللصلبية فقط فانحكم بالفساد ظاهر لانها بقلت

بالسلام العسمد وانمسأ المشكل مااذاسم وهو ذا كرلاتــــلاويةفقطمع الهقدمرق صدرالعبارة انه تسقطعنه التسلاوة والسهو وذكرنا هناك انالصلاة لاتفسدلانه لمسق علسه ركنمن أركانها والجواب انعلا كانت الصلسة متروكة هناوهيركنترج_يجانب انحروج بالسلاموانكان سهوآ في جانبها عداف

وانشك انهكم صلى أول مرة استأتف وان كاثر تحرى والاأخذىالاقل

حانب التسلاوة لانالولم فحكم بفساد الصلاة يلزم منه أن يصم الباله بالصلسة وإذاأتي بهايلزم أن بأتى بالتسلاوة أيضا لبقاء التعرعة ولاسبيل اليدلاندسلم وهوداكر للتلاوة فكان عداني حقها كإفي المدائع قال وقراءة التشهد الاخرق هـذاالحكم كسعيدة التلاوه لانها واجمة (قواء وقدعلل في فتم القدير الن) قد يقال على هذا

وان كانت الصلية أولافاله سجدهاثم يتشهد بعدها وسلم ثم سحد سجدتي السهو وان كان ذاكرا العسلمية أوالتلاوة أولهما فسدت صلاته وصارسلامه قاطعا المصلاة لانهسلام سهوفي حق أحدهما وسلام همدف حق الاستووسلام السهولا يخرج وسلام العمد يحرج فترجح حأنب انخروج احتياطا ولوسلم وعلمه السهووالتكمر والنلسة مانكان محرماوهوف أيام النشريق فأنه لايسقط عنه ذلك كله سواء كان ذا كراللكل أوساهما للكل اه وبهذاء لم ان قوله وسجد السهو وان لم للقطع مقيديما اذالم يكن عليه معدة صلبية أو معدة تلاوة متذكر الهامان كانت صليمة فسدت الصلاة وانكانت تلاوةلم تفسسدوسقط عنسه سجودالسهوكماسسقطعنه سجودالتلاوة وفي نفسي من سسقوط سعود السهوشئ لانالتلاوة اغساسقطت لكون الصلا تيسة لاتقضى خارجها وقدصار خارجا وأماسعود السهوفانه لايؤدى فينفس الصلاة واغما يؤدى في حرمتها وقسد علل في فتح القسد براسة وطهما بامتناع البناء بسبب الانقطاع الااذاتذكرانه لم يتشهدفانه يتشهدو يسجد للتسلاوة وصلاته تامة ه وعال لسقوطها فى البدائع ما نه سلام عدصاريه خارجامن السلاة اه واحسله الماصار قاطعا بالنسبة الى التلاوة صارقاط عالسجود السهو ، طريق التبعية بخلاف ما اذالم يكنء لمه تلاوية ولاصلبية وانه لم يجعل قاطعا بالنسبة الى شيّ وفي الولوا تجيسة ولوسها فسلم ثم قام فكر ودخل في مسلاة أخرى فرضاكان أونفلالا يحب علمه مجودالسهو لان التحريمة الأولى قد أنقطعت وهسذه تحرعة قداستة ونفت والنقصان الذي حصل فالتحرعة الاولى لأعكن جسره بفعله فالتحرعة الاخرى (قوله وانشك انهكم صلى أول مرة استأنف وان كثرتحرى والاأخذ بالاقل) لقوله علىه الصلاة والمسلام اذاشك أحدكم في صلاته فليستقبل بعمله على ما اذا كان أول شيك عرض له توقيقا بينه وبين ماف الصيم مرفوعا اذاشك أحدكم فليتحر الصواب فليتم عليه بحمله على مااذا كأن الشك يعرض له كشرا وسنمارواه الترمذي مرفوعا اداسها أحسدكم في صلاته فلم يدرواحدة صلى أوننتين فليمن على واحتدة وان لم يدر تنتين صلى أو ثلاثا فليبن على تنتين فان لم يذر ثلاثا صلى أوأربعا فليبن على ثلاث وليسعد سعدتين قبل ان يسلم وصحمه بحمله على ما ادالم يكن له ظن فاله بالزام الاستقيال اغيا يلزم عنسدك ثرة عروض الشكله وصاركما اذاشك أنه صلى أولاو الوقت ماقى يلزمه العسلاة لقدرته على حكم الظاهر وجلعدم الفساد الذي تظافر علمه الحديثان الا خوان على مااذا كان يكترمنمالز وم الحرج بتقدير الالزام وهومنتف شرعا بالناف فوحب ان حكمه بالعسل عِساية م علمه القوى قيدنا اشكُ فَالصَّلاة لأنه لوشك فأركان أنج ذكر الجُصاص انه يتعرى كاف الصلاة وقال عامة مشايخنا يؤدى فانسالان تكرارالكن والزيادة عليهلا تفسدا بجوز بادة الركعة تغسد المسلاة فكان التحرى ف بإب الصلاة أحوط كذاف الهيط وف البدائع آنه يبني في الججعلى الاقل في ظاهر الرواية وأوادكا لامدان الشككان قبل الفراغ منها فلوشك بعد الفراغ منها أنه صلى المزاما أوأر بعالاشيء اليه و يجعل كانهصلي أربعا حلالامره على الصلاح كذافي الهيط والمرادبالفراغ الفراغمن أركانها سواه كان قبل السلام أوبعده كذافي الخلاصة واستشى ف فقع القدير ما اذاوقع التعليل والذي يأتى بعده

بدائع انسلام من عليه معود السهو لا يقطع وأن نوى به القطع فلوقلنا بوجو به عليه هنالم يلزم الحدور وا كن أشار الى يعُولُه الا في ولعله الخ (قوله وصحمه) معطوف على رواه (قوله والرادبالفراغ منها) قال في التاتار خانية ولوشك بعسد من التشهدني الركعة آلاخيرة على تحوماً بينا فكذلك الجواب يحمل على أنه أثم الصلاة هكذار وي عن مجد اه

الشك فالتعيين ليس غيرمان تذكر بعد الفراغ أنه ترك فرضا وشك في تعمينه قالوا يسجد سجدة واحدة م يقعدهم بذوم فيصلي ركعة إسجدتين ثم يقعدتم يسجد للمهوالي آخره ولاحاحة الى هذا الاستثناء لان كلامناني الشتك بعدالفراغ وهذاقد تذكر ترك ركن يقينااغا وقيم الشك في تعبيدنه نع يستثني منسه ماذ كره في الحلاصة من أنه لوأ خبره رجل عدل بعد السلام النصلت الظهر ثلاثا وشك في صدقه والاره واله يعمدا حتياطالان الشدائ في صدقه شك في الصلاة يخلاف ما اذا كان عنده أنه صلى أربعا فامه لا بلتفت الى قول المخبر وكذالو وقع الاختلاف بين الامام والقوم ان كان الامام على يقين لا تعدد والااداد بقولهم ولواختلف القوم قال بعضهم صلى ثلاثا وقال بعضهم صلى أربعا والامام مع أحدالفر بقين يؤخد فيفول الامام وانكان معه واحدوان أعاد الامام الصلاة وأعادا لقوم معسه مقتدن مصح افتداؤهم لانهان كان الامام صادقا يكون هدا اقتداه المتنفل بالمتنفل وال كان كاذما بكون اقتداء المفترض بالمفترض الى آخرما فى الحلاصة وقد مكون الثاث فى العدد بتعبير بكلمة كملان مصلى الطهراذا صلى ركعة نية الظهر ثمشك فى الثانية انه فى العصر ثمشك فى الثالث ذابه في التطوع ثمشك في الرابعة أنه في الظهرة الوايكون في الظهر والشك لدس شي ولو تذ كرمصلى العصر أنه ترك معدة ولأيدرى اله تركهامن صلاة الظهر أومن صلاة العصر الذى هوفهما فاله يتحرئ فانام بقع تحربه على شئ يتم العصر ويسمد سعيدة واحدة لاحتمال اله تركها من العصر ثم يعسدا اظهرا حتماطا ثم يعمدا لعضر وان لم بعسد فلاشئ علمه واختلفوا في معتى قولهم أولمرةفا كثرمشا يخنا كافي الخلاصة والخانية والظهيرية على انمعناه أولماوقع له فعره يعنى لم كن سها في صلاة قط بعد الوغه كاذكره الشارح وذهب الامام السر خسى الى ان معناه ان السهوليس بعادةله لاالهلم يسمقط وقال فرالاسلام أى في هذه الصلاة واختاره ابن الفضل كافى الظهيرية وكالرهم ماقريب كذافى عابة السان وفائدة انخسلاف بين العمارات انه اذاسهافي صلاته أول مرة واستقبله عموقف سنن عمسها على قول شمس الاعمة سمتاً نف لأنه لم يكن من عادته واغماحصل لهمرة واحدة والعادة اغماهي من المعاودة وعلى العمار تمن الاحر بن عتهدفي ذلك كذا فى السراج الوهاج وفسه نظر بل يستأ مف على عبارة السرخسي و فحر الاسلام و يتحرى على قول الاكثرفة علانه أول سهو وقع له في تلاث الصلاة فيستأنف على قول فحر الاسلام كالابخفي وهذا الاختسلاف يفسرقولهم وآن كثر تحرى فعسلى قول الاكثر المرادبال كثرة مرتان بعد تلوغه وعلى قول فحرا لاسلام مرتان في صلاة واحدة وفي المجتبي وقبل مرتبن في سنته ولعله على قول السرخسي وأشار المصنف الى انه لوشك في بعض وضوئه وهو أولما عرض له غسل ذلك الموضع وان كان يعرضله كثىرالايلتفتاليه كذافءعراج الدراية وفالمجتبى والمبتغى ومنشئانه كبرالافتتاح أولاأوهل أحدث أولا أوهل أصابت النجاسة ثويه أولا أوصح رأسه أملا اسستقبل ان كان أول مرة والافلا اه بخلاف مالوشك ان هذه تكمرة الأفتتاح اوالقنوت وانه لايصرشارعا لانه لايثبت له أشروع بعدائجعل للقنوت ولايعلم انهنوى لتكون للافتتاح والمرادبالاستقبال الحروج من الصلاة بعمل مناف لها والدخول ف صملاة أخرى والاستقبال بالسملام قاعدا أولى لا نه عرف محللا دوينا الكلام ومحردالنية لغولا يخرجهامن الصلاة كذاقالوا وطاهره أنه لايدمن عسل فلولم بأتعئر وأكلها على غالب طنه لم تبطل الاانها تكون نفلا ولزمه أداء الفرض لوكانت الصلاة التي شك في فرضا فلوكانت نفسلا ينبغى أن يلزمه قضاؤه وان أكلها لوجوب الاستئناف ولم أرهد االتفر

(قوله الىآخر مافي الحلاصة) أقول وتمام عبارتها ولواستمقن واحد ون القوم اله صلى ثلاثا واستبقن واحدامه صلى أربعاوالامام والقومني شدك ليس على الامام والفومشئوعلى للستمقن بالمقصان الاعادة ولو كأن الامام استمقن أمه صلى ثلاثا كانعلمه أن بعسد بالقوم ولاأعادة على الدى تىقن بالقام ولواستمقن واحسدمن القوم بالنقصان وشك الامام والقوم دان كان ذلك في الوقت أعادوها احتياطاوان لم عمدوالا شئعلهم الااذااستمقن عدلان فالنقصان وأحبرا بذلك ام

(قوله وعبرواعنه تارة بالظن وتارة بغالب الظن) يوهما نه لا فرق بينهما لسكنه قدم فى التيم عن أصول الارمشي أن أحد الطرفين اذا قوى وترج على الا تحرولم يأخذ القلب ما ترج به ولم بطرح الا تتوفه والظن واذاء قد القلب على أحدهما وترك الا تتوفه وأكبر الظن وغالب الرأى اه لكن ذكر العلامة ابن أمير حاج في أوائل شرحه على التحرير أن هذا الفرق غريب بل المعروف أن الظن وهوا محمد المذكر وأخذ القلب به وطرح المرجوح أولم يأخذ ولم يطرح الا تحروان غلبة م ١١ الظن ذيادة على أصل الرجوات أولم يأخذ ولم يطرح الا تحروان غلبة م ١١ الظن ذيادة على أصل الرجوات أولم يأخذ ولم يطرح الا تحروان عليه والمان والم يأدة على أصل الرجوات أولم يأخذ ولم يطرح الا تحروان عليه والمان والمان

لاتملغ به انجزم الذي هو العلم أهرقواه ولوشك انها الثأسة الخ) قان الرملي أى شـك في الركعة التي فامالها انهاالثانمةأو الثالثة الخولوشك في التي قامعنها انهاالثانيةأو الثالثة لايقعدوهو الصيم لانهاانكانت النه فظاهر وانكانت ثانية فقد تقدم ألهاذا قامءن القعدة الاولىلا بعود الافي المغرب والوتر لاحمال انها ثالثية والقعود فرضفهما فيتشهد ويقوم فيصلي ركعة أحرىلاحتمال أن تلكركعه تاسة كذاف شرح منبه المصلى للعلى (قوله ارتفىء عن تلاك السعيدة الخ)قال عالفتح وهـذا أصابدلء لي خلافمافىالهدامةعا قدمناه بي تا. كرصلمة من أن اعادة الركن الذى فمهالتذكر مستعبولو فرعنا دعلسه ينبغىان تغسدهم العدم ارتعاض السعدة الذكورة (قواد

منقولاالاانقول الشار حوغرها فالاستقبال لايتصورا لابا مخروج عنالاولى وذلك بعمل منساف مدلءلى عدم يطلانها بجدردالشك كالايخفى والتحرى طلب الاحرى وهوما يكون كررأيه عليه وعبرواعن تارة بالطن وتأرة يغالب الظن وذكر واان الشك تساوى الامرين والظن رجان حهية الصواب والوهسمر جانجهة الخطأ فانلم يترجع عنده شئ معسدالطلب فأنه يدىء لى الاقل فيعلها واحسدة اوشك أنها ثانية وثانية لوشك انها ثالثة وثالثة لوشك انهارا بعة وعنسد المناءعلى ألافل يقعدني كلموضع بتوهدم انه تحسل قعود فرضا كان القعود أو واجب كيلا يصير تاركافرض القعدة أوواحها وأنوقع فيرماعي انهاالاولى أوالثانية يحعلها الاولى ثم بقعدثم يقوم فيصلى ركعة أخوى و يفعدهم يقوم فيصلى ركعة اخرى و يقعدهم بقوم فيصلى ركعة أخرى فأتى بار دم قعدات قعدتان مفروض تان وهي الثالثة والرابعة وقعدتان وأجتنان لكن اقتصرفي الهدالة على قوله يقعدف كل موضع يتوهم اله أحرصلاته كملا يصرنا ركافرض القعدة فنسمفي فح القدر الى القصور والعددرله ان قعوده في موضع يتوهم أنه محسل القعود الواحب ليس متفقاعاً عميل فمه اختسلاف المشايخ كانقله في المحتى فلعل ما في الهداية مبنى على أحسد القولين وان كان العاهر خلافه وهوالقعودمطلفا وطاهركلامهم بدلعلى ان القعودف كل موضع يتوهم اله آخوصلاته أفرض ولوشك انها الثانية أوالثالثة أتمها وفعد ثم قام فصلى أخرى وقعد ثم الرابعة وقعد ولوشك في إصلاة الفحروهوف الفيام انها الثالثة أوالاولى لايتم ركعته مل يقعد قدرالتشهدو مرفض العيام أثم يقوم فنصلى ركعتين وبفرافى كلركعة بفاتحمة الكتاب وسورة ثم يتشهدهم يسعد للسهووان شل وهوساجمد مانشك أنها الاولى أوالثانية مانه عضى فيهاسوا مشك فى السجدة الاولى أم التماسية لانهاان كانت الاولى لزمه المضي فيهاوان كآرت الثانية بلزمه تكميلها واذارفع رأسه من السعدة الثانية يقعدقد والتشهديم يقوم فيصلى ركعة ولوشك في صلاة الفحر في محوده الهصلى ركعتين أوثلاثا ان كان في السجدة الاولى أمكنه اصلاح صلاته لايه إن كان صلى ركعتس كان عليه اعمام هذه الركعة لانها ثانية فعدوز وانكانت ثالثةمن وجهلا تفسدصلا ته عند هجــــدلايه كماتذكر في السعيدة الاولى ارتفعت تلك السعدة وصارت كانهالم تكن كالوسسقه الحدث في السعدة الاولى في الركعة الخامسة وهي مسئلة زه وان كان هدد الشكف السعدة الثانية فسدت صلاته ولوشك فالفيرانها ثابية أم ثالثة ولم يقع تحريه على شئ وكان قائما يقعد في الحال ثم يقوم ويصلى ركعة ويقعدوان كانقاعداوالمسئلة بحالها يتحرى انوقع تحريه انها النية مضي على صلاته وانوقع تحريه انها ثالثة يتحرى في القعدات ان وقع نحريه أمه لم يقعدعلى رأس الركعتين فسدت صلامه أوان لم يقع تعريه على شئ فسدت صلاته أيضا وكذافي دوات الاربع اداشك انهاالرابعة أوالحامسة الماه شائي أنها اللة أوخامسة فعلى ماذكرناف الفعرف عودالى الفعدة ثم بصلى ركعة أخرى ويتشهد

ن لاحقى الأنه قدد الثالثة بالسعدة الثاسة وخلط المكتوبة بالنافلة قبل اكال المكتوبة فتفسد صلاته يعنى المكنوبة التاترخانية وفي الفتح وقياس هدنا أن تبطل اداوقع الشك بعد رفعه من السعدة الاولى سعد الثانية اولا (قوله ثم يصلى ويتشهد لينظر ما الداعى الى هذا التشهد وان هذه الركعة اما ثالثة أوخامسة ولا تشهد فيهما بمغلاف ما قبلها التى النبها أنها ثانية أورابعة ومخلاف ما بعدها وانها رابعة أوسادسة فلراجع ثمراً بت في الفتح قال في المسئلة ولوشد كأنها الرابعة

أوالخامسة أوانها الثالثة أوالخامسة ثم ذكرا لحمكم كاهنا وهوظاه رف الاولى فقط (قوله فينبغى أن لا تفسدانخ) فال الشيخ اسم عبل وهوظاهر والاول المحسزوم به في كتب عديدة معتمدة اهر وقوله وذكر في التحنيس أداسلم الخ) هذا مبنى على أصول أحددها أن أوهم فسلى الظهر صلى ركعتين أعها وسعد السدو

الترتب فيأداء المعدتين ليس بشرط ثانهاأن المتروكة اذاقضدت التحقت بمحلها وصارت كالوداة في معلها أمالتها يحرحه عن حرمة الصلاة راىعها أنالسجدةاذا فاتتءن محلهالاتجوز الاننسة القضاءومتيلم تفتّ عن محلها تحــوز مدون ندة القضاء وانما تفوت عسن محلها بتحال ركعه كاملة وبمادون الكاملة لاتفوتءن محلها لابه محسل الرفض وتمامه فىالتالرخانية وغبرها

ثم يقوم فيصلى ركعة أنرى ويقعدو يسجد للسهو ولوشك فى الوثر وهوقائم انها ثانيته أم ثالثتسه يتم تلك الركعة ويقنت فماو يقعدهم يقوم فيصلى ركعة أحرى ويقنت فماأ يضاه والختأر اليهنا عبارة الحلاصة ولميذكر المصنف رجه الله سجود السهوف مسائل الشك تمعالمافي الهدامة وهو عمالا ينبغي اغفاله مامه يجب السحودف جميع صورا لشك سواءعل بالتحرى أو بني على الاقل كذا ع فتم الفسدير وترك المحقق قمد الايدمنسه عمالا ينبغي اغفاله وهوان يشغله الشك قدرادا وكن ولم يشتغل حالة الشك بقراءة ولا تسبيم كافسدمنا دأول الباب لكن ذكرف السراج الوهاج ان ف فصل المناءعلى الاقل يسجد للسهو وفي فصل البناء على غلمة الظر ان شغله تفكره مقد ارأداء الركن وجب السهو والافلا اه وكانه في فصل البناء على الاقل حصل النقص مطلقا ما حتمال الزيادة فلاندمن حابر وفى الفصل الثانى النقصان يطول التفكر لاعطاقه (قوله وانتوهم مصلى الظهر اله أتمها فسلم شمعلم المصلى ركعتين أتمها وسحدالسهو) لالمعليه السلام فعل كذلك في حديث ذى المدين ولأن السلام ساهما لايمطل الصلاة لكويه دعاء من وجه قيديه لانه لوسلم على طن اله مسافر أوعلى طنانها الجعمة أوكان فريب العهد بالاسلام فظن ان فرض الظهر ركعتان أوكان فى صلاة العشاء فطن انها التراويح فسلم أوسلم داكراان عليه ركاوان صلاته تبطل لا مه سلم عامدا وفي المحتبي ولوسلم المصلى عمدا قبل آلتمام قيل تفسدوقيك لا تفسدحتي يقصدمه خطاب آدمى اه فينبغي أنلاتفسد فيهذه المسائل على القول الثاني ومراده من قوله شم علم اله صلى ركعتين العسلم بعدم غمامها ليدخل فيهمااذاعم الهترك سجدة صلبية أوتلاوية بعدالسسلام وحكمه الهآن كان فحالمسعدولم بتكلم وحب علمه أن يأتى به وان انصرف عن القبلة لانسلامه لم يخرجه عن الصلاة حتى لواقتدى مه اسان بعدهذا السلام صارد اخلامان سعد سعدمعه وان لم يسعد فسدت صلاته اذاكان المتروك صلسة وفدمت صلاة الداخل بفسادها بعدمه ة الاقتداء ووجب القضاءعلى الداخل حتى لو دخه ل في فرض رباعي مشلا يلزمه قضاه الاربدع ان كان الامام مقيماً وركعتهن ان كان مسافر اوان كان في الصراء وانصرف ان حاو زالصفوف خلفه أو عنسة أو يسرة فسدت في العلمية وتقر رالنقص وعدم الحرفي التسلاوة وانمثى امامه لم يذكر في طاهر الرواية وحكمه ان كان لدسترة بني مالم يحاو زها وان لم يكن له سترة فقيل ان مشى قدر الصفوف خلفه عاداوأ كثرامتنع وهومروى عن أبي نوسف اعتبار الاحدا كجانبين بالا تنزوقيل ان حاوزموضع سعوده لا يعود وهو الاصهالان دلك القدرف حكم حروجه مس المسعدف كمان ما معامن الاقتداء كذافي فتح القدير وذكر فى التحنيس اذا سلم الرحل في صلاة الفعر وعليه معود السهو فسعد ثم تدكلم ثم تذكر أنه ترك معدة صلسة أنتر كهامن الركعة الاولى فسدت صلاته لانها صارت دينا في دمته فصارت قضاءوا نعدمت نبة القضاء وانتركهامن الركعة الثانسة لاتفسدالاروايةعن أبى يوسف لانهالم تصردينا في ذمته فناست معيدتا السهوعن الصليمة ولوكأنت المسئلة بحالها الاانه أسلم للفحرتذكران عليه سعيدة النلاوة فسعدلها ثم تذكران علمه معدة صلبية فصلاته فاسدة في الوجهن لان سعدة التلاوة دين علمه وانصرف نيته الى قضاء الدين فلا تنصرف السعدة الى غير القضاء اه وف الظهيرية واذا إلى سأهما وعليه سعيدة وانكانت سعيدة تلاوة بأتى بهاونى ارتفاض القعدة روايتسان وألاصهريكم الارتفاض وان كانت صلبية يأتى بهاوتر تفض القعيدة اه وف التجنيس اذاصلي رجل من الم ركعتين وقعدقدرالتشهد فرعمانه أتمهافهم ثمقام فكبرينوى الدخول فى سنة المغرب ثم تذر

وباب صلاة المريض) (قوله اذا كان التعذر أعمال) قال في النهر أقول حيث أراديه الحقيق لزم أن يكون بمعنى التعسر لما وعلت المريخ في ما فيه والذي يظهر أنه ان أريديه حقيقته وهوماذكره أنه ١٢١ مراد المصنف ونفله في الشرنبلالية

لميصل المغرب وقدسيجدالسنة أولافصلاة المغرب فاسدة لابه كيرونوى الشروع في صـــلاه أحرى فتكوننا قلامن الفرص الى النفل قبل القيامها وأمااذا سلم ثم تذكرانه لم يتم فحسب ان صلاته ق فسدت وقاموكبرللغرب ثانياوصلى ثلاثا انصلى ركعة وقعدقدرالتشهدأ جزأه المغرب الاول لان نية المغرب ثانيالا تصم بتي مجردالتكبير وذالايخر جهءن الصلاة اه ومسائل السعبدات معلومة فى كتب الفتاوى وغيرها فلانطيل بذكرها والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب

وباب صلاة المريض

ذكرهاعقب سجودالسهولانهامن العوارض السماوية والاول أعمموقعا لشموله المريض والصحيح فكانت انحاجمة الىبيانه أمس فقدمه وتصورمفهوم المرض ضرورى اذلاشك ان فهم المرادمن لفظ المرض أجلى من فهمه من قولنا معنى بزول بحلوا في بدن الحي اعتدال الطما تع الاربع بلذلك محرى مجرى المتعر يف بالاخفى وعرف في كشف الاسرار باله حالة للسدن خارجة عن المجرى الطبيعي والاضافة فيممن بال اضافة الفعال الى فاعله كقدام زبدأ والى محمله كتحريك انخشب (قوله تعددر عليه القدام أوخاف زيادة المرض صلى قاعد الركع ويسعد) لقواد تعدالي الذين يذكرون الله قياما وقعودا وعلى جنوبهم قال اين مسعودوجا بروان عمرالا يهنزات في الصلاة أي قياما انقدر واوقعوداان عجز واعنه وعلى جنوبهم ان عجز واعن القعود ولحديث عران بن حصين أخرجه الجماعة الامسلماقال كانت بي بواسرف ألت الني صلى الله عليه وسلم عن الصلاة فقال صلى الله عليه وسلم صل قاعمان لم تستطع فقاء تا وان لم تستطع فعدلي جنبات زاد النسائي والم تسستطع فستلقيا لايكاف الله نفسا الاوسعها ثم المصنف رجه الله أراد بالتعد درالتعدرا تحقيني بحبث لوقام سقط بدليل انه عطف علمه التعذرا تحكمي وهوخوف زيادة المرض واحتلفوا في التعدر فقيل مايدي الافطار وقيل التيمم وقيل بحيث لوقام سقط وقيل ما بعزه عن الفيام بحوائجه والاصمان يلحقه ضرربالقمام كذافي ألنهاية والمحتى وغبرهم اواذاكان التعذرا عممن المحقيقي والمحتكمي فلا حاجةالىجعلالتعذر بمعنىالتعسروانهملاتر يدون بهعدمالامكان كأفىالذحترة وفىالممنىحد المرض المسقط للقيام والجعة والمبيح الرفطار والتيممز بإدة العله أوامتداد المرض أواشتداده أوبجد مهوجعا اه قيديتعذرالقيامأى جيعه لايهلوق رعليه متكما أومعتمداعلى عصا أوحا تطلا يحزنه الاكذلك خصوصاعلى قولهما فانهما بعلان قدرة الغبرقدرة له قال الهندواني اذاقدرعلي بعض القيام يقوم ذلك ولوفسدرآية أو تكبيرة ثم يقعدوان لم يفعل ذلك خفت أن تفسد صلاته هذاهو المذهب ولاير وىعن أحجابنا خلافه وكذااذا عجزءن القعود وقدد على الاتكاءوالاستنادالي انسان أوالى مائط أوالى وسادة لابحزئه الاكذلك ولواستلقى لابحزئه ودحسل تحت العجر الحكمي مالوصام رمضان صلى قاعداوان أفطر صلى فائك يصوم ويصلى قاعدا ومالو عجزعن المعود وقدر أعلى القيام وانه لاعب علمه القيام وبالوصلي قائما ساس بوله واوصلي قاعد الافانه يصلي قاعدا جعيلاف مالوكان لوقاما وقعدسال بوله ولواستلقى لاعانه يصلى قاعد اولا يستلقى لانها مستلقيا لاتعوز والاختيار بحال كالاتجوزمع الحدث فاستوياوتمامه في المحيط ومالو كان في بطنها ولدفاح جت

عن الكافي أي بحيث لو قامسقط لايكون المراد منسه التعسرلان المراد منه ماعكن عشقةوعلى ذلك المعنى المرادمالاعكن أصلافهوغيرهوانأريد يه غبرماأراده المصنف أعدى الاعممن الحقيقي والحكمي فلاحاحمة الىجعله بمعنى التعسر كإذكرالمؤلفوان أريد

وباب صلاة المريض تعذر علمه القمام أوخاف زبادة المرص صلى قاعدا بركع ويسعد

منهماهوالاصحاىان المحقه ضرر مآلقيام لزم أن يكون ععنى التعسر تأمل (قولهمتكتا) أي على خادم له كافي الخلاصة قلت ويشكل هذاعلي أعمل أبى حسفة رجه الله منعدم اعتمار القدرة بالغبر وقددكر المؤلف فيمسئله مالو وحدمن وضئه ولو زوجتهأو غسرها لايجزئه التيم في ظاهر المذهب فنقل عن التعندس هناك أن الفرق سنهمندهوس مالووحدقوما يستعمن بهم في الاقامة والشات ﴿ ١٦ _ بحر ثانى ﴾ حازاء الصلاة قاعدا أنه يحاف على المريض زيادة الوجع ف قيامه ولا يلحقه زيادة الوجع

احدى مدره وتخاف نروج الوقت تصلى بحث لا يلحق الولد ضرولان الجمع سنحق الله وحق الولد ممكن كافي التعندس ومالوغاف من العدوان صلى قائما أوكان في حداء لا يستطم أن يقم صليم نهه وانخوجه لمستطع أن يصليمن الطبن والمطرانه يصلى قاعدا ومن به أدنى علة وهوفي طريق نفاف ان تركُّ عن المحمل للصلاة بقى في الطرِّيق عامه بحوزاً بيصلى الفرائض على مجاه وكذا المريض الراك ادالم يقدرعلي النزول ولاعلى من ينزله يخلاف مالوقد رعلي من ينزله واختلف المشايخ فيما اذا كان يسنطمح القيام لوصلى في ميته ولوخرج الى الجماعة يجزعن القيام والاصح انه يخرج الى الجماعة واصلى قاعدا كدافي الولو الجمة وقدمنافي اب صفة الصلاة ان الفتوى على خلافه (قوله وموماان تعذر) أي يصلى موما وهوفاعدان تعدد رار كوع والسعود القدمناه ولان الطاعة يحسب الطاقة وفي المجتبي وقدكان كمفية الاعامال كوع والمحودمشتها على انه مكفيه بعض الانحناء أمأقصي ماعكنه ألى ان ظفرت يحمد الله على الرواية وهوماذ كره شمس الاعمد الحلواني ان اللومى اذاحفض رأسه للركوع شمأثم للسحود حازولو وضع سن مديه وسائد وألصق جهتمه علها ووحدادني الانحناه حازءن الاعماه والافلا ومثله في تحفة الفقها ، ودكر أبو بكراذا كان تعميته وأنقه عذر يصلى بالاعداء ولا يلزمه تقر سالجهة الى الارض باقصى ماعكنه وهذانص في بايه أه شماذا صلى المريض فاعدا بركوع ومعودا وباعماه كدف يقعداما في حال التشهدوانه يجلس كإيجلس التشهد بالاجاع وأمافى حالة القراءة وحال الركوعروى عن أبى حنيفة انه يحلس كيف شاءمن غير كراهيةانشياء محتسا وانشاءمتر بعياوانشاءعلى ركمتمه كافي التشهد وقال زفر يفترش رحيله السرى في حسع صلابه والصحيح ماروى عن أبي حسفة لأن على رالمرص أسقط عنه الاركان فلائن دسقط عنه الهمتات أولى كذافي البدائع وفي انحلاصة والتحندس والولوا نجسة الفتوى على قول زفر لانذلكأ يسرعلى المرين ولايخفي مآفسه بلالايسرعدم التقسد بكيفية من الكيفيات وللذهب الاول وفيالخلاصةوان لمهقدرعلى المحودمن حرسأ وخوف أومرض والبكل سواء ومن صيلي وبجهته برحلا يسنطيع المجودعلمه لمجزه الأعماء وعلمه أن سجدعلى أنفه وان لم يسعم عسلى أنفه لم يجزه ثم قال وفي اربادات رجل بحلقه واح لا يقسد رعلى المحودو يقسد رعلى غسرهمن الافعالفانه يصلى فاعدابالاعاء اه وبهذاظهران تعذرأ حدهما كاف للاعاء بهدما وفي المدائع ان الركوع يسقط عن يسقط عنه السعود وان كان قادراعلى الركوع أه ولمأرحكم ما اداتعذرالركوع وونالسعودوكانه غبرواقع وفي القنية أخذته شقيقة لاعكنه المعودوفئ (قوله وجعل سحوده أخفض) أى أخفض من ركوعه لانه قائم مقامهما فأخذ حكمهما وعن على رضى الله عنه أن الني صلى الله عليه وسلم فال في صلاة المر بس ان لم يستنظع ان يستجد أومأ وحعل معوده أخفض من ركوعه وروى عن الني صلى الله عليه وسلم أنه قال من لم يقدر على السعود فلععل اسعوده ركوعاور كوءه اعلاوالركوع أحفض من الأعماء كذافي السدائع وظاهره كغسره أنه المزمه حعل السحود أحفض من الركوع حتى لوسوا هما لا يصبح ويدل عليه أيضا ماسياتي (قوله ولامرفع الى وحهه شساً يسجد علمه وان فعل وهو يخفض رأسه صحوالالا) أى وان لم يخفض رأس لمجزلان الفرض فيحقه الاعماء ولم توجد فان لم يخفض فهو حرام لبطلان الصلاة المنهى عنه بقا تعالى ولاتبطلوا أعمالكم وأمانفس الرفع المذكور فكروه صرحيه فى البدائع وغيره لمارا أن الذي صلى الله علمه وسلم دخل على مريض يعوده فوجده يصلى كذلك فقال ان قدرت أن ثم

وموميا ان تعذر وجعل سجوده أخفض ولا برفع الى وجهه شيأ يسجدعليه فان فعـل وهو يخفض رأسه صح والالا (قوله هذا شئ عرض لكم الشيطان) قال الرملى عبارة مجمع الدراية هذا ما عرض لكم به الشيطان و عبارة غاية الميان وهدا ما عرض لكم به الشيطان (قوله وهويدل على كراهة التحريم) أقول قال في الذخيرة فان كانت الوسادة موضوعة على الارض وكان يسجد على مرقعة موضوعة بين يديم العلة كانت بها وكان يسجد على مرقعة موضوعة بين يديم العلة كانت بها ولم عنعها رسول الله صلى الله علمه وسلم من ذلك اه وهذا يفد عدم التكراهة الأأن يقال الكراهة في الدار فعه شخص آخر كا يعدفونه ولا يرفع الى وجهه شئ شعر به ماد كره المؤلف وعدم ها قيما ادا كان على الارض ثم رأيت القهسة انى قال ٢٣٠ بعدفونه ولا يرفع الى وجهه شئ

سعدعلم فسهاشارة الى أنه لوسعدعلى ثي مرفوع موضوع عـ لي الارض لم مكره ولوسعد على د كان دون صدره موزكالصيم الكناوزاد تومئ ولاستعدءلمه كافي الرَّاهَدَى الله (قوله ولو رفع المر يضشمأً الخ) أى ان أخذ سده عوداأو حرا ووضعه على حبهته وان تعدر القعود أومأ مستلقماأ وعلىجنبه لم يحز مالم يخفض رأسه (قوله وفي السراج الوهاج مُ اذا وحدالخ) قال في النهر قال الشآرح وكان ينسغى أن يقال لوكان ذلك الموضوع يصمح السعودعلمه كانسعودا والاماعاء اه وعندى فمه نظرلان خفض الرأس بالركوع ليس الااعاء ومعلوم الدلايصيح السجود دون الركوع ولوكان الموصوع مايصم السعود

على الارض واستجدوالافأ ومبرأسك وروى أن عبدالله بن مسعودد خل على أخبه يعوده فوجده يصلى ويرفع السهعودفي جدعليه فنزع ذلك من يدمن كان فيده وقال هذا ثي عرص لكم الشميطان أوم بسجودك وروى أن أبن عرراى ذلك من مريض فقال أتتحد ون مع الله آلهة اله واستدل للكراهة في الهيط بنهيه عليه السلام عنه وهويدن على كراهة التحريم وأراد بخفض الرأس خفضها الركوع ثم للسعود أخفض من الركوع حتى لوسوى لم المح كاذكره الولوا يجي في فتاواه ولو رفع المريض شيأ يسجد عليه ولم يقدرعلى الارض لم يجز الاأن يخفض برأ سسه لسجوده أكثرمن ركوعهم بارته عبينه فعوزلانه لماعجزعن السعود وحساءامه الاعاموالسعود على الشئ المرفوع ليس بالايمــاه الااذا - وك رأســه فيحوزلو حود الايمــاءلالو حود السعود على ذلك الشي اله وصححه في الخلاصة قيدبكون فرضه الاعاء ليجزه عن السحودا ذلو كان قادراء لي الركوع والسحود فرفع المهشئ فسجد علسه قالوا انكأن الى السجود أفرب منه الى القعود حاز والافلا كذافي المحمط وفي السراج الوهاج ثم اداو حدالاعاء فهومصل مالاء على الاصم لا بالسحود حتى لا بحو زاقتدا ممن مركع ويسعديه (قوله وان تعذر القعود أومأمس القياأوعلى جنده) لان الطاعة بسالاستطاعة والتحسر سنألاستلقاء على القفا والاضطعاع على ألجنب جواب الكتب المشهورة كالهداية وشروحها وفالقنية مريض اضطعع على جنبه وصلى وهوقادرعلى الاستلقاء فيل يحوز والاطهر انهلا يحوز وان تعذر الاستلقاء يضطعه على شقه الاعن أوالا يسر ووجهه الى القسلة اه وهذا الاظهر حقى والاظهرا لحواز وقدم المصنف الاستلقاء لسأن الافضل وهو حواب المسهورمن الروايات وعن أبى حنيفة أن الافضل أن يصلى على شقد الاعن وبه أخذ الشافعي لحديث عمر ان من حصين السابق وللتصريح به فالا ية ولان استقبال الفيلة يحصدل به ولهذا يوضع فاللعده مذا ليكون مستقبلا للقبلة فأما المستلق بكون مستقبل السماء واغا يستقبل القبالة رجلاه فقط ولنا مآروى عن عرعن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال في المريض ان لم يستطع قاعداف لى القفالومئ اعاء ولان التوجه الى الفيلة بالقدر الممكن فرض وذلك في الاستلقاء لان الاعاء هوتعريك الرأس وأذاصلي مسنلقما مقعاء أؤه الى القمله واذاصلي على الجنب يقع منحرواء نهاولا يجوزا لانحراف عنهامن غيرضرورة وقيل ان المرض الذي كان بعران باسورف كان لا يستطيع ان يستلقى على قفاه والمرادف الاسمطعاع بقال فلان وضع جنسه ادانام وان كان مستلقما عظلف الوضع في اللمدلانه ليسعلى الميت فعل يجب توجيهه الى القبلة ليوضع مستلقيا فكان الاسنقبال فالوضع

علمه اله وأجاب عنه في حواشي مسكن بان قوله لان خفض الرأس الم دعوى لا دايل عليها وأى فرق بين المريس وغيره حيث حد للخفض الرأس للسركوع من الصحيح ركوعاومن المريض اعله الله قلت الماذكره دعوى لا دليسل عليها لا نه قدم الم أوض من الركوع كافي المدائع وأكثر الكتب أصل الانتناء والمسل وعن انحاوى الركوع انحناء الظهر وأماما في المنيفة المنه والمالم المناه الشيخ ابراهيم في شرحها كافد مناه مدسوطا في محله وسيماً في ما يوضعه والاولى جل الريابي على ما اذا وحد أدنى انحناء الظهر لكون ركوعا حقيقة فالشهرة صحفة اقتداء الراكع الساحديم لانه اقتداء المالم المناهرة في القنية تأمل الدالذي يركع و يستعدوذ الشعيع (قوله ولناما روى الني) تلت هذا الاستدلال اغيابنا سبما استظهره في القنية تأمل الدالذي يركع و يستعدوذ الشعيع (قوله ولناما روى الني)

على الجنب وأطلق في تعدد والقعود فشمل التعذر الحكمي كالوقد درعلى القعود ولكن مز غالما منعسمه فأمره الطمعان يسملق أماماعلى ظهره ونهاه عن القمعود والسحود أخرأه ان سملق ويصلى بالاعاءلان حرمة الاعضاء كمرمة النفسكذافي المدائم وفي الحلاصة واذالم يقدرعلى القدود صلى مضطعماء لي قفاه متوحها نحوالقبلة ورأسه الى المشرق ورحلاه الى المغرب وفي العتبي وينبغى السنلقى الأينسب ركبتمه أنقدرحتي لاعدر حلمه الى القسلة وفي العنامة بحعل وسادة تُعتَ ارأسه حتى يكون شبه القاعد ليتمكن من الأعاء بالركوعوالسعود لان حقيقة الاستلقاء تمنع الاحداء عن الاعاء فللمف المرضى واقتصار المصنف على سأن المدل للاركان الثلاثة أعنى القيام والركوع والسحوداشارة الى ان القراءة لايدل لهاعندا لعزعنها فيصلى بغير القراءة وف الجتي قيل ف الاحى والاخرس عد قدريك الشفة واللسان كتلسة الجوقيل لاعب واذالم يعرف الاقوله الحد الله مأتى مه في كل ركفة ولا مكر رها خد لاف التحمات في التشهد واله مكر رها قدر التشهد لكون الفعودمقدرا اه وأشار سقوط الاركان عندالعدرالى سقوط الشرائط عندالعزعنها بالاولى فلوكان وحدالمر مض الىءمرالقدلة ولم يقسدرعلى التحويل المهابنفسه ولايغمره بصلى كالثلاله ليس فوسسعه الاذلك ولاأعادة علمه بعد دالبرء في طاهر الحواب لان العجرة عن تحصيل الشرائط لايكون فوق العزعن تحصل الاركان وغة لاتحالاعادة فههناأولى كذافي المدائم وفي الخلاصة وان وجد أحدا محوله فلم يأمره وصلى الى غير القملة حازعمد أبي حنيفة بناء على ان الاستطاعة بقوة الغبرليست شابتة عنده وعلى هـ ذالوصلى على فراش نحس ووحداً حـدانحوله الى مكان طاهر ثم فالمريض محرو وتحته نباب نحسة انكان عاللا يسط تحته ثي الا تنحس من ساعته له أن يصلي على حاله وكذالوكم يتنجس الثاني الاانه بزداد مرضه له أن يصلى فيه اه وفي الولو الجيــة المريض اذا كانلاعكنه الوضوءأوالتيم ولهجارية فعلماان توضئه لانهاتملو كمةوطاعة المالك واحسة اذا عرىء في المعصدة وإذا كان له امرأة لا تحب علم ان توضئه لان هـ ذالدس من حقوق النكاح الااذا تبرعت فهواعانة على البروالعبد المريض اذا كاللاستطم ان يتوضأ يجب على مولاه ان توضئه بخلاف المرأة المريضة حسث لاعب على الزوج ان يتعاهده آلآن المعاهدة اصلاح الملك واصلاح الملائ على المسالك وأما المرأة حرة فكان اصلاحها علمها اه وفى التحنيس قال أبوحنيفة في متوضئ لابقدرعلى مكان طاهر وقدحضرت الصلاة صلى بالأعاء غم بعمد ماصلي بالاعباء قضاء كحق الوقت بالتسمه واغما يعمدلان العمدر حاءمن قمل العمدوقال مجدلا بصلى المماشي وهو عشي ولا السامح وهو بسبح في البحر ولاالسائف وهو بضرب بالسينف لان هذه الافعال منافعة للصلاة ولهذا شيغل الصلاة انوحدما تتعلق به أوكان ماهر افي السماحة عست عكنه الصلاة بالاعلامين غيران يحتاج فهالى عل كشرافترض علمه أداء الصلاة لانه قادر ولولم بحدما يتعلق مه ولم يكن ماهرافي السماحة يعذر بالناخر الى ان يخر باله عرقادرعلى أداء الصلاة اه وفى القنية مريض لاعكنه الصلاة الاباصوات منلأوه وغوه يحب عليه أن يصلى ولواعتقل لسانه يوما ولدلة فعلى صلاة الانزس مُ انطلق لسامه لا تلزمه الأعادة (قوله والاأخرت) أي وان لم يقدر على الاعماء برأسه أنا الصلاة الى القدرة وفي الهدامة وقُوله أخرت عنه اشارة الى الله لا تسقط الصلاة عنه واركا العزأ كثرمن وموللة اذاكان مفقاه والصيح لانه يفههم مضمون الخطاب بخلاف المغيءلم

(قوله متوجها نعوالقبلة ورأسه الى المشرق الن) هذااغا يتصورف للادهم كبخارى وماوالاهاماهو جهة المشرق وان فعلتهم تكون الىجهة الغرب وأمافي ملادنا الشامية فلا يتصور الاااضطعام على قفاه نحوالقبلة يكونرأسه الىالشمال والمغرب عن عينه والمشرق عن يساره وعدلي ماذكر فن كان في حهة المغرب مكون الامر فسهعلى عكسمافاله (قوله وفي التعنيس قال أبوحسفة الخ) الطاهران المراديه المحبوس كمايشعر مهآخر الكالم أمل (قوله يوما وليسلة) انظرماواتدة التقسديه والاأخرت

(قوله ورده في التبيين الخ) قال في النهرهذا الفرق الها محتاج المه على تسليم اله لاصلاة عليه لكن قدمنا في الطهارة ترجيح الوجوب للطهارة (قوله ثم اعلم الخ) أقول قدد كرفي التا تارخانية بعد القولين السابقين وقال بعضهم يسقط مطلقا من عيرفصل والمهمال شهر الائمة السرخسي اله (قوله و ينبغي أن يقال ان محله الخ) هكذا في عض النسخ ولا اشكال فيه ويوجد زيادة في عضها ونصها وقد بحث فيه في فقي القدير بان كالمهم يدل على وجوب القضاء عليه اذا لم يزدعلى يوم م ١٠ ولياة حتى يحب الايصا عليه

اذاقدروان لم يصممنه ويردعله مافى البدائع من انه يندغان يقال الملى قوله ويرد علمه الخفي هذا الحل غلط والذى فى البدائع ثم اذا الحيز وان مات من ذلك المرض لتى الله تعالى ولا المرض لتى المرض لتى الله تعالى ولا المرض لتى المرض لتى الله تعالى ولا المرض لتى الله تعالى المرض لتى المر

ولم نوم نعمته وقلمه وحاحمه شئعلمه لامه لم مدرك وقت القضاء وأمااذا رئ وصحر فال كان المتروك صلاة يوم وليسلة أوأقل فعليه القضاء الاجاع الى آنو مافها فهذا واردعلي يحث الكالف فتح القديراه قلت لم نظهر آلى المخالفة في كالرم ألف بافي البدائع وان نص كلامه بعد نقله عبارة التسن السابقة هكذا ومن تأمل تعليل الاسمان في الاصول وسأتى ان المجنون يفيق فىأتناءالئهم ولوساعة بلزمسه قضاء كل الشهر وكذا الذي حنأوأغي

وذهب شيخ الاسلام وقاضيخان وقاضى غنى الى ان الحييم هو السقوط عند الكثرة لا القلة وفي الظهميرية وهوطاهرالر واية وعليسه الفتوى وفي الخلاصة وهوالختارلان مجردالعقل لأيكفي لتوجده الخطاب وصحعه في البدائع وجرم به الولوائجي وصاحب التعنيس مخالفا لما في الهدارة واختاره للصنف في الكافي وصحعة في الينابيع و رجمه في فتح القيدير بالقياس على المغي عليه اه وعلى هـ ذا فعنى قوله عليه السلام فألله أحق بقبول العذر أى عذر السقوط وعلى ما اختاره صاحب الهداية معناه بقبول عذرالتأخير كذافى معراج الدراية واستشهدقاض عان عاذكره مجد فين قطعت يداهمن المرفقين ورجلاه من الساقين لاصلاة عليه فثدت ان محرد العقل لا يكفي لتوجه الخطاب ورده في التبيين بأنه لادليل فيه على السقوط لان هناك المحزمت صل بالموت وكالرمنا فهااذا صم المريض حتى لومات المريض أيضا من ذلك الوجه ولم يقدر على الصلاة لا يجب عليه القصاءحتى لايلزمه الايصاءيه فصاركالمسافر والمريض اذاأ فطرافى رمضان وماتاقيل الاقامة والصحة اه ثماعلم انظاهرمافى بعض الكتب يوهم انفى المستلة ثلاثة أقوال عدم السقوط مطلقا والسقوط مطلقا والتغصيل وليس كذلك فأن الفوائت اذا كاست صلاة نوم ولمله أوأقل فعليه القضاء بالاجاع كاف المدائع وغابة السان اغماعل الاختلاف فهااذا كمثرت وزادت على يوم وليلة فليس فها الآفولان ولان قاضيخان صحع التفصل ف الفتاوى وصاحب الهدامة صحع عدم السقوط مطلقا في الذابر أمن مرضه أمااذامات منه وامه يلقى الله ولاشئ علمه اتفأقا ينسغى أن يقال أن محله اذالم يقدر في مرضه على الايماء بالرأس أماان قدرعليمه بعمد عجزه فانه يلزمه القضاء وان كان القضاء يجب موسعا لتظهر والدته فالايصاء بالاطعام عنه وفى السراج الوهاج انهذه المسئلة على أربعة أوجدان دام به المرض أكترمن وموليلة وهولا يعقل لايقضى أجاعاوان كانأقلمن وموليلة أو وماوليلة وهو يعقل قضى احماعا وان كان أكثر وهو يعقل أوأقل وهولا يعمقل فهو على الاحتمالا فوف القنية ولافدية فالصلاة عالة الحماة بخسلاف الصوم ولوكان يشتيه على المريض أعسداد الركعات أو السعدات لنعاس بلحقه لا يلزمه الاداء ولوأداها بتلقين غيره ينبغي أن بجرئه اه (فوله ولم يوم يعينه وقلبه وحاجبه) وقال زفر يوم عاجبه فان عزفيعينيه فان عزفية لمه وقال الشانعي بعينيه وفليه وقال الحسن بحاجبيه وقلبه ويعبداداصع والصيح مذهبنا لحديث عران وابن عرمان لم يستطع الاعمام رأسمه فالله أحق بقبول العسدرمنه ولان فرض السعود تعلق بالرأس دون العين والقلب واتحاجف فلاينقل الهاكالمدواعتبارابالصوم واعجحيث لاينتقلان الحالقلب بالبحزوقي فتاوى الهاضعنان المريض اذاتجزعن الايماء فحرك رأسمة عن أى حنيفة أنه قال تحوز صلاته وقال الشيخ

(قوله فعلى هذا الخ) أقول هذا بما يدل على ان مجرد طأطأة الرأس لا تكون ركوعا والالسموم ركوعا واقتصروا على ذكر الابماء المحود فلا بدقى الركوع من انحماء ١٢٦ كامروالافهوا بعضهم المستف أومأ قاعدا) قال في النهر هذا أولى من قول بعضهم

الامام أو مكرمجدن الفضل لا بحوزلا به لم يوجدمنه الفعل اله فعلى هدا حقيقة الايماء الما هي طأطأة الرأس (فواد وان تعذر الركوع والسعود لاالقيام أومأ قاعدا) لان ركنية القيام التوصل مهالى المعدة لمافيها من نهاية التعظيم واداكان لا يتعقبه المعود لا يكون ركافيتخبر والافضل هوالاعا فاعدالاته أشه بالدووولاتر وصلاة الجنازة حيث لم يلزمه غمة سفوط القيام بسبب سقوط المعود لان صلاة الجنازة ليست بصلاة حقيقة ملهى دعاء وفي المحتبي وان أومأ بالسحود قائمالم يجزه وهذا أحسن وأقيس كالوأومأ بالركوع حالسالا بصمعلى الاصح اه والظاهر من المذهب حواز الايماء بهماقائما وقاعدا كالايخفي وذكر الولوالجي في فتاواه رجل بهجر حان صلى بالاعماء قائمالا يسيل وحدوان ركع وسجد يسمل وحديصلي قائما ويومئ للركوع ثم يجلس ويومئ السحود المكون أداء الصلاة مع الطهارة وان لم يفعل كذلك وصلى قائمًا هكذا ويومي أيما والتجوز صلاته لأن الاعاء للسحود طالسا أقرب الى حقيقة السعود اه وأوماً بالهـ مز كذافي السراج يتم بما قدرولوصلي فاعدا الوهاج (قوله ولومرض في صـــ لانه يتم بمــاقدر) يعني فاعدا يركع و يستعدأ ومومثا ان تعـــ ذرأو مسستلقماان لم يقدرلانه بناءالادنى على الاعلى فصار كالاقتداء وهذاه والمشهور وعن أبي يوسف أنه الذامار الى حالة الاعماء سستقبل الصلاة لانتحر عته انعقدت موحمة للركوع والسعود فلاتحوز مدونهما ووجه المشهو رأنه اذاشي كان بعض الصلاة كاملا و بعضه اناقصا وآذا استقبل كانت كلها ناقصة فلان يؤدى بعضها كاملاأ ولى وهوالصيح (قوله ولوصلى قاعدا بركع ويسجد فصم بنى ولو كان موميالا) أى لو كان يصلى بالاعماء فصح لا ينني لا به لا يجوز اقتداء الراكع بالمومى فكذااليناء ويجوزاقتداءالقائم بالقاعدالدى يركع ويسعدخلافالعمدكاسق قدد كونهصلى بالاءاء لأمه لوكان افتحها بالاعاء ثم قدرقيل ان مركع ويسجد بالاعاء حازله ان يتمها لا مه يؤدركا بالاعاءواغاهومحردتحرعة فلايكون بناءالقوى على الضعيف وأشاراني الهلو كان يومئ مضطعما ثُم قُدر على التعودولم يقدر على الركوع والمجودفانه يستأنف وهوالختارلان حالة القعودأ قوى فلا يجوز بناؤه على الضعيف (قوله والمتطوع ان سكى على شئ ان أعيا) أى تعب لا نه عدر أطلق فى الشي فشمل العصاوا كما مط وأشار الى ان له أن يقعد أيضا عند أبي حنيفة وعندهما لا يجوزله الفعودالااذا عجز لمامرهن قبل وقيد وقواه انأعيالان الاتكاء مكروه بغيرعذ ولانه اساءة فالادب وفسه اختلاف المشايخ والحيم كراهته من غبرعذر (٧) وعدم كراهة القدود من غبر عدرعنده (قوله ولوصلى فى فلك قاعد اللاعد رصم يعنى صلى فرضاً قاعدا بلاعد رصعت عندا بى حنيفة وقداً ساء كما فالمدائع وفالالا يحزئه الامن علة لان القيام مقدور عليه فلا يترك وله أن الغالب فهادوران الرأس وهوكالحقق الانأن القيام أفضل لآنه أبعدعن شهة الخلاف والخروج أفضل أن أمكنه لانهأمكن لقلمه والخللاف ف غير ألمر بوطة والمر يوطة كالشط هوالصحيم كذاف الهداية وهومقيد بالمر بوطة بالشط أمااذا كانت مربوطة في مجهة البحر فالاصم ان كان الريح يحركها شديدافهي كالسائرة والافكالواقفة ثم ظاهرالهداية والنهاية والاختيآرجوازالصلاة في المربوطة في الشيط مطلقا وفالايضاح وان كانت موقوفة فالشط وهيءلي قرار الارض فصلي قائما جازلانل ااذا

صلى قاعدااذيفترض علسه أن يقوم للقراءة فاذاحاء أوازالكوع والسعودأومأقاعدا آه قلت ومقتضاه افتراض التحرعة قائما أيضاولم أر ماذ كره في شئ من وان عدد الركوع والسحود لاالقيام أومأ قاعداولومرض فيصلاته مركع ويسعد فصحبني ولوكان موسالا وللتطوع

أن يتكئ على شئ ان أعما

ولوصلى فى فلك قاعدا

بالاعذرصم

الكتاالتيءنديمن فتاوى وشرو وغرها بل كلهـم متفقون على مسقوط ركنمة القمام وانشرعته لأتوصل الي المحود على ان القعود قيام من وحدولدا حوزوا اقتداءالراكع الساحد بالقاعد وتمنء بربقوله صلى قاعدالومئاعاء القسدورى فىالمختصر وصاحب الهدامة في كامه الهداية وكايه محتارات النسوازل وهيعسارة الكرخى أيضاكافي

السراج ل بازم من كالرمه أيضا ان لا يسقط الركوع عنده اذا عجز عن الدجود فقط لا مه عكنه أداؤه فاغما كالقرآءة معانه يسقط عنه كامرعن البدائع ويعده ذاوان كانماذكره منقولا فهومقبول وانكان فالهقما ساعلي مااذاقدرعلا القيام حيث بازمه و تازمه القراءة فيه فالفرق جسلى لا يخفى فليراجيع (قوله وأشار الى انه الخ) قال في النهر في هذه الاشارة نظ

ولو كان موميا بالحيال السابقة أى ولو كان يصلى قاعدا موميا فتدبره (قوله فان كانت مربوطة و مكنسه الخروج لم تحز الصلاة فيها) وعلى هذا بنبغى أن لا تحوز الصلاة فيها اذا كانت سائرة مع وهذه المسئلة الناس عنها المكان الحروج الى البر وهذه المسئلة الناس عنها غافلون كذا في شرح المنية (قوله على المحد) ومن جن أو أغى عليه خس صلوات قضى ولو أكذلا

أكثرلا قال الرملي الجـدشاطئ النهراه وهوبكسرالجم كافيان المسرحاج على المنية (قوله فلا تعب مع المتد منه مطلقاً) أي سواءكان أصلما أوعارضا بعدالبلوغ (موله الاانه مردعليهائم) أقولهذا الكلامهتأغىرمحررلابه بعد مأذكره من التعليل لاورودااذكر أصلانع مرد ظاهرامااذا كان يسدب فرعمن سيعأو خوف من عدو لانه يتوهم فيداندلم يحصل ما فقسماوية فلأبكون عاوردفسه النص فحاب مالمنع لانسيسه القريب صعف القلب وهومرض لدس من صدنع العداد

استقرت على الارض فحكمها حكم الارض وانكانت مربوطة وعكنه الخرو جامتحز الصلاة فها الانهااذالم تستقرفهي كالدابة بخلاف مااذااستقرت فأنها حسننذ كالسرير واختاره فالمحمط والسدائع وفي الخلاصة وأجعوا الهلوكان بحالة يدور رأسموقام تحوز الصلاة فهاقاعدا وأرادبالصلة فاعدا أن تكون يركوع وسجود لانهالو كانت بالأعا يلانعوزا تفاقالا نهلاعذر وأطلقها فشمل مااذا كانمنفردا أوبحماعة فلواقتدى مهرجل في سفينة أخرى وان كانت السفينتان مقرونة بنحازلانهما بالاقتران صارنا كشئ واحمدوان كانتام فصلتين لم يحزلان تحلل ما مينهما عنراة النهر وذلك عنع صحة الاقتداء وان كان الامام في سفينه والمقتدون على الجدو السفينة واقفسة وانكان بيته وبدنهم طريق أومقدار نهر عظيم لم يصح اقتداؤهم مالان الطريق ومثل هنذاالنهر عنعأن محةالافتداءومن وقف على اطلال السفينة يقتدى بالامام في السنفينة صح اقتداؤه الاأن يكون أمام الامام لان السفينة كالبدت واقتداء الواقف على السطع عن هو في البدت صحيح إذالم يكن أمام الامام ولا يخفى عليه حاله كذاههنا كذافى المداثع وقيد بترك القيام لايه لوترك استقمال وحهه الى القسلة وهوقادرعلسه لايجزئه في قولهم حمعا فعلم مأن يستقملوا وجههم القبالة كلادارت السفينة محول وجهة الهاكذاني الاسليماني وقوله ومن جن أوأغي عليه خس صلوات قضى ولوأ كترلاً وهذا استحسان والقياس أن لاقضاء عليه اذااستوعب الاغماءوقت صلاة كاملة لتعقق العزوجه الاستعسان انالمدة اداطالت كثرت الفوائت فعرب فحالاداه واداقصرت فلت فلاحرج والكثيران بريدعلي وم ولبلة لانه يدخسل في حسدالتكرار والجنون كالاغاءعلى الصعيم وفي تحسر ترالاصول الجنون بناف شرط العبادات وهي النيسة فلا تجب مع الممتد منسه مطاقاً المحرب ومالا عتد وطار تاجعل كالنوم من حدث اله عارض عنع فهدم الخطاب زال قمل الامتدادولا به لا ينفى أصل الوجوب اذهو بالدمة وهي له حتى و رث وملك وكان أهلاللثوابكان نوى صوم الغدد فجن فمه يمسكا كله صح فلا يقضى لوأ باق بعده اه قمد بالحنون والاغماءلان النوم لايسقط مطلقا حتى لونام أكثرمن توم وليله يقضى لأن النوم بمالا يتسدنوما ولملة غالما فلا محربه في القصاء خلاف الاغماء لانه مما عقدعادة وقمده مدوام الاغماء لامه اذاكان يفيق فمافانه ينظروان كان لافاقته وقتمعلوم مشل أن يخف عنه الرض عند الصبح مثلا فمفن قليلاغم يعاوده فيغمى عليه تعترهانه الافاقة فيبطل ماقبلهامن حكم الاغمادا كان افسل من يوم وليلة وانلم يكن لافاقته وفت معلوم لكنه يفيق بغتة فيتكلم كالأم الاصحاء ثم يغمي عليه فلاعبره بهذهالافاقة أطلق فالاغماءوا يمنون فشملمااذا كانسد فزعمن سمع أوخوف من عمدو فلايح القضاءاذاامتداحاعالان الخوف يسب صعف قلبه وهومرض الاآله يردعل ممااذا زال عقله بالخر أوأغي علسه يسد شرب البنج أوالدواء وانعلا يسقط عنه القضاء في الاول وان طال اتفاقا لابه حصل بما هومعصمة فلا يوجب التحقيف ولهذا قع طلاقه ولا يسقط أيصافي الشاني عندأي إحنيفة لان النص ورد في اغاء حصل ما فقسما و مة فلا يكون واردافي اغاء حصل بصنع العادلان العدراذا ماءمن جهة غرمن له الحق لا يسقط الحق وقال محديسقط القضاء اذا كثر لانه أغما حصل

اعاهو الماح كذافي المعيط وشمل مااذا كان الجنون أصلما كااذا ملغ محنونا وزال وهوةول محد

ب والاصلى عنده سواه في سقوط القضاء إذا كثر وعدمه اداقل وقال أبو يوسف الاصلى

فلاقضاءمطاقا كذافي السراج الوهاج وقددبالصلاة في تسوية المجنون بالأغماء لانبينهما

فالاحسن فى التعبير ماذكره الشارح الزيلعي حيث ذكر أولاما اذا زال عقله بالخر أوبالبنج وعلل لهما ثم ذكره سئلة الفزع والمحوف وعلل لهاف كان ذكرها أخيرا عنزلة جواب عن سؤال مقدر وهو ترندب حسن (قوله فعندا بي يوسف لا يجب القضاه) قاله الرملي أقول وبه يعلم السن قبل الموحدة أى لا يعلم من الست وبه يعلم السن قبل الموحدة أى لا يعلم من الست

فرقافى الصوم فاله اذا أغمى عليه قبل شهر رمضان حتى مضى رمضان كله ثم أعاق على ينزمه قضاء شهر رمضان فلوجن فبل رمضان وأعاق بعدمامضى شهر رمضان لا يلزمه قضاء الصوم كاسساتى بيانه ان شاء الله تعالى وظاهر كالرمه ان الاكثرية من حيث الصلوات فان الا كثر من خس صلوات ست فا كثر وهو قول مجدور واية عن أبى حنيفة وهو الاصيح وعند أبى يوسف وهور واية عنه أيضا العبرة للزيادة من حيث الساعات وعائدته تظهر في الذا غي علمه قبل الزوال عاماق من الغد بعد الزوال فعند أبى يوسف لا بحب القضاء وعند مجد يجب اذا أفاق قبل خروج وقت الظهر والله سبحانه و تعالى أعلم بالصواب واليه المرجم والماسب

وباب سجودالتلاوة

كانمن حق هذاالباب أن يقترن بسجود السهولان كالامنهما سجدة لكن لما كان صلاة المريض يعارض سماوى كالسهوأ لحفتها المناسبة به فتأخر سحودالتلاوة ضرورة وهومن قبيل اضافة الحكم ألى سده واغالم بقل سحود التلاوة والسماع بيانا للسدين لان السماع سدب أيضا كما ان التهلاوة لما كَانت سيباللسماع أيصا كان ذكرهامشة لاعلى السماع من وجه واكتفى به وفي اضافة المعودالى البلاوة اشارة الى اله اذا كتم أوته عاهالا بجب عليه معودولا تفسد الصلاة بالهداءلانه موجودف القرآن وشرائطها شرائط الصلاة الاالتحر عنة لانهالتوحسد الافعال انختلفة وأموجد وركنها وضعالجهة على الارضأوما يقوم مقامه من الركوع كماسيأتي أوس الاعاء للريض أوكان راكاعلى ألدابة في السفر وتلاها أوسمعها والقياس أن لايحزئه الاعاء على الراحلة لانها واجبة فلأيجوزأ داؤها على الراحلة من غيرعذ راكنهم استحسنوه لان التلاوة أمردائم بمنزلة التطوع دكان فاشتراط النرول له حرج مخلاص الفرض والمندو روماو حسمن السعدة على الارض لايحوزعلى الداية وماوجب على الداية يحوزعلى الارض لان ماوجب على الارض وجبت تامة فيلا تسقط بالاعاء واوتلاهاعلى الدابة فنرائ تمرك فاداها بالاعاء طأزو يفسدها ما يفسد الملاة من الحدث العمد والكلام والقهقة وعليه اعادتها كالووجدت فسعدة الصلاة وقسل هذاعلى قول مجدلان العبرة عنده لتمام الركن وهو الرفع ولم يحصل بعده واماعند أبي يوسف فقد حصل قبل هذه العوارض والعرة عنده للوضع فينبغى أن لآيفسدها وفى الحانية انها تفسد على طاهر الجواب اتفاقا الاالهلا وضوءعلمه في القهقهة وكدا محاداة المرأة لا تفسدها كأفي صلاة الحنازة ولونام فهالا تنتقض طهارنه كالصلسة على الصيح وسيأني قسة أحكامها (قوله تحب اربع عشرة آية) أى تجب سعدة التلاوة بسب تلاوة آية من أربع عشرة آية في أربع عشرة سورة وهي الاعراف في آخرها والرعدوا لنحل وبني اسرائيل ومريم والاولى من الج والفرقان والنمل والم تنزيل وص و مم السعيدة والنعم والانشقاق والعلق هكذا كتب في مصف عثمان وهوالمعتمد فهي أربع في الناسف الاول وعشرف النصف الاستواغما كانت واحمة لقوله عليه الصلاة والسلام السجدة على من سعمها

وباب سنجود التلاوة كه (قوله لكن لماكان النه) قال الرملي ووجه آحر وهو السنجود التلاوة للديم ويكون في المالة وقد يكون فارجها عند الملاة وأحكامها واردة

وباب سحود التلاوة كه تحب باربع عشرة آية على نفس الماهمة فها وكذاسحودالسهو يؤدى فهالاخارجها تأمسل (قُولِهلان السماعسس أيضا) قالفالتهرهذا مالاحاجة المعلى رأى المدنف فقدر جي الكافيان السساغيا هوالتلاوةوان السماع فيحق السامع انمياهو شرط فتسط الع ذهب صاحب الهداية الحان السماع سب أيصا واعتذر منسه شراحها عمامراه ومافىالكافي صحمه في المحسط كإفي التتارخانية وصححه في الظهيرية أيضا (قوك الا التعريمة) قال في النهر و ينبغى ان بزاد والانبة التعسين فقى القنية اله

لا يجب يعنى تعيين انها المحددة آبة كذا (قول المصنف بالربع عشرة آية) قال في النهر أي بسبب تلاوتها والمسلم والمسلم والمسلم والمسلم ويعوزاً ن تكون الباء بعنى في أي في أربع عشرة آية وكانه أولى اذمقتضى الاولى توقف الوجوب على تلاوة الاربعة عن المائم المسلم ال

النهاية قال جعلهذا اللفظ في سائر النسخ من المسوطين والاسرار والهيط وشرح الجامع الصغير من ألفاظ الصحابة لامن المحديث وأقول لم يكن المصنف عن لم يطالع السكة ب المذكورة فلولا انه ثبت عنده كويه حديثالما نقله حديثا واله تعالى أعظم ديانة عمر بتوهم به ذلك اه (قوله م هي واحمة على التراخي) قال في العناية فن سعد كان أداء لا قضاء وذلك عند محسد ورواية عن أبي حنيفة وعند أبي وسف وفي رواية عن أبي حنيفة ان وجو جه اعلى ٢٠١ الفور اه ونقسل في الدر وعن العناية

الخدلاف على العكس وفي النهــر ونسـغيأن يكون محله في الانم وعدمه حتى لوأداها بعد صلاة كان مؤدياا تفافا لاقاضا اه قال الشيخ اسمعمل وفعد نظر أىلما علت من عبارة العنا بة ولما سأتى ان الصلاتمة لوأخرت عن محلها الى آخر الصلاة تكونقضاء والظاهران غيرها كــ ذلك اذلا وارق نع ماقاله في النهرله نظائر كالحج والزكاء (قوله وأما المنكوة فالصلاة الخ)

منهاأولى الجوص فال فى الشرنبلالية يحوز أن يقال تحب الصلاتية موسعا بالنسبة لحلها كالوتلافى أول صلاته وسعدها فى آخرها اه ولا يخفى مافيه لانه يلزم عليه انه لا يأثم فى هذه الصورة وهو خلف المنصوص عليه بل تصير قضاء ويأثم يتأخسيرها كايفسده كالرم المؤلف

وعلى الالزام ولمارواه مسلم عن أى هر برة في الايمان برفعه اداقرأ ابن آدم السجدة اعتزل الشيطان سكى يقول باويله أمراب آدم بالرجود فسجد فله الجنمة وأمرت بالمجود فاستنعت فلي النار والاصلان الحكيم أذاحكىء نءيرا لحكيم كالرما ولم يعقبه بالانكاركان دليل صحته فهذا ظاهرفى الوجوب مع ان أى المحدة تفيده أيضاً لانها ثلاثه أفسام قسم فيه الامرالصريح به وقسم تضمن حكاية استنكاف الكفرة حيث أمروايه وقسم فيسه حكاية فعلل الانساء السعودوكل من الامتثال والاقتداء ومخالفة الكفرة واجب الاأن يدل دليل فمعمن على عدم لزومه لكن دلالتها فيمه ظنية فكان الثابت الوجوب لاالفرض والاتفاق على ان ثبوتها على المكافين مقد دبالتلاوة لامطلقا فأرزم كدفاك ثمهى واجبة على التراخى ان لم تكن صلاتيسة لان دلائل الوجوب مطلقة عن تعسن الوقت فعد في جرومن الوقاء غيرومن ويتعمن ذلك بتعمينه فعلا واغما ينضيق علمه الوحوب في أخرعره كأفى سائرالوا حبات الموسعة وأما المتلوة في الصلاة عانها تحب على سنبل التصييق لقيام دلمل التضييق وهوانها وحست عماهومن أفعال الصلاة وهوالقراءة فألتحقت باقوالها وصارت حرأ من أجزائها ولهذا قلنااذا تلاآية السجدة ولم يسجدولم يركع حتى طالت القراءة ثم ركع دنوى السجدة المتحزوكذااذانواهاف السعدة الصليمة لانهاصارت ديناوالدن يقضى عاله لاعاءاسه وأماسان من تجب عليه فكل من كان أهلالوجوب الصلاة علمه اما أداء أوقضاء فهومن أهل وحوب السعدة عليمه ومن لافلالان السجدة جوءمن أجراء الصلاة فنشتر طاوحو بهاأهلمة وحوب الصلاءمن الاسلام والعدقل والبلوغ والطهارة من الحدس والنفاس حتى لاتحب على كافر وصدى ومحنون وحائض ونفساء قرؤاأ وسمعوا وتجبءلي المحسدث والجنب وكذاتحب على السامع بتلاوة هؤلاء الا المجنون لعدم أهليته لانعدام التمييز كالسماع من الصدى كذافي البدائع والصدى ما يعارس الصوت في الاماكن الخالية وفي القنية ولا يحب على المحتضر الايصاء بسجدة التلاوة وقيل يحبولا تحسنية التعيين في السحدات اه وفي التحنيد سوهل يكره تأخيرها عن وقت القراءة دكر في نعس المواضع الهآذاة وأهافي الصلاة فتاخبرها مكروه وانترأها خارج الصلاة لأيكره تأخبرها وذكر الطحاوى ان تأخيرها مكروه مطاقاره والاصم اه وهى كراهمة تنزيهية في غيرالصلا تية لانهالو كانت تحر عمــةًالـكانوجوبهاعلىالفوروليسكذلك (فوله منهاأُولى الجُروص) ذكرهــما للاختلاف فتهما فقدنفي الشافعي السحودف صولم يحص الاولى من انج بل قال ان الثانية منها أيضا فهى عنده أيضا أربع عشرة آية ونفى مالك المعودف المفصل وبيآن الحجم معداوم في المطولات ولسنا الابصد تعرير المذهب غالبا وغالتجندس التالى والسامع ينظركل واحدمنهما الى اعتقاد نفسه كالمحدة الثانية في سورة الج ليس عوضع المجدة عندنا وعند الذافعي هوموضع المجدة

مناوسصر حبه عن البدائع في شربة قوله ولم تقن الصلاتية خارجها و يجب على مناوسط المناه في البدائع في شربة قوله ولم تقن الصلاتية خارجها و يجب على مناوسه و وهذا عن التضيق في كيون موسعا بالنسبة على مناوسة و السهولات أن القرابة في المنافية و المناف

من الخلاف (قوله فافادان المؤتم الخ)قد بقال قصد المصنف الاشارة الى ان الامام لا يقرؤها في السرية بل في المجهرية فيعل المؤتم سامعالان الفالب سعاع المجهروان لم يكن سعاعه لها شرطا (قوله لما ان المنقول في البدائع الخ) قال في النهر اطلاق الكراهة في السرية مقيد عاذا لم تكن السعدة آخر السورة كان الحائدة (قوله وسفققه) قال الرملي لم يذكر فيما يأتي شيأ من المحققة في المستدلة سوى قوله في شرح قوادكن كرها في صورة ما اذا احتماع على التالي دون السامة المحالة للان في سماع السامع لان السب في حقد السماع عند ألى حنيفة النه عند المحام عند المحام عند المحام المعام المعام عند المحام المحام عند المحام ع

النالسامع ليس ستاب للمالى تحقيقا حتى بلزمه العول برأيه لانه لاشركة بدنهما اه مفسورة حم المنجدة عنددنا المنجدة عندةوله وممزيسا مون وهومذهب عبيدالله بن عبياس ووائل بنجر وعندالشافعي عمدقوادان كمتم الماه تغيدون وهومذهب على ومروى عن النمسعودواب عر ورج أعتنا الاول أخالا لاحتماط عنداحتلا ومذاهب العابة وان المعدة لووحبت عندقواه تعبدون والنأحيرالى فواه لايسأمون لايضروينر جءن الواجب ولووجمت عندقواه لايسأمون لكارت المحدة المؤداة قيله حاصلة قيل وجوبها ووجودسب وحوبها فيوجب نقصانا في الصلاة لو كانت صلاتية ولانقس في اللذاأصلا وهذا هوامارة التجرف العقه كذاف البدائع (قوام على من تلاواهِ اماما أوسمع ولوغيرقا صدأ ومؤتم الابتلاوته) بيان لسنها وهوأ حدث الاثمة التلاوة ولولم بوحددااسماع كتلاوة الاصم والسماع بتلاوة غبره والاقتددا مامام نلاها وانلم يسمع المأموم تمعا لامامه مان قرأ الامام سراأ ولم بكن حاضر اعند القراءة واقتدى به قبدل أن يسجد لها ولداقالوا ان الابكم اذارأى قوما يسجدون لا بجب عليه المجودلانه لم يقرأولم يسمع والمصنف جعل المؤتم معطوفا على غيرقاصد فاوادان المؤتم بلزمه بسماعه ولدس كذلك واعما بلزمه باقتدائه وانلم يسمع فلوقال المصنف أوالتدى معطوواعلى تلالكان أولى كالايحفي فقدقال فى المحتى الموجب لهاأحد ثلاثة التسلاوة والسماع والائتمام واغاقال ولوامامالما انالمنقول فى البدائم الديكر وللامامأن بتلوآية السعدة فى صلاة يخافت فه أما لقراءة واله لا ينفك عن مكر وه من ترك السعدة ان لم يسعداً و التلبيس على القوم ان سحداه وكذا لا ينبغي أن لا يقرأها في الجمعة والعيدين لماذكرنا كافي السراج الوهاج فرعا يتوهم من ذلك عدم وجوبها على الامام فصرح به نفياله وقد قدمنا شرائط الوحوب على التالى والسامع وصحم المصنف في الكافي ان السبب في حق السمام التلاوة والسماع شرط وسنحققه من بعدان شاء الله تعالى وأطلق في النلاوة والسماع فشمل ما آذا كانت التلاوة بالعربية أوالفارسية وهوفى التالى بالا تفاق فهم أولم يفهم وفى السامع عندأى حنيفة بعدان أجرانها آية السجدة وعنده ماان كان السامع يعلم اله يقرأ الفرآن فعلمه والسجدة والافلا وفي السدائع وهذا غبرسديد لانهماان حعلاالفارسية قرآ نالزم الوحوب مطلقا كالعربية وان لم يحعلاها قرآنا لم يحب وان فهم وأطلق في السماع فشمل السامع ممن تحب عليه الصلاة أولًا الاالمحنون كاقدمناه وكذا الطبرعلى المختاروان سمعهامن نائم اختلفوافيه والصيم هوالوحوب كذافي الخانية وفي شرح الجمع لوقر أهاالسكران تجبعله وعلى من سمعهامنه لان عقله اعتبرتا بناز جراله وأفاد بقوله الابتلاوته آمه لاعدب على المأموم بتلاوته ولاعلى السامع منه وأطلقه وشمل عدم السجود في الصلاة

التلاوة بالفارسة وأما بالعربية فذ كرفى النهر الهلابش ترطالفهم بالاجماع لكن لا يحمل على المربع على المؤلفة وعبارته في المناخس مالم يعلم التأخسر مالم يعلم اللهم عدمه احتماطا والاصم عدمه احتماطا كما المنافسة على من تلاولو اماماأو مؤتم الانتلاوته مؤتم الانتلاوته مؤتم الانتلاوته مؤتم الانتلاوته

السراج حسكى رجوع الامام الى قوله حماقال وعلم الاعتماد (قوله ولاعلى السامع منه) في الطلاقة السامع المام والاحسن عبارة الزيلى حيث قال أى لا عسم المام المام ولاعلى من سمة ممن المصلين وسلاة امامه اله فانها تفيد الوحوب على غيرالمصلى أصلا كاسيصر-

به وعلى المصلى من امام غيرا مامه ومقتديه ومنفر دكا بفيده قول المتن الا تقى ولوسمعها المصلى من غيره سجد به السيخ اسمعيل معدالصلاة فقوله المصلى شمل ما اذا كان اماما أولا وقوله من غيره شمل ما اذا كان مصلىا أولا كاصر به الشيخ اسمعيل عن المرحندي وقيد قوله مصليا بقوله يعنى ولدس امامه وصر به أيضا القهستاني والباقاني وعبارة شرح المنية ولو تلاها الماس المسلمة ولاعلى من سمعه من هومعه في تلك الصلاة خلافالهم مدوقب على من سمعه من ليس في صلاته اجماعالهم المنظر الميم اله ومشله في النهاية وحين شخول النهر من قوله أراد بقوله من غيره من لم يكن محمور اعليه مخالف لهذا المنظر الميم الهوالماس على النهاية وحين شده النهاية وحين شده النهاية وحين شده المنافية المنافية

ويعدالفراغ عنسدهما وقال مجسد يسجدونها اذافرغوالان السبب قسدتقرر ولامانع بخلاف حالة الصسلاةلانه يؤدى الىخلاف موضوع الامامة لونا بعدالامام أوالتسلاوة لوتا بعه المؤثم ولهما انالمقتدى محعورون القراءة لنفادتصرف الامام علسه وتصرف المحعورلاحكماء عنلاف الجنب والحائن لانهما منهمان عن القراءة الااله لا عدالي الحائن سلاوتها كالا عداس عاعهالانعدام أهلية الصلاة مخلاف الجنب وشمل أيضامن سمعهام المؤتم وليس ف الصلاة وهوقول البعض وصحعف الهداية الوحوب لان انجر مت ف حقهم فلا يعدوهم وتعقيه في غاية السان بالهاعلمان هذاالشخص مجحو رعلمه وحبعلمه أن يقول بعدم وجوب السحود على السامع حارج الصلاة لانهقد ثبت من أصولنا أن تصرف الحجورلاحكم له أه وهومردودلار تصرف المحجور لغيره صحيح كالصىاذا جرعليه يظهرف حقه لافى حق غبره حتى يصمح تصرفه لغبره وذكرالشار _ولوتلا آية السحندة في الركوع أوالسعود أوالتشهد لا يلزم السعود للعجرعن ألقراءة فسه قال المرغيناني وعندى انهائحت وتنأدى فله اه وذكر في المدتى في الفرق من الحنب والحائض و من المقتدى ان القدر الذي عديه السعدة مما لهماعلى الاصمدون المقتدى (قواد ولوسمعه اللصلى من غبره سعد بعد الصلاة) لتحقق سيماوهوالسماع فديفوله بعد الصلاة لانهلا يسعدها فيها لانها لنست بصلاتية لان سماعه هذه المعدة ليسمن أنعال الصلاة فكون ادحالها فم امنه اعنه لان المصلى عنداشتغاله بسحدة التسلاوة كانمأمو راباقهام ركن هوفيه أو بالتقال الحركن آخر فيكون منهاس هذه السعدة وانقيل يحبأن يسعدها قسل الفراغ لانسب الوجوب السماع وهووجدف الصلاة قلنانع وحدفها لكند صلبناء على التلاوة والنلاوة حصلت خارج الصلاة فتؤدى خارحها (قوله ولوسعد فماأعادهالاالصلاة) أى أعاد السعيدة ولا بلزمه اعادة العسلاة لانهافاقصة للنهي فلايتأدى بهاالكامل وهذالان حكمه فدالتلاوة مؤحرالي مابعدالفراغءن الصلاة فلاتصرسها الانعده فلايجو زتقدعه على سبه بخلاف مالوتلاها في الموقات المكروهة حمث محوزأداؤها فها وان كانتناقصة لتحفيق السد المحال ومحسل عادتها مااذالم فرأها المصلى السامع عسرالمؤتم وأماان قرأها وسحدلها فمسأوانه لااعادة علمه أماان كانت نلاوتها سابقية على ماعها فهوظاهرالروا بةلان النيلاو الاولى من أفعال مسلاته والثانية لا فحملت الثانية تكراراللاولى من حيث الاصل والاولى باست فجعل وصف الاولى للشانية فصارت من الصلاة فيكتفي بسجدة واحدة وأنسمعها أولامن أجنيثم للاهاللصل وسجدلها فهاد فيدروا يتان وجرم في السراج الوهاج المهلا يعيدها ولو تلاها وسعدلها ثم أحدث فذهب ونوسأ شمعادالي مكانه ونيعلى صلاته عمقرأذلك الاجنى تلك الاتية فعلى هدد اللصلى أن يستعدها اذافر غمن صلاته لانه تحول عن مكانه فسمع الثانية بعدما تبدل المملس مرق بن هداويين ما اذاقر أآية سعيدة ثم سسقه الحدث فذهب وتوضأثم حاءوقرأمرة أخرى لا تلزمه سعبدة وان فرأ الثانية بعسدما تمدل المكان والفرق ان في المسئلة الاولى المكان قد تمدل حقيقة وحكما أما الحقيقة فظاهر وأما رائحه كم فلان السماع لمسرمن أفعالها بخلاف الثانمة وغمامه في السيدائع واغمالم يعدال سلاة لان زماد والركعة لأيفسدها وقده فالتحنيس وانعتى والولوا مجية بآن لايتابع المصلى السامع القاري فأن سعد القارئ فتارعه المصلى فها فسدت صلاته للنارعة ولاتعز مع السعدة عاسمع اه وقدة المنا أنزيادة معدة واحدة بنية المتأبعة لغيرامامه مبطلة لصلاته وفى النوادر ولوقرأ آلامام

الاأن ريد بالمحدور من كان في صدلاة السامع لكن يعكر عليه تصريح الشرنبلالي في الامداد بانها لا تحب على الامام والمقتدى بالسماع من مقتد بالامام السامع أو با مام آخر فلمتأمل

ولو سعدها المسلمان غيره سعد بعد الصلاة ولو سعد فيها أعادهالا الصلاة

ووله وهذالان حكم هذه التلاوه) تسع فيه الزيلمي واقتصر في النهسرعلى النعليسل الأول وقال ان ما جرى عليه تبعاللشارح منوع

السعدة فسعد مفظن القوم أنهركع فبعضهم ركع وبعضهم ركع وسعد سعيدة وبعضهم ركع وسعد سعدتين فنركع ولم سعدير فضركوعه ويسعد التلاوة ومنركم وسعد فصلاته نامة وسعدته تحزئه عن سجدة التلاوة ومن ركع وسجد سجدتين فصلاته واسدة لايه انفر دير كعة واحدة تامة اه وذكر في الحلاصة في مسئلة الكتاب لا تفسد صلاته هو الصيح بناه على ان زيادة سعدة واحدة ساهما أوسحدتين لاتفسد صلاته بالاجماع وان كانعداف كمذلك وانذكرفي الجامع الصغيرانه يفسم عند مجد وذلك ليس بصحيح ذكره الصدر الشهيد في المبسوط اه (قوله ولوسمع من امام فأتم به قبل ان سجد سعدمعه و بعده لا) أي لوائم به بعد ان سعدها الامام لأ سعدها لا به في الاول تابع الدفيس مدمعه وان لم يسمع وف المناني صارمد ركالها بادراك تلك الركعة كن أدرك الامام في ركوع الشه الوترفاره لايقنت فيما يأتى به معدفراغ الامام قيدر قوله سعدمعه لان الامام لولم سعد لا يسجد المأموم وان معها لانه ان سجدها في السلاة وحده صار مخالف امامه وان سعد معلما الفراغ وهى صلاتمة لاتقضى خارحها وأطلق في قوله و معمد الا فشمل ما اذا دخل معه في الركعة الثانيسة وفيه اختلاف وظاهرالهداية يقتضى السحدلها بعدالفراغ لانهلا لميدرك ركعه التسلاوة لم يصرمدركالها وليست صلاتية فمقضى خارجها وقملهي صلاتمة فلاتقضى خارحها (قوله وان لم يقتد سجدها) لتقر رالسب في حقه وعدم المانع (قوله ولم تقض الصلاتية خارجها) أي خارج الصلةة لان السعدة المتلوة في الصلاة أفضل من عَبرها لان قراءة الفرآن في الصلاة أفضل منها في غبرها فلم يجزأ داؤها خارج الصلاة لان الكامل لايتأدى بالناقص وهد ااذالم تفسد الصلاقاما ان تلاها في الصلاة ولم يسجد عمر فسدت الصلاة فعليه السعدة خارجهالانها المافسدت بقى محرد تلاوة فلم تمكن صلاتية ولوأداها فهاشم فسدتلا يعيدالسعدة لانبالمفسدلا بفسدجيع أجزاء الصلاة وأغيا يفسدا تجزءالمقارن فمتنع المناءعليه كذافي القنية ويستثني من فسادها ماآذا فسدت بالحمض قال ف الخلاصة المرأة اذا قرأت آية السعدة ف صلاتها فلم تسعددي حاضت تسقط عنها السعدة وفي فتح القدير غمصواب النسبة فبمصلوية بردألفه واواوح نف التاءواذ كانواقد حذفوها في نسيبة المذكر الى المؤنث كنسس مة الرحل الى مصرة مثلافقالوا مصرى لا مصرتى كملا يجتمع تاآن في نسسة المؤنث فيقولون يصرتية فكيف بنسبة المؤنث الى المؤنث اه وفي العناية اله خطأ مستعلوهو عندالفقهاء خيرمن صواب نادرانته ي شم مقتضى قواعدهما نهاذالم سعدف الصلاة حتى فرغ فانه يائم لانها بؤدالواجب والمعمن قضاؤها لماذكر ناوهذامن الواحيات الذى ادافات وقتمه تقررالاثم على المكاف والمخرج له عنه التوبة كسائر الذنوب واياك ان تفهم من قولهم بسقوطها عدم الاثم فانه خطأ فاحش كارأيت بعضهم يقع فيه شمرا يت بعد دذلك التصريح به في السدائع قال واذالم سعد لم يمق عليه الاالام ومحل سقوطها ما اذالم بركع لصلاته ولم يسعد لها صليمة أما ان ركع أو سجد صلبية فانه ينوب عنها اذا كان على الفورولم يذكره الصنف رجه الله وحاصله على ماذهب المه الاصوليون ان الركوع ينوب عن معدة التلاوة قماسالمافهمن معني الخضوع ولاينوب الاله حسلاف المأمورية وقدم القياس هناء لى الاستحسان لقوة أثره الماطن وعكسه في المجتبى فقال تلاهاوركع للتلاوة مكان السعود يجزئه قماسالااستعسانا والاصماله يجزئه استيل الاقباسا وبه قال على أوبا اه ووجه الاصم ان القباس لا يقتضى عدم حوازه لانه الأمراك بالسعود والركوع خلاف السعودولكن آلحق الاول لتصريح مجديه فأنه قال في الكتاب ال

ولوسمع من امام فأتم به قبل ان يسجد سعد معه وبعد وبعد وان لم يقتد وبعد المراد الم يقتد المام الم

(قوله ولوأداها فها ثم فسدتلا يعدد السعدة قال فالنهـراـكن في الخانية لوتلاها فينافلة فأفسدها وحب قضاؤها دون المعدة وهيذا بالقواء ل ألمقالنها مالافساد لم تخدر جءن كونها صلاتمة ومذا التقرير استغنىءن قول البحرو تستثني من فسادها مااذا فسدت بالحمض الأأنعمل مافى الحانمة عــلى ما اذاكان بعـد معودهااه أقولكلام الخانية صريح فيذلك ونصه مصلى التطوع اذا قرأآية وسعدلهاتم فسدت صلاتهوحب علمه قضاؤها ولاتلزمه اعادة تلك السعدة

(قوله لا يجوز بالاجاع) أي باجماع الذين شرطوا النية في نيابته عنها كذا في حاشية نوح افندى (قوله وإختار قاضيفان الخ) قَال في النهر فالمروى في الظاهرانه يجوز كـ ذا في السيرازية اله لكن في نسختى البرازية في عسيرا لظاهر وكـ ذاراً يته في نسخة أنرى من البزازية ثم ان مافى الخائمة لا يدل على اختياره وانه قال روى أنه يجوز ذلك ١٣٣ (قوأ مهل الجزي عن سجدة التلاوة

الركوع أوالسعود) أقول الظاهران المراد الركوع مع النبة والاوالذي نظهر تعين انالحزى هو السحود بدلعلى ماقلناه الهذكرفي التتارخانسة عن الحيط هذا الترديد ئى د كرعقيه الهلاخلاف ان الركوع لاينوب بدون النسة ودكرالخلاف السحمود تأمل وعلى هـ ذافقول المؤلف لان الركوعائخ غيرظاهر تأمل(قولهوفيالسعود احتلاف)أى اختلاف فاخزائه بدون النسة فقال مجدن الهوجاعة من أعمة بطخ لا ينوب ما لم ينو وعبرهم قالواالنية لست بشرط وأماالركوع فلاخلاف في أنه لا ينوب بدون النية هكذاذكره الشبخ اسمعمل وغمرهعن المحمط لكن قسدموعن البدائع التسويةس الركسوع والسعودقي عدمالاحتياجالى النية فهومخالف لماهناوف الحلاصة أجعوا ان محدة التلاوة تتأدى سحدة الصلاة وانلم شوالتلاوة

أنسركم بالسعدة نفسهاهل عزئه ذلك قال اماني القماس فالركوع في ذلك والسعدة سواء لانكل ا ذلك صلاة وأما فى الاستحسان فمنسغى له أن يسجدو بالقياس نأحل اه وحاصله على مادكره الفقهاء كافى البدائم ملخصاان المتلوة خارج الصلاة تؤدى على نعت سعدات الصلاة والمتلوة ف الصلاة الافضل أن يسجد لهائم اذ اسجد وقام يكروله أن يركع كارفع رأسه سراء كان آية السجدة فىوسط السورة أوعندختمها ويقى بعدهاالى انختم قدرآ يتتن أوثلاث فسنبغى ان يقرأ ثم يركع فينظر ان كانت الا يه فى الوسط عاله بندى أن يختمها شمير كع وان كانت عند الختم فينبغى أن يقرأ آبات منسورة أنرى ثم يركع وان كان بق الى الحتم قدراً بتسين أو ثلاث كافى بنى اسرا أسل واداالسماء انشقت ينبغى أن يقرأ بقية السورة ثم يركع وان وصل الماسورة أخرى فهوأ فضل ولولم يسجد واغا ركع ذكر فى الاصلان القياس انه ماسواء والاستحسان اله لا يحزئه وبالقياس نأخه والتفاوت مالينم مماان ماظه رمن المعانى فقياس وماخني فاستحسان ولأترجيم في الخفي كخفائه ولاللظاهر الظهوره فيرجع الى طلسالر جان الى مااقترن بهمامن المعلني فتى قوى الخفى أحددوا مه ومتى قوى الظاهر أخذوابه وههناةوى دليل القياس فأخذوا بهلاروى عن ابن مسعود وانعرائهما أحازا أنيركع عن السعودف الصلاة ولم يردعن غيرهما خدلافه فدكان كالاجماع ثم اختلفوا في محدل القياس والاستحسان فذكرالعامة أنه في اقامة الركوع مقام السعدة في الصلاة وقال بعضهما نه خارج الصلاة بان تلاها في غمر الصلاة فركم وليس هذا بسديد بللا يجزئه ذلك قياسا واستحسانا لان الركوع خارج الصلاة لم يحعل قرية فلا ينوب مناب القرية وعن محدين سلة ان السجدة الصلسة هي التي تقوم مقام سعدة التلاوة لاالركوع وبرده ماصر - مدعد في الكتاب كالسلفناه ولولم يركع حتى طالت الفراءة لم يحزوان نواه عن السجدة وكذا السعدة الصليمة لا تنوب عنها ادا طالت القراءة لانهاصارت دينا أوجوبها مضيقا والدين يقضى عاله لاعماعليه والركوع والمحود عليم فلايتأدى به الدين وادالم تطل القراءة لا يحتاج ألركوع أوالسعدة العلبية في اقاءتم ماعن سعود النلاوة الى النية فالفرض بنوب عن تعمدة المسعد وأن لم ينو ومن المشايخ من فال يعتاج الى النية وذكرالا مبيعاى الهلولم توجد النية منه عندالر كوعلا يجزئه ولونوى فى الركوع فسه قولان ولونوى معدرفع الرأس منه لاحوز بالاجاع وأكثرالما يخلم بقدروا لطول القراءة شمأ فكان الظاهرانهم فوصواذلك الى أى الجهدو معضهم قالواان فرأ آية أوآيتس لم تطل وان قرأ ثلاثا طالت وصارت بمعل القضاء والظاهر ان الثلاث لا تعدم الفور اه واختار فاضعان ان الركوع خارج الصلاة ينوب عنها وفى المحتى واغما ينوب الركوع عنها تشرطين أحدهم ما النية والثاني انلا يتعلل بين التلاوة والركوع ثلاث آمات الااذا كانت الاسمات الشدلاث من آخرالسورة كسني اسرائيل واذاالسماء انشقت أه واختلف فيمااداركع على الفور الصلاة ومعجد هـل المجزئ عن ومعدة النهاوة الركوع أوالسعود فقيل الركوع لابه أقرب وقيل السحود لان الركوع بدون النية المسلمين وفي السعبوداخة للفوفائدته تظهر فيمااذا تلاالفاتحة وعشرين آية مشكر آخرها آية واختلفه المال كوع وقد نقل في الفتح عن البدائع الاجاع على اجزاء الصلبية بدون نية فتوافق ما في الحلاصة والبدائع على مخالفة واختلفه من المسلم ال

(قوله وفالقنب قولونواها في الركوع الخ) قال في النهرو يذبي حله على الجهرية اله قلت لمل وجهدوالله تعالى أعلم ما يأتى عن القنية أيضاان الركوع أولى في صلاة الخافتة وعله في التتارخانية بقوله لئلا يلتبس الامرعلي القوم فأنه يفيد اله لا يلزم القوم نيتها ف الركوع لانه لاعلم لهم متلاوته والالم يحصل علمهم التياس بخلاف الجهرية قال بعض الفضلاء وان قلت لملا ينوب السجود الدى يعبد هددا الركوع عن السحدة التلاوية فحو المقتدى قلت لانها انوى الامام الركوع تعسله فلأبنوب عن سجدة التلاوية فى حق المقتدى وان نواه فان قلت من أين يعلم المقتدى ان امامه نواه فى الركوع قلت يمكن أن يخبره الامام قبل أن يتكلم أو يحربهمن المسحد فيأتى به (قوله بشرط اتحاد الجلس) ذكر في النهر عن البدائع عدم الأشتر اطَّ فقال أتحد الجاس أواختلف وكذا قَالَ فَي الدرروانُ اختَلفُ قالُ الرملَى ٤٣٤ ومثلُ ما في البحرفي غاية البيانُ والنهاية والزيلعي وغيرها فظاهرما في النهر نقلاعن

> في البحر وغيره والطاهر ان فه اختسلا واو منعى ترجيح مأفي البحرناء ل اه قلت ذكر في النهر بعد مانقلناه عنه وهذا على اطلاقه ظاهرالرواية وفى رواية النوادرلا تكفيه الواحدة ومنشأ ولوتلاهاخار - الصلاة

فسعدوأعادها فهاسعد أخرى وان لم يسعداولا كفتهواحدة

الخيلاف هل مالصلاة متبدل المحاس أولا اه أىمل بتدلحكاأم لامتدل أصلاكاسطه في غاية السانم قال وأفردهذه أأسئله بألدكم مع دخولها تحت قوله كن كررها في معلس الى آخر ماذكره أخدوه هنا وحنشذ فافي النهر

البدائع والدرر مغالف الاستعدة وركع عقها غرفع رأسه وقرأ عشرآمات مثلاثم سعدولم يكن نواها في الركوع يحب عليه اسعده التلاوة على حدة اما اذا سعد عقب الركوع وانه ترجءن العهدة لامحالة في ظاهر الرواية نواها فى الركوع أولم ينو اله وفى القنهة ولونواها فى الركوع عقب التلاوة ولم ينوها المفتدى الاينوب عنه و يسجد اذاسلم الامام و بعد دالقعدة ولوتر كها تفسد صلاته اه عمقال السجود أولى من الركوع لها في صلاة الجهردون الفافتة وقد المصنف كونه الاتقضى خارجها لانه لوأخرها من ركعة الى ركعة وانها تقضى مادام في الصلاة لأن الصلاة واحدة لكن لا يلزم حواز التأخير بل المراد الاحزاءل فىالبدائع من انها واحمة على الفوروانه اذا أخرها حتى طالت القراءة تصير قضاءو يأثم لانهذه السحدة صارت من أفعال الصلاة ملحقة منفس التلاوة ولذافعات فهامع انها لعست من اصل الصلاة الزائدة مخلاف غيرالصلاتية وإنها واحية على التراخي على ماهوالمحتار اه (قوله ولو تلاها غارج الصلاة فسعد وأعادها فها) أى أعاد تلاوتها فى الصلاة (سعدا حرى) لان الصلاتية أقوى فلاتكون تبعاللاضعف (قولهوا المسجدأولا كفته واحدة) وهي صلاتية تنوب عنها وعن الحارجية لان المجلس متعدو الصلاتية أقوى فصارت الاولى تبعالها فلوا سعد في الصلاة سقطتا لان أنخار جمة أخذت حكم الصلاتمة فسقطت تمعالها أرادبالا كمتفا ان يكون بشرط اتحاد المحلس فان تمدل محلس التلاوة مع محلس الصلاة فلكل سعيدة واغا أفردها بالذكرمع دخولها تحت قوله كن كررها ف مجلس لا في مجلَّس من لها له تها لها في انه اذا سجد الغارجية لا تكنَّى عن الصلاتية بخلاف مااذالم تكنصلاتية وسعدالاولى ثمأعادهافان السعدة السابقة تكفي وانحاصلاته يحب التداخيل في هذه على وحه تكون الثانسة مستتبعة للأولى ان لم سعد للاولى لان اتحاذ المحلس بوجب التداخل وكون الثانية قوية منع منجه لألاولى مستتبعة اذاستتباع الضميف القوىءكم المعقول ونقض للاصول فوجب التداخل على الوحد المذكور وأشار الى انه لوتلاها المصلى بعدماسمعها منغيرهمرة أومراراتكفيه سجدة واحدة وقيدبك ونالاولى تلاها خارج الصلاة لانه لوقرأها في الصلاة أولائم سلم فأعادها في مكانه ذكر في كتاب الصلاة انه يلزمه أخرى لانالمتماوة في الصلاة لاوحودلها لاحقيقة ولاحكم والموجوده والذي يستتبغ دون المعدوم بخلاف مااذا كانت الاولى خارجة وأنها باقسة بعدالتلاوة حكاوذ كرفي النوادرانه

مشكل لان تعممه أولا ساق ماد كره منشأ للخ لاف وما وعده وقدذكرا كحلاف الشارح الزيلعي ولكن بعد تعليله اكمفاية الواحدة باتحادا لمجلس كإعلل المؤلف ولاغبار علم موة الجلام فى الشرنبلالية وايفيد الجواب حيث ذكران قول الدرروان اختلف المجلس بناء على تسليم الوحيد لرواية النوادر وهوار أيخ لدات يتبدل بالصلاة حكاوالافه لى الظاهر فهو متعد حقيقة وحكاو عكن جل مافى النهر على هذا وعليه فلا مخالفة بينه و بين مل وليس وغيره ولاخلاف تأمل (قوله تمسلم)قال الرملي يعنى تمسلم ولم يسعدلها فيها فلوسعد لها فيها وأعادها في مكانه لا تلزم الإسلام يستفاد من اطلاق قولهم كن كررها في معلس وعلى قول البعض ان التداخل فيها في الحسكم لآفي السبب تلزمه فأنوى المسلمع

نظر بل الكلام فيما اذا سعيد لها فيها كابرشد اليه التعليل وعبارة الزيامي والنهر صريحة في انه سعيد لها فيها (قوله ولا أن قوله فلولم يسعيدها في قوله فلولم يسعيدها في أن يقال ولم يأت بحذف أن يقال ولم يأت بحذف أن يقال ولم يأت بحذف كن كردها في محلس لا في محلس لا في محلس لا في المحلس الم

بالخارج من ومتها الظاهر عطف منا وبدل الواوأى ان قوله م الصلانية لا تقضى خارجها الماأن بقيد بهذه الصورة أى تخصيص منده هذه الصورة والماأن براد بخارجها خارج حرمتها (قوله وكذلك المدت) قال في النهر الااذا كان كمرا كدار السلطان

علىمااذا كان قباله فلولم يسجدها في الصلاة حتى سجدها الآن قال في الاصل أخِزاءههنا وهو مجول على مااذا أعادها بعدالسلام قسل الكلاملايه لم يحرج عن حرمة الصلاة فكانه كررها في الصلاة وسجداذ لايسنقيم هذا الحواب فيمااذا أعادها بعدالكلام لان الصلاتمة قدسقطت عنه بالكلام كذافي البيدائع وصحح التوفيق في المحيط وهيذا يفيدان الصيلاً تمة تقضي بعيد السلام قبلان يتكلم وادلم يأت عناف لحرمته فينبغي ان يقد قولهم الصلاتمة لاتقضى مكفسه واحدة في الاول دون الثاني والاصل فيه ماروي أن حمر بل علمه السلام كان بمرك بالوحي فيقرأ آية السجدة على رسول الله صلى الله عليسه وسلم ورسول الله كان يسمع وبتلقن ثم يقرأعلي أصحابه وكاز لاستجدالا مرةواحدة وهومروى عنء دة من الصحابة ولان المجلس حامع المتفرقات ولان فايجاب السجدة لكل تلاوة وحاخصوصا للمعلسن والمتعلمن وهومنف بآلنص قسد بسعدة التلاوة لان الصلاة على الذي صلى الله عليه وسلم مان سمعه أوذكره في محلس واحد مراراً فهما اختلاف فبعضهم قاسهاعا بهاو بعضه مممنعه وأوجها لكل مرةلانه من حقوق العبادولا تداحسل فيهاوهو جفاءاه كاوردف اتحديث وقددمنا ترجيحه واما تشمت من عطس في محلس واحدد مرارا فأوحمه بعضهم كلمرة والصيح إنه انزادعلى الشلاثلا يشمته الماروى عن عررضي الله عندانه قال العاطس في محلسه بعد التلاث قم فانتثر وانك مركوم وفي المحتسى ولاحلاف ف وحوب تعظم اسمه تعالى عندذكره في كل مرة وأطلقه فشمل مااذا تلامرارا شمسحد ومااذا تلاوسعدهم تلابعده مرارا في محلس واحدوه و تداخل في السبب دون الحريم ومعناه ان يحمل التلاوة المتعددة كتلاوة واحدة تكون الواحدة منها سبباوالباقى تسع لهاوه وأليق بالعسادات اذالسد متى تحقق لا يجوز ترك حكمه ولهذا يحكم بوجوبها في موضع الآحتياط حتى تبرأ ذمته سقين والتداخسل في الحركم المق في العقومات لانها شرعت للزحوفه ويتزج بواحدة فعصل المقصود فلاحاجة الى الثانسة والفرق مدنهما أن التداخل في السبب ينوب فيه ألواحدة عماقيلها وعما بعدها وفي التداخل في الحركم لأتنوب الاعماقيلها حتى لوزا تمزنا في الحلس يحدثا نيا خسلاف حدالنسذف اذا أقهرم وثم قذفه مرارا لم يحدلان العارقد اندفع بالاول اظهور كذبه وقيد مكون الاسة واحدة لان من قرأ المقرآن كله ف مجلس واحد لزمه أربع عشرة مجدة لان العلس لا معدل الكلمات المختلفة الجنس عنزاة كالم وأحدكن أقرلانسان بألف درهم ولاحرعائة دينار ولعيده بالعتق لا معدل الحلس الواحدالكل اقراراواحداوكذااكحرج منتف وأطلق في العلس فشمل مااذاطال فأنه لا يتمذل مه حتى لوتلاها فى الجامع فى زاوية ثم تلاها فى زاوية أحرى لا يجب علمه الاسعدة واحدة وكـــذلك حكم السماع وكذلك الميت والحمل والسفينة في حكم التلاوة والسماع سواء كانت السفينة واقفة أوحارية وكذلك لاعتلف بمعردالقيام ولايخطوة وخطو تين وكلة أوكلتسين ولاياقمة أولقمتسين المخلاف مااذا كان كثيرا وبخلاف مااذا نام صطحعا أوباع وتحوه فانه بتبدل المحلس وكذلو أرضعت عيا وكل عل يعلم اله قداع للمعلس بخلاف التسبيح ونحوه فاله ليس بقاطع كالنوم فاعداوفي كأنذاس وسيدية الثور ورحاالطين والانتقال منعصن الىغص والسج في نهرا وحوض بتكرر الاصمولوكرره ارا كاعلى الدابة وهي تسيريتكرر الااذا كان في الصلاة لان الصلاة حامعة

فالبداي

لاملزمه ووفق الزاهم والسرخسي مدنهم ابحمل الاولى على مااذا أعادها بعد دالمكالرم وجل الثاني

(قوله وأمااذا كوهاف ركعتين)قال في النهر واختلف في الصلاة قال الثاني هي واحدة وقال مجد الانتقال من ركعة الى أخوى موجب الاختلاف لان القول ما لتداخل يؤدي الى اخدلاء احدى الركعت بنءن القراءة فتفسد قلنا لدس من ضرورة الاتعاد يطلان العددف حق حكم آحركذافي الفتح وهوطاهرفي ترجيح قول الناني الأأنه في السراج جعل قول محد استحسانا وقيده عمااذا صلى بغيرالاعاء اما مه وان الرص فلا وان الدورة على الدابة اختلفوا على قوله قان بعضهم بتشكرر وآخرون لائم قال في الفتح ماعلل والوتره طلقاوفى الفرض بالركعة الثانية أمابعد أداء فرص القراءة فيتسغى ان

للاما كن ادالحكم بعدة الصلاة دلسل اتحاد المكان قالوا اذا كان معه عسلام عشى وهوفى الصلة راكاوكررها تكررالو حوب على الغسلام دون الراكب وهذااذا كان في ركعة وأحدة وأمااذا كان كررها في ركعت من فالقداس ان تكفيه واحدة وهو قول أبي يوس الاخروفي الاستحسان ان يلزمه الكل تلاوة سعدة وهوقول أي بوسف الاول وهوقول مجذ وهذه من المسائل الشلاث التي رجع فهيآأ يوبوسف عن الاستحسان الى القياس احداهاهذه والثانية ان الرهن عهر المثل لا يكون رهنا بالمتعية قياسا وهوقول أبي بوسف الاحبروفي الاستحسان ان يكون رهناج اوهوقواه الاول وقول عد والتالثة اذاجني العبد حناية فيمادون النفس واختار المولى الفداء ثم مات المجنى علىه القياس ان عدرالمولى الناوهوقوله الاحرر وفي الاستحان لايخبروه وقوله الأول وقول مجدوعلى هذا الخلاف اداصلي على الارض وقرأ آية السعدة ف ركعت س ولوسمعه المصلى الراك من رجل ثم اسارت الدابة ثم سمعها ثانيا عليه مسعدتان هوالصحيح لأنها ليست بصلاته قولوسارت الدابد شمنزل فتلاها أخرى بلزمه أخرى كذافي المحيط وفي فتح ألقدير واعلم أن تكرارالو حوب في التسدية بناه على المعتاد في بلادهم من انها ان يغرس الحائك خشمات سوى فها السدى داهما وآيما أماع لى ماهي ببلاد الاسكندر به وغيرها بان يديرها على دائرة عظمي وهو جالس في مكان واحد فلا يتسكر ر الوحوب اله فالحاصل ان أختلاف المجلس حقيقي باختلاف المكان وحكمي باختلاف الفعل ولو تبذل محلس السامع دون التالى تكررالوجوب على السامع واختلفوا في عكسه والاصع الهلايتكرر على السامع لان السب في حقده السماع ولم يتبدل مجلسه فيه وعلى ما صححه المصنف في الكافي منأن السب في حقه التلاوة والسماع شرط يتكرر الوجوب عليه لان الحركم بضاف الى السبب لاالشرط واغا تكررالوحوب عليه في المسئلة الاولى مع اتحاد مجلس السبب لان الشرع أبطل تعدد التلاوة المتكررة فحق التالى حكا اتحاد مجاسه لاحقيقة فلم بظهر ذلك فحق السامع واعتسرت حقيقة التعدد فتكر رالوجوب فعلى هذا يتكرر على السامع اما بتبدل مجلسه أو بتبدل عملس التمالى وفي القنيمة تلا آية السعب ة ويريد أن يكررها للتعليم في المجلس والأولى أن يسمادر فيسعد غريكرر اه وقديقال ان الاولى أن يكررها ثم بسعد آخرالمان بعضهم قال ان التداخل فالحكم لافيالسب حتى وسعدالاولى تم أعادهالزمت أخى كعدالشرب والزنا نقله في الحتى فالاحتماط على هذاالتأخر كالايخفى وفالقنية أيضاولوصلياعلى الدابة فقرأ أحدهما آية السعدة عملاندها وقبل المسام فالصلاة مرة والا حرفي صلاته مرتبن وسمع كالاهمامن صاحبه فعلى من تلاهامرتين معدة واحدة

تكفيه واحدة اذالمانع منالتداخلمنتعامع وحود المقتضىوهـذا البحث منقول ففي السراج لوأعادها في الثالثة أو الرابعة اختلفوافيهعلي قول مجد (قوله فالقياس أن تكفه واحدة) قال في الخانسة وبالقاس فالحاصل ان اختسلاف المجاسحقيقي الخ)وكـذا اتحاده حقسقى كالست ونحوه وحكمي كالوأكل لقمتين أومشى خطوتين كإفى الّنهـر (قوله وقدّ يقالانالاولى ائے) وال الرمالي المادرة أولى ف العيادة ولايمنع منهقول البعض لضعقه بالنسبة الى الظاهر تأمل اه ومشله في شرح الشيخ اسمعيل وقاللاسمااذا كان معض الحاضرين

كايتفق فى الدروس فانه ربمالا يأتى بها وفديتوهم لعدم معود المعلم عدم الوجوب والاحتياط العمل ما قرى الدليل والاولى ان يبادر (قواه فعلى من تلاها مرتبن سعيدة واحدة الخ) قال الرملى أى د غرال بعدة الصلاتية اذلا كلام في وجوبها وقوله وعلى صاحبه سجدنان أى خارج الصلاة كذلك فيكون عليه الان سعيدات وهذه رواية النوادر وكلام هذاالشارح يدلءلى الهفهم من كلام القنيسة انه لا يجبعلى الاول الاسعادة خارجية فقط أوليس كذلك أه قاتوهذا المحل برشداليه تعبيرقاضيان حيث فصل بينما يجب في الصلاة وما يجب خارجها وقداختار خ لذ مافى القنية فانه قال وفي ظاهر الروا بقلا تازمه بقرآءة صاحبه الاسعبدة واحدة وعليمه الاعتماد لاناان نظرنا الى مكان اللسامع

كذلك فيحق السامع أيضا

لانالسماع بناءعلى الظهرية كالقنية (قوله وكل منهماسنة) قال فالتنارخانة وفي الحجة وقال بعض المشأ يخلوسعبد ولم بكير يحسر ج عن العهدة قال فالحجة وهذا معملم ولايعمل مهافمه من مخالفة السلف (قوله وفي المضمرات الخ) قال الرملي والذى فى آلم عرات بعدذ كرالمسئلة كندا فالفتاوى الظهسرية ووجددت مكتو بأبخط وكمفيته أن سعد شرائط الصلاة بن تكسرتين بلارفع يدوتشهدوتسلم وكره أن يقر أسورة ويدع آنة السجدة لاعكسه شيخ الاسلام المرحوم الشيخ محدالغزى الذى بنسحتى منالفتاوى الظهرية واذا أرادأن يسجد يقوم ثم يرفع رأسه من السعود واذارفع رأسه يقعدانتهى بلفظه اه قلت والظاهران في نسخته سقطالان الذي رأيته في الظهرية وكذا في التتارخانية معزيااليها واذارفع رأسهمن السحود يقومتم يقعد وكذآ قال في شرح المنية وفي

خار جالصلاة وعلى صاحبه سعدتان اه وقد يقال بل الواحب على من تلاها مرتبن سعدتان أيضا صلاتمة بالاوته وخارجية بتلاوة صاحبه ثمرأ يتهجمد الله تعالى في فتاوى قاضيخان انعلى كل منهما سعيدتين صلاتمة بتلاوته وخارجية بسماعه من صاحبه وأطال الكلام في بيانه فراجعه (قوله وكيفت مأن سيحد بشرائط الصلاة من تكبيرتين بلارفع يدونشهدو تسليم) أى وكيفية السعودوقدمناانه يستثنى من شرائط الصلاة التحر عمة والمرادبالتكبيرتين تكبيرة الوضع وتكبيرة الرفع وكل منهما سنة كاصحعه في البدائع محديث أبي داود في السنن من فعله عليه الصلاة والسلام كذلك واغلابر فع يديه عندالتكبرة لانهذا التكييرم فعول لاحل الانحطاط الاللغمر عة كاف سعود الصلاة وكذا التكبير للرفع كاف سعود الصلاة وهوالمروى من فعله عليه السلام وابن مسعودمن بعده وانمالا يتشهدولا يسلم لامه للتعليل وهو يستدعى سأق التحرعة وهي معدومة واخلف وافعا يقوله في هذه السجدة والأصحانه يقول سجان ربي الاعلى ثلاثا كسجدة الصلاة ولاينقص منهاو بنبغى أن لآيكون ماصحع على عومه فان كانت السعدة في الصلاة وان كانت فريضة قال سبحان ربي الأعلى أونفلا قال ماشاه تماورد كسجدوجه عي للذي خلقه الى آخره وقوله اللهما كتبلى بهاعندك أجراوضع عنى بهاوز راوا جعلهالى عندك ذخراو تقبلهامني كاتقباتهامن عدائداود وانكان خارج الصلافقال كلاأثرمن ذلك كذافي فتح القدير ومما يستحب لادائها أن يقوم فيسجدلان الحرورسقوطمن القيام والقرآن ورديه وهومروى عنعا تشسة رضى الله عنها وانلم يفعل لم يضره وماوقع فى السراج الوهاج من انداد كان قاعد الا يقوم لها فخلاف المذهب وفى المضمرات يستعب أن يقوم و سعدو يقوم بعدد فع الرأس من السعدة ولا يقعد اله والشانى غريب وأفاد في القنية اله يقوم لها وان كانت كثيره وأراد أن يسعدها مترادفة ومن المستعب أن يتقدم التالى و يصفّ القوم خلفه فيسجدون ويستحّب أن لا يرفع القوم رؤّه مهم قبله وليسهو اقتداء حقيقة لانهلوفسدت سعداة لامام بسبب لا يتعدى المم وف المجتبى معزيا الى شيخ الاسلام لايؤمرالتالى التقديم ولابالصف واكنه يسعدو يسعدون معهحيث كانوا وكنف كانوا وذكرأبو بكران المرأة تصلح امامالار حلفيها اه وفي السراج الوهاج ثم ادا أراد السعود سويها مقلبه ويقول للسانه أسحدلله سحدة التلاوة الله أكركما يقول أصلى لله تعالى صلاة كذا وقوله وكره أن يقرأ سورةويدع آية السجدة لاعكسه) لانه يشمه الاستنكاف عنها عمدا في الاولُ وفي الثاني مبادرا لها قال مجـــدوأحــالىأن يقرأ قبلها آية أوآيتن وذكرقاضيحانان قرأمعها آية أوآيتين فهو أحسوه فاأعممن الاول اصدقه عااذاقرأ بعدها آية أوآيتين بخلاف الاول وعلله بقوله دفعا الوهم التفضيل أى تفضيل آى السعدة على عُمرها اذالكل من حيث انه كلام الله تعالى في رتب وان كان لمعضها يسبب اشتماله على ذكر صفات الحق حسل جلاله زيادة فصيلة باعتبار المذكور الاباعتبارهمن حسشه وقرآن وفي الكافي قسلمن قرأ آى السعدة كلهافي محلس واحد وسعد لكلمنها كفاه آلله ماأهمه وماذكر في البدآئع في كراهة ترك آية السعدة من سورة يقرأه الان فيه قطعالنظم القرآن وتغييرا لتأليفه واتباع النظم والتأليف مأموريه قال الله تعيالي فاداقرأماه فأتسع قرآنه أى تأليفه فيكان التغيير مكروها فتضى كراهة ذلك كذاف فتح القدير وأقول وان كانذلك مقتضاه اكن صرح بعده في البدائع بخلافه فقال ولوقرا آية السعدة من سالسورلم ﴿ ١٨ ك بحر ثانى كه الظهيرية اله يستحب القيام بعد الرفع منها أيضا (قوله يقتضي كراهة دلك) خبرعن ما في قوله وماذكر

فَالبدائلِم أَى يقتضى الْكراهة فَ قراءة آى السجدة كلهاف عبلس (قوله لكن صرح بعده فالبدائع بخلافه) ظاهره انكلامه

متناقض لأنه يفيدان ماصر جبد بعده فيه تغييرلتا ليفه والاحسن مافي شرح المنية حيث فال وفسه نظر لان تغييرالتا ليف المحافظة عصل باسقاط بعض الكلمات أوالا يأت من السورة لابذكر كلة أو آية منها على مامرمن ان قرآه و آية من بين الآيات كقرام قسورة من بين السور فكالا يكون قراءة سورة من بين السورة كلا يكون قراءة سورة من كل سورة مغيراله نع يقتضى أنه لوترك آية السعدة من آخوالسورة لا يكره وفيه مافيه الهاى فالاولى ان يذكر صاحب البدائع ولانه شبه الاستنكاف حتى لا يرده مذا الاختراف المان قله الرملى عن المقدسي من ان قراء و تلك الا آيات متوالسة في علس تغيير النظم واحداث تأليف حسديد بخلاف ماصر جريه في البدائع بعد لان تلك آية مفردة الهنظاهر فيما لواخوالسعدات لما بعد التلاوة المالوسعد عقب كل آية فلالان ذلك واصل للتأليف كما قالوا فيما لوانتقل من آية الى أخرى من سورة واحدة في ركعتين لا يكره اذا كان بينهما آيتان فأكثر ١٢٨ ولوفي ركعة كره مطلقا كمانية وكذا قراءة سورتين فصل بينهما

يضره ذلك لانهامن القرآن وقراءة ماهومن القرآن طاعة كقراءة سورة من بين السور وقسده قاضيخان بان بكون في غير الصلاة فظاهرانه لو كان في الصلاة كره فهوم قدد لقوله لاعكسه تم قال في المدائع ولوقرأ آية السجدة وعنده ناس فان كانوامة وصنين متأهبين للسجدة قرأها جهراوان كانواء برمتاهبين ينمغي أن يحفض قراءتها لا نه لوجهر بهالصار موجبا عليهم شداري عاسكا سلون عن أدائه في قعون في المعصسة اه وذكر الشارح ولوقرأ آية السجدة الا الحرف الذي في آخرها لا يسجد ولوقرأ أكثر آية السجدة بحرف السجدة وفي مختصر البحر لوقرأ واسجد وسكت ولم يقرأ واقترب تلزمه السحدة اه وفي فتاوى قاضيان وفي مختصر البحر لوقرأ واسجد وسكت ولم يقرأ واقترب تلزمه السحدة اه وفي فتاوى قاضيان رحل سمع آية السجدة من قوم من كل واحد منهم حواليس عليه أن يسجد لانه لم يسمعها من تال

وباب المسافرك

أى باب صلاة المسافر لان الكلام في أبواب الصلاة ولاشك ان السفر عادض مكتسب كالتلاوة الا ان التلاوة عارض هو عبادة في نفسه الابعارض محلاف السفر الابعارض فلذا أخر هذا المباب عن ذلك والسفر لغة قطع المسافة من غير تقدير بحدة لانه عبارة عن الظهور ولهذا جل أصحابنا رجهم الله قوله صلى الله عليه وسلم ليس على الفقير والمسافر أضحية على الخروج من بلدا وقرية حتى سقط الاضحيدة بذلك القدر كذا في المحتبى وذكر في غاية البيات والسراج الوهاج ان من الاحكام التى المنحي السفر الشرعى المنافر الشرعى المنافر الشرعى سقوط الاضحية وجعله كالفصر وظاهره انها لا تسقط الابالسفر الشرعى وسياتى تحقيقه ان شاء الله تعالى في حله والاضافة في صلاة المافر اضافة الشراف المنافر والمنافرة الشرطة والفعل المناف المنافرة والمنافرة المنافرة والمن عاوز بيوت مصره مريد اسيراوسطا ثلاثه أيام في رأو بحراً وجب لقصر الفول الرباعى بيان للوضع الذي يبتدأ فيه القصر ولشرط القصر ومدته و حمن على انه خرج من المصرة الموت المدر المنافرة وعن على انه خرج من المصرة الموت المنافرة وعن على انه خرج من المصرة الموت المنافرة المنافرة وعن على انه خرج من المسافرة المنافرة وعن على انه خرج من المنافرة المنافرة وعن على انه خرج من المنافرة المنافرة وعن على انه خرج من المنافرة المنافرة والمنافرة والمنافرة والمنافرة وله من على انه خرج من المنافرة والمنافرة المنافرة والمنافرة والمنافر

ركعة لاركعتين كانبه علمه فى الفتح تأمل ولذاوالله تعالى أعلم قال فالنهران مافى الككافي وانكان ظاهرا فياله قرأآية السعدة على الولاء ثم سعد لها الا اله يحمّل اله سعد اكل واحدة عقب قراءتها وباب المسافرك من حاوز سوت مصره مريدا سبرا وسطائلاتة أيام ف براً و بحراً وجبل قصرالفرض الرباعي وهذالس عكروه ومافي الكتاب من قوله لاعكسه شاملله اذليس فسه تغمر نظم القرآن فتحمل عليه فتدبره أه ثم انما قاله المقدسيمييعلى مانيه عليه في النهر ان ما في

سورتن يكره في كل

البدائع اغماهومن بين السورة بالافراد لا السورجم سورة كاذكره المؤلف فالديم بف (قوله وقيده قاضيان) فصلى أى قيد عدم كراهته العكس بان يكون في غير الصلاة فالفالف الذخرة فالواو يحب أن يكره في حالة الصلاة الان الاقتصار على آية واحدة في الصلاة مكروه في باب صلاة السافر في (قول المصنف سيراوسطا) قال الشار الزيادي وسطا صفة لمصدو يحذوف والعامل فيه السير المذكور لا نهمقد ربان والفعل تقديره مريدا أن يسير سيرا وسطافى ثلاثة أيام ومراددا لتقدير الان يسير في المسيرا وسطافى ثلاثة أيام ومراددا لتقدير مدا يسير في المسيرة ثلائة أيام بسير وسط أو تقول في كلامه تقديم و تأخير وحذف تقديره مريدا ثلاثة أيام سيرا وسطا أي نسير وسه اهقال في النهر ودعاه الى ذلك أنه لدس في الكلام ما يعل في ثلاثة اذلا يصح أن يكون العامل ميدا لا نه حين شاف مستغنى عن ما في الكن قال العينى ان هدا التكلف مستغنى عن ما في الكرون العالم في المدراذا وصف لا يعل فتعن ما قال الكن قال العينى ان هدا التكلف مستغنى عن ما في الكرون العالم في المدراذا وصف لا يعل فتعن ما قال الكن قال العينى ان هدا التكلف مستغنى عن ما في الكرون العالم في المدراذا وصف لا يعل فت عن ما قال الكرن قال العينى ان هدا التكلف مستغنى عن ما في المدراذا وسف المدراذا وصف لا يعل فتعن ما قال الكرن قال العينى ان هدا التكلف مستغنى عن ما في الكرون العالم في الفرقية ولا سيرالان المصدراذا وصف لا يعل فتعن ما قال الكرن قال العينى ان هدا التكلف مستغنى عن ما في المدراذا وسلم المدراذا وسف لا يعل فتعن ما قال الكرون العالم في الفرق المدراذا و سيرا لا سيرالان المدراذا و سي

وتلائدابام صفتان لدأى كائنافى ثلاثة أمام (قوله لعدم صحة القصدوالنية من الصي) أقول ذكر فالسراج وكذاف التتارخانيةعن الظهيرية الحائض اذاطهرتمن مضها وبدنها وسنالمقصد أقلمن مسرة ثلاثة أمام تصلى أراما هوالصيم اه فلمتأمل وفي الشرب للآلمة بعدعزوه لختصر الظهرية ولاعفق انهالا تنرلعن رتبة الذي أسلمفكان حقها القصرمشله اه والظاهران هذامنيءلي القول الثانى فالصي والكافرانهما يتمانكا سأتى (قوله وسأتى) أىفآخرهدهالسوادة (قوله عمالرخصة) أى مسح ثلاثة أمام *الجنس*أى حنس المسافر ن لان اللام فى المسافر للرستغراق لعدم للعهود المعن ومن ضرورةعوم الرخصة الجنس عوم التقسدير شلاثة أمام لكلمسافر (قوله وتمام نحقيقه الخ) حاصله ان كلمسافر عسيم الائة أمام فلوكان السفر الشرعىأقلمن ذلك لثت مسافر لأعكنه مسيح ثلاثة أيام وقدكان كل مسافر عكنه ذلك ثم اعترض هذاالدليل بانه

فصلى الظهر أدنعا ثم قال انالو حاوزناه سذاانخص لصاننار كعتن وانخص بانحاء المجمة والصاد المهملة بدت من قصب كذاضطه في السراج الوهاج و يُدخسل في بيوت المصر ريضه وهوما حول المدينية من بموت ومسأكن ويقال محرم المسجدر بض أيضا وظاهر كلام المستف المهلا يشترط معاوزة القرية المتصادير بض المصر وفيه اختسلاف وظاهر المحتى ترجيع عدم الاشتراط وهوالذى مفده كلام أمعاب المتون كالهداية أيضاو جزم في فتح القدير بالاشتراط واعترض به على الهداية وصحح قاضعان في فتاواه الهلايدمن محاوزة القرية المتصلة بريض المصر بخللف الفرية المتصلة مفنا والمصرفانه يعتبر محاوزة الفناء لاالقرية ولميذكر المصنف مجاوزة الفناء للاختلاف وفصل فاضعان فيفتاواه فقال انكان منمو سنالمرأقل من قمدرغلوة ولم يكن بينهما مزرعة يعتسبر عاوزة الفناءأيضا وان كانت سنهما مزرعة أوكانت المسافة بينهو سنالمصر قدرغلوة يعتمر محاوزة عَمران المصر اه واطلق فى المجاوزة فانصرفت من انجانب الذى خرّ جمنه ولا يعتسبر مجاوزة محلة بحذائه من الجانب الأخروان كانت في المجانب الذي خرجمنه محلة منفصلة عن المصروف القديم كانت متصلة بالمصرلا بقصرالصلاة حتى يجاوز تلك المحلة كذافي الحلاصية وذكر في المحتبي ان قدر الغلوة ثلثما تهذراع الى أربعما تة وهوالاصم وفي المحمط وكذا اذاعاد من سفره الى مصر لم يتم حتى مدخل العران وأما الثانى فهوأن يقصدمسرة ثلاثة أيام فلوطاف الدنيامن غيرقصدالى قطع مسيرة تلاثة أمام لا يترخص وعلى هذا قالوا أمرخ وبهمع جيشة في طلب العدو ولم يعلم أين يدركه مانهم مصلون صلاة الاقامة في الذهاب وان طآلت المدة وكذلك المكث في ذلك الموضع اما في الرجوع وأن كانتمدة سفرقصر واوعلى اعتبارالقصد تفرع في صى ونصراني وجاقاصدين مسرة ثلاثة أيام فغي أثنائها بلغ الصيوأسلم الكافر يقصر الذي أسلم فيما يقى ويتم الذي بلغ لعدم صحة القصدوالنية من الصي حَمَن أنشأ السفر بخلاف النصر اني والباقي تعديعة النية أقل من ثلاثة أيام وسيأتي أيضا وانماا كتفي بالنبة في الاقامة واشترط العمل معهافي السفر لماآن في السفر الحاجة إلى الفعل وهو لا كمفيه محرد النبة مالم يقارنها عسلمن ركوب أومشى كالصبائم اذانوى الافطار لا يكون مفطرا مالم بفطر وفي الاقامة الحاجة الى ترك الفعل وفي الترك يكفي مجردا لنمة كعبدالتجارة اذانواه للخدمة وأشار المسنف الحان النمة لابدأن تكون قبل المسلاة ولداقال فى المندس اذا افتتح الصلاة في السفينة حال اقامته في طرف البخر فنقلها الريح وهوف السفينة ونوى السفر يتم صــــــلاة المقيم عندأ بي بوسف خلافالهمدلانه اجتمع في هذه الصلاة ما يوجب الاربع وماعنع فرجينا ما يوجب الاربع أحتياطا آه وفيه ايضاومن جل غيره ليذهب معه والحمول لايدري أين يذهب معه فانه يتم الصلاة حتى يسير ثلاثالانه لميظهر المغبر وأذاسار ثلاثا فينتذقصرلانه وحب علسه القصرمن حنجسله ولوكان صلى ركعتن من وم حل وسار مه مسرة ثلاثة أيام فان صلاته تجزئه وان سار به أقل من مسرة ثلاثة أيام أعادكل صلاة صلاهار كعتن لانه تبن أنه صلى صلاة المسافرين وهومقيم وفالوحه الاول تساله مسافر اه ففي هذه المسئلة بكون مسافر الغير قصدوه وغيرم شكل لماسسأني ان الاعتبار بنية المتبوع التاسع وأما التقدير شلائة أيام فهوظاهر المذهب وهو العديد لاشارة قوله صلى الله عليه وسلم يسم المقيم يوما وليله والمافر الائة أيام عم الرخصة الجنس ومن ضرورته عوم التقدير وغمام تعقيقه فق القدير والمرادباليوم النهاردون الليسل لان الليل الاستن احة فلا يعتبر والمراد ثلاثة أيام من أقصر أيام السنة وهل يشترط سفركل يوم الى اللمل اختلقوا

قديقال المرأد المسافراذا كان سفره يستوعب ثلاثة أيام قال ولا يقال انداحة ال يخالفه الظاهر فلا يصار اليه لانا نقول قد صاروا المسه فيما اذا بكر المسافر في اليوم الاول ومشى الى وقت الزوال شم في الثاني والثالث كذلك فبلغ المقصد فا معسافر على العصيح و لا عكنه المسيمة عام ثلاثة أيام لا نه صارمة يما وان قالوا بقية كل يوم سلحقة بالمنقضى للعلم بانه لا بدمن تخلل الاستراحات لا يخرج بذلك من ان مسافر المسيم مع المنافر المن ثلاثة أيام فان عصر اليوم الثالث لا يستح فيسه فليس قيام الثالث ملحقا

فه والصح انه لا يشترط حتى لو بكرف الدوم الاول ومشى الى الزوال ثم في الدوم الثاني كذلك ثم ف اليوم الثالث كذلك فانه يصيرمها فرالان المسافر لابدله من النزول لأستراحة نفسه ودابته فلا يشترط ان يسافسر من القحر الى الفحرلان الاكدمي لايطمق ذلك وكسذلك الدواب فالحقت مسدة الاستراحه عدة السفر لاجل الضرورة كذافى السراج الوهاج وبداند فع مافى ففح الغدير لان أقل اليوم اذا كان ملحقا بأكثره للضرورة لم يكن فيه مخالفة للعديث المفيد للشكر أنه كمان الليل للاستراحة وهومذكورف الحديث وأشار المصنف الى انه لااعتبا ربآلفراسخ وهوالعيم لان الطريق لوكان وعراجيث بقطع ف ثلاثة أيام أقد لمن خسسة عشر فرسخا قصر بالنص وعلى التقدير بها لايقصرفيعارض النص فلايعتسرسوى سيرالثلاثة وفي النهاية الفتوى على اعتبار انماسة عشرفرسخا وفي المحتى فتوى أكسثرائمة خوارزم على خسة عشرفرسحا اه وأناأ تبعب من فتواهم في هداوا مثاله عما يحالف مذهب الامام خصوصا المخالف النص الصريح وفي فتاوى قاضحان الرجل اذاقصدملدة والىمقصده طريقان أحدهما مسسرة ثلاثة أمام وليالها والاسخو دونها فسلك الطريق الا بعد كان مسافرا عندنا اه وان سلك الاقصريم وهذا جواب واقعسة الملاحين بخوار زموان من الجرحاندة الى مدانق اثنى عشر فرسحافى المر وفى جعون أكثرمن عشر ين فرسخا فجأزل كاب السفينة والملاحين القصر والافطار فيه صاعدا ومنحدرا كدذاف المجتبي ودكرالاسبعابي المقيم اذاقص ممرامن الأمصار وهومادون مسسرة ثلاثة أيام لا يكون مسافرا ولوايه خرجمن ذلك المصر الذى قصدالى مصر آخروه وأيضاأقل من ثلاثة أيام فأنه لا يكون مسافرا وانطاف آ واق الدنياعلى هذا السيل لا يكون مسافراً اه وفي السراج الوهاج اذا كانت المسافة ثلاثة أمام مالسر المعتاد فسار الهاعلى البريدسبرا مسرعا أوعلى الفرس جرياحثيثا فوصل فيومين قصر أه والمرّاد بسسراله وأنجب لان يكون بالابل ومشى الاقدام والمرّاد بالابل ابل القافلة دون البريد وأما السسرف ألبحر فيعتبرما يليق بحاله وهوان يكون مسافة ثلاثة فيه اذا كانت تلك الرياح معتدلة وانكانت المشافة بحيث أقطع فالبر فيوم كماف الجبل يعتسبر كونهامن طريق الجبل بالسير الوسط ثلاثة أيام وانكانت تقطع من طريق السهدل بيوم فالحاصل ان تعتسير المدة من أى طريق أحذفيه ولهذاعم المصنف رجه الله ونرجس يرالبقر بجرالجلة ونحوه لانه أبطأ السيركاان أسرعه سبرالفرس والبريد والوسط ماذكرنا وف السدائع ثم يعتبر في كل ذلك السرا لمعتادفه وذلك معلوم عندالناس فيرجع اليهم عندالاشتباه وأماالنا لتأغنى حكم السفر فهو تغيير بعض الاحكام فذكر المصنف منها قصر آلصلاة والمرادو جوب قصرها حتى لوأتم فانه آثم عاص لآن الفرض عتدنا من دوات الاربع ركعنان في حقه لاغيرومن مشايحنا من لقب المسئلة بان القصر مندنا عزيمة والاكال رخصة قال في البدائع وهذا التلقيب على أصلنا خطأ لان الركعتين في حقه ليستا قصرا

باوله شرعالعدم الرخصة فسه ولاهوسفرحقيقة فظهراله اغاعسم ثلاثة أيام اذا كانسفره ثلاثة أمام وهوعن الاحتمال المذكور من أن يعض المسافر نالاستعهاوآل الىقولأبى بوسفأىمن ان مدته نومان وأكثر الثالث أه ملخصا وحاصله منعالكلية القائسلة ان كل مسافر عدح ثلاثة أبام ماثمات مسافر عسئ أقلمنهافلم يكن في اتحدث دلالة على ان أقل مدة السفر ئلائة أيام (قوله ويه اندفعالخ) لأيخفي مافيه على المتأمل النسه (قوله وأناأ تبعب الخ)قال الشيخ اسمعيل رجه الله تعالى يؤخ فحواله من قول الفتح وكلمن قدر مقدر منها اعتقدانه مسرة ثلاثة أمام وانماكان الصيم أنلايقدرها لانه لوكان الطسريق وعرا الخمام (قوله وفي المراجاذا كأنت المسافة

آن) قال في الفتح وهذا أيضا بما يقوى الا شكال الذي قلناه و لا مخلص الاان يمنع قصر مسافر حقيقة ومواحد وان قطع فيه مسيرة أيام والالزم القصرلو قطعها في ساعة صغيرة كقدر درجة كالوظن صاحب كرامة الطي لانه يصدق عليه انه قطع مسافة ثلاثة بسير الآبل وهو بعيد لانتفاء مظنة المشقة وهي العلة و قيامه فيه (قوله وان كانت المسافة بحيث تقطع) ان هذه وضلمة كالتي عدها الله عدما الله المنافة بحيث تقطع المنافة والكالتي المسافة بحيث تقطع المنافة والكالتي المنافة بحيث تقطع المنافة بعدما النهادة كالتي المسافة بحيث تقطع المنافة بعدما المنافقة والمنافقة والمنا

(قوله وقال الهندواني الخ) قال الرملي قال ف المرحمنية المصلي والاعدل ما فاله الهندواني اله فلوأتم وقعد في الثانية صحوالالاحتى يدخل مصروا و ينوى اقامة نصف شهر ببلدا وقرية

حقيقة عندنا بلهماة امفرض المسافروالا كالليس رخصة في حقه بل اساءة ومخالفة للسنة ولان الرخصة اسم العيرعن الحركم الاصلى بعارض الى تخفيف ويسروام وجددمعني التغيير فحق المسافر رأسااذ الصلاة فالاصل فرضت ركعتين فيحق المقيم والمسآفر ثم زيدت ركعت ين في حق المقم كاروته عائشة رضي الله عنها فانعدم معنى التغيير في حفه أصلاوف حق المقيم وحدالتغيير لكن الى الغلط والشدة لاالى السهولة والدسر والرخصة تذيئ عن ذلك فلم يكن ذلك رخصة حقيقة في حق المقم أيضا ولوسمى واغماه ومجازلو وديعض معانى المحقيقة وهو التغمير اه فهلى همذالوقال في جوآب الشرط صلى الفرض الرياعي ركعتين لكان أولى وقيديا افرض لآنه لاقصرفي الوتر والسنن واختلفوا فيترك السنن فيالسيفر فقيل الافضله والترك ترخيصا وقسل الفعل تقريا وفال الهندواني الفعل حال النرول والترك حال السروقيل بصلى سنة الفعر غاصة وقيل سينة المغرب أيضا وفيالتحنيس والختارانهان كانحال أمن وقرار بأثي بهالانها شرعت مكسملات والمسافسر البه محتاجوان كأن حال خوف لا يأتى بهالانه ترك بعذر اه وقد مالرباعي لانه لاقصر في الفرض الثنائى وآلثلاثى فالركعات المفروضة حال الاقامة سبعة عشروحال السفر احدى عشر وفي عمدة الفتاوى المصدرالشهيداذاقال لنسائه من لم يدرمنكن كرركعة فرض يوم ولدلة فهي طالق فقالت احداهنء شرون ركعة والاخرى سيعة عشر ركعة والاخرى خسة عشر والأخرى احدى عشر لاتطلق واحدة منهن اما السيعة عشر لايشكل ومن فالتعشر ون ركعة فقد فتمت الوتر الها ومن قالت سة عشرفموما الجمعسةومن قالت احدى عشرففرض للسافر اه أطلق للارادة فشملت ارادة المكافر قالفاكخلاصةصىونصراني نوحالي سفرمسيرة ثلاثة أيام وليالها فلماسارا يومين أسلم النصراني وبلغ الصي فالنصراني يقصرا لصلاة فيهابق من سفره والصي بتم الصلاة بناءعلى ان بية الكافرمعتبرة وهوالختار والامام انجليل الفضلي سوى يدنهما يعني كلأهسما يتمان الصلاة اه (قوله فلوأتم وقعد في الثانية صحوا لالا) أي والله يقعد على رأس الركعتين لم يصم فرضه لانه اذا قعد فقدتم فرضه وصارت الاخر مان له نفلا كالفعرو صارآ ثمالتأخير السلام وان لم يقعد فقد خلط النفل بالفرض قبسلا كاله وأشارالي اله لابدأن يقرأفي الاولسين فلوترك فهماأ وفي احسداهما وقرأف الاخر ببنام يصع فرضه وهذا كله ان لم ينو الاقامة وان نواها قال الاسبيح الى لوصلي السافر ركعتمن وقرأفيهما وتشهدهم نوى الاقامة قب لالتسليم أو بعدماقام الى الثالثة قب لأن يقيدها بسعدة عالمه يتحول فرضه الى الاربيع الاانه يعيد القيام والركوع لانه فعله بنية التطوع فلا ينوب عن الفرض وهومخسيرفى القراءة فلوقيدها بسجدة شمنواها لم يتحول فرضه ويضيف الهاأنرى ولوأ فسدها لاشئ علينه ولولم يتشهد وقام الى الثالثة ثم نوى الافامة تحول فرضه أر بعاا تفاقا هان لم يقم صلسه عادالى التشهدوان أقامهلا يعودوه ومخبرف القراءة ولوقام الى الشالثة ثم نوى قبل السحدة تحول الفرص ويعبدالقيام والركوع ولوقيسد بالسعدة فقدتأ كدالفساد فيضيف أنرى فتكون الاردع تطوعا على قولهما خسلا فالحمد فعنسد ولاتنقل بعدالفساد تطوعا ولوترك الفراءة وأتى بالتشهد ثمنوى الاقامة قبلأن يسلم أوقام الحالثالثة ثمنوى الاقامة قبل أن يقيدها بالسجدة عامه يتحول الحالاربع ويقرأف الاخريين قضاءعن الاولدين ولوقددالثالثة بسحدة ثم نوى فسدت اتفاقا ويصنف رابعة لتكون تطوعا عندهما اه (قوله حتى يدخل مصره أو ينوى الاقامة نصف شهر في الدأوقر مة) متعلق بقوله قصرأى قصرالى غأية دخول المصرأونيسة الاقامة في موضع صالح للمدة المذكورة فلا

النقض) أىلانهلميتم علة فكانت الاقامة نقضا للعارض لااستداءعلة الاعمام ولوقيسل العلة مفارقة السوت قاصدا مسدرة ثلاثة أبام لاستكال سفر تلاثة أيام بدلسل ثبوت حكم السفر بجعرد ذلك فقدةت العلة تحركم السفر فنثت حكمه مالم يثدت عسلة حكم الاقامة احتاج الى الحوال كذافي الغتم وعن هذا الاشكال نشأ قول المؤلف الآتي والذى يظهسرا لخقالف النهــرمجيباوأ أتنخسر مان الطال الدليل لمعنى لاستلزم الطال المدلول **(قولەوروى**الىخارىالخ) قال الرملي فالالمرحوم شيخشيعنا شيخ الاسلام على المقدمي هذه حكامة خال طرقها الاحتمال وهوانهحاوزالمدةعلي الكمال اله أقول وقد يجابءن أصل الاشكال مان العلة المذكورة الما هيعلة ابتداء أماالعلة مقاهفهي استكال المدة (قوله أمااذالم يسرئلانة أمام فلايشترطالخ)أقول الظاهر انهذافيسااذا عزم على الرجوع ونقض السفركام أمااذ آبقي على قصده الاول ولم ينقض

مقصراً طلق ف دخول مصره فشعل ما اذا نوى الاقامة به أولا وشعل ما اذا كان في الصلاة كا اذا سسقه حدث ولىس عنده ماء فدخله للاء الااللاحق اذا أحدث ودخل مصره ليتوضأ لا يلزمه الاتمام ولا بصسرمقها بدخوله المصركذاف الفتاوى الظهربة وشمل مااذا كانسآ رئلا ثة أيام أوأقل لكن ألمنة كورف الشرحانه يتماذاها وأقل بمحردا لعزم على الرجو عوان لم يدخل مصره لانه نقف السفرقيل الاستحكام اذهو يحمل النقض فانف فتم القدير وقياسه أن لا يحل فطره ف رمضان اذا كان بينه و من ملذه يومان وفي المحتى لا يبطل السفر الا نبية الآقامة أود خول الوطن أوالرجوع قبل الشه الله اله والذكورف الخانية والظهربة وغرهم ماانه اذارجع محاجة نسمائم تذكرها وان كان له وطن أصلي يصرمقيما بجورد العزم على الرجوع وان لم يكن له وطن أصلى يقصر اه والذى يظهرانه لابدمن دخول المصرمطلفا لأن العساقه مفارقسة السوت قاصدا مسمرة ثلاثة أمام الااستكال سفر ثلاثة أيام بدليدل بموت حكم السفر بجرد ذلك فقد غت العدلة محمكم السفر فيثبت حكمه مالم تثبت عسلة حكم الاقامسة وروى البخارى تعليقا ان علمانو بفقصر وهو يرى البيوت فلمارجع قبلله هذه الكوفة قال لاحتى ندخلها يريدانه صلى ركعتن والكوفة عرأى منهم فقيل له الى آخره وقيد بنية الاقامة لانه لودخل بلدا ولم ينوانه يقيم فيها حسة عشر يوما واغما يقول غدا أخرجأ وبعمدغدأخوج حتى بقي على ذلك سمنين قصر وفي المجتبي والنيسة المأتؤثر بخمس شرائط أحدها ترك السيرحتي لونوى الاقامة وهو يسيرلم بصع ونانها صلاحية الموضع حتى لواقام في بحرام جزيرة لم تصح والتحاد الموضع والمدة والاستقلال بالرأى اله وأطلق النسة فشمل الحكمة كالو وصل الحاج الى الشام وعلم ان القافلة اغاتخر بعد خسة عشر يوما وعزم أن لا يخر ج الامعهم لايقصر لانه كناوى الأقامة كذافي المحيط وشمل مااذا نواها في خلال الصلة في الوقت عالم يتم سواءً كان في أولها أووسطها أوفى آخرها وسواء كان منفردا أومقتــدما أومدركا أومسوقا أما الألاحق اذا أدرك أول الصلاة والامام مسافروا حدث أونام فانتبه بعد فراغ الامام ونوى الاقامة لم يتم لان اللاحقف امحكم كانه خلف الامام فاذافر غالامأم فقداستحكم الفرض فلايتغييرف حق الامام فكذاف حق اللاحق ولونواها بعدماصلي ركعة ثم غرج الوقت وأنه يتحول فرضمه ألى الاربع ولو خرج الوقت وهوفى الصلاة فنوى الاقامة والهلا يتحول فرضه الى الاربع في حق تلك الصلاة كـ الم فى الخلاصة وقيد بنصف شهر لان نية اقامة مادونها لا توجب الاقمام أروى عن ابن عباس وابن عمرانهما قدراها بذلك والاثرفي المقدرات كالخبر وأقام صلى الله علىه وسلم بمكة مع أحدامه سيعة أيام وهو يقصروقي دبالبلدوالقرية لان نية الاقامة لاتصحى غيرهما فلاتضحى مفازة ولابزيرة ولأبحر ولاسفينة وفالخانية والظهيرية والخلاصة ثمنية الاقامة لاتصح الافي موضع الاقامة بمن يتمكن من الاقامة وموضع الاقامة العمران والسوت المخسنة من الحجر والمدر والخشب لاالخمام والاخسة والوبر اه وقدالشارحون اشتراط صلاحية الموضع بان يكون سار ثلاثة أيام فصاعدا أمااذالم يسر ثلاثة أيام فلايشة ترطأن تكون الاقامة في بلدأ وقرية بل تصيح ولوفى المفازة وفسممن البحث ماقدمناه وقول المصنف حتى يدخل مصره أولى من قول صاحب الهمع الى أن يدخمل وطنهلان الوطن مكان الانسان ومعله كافى المغرب وليس الاتمام متوقفا على دنحوله بلعلى دخول مصره وانلم يدخل وطنه ويصيرا لمصر مصراللا نسان بكونه ولدفيه واختلفوا فيما اذادخل المسافر مصراوتروج بهاوالظاهرانه يصيرمقي الحديث عررضى الله عنسه ولقوله عليه الضسلاة والسلام

قبلان يسرئلانة أيام تأمل نع سياتى اختلاف الرواية في ان وطن الاقامة هل يشرط فيه تقدم السفرام لا فراجعه (قوله وقيل كان سبب تفقه عيسى بن أبان الخ) نقل العلامة ملاعلى القارى هذه الحكاية في شرحه على لباب المساشم قال في كلام صاحب الامام تعارض حيث حكم في الاول بانه مسافر فلا يحوزله التمام وحكم في الشاف بانه مقيم فلا يجوزله القصر مع ان المسئلة بحالها ولعل التقدر فلم ارجعت الى منى وفريت الاقامة بمكة مع صاحبي بدا الخومفه وم مسئلة المتون انه لونوى في أحدهما خسة عشر يوما صادمة على المنافر اذا دخل مكة واستوطن بها أوأراد الاقامة فيها شهر امثلا فلا شاف انه يصرم قيما ولا يضرحن المنفر وجدالى منى وعروات ولا تنقضى اقامته اذلا يشترط تحقق كونه خسة عشر يومامة والمة بها بحيث لا يخرج منها والله التوفيق اقول و كانتها والمنافرة المنافرة والمنافرة وليا والمنافرة والمنافرة

السابقة صارمقيمالان الباقى من الشهراكثر من خسة عشروهنا كذلك لان فرض المسئلة أنه دخل فى أول العشر ومعلوم ان! محاج يخرج

لاعكة ومنى وقصران نوى أقل منه أولم ينو وبقى سنين أونوى عسكر ذلك بارض الحرب وان حاصروا مصر أو حاصر واأهل البغى ف دارنا ف غيره

فى اليوم الثامن الى منى وسرحه الى مكة فى اليوم الثانى عشر فلما دخسل الى مصحة أول العشر ونوى اقامة شهر لم تصع ندته أول المسدة لا به

من تروج في بلدة فهومنها والمسافرة تصير مقيمة بنفس التروج عند هم كذا في القنيدة (قوله الاعكة ومنى أىلونوى الاقامة عكة خسية عشريوما فامهلا يتم الصلاة لان الاقامة لا تكون ف مكاسن اذلو حازت في مكانين مجازت في أماكن فيؤدى الى ان السفر لا يتحقق لان اقامة المسافر فىالمراحك لوجعت كانت خسة عشر يوماأوأ كثر الااذانوى ان يقيم بالليل في أحدهما فيصير مفيما بدخوله فيه لان اقامة المروتضاف ألى مبيته يقال فلان يسكن في حارة كذا وان كان بالنهار فىالاسواق ثم مانخروج الى الموضع الا خولا يصيرمسافرا وذكرفى كتاب المناسك ان اكحاج اذادخل مكة فأيام العشر ونوى الاقامة نصف شهرلا يصم لانه لابدله من الخروج الى عرفات فلا يتحقق الشرط وقيل كانسب تفقه عيسي بنأ مان هذه المسئلة وذلك امه كان مشغولا بطلب الحديث قال فدخلت مكة في أول العشر من ذي الحجمة مع صاحب لي وعزمت على الاقامة شهرا وجعلت أتم الصلاة فلقيني بعض أمحاب أبى حنيفة فقال أخطأت فانك تخرج الى منى وعرفات فلما رجعت من منى بدالصاحى أن يخرج وعزمت على ان أصاحب وجعلت أقصر الصلاة فقال لى صاحب أى حنيفة أخطأت فانكمقم عكة فالم تخرج منها لاتصيرمسا فرافقات أخطأت ف مسئلة ف موضعين فرحلت الى عباس مجد واشتغلت بالفقه والدائع واغا أوردناهذه الحكاية ليعلم مبلغ العلم فيصيرمبعثة الطلبة على طلبه قيد بالمصرين ومراده موضعان صالحان للاقامة لافرق سن المصرين أوالقريتين أوالمصر والقرية للاحترازعن نية الاقامة في موضعين من مصر واحدا وقرية واحدة فانها صحيحة لانهمامتعدان حكا ألاترى انه لوخرج المهمسا فرآلم قصر (قوله وقصران نوى أقل منهاأولم ينو وبق سنين)أىأقلمن نصف شهر وقدقدمنا تقريره (قوله أونوى عسكرذاك بارض الحربوان حاصر وامصراأ وحاصر واأهل البغي في دارنا في غيره معطوف على قوله نوى أقلمنه

التغليل يدل على ان قوله ف غير مصر وقوله فى البحر ليس بقيد حق لونزلوا مدينة أهل البغى وحاصر وهم فى المحصن لم تصح نيتهسم أيضاً لان مدينته من كالمفازة عند حصول المقصود لا يقيمون فيها أه وف معراج الدراية ثم التقييد بقوله فى غير مصر وفى البحر وهم وهم فى المحصن تصح نيسة الاقامة لكن اطلاق ماذكر فى المبسوط بدل على انه ليس كذلك عانه قال وكذا اذا حاربوا أهل البغى في دار الاسلام أما التعليل في شمل المفازة والمدينة الأأنه قيد فى المجامع الصغير عبر المصر وبالمحرلانه في عدم المكلام فى التوجيه مغير المصر وبالمحرلانه في عدم على المحاربة على المحربة على المحربة المحرب

فراجعه وقدداطاقه فالسراج والدخسيرة والحاصل أن الفهوم من عبارات المتون كالهداية ان عسكرنا لوحاصراً هل المغى والعسكردا خسل

بخلاف أهل الاخبية

المصرمن ديارالاسسلام تصمح نيتهم الافامة والمفهوم من اطـــلاق المسدوط والسراج والدحسرة وهومقتضي التعلسل انها لاتصيح وظاهم كالام العناية والمعراج اختياره ويه خرم الشرنسلالى في نور الايصاح والله أعلم (قوله لم يصرمقيما) طاهر ماف الفتحرانء لهذلك عدم قطعه بالاقامة هذه المدة لانهاذاو جدفرصةقمل عمام المدة يحسر بركن دخل المركحاجة معسه ونوى الاقامة مدتها (قوله لم تعتبرندته)قال فشر المنية هكذاوقع في

اى وقصران نوىء سكر نصف شهر بارض الحرب ولافرق بن أن يكون العسكر مشعفول نبالقتال أوالمحاصرة ولافرق فى المحاصرة بين أن تكون المدينة أوللعصن بعدان دخلوا المدينة ولأفرق بين أن يكون العسكر فأرض المحرب أوأرض الاسلام مع أهل البغى في غير للصر لان نيسة الاقامة في داراكحرب أوالبغى لاتصم لان حالهم يخالف عز عتهم للتردد بين القرار والفرار ولهذا قال أمعامنا فالمردخل مدينة كاجة ونوى أن يقيم خسة عشر يومالقضاء تلك الحاجة لا يصمير مقيمالانه متردد اس أن يقضى حاجته فيرجع و سنأن لأيفضى فيقيم فلا تكون نيته مستقرة كنية العسكر في دار الحرب وهذاالفصل هجة على من يقول من أرادا لخروج الى مكان ويريدان يترخص ترخص السفر ينوى مكاما أبعد منه وهذا غلط كذاذ كرالتمرتاشي آه كذاف معراج الدراية وعلى هذاواقعة الفتوى وهى ان انسانا يحلف بالطلاق انه يسافر ف هذا الشهر فننوى مسرة ثلاثة أمام ويقصدمكانا قر يمافهذا لم يكن مخلصاله لتعارض نيته آذالاولى ليست شة أصلا وأطلق في العسكر فشمل مااذا كاسالشوكة لهموقيديه لانمن دخل دارا كحرب بامان فنوى اقامة نصف شهرفها فانه يتمأرها لان أهل الحرب لا يتعرضون له لاجل الامان كذافي النهابة وأشار الى ان الاسراوا تفلت من أيدى الكفار وتومان ف غارونوى الاقامة خسة عشريوما لم يصرمقيما كالوعلم أهل الحرب باسسلامه فهرب منهم مريد السفر ثلاثة أيام وليالهالم تعتبرنيته كذافى اتخلاصة وفى فتاوى قاضيخان وحكم الاسهرفي دارانحرب حكم العبدلا تعتمر نيته والرجل الذي يبعث المه الوالى أوالخليفة ليؤتى به المه فهو عنزالة الاسبروف التحنيس عسكرالمسلمن اذادخلوادارا كحرب وغلبواف مدينة ان اتخذوها دارا يتمون الصلاة وأنلم يتخذوها داراولكن أرادواالاقامة بهاشهرا أوأكثرفانهم يقصرون لانها فالوجه الثابي بقيت دار حرب وهم محاربون فيها وفي الوجه الاوللا اه (قوله بخلاف أهل الاخيية) حيث تصع منهم نية الاقامة في الاصع وان كَانوافي المفازة لان الاقامة أصل فلا تبطل بالانتقال من مرعى الى آخرالا اذاار تحلواءن موضع اقامتهم في الصيف وقصد واموضع اقامتهم في الشتاء وبينهما مسمرة ثلاثة الامفانهم يصمرون مساقر تف الطريق وظاهر كلام المدائع ان أهمل الاخبيسة مقعون لاعتنا حوينالى نبة الاقامة فانه جعل المفاوزلهم كالامصار والقرى لاهلها ولان الاقامة للرجل أصل والسفرعارض وهم لاينوون السفر وانما ينتقلون من ماء الى ما ومن مرعى الى آخر اه والاحبية جع خباء البيت من صوف أووبر فان كان من الشعر فليس بخباء كذافى ضياء الحلوم وفى المغرب الحباء الحيمة من الصوف اه والمرادهنا الاعمل اف البدائع من التسوية بين من يسكن فيدت صوف أويد شعر وقيد بأهل الاحبية لان غيرهم من المسأفرين لونوى الاقامة معهم فعن

الى المنظمة وفتاوى قاضعاً أولم المرادولم تعتبرنيته الافامة بعد ذلك والافقد ذكر السروجي الى عن الذخيرة ان الاسيراذ الفلت من العدة فوطن نفسه على أقامة نصف شهر في غاراً ونحوه قصر لا نه محارب للعدة وكذا أذا أسلم فهرب منهم فطلبوه ليقتلوه فحر جهار بامسيرة السفر اله فهذا بدل على انه يقصر وكذا صربانه يقصر في التا تارخانية بعلامة المحيط فتعين جل تلك العيارة على ما فلذا ولا يصم غير ذلك الهاى المرادمن قوله لا تعتبرنيته ان نية السفر في هذه الحالة لا تصميل المرادلات عتبرنيته ان نية السفر في هذه الحالة المتعالية المرادلات عتبرنيته على المرادلات المرادلات عنبرنيته على المرادلات عنبرنيته على المرادلات المرادلات عنبرنيته على المرادلات المرادلات عنبرنيته المرادلات عنبرنيته عنبرنيته السفر في هذه المحالة المرادلة عنبرنيته المرادلة عنبرنية المرادلة عنبرنيته المرادلة عنبرنيته المرادلة عنبرنيته المرادلة عنبرنيته المرادلة عنبرنيته المرادلة عنبرنيته المرادلة عنبرنية المرادلة عنبرنيته المرادلة عنبرنيته المرادلة عنبرنية المرادلة عنبرنية المرادلة عنبرنية المرادلة عنبرنية المرادلة عنبرنية المرادلة عنبرنية المرادلة المرادلة عنبرنية المرادلة ا

(قوله و ستثنى الخ) دفعه فى النهر بانه لا حاجة المه لان ظاهر كلام المصنف ان معنى اقتدى نوى الاقتداء به (قوله ومقتضى التعليل في هذه المسئلة العجمة) فيه نظر لان كون القرآءة نافلة في الشيفع الثانى م ١٤ اذا قرأ في الاول أيضالا يقتضى ان

تكون فرضا فيسه اذالم يقرأ في الاول لاحتمال التحاقها بالاول فككون الثانى خالماعن القراءة أصـــلاكماً صرحه الفتح وسأتىءن الحيط ولككن قدم الخــلاف فيادالمهوان القراءة فالأخرين ملهى أداء أمقضاءوعكى الاول يظهر ما قاله تأمل (قوله ولم ولواقتدىمسا فرعقيمفي الوقت صح وأتم وبعدهلا يظهر قول الحدادي الخ) قال في النهـرعـزاه في السراج الحالحة واشي وعاله مان تحرعة الامام اشتملت على الفرض لاغرواغازيد ليدخل فسله مالواقتدي مهفي القعدة الاخسرة فاله لايصم اقتداؤه لان تحرعته اشتماتءلي نفلسة القسعدة الاولى والقراءة بخلاف المأموم وهذامعنيمافي السراج وقوله في البحر أنه لدس بظاهر ليس بظاهرويه يظهرعدم العه فعيا اذا لم يقرأ في الأولسن واقتدى بهفى الاخريتن ثم ذكرجهواب المحيط الأحنى ثم قال وأقول

أبى وسفروا يتان وعنداني حنيفة لا يصسرون مقيمن وهو العيم كذافي البدائع وف المجتبي والملاحمسافر الاعندا كسن وسفينته أيضاليست بوطن (قوله ولواقتدى مسافر عقيم في الوقت صع وأتم) لانه يتغير فرضه الى الاربع للتبعية كاتتغيرنية الاقامة لاتصال المغير بالسدبوه والوقت وفرض المسافر قابل للتغسير حال قيام الوقت كنية ألاقامة فيه واذا كان التغيير لضرورة الاقتداء فلوأ فسده صلى ركعتين لزواله بخلاف مالواقتدى بالمقيم ف فرضه ينوى النفل حيث يصلى أربعا اذا أفسده لانه الترم أداء صلاة الامام وهنالم يقصدسوى اسقاط فرضه غيرانه تغيرضر ورةمتا بعتد ويستثنى من مسئلة الكتاب مالواقتدى المقيم بالمسافر فأحدث الامام فاستخلف المقسم فانه لايتغير فرصه الى الاربع مع انه صارمقتديا بالحليفة المقيم لانه لما كان المؤتم خليفة عن الما قركان المسافر كانه الامام فيأخ ـ ذا كليفة صفة الاول حتى لولم يقعدعلى رأس الركعتين فسدت صلاة الكل ثم فاقتداءالمسافر بالمقيم اذالم يحلس الامام قدرا لتشهدف الركعتبن عامد أأوساهما وتابعه المسافر فقد قمل تفسدصلاة المساقر وقيلكلا تفسد كمذافى السراج الوهاج والفتوى على عدم الفسادلان صلاته صارت أررها بالتبعمة كدافي التجنيس وصححه في القنمة وأشار المسنف الى ان الامام المسافر لونوى الاقامة لزم المأموم المسافر الاعام وان لم ينوللتبعية فأوأم المسافر مسافر سومقيمن فلساصلي ركعتين وتشهد فقبل ان يسلم تكلموا حدمن السافرين أوقام فذهب ثم نوى الامام الاقامة وانه يتحول فرضه وفرض المسافرين الأبين لم يتكلموا الى الاربع وصلاة من تكلم نامة فلوت كلم رعدز ة الامام الافامة فسدت صلاته وازمه صلاة المسافر ركعتين ذكره الاسبيداي (قوله وبعدهلا) أي بعد خروج الوقت لايصم اقتداء المسافر بالمقيم لان فرضه لا يتغير بعد الوقت لانقضاء السبب كالايتغير بنية الافاهة فيكون اقتداء المفترض بالمتنفل فى حق القعدة أوالقراءة أوالتحرعة كذاذ كرالشارج والمذكور ف الهدامة وغبرها فيحق القعدة أوالقراءة ولمأرمن دكرالتحرعة غبرالشار والحدادى وتوضعهان المسافر أذااقتدى بالمقم أول الصلاة وان القعدة تصرفرضا في حق المأموم وغير فرض ف حق الامام وهوالمرادبالنفل فعبارتهملالهماقابل الفرض فيذخل فيمالواجب فان القعدة آلاولى واجبة وان اقتدى مه في الشفع الثاني وكان الامام قد قرأف الشفع الاول فالقراءة في الشيفع الثاني نافلة ف حق الامام فرض ف حق المأموم هان كان الامام صلى الشفع الاول بغير قراءة واقتدى مه في الشفع الثاني ففيهر وابتان كإفي المدائع ومقتضى المتون عدم العجة مطلقا ومقتضى التعلمل في هذو المسئلة العجة لانه لدس اقتداه المفترض بآلمتنفل لافي حق القعدة ولا القراءة وأما التحرعة فهدي لا تكون الافرضا ولم يظهر قول الحدادى لان تحرعة الامام اشقلت على الفرض لاغسر وأجاب في المحيط عسااذا لم يقرأ فالاوليين وقرأفي الاخريين بإن القراءة في الاخريين قضاء عن الأوليين والقضاء يلتحق عمد أه فلا يمقى للأخرين قراءة اه يعنى فلايصح مطلقا وقيدني السراج الوهاج عدم صحة الاقتداء بعد الوقت بقيدين الاول أن تكون فائته في حق الامام والمأموم الثاني أن تكون الصلاة رياعية امااذا كانت تنائية أوثلا تيسة أوكانت فائتة في حق الامام مؤداة في حق المأموم كاادا كان المأموم برى قول أبى حنينة في الظهر والامام برى قولهما وقول الشافعي ها به يجوز دخوله معمه في الظهمر بعدالمثل قبل المتلين فانها صحيحة اه وهو تقييد حسن لكن الاولى أن يكون الشرط كونها هائته

وه المسمير ثانى هذامبنى على تعدين الاولدين لها ثم ذكران ما فى السراح يمكن أن يكون وجه الفساد على القول بعدم تعدين الاولدين القراءة قال وبهذا يترج رواية الفساد وأمار واية العجة فلا يخلومن احتياجها الى تأمل

(قوله وانحاكان قول الامام ذلك مستحما) أى لا واجما (قوله لا يصير مقيما ولا ينقلب فرضه أربعا) قال في الظهيرية تلوه حتى لوأتم المقيمون تلوه حتى لوأتم المقيمون صلاتهم لان هذا اقتداء ينو وامفارقته لا تفسد ويعكسه صع فيما

الاتمام صورة اذلامانع من صعةمفارقته اعد اتمام فرضه واتصال النفيل منه بصيلاته لاعنعها الاشمهةوفي قوله لوأتمالنعون معه اشارة الى ذلك وسكوت قاضسيان وصاحب الخلاصة عن صلاة المقدمين عايكون لهـ ذا التفصيل والله تعالىأعلم(قولهولاسهو عليم اداسهوا)هذامني علىمأقاله الكرخي وهو خلاف ما تقدم تعجه عنالبدائع

فحق المأموم فقط سواء كاءت فاثنة في حق الامام أولابان صلى ركعة من الظهر مشلا أوركعتسن أشمخر جالوقت فاقتدى مهمسا فرلان الظهر فاثنة فى حق المسافرلا فى حق المقيم والقيد الاول مفهوم من قواله صحوأتم عامه يفيدان الكلام في الرباعية الذي يظهر فيها القصر والأتمام بللاحاجة اليه أصلالان السفرمؤثر فالرباعي فقط وقيد بكون الاقتداء بعدد ورج الوقت لانه لواقتدى به في الوقت ثم خرج الوقت قبل الفراغ من الصلاة لا تبطل صلاته ولا يسطل اقتداؤه مه لا مه لما ضم اقتداؤه به وصارته عاله صارحكمه حكم المغين واغاينا كدوحوب الركعتين بخروج الوقت فى حنى المسافر ولونام خلف الامام حتى خرج الوقت ثم انتبه أعها أربعا ولوت كلم بعد خروج الوقت أوقيل خروجه يصلى ركعتين عندنا كمذاف البدائع (قوله و محكسه صح فيهما) وهواقتداه المقيم بالمسافرفهوصحيم فىالوقتو بعددهلانصلاة المسافرفي الحالين واحدة والقعدة فرض في حقه غير فرس فى حق المقتدى و بناء الضعيف على القوى جائز وقدأ م النبي صلى المه عليه وسلم وهومسافر أهلمكة وقال أغواص الأنكر فاناقوم سفر وهوج عسافركر كبج عراكب ويستعبان يقول دلك بعدا اسلام كل مسافرصلى عقيم لاحتمال ان خلفه من لا يعرف حاله ولا يتدسرله الاحتماع الامام قبل ذهابه فعيم حينئذ بفساد صلاة نفسه بناءعلى ظن اقامة الامام ثم افساده بسلامه على رأسالر كعتن وهذا محلماف الفتاوى اذا اقتدى بالامام لايدرى أمسافرهوام مقيم لايصحلان العلم بحال الامام شرط الاداه بجماءة اه لااله شرط فى الابتداء الهافى المسوط رجل صلى الظهر بالقوم بقرية أومصر ركعتين وهملا يدرون أمسافرهوام مقيم فصلاتهم فاسدة سواه كانوامقيسن أم مسأفرين لان العاهر من حال من في موضع الاقامة اله مقيم والبناء على الظاهر واجب حتى يتبين خلاف فأن سألوه فأحسرهم الهمسافر خازت صلاتهم اه وفى القنمة وانكان خارج المصرلا تفسد ويجوزالا خذمالظاهرفي مثله واغماكان قول الامام ذلك مستعمالا بهلم يتعين معرواصحة سلامه لهم فأنه ينبغي ان يتمواثم بسألوه فتحصل المعرفة واختلفوا هسل يقوله معسد التسليمة الاولى أوبعسد التسليمتين الاصح الثانى كذافى السراج الوهاج ولوقام المقتدى المقيم قبل سلام آلامام فنوى ألامام الاقامة قبل سعوده رفين ذلك وتابع الامام فأنلم بفيعل وسعد فسيد تلانه مالم يسعيد لم يستحكم خروجه عن صلاة الامام قبل سلام الامام وقد بقى ركعتان على الامام بواسطة التغيير فوجب عليمه الاقتداء فهما واذاانفر دفدت بخلاف مالو نوى الامام بعدما مجدالمقتدى فأنه يتم منفردا فلورفض وتاسع فسدت لاقتدائه حيث وجب الانفراد كذاف فتح القدير وفي الخانية والخلاصة مسافرأم قومامقهن فلاصلى كعتبن فيالاقامة لالتحقيق الآقامة بلليتم صلافالمغين لايصرمقيا ولاينقلت فرضه أربعا اه وفي العسمدة مسافر سبقه انحدث فقدم مقيما يتم صلاة الامام ويتأخر ويقدم مسافرايسهم شميتم المقيم صلاته وفي الحلاصة مسافران فأحدث فقدم مسافرا آخرفنوى الثانى الاقامة لايحب على القوم ان يصلوا أربعا اله وفى الهداية واذاصلى المسافر بالمقيم ركعتين سلم وأتم المقيمون صلاتهم لان المقتدى التزم الموافقة فى الركعتين فينفرد فى الباقى كالمسوق الاالهلا يقرأفى الاصم لالهمقتد تحرعة لافعلا والفرص صارمؤدى فيتركها احتياطا يخلاف المسموق لانه أدرك قراءة مافسلة فلم يتأدالفرض فكان الاتيان أولى آه وفي الحانسة الاقراءة علىم فيما يقضون ولاسه وعليهم اذاسهوا ولايقتدى أحدهم بالآخر اه فلواقتدى أحدهم بالا خرفسدت صلاة المقتدى لانه اقتدى في موضع بحب عليهم الانفراد وصلاة الامام

(قوله وكسذالا ببطل بوطن الاقامة) قال في النهر ولوصر المصنف به اعلم السفر بالاولى (قوله بشرط ان يتقدمة سفر) على تقدير مضاف أي نيسة سفر كايدل عليه ما بعده وحاصله انه يشترط له شيات أحدهما تقدم نية السفر والثاني أن تكون مدة سفر بينه أي بين الموضع الذي أنشأ منه السفرو بين ماصار اليه منه أي وبين الموضع الدي صار ١٤٧ اليه من الموضع الاول ونوى فيه

الاقامة فقوله حتى لوخوج تفريع على الشرط الاول وقوله وكدا اذا الثانى (قوله لعدم تقدم من تلك القرية كاجة مصره ومربتلك القرية يقصرلانه قصد مسرة والست القرية وطنا له (قوله مثاله والمست القرية وطنا له (قوله مثاله والمست القرية وطنا له (قوله مثاله والمست القرية والمست القرية وطنا له (قوله مثاله والمست القرية والمست المثلة والمثلة والمشترة والمست المثلة والمشترة والمست المثلة والمشترة والمسترة والمسترة والمسترة والمسترة والمسترة والمسترة والمشترة والمشترة والمسترة والمشترة والمشترة والمشترة والمسترة والمست

و ببطل الوطنالاصلى بمشله لاالسفرووطن الاقامة بمشله والسفر والاصلى

تامة كذاف البدائع وفى القنية اقتدى مقيم عسافر فترك القعدة مع امامه فسدت والقعد تان فرض فىحقەوقىدللاتفسىدوھى نفل فىحقالمقندى اھ (قوله ويبطل الوطن الاصلى بمثله لاالسفر ووطن الاقامة عدله والسفر والاصلى) لان الشئ يبطل عاهوم للاعاهودونه فلا يصلح مبطلاله وروى انعثمان رضى الله عنه كان حاحا يصلى بعرفات أربعافا تبعود فاعتذروفال انى تاهلت عكة وقال النبي صلى الله عليه وسلم من تأهل بلدة فهومنها والوطن الاصلى هو وطن الانسان في للدته أوبلاة أخرى اتخذها دارا وتوطن بهامع أهله وولده وليسمن قصده الارتحال عنها بل التعيش بهاوهذاالوطن يبطل بمثله لاغير وهوأن يتوطن فى بلدة أخرى و ينقل الاهل المها فيعرب الأول من أن بكون وطناأ صليا حتى لودح له مسا فرالا يتم قسدنا بكونه انتقل عن الاول بأهله لا مه لولم ينتقلبهم ولكنه استحدث أهلاف ملدة أخرى وأن الاول لم يبطل وبتم فيهما وقيد مقوله بمثله لانه لوباعدارهونقسل عياله وخرجير يدأن يتوطن بلدة أخرى ثم بداله أنالا يتوطن ماقصده أولا ويتوطن للدةغيرها فربيلده الاول فاله يصلى أربعالانه لم يتوطن غيره وفي المحيط ولوكان له أهل بالبكونة وأهل بالمصرة فمات أهله بالبصرة ويقيله دور وعقار بالبصرة قسل المصرة لاتمقي وطنا لهلانها اغاكانت وطنابالاهل لابالعقار ألاترى الهلوتأهل ببلدة لم يكن له فم اعقا رصارت وطنا له وقسل تبقى وطناله لانها كانت وطناله بالاهسل والدارجيعا فبز والأحدهم الابرتفع الوطن كوطن الاقامة يبقى ببقاء الثقل وان أقام بموضع آخر اه وفى الحتى نقسل القولس فيماادا نقسل أهله ومتاعه وبقى لددور وعقار ثم قال وهذا الجواب واقعمة التلينام ا وكثره ن السلن المتوطنين في البلاد ولهمدور وعقار في القرى البعدة منها يصمفون بهاباهلهم ومتاعهم فلامدمن حفظها أنهما وطنان لهلأ يبطل أحدههما بالا خروة وله لاالسفر أي لا يبطل الاصلى بالسفرحتي يصرمقه الالعود المهمن غبرنمة الاقامة وكذالا يمطل بوطن الاقامة وأماوطن الاقامة فهوالوطن الذي يقصدالمسافر الاقامة فمهوهوصالح لها نصف شهروهو ينتقض يواحد من ثلاثة بالاصلى لائه فوقه وعثله وبالسفرلانه ضده أطلقه فاعادان تقديم السفرليس بشرط لشوت الوطن الاصلى ووطن الاقامة والاصلى بالاجماع ووطن الاقامة فيمروا يتان ظاهرالر والهاله ليس شرط وفي أخرىءن محداغا يصبرالوطن وطن افامة شرط أن يتقدمه سفر وبكون بينه وبسماصار اليه منه مدة سفر حتى لوخر ج من ، صر ، لا لقصد السفر فوصل الى قرية ونوى الاقامة بها خسة عشر بوما لا تصر تلك القرية وطن الاقامة وانكان بينهمامدة سفرلعدم تقدم السفر وكذااذا قصدمسرة سفروخر بفلما وصدل الى قرية مسترتها من وطنه دون مدة السفرنوي ألاقامة بها خسة عشر يوماً لا يصدير مقيما ولا تصيرتك القرية وطن الاقامة مثاله قاهرى خرج الى بلبيس فنوى الاقاءة بها نصف شهر شمخرج منها وان قصد مسرة ثلاثة أيام وسافر بطل وطنه ببلبيس حتى لومر مه ف العود لا يتم وان لم يقصد ذاك وخرج الى الصامح ـــ قوآن نوى الاقامة بها نصف شهر أتم بها وطل وطنه بالميس حتى لوعاد اليه مسافرالايتموان لم ينوالا قامة بهالم يبطل وطنسه ببلبيس حتى يتم ادادخله وان عادالي وصريطل

بهلمدس بتم لانوطندبها لم يبطل بانحر وج الى الصائحية لانه ليس بوطن مثله ولاسفر معه في قطنه بهليدس وهذا التمثيل كله منى على فالاهر الرواية من عدم اشتراط تقديم السفر اثبوت وطن الاقامة وفي فتح القدير ورواية الحسن يعنى هـذه الرواية تبين ان السفر الإقامة ما الدس فيسه مرور على وطن الاقامة أوما يكون المرور فيه بعد سسرمدة السفر اه ولهذا أتم

بهلیس فی مسئلتنامع ان ما بین الصائح سة والقاهرة مدة سفرلان فیمر و راعلی و طن الاقامة (قوله ممنوع) قال الرملی لفائل ان منعه لان السفر المین بین منطق ان منعه لان السفر المین بین الفراد کرمشه الداری المحلی فی حاشیته علی الدر المتناز عن شخه الحقق السد علی الضر برشی قال و هو و جده فان من نوی الاقامة عوض عصف شهر شمخر جمنه لا برید السفر شماد مرید اسفر او مرید لل المتم ما الفائد الشاء السفر المناه السفر الاقامة الا الفائد فی الاقامة فی منافع السفر المناه السفر منافع المنافع المناف

الوطنان حتى لوعادالم مافي سفرة أحرى لا يتم اذالم بنوالاقامة ولم يذكر المصنف رجه الله وطن السكنى وهو المسكن الدى ينوى ان يقيم فيه أقل من جسة عثير يوما تبعاللم يتقين فالوالانه لا فائدة فيه لا نه يبقى فيه افراء لى حاله فصار وجوده كعدمه وذكر الشارح ان عامة معلى انه يفسد في رجل خرج من مصره الى فرية كاحة ولم يقصد السفر ونوى أن يقيم فيها أقل من خسة عشر يوما وانه يتم فيها لا يهم معروف على القرية لا للسفر على القرية لا للسفر على المنافرية وحداً المنافرية وحداً المنافرية على مصره وقسل أن يقيم لسلة في موضع آخر فسافروانه يقصر ولوم بتلك القرية ودخلها أتم لا نه لم يوجدها بيطله ما معمل السلام على المنافرية في السراج الوهاج وشرح المحموم عسدم اعتباره وقول الشارح لوم بها أتم لا يصح لان السفر يا قريم لم السكنى على تقسد براعتباره لان السفر والمحتمر نفضي ركعتين وأربعال لف وزير مرتب أى والتسفر المنافرة في ما المنافر وعلى المقروات يقضها في الموسلام المنافرة ا

القادسية كحاجة نم منها الى الحسيرة بريدالشام حتى اذا كان قريبامنها بدا له الرجوع الى المقاد سمية ليحدل الى الشام منها و برتحدل الى الشام والمتمر بالكوفة أتم حتى وائته السفر والمحضر تقضى ركعتين وأربعا

برتحــلمن القادســـة استحسانا لانها كا.ت آه وطن السكثى ولم يظهرله بقصــد الحــيرة وطن سكى آخر ما لم

مدخلها فيبقى وطنه مالفادسية ولاينتقين كمألوخر جمنها

لتسدم عنازه وغوه اله ملخصافقد قال في معراج الدراية فيه تأمل ولعل وجهدان ابتداهسفره اعتبر من القادسية حتى انه يشترط له مجاوزة عرائه الدائلة الدائم والتعمرات وطند الآصلى حكاماذار حدم المهافيل السقد كلم السفرية الصلاة عمرات ما اذاخر جمسافرامن بلدة ثم تذكر حاجسة فرح عوانه يتم كا يأتى فلم يدل على ان اعتامه لكونه وطن سكنى لكن قد يقال تسمية السرخسي المورخسي المورخس كن دليل عليه وكذا قوله ولم يظهر له يقصد الحسرة وطن سكنى آخر والذي يظهر لى فالتوفيق أنه اذا كان مسافرا فأقام في بلد دون نصف شهر لم يعتبره الوطن أصلالانه يقصر فيه فاذا خرج منده ثم رحم المه يقصراً يضاوعليه عمل كلام المحققين الذين لم يعتبر واوطن السكنى كا يفيسده ما نقله المؤلف عنهم أمااذا كان مقيما ثم خرج من مصره الى قريمة ونوى أن يقيم فيهاد ون نصف شهر كام تصويره عن الشارح الزيلاي فانه يعتبرو عليه يحمل كلام عامة المشائح الذي اعتباره قبل قعقق السفر كافي صورة الزيلا يملا عكنه أن يقول باعتباره وحاصله أنه يعتبر قبل تحقق السفر كان منها ثم رجع في الموم الثانى أنه يتم ما لم ينواقامة نصف شهر و بهدذ التوفيق يرتفع الخد لاف الأنا في الموم الثانى أنه يتم ما لم ينواقامة نصف شهر و بهدذ التوفيق يرتفع الخد للم الخوامة الأقامة في الم ينواقامة نصف شهر و بهدذ التوفيق يرتفع الخد النوالا المنافرة الم الم ينواقامة نصف شهر و بهدذ التوفيق يرتفع الخد النواك المنافرة الما المنافرة الم الم ينواقامة نصف شهر و بهدذ التوفيق يرتفع الخد المنافرة المنافرة المنافرة الم الم ينواقامة نصف شهر و بهدذ التوفيق يرتفع الخداد المنافرة المناف

والعاصى كغسر، وتعتبر والعاصى كغسر، وتعتبر نبية الاقامة والسفرمن الاصل دون التسعأى المرأة والعبدوا لجندى وحدنقل دال على وجود الحيلاف فيما صوره الزيلعى والله تعالى أعلم (قوله قالوا يجبعليه الزياع والله تعالى أعلم الزياع والله تعالى أعلم النياع والله تعالى أعلم النياع والله تعالى النياع والله والنياع والله تعالى النياع والله والله

(قوله والمعتبرفيه آخرالوقت) أى المعتبر في وحوب الاردم أوال كعتبن عنسد عدم الاداء في أول الوقت الجزءالا خمير من الوقت وهوقد رمايسع التحرية فان كان فيه مقيما وحب عليه أربع وان كانمسافرا فركعتان لانه المعتبرفي السيبية عندء دم الاداء في أول الوقت أن أدى آخره والا فكل الوقت هوالسبب ليشت الواحب عليه تصفة الكال وفائدة اضافته الى الجزء الاخبر اعتمار حال المكلف فيه فلو بلغ صبى أوأسلم كافراوأ فاق مجنون أوطهرت المائض أوالنفساء في آخر الوقت بعد مضى الاكثر تحب عليهم الصلاة ولوكان الصي قدصلاها في أولد و بعكسه لوحن أو حاضت أونفست فيهلم يحب افقد الاهلمة عند وحود السد وائدة اضافت والكالكل عندخلوه عن الاداء الهلا يحوز قضاء عصر الموم وقت التغسر في الموم الأتني ولو كان السب هو الجزء الاخير مجاز وغمام تحقيقه في كابنا المسمى لل الاصول مختصر تحر برالاصول وسأتى في الجعة ان المعنبر أول الوقت في وحوبها واعتبرز فررجه الله تعالى في السبسة الجزء الذي يلزمه الشروع فيه واحتاره القدورى كاف البدائع لان الوقت جعل سيباليؤدى فيه واداتا خرعن أول الوقت وبقى مقدار اسع الركعتين يجعل سيافيتغيرفرضه وانلم يبق مقدارذلك كان السيب أول الوقت وهو كان مقيما حينتذ الاانه يشكل علمه مااذاأقام المسأفرف آخر جزءمن الوقت فأن علمه أرسع ركعات اتفاقا كذاف المصفى فعتاج زفرالى الفرق فمدنا بعدم الاداءأول الوقت لايه توصلي صلاة السفرأول الوقت ثم أقام في الوقت لا يتغير فرضه كذا في الخانية وذكر في الخلاصة رحل صلى الظهر في منزاد وهو مقيم ثم خرج الى السفر وصلى العصر ف سفره في ذلك الهوم ثم تذكر المعترك شمياً في مراه فرحم الى معرله لاحل ذلك ممتذ كرامه صلى الظهر والعصر بغير وضوء قالواعب علمه أن يصلى الظهر وكعتبن والعصراربعا ولوصلى الظهر والعصروه ومقيم ثمسا فرقبل غروب الشمس والمسئلة بحالها يصلى الظهرأر بعاوالعصر ركعتين اه قيدمالص الاةلان المعتبر في الصوم أول جومن الموم حتى لوأسلم بعدطلوع الفعر لا يلزمه صوم ذلك البوم لكونه معيارا (قواه والعاصي كغيره) أي في النرخس نرخص المسافر لاطلاق النصوص ولأن السفر الوحب الرخص لدس ععصبة اغهو فيما حاوره كغروجه عاقالوالديه أوعاصماعلى الامام أوآبقا من مولاد أوخر حت المرأة بلامحرم أوفى العدمة اوقاطعا للطريق وقدتكون بعده كإاذاخر جالعيم أوالمعهاد تمقطع الطريق والفيم الماورلا بعدم المشروعية أصلا كالصلاة في الارض المغصوبة والبياع وقت النداء فصلح السفر مناطا الرخصة (قوله وتعتبر نية الاقامة والسفرمن الاصل دون التبع أى المرأة والعبد وآلجندى) تفسير للتبع لان الاصل هوالمحكن من الاقامة والسفردون التميع لكن لا يلزم التميع الاغمام الا بعدعله بنية المتبوع كمافي توحه الخطاب الشرعي وعزل الوكمل وقمل يلزمه كالعزل أتحكمي وهوأحوط كافى فتم القدر وهوطاهر الرواية كافي الخلاصة والاول أصم لان في لزوم الحركة قمل العلم وحا وضرراوهومد فوعشرعا خسلاف الوكسل فانه غسرماء أالى السع فانله أنلا يسع فأعكنه دفع الضرر بالامتناع عن السع فاذاماع بناءعلى ظاهرا مره وكحقه ضرركان الضررنا شئامن حهته منوفعه ومنجهسة الموكل من وجه فيصح العزل حكالاقصدا وههنا التبعمأ مور بقصر صدالته منهى فن اتمامها فكان مضطرا فلوصار فرضه أربعا باقامة الاصل وهولا يشعر مه محقه ضرر عظيم من جهة غيره بكل وجهوانه منفي كذافي المحيط وشرح الطعماوي وعلى هذا فحافي الحلاصة من أن العبداذا أم مولاً ه ف السفر فنوى المولى الاقامة صحت حتى لوسلم العبد على رأس الركعتين

كانعلمما اعادة نلك الصلاة اه وكذا العبداد اكان مع مولاه في السفر فساعه من مقيم والعبد كانف الصلاة ينقلب فرضه أربعا حتى لوسلم على رأس الركعتين كان عليه أعادة تلك الصلاة اه مبنى على غير الصحيح ان فرض عدم علم العبدأ وعلى الكل ان عدم أطلق ف تبعية المرأة والجندى وقيدوه بان تستوقى المرأة مهرها المجل والافلاتكون تمعا والعبرة نمتم الان لهاأن تحس نفسهاءن الزوج المعلدون المؤجل ولاتسكن حيث يسكن هووبان يكون الجندى برنزق من بيت المال وان كان ررقمه في ماله والعرة المنته لان له أن يذهب حمث شاء لطلب الرزق وأطلق في العدفشمل القن والمدير وأمالولد وأمأللكاتب فمنسغي أنلامكون تمعالان له السفر بغيراذن المولى فلايلزمه طاعته ولنس مرادالمصنف قصرالتمع على هؤلاء الدلاثة بلهوكل من كأن تبعالانسان ويلزمه طاعته فيسدخل الاحيرمعمستأجره والمحمول مع حامله والغربم معصاحب الدين ان كان معسرا مفلساوان كانملما والنية المسهلامه عمكنه قضاء الدين فيقيم فأى موضع شاء وأما الاعى مع قائده وان كان القائد أحررا فالعرة لنمة الأعمى وان كان متطوعا في قياده تعتبرنيته والعبديين شريكين اذاسافرمعهما غمنوى أحدهما ألاقامة قبللا يصبرالعسدمقيمالوقو عالشك فيصبرورته مقيما فسقى مسافر اوقيل يصرمقهما ترجيحا لنبه الاقامة احتياطا لاقرالعبادة تكذافي المحيط ومحله مااذالم يكن سنهمامها يأة فان كان يدنهما مهايأة في الحدمة وان العمديد في صلاة الاقامة واذاحدم المولى الذى لم ينوالاقامة يصلى صلاة السفر وفي نسخة القاضي الامام العبداذاخر جمع مولاه ولا يعلم سبرالمولى واله يسأله ان أخره ان مسره مدة السفر صلى صلاة المسافرين وان كأن دون ذلك صلى صلاة الاقامة وان لم يخبره بذلك ان كأن مقيما قبل ذلك صلى صلاة الاقامة وان كان مسافر اقبل صلى صلاة المسافرين كذأف الخلاصة وف القنية مسافر ومقيم اشتر بإعبدا الاصحان العبديصلى صلاة المقيم ودخل تحت الجندى الامرمع الحليفة كإفى الحلاصة وفها وعلى هذا الحجاج اذاوص لموابغداد شهر رمضان ولمينو واالاقامة صلواصلاة القدمين اه وظاهره ان الحجاج تسع لامبر القافلة وليس كذلك ولاينيغي ادخاله في هدا المجث ل علمة انهم لما علواان الف افلة لا تخر - الابعد خسة عشر ومانزل ذلك منرلة نيتهم الاقامة نصف شهر كإعلل مه فى المحندس وفى المحمط مسلم أسره العدوان كان مسمرة العدوثلاثة أيام يقصروان كان دون ذلك يتم وان لم يعلم يسأل كامر في العبد ولودخل امافرمصرا فاخذه غرعه فبسه عان كانمعسرا قصرلانه لم ينوالا قامة ولا يحدل الطالب حسه وان كانموسراان عزمأن يقضى دينسه أولم يعزم شسأقصر وانعزم واعتقدأن لايقضيه أتم والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب واليه المرجع والماتب

وبابصلاة الجعة ك

مناسته مع ما قبله تنصيف الصلاة لعارض الاان التنصيف هناف خاص من الصلاة وهوالظهر وفيما قبله في كل رباعية وتقديم العام هوالوجيه ولسنانعني ان الجعة تنصيف الظهر بعينه بلهي فرض انسداه نسبته النصف منها وهي فريضة بحكمة بالكاب والسنة والاجماع يكفر جاحدها وقد أطال الحقق في فيح القدير في بيان دلا تلها ثم قال واغاً كثر بافيه نوعامن الاكثار لما تسمع عن بعض الجهدلة انهم بسسون الى مذهب المحنفية عدم افتراضها ومنشأ غلطهم ماسساني من قول القدوري ومن صلى الظهر في منزله بوم المحمة ولاعذر له كره وجازت صلاته واغاً رادح معليه

(قوله فعدخل الاجيرمع مستأحره) أى مشاهرة أوميانهة كما في التاتارخاسة عن الغمائمة وقدوله وألحمول مسع حامله قال فى النهر بنيغى أن مفصل فعه كالقائد ونا صلاة الجعة (قوله ولسنانعني الح) خدواب عماأورده في امحواشي السعديهيان هذابحرالي قول من يقول صلأة الجعة صلاةظهر قصرت لافرض متدأ ولانخفيعلىك ترخمه اه وباب صلاة الجمعة كه

(قوله قسل خروج وقت الظهر) وقع في بعض النسخ قسل دخول بدل خروج وهوالموافق لمسافى الظهيرية ولكن الذى في الخلاصة خروج وسيأتى في كلام المؤلف المتعرض للمستثلة ثمانيا (قوله واحترز ١٠١ المصنف بقوله ويقيم المحدودالخ) المنف بقوله ويقم المحدودالخ)

هدذا على مالخناره غر واحدمن شراح الهداية منائه منعطف المغاير والافقد قسلانهمن عطف انخاص على العام اهتمامابهالزبادة خطرها واعترض الاول في الحواشي السمعدمة بان الالف واللام فى الاحكام اذاكانت للاستغراق وهوالظاهر ادلاعهد سطل ماذكروه قالف النهروأةول لملايجوزأن تكون العنس المحل

شرطأدائها المصروهو كلموضع له أمر وقاض ينفذ الاحكامو بقيم الحدود

علمه هناأولى اذالاصل في العطف التغامر وكون الاصل في لام التّعريف اذالم مكن معهودا محسل على الاستغراق عند الجهوروان كانالعهد الذهني مقدما عندصدر الشريعة فهومعارض مالاصل المذكور (قوله والظاهرخلافه الخ) قال فالنهرفسه نظرولعل وحهمه أنماف المدائع محتمل أن تكون فعااذا

ومعت الظهرفالحرمة لترك الفرض وصحة الظهرلم اسنذكره وقدصر حأمحه ابنا بانها فرضآكد من الظهر وبا كفار جاحدها اه أقول وقد كثر ذلك من جهلة زماننا أيضا ومنشأ جهلهم صلاة الاربع بعدائجعة بنية الظهر واغاوضعها بعض المتأخرين عندالشك في معة الجعة يسبب رواية عدم تعددها في مصر واحد وليست هذه الرواية بالختارة وليس هـ ذا القول أعنى اختيار صلاة الاربع بعدهامرو ماعن أبى حنيفة وصاحبيه حتى وقعلى انى أفتيت مرارا بعسدم صلاتها خوفاعلى اعتقادا كجهدلة بانها الفرض وان الجعة ليست بفرض وسنوضحه من بعدان شاءالله تعالى وأما شمرائطها فذوعان شرائط صعة وشرائط وجوب فالاول ستة كإذكره المصدف المصروا لسلطان والوقت والخطمة وانجماعة والاذان العام والثاني ستة أيضا كماسيأني وهي بضم لليم واسكانها وفقعها حكى ذلك الفراء والواحدى من الاجتماع كالفرقة من الافتراق أضيف الما الدوم والصلاة ثم كثرالاستعمال حيى حذف منها المضاف وجعت فقيل جعات وجه م كذاف المغرب وكأن وم الجعة في الجاهلية يسمى عروبة بفتح العين المهدملة وضم الراء وبالباء الموحدة وأول من سماها نوم الجعة كعب بناؤى والماقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة أقام يوم الاتنين والثلاثاء والاربعاء والخدسف بنى عروبن عوف وأسسم محدهم شمخرج من عندهم فادركته الجعمة في بى سالم بن عوف فصلاها في المحدالدي في مان الوادي وادى راتونا فكانت أول جعة صلاها عليه الصلاة والسلام بالمدينة (قوله شرط أدائها المصر) أى شرط معتماأن تؤدى في مصرحتي لا تصميف قرية ولامفازة لقول على رضي الله عنه لاجعة ولاتشريق ولاصلاة فطر ولاأضحى الافي مصرحاً مع أوفى مدينة عظيمة رواه ابن أبي شيبة وصححه ابن خرم وكفي بقوله قدوة وإماما وادالم تصيح في غير المصر فلاتحب على غيراً هله وفي الخلاصة القروى ادادخل المصريوم الجعة ان نوى أن عكث فيه يوم الجعة الزمته الجيمة وأن وى الخروج من ذلك المصرمن يومه قبل دخول وقت الصلاة لا تلزمه و بعد دخول وقت الجعة تلزمه قال الفقيه ان نوى الخروج من يومه دلك وان كان بعدد خول وقت الجعة لا تلزمه الصرى اذا أرادأن يسافر يوم الجعمة لابأس مه اذاتوجمن العمران قبدل خروج وقت الظهرلان الجعة اغاتجب في آخوالوقت وهومسافر في آخوالوقت والمسافراذاقدم المصريوم الجعة معلى عزم أن لا يحرج يوم الجعة لا تلزمه الجعة مالم بنوالا قامة خسة عشر يوما اله (قوله وه وكل موضع له أمير وفاض ينفذالاحكام ويقيم الحدود) أى حدالمصرالمذكوره وظاهرالم ذهب كاذكر الامام السرخسي زادفي الخلاصلة ويشترط المفتي ادالم يكن القاضي أوالوالى مفتيا وأسقط في الظهيرية الامير فقال المصرفي طاهر الرواية ان يكون فيهمفت وقاض يقيم الحدودو ينفذ الاحكام وبلغت أبنيته أبنية منى اه واحترز المصنف بقوله ويقيم الحدود عن المحكم والمرأة اذا كانت قاضية وأنهما لايقيمان المحدودوان نفذاالاحكام واكتفى بذكر المحدودع القضاص لان مس ملك اقامنها ملك كذافى فتح القدرير وظاهره ان البلدة اذا كأن قاضها أوأميرها امرأة لا يكون مصرافلا تصح اقامة المجعة فيها والظاهر خلافه قال في السدائع وأما المرأة والصي العاقل فلا تصحمنهما اقامة أنجمعة لانهمالا بصلحان للامامة في سائر الصلوات ففي الجمعة أولى الأأن المرأة أذا كانت سلطانا فامرت رجلا كان في الدها أمير وقاض بنفذ الاحكام و يقيم الحدود فلدس بنص في المدعى فليتأمل قاله الشيئ اسمعيل وقال في الشر بالالية

وفيما قاله صاحب البحر تأمل لان الكلام في فائب السلطان اذا كان امرأة لافى السلطان اذا كان امرأة آه قلت لا يخفى عليك

البيدائع لان المرأة تصلح ساطانا أوقاض منف انجله فتصم انابتها ظاهره معة الانابة اذاكانت قاض ية فتكون المتها

مصراندم (قوله مااذا اجتمعوافي أكبر مساحدهم) يعنى من تحب عليم المحعة لاسكانه مطلقا كذافى الدر أى لاكل من سكن ذلك الموضع من صيان و سوان وعيد كافى النه اية (قوله والعناء فى اللغة الخ) اعلم أن بعض المحققين أهل الترجيح أطلق الفناء عن تقديره عيافة و كذا محر والمذهب الأمام محدو بعضهم قدره بها وجلة أقوالهم فى تقديره عمائية أوتسعة علوة ميل ميلان ثلاثة فرسخ فرسخان ثلاثة فرسخ فرسخان ثلاثة فرسخ فرسخان ثلاثة فرسخ فرسخان ثلاثة من التحديد لا مدروسكان ثلاثة فرسخ فرسخان ثلاثة فرسخان ثلاثة فرسخ فرسخان ثلاثة فرسخ فرسخان ثلاثة فرسخان ثلاثة فرسخ فرسخان ثلاثة فرسخان ثلائة فرسخان ثلاثة فرسخان فرسخان ثلاثة فرسخان فرسخان ثلاثة فرسخان فرسخان ثلاثة فرسخان فرسخ

لا يوحد ذلك في كل ا مصر واغما هو يحسب كسرالمصروصغره بيانه ان التقدير بغلود أوميل لا يصم في مثل مصرلان القرافة أوالترب التي تلي باب النصر بريد كل منها على فراسخ من كل حائب نع هو يمكن لشدل يولاق فالقول بالتحديد عسافة مخالف التعريف المتفق على ماصد قاعله باله المعدلصالح المصرفقد

أومصلاه

نصالا عُمة على ان الفناء ما أعداد فن الموقى وحوائي المعركة وكركس الحمار والحروب المحلى وعدر خلال وأى موضع يحد والفرسان ورمى النبل والمنسدة والمارود والفرسان ورمى النبل واختمار المدافع وهذا واختمار المدافع وهذا والضرورة وانظر الى المقطم بالضرورة وانظر الى

ا صالحاللا سامة حتى يصلى بهم الجمعة حازلان المرأة تصلح سلطانا أوقاضية في الجملة فتصم انابتها اله وفىحدالمصرأقوال كشرةاخناروامنها تولين أحدهمامافي المختصر ثانهماماعز وهلابى حنيفة الهالدة كدرة فهاسكك وأسواق ولهارسا تبق وفهاوال يقدرعلى انصاف المطلوم من الظالم بحشمه وعلمأ وعدم غيره والناس يرجعون السهفى أنحوادث قال فى المدائع وهوالاصح وتبغه الشارحوهوأحص مما في المختصر وفي المجتبى وعن أبي يوسف الهما اذا اجتمعوا في آكبره سأجدهم اللصاوآت الخس لم يسعهم وعلمه فتوى أكثر الفقهاء وقال أبوشجاع هذا أحسن ماقيل فيه وفي الواوالجيمة وهوالصحيح وفي الخلاصة المخلمفة اذاسافر وهوف القرى لدس له أن يجمع مالناس ولو مرعصرمن أمصار ولا يتسه فمع بهاوهومسافر حاز (قوله أومصلاه) أىمصلى المصرلانه من توابعه فكان ف حكمه والحكم غيرمقصور على الملى بل يحوز في جيع أفسة الصرلانها عمراة المصر فى حوائج أهله والفناء فى اللغة سعة أمام البيوت وقيل ماأمتدمن جوانبه كذا فى المغرب واختلفوا فه الكوزمن تواسع المصرف حق وجوب الجمعة على أهله فاختار في الخلاصة والخانية اله الموضع المعدلصائح المصرمتصليه ومن كان مقيما في عران المصر وأطراف موليس س ذلك الموضع وبين عران المصرفرجية فعليه الجميعة ولوكان بين ذلك الموضع وبين عران المصرفر جيةمن مزار عأومراع كالقلع بخارى لاحعمةعلى أهل ذاك الموضع وان معقوا النداء والغلوة والمسل والاميال ليس بشرط اه واختار فى البدائع ماقاك بعضهم الهان أمكنه أن يحضرا مجمعة ويست باهلهمن عمرتكاف تحب عليه الجمعة والافلا قال وهدناأ حسن اه واحتارف المعيط اعتبار الميلين فقال وعن أبي يوسف في المنتقى لوخرج الامام عن المصرمع أهدله محاجة مقدد ارمثل أومللن والفضرتا بجمعة جازأن يصلىبهم الحمعة وعلمه الفتوى لان فناه المصر عنزلتسه فسماهومن حواثيج أهله وأداءا كجمعة منها اه وذكر الولوا كجى فى قتاواه ان المختار للفتوى قدر الفرسخ لانه أسهل على العامة وهو ثلاثة أممال اه وذكر في المضمرات وقال الشيخ الامام الاجل حسام الدن محد على أهل المواضع القريبة الى البلدالتي هي توابع العصران الذين يسمعون الاذان على المنازة باعلى الصوت وهوالعجيم لزوما وايجابا اه فقداحتلف التصيح والفتوى كارأيت ولعل الاحوط مافي السدائع فكانأولى وذكرفي غاية السانأن فساء المصرملحق بهفى وجوب الجمعمة لافي الحمام الصلاة بدليل اله يقصر الصلاة فيه ذها باوابا وفي المضمر اتمعز باالى فتباوى المجة وحوب الجمعة على ثلاثة أقسام فرض على البعض وواجب على المعض وسنة على البعض أما الفرض فعلى الامصاروأ ماالواج فعلى نواحها وأما السنة فعلى القرى الكسرة والمستعمعة الشرائط اهوفه انظر لانها فرض على من هومن تواسع الامصار لا يحوز التخلف عنها وأما ألقرى فان أراد العسلاة فها فغير صحيحة على المسذهبوان أرادتكافهم وذهابهم الى المصرفك من لكنه بعسيد

أيقدد وفناء المصرمند و بفاوة أو فرسخ مع أنه بعن فناء مصر فظهرأن التحديد يحسب الامصار واعلم أنه اختلف التصيم فى لزوم حضو والمصر للجمعة على مقيم بقرية قريبة من المصواختيار المحققين من أهل الترجيح عدمه لا نهم ليسوا مخاطبين بادائها فعذرهم أستقط تكليفهم بالمجى ممن قريتهم ولاعبرة ببلوخ النداء ولا بالاميال ولا بامكان العود للاهدل ولوصح علايتب علان نص الحديث والرواية الظاهرة عن أصحابنا ينفيه أه ملحها من تحفة أعيان الفناء بعدة الجعة والعيدي في الفناء الشرنبلالي (قوله واغرب من هذا ما في القنية من أنه يلزم الخ) أقول الذي يظهر أنه ليس مراده باللز وم الافتراض وأن المراد أنه لوحضر رحل في قرية تقام بها الجعية على مذهب الشافعي يحضر معهم لئلا يكن به السوء لاعتقادهم فرضيتها وجيلهم بحكم مذهبه و ينوى صلاة الامام و يصلى الظهر أيضا قبلها أو بعدها كماسيا في عن القنية تأمل (قوله ووال كذلك) معطوف على قوله لها قاض (قوله والذي يظهر الخ) عه ا قال في أنهر مقتضى اشتراط ان تبلغ

أنه دكر في التاتارخانية اختلف المسايح في الحكيم والتلام والقضاء فيها قال بعضهم بصلى الحجم القسرض و يصلى الجعة وقال بعضهم يصلى الاربع بعضهم يصلى الاربع بنية الظهر في يتماؤف المسجد أولا ثم يسعى و شرع في الجعة وقال و شرع في الجعة وقال

ومسنى مصر لاعرفات

وتؤدى فيمصرفي مواضع

وأغرب من هـذا مافى القنية من انه يلزم حضو رائجهعة فى القرىء يعمل بقول على رضى الله عنه اماك ومايسيق الى القلوب الكاره وان كان عندك اعتذاره فليس كل سامع نكرا تطيق ان تسعمه عذرا اه وان المذهب عدم معتماف القرى فصلاءن لزومها وفى التعنيس ولا تجب الجمعة على أهل القرى وانكانوافر بسام المصرلان الجمعة اغماتحب على أهل الامصار اه وفي فتح القدير وقدوقع الشكفيعض قرىمصر بماليس فهاوال وقاض نازلان بهامل لهاقاض يسمى قآضي الناحية وهو فاضى يولى الكورة باسرها فيأتى القرية أحيانا فيفصل مااجتمع فهامن التعلقات وينصرف ووال كذلكه لمومصر نظرااني أن لها واليّاأ ولأنظر أانى عدمهم أبها والذي يظهرا عتباركونهم المقيمين بهاوالالم تكنقرية أصلااذكلقرية مشمولة بحكمون ديفرق بينقرية لاياتيها حاكم يفصلها الخصومات حتى محتاجون الى دخول المصرف كل حادثة يفصلها وسين ماياً تيما فيفصل فيها وادااشتبه على الانسان ذلك فينه في أن يصلى أربعا بعد المجمعة وينوى بها آخر فرض أدركت وقته ولم أؤد معدوان لم تصدر الجمعة وقعت طهره وان محت كانت نفلا اه وفي القنية مصلى الجمعة في الرستاق لاينوى الفرض بل بنوى صلاة الامام ويصلى الطهر وأيهما قدم حاز اه (قوله ومنى مصر لاعرمات فتعوز الجمعة بمنى ولاتحوز بعروآت أما الاول فهوقولهما وقال محدلا تحوز بمني كعرفات واختلفوا في بناه الحلاف فقيل م في على انها من توابع مكة عندهما حلا فاله وهذا غيرسد يدلان بينهماأربع فراسخ وتقدير التواسع للصرية غيير صحيم والصيح الهمدى على انها تقصرف أيام الموسم عندهما لأنالهابناه وتنقل الهاالاسواق ويحضرها والوفاض بخلاف عرفات لانهامفازة فلاتقصر باجتماع الناس وحضره السلطان أطلق المصنف فشمل ماادا كان المصلى بهاا كجمعة الخلمفةأوأمير انجازأ وأمير العراق أوأمير مكة أوأمير الموسم مقيما كان أومسافرا وقدأخرجوامنه أمير الموسم وهوالدى أمربتسوية أمور الحجاج لاغبر فانهلا بحوز لهاقامتها سواء كان مقيما أومسافرا الاآدا كان مأذونامن جهدة أمر العراق أوامرمكة وقيل ان كان مقيما يجوزوان كان مافرا لاعوز والصيح هوالاول كذافي السدائع وشمل التعميع بهافي غيرأ بأم الموسم وفي المحيط قيال اغاتحوزا مجمعة عندهما بمني فأيام الموسم لافي غيرها وقيل تحوز في جياع الأيام لان مني من فناء مكة أه وقدعلت فسادكونهامن فناءمكة فترج تخصيص جوازها بابام الموسم وانها تصيرمصرا فى تلك الامام وقرية في غيرها قال في فتح القدير وهذا يفيدان الاولى في قرى مصر أن لا تصيم فيها الاحال حضو والمتولى فأداحضر صحت واذاطعن امتنعت اه وفي التعنيس ولونزل الحليفة أو والى العراق في المنازل التي في طريق مكة كالتغلبية ونحوها جعلانها قرى تقصر بمكان الجج فصار كنى وأطلق فعرفات فشمل ماادا كان الخليفة حاضرابالاجماع كذاف البدائع واعلاتقام صلاة العيد عنى اتفاقا للتحفيف لالكونها ليست مصرا (قوله وتؤدى في مصرفي مواضع) أي

و و و بحرثانى كالمستوال الكبرة أمانى المستوالية المستو

وهذالعرى لا يعدف كل ألفرى اله وقد علت مافيه (قوله مبنى كله على القول الضعيف النخ) فيه نظر بل هومبنى على أن ذلك الاحتياط أى المخروج عن العهدة بيقين لتصريحه بان العلة اختلاف العلماء في جوازها اذا تعددت وفيه شهبة قوية لان عدم المجواز حين أبي حنيف قواختاره الطعاوى والمقرناشي وصاحب المختار وجعله العتابى الآظهر وهومذهب الشافعي والمشهور عن ما لك واحدى الرواية ين عن أجد كهاذكره المقدسي في نور الشمعة وقد علت أن قول البدائع أن ظاهر الرواية عدم المجواز في أكثر من موضعين قال في النهروفي المحادي القدسي وعليه الفتوى وفي التكملة للرازى و به ناخذ انتهى فقد حصل الشك اذا كثر التعدد مع خلاف هؤلاء الائمة وفي المحديث المتفق عليه فن اتفي الشبهات استبرأ لدينه وعرضه ولذا قال بعضهم فيمن يقضى صلاة عرده مع أنه لم يفت هني منها لا يكره لا نه أخذ بالاحتياط وذكر في القنية أنه أحسن اذا كان فيسه اختلاف المجمة أن المعنا خلاف من مرونقل العلامة المقدسي عن المحيط كل موضع وقع الشدك في كونه مصرا ينبغي لهدم أن يصلوا بعد المجعة أربعا بنية الظهر عول المتياطاح في أنه لولم تقع المجعة موقعها يحرجون عن عهدة فرض الوقت باداه الظهر يصلوا بعدا محمدة فرض الوقت باداه الظهر

بصم أداءا لجمعة فيمصر واحمد بمواضع كثيرة وهوقول أبى حنيفة ومجمدوه والاصم لانفي الاحتماع في موضع واحد في مدينة كبيرة حرجا بينا وهومد فوع كذاذ كرالشارح ودكرالامام السرخسي ان الصيح من مذهب أبي حنيفة جوازاقامتها في مصر واحد في مسجد ين وأكثر وبه نأحندلاطلاق لاجعة الاف مصرشرط المصرفقط وفى فتح القددير الاصح الجواز مطلقا خصوصااذا كان مصرا كبيرا كمصروان فى الزام اتحاد الموضع حرجا بيناً لا ستدعائه تطويل المسافة على الاكتر وذكر فباب الامامة ان الفتوى على حواز التعدد مطلقا وعاذكرناه اندفع ماف البدائع من ان ظاهرالرواية جوازهافي موضعين ولايحوزف أكثرمن ذلك وعليه الاعتماد اه فان المذهب الجوازمطاقا واداعلت ذلك فسافى القنيسة ولماابتلي أهسل مروبا قامة الجعتسين بهامع اختسلاف العلماءفي حوازهمما ففيقول أبي بوسفوالشافعي ومن تابعهمما باطلتان ان وقعتا معاوالا فجمعة المسموقين باطلة أمرأمتم مبادا الآربع بعدا بجعمة حمااحتياطا ثم اختلفوافى نيتها والاحسن ان ينوى آخرظهر علىه والاحوطان يقول نويت آخرطهرأ دركت وقته ولمأصله بعدلان طهر ومه الممايجب عليه باسترالوقت في طاهر المذهب ثم اختلفوا في القراءة فقيل يقرأ الفاتحة والسورة في الاربع وقيل فى الاوليين كالظهروهواحتياري والمختارعندى ان يحكم فهارأ يهواختلفوا الههل بحب مراعاة الترتيب في الاردع بعد الجمعة عرورا لعصر حسب اختلافهم في نيته واختلفوا في سبق الجعة باذا يعتبراذا اجمعافي مصروا حدفقيل بالشروع وقيل بالفراغ وقيل بهما والاول أصع اه مبئي كله على القول الضعيف المخالف للذهب فليس الاحتياط في فعلها لانه العمل بأقوى الدليلين وقدعلت انمقتضى الدليل هوالاطلاق واماما استدل بهمن ينع التعدد من انها سيتجعبة

ومثله فيالكافي ثمذكر كلام القنية وذكرأن كشرامن شراح الهدامة وغبرهانق اوهوتداولوه قال وفي الظهيرية وأكمرمشايخ بخارى على أنه يصلى الظهر ، • د ماصلى أرىغا بعسدا كجعة لاحتمال أنه نفل لمحرج عن العهدة سقيس واستعسنوادلك ويقرؤن في جسع ركعاتهاوذكر عن الفي ينبغي أن يصلى أرىعا يتوىبها آخرفرض أدركت وقته ولمأؤدهان ترددني كونه مصرا أو تعددت الجعة وذكرمثله عن الحقق انحر ماش

قال ثم قال والدته الخروج عن الخسلاف المتوهم أو المحتى وان كان الصحيح محة التعد ادفهى المتدع ألها نفع بلاضر رثم ذكر ما يوهم الدلالة على عدم فعلها ودفعه ما حسن وحموذكر في النهر أنه لا ينبغي التردد في ندبها على القول بجواز التعدد خروجا عن الخسلاف اله وفي شرح الباقاني هو الصحيح ونحوه في شرح المنية و بالجلة فقد ثبت أنه ينبغي الاتيان بهدف الاربع بعد الجعة لكن بقي الكلام في تحقيق أنه هل هو واحب أومندوب قال المقدسي ذكر ابن الشحنة عن حسده التصر بح بالمندب و بحث فيه بانه ينبغي أن يكون عند مجرد التوهم أما عند قيام الشائب والاشتماء في صحة الجعة فالظاهر وجوب الاربع ونقل عن شخه ابن الهمام ما يفيده و به يعلم انها هل تحزى عن السنة أم لا فعند قيام الشائلا وعند عدمه نع و يؤيد التفصيل ونقل عن شخه ابن الهمام ما يفيده و به يعلم انها هل تحقيق المقام في رسالة المقسدة الما وقد ذكر شد زمنها في المداد الفتاح والمساف في ذلك لدفع ما يوهمه كلام المؤلف من عدم طلب فعلها نع ان أدى الى مفسدة لا يفعل لكن المكلام عند عدمها ولذا قال المقدسي نحن لا نام يذلك أمثال هذه العوام بل ندل عليم الخواص ولو بالنسبة الهم

(قوله ولان الاحتماطهو العل الخ) كذا في بعض النسخ وفي بعضها لان بدون واو العطف وهو الصواب لا به حواب لقوله لا يقال وقوله قبله لان الاجتماع الخليس جوابه بله و تعليل القوله ليغرج (قوله فصر مو منلا خسر والخ) وعبارته لا يستغلف

اسغله عن اقامة الحمة فى وقتها وأمااد الم يكن معذورا أوكانمعذورائى لكن عكنه ازالة عذره واقامة الجعمة قسل خروج الوقت فلا يحوز الاستعلاف تمقال بق هنادقيقة أحرى وهيأن اقامه الجعمةعمارةعن أمرس الحطمة والصلاة والموقوفءلي الاذنهو الاؤل دون الثانى اذلا حاجة فيدالىالاذن اه وماذكره من التقييسد بالعذر تبع فيهصاحب الدررحث صرح في اثناءكلامه بانهلا يحوز خطامةالنائب محضور

الاستدعا ثهاا كجاعات فهى جامعة لهافلا يفيده لانه حاصل مع التعدد ولهذا قال العسلامة ابن حرباش فى النجيعة في تعدادا لجعمة لا يقال أن القول بالاجتماع المطلق قول بالاحتياط وهومتعمير فىمثله ليخرج به المكلف عنء هدةما كلف به بيقين لان الآجتماع أخصمن مطلق الاجتماع ووجود الأخص يستنازم وجودالاعممن غبرعكس ولان الاحتياط هوالعسمل بأقوى الدليلي ولم يوجد دليل عدم جوازا لتعدد بل قضية الضرورة عدم اشتراطه وقدقال الله تعألى لا يكلف الله نفسا الاوسعها وقال تعالى وماجعه لعليكم في الدين من حرب اه بلفظه مع مالزم من فعلها في زماننا منالمفسدة العظيمة وهواعتقادا تجهسلة اناتجعسة ليست بفرضا يشاهسدون من صلاة الظهر فيظنون انهاالفرض واناكجعسة ليست فرص فتشكاسملونءن أداءا كجعة فكان الاحتياط في تركها وعلى تقديرفعلها ممن لايحاف عليه مفسدة منها والاولى ان تكون في يته خفيلة خوفامن مفسدة فعلهاوالله سيحأنه الموفق للصواب (قوله والسلطان أوبائبه) معطوف على المصروالسلطان هوالوالىالدى لاوالى فوقسه وانماكان شرطاللصحة لانها تقام بجمع عطيم وقسد تقع المنازعة في التقدم والتقدم وقد تفع في غيره فلابدمنه تتميمالا مرودخل تحت البائب العيداذا قلديج ل ماحية فصلى بهم الجمعة حاز ولا تجوز الانكعة متزو يجه ولاقضائه ودخسل القاضي والشرطي لكن قال في الحلاصة ولدس للقاضي أن رصلي الجعة بالناس اذالم يؤمر به و بحور لصاحب الشرط وان لم يؤمر به وهدذا في عرفهم اه وفهاوالى مصرمات ولم يبلغ الخليفة موته حتى مضت بهم جمع عان صلى بهم خليفة الميت أوصاحب الشرط أوالقاضى أجزأهم ولواجمعت العامة على تقديم رجل لم يأمره القاضى والاخليفة المتلم بجزولم تكن جعة ولولم يكن غة قاص والاخلمفة المتفاجع العامة على تقديم رجل حاز للضرورة ولومات الخلفة وله ولاة وأمراءعلى أشاءمن أمورا أسلمن كانواعلى ولايتهم يقيمون انجيع أه وأطلق فى السلطان فشمل العادل والجائر والمتغلب ولهذا قال في الخلاصة والمتغلب الذى لاعهدله أى لامنشورله ان كان سيرته فيما بين الرعية سيرة الامراء و حكم فيما بينهم بحكم الولاية تجوزا لجعمة بحضرته اه والعبرة لاهلمة النائب وقت الصلاةً لاوقت الاستنانة حتى لوأمرالضمي أو الذمى وفوض اليهما المجعة قبل يوم الجعة فبلغ الصي وأسلم الذمى كان لهما ان يصلما الجعة ولاينا فيهما ذكره في الخلاصة قبله المصرائي أداأ مرعلى مصرتم أسلم ليس له ان يصلى الجعة بالناس حتى يؤمر بعد الاسلام وكذا الصى اذاأمرتم أدرك وكذانوا ستقضى صى أونصراني ثم أدرك الصى وأسلم النصراني لميجز حكمهما اهلانه فالاول فوض المه أمرانجعة صريحا وفالثاني لاوظاهرما في الخانية ان الفرق اغاهوقول بعض المشايخ وان الراج عدم الفرق لان التفويض وقع باطلافه لي هذا المعتبر أهليته وقت الاستنامة ولاخفاء فأنمن فوض الممأمر العامة ف مصروان له أن يقيم الجعمة وان لم بفوضها اليه السلطان صريحا كمانى انخلاصة من أن من فوض اليه أمرا لعامة من أصحاب السلطان وان له اقامتها ولايخفي انله الاستنابة كتولية خطيب فجامع كأهوالواقع في الامصار وهذامت فتي عليه واغاوقع الاشتباه فاناتخطيب المقررمن جهة الحاكم هلآه أن يستنيب من غيرضر ورة فصرح منلاخسرو فشرح الدرر والغسر وبأن الحطيب ليساله الاستسابة الاأن بفوض السد ذلك وهسذا بما يجب

الاصلى عندعدم الاذن وللشرنبلالى رسالة حافلة فى الردعلم سما ف جيرع ماذكراه بالنصوص الصريحة قال و بلزمه سما أن لا يصح السلطان ولانوابه جعسة ولاعيد لان السلطان يصلى خلف مأموره مع أنه قادر على الخطية بنفسه والصلاة ونقل عن التاتار خانية التصريح بالمجواز ومنع ماذكر دمن الدقيقة وأطال فى المقام بسايد فى مراجعته والشيخ عبد الغزى رسالة فى هذه المسئلة أيضا

(قوله ثم بعدد لكلايشة مط الاذن لكل خطيب) أى لا يشترط الاذن من السلطان أونا ثبه للخطيب الاستوبعية موت الاول أوغنته مثلاً مل لكتفي من الدن السلطان مرة واحسدة ثم من أذن السلطان يستنيب غيره و بأذن

حفظه والناس عنه غافلون اه وقد على بذلك بعض القضاة في زماننا حتى أخرج خطيبا من وظيفته سبب استناءته من غير اذن وف النجعة في تعداد الجمعة للعلامة ابن حرباش أحد تسوخ مشايخي ان اذن السلطان أونائيه لفاه وشرط لاقامتها عند بناء المسجد شم يعد ذلك لا يشترط الاذن لكل خطمت فاذاقر والناظر خطمافي مسعدفله اقامتها بنفسه وبنا أسهوان الاذن منسحب لكلمن حطب وعبارته والحاصل انحق التقدم في المامة الجمعة حق الحليفة الااله لا يقدر على اقامة هـ ذا الحق بنفسه في كل الامصار فيقسمها غرو منيا مته والسابق في هذه النيابة في كل بلدة الامرالذي ولى على تلك البلدة ثم الشرطى ثم القاضي ثم الذى ولاه قاضى القضاة وفي العتابية عن ابن المبارك الشرطى أولى من القاضى وفي الخانمة الامام اذاأ حدث معدماصلي ركعة من المجمعة فتقدم واحدمن القوم لانتقديم أحدلا تجوز صلاتهم خلفه وان قدمه واحدمن جماعة السلطان ممن فوض اليمه أمر العامة يجوز وادقدعرفت هدافيةشي عليه مايقع ف زماننا هدنامن استئذان السلطان فاقامة الجمعة فيما يستعدمن الجوامع وان أذبه باقامتها فيذلك الموضع لربه مصحع لاذن رب الجامع لن يقيمه خطيما ولاذن ذلك الحطمب لمن عساءأن يستنيمه ولا يكون دلك اذنا لحهول لمقع فاسداعلي ما توهمه المعض لانهلاندأن سأل السلطان في ذلك شخص معين بالضرورة لنفسه أولغره فيروز الاذن بكون على وحدالتعمن لامحالة لان الاذنان كان لاسائل فظاهر وان كان لغيره فكذلك لان اذنه يقع اذنا المسؤلله وهومعلوم عندالسائل معن له اللامام أيضالان السائل حرى ذكره عنده بما يصحع السؤال له وهوكاف في حدة الادن وان مثل ذلك كاف في تولية القضاة والولاة ألا ترى ان شخصًا نائباعن الامام أوقر يماغا ئماءن حضرته لووصف له بأوصاف حيدة فولاه حال غيبته عنه صحولا يشترط معرفه شخصه في صحة توليته له فالمالك عانحن فيه واذاصم الاذن أعطى لمن أذن له حكم الوالى والقاضى في صعة الاقامة منسه وعن بأذن له لان المصع لصعم اعنسوى الامام من الامام والشرطيين والقضاة اغاهوا قامة الامام لهمواذنه الحصل لدفع ألفتنة الذى هوالسبب الداعى لاشتراط الامام في صداقامة الجمعة وهو حاصل فيماذكر نافلا التفات لتعنت والله سيحانه وتعالى اعلم اه كلامه وهو كالرم حسن لكنه لم يستندفيه الى نقل عن المشايخ وظاهر كالامهم بدل عليه قال الولوا لجى فى فتاواه الامام اذاحطب فأمرمن لم يشهد الخطبة ان يجمع بهم فأمرذلك الرحل من شهد الخطبة فعع بهم جاز الانالذي لم يشهد الخطبة من أهل الصلاة فصح التفو يس اليه لكنه عجز لفقد شرط الصلاة وهو سماع الخطبة فلا التفويض الى الغسر ولوجم هو ولم يأمر لغسيره لا يجوز بخسلاف مالوشرع في الصلاة ثم استخلف من لم يشهد الخطبة فأنه يجوز وكذلك ان تكلم هذا المقدم فاستقبل بهم جاز لانه اغساً يؤدى الصلاة مالتحرعة الاولى اه ووجه الدلالة ان الامام ان كان المرادبه نائب الوالى وهوالخطس فقدحوزله الاستنابة في اقامة الجمعة ولم يقسده بالحدث ولايا لعندر وحوز لنائيه ان يستند مم اله لم يفوض البه ذلك صر يحاوان كان المراد بالامام الوالى فقد جوزلنا ثبه ان يستندب وكل منهمآيدل على جواز الاستنابة للغطيب من غيراذن وقال في الهداية من باب القضاء وليس القاضى ان يستخلف على القضاء الاان فوض المهذلك بخلاف المأمور ما قامة الجمعة حيث له ان يستخاف لابه على شرف الفوات لتوقته فكان الامربه اذنابا لاستخلاف دلالة ولاكمذاك القضاء

له فتصح استنابته واذنه وان لم يأذن السلطان لهدذا الثاني وكذلك الثانى يأذن الثالث وهلم جرا وليس المسرادأن السلطان اذا أذن ما قامة الجعة في مسجدصاراذنا لكل من أراد الصلاة فى ذلك المديح دسواء أذن له الخطيب المقررفيه أولم بأذن كماقديتوهم من قول المؤلفوان الاذن منسحب لركل من خطب بلمعناهأنكل منخطب الاذن فهذا الاذن اذن له ماقامتها بنفسه وبنائمه ولايشترط الصحمة اقامتهامننائمه تجديد الاذن مين السلطان كاهـوصريح عبارة جرباش الاستنة (قوله فالــُالمَّفو بض الى الغير) مقتضى تفريعه على قوله لكنه عجزالخ اله علك التفويدن يسب العزوداك لايدلءلي خملاف مأفى الدررفان صاحب الدرر شرط العمز كحوازالاستنامة في الصلاة وأما الاستنامة في الخطيسة فانهمنعها مالما كمامر (قوله فقد حوزلنا ئبه أن يستنيب

(قوله فالحاصل الخ) فية نظر الانقاض القضاة المددكور في القضاة المددكور في الظهرية لانه بالمعنى الاول مدن يولى القضاة في جميع بالادالسلطان الذي ولاه فولا يته عامة نوا با قاضى مصرفانه يولى وفي توابعها فلا يلزم من وفي توابعها فلا يلزم من وفي توابعها فلا يلزم من باقامة الجمعة أن يكون الاول مأدونا باقامة الجمعة أن يكون بالقامة الجمعة أن يكون بالقامة الجمعة أن يكون بالقامة الجمعة أن يكون الثاني كذلك لان الثاني كذلك لان الثاني

ووقت الطهر فتبطل

مولىمن قبله (قوله لان تولسته قاضى القضاة ادن بذلك) أىبالاستخلاف للقصاء ووحد الدلالة ان لفظة قاضي القضاة معناها القاضي الذي ولى القضاة (قواء لكن ذكر في التعنيس الخ) قال فالنهر عكن حل مافى التعندس على مااذالم ولقضاء القضاة أماان ولى أغنى هذا اللفظعن التنصيص عليه (قوله ولوأن امامامصرمصرا الخ) قلت فلوقر رخطت تعامع فهدم ثم أعددهل يعتاج الىاذن حمديد لهـ ذاالاول أملا وهل يصمح تقربرغسره محل تأمل وله نظائرني كاب

اه فقد جوز للأمور باقامتها الاستنابة ولم يقيد بالعندر فدل على جوازها مطلقا وأما تقييد الشارح الزيلعى الاستخلاف بان يكون أحدث فلادليل عليه والظاهر من عياراتهم الاطلاق وذكر في المدائع أنكل من ملك اقامة صلاة الجمعة فانه علك اقامه عسره مقامه اه وهو صريح في جواز الاستنابة للخطيب مطلقاأ وكالصر يحفه وأيضاليس الحدث قبل الصلاة من الضرور يآت لامكان أن يذهب الخطمب للوضوء ثم يأتى فيصلى وقدا تفقت كلنهم على ان له الاستخلاب بشرط أن يكون النائب شهدالخطبة لمكون كان النائب خطب بنفسه ولم يقيدوا باذن الحاكم فدل على ما فلماوفي فتاوى الولوالجي اذاأ حدث الامام فقال لواحد دفهم احطب ولاتصل بهم فذهب ولم يحيء أجرأه ان يخطب و يصلى بهم لانه نهاه عن الصلاة لكي يأتى فيصلى بهم واذالم يأت كان هذا تفويض الصلاة السهوقدوقع لمعضقضاة العسا كرفى زماننا بالقاهرة أبهكان يرى بالهلا يصح تقريره ف وظيفة الخطابة والما يقرر وفها الحاكم وهو المسمى بالباشا ولعله استندف ذلك الى ماقدمناء عن الخلاصة من أن القاضى لا يقيمها الأباذن لكن قال في الظهير به بعد نقل ما في الحلاصة وعن أى يوسف انه قال أما اليوم فالقاضي يصلى بهم الجعمة لان الحلفا فيأمرون القضاة أن محمدوا بالناس لكن قسل أرادبهذا قاضى القضاة الذي يقال له قاضى قضاة الشرق والغرب كابي توسف فى وقت الما في زمَّا ننا فالقاضى وصاحب الشرط لا يولسان ذلك اه والحاصل ان السلطان أداولي انساناقاضي القضاة بمصروان له أن ولى الحطماء ولا يتوقف على اذن كما ان له أن يستخلف للقضاء وانلم يؤذن لهمع ان القاضي ليساله الاستغلاف الأباذن السلطان لان تولمته قاضي القضاة اذن بذلكُ دلالة كاصرح به في فتح القدور من بالقضاء لكنذكر في التعدس ان في اقامة الجعدة المقاضى روايتسين وبرواية المنع يفتى فى ديارنا اذالم ومربه ولم بكتب ف منشوره وأشار المسنف رجمه الله تعالى الى ان الامام اذامنع أهل المصرأن يجمعوا المحمعوا كاان له ان عصر موضعا كانله ان ينهاهم قال الفقيم أتوجعفره ذااذانهاهم مجتهدا يسبب من الاستباب وأرادأن بخرج ذلك المصرمن أن يكون مصر المااذانها هم متعنتا أواضر ارابهم فلهم ان يحمده واعلى رجل بصلى بهم المجمعة ولوان امامام صرمصرائم نفر الناس عنه لحوف عدو أوما أشهد ذلك ثم عادوا اليه فانهسملا مجمعوا الاباذن مستأنف من الامام كذافي الخلاصة ودل كالرمهم ال النائب أذاعزل قبيل الشروع في الصلاة ليس له اقامتها لا مه مدق ما أسالكن شرطوا ان يأتسه الكتاب بعزله أويقدم علمه الاميرالثاني فانوحد أحدهما فصلاته باطلة فانصلي صاحب شرط جاز لان عالهم على عالهم حتى يعزلوا كذاف الخلاصة وبه علم ان الباشاع صراداعزل فالحطماء على حالهم ولا يحتاجون الى ادن حديد من الثاني الااداعز لهم وقيدنا بكونه علم العرل فيل الشروع لانه لوشرع ثم حضر والآخروانه عضى في صلاته كرجل أمره الامام ان بصلى بألناس الجمعة ثم حر علىه وهوفي الصلاة لا يعمل حجره لأن شروعه صموان حجرعليه قدل الشروع على حجره (قوله ووقت الظهر) أىشرط معتماان تؤدى في وقت الظهر فلا تصع قسله ولا بعد ولان شرعة ألجمعة مقام الظهرعلى خللف القياس لانه سقوط أربع بركعتسين فتراعى الخصوصيات ألتي ورد الشرع بهامالم يثبت دلسل على نفي اشتراطها ولم يصلها علمة السلام خارج الوقت في عره ولايدون الخطمة فسمه فشبت اشتراطهما وكون الخطبة فى الوقت بخلاف ماقام الدليل على عدم استراطه ككونها حطستن بينهما جلسة الى غير ذلك مماهومسنون أوواجب كاسيأتى بيانه (قوله فتبطل

الوقف كذافى شرح المقسدسي ولمنظر ماعسلة التأمل فان المسجد وبانهسدامه لاتزول عنه المسجدية يخلاف المصروا نظرفتاوي قال الرملي عن الشيخ المقدسي ليست هذه نص عبارة فتح التَّدير بلُّ قلبتها ان الشلى (قوله وفيه نظرظ هرائخ)

وقدمت وأنون لتمكن المخروجه) أى صلاة الجمعة بخروج وقت الظهر ولو بعد القعود قدر التشهد لفوات شرطها فلايبني الظهر لاختسلاف الصلاتين قدراوحالا واسماأ طلقه فشمل كل مصللها ولهذاقال فالحمط لونام خلف الامام ف المجمعة ولم ينتبه حتى خرج الوقت فسيدت صيلاته لانه لوأتم لصار قاضيا وفضاء الجمعة في غيروقته الايجوز ولوانتبه في الوقت لم تفسد لانه صارمؤديا للجمعة في وقتها اه وفي تهذيب القلانسي من باب المواقيت وفي انجمعة لوخرج وقت الظهر تنقلب تطوعا عندانى حنيفة وعندهما يبطل أصلا أه ولأيخنى مخالفة أبى يوسف أصله هنا عاله موافق للامام فانه أذابطل الوصف لا تبطل الاصل وف السراج الوهاج معزيا الى النوادرامام صلى مالناس الحمعة فدخل معه رجل في الصلاة فزجه الناس فلم يستطع الركوع والسجود حتى فرغ الامام ودخل وقت العصرفانه يتم الجمعة بغير قراءة بخـ لاف مالو كان في الفحر والمسـ مله بحالها مطلعت الشمس حيث تفد صلاته لعدم مصادفة الوقت وينبغى أن يكون مافى النوا درص عيفا لان مافى الحيط يتالفه لانهلافرق في اللاحق بينأن يكون عذره النوم أوالزجة (قوله وانخطبة قبلها) أى وشرط صحتها الحطبة وكونها قدل الصلأة لماقدمناه من أن الني صلى الله علمه وسلم ماصلاها دون الخطيسة ونقل ف فتح القدير الأحاع على اشتراط نفس الخطية ولانها شرط وشرط الشي سا رق علمه ولوقال فيه أى فوقت الظهر لكان أولى لانه شرط حتى لوخطب قبله وصلى فيسه لم تصم وشرط الشارح أن مكون يحضرة حساءة تنعقدهم الجمعة وانكانوا صماأونما ماوظاهسره انه لآيلني لوقوعها الشرط حضور واحدوفي الخلاصة مايخالفه وانه قال لوخطب وحده ولم يحضره أحد لا يجوزوف الاصل قال فمهروايتان ولوحضر واحدأوا ثنان وخطب وصلى بالثسلانة حاز ولوخطب يحضرة النساء لم بحزان كن وحدهن انتهى وفي فشح القدير المعتمد الهلوخط فوحده والمعوز أخذامن قولهم يشترط عنده في التسبعة والتحمدة ان يقال على قصد الحطمة فلوجد لعطاس الاعزى عن الواجب انتهى وفسه نظرظاهمر لانه لايدل على ماذكره بشي من أنواع الدلالات كالايخفي وصحع في الظهيرية انه لوخطب وحده وانهلا يعوز وف المضمرات معزياالى الزادوهل تقوم الخطية مقام الركعتين اختلف المشايخ منهممن قال تقوم ولهذالا تجوزالا بعددخول الوقت ومنهـممن قاللا تقوم وهو الاصح لانه لآيشترط لهاسا ترشر وطالصلاة من استقبال القبلة والطهارة وغير لك أنتهى وفي المدائع تم هىوان كانت قاغة مقام الركعة بنشرط ولست بركن لان صلاة الجمعة لاتقام بالحطية فلم تكن من أركانها اه وفي فتح القدير وأعلم ان اتخطبة شرط الانعقاد في حقمن ينشئ التحريجة للحمعة لاف حق كل من صلاها واشتراط حضور الواحد أوانجمع ليتحقق معنى الخطبة لانهامن النسبيات فعن هذا قالوالوأ حدث الامام فقدم من لم يشهدها جازات يصلى بهم الجمعة لانه بان تحريته على تلك التحريمة للنشأة فالخطبة شرط انعقاد الجمعة فى حق من ينشئ التحريمة فقط ألاترى الى صحتهامن المقتدين الدين لم يشهدوا الخطية فعلى هذا كان القياس فهالوأ فسدهاذا الخليفة اللايجوزان يستقبل بهما نجمعة لكنهما ستحسنوا جوازاستقباله بهملايه بماقام مقام الاول التحق مهحكما فلو فسدالاول استقبل بهم فكذلك الثانى فلوكان الاول أحدث قبل الشروع فقدم من لم يشهد الخطبة لايجوز اه ولم يشترط المصنف اله يسلى عقب الخطبة بلاتراخ ففيه اشارة الى أله ليس بشرط فلذا

من الرادما اخسترت وعمارة الحقق بعمدان ذكرقول الامام فى كفاية اكحدلله ونحوهافي انخطمة وان ذلك يسمى خطب لغة وان لم يسم مه عرفاوان العرف اغما يعتدفهما س الناس ومعاوراتهم للدلالة علىغرضهم فأما في أمرس العسدوريه فتعتبر حقيقة اللفظ لغةثم

بخروجه واكخطمةقملها قال وهذا الكالرمهو المعتمد لابى حنا فقرحه الله فسوحب اعتمارما يتفرع عنه لعيى روالة عدم اشتراط الحضور اه وكذااعترضهأخوهفي النهرواكن اقشالمحقق فقال بعدنقل كالرمه وحاصله انالدلسل اغادل على ان الشرط مطلق الذكرالمسمى خطمة لغةغ برمقسد بحضرة أحدف فعتسرفه حقيقة اللفظ وهدا طاهرفي اقتضائه محتهاوحدهلان اشتراط قصد العمدة ونحسوها يقتضي الهلو خطب وحده حازلكن لقائل أن يقول ان الامر مالسعى الى الذكرلس

الالاستماعه والمأمورجع فأذاجازت وحده لم يجزالا مرفائدته وكاثن هذاهو وجه مارجحه فالظهير يقويه يتربغ ماجزم بدالشارح من أشتراط حضرة جساعة تنعقدبهم انجمعة علىمامر

وسن خطبنان بحلسة
بينه ما وطهارة فاعًا
(قوله وقد صرح في
الخلاصة باله لوخطب
صيالخ) قال في الظهيرية
لوخطب صيى اختلف
المشايخ فيه والحلاف في
عبى أحدالقولين وما
على أحدالقولين وما
على ألا نو قال الشيخ
على الا نو قال الشيخ
المعمل والا كرعلى

قالوا انالخطبة تعادعلى وجه الإولوية لوتذكرالامام فائتة في صلاة المجمعة ولوكانت الوترحتي فسدت المجمعة لذلك فاشتغل بقضائها وكذالو كان أفسدا تجمعة واحتاج الى اعادتها أوافت والتطوع بعسد الخطبة وانلم يعدانخطبة أجزأه وكذا اذاخطب جنبا كذاف فتح القدير ولم يفرق بين الفصل القليل والمكثير وفرق يدنهما في الخلاصة فقال ولوخط عدثا أوحنما ثم توضأ أواغتسل وصلى حاز ولو خطب ثمرجع الى يته فتغدى أوجامع واغتسل غماءاستقبل الخطية وكبذافي الحيط معللابان الاول من اعمآل الصلة بخلاف المانى وان طاهروان الاستقال في الماني لازم والأفلافرق، من الكلوقدصر حفى السراج الوهاج ملزوم الاستئناف ومطلان الحطمة وهذاه والظاهر لانه اذاطأل الفصل لم يبق خطبة العمعة بخلاف ما اذا قل وقد علم من تفاريعهم اله لايشة ترط في الامام أن يكون هوالخطيب وقدصرحفي الحلاصة بالهلوخطب ضيءاذن السلطان وصلى انجمعة رحل بالغ بحوز (قوله وسن خطبتان بجلسة بينهما وطهارة قاعماً) كاروى عن أبى حنيفة اله قال ينبغي ان يخطب خطبة خفيفة يفتتم بحمدالله تعالى ويثني علىه ويتشهد ويصلى على الني صلى الله علىه وسلم ويعظ ويذكرو يقرأ سورة تم يحلس جلسة حفيفة ثم يقوم فعطب خطبة أخرى محمدالله تعاتى ويثني عليه وتتشهدو بصلى على الذي صلى الله علمه وسلم ويدعو للؤمنين والمؤمنات كأفى المدائع وقدع لممن هذااله لا تعظ في الثانسة ولهذا اقال في التعنيس ان الثانية كالاولى الااله بدعو المسلس مكان الوعظوظاهره انه سن قراءة آمة في الثانسة كالاولى والحاصل كما في المحتبى ان المكارم في الخطمة فى أربعة مواضع فى الحطيمة والخطيب والمستمع وشهود الخطبة أما الخطبة فتشتمل على فرض وسينة فأما الفرض فشما أزالوقت وذكرا لله تعالى وأماسننها فيمسة عشر أحدها الطهارة حتى كرهت للمعدث وانجنب وقال أبويوسف لايحوز وثانيها القيام وثالثها استقبال القوم بوجهه ورابعها قال أبو يوسف في الجوامع التعود في نفسه قبل الخطية وغامسها أن يسمع القوم الخطية وان لم يسمع أخرأه وسادسهاماروى الحسنءن أي حنيفة اله يخطب خطب خطب خفيفة وهي تشتمل على عشرة أحدها المداءة يحمدالله وثانهاالثناء علمه عماهوأهله وثالثهاالشهادتان ورابعهاالصلة على النبي صلى الله عليه وسسلم وخامسها العظة والنسذكير وسادسها قراءة القرآن وتاركها مسيء وروى أنه صلى الله عليه وسلم فرأ فها سورة العصر ومرة أخرى لا يستوى أصحاب النار وأصحاب الحنه أصحاب الجنسة هم الفائزون وأخرى ونادوا يامالك وسامعها الجلوس بين الخطيتين وثامنها ان يعد فالخطمة الثانسة الجدلله والثنا والصلاة على النبي صلى الله علمه وسلم تاسبعها ان يزيد فها الدعاء المؤمنين والمؤمنات وعاشرها تخفيف الخطيتين بقدرسو رةمن طوال المفصل والكره التطويل وأمااتخطس فيشترط فمهان يتأهل للامامة في الجمعة والسنة في حقه الطهارة والقيام والاستقيال ابوحهمه أالقوم وترك السلامين ووجه الحادخوله في الصلاة وترك الكلام وقال الشافعي اذا استوى على المندسلم على القوم وقوله صلى الله عليه وسلم أذاخرج الامام فلاصلاة ولا كلام سطل ذلك وأماالمسقم فيستقبل الامام اذابدأ بالخطبة وينصت ولايتكام ولابرد السلام ولايشمت ولابصلي على النبي صلى الله عليه وسلم وقالا يصلى السامع في نفسه و في جواز قراءة القرآن وذكر الفقه والنظر فيهلن يستمع الخطبة اختلاف المشايخ ويكرة لمستمع الخطبة مايكره فى الصسلاة كالا كل والشرب والعبث والآلة فات وأما التخطى فكروه عنداى حنيفة وقالا اغا يكره معد خروج الامام وقال الرازى المانجوزقبله اذالم يؤذأ حدافاما تخطى السؤال فكروه فيجدع الاحوال بالاجماع وأماشهود

الخطمة فشرط فيحق الالمام دون المأموم اه مافى المجتبى وأطلق المصنف في انجلسة ولم يمن قدرها للإختلاف فعندالطعاوى مقدارماعس موضع جلوسه من المنسر وفي ظاهراله والمة مقدار ثلاث آمات كإفى التحنيس وغسره ومن الغريب ماذكره فى السراج الوهاج انه يستحب للامام اذاصعد المنسير وأنسل على الناس أن يسلم علم م لا نه استدبرهم في صعوده اه ومن المستحب أن يرفع الخطيب صوته كافي السراج الوهاج ومنه أن يكون الجهرفي ألثانية دون الاولى كافي شرح الطعاوي وفي التعنيس و منها أن تكون الخطمة الثانمة المحدلله نحمده ونستعينه الى آخره لان هذا هو الثانية التي كان بخطب بهارسول الله صلى الله عليه وسلم وذكر الحلفاء الراشدين مستحسسن بذلك برى التوارث ويذكر العمن اه تمقولهمان السنة في المستم استقبال الامام مخالف لما عليه عمل الناس من استقبال المستمع للقدلة ولهدنا قال في التحنيس والرسم في زماننا ان القوم يستقيلون القيلة فال لانهم لو (فوله وهذامفيدلكومه استقملواالامام لحرحوافي تسوية الصفوف بعدفراغه ليكثرة الزحام وجزم في الخلاصة بانه يستحب يتقلدنا اسيف لاانه عسكه السنقماله الكان أمام الامام فانكان عن عن الامام أوعن يساره قريبامن الامام يتحرف الى الامام سده كاهوالمنعارف) المستعدالل عماع ومن السنة أن يكون الحطيب على منراقتدا مرسول الله صلى الله علمه وسلم وفي المضمرات معزياالى روضة العلماء الحركمه فيأن الحطيب يتقلد سيمفا ماقد سمعت الفقيه أما أكحسن الرسىغفني يقول كل بلدة فتحت عنوة بالسيف بخطب الحطمب على منبرها متقلدا بالسيف مربهمانها فتحت السنف فادار جعتم عن الاسلام فذلك السينف باق في أيدى المسلم نقا تلكر به حتى ترجعوا الى الاسلام وكل بلدة أسلم أهلها طوعا يخطبون فها للاستفومد بنة الني صلى الله عليه وسلم فتحت بالقرآن فعطب الخطيب بلاسسه وتكون تلك الملدة عشرية ومكة فتحت بالسيق فعظب مع السيف اله وهذامفندلكونه يتقلدنا لسيف لاانه عسكه بيده كاهوالمتعارف مع ان طاهر مافئ الحلاصة كراهة ذلك فأنه قال ويكره أن يخطب متكنا على قوس أوعصالكن قال في الحاوى القدسى ادافر غالمؤدنون قام الامام والسيف بيساره وهومنكئ عليه اه وهوصر يح فعه الاأن يفرق بىنالسيفوغيره وفيالمجتبي ويخطب بالسيف فيالبلدة التيقتم تالسيهف وفي السراج الوهاج وأماالدعاء السلطان في الخطمة فلا يستحب آلوي انعطاء سئل عن ذلك فقال انه محدث وانمآ كانت الخطبة تذكيرا وفي الحلاصة وغيرها الدنومن الامام أفصلمن التباعد على العجيم ومنهم من اخنار النماعد حتى لا يسمع مدح الفالمة في الخطمة ولهذا اختار بعضهم أن الحطمب مادام فى انجهدوا اواعظ فعلم مالاستماع فادا أخذفي مدح الطلة والثناءعلم مفلا بأس بالكلام حنثنا وحكى فالظهيرية والحاسة عن ابرآهيم النحعى وابراهيم بنمها جرأنهما كاماية كلمان وقت الخطبة فقمل لابراهم النحعى فذلك فقال انى صليت الظهمر فدارى ثم رحت الى الجعمة تقيمة ولذلك تأو بلان أحددهما ان الماس كانوافي ذلك الزمان فريق منهم لا يصلي الجمعة لانه كان لاسرى الحائر الطانا وسلطانهم ومتذكان حائرا فأنهم كانوالا يصلون الجمعة من أحل ذلك وكان فريق منهم بترك الجمعة لان السلطان كان وخر الحمعة عن وقتها فذلك الزمان فكانوا يأتون الظهرفى دارهم ثم بصلون مع الامام و يجعلونها سبحة أى نافلة اه وقد سمعت في زمانناان بعضهم بترك الحمعة متأولا بالتأويل الاول وهوفا سدلان فاعله محتهدرأى ذلك وأما المقلدلاى حندفة فحرام علسه ذلك لان مذهب امامه ان المجائر سلطان كاقدمناه وفي أول التحنيس معز باالى الفقيه أبى اللمث ينبغي أن يكون في مجلس الواعظ الحوف والرحاء ولا يجعل كله خوفاولا كله

أى كايفىده كارم الحاوى الآتي لكن دفع المناواة فىالنهر مامكانه مع التقليد

(قوله ولمأرفع اعدى أنخ) سيذكرالمؤلف تخسر بج المسئلة على مستمنا قبيل قول المصنف ويجب السعي وترك البيع (قوله هل هومسنون أملا) قال ان جرف شرحسه على المنهاج للنووى تنسسه كلامهم هذاصر يمخىان اتخاذ مرق للعطس مقرأ الايه والخرالمشهورين يدعة وهوكمذلكالأبه حدث بعدالصدرالاول قسل لكنها حسنة كحث الاسيةعلىمايندبلكل أحد من كثارالصلاة

وكفتتحميدةأوتهليلة اوتسبيحة وانجماعـــة وهم:لآثة

والسلام على رسول الله على الله على وسلى الله على وسلم الاسيما الخبر على تأكد الانصات المحسمة بل والموقع في المحسمة بل والموقع في العلماء وأقول يستدل الدالث أيضا باله صلى الله عليه وسلم أمرمن الدالة عليه المالة المحلمة منى في هجة المالة عليه المرادته خطبة منى في هجة المحلمة المرادته خطبة المرادته خطبة المرادته خطبة المرادة المحلمة الم

رحاءلانه وردالنهى عن ذلك ولان الاول يفضى الى القنوط والثانى الى الامن فعمع بينهما وقال الامام أبوبكر الرستغفى يجبأن يشكلم فالرجة والرجاء لقوله عليه الصلاة والسلام يسرواولا تعسرواو بشر واولا تنفر واولان من رجم الى الماب بالكرامة يكون أثبت اه وفي القنسة قال أبو يوسف في انجامع ينبغي للخطيب اذاصعد المنبر أن يتعوذ بالله في نفسه قبل الخطبة اه وفي ضياء الحلوم مختصرشمس العلوم خطبعلى المنبرخطبه بضم الخاء وخطب المرأة خطمة مكسرا كخاء قال الله تعالى من خطبة النساء وفي الحديث لا يخطب أحد كم على خطبة أخيه اه وفي الحاوى القدسي والسنةأن يكون جلوس الامام في مخدعه عن عن المنسرفان لم يكن فقي حهته أونا حسته وتكره صلاته في المحراب قمل الحطمسة ولماسن السواد أقتدا عبا كلفاء وللتوارث في الاعصار والامصار اه ولمأرفهاعندى من كتا أغتنا حكم المرقى الذي يخرج الخطيب من مخدعه ويقرأ الاتية كما هوالمعهودهل هومسنون أملاوفي البدائم ويكره للغطب ان يتكلم ف حال خطبته الااذا كان أمرا معروف فلاتكره لكونهمنها وفخرانة الفقه لابي اللث الحطب ثمان خطبة الجمعة وخطمة عدد الفطر وخطبة عبدالاضحى وخطبة النكاح وخطبة الاستسقاء ففول أي بوسف وعجد وثلاث خطب في الججواحدة منها بلاجلسة بمكة قبل يوم التروية بعدالظهر والثاني بعرفات قسل الظهر محلس فها حلسة خفيفة والثالثة بعدنوم النحر سوم فمني يخطب خطية واحدة بعدالظهر فيبدأ ف ثلاث خطب منها بالتحميدوهي خطية اتجمعة والاستسقاه وخطية النكاح وفيخس بيدأ بالتكبيروهي خطية عبد الفطر والأضحى وثلاث خطب الج الاان الخطبة التي عكة وعرفة ببدأ فهابالتكبر ثم بالتلبية ثم بالحطيةاه (قولهوكيفت تحميدة أوتهليلة أوتسبيحة) أى وكيفي في الحطبة المفروضة مطلق ذكرالله تعالى على وحه القصد عند أى حنيفة لاطلاقه في الآية الشريفة وقالا الشرط ان يأتي مكارم يسمى خطمة في العرف وأقله قدر التشهد الى عسده ورسوله تقييداله بالمتعارف كإقالاه في الغراءة وأبو حنىفة عسل مالقاطع والظني فقال مافتر اض مطلق الذكر للرشة وماستنان الخطيسة المتعارفة لفعله علىمالصلاة والسلام تنزيلا للشروعات على حسب أدلتها ويؤيده قصة عثمان المذكورة في كتب الفقه وهي انهلاخط في أول جعة ولى الحلافة صعد المنسر فقال الحديثه وارتج عليه فقال ان أبالكر وعركاما يعدان لهذا المقام مقالا وأنتم الى امام فعال أحوج منكم الى امام قوال وستأ تمكم الحطب بعد وأستغفرالله لى ولكم ونزل وصلى بهم ولم ينكر عليه أحدمنه مم فكان اجاعا وارتج بالتخفيف على الاصع أى استغلق عليه الحطبة فلم يقدر على القامها كذاف ألمغرب ومرادعتمان فوله أسكمالي امام الى آخره ان الخلفاء الدين يأتون بعد الخلفاء الراشدين تكون على كررة المقال مع قبع الفعال فأما وانلمأ كن قوالامثلهم فأناعلى الخيردون الشرفاما أن مريد بهذا القول تفضل نفسه على الشعنى فلاكذأ في النهامة قددنا الخطمة بالمفروضة لان المسنونة لا يكفي فهامطلف بللايدان بأتى عما قدمناه وقيدنا بالقصدلانه لوعطس على المنبرفقال الجدلله علىعطاسه لاينوب عن الخطمة عندأى حنمفهأ بضاكاني التسمسة على الذبعة وعن أبى حنمفة في رواية أخرى انه يجزئه والفرق على هذه الرواية وهوانالمأموريه فيانخطيةالذ كرمطلفا لقوله تعالى فآسعوا الىذكرالله وقدوجد وفيباب الذبعة المأمورالذكرعليه وذلك مان يقصده والإول أصح كذافي التحنيس (قواد والجماعة وهم ثلاثة)أى شرط صحتها أن يصلى مع الامام ثلاثة فأكثر لاجاع العلماء على أنه لايد فهامن الجماعة كإفي المدائع واغا اختلفوا في مقدارها في اذكره المصنف قول أي حنيفة وعجد وقال أبو يوسف

اتنان سوى الامام لانهمامع الامام ثلاثة وهي جيع مطلق ولهذا يتقدمه سما الامام ويصطفان خلفه ولهماان الجمع المطلق شرط انعقاد الجمعة فىحق كل واحدمنهم وشرط جوازصلاة كلواحد منهم ينبغي أن يكون سواه فيعصل هذا الشرط ثم يصلي ولا يحصسل هذا الشرط الااذا كانسوى ألامام تملانه اذنو كانمع الامآم اثنسان لم يوجد فى حق كل واحدمنهم الشرط بخلاف سائر الصسلوات الان الجماعة فهاليست بشرط كذاف البدائع أطلق الثلاثة فشمسل العبيدو المسافرين والمرضى والامسن والخرسي لصلاحيتهم للامامة في الجمعة امالكل واحد أولمن هومشل حالهم في الامي والاخرس فصلحاان يقتديا بجن فوقهما كمذاف المحيط ولايردعليسه النساء والصبيان فان أمجمعة لا تصحبهم وحدهم لعدم صلاحمتهم الامامة فها بحال لأن النساء خرجن بالتاء في ثلاثة أي ثلاثة رجآل وكبذا الصيملا بهليس برجل كامسل والمطلق ينصرف الحالكامل وشعل ثلاثة غيرالثلاثة الذن حضر واالخطسة للفالتعنيس وغسره اذاخطب بحضرة جاعسة ثمنفر واوحاه آخرون لم شهدوا الخطمة فصلى بهم المجمعة أخراهم (قوله فان نفروا قبل سعوده بطات) بيان لكون الحماعة شرطانعقادا لأداء لاشرط انعقاد التحريمة عندأى حنيفة وعندهما شرط انعقاد التحريمة وفائدته انهم الونفروا بعدالغرعة قبل تقييدالركعة بالسجدة فسدت الجمعة ويسستقبل الظهر غنده وعندهما يتم الجمسعة لانها شرط انعقاد التحريمة في حق المقتسدي فكذا في حق الامام والمجامع ان تحريمة الجمعة اذاحت صمر بناه الجمعة عليها ولهذالوا دركه انسان فى التشهد صلى الجمعة عنده وهوقول أيى وسف الاان عسداتر كدهنا لماسيأتي ولاي حنيفة ان الجماعة في حق الامام لوحعات شرط انعقادالقعرعة لادى الى الحرجلان تحريمته حينتسذلا تنعقدبدون مشاركة الجماعسة الماوفها وذا لاعصل الأأن تقع تكبراتهم قارنة لتكبيرة الامام وانه عما يتعد درم اعاته وبالاجماع ليس بشرط مأنهم لوكانوا حضرواوكبرالامام تم كبرواضح تمكبيره وصارشارعا في المسلاة وصفت مشاركتهم اياه فلم يحمل شرط انعقاد التحر عة لعدم الامكان فعلت شرط انعقاد الاداموهو بتقييد الركعة بالسجدة لأن الاداء فعل والحاجة الى كون الفعل أداء الصلاة وفعل الصلاة هو القسام والقراءة والركوع والسحود ولهذالوحلف لايصلى فبالم يقيدالر كعة بسجدة لاعنث فاذالم بقيدها لموجد الاداء فلينع قد فشرط دوام مشاركة المجماعة ألامام الى الفراغ عن الآداء ولامعت ببغاء النسوان والصبيان ولاعبادون الثلاثمن الرجال لان الجمعة لاتنعقد بهم فلوفال مان نفر وأحسد منهم لكان أولى قيد بقوله قبل سحوده أى الامام لانهم لونفروا بعد سجوده عانها لاتبطل عندنا خلافا الزفر بناءعلى انها عنده شرط مقائها منعقدة الى آخرالصلاة كالطهارة وسترالعورة وعندنا ليست إشرط للبقاء لماعرف فى البدائع ومن فروع المسئلة مالوأ وم الامام ولم يحرمواحتى قرأوركم فأحرموا عدماركع وان أدركوه فى الركوع صحت الجمعة لوجود المشاركة فى الركعسة الاولى والافلا لعدمها بخلاف السبوق فانه تبع للرمام فيكتفى بالانعقاد في حق الاصل لكونه بانياعلى صلاته ولايخنى انمرادالمصنف انهم نفرواقبل سجوده ولم يعودواقسل سجوده والافلونفروا قبله وعادوااليه قبله فلافساد كمافى انحلاصة وفيها واذاكبرالامام ومعه قوم متوضؤن فلم يكبروا معه حتى أحدثوا ثم جاء آخرون وذهب الاولون جازا ستحسانا ولو كانوا محدثين فكبرثم جاءآ خرون اسستقبل التكبير اه (قوله والاذن العام) أى شرط محتم الاداء على سبيل الاشتهاد حستى لوأن أمير اأغلق أبواب الحسن وصلى فيسه ماها وعسكره صلاة الجعة لاتحوز كذاف الخلاصة وفي الهيط فأن فقع باب قصره وأذن

هوشأن المرقى فلم يدخل ذكره للغير فيحير المدعة أملا الم قلت لكن شغى تقبيدجوازذلك علىم نهناء اقدل نووج الحطيب مسن عندعه لا كإيفعل الآن وقد كنت ذكرت ذلك تخطيب السلمية في صاكحية دمشق وامرالمرقى بفعل ذلك قىل خروحه وهو مستمر الىالاتنوالجـد لله تعالى (قوله والافلو نفروا قبله الخ) قال في سوى الامامفان نفروا قبل معوده بطلت والاذن

النهر هدنارفدانهملو عادوا المه بعدمارفع رأسه من الركوع انها تصم وليسه_ذاف الخلاصية المالمذكور فها انهم لوحا والقبلأن مرفع رأسهمن الركوع جار ولايدمنه لانهم لولم يفتحوامعه واغاأ دركوه فى الركوع حاز والالا كافى الشرح وغسيره فكذا هذا (قوله حتى انأمرالوأغلق الخ)ينبغي جله على ما اذامنع الناس من الصلاة والكفالاذن العام بحصل بفتح أبواب انجامع للواردن كماعزاه فالدرالفتارالىالكاف وفسهعن مجمع الانهر

معز ما الى شرح عيون المذاهب لا يضر غلق باب القامة لعدوا ولعادة قديمة لان الاذن العام مقر رلاه له وغلقه لمنع العدولا المسلى أم لو تم يعاني أحسن الله وبه الدفع قول الشيخ المعيل وعلى اعتباره أى الاذن ٣٠١ العام تحصل الشبه في معتبا في قاعة

دمشـقواضرابهاحیث
یغلقبابهاوینعالناس
من الدخول حال الصلاة
کاهو المعـتاد فیهابل
الظاهرحینهٔ نعدم العقه
اذلااذن عام فیها الالمن
فیداخلها کن فیداخل
القصر (قوله مان قال
الاجـیرحط عنی الربع
القط الربع منافی سعنی
افظه الربع منافی سعنی

وشرط وجوبهاالاقامة والدكورة والعصة واكرية وسلامة العينين والرحلين

المعسنى وكانها زائدة من الناسخ في نسخية المؤلف والمعنى ماقاله في التتارخانية ليساللاجير ان يطالب من الربع المحطوط مقداراشتغاله بالصلاة إقوله ولاحاحه الخ)ذكرفي النهران المراد بالمر مضالذي ترجيقيد الصية منساء مزاحه وأمكنء للجهولكل حهة لماقاله بعضهمان عدم س_لامة العشن والرحلين من الامراض عندالاطباء الاانهماني العرف لأيعدان مرضا فلهذا خصههما مالذكر

الناس بالدخول جاز ويكره لانه لم يقض حق المسعد الجامع وعلاوا الاول بانهامن شعائر الاسلام وخصائص الدين فعب اقامتها على سيل الاشتهار وفي المتسي فانظر الى السلطان محتاج الى العامة ف دينه ودنياه احتماج العامة السه فلوام انسانا يحمعهم في الجامع وهو في مسجد آخر جاز لاهل انجامع دون أهل السعد الااذاعلم الناس بذلك أه ولم يذكر صاحب الهداية هذا الشرط لانه غير مذكورفى ظاهرالرواية وانمناه ورواية النوادركافي البندائع أقوله وشرط وجوبها الاقامسة والذكورة والصهة وآلحر يةوسه لامة العنسين والرجلين) فلاتحب على مسافر ولاعلى امرأة ولا مريض ولاعب دولا أعى ولامتعدلان المسافر يحرج في الحضور وكذا المريض والاعي والعسد مشغول بخدمة المولى والمرأة بخدمة الزوج فعذر وادفعا للمرج والضرر ولمأرحكم الاعمى اذاكان مقيمابا نجامع الذى تصلى فيه انجمعة وأقيمت وهوحاضرهل تحب علىدلعه ما كرب أولا واغالم يذكرالعقل والبسلوغ والاسلام لانهاشرط كل تكليف فلأعاجه الىذكرهاهناكافي الحلاصة وأماالشيخ الكبير الدى ضعف فهوملحق بالمريض فلأبحب علمه وفى فتح القددير والمطر الشديد والاختفاء من السلطان الظالم مسقط فلوقال المستف وشرط وحوبها الاقامة والدكورة والعمة وانحرية ووجوداليصروالقسدرة علىالمشىوعدماكمسوا يخوفوالمطرالشسديد لسكانأشمل وأشار المصنفباشتراط الحريةالىء حدموجو بهاعلى للكاتب والمأذون والعب دالذى حضرمع مولاءماب المسجد نحفظ الدامة ولم يخل بالحفظ والعب دالذى يؤدى الضريبة لفقد الشرط لكن هل لمصلاتها بغيران المولى فال فالتجنيس واذاأرادالعسدأن يخرج الى انجمعة أوالى العيدين بغير اذن مولاه أن كان يعلم ان مولاه يرضي بذلك جاز والافلا يحلله الخروج بغيراديه لان الحق له في ذلك ولورآه فسكت حلله انخرو بالبها لان السكوت عنرلة الرضى وعن عجد ف العديسوق دامة مولاه الى الجامع فانه يشتغل بالحفظ ولا يصلى الجمعة لامه لم يوجد الرضا باداء المجمعة والاصم ان له ذلك اذا كان لآيخل بحق المولى في امساك دايته اله وفي السراج الوهاج وان أذن العمد مولاه وجب عليه الحضور وقال بعضهم بتغير وصحح الوحوب على المكاتب ومعتق المعض ولا يخفى مافسه وجزم فىالظهيرية فى العبد الذي أذن له مولاً وبالتخيير وهو ألىق بالقواعد فأشار باشتراط سلامة العينين الى عدم وجوبها على الاعمى مطلقاأ مااذالم محدّقا تدافعهم عليه وان وجده اما بطريق التبرع أو الاجارة أومعهمال يستأجره به فكذلك عنداى حنيفة وعندهما تحب عليمه وأشار باقتصاره على هذه الشروط الى انهآلا تسقط عن الاجبروني الخلاصة وللستأجرمنع الاجبرعن حضورا تجمعة وهذا قول الامام أبي حفص وقال الامام أبوعلى الدفاق ليس له أن يمنعه لكن تسقط عنه الاجرة بعسدر اشستغاله مذلك ان كان بعمداوان كان قريمالا معط عنه شي وان كان بعمداوا شستغل قدوريم النهارحط عنسه وبعالا بوةفان قال الاجبرحط عنى الرسع بعقدا واشتغالى بالصلاة لم يكن له ذلك اه وظاهرالمتون بشهدالدقاق ولاحاجة الىذكرسلامة العينين والرجلين لدغوله ماتحت الصحة كاوقع ف كثير من الكتب مع ان ظاهر العبارة مشكل لانه يقتضى أن احداهما لولم تسلم فانه الاتجب عليه صلاة الجعة معان الآمر بخلافه لانه ليسباعي ولاعقعد فلوقال ووجودا ليصروالقدرة على المشى لَـكان أولى الاأن يقال ان الالف واللام ادادخات على المثنى أبطات معنى التثنية كالجمع

ولان فيهما خلافا اه (قوله مع آن الامر بخلافه الخ) استدرك عليه فى الدرالختار بمساقاله الشمنى وغيره لا تجب على مفلو جالرجل ولامقطوعها وأجاب بعضهم بحمل ماذكره المؤلف على ما اذا أصاب الاخرى مجرد العرب الغير المسانع من المشي بلامشقة

فصار عمنى للفرد وأنحق بالمريض الممرض وفى السراج الوهاج الاصح أندان بقى المريض صاأتعا بخروجه لميحت عليه وف التحنيس الرجل اذا أراد السيفر يوم الجعية لآباس به اذا توجم العران قبسلخرو جوقت الظهرلان الوجوب بآخر لوقت وآخرالوقت هومسا فرفلم يجبعليه صلاة انجعة قال رضى الله عنه وحكى عن شمس الأثمة الحسلواني أنه كان يقول لى في هذه المستثلة اشكال وهو ان اعتبار آخرالوقت اغسا يكون فعسا ينفرد بإدائه وهوسا ترالصسلوات فأما انجعة لاينفرده و بإدائها واغما يؤديها الامام والنماس فينبغي أن يعتبر وقت أدائهم حتى اذا كان لا يخر جمن المصر قسل أداه الناس بنبغيأن بلزمه شهودا مجعـة اه (قوله ومن لاجعة علىــه ان أداها حازعن فرص الوقت) لانهسم تحملوه فصاروا كالمسافراذاصام وأشار بقوله حازعن الفرض الى أنهم أهل للتكليف فلأ بردعليه الصي والمحذون وان دخلاتحت قوله ومن لاجعة علمه ولهذا فصل ف البدائع فيمن لاجعة علسه فقال ان كان صماومسلاها فهي تطوعله وان كان مجنونا فلاصلاة له أصلا وأمامن كانأ هلاللوجوب كالمريض والمسافر والمرأة والعبد يجزئهمو يستقط عنهم الظهر قسدبا مجعة لاف من لاج عليه اذا أدى الج فان كان لفقد المال وان الج يسقط عنه حتى لوأ يسر بعده فانه لاج عليه لماذكرناوان كاناعدم أهلمته كالعيدان أدى الجمع مولاه فانه لايح يجوازه فرضاحتي وأخل بجعةالاسسلام بعدمر يته والفرق أن المنع من الجعشة كان نظر اللوتى والنظره هنا في الحسكم بالجواز لانالو لمنجوز وقد تعطلت منافعه على الموتى لوحب علمه الظهر فتتعطل علمه منافعه ثانيا فسنغلب النظرضررا وداليس بحكمة فتيين في الاسنوة أن النظر في الحيكم بالجواز فصارما ذونا دلالة كالعمد المحجو دعليه اذا أجرنفسه أنه لأيجوز ولوسلم من العمل يحوز و ينجب عليه كمال الاجوة لمساذكر فأكذا هــذا بخلاف انج وانهناك لا يتمن أن النظر للولى في أنح كرما نجو أزلانه لا وأخــ ذللعال شي آخر اذالم يحكم بجوازه بل يخاطب بجعة الاسسلام عدا لحرية فلايتعطل على المولى منافعه كذاف البدائع ولمأر نقلاصر يحاهل الافضل لنالاجعة عليه صلاة الجعة أوصلاة الظهر اكن ظاهر الهداية والعناية وغاية البيان أن الافضل الهم صلاة اتجعة لانهمذكر واأن صلاة الظهر لهموم الجعة رخصة فدلأن العزعة صلاة الجعةو بنبغيأن ستثنى منه المرأة وان صلاتها في بيتهاأ فضل والله سيحانه وتعالى أعلم (قوله والمسافر والعدد والمريض أن يؤم فيها) أى فى الجمعة وقال زفر لا يجزئه لانه لافرض علىه واشب به الصي والمرأة ولنا أن هذه رخصة وإذا حضروا تقع فرضاعلي ما بينا أماأ داه الصى فسلوب الاهلمة والمرأة لا تصلح لامامة الرحال (قوله وتنعقد بهسم)أى المجعة بالمسافر والعبد والمريض للإشارة الى ردقول الشافعي ان هؤلاء تصيح أمامتهم لكن لا يعتدبهم في العدد الذي تنعقد بهما مجعة وذلك لانهم لما صلحوا للامامة فلان يصلح واللاقت ما أولى كذافي العناية (قوله ومن لاعدر له لوصلى الظهر قبلهاكره) أى حرم قطعا واغاذ كرالكراهة اتباعا للقيدوري مع أنه بميا لاينسغى واله أوقع بعض انجهله في ضسلالة من اعتقاد حوازتر كها وقد قدمنا أن من أنكرور بضمًا فهوكافر بالله تعالى قال ف فتح القسد برلا مدمن كون المرادح معلسه ذلك وصحت الفاهر لانه تراث الفرض القطعي باتفاقهم الذي هوآ كدمن الظهر فكمف لايكون مرتكما محرماغ سرأن الظهر تقع صحيحة اه فانحاصل أن فرض الوقت هوالظهر عندنا بدلالة الاجاع على أن بخروج الوقت يصلى الظهرينية القضاء فلولم يكن أصل فرض الوقت الظهراك نوى القضاءثم هومامو رباسسقاطه والاتمان بالجعة وعندز فرفرض الوقت هوالجمعة ووائدة الاختلاف تظهرف ثلاثة أحدها في همذه

ومن لاجعدة عليسه ان أداه اجاز عن فسرض الوقت وللسافر والعبد والمسريض أن يؤم فيها له لوصلى الظهر قبلها كره أوله أحدها هذه المن أي معة الظهرم الكراهة أوا محرمة فانها لاتصم عند والفتح وكان ينبغى التسين والفتح وكان ينبغى فلك ليند فع الاشتباه فلك ليند فع الاشتباه

(قوله وروى عند الفرض) ونقد ل عن مجدوجه الله ان فرض الوقت المجمّعية وله اسقاطها بالفلهر وروى عَنده اله قال لاأدرى ماأصلى فرض الوقت في هذا اليوم ولكنه يسقط الفرض باداء الظهر أوانجمعة بريد ١٦٥ به ان أصل الفرض أحدهما

لابعينه ويتعين بفعله ولكن ظاهر الرواية عن العلماء الثلاثة ماذكره في السكتاب (قوله فالبطلان بهمقيد عادداكان يرجو أدراكها) الاصروب اسقاطه لاقتضائه عدم

وانسعى اليمابطل

المطلان فعااذالم مدركها لبعدد للسافة مع أنه سننقلءن السراج تعييم المطلان وعمارة السراج هكذا وهـذااذاسعى الها والامام فالصلاة أوقلأن بصلى وشرط معض أسحاب اكونه بدركه والصيح الاول وفى النهاية اذاسعي الى الجمعة قسسل أن يصلبها الامام آلا أنه لايرجو ادراكها لمعدالمسافةلم سطـــل ظهره فقول العراقسان وسطلف قول البلخ ينزوه والعيم اه وبهاءلمعدم صحةما فى النهرمن عزوه التقسد للمطلان سرجاءا دراكها وتصحيح عدمه حمن عدمه الىالسراح وقدتابعمه فى الدرالختار (قوله حتى لوكان بتسهقريامن المسجد)أى و بعدامن

المستلة نانهالونوى فرض الوقت يصرشا رعافي الظهر عندنا وعنسده في الجمعة نالئهالوتذ كرعائتة عليه وكان لواشتغل بالقضاء تفوته الجمعة دون الظهر وانه يقضى ويصلى الظهر بعده عندنا وعنده يصلى انجمعة ولوكان بحال تفوته الظهر وانجمعة لايقضها اتفاقا كذافي أكثر الكتب وفي المحيط ذكر ثلاثة أقوال عنددهما فرض الوقت الظهرلكن العتدمأمور باسقاطه عنه باداءا نجمغة وعند مجدالفرض هوالجمعة وله أن يسقط بالظهر رخصة وروى عنه الفرض أحدهما لا بعمنه ويتعن ذلك بادائه وعندزفر والشبافعي الفرض هوانجمعة والطهريدل عنهافي حق المعذور اه وقدطهر العبدالضعيف صحة كالرم القدوري ومن تبعه في التعبر بالكراهة لان صلاة الظهر قسل أداء المجمعة من الامام ليست مفوتة للحمعة حتى تكون واما أغالفوت لهاعدم سعمه فانسعه عد صلاة الظهر الهافرص كاصرحوا بهوان لم يسع فقد فوتها فرم عليه ذلك وأماا لصلاة وانهامكر وهة فقط ماعتبارأنها قدتكون سبباللتفويت باعتباراعتماده علهاوهم ماغما حكمواعلى صلاة الظهر مالكراهة ولم يقلأ حدان ترك الجمعة غيرعذ رمكر وهحتى يلزم ماذكرمن الا يقاع في حهالة فقوله فى فيح القدير لانه ترك الفرض القطعي عمنوع اعلت أنه لا يلزم ونصلة الظهر ترك الفرض والله سيعانه ألوفق للصواب قيد بقوله قبلها لآنه لوصيلي الظهر في منزله بعدماصيلي الامام الجمعة يجو زاتفاقا بلاكراهة كذاف غاية البيان مع أنه قد فوت الحمعة فنفس الصلاة غير مكروهة ونفو بت انجمعة وام وهومؤ يدلسا قلنا وقيد بقوله لاعذراه لان المعذورا ذاصلي الظهر قبل الامام فلا كراهة اتفاقا (قوله فان سعى المايطل) أي الظهر المؤدى عند أبي حنيفة عمر دالسعى المالانه مأمور بعدصلاة الظهر ينقضها بالدهاب الى الجمعة فالذهاب اليهاشر وعفي طريق نقضها المأمور به فيحكم بنقضها مه احتياطا لترك المعصمة وقالالا تبطل حتى يدخل مع الامام واختلفوا في معنى السمى المها والختارا به الانفصال عن داره حتى لا يبطل قسله على المختار لآن السعى الرافض لهاهو السعى المهاعلى الخصوص ومثل ذلك السعى اغما بكون بعد خوجه من باب داره والمرادمن السعى المشى لاالاسراع فيه واغاعروا به اتباعاللا ية وقيدية ولهسعى لانه لوكان جالساف المسجد بعدماصلي الظهرفانه لايمطل حتى بشرعمع الامام أتفاقا كمذافي الحقائق وقيد مقوله المهالا مهلونو بالحاجة أوخر جوقد فرغ الامام لمسطل طهره اجاعا فالبطلان به مقيد عاادا كان برجوادرا كهامان خرجوالامام فبهاأ ولميكن شرع وأطلق فشمل مااذالم يدركها لبعد المسافة مع كون الامام فيها وقت الخروج أولم يكن شرع وهوقول البلغيسين قال فالسراج الوهاج وهوا العيم لانه توجمه اليها وهي لم تفت بعد حتى لو كان بيته قريبامن المعدوسمع الجماعة في الركعة الثانية وتوجمه بعدماصلى الظهر فمنزله بطل الظهرعلى الاصح أيضالماذكرنا وف النها ية اذا توجه اليها قسل أن يصليهاالامام ثمان الامام لم يصلها لعذرا ولغيره آختلفوا في يطلان ظهره والصحيح أنهالا تبطل وكدا لوتوجه اليها والأمام والناس فيها الاانهم خرجوا منها قبل اتمامها لنا ئبة فالصيح أنه لا يبطل طهره أثماعلمأن الضمر المستترفي قوله سعى يعودالى مصلى الظهر لاالى من لاعذراه ليكون أفودوأ شمسل فانهلافرق بين المسنور وغسيره ف بطلان ظهره بسسعيه كافى غاية البيان والسراج الوهاج لكن التعليل المذكور أولالا شمله لأن المعذورليس بمأمو ربالسعى المهامطلقا فكيف يبطل به فيذبى

بابالمسجدكافي السراج (قوله ثماعلم ان الضمير المستترائخ) قال في النهر الضمير في صلى واقع على من في أفرمنه وقع فيه غاية الامر انه سكت عن المعذور (قوله الكن التعليل أولالا يشجله) أجاب الشارح وكذا في الفتح في معرض الجواب عن قول زفر بانه اغسا

أنلا يبطل الظهر بالسسعى ولابشروعه في صلاة المجمعة لان الفرض قدسسقط عنهولم تكن مأمورا ينقصسه فتتكرون الجمعه نفلامنسه كإقال بهزفر والشيافعي وظاهر مافي المحيط أن ظهر وانجيا يبطل بحضوره الجعة لابحر دسعمه كإفي غبر المعنوروه وأخف اشكالا وأسند المصنف المطلان الى الظهرلىفىدأ وأصل السلاة لم يبطل فمنقل نفلا كافى السراج الوهاج وذكر في الظهر بة واكلاصة لرستأقى اداسسى وم الحمعة الى مصر بريديه اقامة الحمعة واقامة حوائج نفسه في المصر ومعظم مقصوده اقامة انجمعة ينال ثوال السعى الى الجمعة والكان قصده اقامة أتحوا ثج لاغر أو كان معظم العبرة للإغلب وفيسا سعى المصلى لان المأموم لولم سع المهاوسعي المامه فالهلا يبطل ظهر المأموم وان بطل ظهرامامه لان بطلانه ف حق الا مام بعد الفراغ فلا يضر الماموم كاصر حريه في المحمط (قوله وكره للعذور والمحون أداءا اظهر محماعة في المصر) لان المعذور قد يقتسدي به غيره فيؤدى الىتركها وماعلل به في الهداية أولا بقواه لما فيسه من الاخلال بالجمعة اذهى جاه عمة العماعات منيءلى عدم حواز تعمددها في مصر واحمدوه وخلاف المنصوص عليه رواية ودراية قيد بالمصر لأن انجماعة غرمكر وهةف حق أهل السوادلا بهلاجعة عليهم وأعاديا الكراهة ان الصلاة سحيحة لاستعماع شرائطهاوف فتاوى الولوانجي قوم لايحب علمهم أن يحضر واالجمعة لمعد الموضع صلوا الظهر حاعة لانه لا يؤدى الى تقليل الحماعة في الجمعة اله وأن كانوا في السواد فظاهر وآن كانوا في المصرفه بي مستثناة من كلام المصنف ولوحد ذف المصنف العددور والمديجون لكان أولى فان أداء الظهر بحماعة مكروه بوم الحمعة مطلقاقال في الظهيرية جماعة فاتتهم الجمعة في المصرفانهم سلون الظهر نخسرأذان ولااقامة ولاحاعة اه وذكر الولوانجي ولايصلي يوم الجمعة جماعة في مصر ولا يؤذن ولا يقسم في سعن وغره اصلاة ولو زادا واداؤه منفرداقسل صلاة الامام لكان أولى لما في الخلاصة و يستحب للريض أن يؤخر الصلاة الى أن يفرغ الامام من صلاة الجمعة وان لم يؤخره بكره هوا اصيم اه ولعدله امالاحتمال أن يقتدى به غدره فدؤدى الى تركها أو بعافي فعضرها وقداقتصرفي المجتىءلى الثاني واغماصر ح بالمحون مع دخوله في المعذو والاختسلاف في أهسل السعن مأن في السراج الوهاج ان المحونين أن كانواظلة قدر واعلى ارضاء الحصوم وان كانوامظلومين أمكنهم الاستقائة وكانعلم محصورا تجمعة وقسدبا مجماعة لمافى التفاريق أن المعذور بصلى الظهر باذان واقامةوان كان لاتستحب الجماعة وقيدبا لظهرلان فيغسرها لاماس أن بصلوا جماعة وأشار المصنف الى أن المساجد تغلق بوم الجمعة الاامج امع لثلا يجتمع فم اجماعة كذافى السراج الوهاج وظاهركالامهم ان الكراهة ف مسئلة الكتاب تحر عمة لان الجماعة مؤدية الى الحرام وما أدى المه فهومكر وه تحريا (قوله ومن أدركها في التشهد أو ف سعود السهوام جعة) بعنى عندأبي حنىفة وأبي بوسف وقال مجدأن أدرك معه أكثرالر كعة الثانية بني علما الجمعة وان أدرك أقلها بنىء أماالظه مرلانه جعسة من وجه ظهر من وجه لفوات معض الشرائط في حقسه فسسلى أريعا اعتمار اللظهرو يقعدلا محالة على وأسالر كعتبن اعتمار اللعمعة ويقرأف الاخريين لآحتمال النفلية والهما انهمدرك للعمعة في هذه الحالة حتى تشترط نبة الجمعة وهي ركعتان ولا وجه لماذكرلانهما مختلفان لارنسني أحدهماعلى تحرعة الاسترووحودا لشرائط فيحق الامام يحمسل موجودا فىحق المسبوق وأشار المصنف رجه الله الى اله لايدأن ينوى الجمعة دون الظهر حتى لونوى

وكر والمحون أداء الظهر يحسماعة في المسر ومن أدركهافي التشهيد أوفي سجود السهوأثمجعة وخص له تر کهاللعذر وبالالتزام التعق بالصيح (قوله ولوحدف المسف وقوله الاتيولو زادأو أداؤه انخ) قال في النهرأما المحذف كإدكرفغير محذاب السهلانه معاوم بألاولي وأماالز مادة فلانها توهم ان الكراهة فها كالتي قىلهاتحر عسة وظاهر الخملاصة يقتضي إنها تنزيمية (موله في سحبن وغسره لصلاه) عبارة الولوأنجية لصلاةالظهر

واذاخرج الامامفلا صلاةولاكلام

(قوله وهومخصسا فالمتوناخ) قال فالنهر الطاهران هذا مخرج على قول مجدغا به الاحتياره المه والمسافر مثال لاقيد اله معد (قوله وهوأ على من السنة وتحية المعبد) على المناسبا سيقاط قوله وهولكون قوله وهولكون قوله أعلى خرالات

الظهرلم يصع اقتداؤه كذافي المبسوط وفي المضمرات انهجع عليه وأشارا يضالي ان الامام يسجد السبوق المجمعة والعيدين والختار عندالمتأخرين أن لا يسجدني المجمعة والعيدين لتوهم الزيادة من المجهال كذاف السراج الوهاج وغيره مم اذاقام هذاالمسيوق الى قضائه كان مخراف الغراءة أن شاءجهروان شاءغافت كذاني السراج الوهاج أيضا وفياله تبى ولوزجه الناس فلم يستطع السحود فوقف حتى الم الامام فهولا حق عضى في صلاته بغير قراءة اله وقديا مجمعة لان من أدرك الامام فى صلاة العدفى التشهد وانه يتم العيدا تفاقا كذاف فتح القدر من صلاة العسدوذ كرف السراج انعندمجدلم يصرمدركاللعيدوف الظهر يةمعز باالى المنتقى مسافرا درك الأمام بوم الجمعة في التشهديصلي أربعا بالتكمر الذي دحل فمه اه وهومخصص لحافي المتون مقتض محملها على مااذا كانت الجمعة واجبة على المسموق اماادالم تكن واحمة والهيم طهرا (قوله واداعر جالامام فلا صلاة ولاكلام) لمارواه ابن أبي شيبة في مصنفه عن على وابن عباس وابن عمر رضى الله عنهــم كانوا بكرهون الصلاة والكلام بعد حروج الامام وقول الصحابي حجة ولان الكلام يتسدطيعا فيخسل بالاستماع والصلاة قدتستلزمه أيضا ويهاندهم قولهما انه لابأ سبالكلام اذا نوج قبل ان يخظب واذانزل قبل أن يكر واجعواا ، الخروج قاطع الصلاة وفي العيون المرادا عامة المؤذن اماغيره من الكلام فيكروا جاعا كداف السراح الوهاج وفسرالشارح الخروج بالصعود على المسروهكداف المضمرات وذكرفي السراج الوهاج يعني نوج من المقصورة وطهرعلهم وقدل صعد المنروان لم يكن فالمعدمقصورة يخرج منهالم يتركوا القراءة والذكر الااذاقام الامام الى الخطسة اه وفي شرح الحمع عبارة الحروج واردة على عادة العرب من انهم بتخسدون للامام مكانا خالما تعظيما لشأته فيغرج منهدين أراد الصعودهكذاشاهدناه في ديارهم والقاطع في ديارنا يكون قدام الامام الصعود آه وألحاصل آل الامام ان كان في خلوة فالقاطع انفصاله عنها وظهوره للناس والافقيامه للصعود وأطلق في الصلاة فشمل السنة وتحدة المدهدو بدل عليه الحديث اذاقات لصاحباك والامام يحطب بوم الجمعة أنصت فقد لغوت فانه يفيد بطريق الدلالة منعهما بالاولى لان المنع من الامر بالمعروف وهوأعلى من السنه و تحية المحدوما في صحيح مسلم من قوله صلى الله عليه وسلم أذا حاء أحدكم والامام مخط فلركع ركمتن وليتعوز فبهما فجعمول على ماقدل تحريم الكلام فهاد فعاللعارضة وحوابهم يحمله على ماآذا أمسك عن الخطبة حتى يفرغ من صلاته كما أجابوا به في وانتعة سليك الغطفاني فغسر مناسب لمذهب الامام لماعلت اله يمنع الصلاة بجعرد خووجه قبل الخطبة الى ان يفرغ من الصلاة وفي فتح القدمر ولوخر جوهوف السنة يقطع على ركعتين اه وهوقول ضعيف وعزآه قاضيحان الى النوادرقال فاذافطع بلزمه أربع ركعات والصيم خلافه كاف الميط قال الوثوا كجى ف فتاواه أداشرع فىالاربع قبل انجمعه ثم افتتح الحطبة أوالاربغ قبل الظهرثمأ قيمت هل يفطع علي رأس الركعتين تكاموا فيمه والصيح اله يتمولا يقطع لانهاء تترلة صلاة واحدة واحسة آه وكذا في المدنى بالغن المعمة ولا يردعليه قضاه فائتة لم يسقط الترتيب بينهاو بين الوقتية وانهالا تكره كافى السراج الوهاج لانهأطلق فهالماقسدمهان الترتيب واجبع عنى الشرط وأطلق فيمنع الكلام فشعسل الخطيب قال في البدائم ويكره الخطيب ان يتكام في حال الخطية الااذا كان أمراً معروف فلا يكره لماروى انعركان يخطب وم الجمعة فدخه لعليه عثمان فقال له أية ساعة هذه فقال له مازدت وين سععت النداء باأمر المؤمن من على ان توضأت فقال والوضوء أيضا وقد علت ان رسول الله أمر

(قوله كاصر - به فا المخلاصة) قال ف النهر لم يذكر التسبيع في الخلاصة واغماعبارته ما يحرم ف الخطبة حتى لا ينبغي أن يأكل ويشرب والامام في الخطب و يحرم الكلام وسواه كان أمرا بالمعروف أوكلاما آخر نع في البيدا يُع يكره الكلام مال الخطبة وكذا قراءة القرآد وكذا الصلاة وكذا كل ماشغل باله عن سماع الخطبة من التسبيح والتهليل والسكاية بل عب عليه أن الآمام وفالالابأس بهادآ وجقبل أن يخطب واذانزل قبل أن يكبر واذاجلس يسمع ويسكت وهدندا قول 171

عندالثاني قمل الخلاف فاحامة المؤذن أماغره فبكره اجماعا وقملف كلام يتعلق بالأخرذأما المتدان بالدنسا فسكره احماعا (قولدانه يرد) الظاهر أن يقول بحمد (قولەفى نفىسە) قال القهستاني قسل الامامة

السيع بالاذان الاول

بان يسمع نفسه أو يصحح الحروف وانهم فسروه مه وعنأبي بوسفاله يصلي قلماا تمارالا مرالانصات والصلاة عليه صلى الله عليه وسلم كمافى الكرماني أ اه وفي أمداد الفتاح عن الفتح بعدرواية أبى بوسف قال وهوالصواب (قوله ثم اعلمالخ) نقل الخسر الرملىءن الرملي الشاذعي انوالدهأذي مانه لبس له أصل في السنة والدلم يفعل سنبديه صلى الله تعالى علمه وسلم مل كانعهل-تي يحرج الناسفاذااجتمعوانرج

الاغتسال اه فاستفيدمنه الهلا يسلم اذاصعد المنسبر وروى الديسلم كافى السراج الوهاج وشمل التسبيح والدكر والقراءة وفي النهاية أختلف المشايخ على قول أبي حنيفة فال بعضهم أنما كان يكره ما كانمن كالم الناس أما التسبيح ونحوه فلا وقال بعضهم كل ذلك مكروه والاول أصع اه وكذا فى العماية وذكر الشارح ان الأحوط الانصات أه ويحب أن يكون محسل الاختسلاف قيسل شروعه في الخطبة ويدل عليه قواه على قول أبي حنيفة وأ ماوقت الخطيسة والكلام مكروه تحرعها ولوكان أمراء عروف أوتستيحا أوغيره كماصر حدف الخلاصة وعبرها وزادفها انمايحرم ف الصلاة يحرم فىالخطبة من أكل وشرب وكلام وهذاان كان قريبا وان كان بعيدا فقد تقدم من المصسنف أنالنانى كالقريب وهوالا حوط في المحيط وهوالاصح وأمادراسة الفقه والنظرف كتب الفقه ففمه احتلاف وعن أبي وسف اله كان ينظر فى كامه و يصحه وقت الخطيسة ولولم يتسكلم لكن أشار ويجب السي اليهاوترك يدءأو بعينه حن رأى منكرا العجيمانه لايأس به وشمل تشمت العاطس وردالسلام وعن أبى بوسف لا يكره الردوه وخلاف المذهب واحتلفواف الحمداذ اعطس السامع وصحيواانه مردفي نفسه لكنذكر الولوالجي ان الاصوب اله لا يجب فهما لانه يختل الانصات والهمأموريه وعليم الفتوى وكذا اختلفوافي الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عندسماع اسمه والصواب الهيصلي في نفسه كما في فتم القدير ولا يردعلي المصنف لورأى رجلًا عنه منز فاف وقوعه فها أورأي عقريا تدب الى انسان مانه يجوزله ان يحدر وقت الخطيسة لان ذلك عد لحق آدى وهو محتاج السه والانصات لحق الله تعالى ومبناه على المسامحة كإفى السراج الوهاج وفي الحتى الاستماع الى خطمة النكاح والخمة وسائرا كحطب واحب والاصم الاستماع الى الخطمة من أولها الى آخرها وانكان فيهاذكرالولاة اه شماعهم انماتعورف من آن المرقى الغطيب يقرأ الحديث النبوى وان المؤذنين يؤمنون عندالدعاء ويدءون للحارة بالرضى والسلطان بالنصرالى غيرذلك فكاله وام على مقتضى مذهب أبى حنيفة رجه الله وأغرب منسه ان المرقى ينهى عن الامر بالمعروف بمنتضى انحديث الذي يقرأه ثم يقول أنصتوارجكم الله ولم أرنق الفي وضع هذا المرقى فكتب المتنا (قوله ويحب السعى وترك المسع بالاذان الاول) لقوله تعالى باليها الذين آمذوا اذا نودى الصلاة من يوم المجمعة فاسعوا الىذكرالله وذر واالبيدم واغسااعت والاذان الاول لحصول الاعلام به ومعسلوم اله بعد الزوال اذ الادان قيله ليس ماذان وهذا القول هوالعجع فالمذهب وقيل العبرة للإذان الثاني الذي يكون بمن يدي المنبرلانه لميكن فازمنه عليه الصلاة وآلسلام الاهووهوضعيف لانه لواعتبر فاوجوب السعى لم يتمكن من السنة القبلية ومن الاستماع بلر بمايخشي عليه فوات المجمعة وفي محيم البخاري مسنداالى السائب بريدقال كان النداه ليوم الجمعة أوله اذاجلس الامام على المنبر على عهدرسول الله صلى الله عليه وسلم وأبى مكر وعرفل كأن عثمان وكثر الناس زاد النداء الثالث على الزوراء

اليهموحدهمن غير شاويش بصيح بين يديه وكذلك الخلفاء الشلاثة بعده ثم قال انه بدَّعَةُ حسنةُ لا نَ فَقراءة الا يَهُ ترغيباً عالصلاة عليه صلى الله تعالى عليه وسلم وفى قراءة الحديث تعسيطالا جتناب الكلام وأقره رملينا وقال انه لا ينبغى القول بحرمة قراءة الحديث على الوجه المتعارف لتوافر الامة و تظاهرهم عليه اله ولا يعنى مافيه فان العرف لا يصير الحرام مباحانامل (قوله زاد النداء الثالث) قال في الفتح وفي رواية المجناري زاد النداء الثافي وسميته ثالثا

لان الاقامة تسمى أذانا كما في المحديث بين كل أذانين صلاة (قوله وصرح في السراج بعدمها) قال في النهرو بنبغي التعديل على الاول (قوله للاختلاف في وقته لا يمنع القول بفرضيته و كفاك بوقت العصر شاهداا هوفيه فظرلان مراد المؤلف أصل السمى فرض وأما كونه عند الاذان الاول فهو واجب ١٦٥ وليس بفرض للاختلاف فيه

فاورث شبهة وهذا بخلاف وفت العصرعلى انه لايتأتى القول بالوجوب هناك ولا يوصف الوقت بالواجب ولا بالفرض (قوله وقيل ما يلى المقصورة) نفل فى التتارخانية ان فى زمامنا لاعنع الامراء أن يدخل الققراء المقصورة يدخل الققراء المقصورة الداحلة فالصف الاول فانجلس على المنراذن سيديه وأقيم بعدة ام

المحمعة سنة وانه من المعلوم انه كان عليه السلام اذارق المنسرأ خدنبلال في الاذان واذا كاله أخد علىه السلام في الخطبة فتي كانوا يصلون السنة ومن طن انهم اذا فرغ س الاذان قاموا فركعوا فهو من أجهل الناس وهذا مدفوع مان تروجه علمه السلام كان بعد الزوال بالضرورة فعوز كرنه بعد ماكان يصلى الاربع ويحب الحكم يوقوع هذا الحوز الماقدمنا منعوم انهكان علمه السلام يصلى اذازالت الشمس أربعا وكذا يجب ف حقه ملائه م أيضا يعلون الزوال كالمؤذن بلرع العلونه بدخول الوقت لمؤدن اه والمرادمن البيع مايشغل عن السعى اليهاحتى لواشتغل بعسمل آخر سوى البيع فهو مكروه أيضا كمذافي السراج الوهاج وأشار بعطف ترك البيع على السعى الى انه لوباع أواشترى حالة السعى فهومكروه أيضا وصرحفى السراج الوهاج بعدمه آاذالم يشغله وصرح بالوجوب لينيدان الاشتغال بعملآ خرمكروه كراهة تحريم لانه ف رتبته و يصر اطلاق اسم الحرام عليه كاوقع فالهداية ومهاندفع ماف غاية البيان من الفيه نظر الأن البيع وقت الادان حائز المنهمكروه وانالم ادما مجواز الصحة لاامحلو به اندفع أيضا ماذكره العاضي الاسبيراي من ان السبع وقت النداء مكروه للاسية ولوفعل كان عائراو الآمر بالسعى من الله تعالى على الندد والاستحباب لاعلى الحتموالا يجاب اه عانه يفيدان الكراهة تنزيهية وليس كـذلك بل تحريمية اتفاقا ولهذا وجب فسنخدلو وقع وأبصاقوله أرالام بالسعى للندب غير حجيم لانهم استدلوا بهعلى فرضية صلاة الجمعة فعلم انه الوجوب وتول الاكل في شرح المناران الكراهه تمريه سةمردودا علمتواغالميقل ويفتترضالسعي مرانه فرضالاختسلاف فيوقته هسله والاذان الاول أو الثانى أوالعبرة لدخول الوقت وفى المضمرآت والذى بسيع ويشهرى فى المحمد أوعلى ماب المدعبد أعظم الما وأثقل وزرا (ووله فاذا حلس على للنر ذن بين يديه وأقيم بعد عمام الخطيمة) بذلك حِرِي التوارثوالضمر في قوله من يديه عائد الى الخطيب الجالسوفي القدوري من يدى المنسر وهو مجازاطلاقا لاسم المحل عسلى الحال كاف السراج الوهاج فاطلق اسم المنسرعلي الحطيب وفي كثيرمن الكتب لوسمع النداء وقت الاكل يتركه اذاخاف فوت الجمعة كخروج وقت المكتوبات بخلاف الجماعة في سأثر الصلوات وفي الحيط وغيره و يستحب لمن حضر المجمد عبد أن يدهن و عس طمه ان وحده ويلبس أحسن ثيامه ويغتسل ويحلس فى الصف الاول لان الصلاة فيه أفضل ثم تكلموا فالصفالاول قيلهوخلف الامامق المقصورة وقيل مايلي المقصورة وبهأخلذالفقيدأ بواللبث لانه عنع العامة عن الدخول في المقصورة فلا تتوصل العامة الى نيل فضيلة الصف الاول ومن مات يوم الجمعة يرجى له فضل وفي البدائع وينبغي الامام ان يقرأ في كاركعة بفا تحمه الكماب وسورة مقدار ما يقرأ في صلاة الظهرولوقر أفي الأولى بسورة الجمعة وفي الثانية بسورة المنافقين أوفي الاولى بسبح اسمر بك الاعلى وفي الثانية بسورة هل أناك حديث الغاشية فحسن تبركا مفعله علمه السلام ولكن لايواطب على قراءتها بل يقرأ غيرها في بعض الاوقات كيلا يؤدى ألى هدر الماقى

قال البخارى الزورام موضع بالسوق بالمدينة وفي فتح الفدىر وقد تعلق بماذ كرنا بعض من نفي ان

ماكان في المقصــورة الداخــلة وفهاعن التهذيب المقام في الصف الاول ماهوأقرسالي الامامخلفه تمءنعسه شمءن بساره وفهماعن النصاب انسسق أحد بالدخول في المحدمكانه فى الصف الاول قدخل رجلأ للرمنه سناأو أهمل عملم يسغى له أن يتأخرو يقدمه تعظمها كالرمهمهنا ان المقصورة اذاكانت وسط المسعد كقصورة مسجددمشق أنماكان غارج المقصورة عماهوعن عسن الصف

﴿ ٢٢ ـ بحر ثمانى ﴾ الداخلوعن يساره لا يسمى صفا أول فليتامل الاأن يقال ان مرادهم بالمقصورة بيت داحل المجارات ال القبسلى كبيت الخطيب في مسجد دمشق الذي يخرج منه الخطيب فالفاهر ان ملوكهم كانوا يصلون فيه خوفامن الاعداء فلا يمكنون الناس من الدخول فيه أمامثل مقصورة دمشق والذي يُظهر ان ماعن طرفيها قرب الحائط القبسلي صف أول وباب العيسدين و والموهوكذلك لوجهين قال في النهر فيه نظر اما أولافلان المجامع وان صنف بغد الاان قوله ولا يترك و واحدامنهما يدل على الوجوب اذمثل هذا السكار نم في الرواية يذكر في الواجب غالبا كافي المدراج وأما نا نيا فلا نه صرح في الاصل في موضع آخر بالوجوب في المجتبى ذكر مجد في الاصل أرايت العيدين هل يجب الخروج فيهما على أهل القرى والمجب الوالسواد قال اغداء على الامسار وللدائن فنص على الوجوب الهو بهذا يستغنى عمام من ان في الاصل ما يدل على المواد المناف الاصل ما يدل على العرب على الامسار وللدائن فنص على الوجوب الهو بهذا يستغنى عمام من ان في الاصل ما يدل على المناف الاصل ما يدل على المواد المناف الاسلام المناف العرب المواد المناف الاسل ما يدل على المناف ال

ولايظنه العامة حمّاوفى الخلاصة ولا يحل للرحلان يعلى سؤال المساجد هكذاذكر فى الفتاوى قال الصدر الشهيد الختاران السائل اذاكان لا عربين يدى المصلى ولا يتخطى رقاب الناس ولا سأل الحاول يسأل لا مرلا بدله منه لا بأس بالسؤال والاعطاء واذا حضر الرجل المجامع وهوملات ان ان الخطى يؤذى الناس لم يتخطى يؤذى الناس لم يتخطى وان كان لا يؤذى أحدابان كان لا يطأ ثوبا ولا جسد افسلاما سمان يتخطى و يدنومن الامام وعن أصحابنا بانه لا باس بالتخطى مالم يأخذ الامام قى الخطبة والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب واليه المرجع والماس بالتخطى المهام يأخذ الامام قى الخطبة والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب واليه المرجع والماس بالتخطى المهام يأخذ الامام قى الخطبة والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب واليه المرجع والماس بالتخطى المهام قاله بالمواب واليه المرجع والماس بالتخطى المهام قاله بالمواب واليه المرجع والماس بالتخطى المهام قاله بالمواب واليه المرجع والماس بالمواب والمهام بالمواب والمهام بالموابد والموابد والم

وباب العيدين

أى صلاة العبدين ولاخفاء في وجه المناسسة وسمى به لما ان لله سبعانه وتعمالي فيه عوائد الاحسان الىعبادهأ ولأنه يعودو بتكررأ ولانه يعود بالفرح والسرور أوتفاؤلا يعوده علىمن أدركه كماسميت القافلة قافلة تفاؤلا بقفولها أىبرجوعها وجعه أعماد وكانحقه أعوادلانهمن العود ولكنجم بالياءالز ومهافى الواحدأ وللفرق بينهو بينعودا لخشب فانه يحمع على عيدان وعودا الهوفانه يحمع على أعواد كافي العيني وكانت صلاة عيد الفطر في السنة الأولى من الهجرة كارواه أبوداود مسندا الىأنس رضىالله عنه قال قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة وألهسم يومان يلعبون فهما فقال ماهذان اليومان قالوا كانلعب فهرمافي الجاهلة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله قدأ يدلكم بهما خير امنهما يوم الاضحى ويوم الفطر (قوله تحب صـ لاة الصدعلي من تجب عليه المجمعة بشرأ أطها سوى الخطبة) تصريح توجوها وهواحدى الروايتين عن أبي حنيفة وهيو الاصح كافى الهداية وانختار كافى الخلاصة وهوقول الأكثرين كافى المجتبى ويدل عليه والمناف الرواية قول محدف الاصلولا يصلى نافلة ف جاعة الاقيام رمضان وصلاة الكسوف فالمنافلة العيدفعسلماته ليسمن النوافل ومنجهة الدليسل مواطبته صلى الله عليه وسلم عليها من غير تركك وفي رواية أنوى إنهاسينة لقول مجسدني الجامع الصيغير في العبيدين يجتمعان في نوم واحسد قال بشهدهما جيعاولايترك واحدامنهما والاولى منهما سنةوالاخرى فريضة قال في غاية البيان وهذا أطهرولم بعلله وهوكذلك لوجهس أحدهماان المجامع الصيغير صنفه يعدالاصل فسافيه هوالعول عليه وتأنهما المصرح بالسنة بخلاف مافى الاصل والظاهر أنه لاخلاف في المقيقة لأن المرادمن السنة السنة المؤكدة بدليل قوله ولايترك واحدامنه ماوكاصر -به ف المسوط وقدد كرنام ارا انهاء نزاة الواجب عندننا ولهذا كان الاصع أنه يأغم بترك للؤ كدة كألواجب وفى المتى الاصع انها سنة مؤكدة وأعادان جمع شرائط الجمعة وحويا وصعة شرائط للعيدالا الخطية فانهاليست بشرط حتى لولم يخطب أصلاصم وأساء لترك السنة ولوقدمها على الصلاة صحت وأساء ولا تعاد الصلاة

والمزارعة الكبير والماذون الكبير والسير الكبير وفي عقد الفرائد ان السير الكبير هوآ نوتاً ليف مجدر جه وبه الله تعالى (قولة وانها ليست بشرط) أى بل سنة لانها تؤدى بعد الصلاة وشرط الشي يستقه أو يقارنه كذا في النهر قال وتأخسرها الى ما بعد صلاة العيد سنة كذا في الظهيرية وهذا يقتضى انه لوخطب قبلها كان آتيا بأصلها وفيه توقف افلم ينقل قال الشيخ اسمعيل وليس بعيم مجواز المتقدمة وعدم اعادتها كاوقع بهما التصريح

الوجوب وفى المسدائع وتأويل مافى المجامع انها وحبت بالسنة أوهى سنة مؤكدة وانها في معنى الواجب على ان اطلاق اسم السنة لا ينفى الوجوب بعسد قيام الدلسل على فو باب صلاة العيدين كه شحب عليه المجمعة من شحب عليه المجمعة بشر ا تعلها سوى الخطية

وحويهاوذ كرأبوموسي الضريرفي مختصرهانها فسرض كفامه والصيع انهاواحسة اله وقيل في المسيئلة روابتان كذا فالظهرية (قوله أحددهما اناعجامع الصغيرانخ) قال فالنهر فائدة سمى الاصل أصلا لايه صنف أولاثم الجامع السغىر ثمالكيرتم الزيادات كسذا في عامة السان وذكر الحلبي في بعث التمدع ان عدا قرأعلى أتى توسف الا ماكان فيه أسم الكبر كالمفارية الكبر

وبه اندفع مافى السراج الوهاج من ان المهلوك تحب عليه العبداذ اأذن لهم ولاه ولا تحب عليه الجمعة لان الجمعة لهابدل وهوا اظهروليس كذلك العدفانة لايدل لهلان منافعه لاتصر علوكة لهمالاذن فحاله بعدالاذن كعاله قبله وفي القنية صلاة العبدفي الرساتيق تكره كراهة تحريم اه لانه اشتغال عالا يصح لان المصرشرط الصحة (قوله وندب يوم الفطران يطع و يغتسل و يستال و يتطيب ويلبس أحسن ثيابه) اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم و يستعب كون ذلك المطعوم حلوا الماروي البخارى كانعليه الصلاة والسلام لايغدو يوم الفطرحتي بأكل غرات وبأكلهن وترا وأماما يفعله الناس فىزماننامن جمع التمرمع اللبن والفطرعليه فليساله أصل فى السسنة وظاهر كلامهم تقديم سسنمن الثياب في المجمعة والعبدين وان لم يكن أبيض والدليل دال عليه فقدر وي البهق اله عليه الصلاة والسلام كان يليس بوم العبد بردة جراء وفي فتح القدير واعلم أن الحلة الحمراه عيسارة عن تويين من الين فيرسما خطوط حرو خضر لاانها أجر عت فلمكن عمل البردة أحده ما اه بدلل نهمه علمه السلام عن لبس الاجركار واه أبوداود والقول مقدم على الفعل والحاطر مقدم على المبيح لوتعارضا فكمف اذالم يتعارضا بالحل المذكور وزادف الحاوى القسدسي ان من المستعيات الترتن وان يظهر فرحاو شاشة و يكثرمن الصدقة حسب طاقته وقدرته وزادف القنبة استعباب التختم والتبكير وهوسرعة الانتباه والابتكار وهوالمسارعة اليالمهلي وصلاة الغداة في مسجد حيه والخروج الحالمصلي ماشيا والرجوع في طريق آخر والتهنئة بقوله تقبل الله منا ومسكم لا تنكر وفي المحتى وانقلت عدالغسل ههنا مستحبا وفي الطهارة سنة قلت للإختلاف فيسه والعجيح الهسسنة وسماه مستعما لاشتمال السمنة على المستعب وعدسا ثرالمستعمات المذكورة هناف يعض المكتب كــذلك٤أنالـكلامكلهقيلالخروجالىالمصلىفلصدقة الفطرأحوال أحــدهاقمــلدخول وم العبد وهوحائز نانها يومه قبل الخروج وهومستحب نالثها يومه بعدالصلاة وهوحائز رابعها بعديوم الفطر وهوضييم ويأتم بالتأخير الااله يرتفع بالاداء كن أخوالج بعدا القدرة فانه يأثم ثم مر ول الاداه كاسساق واغسا سقب الاداه قبله العديث من أداها قبل الصلاة فهدى زكاة مقبولة ومن أداها بعدالصلة فهي صدقة من الصدقات ولقوله عليه الصلاة والسلام اغنوهم في هذا البوم عن المسئلة ولان المستعب أن يأكل قبل الخروج الى المصلى فيقدم الفقير لما كل قبلها فيتفرغ قلبه للصلاة (قوله ثم يتوجه الى المصلى) ضسبطه في غاية البيان بالرفع وقال لا بالنصب ولم بيس وجهه ووجهه أن التوجه واجب وليس بمستحب ولهذا أتى بأسلوب آخروه والعطف بثروف السراج الوهاج المستحسأن يتوجه ماشياولا ركب في الرجوع لان الني صلى الله علىه وسلم ماركب في عيد ولاجتازة ولابأس ان ركب في الرجوع لانه غيرقا صدالي قرية وفي التجنيس وانخروج الي انجبانة سنة لصلاة العبدوان كان يسعههم المسمدا تجامع عنسدعامة المشايخ هوالصحيح اه وفى المغسرب الجمانة المسلى العامق الصراءوعلى همذا فيحوزان يكون منصوبا عطفاعلى يطع لان التوجمه الى المصلى مندوب كاأواده في التعنيس وان كانت صلاة العيدواجية حتى لوصلى العسد في الجامع ولم يتوجه الى المصلى فقد ترك السنة وانحسا أق سم لاعادة ان التوجه متراخ عن جسم الافعال السابقسة وف الخلاصة ولا يخرب المنبرالي المجبانة يوم العيدوا ختلف المشايخ ف بناه المنبر ف أنجبانة قال يعضهم يكره وقال بعضهملايكره وفي أستفةالامام خواهرزاده هذاحسسن فيزماننا وعن أبي حنيفة

وندب فالفطرأن يطع ويغتسل ويستاك وينظيب ويلبس أحسن ثيابه ويؤدى صدقة الفطر ثم يتوجه الى المصلى (قوله ويه اندف عمافى السراج) أى بما أفاده المهنف ان جمع شرائط المهنف ان جمع شرائط المعدومن جلتما الحرية فلا تجب العيد أيضا وان أدن له كالمجمعة وان أدن له كالمجمعة عن السراج ان المجمعة عن السراج ان المجمعة يشغر

غبرمكبرومتنفل قبلها (قوله وهو مردود الخ) يقال علسهان الامام المحقق له علم ما تخلاف أيضاففي المدائع وأمافي عمدالفطرفلا يكبرحهرا فى قول أبى حنىفة وعند أبى وسفوع تجهراه وكذافي السراج الوهاج والتتارخانية ومواهب الرحن ودررا أبحار وقال فى النهر غىرمكىرأى جهرا وهمذار والقالمعلىءن الامام وروىالطعاوى عن ان أبي عسران المغدادىءن الامامانه يكبر جهرا وهوقولهما واختلف المشايخ في الترجيم فقال الرازى الصيع منقول أحماسا ماروآهان أبي عرانوما رواه المعلى لم يعرف عنه وفي الحلاصة الاصحما رواه المعلى كذافي الدرامة قال الرازى وعلى مشا يحنا عاوراه النهر فالحلاف في الجهر وعدم، كماصر ح **بەف**التحنىس وعلىە حرى في غاية السان والشرح اه وكذا حرىعلمه في الهداية وعزاه في النهابة وزادالفقهاء

الهلاباس به اه (قوله غيرمكرومتنفل قبلها) أى قبل صلاة العيد أما الاول فظاهر كالرمسه اله لايكبريوم الفطرقبل صلاة ألعيد لاجهرا ولاسراواله لافرق سنالتكسيرف المدت أوف الطريق أوفى المصلى قبل الصلاة لكن أعاد بعد ذلك ان أحكام الاضحى كالفطر الآامه بكروف الطريق جهرا فصارمه في كالرمه هذا الهلا يكرف الطريق جهرا وفي عامة السان المراد من نفي التكمير بصفة الحهر لان التكبيرخبرموضوع لاخلاف في حوازه بصفة الاخفاء اه وفي الخلاصة ما يخالفه قال ولأبكر يوم الفطر وعندهما يكبر وعنافت وهواحدي الروايتسن عن أي حنيفة والاصع ماد كرناانه لأبكر في عبد الفطر أه فأوادان الحلاف في أصله لا في صفقه وان الا تفاق على عدم الجهرية ورده فى فتح القدير باله ليس يشئ اذلاعنع من ذكرالله سائرالالفاط في شئ من الاوقات بلمن أيقاعه على وحه السدعة فقال أبو حنيفة رفع الصوت بالذكر بدعة و يخالف الامرمن قوله تعالى واذكر ربك في نفسك ضرعا وخيفة ودون أنهرمن الفول فيقتصر على مورد الشرع وقد وردبه فىالاضحى وهوقواد تعالى واذكروا الله في أيام معدودات جاء في التفسير ان المراد التكبسير في هذه الايام اه وهومردودلان صاحب الخلاصة أعلما كلاف منه ولان ذكر الله تعالى اذاقصة به التخصيص وقت دون وقت أو شئ دون شئ لم يكن مشر وعاحث لم برد الشرع به لا به خلاف المشروع وكلامهم اغماهو فيمااذاخص ومالفطر بالتكسر ولهمذا قال ف غامة السمان من باب المهرعندذ كرالمتعة وقوله ولا يكرفي طريق المصلى عندأبي حنيفة أى حكم العمد ولكن لوكرلانه ذ كرالله تعالى يحور و يستحب أه والحاصل ان الجهر بالتكسر بدعة في كل وقت الاف المواضع المستثناة وصرح قاضعان في فتاواه كراهة الدكرجهرا وتبعه على ذلك صاحب المستصفى وفي الفتاوى العلامية وتمذع الصوفية من رفع الصوت والصفق وصرح بحرمته العسى في شرح المحفة وشنع على من يفعله مدعما اله من الصوفية واستثنى من ذلك في القنية ما يفعله الأعمة في زماننا فقال امام بعتاد في كل غداة مع جماعته قراءة آية الكرسي وآخراليقرة وشهدالله ونحوه جهرا لا بأس مه والافصل الاخفاء ثم قال التكسرحه رافي غرايام التشريق لايسن الابازاء العدوأ واللصوص وقاس علمه بعضهم المحريق والخاوف كلها غمرقم برقم آخرقا س وعنده جع كثير برفعون أصواتهم بالتهليل والتسبيم جله لارأس به والاخفاء أفضل ولواجمعوافى ذكرالله وآلتسبيع والتهليل يخفون والاخفاء أفضل عندالفزع في السفينة أوملاعبتهم بالسيوف وكنذا الصلاة على الني صلى الله عليه وسلم اه وأماالتكمير خفية وانقصدأن يكون لاحلوم الفطرفهومكروه أيضا والأفهومسحب ولوكان يوم الفطر وأماالثانى وهوالتنفل قبلها فهومكروه وأطانمه فشمه لمااذا كان في المصلى أوفى المدت ولاخلاف فعااذا كان والمصلى واختلفوا فعاداتنفل فالبيت فعامتهم على الكراهة وهوالاصم كأفغاية السان وقيد مقوله قبلهالان التنفل مدهافيه تفصسل وأنكان في الصلى فكروه عندالعامة وأنكان في المنت فلاودلسل الكراهة مافي الكتب السنة عن اسعماس رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج قصلى بهم العيد لم يصل قبلها ولا بعدها وهـذا النفي عنتارات النوازل وشراح المعدهام ولءلي مااذا كان في المصلى تحديث أن ماجه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا إيصلى قبل العيدشية واذارجه الى منزله صلى ركعتين اه قال في فتاوى قاضيان والحلاصة الى المبسوط وتحفة الفقهاء والافضل أن يصلى أربع ركعات بعدها وأطلفه فشمل صلاة الضي وشمل من يصلى صلاة العسد اماما كان أوغره ومن لم يصلها كافى السراج الوهاج ولهذاقال في الخلاصة النساء اذا أردن أن يصلين

(قوله ففعله امتثالالامره) لانطاعة الامام فعاليس مصمة واحمة وهذاليس معصمة لانهقول بعض ألصحأمة كذا فيالمعراج وفال في شرح المنيــة والدى دكروآمن عــل العامة النولاسعاس لامر مدنده الخلفاء مذلك كان في زمنهم أما في زماننا وعدزال اذلاحلفةالات والدي مكون تصرفهو المفد اسمالاه عنى لانتفاء بعض شروط الحلافة فيه وقتهامن ارتفاع الشعس لىزوالهاوبصلى كعتبن مثنيا قبل الزوائدوهي الماث في كل ركعة

على مالايخفى علىمن له دنيءلم بشروطها والعمل الأسعاه والمدهب عندنالكن حمثلا يقع الالتاسعلى الناساله أقول يؤحذمن هذاان امراكليفة شئلاييقي حكمه تعدموته أوعزله اداو بقى العمل بامره واحما لوحب علمنا الىالموم العمل عماأمر بههرون أبايوسفو به يعملم أوامرسلاطين بني عشمان فتسدير (فوله ولهذا قيل بنوى كل تكبيرة الافنتاح الخ) أقدول ظاهره أنه يذوى عازاد

الغعى يوم العيد صلين بعدما يصلى الامام في الجمانة اله وهذا كله اغماه و بحسب حال الانساز وأماالعوام فلاعنعون من تكميرقبلها قال أبوحعفر لا ينبغي أن عنع العامة من دلك لقله رغبته-فالخيرات اله وكذافي التنفر قبلها قال في التعنيس سنل شعب الاعمة الحلواني ان كسالى العوا. يصلون الفعرعند مطلوع الشعس أفعر جهم عن ذلك قال لانهم اذامنعواعن ذلك تركوها أصار وأداؤهامع تجوير أهل الحديث لهاأولى من تركها أصلا اه (قول و وتتهامن ارتفاع الشمس الىزوالهآ)أماالابتداءفلانه عليه الصلاة والسلام كان يصلى العيد والشمس عي تبدرمج أورمحير وهو مكسرالقاف ععمى قدروأم الانتهاء فلما في السن ان ركاحاؤا الى الذي صلى الله عليه وسدا يشهدون انهم رأواالهلال بالامس فأمرهم أن يفطر واوادا أصعوا يغدون الى مصلاهم ولوحاز فعلها بعدالزوال لمبكن للتأخسير الى الغدمعني واستفدر منه أنهالا تصير قبل ارتفاع الشمس بمعنى لاتكون صلاة عبديل نفل محرم ولوزالت الشمس وهوقى اثنائها فسيدت كإفي الجمعة صرح به في السراج الوهاج وعلى هدنا فيندمي ادخاله في المسائل الاثني عشرية المانها كالجمعة وقداعة لوها عنذكرها ويستعب تعمل صلاة الاضعى لتعمل الاضاجي وفي أنمتني ويستعب أن يكون خروجه بعدارتفاع قدررم حتى لايحتاج الى انتظار القوم وفي عسدا لفطر وفرا لحروج تاملا كتب النبي صلى الله عليه وسلم الى عمروس خرم عجل الاضحى وأخوا لفطر قبل ليؤدى الفطرة ويعمل الاضعد (قوله ويصلى ركعتين مثنيا قبل الروائد) أماكونها ركعتين فنفق عليه وأماكون الثناء قبل التكسرات فلانه شرع أول الصلاة نيقذم عليها في ظاهر الرواية كايقدم على سائر الافعال والاذكار رضى الله عنمه و مه أحمد أغتنا أبوحنيفة وصاحباه وأماما في الحلاصية وعن أبي يوسف كافال ابن عباس رضى الله عنه مماخس فى الاولى وخس فى الثانية أو أر دع على اختلاف الروايات والاغم فى زماننا يكبرون على مذهب ابن عباس لان الحلفاء شرطوا علم مذلك اه فليس مذهبالا بي يوسف واغافه له امتثالا لم مرهرون الرشيد قال ف السراج الوهاج آمان نقلت الولاية الى بني العباس أمرواالناس بالعمل في التكبيرات، قول حدهم وكتبواذا في مناشرهم وهذا تأويل ماروي عن أى يوسف أنه قدم بغداد فصلى بالناس صلاة العسد وخلفه هرون الرشيد فكرته كمرت كمران عماس فعتمل أنهرون أمره ان بكرتكمر جده ففعله امتثالالامره وأمامذ عبد فهوعلى تلكمر ابن مستودرضي الله عنهلان التكبر ورفع الابدى خلاف المعهود فكان الاختذف مبالاقل أولى اه وكنذاهومروى عن مجهدة قال في المنه مربة انههما فعلاذ لك امتثالا لامرا كحليفة لامذهما ولااعتقاداوذكرف الهتبي ثم بأخد بأى هدنه التكسرات شاءوفي رواية عن أبي يوسف وعهدقال فالموطا بعدد كرالر والمات فانحدت به فسن ولوكآن فهاناسم ومنسوخ لكان مجدين الحسن أولى بعرفته لقدمه في علم الحدد بث والفقه وقدل الا خربًا مع للا ول والعديم ما قلنا ، والاخد ذ بتكبيرات ابن مسعود أولى اه وبهذا ظهران الحلاف في الاولو مة و في المحيط ولو كرالامام أكثر من تكبير ان مسعودا تبعه مالم بكرا كثر عما حامه الا " فارلا به مولى علمه فيلزمه العل إي الامام وذلك الى ستة عشروان زادلا يلزمه متابعته لانه مخطئ يبقين ولوسمع المكبرات من المكرس مانى بالكل احتياطاوان كمرلاحمال العلمامن المكبرين ولهذاق بلينوى بكل تمكيرة الافتتاح

على السنة عشر لانه الذي ظهر به احتمال الغلط ولعل وجهه ابه لمبازاد على الماثوراحة ل حطاله كرين بانهم ادوا تبكيرة مشلا واحقل أن تبكون هذه الزائدة هي تبكيرة الافتتاح تقدموا بهاعلى الامام فم يصيح الشروع فلذا يذوي بمبازادوه الافتتاح (توله كالوركع الأمام الخ) هدا عالف لماذكره في باب الوتروالنوا فلمن انه يكبر في الركوع وذكره شاك الفرق بينه وبين القنوت اذا تذكره في الركوع المناف شرح المنية القنوت اذا تذكره في الركوع المناف شرح المنية

من اله يعود الى القسام ويكبر وتكاف لاهرق بينه وبمزالقنوت وأله على هذا القول بشكل أكثر منسهءلىالاول وأماعلىماهنا فلافرق مينهما فلااشكال أصلا وماهما صرح بمثلهابن أمير حاجني شرح المنية وتوالى بين القدراءتين وبرفع يديه فىالزوائد ويحطب بعدها خطستين حيث فالوان تذكرفي الركوع فغي ظاهرالرواية لايكبروعضي على صلاته وعملى مادكره الكرخي ومشي علسه صاحب البــدائع وهورواية النوادر يعودالىالقيام ومكر ويعمدال كوعولا يعبد فى الفصلين القراءة آه (قوله فال تكمرتي ال كوعالخ) ظاهرهان مكبيرالركوغ فالركعتين واجب بحب سنركه سجودالسهووهكذافهمه فى الشرنيلالية من عمارة المؤلف واعترضهمان الكمال صرح في باب سعودا لسهوبانه لابحب مترك تكسرات الانتقال

الاحقال التقدم على الامام ف كل تكبيرة اله ثم قال الاصل ان المنفرديتيع رأى فسمه في التكميرات والمقتدى بتبع رأى امامه ومن أدرك الامام راكعافى صلاة العسد فشي أن مرفع رأسسه سركع وبكبرف ركوعه عندهما حلافالابي بوسف ولوأدركه في القيام فليكبر حتى ركع لا يكمر فى الركو ع على العجيج كالوركع الامام قبل أن يكترفان الامام لا يكرف الركو ع ولا يعود الى القيام ليكبرى طاهر الرواية ومن فاتته أول الصلاءمع الامام بكبرف الحال و يكبر برأى نفسه (قواه و والى سَن القراء تين) اقسداء ما بن مسعود رضى الله عند ولتركون التركم مرات مجمّعة لانهامن أعلام الثمر يعةوندلك وحب المجهر بهاوا مجمع يحقق معنى الشمعائر والاعلام هذا الاأن في الركعة الاولى المسالز والدرس تكبيرة الافنتا - وتكبيرة الركوع فوجب الضم الى احداهما والضم الى تكبيرة الافتناح أولى لأنهاسا بقية وفي الركعة الثانية الاصل فسه تبكيرة الركوع لاغبره فوحب الضم الماضرورة كذافي المحط والهداية والظاهرأن المرادبالوجوب في عبارته ما الشوت لا المصطلح عليه لان الموالاة بينهــمامسـحبة لما تقدم من أن المحلاف في الاولوية ثم المسبوق بركعة اذاقام الى القصاءوانه يقرأتم بكبرلانه لوبدأ بالتكبير يصبره والساس التكبيرات ولم يقل وأحدمن الصابة ولو بدأ ما لقر اءة يصل مرفعله موا فقا لقول على فكان أولى كدافي المحيط وهو معص لقولهمان المسوفي يقضى أول صلاته ف حق الاذ كارو بكبرالمسبوق على رأى نفسه بخلاف اللاحق وانه ينكبر على رأى امامه لائه - لف الامام حكم كذاف السراج الوهاج وفي المجتبي الاصل ان من قدم المؤخر أوأخوالقدمساهماأواجتهادافانكان لميفرغ ممادخل فيه يعيدوان فرغلا يعود اه وفي المحيط ان بدأ الامام بالقرآء تسهوا ثم تذكر فان فرغ من قراءة الفاتحة والسورة عضى فى صلاته وان لم يقرأ الاالفاغية كرواعادالقراء ولزومالان القراءة ادالم تتم كان امتماعاء ف الاقمام لارفضاللفرض ولوتحول رأيه بعدماصلى ركعة وكبر بالقول الثانى وان تعول الى قول ان عماس بعدما كبر سول النمسم ودوقرأ انالم يفرغمن القراءة يكبرما بق من تكبيرات النعباس و يعسدا لقراءة وان فرغمن القراءة كرماني ولا يعمد القراءة (قوله وبرفع يدية في الزوائد) توضيح المابهمه سابقا بقواد ولايرفع الايدى الافى فقعس صمعم فأن العين الأولى الرشارة الى العددين فيين هنا أنه خاص بالزوائددون تكميرة الركوعوان تكبيرتي الركوع المأكحة تبالزوائد في كونهما واحسين حتى تعدالسهو بتركهما ساهيا كاصر - به في السراج الوهاج رعما توهم انهم التحقناب مافي الرفع أنشافنص علىأنه خاص بالزوائدوعن أي بوسف لايرفع يديه فيها وهوضعيف ويستشي منسهماادا كبرراكعا لكويه مسموفا كاقدمناه فانه لابرفع بديه كأذكره الاسبيجابي وفيكر برفع بديه وأشار المصنف الى أنه سكت بن كل تكسرتس لا فه لنس بينهماد كرمستون عندنا ولهذا ترسل بديه عندنا وقدره مقددار ثلاث تسبعات أزوال الاشتباه وذكرف المسوط انهدد التقدير ليس بلازم الل يختلف بكثرة الزحام وقلتسه لان المقصود ازالة الاشتباء ولم يذكرهنا الجهر بالفراءة أساعلم سسامقا فنصل القراءة ويقرأ فهما كإيقرأفي الحمعة وفي الظهيرية لوصلى خلف امام لابرى رفع اليدين عند تكبيرات الزوائد برفع يديه ولايوافق الامام في الترك اه (قوله و يخطب معده أخطبتين)

الاف تكبيرة ركوع الركعة الثانية من صلاة العيد اله قلت والمؤلف أيضا صرح بذلك هناك فيتعين جل اقتداء كلامه هناء لى الماد بتكبير قبال كوع التكبير تان في دكوعى الركعة الثانية من صلاتى العيدين وهذا وان كان فيه نوع بعد الكنه مرتكب توفيقا بن كلاميه

اقتداء بفعله عليسه الصلاة والسسلام يخلاف الجمعة وانه يخطب قدلها لان الخطية فيهاشرط والشرط متقدم أومقارن وفى العسدليست شرط ولهسذااذ اخطب قيلها صح وكره لأبه خآلف السنة كا لوتركها أصسلاوفي المجتبي ويسدأ مالتحميد في خطيسة الجمعة وخطية آلاستسقاء وحطيسة السكاح ويبدأ مالتكميرات في خطبة العيدين و يستحب أن يستفتح الاولى بتسع تبكييرات تترى والشابية سمدع قال عبد الله من عتبة من مسعوده ومن السينة و يكرة ، ل أن ينزل من المنبر أربع عشرة اه ويجب السكوت والاستماع في خطعة العسدين وخطعة الموسم كذافي المحتى (قوله ويعلم الناس فهاأحكام صدقة الفطر) لانها شرعت لاجله قال في السراج الوهاج وأحكامها خدة على من تعب ولمن تجب ومتى تجب وكم تجب أماعلى من تجب فعدلى المحر آلمسهم المالك للنصاب وأمالمن تحب فللفقراء والمسأكن وأمامتي تعب فسللوع الفعر واماكم تحب فنصف صاعمن برأوصاع بن تمرأوشعمرأوزيب وأمام تجب فنأر بعة أشياء المذكورة وأماما سواها فمالقيمة (قواء ولم تقض ان فاتت مع الامام) لان الصلاة بهد والصفة لم تعرف قرية الاشرا أطلاتم بالمنفرد فراده نفي صلاتها وحده والافاذ افاتت مع امام وأمكند أن مذهب الى امام آخروانه بذهب البه لا به يجوز تعدادها في مصرواحد في موضعين وأكثر اتفاقا اغا الحلاف في الحمعة وأطلقه فشمَّل ما اذا كان فى الوقت أوخرج الوقت وما اذالم يدخل مع الامام أصلاأ ودخل معه وافسدها فلافصاء عليه أصلا وقال أبو يوسف اذاأ فسدها بعدالشروع بقضي لان الشروع في الايحاب كالندركذ أفي المحيط ولايخق أنهاذالم يلزمه القضاء والاثم عليسه لترك الواجب من غسرعذر كالسعدة الصلاتسة اذالم يسجدلهاحتي فرغمن صلاته وفي البدائع وأماحكمهااذا فستدت أوعاتت فكلءا مانفسيدسائر الصلوات والمجمعة يفسدها من نووج الوقت ولو مدد القدعود وفوت المجماعة على التفصيل والاختلاف المذ كورف الجمعة غيرانه أأن فسلمت بعوحدث عديستقيلها وان فسدت عذروج الوقت سقطت ولايقضما عندنا كالحمعة ولكنه يصملي أربعامثل صلاة النحي انشاء لانها أذافا تتم لاعكن تداركها بالقضآء لفقدا لشرائط فلوصلي مثل الضحي لندل الثواب كانحسنا وهومرويءن ان مسعود (قوله وثؤخر بعدرالى الغدفقط) لان الاصل فم النلا تقضى لكن وردا لحديث سأخبرهاالي الغدللعذرفه في ماعداه على الاصل فلاتؤخرا لي الغديغي برعذر ولاالي مايعده يعيذر ولماقدمان التهاءوقتهز والهالشمس من اليوم الاول لم يحتج الى التقييد هنا فالعبارة الجيدة وتؤخر بعذرالى الزوال من الغد فقط ولم يذكر في الكتب المعتبرة اختلاب ي هـ ذاوذكر في المعتبي عن الطحاوى فيشر حالا ثارأن همناقول أبي يوسف وقال أبوحنيفة انعا تتفى اليوم الاول لم تقض لاى بوسف حديث أنس قال أخبرني عومتي من الانصاران الهلال خفي على الناس في آحراب الممن شهر رمضان واصبعواصياما فشهدوا عندالني صلى الله عليه وسلم يعدالزوال انهم روااالهلال فى الاسلة الماضية فأمرهم الذي صلى الله عليه وسلم بالفطر فأفطر والوخرج بهدم من الغد فصلى مهم صلاة العد دولا بي حدفة أن الاصل ان لا تقضى لكن تركاه في الاضحى لخصائص العديمة وهم *حِوازالْنحروحِمة*الصومِوفيماعــداه حربناعلى الاصل قال الطعاوي في حــدنث أنس وليخر حوا لعيدهم من الغدوليس فيه أنه صلى صلاة العيدبهم فعتمل أن يكون خروجهم لاظهار سواد المسلين وأرهاباً لعدوهم اه (قوله وهي أحكام الاضحى) أي الاحكام المذكورة لعدد الفطر ثابتة لعبد

الاضمى صفة وشرطا ووقتا ومندوبا لاستواثه مادل لاواستثنى المصنف رجدا لله من ذلك فقال

يعلم فهما احكام صدقة الفطرولم تقس ان فاتت مع الامام و تؤخر بعذر الى الغدد فقط وهي أحكام الاضحى (قوله فلذا كان الخنار عدم كراهة الاكل) قال في النهر أى تحريك اله والظاهر اله غير صحيح لقول التبدين بعدولكن يستمب أن ما كل وهو يعطى نفي النفريه كالابحنى قاله الشيخ اسمعيل فليتأمل والاحسن الاستدلال بماقاله في المدائع وأما في عمد الاضمى فان شاء ذاق وان شاءلم يذق والآدب أن لا يذوق شداً الى وقت الفراغ من الصلاة حتى يكون تنا واد من القرابين اله فأن هذا التعبير يفيد نفي الكراهة ١٧٦ أصلاوا نظر ما قدمناه في مكروهات الصلاة قبيل الفصل (قوله في أبغي الغطيب

(الكن هنا يؤنوالاكل) للاتباع فيهما وهوم حجبولا يلزم من ترك المستحب ثبوت الكراهة اذلا الدلهامن دليل خاص فلذا كان المختار عدم كراهة الاكل قبل الصلاة وأطلقه فشعلمن لايضى وقدل الهلايستحب التأحسر في حقه وشعل من كان في المصرومن كان في السواد وقيده في عاية البيان بانهم افي حق المصرى أما القروى واله يذوق من حين أصبح ولا يملك كاني عيد الفطر إن الاصاحى تذم في القرى من الصباح (فوله و يكبر في الطريق جهرا) للا تباع أيضاً وظاهره أبه لدس بمستحب في المدت و في المصلى وفي المحيط و يكرف حال خروجه الى المصلى حهر أوادا انتها في الى المصل يترك وفى رواية لايقطعها مالم بفتتح الامام السلاة لانه وقت التكبير وأبه يكبرعق الصلاة حهرا ويسن الجهر بالتكميراطها واللشعائر اه و خرم ف المدائع بالاولى وعل الناس في المساحد على أر وأية الثاسة (قوله و يعلم الاضعية وتكبير التشريق في الحطية) لانها شرعت لتعلم أحكام الوقت هكذاد كررامع أن تكسرالتشريق محتاج الى تعليمه قسل يوم عرفة ليتعلوه يوم عرفة فانه التداؤه فمندغي للغطب أن يعلهم أحكامه في الجمعة التي قبل عيد الاضحى كاأمه ينبغي اه أن يعلهم أحكام صدقة الفطرفي الجمعة التي قبل عسدالفطر ليتعلوها وبخرجوه قبل الحروج الى الصلى ولمأره منقولا والعلمأمانة في عنق العلماه ويستفادمن كلامهم أن الحطيب ادارأي بهم حاجمالي معرفة بعض الاحكامواله يعلهم الاهافي خطبة الجمعة خصوصافي زماننامن كثرة الجهل وقلة العملم فينبغي أن يعلهم أحكام الصلاة كالايحني (قوله وتؤخر بعد درالي ثلاثة أيام) لانهام وقتة بوقت الانعمية فتحوزمادام وقتهاما قماولا تعوز معمد حروحه لانهالا تقضى قمد بالعلذ رلان تأخرها لغير عذرءن الموم الاول مكروه بخلاف تأحرعيد الفطر لغبرعذر فالهلا يجوز ولايصلي بعده والتقسد بالعسذرهنا انفي الكراهة وفاعد القطر الصة كذافي أكثر الكتب المعتمدة وفي المجتى واتما قدده بالعدرلانه لوتركها في الدوم الاول بغير عدر لم يصلها معد كذا في صلاة الجلابي وهومن جلة عَرانَيْهُ رحمه الله (قوله والتعريف ليس شئ) وهوفي اللغة الوقوف بعرمات والمراديه هناو قوف الماس ومعرفة في عسرعروات تشها بالواقفين بها واحناف في معنى هددًا اللفظ ففي فنح القدر أن الماهر وأنه مطلوب الاحتناب فيكون مكر وهاوف النهاية ليس شئ يتعلق به الثواب وهو يصدق على الأماحية وفي غاية البيان أى ليس بشئ في حكم الوقوف لقول عدف الاصل دم السمك ليس شي في حكم الدماء وهد دالانه ثي حقيقة لكويه عوجودا الأنها الم يكن معتبرا نفي عنده اسم الشي واغالم يعتبر تعريفهم الانالوقوف الكانعمادة مخصوصة عكان لم بحز فعله الافي ذلك الكان كالطواف وعررة الترى أملائه وزالطواف حول سائر السوت تشها بالطواف حول الكعمة اه

أن يعلمهم الخ) قال ف النهر قدمنأ آنستغني به عن ذلك وارجم المهورا قدمه هو وله في خطبة صلاة الفطر عكنان تظهر فيحقمنأتىبها فى العام القاءل أوفى حق من لم يؤدها قبل الصلاة اه ولايخنيمافيسه مان من العام الى العام ينسى لكن هنا وؤخرالاكل عنها وتكبر فيالطريق جهراو يعلمالانحسة وتكبير التشير بق وتؤحر بعيندر الى ثلاثة أمام والتعريف ليسبشئ

العالم فضلاعن العرام وظهو رالشمرة في حق من لم يؤدها فقط بعيداذ المقصود تذكيرالاحكام للمام على الهلايظهر في حق تكبيرالتشريق خصوصا مع مادكره المؤلف من الدي يستفاد من كلامهم عاله يؤيد ماقاله وقدد كرفى الدر

مان له وسد تدالفطرعن الشمني اله كان علمه الصلاة والسلام مخطب قبل الفطر بيومين وظاهره المختار في الواحه القول المن في المحتى المناه الم

(قولدوفى الذخيرة من كتاب المحظر والاباحة الخ) فيه اله لاشاهدف ما المحن فيه النالعلة فى كراهة التضية كونها ورسوم الحوس وهى منتف هنا الاأن يقال ان الجامع التسبه فى كل من المستلتين فان التسبه هنا وان كان بالمسلن فهو مكر و وكا يفيد و كلام المحقق فى الفتح وغيره و فى النهر و المحاصل ان عباراتهم ناطقة بترجيح ١٧٧ الكراهة وشذ و ذغيره (قوله

وقديقال الخي يؤخذ جوابه مماقاله في الفتح اختلف في ان تكبيرات التشريق واحسة في المذهب أوسنة والاكثر على انها واحية ودليسل السنة أنهض وهو مواطبته صلى الله تعالى عليه وسلم وأما الاستدلال

وسن بعد فجرعرفة الى عمان مرائخ بشرط اقامية ومصر مكتوبة وجاءة مستمية

ومكتوية وجاعة مستعبة بقوله تعالى وبذكروا اسم الله في أيام معلومات فالظاهرمنهاذكراءهه على الذبعة نسخالذ كرهم علهاغسره فالجاهلة بدليل على مار زقهم من بهيسمة الانعام القد قسلان الذكر كناية عن نفس الذبح الم الا أن يقال مراده انمن استدل بالاتة الزمه الفول بالفرضية تأمل (قوله وألحق كماقلمناه مُرادا الح) أى الحفف الجواب عن المصنف حست سماه سنة لافي

وظاهر أن الكراهة تحريمية وف الذخرة من كاب الحظر والاباحة التخية بالديث اوبالدحاج في أمام الاضعمة ممن لاأضحمة علسه لعسرته طريق التشامه ما المحمن مكر وه لان هذامن رسوم الحوس اله (قوله وسن بعد فجرعرفة الى ثمان مرة الله أكبرالي آخره بشرط اقامة ومصر ومكتو بة وجاعة مستغبة) بمان لتكبيرالتشريق والاضمافة فيه بيانية أى التكبيرالذي هوالتشريق فان التكمير لايسمى تشريقا الااذاكان بتلك الالفاط ف شئم من الآيام الخصوصة فهوحينت متفرع على قول الكلوبهد الدفع مافئ غاية السان من أن هذه الاضافة وقعت على قولهما لانه لا تكسر في أمام التشريق عندا في حنَّى فقد أن السَّكَمِر في هذا الوقت الخاص سمى تشر بقافاذا صارَّ على علَّمهُ خرب من اوادته معناً والاصلى من تشريق اللعم مع أنه ان وعي هذا المعنى لم يكن متفرعا على قول أحدلانهما تفقواعلى تكبيرا لتثمريق في يوم عرفة وآيس المعنى موجودا فيه وما في انحقائق من أيد الماأضف الحالتشريق مع أنه يؤتى به في على الله الذا كثره في أيام التشريق والاكثر حكم الكل مؤل الىانه على قولهما كآلايحني وعلى هذا فساف الحلاصة والبدائع من أن أمام المحرثلاثة وأمام التشريق ثلاثة وعضى ذلك كله فيأر بعية أيام العاشرمن ذي انجية النحرخاصية والثالث عشر للتشريق خاصة وأليومان فيمابينهما للخروالتشريق جيعا اه فبيان للواقع من أفعال الناسمن انهم يشرقون اللعم فأيام مخصوصة لابيان لتكبير التشريق لاتفاقهم على أن الموم الاول من أيام الغر يكبرفه تمصر حفى لبدائع بان التشريق فى اللغة كإيطاق على القاه كحوم الاضاحى بالمشرقة يطلق على رفع الصوت بالتكبر قاله النضرين شعمل ولذااستدل أبوحنمفة على اشستراط المصر لوحوب التكبر بقول على لاجعسة ولاتشريق ولافطر ولاأضحى الأفي مصرحامع فينشذ ظهران الاصافة فيسه على قول الكلثم مساه في الكتاب سينة تبعاللكرخي معانه وأحد على الاصحكاف غاية البيان للامرف قوله تعالى وأذكروا الله فى أيام معدودات ولقوله تعالى ويذكروا اسم الله في أيام معلومات على القول بان كلامنهما أيام التشريق وقيل المعسدود ات أيام التشريق والمعسلومات أيام العشر وقيل المعلومات يوم النحر ويومان بعده والمعسدودات أبام التشريق لابه أمر ف المعسدودات بالذكرمطلقا وفىالمعلومات الذكرعلى ماوزقهممن بهيمة الانعام وهي الذبائح ومطلق الامرللوجوب واطلاق اسم السنة على الواجب جائزلان السنة عبارة عن الطريقة المرضية أو السسرة الحسنة وكل واجبهذاصفته كمذاف البدائع ولايخفي انه بجازء رفافيحتاج الىقرينسة والااتصرف اليالمعني الحقيق وهى فى كلام المصنف قوله بعده و بالاقتسداه يحب على المرأة والمافسر فصرح بالوجوب بالاقتداء ولولاانه واجب لماوجب بالاقتداء وقديقال أن الامرف الاسية بفيد الافتراض لانه قطعى فلايدله من صارف منه الى الوجوب والحق كاقدمناه مرارا ان السنة المؤكدة والواجب متساويان فى الرُّ تبة فلذا نارة يصرحون في الشيُّ بالمسنة و يصرحون فيه بعينه ما به واحب لعدم التفاوت في استعقاق الانم بتركه وبين وقته فأفادان أواه عقب فريوم عرفة فالمراد ببعد معقب في عمارته ولا

و ۲۰ م معر ثانی که الجواب عن قوله فقد یقال ف کان ینهی تاخیرا لقیل الی ما بعد الجواب هذا و فیما قاله نظر لان الذی قدمه مرارا انهمامتساویان فی اصل الاثم بنر کهمالا انهما فی رتبه واحدة بل الاثم فیمامتفاوت و ظاهر کلامه انهمامتحدان فیما صدقا علیه کالانسان والبشر ولیس کذلك یدل علیه ماشاع بینهم و حروه فی کتبهم من ذکر انخلاف فی الوترهل هوسند او واجب و ترجیحهم قول الامام بوجو به فلو کانامنسا و بین اساغ ذلك

خلاف فعه وأفادآ نره بقوله الى عمان أى مع عمان صلوات فلذالم يقل عماسية وهي من الغامات التي تدخل فالمغيا كذافي المصفى وهذاعندأنى حنيفة فالتكبير عند وعقت شمان صلوات فمنتهى بالتكسرعقب العصروم النحر وعندهما ينتهي بالتكسرعةب العصرمن آخوا بام التشريق وهي وعشرون صلاةوهوقول عروعلى ورجحاه لانهالا كثروه والاحوط في العمادات ورجح أبو قول انمسعودلان الجهر بالتكبيريدعة فكان الاختذبالاقل أولى احتياطا وقدذ كروافي سائل السحدات ان ماتر ددس مدعة وواحب فانه يؤفي به احتماطا وماتر دد بن بدعة وسينة بترك احتيانا كافي المعيط وغيره وهو يقتضي ترجيم قولهما ولهذاذ كرالا سبعاني وغيره ان الفتوي على قولهماوفي الخلاصة وعليه على الناس الدوموفي المجتبي والعمل والفتوى في عامسة الامصار وكافة الاعصارعلى قولهما وهذابناه على انهاذا اختلف أبوخنيفة وصاحباه فالاصيران العبرة بقوة الدليل كَافِي آخر الحاوي القدسي وهومني على ان قولهما في كل مسئلة مروى عنـــه أيضا كإذكره في انحاوى أيضا والافكف فتي يغسر قول صاحب المذهب ويداند فع ماذكره في فتح القسد مرمن ترجيح قوله هناوردفتوى المشايخ بقوله ماالاان ريدوا بالواجب المسند كورفى بآب السعبدات الفرض ويلتزم ان ماتر ددس مدعة وواحب اصطلاحي فانه يترك كالسنة فمترجح قوله وفي قوله مرة اشارة الى ردمانقل عن الشافعي اله يكر رالتكبير ثلاثا وقول الله أكسراني آخره سان لالفاظه وهواللهأ كبراللهأ كبرلااله الاالله واللهأ كبراللهأ كبرولله الحسد وقدذكرالفقها الهمأ ثورعن الخليل علمه السلام وأصله انجر يل عليه السلام الماحا مبالفداء خاف البحلة على ابراهم يم فقال الله أكر الله أكر فلمارآه الراهم علمه السلام قال لااله الاالله والله أكر فلما علم اسمعيل الفداه أقال اسمعمل الله أكبر ولله الجدكذا في غادة الميان وكمشرمن المكتب ولم شبت عند المحدثين كافي فنح القدير وقدصر حوابان الذبيح اسمعمل وفمه اختسلاف سنا الساف والخلف فطا تفسة قالوابه وطائفة قالوا بانه اسحق والحنفية ما ثلون الى الاول و رجمه الآمام أبوالليث السمرقندى في البستان باله أشبه بالكاب والسنة فاماالكاب فقوله تعالى وفديناه بذيح عظيم ثم قال بعسد قصة الذبح وشرناه باسحق الأسية وأما الخرف اروىء ته علىه السلام أباآن الذبحسن يعني أباه عبد الله ل واتفقت الامة انه كانمن ولداسمعسل وقال أهل التوراة مكتوب فالتوراة أنه كان اسحق فان صحرذلك فما آمنامه اه وأما محل أدائه فديرالصلاة وفورهامن غيران يتخلل ما يقطع حرمةالصلاة حتى لوضحاً كقهقهة أوأ حدث متعمدا أوتبكلم عاميدا أوساهديا أوخرج من المسعد أوحاوز الصفوف فيالصحراءلا مكبرلان التبكسيرمن خصائص الصسلاة حبثلا بؤتي به الاعقب الصلاة فبراعى لاتبائد تومتها وهذه العوارض تقطع ترمتها ولوصرف وجهه عن الفيلة ولم يخرج منالمحد ولمحاوزالصفوف أوسقه الحدث بكبرلان حرمة الصلاة باقمة والاصسل انكل ما يقطع المناء بقطع التشكمير ومالافلاواذا سيهقه انجدث فانشاءذهب وتوضأ ورجيع فيكبروان شاء كسير من غبرتطه برلانه لأيؤدي في تحر عة الصلاة فلايشترط له الطهارة قال الامام السرخسي والاصم عندى اله يكرولا يخرج من المحد الطهاره لان التكيير لمالم يفتقرالي الطهارة كان خروحه معءدم الحاحة قاطعالفور الصلاة فلاعكنه التكسر بعددلك فتكمر للعال خرما كذاف السداثع وشرط الاقامة احترازاءن المسافر فلا تكسرعلم ولوصلي المسافرون في المصرجاعة على الاصح كإفىالبدائع وقيدبالمصراحترازاءن أهل القرى وقيدبالمكتوبة احترازاءن الواجب كمعلاة

(قوله ولاخلاف فيه)
كذانقدله في النهرعن
السراج قال وفيه نظر
(قوله الاأن يريدبالواجب
المذكورائخ) بمعده انهم
ذكروا في شك في الوتر
انها الثانية أوالثالثة انه
يقنت فيهما وعلوه بذلك
عبر فرض (قوله والاصع
عندى انه يكبر) وكذا
عندى انه يكبر) وكذا
عندى الفي الشرنبلالية
قال في الشرنبلالية
ويخالفه ماقاله الزيلى
وان سبقه الحدث قبل أن
يكبرتوضا وكبرعلى الصحيح

جعيم الخ) قال ف النهريل هومعيج ادمن شرائطه الوقن أعنى أمام التشريق حتى لوما تتسه صلاة في أىاممه فقضاها في غمير أيامه من القابل لايكتر واذالم بشمرط السلطان أونائبه فلامعنى لاشتراط الاذن العام وكانهـم استغنوابذكر السلطان عنده على الماقدمنا ان الاذن العمام لم يذكر في الظاهر نع بق أن يقال منشرائطها انجماعسة التيهيجم والواحمد هنا مع الامام جماعمة

وبالافتداء يجمعلي المرأة والمسافر

فكف يصحأن يقال انشروطه شروط الجعة اه وانجواب أن المراد الاشيتراك فاشتراط الجماعة فم_مالامن كل وحه والاالتقضما أحاديه أولافان الشرط في الجمدية وقت الظهر فالاشتراك فياشتراط الوقت فه_ما مطلقا فكذاالجساعة تدبر (توله فقضاها فها)أى في العام القابل في هذه الامام (قوله حتى لوسها) أىحيث نسى مالا ينسى عادةحمنعلهخلفه وذلك الوثر والعمدين وعن النافلة فلاتكمرعقها وفالجتى والبلغمون يكرون عقب صلاة العيد لانها تؤدى بجماعة واشبه الجمعة اله وفي مسوط أبي اللمث ولوك مرعلي الرصلاة العيد لابأس بهلان المسلين توارثواهكذا فوجب ان يتبع توارث المسلمن اه وفي الظهيرية عن الفقيه الي جعفر فالسمعت ان مشايحنا كانواير ون التكيير في الاسواق في الابام العشر أه وفي المجتبى لاتمنع العامة عنه وبه نأخذ وتدخل الجمعة في المكتوبة كافي الهيط وأراد بالمكتوبة الصلاة المفروضة من الصلوات الخس فلا تكبير عقب صلاة الجنازة وان كانت مكتو بة وقيد بالجماعة فلا تكبير على المنفردوقيد بكونها مستحبة احترازاءن جاءة النساءوالعراة ولم يشترط الحرية لانهاليست بشرط على الاصع حتى لوأم العبد قوما وحب عليه وعلىم التكبير وذكر الشارح ان الحاصل ان شروطه شروط ألحمه مغير الخطب والسلطان والحرية في رواية وهو الاصم أه وليس بصيح اذ امس الوقت والاذن العام من شروطه وهذا كله عند أبي حنيفة أخدام ن قول على لاجعة ولا تشريق ولافطر ولاأضحى الاف مصرجامع فأن المسراديا لتشريق التكسر كالمدمناه لان تشريق اللعم لايختص بمكان دون مكان وأماعندهما فهوواجب على كل من يصلى المكتو بة لايه تسع لها فعتء لى المسافر والمسرأة والقروى قال في السراج الوهاج والجوهرة والفتوى على قولهما في هَــذَاأُيضًا والحاصلان الفتوى على قوالهما في آخروقته وفيمن يجب علمه وأطلق المصنف في التكيير عقب هدنه الصلوات فشمل الاداء والقضاء وهي رباعية لا تكبير في ثلاثة منها الاولى فانتسه فيغسرا مام التشريق فقضاها فها الماسها وانتسه في هذه الامام فقضاها في عرهده الايام مالتها فاتته في هـ دوالايام فقضاها فيهامن السنة القابلة ولا تكمير في الاولسن اتفاقا وفي الثالثة خلاف أى يوسف والعيم طاهر الرواية والتكسر اغاهوف الرابعة وهي مااذا فانته في هده الالم فقضاها فيهامن هذه أأسنة عانه يكبر لقيام وقته كالاضعية ثم الدى وؤدى عقب الصلاة ثلاثة أنسياه سحود السهووتكبير التشريق والتلبية الاان السهو بؤدى في تحريمة الصلاة حتى صع الاقتداء بالساهى بعدسه لامه والتكبير يؤدى في حرمتها لا في تحريم احتى لم يصمح الاقتداء بالامام بعدالسلام قبل التكسر والتلسة لاتؤدى في شئ منها ولداقال في الحلاصة و يسدأ الامام بسعود السهوثم بالتكبير ثم بالتلسة انكان محرما وفي فتاوى الولوانجي لوبدأ بالتلسة سقط السعود والتكميرولمالم يكن ودى في تحريتها لوتركه الامام فعلى القوم ان بأتوابه كسامع السعدة مع تالها بخلاف مااذالم يسجد الامام للسهوفانهم لاسجدون قال يعقوب صلت بهم المغرب يوم عرفة فسهوتان أكربهم فكربهم أبوحنيفة رجهالله وقداستنبط من هذه الواقعة أشساءمنها هدده المسئلة ومنهاان تعظيم الاستأذف اطآعته لافيما يظنه طاعة لان أبايوسف تقدم بامرأتي حنيفة ومنها انه ينبغي للاستأذاذا تفرس في بعض أصحابه الخبران يقدمه ويعظمه عنسدالناس حتى يعظموه ومنها أن التليذلا ينبغى أن ينسى حرمة أستاذه وان قدمه أستاذه وعظمه الاترى ان أبانوسف شسغله ذلك عن التكبير حتى سها (قوله وبالاقتداه بجب على المرأة والمسافر) أى باقتدائهما بمن يجب عليه يحب عليهما طريق التبعية والرأة تخافت بالتكميرلان صوتهاء ورةوكندا يجب على المبوق لانصمقتد تحريمة لكن لايكبره عالامام ويكبر بعدماقضي ماعاته وفى الاصل ولونا بعدلا تفسد صلاته وفى التلبية تفسد كذافي الخلاصة والله سبعانه وتعالى أعلم بالصواب

ان العادة اغماه ونسيان السكبير الاول وهو الكائن عقيب فرعرف قواما بعد توالى ثلاثه أوقات فلم تجر العادة بنسيانه لعدم بعدالعهديه كذافالغتم

والمسلاة الكسوف

مناسبته لاعب دهوان كلامنه ما يؤدى بالجماعة نهارا بغير أذا ن ولااقامة وأخرها عن العبدلان صلاة العبدوا جبة على الاصطبقال كسفت الشمس تكسف كسوفاو كسفها الله كسفا يتعسدى ولا بتعدى قال حويرين عرب عبد العزيز

الشمس طألمة لدست بكاسفة به تمكى علمك نحوم اللمل والقمرا

أىليست تكسف ضوء النجوم مع طلوعها لقلة ضوئها وبكائها عليك ولاحسل ذلك لم يظهر لهانوو فعلى هذا انتصب قوله نحوم على المفعول به والقمر معطوف عليه وعامه في السراج الوهاج ومنهم منجعل الكسوف للشمس والقمر ومنهم منجعل الكسوف للشمس والخسوف للقمر والاصل في صلاة الكسوف حديث البخاري ان الشمس والقسم ولايذك سفان لموت أحدمن الناس والمكنهما آيتان من آيات الله فاذارأ يتموها فصلوا وفى روامة فادعوا (قوله يصلى ركعتين كالنغل امام الجعة) سان لمقدارها ولصفة أدائها امامقدارها وذكر أنهار كعتان وهو سان لاقلها ولداقال فيالمجتبي أنشاؤا صلوها كعتمن أوأربعا أوأكثركل ركعتسين بتسليمة أوكل أربع وأماصسفة أداثها فهي صفة أداء النفل من أن كل ركعة بركوع واحدوسعد تينوس الهلاأد آن له ولااقامة ولاخطسة وينادى الصلاة عامعة لعتمه واآن لم يكونوا اجتمع وأومن انهالا تصلى فى الاوقات المكروهمة ومن الهلا يكره تطويل القدام والركوع والسعود والادعسة والادكار الدى هومن خصائص النوافل واحترز بقوله كالنفل عن قول أبي بوسف واله قال كهمئة صلاة العبد وتقييده المام الجعة بيان للمستعب قال القاضي الاسبعابي ويستعب في كسوف التعس ثلاثة أشسيا والآمام والوقت والموضع اماالاهام فالسلطان أوالقاضي ومن له ولاية اقامة الجعة والعسدين وأماالوقت فهو الذى بماح فيه التطوع والموضع الدى يصلى فيه صلاة العبد أوالمسجد الحامع واوصلوا في موضع آخرأ وأهم ولكن الأول أفضل ولوصلوا وحدانا في منازلهم حاز و يكره ان بجمع ف كل ناحسة آه وبهاندفع مافى السراج الوهاج انفى دكرالامام اشارة الى انه لايدمن شرائط الحمعة وهوكذلك الا الحطبة اله لكن حقله الوقب من المستعمات لا يصيم لانه لا تحوز الصلاة في الاوقات المكروهة ولم يبين المصنف رجمه الله صفتها من الوجوب والسنية وقدذكر في السدائم قولين وذكر مجسد في الاصل مايدل على عدم الوحوب فاله قال ولا تصلى فاولة في جماعة الاقسام رمضان وصلاة الكسوف استثناها من النافلة والمستثنى من حنس المستثنى منسه فدل على كونهانا فلة لكن مطلق الامرف قواه عليه الصلاة والسلام فصلوا يدلءلي الوجوب الالصارف وماقد يتوهم من الهذكره معقوله وادعوا فانالدعاءلدس بواحساح احاعاف كذاالصلاة غبرصحيح لانالقران في النظم لا يوجب القران فالحكم (قوله بلاجهر) تصريح بماء لم من قوله كالنقل لان النف ل النهاري لا يكون جهرا الدفع قولهما من الحهر يحديث ان عماس صلى بنارسول الله صلى الله علمه وسلم الكسوف فقام بناقياماطو يلانحوامن سورة البقرة ولوجهر لمااحتيج الى الحزر وفد تركا الدلائل الكشمرة في إهذا الباب والكلام مع الشافعي والصاحبين روما للاحتصار قال ف المتسى وأماقد را افراءة فها فروى اله عليه السلام قام في الركعة الاولى بقدرسورة البقرة وفي الثانسة بقدرسورة آل عران وان طول القراءة حفف الدعاء أوعلى العكس اه (قوله وخطمة) أي بلاخطمة لانه عليه الصلاة والسلام أمربها ولم ببين الحطبة وماوردمن خطبته يوم مات ابراهيم وكسفت الشمس فانما كان للرد

والمسلاة الكسوفك (قُوله ومهاندقـعمافي السراجانخ) قال في النهر معنى قوله لأبدمن شرائط الجمعة أى في تحصيل كالالسنة نعظاهرمأقاله الاسبيجابي يفيسدأمهلو صلاها عند الاستواء معت فتديره (قوله فدل على كونها بافلة) ذكر ونات صلاة الكسوف مصلى ركعتين كالنفل امام الجعة بلاحهر وخطمة في المدائع الحواب عنه وهوأن تسمية مجذاياها فافلة لاينسني الوجوب لان النافيلة عمارةعن الزيادة وكل واحب زيادة على الفرائض الموظفة اه قلتلى فىدنظر واندادا كان المراد من النافلة الزائد على الفرائض يلزم عليه خروج العندمع انهأ لاتصلى بدون جاعة وفي العنابة ذهب الى وحوبها بعض أصحابنا واختارهصاحب الاسرار والعامة ذهبت الى كونها سنة لانهاليستمن شسعاثر الاسلام فانها توجد بعارض لكن مسلاها النيصليالله تعالى علمه وسلم فكانت سنةوالامرللنس

(قول المصنف كالخسوف الخ) قال العين أطلق الشيخ الحكم فيهما والتفصيل فيه ان صلاة الكسوف سنة أو واحبة وضلاة الخسوف حسنة وكذا البقية (قوله وجموم الامراض) قال في النهرا علم أن كلتهم متفقة على انهم يصلون فرادى ويدعون في جوم الامراض وهوشامل للطاعون لان الوباء اسم لكل مرض عام فكل طاعون في ذلك وباء ولا ينعكس وان الدعاء مرفع من الماس في الجميل مشروع وليس دعاء مرفع الشهادة لانه ائره لاعينه وعلى هذا في اقاله الماس في المجمل مشروع وليس دعاء مرفع الشهادة لانه ائره لاعينه وعلى هذا في الماس في المجمل مشروع وليس دعاء مرفع الشهادة لانه ائره لاعينه وعلى هذا في الماس في المجمل الماس في المحمل المسلم ال

على من قال انها كسفت لموته لالانها مشروعة له ولذا خطب بعدالا نجلاء ولوكانت سنة له لحطب قبله كالصلاة والدعاء (قوله ثم يدعو حتى تنجلي الشمس) أى يدعو الامام والناس معه حتى تنجلي الشمس للحديث المتقدم أطلقه فافادان الداعي مخبران شأءدعا حآاسامستقدل القدلة وان تساءدعا قاتما يستقبل الناس بوجهه قال الحلواني وهذا أحسن ولوقام ودعامعتمدا على عصا أوقوس كان أيضاحسناوأوادىكلمةثم ان السنة تأخيرالدعاءعن الصسلاة لانههوا لسنة فى الادعيسة وفى المحيط ولا يصعد الامام على المنبر للدعاء ولا يخرج (غوله والاصلوها فرادى) أى ان لم يحضر امام الجمعة صلى الناس فرادى تحرزاءن الفتندة أدهى تقام بجمع عظيم وروىءن أبى حنيفة ان لكل امام مسجدأن يصلى بجماعة والعيع ظاهرال واية لأن أداءه سده الصلوات بالجماعة عرف ماقامة رسول الله صلى الله عليه وسلم فاغا يقيمها الاست من هوقائم مقامه عان لم يقمها الامام صلى الناس فرادى ان شاؤار كعتبي وان شاؤا أربعا والاربع أفضل ثم أن شاؤاط ولوا القراءة وان شاؤا قصر واو اشتغلوا بالدعاء حتى تنجلي الشمس كذاف البدائع (قوله كالحدوف والظلمة والريح والفزع) أى حيث يصلى الناس فرادى لائه قدخسف القمرف عهده عليه السلام مراراولم ينقل آمه جدع الناس له ولان انجمع فيه متعسركالزلازل والصواعق وانتشارالكوا كبوالضوءالهاثل باللسل والثلج والامطار الدائمة وعموم الامراض والخوف الغالب من العدو ونحوذلك من الافزاع والاهوال لان دلك كلسه من الا مات المخوفة والله تعالى يخوف عباده ليتركو المعاصي وبرجه واالى الطاعة التي فها فوزهم وخلاصهم وأقرب أحوال العبدف الرجوع الى ربه الصلاة وذكر في البدائع الهم يصلون في منازلهم وفي المحتى وقيل الجماعة حائزة عندمال كماليست سنة والله أعلم

وماب الاستسقاء

هوطلب السقيامن الله تعالى حكاية عن واله زعاليه والاستغفار وقد تذلك بالكاب والسنة والاجاع اما الكاب فقوله تعالى حكاية عن وح عليه السلام حين أجهد قومه القعط والحدب فقلت استغفر واربكانه كان غفار ابرسل السهاء عليكمدرارا وأما السنة فصع في الا مارالكثيرة أن الني صلى الله عليه وسلم استسقى مراراو كذا الحلفاء بعده والامة أجعت عليه خلفاء نساف من غيرنكير (قوله له صلاة لا بجماعة) عند أبي حنيفة بيان لكونها مشروعة في حق المنفرد وان مجماعة ليست عشر وعة لها ولم بدين صفتها وقد اختاع فيها والظاهر مافى الكاب من انها حائرة ولمست سنة وقالا بصلى الامام ركمتين لماروى أن الني صلى الله عليه وسلم صلى فه وركمتين كصلاة العيد قلنا فعله مرور كم أخرى فلم يكن سنة كذا في الهداية (قوله ودعاء واستغفار) أى الاستسقاء دعاء واستغفار لما تولي الإقلى واختاره القدوري وهوان يحمل الايمن على الايسر فرق بين الامام والقوم وقالا يقلب الامام رداء واختاره القدوري وهوان يحمل الايمن على الايسر

الاحديث واحدشاذ اه وهذا يفيدان المجماعة في مكر وهة ويدل على دلك ما مرعن الاصل (قوله وقالا بقلب الأمام رداه) قال في النهر لا نه مسلى الله تعالى عليه وسلم فعل ذلك ولا ي حنيفة أنه دعاه في عتبر بسائر الا دعدة ومار وي من فعله كان تفاؤلا واعترض ما مه الإيتاني من ابتلى به تأسيا به عليه الصلاة والسلام وأجيب انه على الوحي أن الحال ينقلب متى قلب الرداه وهذا بما لا يتأتى في غسيره فلا فائدة فالتأمي ظاهر اكذا في العناية وغيرها وفيه بحث إذا لأصل في أفعاله عليه الصلاة والسلام كونها شرعاعا ماحتى

الدعاء برفعه بدعة بعنى حسنة فادالجتمعواصلى كل واحد ركعتين ينوى بهما رفعه وهذه المسئلة من حوادث الفتوى الهوال كلام في هذه المسئلة والكلام في هذه المسئلة

ثم يدءو حتى تنجيسى الم الشمس والاصلوافرادى كالخسوف والظلة والريح والفزع

وباب الاستسقاه كه له صلاة لا بجماعة ودعاء واستغفار لا تلسرداه

بسطه المؤلف في الاشباه والنظائر

وبابالاستسقاه و المسروعة على النهر والماجماعة ليست وأماء سدم مشروعية المحافة والمحدة والمحدة والمستسقاء والمسافي الاستستقاء والمسافيا ملى الله تعالى عليه وسلم ودعا واستسق ولم يبلغنا عن الني صلى الله تعالى عليه وسلم عن الني صلى الله تعالى عن الني صلى الله تعالى عليه وسلم في ذلك صلاة عليه وسلم في ذلك صلاة

يثنت دليل الخصوص و قوله في المدائع يحتمل أنه تغير عليه فأصلحه فظان الراوى آنه قليماً بغدمن المعيدومن هنا بزم القسدوري بقول مجاد وأما القوم فلا ١٨٢ يقلبون أرديتهم بالتشديد أي في يقلبون كافي السراج عند كافة العلماء خلافالما لك

والا يسر على الاعن ليه لمب الله تعالى الحال من الجدب الى الخصب ومن العسر الى الدسر وقيل ان المحمد أعلاه أسفل وفي المدور بعتب برائي والدسار (قوله واغيا بحرجون ثلاثة أيام) بعين متناه ان و يخرجون مشاة في ثما بخلق غيب له أو مرقعة متب ذللين متواضعين خاشمه من المسلين متناه على وقيل من المسلم ويقدمون الصدقة في كل يوم قبل خروجهم و يحددون التوية ويستغفرون المسلمين و يتواضعون بينهم و يستسقون بالضعفة والشيوح وفي المحتبي والاولى أن يحرب الامام بالناس وان امتبع وقال اخرجوا المنام بالناس وان امتبع وقال اخرجوا المنام حاز عدين الله عنه الله المنام والقوم قعود وان أخرجوا المنام المناقب المناقبة والمناقبة و

و باب الحوف

أى صلاته ووجه المناسبة أن شرعية كل منهما لعارض حوف وقدم الاستسقاء لان العارض هناك انقطاع المطروه وسماوى وهنا احتماري وهوالجهاد الذى سبيه كفرا لكافر (قوله ان اشتدمن عدوأ وسبع وقف الامام طائفة بازاء العدة وصلى بطائفة ركعة وركعتن لومقيما ومضت هده الى العدووجاء تاك فصلى بهم مابق وسلم وذهبوا البهم وجاءت الاولى وأغوا بلاقراءة وسلوا ثم الانوى وأغوابقراءة) هكذاصلاهارسول الله صلى الله عليه وسلم من حديث ابن عمر وهناك كيفيات أخرى معلومة في الحلافيات وذكر في المجتبى ان الكل حائر وأغما الخملاف في الاولى وفي العناية ليس الاشتداد شرطا عندعامة مشايخنا قال في التحفة سبب حواز صلاة الحوف نفس قرب العدو من غسر ذكرالخوف والاشستدادوقال فحرالاسلام فممسوطه للرادبا مخوف عنسد المعض حضرة العمدو لاحقيقة الخوف لانحضره العدوأ قعتمقام الخوف على ماعرف في أصلنا في تعليق الرخصة بنفس السفر لاحقيقة المشقة لان السفر سبب المشقة عاقيم مقامها فكذاحضرة العسدوهنا سبب الخوف واقيم مقامه حقيقة الخوف اه وفى فتح القدير واعلم ان صلاة الخوف على الصفة المذكورة انما تلزم اذاتناز عالقوم فى الصلاة اما ادالم يتنازعوا والإفضل أن يصلى باحدى الطا ثفتين عام الصلاة و يصلى بالطائفة الاخرى امام آخرتم أمها اله وذكر الاسبعابي الأمن انصرف منهم الى وحمه العدو راكا والهلا يجوزسوا كان الصرافه من القله الى العدوا وعكسه واغما تتم الطا تفسة الاولى بلاقراءة لانهملاحقون ولدالوحادتهم امرأة فسدت صلاتهم والثانية بقراءة لانهم مسبوقون ولدا ألوحاذتهم امرأة لاتفسد صلاتهم ويدخل تحته المقيم خلف المسافرحتي يقضي ثلاث ركعات بلاقراءة ان كان من الطائفة الاولى و بقراءة ان كان من الثَّانية والمسبوق ان أدرك ركعة من الشفع الاول فهومن الطاثمة الاولى والافهومن الثانية وأطلني في الصلاة فشملك صلاة تؤدى بجماعية

وقول المصنف ولا تحضر أهلاالذمة) كان بنسخة المتن التي وقعت المؤلف هَالمَداأُ وتابِع الزيامي والاوالذي في المتن مجردا وعليه شرح فىالنهر وحضرورذمي واغا بخرحون ثلاثة أمام ﴿ باب الخوف؟ ادااشتدالخوف منعدو أوسسيع وقفالامام طائفة بازاء العدووصلي ركعية وركعتين لومنع اومضت هذه الى العدووحاءت تلك نصلي بهممايق ولم وذهبوا اليهم وحاءت الأولى وأغوا للا فسراءة وسلواثم الاخرى وأغوا بقراءة لاقلب رداء وحصورذمي واغما يخسرحون ثلاثة أمام (قوله اختلفوا في أنه هل يُحوز) قال في النهر أى يجوز عقلاوان لم بقع ام وهو بعددداوما سعده نسسة الحوازالي القول لاالى الاستعابة ولامعني الإختلاف في جواز القول بهاعق لا فالظاهر أن المراد الجواز شرعا يدلعلمه قولهني غررالاذكارورأى مالك حضوره لان دعاءه قد

يستجاب في الشدة لقوله تعالى فاذار كبوا في الفلك دعوا الله مخلصين له الدين الآية اله قلت ولقوله كالصلوات تعالى قال وباب الخوف، كالصلوات تعالى قال دين الغلوب الخوف، وباب الخوف،

كالصلوات المخسومنها الجعةوكذا العسدوفي المحتى ويستجد للسمهوفي صلاة الحوف لعمدوم الحديث ويتابعه من خلفه ويسجد اللاحق في آحر صلائه (قواه وصلى في المغرب بالاولى ركعتين وبانثانية ركعة) لانال كعتين شطرف المغرب ولهذا شرع الععود عقيهما ولان الواحد لا يتعزى فكانت الطائعة الاولى أولى بهاللسق فاداتر جتعندا لتعارض لزم اعتماره ومسائل خطأ الامام وتفاريعهم تركاها عداللا ستعناء عنها (قوله ومن قاتل بطلت صلاته) لا يه عمل كشرمفسد المسلاة وهومراده مالمقاتلة والافلوقاتل بعمل قليل كالرمية لاتفسدكاء لم في مفسدات الصلاء واستدل في المجتى عديث المغرة أن الني صلى الله عليه وسلم شعل عن أرب ع صلوات يوم الحندق فصلاهن من بعدما مضي من الليسل ولوحاز مع القنال لما أحرهن عن وقتهن اه وأشار المصنف الى ان السائح في البحر اذالم عكمته أن مرسل أعصاء مساعة فانه لا يصلى فان صلى لا تصم وان أمكمه دلك واله يصلى الاعماء كمداف المعتى (قوله فادااشتد الحوف صلوار كالافرادي مالاعماء الى أي حهة قدروا) لقوله تعالى وان خفتم فرحالا أوركانا والتوحد الى الفدلة يسقط الضرورة أرادما لاشتداد انلايتها لهم النرول عن الداية كاف عاية السارقدد بقواد فرادى لايه لا يحوز عماعة لعدم الاتحاد في المكان الااداكان راكامع الامام على دابة واحدة فاله عوز اقمداء المأحرمنهما بالمنقدم اتفاقا ويردعلى المصنف مااداصلى واكافى المصرفانه لاعورالاأن يقال اندمع اوم عاقدمدمن ان التطوع لا محوزف المصررا كافكذا الفرض للضرورة وقدد مالركوب لا معوزما شمال عسر المصرلات المشي عمل كشرمف وللمسلاة كالعرب السام كاقدمناه وفي المعطوال أك الكار طالما لايجوز صلاته على الدابة لعدم ضرورة الحوف في حقه وان كان مطلوبا فلا مأس ان يصلي وهو سائرلان السرفعل الدابه حقيقة واغا أضفت المدمعني بتسمره واداعاء العدر انقطعت الاضافد المه مخلاف ما وصلى وهو عشى حيث لا يحورلان المشى فعله حقيقة وهومناف للصلاة اه (قوله ولم تَجُز ، الاحضور عدو) لعدم الضرورة حتى اورأ واسواد افظه واله عدو فصلوا صلاة الحوّب ثم مان اله لدس بعدوا عادوها لما قلما الاادامان لهم فسل أن تعاور واالصهوب فان لهم ال يدوا استحسانا وهذا كله في حق التوم وأما الامام فصلاته حائزة كل حال اعدم المفسد في حقه والله أعلم

و كتاب الحمنائز ، ولى المحمنصر الفسيلة على

للحصورعدو

(عوله الاأن يقال اله

معسلوم عما قدمه الم)

﴿ كَالِ الْحِمَالُّونِ ﴾

وصلى بى المعرب بالاولى

كعسن وبالثانية ركعة

ومن قائل اطلت صلاته

واناشتد الحوف صلوا

ركانا مرادى بالاعامالي

أى حهة قدر وأولم تعز

هذابعمدحدا

﴿ كَابِ الْحِنَائِرِ ﴾

جع جنازة وهى الكسرالسرير والفتح المتوقد لهمالعنان كدافى المعرب ومناسبته الدراة المحافة والقتال يفضى الى الموت أولما فرغ من سان الصدلاة عالى الحياة شرعف سانها عالى الموت وأخر الصلاة فى الكعبة ليكون ختم كتاب الصلاة عماست وحوبها المت المسلاة انها فرض كفاية بالاجماع حتى لا يسمع للدكل تركها كالمجهاد وسدب وحوبها المت المسلم لانها شرعت قضاء محقه ولهذا تصاف المه فيقال صدلاة المجنازة بالمقع عمنى المت وركم الله التكميرات والقيام لان كل تكبيرة متها قائمة مقام ركعة وشرطها على المحصوص اثنان كونه مسلما وكونه مفسولا كذافى المحمول المنافى المسلم كالمرحوانه وسننها المتحمد والثناء والدعاء وماذكروه منها من حديد المسلم كالمرحوانه وسننها المتحمد والدعاء وماذكروه منها من حديد المسلم كالمرحوانة وسننها المتحمد والدعاء وماذكروه منها من حديد المسلم المسلم كالمرحوانة وسننها المتحمد والدعاء وماذكروه منها من الموتوء لامتحمد أن يسترخى قدماه فلا ينتصبان و ينعوج أهام حضره الموت فالمحتضر من قرب من الموتوء لامتحمة أن يسترخى قدماه فلا ينتصبان و ينعوج أهام حضره الموت فالمحتصر من قرب من الموتوء لامتحمة أن يسترخى قدماه فلا ينتصبان و ينعوج أهام من الموتوء كلامتحمة الموتوء كورا المحتصر الموتوء كوراء وسائم و ينعوج أهام الموتوء كوراء ولما الموتوء كوراء ولما الموتوء كوراء ولما الموتوء كوراء ولما المحتصر الموتوء كوراء ولما الموتوء كوراء ولما الموتوء كوراء ولما الموتوء كوراء ولما كوراء ولما الموتوء كوراء ولما كوراء ولما

(قوله لان الخصية تتعلق بالموت) الباءسبية أى سبب الموت (قوله ولا يمتنع) أى لزوما لمساسياً في (قوله ثم قال ان الروح اذا قبض تبعد البصر) قال السيوطى ١٨٤ في خاشيته على صحيح مسلم قال النووى معناه اذا نوج الروح من المجسد تبعد البصر

ويغسف صدغاه وتمتد حلدة الحصبة لان الخصبة تتعلق بالمون وتتسدلي حلبتها ولاعتنع حضور الجنب والحائض وقت الاحتضار وانميابو جمه الى الفيسلة على يمينه لانه السينة المنقولة واختار مشايخناء اوراء النهر الاستلقاء على ظهره وقدماه الى القبلة لانه أيسر كخر وج الروح وتعقيه في فتح القدىر وغبره مانه لم يذكرفه وجه ولم يعرف الانقسلا والله أعلم بالايسرمنهما ولكنه أسرلتغميضه وشدكمته وأمنع من تقوس أعضائه ثماذا القي على القفا يرفع رأسه قليسلاليصبر وجهه الى القيلة دون السمياء اله وف المبتغي ما الجدمة والاصم اله يوضع كما تيسرلا ختسلاف المواضع والاماكن اه وهذا كله اذالم يشق علسه فأداشق عليه ترك على حاله كذاف المحتى وذ كرف المحلط الاضطعاع للريض أنواع أحدها في حالة الصلاة وهو أن يستلقى على قفاه والثاني أذا قرب من الموت يضحع على الاءن واختبرالاستلقاء والثالث في حالة الصلاة على الميت ينجمع على قفا معترضا للقبلة والرآيدم ى الله سديقي على شقه الايمن و وجهه الى القبالة هكذا توارثت السنة اه وفي معراج الدرامة والمرجوم لانوجه اه (قوله ولقن الشهادة) بان يقال عنده لا اله الاالله عدرسول الله ولا يؤمر إبهاللعديث ألحيع من كان آحركالرمه لأاله الاالله دخل الجنمة وهوتحريض على التلقين بها عنسدالموت فيفيدالاستحبياب وحيائذ فلاحاجة الىالاستدلال بامحسديث الآخر لقنواموتاكم قوللااله الاالله وانحقيقته التلقين بعدالموت وقداختلفوا فيسه وقولهم اله محاز تسمية الشئاسم ما يؤل السه قول لادلم ل علمه لان الاصل الحقيقة وقدأ طال الحقق في فتم القد ترفي رده وفي المحتبي واذاقالهامرة كفاه ولآيكترعليهمالم بتكام بعدد للتولاأ كشرعلى ابن المبارك عندالوفاة قال اذا قلت ذلك مرة وأماعلى ذلك مالم أتكلم لان الغرض من التلقيين أن يكون لا اله الا الله آخرقوله اه وفى القنية اشتدم ضهودناموته ولواحب على احواله وأصدقائه أن يلقنوه الشهادة اه وينبغي أن يكون مستعما كإقدمناه لان الامرق الحسد بث لم يكن على حقيقته بل استعمل ف مجازه فدلم يكن قطعى الدلالة فلم يفد الوجوب قالو اواذاطهر منه كلسات توجب الكفر لا يحكم مكفره ويعامل معاملة موتى المسلين حسلاعلى أنه في حال زوال عقله ولذا احتار بعض المشايخ أن يذهب عقله قسل موته لهذا الحوف و بعضهم اختار واقمامه حال الموت وقداعتاد الناس قرآءة يس عند المحتضر وسأنى (قوله فانمات شد كياه وغض عيناه) بذلك رى التوارث ثم فيسه تحسينه فيستحسن وتقدم في الوضوءان اللعي بفيح اللام منبت اللعيسة من الانسان أوالعظم الذي عليه الاسنان وعن أمسلة أن الني صلى الله علمه وسلم دخل على أبي سلة بعد الوفاة وقدشق بصره فأغضه مم فال ان الروح اذا قبض تبعد البصر ثم قال اللهم اغفر لابي سلة وارفع درجته فى المهديين واخلفه فى عقبه فى الغايرين واعفر لناوله مارب العالمين وافسيح له في قبره ونو راه فيسه قال في المحتبي وينبغي أن يحفظه كل مسلم فيدعوبه عندا كحاجة وفى النتف يصنع باغتضر عشرة أشياء يوجمه الى القبلة على قفاه أوعينه وعداعضاؤه ويغمض عيناه ويقرأعنده سورةيس ويحضر عنسده من الطيب ويلقن لااله الاالله ويخرج من عنده الحائض والنفساء والجنب ويوضع على بطنه سيف لئلا ينتفغ ويقرأ عنده القرآن الىأن برفع اه أى الىأن يرفع روحه وفي التبيين ويقول مغضه بسم الله وعلى ملة رسول الله صلى

فاظرا أن تذهب قلت وف فهم هذادقة فأنه فد يقال ان البصراغا يبصر فادام الروح في البدن فاداماروه تعطل الاحساس والذي ظهرلى فيه بعد النظر ثلاثين سنة أن يحاب باحدامرين ولقن الشهادة فان مات

شدمحياه وغضعناه أحدهها أنذلك بعد خووج الروح من أكثر البدروهي بعدباقمة في الرأس والعسنين فاذا خرج من الغم أكثرها ولمتنته كلها نظرالمصر الىالقىدرالدى خرج وقدوردأاالر والمعلى قدر أعضائه فادآخرج مقمتها من الرأس والعبن سكن المظرفيكون قوله اذاقيض الروح معناه اذا شرعف قبضه ولم انته قبضه الشانى أن يحمل على ماذكزه كشرمن العلا. أنالروح لهنا اتصال مالبدن وانكانت خارجة فترى وتسمع وترد السلام ويكون هذا الحديث من أقوى الادلة

على ذلك والله تعالى أعلم عراد نده صلى الله تعالى عليه وسلم وفي الروح لغتان التذكير والتأنيث كذا في شرح الله الماقانى قلت والماقانى قلت والماقانى قلت والموالية والموا

أمراج قالواوتكره القراءة عليه بعدمونه حتى يغسل اله (قول المصنف بلامضهضة واستنشاق) هذالوكان طاهرا أمالوكان حنبا أوحا أضا أو فضاه فقلا تقيماً الطاهرة كافى الامداد عن شرح المقدسي وفي حاشية الرمل اطلاق المتون والشروح يشهل من مات حنبا وكذلك اطلاق الفتاوى والعالة تقتضيه ولم أرمن صرح به لكن الاطلاق يدخله اله وفي حاشية مسكين أنهسما لا يفعلان وعزاه الى الزياعي قلت ولم أحد ذلك فيه ونقل عدد عن الشلي قال في اذكره المخلف أى في شرح القدوري من أن المجنب عضم صويستنشق غريب مخالف العامة الكتب شمقال في المحاشية ماذكره من من المخلف الى يتجه على مذهب

الامام في غسل الشهد انجنب وماذ كروعبره يقعه على قولهما بعدمغسله اه وفسه أنالتعلمل بالحرج يقتضىء حدمه عندهم تأمل (قوله غير و وصع على سر **بر مج**ر وترا وسترءو رته وحرد ووضئ للامضيضة واستنشأق وصاعلمه ماءمغلى بسدراوحوص الاخراج الماءمتعدر) قال في السدائع الأأن المت لأعضمضولا استنشق لآن ادارة الماء فى فم المت غريمكن شم يتعدراخراجهمن الغم الابالكب والهمثلةمع أنهلا يؤمن أن يسلمنه شئ لوقعل ذلك مه وكدا الماء لايدخل أنخباشيم الاماكحذب بالنفس وذا غير متصورمن المت ولوكاف الغاسل مذلك لوقع في الحرج اه (قوله الانه لم يكن بحيث يصلى)

الله عليه وسلم المهم يسرعليه أمره وسهل عليه ما بعد وأسعده بلقائك واجعسل ماخرج اليه حبراما نوج عنه وفي الحيط وليسرع في جهازه لقوله عليه الصلاة والسلام عجلواء وتاكم مان بك حيرا قدمة وه اليه وان يك شرافيعد الاهل النار (قواد ووضع على سربر مجروترا) لللا يعتر يه مداوة الارض ولمنصب عنه المساء عندغسله وفي التحمر تعظيمه وأزالة الرائعة المكريهة والوترأحب الى اللهمن غسره وكمفيته أن يدار بالمعمرة حول السر برمرة أوثلاثا أوخسا ولابزادعامها كذاف التبيسين وف النهآمة والكافى وفتح القديرأ وسبعا ولابزادعليه وفى الظهير ية وكيفية الوضع عند دبعش أصحابنا الوضع طولا كاف حالة المرض اذاأراد الصلاة باعداء ومنهمن احتمار الوضع عرضا كايوضع ف القبروالاصها بدنوضع كاتيسر اه وظاهر كالرمدان السرير بجمرقيل وضعه عليه وأبدنوضع عليه كهامات ولا يؤخرانى وقت الغسل وفي الغاية يفعل هذا عند ارادة غسله اخفاه للرائحة المكرعة وقال القدورى اذاأر ادواغسله وضعوه على سربره والاول أشهلاذ كرنا وفى التسن وتكره قراهه القرآن عنددالى أن يغسل وفي المغرب جرثو به وأجرد بخره (قوله وسترعورته) اقامة لواجب المسترولان النظراليها حوام كإنى عورة الحى وأطانى العورة فشملت الحفيفة والغليظة وصحعه فى المتدين وغايه اليانوصح فى الهداية وانعنى انها العورة الغليظة تيسرا ولبطلان الشهوة وجعله في الكافي والظهم بة ظاهر الرواية وفي المحمط ويغسل عورته تحت الخرقة معمد أن ياف على يده خرقة لتصمرا بخرقمة ما ألة بن يده و بس العورة لان اللس وام كالنظر (قوله و ود) أى من ثيامه ليمكنهم التنظيف وتغسيله علىدالصلاة والسلام في قمصه خصوصية له قالوا معرد كمامات لان الثياب تحمى فيسرع اليه النغيير (قوله و وضئ بلامضمضه ولا استنشاق) لان الوضوء سنة الاعتسال غبران احراج الماءمتعذرفي تركان وف الظهيرية ومن العلماء من قال بجعمل الغماسل خرنة في أصبعه يسمج بهاأسنانه ولهأته وللذخل في منخريه أيضا اه وفي المجنبي وعليه العمل اليوم وطاهركالأم المصنف ان الغاسل عسم رأس الميت في الوضو هو وظاهر الروابية كالحنب وفي رواية لافهما لكنهلا يؤخرغسل رجليه في همذاالوضوءولا يبدأ بغسسل يدبه بلبوجهه فخالف الجنب فهما كذا في المحيط ولم يذكرا لاستنجاء للرختلاف فيه فعندهما يستجي وعنسداً بي بوسف لا وأطلقه فشمل البالغ والصى الاأن الصى الدى لا يعقل الصلاة لا يوضأ لا به لم يكن عديث صلى (قوله وصب عليه ماه معلى بسدراو حرض) مبالغسة في التنظيف لأن تسخين الماء كذلك عما بريد ف تحقيق المطلوب فكان مطلوبا شرعاوما بظن مانعاوه وكون سخونت وجب الحلال مافى الماطن فيكثر

و ٢٤ - بحر ثانى كه قال الحلوانى ماذكر من الوضوه فى حق البالغ والصي الدى يعقل الصلاة فأ ما الذى لا يعقلها فيغسل ولا يوضاً لا يم أيضا في من يعقل المن يعقلها في المن يعتب المن المن يعتب المن المن المن المن المن المن المن والمنافى في المن المن والمن والمن المن والمن والمن والمن والمن المن والمن والمن المن والمن و

(قوله تنظيفاله) قال الرملي أى لاشرط حتى لو صلى عليه من غير غدله عاز لما أنى ولما تقدم أن شرط الصلاة عليه كونه مسلما وكونه

والاهالقراحوغسلرأسه وكيته بالخطمي وأصحع على يساره فمغسسل حتى يصل للاه الى ما يلى التحذت منسه شمعلى عينه كذلك شماحاس مستداالسه ومسمح بطنه رفيقا وماحرج منه غسله ولم يعدغسله ونشف في ثوب وجعسل اكحنوط على رأسه وكحسته والكافورعلىمساحده مغسولا وهلذاعمالا بتوقف فسه تأمل اه أقول الفاء توقف لانهم عللوا شرطسة غسله تكونه اماما منوحسه وهذا يقتضي اشتراطآ طهارته ولانهصر حفي التهربانهالاتصح علىمن لم نغسل ولاعلى من علمه نجاسة وسأتىءن القنية فىشرحقوله وشرطهآ اسملام الميت وطهارته أنطهارة الثوب والمكار والبدن شرط فحق الامام والمتجمعا (قوله

الخارج هوعندناداع لامانع لان المقصوديتم اذبحصل باستفراغ مافى الساطن تمسام النظافة والامان من الويث الكفن عند وكة الحاملين له فعند ماالداه الحاراً فضل على كل حال والحرض اشتنان غبرمطحون والمغطى من الاغلاء لامن الغطى والغليان لانه لازم كذافي المعراج (قوله والا والقراح) أى ان لم يتيسر ماذ كرفيصب عليه الماء الحالص لان المقصوده والطهارة و تعمسل مه (ووله وغسل رأسه و كميته بالخطمي) لانه أبلغ في استخلاص الوسخ وان لم يكن فبالصابون ونحوه لأنه يعل عدله هذااذا كان في رأسه شعراعتبار أبحالة الحياة والخطمي تكسراً لخماه تبت يغسل مه الرأس كافى العماح ونقل القاضى عياض في تنبها ته الفتح لاغر والمرادية خطمي العراق (قوله وانج على يساره فيغسل حتى بصل الماء الى مأيلى التخت منه تم على عينة كذلك لان السنة هي البداءة من الميامن والمرادع سايلي التخت منه الجنب المتصل بالتخت والتخت بالخاء المجمة لابامحساء المهملة لانباتحاءالهملة يوهمان غسلما يلى التحتمن الجنب الاالجنب المتصل بالتحت اما ما نخاه المجمة يفهم الجنب المتصل كذافى معراج الدراية وبه اندفع ماذكر والعيني من جوازالو جهين (قوله شماحلس مسندااليه ومسع بطنه رفيقاً وماخر جمنه غسله) تنظيفاله شماعلم ان المصنف ذكر غسله مرتبن الاولى بقوله وأضحع على يساره فيغسس الثانية بقوله ثم على يمينه كذلك ولم يذكر الغسلة الثالثة عام السنة قال في المحيط بعداقعاده ثم يضعه على شقه الأيسرو يغسله لان التثليث مسنون في غسل المحيى فسكذا في غسسل الميت وماقيل من الهذكر ها بقوله وصب عليسه ماء مغلى قغير صحيح لانهالمستغسلة من الثلاث بدليل قوله بعدوغسل رأسه وتحمته بالخطمى فأن السنة أن يبدأ بغسلهما قبل الغسلة الاولى واغماه وكالرم اجمائي ليمان كيفية المماء والحاصل ان السنة انه اذافرغ من وضوئه غسل رأسه ومحيته بالحطمي من غير تسريح ثم يضعه على شقه الاسر و يغسله وهذه مرة شم على الاءن كذلك وهديده ثمانية ثم يقعده وعسم بطّند له كماذكر ثم يضعه على الا يسرفيصب الماه علمه وهنده الله لكن فكرخوا هرزاده الالرة الاولى بالماء القراح والثانية بالماء المغلىفيه سدر أوحرض والثالثة بالماء الذى فيه الكافور ولم يفصل صاحب الهداية في مياه الغسلات بين القراح وغسره وهوطاهر كلام الحاكم وفاقتح القسدير والاولى أن يغسل الأوليان بالسدر ولميذكر المصنف كمة الصبات وف المجتى بصب الماء عليه عند كل اضعاع ثلاث مرات وانزاد على الثلاث عاز (قولة ولم يعد غسله) الان الغسل عرفناه بالنص وقد حصل مرة وكذا لاتحب اعادة وضوئه لان الخارج منه من قبل أودبر أوغيرهما ليس بحدث لان الموت حدث كالخارج فل الم يؤثر الموت فى الوضوء وهومو حود لم يؤثر الخــ أر بحوضبط في معراج الدراية الغسل هنا بالضم وفي العناية يجوز فههالضم والفتح وذكرف السراج الوهماجمن بحث الطهارة اله بفتح الغمين كغسل الثوب قال والضابط أنا اذاأ ضفت الى المفسول فتحت واذا أضفت الى غسر المغسول ضممت (قوله ونشف في ور) كيلا يبتل أكفانه وفي الولو الجية المنديل الذي عدج به الميت بعد الغسل كالمنديل الذي عسم مه الحي اله يعني اله طاهر (توله وجه ل الحنوط على رأسه و محيته) لإن التطيب سنة وذكر الرازى ان هذا المجعسل مستحث والحنوط عطرم كب من أشسياه طيبة ولاناس ساثر الطنب غسر الزعفران والورس اعتمارا بالحياة وقسدوردالنهى عن المزعفر الرجال وبهذا يعسلم جهل من يجعل الزعفران في الكفن عند رأس المت في زماننا (قوله والمكافو رعلى مساجده) زيادة في تكرمتها

فغير صحيم) عبر في المعارات في المعنى عدر السائليك في رماسة (فوله والمحافو رعلي مسافر من المعارف و علي مسافرة في معادة المرائد المرائ

(قوله وفرواية بغسل مرة واحدة) قال الرملى قال في الفتح كان هذه الرواية ذكر فيها القدر الواجب (قوله وف فباوى قاضيفان مست غسله أهله الح) كان نكتة ذكره ذلك بعد كلام الفتح الاشارة الى أن قول قاضيفان أجراه مراطلاق عدم الاشتراط المنقول عن الغياية والاسبيحابي رعيايخالف ماذكره تأمل ثمر أيت المحلي في شرح المنية بحث مع الفتح عما حاصله ان مامره من عجسه وعن أبي يوسف يفيد النافرض فعل الغسل له مناحتى لوعد له لتعليم الغير كفي وليس فيه ما يفيد الشتراط النية لاسقاط الوجوب عيث يستحق العقاب بتركها وقد تقرر في الاصول ما وجب لغيره من الافعال الحسية ١٨٧

كالسبى والطهارة نع لاينسال ثواب العسادة بدونهااه ونقل كلامه الماقاني وأقره عليسه وأيده بما في المسطلو وجدد الميت في الماه

ولايسرح شعره ونحيته ولايقص طفسره وشعره

لامدمن غسله لان الخطاب يتوجه الى بنى آدمولم يوجسدمنهم فعسل اه والحاصيل الهلامدفي اسقاط الواحب من الفعل واماالنية فشرط لتحصل الثواب ولداصح تغسيل الدمية زوجها كماسياتي مدم أن النيسة من شروطها الاسلام فظهر انمااستظهره فيالفتح غير طاهر بلالظاهرما خرم به في اتحاسة واختاره فالغاية والاسبيحابي ثم الظاهسرأ بضاات الشرط حصول الفعلسواءكان من للكاف أولايدليل قصمة حنظ الة غسيل

وصيانة لليتءن سرعة الفساد وهي موضع سعبوده جمع مسجد بالفتح لاغسير كذاف المغرب واختلف فيهافذ كرالسرخسي انهاالجهة والانف والسدان والركبتان والفدمان وذكرالقدوري في شرح التكري انها المجمهة والسيدان والركبتان ولم يذكرا لانف والقدمين كذاف غابة البيان ولميذكر المصنف في الغسس استعمال القطن لانه لم يردفي الروايات الظاهرة وعن أبي حنيفة انه يحعدل القطن المحلوج فمنخر بهوفه وقال بعضهم في صماخه وقال بعضهم في ديره أيضا قال ف الظهيرية واستقبعه عامة المشايخ (قوله ولا يسر - شعره و لحيته ولا يقص ظفره وشعره)لانه اللزينة وقداستغنى عنهاوالظاهران هذاالصنيع لايجوز قال في القنية أماانتزين بعدموتها والامتشاط وقطع الشعرلا يجوز والطيب يجوز والاصم أنه يجوز للزوج أن براها وفي المتى ولارأس بتقبيل الميتوذ كراللحمةمع الشعرمن بابعطف الجزءعلى المكل اهتماما بمنع تسريجها وليسهومن قبيدل التكرار كاتوهمه الشارح وفى الظهرية ولوتكسر ظفر المت فلامأس بان يؤخذ روى ذلك عن أبي حنيفة وأبي بوسف اه ولم يذ كرا لمصنف صفة الغسل ومن يغسل والغاسل وحكم الميت قبله وبعسده أماالاول فهومن فروض الكفاية كالصلاة عليه وتحهيزه ودفنه حتى لواجتم أهل بلدة على تركها قو تلواولوصلواعليه قبل الغسل أعادوا الصلاة وكذا اذاذكر واقبل أنهال عليه التراب ينزع اللبن ويخرج ويغسل ويصلى عليه وان أهالوه لم ينبش ولم تعد الصلاة عليه ولو بق منسه عضو فذَّكروه بعد الصلاة والتبكفين بغسل ذلك العصور يعادعان بق أصبع ونحوها معدالتكفين لايغسل وقال مجديغسل على كل حال كذافي المحتى وفي القنية وجدرأس آدمى لايغسسل ولايصلى عليه ولوغسل صارالماء مستعملا ولومات فيبيته فقالت الورثة لانرضي بغسسله فيهليس لهم ذلك لان غسله في بيته من حوائجه وهي مقدمة على الورثة اه وف الظهرية والافضلأن يغسل الميت محانا فأنابتني الغاسل الاجرفهوعلى وجهينان كانهناك غيره مجوز أخسذالاجروالافلاواختلفوافي استمعارا لحماط نحياطة الكفن وأجرة الحساملين وانحفار والدمان من رأس المال اه وفي الخاسة اذا جي الماء على المت أوأصابه المطرعن أبي يوسف أنه لا بنوب عن الغسسل لانا أمرنا بالغسل وجريان الماء واصابة المطرليس بغسل والغريق يغسس الا اعتداي يوسع وعن محداذانوى الغسال عندالانواج من الماء يغسال مرتبن وانلم بنو يغسسل ثلاثاونى رواية يغسل مرة واحدة اه وف فتح القدير الظاهر اشتراط النية فيه لاسقاط وحويه عن المكلفالالتحصيل طهارته هو وشرط صحة الصلاة علمه اه وفي فتاوى قاضحان مت غسله أهله بغير نية أجزأهم ذلك اه واختاره في الغاية والاستجابي لان عسل الحي لايشتر طله النمة

الملائكة رضى الله تعالى عنسه وعلى هـذافالظاهر سقوط الواجب بفعل صبى يعقل أيضاكا يسقط عن المكلفين ردالسلام بفعله اذاسلم عليهم رجل وفيهم صبى فردالسلام وكا تصح دبيعته مع ان شرط حلها التسمية فهو أهسل لفعل الواجب في المجملة وكذا ينبغي أن يسقط الوجوب بحمله الميت ودفنسه وفال في الاشسباه والنظائر في أحكام الصبيان وأما فرض الكفاية فهسل يسقط بفعله فقالو ايسقط كذافي بعض نسيخ الاشباء وفي بعضها فقالو الاويرة يدالنسجة الاولى ما قدمناه

(توله والعسبى الذى لايشتهى والصبية كذلك) قال فى الفتح قدره فى الاصلبان يكون قبل أن يشكلم (قوله ولومات عن امرأته وهى مجوسية الح) أى لومات من كان مجوسيا فاسلم لم تغسله الااذا أسلت بعسد موته قبل أن يغسسل (قوله وكمذا لومات عن امرأته النه) صورتها ١٨٨ وطئ أخت زوجته بشبهة حتى حمت عليه زوجته الى أن تنقضى عدة الموطوأة

فكذاعسل الميت وأماالثاني فالموتى ضربان من يغسل ومن لا يغسل والاول ضربان من يغسل ليصلى عليه ومن يغسل لاللصلاة والاول من مات بعد الولادة وله حكم الاسلام والثاني الجنين الميت على ماسياتى وكذاالكافر عبرا كحرى ادامات وله ولى مسلم كاسيأتى والثانى ضربان من لا يغسل اهانة وعقوبة كقتلي أهل المغي واتحرب وقطاع الطريق وضرب لا يغسل اكراما وفضيلة كالشهداء ولو اختلط موتى المسلى عوتى المكفار يغسلون انكان المسلون أكثر والافلاومن لايدرى أمسلمأم كافران كانعليه سيما المسلمين أوفى بقاع ديار الاسلام يغسس والافلا ولووجد الأكثر من الميت أوالنصف مع الرأس غسل وصلى عليه والافلا وأما الغاسل فن شرطه أن علله النظر الى المغسول فلا يغسل الرحل المرأة ولا المرأة الرجل والحيوب والحصى واما الخنثي المسكل المراهق اذامات ففيه اختملاف والظاهرانه يهم واذاما تتالمرا وقى السعر بين الرحال بهمهاذو رحم عرم منهاوان لمبكن اف الاجنسي على يديه ترقة ثم يهمهاوان كانت أمه يهمها الاجنى بغسير ثوب وكذا ادامات رجل بين النساء تهمه ذات رحم محرم منه أو زوجته أوامته بغير توب وغيرهن بتوب والصي الذى لايشتمي والصيبة كداك عسلهما الرحال والنساء ولايغسس لالرحل زوجته والزوجة تغسل زوجهادخل بهاأ ولابشرط بقاءالز وحسة عندالغسل حتى لوكانت ممانة مالطلاق وهي ف العدة أومعرمة بردة أورضاع أومصاهرة لم تغسله ولم يغسل المولى أمولده وكذامد يرته ومكاتبته وكذا على العكس في المشهور عن أبي حنيفة الكل في المجتبى وفي الواقعات رحل له امرأتان قال احداكما طالق ثلاثا بعدالدخول بهما ثم مات قبل أن يبين فليس لواحدة منهماان تغسله تجوازأن كل واحدة منهمامطلقة ولهما المراث وعلمماعدة الطلاق والوفاة ولومات عن امرأته وهي محوسية لم تغسله لانه كان لا يحل له المس حال حيّاته ف كذا يعدوفاته بخلاف التي طاهرمنها لان الحل قائم مان أسلت قملأن بعسك غسلته اعتبارا بحالة الحماة وكذالومات عن امرأته واختما منه في عدته لم تغسله عان انقضت عدتها قمل أن يغسل غسلته لماقلنا اه وفي الولوا مجيسة اذا ارتدت المنكوحة بعسد موته أوقمات ابنه لا تغسسله وكذا اذاوطئت بالشهة لان هذه الاسساء تنافي النكاح وتعرم المسوفيها اذا كانمع النساءرجلمن أهل الدمة أومع الرجال امرأة ذمية يعلمان الغسل لآن السنة تتأدى بغسله والكن لايهندى الى السنة فيعلم وفي المحيط لومات عنهاوهي حامل فوضعت لا تغسله لا مقضاه عدتها وفي المعتبى وأماما يستعب للغاسل والاولى أن يكون أقرب الناس الى الميت فان لم يعلم الغسل فأهل الامامة والورع للعديث وان كان الغاسل جنماأ وحائضا أوكافرا جاز والمودية والنصرانية كالسلمة في غسل زوجها الكنه أقبح وليس على من غسل ميتا غسل ولا وضوء اه وأماحكمه قيله ففيه اختلاف فقيل انه محدث وهوسب وجو به لالغياسة حلتبه واغا وجب غسل جسع الحسدلعدم الحرب وقيل بحبس بالموت واقتصر عليه في المحيط مستدلا بامه لو وقع في الماء القليل قبل الغسل نحسه ولوصلي وهو عامل للمت لا يجوز فيحب تطهيره بالغسل شرعا كرامة له وشرفا اه وصحعه في المكافى ونسمه في البدائع الى عامة المشايخ قال في فتم القدير وقدر وي في حدد يث أبي

فانقضت قدلأن يغسل غسلته وفيهذه المسئلة والتية لمهاحلاف زفر قال فىالفتح فالمعتبر في حله عندنا حالة الغسل وعنده حالة الموت (قوله وصحمه في الكافي الخ)أقول تقدم في بحث الماءالمستعمل وفي تطهيرالنحاسات المعجدا رجه الله ذكر في الاصل ان غالة المت نحسة وأطلق والأصح الدادا لم يكن على بدية نجاسة فألماء مستعمل لانحس وان محدا اغاأطان لان غسالته لا تخسلوعن النحاسة غالبا اه فهذا يقتضى تعفيمان نحاسة المت للعدث ومادكره هنامن الفرءين يخالفه والظاهر الهلاخللف فهمالانصاحالهمط حعلهما دليلا والدليل لايد من كونه عسليا عندالخصم ففاده تعيع اطلاق كالام مجدوية يده أيضا قول المؤلف الاتني وأتفقوا على ان المكافر لايطهر بالغسل فالحاصل ان في المسئلة اختلاف

التصبيح وقديقال ما استشهديه في الحيط من المستلتين ليس على اطلاقه بل يخصص بما حيد صبيه كلام مربرة الاصل أى بنجس الماء ولا تحور صلاة عامله لانه لا يخلون النجاسة غالبا فلوعلم عدم النجاسة فيه لا ينجس الماء وتجوز صلاة عامله و يه يترجح القول بانه حدث

(فوله فان معتوجب ترجيح انه اللحدث) فيسم بحث لان مقتضى ما مرمن الفرعين بخالف مفان معت الرواية وجب تأويلها وهوكاف شرح المنية العلايفيس أى الحدث الذى دل عليه ساق الحديث وهو ١٨٩ جنابة أى هربرة أى لا يصر

أنحسا فالجنائة كالنجاسات الحقيقية التي ينبغي ابعادهاءن الحقرم كالنبي صدلي الله تعالى عليه وسلم والاوالا جماع باله يتنجس بالنجاسة الحقيقية اذا أصابته اله لكن قال المحقق ابن أمير حاج

وكمفنه سنةازاروقيص ولفافة وكمفاية آزار ولفافة

قلت وقد د أخرج الحاكم عن ان عباس رضي الله عنهمأفال قالرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لاتفحسوا موناكموان المسلم لا يحس حياولا مساوفال صحيح على شرط البخارى ومسلم فيترج القول مانه حدث آه (قوله وصرحق المعتى بكراهما) قال فالنهر والمذكورفعاية السان الهلامأس بالزيادة عَلَى النَّالِ اللَّهُ فِي كُنَّفِن الرحدل ذكره في كان الخنثي فالاقتصارعسلي الثلاث لنني كون الاقل مسنونا (قوله كاعلل مه في البدائم) قال في النهر المرادمالتو من في كلام

هر مرة سيحان الله ان الميت لا ينجس حماولامستافان معت وحب ترجيح إنها العدد اه واتفقوا ان حكمه بعددان كان مسلما الطهارة والدايصلى عليه فيا يتوهدم من أن الحنه مة اغمامنه وامن الصلاة عليه في المعدلا حل نحاسته خطأوا تفقوا على أنّ الكافرلا يطهر بالغسل والهلا تصح صلاة حامله بعده (فوله وكفنه سنة ازاروقيص ولفافة) كحديث العارى كفن رسول الله صلى الله عليه وسلم ف أثلاثة أثواب بيض محولية ومحول بفتح السين قرية باليمن والازار واللفافة من القرن الى القدم والقرن هناء على الشعر واللفافة هي الرداء طولاً وفي تعض نسخ المتارأ بالازارمن المنكب انى القدم هذاماذكروه وعدفه في فتح القدير مانه ينبغي أن يكون آزار الميت كازارالي من السرة الى الركمة لا معلمه السلام أعطى الآتى غدلن المتمحقوة وهي في الاصل معقد الازار التمسمي به الازار للجهاورة والقميص من المنكب الى القدم بلاد خاريص لانها تفعل في قيص الحي ليتسع أسفله الشي وبلاحيب ولاكن ولايكف أطرافه ولوكفن في قيص قطع حسه وليته كذافى التبسن والمرادبا كجم الشق النازل على الصدر وفى العناية التكفين ف ثلاثة أثوابه السنة وذلك لاينافى أن يكون أصل التكفين واجيا ولميذ كرالمصنف العسمامذ لماني المجتبى وتكره العمامة في الاصم وفي فتم القسدير واستمستها بعضهم ماروى عن ابن عرأته كان يعمه ويجعل العدية على وجهة اه وفى الظهيرية استحسنها بعضهم للعلماء والاثمراف فقط وأشار المصنف الحاله لابراد الرحل على ثلاثة وصرحف الحتى بكراهتها واستثنى في روضة الزندوستي ما ادا أوصى بان يكفن فأربعة أوجسة فانه عوز بخلاف مااذا أوصى أن يكفن في من وانه يكفن في ثلاثه ولوأوصى بان يكفن بالف درهم كفن كفنا وسطا اه ولم يست لون الاكفان مجواز كل لون لكن أحماالساض ولمسنحنسها تحوازالكل لامالاعو زلسيه عال امحماة كانحر برللرحال وقدقالوا ف أب الشّهيد أنه يَنْزُ عَ عنه الفروو الحشّوم وللنّ بانه ليس من جسّ الكفن فظا هره أنه لا يجوزُ التكفينيه الأأن يقال ليسمن حنسه المسنون وهوالظاهر لارالمقصودمن الكفن ستره وهو حاصل بهما وفى المحتبى والجديدوالحلق فمهسواه بعدأن يكون نظمفا من الوسم والحددث قال ابن المبارك أحسالى أن يَكُفن في ثيامه التي كان يصلي فهما اله وفي الظهيرية و يكون المتكفن مثله وتفسيرهأن ينظرالي ثيابه في حال حياته تخروج اتجعة والعيدين فَذَاك كأن مثله وقعسن الاكفان العديث حسنواأ كفان الموتى لانهم بتزاورون فيما بينهم ويتفاحون بحسن أكفانهم اه (قوله وكفأية ازار ولفافة) لقوله عليه الصلاة والسلام في المحرم الذي وقصته ناقته كفنوه في وبنواختلف فمهده افقدل فيصولفا فأوصحم الشار حماني الكابولم بين وجهه وينبغي عدم التخصيص بالازار واللفافة لان كفن الكفاية معتمر بادني مآيلسه الرحل في حياته من غسركر اهة وهو فوبان كاعللبه فى البدائع قالواويكره أن يكفن في قوب واحد حالة الاختيار لان في حال حماته تجوزصلاته في ثوب واحد مم الكراهة وقالوااذا كان بألمال قلة وبالورثة كمرة فكفن الكفامة أولى وعلى القلب كفن السسنة أولى ومقتضاه أنهلو كان علمه ثلاثة أثواب وليس له غرها وعليه دين أن يباع واحدمنه ماللدين لان الثالث ليس بواجب حتى نرك للورثة عند كثرتهم فالدين أوتى

البسدائع الازار والرداء لائه قال أدنى ما يكفن فيه ازار ورداء لقول الصديق رضى الله تعالى عنه كفنونى في في هذي ولان أدنى ما يلبسه الانسان في حال حيساته ثوبان اله نعمق تضاء ان القمد سمع الازار كفاية اله قال الشيخ اسمعيل أقول وهو المطسلوب لاشعاره بعدم التحصيص ولوكان المرادبهما في كلامه ذلك في كلام البحر بالنظر الى التعلل لا المعليل

(قوله معانه مصرحواات) قال في الفتح ولا يبعد المجواب قال الشيخ استمعيل ولعله كون التعبير بالاولى لا يقتضى الوجوب اله وقال بعضهم بان يفرق بين المستوا محى بان عدم الاختذه من المحى لاحتياجه ولا كذلك الميت اله لكن لا يحفى ان الاسكال المساجم من تصريحهم بعدم الفرق بين المستوا محى والى يصبح هذا المجواب وكتب الرملي هذا أقول قال في صوء السراجية قال الفقيد أبو حعور لدس لهم وذلك بل يكن بكن بكن الكفاية ويقضى بالباقى الدين بناه على مسئلة ذكرها الخصاف في أدب القاضى ويقضى الدين بناه على مسئلة ذكرها الخصاف في أدب القاضى اذا كان المديون أساب حسنة يمكنه الاكتفاء عداد ونها يبيه عالقاضى ويقضى الدين ويشترى بالباقى ثوبا يكفيه في أدب القاضى ويقضى المدين ويشترى بالباقى ثوبا يكفيه في أدب القاضى ويقضى المدين ويشترى بالماقى ثوبا يكفيه في المنافى المنا

المعانهم صرحوا كافي الحلاصة بانعلا بماعشى منها للدين كافي حالة الحياة اذاأ فلسوله ثلاثة أثواب وهولابه اولاينر ع عنه شي ليداع (قوله وضرورة مايوجد) ثابت في أكثر النسم وقد مشرح علمه مسكين و ما كبر وغيرهما ولم يثنت في الحقة الزيلعي قانكرها واستدل له بحديث مصعب بن عبرلم يوحد لهشئ يكفن فيسه الاغرة فكانت اذاوضعت على رأسمه بدت رجلاه واذاوضعت على رجليه خرجرأ سه فأمرالني صلى الله عليه وسلم ان تغطى رأسه و يجعل على رجليسه شيءن الاذعو وهذادليل على ان ستر العورة وحده الآيكني كذاف التبدين (قوله ولف من يساره ثم يمينه) أى لف الكفن من يسار الميت شم يمينه وكيفيته ان تبسط الفافة أولاثم الازار فوقها ويوضع الميت عليهما مقمصا ثم يعطف عليه الازار وحده من قبل اليسار عمن قبل المين ليكون الاعن فوق الآيسر ثم الله افه كدلك وفي البدائع مان كان الازارطو بلاحتى بعطف على رأسه وساثر جسده فهوأولى (قوله وعفدان خيف انتشاره) صيانة عن الكشف (قوله وكفنها سينة در عوازار ولفا فة وخمار وخوقة تربط بهائدياها) كحديث أم عطية أن النبي صلى الله عليه وسلم أعطى اللواتى عسلن ابنته خسة أثواب واحتلف في اسمها فني مسلم انهاز بنب وفي أبي داودانها أم كلثوم وذكر بعضهم القميص لها ولميذكر الدرع وهوالاولى للاختللف فالدرع فالفالمغرب درعالم أمماتليسه فوق القميص وهومذكر وعن الحلواني ماحسه الى الصدر والقميص ماشقه الى المنكب ولم أجده أنافى كتب اللغة اه واختلف في عرض الحرقة فقيل ما بين الشدى الى السرة وقيل ما بين الثدى الى الركبة كلاينتشرالكفن بالفخذين وقت المشى (قواه وكفاية ازار ولفافة وخار) اعتبار ابليسها حال حياتهامن غيركراهة ويكره أقلمن ذلك وف الحلاصمة كفن الكفاية لهاثلاثة أثواب قيص وازاد ولفافة فلم يذكر الخمار وفي فتح القدير ومافى الكتاب من عدا كخماراً ولى لكن لم يعين في الهداية ماعدا أتخار الوال والوخار ففسرهماف فح القدير بالقميص واللفافة فهوعالف لمافى المتنوالظاهركاقدمناه عدم التعيين بلاما قيص وازارأ وأزاران لان المقصود سترجيع البدن

فانكرها) الذى رأيته في فسعتى وجودها ولم أحد السكارها ولعسل ذلك في بعض النسخ منه فلراجع (قوله ولم يذكر ألك أي لا به يقال على قبص من يساره شمينه وعقد من يساره شمينه وعقد النشاره وكفار ولغافة وخوقة تربط بها وكفاية ازار ولغافة وخار ولفاقة وخار

المسرأة كافسروبه في القاموس وعلى ماتلسه فوق القميص كادكره عن المغرب فيكان ذكر القميص أولى لايه هو المرادمن الدرع وفي ذكر الدرع ايها م المعنى الثاني

لكن قال في النهرا في سوهم هذا مع قوله بعد و المسالدرع أولا اه وفيه ان الكلام في الأولوية ولا يحفى وهو التلامهام عصل أولا ثم يرتفع بعد في الاليهام فيه أصلاً أولى (فوله وهو مذكر) أى بحلاف الدرع الحديد فانه مؤنث قال تعالى أن اعمل المنات قال في الفاموس وقد يذكر (قوله من عدا تخار أولى) قال فان بهذا يكون جيب عورتها مستورة بحلاف ثمرك المخار (قوله والظاهر كاقد مناه الخ) قال الشيخ اسمعمل بعد نقله مثل مافى الهداية عن البدائع والوقاية والمنسع والتنوير ومتسلما في المنات والمنات والمنات والمنات ومشلما في المنات والمنات ومسدر الشريعة والمشكلات والمفتاح والملتق والحاوى والايضاح ومشلما في الفضعين المكافى والتاجمة والنهاية والعناية ومثل مافى الخلاصة عن المانية والمبتغى والفيض وعن خزانة الفتاوى درع وخيار ولفافة ثم ذكر عبارة المؤلف المنات المناتم على المستون في المنات المنات المناتم المناتم كالمنات والمناتم كالمنات والمنات والمناتم المنات والمنات والمناتم كالمناتم كالمستون في المنات والمنات والمناتم المناتم كالمناتم كالمنات والمناتم كالمناتم ك

فى الحلاق كلام الهداية وغسيرها وماذكره فى الفتح من وجداً ولوية ما فى الهداية بما فى الخلاصة يرج ان الاولى ماذكره المؤلف تدبر (قوله و فى المجتبى يحتمس المنابعة على المنابعة المنابعة على الم

حق التعسير أن يقال فظاهره أمه أدالم عكن له ماللا يلزمه كفتها اتفاعا وعبارة شرح المجسمع المصنفه قال أبو يوسف اذا ماتت الزوجة ولامال لها فتحهزهاوتكفنها عملي الزوج الموسرائح (دوله لانه ككسوتها أنخ)مقتصادانهالوكانت وتلاس الدرع أولائم المعدل شعرها ضفرتين على صدرها فوق الدرع تماكمار فوقه تحت اللهافة وتحمرالاكفانأ زلاوترا ماشرة قدل الموت لم بجب علمه كعنها لان كسوتها وحاتها لانحب علسه فكداءهدموته كإنعثه المعمى الل أمرحاجني شرح المسية حيثقال مذمغي أب مكون محيل الحالاف مااذالم يقمها مايع عنع الوجوبعليه حاآة الموزأو صغرمع كبره ونحودلك اه (قولة وسحمالولوائجي في فتاواه من المفقات) أدول الدى رأيتسه في مفقات الولوائحمة هكذا اذامات المرأه ولامال

وهوحاصل بالكل لكنجعلهما ازار يزرادة في سترار أسوالعنق كالايخي قال ف النسين ومادون الشيلانة كفن الضرورة في حقها (قولدو تاس الدرع أولاثم بجعسل شيعرها صفيرتين على صدرها ثم الخيارة وقه تحت اللفافة ثم يعطف الازارثم اللقاومة) كماد كرما ثم المحرقة فوق الاكفان وفي الحوهرة توضع الحرقة تحت اللفافة وفوق الازار والفعيص وهو الطاهر (قواه وتعمر الاكفان أولاوترا) لامة علمه السلام أمر باجهارا كفان امرأته والمراديه التطيب قبل أن مدرج فيهاالميت وجدع مايحمر فيسه المت ثلاث مواضع عسد خوو جروحه لازالة الراشحة الكريهة وعندغسله وعندتكفينه ولايحمرخلفه ولافي القبروني المحتبي يحتمل أنبر يدمالتج ممير جعها وتراقبل الغسسل بقال أجركذاأذاجعه ويحتمل أنسر يدالتطمب بعود يحرق ف مجرة وصرحف السدائع بالهلايريدف تجسمها علىخس وفالمتى المكفنون انساعشر الرجس والمرأة وقد تقدما والثالث المراهق المشتهى وهوكالمالغ والرابع المراهقة التي تشتهى وهي كالمرأة والحامس الصبى الدى لمراهق فمكفن ف خوفتك ازار ورداءوان كفن في واحداجرا والسادس الصمةالتي لمتراهق فعن مجدك فنها ثلاثة وهسذاا كثر والسايع السفط فماف ولا يكفن كالعضومن الميت والثامن الحنثي المشكل فبكفن كتكف بنا المجارية ويبعش ويستجي قبره والتاسع الشهيدوسيأتى والعاشرالمحرم وهوكأ كحلال عندما وأمحادى عشرا لمنبوش الطرى فيكفن كالذى لمبدنن والثابى عشرالمنبوش المتفسح فيكمن فى ثوب واحد اھ ولم يدكرالمسنف من حسعله الكفن وهومن ماله انكان لهمال يقدم على الدين والوصيية والارث الى ودرالسسة مالم يتعلق بعن ماله حق العبركالرهن والمبيع فيل القيض والعبسد الحانى فلونيش علسه وسرق كفنه وقدتقه مالمراث أجسرا لقاضي الورثة على الأيكفنوه من المراثوان كالعلسه دين فان لم يكن قبضالغرماءبدأ بالكفن لابه بقءلى ملك المت والكفن مقسدم على الدين وان كانوا فبضوا لايستردمتهم لابه زال ملك المدت بخسلاف المبراث لان ملائ الوارث عن ملاث المورث حكم ولهدا مردعلمه بالعبث فصارملك المورث فائمسا ببقاه خآلفه واستثنى أيوبوسف الزوحة فان كفنها على زوجها أكمن احتلفت العيارات في تحريرمذهب أبي يوسف ففي فتاوي فاضخان والحلاصة والطهسرية وعلى قول أبي نوسف يجب الكفن على الزوج وال تركت الاوعلمه الفتوى اله وكـذافي المجتبى وزادولاروالة نهاءن أنى حنيفة وفي المحيط والتعنيس والوافعات وشرح انسم للصنف ادألم يكن لهامال فكفنها على ازوج عندابي يوسف وعلده الفتوى لانه لولم بسعايه لوجب على الاحانبوهو بيت المبان وهوقيه كارأولي ايخاب الشكسوة عليسه عال حياتها فرج على سائر الاجانب وفال معد بجب بجهيزهاني يدت المال وقيد شارح الجمع بيسارال وج عنسد أبي يوسف فظأهسره الهاذا كان لهامال فكفنها في مالها ا تفاقا والظاهسر ترجيم ما في الفناوي الحانيسة لاله ككسوتها والكسوةواجبةعليه غنية كانتأوفقيرة عنياكانأوفقيرا وصحعهالولوالمجنى في فتاواه من النفقات ما سلم يكن لليت مال ف كفنه على من تحبّ عليه نفقند وكسوته ف حياته وكفن العبسد

لهاقال أبويوسف يجبر الزوج على كفنها والاصل فيه ان من يحبر على نفقته في حال حياته يجبر على نفقته بعد موته كوى الارحام والعبد مع المولى والزوجة مع الزوج وقال مجدلا يجبر اروج على كفنها والصحيح قول أبي يوسف لان المولى اغما يحسر على تكفين العبدلانه كان أولى به في حال حياته فيكون أولى بإيجاب المكفن عليه من بين سائر الناس وهمذا المعنى موجودها أاه ولما كان الزوج يجبرعلى نفقة زوجة من حياتها وان كان هوفقير الجبرعلى كفنها أيضا (قوله وحب كفنه النفي) الذي في القنية ووجب بواوين أولاهما العطف وفس للسلطان أحق بصلاته كه (قوله سعيد بن العاص) لانه كان والياعلى المدينة كافي الفتح (قوله فعلى هذا والمرادمن السلطان النفي عاصله ان كلام المسنف يحمّل اجراؤه على كل من القولين ورده في النهر معيم لقواه بعد ٢٩١ مم القسافي وعطف الخاص على العام شرطه الواو اه وحاصله اله على كلامه

لايحتمل أن يكون على القول الثانى لانه ذكر القاضى بعده ولا على الأول لعطف الماه بنم ولا يكون ذلك في عطف الخاص على العام تم قال والتحقيق ان المدرادية المام المصرومة وهي قرض أحق بصلاته وهي قرض كفاية

تقديم الامام الاعظم مالاولى اه وفي تخصيصه عطف الخاص على المام بالو اونظر فانه يكون محتى نحومات الناسحتي الانساء نصعلمه في مغنى اللبيب بلقد جوزوره نر المحققين سمأ يصاواستدل له معدرث أن الله كتب الاحسانء _لي كلشئ فاذاقنلتم واحسنوا القتاة واذاذبحتم واحسنوا الذبحة ثم لير - ذبيحته ولعد أحدثكم شفرته وقد وقع ماوأيضاكافي المحسديث ومن كانت هجرته الحادنيا يصيماأو امرأة بتزوحها (قول

والمنافعة والشافعة وحدوا المنافعة والمنافعة وا

على سيده والمرهون على الراهن والمسع في يداليا تع عليه وان لم يكن له من تجب النفقة عليه فكفنه في بدت المال عان لم يكن فعلى المسلمين تشكفينه عان لم يقدر واسأ واالناس لمكفنوه بخسلات الحي اذا الم بحدثوبا يصلى فيسه ليس على الناس ان يسألواله ثوباوالفرق أن الحي يقسدر على السؤال بنفسه والميت عاجروان سألواله وفضل من الكفن شئ يرداني المتصدق وان لم يعلم يتصدق به على الفقراء اعتبارا بكسوته كذافى المجتى وفى التجندس والواقعات اذالم يعلم المتصدق يكفن به مثله من أهل الحاجة وانالم يتيسر يصرف الى الفقر أءوفهمالو كفن ميتامن ماله شموجد الكفن فله ان يأخذه وهوأحق بهلان المستمعلكه وفهماجيء ويان وميت ومعهما ثوب وأحدوان كان العي فله لسمه ولايكفن بهالميت لأنه عتاج السه وانكان ملك الميت والحى وارثه يكفن به الميت ولا بلسهلان الكفن مقدم على المبراث وادا تعدد من وجبت النفقة عليمه على ما يعرف في النفقات فالكفن عليهم على قدرمرا ثهم كاكانت النفقة واحسة علمهم ولوات معتق شخص ولم يترك شمأ وله خالة موسرة يؤمرمعنقه بتكفينه وقال مجدعلي خالته وفى انخاسة من لايجبرعلى النفقة في حماته كاولاد الاعمام والعمات والاخوال والحالات لا بحسيرعلى الكفن زادفي الظهم برية وان كان وارثا وفي البدائع ولاجبءلى المرأة كفن زوجها بالأجماع كالايجب عليها كسوته في الحماة وفي القنيسة ولومات ولاشئ له وجب كفنه على ورثته فكفنه الحاضر من مال نفسه لبرجه على الغائب منهسم بحصةم ليس له الرجوع اداأ مفق عليه بغيرا ذن القاضي قال محدرجه الله كالعبد أوالزرع أوالنحل بسشر يكنن أنفق أحدهماعلمه ليرجع على الغائب لابر جيع ادافعله بغيراذن القاضي آه

وفصل السلطان أحق بصلاته كه يعنى اذاحضر لأنف التقدم عليه استحفافانه والمات الحسن

قدم الحسن سعيذين العاص وقأل لولاا لسنة ماقدمتك أطلق فى السلطان وأراديه من له سلطنة أى

حكمو ولايةعلى ألعامة سواءكان الحليفة أوغيره فيقدم الحليفة انحضر ثمنا ثب المصرثم القباضي ثما

صأحب الشرط ثمخليفته ثمخليفة القاضى وهذامانقله الفقمه أبوجعفر والامام الفضلي انحانقل

وظاهر كلام الغرير السقوط حيث كرائحكم ولم يعزه الشافعية تأمل (قوله فلودن بلاغسل ولم عكن اخراجه الخ) قال الرملي سيأبي في شرح قوله فان دفن الاصلاة الخان الصلاة على قبره لو دفن الاغسل رواية الن سعم في غاية البيان معزيا وشرطها اسلام المست

وطهارته

الى القدوري وصاحب لتحفة أندلا يصلى على قره لان الصلاة مدون الغسل ليست عشروعة ولانؤمر بالغدل لتضمنه أمراحواما وهونبش القبر فسقطت الصلاة اه (قوله وأما مننهافالتعمد والثناهان أقول مقتضاه أنه يجمع بينهمامع انالذ كورفي عدة كتسانها روايتــان فني شرح الماقاني عندقوله وتكر تكسرة ثميثني عقيها قال بان عمد الله تعالى وهوملاهر الروامة وقدل يقول سيحاءك اللهمم ويحسمدك الخ ولايقرأ الفاتحة الاشةالثناء كذافي الشمني اله وفي النهـرقال في المسوط اختلف المشايخ ف الثناء

واجبة فالمرادالافتراض وقدصرح فى القنية والفوائد التاحسة تكفرمن أنكر فرضيتها لانه أنكرا الاجاع اه وهل يصم النذربها صرحوابانه لا يصم النذر بالتكفن ولابتشد ع الجنازة لعدم القربة المقصودة ولاشك أن صلاة الجنازة قرية مقصودة (قوله وشرطة السلام المت وطهارته) فلاتصم على الكافر للا يه ولا تصل على أحدمنهم مات أبداولا تصم على من لم يغسل لا به له حكم الامام من وجه لامن كل وجه وهذا الشرط عند الامكان فلودفن للاغسل ولم عكن احراحه الامالذيش صلى على قبره بلاغسال للضرورة بخلاف مااذالم على عليه التراب بعدمانه يخربو يغسل ولوصلى عليه بلاغسل جهلامثلا ولاعذرج الابالنيش تعادلفسادالاولى وقدل تمقلب الاولى صحيحة عند تحقق الجزفلا تعادوفي المحيط ولواف في كفنه وقد بقي عضومنه لم يصمه الماء ينقض الكفن ويغسل ثم يصلى عليه ولو بقي أصبع واحدة ونحوها ينقس الكفن عندمجدو يغسل وعندهمما لاينقض الكفن لآبه لايتيقن بعدم وصول الماءاليه فلعله أسرع اليه الجفاف لقلته فلايحل نفض الكفن بالشك لانهلا يحل نقضه الابعذر بخلاف العصولانه لايسرع اليه الجفاف ولوصلى الامام بلاطهارة أعادوالانه لاصحة الهابدون الطهارة فاذالم تصح صلاة ألامام لم تصح صلاة القوم ولوكان الامام على طهارة والقوم على غيرها لا تعادلان صلاة الآمام صحت فلوأ عادوا تتكرر الصلاء وانه لا يحوز وبهذا تس الهلائح و صلادًا لماعة فها اله وزادف ف القدير وغيره شرطا الثافي الميت وهو وضعه امام المصلي فلاتحوز على غائب واعلى حاضر مع ول على داية أوغرها ولاموضوع متقدم عليه المصلى لايه كالامام من وحددون وحدا فعة الصلاة على الصي وأماص لدرد على النعاشي فاما لانهرفع لهعلمه الصلاة والسلام سرس حتى رآه بعضريه فتلكون صلاقه نخلفه على منت براه الامام وبحضرته دون المأمومين وهذا غيرمانع من الاقتداء واماأن يكون مخصوصا بالنجآشي وفد أثبت كالامنهما بالدليل في فق القدير وأجاب في البدائع بنالث وهوانها الدعاء لا الصلاة انفصوصة وهد والشرائط في الميت وأمانسرا أطهاما لنظر الى المصلى فشرا أط الصلة والكامسلة من الطهارة الحقيقية والحكمية واسنقبال القبله وسترالعورة والنية وقدمنا حكمالوظهر المصلى محدثا وقيد المصنف بطهارة الميت احترازاعن طهارة مكانه قال في الفرائد التاحيد ان كان على حنارة لاستك اله يجوزوان كان بغير جنازة لارواية لهذاو ينبغي أن بحوز لانطهارة مكان المت أدس شرط لايه ليسءؤد ومنهسم منعللانان كفنه يصرحا للابينهو سالارس لانه ليس بلاس بلهو الموس فتكون حائلا اه وفي القنية الطهارة من النجاسة في الثوب والمدن والمكان وسيتر العورة شرط فحق الامام والمتحم اوقد قدمناف بابشروط الصلاة الهلوقام على النجاسة وفي راميه بعلان لم يجزولوا فترش نعليد وقام عليهما جازت وبهذا يعلم مايفعل في زماننا من القيام على النعاس في صلة المنازة لكن لاندمن طهارة النعاب كالايحني واماأركانها فف القدر ران الدى يفهمن كلامهم انهاالدعاء والقيام والتكبيرلقولهمان حقيقتها هوالدعآ والمقصودمها ولوصلي علها فاعدامن غبرعدرلا يحوز وفالوا كل تكبيرة عبرلة ركعة وفالواية دم الثناء والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم لانه سسنة الدعاء ولا يحفى ان التكبيرة الاولى شرط لانها تكبيرة الاحرام اله وفيه نظر لان المصر عمه بخلافه قال في العبط وأماركنها فألتكبيرات والقدام وأماسنها والتحميد والتناءوالدعاءفيها آه فقدصر بان الدعاء سنة وقولهم في المسبوق يقضى التكسر نسقا بغسر دعاميدل عليه ولأنسلم ان التكبيرة الاولى شرط بل الاربع أركان قال في الحيط كرعلى حنازة في، قال بعضهم يحمد الله كافي طاهر الرواية وقال بعضهم يقول سبحانك اللهم و بحمدك كافي سائر العسلوات وهو رواية المحسن عن الامام كدافي الدراية ولا يقرأ الفاتحة الاعلى وجه الثناء اه ومثله في العناية (قوله والذي ظهرلي الخ) قال في النهر مفتضى ماسبق في الامامة تقديمه حتى ٤ ه ١ على امام الحي وذلك أن تقديم امام الحي كالاعلم مندوب فقط وقد مرأن الراتب

مقدم عليه هناك فكذا هنا اذلا قرق يظهر و تعقيه الشيخ اسعميل بان الفرق ظاهر وهوان هنا ولاية تقديم خاصة ولا التعاد الصلاة اذا صلى غير الاولى وليس ثم كذلك فاذا كان مقررامن القاضي كان كائيه وهو

ثم امام انحى ثم الولى

مقدم علىمن دونه اه وأحآب العلامة المقدسي مان الظاهر أنهسم انما يجعلون الامام في مشل هذاالقام للغرباء والدين لاولىلهم فهوكالاجنى مطلقا اله أقول وهذا أولى لان تقرير القاضي له لتعدين من ساشرهذه الوطيفة لالكون نائما عنالقاضي والالزمأن كل من قرره القاضي في وظيفة امامة أنكون نائماعنه مقدماعلى امام انحى والولى (قوله الاأنْ يقال انصفة العلم الخ) قالفالنهرأقول لرصفة العلم توجب التقديم فها أيضاألاترى الى مامرمن أنامام الحي اغايقدم

ماحى أعها واستقبل الصلاة على الاحرى لانه لونواها للاخرى أيضا يصمر مكبرا ثلاثا واله لايحوز وانزادعلى الارسع لا يحوزلان الزيادة على الارسع لا تتأدى بقرعة واحدة وفى الغاية السروحى وانفلت التكبيرة الاولى للا حراموهي شرط وقد تقدم اله يحوز بناء الصلة على التحريمة الاولى الكونهاغيرركن قيلاد التكبيرات الاربع في صلاة الجنازة قائمة مقام الاربع ركعات بخلاف المكتوبة وصلاه النافاة اه وأماما يفسدها فاأفسدا الملاة أفسدها الاالمحآذاة كذافي المدائع وتكره فى الاوقات المكر وهذوقد تقدم ولوأمت امرأة فها تأدت الصلاة ولوأحدث الامام واستحاف عبره فيها جازهوا الصحيح كذاف الظهمر ية (قوله شماما الحيي) أى الجماعة لانه رضيه ف حال حياته وطاهره ان نقديمه واجب لانه عطفه على ما تقديمه واحب وهو السلطان مع تصريحهم مان تقدعه مستحب بخلاف السلطان قال في عاية البيان واغاقالوا تقدعه مستحب لآن في التقدم عليه الايلزم افساد أمرالعامة بخلاف التقدم على السلطان حيث يلزم ذلك فلذاوجب تقديمه اه وفي شرح المجمع للصف اغايستعب تقديم امام معدحيه على الولى اذا كان أفضل من الولى ذكره في الفتاوى اه وهوقيدحسن وكذافى المحتبى وف جوامع الفقه امام المسجد المجامع أولى من امام الحى اه وهددا يدل على ان المراد بامام الحي امام المستعد الخاص للمعلة وقدوقع الاشتباه في امام المصلى المبنية لصلاة الاموات في الامصارفان الباني يشرط لها اماما خاصا و بجعل له معلوما من وقفه فهل هومقدم على الولى الحاقاله بامام الحي أولا مع القطع بأنه لدس بامام الحي لتعليلهم اياه بأن الميت رضى بالصلاة خلفه حال حياته وهذا خاص بامام مسجد علته والذى ظهرلى اله أن كان مقررامن جهة القاضى فهو كائبه وان كان المقررله الناطرفه وكالاجنبي (قوله ثم الولى) لانه أقرب الناس اليه والولاية لدفى الحقيقة كافى غسله وتكفينه وانما يقدم السلطان عليه اذاحضر كيلايكون ازدراءهم الترتيب في الاولياء كترتيب العصسات في الانكاح لكن اذا أجمّع أبوالمت وابنه كان الابأوني مالاتفاق على الاحتم لان اللاب فضله على الاين وزيادة سن والفضيلة والزيادة تعتمر ترجيعا فاستحقاق الامامة كاف سأترالصلوات كذاف البدائع فلوكان الاب جاه لاوالابن عالما ينبغي تقديم الابن كافي سائر الصلوات الاأن يقال ان صفة العلم لا توجب التقديم في صلاة المجنازة لعدم احتياجها للعلم ويعتبر الاسن فيها فالاخوان لاب وأمأ سنهما أولى فان أراد الاسن أن يقدم أحداكان للاصغران عنع فان قدم كل واحدمنهما رجلا آخر والدى قدمه الاسن أولى وكذلك الاسان على هـ ذا وكذلك أبناء الع فأن كان الاخ الاصغر لاب وأم والاكيرلاب والاصـغر أولى كاف الميراث فان قدم الاصغرحدافليس للاكران عنعه فانكان الأخلاب وأمغائبا وكتب لانسان ليتقدم فللاخ لاسأن عنعه وحدالغسة أنالا يقدرعلى أن يقدم ويدرك الصلاة ولا ينتظر ألناس تدومه والمريض فى المسرَّ عبراة الصحيح يقدم من شاه وليس للا بعده منه عبد ولومات أمرأة ولها أب وابن بالع عاقد ل وزوج والابأ حق بها ثم الابن ان كان من غير الزوج وان كان منه والزوج أحق من الولد ولومات انواه أبوابوأب فالولاية لابيه ولكنه يقدم أباه جداليت تعظيماله وكدا المكاتب ادامات

على الولى اذا كان أفضل منه نع على القدوري كراهة تقديم الابن على أبيه بان فيه استخفافايه وهذا يقتضى عبده وجوب تقديمه مطلقا قال في الفتح لا يبعد أن يقال ان تقديمه واجب بالسنة وفى البدائع قال أبو يوسف وله بحكم الولاية أن يقدم غيره لا نالولاية له واغدام منع عن التقدم حتى لا يستخف با يبه فلم تسقط ولا يته فى التقديم

عبده ومولاه حاضر فالولاية للكا تباكنه بقدم مولاه احتراما ومولى العسد أحق بالصلاة علسه من ابنه الحرعلي المفتى به لمقاءملكه حكم وكبذا المكاتب اذامات عن غير وفاءوان ترك وفاءوان ادبت كاشبه أوكان المبال حاضر الابخياف علمه التوى والتلف فالابن أحق والافالمولي وسباثر القرابات أولى من الزوج وكذام ولى العتاقة وأبنه ومولى الموالات لان الزوجسة انقطعت بينهما **بالمو**ت وفىانجتىوا *كِار*اً حقمن غـيره (قوله ولهان يأذن لغـيره) أى للولى الاذن فى صــلاة الجنازةوهو يحتمل شيئمن أحدهما الاذرفى التقدم لايهحقه فعلك ايطاله وقدمنا انجحله مااذالم يكن هناك ولىغيره أوكان وهو بعيدأمااذا كاناوليين مستو بين فأذن أحدهما أجنبيا فللاسخر ن عنعه أنانهه أن أذن للناس في الانصراف بعد الصلاة قسل الدفن لا يه لا يندخي لههمان ينصرفواالامآذنه وذكرالشار حمعنيآ نووه والاعلام ءوته ليصلوا علسه لاسميااذا كان الميت يتبرك مهوكره بعضهمأن ينادى علمه في الازقة والاسواق لامه نعي أهل الحاهلمة وهومكروه والاصح انهلا يكره لانافعه تكثيرا كجماعة من المصان عليه والمستغفر بناله وتحريض الناس على الطهارة والاعتباريه والاستعدادوليس ذلك نعيأهل الجاهلية واغيا كانوا يبعثون الى التبائل ينعون مع فجيج وتكاموءو بلوثعديدوهومكروه بالاجاع آه وهيكراهمة تحريم للعديث المتفق عليمه ليس منامن ضرب الخدرد وشق الجيوب ودعابدعوى الجاهلية وقال علسه السلام لعن الله اتحالقة والصالقة والشاقة والصالقة التي ترفع صوتها بالمصيبة ولابأس بارسال الدمع والبكاء منغير نماحة (قوله: 'نصلىعلىمه غيرالولى والسلطان أعادالولى) لانالحق له والمرادمن السلطان من له حق التقدم على الولى وان الكلام فهااذا تقدم على الولى من لدس له حق التفسدم فليس للولى الاعادة اذاصلي القاضي أونائسه أوامام الحي لمافي الحلاصة والولو انجمة والظهسرية والتحنيس والواقعات ولوصلي رجل والولى خلفه ولم برئس به ان صلى معملا يعمد لا يه صلى مرة وأن لم يتاسه وان كان المصلى السلطان أوالامام الاعظهم في البلدة أوا لقاضي أوالوالى على الملدة أوامام حى ليس له أن بعدم أن تعدم أولى بالصلاة منه وان كان غيرهم فله الاعادة اه وأشار المستف الى ان الموصى له بالتقدم ليس عقدم على الولى لان الوصية ماطلة على المفتى مد صرح مذلك أحماب الفتاوى فالواولوأعادها الولى لمسلن صلى علهاأن يصلى مع الولى مرة أخرى وظاهر كلامهمان الولى اذالم بعدفلاا شمعلي أحدل أن الفرض وهوقضاء حق الدب قد نأدى بصلاة الاجنبي والاعادة اغماهى لأحل حقه لالاسقاط الفرض وهدذاأولى عمافى غايد البيان من أنحكم الصلاة التي صليت الااذن الولى موقوف ان أعاد الولى تسن أن الفرص ماصلى الولى وان لم اعدد سقط الفرص مالاولى اه فانه يقتضى ان لن صلى أولا ان يصلى مع الولى وليس كذلك وعداد كرناه عن الفتاوى المذكورة ظهر صعف مافي غارة السان من أن امام الحي اذاصلي للااذن الولى وان للولى الاعادة واغسالم بعداداصلي السلطان تخوف الازدراءيه وقدصر حفالهمع وشرحه بإن امام الحي كالسلطان فعدم اعادة الولى (قوله ولم يصل غبره بعده) أي بعدما صلى الولى لان الفرض قد تأدى ما لاولى والتنفل بهاغ سرمشر وعالالن لهانحق وهوالولى عند تقدم الاحنى ان قلنا ان اعادة الولى نفسل والافلااستثناه وقداختاف المشايخ في اعاده من هومقدم على الولى اذاصلي الولى كالسلطان والغاضي فذهب صاحب النهاية والعناية الى أن المرادبالغرمن ليس له تقدم على الولى أمامن كان مقدما على الوك فله الأعادة بعسد صلاة الولى لان الولى اذاكان له الاعادة اذاصلي غير مم اله أدنى والسلطان

وله أن يأذن لغيره فان صلى عليه غير الولى والسلطان أعاد الولى ولم يصل غيره بعده (قوله و شهداه مافى الفتاوى) أى مامر فى القولة السابقة وفى هذه الشهادة نظر لان مامر عن الفتاوى هوأنه لوصلى السلطان ونحوه ليس الولى حق الاعادة لانهدم أولى منده ولادلالة فى ذلك على أن لهدم الاعادة اذا صلى الولى لان أولو ية السلطان ونحوه لوجوب تعظيمه ولان فى النقدم عليه از دراه مه لا المحتون الحق الهم بل الحق الهم بل الحق ولم يراع مرمنه ملايين منه أن يكون لهدم حق الاعادة ومثل ذلك الابن مع الاب وان المحتول لابن ولكنه يقدم أباه احتراما له ولا يردامام المحي لان تقديمه على الولى مندوب لاواجب كتقديم السلطان (قوله وقد ظهر للعبد الضعيف المخ) قال في النهر فيه نظر لان كلتم متفقة على أنه لاحق السلطان عند عدم حضوره وقد علت ثموت المخلاف مع حضوره اله وحاصله أنه المهر وعليه في النهاية والسراج على حالة حضوره أما عند عدمه فلاس مما المخلاف فيسمل مأن أولو ية السلطان ان حضر وعليه في النهاية والسراج على حالة حضوره والذي يظهر لى أن كلام النها ية ليس خاصا بحالة حضوره يدل عليه حضر وعليه في النهاية والدى يظهر لى أن كلام النهاية ليس خاصا بحالة حضوره يدل عليه

والغاضى لهمماالاعاده بالطريق الاولى وهومصرح يهفر واية النوادر ويشهدله مافى الفتاوى وفالسراج الوهاج قوله فانصلى الولى عليه لم بجزأن يصلى أحديعه يعنى سلطانا كان أوغسره ففيه دلالة على تقديم حق الولى من حيث الهجوزله الاعادة ولم يحوز السلطان اذاصلي الولى فافهم ذلك اه وكذاذ كرالمصنف فااستصفى وقدطه رالعبدالضعيف ان الاول مجول على مااذا تقدم الولىمع وجود منهومقدم علمه لامه حيث حضرفا كحق له فكانت صلاة الولى تعديا والثاني عجول على ما أدالم يحضر غير الولى فصلى الولى ثم جاء المقدم عليه فليس له الاعادة لان الفرض قد سقط بصلاة من إه ولا يتما والله سبحاره وتعالى أعلم شمراً يت بعد ذلك في المجتبي ما يفيده قال فان صلى عليه الولى لم بجزأن يصلى عليه أحدبعده وهذااذا كانحق الصلاة له بان لم يحضر السلطان وأما اذاحضروصلي عليه الولى يعيد السلطان اه (قوله وان دفن بلاصلاة صلى على قبره مالم يتفسخ) لان النبي صلى الله علمه وسلم صلى على قبرام أةمن ألانصار أطلقه فشمل مااذا كان مذفونا بعد الغسل أوقيله كاقدمناه وهوروأ يةابن سماعة عن محدلكن صحب في غاية البيان معز باالى القدوري وصاحب المحفة أمهلا بصلىء لى فيره لان الصلاة بدون الغسل ليست عشروعة ولا يؤمر بالغسل لتضمنه أمراح اما وهونبش القبر فسقطت الصلاة اه وفيدبالدفن لانه لووضع في قبره ولم يهل عليسه التراب وأنه يخرج ويصلى عليه كاقدمناه وقمد بعدم التفسخ لانهلا يصلى عليه تعسد التفسيخ لان الصسلاة شرعت على بدن المت واذا تفسيخ لم يبق بدنه قاعما ولم يقيد المصينف عدة لان العجيج إن ذلك عائز الى أن يغلب على الطن تفسخه والمعتبرفيه أكرال أى على الصيع من غير تقدير عدة كذا في شرح المجمع وغره وظاهره الهلوشك في تفسيحه يصلى عليه والمذكور في غاية البيان الله لوشك لا يصلى عليه رواه ابن رسم عن عجد اه وانما كان هـ ذاه والاصم لانه يختلف باحتلاف الاوقات في الحروالبرد وباختلاف عال المتف السمن والهزال وباحتلاف الامكنة فعيم فيه غالب الرأى وان قيل روى عنه عليه السلام الهصلي على شهداه أحد بعد عمانين سنة فانجو أب أن معناه والله أعلم انه دعالهم قال

الشافعيعلى حوازالاعادة حيثقاللاتعادالصلاة على المت الأأن مكون الولى هوالذى حضروان واندفن الاصلاة صلى على قبره مالم يتفسخ الحقله ولدس لغيره ولاية اسقاط حقه وهوتاو ل فعل رسول الله صلى الله تعالى علىه وسلم فان اكحق كان له قال الله تعالى النيي أولى بالمؤمنين من أنفسهم وهكذا تأويل فعدل الصحامة رضي الله تعالىء نزم وان أما مكر رضى الله تعالى عنيه كانمشغولا رتسورة الاموروتسكان الفتنة

ماذكره بعده عن المبسوط

في الجواب عن دلسل

فكانوا يصاون عليه قبل حضوره وكان المحق له لا به هو الحليمة فلما فرغ حلى عليه شم ليصل الله عليه المنه عليه المنه عليه المنه المنه المنه وهذا يسكل أيضا على توفيق المؤلف كانبه عليه الشيخ اسمعيل الأن يقال انه لم يصل احدقبل النبي صلى الله تعالى عنه ممن له ولا يه الصلاة بلجيع من صلى كان أجنبيا و به يندفع ما مرلكنه يتوقف على أثمات ذلك وأنه لم يصل على الله تعالى عليه وسلم أحدمن أقاريه قبل الصديق وهو بعيد تأمل شم ظاهر المحواب المذكور عن المسوط يؤدن أن لمن لم يصل عليه الصلاة قبل الولى وليس عراد لما في المحتوين أنه صلى الله تعالى عليه وسلم أنى على المدوسلم أنى على قرمنوذ فصفهم فكر أربعاد لل على أن ان لم يصل أن يصلى على القسم وان لم يكن الولى وهو خلاف مذهبنا فلا على المدوسلم المنه وسلم المناف المناف المناف والمناف المناف والمناف والمنا

(قوله و حكم الاذمن لا ولا يقله كعدم الصلاة أصلا) قبل هذا مخالف المناقد مه من أن الفرض قد تادى بمسلاة الاحنى قلت الماحد هذه العبارة في المجتبى واغدا الذى فيه اذا دفن قبل الصدلاة أوصلى عليه من لا ولا يقله يصلى عليه مالم يتمزق اله وهدا الا يخالفه لا نه يقال المراد بصلى عليه الولى قضاء كمقه و يكن تأويل ماد كره المؤلف أيضا بان يقال معنى قوله كعدم الصلاة أى في حق الولى يعنى انهام عقد بها لكن لا وتى أن يصله اكم الولى يصل عليه أحد (قواه وروى الحدن أنه دعا الاستفتاح) قد مناقسل قواه ثم المام الحى أن ظاهر الرواية أنه يحمد (قواه و في الحيط والتعنيس الح) قلت ومثله به من في الولوا لحية والتناد خابية عن فتاوى

سمرقند في ذكره الشرنبلالي في بعض رسائله وكذامنلاعلى الفارى من انهامستعبة لثبوت قسراء تهاعن ابن عباس كاني صحيح المخارى وانه قال عدا فعلت لمعلم

وهى أديع تكييرات بثناء بعداد ولى وصلاء على المي بعدالثانية ودعاء بعدالثالثة وتسليمتين بعدالرابعة

انهاسنة ولمراعاة المحلاف
وان الشافعي يقيول بفرصيتها عنالف المنقول عليمة المستدلية وكتب المذهب فلا يعول الشرنب اللي من قول القيمة ولو قرأ فيها المجدللة الى آخرالسورة حاز ولو كان ساكا تعوز صلاته لادليل له فيه لاحتمال أن المرادة سراء تها على قصد الثناء أوالمرادمن المحواز العسة مدليل المحواز العسة مدليل

الله تعالى وصل عليهم ان صلاتك سكن لهم والصلاة في الاسية عنراة الدعاء وقيل انهم م تتفرق أعضاؤهم مان معاوية لماأرادأن يحولهم وجدهم كإدفنوافتركهم كذافي البدائع وحكم صلاةمن لاولاية له كعدم الصلاة أصلا فيصلى على قبره مالم يتمزق كذاف المحتى (قوله وهي أربع تكبيرات شناه بعدالا ولىوصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعدالثانية ودعاء بعدالثالثة وتسليمتين بعدالرابعة) لمساروي الهعليه الصلاة والسسلام صلى على النجاشي فيكبرار بدع تكب يرات وثلث عليهاحتى توفى فنسخت مافيله أوالبداءة بالشاءثم الصلاة سنة الدعاءلا به أرجى القبول ولم يعسين المصنف الثناء وروى الحسن المدعاء الاستفتاح والمرادبالصلاة الصلاة عليه في التشهدوه والاولى كمافى فتح القدد مرولم يذكرا الفراءة لانهالم تثدتءن رسول الله صلى الله علمه وسلم وفي المحبط والتجنيس واوقرأ الفاتحة فيهاسة الدعاء فلانأس بهوان مراها بنية القراءة لأبجوزلانها محل الدعاء دون القراءة اله ولم يعسن المصنف الدعاء لاندلاتوة يت فيسه سوى اله بامو والا تنوة وال دعا مالمأ تورف أحسنه وأبلغه ومن المأ تورحد يثءوف سمالك الهصلي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم على جنازة فخفظت من دعائه اللهم اعفراه وارجه وعافه واعف عمه وأكرم نزله ووسع مدخسله واغسله بالماءوالثلج والبردونقه من الحطايا كإينق الثوب الاستضرن الدنس وأبدله دارآ حيرامن داره وأهلا خيرامن أهله و زوجا حيرامن زوجه وأدخله الجنه وأعذه من عذاب القروعذاب النيار فالعوف حتى تمنيت ان أكون أنا دلك الميت رواه مسلم وقيد بقوله بعد الثالث فلا يدعو بعسد التسليم كإفى الحلاصمة وعن الغصلى لاتأس به ومن لا يحسن الدعاء يقول اللهمم اعفر للؤمنين والمؤمنات كذافى المحتسى ولم يبين المدعوله لامه يدعوانفسه أولالان دعاء المغسفور له أقرب ألى الاجابة ثميدءولليت وللؤمس والمؤمنات لانه المفصدمنها وهولا يفتضي ركنمة الدعاء كانوهسمه ففقح القدير لاننفس التكبيرات رحة لليت واسلم يدعله وأشار بقوله وتسليمتين بعد الرابعة الى انهلاشئ بعدهاغيرهما وهوطاهرالمذهب وقيل يقول آلهمآ تنافى الدنياحسسة الىآخره وقيسل ربنالاترغ قلوبنا الىآخره وقيل يخيربين السكوت والدعاء ولمبيين المنوى مالتسليمتين للاختسلاف ففى التبيين وفتح القديرينوى بهما الميت مع القوم وفى الطهديرية ولاينوى الامام الميت في تسليمي الجُنازةُ بِلْ ينوى من عن عينــه في التّسليمة الاولى ومن عن يساره في التّسليمــة الثانيـــة اله وهو الظاهرلان الميت لايخاطب بالسلام عليه حتى ينوى به اذليس أهلاله وقد تقدم في كيفية الصلاة انه لا ترفع الابدى في صلاة الجنازة سوى تكبيرة الافتتاح وهوظاهر الرواية وكشير من اعمة بلخ

مقابله فتنبه (قوله ولم بين المنوى الخ) قال الرملى وف اكال الدراية شرح مختصر الوقاية للشمنى بذوى فيهما ما ينوى في تسليمي صلاته و ينوى المت بدل الامام اله وف التدين و ينوى بالتسليم تن كاوصفناه في صفة الصلاة و ينوى المت كاينوى الامام اله فظاهر كلام الشمنى عدم بية الامام وهو مخالف لما في التديين والدى بنبغى الاعتماد عليه ما في التدين الالوجه لا حراج الامام من ذلك وقوله هنا اذا لمت ليس أه لا غير مسلم وسسائى ماوردف أهل المقبرة السلام عليكد ارقوم مؤمنين و تعليم صلى الله تعالى عليه وسلم السسلام على الموتى (قوله وكثير من أغة بظ اختار وارفع الدائخ) قال الرملى أعول وعما المنف ومنا المنافى فالا ولى متا بعته في الرفع ولم أرو تأمل اله أقول وجه الاستفادة أن اختيار أغة بط الرفع دليل على أنه ليس منسوعا اقتدى والمنافى فالا ولى متا بعته في الرفع ولم أرو تأمل اله أقول وجه الاستفادة أن اختيار أغة بط الرفع دليل على أنه ليس منسوعا

ولامقطوعا بعدم سنسته بلهو مجتهدفيه وقد نص علاؤنا المحنفية على أن المقتدى في صلاة العيديت علامام فيما زاده على الشكري الناوالدما أم محاوز المأثور كامرأى لا به عتهدفيه وكذا يقدم الشافعي اداقنت للوثر بعيد الركوع وعلاوه أيضا بانه عتهدفيه ولايتا بعه في قدوت الفعر خلاوالا بي يوسف لا به امامنسو خعلى تقدير أنه كان سنة تم ترك أو مقطوع بعدم سنيته بناه على أنه كان دعاء على قوم شهر اوعد في الدر المختار من واحبات الصلاة متا بعة الامام في المجتهد فيه لا في المقطوع بنسخه أو بعدم سنيته بدليل اختلاف على وطاهر ووجوب المتابعة في رفع السدين هنا لا به محتهد فيه ليس مقطوعاً بنسخه ولا بعدم سنيته بدليل اختلاف على أننافيه وقد نص في المدائع على وجوب متابعة الامام في تكميرات الزوائد في العيدما لم يكر تكميرا لم يقل به أحد من العجابة قال لا نه تسع لا مامه فيجب عليه منابعته وترك رأيه برأى الامام لقولد عليه الصلاة والسلام الخياج تلالامام ليوتم به فلا تعتبه فولا تعلى مامه فيجب عليه المام في تم يا المحال وحدته في الم يظهر خطؤه بيقين كان اتباعه واجباك لكن رأيت بعد ذلك في شرب المقدمة الكيد انية للقهستاني مه و المام القلاعن المجلافي أنه لا يتابع المام في وفع البدين في المينازة فتأمل (قوله قالوا

الختار وارفع البدف كل تكبيرة فيها وكان نصير بن يحيى برفع تارة ولا برفع أخرى ولا يجهر عما يقرأ عقب كل تسكيم والأمه دكر والسانة فيدالخافتة كذائى البدائع وفيه وهال برفع صونه بالتسليم لم يتعرض له في ظاهر الرواية وذكر الحسان بنزيادانه لا برفع لأنه للاعلام ولا حاجة له لان النسليم مشروع عقب التكبير بلافصل ولكن العمل فأزماننا على خلافه اه وفى الفوائد التاجيــة اذا سلم على طن اله أتم التكبير ثم علم اله لم بتم فانه يبنى لانه سلم فى محله وهوالقيام فيكون معذورا وفي الظهرية وغيرهارحل كرعلى حنازة فجيء بجنازة أحي فكرينو يهونوي أن لا يكبرعلي الاولى فقد ترجمن الاولى الى صلاة الثانية وان كرالثاسة ينوى بهاعلم مالم يكن خارجا وعن أبي وسف اذا كبرينوى به النطوع وصد لاةًا مجنازة جازعت التطوع اه (قوله فلو كبرالامام خسالم يتسم الالهمنسوخ ولامتابعة قيمه ولمبيين مادايصنع وعن أبى حنيفة روايتان في رواية يسلم للعال ولا ينتظر تحقيقاللمغالفة وفىرواية عكث حتى يسلمعه اذاسلم ليكون متا مافيم اتحب فيه المتابعية ويه يفتي كذافي الواقعات ورجحه في فتح القدير مان البقاء في حرمة الصلاة بعد فراغه آليس بخطأ مطلقااغا الخطأفى المتابعة في الحامسة وفي بعض المواضع اغالا يتابعه في الزوائد على الاربعم اذاسهم من الامام امااذا لم يسمع الامن المبلغ فستا بعه وهذ آحسسن وهوقياس وإذكروه في تكبيرات العيدين اه وذكراب الملك في شرح المجمع قالوا وينوى الافتتاح عندكل تكيسيرة تجواز أن تكبيرة الاسام الافتتاح الاتن واخطأ المنادى وقددتكمرات الجنازة لان الامام فى العسد لوزاد ملى ثلاثوانه بتسعلامه عجهد فيهاحتى لوقعاو زالامام فى التكسر حدالاجتهاد لا يتأدع أيضاك ذا فى شرح المجمع (قوله ولا يستغفر لصى ولا لمجنون ويقول الهم اجعله لنا فرطا وأجعله لنا أجرا وذخراواجعله لناشافه اومشفه ا) كذاوردعن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولانه لاذنب لهدما

وينوى الافتتاح عندكل تكبيرة تكبيرة الخال الكان المراد مقوله عندكل تكبيرة مازاد على الرابعة فهدل يكبر بعد سكوت المادى فلو كبرالا مام حسالم يتسع فلو كبرالا مام حسالم يتسع فرطا واجعله لنا واحدله لنا واحدله لنا واحدله لنا واحدله لنا واحدله لنا العام معاه عله لنا واحدله لنا العام معالم عله لنا واحدله لنا العام العام معالم عله لنا واحدله لنا العام معالم عله لنا

ينوى بذلا الافتتاح أن يأتى بعده شلاث لتتم صلاته الاأن يقال ان بية الافتتاح الإحتماط فلا ينافى أن تكون صلاته تامة بدون زيادة لكن لوكر المنادى خساوفانا انه ندوى بالحامسة الافتة

انه ينوى بالحامسة الافتتاح بكون لا والدة فيسه لان ينته الملافتتاح في الحامسة لا تفيسده مالم فيه ان النبة لا تكون بعد المنوى بل يأت بعدها بثلاث أخروان كان المرادانه ينوى الافتتاح بجميع التحديرات التي أفي بها ففيه ان النبة لا تكون بعد المنوى بلا معه ومن أين علم المقتدى ان المنادى يزيد على الاربعة حتى ينوى الافتتاح عندكل تكبيرة الافتتاح لا حتمال خطائه في الاولى بعيداءن الامام ويعلم أنه لا يسمع تكبيره بل يأخذهن المنادى يلزمه أن ينوى بكل تتكبيرة الافتتاح لا حتمال خطائه في الاولى وان الثانية هي الصواب أوابه أخطأ في المانية أيضا وان الثالثة هي الصواب وهكذا فينوى بالكل الافتتاح لكن هذام بعده لا يتقيد بحال الزيادة على الاربع لوجود العلة وحيث في في المنادى سبق بها الأمام كانت الثالثة هي الصواب وكذا الرابعة في المراح الجنازة بتكبيرتين ولا تصح بدون الاربع والحاصل الملم فلام الناوحة هيذا اللهم اجعله النافر طاشما من المنتقل براهم من المنتقل المنتق

ولا يستغفر لضى بردعليه ما في المهماغة ومحسنا ومتناوشا هلنا وغائبنا وصغيرنا وكيرنا وذكرنا وأنانا رواه الترمذي والنساقى كافي الفتح ففيه الاستغفار للصغير اللهم الأن يحاب بانه لا يستغفر للصبي على سبل المحتمل الملاذ في المحالفة المحديث فليس المراد الاستغفار للصغير بل المراد طلب المغمرة لعموم الداعين فالمراد تأكيد التعميم تأمل شمراً بت القهستاني أجاب بذلك ولله الحسد (قوله و بنبغي أن يدعوله في النها المحل قال في شرح المنه المحديد وفي المفيد ويدعوله في المائية المهم المحدلة في المنه وفي المفيد ويدعولوالدى الطفل وقيل بقيل المهم والمراد بالعمد في كلامه هذا الصبي وقواه و ينبغي أن يدعوله فيها كايدعو للمت لعمل والمراد بالعمد في كلامه هذا الصبي وقواه و ينبغي أن يدعوله فيها كايدعو المسلم وأما المناف المنه وأما المناف الم

وحاصله ان المراد بالعبد في كلام المؤلف العبد الصغير لمان انحر الصغير يدعولا بويه وأما العبد الصغير والغالب كون أبويه كآفرين فينه في أن يدعو لسيده بدل أبويه

ويذنظر المسوق ليكبر معسه لامن كان حاضرا في حالة التحرية

ولا عنى انجل كلام المؤلف على هذا وهيد لانه لم يذكر الدعاء لابوى الحرالصغير حتى يقيس عليد العيد الصغير و يحمل سيده عبرات الابوين بل المتبادر من كلاميد العيد الكيير لكن الداعى للشيخ حيرالدين والفرط بفتحتي الذى يتقدم الانسان من ولده يقال اللهم احعله لنافرطا أى أحرامتقدما والفرط الفارط وهو الذي يسميق الورادالي الماء وفي المحديث أنا فرط كم على الحوض أى أتقدمكم اليسه كنذافي ضياء المحلوم والانسب هوالمعنى الثانى هناكمااة تصرعلمه في غامة السان لتملا يلزم التُسكّرار فحقوله واجعله لناأج اوالذخربضم الذال وسكون الحاءالذ خبرة والمشفع بفتح الفاءمقبول الشفاعة وذكرالهني فشرا الشهاب ف عث اغا الاعال ما لنمات ان الثواب هو آنحا صل ماصول الشرع والحاصل بالمكملات يسمى أجوالان الثواب لغةبدل العنن والاجربدل المنفعة فالمنفعة تابعذ للعسن وقد بطلق الاحروبراديه الثواب وبالعكس اه ولمأرمن صرحيانه يدعو لسيد المبدالمت وينبغي ان يدَّ عوله فها كأيد عوللت (قوله وينتظر المسبوق ليكر سعة لامن كان حاضرا في حالة التحريد) أى وينتظر المسموق فى صلاة الجنازة تهكيرالامام لمكرمع الامام للافتتاح فلو كرالامام تكمرة أوتكمرتين لايكبرالاتيحتي يكبرالاحرى بعدحضوره عندأى حنيفة ومجدوفال أبوبوسف يكبر حمن يعضر لان الاولى للافتتاح والمسموق بأتى مهولهما ان كل تكبيرة قاعمة مقام ركعة والمسوق لايبتدئ عافاته اذهوه نسوخ كذافى الهداية وهومفيدا كرناه ان التكبيرات الاربع أركان ولست الاولى شرطا كماتوهمه في فض القدير الاأن يكون على قول أبي يوسف كمالا يحفى وأو كركما حضرولم ينتظرلا تفسد عندهمالكن ماأداه غبرمعنى كذاف الخلاصة وأشار المصنف الى الهلوأ درك الامام بعدما كسر الرابعة واتته الصلاة على قولهما خلاولاني بوسف وأوادايه لوحاء بعدالتكسرة الاولى وانه يكمر معدسلام الامام عندهما خلاوالاى بوسف ثم عندهما يقضى مافاته بعبردعا ولايه لو قضى الدعاء رفع الميت فيفوت له التكبير وادارفع الميت قطع التكبيرلان الصلاة على الميت ولاميت يتصور وفى الطهميرية ولورفعت بالأبدى ولم توضع على الأكاب ذكرف طاهم زالر واية انه لايأتى واغمالا ينتظرمن كأن حاضراحالة التحر عة اتفا فالانه عمنزلة المدرك ألاترى انه لوكر تكسرة

جله على ذلك ماذكره بقوله وأما الكبيره طلقائ (قوله كذافي المحلاصة) قال في النهرو تبعد في فقع القدير وقصية عدم اعتبار ما أداه اله لا يكون شارعا في تلك الصلاة وحيند فقف القد المسلود في القنية اله يكون شارعا وعدا عنبرما أداه وهذا لم أرمن أفضح عنه فقد بره اله وأحيب با يه لا يلزم من عدم اعتباره عدم شروعه ولامن اعتبار شروعه ولامن اعتبار ما أداه ألا ترى ان من أدرك الا مام في السحود صح شروعه مع اله لا يعتبر ما أداه من السحود مع الامام بل عليه اعادته اذاقام الى قضاء ما سبق به فلا مخالفة بن ما في المحتبود في الدروب المنافقة بن ما في المحتبود في الدروب كونه من كان حاضرا حالة المحتبود في الدروب كونه خلف الامام والظاهرانه اتفاقى لان صدر عبارة المحتبى الاستخبار في الدخول في صلاة الادام (قوله ذكر في خلف الأمام والظاهر اله المنافق ألم والمنافق المنافق المن

وقيل لا يقطع حتى تباعد اه ولا يخالفه ماسند كرمن انها لا تصح اذا كان الميت على أيدى الناس لا نه يغتفر في البقاء الا في الابتداء كسد افي الثمر تبلالية (قوله كبرا محاضر الاولى المحال وكذا قوله وقضى الاولى المحال) أى قبل سلام الامام وسينبه المؤلف على خلافه عن الواقعات وفي شرح الشيخ اسمعيل عن المنتقى بالقاف ثم يكرث لا ثاقسل أن ترفع المجنازة وفي الولوا كيبة وعليه الفتوى وفي النهر يكبر مازاد على الحجر عقيعد الفراغ نسفا ان خشى دفع المدت على الاعتماق حتى لورفع على الايدى كبر في ظاهر الرواية لا فرق في ذلك بين المدرك والملاحق نص على ذلك غير واحد في المجتمعة المائم المائلة (قوله ولو كبر الامام أربعا والرحل حاضر) اى حاضر من أول التكبيرات كه هو المتبادر بقى مالوحضر بعد التحر عدة وكبر الامام الثانية بعد حضوره هدل ينظر أولا ظاهر تقييد المتن بقوله لا من كان حاضر افي حالة التحر عدة اله ينتظر لا نه ليسب الى أبي يوسف مسبوق تأمل (قوله المناه في المناه في المناه المناه المناه وحده ولذا دكر المسئلة الحاف في الهن وسف اله يدخل اهو حده ولذا دكر المسئلة الحف غاية المناه المناه الهند خل الهناه المناه في المناه المناه ولا المناه المناه المناه المناه والمناه المناه والمناه المناه المناه المناه المناه ولا المناه المناه والمناه المناه والمناه المناه والمناه المناه والمناه والمناه

وحاصله انمام محسل وراق لاعسل قول الثانى فقط كاتوهمه عبارة المحيط ومحسل الايهام فيما لوحضر بعسد الرابعة ويقوم الرجل والمرأة عداه الصدر

وحنئذ فاف الحقائق في مسئلة المسبوق المحاضر وقد نقسل المحاضر وقد نقسل والولو الجية ان الفتوى في هذه المسئلة على فول أبي يوسف اه وفي المدائع والدر روشر المقسلة على المقسد المقسد المقسدا فقسدا خاف

الافتتاح بعدالامام يقع أداءلاقضاء أطلقه فشعل مااذا كبرالامام للثانية أولم يكبرفان لم يكبرالامام الثانية كدر الحاضر للأولى للعال وان فريكبرا كاضرحتي كبرالامام الثانية كبرمعه الثانية وقضى الاولى للعال كذافي المحتى وكذاان لم يكرفي الثانية والثالثة والرابعة يكرو يقضي ماواته العال قال فالمحيط ولوكيرالامام أربعا والرجل حاضروانه يكبرمالم يسلم الامام ويقضى الثلاث وهذاقول أبي يوسف وعليه الفتوى وقدروى الحسن الهلايكمر وقدمانته اه فحافي الحقائق من ان الفتوى على فول أبي بوسف اغها هو في مسئلة الحاضر لا في مسئلة المسموق وقد يقال ان الرجل اذا كان حاضراولم الكرحتى كيرالامام اثنين أوثلاثا فلاشك انهمسموق كالوكان حاضراوقدصلى الامام ركعة أوركعتمن والهمسموق وحضوره من غبرفعل لامحعله مدركا فمنسغي أن يكون كالمستثلة الاولىوان يكون الفرق بين انحاضر وغيره اغهاهمو في التشكييرة الاولى فَقُط كما لا يخفى و في الواقعات وانلم يكبرا كحاضرحتى كبرآ لامام ثنتين كمرالثا نيةمنه حاولم يتكبر الاولى حتى يسلم الأمام لان الاولى ذهب محلها فكان قصاء والمسموق لا يشتغل بالقضاء قسل فراغ الامام اه وهو محالف الما ذكرناه عن المحتسى من اله يكمر الأولى للحال قضاء وما في الواقعات أولى قيد بالمسبوق لان اللاحق فهاكاللاحق فس ترالصلوات كذافي المحنبي وذكرف الواقعات لوكبرمع الامام التكبيرة الاولى ولم يكررالثانية والثالثة يكرهماأولا شم يكرمع الاماممابقي اه وهومعني مافي المحتى في اللاحق قوله ويقوم من الرجل والمرأة بعذاء الصدر للنه موضع القلب وفيه نور الاعبان فيكون القيام عنده اشارة الى الشفاعة لاعانه وهد الطاهر ألرواية وهو سان الاستحماب حتى لو وقف ف غيره ا برأه كذافى كافي الحاكم ومافى الصححين اله عليه الصلاة والسلام صلى على امرأة ما تت في نفاسها

التعييم والهران ماد كره المؤلف غير ظاهر (قوله فند بني أن يكون كالمسئلة الاولى) أى انه تفوته الصيلاة الدا كبرالا مام الرابعية وهو حاضر كالذاحضر بعدما كبرها الا مام فانها تفوته عندهما خلافالا بي يوسف كامر وحيئة فلا فرق بين المحاضر وبين الغائب الذي حضر بعدال ابعية وعليه فقول المحيط والرجل حاضر ليس احتراز آعن الغائب ادلافرق بينهما الآفي التكبيره الاولى فان من كان حاضر اوقتها لا يكون مسبوقا اذا كبرالثانية مع الامام أما اذالم يكبرها معه فانه يكون مسبوقا بالاولى وحاضر الى الثانية فيتا بعدفها ويقضي الاولى كادل عليه ملام الواقعات همذا حاصل كلامه وفيه نظر لان الظاهران من حضر تكبير الامام له أن يكبر بلا انتظار الى تكبير الامام بعده سواء كان ذلك في التكبيرة الاولى أوغسرها فلو كرالامام الاولى ثم حضر رحل وكبرالامام الثانية والرجل حاضر كان مدر كالهذه التكبيرة الثانية فله أن يكبر الامام الثالثة ويكون مسبوقا بواحدة ويقضيها بعد سلام الامام فيكذا فا كبرالامام الثالثة ويكون مسبوقا بها في قطره المام فيكبرها ويقضى الثلاث لانه فات علها في كون مسبوقا بها ولا بازم من ذلك كونه مسبوقا بالرابعة أيضا لان علها باق مالم يسلم فيكبرها ويقضى الثلاث لانه فات علها باق مالم يسبوقا بها ولا بازم من ذلك كونه مسبوقا بالرابعة أيضا لان علها باق مالم يسلم فيكبرها ويقضى الثلاث لانه فات علها في كريون مسبوقا بها ولا بازم من ذلك كونه مسبوقا بالرابعة أيضا لان علها باق مالم يسلم فيكبرها ويقضى الثلاث لانه فات على المنافق المالية ولا بازم من ذلك كونه مسبوقا بالرابعة أيضا لان علها باق مالم يسبوقا بالرابية أيضا لان علها باق مالم يسلم فيكبرها ويقضى الثلاث لانه فات على المنافق المالية المالية المالية المالون علها باق مالم يسبوله المالون على المالون المالون على المالون المالو

الامام وكلام الواقعات مشيرالى ماذكر ناوحىنئذ فالفرق ظاهر بين المحاضر والمسبوق لان المسبوق بالاربع بان حضر بعد الرابعة لا عكنه التكبير عندهما لا نه المعلق المام ولم ينق للا مام تكبير أبنا بعد المعلق المعلق المعلق المعلق المعلق المام المعلق المع

الاأن معنى الانتقال لا يفارقها فهدى مقصودة لغيرها (قواء ممنوع) قال في النهر عكن التوفيق بين كلامه مبان نفى الدكراهة اتفاقا في حق

ولم يصلواركا ناولا في مسعد من كانخارحاوانياتها فعن كان داخلاوهذا لانهلامعنىلا ساتهافي حق الحارج اللانسغى أنيكون فسمخلاف وهذافقه حسن فتدبرهاه ولايحني مافسه فان المؤلف بني المنسع على التعليل الاولولآشكانمنف المحدوجدت فمهالعلة لانه شدخله عالم بيناله نع يظهسرالتوفيق على التعليسل الثاني فتدير (قوله آكن ترجح كراهة التحريم الخ) قال الشيخ اسمعمل فبه نظر تجوآز كونه مشللاصلاة كجار السعد شمزقل عن مفتى الحنفسة عكة المشرفة قطيب الدين في تاريخ مكة اله أنتي بالجوآز وعدم الكراهة كاهو اروالةعن أبى توسف ذكرها

فقام وسطهالا ينافى كونه الصدربل الصدروسط باعتبار توسط الاعضاء اذفوقه يداهو رأسم وتحته بطنه ونخذاه وبحمل انه وقف كإقلنا الااله مال الى العورة في حقها فظن الراوي ذلك لتقارب المحلين كذافى فتح القدير (قوله ولم يصلواركبانا) لانها صلاة من وجه لوجودا لتحريمة فلايجوز نركه القيام من غيرع فسنراحتياطا ومافى غاية البيان من انهاليست باكثرهن القيام فاذآثرك القيام انعدمت أصلافلم يجزنركه فيه نظرلانه يقتضى انركنها القيام فقطوه وغبرضحيج قيدنا مكونه بغبرعد ولانه لوتعشدوالنر ولالطين ومطرحا زالر كوب فيها وأشارالي انهالا تجوز قاعدامع القسدرة على القيام ولوكان ولى الميت مريضا فصلى قاعدا وصلى النساس خلفه قياما أجرأهم في قول أى حنيفة وأى يوسف وقال مجد يجزئ الأمام ولا يجزئ المأموم بناء على اقتداء القائم بالقاعد (قوله ولاف مسعد) تحديث أبي داود مرفوعا من صلى على ميت في المسعد فلا أجرله وفي روايه فلاشئ له أطلقه فشم لمااذا كأن الميت والقوم في المسجد أوكان المت خارج المسجد والقوم في المسجد أو كان الاماممع بعض القوم خارج المحد والقوم الساقون فى المحدأ والمت فى المحددوالامام والقوم خارج المعجد وهوالمختار خلافالماأورده النسفى كذاف الحلاصة وهلذا الاطلاق فى الكراهة بناء على أن المسجد اغما بني الصلاة المكتوبة وتوابعها من النوافل والذكر وتدريس العلم وقمل لايكره اذاكان الميت خارج المحدوهومني على ان الكراهة لاحتمال تلويث المسجد والاول هوالاوفق لاطلاق الحديث كذافي فتح القدير فافي غاية السان والعناية من ان الميت وبعض القوم اذا كاناخار جالمسجدوا لياقون فيسهلا كراهة اتفاقا بمنوع وقديقال ان الحسديث يحتمل ثلاثة أشياءان يكون الظرف وهوقوله فمسجد ظرفالاصلاة وآلميت وحمنئذ فللكراهة شرطان كون الصلاة في المسجدوكون الميت فيه فاذا فقدأ حدهما فلا كراهة الثاني أن يكون ظرفا للصلاة فقط فلابكره اذاكان الميت فى المستجدوالقوم كلهم خارجه الثالث أن يكون ظرها المت فقط وحمنتذ حيث كان خارجه فلاكراهة ومااختار وهكانقلناه لم يوافق واحدامن الاحتمالات الثلاثة لانهه مقالوا بالكراهة اذاوجد أحدهما في المسجد المصلى أوالمت كاقال في المجتبي وتكره سواء كانالميت والقوم في المسعد أو أحده ما ولعل وجهه الهام يكن دليل على واحسد من الاحتمالات بعينه فالوابالكراهة بوجودأ حدهماأباكان وطاهركالام المصنف ان الكراهة تحرعمة لالهعطفه على مالا محوزمن الصلاة راكاوهي احدى الروايتين معان فيهاما لان في المعطوف عليه لم تصحح الصلاة أصلا وفى المعطوف هي صحيحة والاخرى انها تنزيهية ورجمه في فتح القدير بان المحديث ليسنهماغيره صروف ولاقرن الفعل بوعيد بظني بلسلب الاجر وسلب الآجر لايستلزم ثبوت استحقاق العقاب تجواز الاباحة ثمقرر تقرير احاصله الهلاخ للف بينناوبين الشافعي على هــذه الرواية لانه يقول بالجواز في المديد لكن الافض ل خارجه وهومعنى كراهة التسنزيه وبه يحصل الجماع بين الاحاديث اه لكن تترجح كراهسة المحريم بالرواية الانوى التي

و ۲۹ م بعر نانى فى الحسط لتظافر أهل الحرمين سلفا وخلفا على ذلك دلسلا يؤدى الى تائيم السلف وقد رايت رسالة للنسلاعلى القارئ مؤداها ذلك أيضا الكن ردالشيخ اسع مسل على قطب الدين بانه لا يفى بخدلاف ظاهر المذهب على انه جدير بالترجيع لما شاهد نافى عصر نامن نفساء ما تت فوضعت فى باب الجامع الاموى فرج منها دم ضمخ العتبة فالاحتياط عدم الادخال ولعل أهل المحرمين على مذهب غير نا اه وللعلامة قاسم رسالة خاصة نقل فيها الكراهة عن أعمننا الفسلانة وحقق انها تحريبة

والله تعالى أعلم بحقيقة المحال (قوله فان كان المحنس متعدد النح) قال الرملي هذا يوهم انحصار حواز الصف الواحد في متعد المجنس وما في النتار خانية المحاري ولواجمعت المحنائز خازان يصلى عليم صلاة واحدة

ومععلون واحداحلف واحدو محمل الرحال جمايلي الأمامو يستوى فمه الحروالعبدف طاهر الروامة ثم الصسيان ثم الخنباني تم النساء وان شاؤاحع_لوهمصفا واحدا اه ففيه كأترى حِواز الشيئين تأمسل (قوله وهـوسهوالخ) أقول هوقدول لبعس ومن استهل صلىعليه

العلماء فقد ذكرفي الددائع مانقله المؤلف عنمهنآ في فصل الدون وذكرقىله فيفصلالصلاة انه بوضع الرحال مما رني ألامام والنساء خلف الرحال ممايلي القسلة لانهم هكذا يصطفون خلف الامام في حالة الحياة ثم ان الرجال مكونون أقرب الى الامام من النساءفكذا بعد الموت ومن العلماءمن قال بوضع النساء ممايلي الامام والرحال خلفهن لانفالصلاة ما كجاعة في حال الحساة صف النساء خلف صف الرحال

رواهاالطيالسي كإفي الفتاوي القاسمية من صلى على ميت في المسجد فلاصلاة له ولم يقيد المصنف كصاحب المدمع المسجد بالجاعة كاقيده في الهداية لعدم الحاحة اليملان معترزون بهعن المسجدالمبني أصلاة الجنازة فانهالا تكره فيه معان الصيع أنه لدس بسعد لانه ماأعد الصلاة حقيقة لانصدلاة الجنازة ليست بصلاة حقيقة وعاجة الناس ماسة اتى المهلم يكن مسجد اتوسعة للامرعلم واختلفواأ يضافى مصلى العيددين أنه هل هومسجدوا لصيع انه مسجد في حق جواز الاقتسدا وان لم تتصل الصفوف لانهأعد للصلاة حقيقة لافرمة دخول انجنب والحائض كذافي المحط وغبره واعلم ان ظاهر الحديث وكالرمهم الهلاأ جراص اللن صلى عليم افى السعيد ولايلزم منه عدم سقوط الفرض لعدم الملازمة بينهما ولم يذكر المصدنف رجه الله ما اذا اجتمعت الجنائز للصدلة قالوا الامام بالخياران شاءصلى علمهم دفعة واحدة وانشاء صلى على كل حنازة صلاة على حدة وان أرادالثافي فالافضلأن يقدم الافضل فالفضل فانلم يفعل فلابأس به وأماكيفية وضعها وانكان المجنس متعدا وانشاؤا جعلوهاصفا واحداكما يصطفون فحال حياتهم عندالصلاة وانشاؤا وضعوا واحدا بعدواحد عمايلي القبلة لمقوم الامام بحذاءالكل هذاجواب طاهر الرواية وفرواية الحسنان الثاني أولى من الاول واذا وضعوا واحدا بعدوا حدد بندعي أن تكون الافضل مما بلي الامام ثمان وضعرأس كل واحد محذاء رأس صاحمه فسن وان وضع رأس كل واحد عند منك الاول فسن وان آختاف الجنس وضع الرجل بن يدى الامام ثم الصبى و راءه ثم الحنث ثم المرأة ثم الصبية والافضل أن يجعل الحرتما بلى الامام ويقدم على العبدولو كان الحرصليا كافى الظهيرية وأنكان عبداوامرأة حرة فالعبديوضع بممايلي الامام والمرأة خلفه وفى فتح القمدير ولواجمعواف قبرواحد فوضعهم على عكس هذا فيقدم الافضل فالافضل الى القيلة وفي الرحلين يقدم أكبرهما سنا وقرآنا وعلى كأفعله علمه السلام في فتلى أحدمن المسلمين اله وفي البدائع ولو كان رجل وامرأ ، قدم الرحل بمبايلي القدلة والمرأة خلفه اعتبارا بحال الحياة ولواجتمع رجسل وامرأة وصبي وخنثي وصبية دفن الرحل مما يلى القدلة ثم الصي خافه ثم الخنثي ثم الانثي ثم الصبية لانهـــم هكذا يصطفون خلف الامام عالة الحياة وهكذا توضع حنائزهم عندالصلاة فكذافى القبر اه وهوسهوف قوله وهمذا توضع جنائرهم الدكرااله على عكسه (قوله ومن استهل صلى عليه والالا) استهلال الصدى في اللغية أنبرفع صوته بالبكاءعند ولادته وقولمن قالهوأن يقع حساتدر يسكذاف المغرب وضبطه فى العنآية باله بالبناء للفاعل وفى الشرع أن يكون منه مآيدل على حياته من رفع صوت أو حركة عضو ولوأن يطرف بعينه وذكر المصنف ان حكمه الصلاة عليه و يلزمه أن يغسل وأن برث وبورث وأن يسمى وان لم يدق معده حمالا كرامه لائه من بني آدم و بحوز أن يكون له مال يحمّاج أبوه الىأن مذكرا سمه عندالدعوى مهولم بقيدالمصنف وحودا محماة فيه الىأن يحرج أكثره ولابدمنسه المافى المحيط قال أبوحنيفة اذاخرج بعض الولدو تحرك شممات فان كان خرج أ كثره صلى عليه وان كان أقله لم يصل عليه اه وفي آ خوالم تغي بالجمة الولدادا نوج رأسه وهو يصيح ثم مات قبل أن يخرج لم يرثولم يصل عليه مالم يخرب أكثر بديه حيامان كان ذبحه رجل حال ما يخرج رأسه فعليه الغرة وان

الى القسلة فكذا ف وصع الجنائز ولواجمع حنازة رحل وصى وخنثى وامرأة وصبية وضع الرجل مايلي الامام والصي وراءه ثم الخنثى ثم المرآة ثم الصية لانهم هكذا يقومون في الصف خلف الامام عال الحياة فيوضعون كذلك ام (قوله تدريس)قال في النهاية أي هو تعليم من حيث التفرس في أن له حياة لا ان يشهد له اللغة

(قولهوف الهذاية انه المختار) فيسه غفلة عن عبارة الهداية فإنها غير متعرضة التسمية وعدمها نع في التبين واختلفوا ف غسله وتسميت فذكر الكرخي عن مجداله لم يعسل ولم يسم وذكر الطحاوى عن أبي يوسف اله يغسل ويسمى الله وف الخالمة والحلاصة والفيض والمحموع وفي تسميته كلام قاله الشيخ اسمعيل (قوله ولعله سبق نظرهما الخ) ٢٠٣ قال في النهر ما في الخلاصة عزاه في

الدراية الى المسوطوالحيط أفسبق نظرالسرخسى وصاحب الحيسط أيضا كلا وفي الظهيرية السقط الذي لم تم أعضاؤه لا يصلى عليسه باتفاق الروايات واختلف وافي ويدفن ملفوها بخسرقة وعزاه الشيخ اسمعيل الى النهاية قال وخرم به في والمجموع والحانسة

كصيسيمعأحدأبويه الاأن يسلمأحدهماأوهو

والمستى تم فالوجهسدا يظهرضعف ما فى المنبع من انه لا يغسل اجساعا وفى شرح ابن الملك وغرر الاذكار ا تفاقا وما فى البحر غير واضح بل الظاهر تضعيف الاجاع والا تفاق اه لكن فى الشرب لالمة عكن فى الشرب لالمة عكن أراد الغسل المراعى فيه أراد الغسل في أثبته أراد الغسل في أثبته أراد الغسل الماجي فيه أراد الغسل الماجي فيه

قطع اذبه وخرج حياثم مات فعليه الدية اه وفي المعتبى والبدائع اختلف في الاستهلال فعن أبي حنيفة لايقب لفيه الاشهادة رجلين أورجل وامرأ تين لان الصياح والحركة يطاع عليها الرجال وقالا يقبل قول النساءفيه الاالام فلايقبل قولها في الميراث اجماعا لآنها متهمة بجرها المغمن الى نفسها وانما قيل قول النساء عندهم الان هذا المشهد لأيشهد الرجان وقول القاءلة مقبول في حق الصلاة ف قولهم وأمه كالقاءلة كافى البدائع لكن قمد بالعدالة فقاللان خبرالواحد فالديانات مقبول اذا كان عدلا اه ولما كانت الحركة دليل الحياة قالوا الحملي اذامات وفي طنها ولد يضطرب يشق بطنها ويخرج الولدلا يسع الاذلك كذافي الظهر بة وأفاد بقوله والالاانه أذالم يستمل لايصلي عليه ويلزم منه أنالا يغسل ولأمرث ولابورث ولايسمى واتفقوا على ماعد الغسل والتسمسة واختلفوا فبهما فظاهرالرواية عدمهما وروى الطعاوى فعلهماوفي الهداية انه الختارلانه نفس من وجه وفى شرح المحمع للصنف اذاوضع المولود سقطاتام انخلقة قال أبوبوسف يغسل كراماليني آدم وقالا يدرج ف خرقة ولا يغسل والصيح قول أى بوسف واذالم يكن تام الخاق لا يغسل اجاعا اه و بهذا ظهرضعف مافى فتح القدير والخلاصة من أن السقط الذى لم تتم خلقة أعضائه المختار اله يغسل اه كاسمعت من الاجماع على عدم غسله ولعله سبق نظرهما الى الذى تم خلقه أوسهومن الكاتب ثماعلم ان قولهم هنا بان من ولدمت الايرث ولابورث ليس على اطلاقه ألما في آخرا لفتاوى الظهيرية من المقطعات ومتى انفصل المحل ميتا اغمالا يرت اذا انفصل بنفسه وأما اذا فصل فهومن جلة ألورثة بمانه اذاضرب انسان طنها فالقت جنينا متافهذا المجنن من جالة الورثة لان الشارع أوجب على الضارب الغرة ووجوب الضمان بالجناية على الحي دون الميت واذا حكمنا بحماته كان اله الميراث ويورث عنه نصيبه كمايورث عنه بدن نفسه وهوالغرة اه وهلذا في آخر المسوط من ميراث الحُل وفي المبتغى السقط الذي لم تم أعضاؤه هل يحشر قيل اذا نفخ فيه الروح يحشر والافلا وقيل اذااستبان بعض خلقه يحشر اله وفى الظهرية والذى يقتضيه مندهب على اثنا الهاذا استبان بعض خلقه واله يحشر وهو قول الشعبي وان سيرين اه (قوله كصي سي مع أحد أبويه) أى لا يصلى عليه لانه تسع لهما للعديث كل مولود بولدعلى الفطرة وابواه يهودانه الى آخره وتقدم ف عسل الجنابة معنى الفطرة وأعاديقوله (الاأن يسلم أحدهما) انه يصلى عليه لاسلامه تبعاللسلم منهما لانه يتبع خير هما دينا وأواد بقوله (أوهو) اله يصلى عليه اذا أسلم وأبواه كافران اصحة اسلامه عنسدما وأطلقه وقيده في الهداية بأن يعقل الاسلام وآختلف في تفسيره فقيل ان يعقل المنافع والمضار وان الاسلام هدى واتباعه خيرله ذكره في العناية وفسره في فتح القدير بأن يعقل صفة الأسلام وهوما في الحديث ان تؤمن بالله أى بوجوده وبربو بيته الحل شئ وملائكته أى بوجود ملائكته وكتب أى الزالها ورسله أى ارسالهم الهم عليهم السلام واليوم الاستح أى البعث بعد الموت والقدر حسره وشرهمن الله تعالى وهـــذادليل أن محردة وللااله آلا الله لا يوجب الحكم بالاســـلام مالم يؤمن عِــادكرنا وعلى

وضوءوترتيب لفعله كغسله ابتداه عرض وسدر (قوله واحتلف في تفسيره) قال في النهر وفي فتاوى قارئ الهذاية المراد بالعاقل المهيز وهومن بلغ سبع سنين في أفوقها فلوادعى أبوه انه ابن خس وأمه أنه ابن سبع عرض على أهل الخبرة و رجع المهم في ذلك الهروكان بنبغي أن يقال ما قبل في الحضائة عندا ختلاف الابوين في سنه اذا كان يا كل وحده و يشرب وحده و يستنجى وحده فابن سبع والافلا (قوله وهذا دليل ان مجرد قول لا اله الاالله لا يوجب الحكم الخالف المراد لا يوجب الحكم الخالف المنافذة في المنافذة في المنافذة المناف

الامروالافق ظاهرالشرع بكتفى بالاقرار بالشهادتين كاكان يفعل مسلى الله تعالى عليه وسلاله دليل على مافى الباطن واف لم يكن مقرا باطنا كالمنافق فهومسلم حكاويعامل معاملة المسلين وأمره مفوض الى ربه تعالى وكان من منافق فى زمنه مسلى الله تعالى عليه وسلم وكان عليه الصلاة والسلام يعاملهم معاملة المسلين وفي مختصراً نفع الوسائل الزهيرى عن المدائع الكفار أصناف أربعة صنف ينكرون الصانع وهسم الدهرية وصنف ينكر ون الوحد انية وهسم الثنوية والمجوس وصنف يقرون بالصانع وتوحيده والرسالة في المجالة بالصانع وتوحيده والرسالة ع ٢٠٠٠ مناسا وهم قوم من الفلاسفة وصنف يقرون بالصانع وتوحيده والرسالة في ٢٠٠٠ مناسا وهم قوم من الفلاسفة وصنف يقرون بالصانع وتوحيده والرسالة في ٢٠٠٠ مناسا والمسلم والمسلمة و المسلمة و

اهذاقالوا اواشترى جارية أوتزق جامرأة فاستوصفها صفة الاسلام فلم تعرفه لاتكون مسلة والمراد منعدم المعرفة ليسما يظهرمن التوقف فحواب ماالايمان ماالاسلام كايكون من بعض العوام لقصورهم فالتعبير بلقيام الجهل بذلك بالباطن مشلابان البعثهل وحداولا وان الرسل وانزال الكتب علم مكان أولا لايكون في اعتقاده اعتقاد طرف الاثبات المعهدل البسيم ط فعن ذلك فالت لاأعرف وقلما بكون دلك لمن نشأ في دار الاسلام وانا نسم من قد يقول ف جواب ماقلنالاأعسرف وهومن التوحيسد والاقرار والخوف من النار وطلب الجنسة بمكان بل وذكر مايصلح استدلالا فأثناه أحوالهم وتكامهم على التصريح مايصرح باعتقادهذه الامور وكانوا يظنون ان جواب هـذه الاشهاء اغها بكون بكلام خاص منظوم وعبارة عالية خاصه فع عمون عن الجواب اه فعلى هذا فينبغى أن لا يسأل العامى والمرأة على هذا الوجه بان يقال ما الأيسان واغايذ كرحقيقة الاعان ومايجب الاعان به بحضرتهما غميقال له هدل أنت مصدق بهذافاذا قال نع كان ذلك كافيا وأعاد بقوله (أولم يسبأحدهمامعه) اله يصلى عليه اذادخل دار الاسلام ولم بكن معه أحد أبويه تبعالدار الاسلام وفي التسين أى اذالم يسب مع الصي أحد أبويه فينتذ يصلي عليه تبعاللسا بى أوالدار اه فعل كلام المصنف شاملالتبعية السابى ولتبعية الدار والظاهر أنه لم يتعرض لتبعية السابى فان السي ف اللغة الاسروالسي الاسرى المحمولون من بلدالي بلد كافي ضياه انحلوم وفائدة تبعية السابى اغسا تظهرفى دارا كمرب بان وقع صى ف سسهم رجسل ومات الصى ف دار الحرب فانه يصلى عليه تنعاللسابي وطاهرما في ضياءا كحلوم انه لابدمن الحسل من دارا كحرب الى دار الاسلام حتى سمى سبياوف فتح القدير واختلف بعد تبعيه الولاد فالذى فى الهداية تبعية الدار وفى المحيط عندعدم أحدالا بوين يكون تبعالصاحب البدوعندعدم صاحب البديكون تبعاللدار ولعسله أولى مان من وقع في سهمه صي من الغنيمة في دارا كحرب فيات يصلى عليه و يجعل مسلما تبعا لصاحب اليد اه وفيه نظرلان تبعية البدعند عدم الكون في دار الاسلام متفق عليه فلا يصلح مرجالما فالحيطمن تقدم تبعية اليدعلى الدار فالحاصل ان الاتفاق على التبعسة بالجهائ الثلاث واغماعل الاختلاف فتقديم الدارعلى البدفصاحب الهداية وقاضيفان وجمع على تقديم الدارعلى اليدوهوالاوجه لمانقله في كشف الاسرارشرح أصول فرالاسلام انه لوسرق ذمى صبيا وأخرجه الى دار الاسلام ومات الصي واله يصلى عليه ويصير مسلما بتبعية الدار ولا يعتبر الاخسد حتى وجب تخليصهمن يده اه ولم يحك فيه خلافاوهي وأردة على ما في المحيط فان مقتضاه أن لا يصلى عليه تقديمالتبعية اليدعلى الدأر الاأن يكون على الحلاف وأطلق المصنف في الصي ولم يقيسه

لكنهم ينكرون رسالة رسولناعلسه الصلاة والسلام وهم المود والنصارى فأنكانمن الاول أوالثاني فقال لااله الاالله بحكرماسيلامه وكسذلك أذاقال أشهد أنعدارسولالتهلانهم يمتنعون عنكل واحدة وان كان من الثالث فقال لاله الالله لاعهم <u>ماسلامه ولوقال أشهد</u> أولم يسب أحدهمامعه أن مجدا رسول الله يحكم مه لانه عتنع عن هــذه فكان آلاقرار بهادليل الاعمان وان كانمن الرابع وافى بهمالاعكم ألدين الذى هوعليه لان من هؤلاء من يقر برسالة محدعلمه الصلاة والسلا لكنمه يقول سنالي العرب دون عرهم اه مطفسا م مقسل عن فاضيخان ان فى الذمى لامد أن يقول أيضا ودخلت

أى على المصدواسم المفعول من غير مراعاة قيدا عمل من بلدالى بلد نع ذكراذلك القيد في سبى الخرة فيقال سبت المحرة سبياوسيا اذا جلتها من بلدالى بلدفه بين بلدفه بين المراح و يستوى في في في في الما المحاكم المحاكم المحاكم المعادد كرالتبعية الأبوين ثم للدار ثم للسابى ما في شرح الجامع الصغير لفي رائد السلام و يستوى في اقلنا أن يعقل أولا يعقل الحادث و يعتب المحلل المحدد الم

المعاسواة كان المسغير عاقلاأولم يكن لان الان يتميع خير الانوين دينا اله اقول ورأيته أيضا في شرح المسير التكبير الامام السرخسي في بأب الوقت الذي يتمكن فيه المستأمن من الرجوع المن المام وبهذا تبين عمد كالم وبهذا تبين خطأمن يقول من أحجابنا ويكفنه ويدفنه ويؤخذ

أن الذي يعبر عن نفسه لايصرم الماتبعالابويه فقدنص ههناعلى أنه يصسر مسلما عنعمن الرجوع الى دار الحرب اه ونص أيضاف هذا الباب على ان التبعسة تنتهى ببلوغسه عاقلا (قوله وهذه عدارة معسة غير معررة الخ) قال ف النهر بعد ذكر ان هذه العمارة لفظ انجامع الصغير ولفائل أن يقول لانسلم انهامعسة اذغابة الامران اطلاق الولىء في الغريب محازلكن بقربنةوهي

بغيرالعاقل وقيده الحقق اس الهمام فتحريره بغيرالعاقل قال وانكان عاقلااستقل باسلامه فلا يرتديردةمن أسلمنهما اه وهوظاهر كالأماك يلعى فانهءال تبعية اليديان الصغيرالذي لايعسير عن نفسه عنزلة المتاع وعزاه الى شرح الزيادات فظاهرهما اله نوشي صدى عالم م أحدا يويه الكافر فالمهلا يكون كافرا تبعالابيه الكافرو يكون مسلما تبعالله ذارو محتاج الىصر يح النقل وكلامهم يدل على خلافه وانهم جعلوا الولدتا بعالابويه الى البلوع ولاتر ول التمعيمة الى الملوغ نع تزول التبعية اذا اعتقد ديناغير دين أبويه اذاءة ألاديان فينتذصار مستقلا وفي الظهرية واذاارتدالز وجان والمرأة حامل فوضعت المرأة الولد ثممأت الولدلا يصلى علمه وحكم الصلاة علمه يخالف حكم الميراث اه ثم اعلم ان المراد بالتبعيدة التبعية في أحكام الدنيالافي العظمي فلا يحكم بأن أطفالهم من أهل النار ألبتة بل فيه خلاف قيل يكونون خدم أهل الجنة وقيل الكانوا قالو ابني يوم أخذالعهد عن اعتقادفني الجُنة والافني النار وعن مجدانه قال فيهماني أعلم أن الله لايعذب أحـــدا بعيرذنب وهذا بنفى التفصيل وتوقف فيهمأ بوحنيفة كذافي فتح القدير وفي القنية صيسبي مع أبيه ثممات أبوه فى دار الاسلام ثم مات الصَّني لا يصلى عليه لتقرر التبعية بالموت أه وحكم المحذون البالغ فهمنده الاحكام كعكم الصي العاقل فيكون فيسه الاوجه التسلانة في التبعية كاصرحه الاصوليون (قوله ويغسل ولي مسلم الكافر و يكفنه ويدفنه) بذلك أمرعلى رضي الله عنسه أن مفعل ماسه حسن مات وهذه عمارة معسة غير محررة أما الاول فلان المسلم ليس بولى الكافر ومافي العنايةمن انهأراديه القريب فغيرم فيدلآن المؤاخسة على نفس التعيير به بعسدارادة القرسيه وأطلقه فشهل ذوى الارحام كالاخت والخال والخالة وأماالثاني فلانه أطلق في الغسل والتَّكُّفين والدفن فينصرف الى ماقده ممن تجهيز المسلم وليس كذلك واغسا يغسل غسسل الثوب التمس من غيروضوه ولابداءة بالمامن ولايكون الغسل طهارة لهحتي لوجله انسان وصلي لم تحزص لاته وياف في نوقة بلااعتبار عدد ولاحنوطولا كافور ويحفرله حفيرة من غيرم اعاة سنة اللعد ولايه أطلق فالكافر وهومقسد بغير المرتد أما المرتدفلا يغسل ولايتكفن واغايلتي ف حفيرة كالكاب ولا يدفع الىمن انتقل الى دينهم كمافى فتح القدير ولانه أطلق جواب المسئلة وهومقيد عااذالم يكنله قريب كافرفان كانخلى بينه وبينهم ويتسع الجنازة من بعيد وقيد المصنف بالوكى المسلم لان المسلم اذاماتوله قريب كافرفان الكافرلا يتولى تحميره واغباية قله المسلمون ويكره ان يدخل الكافر فى قبرةرايته المسلم ليدفنه ومااستدل به الزيلعي على ان الدكافر يكن من تجهيزة ريبه المسلم من قول القدورى اذا مات مسلم ولم يوجد رجل يغسله يعلم النساء الكافر فاستدلال غير صحيح لان كألامنا فيمااذا وجدالسلمون ودليلة فيمااذالم يوجدمن الرجال أحد فلوقال ويغسل ويكفن ويدفن المسلمقر ببه المكافر الاصلى عندالاحتياج من غيرمراعاة السنة لكان أولى (قوله ويؤخس

مااشتهرانه لاتوالى بين كافرومسلم وقد صرحوابانه لاعب في المجاز الدى معه قرينة في الحدود ف اللك في غيرها ولانسم أيضائها غسر محررة لان جواب المسئلة الفياه وحواز الغسل قال الامام التمرياشي اذا كان لليت الكافره في يقوم به من أقاربه فالاولى للسلم أن يتركه لهم كذا في السراج وبهذا القدر لاينتق الجواز وأما المرتد فقد تعورف الزاحه من لفظ الكافر فتسدير وحيث كانت العبادة واقعدة من امام المذهب مجدى المحدن فنسسة العيب وعدم التحرير المام الانسبني كيف وقد تبعه في ذلك كار

الائمة كالمصنف وغيره (قوله وحساوس قبل وضاعها) قال في النهر النهر النهر المراح قال الرمالي ومقتصاه انها كراها في القيام بعد وضعها) قال الحاجة والضرورةذ كر المحلى في شرح منية المصلى مريره بقوائمه الاربع مريره بقوائمه الاربع وحساوس قبل به بلاخيب ومشى قدامها

وهوطاه رومقتضى الدايل الآقى انها كراهة تحريم تامل (قوله فلذا كره) يفيدان قول البدائع فلا بأس بالجلوس ليس حارباعلى ماهوا لغالب في استعماله فيما تركه أولى (قوله قالواو يحوز المشى امامها الاان يتماعد انها كراهة تعريه وكذا ما يعده

سربره بقواةً ــ ه الارسع) بذلك وردت السينة وفيسه تكثيرا كمياعة وزياده الأكرام والصا و مرفعونه أخذا بالسدلا وضعاعلى العنق كاتحمل الامتعة وفي مختصر الكرجي و تكره أن محمل ستعودى السر مرمن مقدمه أومؤخره لان السنة فيه النربسع ويكره جله على الظهر والدابة وذكر الاسبيجابي ان الصي الرضيع أو الفطيم أو فوق ذلك قليلا أذامات فلا بأس مان يحمله رحلواحد على يديه و يتداوله الناس بالحل على أيديم مولا ،أس بان يحملها على بديه وهورا كوان كان كبراك ما الجنازة اله (قوله و يعل به الاخس) وهو بمعمة مفتوحة وموحد تسنضرب من العدو وقبل هو كالرمل وحدالتجمل المسنون أن يسرع به بحمث لا بضطرب المتعلى الجنازة للعديث أسرعوابا كجنازة فان كانت صامحة قربتموها الى الخسر وأن كأنت غر ذلك فشر تضعويه عن رقا كم والافصل أن يهل بقع همر وكله من حمن عوت ولومشوا به ما لحم بكره لا به ازدراه بالمت واضرار بالمتبعين وفى القنية ولوجهز المتصبيحة يوم الجعة يكره تأخيرا لصلاة ودفنه ليصلى عليه الجمع العظم بعسد صلاة الجعة ولوخا فوا فوت الجعة بسنت دفنه وتزرالدفن وتقدم صلاة العيد على صلاة الجنازة وتقدم صلاة الجنازة على الخطمة والقناس أن تقدم على صلاة العمد لكنه قدم صلاة العمد مخافة التشويش وكملا يظنها من في أخرىات الصفوف انها صلاة العمد اه (قوله وجلوس قدل وضعها) أى ملاحلوس لتمعها قدل وضعها لانه قد تقع الحاحة الى التعاون والقدام أمكن منسه فكان انجلوس قبله مكر وهاولان الجنازة متموعة وهسما تماع والتمع لا يقعد قبسل قعودالاصل قيد بقوله قبل وضعها لانهم يجلسون اذاوضعت عن أعناق الرحال ويكره القمام بعد وضعها كماف الخانية والعناية وفي المحيط خلافه قال والافضل أن لا يجلسوا مألم سو واعلمه التراب لماروى انهعليه الصلاة والسلام كان يقوم حتى يسوى عليه التراب ولان فى القيام اظهار العناية الراايت واله مستعب اه والأولى الأول لما في البدائع فاما بعد الوضع فلا بأس بالجملوس الما روى عنءمادة تن الصامت ان الذي صلى الله علمه وسلم كان لا محلس حتى يوضع المت في اللحد فكان قاعًا مع أحمايه على رأس قبر فقال مودى هكذا نصيم عوتانا فلس صلى الله عليه وسلم وقال لاحمايه غالفوهم اه أى فى القيام فلذاكره وقيدنا يتبعها لان من لم بردا تباعها ومرت عليسه فالختار الهلايقوم لهالماروىءنءلى رضى الله عنه كأن رسول الله صلى الله علىه وسلم أمرنا بالقمام فى الجنازة مُرجاس بعدد لك وأمرناما لجلوس بهذا اللفظ لاحدرجه الله وصحيف الظهر بة انمن ف المصلى لايقوم لها اذار آها قب ل أن توضع (فواد ومشى قدامها) أى المرمشي لمتبعها امامها لان المشى خلفها أفضل عندناللا حاديث الواردة باتماع انجنائز وقذنقل فعسل السلف على الوجه والترجيح بالمعنى فالشافعي يقول همشفعاء والشفسع يتقدم ليهد المقصود ونحن نقول هم مشيعون فتتأخرون والشفيع المتقدم هوالذى لايستصب الشفوع لهفى الشفاعة ومانحن فيسم يخلافه بل قد ثبت شرعاالزام تقدعه حالة الشفاعة له أعنى طألة الصلاة فثيت شرعاعه م اعتمارها اعتسره قالوا و محوز المشى ا مامها الآأن يتماعد عنها أو يتقدم الكل فيكره ولاعشى عن عمنها ولاعن شعالها وذكرالاسبعاى ولامأس بان يذهب الى صلاة الجنازة راكا غدرانه يكره له التقدم امام الجنازة بخلاف الماشى اله وبهذا يضعف مانقله ابن الملك في شرح المحمَّم معز بالى أي بوسف فقال رأيت أباحنيفة يتقدم انجنازة وهوراك ثم قعد حتى تأته كذافي النوادر اه وفي الظهر ية والمشي فيهاأ فضل من الركوب كصلاة الجعة وفي الغاية اتباع الجنائز أفضل من النوافل اذا كان محوار

على يسارك شم مؤحرها في مختار الصحاح قلت قال الازهرى معناه قولواله تكنواعن الابرياله ب تأديساله وتنكيلا اله أي وضع مقدمها الايسر الاعن على عينه وقوله أو وصع مؤخرها الايسرعلى وصع مؤخرها الايسرعلى المقدمها الاعن على عينه وقداد أو مقدمها الاعن على عينه أو بدونه ابتداه

أوقرانة أوصلاح مشهور والافالنوافل أفضل وينبغى ان تمع جنازة أن يطيه ل الصمتو يكره رفع الصوت بالذكر وقراءة القرآن وغيرهما في الجنازة والكراهمة فهاكراهمة تحريم في فتاوى العصر وعند مجد الاغة التركاني وقال علاء الدس الناصري ترك الاولى اه وفي الظهر به فان أراد أن يذكر الله يذكره ف نفسه لغواد تعالى انه لا يحب المعتدد ن أى انجاهر بن بالدعاء وعن ابراهم اله كان يكره أن يقول الرجل وهو عشى معها استغفر والدغفر الله لكم وفى المدائم ولا ينبغي أن يرجعمن يتبع جنازة حتى يصلى لآن الاتباع كان للصلاة علما فلاير جع قبل حصول القصود ولا ينتبغي للنساء أن مخرجن ف الجنازة لان الني صلى الله علمه وسلم نها هن عن ذلك وقال انصرفن مإزورات غيرمأجورات ويكره النوح والصماح في الجنازة ومنزل المت النهي عنده واما المكاء فلا بأسبهوان كانمع انجنازة نائحة أوصائحة زجرت وانلم تنز جرفلا بأسبان تتبع انجنازة ولايمتنع لاحلهالان الاتماع سنة فلا تترك ببدعة من غمره اه وفي الحتى قال البقالي اداا سقع الى باكمة الملىن فلايأس اذاآس الوقوع في الفتنة لاستماعه عليه الصلاة والسلام لبواك جزة ولا تتسع بذار فى مجرة ولاشمع ولا بأسمر تسة المتشعرا كان أوعره والتعزية الصاب سنة العديث من عزى مصاما فالهمنل أحره كال المقالى ولاياس بالجلوس للعزاء ثلاثة أيام في يت أومسعد وقد حلس رسول الله صلى الله عليه وسلم لماقت ل جعفروز يدبن حارثه والناس يأتون ويعزونه والتعزية في الدوم الاول أفضل والمجلوس في المسجد ثلاثة أيام للتعزية مكروه وفى غـــــره جاءت الرخصـــة ثلاثة أمام للرجال وتركه أحسن ويكره للعزى أن يُعزى ثانها اله وهي كما في التّبس أن بقول أعظه الله أوك وأحسن عزاك وعفرلمتك ولامأس بالجلوس الهائلا ثامن غسرارت كاب معظورمن فرش السطوالاطعةمن أهل البدت لانها تتخذعند السرور ولانأس بان يتخذلاهل المتطعام اه وفى الحانبة وإن اتخذولي الميت طعاما للفقراء كان حسنا اذاكانوا بالغينوان كان في الورثة صغير لم يتخدنذ لكمن التركة أه وفي الظهير بة ويكره الجسلوس على بأب الدار للتعز يقلانه عسل أهل انجاهلية وقدنهى عنهوما يصنعني لادالتجممن فرش البسطوالقيام على قوارع الطرق من أقبيم القدائم اه وف التحنيس و يكره الافراط ف مدح المت عند حنازته لان الجاهلية كانوايذ كرون فذلكما هوشمه الحال وفهة قالعلمه الصلاة والسلام من تعزى بعزاء الجاهلية فاعسوه بهن أسه ولا تكنوا أه وفي القنمة عن شداداً كره التعزية عند القبرد كره في المجرد اه وفي الطهيرية وهل يعسد بالمت بكاءأه أدعلت فقال يعضهم يعذب لقوله عليه الصيلاة والسيلام ان الميت لمعدب كأءاهما وقال عامة العلماء لا يعدن القوله تعالى ولآترر وازرة وزراخرى وتأويل المحسديث انهم فذلك الزمان كانوا بوصون بالنوح علمهم فقال علمه الصلاة والسلام ذلك اه (قوله وضع مقدمها على عينك ثم مؤخرها ثم مقدمها على يسارك ثم مؤخرها) بيان لا كال السنة فيجلها عنسد كثرة الحساملين اذاتناو بوافى جلها وقوله ثم مؤخرهاأى على عسنك وقوله انسائم مؤخرها أىعلى سارك وهذا لان الني صلى الله علىه وسلم كان يحب التيا من في كل شي واذا جل هكذاحصات السداءة بيمن الحامل وعمن الميت واغتابد أبالاعن المقدم دون المؤورلان المقسدم أول المجنازة والبداءة بالشئاغ اغما يكون من أوله ثم يضع مؤخرها الاءن على عينه لانه لووضع مقدمها الايسرعلى ساره لاحتاج الى المشي امامها والمشي خلفها أفضل ولانه لوفعك دلك أو وضع مؤخرها الايسرعلى يساره تقدم آلايسرعلى الاعن واغما يضع مقدمها الايسرعلى يساره لانه لوفعل هكذا يقع الفراغ خلف الجنازة فيمشى خلفها وهوأ فضل لذلك كان كال السنة كاوصفنا اه وينبغي أن

محمل من كل حانب عشر خطوات للحديث من جل جنازة أربعين خطوة كفرت أربعين كبيرة كذا فى المدائم وذكر الاسبعاد وفي حالة المشى بالجنازة يقدم الرأس واذانزلوابه المصلى فأنه يوضع عرضا القدلة والمقدم بفنح الدال وكسرها والكسر أفصح كذافى الغاية وكذاا لمؤخروفي ضياءا تجلوم المقدم يضم المم وفتم الدآل مشددة نقيض المؤخر يقال ضرب مقدم وجهه وهوالناصية اله (قوله و معفر القير ويلحد) كحديث صاحب السنن مرفوعا اللحدلنا والشق لغيرنا يقال كحدت المت وألحدت له لغنان واللحذ بفتح اللاموضها كذافي الغاية وهوأن يحفر القبر بتمامه ثم يحفر في حانب القيلة منه حفيرة بوضع فهاالمت ومحعل ذلك كالمدت المسقف والشق أن يحفر حفيرة في وسط القبر بوضع فها المتواستحسنوا الشق فماادا كانت الارض رخوة لتعذر اللحدوان تعذر اللحد فلايأس بتآموت يتخذللت لكن السنة أن يفرش فعه التراب كذافي غاية السان ولافرق سأن يكون التابوت من حرأوحديدكذافي التدين وذكرفي الظهير يقمعز باالي السرخسي في المجامع الصغيرانه لايجوزان تطرح المضرية في القبروماروي عن عائشة فغيرمشهورولا يؤخذيه اه واختلفوا في عقى القبر فقيل قدرنصف القامة وقمل الى الصدروان زادوا فسن وفي الهمط وغره ومن مات في السفينة يغسل وكمفنو يصلى عليه وبرمى في البعر أه وهومقيد عنا ذالم يكن البرالية قريبا كافي فتح القديروفي الواقعات لايسغى ان بدفن المت في الدار وان كان صغيرالان هـ ذه السنة كانت للزنساء (قوله و مدخل من قبل السلة) وهو ان توضع الجنازة في حانب القبلة من القبر و بحمل المت منه فسوضع فاللحد فكون الا خذله مستقيل القياة عال الاحذواحتار الشافعي السروهوان توضع اتجنازة على عن القيلة ومعلى رحلا المت الى القرطولا ثم يؤخد برحله وتدخل رحلاه في القرويذهب مه الى أن تصرر حلاه الى موضعهما ويدخل رأسه القرر واضطر ، ت الروايات في ادخاله عليه الصلاة والسلامور جناالاول لانحانب القبلة معظم فيستحب الادخال منه (قوله ويقول واضعه ماسم الله وعلى ملة رسول الله) كذاورد في الحديث وقال السرخسي أي سم الله وضعناك وعلى ملة رسول الله سلناك وزادني الظهيرية بالله وفي الله وزادف البدائع وفي سيل الله ثم قال الماتريدي ولدس هذابدعا وللمتلانه اذامات على ملة رسول الله لم يجزان تبدل عليه الحالة وأنمات على غير ذلك لم يمدل الى ملة رسول الله ولكن المؤمنين شهداه الله في الأرض يشهدون بوفاته على الملة وعلى هذا وتالسنة ولايضر وتردخل القرأم شفع واختار الشافعي الوتراعتمارا بعددالكفن والغسل والاحار ولناان النيصلي الله عليه وسلم آمادفن أدخه العماس والفضل بن العماس وعلى وصهيب كذا فالبدائع وذوالرحم الحرم أولى بادخال المرأة القبر وكذا الرحم غيرالحرم أولى من الاحدى فان لم يكن فلا بأس للرجانب وضعها ولا يحتاج الى النساء للوضع (قواء ووجه الى القدلة) مذلك أمررسول الله صلى الله علمه وسلم و يكون على شقه الاعن كاقدمناه وفي الظهسرية واذادفن المتمستدر القدلة وأهالوا الترآب علمه وأنه لاينبش لعيعل مستقبل القدلة ولويق فيهمتاع لانسان فلأنأس بالنبش لاخراج المتاع وروى ان المغبرة بن شعبة سقط خاتمه في قبررسول الله صلى الله علىه وسلم فازال بالصحابة حتى رفع اللبن وأخذخا تمه وقبل بين عبني رسول الله صلى الله عليه وسلم مُ كَان يَفْتَخْر مِذَلَكَ و يَقُولُ أَنَا أَحَدَثُ كَم بِرسُولُ الله صلى الله عليه وسلم (قوله وتحل العقدة) لوقوع الامن من الانتشار (قوله و يسوى اللبن عليه والقصب) لايه جعل على قبره عليه الصلاة والسلام اللبنوطن منقصب واللبن واحده لبنة على وزن كلة مأ يتخذمن الطبن والطن يضم الطاا المحزمة

ويحفر القسيرو الحد ويدخل من قبل القبلة ويقول واضعه باسم الله وعلى مسلة رسول الله ووجه الى القبلة وتحل العقدة ويسوى اللبن عليه والقصب (قوله وأجاب عنه في غاية البيان الخي) أحسن من هذا ما في النهر وهو القبر تفاؤلالان به أثر المنار عند القبر واتباع الجنازة بالمناء الحارلانه يقع في بالمناء الحارلانه يقع في بالمناء الحارلانه يقع في بالمناء الحارلانه يقع في فيه واليه أشار الشارح فيه واليه أشار الشارح قبرها لا قبره و به ال التراب و يستم القسر ولا يوص

(قول المصنف ويسمعى قسيرها) قال الرملى أى على سيسل الوجوب كما الحنى (قوله باستحبابه) قال في النهار وهوأ ولى النهار وهوأ ولى هي كيت معقود بالمناء يسع جاعة قيا ماونحوه وهي) أى الكراهة

واختلف فىالمندوجمن القصب وماينسيمن البردى يكره في قولهم لانه للتزيين كـذا في المحتدى (قواد لاالا جووالحشب) لانهسمالا حكام البناء والقرموضع السلاء ولان بالا جرأ ثر النارفيكره تُفاؤلا كندافي الهداية فعلى الاول يسوى سن المجروالا سروعلى الثاني يفرق بينهما كذافي الغاية وأوردالامام حمدالدين الضرير على التعلمل الثاني ان الماء يسعن بالنار ومع ذلك يجوزا ستعماله فعلمان أثرالنا رلايض وأجاب عنه ف عامة اليمان بالفرق لان أثرالنار في الا بوعسوس بالمشاهدة وفي الماه ليسبع شاهد أطلق المصنف ف منعهما وقيده الامام المرخسي بان لا يكون الغالب على الاراضى النروالرخاوة وانكان فلاءأس بهما كالخاذ تابوت من حديد لهذا وقيده في شرح الجمع مان يكون حوله امالوكان فوقسه لأيكره لانه يكون عصمة من السبع اه وفي المغرب الآجرالطين المطبوخ (قواد و سعبى قيرهالاقبره) لانميني حالين على الستر والرجال على الكشف الاأن مكون للطرأوتلج في المغرب معيى الميت رئوب ستره (قوله ويهال التراب) ستراله و يكره أن مزاد على التراب الذى أخربهمن القسير لان الزيادة عليه عنراة البناءويستحان بعنى علمه النراب ولاماس برش الماءعلى القبر لانه تسوية له وعن أبي يوسف كراهته لانه يشبه التطيين (قواد ويسم القبرولاس مع لانه عليه الصلاة والسلام نهدى عن تُربيع القدوروه نشاهد عبرالني عليه الصلاة والسلام أخبرانه مسمنم فالمغرب قبرمسنم مرتفع غيرمسطم ويسم قدرشم بروقيل قدرأر بع أصابع وماورد فى العيم من حديث على أن لا أدع قراً من رفا الاسويته فمعمول على مازاد على التسلم وصر فالظهيرية بوجوب التسميم وفي المحتبي ماستعمامه (قواه ولا يحصص) محددث حابر نهدي رسول اللهصة لي الله عليه وسلم أن يجصص القبر وان يقعد عليسه وأن يتني علمه وأن يكتب عليه وان يوطأ والتحصيص طلى المناءبالجص ماليكسر والفتح كذائ المغرب وفي الحلاصة ولايج صبس الفير ولا يطن ولأمر فع علمه بناء قالوا أراديه المفط آلذى معل ف ديارنا على القسر وقال ف الفتاوي الموم اعتادواالسفط ولانأس بالتطمن اه وفى الناهبرية واووضع علمه شئ من الاشجار أوكتب علمه شئ فلابأس به عند البعض أه والحديث المتقدم عنع السكامة فليكن المعول عليه لكن فصل في المحيط فقال وإن احتج إلى الكتابة حتى لا يذهب الاثر ولاعتهن فلا مأس به عاما الكتابة من غير عذرفلا اه وف المجتبي ويكره أن بطأ القر أو علس أو ينام علمه أو يقضى علمه عاجة من بول أوغائط أو بصلى علمه أوالمه ثم المشي علمه يكره وعلى التابوت محوز عند يعضهم كالمشي على السقف اه وفي الخلاصة ولو وحدطر بقافي المقبرة وهو يظن الهطر بق أحدثوه لاعشى في ذلك وان لم يقع ذلك في ضمير و لا باس بان عشى فيه اله وفي فتم القدر برويكره الجلوس على القدرو وملوَّه حدثنا فاتصنعه الناس من دفنت أقاربه ثم دفنت حوالهم حلق من وطء تلك القبور الى أن يصل الى قبر قريمه مكروه اه وفى المحمط وغيره ولايدفن اثنأن وثلاثة فى قبر واحدالاعند الحاجة بوضع الرجل عمايلي القبلة شم خلفه الغلام شم خلفه الخنثي شم خلفه المرأة و يحمل بين كل مستسن حاجرامن التراب لمصرف حكم قمر ن هكذا أمرالني صلى الله عليه وسلم في شهداً وأحد وقال قدموا أكثرهم قرآنا أه وفي فتح القدر ويكره الدفن في الاماكن التي تسمى فساقي اه وهي من وجوه الاول عدماللعد الثانى دفن انجهاعة فى قبر واحدلغبرضرورة الثالث احتلاط الرجال بالنساعة ن عسير حاجز كاهوالواقع فى كشيرمنها الرابع تحصيصها والبناءعليها وفى المدائع قال أبوحنيفة رجه الله ولا ينبغى أن يصلى على مست بين القبور وكان على وابن عباس بكرهان ذلك فان صلوا أجرأهم اه

(قوله أودفن مصه مال الح) قال الرملي استفيد منه جواب حادثة الفتوى امرأة دفذت مع بفتها من المصاغ والاسبباب والامتعة المشتركة ادناء نها بغيبة الزوج اله ٢١٠ ينبش كحقه واذا تلفت به تضمن حصته (قوله لانه روى أن يعقوب صلوات الله

(قواه ولا يخرج من القبر الأأن تكون الارض مخصوبة) أى بعدما أهيل التراب على ملا يحوز انواجه الغبرضرورة لانهى الواردعن نبشه وصرحوا بحرمته وأشار بكون الارض مغصو بةألى اله يجورنبشه لحق الارمى كااداسقط فيهامتاعه أوكفن بثوب مغصوب أودفن في ملك الغير أودفن معهمال احياه الحق المحتاج قدأ باح الني صلى الله عليه وسلم ندش قبرأ في رعال اعصامن ذهب معه كذا في المحتى عالوا ولوكأن المأل درهما ودخل فيه مااذاأ حلدها الشفيح فانه ينبش أيضأ محقه كمافى فتح القدير وذكر في التدين ان صاحب الارض مخبر ان شاء أخرجه منها وان شاء ساواهم ع الارض وانتفع بهازراعة أوغيرها وأوادكالام المصنف انهلو وضع لغيرا لقبلة أوعلى شقه الايسر أوجعل رأسه في موضع رجلمه أودفن للاعسل وأهيل عليه التراب واله لاينس قال فى البدائع لان النبش حرام حقالله تعالى وفى فتح القدير وانفقت كلة المشايخ ف امرأة دفن ابنها وهي عائبة في غير المدها فلم تصروارادت نقله اله لآيسعهاذلك فتحو برشواذ معض المتأخرين لايلتفت اليه أه وأطلق المصنف فشمل مااذا بعسات المدة أو صرت كاف الفناوى ولم يتكلم المصنف على نقل الميت من مكان الى آخو قسل دفنه قال فالواقعات والتحنيس القتيل أوالميت يستحب لهما أن يدفنا في المكان الذي قتل أومات فيمه في معابر أولئك القوم لماروى عن عائشة رضى الله عنها انها زارت فيرأ خيرا عبد الرجن بن أى بكر رضى الله عنهما وكان مات بالشام وجل من هناك فقالت لوكان الا مرفد في سدى مانقلتك ولد فنتك حيثمت لكنمع هذااذانقل مسلاأ ومماين أو نحوذلك فلابأس وان قسل من الدالى الدفلاائم فيه لامهر وى ال يعقوب صلوات الله عليه مات عصر فحمل الى أرض الشام وموسى عليه السلام جل تأبوت يوسف علىه السلام بعدما أنى عليه زمان الى أرض الشام من مصر ليكون عظامه مع عظام آبائه وسعد بن أبي وقاص مات في ضبعة على أربعة فراسخ من المدينة همل على أعناق الرجال الى المدينة اه وفي التدين ولوبلي الميت وصارترابا جازدفن غيره ف قبره و زرعه والبناء عليه اه وفي الواقعات عظام البهود لها حرمة اداوحدت في قبورهم كعرمة عظام المسلين حتى لا تكسرلان الدمى لماحرم الذاؤه في حياته لذمته فتع ب صيالة لفسه عن الكسر بعا موته آه ولم يشكلم المصنف رجه الله على زبارة القبور ولا أس بنيانه تكمسيلا للفائدة قال في البيدائع ولا باس بزيارة القبور والدعاء للاموات ان كانوامؤمنه نامن غير وطعالقيورلقوله صلى الله عليه وسلم الى كنت نهيت كمعن زيارة القهورة لافزوروها ولعمل الامةمن لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم الى يومنا هدذا اله وصرح فى المحتى بانهامندو بة وقيل تحرم على النساء والاصح ان الرخصة البتة لهما وكان صلى الله عليه وسلم بعلم السلام على الموتى السلام عليكم أيها الدارمن المؤمن ين والمسلمين واما انشاء الله بكملاحة ون أنتم لنافرط ونحن لكم تبسع فنسأل الله العافية ولاباس بقراءة القرآن عندالقبور وربما تكون أفضل من عبره و بحوزان يحقف الله عن أهدل القبورشامن عذاب القبراو يقطعه عند دعاه القارئ وتلاوته وفيه و ردآ أرمن دخل المقابر فقرأ سورة يس خفف الله عنهم يومند وكان له بعدد من فيها حسات اه وفي فتح القدير و يكره عندالقبر كالم يعهدمن السنة والمعهود منهاليس الازيار تها والدعاء عندها فاعم كاكان يفعل صلى الله عليه وسلم في الخروج الى البقيع اه وفي الخلاصة

تعالى علىه الخ) لا يحفى انهذاشر عمن قبلناولم تتوفر فيهشروط كونه شرعالناكذافشرح العلامة المقدسي ومثله في شرح الشيخ اسمعيل عن الفتح وأوضعهان من شرط كويه شريعة لد أن لقصــه الله تعالى أو رسوله صلى الله تعالى عليهوسلم ولم نوجدذلك مع أنما نقل من نقل سعدرص الله تعالى عنه وان لم بردمن أسكره لكن وردماءن عائشة ولايخرج من القرالاأن

رضى الله تعالى عنها حين نقل أخوها الأأن يفال ذلك من بلدالى بلدونقل سعددونه لكن مااستدل فليتأمل قال وقد خرم في التعنيس وذكرانه وفي التعنيس وذكرانه اذامات في بلدة بكره نقله الى أخرى الانهاستغال الماخور في بذلك كراهة عما الانهاد وقي بذلك كراهة دفنه وكفي بذلك كراهة (قوله وقي فال الرملي النساء الخ) قال الرملي

تكون الارض مغصوبة

أما النسآءاذا أردن زيارة القبوران كان ذلك لقد خيدا بحزن والبكاء والنسد بعلى ما برت القبوروان كان الاعتباروا لترحم والتبرك بزيارة ما برتارة وعليه جل المحديث لعن الله زائرات القبوروان كان الاعتباروا لترحم والتبرك بزيارة تعبورا لصائحين فلا بأس اذا كن عجائز ويكره اذا كن شواب كحضور الجساعة في المساجد

ويكره قطع الحطب والحشيش من المقسرة الااذا كان بابسا ولا يستعب قطع الحشيش الرطب اه وذكر في الطهيرية مسئلة السؤال في القبروليست فقه بة واغهم كلامية فلذا تركاهه والله سبعانه وتعالى أعلم بالصواب واليه المرجع والمهاتب

وباب الشهيدك

اغايوباه معان المقتول ميت باجله عندأهل السنة لاختصاصه بالفضيلة فكان افراده كافراد حمريل مع الملائكة وهوفعمل عفي مفعول لان الملائكة يشهدون موته اكراماله فكان مشهودا أولانه مشهودله بالجنة أوبمه في فاعل لانه جي عندالله حاضر (قوله هومن تسله أهسل الحرب أو البغى أوقطاع الطريق أووجدف المعركة وبه أثرأ وقتله مسلم ظلما ولم يحب بقتله دية) بيان اشرائطه قيد بكوبه مقتولا لانه لومات حتف أنفه أوتردى من موضع أواحترق بألنار أومات تحت هدم أو غرقالا يكون شهيداأي فيحكم الدنيا والافقد شهدرسول اللهصلي الله عليه وسلم للغريق والعريق والمبطون والغريب بانهم شهداه فينالون وابالشهداء كذافى المدائع وفى التعنيس رحل قصد العدو لمضريه فاخطأ فأصاب نفسه فات يغسل لايه ماصاره قتولا بفعل مضاف الى العدوولكنه شهد فيما يذال من الثواب في الا خرة لانه قصد العدولانفسه اه وأطلق في قتله فشمل القتل مباشرة أوتسبالان موته مضاف اليهم حتى لوأوطؤادا بتهم مسلاأ ونفروادا بة مسلم فرمته أورموه من السور أوالقواعليه حائطا أو رموابنا رعاح قواسفنهم أوما أشبه ذلا من الاسباب كان شهيداولو انفلتت داية مشرك ليس عليها أحد فوطئت مسلما أورمى مسلم الى الكفار واصاب سلما أونفرت دابةمسلم من سوادالكفارا ونفرالمسلون منهم مامجؤهم الىخدد في أونار أونحوه أوجعلوا حولهم الشوك فشي علىهامسلم فسات بذلك لم يكن شهيدا خلافالاني نوسف لان فعله يقطع النسمية اليهم وكذافعل الدابة دون عامل واغالم يكن جعل ألشوك حولهم تسبيبالان ماقصدته القتل فهو تسيب ومالافلاوهم اغاقصدوا بهالدفع لاالقتل وأرادعن المسلم فأن الكافر ليس بشهيد وأراد بالاثرهنامايكون علامة على القتل كالجرآح وسيلان الدم من عينيه أوأذنه لاماء يسسيل من أنفه أو ذكره أوديره فان كان يسيل من فعه وان ارتقى من الجوف وكان صافعا كان علامة على القتل وان نزل من الرأس أوكان جامدافلاً وف البدائع ان أثر الضرب والخنق كاثر المجرح وقد نا مكونه في المعركة وهي موضع الحرب لانه لو وحدف عسكر المسلمن قتيل قيل لقاء العدوفليس بشهيد لانه ليس قتيل العدو ولهذا تجب فيه القسامة والدية بخلاف مااذا كان عدلقا أهم واله قتيلهم طاهرا كذا في المدائع واغمالم يكتف موله أوقتله مسلم ظلماءن دكرا همل المدخى وقطاع الطريق مع كونهم مسلم فتلواظ لمالان قتيل أهل البغى وقطاع الطريق لاشترط أن يكون قتله محديدة بل بكل آلة سلاحا كان أوغيره مباشرة أو تسبيبا كقتيل أهدل اتحرب قال في معراج الدراية لأنه لماكان القتال مع أهل البغى وقطاع الطريق مأمورا به أنحق بقتال أهل الحرب فعمت الالله كا عت هناك الم تخلاف قتل غيرهم وأنه يشترط أن يكون بحديدة كاسنذكره وقد مقوله ظلما لان من قتله مسلم حقا كالمقتول بحدًا وقصاص أوعداعلى قوم نقتلوه فليس بشهيدوكذالومات في حد أوتعز برأوغيره وقيد بقوله ولمصب بقتله دية لان من قتله مدا ظلا حطأ أوعدا بالمنقذل أوغسره فليس بشهيدلوجوب الدية بقتله وكذالو وجده ذبوحاولم يعلم فاتله كاسساني وكذالو وحدف معلة

وباب صلاة الشهيدي هومن قتله أهل اتحرب أوالبغى أوقطاع الطريق أووجد على معركة وبه أثر أوقتله مسلم ظلما ولم تقب به دية

ولاب الشهيدي (قوله فا**ن كا**ن يسمل من فيهالخ) قالف فتع القدىر وأماان ظهرمن الفم فقالواان عرفانه مـن الرأس مان يكون خ_لافه عرف الهمن الجوف فمكون من حراحة فيه فلا يغسل وأنتعلت ان المرتقى من الجوف قد يكونءلقا فهوسوداء بصورة الدموقديكون رقىقامن قرحة في الحو**ف** على ما تقدم فى الطهارة فلم الزم كولهمن واحة الحممة المحتمالة (قوله واغا لميكتف بقوله أوقتسله مسلم ظلماك) قالف النهر فمه نظرلانه لوقال منقتلظماولمضب بقتله دية لاستفيدمادكره مـع كمال الاختصار اه ولاتيخفى مافسه

(قواء لان المسدافع المذكورشهدائغ) قال فالنهر من قتل مدا فعا عن نفسه فكونه شهيدا مع قتله بغير الحدد مشكل مدالوجوب الدية بقتله وشل المدافع عن عسره ادلا فرق طهروا لجواب عن فسل ويدفن بدمه و ثيا به الا ماليس من الكفن و بنقص الكفن و بنقص

اشكاله انهذاالقاتل ان كان مكايرا في المصر لملا فسسأتى الهعمراة قاطع الطر بقوان كان لصانزل علمه لدلا لمقتله أويأخذماله فهوعنزلته أيضا كإفيالنهر وعلى كل فلادمة كإلادمة في قاطع الطريق فقوله لوحوب الديةممنوعوعلىكلفهو شهمد ولا أشكال تدبر (قوله فدفوع من ان كالامه في نفس أصلاة لا فى المدعوله) ذكرف النهر انهذا الجواب منوع واقتصرعلى الثاني (قوله وفي معراج الدراية وله استدل الشايخ الخ) قال فى النهر هـذا يفدان المراد مزادعلى الشلاث وقدمرعن الغابة

مقتول ولم يعلم قاتله والهلا يدرى أقتل طالماأ ومظلوما عداأ وخطأ وفي المحتى وإذا التقتسر يتان من المسلمن وكل واحدة ترى انهم مشركون فاجلواعن قتلى من الفريقين قال محدلاد ية على أحسد ولاك فأرة لانهم دافعون عن أنفسهم ولم يذكر حكم الغسل وحب أن بغسلوالان قا تلهم لم يظلهم اه واحترز مقوله مقتله أي سبيه علاذاوحت الدية بالصَّاخ أو مقتل الاب ابنيه أوشعُها آخر ووارثه ابنه وأن المقتول شهمدلان نفس القتل لم يوجب الدية بل يوجب القصاص واغلسقط الصلم أوللشهد وانماكان المال عوضاما نعاولم يكن وحوب القصاص عوضاما نعالان القصاص لليت من وجه والوارث من وحه آخر وهي تشفى الصدور والمصلحة العامة وهوما في شرعته من حساة الانفس فلميكنءوضامطلقا فلاتبطل الشهادة بالشك كذافى شرح المحسع للصنف وذكرفي المجتبي والمدائع أن الشرائط ست العقل والملوغ والقتل ظلا والهلا يجب مه عوض مالى والطهارة عن الجناية وعدم الارتثاث اه واغالم يذكر المصنف بقبتها لماسم مرح بهمن مفهوماتها لمن بقى من قتَّل مدافعا عن نفسه أوعن ماله أوعن أهل الذمةُ من غير أن يكون الَّقا تل واحدامن الشلاثة فالكتاب فانالمقتول شهمدكاصر حرمه فالحمط وعطفه على الشلاثة وحعدله سيباراها ولاعكن دخوله تحتقواه أوقتله مسلم ظلمالان المدافع المذكورشهم دبأى آلة قتل بحديدة أوحجرا وخشب كاصرح يه فى الحيط ومقتول المسلم ظلمالا يكرون شهيدا الا آذا قتسل بحسديدة كاقدمناه ومن هنا يظهر انعبارة المجمع هنالم تكن محررة وانه لم يفصل في مقتول المسلم ظلما بل أدخسل الباغي وقاطع الطريق تحت المسلم وحعل حكم مقتولهم واحداوليس بصيح وان أراد بالمسلم ماعداهما فليسف عبارته استمفاء للشهمد ويردعلي الكل ما قتله ذمي ظلما فانه في حكم المسلم هنا كما صرح به ابن الملك ف شرح المحسمة قال والمكابرون في المصر ليسلاء نزلة قطاع الطريق اه والبغي في عبارة أنختصر مجرور وقطاع الطريق مرفوع (قوله فيكفن ويصلى عليه بلاغسل) بيان كحكمه الهاعدم الغسل فلحديث السننانه علمه الصلاة والسلام أمر بقتلي أحدأن ينزع عنهم الحديد والجسلود وان يدفذ وابدما أهم وثيابهم وماعلل به الحسن المصرى لعدم الغسل بانهم كانوا حرجى فقدقال السرخسي انهليس بصحيح لانه لوكان عدم الغسل باعتبار الحراحة لكان التيم مشروعا وأما الصلاة فلصلاته عليه السلام على جزة وغيره يوم أحدو محديث البخارى الهصلى على قتلى أحد بعد مكان سنينوما قيلمن انهم أحياء والحى لأيصلى عليه فدفوع بانه حكم أخروى لادنيوى بدليل نبوت أحكام الموقى لهممن قمةتر كاتهم وبينونة نسائهم الىغ يرذلك وماقيل من إنها للاستغفار وهم مغفور لهم هنتقص بالنبي والصيكافي الهدداية ومافي فتح القددرمن انهلوا قتصرعلى الني لكان أولى فان الدعاء فى الصلاة على الصى لا بويه فد فوع من آن كلامه في نفس الصلاة لاف المدعوله ولان الصبي ليسعستغن عن الرجة فنفس الصلاة علىه رجة له ونفس الدعاء الواردلابو يه دعاء له لا مه اذا كان فرطالابو يهفقد تقدمهمافي الخيرلاسيماوقدقالوا انحسنات الصي لهلالبويه ولهما ثواب التعليم (قُوله وُ يَدُّفُن بِدَمِه وَثِنَا بِهِ الْأَمَالَيْسِ مِنَ السَّكَفَنُ وَيِزَادُو بِنَقْصَ) * بِيانَ نُحُسِمُ آخُلُوا لَيَاللَّهُ بكره أن ينزع عنه جيم ثيامه و يجدد الكفن ذكره الاستيماني وقالواماليس من جنس الكفن الفرو والحشووالفلنسوة والسلاح والخف وقدمنا فيهكلاما واختلفوا في معنى قولهم بزاد وينقص ففي غاية البيان وغيرها بزادان كآن ماعلمه ناقصاء ن كفن السنة وينقص ان كان ماعليه زائداعلى كفن السنة وف معراج الدراية وبداستدل المشايخ على حواز الزيادة في الكفن على الثلاث وفعه

(قوله وفيه ان هذا الغسل الخ) تنظير قيم اقاله في العراج من الاستدلال بقصة آدم عليه السلام لان هذا الغسل عند أبي حنيفة المينانية لا المينانية العنانية المينانية المينا

يتأدى من أى غاسل كان والجواب عن قولهما حينئذ طاهروان كان الموث وهوطاهر كلام المعراج كاهوقضية ننظيره بقصة آدم عليه السلام فالجواب مشكل المامرمن الهلابد في اسقاط الفرض من فعل المكلفين

و یغسل ان قتل جنبا أو صدا أوارتث بان أكل أوشرب أونام أوتداوى أومضى وفت صلاة وهو یعقل أونفل من المعركة حدا أواوصى

حتى لو وحدى العرلابد
من تغسسله فقوله اذا
لواجب نفس الغسل ائخ
غير طاهر ويحاب عن قصة
الموحوب فازأن يسقط
الموحوب فازأن يسقط
المعد اللائكة يحلان
ما بعد الاول فلا يسقط الا
مفعل المكلفين والذي
مفعل المكلفين والذي
المخابة عالى المحالفين المحالفين والذي
عرفت ما نعة من حلول
كالفتح أيضا ان الشهادة
عرفت ما نعة من حلول
المحاسة كانت قملها اه

ويجعل المحنوط الشهيد كالميت (قواه ويغسل ان قتل حنما أوصيما) مان لشرطين آخون الشهادة الاول الطهارة من الجنباعة الثاني الدكليف أماالاول فهو قوله وقالا الحنب شهيد لان ماوجب بالجنابة سقط بالموتوله أن الشهادة عرفت مانعة غير رافعه فلاترفع الجنابة وقدصم أن حنظ للها استشهد حنبا غسلنه الملائكة وعلى هذاالحلاف اتحائض والنفساء أذاطهر تاوكذا قيل الانقطاع فالصيح من الرواية كذافي الهداية وفي معراج الدراية واغالم يعدا لنبي صلى الله عليه وسلم غسل حنظلة لآن الواجب تأدى بدليل قصة آدم عليه السلام ولم تعدأ ولاده غسله وهو الجواب عن قولهما لوكان واحما لوجب على نني آدم ولما اكتفى مه اذالواحب نفس العسل فاما الغاسل يحوزمن كان كافقصة آدم أه وفيه ان هذا الغسل عنده للعنابة لاللوت قيد بقوله جنب الايه لوقتل عدثا حدثاأصغر فانهلا يغسل والفرق بن الحدثين عنده هوان سقوط غسل أعصاء الوصوء لعسني ضرورى لانالموت لا يحلوعن حدث قمله لعدم حلوهمن ز وال العقل فكا.ت الشهادة رافعداله ضرورة ولاضرو رة في الجنابة لان الموت يخلوعنها فلا تكون رافعه في حقها وفي الحمازية هدذا انجواب فى النفساه مجرى على اطلاقه لان أقل النفاس لاحـــد. له اما في المجانف فصورة فيمـــا ادااستمر بهاالدم ثلاثة أيام ثم قتلت قبل الانقطاع أوبعده أمالورأت يوما أويومين دها وقتلت لا تغسل بالاجاع ذكره التمرتاشي لعدم كونها حائضا اله وأما الثاني فعلى الحلاف أيضالهما ان الصدى أحقبهذه الكرامات وله ان السيف كفي عن الغسل في حق شهداء أحديوصف كونه مطهرة ولاذنب للصي فلم يكن في معناهم فعلى هذا الحلاف الجينون وقد يقال بند في تخصيصه بحد ون بلغ مجنونا المامن بلغ عأقلا ثمجن فهومحناج الى مايطهره اذذنو به الماضية لم تسقط عنه يجنونه الأأن يقيال ال الحذون اذااستمرعلى جنونه حتى مات لم يؤاخذ بمامضي لايه لاقدرة له على الدربة ولم أرنقلافي هذا الحركم (قوله أوارتثبان أكل أوشرب اونام أوتداوى اومضي وقت الصلاة وهو يعقل أوبقل من المعركة أوأوصى) بيان للشرط السادس وهوعدم الارتثاث وهوفى اللغية من الرثوه والشئ المالى وسمى بهمرتثالانه قدصارخلقافى حكم الشهادة وقيل مأخوذمن الترثيث وهوا بجريح وفجهل اللغمة رتث فلان أى حلمن المعسركة رثدثا أى جريحا وحاصله فى الشرع أن ينال بعدد مرافق الحماء فبطلتشهادته فيحكم الدنيا فمغسل وهوشهيدني حكم الاستعرة نينال التواب الموعود للشهداء ودكر فى البدائع ان المرتث في الشرع من نوج عن صفة القنلي وصار الى حال الدنيا مان وى علمه شيَّمن أحكامهآ أووصل اليه شئءن منافعها اه وهوأضبط مما تقدم أطلق فى الاكل والشرب والنوم والتمداوي فشمل القليل والكثير وأطلق ف مضى الوقت فشمل ما اذا كان ها دراعلي الاداء أولا لضعف بدنه لالز والعقله وقيده فالتبيين بان يقدرعلى أدائها حتى يجب القساء بتركها ورده في فتح القدير بقوله الله أعلم بصحته وفيه افادة اله اذالم يقدرعلى الاداء لا يحب القضاء فان اراداذالم يقدر الضعف مع حضورا اعقل فكونه يسقط به القضاءة ول طائفة والمختارة وطاهر كلامه في باب صلاء المريضانة لايسقط وان أرادلغيبة العقل فالمغمى عليه يقضى مالم يزدعلى صلاة يوم ولياله فتي يسقط

ان الغسس الميناية كاقاله المؤلف الألموت وقضيته انه لو وحد ف بحرل بحب اعادة غسله وهدل أركم كذلك لم أره فليراجع (قوله وأما الثاني) أى التكليف (قوله الاأن يقال ان المحنون اذا استمرائ) قال في النهر ولا يحتى ان هذا مسلم في اذا جن عقب المعصمة أمالوه ضي بعدها زمن يقسد وفيه على التوبة فلم يفعل كان تحت المشيئة اه وهذا نظير ما قالوا في نأفطر بعد ومات ولم يدرك عدة من أيام أخر يقضى في الا يلزمه الوصية بخلاف مالوا دركها تامل (قوله وفيه افادة) أى فى كلام التبيين

القضاء مطلقا لعدم قدرة الاداء من البريح اه وقديقال ان مراده الاول وكون عدم القدرة للضعف لايسقط القضاءعلى الصحيح هوفي اذاقدر بعده امااذامات على حاله فلااثم لعدم القدرة دامامالاعاه وقدد بقوله وهو يعقلانه لومضى الوقت وهولا يعقل لا يغسل وانزادعلى يوم وليسلة أونه لأمن المعركة اعدم الانتفاع بحياته فلوأخروهو يعقل وجعسله قمدافي المكل لسكان أولى كماانه لابدمن استثناءمن نقل من المعركة خوعامن ان تطأه الخيل فانه لا يغسل لانه مانال شيءاً من الراحة كاف الهداية وتعقيه في غاية البدان بانالانسلم ان الحمل من المصرع ليس بندل راحة اله وصرح ف البدائع بان النقل من المعركة مز مده ضعفا ويوجب حدوث آلام لم تحدث لولا النقل والموت يحسل عقب ترادف الالام فمكون النقل مشاركا للحراحة ف اثارة الموت فلمعت بسب الجراحة يقينا فلذالم سقط الغسل مالشَّك اه فالارتثاث فيه لدس الراحة بل لماذكر ، وأطلق في النقل فشعل مااداوصل الى بيته حما أومات على الابدى كافى المدائع وأشأر الى انه لوقام من مكانه الى مكان آخر وانهيكور مرتثا بالاولى كإفي البسدائع والحانه لوباع أوابتاع فهومرتث وأطلق في الوصية فشملت ماكان امورالدنياو بامورالا سنوة وقيه اختلاف معروف والاظهرانه لاخللف فجواب أبي يوسف إمامه يكون مرتثافيماادا كان بامورالدنيا وجواب مجد بعدمه فيما ذاكان بامو والاستوةلان الوصسة مامو والدنمامن أمرالاحماء فقدأصا بهمرافق الحماة ننقص معنى الشهادة فاما الوصية بأمور الاسخرة من أمور الموتى وصنيدع من أيس من مفسه فدوصي بمايكفن به و يخلص رقبته و ببردجادته من النار ويدخر لنفسه ذخيرة الآخرة كافي وصية سعدين الربيع لما يلغه سلامة رسول الله صلى الله علمه وسلم قال المجد لله على سلامته الاستنطأ تنظأ تنفسي للوت أقرأرسول الله صلى الله عليه وسلم منى السَّالام وأقرأ الانصارمني السَّالام وقل لهم لاعذ رايكم عندالله ان قتل مجدوفيكم عين تطرف كذافى المحيط وشمل الوصية بكارم قليل أوكشر كافي غاية البيان واستثنى في الخائية الوصية مكلمتسن وقالوااذا تكلمفان كان طويلا كان مرتثا والافلاو عكن جسله على كلام ليس بوصسية تُوفِه قابيتُهما لكن ذكراً يو مكر الرازي اله اوأ كثرمن كالرمه في الوصمة فطال غدل لان الوصية بشيَّ من أمرالمت وأذاطالت أشهرت أمور الدنما كذافي غاية السيآن ومن الارتماث ما اداأواه فسطاط أوخمه كذافي الهداية بعني وهوفي مكاندوالافهدي مسئلة النقسل من المعركة وفي التسمن وهذا كلهاذا وحدىعدانقضاءا كحرب وأماقيل انقضائها فلايكون مرتشا يشئ بماذكرنا اه (قوله أو متل في المصرولم يعلم اله قتل بحديدة ظلما) أي مظلومالان الواجب فيسم القسامة والدية فخفأ ثرالظلم قمدبالمصرلانه لووجدي مفازة ليس بقربها عران لاتحب فمهقسا مةولادية فلا نغسل لو وحديه أثر القتسل كذاف معراج الدراية فالمراد بالمصر العسمران وما يقر مه مصراكان اوقرية وفيد بكونه لم يعلم انه قتل بحديدة لانه لوعلم ذلك بان وجدم في بوطافان علم فا تله فهوشه مد لوجوب القصاص وانلم يعلمقا تله فلالعدم وحويه فقوله طلمادا خل تحت النفي يعني لم يعلم اله قتسل مظلوما بحديدة فكان فيه شسيات أحدهماعدم العلم بكونه قتل بحسديدة ثانهما عدم العملم مكويه مظلوما بان لم يعلم قا تله لانه اذالم يعلم قا تله لم يتحقق كونه مظلوما وأما أذاعلم فقد تحقق كونه مظلوما فلايكون كالأم المصنف مخلابشئ كاقد يتوهم وحاصل المسئلة انمن قتل بغيرا فعدد وعلم قاتله أولافانه ليس شهمد عندأى حنىفة أصلاسواء كان المثقل أو بغيره لوجوب الدية ومن قتل بالهدد

أوة ل في المصر ولم يعلم الع قتل بحديدة ظلما وقوله وصرح في البدائع مان النقل الخي أجاب عنه شرحه بان لقائل أن يقول ترايد الا الام وان يقول ترايد الا الام وان المحراحة فلا تنقص به الشهادة الها تنقص به محصول الرفق والراحة

أوقتل بحدأوقصاص لالبغى وقطع طريق فرباب الصلاة فى الكعبة كو صحف رصونف ل فيها وفوقها

(قوله فوافق فى الاول) وهومااذا قتسلوا فى حال انحسرب والمراد بالثانى مااذا قتلوا بعدها وباب الصلاة فى الكعبة ك

منضم القسامة كإف الهداية لانه بردعليه المقتول ف الجامع أوالشارع الاعظم فانه ليس بشهيد حمث لم يعلم قا تله وليس فيه قسامة واغا تحب الدية في بيت المال فقط فلوقيل أوقتل ف العمران بغير المددمطاقاأ وبالعدد ولميعلم قاتله لشعل الكللكن قدعلم حكما اذاقت بغييرالحددمطاقامن أول الماب وفالبدائع لوقتل فالمصر بغبرالحددلا يكون شهيدا وانكان في المفازة كان شهيدا لانه وجب القتل بحكم قطع الطريق لاالمال ولونزل عليه اللصوص ليلاف المصرفقتل سلاح أوغسره أو قتله قطاع الطريق خارج المصر بسلاح أوغره فهوشهيد لان القتيل لم يخلف في هذه المواضع بدلا هومال آه و بهذا يعلم آن من قتله اللصوص في بيته ولم يعلم له قاتل معس منهم لعدم وحودهم فاله لاقسامة ولادية على أحدلانهما لا يجبان الااذالم يعلم الناتل وهنا قدعهم انقا تله اللصوص وأنلم يثبت علم م لفرارهم فلحفظ هذا فان الناس عنه غافلون (قوله أوقتل بحد أوقود) أي يغسل لانه صح اله عليه الصلاة والسلام غسل ماعزاولانه بذل نفسه تحق واحب عليه فلم يكن في معنى شهداء أحد (قوله لالبغي وقطع طريق) أى لا يغسل من قتسل للبغي أوقطع الطريق واذالم يغسلا لم يصل علمهالان عليارضي الله عنه لم يصل على البغاة ولم ينكر عليه فكان أجاعا وقطاع الطريق عمراتهم اطلقه فشعل مااذا فتلوافي حال الحرب أوأحذوا وقنسلوا بعده كدار ويعن عجدوورش الصددر الشهمد يينهما فوافق فالاول وقال بالصلاة فالثانى فالفالتيين وهذا تفصمل حسن أحمدت الكارمن المشايخ والمعنى فمه ان القتل في الثانى حـــدا وقصاص في قاطع الطريق وفي البغاة لكسر شوكتهم فنزل منزلته لعودمنفعته الى العامة وهذا التفصيل رعايسراليه قواد لدفي وان من قتل بعدا كحرب لم يقتل لمغى واغاقتل قصاصا وألحق بقاطع الطريق المكابرون في المصر بالسلاح لملا كذاف غابة البيان واكخناق الذى خنق غسيرمرة كذافى الاسبيجابي وحكم أهسل العصب تكحكم البغاة ومن قتل أحدأ بويه لا يصلى عليه اهانة له كذافي التسين ولم بذكر المصنف حكرقا تل نفسه عدا الإختلاف فعندهما يصلى علمه وهوالاصط لانه فاسق غسرساع فالارص بالفساد كذافي النهاية وقال أبويوسف لايصلى عليمه وهوالاصم لانه باغ على نفسمه كذا في غاية السان معز ماالى القاضىء على السغدى فقد اختلف التصيح كاترى لكن تأيد قول أي يوسف عاف صحيح مسلم عن طبر بن سمرة قال أتى النبي صلى الله عليه وسلم برجل قتل نفسه بمشاقس فلم يصل عليه اله وفي فتأوى فاضغان قريبامن كاب الوقف رجلان أحدهما قتل نفسه والا تنوقتل غيره كان فاتل نفسه أعظم وزراوائما اه قيدنا بكونه قتل نفسه عدالا نهاو قتلها حطأ فاله يغسل ويصلى علمه اتفاقا

وباب الصلاة فى الكعبة

خم كاب الصلاة عمايترك به حالا ومكانا وأولاه الشهيد لا نه معدول به عن سائر الصداوات مجواز حعل الظهر في الفي ظهر الامام (قوله صح فرض ونقل في اوفوقها) لا نه صلى الله عليه وسلم صدلى في جوف الكعبة يوم الفتح ولانها صلاة استهم هت شرائطها لوجود استقبال القبداة لان استبعابها ليس بشرط وانها حازت فوقها لان الكعبة هى العرصة والهواه الى عنان السماه عند نادون البناء لانه ينقل الاثرى انه لوصلى على أبى قبيس حاز ولا بناه بن يديه الأأنه يكره لما فيه من ترك التعظيم وقدورد النهى عنه وفي الغاية الكعبة هى البناء المرتفع مأحوذ من الارتفاع والنتوومنه الكاعب فكيف يقال الكعبة هى العرصة والصواب القبلة هى العرصة كادكره صاحب المحيط والوبرى

(قوله لا مشتوجه الى القبلة) زادف النهرغيرمتقدم على امامه قال وحذفه في البحرولابد منه لقوله والى وجهه لاأى لا يصحمع الله متوجه الى القبلة غيرانه تقدم عليه فالمؤثر اغهاه والتقدم وعدمه (قول المصنف ان لم يكن في جانبه) قال الرملي رأيت في كتب الشافعية لوتوجه الامام أوالمأموم الىالركن فكلمن جانبيه جهته وأقول ولاشئ من قواعدنا بأباه فلوصلي الامام الى الركن منعن عينه وشعالهمن المقتدين فن كان الامام أقرب منه الى الحائط أو بمساواته فكلمن عانسه عاسه فسيارالي ٢١٦

وف الجتى وقدرفع البناه في عهدا بن الزبير ليبني على قواعد الحليل وفي عهد الحجاج كذلك ليعمدها الى الحالة الاولى والناس يصلون والاحوار والعبيدوالرحال والنساء في ذلك سواء (قوله ومنجمل طهره الى ظهر الامام فيهاصم) لا مه متوجه الى القدلة ولا يعتقدا مامه على الخطا بخلاف مسدلة التحرى (قوله والى وجهده لا) أى لوجعل للهره الى وجه امامه لا يصير لتقدمه على امامه وسكت عااذا جدل وجهه الى وجه الامام لانه صحبح القدمناه لكنه مكروه بلاطائل لانه يشبه عبادة الصورة وعااداحعل وحهدالى جوانب الامام وهوطائر بلاكراهة فهدى أربعة تصمر بلاكراهدة صورتن ومعها في صورة ولا تصدف أخرى (قواء وان حاتوا حولها صح لن هوأقرب ألم الله يكن ف حانبه)لانه متأخر حكما لان التقدم والتأخر لايظهر الاعند اتحادا لجهة فن كان وجهه الى الجهدة التي توجه الامام المهاوهوعن عينه أو يساره وتقدم عليه مان كان أقرب الى الحائط من الامام فهوغمر صيع لتقدمه فهوفي معنى من جعل طهره الى وجه الامام ولوقام الامام فى الكعبة وتحلق المقتدون حولها حازاذا كان الماب مفتوحا لانه كقيامه في المحراب في غسرها من المساجد والله سبحاله وتعالى أعلم بالصواب والبه المرجع والماتب

﴿ كالله كان ﴾

ذكرال كاة بعد الصلاة لانهما مقترنان في كتاب الله تعالى في اثنين وعمانين آية وهذا يدل على ان التعاقب سنه مافئ غاية الوكادة والنهاية كافي المناقب المزازية وهي لغة الطهارة قال في ضماء الحلوم سمت زكاة المال زكاة لانها تزكى المال أي تطهره قال تعالى خبر امنه زكاة وقيسل سميت الركاة لان المال بركوبها أى ينمو ويكثر تم ذكر فعل بالفتح يقال زكا المال زيادته وتماؤه وزكا أبنااداطهرثمذكرفي بابالتفعمل زكى المبالأادى زكاته وذكاه أخذزكاته آهوفي الغاية انهما في اللغة ععني النَّماء وععني الطهارة وععني البركة يقال زَّكت الدقعة أي يورك نيما وعِعني المهدم يقال زكى نفسه ويم-نى الثناء الجميل يقال زكى الشاهدوفي اصطلاح الفقهاء ماذكره المصنف (قرله هى تملك المال من فقرر سلم غدرها شى ولامولاه بشرط قطع المنفعة عن المملك من كل وجه لله تعالى) لقوله تعالى وآ تواالز كاة وآلا بتاء هوالتمليك ومراده قلُّ لك خومن باله وهور بـ م العشر أوما يقوم مقامه واغما كانت اسما للفعل عند المحققين وهوا لاصح لأنها توصف بالوجوب وهومن صفات الافعال دون الاعيان والمرادمن ايتاءالز كاة اخواجها من العسدم الى الوجود كمافي قوله أقيموا الصلاة كنذا فى المعراج ويؤيده ان موضوع الفقه كاقدمناه فعل المكاف وفى الشرعهي المال المؤدى لانه تعالى قال وآقواالز كاة ولا يصح آلا بقاء الاللعين كمذافي العناية وأورد الشارح على هذا الحدالكفارة اذاملكت لان التمليك بالوصف المذكور موجود فها ولوقال تمليك المال على وجه و ماب ر الله الله الله منه لانفصل عنه الان الزكاة يجب في القليث المال أه وجوابه أن قوله من فقير مسلم خرج

له فعكم بعدة صلاته وأما إ الذي هوأقرب مندالي اكائط فصلاته فاسدة وبه يتضع المحال فى التحلق حول المكعمة الشرفة مع ومن جعل ظهره الى ظهر امامه فيهاصح والى وجهه لابصع وانتحاءواحولها صم أن هوأقسرب اليها من امامسدان لم بكن في

﴿ كَابِ الزِّكَاةَ ﴾ هى تمليك للالمن فقر مسلمغىرهاشني ولامولاه شرط قطع المنفعةعن الملك من كل وحدلله تعالى

الامام في سائر الاحوب اه ونحوه في الدرانية ار حمثقال ولووقف مسامتا لركن في حانب الامام وكان أقرب لمأره وينبعى الفساد احتماطالترجيح جهة الامام وهذه صورته

مؤتم امام

آية)صوابه في انذين و ثلاثين كماء ده بعض الفضلاء (قوله وجوابه ان قوله الخ) اعترضه المقدسي وأقره في الشرنبلالية بانه لايفهم من التعريف شيئ عماذ كرمن كون الاسلام شرطاف الزكاة وليس شرط ف الكفارة حتى يخرج هذا اله واعترضة ف النهرأ يضابان شأن الشروط أن تكون خارجة عن الماهية لاانها جومنها فالاولى أن يقال أل في المال العهداى المعهودا نواجه شرعاولم يعهدفها الاالقليك وكون الخرج ربع العشروبه عرف ان حقيقتها تمليك ربع العشرلاغير اه ولا يخفى

عليات مانى كل من الاعتراضين نعيردعلى المؤلف ان جعل بعض القيودشروطافى المدود والاولى الاقتصار على المجواب الثانى لكن يردعليه أيضا المهاذا ملك المكان من عليها تعريف المسنف المزكاة فيكون عليها فيكون عليما المعافل المناف المانى ا

مخرج الشروط والاسلام ليس شرط فأخذالكفارة كاسمأتي وأيضالدس الجوازف الكفارة ماعتبارالها يكبل باعتباران الشرط فهاالتمكين الشامل التماسك والاماحة والمال كاصرحه أهسل الاصول مايتمول ومدخر العاحة وهوخاص بالاعدان فرجملسك المنافع فالفالكشف الكسرف عث القدرة للمسرة الزكاة لا تتأدى الا بقلك عن متقومة حتى لوأسكن الفقر داره سنة المندة الزكاة لايجزئه لان المنفعة ليست بعين منقومة أه وهذا على احدى الطريقت بن وأماعلى الآخرى من أن المنفعة مال فهو عند الاطلاق منصرف الى العين وقيديا لتمليك احتر ازاعن الاماحة ولهذاذ كالولوالحي وغيره انهلوعال يتعافعل يكسوه ويطعمه وجعلهمن زكاةماله فالكسوة تحوزلوجودركنه وهوالتملك وأماالاطعام اندفع الطعام اليهبيده يحوزا يضا لهذه العلة وانكان لمندفع المه وبأكل المتم لم عزلانعدام الركن وهوالقلمك ولم يشترط قمض الفقر لان التمليك فالترعات لابعصل الأبه واحترز بالفقرالموصوف عاذكرعن الغي والكافر والهاشمي ومولاه والمرادعندالعلم بحالهم كإسأتى فالمصرف ولميشترط الساوغ والعقل لانهمالس شرطلان علك الصي صيح لكن الله يكن عاقلا عاله يقسن عنه وصسية أوأوه أومن يعوله قريها أوأحنسا أوالملتقط كافي الولوالجنة وانكان عاقلا فقيض من دكر وكد اقتضه بنفسه والمراد أن يعسقل القدض بازلارمي بهولا يخدع عنهوالا فع الى المعتوه يجزئ كذاف فتح القدس وحكم المحنون المطنق معلوم من حكم الصى الذى لا يعقل ولم يشترط الحربة لان الدفع الى عبر الحرط أز كم سأن في سأن المصرف وأفاد مقوله مشرط الالدف عراكي أصوله وأنع الواوالي فروعه وان سفاوا والي زوجت وزوحهاوالىمكاتمه لدس بزكاة كإسمأني مديناوأشارالى انالدفع الىكل قريب لدس ماصل ولافر عمائزوهومقدعافي الولوالجية رحل يعول أخته أوأخاه أوعموارادأن يعطسه الزكاة وان لم يفرض القاضي علمه النفقة حازلان التمليك بصفة القرية يتحقق من كل وجه وال فرض عليه النفيقة لزمانته المعتسب من نفقتهم حاز وان كان عتسب لا يحوزلان هدااداه الماحت واحبآ خراه وقوله لله تعالى مان اشرطآ خروهوالنسة وهي شرط بالاحاع في العمادات كلها المقاصد (قوله شرط وحوبها العقل والسلوغ والاسلام والحرية) أى شرط افتراضها لامها فر اضة عكمة قطعمة أجع العلماء على تكفر حاحدها ودليله القرآن وما فى السدائع من اله الكتاب والسنة والاجماع والمعمقول رده فى الغاية بإن السنة لايثنت بها الفرض الاأن تكون متواترة أومشهورة والسسنة الواردة أخبارأ حادمهاح وبهيا يثبت الوحوب دون الفسرض والعيقل لاشت بهشئ من الاحكام الشرعمة وان أرادبالمعقول المقايدس المستنبطة من الكتاب والسمنة فلا يثبت بها الفرضمة اله وحوانه انهم في مثله يجعلونه مؤكداللقرآن القطعي لامثنتاً وهوك شر في كلامهم كاطلاق الواحب على الفرض وهواما محازف العرف بعلاقة المشترك من لزوم استحقاق العقاب بتركه عدل عن الحقيقة وهوالفرض البه يسبب ان يعض مقاديرها وكيفياتها تثبت باخسار الاسماد أوحقيقة على ماقال يعضهم ان الواحب نوعان قطعي وطني فعلى هذا يكون اسم الواحب من قبيل المشكك اسماأعم وهوحقيقة في كل نوع وقد أسلفنا شيأمنه في أول الطهارة وخرج المجنون والصي فلازكاة في مالههما كالاصلاة علىهما الحديث المعروف رفع القطم عن ثلاث وأما ايحاب النفقات والغرامات فيمالهما فلانهمامن حقوق العبادلعدم التوقف على النمة وأما ابحاب العشر والخراج وصدقة الفطر فلانها ليستعبادة محضة لماعرف فالاصول وقدقدمنا في نقيض الوضوء

(قوله فانملك بعدقضاء سعايته) الاطهر عبارة البدائع حيث قال ان فضل عن سعايته النح (قوله فعن مجدوجو بها النح) الذي في البدائع هكذا وان كان ساعة من الحول من أوله أو وسطه أو آخره يجبز كاة ذلك الحول وهوقول مجدورواية ابن سعاعة عن أي يوسف وفي رواية هشام عنه ان أفاق أكثر السنة وحبوالافلا اه وفي الهداية ولوأ فاق في سف السنة فهي عنرلة افاقته في معض الشهر في الصوم وعن أبي وسف اله يعتبراً كثر الحول اه و به يظهر ما في كلام المؤلف من الا يجاز الخل

حكم للعتوه في العبادات والاختلاف فيه وخرج الكافر لعدم خطامه بالفروع سواء كان أصليا أو مرتدا فاوأسلم المرتدلا يخاطب بشئمن العبآدات ايامردته ثم كاهوشرط الوجوب شرط ليقاه الزكاة عندنا حتى لوارتد بعدو حوبها سقطت كافى الموت كذاف معراج الدراية وقيد بالحرية احترازاءن العبدوالمدبر وأم الولدوالم كاتب والمستسعى عندأى حنيفة لعدم الملك أصلافها عدا المكاتب والمستسعى ولعدم تمامه فمهما ولوحذف انحرية واستغنى عنها بالملك اذا لعيسد لأملك له وزادف الملك قيدالقمام وهوالمملوك وقبة ويداليخر جالمكا تبوالمشترى قبل القبض كاسمأق الكانأو خروأتم وعندهما المستسعى حرمد بون فان ملك بعدقضا مسعايته مايبلغ نصابا كاملاتجب الزكاة والافلا وفالبدائع والجنون نوعان أصلى وعارض أماالاصلى وهوأن يبلغ مجنونا فلا خسلاف، من أصحابنا انه عنع العقاد الحول على النصاب حتى لا يجب عليه و كاة مامضى من الاحوال بعدالا واقةوا غما يعتبرا بتدآء المحول من وقت الافاقة كالصي اذابلغ يعتبر ابتسداء المحول من وقت البلوغ وأماالطارئ فاندام سنة كاملة فهوفى حكم الاصلى وانكان في بعض السنة ثم أفاق فعن مجد وجوبها وان أعاق ساعة وعنه ان أعاق أكثر السنة وجبت والافلا اه وظاهر الرواية قول مجدكما فى الهداية وغيرها والمعمى عليمه كالصحيم كافى المحتبى (فوله وملك نصاب حولى فارغ عن الدين وحوائجه الاصلية نام ولوتقديرا) لانه عليه الصلاة والسلام قدر السبب به وقد جعله المصنف شرطا للوجوب مع قولهم أنسبها ملك مال معد مرصد للنماء والزيادة فاضل عن الحاجة كذافي الهيط وغرملاان السب والشرط قداشتر كافى انكالمنهما يضاف السه الوحود لاعلى وحمالتأثير فقرج العدلة ويقمز السداءن الشرط باضافة الوجوب المه أيضادون الشرط كاعرف فى الاصول وأطآق الملائ وانصرف الى الكامل وهوالمملوك رقسة وبدافلا يجبعلى المنسترى فيما اشمتراه التحارة قمل القمض ولاعلى المولى في عبده المعد التحارة اذاأ بق لعدم اليدولا المغصوب ولا المجعود اذا عادالى صاحمه كذاف غاية البيان ولايلزم عليه ابن السبيل لان بدفائبه كيده كذافي معراج الدراية ومن موانع الوجوب الرهن اذا كان في يدالمرتهن لعدم ملك اليد بخلاف العشر حيث بجب فيه كذا فى العناية وأماكسب العبد المأذون وان كان عليه دين محيط فلاز كاة فيه على أحدماً لا نفاق والا فكسماولاه وعلى المولى زكاته اذاتم الحول نصعليه في المبسوط والمدائع والمعراج وهو باطلاقه بتناول مااذاتم الحول وهوفى يدالعبد لكن قال فى الحيط وان لم يكن عليه دين ففيه الزكاة ويركى آلمولى متى أخذه من العدد كره مجدى نوادرالزكاة وقيل ينمني أن بلزمة الاداعقيل الاخذلانة مال علوك للولى كالوديعة والاصح أنه لايلزمه الاداءقب الآخذ لانه مال تحردعن يدالمولى لان بدالعمد يداصالة عن نفسه لايدنيا ية عن المولى بدايل أنه علك التصرف فيه اثبا تا وازالة فلم تكن يدالمولى ثَمَّا بِتَهْ عَلَيْهِ حَقَيْقَةُ وَلَا حَكَمَا فَلَا يُلزَمُهِ الْادَاءَمَالُمْ يُصِلُ الَّيْهِ كَالْديُونِ وَلا كَذَّالْتَالُودِيعَةُ ﴿ اهْ وَفَي الْحَيْطُ

الىعدمع أنه راحع الى أى بوسف (قوله وقد جعله المصنف شرطاللوجوب الخ)أقول حاصل حوابه عن المصنف المأطلق الشرطعيني السبب لاشتراكهما في اضافة وملك نصاب حولى فادغ عن الدين وحاجته الاصلية تامولو تقديرا الوجود المماوقد يقال ان كالم المسنف على حقىقتەوقولەملك نصاب من اضافة المسدرالي مفعوله فالشرطكونه مالكا للنصاب انحولي وأماالنصاب نفسهفهو السنب وقول المحسطان سبهاملك مالمن أضافة الصفةالىالموصوفأي مال علوك يدل علم قول البدائع وأماسب فرضعتها فهوالمال لأنها وجبت شكر النعمة المال ولذا تضاف المه يقالزكاةالمال والاضافة فى مثله للسبسة كصلاة

حشأرجع ضمروعنه

الظهر وصوم الشهروج البيت اله فعلم ان المسال الذي هو النصاب الحولى سبب وملكه شرط ولذاعد معزيا في المسدائع من الشروط الملك المطلق وهو المملوك رقبة ويداو عاقر رفاه ظهران قول النهر في قول المصنف المهمن اضافة الصفة الى المحلوف غير صحيح فتدبر (قوله فانصرف الى المسالم في المناف المامن المسامن المامن المسامن على المستبدع المناف المشترى النها المناف المامن على المناف المستبدع المناف المستبدع المناف المستبدع المناف المستبدع المناف المستبدع المناف ا

(قوله الازكاة السنة الاولى) وهى النان وعشرون درهما ونصف فقح وهذا بناء على قولهما والافعلى قوله مزكى فى الاولى عن ها غا أنة وها نين ولا زكاة فى العشرين الجواب عليه فى الاولى النها دون الجس في الاولى النانية سعما ئة وهانية وسيعين فيزكى عن الشائية سعما ئة وهانية وسيعين فيزكى عن الساقى عنده وسيعين فيزكى عن المساقى

معزياالى انجامع رجل لهألف درهم لامال له غرها اسستأحر بهادار اعشرسنين لكل سنةما ته فدفع الالف ولم يسكنها حتى مضت السنون والدارف بدالا حرزك الا حرفي السنة الاولى عن تسعما ته وفي الثانية عن غمان مائه الاز كاة السينة الاولى ثم يسقط لكل سينة زكاة مائه أخرى وما وجب عليه بالسنين المساضية لانه ملك الالف بالتعمل كله أعاذالم يسلم الدار المهسينة انقضت الاحارة في العشر لانه استهلك المعقود عليه قيسل التسلم فزال عن ملكه ما تلة وصارمصر ووالى الدين وكذلك ف كل حول انتقضمائة ويصيرمائة ديناعله ويرفع ذلك من النصاب معندا ي حنيفة بزكى السنة الثانية سبعمائة وسيتنن وعندهما سيعمآئة وسعة وسيعون ونصف لانهلاز كاةفي الكسور عنده وعندهما فيهزكاة ولازكاه على المستأجي السينة الاولى والثائمة لنقصان نصابه في الاولى ولعدم تمام المحول في الثانية ويزكى في الثالثة ثلثما ته لا نه استفادما نه أحرى ثم يزكى لـكل سنة مائة أخرى ومااستفاد قبلها الاأنه برفع عنه زكاة السنين الماضية اه والمراد بكوته حولماأن يتم الحول علمه وهوف ما كمه لقوله علمه الصلاة والسلام لازكاة في مال حتى محول علمه الحول قال فى الغابة سمى حولالان الاحوال تحول فيه وفي القنية العبرة في الزكاة للعول القمري وفي الخابيسة رجل تزوج امرأة على الفودفع المهاولم يعلم انها أمة فالالحول عندها شمعلم أنها كانت أمة زوحت تفسها بغيران المولى وردالالف على الزوج روى عن أبي بوسف أنه لاز كاه على واحدمتهما وكذلك الرجلادا حلق محية انسان فقضى عليه بالدية ودفع الدية المهوحال الحول ثم ندت لحمته وردت الدية لازكاة على واحدمنه ما وكذلك رحل أقرار حل مدن ألف درهم ودفع الالف اليه ثم تصادقا بعد الحول أنهليكن علمه دن لازكاة على واحدمنهما وكدناك رحل وهسار حل ألفا ودفع الالف المه مرجع فالهبة بعدا محول بقضاء أو بغير قضاء واستردالالف لازكاة على واحدمتهما آه وظاهره عدموحوب الزكاةمن الابتداء وهومشكل فحقمن كانت في بده وملكه وحال الحول عليه فالظاهر ان هذا عبر أده الله المال معدالوجوب وهومسقط كافي الولوالجية والافتحتاج المتون الى اصلاح كالاعنق وفالخانهة أيضارحل اشترى عددا للحارة يساوى مائتى درهم وبقد الثمن ولم يقبض العسد حتى حال الحول فات العمد عند الما ثع كان على ما تع العبد ذ كاة الما تتمن وكذلك على المشترى أماعلى البائع فلانهملك الثمن وحال الحول علمه عنده وأماعلى المنستري فلان العبدكان التعارة وعوته عند البائع انفسخ البدع والمسترى أخذعوض العبدمائتي درهم مان كانت قيمة العندمائة كانعلى المائع زكاة المائتن لانهماك الثمن ومضى علمه الحول عنده و ما نفساخ السيع محقهدن بعدا كحول فلاتسقط عنه زكاة المائتين ولازكاة على المشترى لان الثمن زال عن ملكه الى المائع فلم علا المتن حولا كاملاو بانفساخ السعاستفاد المائتين بعد الحول فلاتحب عليه الزكاة آه وشرط فراغه عن الدن لانه معهمشغول تحاجته الاصلمة عاعتبر معدوما كالماه المستحق بالعطش ولان الزكاة تحلمع ثبوت يده على ماله فلم تجب عليه الزكاة كالمكا تبولان الدين يوجب نقصان الملك ولذا يأخذه الغريم اذاكان من حنس دينه من غرقضا وولارضا أطلقه فشمل انحال والمؤحل ولوصداق زوحته المؤجل الى الطلاق أوالموت وقسل المهر المؤجل لاعنع لانه غيرمطالب بمعادة بخلاف المجل وقيسل ان كان الزوج على عزم الاداء منع والافلالانه لا يعسد يناكذا في غاية البيان ونفقة المرأة اذاصارت ديناعلى الروج اماما لصلح أوبالقضاء ونفقة الاقارب اذاصارت ديناعليه امابالصطرأوبالقضاء عليسه يمنع كذانى معراج الدراية وقيسدنفقة الاقارب في البسدائع

يقيدآ خروهوقلىل المدةفان المدةاذا كانتطويلة فانها تسقط ولا تصمردينا وشعل كلامهكل دين وف الهداية والمراددين له مطالب من جهة العبادحتي لاعنع دن النذر والكفارة ودن الزكاة مأنع حال مفاء النصاب لانه ينتقص به النصاب وكذا بعد الاستهلاك خلافالز فرفهما ولاي بوسف فالثاني لان له مطالباوه والامام فالسوائم ونوابه في أموال التجارة كان الملاك نوابه اله وكذا لاعنع دين صدقة الفطر و وحوب الجج وهدى المتعة والاضعية وفي معراج الدراية ودين الندر لاعنع ومتى استحق بجهة الزكاة بطل النذرفيه بيانه له ما تتادرهم نذربان يتصدق عا تهمنها وحال الحول سقط الذذر بقدردرهمين ونصف ويتصدق للنذر يسميعة وتسعين ونصف ولوتصدق بمائة منها للنذر بقع درهسمان ونصف عن الزكاة لانه متعين بتعيين الله تعالى فلا يبطل بتعيينه لغييره ولونذر عائة مطلفة لزمته لان محل المنذور مه الدمة فلوتصدق عائة منها للنذر يقع درهمان ونصف النركاة ويتصدق عثلها عن النذر اه فلوكان له نصاب حال علىه حولان ولم تزكه فم حمالازكاة عليه في الحول الثاني ولو كان له خس وعشر ون من الاسل لم مركها حولين كان علمه في الحول الاول إبنت عناص وللحول الشانى أربع شياه ولو كان له نصاب حال عليسه الحول فلم يزكه ثم استهلكه ثم استفادغره وحالءلي النصاب المستفادا كحول لازكاه فيه لاشتغال جسة منه بدين المستهلك بخلاف مالوكان الاول لم يستهلك بلهلك فانه يجب فى المستفاد اسقوط زكاة الاول ما الهلاك ويخلاف مالو استهلك قبال كحول حسث لا يجب شئ ومن فروعه ما اذاباع نصاب السائمة قبال الحول بيوم بسائمة مثلها أومن جنسآ خرأو بدراهم سريدمه الفرارمن الصدقة أولاس بدلا يجب علمه الزكاة في الدل الابحول جديداو يكون له مايضمه اليسه في صورة الدراهم وهسذا بناء على ان استبداله الساغة بغيرها مطلقا استملاك بخلاف غرالسائمة كذاف فتح القدر وفى البدائع وقالوادين الخراج يمنع وجوب الزكاة لانه يطالب مه وكذا اداصار العشردينا فى الذمة بأن أتلف الطعام العشرى صاحبه فأما وجوب العشر فلا عنع لانه متعلى بالطعام وهوليس من مال التحارة وذكر الشارح وغيره ان كأن اللمديون نصب يصرف الدين الحالا يسرقضا وفيصرف الحالدراهم والدنانبرثم الىءروض التحارة ثم الى السوائم قان كانت احماسا صرف الى أقلها حتى لو كان له أربعون من الغنموثلا ثون من المقر وخسمن الأبل صرف الحالا سنمأ والحالا الم دون البقر لان التبيع فوق الشياة وان الستوياخيير كاربعين من الغنم وخسمن الابل وقيل يصرف الى الغنم لتحب الزكاة فى الابل ف العام القابل هكذاأطلقواوقده فالمسوط بان محضرالمصدق أى الساعي وان لم محضره والخمار الى صاحب المال انشاء صرف الدين الى السائمية وأدى الزكاة من الدراهم وانشاء صرف الدين الى الدراهم وأدى الركاة من السائمة لان فحق صاحب المال هما سواء اه وفي العبط وأما الدين المعترض في خلال الحول فاله عنع وحوب الزكاة عنزلة هلاكه عندمجد وعند الى يوسف لا عنع عمر لة نقصانه اه وتقدعهم قول مجديشعر سرجهه وهوك ذلك كالاعنفى ومائدة الخللف تظهر فمااذا أمرأه فعند مجد يستأنف حولا جديد الاعتسداني بوسف كإفي المحيط أيضا وأماا كحادث بعسدا لحول فلايسسقط الزكاة اتفاقا كذافى الحانية وغبرها وعلى هذامن ضمن دركافى بيع ماستحق المبيع بعدا محول لم تسفط الزكاة لان الدين اغما وحب علمه عند الاستعقاق كذافي غامة السان وشعل كلامه الدين بطريق الاصالة وبطريق الكفالة ولذاقال في المحيط لواستقرض ألف افكفل عنسه عشرة ولكل

(قوله وتقديمهمقول مجد يشعر بترجيمه) سيد كر المؤلف آخر باب زكاة قول زفر حيث قال وذكر في المجتى الدين في خلال في المجتى الدين في خلال المحول لا يقطع حكم الحول وان كان مستغرقا وقال وان كان مستغرقا وقال زفر يقطع اله وظاهره ان عدم القطع أى عدم منعه وحوب الزكاة قول منعه وحوب الزكاة قول علما ثنا الثلاثة خلاف ما هنافتاً مل وانظر ما في المحوهرة فلعله يفيسد المحوهرة

(قوله لشعله بدين الكفالة) أقول اغما يتحقق الشعل في مال من يأخذ منه صاحب الدين فمنبغي أن يحكون المرادانه لأتتعينالز كاةفىمال واحدمنه ملانصاحب الديناه انخيار في الاخذيمن شاءمنه م فكل منهم يحتمل أن يكون ماله مشغولا لكن بعد تعيين صاحب الدين وأحدامنهم للاخذ ظهر شغل مال ذلك الواحد وظهر عدم وجوب الزكاة ف ماله بخلاف غيرهمنهم فالهقد طهر عدم ذلك فينبغى لزوم الزكاة في ما الهم حمنتذ لتحقق عدم الشغل تامل لكن قديقال الهقب الاحسنون أحدهم كان مال كل واحد ما نفراده • ستحقالقضاء الدين فاذَّا مضى الحول كذلك لم يتحقق سبب وجوب الزكاة على واحد منهم (قوله والغاصب الثانى لا) أى لا بركى ألف مل الذكر ومن ان اقرار الضمان علم لكن يتعين تقييد ذلك عادا استملك الغاصب الثاني الألف اذنو فمتمعه مزكى ألفه لأنهاسا لمةمن الضمان لانه ملزمه ردما عصمه وقوله ولذا فألوالوأن سلطانا غصب مألا وخلطه الخ) أى خلطه بماله أما اذالم يكن له مال وغصب أموال الساس وخلطها ببعضها فلاز كاة علمه لما في الفنسة لوكان الخبيث نصابالا يلزمه الزكاةلان الكلواجب التصدق عليه فلايفيد اليجاب التصدق ببعضه ومثله ف البزازية قال ف الشرنبلالية وبهصرحف شرح المنظومة ويجبعليه تفريع ذمته برده الى أربابه ان علواوالاالى الفقراء (قوله وهوقيدحسن الخ) قال في النهر و يأم في أن يقدع الذالم يكن له مال غرو موفى منه الكل أوالم فض فان كان زكى ما قد درعلى وما نه ثمر أيته ف بالخلط بفضل عنه فلاعتط الدئ المحواشي السسعدية قأل محسل ماذكروه مأاذا كانله مال غرمااسستهلكه 221

عاله وهذاطمق ما فهمته ولله تعالى المنة اه قلت وقدرأيت مايفسده في القصيل العاشرمن التتارخانية حست قال عن فتاوى المحة ومن ملك أموالاعبرطسة أوغصب أموالا وخلطها ملكها بالخلط ويصبير ضامنا وانالم مكن لهسواها نصاب فلازكاة علسه في تلك الاموال وان ملغت نصاما

أألف في بيته وحال انحول فلازكاة على واحدمنهم لشغله بدين الكفالة لان له ان يأخذمن أيهم شاء بخلاف مااذا كاناه ألف وغصب الفاوغصم امنه آخراه ألف وحال الحول على مال الغاصيين ثم أبرأهـمافايه مزكى الغاصب الاول ألفه والغاصب الثاني لالان الغاصب الاول لوضمن يرجيع على الثاني والثاني لوضمن لابر حمع على الاول فكان قرار الضمان عليمه فصار الدين عليمه مانعكا اه وظاهره المهلولم يبرئهما لايكون الحكم كذلك وفى فتح القسدير وغيره لايخرجءن ملك النصاب المذكورماملك بسدب خمدث ولذاقالوالوان سلطا فاغصب مالاوخلطه صارما كاله حتى وحمت علىه الزكاة وورث عنسه على قول أبى حنى فقلان خلط دراهمه بدراهم غبره عنده استهلاك أما على قولهما فلا يضمن فلايشت الملك لآيه فرع الضمان فلايورث عنه لأية مال مشترك واغسابورث حصة الميت منه و في الولو المجيبة وقوله أرفق بالناس اذقل ما يحلومال عن غصب اه هكذاذكروا وهومشكل لانهوانكان أمكه عنسداي حنيفة بانخلط فهومشيغول بالدين والشرط الفراغ عنه فينبغى أنلاتحب الزكاة فيسه على قوله أيضا ولذاشرط فالمتغى بالمجمة أن يعرثه أصحاب الآموال لآنه قبل الابر أهمشغول بالدين وهوقيد حسن يجب حفظه وقيد المصنف بالزكاة لانادين لاعنع الانهمديون ومال المدون

لا ينعسقد سبيا لوجوب الزكاة عنسدنا اه وذكرف الشرنبلالية مشال ماف السعدية وما كالمتعلق كاة عليه مقسدها اذاأبرأ والغسرماءأو عااذا كان لهمال يوفى دينسه والافلاويه بندفع الاشكال لكن لابدأن يحكون معسه نصاب زائدعلى مايوفى دينه لانما كان مشغولا بالدين لازكاة فيسه واغما يزكى مازاد عليه اذابلغ نصابا كماتفيده عبارة السعدية خلافا أسايوهمه كلام النهر وعلى هــذافل تجبعلية زكاة ماغصب بلزكاة ماله الزائد عليه فقي هــذا الجواب نظر فتدبر لا يقال قــدحمل على مااذا كان له مال آخومن غير حنس مال الزكاة كدورالسكني وتهاب السدن وغوها فاذاكان لهمن ذلك مايساوي ماعلسه تلزمه الزكاة لان ماءلمه مماغصه وخلطه صارملكه وله حهة وواء بماذكر لانا بقول ما كان من الحوائي الاصلية لا بصرمه غنما فلوكانمديونا بمسايسا وىحوائجه الاصليسة وقلنا بوجوب الزكاة فى دلك الدين لزم ايجاب الزكاة على آلفقير الذي يحل له أخسد الزكاة ولان المربي ان الدين يصرف اتى مال الزكاة حتى لو كان عليه دين وله مال الزكاة وغره يصرف الدين الى مال الزكاة ولو من غير جنسه خلافالزفر حتى لوتزوب امرأة على خادم بغيرعينه وله ما تتا درهم وخادم بصرف الدين الى الما تتين دون انخادم خلاما لزفر صرح مذلك في السدا تم فلاعكن الممل المذكور تامل وقد يجابءن أصدل الاشكال كاأعاده شعنا حفظه الله تعالى بان ماغصسية السلطان وخلطه عاله أن كان أصحابه معلومين فلا كلام ف وجوب ضيامه لهم وعدم وجوب الزكاة عليه بقدره قبسل أداه ضمانه وان كانواغير معلومين أى لاهم ولاور ثتهم فعليه زكاته لانه صاره لكه بالخلط وهو وأن كانت ذمته مشغولة بقدره

للن هست المستخط المن المعادف العدادف الدنها فلا عنع وحوب الزكاة قلت لكن سيد كر المؤلف في أوانوفس لوكاة الغنم عن المسوط أن الطلة عنزاة الغارمين والفقراء حتى قال مجدين سلة يجوز دفع الصدقة لوالى تراسان وذكر قاضيمان في الجامع المدخير وأوصى شلث ماله للفقراء فدفع ألى السلطان الجائر سقط أه فكونه فقيرا يجوز دفع الصدقة المدينة في ما المدينة وحوب الزكاة عليه نع سيأتى في بال المصرف ٢٢٢ تحقيق مسئلة من له نصاب ساعة قلاتساوى ما ثنى درهم المدين له أخذ الزكاة مع

وجوب العثمر والخراج وعذم صدقة الفطركذاف الخانسة وأماالتكفير بالمال فلاعنع الدين وجومه على الاصح كذاف الكشف الكمرمن بعث القدرة الميسرة وفى الولوا بجسة رجل التقط الف درهم وعرفها سنه ثم تصدق بهاوله ألف درهم ثم تم الحول على الفه زكاها استحسانالان الالعالمتصدق بها لم تصردينا عليه في المحال مجوازأن يحسين صاحبها النصدق اه وشرط فراغه عنا كاجة الاصلية لانالمال المسغول بها كالمعدوم وفسرها في شرح الحمع لان الملك عامد فعر الهلاك عن الانسان تحقيفا أو تقدير اوالثاني كالدين والاول كالنفقة ودور السكني وآلات الحرب والثياب المحتاج الهالدفع الحرأوا الردوكا لات الحرفة وأثاث المنزل ودواب الركوب وكتب العدلم لاهلها وآداكان له دراهم مستحقة ليصرفها الى تلك الحواثع صارت كالمعدومة كماان الماه المستعلق لصرفه الى العطش كان كالمعدوم وحازعنده التيم اه فقدصر - بان من معهدراهم وأمسكها بنية صرفها الى حاجته الاصلية لاتنجب الزكاة اداحال انحول وهي عنده ومخالفه مافي معمراج الدرابة ف فصل زكاة العروض ان الزكاة تحسف النسقد كمفما أمسكه للنماء أوالنفقة اه وكذا فى البدائع في بحث النماء النقديرى ومن آلات الحرفة الصابون والحرض للغسال لاللمقال يخلاف العصفر والردفران الصباغ والدهن والعفص للدماغ فانها واحمة فمهلان المأخوذ فيمعقاملة العبن وقوار برالعطار بن ولجم الخيل والحير المستراة المعارة ومقاودها وحلالهاان كانمن غرض المشترى سعهابها ففهاالزكاة والافلا كذاف فتح القدر وماف النهابة من أن التقسد بالاهل ف الكتب ليسعفي دأاأنه انام بكن من أهلها وليست هي للحارة لا تحب فها الزكاة وان كثرت العدم النماء واغما يفيدذ كرالاهل فى حق مصرف الزكاة فاذا كانت له كتب تساوى مائتى درهم وهومحتاج الهاللتدريس وغيره يجو زصرف الزكاة المهوأمااذا كان لايحتاج الهاوهي تساوي ماثتى درهم لا يُعوز صرف الزكاة المه اه فغير مفيد لان كلامهم في بيان ماهومن الحواثج الاصلية ولاشكان الكت لغرالاه ليستمنها وهو تقسدمفيد كالايخفى وشرطأن يكون النصاب نامهاوالنهماه في اللغية بالمدالز بادة والقصر بالههمزخطأ يقال غياالمال ينمي نمياه وينسموغوا وأغماه الله كذافي المغرب وفي الشرع هونوعان حقيقي وتقديرى فالحقيقي الزيادة مالتوالدوالتناسل والتحارات والتقدري تمكنه من آزيادة مكون المال فيده أوبدنا تبه فلازكاة على من لم يتمكن منها في ماله كمال الضمار وهوفي اللغمة الغيائب الذي لايرجي فاذارجي فليس بضمار وأصله الاضماروهوالتغميب والاخفاء ومنه أضمرفي قلبه شيأ وفي الشرعكل مال غيرمقدورالانتفاع به مع قيام أصل الملك كذاف البدائع فافى فتح القدير من أن مهر المرأة التي تبين انهاأمة ودية اللعيمة التى تذت بعدحقها والمال التصادق على عدم وجوبه والهبة التى رجع فم ابعدا محول

وحوب الزكاة علمه وكذلك ان السبيل له أحذار كاة معوجوبها عليه في ماله الذى بىلدە (مولە وھو تقسدمفسدكالا يخفى) قال في النهر هذا غيرسديد اد الكلام في شرائط وحوب الزكاة التيمنها الفراغ عن الحوائج الاصلية ومقتضى القمد وحوم اعلىء عرالاهل لماانها ليستمن الحواثج الاصلف فيحقهم ولدس مالواقع لفقد شرط آخر وهوندة التعارة فالاهل وغيرالأهل فى نفى الوحوب سواءاه قلتلا في علمك ان قول المؤلف اله تقسد مفسد بناه على انهالغير الأهللستمن الحوائج الاصلية لااله تحب الزكاة فماعلمه فقوله وحوائعه الاصلىة لايشمل المكنب الالنهو أهلها فنفيد انه لازكاةفتها وأمالمن هوغــــــــــــرأهلهافـــــكوت عنه هنت ثم يستفاد حكمه من قوله نام ولو

تقديرا فيعلم اله ادالم يقصد بها التعارة لا تحي فيها الزكاة عليه أيضائم ان عبارة الهداية هكذاو على هذا كتب من العلم لا هلها وآلات المحترف الفالف العناية يعنى انها ليست بنامية وأورد عليه الاعتراض المبار وأنت خبير با نه على تفسير قوله لما الما المناوس الما وانت خبير با نه على تفسير قوله لما المناوس المناوس وارد لكن رده في الحواشي السعدية بان الظاهر انه اشارة الى قوله لانها مشيرة ولا المناوسة وله المناوسة للمناوسة المنافسة لا بدمن التقييد فلا وجه لقصر الاشارة الى التعليل الثانى مع كونه خلاف الظاهر ثم الاعتراض عليه فتأمل اه وهنذ الما حاب به المؤلف ومشعر بما قلنا

(قوله فغير صحيح وطلقا) قال في النهر فيه بحث فان تعليل الفتح بقوله لانه كان غائبا غير مرجوالفددرة على الانتفاع به ظاهر في ان كونه ضمارا يعنى بالنسبة الى المالك الاصلى نع هو بالنسبة الى من كان في يده كالها لك بعد الوجوب فتدس ه وانت خسريان ماذكره المؤلف مبنى على انه لا ملك فيه للمالك الده الثالا صلى والمأخوذ في مفهوم الضمار غيبته مع قيام الملك لا مطلق الغيبة فاني تكون ضمارا بدون الملك الاأن يدعى ذلك ثمر أيت الشيخ اسمعيل اعترض على النهر فقال فيه ان تعليل انفتى ظاهر فى كونه ضمار المحال بدون الملك الأن يدعى ذلك ثمر أيت الشيخ اسمعيل اعترض على النهر فقال فيه ان تعليل انفتى ظاهر فى كونه ضمار المنافقة على النهر فقال فيه المنافقة على النهر فقال فيه المنافقة على النهر في كونه في كان ملك المنافقة ال

أن يقبض أراء بن درهما) أىالاداءباليراخيالي قبض النصاب (قوله ففها درهم)لان مادون الخس من النصاب عفولازكاة فيسه شريبلالي (قوله وكدا فيمازاد بحسامه)أى وكلاقيس أربعن درهما بلزمه درهم لان الكسور التي دون الحسلاقي فهاالزكاةعندأبى حنمقة (قُوله وبعتبرلمامضيات) أى ولا يعتسر الحول معد القدنس ال يعتدعامضي من الحول قبل القيس وهذه احدى الروايتين عنالامام وهيخلاف الاصم قالفالبدائع ذكر في الاصل اله قعب الزكاة فمهقدل القمض لكن لايعاط بالاداء مالم يقيس مائتي درهم فاذاقه ضهازكم المضي وروى انسماعةعن أبى يوسفءن أبى حنمفة الهلاز كاةفمه حتى بقمض

منجلة مال الضمار فغير صحيح مطلقالان الذى كان في يده المال في الحول كان مقد كنا من الانتفاعيه فلم يكن ضمارا في حقَّه وكلذاءن لم يكن في يده اذلاملك له ظاهر افي الحول واغما المحق في التعليل ما قدمناه عن الولوا لجي من المعمر لة الهالك بعد الوحوب ومال الضماره والدين المجعودوالمغصوب اذالم يكن علم ما بينة وانكان علمما سنة وحست الزكاة الافي غصب الساغمة فأنه ليس على صاحبها الزكاة وأن كان الغاصب مقراتك ذافى الخاسية وفيها أيضامن باب المصرف الدين المجعود اغمالا يكون نصابا اذاحلفه القاضى وحلف اماقسل ذلك يكون نصابا حستى لوقبض منه أربعن درهما يلزمه أداءالزكاة اه وعن محدلاتح الزكاة وانكان له بينة لان البينة قد لا تقبل والقاضي قد لا يعدل وقد لا يظهر بالخصومة بنن يديه لمانع فيكون في حركم الهالك وصحه في التحفية كيذا في غاية السان وصحه في الخانسة أيضا وعزاه آلي السرخسي ومنه المفقود والاتبق والمأخوذمصادرة والمال الساقط فىالبحر والمدفون في العجراء المنسى مكانه فلوصار في يده بعد ذلك فلابدله من حول حديد لعدم الشرط وهو النمو وأما للدفون في حرز ولودار غسيره اذانسيه فليسمنه فيكون نصاباوا ختلف المشايخ في المدفون في أرس مملوكة أوكرم فقيل بالوحوب لامكأن الوصولوقيل لالانهاغ بروزوأمااذاأ ودعهونسي المودع قالواان كال المودع من الاجانب فهوضها روان كان من معارفه وحبت الزكاة لتفريطه بالنسمان في غير محله وقيدنا الدين بالجحد ودلانه لوكان على مقرملي أومعسر تجب الزكاة لامكان الوصول المهابة داء أوبواسطة التحصيل ولوكان على مقر مفلس فهو نصاب عندأبي حنيفة لان تفليس القاضي لا يصبح عنده وعندمج دلا يحب لتحقق الافلاس عنده بالتفليس وأبو يوسف مع مجدفي تحقق الافلاس ومع أبى حنيفة في حكم الزكاة رعاية مجانب الغقراء كذافي الهداية فأفادانه اذاقيض الدين زكاه لمامضي فالففتح القدر وهوءبر حارعلى اطلاقه بلذلك في بعض أنواع الدين ولنوضح ذلك فنقول قسم أبوحنيف الدين على ثلاثة أقسام قوى وهو بدل القرض ومال التعارة ومتوسط وهو بدل ماليس للتعارة كشمن ثياب البذلة وعبدالخدمة ودارالسكني وضعيف وهويدل ماليس عال كالمهر والوصيمة وبدل الخام والصلح عن دم العسمد والدية وبدل الكتابة والسسعاية ففي القوى تجب الزكاة اذا حال الحول ويثراخي القضأءالى أن يقبض أربعين درهما ففيها درهم وكذافيما زاد بحسابه وفى المتوسط لا قبس مالم يقبض نصابا ويعتبر لمامضي من الحول في صحيح الرواية وفي الضفيف لا تحب مالم يقبض نصابا ويحول المحول معدا لقدم عليه وغن الساغة كشمن عبد الخدمة ولو ورث دينا على رجسل فهو كالدين

المائة كشن عبد الخدمة) أى هومن الدين المتوسط لانه بصدق عليه اله وكذاصر جانه الاصفى في غاية البيان (قوله و ثن الساغة كشن عبد الخدمة) أى هومن الدين المتوسط لانه بصدق عليه الهبدل ماليس المتعارة وحعله ابن ملك في شرح الجمع من المقوى وهوموا فق المافي غاية البيان لانه بدل عن مال لو بقي ذلك المال في يده قعب الزكاة فيه عانه حعل الدين الذي هو بدل عن مال على قديمن أحدهما هذا وهو الدين القوى والاسترما بكون بدلاء مال لو بقي ذلك المال في يده لا تعد المقول الفقير هو وأحد بن عبد الدين المتوسط ولكن ماذكره المؤلف من تعريف الديون المذكورة هو الموافق لما في المدائع تامل بقول الفقير هو وأحد بن عبد المغنى محردهذه الحواشي ورأيت هناعلى هامش المحر بخط بعض الفضلاء ماصورته وفي غاية البيان ثم الدين اذا كان بدلاء في مال

فهوعلى وجهين اماأن بكون بدلاعن مال و بقى ذلك المال في بده لا تحب فيه الزكاة كيدل عبيدا تحدمة و شاب المدن في أصع الروايتين عن أي حنيفة رجه الله لا تحب فيه الزكاة لما مضى و في الرواية الا ترى تجب الزكاة اذا قد صالما ثمين وا ماأن يكون بدلا عن مال لو بقى ذلك المال في يده تحب الزكاة فيه كيدل عروض المتجارة فلا خلاف بين أصحابنا في وجوب الزكاة فيه واختلافهم في نصاب الا داء فقال أبو حنيفة رجه الله بقدر ذلك باريع بن وعندهما تحب في قليل المقبوض و كثيره الاالدية على العاقلة وبدل البيكاة فانهما اشترطافهما حولان الحول بعد قد من المالين لانكل المديون صحيحة سوى هذي ثم الدين السحيحة التي تحب في الأرف اختلفوا فيها فقال أصحابنا لا يجب الواج الزكاة عنها قبل القيض وقال الشافعي في الجديد اذا كان الدين حالا على ملى معترف به في الظاهر والماطن وحب الواج ذكاته وان لم يقيضه لنا انه لو وحب التحديد الغين لا يحوز اه (قواه وكلما قبض شيازكاه) كانواج الميض عن السود وهذا لان الدين أنقص من العين بدليل ان أداء الدين عن العين لا يحوز اه (قواه وكلما قبض شيازكاه) أقول هذا منافى المحلط ع ٢٠ حث قال وفي أجوه مال التحارة أوعبد التحدرة روايتان في رواية لازكاة فيها حتى يقبض وحول علما الحول لان الدين المحللة من المحالة القالين المحالة القبادة والمالة على المحالة القبادة والمالية المالية المحالة المحا

الوسط وروىانه كالضعيف وعنسدهما المدنون كلها سواء تجب الزكاة قبل القمض وكلماقمض شيأزكاه قلأوك ثرالادي الكابة والسعاية وفيرواية أخرجا الدية أيضاقيل الحركم بهاوارش الجراحة لانهاليت بدين على الحقيقة فلذالا تصيح الكفالة ببدل التكابة ولا يؤخ نمن تركة أبال ماتمن العاقلة الدية لانوجوبها بطريق الصلة الاأن يقول الاصل أن المسببات تختلف بحسب اختلاف الاسباب ولوآ جرعبده أوداره بنصاب ان لم يكونا التجارة لا تجب مالم يحل الحول بعد القيض في قوله وانكان التحارة كان حكمه كالقوى لأنا و مال التحارة كشمن مال التحارة في صحيح الرواية اه وفىالولوانجية وأمااذاأعتق أحدالشر يكمن عبدامشتر كاواختار المولى نضمن المعتق ان كأن العبد المتعارة في تكمه حكم دين الوسط هو الصيح وانكان العبد المغدمة في كذلك أيضا وان اختاراستسعاء العبد فحكمه حكم الدين الضعيف اهرومقتضي الاول ان العسداد اكان للتعمارة [ع] مداالدين حكم الدين القوى وقد صرح به في الحيط الاان الصح خدلافه كاعلت ولعداه أدس بدلامن كلوجه بدليل ان المولى مخبرتم قال الولوالجي وهذا كله اذا لم يكن عنده مال آخر للتعارة فاما اداكان عنده مالآ خرالتعارة يصيرالمقبوض من الدين الضعيف مضموما الى ماعنده فتعب فهاالزكاة وان لم يبلغ نصابا وكذاف الحيط وفيه ولوكان له ما تتا درهم دين واستفاد ف مدال الحول مآئة درهم وانه يضم المستفاد الى الدين ف حواه بالاج عواداتم الحول على الدين لا يلزمه الاداء من السيتفاد، الم يقبض أربعين درهما وعندهما يلزمه وأن لم يقبض منه شياً وعائدة الحلاف تظهر فعااذامات منعليه مفلسا سقط عنهزكاة المستفادعنده لانه حعل مضموما الى الدين تبعاله فسقط

المنفعة لدست عال حقيقة فصاركالمهر وفاظاهر الرواية تتجب الزكاة فها ومحب الاداء اذاقمض منها ماتتىدرهم لانهايدلءن مال لىس بحل لوحوب الزكاة فيهلان المنافع مال حقىقة لكنها ليست بجعل لوحوب الزكاة لانها لاتصلح لانهالا تدقى سنة اه قلت وهذاصر محف انه عملى الرواية الأولى من الدين الضعيف وعلى ظاهر الرواية من المتوسط لامن القوى لان المنافع لىست مال زكاة وان

كانت مالاحقيقة نامل ثم رأيت في الولوا مجمية التصريح بان فيه ثلاث روايات (توله واذاتم المحولة المحولة المحولة عن الفضلاه عن الفضلاه على المحولة على المحرودة المحرودة واذاتم المحول من المحرودة المحرودة

(قوله وهو تقييد حسّب نائخ) قال في النهرهذا ظاهر في انه تقييد للاطلاق وهوغير صحيح في الضعيف كالايخنى اه أي لان الضعيف لا يجبّ فيه الزكاة قبل الوجوب (قوله واليه أشار

في الحامع كافي المدائع) نص عبارة البدائع وأو استقرضءر وضاونوي أنتكون للتعارة اختلف المشايخ فيمقال بعضهم تصرالتحارة لان القرض ينقل معاوضة المال بإلمال فيالعاقمة والمه أشارفي الحامع ان من كان المائما درهم المالله غبرهافاستقرض من رحل قبل-ولان الحول خسة أقفزة لغسرالتعارة ولم دستهاك الاقفزة حتى حال الحول لازكاةعلمه ويصرف الدين الحمال الزكاة دون الحنس الذي لدسءال الزكاة فقوله استقرض لغبرالتعارة دلىل الهاواستقرض التعارة يصرلاتعارةوقال بعضهم لايصر للتعارة واننوى لان القرص عارةوهوتبرعلاتحارةفلم توجدنية التحارة مقارنة التعارة فلاتعتبراه كلام المدائع فعلى ماأشاراليه فالحامع اذانوى التعارة تحسالز كاةفهااستقرضه ولأبقال الممشغول بالدين لان الدن مصرف الى الدراهم التي فيدهكا

يسقوطه وعندهما نجب لانه بالضم صاركالموجود في ابتداء الحول فعليه زكاة العين دون الدين اه وقدمنا ان المسيع قب للقبض لأتحب زكاته على المشترى وذكر في المحيط ف بيأن أقسام الدين ان المسم قمل القبض قمل لايكون نصابالان الملك فيمناقص بافتقاد المدوا لصيح أنه يكون نصابا لائه عوض عن مالكانت بده ما بته عليه وقدأ مكنه احتواء البدعلى العوض فتعتبر بده باقمة على النصاب إباعتبارالتمكن شرعا اه فعلى هذا قولهم لا تجب الزكاة معناه قدل قبضه وأما معدق صله وتعب أزكاته فعامضي كالدين القوى وفى المحمط رجل وهب ديناله على رجل وكل يقبضه فلم يقبضه حستى وحبت فيسه الزكاة والزكاة على الواهب لان قبض الموهوب له كيقيض صاحب المال اه ثم اعلم الأهذا كله فيما اذالم يترئ صاحب الدين منه أما اذا أبرأ المديون منه بعدا تحول فالهلازكاة علىه فيه سواء كان ثمن مسع أوقرضا أوغ مرذلك صرحه فاضحان في فتاواه لكن قيده في المحيط بكون المديون معسرا أمالو كانموسرافه وأستهلاك وهو تقسد حسن بجب حفظه وذكرف القنسة انفيهر وأيتن ولم بمن المصنف رجه الله مآيكون محلاللنماء النقد مرى من الاموال وحاصله انهاق حان خلق وفع لى فاتخلق الذه والفضة لانها تصلح الانتفاع باعيانها في دفع الحواثيم الاصلمة فلاحاحة الى الاعداد من العبد للعارة بالنبة اذالنبة للتعبين وهي متعينة للتحارة باصل الخلفة فتعب الزكاة فهانوى التحارة أولم ينوأ صلأ أونوى النفقة والفعلي ماسواهم أعاغما يكون الاعدادفه اللتعارة بالنيسة اذاكانت عروضا وكذافي المواشي لابدفيها من نيسة الاسامة لانهاكا تصطح للدر والنسل تصفح للعمل وللركوب ثمنية التعارة والاسامة لاتعتبرمالم تتصل فعل التعارة والاسامة ثم نمة التعارة قد تكون صر محاوفد تكون دلالة والصريح أن ينوى عندعة ــ دالتعارة أن يكون المسملوك مه التمارة سواء كان ذلك العقد شراءأ واجارة وسواء كان ذلك الثمن من المقود أومن العروض فلونوى أن يكون للبذلة لايكون للتعارة وانكان الثمن من النقود فحرج ماملكه بغبرعقد كالميراث فلاتصم فمهنمة التحارة اذا كان من غير النقود الااذا تصرف فيسه فحينشذ تجب الزكاة كدافي شرح المجمع للصنف وفي الخانبة ولو ورث سائمة كان علمه الزكاة اذاحال الحول نوى أولم ينو وخرج أيضاما اذا دخل من أرضه حنطة تملغ قعمة اقيمة نصاب ونوى أن يحسكها و بسعها فامسكها حولالاتحب فهاالزكاة كافي المراث وكذالو اشترى بذرا للتعارة وزرعها في أرض عشر استأجرها كانفها العشرلاغبركالواشترى أرضخراج أوعشر التحارة لم يكن عليه ذكاه التجارة انما عليه حق الارض من العشر أو الخراج وخرج ماملكه بعقد ليس فه مبادلة أصلا كالهبه والوصية والصدقة أوملكه بعقدهومبادلة مال غسرمال كالمهر وبدل اتحلم والصلح عن دم العسمد وبدل العتق فانه لا تصع فيه سذالتعارة وهوالاصم لان التعارة كسب المال بدل هومال والقبول هنا اكتساب المال بغير مدل أصلافلم بكن من ماب التعارة فلم تكن النية مقاربة لعمل التعارة كدا صحعه فى البدائع وقيدنا ببدل الصلح عن دم العمد لار العلد التعارة اذا قتله عسد حوا أو دفع به فان المسدفوع بكون التعارة كذافي آلخانية ولواستقرض عروضاونوى أن تكون التعارة اختلف المشايخ والطاهرانها تكون التعارة واليه أشار في الجامع كافي البدائع ولواسترى عروضا للمدلة

ووم مد بحر ثانى تقدم نقله عن الشارح الزيلعي حتى لوزادت قيمة الاففزة التى استقرضها بضم مازادف قيمتها الى المسائتي درهم التى فيده فقيم الزكاة فيها أيضا وكذالولم تردصرف الفرض البهاوان لزم نقصها عن النصاب لانها تضم الى مال التعارة فيزكى عنهما جيعا اذا حال عليها الحول تامل ثم ان ما استظهره المؤلف هنامن أحد القولين خلاف الاصح لمسافى الدخيرة بعدذ كره

وشرط أدائها نيةمقارنة للإداء أولعزل ماوحب أوتصدق بكله

تعوعبارة البدائع المارة قال شبخ الاسلام فى شرح الجامع والاصمانهاأى نسة التعاره في العرض لاتعمل لأن القرض يمعني العاربة ونبة العواري مجد استقرض حنطة لغير التعارة استفرض حنطة كانتءندالمقرض لغير التحارة وفائدة ذلك انها اذاردتعلمه عادت لغبرالتعارة واذاكانت عندالمفرض للتعارة واذا ردتعلمه عادت التعارة (قوله والمنقول فىالنهامة وُفتِح القدرائخ) قال في النهر أقول فى الدراية لو أرادأن ينيدح السائمةأو استعملها أويعلفها فلم مفعل حتى حال الحول فعلمه فعلمه كاة الساعة لانه نوى العملولم يعمل فلم ينعدم به وصف الاسامة ولونوي في العلوفة صارت ساعة لانمعنى الاسامة شت بترك العملوقد ترك العمل حقيقة كذا فى المسوط والحلاصة وهددا مخالف النقلين فتدبره

والمهنة شمنوى أن تكون التعارة بعد ذلك لا تصرالتعارة مالم ينعها فيكون بدلها للتعارة لان التعارة عل فلا تم بجرد النبة بخلاف مااذا كان التعارة فنوى أن تكون المداة خربعن التعارة بالنبة وانلم يستعمله لانها ترك العمل فتستمبها قال الشارح الزيامى ونظ سره المقسيم والصائم والكافر والعلوفة والساغة حمث لأيكرون مسافر اولامفطرا ولآمسل اولاساغة ولاعلوفة بمحردالنمة ويحكون منعاوصائماوكافرابالنية اه فقدسوى بين العلوفة والسائمة والمنقول في النهاية وفتح القديران العلوفة لاتصيرسا عمة بجردالنية والساغة تصبرعلوفة بحردها وقدظهرلى التوفيق بدنهما انكلام الشارح مجول على اادانوى أن تكون الساتمة علوفة وهي في المرعى ولم خرجها نعسد وانها بهداه المسة لأتكون علوفة بللا بدمن العمل وهواخراجها من المرعى ولم يرد بالعسمل ان يعلفها وكلام غبره مجول على ما اذا نوى أن تركون علوقة بعد اخر أجهامن المرعى وهدذا التوفيق بدل علسهما في ليست بصيحة ومعنى قول النهاية في تعريف السائمة فليراجع وأما الدلالة فهي أن يشترى عينام والاعيان بعرض التجارة أويؤاح داره التي للتحارة معرض من العروض فيصدر التحارة وان لم ينوالتحارة صريحا لكن ذكر فى المدائع الاختلاف فى بدل منافع عين معدة التعارة ففي كتاب الزكاة من الاصل انه التعارة بلانية وفي الجامه مايدل على النونف على النبهة فكان في المستلة روايتان ومشايخ بلخ كانوا يجمه ون روابة الجامع لان العسوان كانت التحارة لكن قديقصد بمدل منافعها المنفعة فدؤا حرالداية لينفق علم أوالدار للعمارة فلا تصرالتحارة مع التردد الابالنية اه شماعلم انه يستشي من أستراط نية التحارة اللوجوبما شتر بهالمضارب وأنه يكون التحارة وان لم ينوها أونوي الشراء للنفقة حتى لواشترى عسدا عال المصادية ثم اشترى لهم كسوة وطعا ما للنفقة كان الكل التعارة وتجب الركاة في الكل لأنه لاعلك الاالشراء للتعارة بمالها وان نصعلى النفقة بخلاف للالك اذاا شترى عبيد التعارة تم اشترى لهُم طعاما وثبا باللنففة وانه لا يكون التمارة لانه علك الشراء لغير التحارة كذافي البدائع ويدخل في نية التحارة مايشتريه الصباغ منية أن يصمغ به للناس بالا وقفائه يكون التحارة بهذه النمة وضابطه ان ما سَقى أثره فى العن فهومال التحارة ومالا يمقى أثره فها فلدس منسه كصابون الغسال كاقسد مناه ولم مذكر المصنف من شرائط الوحوب العلم به حفيفة أو حكما بالكون في دار الاسلام كافي المدائع لانه أشرط ليكا عدادة وقيد بفال انهدكر الشروط العامدهنا كالاسسلام والتيكليف فينبغي ذكره أيضا اله (قوله وشرط أدائها نسة مفارنة للإداء أولعزل ماوجب أوتصدق بكله) سان لشرط المحة فان شرائطها ثلاثة أنواع شرائط وجوب وهيماذكره الا انحول فالهمن شروط وحوب الاداء بدلسل حواز التعيل قبله بعدوجود السبب وأماالنية فهي شرط العدة لكل عبادة كاقدمناه وقد علت من قوله أولالله تعالى لكن المرادهنا سأن تفاصلها والاصل اقترانها بالاداء كسائر العمادات الاأن الدفع يتفرق فحرج ماستحضار النية عندكل دفع فاكتفى بوجودها حالة العزل دفعا البحرج واغاسفط أعنه بلانية فمااذا تصدق محمد عالنصاب لان الواجب بزءمنه وقدوصل الى مستحقه واغاتشتر طالنيسة لدفع المزاحم فلكأدى الكل زالت المزاجسة أطلق المقارنة فشمل المقارنة الحقيقية وهوظاهر والحكمية كاادادفع بلانية محضرته النية والمال قائم فيد الفقير وانه يجزئه وهو يخلاف ما اذانوى معدهلاكه وكااذا وكل رحلا مدفع زكاة ماله ونوى المالك عند الدفع الى الوكسل فدفع الوكيل للانمة فانه يجزئه لان المعتبرنية الاسمرلانه المؤدى حقيقة ولودفعها الى ذمى ليد فعها الى الففر اوجاز لوجود النية من الاحمر ولوادى زكاة غسره بغيرام وفيلغه فأجاز لم

يحزلانها وحدت نفاذاعلى المتصدق لانهاملكه ولم بصرنا تماعن غيره فنفذت علمه ولو تصدق عنسه بامره جازو برجع بحادفع عنددأبي بوسفوان لميشترط الرحوع كالامر بقضاءالدين وعند دمجد لارجوع له الابالشرط وتمامه في الخانمة ولوأ عطاه دراهم لمتصدق بها تطوعا فلم يتصدق بهاحمتي نوى الا تمران تكون زكاته ثم تصدق بها أخرأه وكذالوقال تصدق بهاعن كفارة يميني تمنوي عن زكاةماله وفىالفتاوى رحلان دفع كل واحدمنهماز كاة ماله الى رحل ليؤدى عنه فحلط مالهما ثم تصدق ضمن الوكيل وكذالو كأن في بدرحل أوقاف مختلفة فحلط انزال الاوفاف وكذلك الساع والسمسار والطعان الافموضم بكون الطعان مأذونا بالخلط عرواانتهي ومه يعسلم حكم من يجمع للفقراء ومحسله مااذالم بوكلوه فانكان وكمسلامن حاسب الفقراء أبضا فلاضمان عليه وأذاضمن في صورة الخلط لاتسقط ألزكاة عن أرباج أواذاأدى صارمؤد بامال نفسه كذافي التعندس ولولم تعلط الحابى فأنه يجوزد فعمن أعطى قبل ان تبلغ الدراهم ما تتمن ولا يجوزلن أعطى بعدما بلغت نصابا ان كان الفقير وكل اتجابى وعلم المعطى بملوغه نصاما فان لم يكن الحابى وكمل الفقير حازم طلفا وان لم يعلم المعطى سأوعه نصابا خازف قول أي حنيفة ومجد كذاف الظهير ية والوكسل بدفع الزكاة ان يدفعها الى ولدنفسه كسراكان أوصغر اوالى امرأته اداكانوا محاويج ولا يحوزان عسال المفسد شيأ اه الا اذاقال ضعها حبث شدت فله أن عسكها انفسه كذافي الولوا كحدة وأشار المصنف الى انه لاعذر ج معزل ماوج عن العهدة اللاندمن الاداء الى الفقرل الى الخانمة لوا فرزمن النصاب خسمة ثمضاعت لاتسـقطعنهالزكاة ولومات عدافرازها كانت الخسةمبرا ناعنه اه فخلاف مااذاضاعت في مد الساعي لانبده كمدالفقراء كذاف المحبط وفي التعندس لوعزل الرحل زكاةماله ووضعه في ناحسة من بيته فسرقها منه سارق لم تقطع بده للشهة وقدد كر في كاب السرقة من هــذا الكتاب اله يقطع السارق غنما كانأوفق مرااه ملفظه والى انه لوأخرال كاةلدس للفقيران طالمه ولاان بأخذماله مغبرعله وانأخذ كان لصاحب المال ان سيترده ان كان قائما و تضمنه ان كان هاليكا فان لم يكن فىقرابةمن علمه الزكاة أوفى قسلته أحوجمن هذا الرحل فكذلك لمسله ان يأخذها له وان أخسذكان ضآمنا في المحكم اما فعما مدنه وسنالله تعمالي سرحي ان يحسل له الاخذكذا في الخانسة أيضاوالى انهلوماتمن علمه الزكاة لاتؤخ نمن تركته لففد شرط صحتها وهوالنمة الااذاأ وصي بها فتعتسرمن الثلث كسآئر التبرعات والى أنه لوامتنع من أدائها فالساعى لا بأخذمنه كرها ولو أخذلا بقععن الزكاة لكونها بلااختيار ولكن يحسره ما محس ليؤدى بنفسه لان الاكراه لايسلب الآختيار بل الطواعسة فيتحقق الاداءءن اختيار كذافي المحمط وفي مختصر الطعاوى ومن امتنع عن أداءز كاةماله وأخذها الامام كرهامنه فوضعها في أهلها أخرأه لان للرمام ولاية أخذ الصدقات فقام أخده مقام دفع المالك اه وفي القندة فيه اشكال لان النية فهاشرط ولم توحد منسه اه وفي المجمع ولانأخذهامن سائمة امتنع ربهامن أدائها بغير رضاه بل نأثره لدؤدم الختيارا اه والمفتى به التفصيل ان كان في الاموال الظاهرة فانه يسيقط الفرض عن أربابها أنا خدا اسلطان أونائبه لانولاية الاخمذله فمعد ذلك انلم يضع السلطان موضعها لا يمطل أخمذه عنسه وانكان في الاموال الماطنة فانهلا سقط الفرض لانه لس السلطان ولاية أخذز كاة الاموال الساطنة فلي يصح أخذه كذافى التحندس والواقعات والولو الجمة وقدد مالتصدق بالكل لانه لواصدق ببعض النصاب للانمةا تفقواأنه لايسقط زكاة كله واختلفوافي سقوط زكاة ماتصدق مه فقال مجد سقوطه وقال

(قوله واختلفوافى سقوط زكاة ما تصدق به الخ أخرفى الهداية قول أبى يوسف ودليله وعادنه تأخير ما هوالختار عنده ولذا قال في مستن الملتق لاتسقط حصته عندا بي يوسف خلافا لهجد

الكانت ساغة ولامدأن يكون الكلاالذي ترعاه مباحاكا قمده الشعني مه لان الكلافي اللغة كل ما رعت الدواب من الرطب واليابس فيد خسل فيه عسر المباح (قوله و يجب ف خس وعشرين ابلا منت مخاض وفعارونه في كلخس شاة وفي ستوثلاثين منت لمون وفي ستوأر بعس حقية وفي أحدى ومتن جذعة وفي ست وسمعين نتالبون وفي احدى وتسمعين حقتان اليمائة وعشرين) بهذااشتهرت كت الصدقات من رسول الله صلى الله عليه وسلم والابل ليس لها واحدمن لفظها والنسبة الهااملي فأيح الياءكة ولهم فالنسمة الى سلة سلى مالفتح لتوالى الكسرات مع الما والخاص النوق الحوامل والتألفاص هوالقصمل الذي جات أمه قمل آس اللمون سنة وكذلك مت المخاص والمخاص أيضا وحم الولادة قال تعالى فأحاها الفاض الى جددع النفسلة وشاة لدون ذأت لمن وامن اللهون الذي استكمل سنتس ودخل في الثالثة والحق من الابل ما استكل ثلاث سنمن و دخسل في الرابعة والحقة الارش والجدع حقاق والجذع من الهائم قبل الذي الااله من الابل في السنة الخامسة والانثى حذعة هذافى اللغة وفي الشريعة والمرادبينت المخاض ماتم لهاسينة وبنت اللمون ماتم لها سنتان وبالحقة ماتم لها ثلاث وبالحذعة ماتم لهاأر بدع ذكر الزيلعي في فصل المحرمات من النكاح انقيد كونها رنت مخاص أوينت لبون وج مخرج العادة لامخرج الشرط فالمراد السن لاأن تكون أمها مخاضاأ ولدونا اه واقتصرالفقهاءعلى هذه الاسنان الاربعية لانماعدا هالامدخيل لهافي الزكاة كالثنى والسديس والماذل تدسراعلي أرباب الاموال يخللاف الاخجسة وانها لاتجوز بهذه الاسنان لانه لا بجوزفها الاالثني ولا يحوزا لجذع الامن الضأن وقالوا هذه الآسنان الاربعسة نهامة الامل في الحسن والدر والنسل والقوة ومازاد عليه فهورجوع كالكروالهرم والاصل في هذا الماباله توقيني ومافي المسوط عما يفيداله معقول المعنى واله قال ان ايجاب الشاة في خسسة من الابل لان المأموريه ربع العشر بقوله عليه الصلاة والسلام هاتوار مع عشر أموالكم والشاة تقرب من ربع عشر وإن الشاة كانت تقوم بخمسة دراهم هناك وابنية مخاص باربعسن درهسما والحاب الشأة فالحس كاعواج اف المائتير من الدراهم ففيه نظر لائه قدوردف الحديث ان من وجب علىدسن فلم يوجد عنك وانعيضع العشرة موضع الشاة عندعدمها وهومصر ح بخلافه وقيد المصنف السن الواجي في الابل بالاناث لا معوز فها دفع الذكور كان الخاص الانطريق القمة للزماث الافعا دون خسوعتمرين من الامل واله يجوز ألذ كروالانثى لان النصور دماسم الشاة وانها تقع على الدكر والانثى بخلاف المقر والغنم فانه يحوز في السن الواجب فيهما الذكور والاناث كما يصرح بهمن التبدع والمسن وفى البدائع ولايجوز فى الصدقة الاما يحوز فى الاخعسة وأطلق فى أ الأمل فشمل الذكور والاناث كاقدمناه لات الشرع وردبنصابها باسم الابل والمقر والغمة واسم الجنس بتناول جسع الانواع باي صدفة كانت كاسم المحموان وسواء كان متولدامن الاهلس أومن أهلى ووحشى بعددان كان الامأه اسة كالمتولدمن الشاة والظي اذا كان أمه شاة والتولدمن البفرالاهلى والوحشى اذاكان أمه أهلية فتحب الزكاة فيه كذافي البدائع وشمل الصغار والكار لكن شرطأن لايكون الكل صغار ألماسيصر حديقد ذلك فالصغار تسع للكارعند الاختلاط وشمل الاعمى والمريض والاعرج في العدد ولا يؤخذ في الصدقة كافي الولو المجدة وشمل السمان والعجاف لبكن قالوااذا كان له خسرمن الابل مهازيل وجب فهاشاة بقدرهن ومعرفة ذلك أن ينظر الى الشاة الوسط كم هي من بنت المخاص الوسط فان كانت قيمة بنت مخاص وسط خسس وقيمة الشاة

وعب في حس وعشرين اللا منت مخاض وفر حا دوره في كل خس شاه وفي ستوثلاثين أنتليون وفيست وأربعينحقة وفي احدى وستسرج نعة وفيست وسسعين ستا لموز وفياحدي وتسعيز خقتان الىمائة وعشرين (قوله الافسادون خس وعشرين من الابل الح) قال الرملي لوقال الافي الشاة الواحمة فهالكان أخصروأصوب لماسأتي من قوله ثم في كل خس شاة وهي أعممنالذكر والانثي وقدوحت فما زادعني العددالمذكور الذي هودون الخسية وعشرين من الامل تامل

الوسط عشرة تمين ان الشاة الوسط خس انت عناض فوحب في المهاز بل شاة قيم افيمة خس واحدة منهاوان كانسدسها فسدسوعلى هذاقياسهوان كان لاسلغ قيمة كلهاقيمية بذت مخاض وسط ينظر الىقيمة أعلاهن فعي فهامن الزكاه فدرجس أعلاهن فآن كانت قيمة أعلاه عشرين فحسه أربعة فيجب فيهاشاة اسأوى أربعة دراهموان كانت قيمة أعلاهن للأنين فحمسه ستة دراهم لانه لاوج ملايحاب الشاة الوسط لانه لعمل قيمها تملغ قعة وأحمدة من العجاف أوتر بوعلمها فيؤدي الى الاجحاف بارباب الاموال واوحينا شاة قدرهن ليعتدل النظرمن الجانبين وكذافي العشرة منها يجب شاتان بقدرهن الى خسوء شرين فيحب واحدة من أفضلهن وتمام تفريعات زكاة الجاف في الزيادات والمحيط وغيرها (قوله ثم في كل خسشاة الى مائة وخسوأ ربعت من ففيها حقتان وبنت مخاض وفي مائة وخسين ثلاث حقاق ثم في كل خس شاه وفي مائة وخس وسيعين ثلاث حقاق وبذت مخاض وفي مائة وستوغمانين ثلاث حقاق و منت ليون وفي مائة وست وتسعين أرسع حقاق الى مائتين ثم تسيئاً نف أبدا كالعدد مائة وخسس كاورد ذلك في كاب عروين خرم وفي المسوط وفتأوى فأضيخان اذاصارت مائنين فهومخيران شأهأدى فمهاأر سع حقاق في كل خسسين حقة وان شاءأدى خس بنات لدون فى كل أر بعين منت لدون وفى معراج الدراية ان له الخمار فعما اذا كانت مائة وستاوتسعىن انشاءأدي أربع حقاق وانشاء صبرلتكم لمائتين فعنريدنها وتبنجس بنات المون واغاقمد في الاستئناف بقواد كإبعدما ته وخسين لمفيدانه ليس كالاستئماف الذي بعدالمائة والعشرين والفرق منهماان فالاستئناف الثاني ايجاب تنت لمون وفي الاستئناف الأوللم مكن لانعدام نصامه وان الواجب ف الاستئناف الاول تغير من الخس الى الحس الى ان تستأسف الفريضة وفى الاستئناف الثاني لم يكن كذلك واذازا دعلى المائتين خس ففيها شاةمع الاربع حقاق أوانخس بنات لمون وفي عشرشاتان معهاوفي خسة عشر ثلاث شياه معهاوف عشرين أرسع معها فاداللغت مائتىن وخساوعشرين ففيها ىنت مخاص معها الىست وثلاثين فينت لمون معها الىست وأربعين ومائنين ففمها خسحقاق الى مائتين وخسين ثم تسيتاً نف كذلك ففي ما تتين وست وتسمعين ست حقاق الى للشمائة وهكذا (فوله والبخت كالعراب) لاناسم الابل يتناولهما واختلافهما فى النو علا يخرجهما من الحنس والبحت جمع يحتى وهوالدى تولد من العمر بى والعمى منسوب الى بخت نصر والعسراب جمع عربي البهائم وللاناسي عرب ففرقوا بينه مماف الجمع والعرب همم الذين استوطنوا المدن والقرى العربية والاعراب أهل البدو واختلف في سنهم فالاصم انهم نسموا الىعربة بفتحتين وهي منتهامة لان أباهم اسمعيسل عليه السلام نشأبها كسذا في الغرب والله أعلم بالصواب واليه المرجع والماس

﴿باب صدقة البقر ﴾

قدمت على الغنم لقر بهامن الابل في النخامة حتى شملها اسم البدنة وفي المغرب بقر بطنه مسقه من باب طلب والداقو روالبدقور والا بقور والبقرسواء وفي التكملة عن قطرب الباقورة الدقر اه والمقرحنس واحده بقرة ذكرا كان أوانثى كالتمر والتمرة فالتاء للوحدة لا للتأنيث وفي ضياء الحلوم الماقر جاعة المقرم عرعائها (قوله في ثلاثين بقرا تبسع ذو سنة أو تبيعة وفي أربعين مسن ذو سنتين أومسنة و تبيع وفي غنانين مسنتان المنتين أومسنة و تبيع وفي غنانين مسنتان

مُف كل خسشاة الى ماتة وخس وأربعين فقيها حقتان ومنت مخاص وفى مائة وخمن ثلاث حقاق مُم في كلخسشاة وفي مائة وخس وسبعين ثلاث حقاق ورنمت مخاض وفي مائة وستوتمانين اللاث حقاق ومنتلبونوفي المة وستوتسعين أربع حقاق الى ما ئتىيى تم ستأنف أبدا كإبعدمائة وخمن والبحث كالعراب وباب صدقة البقرك وفى ثلاثين بقرا تسعدو سنة أوتديعة وفي أربعين مسن ذوسنتين أومسنة وفسمازاد بحسامه الىستين ففها تبيعان وفيسبعين مسنواسع وفي عانين مسنتان

(قواء تم فى كل خسشاه)
د كرالرملى الهوردسؤال
المعض الفضلاء الههل
تشترط حياة الشاة أم لا
وذكرا مجواب عن بعضهم
بالتوقف والهلم برفيسه
نصا وعن بعضهم الجزم
بالاشتراط وان المذبوحة
بالتقويم وأطال فيسل
فراجعه

وباب صدقة البقرك

(قوله وجوابه العلماكان قالعرف ليس ببقراخ) قال في النهسر فيسه نظر والاولى أن يقال ان في كلامه مضاوا محذووا أى وحكم الجاموس كالبقر فلا اشكال اهوفيه فلا اشكال اهوفيه نظر لان كون حكمهما واحدالا يدفع ايهام انهما توعان والاولى ماذكره المؤلف نامل

وفصل في الغنم

فالفرض يتغير في كل عشرمن تسيح الى مسنة) بهذا أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم معاذا حين بعثه الى البين ولاخلاب فيما في اغتصر الافي قوله وفيمازا دعلى الاربعـ بن فبعسا به ففيْسه روايات عن الامام فافي المختصر رواية عن أبي بوسف عنه فعيب في الزائد اذا كانواحدة جزء من أربعين خزأمن مسمنة وروى الحسن عنه الهلاشئ فممازادالي خسين ففي الخسين مسنة ورسع مسنة أوثلث تدع وروىأسدن عروعنه الهلاشي فالريادة الىستن وهوقولهما وظاهرالرواية مافى اعتصركذافي غاية البيان لكنفي المعيطرواية أسدأ عدل الاقوال وفي حامع الفقه قولهسما هو الفنار ودكرالا سبحاى ان الفتوى على قولهما كاذ كره العسلامة قاسم في تصحمه على القدوري وسمى الحولى من أولاد البقر بالتربيع لانه يتسع أمه بعد والمسن من البقر والشاءماتم له سنتان ومن الابل وادخل في السنة الثامنة ثم لا يتعين الانوتة في هذا الباب ولا في الغنم بخلاف الابل لانه الاتعد فنسلا فمسما بخلاف الابلوق الحيط معزياالى الزيادات له أربعون من البقرع افافعله مسنة بقدرهن ومعرفة ذلكأن ينظرالى فيمة التبيع الوسط وقيمة المسنة الوسط عان كانت قيسمة التبيع أربعين وقيمة المسنة خسين تبين ان المسنة مثل تسبع ورسع تسبع فعليه واحدة من أفضلهن وربيع التى تليها وانكانت قيمة أفضلهن ثلاثين وقيمة التي تليه اعشرين فعليه مسنة قيمتها خسة وثلاثون وعلى هذا أعرى المسائل اه (قوله والجاموس كالبقر) لان امم البقر يتناولهما اذهونوع منه فكمل نسأب البقر بهوتحب فسه زكاتها وعنسدا لاختلاط تؤخذ الزكاة من أغلها ان كان بعضها أكثرمن بعصوان لميكن فيأخه ذاعلى الادنى وأدنى الاعلى ولا مردعا مه مااذا حاف لا يأكل محم المقرفأ كلمفائه لامحنث كإفي الهداية لان أوهام الماس لاتسمق السه في دمار بالقلته وفي فتاوي قاضعان من نصل الاكل من الاعان قال بعضهم مروحاف لا يأكل محم البقرفا كل محم الجاموس حنث ولوحاعان لاياكل محم الجاموس فأكل محم البقر لا يعنث وهدندا أصحو ينبغى ان لا يعنث في الفصلىن للعرف اه فعدلي هـ ذا التصحيح كان التشبيسه في قوله كانجاموس عاما في الاعمان أيضا وبوافقه ماف انعمط والجواميس عمرلة المقرولهذالو حلف لايشترى بقراواشترى عاموسا محنث عتلاف المقسر الوحشى لايه المحق عنسلاف الجس كامحسار الوحشى وان ألفت فيما مننا لا يلتحق بالاهلى حكم عني من علال الاكل فكذا المقرالوحشى اه والحق ماف الهدامة وف التبسس وقوله والجاموس كالقرليس بجمد لا به توهسمانه ليس ببقر اه وجوابه الهما كان في العرف ا اليس ببقركان ذلك كافيافي التغاير المقتضى لصحة التشبيه وعبارة الولوالجي أحسن وهي والجواميس من البقرلانها نوع منه والله أعلم بالصواب والمه المرجع والماس

وفصل في الغنم

والمعزكالضأنويؤخذ الثنى فى زكاتهالاا نجذع ولاشئ فى الخيـــلولافى الجمر والبغال

(قوله واما أن تكون سائمة أوعلوفة)الاصوب حذفه لانه أصل المقسم

شهماالزكاةليس للساعىأن يجمعها ويجعلها نصاما وياخذا لزكاة منهالان ملك كل واحدمنهسما فاصرعلى النصاباه وفى العجاف ان كانت شاة وسط تعمنت والاواحدة من أفضلها فان كانت نصاءت أوثلاثة كائة واحدى وعشرين أومائتين واحدة وفهاعددالواجب وسط تعمنتهي أوقيمتها وان بعضه تعينهو وكملمن أفضلها بقمةالواحب فتحب آلواحدة الوسط وواحدة أواثنتان عجفاوان ب ما يكون الواحب والموحود وغيامه في الزيادات (قوله والمعز كالضأن) لان النص وردباسم الشاة والغنموهو شأمل لهمما فكانا حنساوا حدا وف فتح القدمر والضأن والمعزسواءأى ف تكميل النصاب لافأداءالواجب اه وفي المعسراج الضأن جمع ضائن كركب جمع راكب منذوات الصوف والضأن اسم لله فكروالنجهة للانثى والمعزذات الشهراسم للانثى وآسم الذكر التيس (قولهو يؤخذ الثني فَ ز كاته لا الجذع) لقول على رضي الله عنه لا بجزئ في الزكاة الا الثني فصأعداوأ طلقه فشمل الضأن والمعز ولآخلاف انعلا يؤخذ في المعزالا الثني كإذكره قاضعان واختلف فالضأن فالهنتصر ظاهر إلروابة ويقابله جوازا لجددع وهوقولهما قماساعلي الاضعمة وهويمتنع لانجواز التنخية مهعرف نصافلا يلحق مهغسره والثني ماتم لهسسنة واختلف في الجذعفف الهدآبة الهماأتى علمه أكثرهاوذ كرالناطفي الهماتم له غمانية أشهروذ كرالزعفراني انهماتم لهسعة أشهر وذكرالاقطع قال الفقهاء الجذعمن الغنم ماله سستة أشسهر اه وهو الظاهر وحاصله ان الجذع من الغنم عند الفقهاء ابن نصف سنة ومن البقراين سنة ومن الابل ابن أربع ستبن والثنى عندهمماتم له سنةمن الغنم ومن البقران سنتمن ومن الامل ان خسمة والمذكور في التنسن من كتاب الاضحية ان الثني من الضأن والمعرسوا ، وهوماتم له سينة ولم أرسن الجدع من المعز عندالفقها واغانقلوه عن الازهرى ان الجذع من المعزماتم لهسنة (قوله ولاشئ في الخسل) اختيار لقولهما تحديث البخاري مرفوعا لدس على المسلم في عبده ولا في فرسه صدقة ولا بردعلت مان فهازكاة التحارة اذا كانت لها اتفاقالان كلامه في زكاة السوائم لامطلق الزكاة وأماعنه أبي حنيفة فلايخلواماأن تكونسائمةأ وعلوفة وكلمنهمالابخـلواماأن تكون للتحارة أولاوان كانت للتحارة وحمت فهازكاة التحارة سائمة كانت أوعلوفة لأنهامن العروض وان لم تكن للتحارة فلا مخلواماأن تكون للحمل والركوب أولافان كانت للحمل والركوب فللشئ فمامطلقا وانكانت لغرهما فاماأن تكونسائمة أوعلوفة فانكانت علوفة فلاشئ فهاوانكانت سائمة للدر والنسل فلا عقلوفان كانت ذكورا واناثا فالميخلوفان كانتمن أفراس العرب فصاحها بانخداران شاءأعطي عنكل فرس ديناوا وانشاء قومها وأعطى عنكلما ئتىن خسة دراهه موهومأ ثور عن عررضي الله عنه كافى الهداية وان لم تكن من افراس العرب فانها تقوم و يؤدى عن كل ما تست خسسة دراهم والفرقان أفراس العرب لاتتفاوت تفاوتا واحشا عنلاف غبرها كاف الخانية وان كانت دكورا فقط أوانا ثافقط فعنه روايتان المشهورمتهماعدم الوجوب لانهآغيرمعدة للاستنماء لانمعني النسل لامحصلمنها ومعنى السمن فهاغبرمعتبرلانه عبرمأ كول اللحم كذافي المحيط وصححه في المدائع وفي التعنين الاشبه ان تجب في الأناث لانها تتناسل بالفحل للسنعار ولا تجب في الذكور لعسدم النماء ورجحقوله شمس الائمة وصاحب التحفة وتبعهما في فتح القدير وذكر في الخانية ان الفتوى على قولهما وأجعوا ان الامام لا يأخذ منهم صدقة الخيل جبرا اه واختلف المشايخ على قوله في اشتراط نصاب لها والصيح انه لايشترط لعدم النقل بالتقدير (قوله ولافى الجمر والبغال) لقوله على السلام

لإبلزل على فهماشئ والمقادر تستسماعا الاأن تكون التحارة لان الزكاة حسنتذ تتعلق بالسالمة كسائرأموال التجارة (قوله ولافي انجــلان والفصــلان والعماحمل) انجــلان بضم انحاء وفي الدبوان مكسرها جدع حل بفتحتين ولدالشاة والفصلان جدع فصيل ولدالناقة قبل ان يصمران مخاض والجحاجيل جمع يحول بمعنى عجل ولدالبقرة وعدم الوحوب في الصغار من السوائم قولههما وفال أبويوسه فتجب واحسدة منها وفي المحيط تبكلموا في صورة المسئلة وانها مشكلة لان الزكاة لاتج ب يدون مضي الحول و بعدالحول لم تمق صغار اقبل ان صورتها ان الحول هل بنعقد على هذه الصغاربان ماكها في أول الحول ثمتم الحول علم اهدل تجب الزكاة فها وان لم تسق صعار اوقيل صورتها أذاكات لهاأمهات فضت ستة أشهر فولدت أولاداهم ماتت آلامهات وبقيت الاولاد همتم الحول علهاوهي صغارهال تحسالز كاهفهاأملاوهوالاصح لابي يوسف انالوأوحينا فيهاما يحسافي المسان كأقال زفرا جحفنا بارباب الاموال ولوأ وجمنا فمهاشاة أضررنا بالفقراء فأوحبنا وأحددهمنها استدلالامالمهازيل وان نقصان الوصف لماأثرفي تخفيف الواجب لافي اسقاطه فيكذلك في استقاط السن والصيح قول أي حنيفة لان النص أوحب للزكاة أسنانا مرتمة ولامدخل للقياس في ذلك وهو مفقود في الصَّغار اه وفي معراج الدراية انها مصورة فيمااذا كان له خس وعشر ون من النوق قال واغالم تصور خسة لان أما يوسف أوجب واحدة منها وذلك لا يتصور في أقل من خس وعشر من وهذا الحلاف فيماادالم يكن معالصغار كيسرفامااذا كان فتحب مالاجاع حتى لوكان مع تسم وثلاثمن جلامسن تحب وتؤخذ المسن وكنذلك في الابل والمقر أه وفي غامة السان معز ماالي الزيادات رحلله تسعة وثلاثون جلاومسنة واحدة فانكانت المسنة وسطاأ خذت وان كانت حمدة لم تؤخذ و يؤدي صاحب المال شاة وسطا وانكانت دون الوسط لم عب الاهذه فان هلكت الكليرة بعد الحول اطل الواجب كله عند أبي حنيفة ومجدلان الصغار كأنت تبعالل كارعندهماوعند أبي بوسف يجب في الماقي تسبعة وثلاً ثون حزأ من أربعين حزأ من جللان الفضيل على الجسل اغيا وحساعتمار الكمرة فعطل بهلاكها واذاهلك الكل الاالكيرة فان فمهاجزأ من أربعه منجزأ من شاةمسنة وكذلك رحل له أربعة وعثير ون فصيلا وينت مخاص سمينة أو وسط وكذلك تسعة وعشر ون عجولا وفعهامسنة أوتسعة شم الاصل الدى بعترف حال اختسلاط الصفار والمكارأن كون العدد الواحب في الكارموحود اكما ذا كان له مسنتان ومائة وتسعة عشر جسلا فانه بحب مسنتان في قولهماامااذا كان لهمسنة ومائة وعشرون جلايج مسنة واحدة عندأ بي حنىفة ومجد وعندأبي بوسف تجب مسنة وجل وكذلك تسعة وخسون عجولا وتدع حمث يؤخذا لتدع فحسب عندهما لآنه ليس فمهاما يحزئ في الوحوب غيره وقال أبو بوسف بؤخذ التسم وعلمعة وتمامه في شرا الز مادات لقاضعان (قوله ولافي العلوفة والعوامل) للعديث ليس في الحوامل والعوامل والعلوقة صدفة ولان السس موالمال النامى ودلياه الاسامة أوالاعداد التحارة ولم وحداولان في العلوفة تتراكم للؤنة فينعدم النماءمعني والمرادينفي الزكاةعن العلوفة زكاة السائمة لانهالو كانت المتجارة وحبت فيهازكاة التجارة والمراد بنفيها عن العوامل التعميم والعسلوفة بفتح العسينما يعلف من الغنم وغيرها الواحد والجمع سواءوا لعملوفة بالضم جمع علف يقال علفت الدامة ولايقال أعلفتها والدامة مع الوفة وعلمف كدافى غاية السان وقدمناءن القندة انه لوكان له الرعوامل يعمل بها في السنة أرعة أشهرو يسمنها في الباقي يُسني أن لا تجب فيها الزكاة (قوله ولاف العفو)

ولافي الجلان والفصلان والعاجيل ولافي العلوفة والعوامل ولافي العقو في النهراء الوجهه اله على التصوير الاول لم يمق على التصوير الاول لم يمق على التصوير الاول لم يمق الواجب وهو الطعن في السنة الثانسة كانبه عليه في الحواشي السعدية

(قوله وقيدبالهلاك لانه لواستهلكه الخ)أقول المرادبالاستهلاك اخراج النصاب غن ملكه قصدا بلابدل يقوم مقامه فاستبدال مال التجارة بيس باستهلاك لقيام الشافي مقام الاوللان الزكاة ٢٣٥ لم تتعلق بعينه بخلاف السائمة

وان استبدالها ولو بجنسها استهلاك لان بدلها لا يقوم مقامها لتعلق الزكاة بعينها (قوله واختلف فيما لوحبس السائمة للعلف الخ) قال ف النهرالذي يقع في نفسى ترجيح الاول ثم رأيت

ولاالهالك مدالوجوب

فالسدائع زميهولم يحك غيره (قوله للعلف أُولِكَاءً) اللزميمين عن تامل (قوله واستبدال مال التعارة عال التعارة لدس ماستهلاك أى ولدس علاك أيضاخلافا المافه مه في النهر لقدام النصاب على حاله بوجود بدله بخسلاف استبدال السائمة ولويحنسها لتعلق الزكاة بعينها فلم يقسم مدلهامقامها فالف البدائع ولواستيدلمال التعارة عال التعارة وهي العسروض قسلتمام الحول لاسطلحكم الحول سواءاستندلها بحنسها أوبخــلاف حنسها للا خلافلان وحوب الزكاة فيأموال التحارة يتعلق ععنى المال وهوالمالية

ا أيلاز كافى العفووه ولغة مشترك بن أفضل المسال وأفضل المرعى والمعروف والاعطاء من غيير مسئلة والفاضل عن النفقة والمكان الذي لم يوطأ والصفع والاعراض عن عقوبة المذنب وشرعا مايين النصب كالاربعة الزائدة على الخسة من الاءل الى العشر وكالعشرة الزائدة على حس وعشرين من الابل فعند أبي حنيفة وأبي بوسف الزكاة في النصاب لا في العفو وعند مجدو زفر فيهــماحــتي لو هلك العفوورق النصاب يبقى كل الواجب عند الاولين ويسقط بقدره عنددالا تتوين فلوكان له تسعمن الأبل أومائة وعشرون من الغم فهلك بعد ألحول من الأبل أربعة ومن الغسم عُمانون لم يسقط شئ من الزكاة عند أى حنيفة وأى توسف وعند مجدو زفر يسقط في الاول أربعة اتساع شاة وفي الثانية ثلثاشاة وفي الهٰداية وغيرها أن الهلاك يصرف بعدالعفوالى النصاب الاخسير تم الى الذى يليه الى أن ينتهى عندالامام لان الاصل هوالنصاب الاول ومازا دعليه تا بـــــــ وعندأ بي يوسف يصرفالى العفو أولاثم الى النصب شائعا وفى الحيط انهذه رواية ضعيفة عن آبى بوسف وطاهر الرواية عنه كقول امامه وتطهرفا لدته فسمااذا كان لهما لة واحدى وعشر ونشاة فهلك احدى وغانون بقءن الواجب شاةعند الامام وعندالثلاثة يحب أربعون جزأمن مائة واحدى وعشرين جزأمن شاتين ولوهلك شاة فقط بقي من الواجب شاة عنده وعندا لثلاثة يسقط جزء واحدمن مائة واحسدى وعشر بن جزأمن شسأتن ويبقى الماقى واذاكان لمار بعون من الابل فهلك نصفها بعد الحول فعندالامام الواجب أربع شياه وعندابي يوسف عشرون جزأ من ستةوثلاثين جزأمن بنت اللبون وعند معدد نصف بنت لبون ولوهاك عشرة من خس وعشرين فعنده الواحب ثلاث شسياموعندالثلاثة ثلاثة أخساس بنتالفاض وفى غاية البيان بنبغى لكان تعسلمان العفوعندأى حنيفة فجيع الاموال وعنسدهمالا يتصورالع فوالافي السوائم لانمازادعلي ماثتي درهم لاعفو فيه عندهما آه (قوله ولا الهالك بعد الوجوب) أى لاشئ في الهالك بعد الوجوب مان هلك المال كلمسقطالواجب كلموان بعضه فبحسابه وقال ألشافعي بضمن اذاهلك بعدالم كن من الاداءوهو مبنى على ان الزكاة تحب في العسين أوفي الذمة فعندنا تجب في العسين وهو المشهور من قول الشافعي وف قول له تجب في الذمة والعين مرتهنة بهاكذا في غاية السان ثم الظواهر تؤيدما قلنامثل قوله عليه الصلاة والسلام هاتوار بع العشورمن كلأر بعين درهما درهم أطلقه فشعل ماادا تمكن من الاداءوفرط فىالتأخسيرحتي هلكومااذامنع الامام أوالساعي عددالطلب حتى هلك وفي الثاني خلاف وعامتهم على السفوط وهوا لعييم لأنهلم يفوت بهذاالمنع ملكاعلى أحسدولا يدافصار كمالو طلبواحدمن الفقراءورجه فى فتم القدير بآنه ألاشب مبالفقه لآن الساعى وان تعين لكن للسالك رأى فى اختمار على الاداء سن العين والقيمة ثم القيمة شا أعنه في عال كثيرة والرأى ستدعى زمانا فالحبس لذلك اه وقيد بالهلاك لانه لواستهلكه بعدا محوللا تسقط عنه لوجود التعدى واختلف فيمالوحبس الساغة للعلف أوللاءحى هلكت قيل هواستهلاك فيضمن وقيل لايضمن كالوديعة اذامنعها لذلك حتى هلكت لم يضمن كذاف العراج وقدمناأن الابراء عن الدين بعدا كول مطلقا ليس باستهلاك فلازكاة فيه وفالخانية واستبدالمال التعارة عال التعارة ليس باستهلاك

والقهة فكان الحول منعقدا على العدى واله قائم لم يغت بالاستبدال وكذلك الدراهم والدنا نبر اذاباء له المجدم الو بخلاف حسماً بان ما عالدراهم بالدنانير بالدنانير بالدنانير أوالدراهم بالدنانير وقال الشافي ينقطع حكم الحول فعلى قياس قوله لا تجب الزكاة في مأل الصيارفة لوجوب في الدراهم والدنانير متعلق بالمعنى في مأل الصيارفة لوجوب في الدراهم والدنانير متعلق بالمعنى المناب المنابعة بالساعة ولنا ان الوجوب في الدراهم والدنانير متعلق بالمنى

أيضًا لا **بالعين والمعنى قام بعد الاستبدال فلا يبطل حكم الحول كافى الحول بخلاف ما اذا استبدل السائمة بالسائمة لا**ن الحسكم هناك يتعلق بالعين فيبطل الحول ٢٣٦ المنعقد على الاول فيسنأ نف الثانى حول اه و يأتى قريبانحوه في كالم المؤلف عن المعراج

ويغيرمال التحارة استهلاك واستمدال مال الساغمة بالساغمة استملاك واقراض النصاب يعدالحول ليس الستهلاك والنوى المال على المستقرض وكذالوا عارثوب التجارة بعدا يحول اه واغاكان بيع الساغة استهلا كامطلقالان الوجوب فهمامتعلق بالصورة والمعني فسعها يكون استهلا كالااستمدالا واداباعها وانكان المصدق حاضرافه ومالحياران شاء اخذقيمة الواجب من الباثع وتم البيع في الكلوان شاءأخذ الواجب من العين المشتراة وبطل البيع في القدد والمأخوذ وان لم يكن حاضرا وقت البيع وحضر بعد التفرق عن المحلس فاله لا يأخذه من المشترى واغما يأحمذ قسمة الواجب من البائع ولوما عطعاما وجب ويه العشر فالمصدق بالخياران شاء أحسنمن البمائع وانشاءمن المشترى سواء حضرقدل الافتراق أوبعده لانه تعلق العشر بالعسن أكثرمن تعلق آلزكاة بهاألا ترىانالعشرلا يعتنرفنه المالك يخلاف الركاة ولومات من عليه العشر قبل أدائه من غيير وصيبة يؤحذمن تركته بخلاف الركاة كذافي البدائع وفي معراج الدراية ولواستبدل السائمة بجنسها ينقطع حكما كحوللان وجوب الزكاة ف السائمة ماعتبار عينها وفي غيرها باعتبار مالمتها فالعن الثانسة فالسائمة غيرالاولى لفوات متعلق الوجوب بخلاف العروض لان متعلق الوجوب هو المالية وهي باقيسة مع الاستبدال اه وقيدوابالاستبدال لان انواجمال الزكاة عن ملكه بغيرعوض كالهبة من عير الفقير والوصية أو بعوض ليس عال بان تروج الرأة أوصالح به عن دم العمد أواختلعت به المرأة فهواستهلاك فيضمن بهاركاة وقولهم ان استبدال مال التجارة بمثله ليسناستهلاك ستشنى منه مااذاحابي بمبالا يتغاين الماس فومشله فاله يضمن قمدرزكاة الحماياة ويكون دينافي ذمته وزكاة مابق تتحول الى العمن تمقى ببقائها كهاف السدائع فاذاصار مستهلكاما لهمة بعد الحول واذارجهم القضاءأوعسير ولاشيء عليه لوه لكت عنده بعده لآن الرجوع فسخ من الاصل والنقود تتعين ف مثلة فعاداليه قديم ملكه ثم هلك فلاضمان ولورجيع بعدما حال الحول عندالموهوب له فكذلك خلاما لزفرفسمالو كأن بغسرة ضاءواله يقول يحبءني آلموهوب له والمهمختارفكان تمليكاقلنا بلغيرمختار لانه لوامتنع عن الردأ جسير كذا في فتح القُدر وقولهمان الرحوع فسيخمن الاصل ليس على أطلاقه فقدصر حوافى الهية ان الواهب لأعلك الزوائد المنفصلة برجوعه وفى الظهير بة ولووهب النصاب مُ استفادمالا ف خلال الحول مُرجّع ف الهية يستأنف الحول ف المستفادمن حن استفاده فهذه المسئلة تدلءلي ان الرجوع فى ألهبة آيس ف حفاللهبة من الاصل اذلو كان ف سخالم أو جب استئناف فى المستفادمن وقت الاستفادة اله بلفظه شماعلم المهلووهب النصاب فى خلال انحول شمتم المحول عنسدالموهوبله شمرجع الواهب بقضاءأوغيره فلاز كاةعلى واحسدمتهما كإفي الحاسة وهيمن حيل اسفاط الزكاة قب ل الوجوب كالايخفى وفي المعراج ولوحال الحول على ما تتى درهم مم ورث مثلها فطعه بهاوهلك النصف سقط نصف الزكاة لان أحدهم اليس بتابع للا خر بخسلاف مالو ر بع بعد الحول ما تتين ثم هلك نصف الكل مختلط الم يسقط شئ لان الربح تبدع فيصرف الهلاك الميه كالعفو وعندهما لايتصو رالعفوفى غيرالسوائم اه وسوى في المحيط بين آلارث والربع عندهما فى عدم السقوط وعند مجد يسقط نصفها وتمام تفاريعها فيه وفى المعراج ولو ماع السوائم قبل

(قوله و بغيرمال التعارة استهلاك)قددفي الفتم بان ينوى فى البدل عدم المارة عندالاستبدال قال واغماقلناذلكلامه لولم ينو فالسدل عدم التمارة وقدكان الاصل للتجارة يقع الدرل التجارة (قوله وحضر بعدالتفرق عن الحلس)قدد بالحلس لمافى الولواكجية المرادمن التفرق بالبسدن حتى لو كافا في مجلس العقد كان الساعى أن يأخسدمن المشرى وانكان قدقيضه ونقله لانقام السعقل التفرق بالابدان تحتهد فمسه والساعى في مال الصدقة عبرلة القاضي فى سائر الاحكام لندوت ولايته فمافكانالساعي أنعتهدوانأدى احتماده الى أن السع قدم أخذ الزكامن البائع لان الحق فذمة المائع لآر البائع استهلك المال باخراجه عن ملكه فصارا تحسق واحما فيذمنه وانأدى احتماده إلى ان السعم يتمأحذ من المشترى لآن الحق في عبن المال بعد فبأخذ منه دون دمة

البائعوطريق الاخذمنه أن يجبر البائع على الاداءمنه وهو المرادمن الاخذمن المشترى اه (قوله وفي المعراج تمام ولو باع السوائم الخ) قال في متن در را المحار وشرحه غر رالاذكار ولا يكره أى يحوز أبو يوسف بلاكراهة حيساة دفعها أى منع وجوب المزكاة بإن يستبدل نصاب المسائمة آخر الحول أو يخرجها عن ملكه في آخره ثم يدخله الان هسذا امتناع عن الوجوب

لاابطال حق الغير اذريما يخاف عدم امتثال أمره تعالى فيكون عاصما والغرار من المعصية طاعة و في الحيط هذا أصح ومجد خالفه أى أبا يوسف وكره حسلة دفعها ومعه الشافعي واختار قوله الشيخ حيد الدين الضرير لان في الحيد المرارابا لفقراء وقصد ابطال حقهم ما لا وكذا الخلاف في حيلة دفع الشفعة وأما الاحتيال بعد وجوب الشفعة فيكره اتفاقا وقيل الفتوى في الشفعة على قول الحقيد من الفقياء في يوسف و في الزكاة على قول مجدوهذا تفصيل حسن وتحرم حيلة دفع وجوب ٢٣٧ الزكاة عند الاكثرين من الفقهاء

حتى أفسد مالك البيع لدفيع الوجوب وحرم الشافعى البيع له وان صع وقال أجدان نقص النصاب في بعض الحول الا أو باعد أو بدله بغير أن يقصد بذلك الفرار من الزكاة عند قرب ولووجب سن ولم يوجد دفع أعلى منها وأخد ذفع أعلى منها وأخد الفضل أو القسمة

وحوبهافلاتسقط اه (قوله وفي ذلك العودعلي الموضوع بالنقض) قال فىالنهركىف يعودعلى موضوعت بالنقضمع جوازدفع النيمةاه وقد يقالعلمه انالغممة لاتتسر للالك في كل وقت فاذالم يكن عنده الواحب ولاالقيمة وامتنع الساعي عن أخذالاعلى لزم العسر فتدبر (قوله لانه لدس شراء حقيقيا) قال في النهر كونه ليس شراءحقيقية بلضهنا لايقتضى الاجداركيف

تتماما كمحول بيوم فراراعن الوجوب قال محسد يكره وقال أبو يوسف لا يكره وهوالاصع ولوباعهما للنفقة لأبكره بالاجماع ولواحتال لاسقاط الواحب يكره بالاجماع ولوفرمن الوحوب تخلالا نأثيما يكره بالاجماع اه (قوله ولووجب سن ولم يوجد دفع أعلى منها وأخذا لفضل أودونها وردا لفضل أودفع القيمة) بيان لمسئلتين الاولى لو وحبّ عليه سن كبنت مخاص مثلاولم تكن عنده فصاحب المال مخسيران شاءدفع الاعلى واستردالفضل أوالادنى وردالفضل فقد جعل الخيار للسالك دون الساعى فيهسما وقسد صرحمه فالمبسوط وقال ليس للساعي اذاعسن المالك سنا أن يأبى ذلك ف الصورتين واستثنى فالهداية من ذلك مااذاأ رادالمالك دفع الاعلى وأخذالفضل من الساعى وانه لااجبارعلى الساعى لامه شراء فحينتذ لم يكن للا الكخيار في هذه الصورة و تبعه في التبيين و تعقبه فح غاية البيان بأن الزكاة وجبت بطريق اليسرفادا كان للساعى ولاية الامتناع من قبول الاعلى يلزم العسر وف ذلك العودعلي الموضوع بالنقض فلا يجوز وأيضا فمه خلاف السنة لان من لزمه الحقة تقيل منه الجذعة اذالم تكن عنده حقة وكذلك من لزمه بذت ليون وعنده حقة يقبل منه الحقة ويعطى المصدق عشرين درهماأوشاتين كافى صيح البخارى وهودليلناعلى دفع القيمة في الزكاة وهي فالمسئلة الثانية وتقدير الفضل مالعشرين أوالساتين بناءعلى الغالب لااله تقدير لازم اه وأماقولهمانه شراءولااجبارفيه فمنوع لانه ليس شراء حقيقيا ولم يلزم من الاجب ارضرر بالساعى لانه عامل لغيره فالظاهر اطلاق الختصرمن ان الخيار للالك فهما لكن ذكر معدفي الاصل ان انخيار للصدق أي الساعي ورده في النهاية والمعراج بان الصواب خلافه وذكر في البدائع ان الخمار الماحب المال دون المصدق الاف فصل واحدوه ومااذا أرادصاحب المال أن يدفع بعض العبن لاجل الواحب مالمصدق بالخمار من أن لا يأخذو بين أن يأخدنان كان الواجب بنت لمون فاراد أنيدفع بعض الحقة بطريق القيمة فالمصدق انشاء قبل وانشاءلم يقبل النيسه من تشقيص العين والتشقيص في الاعمان عب فكان له أن لا يقبل اه وتعقبه الزياجي بانه غرمستقم لوجهان أحدهماانهمع العثب يسأوى قدرالواجب وهوالمعتبرف الباب والثانى ان فيسة اجبارالمصدق على شراه الزائد آه وقد قدمنا ان حروعلى شراء الزائد مستقيم ولا يحفى ان فى التشقيص اضرارا بالفقراءفلم يملك ربالمال ذلك واستقام ماف البدائع لكن قيدالمصنف انخيارا لمذكور بين الامور الثلاثة بعذموجودالسن الواجب كافئ أكثرا الكتب وهوقيدا تفاق لان انحيار ثابت معوجود السن الواجب ولذاقال فالمعراج وظن بعض أصحابنا ان أداء القيمة مدل عن الواجب حتى لقب المسئلة بالابدال وليس كذلك فان المصرالى البدل لا يجو زالاعند عدم الاصل وأداء القيمة مع وجودالمنصوص عليه حائزعندنا اه وف البدائع اختلف أصحابنا فعندالامام الواجب فيماعدا السوائم جومن النصاب معنى لاصورة وعندهما صورة ومعنى لكن يجوزا قامة غيره مقامه معدى

والفاصل عن الواجب يصرم الكالساعى ولاطريق لقد كه اياه الابالشراء (قوله والثانى ان فيه احمار المصدق على شراء الزائد) لم يظهر لناهذا الدكالم ولم أرمن تعقبه وفي كلام المؤلف تسليم له واله لا يضر ولقائل أن يقول اله غير وارد على ما في البدائع لان كلامه فيما اذاد فع البعض عن الواجب عليه بطريق القيمة والزائد بأقدا على ملك المالك لا اله يأخذ منه قيمة الزائد والاكان هذا عين دفع الاعلى وأخذ الفضل ولم يكن فيه تشقيص أصلافتدير شم ظهرلى ان هذا الثانى راجع الى اطلاق قول البدائم أولا ان

واخنلف فى السوائم على قوله فقيل هى كغيرها وقيل الواجب المنصوص علسه من حث المعنى وعندهما الواحب المنصوص علمه صورة ومعنى لكن محوزا قامة غبره مقامه معدى وينتني على هذا الاصدل مسائل انجامع له ما ثنا قفر حنطة التحارة تساوى ما ثنى درهم ولامال له غيرها فان أدى من عمنها بؤدى خسسة أقفزة بلاخلاف وان أدى قمتها فعنده تعتسر القيمة يوم الوحوب ف الزيادة والنقصان وعندهماف الفصلين بعتسر بوم الاداء واختاف على قوله في السوائم فقسل بوم الوجوب وقبل يوم الاداء حسب الاختلاف السابق وتحامه فيه وفي المحيط يعتسر في قسمة السوائم يوم الاداء بالاجاع وهوالاصروذ كرفي الجامع لوفسدت الحنطة عاأصابها حتى صارت قيمتها ماثة عانه يؤدى درهمين ونصفا بلاخلاف اذااخت آرالقيمة لانه هلك جزء من العسن فسقط ما تعلق مه من الواجب وانزادت في نفسها قيمة والعسرة ليوم الوحوب اله وفي الهداية و يجوز دفع القيمة في الزكاة والكفارة وصدقة الفطر والعشر والنذر اه وفي فتح القدير لوأدى ثلاث شيآه سمان عن أربع وسط أوبعض بنت لبون عن بنت مخاص حازلان المنصوص عليه الوسط فلم يكن الاعلى داخلافي النص والحودة معتبرة في عسر الربويات فتقوم مقام الشاء الرابعة بخلاف مالو كان مثلما ما نأدى أربعة أقفزة جسدة عن خسة وسطوهي تساولها لابعوز أوكسوة بأن أدى ثوبا يعدل ثو بن لم يحز الاعن توب واحدا ونذرأن مدى شاتهن أو بعتق عبد من وسطين فاهدى شاة أو أعتق عسدايساوى كلمنهما وسطن لاعدوز أماالاول فلان الجودة غيرمعتسيرة عنسد المقابلة يحنسها فلا تقوم الجودة مقام القفيزا كحامس وأما الثاني فلان المنصوص علمه مطلق الثوب والمكفارة لا مقيدالوسط فسكان الاعلى وغبره داخلاتحت النص وأماالثالث فلان القرية في الاراقة والحرير وقد الترم اراقت ن وتحرس فلا يخرج عن العهدة بواحد معخلاف النذر بالتصدق بان تذرأن يتصدق بشأتين وسطان فتصدق شآة مقدرهما عازلان المقصودا غناء الفقيرويه تحصل القرية وهو يحصل بالقيمة وعلى ماقلنا لونذرأن بتصدق مقفيزدقل فتصدق بنصفه حسدا يساوى تسامه لابحز تهلان المجودة لاقيمة لها هناللربوية وللقابلة بالجنس بخلاف حنسآ خراو تصدق بنصف قفيز منه يساويه حازاه قيدالمصنف بالزكاة لانهلا يجوزدفع القيمة فى العداما والهداما والعتق لان معنى القرمة أراقة الدم وذلك لايتفوم وكذلك الاعتاق لانمعنى القرمة فسه اتلاف الملك ونفي الرق وذلك لا يتفوم كذافي عابة السان ولايخني انهمقسد ببقاءأمام النحر وأما بعسدها فعوزدفع القيمة كاعرف فالاضعسة والسنهي المعروف ة والمراديها هنادات سن اطلاقالله عنى البكل أوسمي بهاصاحها كماسمي المسنةمن النوق بالناب لاب السن عما يستدل به على عرالدواب ووقع هنا اطلاق المصدق على الساعى وهومشتمه سرب المسال والفرق منهما أنهان كان بالصادا لحففة والدال المشددة المكسودة فهو ععنى آخذ الصدقة وانكان مالصاد المسددة والدال المكسو رة المشددة فهوالمعطى لها (قوله و يؤخذ الوسط) أى فى الزكاة لقوله علمه الصلاة والسلام لا تأخذ وامن خررات أموال الناس أى كرائمها وخدوامن حواشي أموالهم أى من أوساطها ولان فيه نظر امن الجانس كذافي الهداية والحزرات جم حررة بتقديم الزاى المنقوطة على الراءالمهملة وفي الحاسة ولا تؤخذ الرباوالا كولة والماخص وفل الغنم لانهامن الكرائم وقدنه يناعن أخذالكرائم ولاتؤخ مذالهرم ولاذاتعوار الاأن شاء المصدق اه والأكولة الشاء السعمنة التي أعدت للاكل والرما بضم الراء المسددة وتشديدالباءمقصو رةوهي التي تربى ولدها كذاني المغرب والماخض التيفي يطنها ولد وقداطال

و يؤخذالوسط

الحيار لصاحب المال فاله يشمل ما اذاأرادد فع الاعلى وأخد الزايد شمرأيت صاحب النهر سه على دلك (قوله بقفير دقل) الدقل محركة أردأ التمرقاموس

ويضم مستفاد من جنس نصاب المه

فمه فى المدائم وذكر اله ليس الساعي أخد الادون وهو مخالف لما في الخانية وفي فتح القدران الأدلة تقتضي أن لا يجب ف الاخد من العاف التي لدس فهاوسط اعتمار أعد لها وأفضلها وقد قدمناعنهم خلافها في صدقة السوائم اه وفي المعراج وذَّكُما كما كجليك في المنتقى الوسط أعلى الادون وادون الاعلى وقيل اذا كان عشر ون من الضأن وعشر ون من المعز يأخد الوسط ومعرفته أن يقوم الوسط من المعز والضأن فتؤخذ شاة تساوى نصف قيمة كل واحدمنهما مثلا الوسط من المعزنساوى عشرة دراهم والوسط من الضأن عشرين فتؤخذ شاة قيمتها خسية عشراه وكذافي المسدائع وفمه ولوكان لهخس من الاءل كلها بنات مخساض أوكلها بنات لمون أوحقاق أوحسذاع ففهاشأة وسط وفالفتاوي الظهرية اذاكانار جلنغسل تمرجيديرني ودقل قال أبوحنيفة يؤخذمن كل نخلة حصمة امن العشر وقال مجد يؤخذ من الوسط اداكانت أصمنا واثلاثة حمد ووسطوردىء اه وهدايقتضي ان أخذالوسط اغهاه وفيما اذا اشتمل المال على حددو وسط وردىء أوعلى صنفين منهما أمالو كان المال كله حيد اكار بعين شاة أكولة فاله يجب واحدة من الكرائم لاشاة وسط عند الامام خلا فالمحمد كالا يحنى (قوله ويضم مستفادمن حنس نصاب السه) لان الني صلى الله عليه وسلم أوجب في خسوعشر بن من الا بل بنت مخاص الى خس وتلاشن فاذازادت واحدة ففتها بنت لنون من غيير فصل س الزيادة في أول الحول أوفى أثنائه ولانه عندالحا نسبة يتعسرا لتمسيز فيعسراعتمارا كحول لكلمستقادوما شرط الحول الاللتيسير والمرادبالضم أن تحب الزكاة ف الفائدة عندة عام الحول على الاصل قدد الجنس لان المستقادمي خلاف حنسه كالابل مع الشياه لا تضم لا به لا يؤدى الى التعسير لانه لا ينعقد الحول عليه مالم سلغ نصاماتم كل ما يستفيده من هذا الجنس يضمه اليه وقيد بالنصاب لا مه لو كان البصاب اقصا وكل معرالمستفادوا والمحول ينعقد عليه عندا لكال كذافي الاستعابى يخسلاف مالو كان له يصاب أول امحول فهلك بعضه في أثناء الحول واستفادتمام النصاب أوأكثر يضم أيضاعند نالان نقصان النصاب في أثناء الحول لا يقطع حكم الحول فصار المستفادمع النقصان كالستفادمع كاله كذافي غامة السان وأطاق فى المستفاد فشمل المستفاد عمرات أوهبة أوشراء أووصية وسيأتى أن أحدال تقدين يضم الى الا خووان الدروض للتحارة تضم الى النقدين للعنسية باعتبار قيمتها وف المعطلوكان لهما تتادرهم دين واستفادف خلال الحول مأئه درهم فافه يضم المستفادالي الدين ف حوله بالاحساع واذاتم انحول على الدين فعنسدأ بى حنيفة لايلزمه الاداءمن المستفادما لم يفيض أربعسن درهسما وعنسدهما يلزمهوان لم يقبض من الدين شيأ وفائدة الخلاف تظهر فسما ادامات من علسه مفاسا سغط عنه زكاذ المستفاد عند موعندهما يحب اه وأشار بقوله المه أى الى النصاب الى اله لا مدمن مقاه النصاب المضموم المه ولذاقال في الحيط ولووهب له ألف ثم استفاد ألفا قبسل الحول ثم رجم الواهب في الهمة بقضاءقاض فلاز كاة عليه في الالب الفيائدة حتى عضى حول من حين ملكها لايه يطل حول الاصل وهو الموهوب فيبطل في حق التبع اله وفي المسوط ولوضاع المال الاول فانه يستقبل الحول على المستفادمنه منذملكه فان وحددرهم امن دراهم الاول قبل الحول سوم ضمد الى ماعنده فيزكى الكل لان بالضياع لا ينعدم أصل الملك واغا تنعدم يده وتصرفه واذا أرتفع ذلك قبل كال المحوّل كان كائن الضياع لميكن اله ولا يخفى ان الضم المذكور عند عدم مانع أمااذا وجدما فعمنه فلاضم ولذاقال في الحيط ولايضم أغمان الابل والبقر والغنم المزكاة الى ماعنده من

ولوأخذالعشر والخراج والزكاة بغاةلم يؤخذأ خرى (قوله فافتوه بالصيام الخ) **هُذامخالف لم**اقدمه عن الكشف الكسرمن ان التكفير بالمأل لاعنع الدىن وجو مه على الاصم فكان هذامسنيءتي مقابل الاصع (قوله عبر ضائر /خبرآلمىتدا وهو قولهو كونهم وفىالنهرولا مخفى انفسه تدافعاظاهر وذلك ان وحوب الزكاة علىه يؤذن ىغنا ئه وحواز الصرف البه يقتضي فقره وتنمه لماقمدنا به المسئلة فهامر وانه تمالاغني عنه هنا اه ومراده عامرقوله وينسغي أن بقيده الذا لم يكن له مال غيره نوفي منه الكل أوالمعضوان كان زكى ماقدرعلى وفائه الى آ خرماقىدمناه و يە بندفع التدافع عن كالرم المحقق لان كونهم فقراء ادالم يكن لهممال غير مااستملكوه ووحوب الزكاةعلمماذا كانلهم مالغسره أمااذالم مكن فلاوحوب ولايحفاله خ_لاف المسادرمن كلامهم هناءلي الهقليل الجدوى لانالزكاة حنشذ تكون لاله الغيرا لأخوذمن الناس لالتستولات مع أن كلامهم قيه فمقى اشكال المؤلف

النصاب من جنسه عندأى حنيفة لان فالضم تحقيق الثني فالصدقة لان الثني ايجاب الزكاة مرتين على مالك واحدقي مال وأحد في حول واحدوا له منفى لقوله عليه الصلاة والسلام لاثني في الصدقة وعندهما يضمولو جعل السائمة علوفة بعدماز كاهاثم باعها يضم ثمنها الىماعنده نخر وجهاعن مال الركاة فصاركال آخوفل يؤدالى الثني وكذالو جعل العبد المؤدى زكاته للخدمة ثم باعه يضم ثمنسه الى ماعنده ولوأدى صدقة الفطرعن عبدا كيمة أوأدى عشر طعامه ثم باعه ضم ثمنه الى ماعند ولانه لمس بيدل مال أديت الفطرة عنه لان الفطرة اغاقب سبب رأس عونه و يلى علسه دون المالية ألاترى انها تجبءن أولاده الاحواد والثمن مدل المسالسة والعشر اغسابعت يسيب أرض نامسة لاباكارج فلم يثبت الاتحادحتى لوباع الارض الناميسة لأيضم غنما الىماعتده عنسد أبى حنيفة ومن عنده نصابان منجس واحدأحدهما ثمن المركاة واستفاد نصاماه ن جسما وانه يضم الى أقربهما حولالانهمااستو يافيعلةالضموترج أحدهما باعتبارا لقرب لكونه أنفع للفقراء ولوكان المستفاد ر بحاأ وولدا ضمه الى أصله وان كان أبعد حولالانه برج باعتبار التفرع والتولد لانه تسع وحكم التبع لايقطع عن الاصلولوأدى زكاة الدراهم ثم اشترى بهاسائمة وعنسده من جنسها سأغسة لم يضمها اليسه لآنها بدل مان أديت الزكاة عنسه اه (فوله ولوأ خسذ العشروا لحراج والزكاة بغساة لم بؤخذأ نوى) أى لم يؤخذمرة أنوى لان الامام لم يحمهم وانجباية بالمحساية قال في الهداية وأفتوا المان يعيدوهادون الخراج لانهم مصارف الخراج لكونهم مقاتلة والزكاة مصرفها الفقراءولا يصرفونها اليهموقيل اذانوى بالدفع التصدق عليم سقط عنه وكذاالا فعالى كل حائر لانهم بماعلهم من التمعات فقراء والاول أحوط له أطلق ف الركاة فشمل الاموال الظاهرة والماطنة ولداقال في المسوط الاصحانأر باب الاموال ادانو واعند الدفع الى الظلة التصدق عليهم سقط عنهم جسع ذلك وكذا جيع مآيؤ خذمن الرجل من الجمايات والمصادرات لان مايا يديهم أموال المسلم وماعلهممن التبعات فوق مالهم مفهم بمنزلة الغمارمين والفقراء حتى قال مجدن سلة يحو زدفع الصدقة لعملي ن عسى بن ماهان والى حراسان وكان أمر اسط و جست عليه كفارة عمن فسأل فافتوه ما لصمام فعل يمكى ويقول محشمه انهم يفولون لى ماعلمك من التبعات فوق مالك من المال فكفارتك كفارة عمن من لاعلك شيئا قال في فتح القدير وعلى هذالو أوصى شلث ماله للفقراء فدفع الى السلطان الجائر سقط دكره قاضيحان في المجامع الصغير وعلى هـ ذافا كارهم على يحيين يحبى تلميذ ما لك حيث أفتى بعض ملوك للغاربة في كفارة عليه بألصوم غبرلازم وتعليلهم بإنه أعتب أرللنا سب المعسلوم الالغاءغير لازم لحواز أن يكون للاعتبار الدى دكرما ممن فقرهم لالكونه أشق عليسه من الاعتاق لمكون هو المناسب المعسلوم الالغاء وكونهم لهم مال وماأخذوه خلطوه به وذلك استملاك اذا كان لاعمن تمسره عندعندا بى حنىفة فسملكه ويجب عليه الضمان حتى قالواقعب علم مفيه الركاة ويورث عنهم غير ضائر لاشتغال ذمهم عدمله والمدنون بقدرما في يده فقير اه وظاهر ما صحمه السرحسي اله لافرق سالاموال الظاهرة والباطنة وصحم الولوالجي عدم الجوازف الاموال الباطنة قال وبه يفتي لانه ليس لأسلطان ولاية الزكاة في الاموال الماطنة فلم يصح الاخد اه وفي الظهيرية الافضل لصاحب المال الظاهران يؤدى الزكاة الى الفقراء بنفسه لأن هؤلاه لا يضعون الزكاة مواضعها عاما الخراج فانهم يضعونه مواضعه لان موضع الحراج المقاتلة وهولاءمقاتلة اهوفى التسيز واشتراط أخذهم الحراج ونحوه وقع اتفاقا حتى لولم يأخذوامنه سنين وهوعندهم لم يؤخذمنه سمشئ أيضالماذكرنا اه

والضمرف قوله وهوعندهم عائدالي من وحب علمه الخراج ونحوه وضمرا مجاعة في عندهم عائد الى البغاة أىومن وجب عليه عنسدالبغاة وأطلق فبمن وجب عليه انخراج فشمل الذمى كالمسلم وأشار المصنف الحال الحرفى لوأسلم ف دار الحرب وأقام فيهاسنين شم خرج الينالم بأخذمنه الامام الزكاة لعدم الحساية ونفتيه بادأنهاان كان علسابوجو بهاوالافلاز كاه علمه لأن الحطاب لم ساغه وهوشرط الوجوب (قواه ولو عجل ذونصاب لسنين أولنصب صع) أماآلا ول فلايه أدى بعدسب الوجوب فيجوز لسنة ولسنين كاادا كفر بعد الحرح وأماالثاني فلان النصاب الاول هوالاصل في السيسة والزائدعليه تابع أو قسد بقواد ذونصاب لانه لوعل قسل أن علاء عامه ثم تم الحول على النصاب لايجوز وقيه شرطار آحران أنلاينقطع النصاب فأثناء الحولوأن يكون كاملافى آخره فتفرع على الاول المهلوعجل ومعمه نصاب ثم هلك كله ثم استفاد فتم الحول على النصاب لم بحز المعمل بخلاب مااذا بقى فى يده منسه شيّ وعلى الثبابي مالو عجل شاة عن أربعان وحال انحول وعنسده تسعة وثلاثون فأن كانصرفها الى العقراء والمعل نفل الاف مااداأدى بعدا كول الى الفقر وانتقص النصاب بادائه وان الزكاة واحمة والكانت قائمة في مدالساعي فالصح وقوعها زكاه فلا يستردها لان الدفع الى المصدق لابريل ملكه عن المدفوع ولافرق سن السوائم والنقود في هذا ولافرق سنأن تكون الزكاة في بدالساعي حقيقة أواستها كهاأوأ يفقها على نفسيه قرضاأ وأخيذها الساعي من عالته لانه كقيام العين حكم بخلاف مااذاصرفها الساعى الى الفقراء أوالى نفسه وهوفقرفا به كصرفها منفسه فلاتعو زالمهل كالوضاءت من بدالساعي قبل الحرل ووحدها بعده فلاز كاة وللالكأن يستردها فلولم يستردها حتى دفعهاالساعى الى الفقراءلم يضمن الاان كان المالك نهاه ثما علمان وقوعهازكاة فنمااذا أخذها الماعيمن عالمه اغاهوني غبرالسوائم أمافي السوائم فلاتقع زكاة لنقصان النصآب ويستردهاالمالك ويضمن الساعي قسمتهالو ماعها وبكون الثمن له واغما كال كذاك فالساغة لانها لمانوجت عن ملك المعلى ذلك السب فن تم الحول يصرضا منا ما لقسمة والساغة لاتكمل نصابها مالدين بخلاف نصاب الدراهملانه تكمل مالدين وهبذا كلدادالم يستفد قدرما عحمل ولم ينتقص ماعنده وان استفاده صارا لمؤدى زكاة في لوحوه كلهامن وقت التعمل والامازمهنا كون الدمن زكاهءن العين في معض الوحوه ولا يحب علمه ذكاه المسته ادوان انتقص مافى يده فلاتحب في الوجوه كلها فيستردان كان في يدالساعي وان استهلكها أوأ كلها قرضا أو محهة العمالة ضمن ولو تصسدق بهاعلى الفقراءأ وففسه وهو فقبرلا بضمن الاان تصدق بها بعدالحول فيضمن عنده على بالنقصان أولم يعلم وعندهما ان علم وان كان نهاه ضعن عندالكل وأما العقرفلا رجوع علمه فيشئمن الصورلانه وقع صدقة تطوعا لولم يجز المجل عنها والحاصل ان وجوه هذه ستلة ثلاثة وكل وحه على سبعة لان المحمل اماأن مكون في بدالسباعي أراستها بكه أو أنفقه على نفسه قرضا أوعمالة أوصدقة أوصرفه الى الفقراء أوضاع من بدالساعي قبل الحول فهم إحمدي وعشرون وقدعه أحكامها وسطه فى شرح الزبادات لفاضحان والمسئلة الثانية أعنى مااذاعل لنصب بعدملك نصاب واحدمقدة عااذاه لكماعجل عنه في سنة التعمل فلوكان عنده مأثتا درهم فعل زكاة ألف فان استفادما لاأور بحدتى صارت لفائم تم الحول وعنسده ألف وانديجوز التعمل وسقط عنه زكاة الالعوان تم الحول ولم يستفد شيأ ثم استفاد فالمعل لا يجزئ عن زكاتما فاذائم الحول منحين الاستفادة كانعلمه أنيركي صرحبه في لنسوط وأعاده الاستعابي والكاكي

واوعجل ذواصاب اسنبن

السابق على حاله وما بقلناه عن التناد خاسة هناك مؤيدله حيث صرح فيها بانه لازكاة في تلك الاموال وان بلغث نصابا لانه مديون ولعدل في الشرئبلالية وفي الفقى ما يفسد أنحلاف لنقله الزكاة وانها تذكر فيما فيه خلاساه فلمتأمل الزكاة وأوائل كاب وقدمنا غيام الكلام وقدمنا غيام الكلام الزكاة

وبابز کانا "رکی غیر وعشر باد: _ _ _ _ العشر

(قوله يستنىمنهمااذا عُـل عُلاالخ) والف النهرالظاهران لااستثناء وانهمذا من المسئلة الاولى (قوله بعد النمات الخ)سأتى فى باب العشر انسيه الارض النامية مالخارج حقيقة وان وقته وقت نووج الزدع وظهورالثمرة عندأبي حنمفة وعندأبي يوسف وقتالادراك وعندمجد عندالتنقبة والجذاذاه وبهعم لماله على قول أبي حنيغة ليسمادكرهمنا بتعمل لهوأداء فيوقته **إ**ماك ركاه المالك (قُولُهُ الاانف،عرفنَّا الح) حواب عن تناوله السائمة أيضا معانهاغدرمرادة الزيلى وتبعه فى الدرر والنهسر مانأن فالمال للعهود في قوله علمه الصلاة والسلامهاتوا ر مععشرأموالكملان المرادمه غيرالسوائم لان زكاتها غرمعدرة بدقال في النهر ومذا استغنى عيا قسدل المال بي عرفنا يتبادر الىالنقد والعروض اه وانظر تماوجه الاستغناه معان

والسغناق وغيرهم وبهسذاظهرماف فتاوى قاضيف انمن الدلو كان له خسمن الابل الحوامل يهني الحمالي فبعسل شاتين عنها وعماني بطنها ثم تتجت خساقب لاكحول أجزأه ماعجل وان مجل عما تحمل في السنة الثانية لا يجوز اله الانه لما يحل عما تحمله في الثانية لم وجدا المجل عنه في سينة التعمل ففقدالشرط فلم يحزعما تحمله فى الثانسة وهوالمرادمن نفى الجواز وليس المرادنفي الجواز مطلقآ لظهو رانه يقعء عافي ملكه وقث التعمل في الحول الثاني فهو تعمل زكاة ما في ملكه لسنتين لان التعمين في المجنس الواحد لغو وكذالو كان له ألف درهم بيض وألم سود فعل خسة وعشرين عن البيض فهلكت البيض قبل تما الحول شمتم لاز كاة عليسه في السودو يكون الخرج عنها وكذا عكسه وكدالو عجلءن الدمانبرواد دراهم ثم هلكت الدنانيركان ماعجلءن الدراهم ماعتبار القيمة وكذاعكسه قيدنا بالهلاك لأتهلو عجلءن أحددال المنتم استحق المال الذي عل عنه قمل الحول لم مكن الحدل عن الماقى وكذا لواستحق ودا محول لان في الأستعقاق عجل عالم على كه فيطل تعيله كمهذا في فتاوى قاضيخهان وبمهاد كرماه اندفع ما في فتح القهدير من الاعه تراض على الفرع الاول المنقول من الفتاوى كالايخفى وقيدنا بكون المجنس تحدالانه لوكان له خسمن الامل وأربعون من الغنم فيحل شاة عن أحد الصسنفين شم هلك لا يكون عن الأخو ولو كان له عين ودين فعمل عن العبن فهلكت قبل الحول حازعن الدين وانهلكت بعده لايقع عنه والدراهم والدنانير وعروض التيارة حنس واحديد ليل الضم كاقدمناه وصرحيه في المحيط هناوف الولوا محية وغيرها رجل عنده أربعها تقدرهم فظن انعنده خسمائة درهموادى زكاة خسمائة فله أن يحتسب الزيادة للسنة الثانية لائه أمكن أن تحسل الزيادة تجملا اه فقولنا فيما مضى يشترط أن علائه ما عجل عنده ف حولة ستشنى منه مااذا نجل غلطا عن شئ يظن اله في ملكه تم اعدم اله لو عجل زكاة ما له فايدرا لفقير قه ل تمام الحول أومات أوارتد عازع ن الزكاة كان مصرفا وقت الصرف فصح الاداء الله فلا منتقس بهده العوارض كذافي الولوانجية وأشار المصنف بجواز التبحمل عدماك النصاب الى جوارتعب لعشر زرعه بعد النبات قب لالادراك أوعشرا المر بعد الخروج قب البلوغ لامه تعمل بعدوجودالسببو بعسدمجوازه قبسل ملك النصاب الىعدم جواز تبحيل العشرقبل الزرعأ وقسل الغرس واحتلف فأعجله قبسل النمات بعدالزرع أوبعسدماغرس الشجرقيسل خروب الثمرة فعند عجدلا يحوز لان التعمل للعادث لاللسذر ولم يحدث شئ وجوزه أبو يوسف لان السعب الارض الناءسة وبعد الزراعة صارتنامة ورده عجديان السعب الارض النامسة بعقمقة النماء فتكون التحسل قملها واقعاقب السدت فلايجوز كذافي الولوا مجيسة ولايخفي ان الافضال الماحب المال عدم التجيل للاختلاف فالتعيل عند العلاولم أردمن قولا والله أعلم بالصواب واليهالمرجع والماتب

وباب ذكاة المالك

ماتقدمأ يضاز كاة ماللان المال كاروى عن مجد كل ما يتملكه الناس من نفدو عروض وحدوان وغير ذلك الاان في عرفنا يتبادرهن اسم المال النقد والعروض وقد مم الفضة على الذهب في بعض المصنفات اقتداء مكتب رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله يجب في ما ثتى درهم وعشرين مثقالا رسع العشر) وهو خسة دراهم في المأتين ونصف مثقال في العشرين والعشر بالضم أحدا الاجزاء

تبادرالدهن الحالعرف أقرب من تبادره الحالمة كورفي المحدث عامل (قوله وقد صرح السيد نكركان الخ) ذكر ذلك تعقبا الماقالوه في وجيه تعبير القدوري بواجبة قال في السراج وفي هذا أى التوجيه ٢٤٣ للذكور نظر فان أهل الاصول

مجعون عملي ان مقادير الزكوات ثبتت بالخبر التواتر وانحاحدها مكفر فعمل كلامهأى الوحه على مقادر مازاد على المائتي الدرهم واشاه ذلكمن الزيادة على النصب فان ذلك لم يثنت مالتواتر واغاثنت ماخمار الاحاد (قوله زکی ردع عشره) ای يعطى خسة ودراهم قمتها سبعةو نصف وهيمستلة الابريقالا تية قريما (قوله قسماه كسورا باعسار مایحی فیه) فیکون من ولوتراأوحليا أوآنيسة شمق كلخس محسابه

قبيل ذكر المحال وادادة المحل وإن الاموان محال الزكاة كذافي السعدية وعلى هذا الوحه فالجاد بهأ ومفعول مطلق (قوله وفيه نوع تامل) لعسل وحهه اله يكون المفعول وبيق شأبلا كبيرفائدة وأيضا فن شروط زيادتها أن يكون محسر ورها نكرة عند الجهود خلافا الرحف قدالجهود خلافا المحلود الم

العشرة واغاوجب ربع العشر كحديث مسلم ليس فيمادون خسأ واق من الورق صدقة والاوقية أربعون رهما كارواه الدارقطني وتحديث على وغيره في الدهب وعبر المصنف بالوحوب تمعا للقدوري في قوله الزكاة واحسة قالوالان بعض مقاديرها وكيفياتها ثبتت باخبا رالا كادوقد صرح السيد نكركان فحشر حالمناران مقادير الركوات ستسالتو تركنقل القرآن واعدادال كعات وهذا يقتضى كفرحاحد المقدارفىالزكوات قيدمالنصاب لانمادومهلاز كاقفيسه ولوكان نقصانا يسسيرا يدخل بينالوزنين لانه وقع الشك في كال النصاب فلا يحكم بكاله مع الشك كذا في المدائع (قوله ولو تبرا أو حلسا) سان لعدم الفرق سن المصكوك وغيره كالمهر الشرعي وفي غير الذهب والفضة لا تعب الزكاة مالم تملغ قيمت نصاما مصكوكامن أحدهم الانار ومهاميني على المتقوم والدرف ان تقوم بالمسكوك وكذانصاب السرقة احتيالاللدك قال في صناء الحلوم التيرالدهب والفصة قبل أن يصاغا ويعسملا وحلى المرأة معروف وجعه حلى وحلى بضم اتحاه وكسرها قال تعالى من حليم بقرأ بالواحد والجعيضم الحاءوكسرها اه والمراديا كحلي هناما تتعليبه المرأة من ذهب أوفصة ولايدخل الحوهر واللولوعلافه في الاعمان فانه ما تتحلى به المرأة مطلقا فتحنث لمس اللؤلؤ أوالجوهر في حلفه الاتحلى ولولم يكن مرصعاعلي المفتي به ودليل وحوب الركاة في المحلى أحاديث في السنن منها قواء عليه الصلاة والسلام لعائشة لماتر ينت له بالفتحات أتؤدين زكاتهن قالت لاقال هو حسبك من النار والفتحات جع فتعة وهي الحاتم الدى لافص له وفي المعراج وأماحكم الركاة في الحلى والاواني يختلف بسأداء الزكاة من عينها وبين ادائها من قيم ما مشلاله اناء فصدة وزنه ما ثنان وقيمتم الشمائة فلوزك من عشهزكار بععشره ولوادى من قيمته فعند معديعدل الى خلاف بسه وهوالذهب لان الحودة معتبرة اماعندأبي حنيفة لوأدى خسةمن غيرالا بالمسقطت عنه الزكاة لان انحكم مقصور على الوزن فلو أدىمن الذهب ماسلغ فيمته قيمة خسة دراهم من غير الاناءلم يحزفي قولهم حمعا لان الجودة متقومسة عندالمقارلة بخلاف الجنس فانأدى القيمة وقعتءن القدر الستحنى كذاني الايضاح وفي البدائع تعب الزكاة فى الذهب والفضة مضرو باأو تبرا أوحليا مصوغا أوحلية سيمف أومنطقة أوتحام أو سرجأوالكواكب في الصاحف والاواني وغيره أأذا كانت تعلص عن الاذابة سواء كان عسكها التعارة أوالنفقة أوالتعمل أولم ينوشياً اله (قواه تم في كل خس بحدايه) بضم الحاء المجمه أحد الاجزاء الخمسة وهوأر بعون من المائتين وأر بعسة مناقس لمن العشر بن دينا رافعي في الاول درهم وفي الثاني قيراطان أواد المسنف الهلاشي فيمانقص عن الخمس والعفومن الفضية بعسد النصاب تسعة وتلاثون واداملك نصابا وتسعة وسبعين درهما فعليه سيتة والماقي عفووهكذا ماسن الخمس الحالخمس عفوفي الذهب وهذاعندأى حنيفة وقالا تحب فيمازاد بحسابه من غمر عفو لقوله عليه الصلاة والسلام وفيمازادعلى المائنين فبعسابه وله قوله عليه السلام فحدديث معاد لاتأخذمن الكسور شأوقواه فيحديث عروين خرم ليس فيمادون الاربعين صدقة ولان الحرج مدفوع وفي ايجاب الكسور ذلك لتعذرا اوقوف وفالمعراج معنى الحسديث الاول لا تأحسد من الشئ الذي يكون المأخوذه مه كدوراف عماه كسورا باعتمار آيعب فيه وقيسل من زائدة وفيه نوع تأمل اله ومماينيني على هذا الحلاف لوكان له ما ثنان وخسة دراهم مضى عليها عامان عنده عليه

آنووه وأن يكون من الكسور بسانالقوله شبا ثمراً بنه في الحواشي السعدية (قوله ويما يبتني على هذا الخلاف الخ)و يبتني عليه أيضاماذ كرم في السراج رجل له الف دره سم حال عليها ثلاثة أحوال فعند أبي جنيفة يجب في الاولى خسبة وعشرون وفي الثانية

أربعة وخشرون وفي الثالثة ثلاثة وغشرون وعندهما للاولى حسة وعشرون وللثانية أربعة وعشرون وثلاثة أثمان درهم لان الكسر خسة عشروالثالثة على ٢٤٠ ثلاثة وعشرون ونصف ورسع وثن درهم أهونقله في النهركذلك قال بعض الفضلاء

عشرة وعندهما خسة لانه وجب عليه في العام الاول خسة وثمن فبقى السالممن الدين في العام الثاني ماثنان الاثمن درهم فلاتحب فبدالزكاة وعنده لازكاة في الكسور فسقى السالم ما تتسم ففها خسسة أخرى كدذاف فتج القوس ويتنى على الخلاف أيضااله لاك بعدا يحول ان هلك عشرون من ماثتي درهم بقي فها ربعة دراهم عنده وعندهما أربعة ونصف كذاف المعراج وذكرفي الحيط ولايضم احدى الزيادة من الى الا عرى ليم أربعين درهما أوأربعة مثاقيل عند أى حنيفة لانه لا تعب الزكاة فالكسورعنده وعندهما يضم لانها تحبف الكسور (قوله والمعتبر وزنهما أداءووجوبا) أما الاول وهواعتبار الوزن فى الاداء فهوقول أبى حنيفة وأبى يوسف وقال زفر تعتبر القيسمة وقال عمد يعتبرا لانفع للفقراء حتى اوأدى عن خسة دراهم حياد خسة زبوفاقيمتها أربعة حياد حازعند الامامين خلافالحمدوزفر ولوأدى أربعة جيدة قيمتها خسة ردية عن خسة ردية لأيجو زالاعندزفر ولوكان ابريق فضمة وزئهما ئنان وقهمته بصساغته ثلاثما أئه ان أدىمن العن يؤدى رمع عشره وهو خسة قيمتها سبعة ونصف وان أدى خسة قيمتها خسة حازعندهما وقال مجدوز فرلايح وزالاأن يؤدى الفضل فلوأدى من خلاف جنسه تقتبر القيمة بالاجماع وأما الثانى وهواعتبار الوزن في حق الوجوب دوب العددو القيمة فجعمع عليه حتى لوكان له ابريق فضة وزنها مائة وخسون وقيمتها مائتان فلاز كاةفهاو كذاالدهبوفي البدائع ولوكانت الفضة مشتركة بهنا ثنين فانكان يبلغ نصيب كل واحدمقد ارالنصاب تجب الزكاء والافلاو يعتبرف حال الشركة ما يعتبر في حال الانفراد (قوله وف الدراهم وزن سبعة وهوان تكون العشرة منها وزن سبعة مثاقيل) والمثقال وهو الدينار عشرون قبراطا والدرهم أربعة عشرقير اطاوا لقبراط خس شعبرات أى المعتسر فى الدراهسم الى آخره والاصل فيهان الدراهم كانت مختلفة فى زمن النبي صلى الله علىه وسلم وفى زمن أبي بكر وعررضي الله عنه ماعلى تلاث مراتب فبعضها كان عشر س قبراطامثل الدينا رويعضها كاف اثني عشرة براطا ثلاثة أخباس الدينار و بعضها عشرة قراريط تصف الدينار فالاول وزن عشرة من الدنانير والثانى وزنستةأيكل عشرةمنه وزنستةمن الدنانير والثالث وزنخسة أيكل عشرةمنه وزن خسة من الدنا نيرفوقع التنازع بين الناس فى الايفاء والاستيفاء فأخذ عرمن كلنوع درهما فلطه فعله الانةدراهم متساوية فرج كلدرهم أربعة عشر قبراطافيق العسمل علسه الى يومنا هذاف كلشئ فالزكاة ونصاب السرقة والمهروتقذير الديات وذكر ف المغرب ان هذا الجمع والضرب كانفىعهدبني أممة وذكرالمرغمناني ان الدرهم كانشبه النواة وصارمدورا علىعهسد عرفكتبواء لمهوعلي الدينارلا اله الاالله مجدرسول الله وزادنا صرالدولة انجدان صلي الله عليه وسلموفى الغاية اندرهم مصرأر بعة وستونحية وهوأ كبرمن درهم الزكاة فالنصاب منسهمائة وغمانون درهم ماوحبتان وتعقبه في فقع القدير بأن فيه نظراء لى مااعتبر وه في درهم الزكاة لانه ان أرادم الحبة الشعيرة فدرهم الزكاة سيعون شعيرة أذاكان العشرة وزن سسعة مثاقيل والمثقال ماثة شعيره فهواذن أصغرلا أكر وان أرادبالحبة الهشعيرتان كاوقع تفسيرها في تعريف السعاوندي فهوخلاف الواقع ادالواقع ان درهم مصرلا مزيد على أربعة وستن شعيرة لان كل ردع منه مقدر

الكسرخسة عشرولاتالاته قوله وغندرهم صوابه وخس غندرهم ونقله بعضهم وارتضاه وبين وجهه قلت وليس كذلك للن الفارغ عن الدين في المحول الثالث تسعمائة وخسون درهم في تسعمائة والمعتسبروز مها أداء ووجو باوفي الدراهم و زن ووجو باوفي الدراهم و زن الغشرة منها و زن سبعة وهي أن تبكون ماقيل

وعشرين ثلاثة وعشرون درهماوف تلاتمن تلائة أرباع درهم وفخسة أغاندرهم غنغندرهم كالايخني على الحاسب (قوله وذكرفي الحمط الح) ذكر بعض المحشين عن حاشمة الرياعي لمرعني انمانقله فالبحروالنهر عن المحمط غلط في النقل وانالمنذكور فيغامة السروجىءن المسطاله تضم احدى الريادتين الى الانوىءندهولانضم عسدهماعكس مانقله هنامن ذكرالخلاف اه أقول وقدراحعت المحيط فرأيته كانقله السروحي

ووجهه ظاهر لامه أذا كانت الركاء واحبت في الكسور عندهما لم يظهر وابدة للضم تامل ثمراً يت في البدائع مثل باربع ما نقلناه عن الحيط و نصه وان كان على كل واحد من النصابين زيادة فعند أبي يوسف وعمد لا يجب ضم احدى الزياد تين الى الانوى لا نهما يوجبان الركاة في الكسور بحسبها وأما عند أبي جنيفة ينظر ان بلغت الزيادة منهما أربعت مثاقيل وأربعين درهما في كذلك

وغالب الورق ورق لاعكسمه وفي غروض تجارة بلغث نصابورق أودهب

وان كانت اقلمن أربعة مثاقمل وأقلمن أربعين درهمايجيمماحدى الربادتين الى الاحرى ليتم أربعة مثاقمل وأربعتن درهمالان الزكاة لاتجب عنده في الكسور اه (قوله وذڪره في فيم ألقديرانخ) ظاهركالم المؤلف ألمدل المه وفي السراج الاان الاول وهو أربعةعشر قبراطاعليه الجسم الغنير والجهور الكثر والساقكت المتقدمين والمتأخرس (قوله رقد ما المالط الورق الخ) في البدائع وكهذا حكم الدنانيرالتي الغالب ملماالدهب والصورية ونعوهما فيكمهاوحكم الذهب انخالص سوأه وأماألهروية والمروية بمسالم يكن الغسالب فها الذهب فتعتبر قمتهاآن كانت ثمنارا أعاأ والتحارد والافعترقدرمافهامن الذهب والفضة وزنالان كل واحد منهما يخاص بالاذابة اه فتأملهمع ماهناوانه بغسد تقسد ماهناع اأذاكم تكن تمنا راغباولا التبارة

باربع خوانيب والخسرنوبة مقسدرة مارسع قبعات وسط اه وذ كرالو لواهجي ان الزكاة تحب في الغطارفة افاكانت مائتين لانها اليومس دراهسم الناس وان لم تكن من دراهم الناس في الزمن الاول واغسايعتير ف كل زمان عادة أهسل ذلك الزمان ألاترى ان مقدار الما تنهن الوجوب الزكاة من الفضة اغاتعتبر بوزنسيعة وانكان مندارالما ثتيزفى الزكاة فى زمن الني صلى الله عليه وسلم كار بوزن خسة وفى زمن عمر رضى الله عنه يوزن ستة فيعتبر دراهم أهل كل بلد يوزنهم ودنا نبركل بلد بوزنهموانكانالوزن بتفاوت اه وكذاف انخلاصة وعن ابن الفضل اله كأن وجب في كلما أتى درهم بخارية خسة متهاويه أخسذ السرخسي واختاره في المجتبى وجيع النوازل والعيون والمعراب والخانية وذكره ففق الفديوغيرانه قال بعده الاانى أقول ينبغى أن يقيد عاادا كانت لهم دراهم لاتنقصءن أقلما كانوزنا فى زَّمنه عليه السلام وهيما تكون العشرة و زن خسة لانها أقل ما قدر النصاب عمائتين منهاحتي لاتجب في المسائنتين من الدراهم المسعودية المكائنة عكة مثلا وان كانت دراهم قوم وكانه أعل اطلاق الدراهم والآواقي في الموجود وما يمكن أن يوحد و ستعدت (قوله وغالب الورق ورق لاعكسه عنى الله راهم اذا كانت مغشوشة والكأن الغيال هو الفضية فهى كالدراهم الخالصة لان الغش فيهامستهال الأفرق ف ذلك بين الريوف والنهر حة وماغلب نضته على غشمه تناونه اسم الدواهم مطلقا والشرع أوجب باسم الدراهم وان غلب الغش فايس كالعضة كالستوقة فسنظران كانترافحة أونوى العبآرة اعتبرت قيمتها وان لغت نصاياس أبى الدراهم التي تحب فيهاالزكاة وهي التي غلبت فضمة اوجبت فيها الركاة والافلا وان لم تكن أثما نارانجة ولأ منوية التجارة فلازكاة فهاالاأن يكون مافهامن الفضة يبلغ مائتي درهم بأن كانت كثيرة ويتخلص من الغش لان الصفر لا تجب الزكاة فها الابنية التجارة والفضية لا يشترط فها نيسة التعارة والكان مافيها لايتخلص فلاشئ عليه لانالفضة فيه قدهد كمت كذافى كثيرمن الكتب وف غاية البيان الظاهرأن خلوص الفضة من الدراهم ليس بشرط بل المعتبرأن تسكون في الدراهم فضة بقدر النصاب فاما الغطارفة فقيل يحبف كل مائتي منها خسة منهاعد دالانهامن أعز الاغان والدقود عندهم وقال السلف ينظر ان كانت أغماما رائجة أوسلعا للحارة تجب الزكاة ف قيمتها كالفسلوس وان لم تكن التجارة فلاز كاة فيها لان مافيها من الفضة مستهلك لغلبة النماس علم افكانت كالستوقة وف البدائع وقول السلف أصع وحكم الذهب المغشوش كالفضة المغشوشة وقيد المصنف بالغالب لأنالغش والفضة لواستويا قفيه اختلاب واختار فالخانية والخلاصة الوحوب احتياطا وفي معراج الدراية وكذالا تباعالاوزنا وفى الهتى المفهوم من كات الصرف ان لا اوى حكم الذهب والفضة وماذكرفي الزكاة أنه لا يكون له حكم الذهب والفضة وقيدنا المفالط للورق بان يكون عشالا نه لوكان ذهبافانكانت الفضة مغملوية فكله ذهب لانه أعز وأغلى قيمة وانكانت الفضة غالبة وانبلغ الذهب نصابه ففيه زكاة الذهب وانبلغت الفضة نصابها فزكاة الفضة وفي المغرب الغطر يفية كانت من أعز النّقود بيخارى منسوية الى غطريف بن عطاء الكندى أسر واسان أيام الرشدد (قوله وفعر وضَّعَارة بلغت نصابُ ورق أوذهبُ) معطوف على فواه أولَ الباب في ائتي درهم أى يجب ربع العشر في عروض التجارة ادابلغت نصابا من أحده ما وهي جمع عرض لمكنه بفتح الراءحطام الدنيا كإف المغرب لكنه ليس عناسب هنا لانه يدخل فيه النقدان والصواب أن يكون جمع عرض بسكونها وهوكافي ضميآءا كاوم مأليس بنقد وفي العماح العرض بسكون الراء المتاع

(قوله وجوابسنلاخسرو) كماحت سة التعارة فها مطاعا مع أنعدم العدة انماهولقيامالمانعالمؤدى الى الشنى (قوله يلان سقطا لتصرف الاقوى أولى) أى إذا كان محرد نمة الخدمة في عبد التعاره مسقطاوجوب الزكاة فلان يسقط الوجوب أيضا التصرف الاقوى من النمة وهوالزراعة أولى وهـ ذا الجواب عن اعتراض الزيلي لمنلا خسر وأيضا (قوله وبهدذا سقط اعتراض المزيلعي) أي الذي أشار اليمه أولا بفوله ولابرد علمه الخوقوله وكذالامره الخ (قوله وقد يفرق الخ) قال في النهر هدا الحل مستفاد من تعلملهم بان المالك كإعلا الشراء للتحارة علك الشراء للنفقة والبذلة يعنى فلا كمون للتعارة الابالنية واداقصد حين شرائه بسعه معه فقد نوى التعارة مه بعـلاف المضارب لماقسدعلت وأماعدم صحسة قصده مقصودالتبعية فمنوع بل يصم قصده بهماوان دحل تبعاعلى ان دخول

كسوة مشياه كالقرد فيعسله

وكلشئ فهوعرض سوى الدراهم والدنانير اه فيدخل الحيوان ولايردعله ماأسيم من الحيوانات للدر والنسسل لظهوران المرادغيره لتقدمذكر ذكاة السوائم والعرض بألضم الجأئب منهومنه أوصى بعرض ماله أى حانب منه بلاتعمين والعرض بكسرالعين ما محمد الرحل ويذم عند وجوده وعدمه كذافى معراج الدراية قيد بكونها لاتجارة لانها لوكانت لأفلة فلازكاة فهالانها اليست للما يعسة ولواشترى عبدا الغدمة فأوياسعه ان وجدر بحالاز كاةفسه ولامردعلمه مااذا كان في العرض مانع من نسمة المحارة كان اشترى أرض ترابنا وباللتحارة أواشترى أرض عشر وزرعها فانهالا تحكون . تحارة المارة عليه من الثني كاقد منا وحواب منلاخسر و بان الارض ليست من العروض بناه على تفسير أبى عسداما هاعالا يدخله كمل ولاوزن ولا يكون عقدارا ولاحدوانام دود اعلتان الصواب نفسه مهاهنا عماليس بنقدولذالا بردعلي المصنف مالواشترى مذرالاتحارة وزيعه فانه الازكاة فيسه واتما يجب العشر فسهلان بذره في الارض أبط ل كونه للتجارة لان مجرد كونه نوى الخدمة في عبدا لتحارة أسقط وحوب الزكاة فلان سقط التصرف الاقوى أولى وكذالولم يزرعه ففيه الزكاة وبهسدا سفط اعتبارال ياعى كالاعنفي واعلم ان نيذالتجارة في الاصل تعتبر ثابتة في بدله وان لم بتحقق شخصها فمه وهوماقو بض بهمال التحارة واله بكون التحارة الانمة لانحكم الدل حكم الاصل وكدالوكان العمدالتحاره فقتله عمدخطأ ودفع مهوان المدفوع يكون التحارة بخلاف القتلعدا وأجرة دارالتجارة وعبسدا لتجارة عفرلة غنمال التجارة في الصيح من الرواية كذاف الحاسة وذكرف الكافى ولوالتاع مضارب عبداوثو باله وطعاما وجواة وحبت الركاة في الكل وانقصد غير المحارة لانه لاعلان الشرآء الاللتحارة بخسلاف رب المال حدث لايزكي النوب والجولة لابه علائه الشراء لغسر التحارة اه وفي فتم القدر ويحمل عدم تركيه التوب لبال مادام لم يقصد بيعه معه ما مد كرف فتاوى قاضعان ألغاس اذاماع دواب للسع واشترى لهاجلالا ومقاود وان كان لايدفع ذلك مع الدابة الىالمشترى لازكاة فيهما وانكان يدفعها معها وجب فيها وكذا العطاراد ااشترى قوارير آه وقديفرق بان ثوب العبديد خلفي يعه الادكر تمعاحتي لا يكون له قسط من الثمن فلم يكن مقصودا أصلا فوجوده كعدمه بخلاف حل الدواب والقوارير فالهمسيع قصدا ولذالم يدخس فى المسيع بلا ذكر واغماقال نصابورق ولم يقل نصاب فضقلان الورق مكسرارا ااسم المضروب من الفضة كافي الغرب ولابدأن تبلغ العروض قسمة نصاب من الفضة المضروبة كافى الذخيرة والخانية لانارومها مبنىءلى التقوم والعرفان تقوم بالمحكوك كإقدمناه وأشار بقوله ورق أوذهب الى انه مخبران شاء قومها بالفضة وانشاء بالذهب لان الثمنيزق تقدير قيم الاشياء بهمماسواءوف النهاية لوكان تقويمه باحسد النقسدين يتم النصاب و بالاسترلا فانه يقومسه عساً يتم به النصاب بالا تفاق اله وفي الخلاصة أيضاما يفيدالا تفاق على هذاوكل منهما منوع فقد قال ف الظهير مةرجل له عدد المحارة ان قوم بالدراهم لا تُحِب فيه الركاة وان قوم بالدنا مرتجب فعند أى حنى فه يقوم بما تحب فيه الزكاة دفعا كحاحة الفقير وسدا كخلته وقال أبوبوسف يقوم بمااشة ترى فان اشتراه بغيرا لنقد ين يقوم بالنقد العالب اه فالحاصل ان المذهب تخييره الااذا كان لا يمانع باحدهما أصابا تعسين التقويم بمسا يبلغ نصابا وهومرا دمن فال يقوم بالأنفع ولذاقال فى الهدا يذو تفسير الانفع أن يقومها بمسايباتُغُ نصابا ويقوم المرض بالمراندي هوفيسة حتى لوبعث عبد داللتحارة في بلدآ مريقوم ف ذلك الدى النوب مطلقا بمنوع بل ثياب المهنسة عمم الدخول لانتعين بل ان شاء البائع أعطى عيرها ماهو (قوله وذكر في الجتبى الدين في خلال الحول لا يقطع الخ) تقدم خلافه أول كاب الزكاة عندة وله ملك نصاب حولى فارغ غن الذين (قوله حتى ان من كان له ما ته درهم الخ) أوادان وجوب الضم اذا لم يكن كل واحدم نهما ٢٤٧ نصابا بان كان أقل فاما اذا كان

كل واحدمنها نصابا نا اولم بكن زائدا عليه لا يحب الضم بل ينبغي أن وقدى من كلواحد زكاته ولوضم أحدهما الى لا خوجي بؤدى كله وانفسان النساب في الحول وتضم قيمة العروض الى الشهنسين والذهب الى الفضة قيمة

من الذهب أوالفضة فلابأس بهعندناولكن يحان بكون التقويم عاهوأنفع القراءرواط والافهؤدى من كل واحد متهسما ربع عشرهوان كانءلى كل واحدمن النصابين زبادة فعندهما لاجب ضماحــدى الربادتين الى الاخرى لانهما يوحمان الزكاة فالكوريساماواما عندده فمنطران للغت الريادة منهدماأر بعية مثاقدل وأربعين درهما فكذلك والاعباضم احدى الزيادتين الى الاخرى لتتم أربعة مشاقيل وأرىعىن درهما لان الزكاة لاتجب عنده في الكسور كذا في البدائع (قوله والعدر الوحوب)عزاه

فيه العبد وان كان في مفازة تعتبر قيمته في أقرب الامصار الى ذلك الموضع كذا في القدير وهو أولى ماف التسين من الهارا كان في المفازة يقوم في المصر الدي يصير اليه ثم عند أبي حنيفة تعتبر القيمة يوم الوجوب وعندهما يوم الاداء وغيامه في فيح القيدير (وله ونقصان النصاب في الحول الايضرانكل في طرفيه) الانه يشق اعتمار الكراك أننا له امالا بدمنه في التدائه الانعقاد وتحقمق الغناء وفانتهائه الوحوبولا كذلك فسماس ذاكلاته طالة المقاء قسد بنقصان النصاب أى ورولان زوال وصفه كهلاك الكل كالاحسل الساغة عسلونة لأن العسلوفة ليست من مال الزكاة أمابه مدفوات بعض النصاب تي بعض المحمل صالحالم قاءا يحول وشرط المكال في الطرفين لنقصانه فالحوللان نقصانه بعدالحول مرحمث القممة لايسقط شسأمن الزكاة عندأى حنيفة وعندهماعليه زكاةما بقى كذافي الحلاصة وذكرفي المجتبى الدين في خلال الحول لايقطع حكم الحول وان كانمستغرقا وقال رفريقطع اه ومن فروع المسئلة اداكان له غنم للتحارة تساوى فصاما فاتتقدل الحول فسلخها ودبغ جلدهافتم الحول كانعليه فم االزكاة أن بلغت نصاما ولوكان له عصر التعارة فتعمر قبل الحول مصارخلافتم الحوللاز كاة فهاقالوالان في الأول الصوف الدي على الحادمتقوم فيمقى الحول بيقائه وفي الشاني بطال تقوم الكل الخمرية فهلك كل المال الأأنه بحالف ماروى ان سماعة عن عمداشية رىء سيراقعته مائتا درهم وتحمر بعدار بعدا شهر فليا مضى سبعة أشهر أوثمانية أشهر الانوماصارخلا يساوى مائتي درهم فتقت السنة كان عليه الركاة لانه عاد التحارة كما كان كـذَّا في الخاسة (قولدو تضم قسمة العروض الى الثمنين والذهب الى الفصة قيمة) أماالاول فلان الوجوب في الكل ماعتيار التجارة وان افترقت جهه فالاعداد وأما الشاني فللمعانسة منحنث الثمنية ومن هذا الوجه صارسيبا وضم احدى المتسدين الى الاسخوقيمة مذهب الامام وعندهما الضم بالاجزاءوهور وايةعممحتي الأمن كان لهمائة درهم وخسةمثاقمل ذهب تماغ قسمتها المأفدرهم فعليه الزكاة عنده خلافالهماهما يقولان المعتبرفهما القمدردون القسمة حتى لاتجسال كاة ف مصوغ و زنه أقل من مائتين وقيمته فوقهما وهو بقول الضم للمعانسة وهى تققق باعتبار القسمة دور آلصورة مضمها وفي الممطوكا الهمائة درهم وعشرة دباسر قيمتها أقلمن مائة تجب اركاه عنسده مما واحتلفوا على قوله والسحيم الوجوب لانهان لمءكن تكممل نصاب الدراهم باعتبارة سمة الدنانبر أمكن تكممل نصاب الدنانبر ماعتبار قيمة الدراهسم لانقيمتها تبلغ عشرة دنانبرفتكمل احتياطا لايجاب الزكاة اه وبهسذا بلهر بحث الزلمى منقولا وضعف كالأم المسنف فالكافى حيثقال ان القيمة لا تعتسر عندتكامل الاجزاء عنده كاثن وعشرة دنانبرط نامنه أن ايحاب الزكاة في هذه المشلة على الصيح لتكامل الاجزاء لاماعتمار القمة ولدس كإطن بل الايحاب باعتبار القيمة كاأواده تعليل الحيط فان حاصله اعتبار القسمة من حهية كلمن النقدين لامن جهدأ حدهما عينافانه ان لم يتم النصاب باعتبار قيسمة الدهب بالفضدة يتم باعتمارقمه الفضة بالذهب فكمف يكون تعلملا لعدم اعتبارا لقمه مطلقاعند تكامل الاجزاء مع اله يردعليه لو زادت قيمة أحدهما ولم تنقص قيمة الاسركا تدرهم وعشرة دنا أير تساوى ما تد وتمانين فانمقتضي كالرمهمن عدم اعتبارا لقيمة عندتكامل الاجزاءأن لايلزمه الأخسة والطاهر

فى المدائع الى الامام حيث فال ثم عنداً بي حنيفة يعتبر في النقوم منفعة الفقراء كاهواً صله حتى روى عنه انه قال اذا كان لرجل خسة و تسعون درهما ودينا ويساوى خسة دراهم انه تعبب الزكاة وذلك بان تقوم الفضة بالذهب كل خسة منها بدينار اه

وباب العاشر كه هومن أسبه الامام للأخذ المسدقات من التجارة

ولاب العاشرك (قوله والمرادهمامايدور أسم العشراع) بيانه مافي النهاية العاشر لغسة من عشرت القومأعشرهم بالضم عشرامضم ومةاذأ أخذت منهم عشرأموالهم فعلىهذا تسميةالعاشر الذي بأحذ العشرانما يستقيم على أخذهمن الحرى لأمن المسلم والذمي لاله بأخددمن المسلم ردع العشرومن الذمي نصف العشرومن الحربي العشرعلى مامحي ولكن فيحق كل واحددمتهم يدوراسم العشروان كأن معشئ آخر فجازا طلاق اسمالعاشرعلىلهاه وقوله وتسميةالشئالخ حواب آخر لصاحب العناية وفي النهسرءن المعدية ولاحاحةالمه بلالعشرعلم على ما مأخذه العاشرسوا كان المأحود عشرالغوياأور يعمهأو

لزومسعة اعتبار اللقيمة أخذا من دلوله من أن الضريس الاللمجانسة والحاهي باعتبار المعنى وهو القيمة لا ما عتبار الصورة وقد صرح به في الحيط فقال لو كان له ما تقدرهم وعشرة دنا نبرقيمة اما ثق و أربعون فعند أبي حنيفة تجب ستة دراهم وعندهما هو نصاب تام نصفه ذهب و نصفة فعيب في كل نصف ربع عشره وفيه أيضالو كان له ما ثة وخسون درهما و خدنا نبر قيمتها خسون تخب الزكاة بالاجماع ولو كان له ابريق فضت و زنه ما ثة وقيمته لصناعتهما ثنان لا تجب الزكاة باعتبار القيمة لان الجودة والصنعة في أموال الرباد قيمة لها عندا نفر ادها ولاعتد المقابلة بحنسها اهو في المعراج لو كان له ما ثة وخسون درهما و خسة دنا نبر وقيمة الدنا نبر لا تساوى خسين درهما تحب الزكاء على قوله ما واختلف المشايخ على قوله قال بعضه ملا تحب لان الضماعت اللقيمة الوحمة و تجب و يضم الاقل الى الاكثر الى الاقل على المواقع عند و و يضم الاكثر الى الاقل الى الاكثر الى الاقل الى الاكثر الى الاقل الى الاكثر الى الاقل الى الاكثر أو عكسه عنده واغيا يضم أحد النقد بن الى الا تنويمة ولا فرق بين ضم الاقل الى الاكثر أو عكسه عنده واغيا يضم أحد النقد بن الى الا تنويمة ولا فرق بين ضم الاقل الى الاكثر أو عكسه عنده واغيا يضم أحد النقد بن الى الا تنويمة ولا فرق بين ضم الاقل الى الاكثر أو عكسه عنده واغيا يضم أحد النقد بن الى الا تنويمة ولا فرق بين ضم الاقل الى الاكثر أو عكسه عنده واغيا يضم أحد النقد بن الى الا تنويمة ولا فرق بين ضم الاقل الى الاكثر أو عكسه

وباب العاشر كه

أخره عماقيله لتحعض ماقيله ذكاة بخلاف ما يأخذه العاشر كاسميأتي وهوفاعل من عشرته أعشره عشرابالضم والمرادهنا مايدورا بم العشر في متعلق أخذه فانه اغيا بأحد العشر من الحربي لاالمسلم والذمى أوتسميمة الشئ باعتبار بعض أحواله وهوأخدنه العشرمن انحسر بي لامن المسلم والذمي والادوار مركب فيتعسرا لتلفظ بهوالعشر منفسرد فلايتعسر وقواه هومن تصب والامام ليأخسذ الصدقات من العار العام على الطريق لبأخذ الصدقات من التعار المارين ماموا الهم عليه قالوا واغما ينصب ليأمن التجارمن اللصوص ويحميهم منهم فيستفادمنه اله لايدان يكون قادراءلي انجماية لان الجماية بالحماية ولذاقال في الغماية ويشمرط في العامه ل أن يكون حوا مسلما غسرهاشمي فلايصم أن يكون عبدالعدم الولاية ولايصم أن يكون كافر الانه لايلي على المسلمالا يقولا يصيم أن يكون مسلماها شعبالان فهاشهة الزكاة آه بلفظه و يه يعسلم حكم تولسة المهودف زمانناعلى بعض الاعمال ولاشمك في حرمة ذلك أيضاقيدنا بكونه نصب على الطريق للاحتراز عن الساعى وهوالذى يسعى ف القيائل ليأخذ صسدقة المواثى في أماكنها والمصدق بتخفيف الصادوتشد يدالدال اسم جنس لهمأ كذافي البدائع وحاصله انمال الزكاة نوعان ظاهسر وهوالمواشي والمال الذي عربه التاج على العاشر وباطن وهوالدهب والفضمة وأموال الكارة في مواضعها أما الظاهر فللأمام ونوايه وهم المصدقون من السبعاة والعشار ولاية الاخسد للاسية حسنمن أموالهم صدقة وتجعله للعاملين عليا حقافلولم يكن للامام مطالبتهم لم يكن لهوحه واالستهرمن يعثه علمه السلاة والسلام للقيائل لأخذ الزكاة وكذا انخلفاء بعده حتى فأتل الصديق مانعى الزكاة ولاشك ان السوائم تحتاج الى الجماية لانها تكون فى البرارى بحماية السلطان وغيرها من الاموال اذا أخرجه في السفر احتاج الى المحاية بخلاف الاموال الباطنة اذالم يخرجها مالكهامن المصرافقده ـ ذا المعنى وفي البدائع وشرط ولاية الاخذوجود المحماية من الأمام فلاشئ لوغلب الخوارج على مصرأ وقرية وأخد فوامنهم الصدقات ومنها وجوب الزكاة لان المأخوذ كاة فراعي شرائطها كلها ومنهاطهورالمال وحضو والممالك فلوحضر وأحسر بممافي يتسه أوحضرمالهمع

ون قال لم يتم الحول أوعلى دن أوأديت أناأ والى عاشر آخر وحلف صدق الافي السوائم فيدفعه سفسه (قوله وبهاندفعمافي غاية الساناك) قالف الشرنبلالمة لايخفى مافعه من معارضة المنطوق اللفهوم فلمتأمل اهوفيه تظرلانه لم يكتف عفهوم كلام المصنف العا ينقسله عن المعراج وهو صر م لكن عدارة المعراج بعدنقله عبارة الخبازية هكذا وقسل شغيأن مسيدقه فيما ينقص النصاب له لايه لا أخد من المال الذي يُكون أقسل من النصابلان ما مأخذه العاشر زكاة حتى شرطت فمه شرائط الزكاة ذكره في شرح مختصر الكرخي لاقدوري

متمضع ونحوه فلاأخسذوف التدمن ان هسذا العمل مشروع وماوردمن ذم العشار مجول على من مأخذأموال الناس ظلما كاتفعاء الظلة الموم روى انعر أراد أن ستعمل أنس بن مالك على هذا العمل فقال له أتستعملني على المكس من عملك فقال ألا ترضى ان أقلدك ماقلدنه وسول الله صلى الله عليه وسلم أه وفي الخانية من قسم الجمايات والمؤن من الناس على السوية بكون مأجورا أه (قوله قن قال لم يتم الحول أوعلى دين أوأ ذيت أنا أوالى عاشر آخر وحلف صدق الافي السوائم في دفعه بنفسمه أماالاول والثانى فلانكاره الوجوب وقدمنا انشرط ولامة الاخد وحودالزكاة فكل ماوجوده مسقط فالحكم كذلك اذاادعاه والمرادبنفي عمام الحول نفده عماف مده ومافى سته لانه لوكان في بيته مال آخوقد حال عليه الحول ومامر به لم على عليه الحول واتحد الحنس وان العاشر لايلتفت المه وجوب الضم في متحد أنجنس الالما مع كافد مناه وقيد في المعراج الدين بدين العباد وقدمناان منمدن الزكاة وأطلق المصنف فالدن فنحل المستغرق للسال والنقص النصاب وهو الحقومه المدفع ماف غاية السان من التقسد بالمحيط لماله والدفع مافى الخيازية من أن العاشر يسأله عن قدر الدين على الاصم فان أخره عايستغرق النصاب يصدقه والالا يصدقه اه لان المنقص الهمانع من الوحوب فلأفرق كافى المعراج وأشار المصنف ألى ان الماراذا قال اليس في هذا المال صدقة واله يصدق مع عينه كها فللسوط وان لم بين سدالنفي وفيه أيضا ادا أخر التاج العاشران متاعهمروى أوهروى واتهمه العاشرفيه وفمه ضررعلمه حلفه وأحدثه ندالصدقة على قواملانه لمس له ولاية الاضراريه وقد نقل عن عرائه قال لعمالة ولا تفتشوا على الناس متاعهم وأماالناك فلانهادعي وضع الامانة موضعها ومراده اذاكان في تلك السنة عاشر آخر و الافلا يصدق لظهور كذبه سقين ومراده أبضاما اذاأدي بنفسه في المصر الى الفقراء لان الاداء كان مفوضا المه فيه وولاية الاخذ بألرو ولدخوله تحت انحماية لانه لوادعي الاداه بنفسه الهم يعد الخروح من المصرلا يقبل واغالا يصدق في قوله أديت بنفسي صدقة السوائم الى الفقراء في الصرلان حق الاخد السلطان فلاعلان اطاله بخلاف الاموال الباطنة ثم قبل الركاء هوالاول والثاني سماسة وقسل هوالشاني والأول ينقلب فلا هوالعيم كذافى الهذاية وظاهر قوله ينقلب نفلاانه لولم بأخذمنه الامام لعله مادائه الىالفقراء فازذمته تترأديانة وفعه احتلاف المشايخ كمافي المعراج وفي عامع أبي الدسر لوأحاز الامام اعطاءه لم يكن مه مأس لانه اذا أذن له الامام في الابتداء أن يعطى آلى الفقر ا وبنفسه حازفكذا اذاأحاز بعد الاعطاء اه واغباحافوان كانت العدادات بصدق فها للاتحاءف لتعلق حق العسدوهوالعاشرفالاحنوهو يدعىعلمهمعني لوأقربه لزمه فعلف لرحآءالنكول يخلاف حدد القذفان القضاء مالنكول متعذر في الحدود على ماعرف وعذلاف السلاة والصوم لانه لامكذب لهفها فاندفع قول أي بوسف الهلاحاف لانهاعبادة وأشار المستف بالاكتفاء بالحلف الى انه لايشترط اخرآج البراءة قيمااذاادعي الدفع الى عاشرآ خوتمع اللعامع الصغير لان الخط يشسمه الخط فلم بعتبرعلامة وهوظاهراأرواية كافي البدائع وشرطه في الأصل لانه ادعى ولصدق دعواه علامة فعب ابرازهاوف المعراج ثمءلي قول من يشترط الواج البراءة هل يشترط البمين معها فقد اختلف فيه وفى البدائع اذا أتى بالراءة على خلاف اسم ذلك المصدق وانه يقب ل قوله مع عسم على حواب ظاهر الرواية لآن البراءة ليست شرط فكال الاتيان بها والعدم بمرلة واحدة آه وقد يقال اله دلىل كذبه فهونظير مالوذكرا محدالرا بعوغلط فيهفانه لاتسمع الدعوى وانجاز تركه الاأن يقال

(قوله وفي الجزية لا يصدق الخ) قال الرملي فلوثبت أخذه امنه لم تؤخذ ثانيا اذا كان الا تخذالسلطان أونا تبه لانها لا تسكر رف السنة مرتين وهي واقعة الفتوى (قوله وقولهمما يؤخذ من الذمي خربة الخ) أقول صرح في شرح در را لبحار بانه بزية حقيقة والظاهران مرادهم بها بانهاجر بة تؤخذعلى ماله فلا بلزم منه سقوط جزية رأسه وعليه فالحزية نوعان جزية رأس وجزية مال وسمى عمررضي الله عنه المأخوذمن مال بني تغلب جزية وانكان ضعف المأخوذمن المسلين المأخوذ على ماله خرية كماسمي

> لان تسميته جزية أولى من تسميته صدقة انهم ليسعلى بني تغلب حزية لرؤسهم غيرها بخلاف غيرهم (قواه

لكونهم غيرأهل لهاالا ويستثني من العموم الخ) وكل شئ صدق فيه المسلم صدق فيه الذمي لاائحربي الافيأم وإدهوأخذ مناربع العشروهن الذمى ضعفه ومن الحربي العشر بشرط نصاب وأخذهممنا

قال في النهر واعظم ان مقتضى حصر المصنف انهلوقال أديت الىعاشر وغمة عاشرأن لايقسل قواه ومهجزم في العناية وغاية المان قال السروحي وتبعه الشارجوينيني أن يقبل لثلا يؤدى الى استثصاله وحزميه العيني وتنعمه فيشرح الدرر وارتضاه فالعرالاان كلام أهل المذهبأحق مااليه بذهب اه (قوله حزم به منسلاشيخ) هو

انهاعبادة بخلاف حقوق العباد المحضة وف المحيط حلف انه أدى الصدقة الى مصدق آخر وظهر كذبه آحده بهاوان ظهر بعد سنمنان حق الاخذ المت فلا يسقط بالمهن الكاذبة اه (قوله وكل شي صدق فيه المسلم صدق فيه الذمى الانما يؤخذ منهم ضعف ما يؤخذ من المسلم فيراعى فيه شرائط الركاه نحقيقا للتضعيف وفي التيمن لاعكن اجراؤه على عومه فان ما دؤ خذمن الدمى جزية وفي الجزية لا يصدق اذاعال أديتها انالان فقرآء أهسل الذمة ليسواع صارف لهسذا المحق وليس له ولاية الصرف الى مستعقه وهومصالح المسلين اه وقولهم ما يؤخسنمن الذمى جزية أى حكمه حكمها من كونه بصرف مصارفها لاانه جزية حتى لانسقط جزية رأسه في تلك السنة نصعلمه الاسبهابي واستثنى فالبدائع نصارى بني تغلب لان عرصا تحهممن الجزية على الصدقة المضاعفة واذاأ خُذَ العاشر منهم ذلك سقطت الجزية اه (قوله لا الحرى الافي أمولده) أى لا يصدق الحرى فى شيّ الاف حارية فى يده قالهى أم ولدى وانه يصدق وكذافي الجوارى لان الاخذمنسه بطريق الجماية لازكاة ولاضعفها فلايراعي فعه الشروط المتقدمة ولذاكان الاولى أن يقال لايلتفت الى كلامه أولايترك الاخذمنه اذاادعي شيأعماذ كرناه دون ان يقال ولا يصدق لانه لوكان صادقا بان ثنت صدقه ببينة عادلة من المسلمن المسافر ين معهمن دارا محرب أخذمنه كذافي فتح القسدس و يستثنى من العموم ما اذاقال الحرى أديت الى عاشر آخو عقه عاشر آخرانه لا يؤخذ منه ثانيا لا به يؤدى الى الاستئصال جزم به منلاشيخ في شرح الدرر وذكره في الغاية بلفظ ينبغي أن لا يؤخذ منه يعشرلان النسب يثنت فدار الحرب كإيثنت فدار الاسلام وأمومية الولد تبع لنسب وقيده ف أنحمط بانكان نولدمثله لثله لانه لوكان لابولدمثله لثله فانه يعتق عليسه عندأتي حنيفة ويعشرلانه اقراربالعتق فلا يصدق ف حق غره اه وقيد بام الولدلانه لوأقر بتدبير عبد ولايصدق لان التدبير لايصفح في دارا كحرب كذا في المعراج وفي النهاية لومر بجلود الميتة فان كانوا يدينون انها مال أخسد منها وآلافلا اه والحاصل انه لا يؤخذ الامن مال (قوله وأحد سنار بع العشر ومن الذمي صعفه ومن المحر بى العشر بشرط نصاب وأخذهممنا) بذلك أمر عمر رضى الله عنسه سعاته وقاسمناان المأخوذ من المسلم زكاة ومن الدمى صدقة مضاعفة تصرف مصارف الجزية وليست بجزية حقيقة ومن الحسرى بطريق الحماية وتصرف مصارف انجزية كافي غاية البيان ويصيح أن يتعلق قوله بشرط نصاب بالثلاثة وهومتفق عليه فى المسلم والذمى وأماف الحربي فظاهر المختصرانه اذامر باقل منهلا يؤخذمنه وفى المجامع الصغيروان مرحرنى بخمسين درهمالم يؤخذمن مشي الاأن يكونوا بأخذون منا من مثلهم لان الاحذ بطريق المجازاة وفي كتاب الركاة لانأ خدمن القليل وان كانوا

الامام محدبن مجد بن محود البخارى في كايه المسمى بغر رالاف كار في شرح در را ابحار العلاسة محد بن وسف بن الياس القونوى وفي بعض الفسيخ من الخسر ووهو تحريف الانعسارية كعمارة الكنز (قوله وأمومية الولدتب عالسب) أى قيصح اقراره بهاقال فالنهر وهذالا يشكل على قول أبى حنيفة أماعلى قولهما فمدار الامرعلى دمانتهم وأذادانوا ذلك لا يؤخذوعلى هذا التفصيل نوم بحلد الميتة كذافي المعراج معزياً أنى النهاية وبه علم ان ماسيذكره عن النهاية من فوله لوم بحلد المبتة الخامة تصراً عليه ما الاينبغي بل التفصيل الما هوعلى قوله ما فعله الماسلة عليه م الاينبغي بل التفصيل الماهوية يعسلم حرمه ما يفعله

بأخذون منالان القليل لم يزل عفواوه وللنفقة عادة فأخلقهم مناه ن مشله ظلم وخيانة ولامتا بعلة عليه والاصل فيه اله متى عرفنا ما يأخذون منا أخذمتهم مشاله لان عمرا مربذ الناوان لم نعرف أخد منهم العشر لقول عررضي الله عنه فان أعماكم والعشر وان كانوا بأخذون الكل نأخذمنهم الجمع الاقدرمايوصله الى مأمنه في الصيح وان لم بأخذوامنا لاناخذمنهم ليستمروا عليه ولاناأحق بالمكارم وهوالمراد بقواء وأحددهممنالانه بطريق الحازاة كذافي التيدين وفكافي امحاكم أن العاشر لايأخذ العشرمن مال الصي الحربي الأأن يكونوا يا خذون من أموال صباننا شيئا اه (قوله ولم يْن فحول بلاعود) أى لاعود الى دارا كحرب لان الاخد في كل مرة يؤدى الى الاستشصال بخلاف مااذاعاد ثم نوب البنالان ما يؤخه نمنه وطريق الامان وقد استفاده في كلمرة وفي المعط ولوعاد المحرى الى داراكوب ولم يعلم به العاشرة خوج ثانيا لم يأخذه عامضي لان مامضي ستقط لانقطاع الولاية ولومرالمهم والدمى على العاشر ولم يعلم بهما شم علم في الحول الثاني يؤحذ منه مالان الوجوب قد ثبت والمسقط لم يوحد اه (قواد وعشر الخمر لا المخترس) أى أخذ تصف عشر قيمة المخمر من الدمى وعشرقىمتهمن الحربي لاائه يؤخذا لعشر بتمامه منهما ولاان المأخوذمن عسين الخمرلان المسلم مهمى عناقترا بهاووحه الفرق سالخمروا تخنز برعلى الظاهران القسمة في ذوات القسم لها حكم العن والحنز رمنهاوف ذوات الامثال لدس لهاهذا الحكم والخمرمنها ولانحق الاخذمنها للعماية والمسلم محمى خرنفسه الخلدل فكذا محمها على غيره ولا محمى خنز برنفسه بل عوب تسديد مالاسلام فمكذالأسحمه علىغميره وسمأتى فآخرباب المهرماأ وردعلي التعليم لالاول وجوامه وفي الغامة تعرف قسمة الخمر بقول واسقت تاما أوذميس أسلا وفى الكافى يعرف ذلك بالرجو عالى أهل الدمة اه قدتنا مخمر الدعى والحرى لان العاشر لايأ خدمن المسلم ادام بالحمر اتفاقا كداف الفوائد وقيدالمستلة فالمسوط والاقطعبانء الذى بالخمروا لحتز ترالتحارة ويشهدله قول عرولوهم سعها وخدواالعشرمن انمانها وفالمعراج قوله مرذمي يخمرا وخنز برأى مربه مماسسة التحارة وهما يساويان مائتي درهم لماذكرنامن رعاية الشروط في حقه اه وجاود المتسة كالحمروانه كان مالافي الابتداء ويصرمالافي الانتهاء بالديغ (قوله ومافي بيته) معطوف على الخنز برأى لا يعشر المال الذى في منته لما قدمنا ان من شروطه مر و ره بالمال علمه فيلزمه الزكاة فيما بعنسه و بين الله تعالى (قوله والمضاعة) أي لا يأخذ من مال المضاعة شأ لان ألو كمل لدس منا أب عند في أداء الزكاة وفى المغرب المضاعة قطعة من المال وفى الاصطلاح ما يدفعه المالك لا نسان سمع فمه ويتحر لَكُونَ الرَّبِحَ كُلُهُ لِلسَّالِكُ وَلَا شَيَّ لَلْعَامِلَ ﴿ قُولُهُ وَمِالَ الْمُضَارُّ بَهُ وَكُسب الْمَأْذُونَ ﴾ أَيْلا بَأُخَذَ العَشْرِ من المضارب والمأذون لانه لاماك الهما ولايا ية من المالك وهذاه والعجيم في التلائة ولو كان في المضاربة ربع عشر حصة المضارب ان بلغت نصا بالملك نصيبه من الربع ولوكان مولى المأدون معسه يؤخذمنه لآن المال له الااذا كانعلى العبددين محيط بماله ورقبته لأنعدام الملائ عنسده وللشسغل عندهما (قوله وثني انعشر الخوارج) أى أخذمنه نانيا ان مرعلى عاشر الخوارج فعشروه لان التقصيرمن جهته حث مرعلهم بخلاف سأاذا ظهرواعلى مصر أوقرية كاقدمناه

ولم بنن في حول بلاعود وعشرانخر لاالخنز بروما في بيته والمضاعة ومال المضاربة وكسب الماذون وثنى ان عشرانخوارج وثنى الركازي

العمال الدوم من الاحد على رأس المحربي والدمى خارجاءن الجزية حتى بقكن من زيارة بيت المقدس

﴿ باب الركاز

﴿باب الركاز﴾

هوالمعدن أوالكنزلان كالامنهمام كوزني الارضوان اختلف الراكزوشي راكز ثايت كذاني

(قوله و به اندنه ما في غاية السان الخ) قال الرملي عبارته والركاز اسم لها جيعا فقد يذكر و مراد به الكثر و يذكر و مراد به المغدن وهوما خوذ من الركز وهوالآثمات بقال ركز رجعه أى أثبته وهسذا في المعدن حقيقة لا به خلق فيه مركبا وفي الكثر مجاز بالمجاورة كذا قاله فرالا سلام رجه الله اه ۲۰۲ فيه علت انه لا وجه لقوله اندفع ما في غاية السيان الخ اذلم يجعله نفسه حقيقة

المغرب فظاهره انه حقيقة فمهما مشتر كامعنويا وليس خاصابالدفين ولودار الامرفيه بين كونه مجازا فمدأومتواطما ادلاشك في حقة اطلاقه على المعدن كان النواطؤمت عينا ويداند فع ما فعاية السان والبدائع من أن الركاز حقيقة في المعدن لانه خلق فهام كاوفي الكنر مجازيا تجاورة وفي المغرب عدن بالككان أقام به ومنه المعدن لماخلته الله تعالى في الرض من الذهب والفضية لان الناس يقيمون فيه الصيف والشتاء وقبل لانبات الله فيهجوهرهما واثباته اياه في الارض حتى عدن فهما أى ثبت أه (قواه خس معدن نقد ونحو حديد في أرض راج أوعشر) لقوله عليه الصلاة والسلام وفيالر كازا كخمس وهومن الركزوانطاق على المعدن ولايه كان في أيدى المكفرة وحوته أبديناغلبة فكانغنيمةوفى الغنيمة الخمس الاان للغاغين بداحكمية لشوتها على الظاهر وأما الحقيقة فللواجد فاعتبرناا كحكمية في حق الحمس والحقيقة في حق الأربعية الاخياس حي كانت للواحد والنقدالذهب والفضة ونحوا كحديدكل حامد ينطيه عبالنار كالرصاص والنحاس والصيفر وقسديه احستر ازاءن المائعات كالقار والنفط والمطوء فآلجامد الذى لا ينطبع كالجص والنورة والجواهر كالياتوت والفروزج والزمرد فلاشئ فهاواطلق في الواجد فشمل الحر والعمد والمسلم والذمى والمالغ والصي والدكر والانثى كافي الحمط وأما انحرى المستأمن اذاعم ل بغسراذن الامام لم يكن له شئ لا يه لاحق له في الغنيمة وان على باذبه فله ماشرط لانداستعمله فيه واداع لرحلان في طلب الركاز وأصابه أحدهما يكون للواحد لانه عليه الصلاة والسلام حمل أربعة أخاسه للواحد واذااستأجرأ واءللعمل في المعدن والمصاب للسستأجرانهم يعسملون له وعن أبي يوسف لووجد ركازا فباعه بعوض والخمس على الذى في يده الركاز ويرجع على البائع بخمس الثمن كذافي الحيط وف المسوط ومن أصاب ركازا وسعدان بتصدق بخمسه على المساكين فاذااطلع الامام على ذلك أمضى له ماصنع لان الخمس حق الفقراء وقد أوصله الى مستحقه وهوف أصابة الركاز غير محتاج الى الحماية فهوكز كاة الاموال الباطنة اه وفي المدائع ويجوز دفع الخمس الى اوالدين والمولودين الفقراء كاف الغنائم و يجوز الواحدان بصرفه الى نفسه ادا كان محتا حاولا تغنيه الاربعة الاحاس بان كان دون المائتين اما اذابلغ مائتـ سَوانه لا يحوزله تناول الخمس اه وهود لسل على وجوب الخمس مع فقر الواجد وجو أرصرفه لنفسه ولايقال ينبغي أن لا يجب الحمس مع الفقر كاللقطة لانانقول انالنص عام فيتناوله كدافي المعراج وقسد بكونه في أرض خراج أوعشر ليخرج الدارفانه لاشئ فهالكن وردعليه الارض التي لاوظمفة فهاكالمفازة اذيقتضي أنهلا شئ فى المأخوذمنها وليس

كذلك فالصواب أنلا يععل ذلك اقصدالا حتراز بل التنصيص على ان وظيفتهم المستمرة لاتمنع

الاخذيما يوجدفها كذافي فتم القدير وفى المغرب خس القوم اذاأ خذخس أموالهم من بابطلب

اه واستشهدله في ضياء الحلوم بقول عدى بن عاتم الطائي ر بعت في الجاهلية وخست في الاسسلام

والخمس بضمتين وقد تسكن الميم و مه قرئ في قوله تعالى فان لله خسه اه فعسلم ان قوله في المختصر

خس بتخفيف الميم لانه متعدفاز بناء المفعول منه وبه اندفع قول من قرأه خس بتشديد الميم طنامنه

فالعدن عازاف الكنر تامل اه قات وفيه نظر ظاهرفتدبر (قوله وقيد بكونه في أرض خراج أو عشرائي أقول الفهوم من كالم البسدائعان المراد من أرض الحراج والعشرهوالارض الخير خسمه عدن الله وضحو حديد في أرض خراج أو عشر

المملوكة وانه قال وأما المعدن فلايخهاواماان وجده فىدارالاسلامأو دارا كحرب في أرض مملوكة أوغرممأوكة فانوحده فىدأرالاسلام فىأرض غر مملوكة نفيه الخس وأنوحــده فيأرض مملوكة أودارأ ومنزل أو **حانوت** فلاخلاف في ان الاربعة الاخاس لصاحب الملكوحسده هوأوغيره واختلف فى وحوب الخس م قال وأمااذا وجده في دأراتحربائخ لكناذا حمل كلام المصنف هنا على غير المملوكة وذلك كالمفازة مرد علمهانها ليستعشرية ولاخراحية فكيف يعترعنها مارض

العشراوانخراج الأأن يوجد أرض عشر أوحراج غير بملوكة (قوله والصواب أن لا يجعل ذلك لقصد الاحترازائخ) قال ان قى النهرفيه بعث بل يصيم أن يكون للاحترازهن الدارويعلم حكم المفازة بالاولى لانه اذا وجب فى الارض مع الوطيفة فلان يجب فى الخالية عنها أولى أه قلت وفى دعوى الاولوية نظر لانهم جهلوا عدم لزوم المؤن دليلا على عدم وجوب انخس كما يذكره المؤلف فى المقولة الات تية تامل (قوله لمساعلت ان الهنفف متعد) أى فينى للفعول من غير نقله الى باب التضعيف على ان التشديد لا معنى له هنا لان خست الشيء عنى حعلته خسة أخساس كاف النهر وأما الذي بعنى أخذت خسه ووسم فهو المففف كامرهن المغرب

(قـــوله واختلفوا في وحوب الخس) الظاهر ان الخلاف فسنه حارفي الارض المملوكة للواحد أولغمره بدلمل قواد قداد تمعا للمدائع سواءوحده هوا وغره أي المسالك أو غسير السالك فقول المتن لاداره وأرضيه وكنز وباقيه المختطاله وزنبق لاداره وأرضه مارحاع الضمر للواجسد لدس احـــترازا عن الارض المماوكة لغيرالواجديل هماسواه في عدم وجوب الخس فمهما كمااستوباني انالارسةالاخاس للىالكسواه كازهو الواحب أوغيره وعبارة التنوبر تقتضي خلاف ذلك فانه قال و ماقسه أي ماقي المعدن بعدائخس لمالكها ان ملكتوالا فللواجد ولاشئ فممان وجسده فيداره وأرضه فقوله وماقمه لمالكها مدلءلى انهلوكان الواحد غرالمالك مخمس والماقي للسالك ولوكان الواجد هوالمالك لاعمس بل الكلله لقوله بعدمولا شئفهانوحدهفداره وأرضه فتأمل (قوله

ان المخفف لازم لماعلت ان المخذف متعد والهمن باب طلب (قوله لاداره وأرضه) أى لاخس في معدن وجسده فداره أوأرضه واتفقواعلى ان الاربعسة الاخاس للالاسواه وحده هوأ وغسره لانهمن تواسع الارض بدليسل دخواه في البسع بغيرت عية فيكون من أجزائها واختلفوا في وجوب الخس قال أبو حنىف قلاخس ف الداروالمدت والمتران والحسانوت مسلسا كان المسالك أوذمسا كاف المحيط وفىالارض عنه روايتان اختارا لمصنف انها كالدار وقالا يحب الخس لاطلاق الدليسل وله الهمن أجزاءالارض مركب فهاولامؤنة في سائر الاجزاء فيكذا في هذا الجزءلان المجزء لايخالف الجلة بخلاف المكنز فامه غسيرمركب فها والفرق بين الارض والدارعلى احسدى الروايتسين وهي رواية المجامع الصغيران الدارملكت خالية عن المؤندون الارض ولذاو حب العشر أوالخراج في الارض دون الدارفكذا هذه المؤنة حتى قالوالو كان فى الدار نخلة تطرح كل سسنة اكرارامن الشمار لا يجب فيهشئ لمسائلنا بخلاف الارض وفى البدائع هذا كله اذاوجد في دارالاسلام فاما إذاو جـــده في دار اتحرب فان وجده فأرض غرمماو كة فهوله ولاخس فيه كافى الكنزواو ردعلي كون المعدن من أجزاءالارض جوازالتيمسميه وليسبجها لزوأحات فالمعراجيانه من أجزائها وليسمن جنسها كالخشب (قوله وكنر) بالرفع عطف على معدن أى وخس كنر وهودفين الجاهلية فبكون الخس لمبت المسال وله أن يصرفه الى نفسه ان كان فقرا كاقدمنا من المعدن ووجوب الخس اتفا فالعموم الْحَديث وفي الركازائخس كاقدمناه (قواه وباقيه للجغتط له) أى الاخماس الاربعة للذي ملكه الامام البقمعة أؤل الفتع وانكان متا فلور تتسه انعرفوا والافه ولاقصى مالك للارض أو لورثته كذاف البدائم وقيل وضعف بيت المال ورجه في فتح القدير وفي التحفة جعله لبيت المال انالم يعرف الاقصى وورثته وهدندا كأعندهما وقال أيو يوسف أن الياقي الواحد كالمعدن لان الاستمقاق بقسام انحيازة وهيمنه ولهماان يدالهتط لهسيقت اليسه وهي يدانخصوص فيملك به مافى الماطن وانكانت على الظاهر كما إذا اصطاد سمكة في بطنها درة ثم بالبيع لم تخرج عن ملكه لانه مودعفها مخلاف المعدن لالهمن أجزائها فينتقل الى المشترى ومحل الخلاف فهمآ اذالم مدعه مالك الارض فان ادعى انهملكه والقول قوله اتفاقا كذاني المعراج أطلق في الكنر فشمل النقدوغيره من السلاح والا " لات وأثاث النسازل والفصوص والقماش لآنها كانت ملكاللكفار فوته أمدينا قهرافصارت غنيمة وقيسدناه بدفي المجاهلية بان كان نقشه صغا أواسم ملوصكهم المعروفسين للاحترازعن دفتن أهل الاسلام كالمكتوب عليسه كلة الشهادة أونقش أخومه روف للمسلمن فهو لقطة لانمالاالسلين لايفهم وحكمهامعروف واناشتبه الضرب عليهم فهوجاهسلي في ظاهر المذهب لانه الاصلوقيسل يمجعسل اسلاميا في زماننا لتقادم العهد وأشار بقوله للحضتط له الى انه وحدمق أرض بملوكة لانه لووجده في أرض غير بملوكة كاتجدال والمفيازة فهوكا لمعدن يجب خسه وباقيه للواجدمطلقاحا كادأوعبسدا كإدكرناه وفىالمغربالمخطةالمكادالهنتط لبناءدارأوغسىر ذالتمن العسمارات وفي المعراج أغاقالوا للجفتط له لان الامام اذاأراد قسمسة الاراضي عنط لكل واحدمن الغاغبن وبجعل تلك الناحية له (قوله وزئبق) أي خس الزئبق عند أبي حنى فة وعجد وعن أبي يوسف لأشى فيسه لانه مائع ينبع من الارض كالقير ولهسما انه ينطبع مع غسيره وانه جر

و ٣٠ ـ بحر الني وعن أي يوسف لاشي فيه)قال الرملي أي فروا يته الاخبرة واقول الخلاف في المصاب في معدنه أما المؤجود في خزائ الكيفا رفضه الخيس النياقا كذاف النهر وهذا أيضا فيما إذا وجده في غير ارضه وداره أما اذا وجده فيهما لاسهل لاحاء

يطبخ فيسيل منه الزئبق واشبه الرصاص وهو بكسرالياء بعدالهمزة الساكنة كذافي المغرب وقيل هوحيوان لانهذوحس يتحرك بالارادة ولهذا يقتل كذافي المعراج وفي قتح القديرانه بالساءوقد تهمز ومنهم حننتذمن يكسر الموحدة بعدالهمزة مثل زيرالثوب وهوما بعد لوجديده من الومرة لاخذه لاعلى وجه القهر والغلبة (قوله لاركازدار حرب) أى لا يخمس ركاز في دارا كحرب لانه لس يعنسمة لاخسذه لاعلى وجه الفهروا لغلبة لانعدام غلية المسلمين عليه أطلق في الركازفشيمل الكنر لاركازدار وبونيروزج والمعدن والقدو رىوضع المسئلة في المكنزلييين حكم المعدن مآلا وتى اعدم الاخت لاف فيه مخلاف الكنر فانشخ الاسلام أوحب الخس فيه كافي المعراج واطلق في دارا لحرب فشعل ما اذا وجده في أارض غرملو كةأوفي علوكة لهم لكن اذاكانت عسر علوكة فالكل السواء دخل مأمان أولالان حكم الامان يظهرف المملوك لافى المماح وان كانت عملوكة لمعضهم مان دخل مامان روه الى صاحبها كحرمة أموالهم عليمه بغيرالرضا وان لم يرده المهملكه ملكاحس فأفسدله التصدق به فلو ماءه صح القيام ملكه لكن لا يطيب للشترى بخلاف بيع للشترى شراء فأسد الأن الفساد مرتفع بيسعه لامتناع فسخه حنئة ذوان دخل بغيرا مان حلله ويستثي من اطلاق المصنف مااذا دخل جاءة ذوومنعة دارا كرب وظفر والشئمن كنوزهم فاله يجب فمه الخس لكونه غنسمة كحصول الأخذ على طريق الفهر والغلبة (قوله وفيروز جولؤلؤوعنير) أى لاتحمس هـذه الاشياء أما الاول فلايه هر مضى و حدق الجمال وقد ورد في الحد مثلاخس في الحر ونحوه الساقوت والحواهر كافدمناه من كل جامع لا ينطبع أطلقه وهوم فسديما اذا أحددها من معدنها أما اداو حدت كنزاوه دفين المجاهلية فقيدا كخس لانهلا بشترط في الكنز الالليالية لكونه غنيمة وأماالثياني والمراديه كل حلية تستخرج من المعرحتي الدهب والفصة فيه مال كانت كمراف مرالعروه فاعندهم ماوقال أبو وسف عدى حدم ما يخرج من المحرلانه مما تحويه بدالماوك ولهما ان قعر المحرلا بردعلم قهر أحدوانعدمت المدوهي شرط الوحوب والحاصل ان الكنزلا تفصل فمه مل يحب فمه الخس كنفها كان سواء كان من جنس الارض أولم يكن بعدان كان مالامتقوما وأما المعدن فثلاثه أنواع كما قدمناه أول الباب واللؤلؤ مطرالر بيم يقع فالصدف فيصر لؤلؤا والصدف حبوان يخلق فيم اللؤلؤ والعنس مشيش بنبت فالبحر أوختى دابة ف البحر والله سحامه أعلم

وباب العشرك

هو واحدالاجزاءالعشرة والكلام فيهنى مواضع في بيان فرضيته وكيفيتها وسيها وشرائطها وقدر المفروض ووقته وصفته وركنه وشرائطه وماء سقطه أماالاول فشات بالكتاب قوله تعالى وآتوا حقه يوم حصاده على قول عامدأهل التأويل هوالعشرأ ونصفه وبالسنة ماسقته السماء ففيه العشر وماسقى نغرب أودالية قفيه نصف العشرو بالاجباع وأماال كيفية فبا تقدم في الزكاة انه على الفور أوالتراخى وأماسه اوالارض المنامية بالخار جحقيقة بخدلاف الخراج فانسده الارض النامية حقيقة أوتقد ديرا بالمحكن فلوقكن ولميزرع وجب الحراج دون العشر ولوأصاب الزرع آفة لم حدا وقد مناحكم تعدل العشر واله على ثلاثة أوجه في مسئلة تعدل الزكاة وأماشرا أطها فنوعان أشرط الاهلية وشرط المحلية فالاول نوعان أحدهما الاسلام والهشرط ابتداءهمذا انحق فلايبتدأ الاعلى مسلم الاخلاف وأماكونه بتحول الى الكافر فسيأتى ه فصلا والثاني العلم بالفرضية وهو

واؤلؤوعنبر و باب العشر ك

علمه ولايخمس كاصرب مه فى التنارخانية (قوله ملكه ملكاخييناً) قال فى النهر المذكررفي المحسط وغسره انه ان أخرجه اتى دارالاسلامملكهملكا خىدثا (قول واكحاصل ان الكنر لا تفصيل فيه) أى الكنزغيرالم تغرج مناليحر

﴿ باب العشر

(قوله على قولهما العشر عليهما بالحصة الخ) كذا أطلقه ف المراج والسراج والجتبى وفي الفتح لوزارع بالعشرية ان كان المذر من قبل العامل قعلى قياس قول أبى حنيفة العشر على صاحب الارض كافي الاحارة ووم وعندهما يكون في الزرع

كالاجارة وان كان البذر من رب الارض فهوعلى رب الارض في قولهم اه ومشله في النهر (قوله والحشيش) أقول فيه دليل على عدم وجوب العشر في القلى وهوشئ يتخذمن حريق الحص يتخذمن حريق الحص العشروم سق سما عوسيم الاالحطب والقصب والحشيش

وهوس الحشيش والفللة بأخدذونه والله تعالى أعلمرملي (قوله أطلقه فتناول القليل والكثر) فكرون قدوله بلاشرط نصاب تصريحا بماعلم وفائدته التنصيص على خلاف قول الصاحمين (قوله لانالعسم أذا كان فىأرض الخسراج فلاشي فيه) قال الرملي أقول عب تقسده بخراج المقاطعة فأووحدفي أرض خراج المقاسمة ففيه مثل ما في الثمر الموجود فها وقوله ولاشئ في ثمار أرضا كخراج صريح فيما فلذا وأنتءلى علم المه عند الاطللاق ينصرف الى المرطف له وقد يجاب

عامف تلعسادة أيضا وأماالعقل والسلوغ فليسامن شرائط الوجوب حتى يحب العشرف أرض االصبى والمجنون لان فيهمعني المؤنة ولهدا حآزالا مامأن يأخسنه جبراو يسقط عن صاحب الارض الاامه لاثوابله الااذاأدي اختمارا ولدالومات من علمه العشر والطعام قائم يؤخذ منه بحلاف الزكاة وكسذام المالك الارض ليس بشرط الوجوب لوجو مه فى الارض الموقوفة ربحت فى أرض المأذون والمكاتب ويجب على المؤج عنده وعندهما على المستأجر كالمستعبر ويسقط عن المؤجر بهلاكه قمل الحصاد لانعده وفي المزارعة على قوله حما والعشرعام حماما محصه وعلى قوله على رب الارض الكن يجب في حصة في عينه وفي حصة الزارع بكون دينا في ذمته وفي الارض المعصوبة على الغاصب انلم تنقصها الزراعة وان نقصتها فعلى رب الارض عنده وعندهما في الحارج ولو كانت الارض تراجية فحراجهاعلى رب الارض في الوحوه كلها مالاجاع الافي الغصب اذالم تنقصه الزراعة فراجها على الغاصب وان نقصتم افعلى رب الارض كذافي المدآثم وغيره وفي الخلاصة والظهيرية ان الخراج الحايكون على الغاصب إذا كان جاحد داولا منة للسالك وزرعها الغاصب أمااذا كان مقراأوللا الك بينة عادلة ولم تنقصها الزراعة فالحراج على رب الارض اه وأماشرا أطالعلسة فان المكون عشرية فلاعشرف الحارجمن أرض الخرآجلانهما لا يجتمعان وسأتى مان العشرية ووجودا لخارج وأن يكون الخارج منها بما بقصد مزراعته غنا والارض فلاعشر في الحطب ونحوه وسيأتى سان قدره وأماوقته فوقت حروج الزرع وظهورا لثمرعندأى حنىفة وعندأى وسف وقت الأدراك وعند مجدعند التنقية والجذاذ وأماركنه والتملك كالزكاة وشرائط الاداء ماقدمناه فى الزكاة وأماما يسقطه فهلاك الحارج من غيرصنعه وجهلاك البعض يسقط بقدره وان استهلكه إغبوالمالك أخذالضمان منسه وأدى عشره وان استهلكه المالك ضمن عشره وصارد يناف ذمته ومنهاالردة ومنهاموت المالك من غيروصية اذاكان قداستهلك كذافي المسدائع مختصرا (قوله المحيف عسل أرض العشر ومسق سماه وسيح ملاشرط نصاب و مقاءالا الحطب والقصب والحشيش) أى يجب العشر فيمادكرأ ما في العسل فللتحديث في العسل العشر ولان النحل بتناول من الانوار والثمار وفهما العشرفكذا فيمايتولدمنهما بخسلاف دودالقزلانه يتناول الاوراق ولاعشرفها أظلقه فتناول القلمل والكثير وهومذهب الامام وقدرأ يو يوسف نصامه بخمسة أوسق وعن مجد المخمسة افراق كل فرق ستدو ثلاثون رطلاقه دبارض العشرلان العسل اذا كان في أرض الخراج فلاشئ فمهااذ كران وحوب العشر فيه الكونه عينزلة الثمرولا ثي في عمارارص الحراج لامتناع وجوب العشر والحراج في أرض واحدة وفي المعراج وقول محدلا ثي فيه أى في العسل ولكن الحراج يجب باعتمار التمكن من الاستنزال اه وفي المسوط ان صاحب الارض علا العسل الذي فأرضه وانلم يتخذها لذلك حتى له أن بأخذه عن أخده من أرضه مخلاف الطير ادا فرحف أرض رحل فحاءرحل وأخذه فهوللا خذان الطيرلا يفرخي موضع ليترك فيمبل ليطيرفلم يصرصاحب الارض محرزاللفرخ عدله اله ولووجدالعسل في المفازة أوانجبل ففيه احتسلاف فعندهما يحب العشر وقال أبو توسف لاشئ فيدلان الارص ليست بمماوكة ولهماان المقصود من ملكها النماء وقدحصل وعلى هذا كلما يوجد فى الجبال من الشمار والجوز وبهذاعم ان التقييد بارض الدشر

بان المرادمن قوله فلاشي فيه نفي وجوب العشرلان الكلام فيه فلاينا في وجوب القسم اذا كانت أرضه خراجيسة خراجها مقاسمة تامل ووله وبهذا عسلم ان التقييد الخ) ظاهره ان الجيال والمفازة ليست بعشرية مع ان العشرواجب في الخارج منها وقدقال

ونصفه في مستى غرب وداليسة ولاترفع المؤن وضعفه فيأرض عشرية لتغلي وازأسلمأ واستاعها منهمسلم أوذمي وحراج ان اشتری دمی أرضا عشرية من مسلم في الخانسة على أرض الجمال التي لايصل المها المأه عشرية نامل وعمارة الغرر محب في عسال أرضءشر بةأوحمل قال الشيخ اسمعيل نصعليه اى على الجملوان كان معلوما ماقبله لانأرض الجمل الذي لا يصل المه الماءعشرية كإفىالنوأزل واتحانسة واتخلاصية وغبرها للاشعار بعدم اعتمار ماروى عن أبي يوسف اه (قوله الثلاثة) أى الحطب والقصب واتحشيش(قوله ونصأب القصدالسكرالخ) تصرف في عيارة الفقع وهى بمامها فال ف شرح الكنز فيقصب السكر العشرقل أوكثر وعلى قىاس (قولة خسة أطنان) الطن بالطاء المهدلة حرمة القصب قاله الشيخ العدل (قوله نظرا للفقراء) الظاهر أن يقال تظرأ م مكذابياض بالاصل

للاحترازءن أرض الخراج فقط فلوقال يجب في مسل أرض غير الخراج لكان أولى وأماورومه فيماستي بالمطرأ وبالسيح كاءالنيل فتفق عليه الاداة السابقة وأماقواه بلاشرط نصاب وبقاه فذهب الامام وشرطاهما فصارا كخلاف في موضعين لهما في الاول قوله عليه الصلاة والسلام ليس فحب ولاغرصدقة حتى يباغ خسسة أوسق دواهمسم وله اطلاق الاسية وعما أوحنال كمن الارض والحديث فيماسقت آلسها العشرو تأويل مرويه مماان المنق زكاة التجارة لانهم كانوا بتما يعمن الاوساق وقيمة الوسق أربعون درهما أوتعارض الخاص والعام فقدم العمام لانه أحوط ولهما في الثاني الحديث ليس في الخضراوات صدقة واله القسك بالعمومات واغسا استثنى الشهلاتة لانهلا يقصدبها استغلال الارض غالباحتي لواستغل بهاأ رضه وحب العشر وعلى هذاكل مالا يقصد مهاسة غلال الارض لا بجب فيه العشرم ثل السعف والتسين وكذا كل حب لا يصلح للزراعة كزر البطيخ والقثاء لكونها غرمقصودة في نفسها وكذالاء شرقيساه وناسع للأرض كالغول والاشعار لانه بجسنرلة بزءالارض لأنه يتبعها في البيع وكذا كل مأيخر حمن الشعر كالصعم والقطران لانه لا يقصدبه الاستغلال ويجب في العصفر والكَّان و بزره لأن كل واحدمنه امقصود فيه ثم اختلفافه لابوسق كالزعفران والقطن واعتبرأ بويوسف قيمة أدنى مايوسى كالدرة واعتبر عصد خسة أعدادمن أعلىما بقدريه نوعه فاعتبرفي القطن خسة أحال كلحل ثلاث مائة من وفي الزعفر ان خسة أمناه ولو كان الخارب نوعين يضمأ حدهماالى الاستولت كمميل النصاب اذا اتصدا لجنس وان كانا حنسسين كل واحدأقل من خسة أوسق وانه لايضم ونصاب القصب السكرعلى قول أبي بوسف ان تبلغ قسمته قعة خسة أوسق من أدنى ما بوسق وعند المحد نصاب السكر خسة أمناه واذا لم ز القصب قدر آ يخرج منه خسة أمناه سكروج فيه العشرعلى قوله وينبغى أن يكون نصاب القصب عنده خسسة اطنان كافي عرف ديارنا (قوله ونصفه في مسقى غرب ودالية) أي و يجب نصف العشر قيم اسقى الله العديث والغرب دلوعظيم والدالية دولابعظيم تدبره البقروان سقى بعض السنة بأكد والمعض بغيرها فالمعتبر أكثرها كإمرفي السائمة والعلونة وأناستو بايجب نصف العشر نظر اللفقراء كافي السائمة وظاهر الغاية وجوب ثلاثة أرباع العشر (قوله ولاترفع المؤن) أى لاتحسب أجرة العمال ونفقة المقروكي الانهار وأجرة الحافظ وغير ذلك لان الني صلى الله عليه وسلم حكم بتفاوت الواحب لتفاوت المؤنة فلا معنى ارفعها أطاغه فشعل مافيسه العشر ومافيه نصفه فيحب احواج الواحب من حسيم ماأخوجتسه الارض عشراأ ونصفاالاان ماتكافه بأخذه بلاعشرا ونصفه تم يخرج الواجب من الباقي كاتوهمه بعض الناس (قوله وضعفه في أرض عشرية لتغلى وان أسلم أوابتاعها منه مسلم أوذى) أي يجب عشران في أرض الى آخره وفيسه ثلاث مسائل الأولى الارض العشرية اذا اشتراها تغلى فالمذهب تضعيفه عليه لاجاع الععابة الثانية اذاأ سلم التغلى فالتضعيف باق علسه لان التضعيف مار وظمفة الارض فيبقى بعداسلامه كالخراج الثالثة اذاانستراهامنه مسلمأ وذعى فكذلك لانهآا نتقلت المه توظيفتها كالخراج فانالسلم أهل للبقاءعايه وانلم يكن أهلالا بتدأنه و ردالواجب أبوبوسف في المستلتان الى عشر واحداز وال الداعي الى المتضعيف (قواه ونواج ان استرى ذمي أرضاعشرية من مسلم) أى يجب الخراج لان في العشر معنى العبادة والكفر ينافيها ولا وجه الى المتضعمف لأن الدكلام فيغمرا لتغلى بخسلاف الخراج لانه عقوبة والاسلام لاينا فيها كارق وبه اندفع قول أي ايوسف من تضَّعيف العشرعليه وقول تجدب قاء العشر وحاصل هذه المسائل ان الأرض الماعشرية

لتحول الصفقة السية ووضع المسئلة هنا بعد القبض فيكون شراءمن الذمي فهومشكل وعكن الجواب عنه بمانقله في النهامة عن نوادر زكاة المسوطولو أنكافسرا اشترى أرضا عشرية وعشران أخذهامنهمسلم بشفعة أوردعلى البائع للفساد وانجعلمسلم داره يستانا فؤنته تدور معمائه مخللفالذمي وداره حركعين قيرونفط فأرضء شرولوفي أرض خراج عب الحراج فعلمه فها الخراج في قول أبى حنىفة رجه الله ولكنهذا بعدماا بقطع حق المسلم عنهامن كل وجهحتي لواستحقها مسلم أوأخذهامسلم بالشفعة كانت عشرية على حالها سواء وضع علما الخراج أولمنوضع لالعلمينقطع حق المسلم عنها اله تامل رملي (قوله وجوامهان المنوع الخ) حاصل الجواب تسلم انوضع الخراج على المسلم ابتدآه حائز لكن لامظلقال اذاكان برصاهوان المنوع وضعه علسه

أونواجية أوتضعيفية والمشترون مسلم وذمى وتغلبي فالمسلم اذااشترى العشرية أوالخراجيسة بقيت على حالها أوالتضعيفية فكذلك عنداى حنيفة ومجدوقال أبويوسف ترجيع الى عشر واحد فاذا اشترى التغلى الخراجية بقنت خواجية أوالنضع يفية فهي تضعيفية أوالعشرية من مسلم ضوعف علمه العشر عندهما خلافاتحمد وأذااشمترى ذمي غير تغلي تراجية أوتضعيفية بقيت على حالهاأو عشريةصارت واحمة ان استقرت في ملكه عنده ولم يشترط الفيض في الختصر لوجوب الخراج وشرطه في الهداية لان الخراج لا يجب الابالتمكن من الزراعة وذلك بالقيض (قوله وعشران أخذهامسلم بالشفعة أوردعلي البائع للفساد) أماالاول فلتحول الصفقة الى الشعيع كاثمه اشتراها من المسلم وأماالثاني فلامه مالردوالفسخ جعل البع كان لم بلن لان حق المسلم وهو البائع لم ينقطع بهسذا السعلكونه مستحق الردوأشار تقوله للفسادالي كل موضع كان الردفيه فسحا كالرد بخيار الشرط والرق يةمطلقا والردبخيا والعب انكان مفضاء وأما بغسر قضاء فهي خراجسة على حالها كالافالة لانهافسخ ف حق المتعاقدين بيدم جديد ف حق ثالث فصار شراء من الذمي فتدتقسل الى المسلم بوظيفتها فاستفيد من وضع المسئلة انالذمى أنردها معسقدم ولايكون وحوب الحراج علماعسا حادثا لانه برتفع بالفسم بالقصاء فلاعنع الرد (قوله وان حعل مسلم داره بستانا فؤنته تد رمع مائه) يعنى فان سقاه عاء العشر فهو عشرى وأن سقاه عاء الحراب فهو تراجى وان سقاه مرة نماءالعشرومرةمن ماءالخراج فعلسالعشر لابه أحق بالعشرمن الحراج كذافى غاية السان واستشكل العتابي وجوب الحراج على المسلم انتداء حتى نقل في غاية السان اللامام السرحسي ذكر فكاب المجامع ان علمه العشر ، كل حال لا به أحق ما لعشر من الخراج وهو الاطهر اه وحوامه ال الممنوع وضع الحراج علمه المداه حبراأ مابا حنماره فعور وقدا حتاره هنا حمث سقاه عماء الخراج فهوكا اذاأ حماأ رضام تة باذن الامام وسفاها عماء الحراج فانه يجب علمه اتحراج والسمنان حوط علماحائط وفماأشعارمتفرقة كذاف المعراج سدجعاها يستانالانه لولم يععلها بستانا وفيما نخسل تغل اكرارالاشي فها وأما الدمى فان الحراج واجت عليه مطلقا ولا يعتبرا لماء وهو المراد بقوله (بخلاف الذمى) لانه أهل له لاللعشر (قوله وداره حر) لان عمررضي الله عنسه حعل المساكن عفوا وعلسه احاع العامة وكذاالمقابر وتقييده في الهداية مالحوسي ليفيدالنفي في غيره من أهل الكتاب بالدلالة لانالحوسي أبعدعن الاسلام نحرمة مناكحته وذبائحه (قوله كعين قتر ونفطف أرض عشر ولوف أرض واج بسالحراج) لانه ليسمن انزال الارض واغلهو عن فواره كعد من الماء فلا عشر ولاخراج انلم يكن وراءموضع القسر والنفط أرض وارغة صامحة للزراعة وأماادا كان وراءه موضع صائح للزراعة فلا يحب شئ انكان في أرض العشر لان العشر لا بكفي فيه التم كن من الزراعة بللابدمن حقيقة الحارج وأماان كانف أرض خراج وجب الحراج لانه يكفي لوجو به التمكن من الزراعة وقدحصل وهوالمرادياني الخنصر والقبره والرفت ويعال الفار والنفط بالفنح والكسر وهوافصح دهن يعلوالما وفى معراج الدرابة ولاعم موضع القيرف روابة ابن سماعة عن محدلان موضعه لأيصلح للزراعية وقال بعض مثائدنا يميح لان موضع القيير تبيع للارص فيمسم معيه تمعاوان كان لأيصلح للزراعة كارض في بعض حوانها سبخة فانها عمم مرة الارض ويوضع الحراج

﴿ ٣٣ _ بحر ثانى ﴾ جبراً وأجاب في الفتح بما حاصاله ان هذا ليس فيه وضع الخراج عليه ابتداً وأصلا والخماه والتقال ما وظيفته الخراج اليه بوظيفته وهو المما وفان وطيفته الخراج فاداستي به انتقل هو بوظيفته الى أرض المسلم كالواشترى خراجية فيهالكونهانا بعقل يصلح الزراعة اله وظاهر المختصر يدل على قول البعض فانه أوجب الخراج مطلقا ولم يذكر المستف الفرق بين الارض الخراجية والعشر ية فالارض العشر يقارض العرب كلها قال مجده من العذيب الى مكة وعدن أبين الى أقصى حجربالين بهرة وذكر الكرخى انها أرض المحاز وتهامسة واليمن ومكة والطائف والبرية ومنها الارض التي أسلم أهلها طوعاً وفقت قهرا وقسمت بن الغاغين وأما الارض الخراجية في الخراجية في أيدى أدباجها وأرض نصارى بن تغلب والموات التي أحياها في مصطلقاً أومسلم وسقاها عام الخراج وماء الخراج هوماء الانها والصغار التي حفرها الاعاجم عايد خل تحت الايدى وماء العيون والقنوات المستنبطة من مال بيت المال وماء العيرة وماء المترهوماء السماء والآبار والعيون والإنها والعظام التي لا تدخل تحت الايدى تسميون وجيهون ودجلة والفرات والنبل لعدم اثبات يدعلها وعن أبي يوسف انها تواجية لامكان اثبات المدعلها ودجلة والفرات والنبل لعدم اثبات يدعلها وعن أبي يوسف انها تواجية لامكان اثبات المدعلها وسدالسفن بعضها على بعض حتى تصير شبه القنطرة كذا في المدائع وغيرها والله أعلم

وبأب المصرف

هوفى اللغة المعدل قال تعالى ولم يجدواءنها مصروا كذافي ضياء المحلوم ولم يقيده في الكتاب بمصرف الزكاة لمتناول الزكاة والعشر وخس المعادن مماقدمه كالشراليمه في النهاية وينبغي اخراج خس المعادن لانمصرفه الغنائم كإصرح به الاسبيحابي وغيره وقدذكر الاصسناف السسعة وسكتعن المؤلفة قلوبهم للرشارة الى السقوط للرجاع الصحابي وهومن قبيل انتهاء الحركم لانتهاء علته الغاثمة التى كانلاحلها الدفع فان الدفع كان للاعزاز وقد أغزالله الاسلام وأغنى عنهم واختار في العناية اله ليسمن باب النسخ لأن الاعر أزالا تنف عدم الدفع فهو تقرير بلا كان لا نسخ وتعقبه في فتح القدير بانهذالا ينفى النسخ لإن اباحة الدفع اليهم حكم شرعى كان ثابتا وقدار تفع وهسم كانوا ثلاثة أقسام قسم كان الاعطاء لمتألفهم على الاسلام وقسم كان يعطيهم لدفع شرهم وقسم أسلواو فيرسم صعف فكان يتألفهم ليثنتواولأيقال ان سخ الكتاب بالاحتاع لاتحوزلان الناسخ دلمل الاحاع لاهو بناءعلى انهلااجهاع الاعن مستندفان طهروالاوحب الحكم بأنه ثابت على ان الآية التي ذكرها عر رضى الله عنه تصلح لذلك وهوقوله تعالى وقل انحق من ركم فن شاء فلمؤمن ومن شاء فلمكفر (قوله هوالفقىروالمسكينوهوأسوأحالامن الفسقير) أى المصرف الفقىر والمسكننوالمسكتن أدنى حالا وفرق متنهما فى الهداية وغيرها بان الفسقيرمن له أدنى شئ والمسكين من لاشئ له وقيل على العكس واكلوجه والاول هوالاصح وهوالمذهب كذاف الكافي والاولى أن يفسرالفسقيرعن لهمادون النصاب كافى النقاية أخذامن قولهم يجوز دفع الزكاة الىمن علك مادون النصاب أوقد رنصاب غير ناموهو مستغرق في الحاجة ولاخلاف في أنهما صنفان هوالصيح لان العطف في الاسمية يقتضي المغابرة واغياا كخلاف فيانهما صنفان أوصينف واحدفي غيرالز كاة كالوصية والوقف والنذرفقال أوحتمفة بالاول وهوالصيح كهاف غاية البيان وأيو بوسف بالثاني فلوأ وصي شلث ماله لفلان وللفقراء والمساكين فعلى الصحيح لفلآن ثلث الثلث وعلى غيره نصف الثلث واغساحا زصرف الزكاة الى صسنف واحداءني لانوجدني الوصية وهودفع الحاجة وذايحصل بالصرف ألى مسنف واحدوالوصسة ماشرعت لدفع حاجة الموصي له فانها تحوز للغني أيضا وقديكون للوصي أغراض كشرة لابوقف علمها فلاعكن تعلمل نسكالامه فيجرى على ظاهرلفظه من غيراعتبا والمعسني كذاف البدائع والهسذالو

وباب المصرف و هو الفقير السكين وهو الفقير السكين وهو السوأ حالامن الفقير (قوله وعدن ابين فال عركة جزيرة بالين أقام بها ابين

وباب المصرف و وينسب في الحراج خس المعادن الاولى أن يقدول خس الركاز الشامل المكنزا يضالانه كالمعدن في المصرف قالم بعض الفضلاء

والعامل والمكاتب

(قوله وكذااذا كان حاحداالخ) قالفالنهر يق اله في الاصل لم معمل الدىن الجحود نصاباولم مفصل سمااذا كانله سنة عادلة أولافال السرخسي والصيح حواب الكاب اذلس كلقاض سدل ولأكلبينة تقىلوالجثو بن يدى القاضى ذلوكل أحدلا يختارذلك ونسغى أن يعول على هذا كافي عقدالفرائد اه (قوله وسأتى سان النصب الخ) أىعندشرح قوله وغني علك نصاماوكان الاولى أن يقول وسساتى ان النصب ثلاثة (قوله وان أخذه منهامكروه) قالفالنهرالمراد كراهة التحريم لقولهم لايحل له ذلك ليكن مامرمنان من شرائط الساعيأن لايكون هاشما يعارضه وهمذا الذي يندفيأن بعولعليه

أوصى بثلث ماله للاصناف السسعة فصرف الىصنف واحدلاصوز وقبل يجوز كمذافي المعطوفي الخانية والذى له دين مؤجل على انسان اذا احتيج الى النفقة بحوزله أن يأخذ من الزكاة قدر كفايته الى حلول الاجل وان كان الدين غرمؤجل وان كان من عليه الدّن معسر الحوزله أخذ الزكاة في أصح الاقاويل لانه عمرلة ابن السبل وأن كان المدون موسر امعترفا الاصل له أخذا لزكاة وكذا اذاكان حاحدا وله عليه بينة عادلة وأنلم تكن بينة عادلة لاعوله أخدد الزكاة مالم برفع الامرالي القاضي فيعلفه فاذاحلف مدذلك يحلله أخذال كاة اله والمرادمن الدين ماسلغ نصابا كالايحني وفي فتح القدبر ولودفع الى فقدة لهامهردين على زوجها يبلغ نصابا وهوموسر بحيث لوطلبث اعطاه الايجوز وانكان بحيث لا يعطى لوطلمت حاز اه وهومقد العموم مافى الخانمة والمرادمن المهر ما تعورف تعمسله لانما تعورف تأحمله فهودن مؤحل لاعتم أخذال كاة ويكون فى الاول عدم اعطائه عمرلة اعساره ويفرق بينه وبين سأئر الدبون بأن رفع الروج للقاضي ممالا ينبغي للرأة بخلاف غبره لكن ف البرازية وانكان موسراوا لمعل قدرالنصاب لايجو زعندهما ومهيفتي للاحتماط وعندالامام يحوز مطلقاوسيأتى سان النصب الثلاثة آخوالياب ان شاء الله تعالى (قوله والعيامل) تقدم تفسره في باب العاشر وعسربالعامل دون العاشر ليشمل الساعي أيضا وقدمنا الفرق يينهسما فمعطى مايكفته وأعوانه بالوسط مدةذهابهم وإمابه سممادام المال باصا الااذاا ستغرقت كمفايته الزكاة فلامزادعلي النصف لان التنصيف عن ألا نصاف قيدنا بالوسط لانه لا يجوزله أن يتمدع شهوته في المأكل والشرب والمبس لانها حوام لنكونها اسرافا محضاوعلى الامام أن يبعث من يرضي بآلوسط من غسراسراف ولا تقتر كنذاف غاية السان وفي الرازية المصدق اذاأ خذع الته قمل الوحوب أوالقاضي استوفي رزقه قبل المدة حاز والافضل عدم التعمل لاحتمال أنلا بعدش الى المدة اه وقد ما سقاء المال لانه لوأخذا الصدفة وضاءت في بده بطلت عمالته ولا يعطى من بدت المال شمأ كذاف الاحناس عن الزيادات وما يأخذه العامل صدقة فلا تحل العمالة لها شمى اشرفه كاسياتى واغسا حلت للغني مع حرمة الصدقة علىه لانه فرغ نفسه لهذا العمل فعتاج الى الكفاية والغني لأعنع من تناولهاعنسد الحاجة كابن السبيل كذانى البدائع والتحقيق أن فيه شبها بالاجرة وشبها بالصدقة فللاول يحل للغنى ولا يعطى لوه للثالمال أوأداها صاحب المال الى الامام والثاني لا على الهاشمي و يسفط الواجب عن أرباب الاموال لوهلك المسال في مده لأن يده كند الامام وهونا أب عن الفقراء ولا تسكون مقدرة وفي النهاية رجل من رنى هاشم استعمل على الصدقة فاحرى له منهارزق فالعلا ينسغى له أن يأخذ من ذلك وانعل فماورزق من غرهافلا بأس بذلك اه وهو بفيد محة توليته وان أخذه منها مكروه لاحرام ومن أحكام العامل ماذكره في المزازية ان العامل اذا ترك الخراج على المزارع بدون علم السلطان يحل له لومصرفا كالسلطان اذا ترك اكراجله (قوله والمكاتب) أي يعان المكاتب في فك رقبته وهو المراد بقوله تعالى وفي الرقاب هومنقول عن الحسن البصرى وغيره في تفسسه الطبرى وأطلقه فشمل مااذا كانمولاه فقرا أوغنماوهلما يدفع للكانب منها يكون ملكاله أولا والذى في بعض التفاسير انه لاعلات قال القاضي السضاوي والعدول عن اللأم الى فى للدلالة على ان الاستعقاق للعهة لا الرقاب وقبل الديدان بانهم أحقبها اه وقال الطبي في حاشة الكشاف اغاءدل عن اللام الى في في الاربعة الاخبرة لانالار بعة الاول ملاك لماعسي أن بدفع الهم والاربعسة الاخبرة لاعلكون مايدفع الهم اغسا يصرف المسال فمصامح تتعلق بهملان التعدية سفى مقدر بالصرف فسال الرقاب علكه السسادة

﴿ وَقُولِهُ لَكُنْ بِنِي الْحُرِي وَالْمُولِ الذِي يَقْتَصْمُ مِهِ وَالْمُوالْ وَالْمُوالِدُ الْمُؤْمِنِ الْمُ فيماشاً (قوله وقد قالواله) أى دفع الزكاة (قوله فينتذ لا تظهر عمرته في الزكاة) الدفوعله جازله صرفه

قال في النهسر والخلف لفظى للا تفاقء لى ان الاصمناف كلهمسوى العامل يعطون شرط الفقر فنقطع اكحاج يعطى اتفاقا اه هذاوفي منح الغفار بعسدذكره مآمر عن البدائع من تعليل حل الدفع للعامل الغنى والمديون ومنقطع الغزاة وابن السبيل فيدفع الى كلهم أوالى صنف

بأنهفر غنفسه لهدا العــمل فعتاج الى الكفاية الخ قال وبهذا التعليل يقوى مانسب الى بعض الفتاوى ان طالب العمليج وزله أن يأخدال كاة وانكان غنما اذافرغ نفسه لاوادة العلم واستفادته لكونه عاجرا عن الحكس وانحاجةداعمةالىمالا بدمنه وهكذارأ يته بخط موثوق وعزاه الى الواقعات والله تعالى أعلم اه قلت وقدراً مته أيضاً فيعامع الفتاوىمعزيا الى الب وط ونصمه وفي المسسوط لا يحوزد فع الزكاة الى من علك نصاما الاالى طالب العسلم

والمكاتبون لا يحصل في أيديهم شئ والغارمون بصرف نصيبهم لارياب الديون وكذلك في سبيل الله تعالى وابن السبيل مندرج في سبيل الله وأفر دبالذكر تنبه أعلى خصوصة وهو مجرد عن المحرفين جيعا أى اللام وفي وعطفه على اللام تمكن وفي أقرب اه فقد صرحبان الآر بعة الاخيرة لاعلكون شمأو يستفادمنه انهم لمس لهم صرف المال في غير المجهة التي أخذوالاجلها وفي البدائع وانماج از دفع الزكاة الى المكاتب لان الدفع المه علمك وهوطاهر فأن الملك بقع للكاتب فيقية الاربعة بالطريقية الاولى لكن بقي هل أهمة على هذا الصرف الى غييرانجهة وفي الحيط وقدقا لوالغه لا يجوز لمكاتب هاشمى لان الملك يقع للولى من وحدوالشهة ملحقة بالحقيقة في حقهم اه وفي شرح الحمم وان عخزالم كاتب يحللولا وانكان غنما وعلى هذاالفقراذا استغنى وابن السبس اذاوصل الى ماله (قوله والمدون) أطلقه كالقدورى وقسده فالكافيال لاعلانصابا فاضلاعن دينه لانه المراد بالغارم فالالية وهوف اللغة من عليه دين ولا يحدقضا عكاذ كره القتى وانحالم يقسده المصنف لان الففرشرط في الاصناف كلها الا العامل وابن السيل اذا كان له في وطنه مال عِنزلة الفقيروف الفتاوى الظهيرية والدفع الى من عليه الدين أولى من الدفع الى الفقير (قوله ومنقطع الغزاة) هو المراد بقوله تعمالى وفي سيل الله وهواختما رمنه لقول أبي يوسف وعند محدمنة طع الحاج وقيل طلبة العلم واقتصر عليه في الفتاوي الظهرية وفسره في البدائغ بجميع القرب فيدخل فيه كل من سعى في طاعة الله تعالى وسبيل الحسرات اذا كان عتاجا اه ولا يخفى أن قيسد الفقير لابدمنه على الوجوه كلها فينئذلا تظهر غرته فالزكاة واغاتظهر فالوصاياوالا وقاف كاتقدم نظيره فى الفقراء والمساكين (قوله وابن السبيل) هو المنقطع عن ماله لبعده عنه والسبيل الطريق ف كل من يلون مسافرايسمى أبن السيل وهوغني بمكانه حتى تحسالز كأهف ماله ويؤمر بالاداءاذاوصلت اليسهيده وهوفقير بداحتى تصرف البه الصدقة في الحال كاحت كذافي الكافي فان قلت منقطم الغزاة أواعج انلم بكن فوطنه مال فهو فقسر والافهوا سالسبل فكمف تكون الاقسام سبعة قلت هوفقه الاأنه زادعليه بالانقطاع فعيادة الله تعالى فكأن مغابر اللفقر المطلق الخالى عن هذاالقيد كذافى النهاية وفى الظهيرية الآستقراض لان السبيل خيرمن قيول الصدقة وف فتح القدير ولايحل له ان يأحداً كثرمن حاجته وألحق مه كل من هوغائب عن ماله وان كان في لده ولا يقدرعليه الابهوف الحيط وانكان تاحواله دين على الناس لا يقدر على أخد و ولا يحد شمأ يحل له أخد الزكاة لانه فقيريدا كابن السبيل اه وهوأولى من جعله غارما كافى فتح القدير وقد قدمنا ف بحث الفقير تفصيلاله فراجعه (قوله فيدفع الى كلهم أوالى صنف)لان المرآد بالا يتيان الاصناف الي يجوز الدفع المسملا تعيس الدفع لهم ويدل لهمن الكتاب قوله تعالى وانتخفوها وتؤتوها الفقراه فهوحير الكرومن السنة أنه عليه الصلاة والسلام أتاه مال من الصدقة فعله في صنف واحدوهم المؤلفة قلوبهم ثمأتاه مال آخر فعله ف الغارمين ولم يصر حف الكتاب عواز الاقتصار على شخص واحد من صف واحدولا شاك فيه عندنا لان الجمع المعرف باللام مجازعن الجنس ولهذا لوحلف لا يتزوج النساء ولايشترى العبيد يحنث بالواحد فالمعسني ف الاسية انجنس الزكاة مجنس الفقسير فيجوز الصرف اتى واحدلان الأستغراق ليس عستقيم اذرصر المدني ان كل صدقة له كل فقير ولايرد

والغازى والمنقطع لقوله عليه السلام يحوز دفع الزكاة لطالب العلم وان كان له خالعنى نفقة أربعين سنة اه وهذا مناف الدغوى النهرتبعا لفتح القدير الاتفاق تامل (قوله ولا يحل له أن ياخذ أكثر من حاجته) خالعني

اقول تقسدم عن شرح الجسمع ان ابن السيل اذاو مسل الى ماله و بقى معدثى من مال الركاة الذى آخذه عسل له كاعسل لولى المكاتب الذى عسر لكن لا منا واقوان ما هناه منه بأخسد ما يغلب على طنسه المه قدر المحاجة لا أكثر ولا يخفى المع عليه الظن قد يفضل معه شئ وافاد ما في المهمع ان هذا الفاضل يحل له (قوله وفيه خسلاف أبي يوسف) أى في حواز دفع غسر الزكاة السه خلاف أبي يوسف قال الرملي قال في القسدسي وبه نأخسد (قوله وأطلقه فشمل المستأمن) قال الرملي أى أطلف في عايد البيان المحربي فشمل المستأمن ودخوله في المحربي ظاهر لا به على المسلم واغسالاذن

خصمه بوصف لا عند اطلاق الحربي عليه تامل (قوله رجع المترع على الدائن لا على المديون) الاظهر عمارة الزيلعى وهي يسترده الدافع وليس المديون أخده و وليس المديون أخده و وبناه مسحد و تكفين وضاء دينه وشراء قن يعتق

غرة قوله قضاء دين الغير الابقتضى التمليك من المديون كان حق الاخذ عند المصادقة المسلك من المديون لا المسلك في المستفاد المستفاد المستفاد منه المديون وقوله على الدائن وقوله على الدائن متعلق برجوع وقوله المديون أي المديون

خالعنى على مافى يدى من الدراهـم ولا ثي في يدها فانه بلزمها ثلا نة ولوحاف لا يكلمه الايام أو الشهور يقععلى العشرة عنده وعلى الاسبوع والسنة عندهما لانه أمكن العهد فلا يحمل على الجنس فانحماصلآن حلالجمع على الجنس مجازوعلى العهدأوالاستغراق حقيقة ولامسوغ للخاف الاعند تعذرالاصلوعلى هـــذاتنصف الموصى بهلزيدوالفقراء كالوصيةلزيدوفقسير (قوله لاالىذمى)أى التدفع الى ذى محديث معاذخذها من أغنيا تهم وردها ف فقرا تهم الان التنصيص على الشيّ ينفي الحكم عماعداه بللامر بردهاالى فقراء المسلن والصرف الى غيرهم ترك للامر وحد يتمعاذ مشهور تحوز الزيادة بهعلى الكتاب ولئن كانخبر واحد فالعامخص منه البعض بالدليل القطعي وهوالفقيرا محرى بالايه وأصوله وفروعه بالاجماع فيخص الباقى بخبرالواحد كاعرف في الاصول (قوله وصّع غيرها)أى وصح دفع غيرالزكاة الى الذمى واجباكان أوتطوعاً كصدقة الفطر والكفارات والمنسذورلقوله تعالى لاينها كمالله عن الذين لم يقا تلوكم في الدين الاسية وخصت الزكاة وحديث معاذ وفيسه خلاف أبي بوسف ولابرد علمه العشر لان مصرفه مصرف الزكاة كاقدمناه فلايدفع الى ذمى والصرف فالكل الى فقراء المسلس أحسوقسد بالذمى لانجسع الصدقات فرضا كانت أو واحسة أوتطوعالا تجوز للعرى اتفاقا كافي غاية السان لنوله تعالى اغماينها كمالله عن الذين قا تلوكم فالدين وأطلقه فشمل المستأمن وقدصر حربه فالنهاية (قواد وبناء مسجدوت كفين ميت وقضاء دينه وشراء قن يعتق عالجر بالعطف على ذى والضمر ف دينه لليت وعدم الجوازلا نعدام القليك الذى هوالركن في الأربعسة لان الكفن على ملك المتبرع حتى توافترس ألمت السميم كان الكفن للتبرع لالورثة الميت وقضاء دين الغسرلا يقتضى التملك من ذلك الغسراتجي فالمتأولي بدليل اله لوقضى دين غديره ثم تصادق الدائن والمدون على عدمه رجع المتبرع على الدائن لاعلى المديون والاعتاق اسقاط لأتمليك قيد بقضاء دين الميت لانه لوقضى دين الحى ال قضاه بغيرامره بكون متمها ولايجزته عن الركاة وان قضا مبامره حاز و يكون الفابض كالوكدل له في قبض الصدقة كذافى غاية السان وقسده فى النهاية بان يكون المدون فقراولا بدمنه ويستفادمنه أنرجوع المتبرع بقضاءالدين عندالتسادق على الدائن مجول على مااذاكان بغيرا مرالمديون أمااذا كان بامره فهوقليك منه فلارجو ععندالتصادق بانه لادين على الدائن واغا سرجع على المدبون وهو بعومه يتناول مالودفعه ناوياال كاةوينبغي انلارجوع فيها كابحثه المحقق فأقمح القسدير فأبراجه والمحيلة فى الجوازف هدد الاربعة ان يتصدق عقد ارزكاته على فقير شم بأمره بعد ذلك بالصرف الى هذه الوجوه فيكون لصاحب المال ثواب الزكاة وللفقير ثوابه مذه القرب كذافى الحيط وأشا والمصنف الى أنه لو أطع يتيما بنيتها لا يجزئه أعدم التمليك الااذاد فع له الطعام كالكسوة اذا كان يعقل

مَا أَنْ عَنِ المَديون في القبض لانمن قضى دين غيرة بالمرمل بكن متبرعا فله الرجوع على الالتم وان لم يشترط الرجوع في الصيح ولدا قال واغما برجم على المديون (قوله كا بحث المحقق النه) وذلك حيث قال لا نه بالدفع وقع الملك المفقير بالتمليك وقبض النائب عن الفقير وعسدم الدين في الواقع الما يعلن بعدوة وعملة تعالى النجو وما وقع في النهر من اله برجع على المديون

القبض والافلا ولودفع الصغيرالي وليه كنذاف الخانية والمراد بالعقل هنا أنلابرمي بهولا يخدع عنه (قوله وأصله وانعلاو فرعه وانسفل) ما تجرأى لا يحوز الدفع الى أسه وحده وانعلا ولا الى ولده و ولدواده وانسفل لان المنفعة لم تنقطع عن المملك من كل وجم كاقدمه في تعريف الزكاة لان الواحب علمه الانواج عن ملكه رقبة ومنفعة ولم يوجسه في الاصول والفر وع الاخراج عن ملكه منفعة وانوحدرقسة وفي صده وحدالاخراج منفعة لارقية كذافي المستصفي وفيه آشارة الى ان همذا المحكم لايحص الزكاة ملكل صدقة واجمة لا يجوز دفعها لهمم كاحد الزوجين كالمكفارات وصدقة الفطر والنذور وقندياصله وفرعه لانمن سواهممن القرأبة بحوزاله فع لهموهوأ ولىلا فيهمن الصلةمع الصدقة كالاخوة والاخوات والاعمام والعات والاخوال والحالات الفقراء ولهذا قال في الفتاوي الظهر به و يبدأ في الصد قات بالافارب ثم الموالي ثم الجسيران وذكر في موضع آخر معز باالىأبى حفص الكمرلا تفل صدقة الرحل وقرابته محاويج فدسد حاجتهم وفي المحلط ولودفع الى أخته ولهامهر على زوجها الموسر سلغ نصابا بحو زعنسد أي حنيفة ولا بحسل عنسدهما ويهيفتي احتماطا ولودفع زكاته الىمن نففته وأجمة علمه من القرايب حازادا لم يحتسم امن النفقة وفي القنية دفع زكاته فمرض موته الى أخسم ماتوهو وارثه وقعت موقعها ثم رفم باله لا يصح كن أوصى بالجج ليس للوصى ان يدفعه الى قريب المتلانه وصمة كنذاهذا غررقم بانه يصح لكن الورثة الرد ماعتبار انهوصسة اه والذي يظهرتر جيم الاول وأطلق في فرعه فشمل ثابت النسب منه وغيره أذا كان مخلوقا من ما ته فلا يدفع الى الخسلوق من ما ته مالزنا ولا الى ولد أم ولده الذي مفاه وخرج ولد المنعى المهازوجها اذاتروحت ثمولدت ثم حاءالاول حياوان على قول أى حنيفة المرحوع عنسه الاولاد للاول ومع همذا يجوز دفع زكاة الاول المهم وتحوزشها دتهم له كذاف معراج الدراية لعدم الفرعية طاهر اوعلى هدذا فينبغى على هدذا القول ان لا يجو زالثاني دفع الركاة اليهم لوجود الفرعية حقيقة وانلم يشت النسب منه لكن المنقول في الفتاوي الولو الجسة آمه يجوز الثاني الدفع اليهم وتحوزشها دتهمه على قول الامام وروى رحوعه وعليمه الفتوى وعلمه فالزول الدفع المهم دون الثانى وعلمن تعلىل المستلة بعدم انقطاع المنفعة عن المملك انخس المعادن محوز صرفه الى الاصول والفروع وأحدال وحن لاناه ان تعس الخس لنفسه اذا كانت الاربعة الاخاس لاتغنيه فأولىأن تحوز لغيره لانه أبعدمن نفسيه كبذاذكر الاستحابي وقيدما لصدقة الواحسة لان صدقة التطوع الأولى دفعها الى الأصول والفروع كذافي البدائع (قوله و زوجته وزوجها)أى لايجوز الدفع لزوجت ولادفع المرأة لزوجها لماقدمناه منعدم قطع المنفعة عنهمن كلوحه وفي دفعهاله خلاقهما لقوله علمه الصلاة والسلام الثأج انأج الصدقة وأجوالصلة قاله لامرأة ان مسعود وقدسألته عن التصدق علىه قلناه ومجول على النافلة كذافي الهداية أطلق الزوحة فشمل الزوجة من وجمه فلا يحوزال دفع الى معتسدة من بائن ولو شلاث كذا فى المعراج واعلم ان في شهادة احمدالز وحن لصاحبه تعتبرالز وحسمة وقت الاداء وفي الرحوع في الهبة وقت الهبة وفي الوصمة وقت الموت وفى الاقرار لهافى مرض موته الاعتمار لوقت الاقرار وفى الحسدود يعتسر كالمرافين حتى لوسرق من امرأته ثم أبانها أومن أجنبية ثم تروجها ثم اختصما لم يقطع كذافي النهاية وفي فتساوى قاضد يخان من الشهادات ما يدلء لى ان العسرة فيهالوقت الحسكم وسسماً في ان شاء الله تعالى وف الظهير بة رجل دفع زكاة ماله الى رجل وأمره بالاداء فاعطى الوكسل ولدنفسه الكبر أو الصغير

وأصله وانعلاوفرعه وانسفل وزوجته وزوجها

سهو لان الكلام فيما اذا دفعهما وياالزكاة وعبدومكاتبه ومدبره وأم ولده ومعتق البعض وغنى علائ نصابا

(قوله ولاتحل لمن له دار تساوى نصماالخ) هذمرواية اسسماعةعن عجد قالف التتارخانية وفياليقالي وأطلق فيالكشفءن عهد رجداللهاذا كانله دارتساوىءشرة آلاف درهم ولوباعها واشترى مألف لوسده وذلك لاآمر يسعهاثم نقلءن الصغرى اذا کان له دار سکنها محلله المسدقة وانلم تكن الدارجمامستعقة كحاحته مانكان لايسكن الكل هوالصيع (قوله قىدنانە) أى تقولدادا كأن قعته أى قعة مادون النصاب لاتساوى نصاما

اوامرأته وهم محاويج جاز ولاعسك لنفسه شمأ ولوان اصاحب المال قال له ضعه حسث شئت له أن عسك انفسه آه (قوله وعسده ومكاتبه ومدر ، وأم ولده ومعتق البعض) أى لا يحوز الدفع الى هؤلاءلعدم التمليك أصلاف غيرالمكاتب ولعدم تمامه فمهلان له حقافى كسب مكأتب وإذالوتزوج بالمةمكا تبمل يجزع نبزلة نزوجه بالمة نفسه ومعتق البعض كالمكاتب وإذاكان معتق المعض لغسره فقسدقدم أن الدفع لمكاتب الغيرهو المرادبالرقاب فلايردعلمه هنأ وهذا اذاكان العبدكله لمعتق بعضه فلوكان سآثنين فأعتق أحدهما حصته وهومعسر وانحتيار الساكت الاستسعاء فللمعتق الدفع لانهمكا تبالشريكه وليس للساكت الدفع لانهمكاتبه وهدذا اذاكانالشريك أجنبيا مانكان ولده فلألان الدفع لمكاتب الولدغسر جائز كالدفع لابنه وان كان المعتق موسرا واختار الساكت تضمينه فللساكت الدفع للعسدلامه أجنى عنسه وليس المعتق الدفع اذا اختار استسمعاء ولانه مكانسه تساانه بالضمان مخترس اعتاق الماقى أوالاستسماء (قوله وغنى علك نصاما) أى لا يجوز الدفع له كحديث معاذ المشهور خسدها من أغنما تهموردها في فنقرائهمأ طلقه فشمل ألنصاب النامى السالم من الدين الفاضل عن الحواثم الاصلية الموجب لكل واحسمالي والنصاب الذي ليس سنام الفارع عماذ كرالموحب لشسلانة صمدقة الفطروالاضعسة ونفقة القريب فان كلامنه سما محرم لاخد ألزكاة ولايردعليه الغني بقوت يومه وانه لايملك نصابا وتسجية الشارحيناله نصابا وجعلهم النصب ثلاثة مجازل افي الصحاح النصاب من المال القدرالذي محب فيه الزكاة أذا بلغه نحوما ثتى درهم وخسمن الابل اذليس قوت الموم مقدر الكن في ضياء أنحلوم نصابكل شئ أصله ومنه النصاب المعتمرف وجوب الزكاة وهويفتضي اطلاق النصاب عليه حقيفة اذقوت اليوم أصل تحريم السؤال وقيدنا بكونه فارغاعن الجوائج الاصلية لانه لوكان مستغرقا ماحلت له فتحل لن ملك كتما تساوى نصابا وهومن أهلها للحاجمة لآان زادت على قدرها أوكان حاهلا والفقيه غنى كمتبه ولوكان محتاجا البهالقضاء دينسه فيحب سعها كمافي الفنية من ماب الحبس من القضاء ويحلل لله دورو حوانيت تساوى نصبا وهو محتاج لغلتها لنفقته ونفقة عساله على خلاف فيه ولمن عنده طعام سنة تساوى نصابالعياله على ماهوالظاهر بخدلاف قصاء الدين وانه يحب عليه بيع قوته الاقوت ومه كافى القنية من الحس وحات لن له نصاب وعليه دين مستغرق أومنقص للنصاب وحلت لمن له كسوة الشستاه لا يحتاج الهافى الصيف وللزارع اذا كان له ثوران لاانزاد وملغ نصابا ولاتحسل لمن له دار تساوى نصبا والفاضل عن سكناه يملغ نصابا وقسد علك النصاب لانمن ملك مادوره يحلله أخذهااذا كان فعته لا تملغ نصابا ولوكان صححامكته ساقمدنا مهلانه لوكان تسبعة عشرد ينارا تساوى ثلاث مائه درهم لاتحسل له الركاة كذافي المسط عن مجد وفى الفتاوي الظهيرية خلافه قال وقال هشام سألت مجداعن رجل له تسعة عشرد ينارا تساوي ثلاث مائة درهم هل يسعه ان يأخذ قال نع ولا يحب عليه صدقة فطره وقمد بالركاة لان النفل يجو زالغني كما المهاشمي وأمارقية الصدقات المفر وضه والواجية كالعشر والكفارات والنذور وصدقة الفطرفلا يجو زصرفهاللغني لعموم قوله عليه الصلاة والسلام لاتحل صدقة لغني خرج النفل منهالان الصدقة على الغنى هبة كذاف السدائع وأماصدقة الوقف فيحوز صرفها الى الاعتماءان سماهم الواقف والافلالانهامن الصدقة الواجمة كذاف البدائع أيصاوفر عواعلى منع دفع الزكاة للغني مالودفع قوم زكاتهم الى من يجمعها لفغير واجتمع عندالا تحمد أكثرمن ما تُتين وان كان جعد له مامره قالوا

(قوله سواء كان يناوى مائتى درهم أولا) تبعه على همذه أخوه وتليذه فى النح وجزم فى الشرنبلاليسة بأنه وهم قال وقدذكر خلافه فى الاشياة والنظائر فى فن المعاياة فقدنا قض نفسه ولم أرأحدامن شراح الهذاية صرح عاادعا وبل عبارتهم مفيدة خلافه غبرانه قال في العناية ولا بحوز دفع الزُّ كاة الى من ملك نصابًا سواء كان من النقوداً والسوائم أو العروض اه فأوهـمماذكره وهومدفوع لانقول العناية سوآء كان الخمفيد تفسير النصاب بالقيمة مطلقالماان العروض ليس نصابها الاما يبلغ قيمته مائتي درهم وقدصر حبان المعتبر مقددار النصاب في التبيين وغيره واستدل له في الكافي قوله عليه السلام من سأل وأه ما يغنيه فقد سأل الناس اكحاماً قد لومًا الذي يغنيه قال ما تتادرهماً وعدَّلها اله ونحوه في الحيط فقد شمل انحديث اعتب ارالساعَّة بالقيمة قيمة السوائم فيعدة كتسمن غبرخلاف فى الاشباه والسراج والوهبانية وشرحها لاطلاقها وقدنص على اعتمار 277

للمسنف ولان الشعنة والذخائر الاشرفية وفي الجوهرة قال المرغيناني اذا كان له خسمن الابل قمتهاأقلمن مائتي درهم تعسله الزكاةوتجب

وعبده وطفله

عليه وبهدان المعتبر نصاب النقد من أيمال كان ملغ نصاما أىمنحنسه أولم يبلغ اه مانقله عن المرغيناني اه مافى الشرنىلالية ووفق بعض محشى الدر الختار محدمل مامرعن المحمط والظهير بةعلى اختلاف الروالةعن مجددفيان المعتبر في النصاب المحرم الوزنأوالقمة فافي المحيط الثاني وما في الظهير بة الاول والظاهران اعتمار الوزن خاص مالموز ون لتأ تمه فسمه أما المعدود

كلمن دفع قبل أن بدائع ما في يد الجابي ما ثمين جازت زكاته ومن دفع بعده لا يجوز الا أن يكون الفقىرمد توبا فمعتبره فدا التفصسل في مائتين تفضل بعدد بنه فأن كان بغيراً مره حاز الكل مطلقا لانه في الأول هُ و وكيل عن الفقر في الجمّع عنده علكه وفي الثاني وكيل الدافعين في الجمّع عنده ملكهم كذافي فتح القدبر وللغني أن يشترى الصدقة الواحية من الفقيرويا كلها وكذالو وهها له لماعلم أن تسدل اللك كتبدل العن فلوأباحهاله ولمعلكها منه ذكرأ بوالمعين النسيقي أنه لايحل تناوله الغني وقال خواهرزاده يحل كدافي الفوائد التأجية والذي يظهرتر جيح الاول لان الابأحة لوكانت كافية لماقال عليه الصلاة والسلام في واقعة بريرة هولها صدقة ولنا هدية كالايخفي الاأن يقال بالفرق بين الهاشمى والغنى وان قيل به فصيح لما تقدم ان الشمية في حق الهاشمى كالمحقيقة بدليل منع آلهاشمى من العمالة بخلاف الغنى ودخسل تحت النصاب النامى المذكو وأولا الخسمن الابل السآغة وانملكها أونصابامن السوائم من أى مال كان لا يحوز دفع الزكاة له سواء كان يساوى ما تتى درهم أولا وقد صرح به شراح الهداية عند قوله من أى مال كان وف معراج الدراية قواه و محوز دفعها الى من علائ أقل من ذلك ولكنه لا يطب للر خد ذلا نه لا يلزم من جو آز الدفع جوازالا خدد كظن الغني فقيرا اه وهوغرصيح لان المصر - به ف غاية السان وغيرها أنه يجوزا خددها لمن ملك أقل من النصاب كإيجوز دفعها نع الاولى عدم الاخد لمن له سدادمن عيش كاصرح به في البدائع (قوله وعبده وطفاله) أى لا يحو زدفع الركاة وما أنحق به العبد الغني و ولده الصغيرلان الملك فى العسد يقع لمولاه وهوليس عصرف كذافي الكافى فأفادان المراد مالعسد غير المديون المستغرف لمافى يده ورقبته أماهو فيجوز دفعهاله لعدم ملا المولى أكسابه في همذه الحالة عند دالامام لماءرف خلافالهما وأطلق العسد فشعل القن والمدير وأم الولدوالزمن الذي ليسف عيال مولاه ولم بجد شمأ أوكان مولاه غائبا خلاط الماروى عن أبي يوسف في الاخمر واختماره في الدخسيرة لانهلا ينفى وقوع الملك لمولاه بهذا العارض وقد يجاب بانه عند دغيبة مولاه الغني وعدم قدرته على الكسب لا ينزل عن حال ابن السبيل كذاف فنح القدير وقد يقال ان الملك هنا يقع للولى

كالسائمة فيعتبرفيه العددبدل الوزن فسافي البحر والنهروالمنح مرورعلى مافى الظهيرية ومافى الشرنبلاليسة على مافى المحيط وبهذا يندفع التنافى بين كلام القوم اه ملخصاقلت هذا تمكن ولكن لووردف كلامهم ماهوصر يح فيماقاله المؤلف محصل التنافي أمامع عسدمه على ما الدعاه الشرنبلالي فلا عاجة اليه لعدم التنافى تأمل (قوله خلافالمار ويعن أبي يوسف في الاخير) أي الزمن الذى ليس فعال مولاه وقوله واختاره في الذخرة فيسه نظر فانه في الذخسرة حكاه بقوله وعن أني يوسف ولم أرقى كلامه ما يقتضى احتياره ومجردا كحكاية لقول لا يفيد اختياره تامل (قوله وقديقال الخ) قال العلامة المقدسي أقول ان أريدان المولى ليس بمصرف لغذاه فابن السبيل غسنى ولاصد قة لغنى أويقال العبد المذ كورلا ينزل حاله عن مأذون مديون وهولا علك المولى كسيه عندأى حنيفة فجازا لصرف السمفاء زههنا للضرورة المذكورة ويجوزأن يخالف أبويوسف أصله فيه للضرورة اه

وبنی هاشم وموالیم (قوله اذا کان کبسیرا) أی بالغاکافی القیستانی وبه علمان المراد بالطفل غیرالبالغ وهوكيس بمصرف وأمااين السبيل فصرف فالاولى الاطلاق كاهوالمذهب وقد تقسدم ان الدفع الى مكاتب الغنى جاثر واغامنع من الدفع لطفل الغني لانه يعد عنيا بغناء أيبه كذاقا لواوهو يفيدان الدفع لولدالغنية جائزاذلا يعد غنما بغناءامه ولولم بكن لهأب وقدصر حبه في القنمة وأظلق الطفل فشعلالذكروالانثى ومن هوفى عيال الابأ ولاعلى الصيم لوجودا لعلة وقيدبالطفل لان الدفع لولد الغني اذاكان كبيراجا تزمطلقا وقيد يعمده وطفله لاب الدفع الىأب الغني وزوجته جائز سواء قرض لهانفقةأولا (فولهوشيهاشموموالهم) أىلايجوزالدفّع لهم كحسديث البخارى نحن أهلبيت لاتحل لناالصدقة وكحديث أبى داودمولى القوم من أنفسهم والالتحل لنا الصدقة أطلق في بنى هاشم فشملمن كان ناصر اللنبي صلى الله عليه وسلم ومن لم يكن ناصر إله منهم كولدأ بي لهب فيدخل من أسلم منهم في حرمة الصدقة الكونه هاشما فانتحر بم الصدقة حكم يختص بالقرابة من بني هاشم لامالنصرة كمذافي غامة السان وقمده المصنف في الكافي تمعالمه في ألهدا ية وشروحها ما " ل على أ وعباس وجعفر وعقيسل وحوث بن عبدالمطلب ومشى عليه الشارح الزيلعي والمحقق ف فتم القسدس وصرحاما واجأى لهب وأولاده من هذا الحكم لان حرمة الصدقة لمني هاشم كرامة من الله تعالى الهم ولذريتهم حنث نصروه عليه الصلاة والسلام في حاهليتهم واسلامهم وأبولهب كان حريصا على أذى الني صلى الله عليه وسلم فلم يستحقها بنوه واختاره المصنف في المستصفى و روى حديثًا لاقرابة بيني وبن أبي لهب ونص في البدائع على ان الكرخي قيسد بني هاشم بالخسسة من بني هاشم فكان المذهب النقيدلان الامام الكرخي بمن هوأعلم بمذهب أصحابنا وقيد سبني هاشم لان بني المطلب تحل لهم الصدقة وليسوأ كبني هاشم وان استو وأفى الفرامة لان عبدمناف حدالنبي صلى المقعليه وسلم لأنهصلي الله عليه وسلم محدين عبدا لله بعدالمطلب بنهاشم بن عبد مناف ولعبد منافأر بعة بننهاشم والمطلب ونوفل وعبدشمس وانخسة المذكورون من بني هأشم لان العماس والحرث عمان النبي صلى الله عليه وسلم وجعفر وعفيل اخواب لعلى بن أبي طالب وهوعم النبي صلى الله علسه وسلم وكان لابي طالب أربعة من الاولاد ولدله طالب فانولم يعقب وكان سنه وسن عقبل عشرسنين وبين عقبل وجعفر عشرسنين وبين جعفر وعلى عشرسنين وأمهم فأطمة بنث أسدتن هاشم نعبدمناف كذافي غاية السان وجهرة السب وقال المصنف في الكافي وهذا في الواحمات كالزكاة والندر والعشر والكفارة أماالتطوع والوفف فيحوز الصرف المهملان المؤدى في الواحب يطهرنفسه باسقاط الفرص فمتدنس المؤدى كالماء المستعمل وف النفل تبرع عالدس علىه فلائتدنس به المؤديكن تبرد بالمياء اه واغيالم تلحق صدفة التطوع لهيم بألوضوءعلى الوضوء فمتدنس بهالمؤدى لان الاصل يقبضي عدمه وانمياقلتا بهنى للباء للنص الواردالوضوءعلى الوضوءنور على نوراذازديادالنور بقتضى زوال الظلة بقدره لامحالة كمذافى النهاية مختصرا وفها عن العتابي ان النسفل حائز لهدم بالاجماع كالنفل للغدى وتبعه صاحب المعراج واختاره في المحسط مقتصر اعليه وعزاه الى النوادر ومشى عليه الاقطع ف شرح القد ورى واحتاره في غاية السآن ولمينقل غبره شارح المحمع فكان هوالمذهب وأثبت الشارح الزيلعي الخلاف في التطوع على وحم يشمر بترجيم الحرمة وقواه المحقق ف فتح القدر برمن جهة الدليل لاطلاقه وقدسوي المصنف في الكافى سنالتطوع والوقف كإسمعت وهكذا في المحيط وفي شرح الطعاوى وغسره ان الحل مقدد بالذاسماهمأما ذالم يسمهم فلالانهاصيدقة واجبة ورده المحقق في فتم القدير بالكصيدة ذالوقف

(قُولًة وفيه نظرانخ) قال الرملى قديقال وجوبه بالنسفر العارض لا يعارض اله وكذا أجاب بعضهم بان مراده لا ايجاب واحب بالتجاب الته تعالى اله و بالجسلة في اذ كره المؤلف لا يدفسع بحث المحقق اذ يبعد جل كلامهم على الوقف المنذور (قوله وقدل بل كانت الصدقة تحسل الخ) قال في النهرو الذي ينبغي اعتماده الاول القوله في المحديث وجوم عليكم أوساخ الناس ولاشك ان الآنساء عليم الصلاة والسلام منزه ون عن ٢٦٦ ذلك اله وفي حواشي مسكن عن المجوى عن ابن بطال اتفق الفقها على ان أزواجه

عليه الصلاة والسلام الايدخلن فى الدين حرمت عليم الصدقة قال ثم قال المحسوى وفى المغنى عن عنها قالت انا آل محسد عنها قالت انا آل محسد فهذا يدل على تحريمها عليسن (قوله باجتهاد بدون طن) أى بان اجتهد ولودفع بتحرفهان انه غنى أو كافر أو أبوه أو أبسه صح ولوعبده أو أو أبسه صح ولوعبده أو مكاتبه لا

كالنفل لانهمتبرع بتصدقه بالوقف اذلاا يقاف واجب وكان منشأ الغلط وجوب دفعها على الناظر وبذلك لم تصرصد وقوا جبسة على المسألك بل غاية الامرائه وجوب اتباع شرط الواقف على الناظر اه وفيه نظراذالا يقاف قديكون واحباكااذاكان منسذو واكان قال آن قسدم أبي فعلى ان أقف هنده الدارصر حالحقق نفسه في كاب الوقف بذلك وأورد سؤالا كيف يلزم النذر به وليسمن جندمه واجب وأجاب بانه يحبعلى الامام ان يقف مسجدا من بيت المال للمسلمن وان لم يكن ف بدت المال شئ فعلى المسلمين وفي الفتاوى الظهيرية من كاب الزكاة من فصل النذر رحل سقط منهشئ فقال ان وجدته فلله على أن أقف أرضى هـذه على أبناء السدل فوجده كان عليه الوفاء مه فان وقف أرضه على من محوز له صرف الركاة المه من الاقارب والاجانب جاز اه وأطلق الحكم في بني هاشم ولم يقيده مرزمان ولابشخص للاشدارة الى ردروابة أى عصمة عن الامام أنه يجوز الدفع ألى بني هاشم في زمانه لان عوضها وهو خس الخسلم يصل البهم لاهمال الناس أمرا لغنائم وايسالهاالي مستحقهاواذالم يصل المهم العوص عادوا الى المعوص وللاشارة الى ردالر واية بان الهاشي يحوزله أن يدفعز كاته الىهاشمي مثله لان ظاهرالر واية المنع مطلقا وقيسد بمولى الهاشمي لان مولى الغني يجو زالدفع اليه لان الغني أهل لهالكن الغني مانع ولامانع في حق المولى واتحديث ليسعلي عومه أعنى مولى القوم من أنفسهم ولهذا قال الاستبعالي في تفسيره يعنى في حل الصدقة وحرمتها والا فولى القوم ليس مهممن جيع الوجوه ألاترى الهليس بكفؤلهم وان مولى المسلم اذا كان كافرا تؤخسذ منه الجزية وأن كأن مولى التغلى تؤخف نمنه الجزية لاالمضاعفة اله وفي آخر ميسوط الامام السرخسى من كتاب الكسب وتكام الناس في حق سائر الانبياء علمهم الصلاة والسد لام أتحل لهم الصدقة أملافتهممن يقول ماكأن محل أخذا لصدقة لسائر الانساء أيضا ولكن كانت تحل لقراباتها مثمان الله تعالى أكرم نبينا بأن وم الصدقة على قرابته اظها والفضيلته وقيل بل كانت الصدقة تحل لسائر الانساءوهذه خصوصية لنسناعا يه أفضل الصلاة والسلام (قوله ولودفع بتحر فبان انه غنى أوها شمى أوكافر اوأبوه أوابنه صحولوعبده أومكاتبه لا) كحديث البخارى لك مآنويت يازيد وللئماأخسذت بامعن حين دفعها زيداتى ولدهمعن وليس المرادبالتحرى الاجتهاد بلغليسة الظن بالممصرف بعد السكف كونه مصروا واغاقلناه فالانه لودفع باجتماد بدون ظن أو بغير اجتهاد أصداا وبظن انه بعد الشك ليس عصرف ثم تبين المانع فانه لآيجز ته وكذالولم يتبين شي فهوعلى الفسادحتي يتبسين أنهمصرف ولودفع الىمن يظن أنه ليس عصرف ثم تدين أنهمصرف يجزئه والفرق بين هذاو بين من صلى باجتهاد الى جهة يظن انها ليست القبلة حيث لا تجزئه الصلاة وانظهر انهاالأقبلة بلقالاالامام يخشى عليه الكفران الصلاة الفرض لغيرالقله معصية والمعصية لاتنقاب طاعة ودفع المال الىغم يرالفقيرقربة يثاب عليها وقيد نابكونه بعد الشك لانه لودفعها

ولم يترجعنده شي وقوله الويغير اجتهاد اصلاأى بعد الشك بدليل قوله الاستخطر بهاله الخوقوله المن اله بعد الشك من تصرف بعد الشك من تصرف هناو محله أن يذكره معد الشك أو بطن اله معد الشك أو بطن اله يعد الشك أو بطن اله ليس عصرف الخوله المناز الله المناز الله المناز الم

ودفع المال الى غيراً الفقير قرية الخي قال في النهركون الاعطاء لا يكون به عاصياً مطلقاً ممنوع فقد دصر ح الاستيحابي با به اذا غلب على طنه غناه حرم عليه الدفع اله وفيه انه لا يخلوا ما أن يراد بالغنى فى كلام الاستيحابي ما هو المتبادر منه وهو أن يكون ما لك نصاب أولا بان كان علك قوت يومه فقط فان كان الاول فالدفع اليه يكون هيدة وهي حائزة وان كان الثاني كما جله عليه فى النهر آخر الباب فلا يتوجه المنع به لا يه مصرف والكلام فيمن طنه غير مصرف فالدفع اليه يكون هية كما ياتى آخر المان وهي مندو بة وقبولها سنة على ان كلام الاستعابى الظاهر مندان المرادبه دفع الركاة وان المرادبالغنى المعتبر و وجدا محرمة حيثة عدم سقوط الركاة كالا يتعلق الله عدم الله عدال الله عدال الله عدال الله عدال الله عبر الركاة كالا يتعلق فالى ستوجه المنع (قوله وأطلق الكافرالح) قال في كفاية المهمقي دفع الى حرى خطأ ثم تسمن جازعلى رواية الأصل وروى أبو يوسف عن أبى حديدة اله لا يجوز وهو قوله اه قال الاقطع وقال أبويوسف لا يجوز وهو أحد قولى الشافعي وقوله الا خرم شارة ولى المنافق المنافق المنافق المنافق المنافق المنافق المنافقة والمنافقة والمنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة والمنافقة والمنافقة المنافقة المنافقة والمنافقة والمنافق

في الكنر يقوله أوكافر منغبر تقسدبالذمي بدل على أمجواز كذأفي شرح الكنزللعلامة ان السلى شيخ المسؤلف صاحب المحر (قوله وهي واقعة في زماننا) قال الرمليقد مفرق من المسئلتين بان الوصى في مسئلة المعراج وحسدت منهالخالفة حقىفةلا بهمأمور بالدفع الى الفقراء وقسد أعطى الى الإغساء وفالواقعة لم توحد المخالفة حقيقة لان المأموريه شرا • دار وظهدورانها وقفالا بوحب المغالفة كالاستعقاق مدلءلمه مافي التتارخاسة عن نوادر هشامرحل ترك ثلاثة آلاف درهم وأوصى الى رحل أن يعتق عنه نسمة بالف درهمم فاشتراها الوصى بالف وأعتقها ثماستحقت فلأ ضمان على الوصى وان

ولم يخطر بباله أنه مصرف أملافه وعملي الجواز الااذا تبسس أنه غسر مصرف لان الظاهر انه صرف الصدقة الى محلها حيث نوى الزكاة عندالدفع والظاهر لايبطل الاباليقين حتى لوشك فيه بعد ذلك ولم يظهرله شئ لا تازمه الاعادة لان الظاهر الاول لا ينطل بالشك وليس له أن يستر دماد فعه اذا تسن أنه ليس بمصرف ووقع تطوعا كذاف السدائع واختلف المشايخ في كونه يطبب للفقيروعلى القول مانه لايطيب قيل يتصدق مه تخبثه وقلل مرده على الدافع كذاف معراج الدراية وأطلق المكافرفشمل الذمى والحرى وقدصر حبهمافي الممتغي بالمعمة وفي المحيط اذاطهرأنه حربي فسيه روايتان والفرق على احداهما انهلم توحد صفة القربة أصلاوا كحق المنع فقسد قال في عابة البيان معزيا الىالتحفة وأجعوا الهاذاطهرانه عربى ولومسستأمنا لايجوز وكتذابي معراج الدراية معللا بان صلته لا تمكون براشر عاولذالم يجز التطوع اليه فلم يقع قرية ولا يخفى ان أحدار وحين كالاصول والفروع وانالمدبر وأم الولدداخ الان تحت العسد والمستسعى كالمكاتب عنده وعندهما حرمد تون كذافى البدائع وفيدبالز كافلامه لوأوصى شلثماله للفهقراه واعطاهم الوصى ثم تبين انهدمأغنياء لم يحزوه وضامن بالاتفاق لان الزكاة حق الله تعالى فاعتسر فها الوسع والوصسة حق العبادفاعت يرفيها المحقيقة ألاترى أن النائم اذا أتلف شيأ يضمن ولأيأثم كذافى معراج الدراية وقياسه ان الوصى بشراء دارليو قفها اذا اشترى وبقد الثمن ثم طهر انها وقف الغديروضاع الثمن أن يضمن الوصى وهى واقعة ف زمانه اولانه لواختلط أوانى طاهرة بتعسة أوثياب كذلك وكانت الغلبة للطاهر فتحرى فهاغم تبسخطؤه يعمدالصلاة أوقضى القاضى ماجتماده ثم ظهرنص بخلافه بطلقضاؤه وهوالذي قاسءلمه أبوبوسف مسئلة الكتاب والفرق لهسماان العسلم بالثوب الطاهر والماء الطاهروالنص تمكن فلم يأت بالمأموريه قمدنا بكون الغلية للطاهرلان الغلية لوكانت للنجس أواستو بالا يتحرى مل يتيم كذاف المعراج وفى النهامة جعل هذا المحكم مختصا مألاواني أما الشاب المجسمة اذا اختلطت بالطاهرة فانه يتحرى مطلقا ولوكانت النحسة أكثرا ومساوية وتمعدفى فتم القدير وقدأ خذاه من مبسوط السرخسي من كتاب التحرى وفرق ينهما بان الضرورة لا تتحقق فى آلاواني لان التراب طهورله بدل عبد العجزءن المساء الطاهر فلا يضطرالي التحري للوضوه عنسد غلية النجاسة لماأمكنه اقامة الفرض بالبدل حتى لوتحققت الضرورة لاشرب عندا لعطش وعدم الماء الطاهر يحوزالتحرى للشرب ف مسئله الشاب الضرورة مست للحرى لانه ليس الستر بدل

ظهرانها حقالوص صامن اه وأبضادارالوقف تقبل البدع في الجلة حقى فرقوا بين ضم الحرالى العبدو بين ضم الوقف الى الملك في المولان في المولان في الاول دون الثانى قال الشارح في البدع الفاسد في مسئلة ضم الوقف الى الملك في الفرق بدنها و بين ضم الحرالى العبدد الوقف بعد القضاء وان صار الازمانا لاجاع لكنه بقبسل البيدع بعد لزوم الوقف اما بشرط الاستبدال وهو صحيح على قول أبي يوسف المفسق به أو بضعف غلتم كم اهوقولهما أو بورود غصب عليه ولا يمكن انتزاعه فللناظر بيعه كما في فتاوى قاضيان أو بقضاء قاض حنبلى بديعه فان عنده يجوز بسع الوقف للشترى بدلة فاهو خيرمنه كما في معراج الدراية فكيف يجهل الوقف كالمحرم معوجود هذه الاسباب لبيمه والله تعالى الموفق المصواب اه فتأمل ذلك اه

يتوصل به الى اقامة الفرض بوضعه ان في مسئلة الاواني لو كانت كلها نحسة لا يؤمر مالتوضوبها ولو فعللا تتجوز صلاته فكذااذا كانت الغلمة له وفي مسئلة الثماب وانكانت الكل نحسة يؤمر بالصلاة في بعضها فـ مكذااذ اكانت الغلبسة لهاشم اعدلم ان التحرى يجرى في مساثل منها الزُّكاة كما قدمناه ومنهاالقيلة وقدتقدم في الصلاة ومنهامسا ثل المساليخ المختلطة بالمنته ففي حالة الاضطرار للاكل يجو زالقه رى في الفسول كلها وفي حالة الاختمار لا يحوز التحرى الا آذا كان الحلال غالسًا ومنها مسئلة الزيت اذا اختلط يودك المبتة فانكان المحرم غالماأ ومساوغانه لا يجوز الانتفاع به أصلا للاكل ولاغره وانكان الحلال غالباقفي حالة الاضطرار يجوزالا كل والانتفاع به وف حالة الاختيار بحرمالا كلوتنا ولهو يجوز الانتفاع بهمن حدث الاستصباح ودبغ الجاود ومنها مسئلة الموق اذا أختلط موتى المسلمن بموتى الكفارفان كانت الغلمة لموتى المسلمن فانه يصلى عليهم ويدفنون في مقابر المسلمين وانغلب موتى الكفارأ وتساويالا يصلى على أحدمنهم الامن يعلم الهمسلم بالعلمة وفي ظاهرالر واية يدفنون في مقابر المشركان ومنهام ستلتا الاواني الختلطة والشاب المختلطة وقد تقدمتا وأماالتحرى فى الفروج فلا يجوز بحال حتى لوأعتق واحدة من جواريه بعينها ثم نسها لم يسعه التحرى الموط ولاللبيع ومن أرادمعرفة الدلائل والفرق سنالسائل وزيادة التعريفات في مسائل التحرى فعليه بكتاب التحرى من المسوطأول الجزءالرابع واعسلم ان التحرى في اللغة الطلب والابتغاءوهو والتوخي سواءالا أن لفظ التوخي يستعمل في المعاملات والتحري في العبادات وفي الشريعة طلب الشئ غالب الرأى عند تعذر الوقوف على حقىقته وهوغيرا اشك والظن فالشك أن يستوى طرفا العلم والجهل والظنتر ج أحدهمامن غيردليل والتحرى ترج أحدهما بغالب الرأى وهودليل يتوصل به الى طرف العلم وان كان لا ينوصل به الى ما يوجب حقيقة العلم و بلحق بالتحرى في مسئلة الركاة مالوكان المدفوع اليه جالساف صف الفقراء يصنع صنيعهم أوكان عليه وي الفقراء أوساله فاعطاه فهدنده الاسماب عنزلة التحرى كذافي المبسوط أيضا يعنى انه لوظهرانه غنى لااعادة عليه (قوله وكره الاغناء وندب عن السؤال) أى كره ان يدفع الى فقرما يصمر مه غنما وندب الاغناء عن سؤال الناس واغاصم الاغناءلان الغنى حكم الاداء فيتعقبه لكن يكره لقرب الغنى منه كنصلى و بقريه نجاسة كذاف الهداية وفي فتح القدير وقوله فيتعقبه صريح في تعقب حكم العلة اياها فى الخارج ولم يتعقبه و تعقبه فى النهاية والمعراج بانه لدس بمستقيم على الاصم من مذهب امن أن حكم العلة الحقيقية لا يحوز تأخره عنها بلهما كالاستطاعة مع الفعل يقترنان وأجابا بان معنى قوله ان الغنى حكم الاداءأى حكمه حكم الاداءلان الاداءعاة الملك والملك علة الغنى فكان الغني مضاوالى الاداء بواسطة الملك كالاعتاق فشراء القريب فكان للاداء شهة السبب الحقيق والسدب المحقيق مقدم على الحكم حقيقة ومايشيه السبب من العلل له شهة التقدم اله واغياعمنا في المدفوعوم نقيده عائتي درهملا يهلو كان له مائة وتسعة وتسعون درهما فتصدق عليه بدرهمين قال أبوبوسف بأخذوا حدا وبردواحدا كذافى الفتاوى الظهيرية وانماقيدنا بقولنا يصسر غنيالانه لودفع ماثتي درهم فأكثر لمدنون لايفضل له بعددينه نصاب لأيكره وكذالو كانمعسلا اذاوزع المأخوذعلى عماله لم يصب كالرمنهم نصاب وأطاق ف استحماب الاغناء عن السؤال ولم يقيده باداء قوت ومه كاوقع فعاية البيان لان الاوجه النظر الى ما يقتضيه الاحوال فى كل فق مرمن عمال و حاجة أخرى كدين

نصاباأ ويكمله لهحتي نو كانزلهمائة وتسسعة وتسعون درهمافاعطاه درهما كره أيضاكاف الظهرية اله وهذا ظاهر لكنالذي رأبته فى الظهرية مثل ماذكره المؤلف ونصدقسل كاب الصوم قال هشام سالت أمانوسف رجههماالله تعالى عن الرحل له ما ته وتسعقوتسعون درهما فتصدق علىه بدرهمين قال ماخد فواحداو سرد واحدا اه وهوكذلك في التتارخانية عن المنتق وكره الاغناء وبددءن السؤال

فلستاميل شمرأ بت في حاشية نوح أفندى على الدررذكرمافي النهرثم قال وهذاعندأبي حسفة ومجدوقالأبوبوسف حاز اعطاؤه مائتي درهم مدون الكراهة وفوق الماثتى مع الكراهة ثم ذكرمافى ألظهيرية عن الجوهسرة وقدراجعت المنظومة ودررالجارفلم أحد هذا الخسلاف نع ذ كره في النها بة ملفظ وعن أبي وسف الهلا مأس مأعطاء الماثتسن ألمه معدقوله بكره عندنا

فأفادانه روا يَمْعنه و عَكَنْ أَنْ يَكُونَ مَا فَ الظهر يَقْعَلَى هَذُهُ الرَّ وَا يَقْعَنْهُ وَلَكَنْ عَلَى هذا مِردِعَلَى المُؤلِفُ الله لا يَنَاسَبُ مَاذَكُرُهُ أُولامِنْ كُرَاهَةُ دَفَعِما يَصِيرِ بِهِ عَنْيَا فَالْاظهر ماسلكه في النهر تامل وكره نقلهاالى بلدآخر لغيرقر يبوأ حوجولا بسأل من له قون يومه

اقول المصنف وكره مقلها الخ) قال الرمسلي قال الرياعي واماكر اهمة النقل لغيرهذن فلقولهعلمه الصلاة والسلام لمعاذ حين بعثه الى المن اعلهم انعلهم صدية تؤحلمن أعنيا أهم تردفي فقرائهم ولان فسمه رعايه حق الحوار فكانأولى اه أدول يؤحسنمنسه انها كراهـــة تنزيه (قوله والمنفول في المهاية الخ) طاهره العلم يرمن صرح بظاهر الرواية معامه في النهامة وكذافي آلعذامة صرحابه أىمافى المسوط طاهسر الروابة كانقسل عارتهمافالشرنبلالية

وتوب وغرد الثوالحديث واردف صدقة الفطركذاف فتح القدس وقال فرالاسلام من أرادأن يتصدق بدرهم واشترى به فلوسا ففرقها فقدقصر في أمر الصدقة لان الجمع كان أولى من التفريق (قوله وكره نقلها الى ملدآ خراغسيرقر يبوأ حوج) أما الصة فلاطلاق قوله تعالى اغما الصدقات للفقراء منغبرقمد بالمكان وأماحد بثمعاذالمشهو رخدهامن أغنيا تهموردها في فقرا تهسم فلا ينفى الععة لان الضمير واجع الى فقراه المسلمن لا الى أهل اليمن أولانه و رداييان انه عليه الصلاة والسلاملاطمع له فالصد قات ولايه صع عنه انه كان يقول لاهل الين الدونى بخميس أولبيس وهماالصغار من الثياب آخده منكم في الصدقة مكان الشعير والدرة أهون علم وحسر لاحساب رسول الله صلى الله عليسه وسلم مان كان في زمنه فهو نفر بروان كان في زمن أبي المرفد الـ احماع السكوتهم عنه وعدم الكراهة في نقلها للقريب للعمع بين أجرى الصدقة والصله والاحوجلان المقصودمنها سدخلة المحتاج فن كان أحوج كأن أولى وليس عدم الكراهية منعصرا فها تين لانه لونقلها الى فقير فى بلدا خراورع وأصلح كما فعل معادرضي الله عنه لا يكره ولهذافيل النصدق على العالم الفقيرا فضل كذافي المعراج ولآيكره مقلهامن دارا كحرب الى فقراء دار الاستلام ولهذادكر فنواهر المسوط رحل مكث يدارا محرب سمن معلمه زكاة ماله الدي حلف ههما ومال استفاده في دار الحرب لكن تصرف زكاة الكل الى فقراء المسلمي الدين ف دارالاسلام لان فعراء هم أفصل من فقراءداراكحرب اهوكذالا يكره مقل الركاة المعالة مطلقا ولهذاقال ف انخلاصة لا يكره أن ينقل ذكاة ماله المجلة قبل الحول لفقير عبرأ حوج ومديون اه واستثنى على هذا ستة هذا والمعتبر في الركاة مكان المال في الروامات كلهاوفي صدقة الفطرم كان الرأس الخرج عند في الصيح مراعاة لا يحاب الحكم ف معل وجود سيه كذافي فتح القديروصح في الحيط انه ف صدقة الفطر يؤدى حيث هو ولا يعترم كان الرأسمن العسد والولدلان الواجب في ذمة المولى حتى لوهلك العبدلم يسقط عبه عاحملف التعديم كما ترى فوجب الفحص عن ظاهر الرواية والرجوع المهاو المفول في النهاية معزيا الى المسوط ال العرة لمكان من نجب علمه لايمكان المخرج عمه وأفقأ لتعييم المحيط فكأن هوالمذهب ولهذا اخناره قاضيمان فى فتأواه مفتصراعليه وحكى الخلاف فى البدائع فعن مجديؤدى عن عبيده حيث هو وهو الاصع وعندأبي يوسف حيثهم وحكى القاضى فشرح مختصر الطعاوى ان أما حسفة مع أبي يوسف (قولة ولا يسأل من له قوت يومه) أى لا يحل سؤال قوت يومه لن له يوت يومه كحديث الطعاوى من سأل الناس عن ظهر عنى واله يستكثر من جرجهم فلب أرسول الله وماطهر عنى قال ال يعلم ان عند أهله ما يغديهم وما يعشهم قيدنا بسؤال العوت لان سؤال الكسوة الحتاج المالا يكره وسيدنا بالسؤال لان الاحذلن ملك أفل من نصاب حائر بلاسؤال كاقدمنا ، وفيد عن له القوت لان السؤال لمن لاقوت يومهله حائزولا بردعليه الفوى المكتسب فالهلا يحل سؤال القوت له اذالم يكن له قوت يومه لانه قادر بصتهوا كتسابه على قوت اليوم فكانه مالك له واستثنى من دلك ف عايد السال الغازى فان طلب الصدقة جائزله وان كان قويامكنسالا شتغاله ما مجهاد عن الكسب اله ويتبغى أن يلحق مه طالب العلم لاشتغاله عن الكسب بالعلم ولهذا قالواال نفقته على أبيه والكان معيما مكتسبا كالوكان زمنا واذاحم السؤال عليه اداملك قوت يومه نهل يحرم الاعطاء أداعلم حاله قال الشيخ أكدل الدين ف شرح المشارق وأمالدفع الىمثل ذلك السائل عالماء اله فكمه في القياس ان يأثم بذلك لا مه اعامة على المحرام لكنه يجعل هبة وبالهبة للغنى أولمن لايكون محتاجا اليه لايكون آغما اه ويلزم عليه

(وله لكن عكن دفع القياس المذكوران) الظاهران المرادبالاعانة على السؤال انه يكون سيبالسؤاله بعد ذلك لالهذا السؤال المخصوص ثمراً بت العلامة المقدسي اعترضه بمثل ذلك وباب صدقة الفطر في (قوله والفطر لفظ اسلامي المح) اعترضه بعض الفضلاء فقال فيه ان الفضلاء فقال فيه ان الفضلاء فقال فيه الله المحالية الموم قال في القيام الموم الاسلام المحتلفة الموم المحتلفة الموم وقد يحاب بان المراد المحتمدة بعدت ويسم المحتالة المحتمدة الفطر الصائم كالصلاة لم يظهر الافي الاسلام وان كان مستعملا قبله اذلا شك المه يطاق في الاسلام على كل مفطر شرعا وذلك لم يعهد قبل الاسلام فلذا كان اسلام المحتمدة الفطر في عدة أحدث الفلالات المحتمدة المؤلف المحتمدة الفطر في عدة أحدث الفاحة كذافي شرح الوقاية المؤلف المحتمدة الفطرة المحتمدة الفطرة المحتمدة الفطرة المحتمدة الفطرة المحتمدة الفطرة المحتمدة المحتمدة الفطرة المحتمدة المحتمدة الفطرة المحتمدة الم

ان الصدقة على من ملك قوت يومه فقط تكون همة حتى يشت فيها أحكام الهمسة من محة الرجوع فانهم قالوا الصدقة على الغنى همة فله الرجوع بخلافها على الفقير وهو بعد فان الظاهران مرادهم بالغنى من ملك نصابا لكن عكن دفع القياس المذكور بان الدفع ليس أعانة على الحرام لان الحرمة في الابتداء الأحامى بالسؤال وهو متقدم على الدفع ولا يكون الدفع اعانة الالوكان الاخذه والمحرم فقط فليتأمل والله تعالى أعلم

وباب صدقة الفطرك

لما كان لهامناسبة بالزكاة لكونها عبادة مالية وبالصوم لانشرط وجوبها الفطر بعد الصوم ذكرها بينهما والصدقة العطبة التي برادبها المثوية عنده تعالى وسمت بها لانها تظهر صدق رغبة الرجل في تلك المثوية كالصداق يظهر به صدق رغبة الرجل في تلك المثوية كالصداق يظهر به صدق رغبة الرجل في تلك المثوية الفطرة بمعنى الحلقة وقد أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بها في السنة التي فرض فيها رمضان قبل ان تفرض زكاة المسال وكان يخطب قبل الفطر بيومين بأمر باخراجها كذا في شرح النقاية والمكلام ههنا في كيفيتها وكنه اوشرطها وحكم بها وسبما وركنها ووقت وجوبها ووقت الاستحباب فالاول انها واحمة كافي المكاب وأراديه الوحوب المصطلح عليه عند ناوان كان وردفي السنة لفظ فرض رسول الله صلى الله عليه عليه عليه عليه وحوبها لاستماليكون الثارت الفرض الثارت نظني اغما يفيد الوحوب والاجماع المنعقد على وحوبها لدس قطعنا ليكون الثارت الفرض الثارت الفرض الثارة الفرض واختلفوا هل هي على الفورا والتراحي فقيل النه لم ينقل تواتر اوله ذا قالو امن أنكر وحوبها لا يكفر واختلفوا هل هي على الفورا والتراحي فقيل المنعلة في وم الفطر عينا وقيل قديم موسعا في العسمر كالركاة وصحيمه في المدائع معالم المحدود وامضيقا في وم الفطر عينا وقيل قديم وسعا في العسمر كالركاة وصحيمه في المدائع معالم المحدود وامضيقا في وم الفطر عينا وقيل قديم وسعا في العسمر كالركاة وصحيمه في المدائع معالم المحدود والمضيقا في وم الفطر عينا وقيل قديم وسعا في العسمر كالركاة وصحيمه في المدائع معالم المحدود والمضيقا في وم الفطر عينا وقيل قديم واحدود والمضيقا في وم الفطر عينا وقيل قديم وسعا في المحدود والمضافي المحدود والمضيات والمحدود والمضيات والمحدود والمضيات والمحدود والمضافية و محدود والمضيات والمحدود والمضافية و منافعة والمحدود والمحدود والمحدود والمصافحة والمحدود والمحدود و المحدود والمحدود والمحدود والمحدود والمحدود والم

قال تعالى فطرة الله التي قطرالناس علمها وفمه انصاحب القاموس فال الفطرة بالكمرصدقة الفطر وأكنلقة التيخلق علما المولودفي رحمأمه والدن اه وطاهرهانها عربية بالمعنى المرادهنا وباب صدقة الفطرك لكن اعترضه بعضهم كانقله نوح أفندىبانه غيرصحيح لانذلك المغرج يوم العبدلم يعمل الامن الشارعفاهك اللغية محهلونه فكيف ينسب ألم _ مفاط صاحب القامــوس الحقائق الشرعية ماكحقائق اللغوية وهذا كثر في كلاميه

وكله غلط عب التنبه له اله وبه تأيد ما في النهر من انه مولد لكن نقل بعضهم عن المغرب النبه له وهذا كله الفطرة قد جاءت في عمارة الشافعي وغيره وهي صحيحة من طريق اللغة وان لم أحده افياعندى من الاصول اله وهذا كله على ما قلنا من ان المراد به الصدقة المحتفى المح

(قوله فالراج القول الاول) قال المؤلف في شرح المنارما اختاره في التحرير ترجيم لما قابل العصر هـ وفيه اشارة الى ان المؤلف لم يرض ذلك الترجيح مل نقل بعض الفضلاء ان العلامة المقدسي رده بانه ٢٧١ و كان كذلك لما صح تقديمها على يوم

الفطر وعبارة المقدسي في شرحه أقول الظاهر مافي البسدائع وصحيمه وقوله اغنوهم عن المسئلة في هذا الموم يحتمل تعلق المحار والمحر وربالمسئلة

تجبعلى كل ومسلم ذى نصاب فضل عن مسكنه وثنا به واثاثه وفرسه وسلاحه وعبيده عن نفسه وطفله الففير وعبده للغدمة ومديره وأم ولده لاعن زوحته وولده الكييروم كاتبه اوعده أوعبدلهما

بل هوالظاهم لقرمه ولانهم كانوا يعلونني زمند صل الدعليه وسلم قال الككال مفسية والطاهر اله باديه وعله فدل ذلك على عسدم التفسد باليوم ادلو تفدد مهم بصح قدرله كاف الصلاة وصومرمصان والاضحمة اله وتفدم فى عمارة المدانع ما يفد حـــل الامرمالا عناه على الندب وهذاأولى من الجواب الاول لان دوامة الحديث علىمانى التحرس اعنوهم فهذااليوم

مان الامر بادائها مطلق عن الوقف ف الاتضدق الافي آخر العهر ورده الحقق في تحرير الاصول بأنه فيعده قضاء فالراج القول الاول وأماسان كمتها وشرطها وسيبها ووعتها فسيأتي مفصلا وأماركمها فهونفس الاداءالي المصرف فهي التمليك كالزكاة فلاتتأدى بطعام الاباحة وأماحكمها فهوا لخروج عنعهدة الواجب في الدنيا و وصول الثواب في الا تنوة والاضافة فلها من اضافة الذي الى شرطة وهومجازلان الحقيقة اضأفة الحركم الى سبه وهوالرأس بدليل التعدد بتعديدالرأس وحعلوهافي الاصول عبادة فهامعني المؤنة لانهأ وجمت سسالغبر كاقعب مؤنته ولدالم يشترط لها كال الاهلمة فوحمت في مال الصي والمحذون خلا والمحمد يخلاف العشر واله مؤنة فهامعني العمادة لان المؤنة ما مه بقاءالشئ وبقاءالارص فيأبديها بهوالعمادة لتعلقه بالنماء واداكانت الارس الاصل كانت المؤند غالمة والعمادة لايتداالكافريه ولايمنى علمه خلافانه مدكاتفدم (قواد تجدعلى رمسلمذى نصاب فضل عن مسكنه و الما به وأنا ته و فرسه وسلاحه وعسده) لان العبد لا علا وان ملك فكمف علكورواية على في بعض الروايات بمعنى عن والكافر لدس من أهل العمادة فلا نعب ولو كان له عمد أمسلمأو ولدمسلم وهي وحدث لأعداء الفقير للعديث أعنوهم في هذا اليوم عن المسئلة والاعناء من عبر الغنى لا يكون والغنى الشرعى مقدر بالنصاب وشرط أن يكون فاضلاءن حوافحه الاصلسة لان المستحق بالحاجة كالمعدوم كالماء المستحق للعطش فحرج النصاب المشغول بالدين ولما كان حوائم عماله الاصلمة كحوائحه لمبذكرها والهلايدأن يكون النصاب فاضلاءن حوائع عماله كما صرحبه فى الفتاوى الظهيرية ولم يقيدا لنصاب بالنموكافى الركاة لما فدمناه ولانها وحست بقدرة ممكنة لأميسرة ولهذالوه للاالمال بعدالوجوب لا يسفط عظلف الزكاة كاعرف والاصول ولم . فدد بالبلوغ والعقلل اقدمناه فجب على الولى أوالوصى احراجها من مان الصدى والمنون حتى لولم عفرحها وجب الاداه بعد الملوغ كذاف المدائع وكايخر بالولى من ماله عنه يمر بعن عبيده اللغدمة كذاف الفتاوي الطهر يةوأشار بعسد النصاب من الشروط الى انه لدس سداواواد أنه لو عجل صدقة الفطرقب لمائ النصاب شم ملك صح لان السب هوالرأس كذافي المراز بة الااداكان الاستجنوبا فقسيرافان صدقة فطرءواجبة على آبنسه كذانى الاختدار وكذاالولدالكمبراذا كان مجنونا فانصدقة فطرهعلى أبيه سواءبلغ مجنوبا أوجن بعدبلوعه خلاوالماعن عجدفى الثآنى وخرج الاقاربولوف عماله واداأدىءن الروجمة والولدا ليكبير بغيرار نهسما حازوطاهر الظهير يدانه لو أدى عن في عما له يغيراً مره جاز مطلقا يغير تقييد مالر وجة والولد (قوله عن نفسه وطفساته الفيقير وعيده كخدمته ومديره وأم ولده لاعن زوجنه و ولده الكير ومكاتبه أوعيده أوعبيد الهما) شروع فيان المدبوهو رأسه وماكان في معناه ممن عونه ويلى علمه ولاية كامله مطلفة للحديث أدوا عن تمونون وما بعدعن يكون سدالما قبلها وزيدت الولاية للاجباع على الهلومان صعرا أجندا لله تعالى لم جبأن يخرج منه لعدم الولاية ولان الأعمة الثلاثة قالو آبو حوبهاعن الابوين المعسرين وعن الولد الكبير في أحد قولى الشاذي ولا ولا ية علم م فز بادة الولاية لم بدل عليها نص ولم يقع علم ا

عن المستثلة فلاتصع دعوى طهور تعلق الحار والعرو ربالستثلة (فوله خلاطاً عن مجدّ في آلناني) أى فيمالوجن بعد الموغه وأشار بذلك الى ضعف هدده الرواية فني التتارخانية عن المعيط ان الظاهر من المذهب عدم الفرق بين الحنون الاصلى والعارض (قوله وزيدت الولاية للاجماع الى قوله و تعقبه) فيه تقديم وتأخبر والنسخ فيه مختلفه (قوله لومان صغيرا) بالنون

مقتضى كالزم البدائع انالخلافي المشلتين كهنا (قوله بل انقطعت ولاية البائع بالسعالخ) قال فالنهسر أقول على تقدير تسليمه لملايحوزأن يقال كذلك في الجدمع الاب عملى انا نقطاع ولاية الابعوته أطهر ويردعلهم العبدالموصى و يتوقفالومبيعابخيار مخدمته لواحدو رقبته لأخرحت تحسصدقة فطرتهءتمي الثانى ولاتحب مؤنته الاعلى الاولولم أرمن أحاب عنه ومافى الشرح من انهالا تعب على أحدد فسمق قلم كما فى الفتم وكان منشأ تؤهمه مامرو بمكن أنحاب بان وحوب النفيقة على الموصى له ما لخدمة اغما هي للغدمة وهذالاعنع الوحسوب أي وحوب النفقة على للسالك ألا ترى أن نفقة المؤجوعلي المستأجر فهما اختاره الفقيه أبوالليث والفطرة على المولى فتدره اه وأحسونالز للعياله مجول على ما يعدمون

اجماع كذاقاله بعضالمتأخرين ويمكن أن يقال ان نفقة الفقير واجبسة على الامام في بيت المسال ولاتجب صدقة فطره اجماعا وليس ذلك الالعدم الولاية وفيه بحث لأن المراد أدواعلى من يلزمكم مؤنته كاصرح به الحقق نفسه في تقرير عدم لزومها عن العبد المكاتب والمستسعى والمشترك وفسه بحث لانالمسرادأدواعن تلزمكم وثنه كولده الصغيرأ والعبيد فحرب الصغيرالاجنبي اذامانه لعدم الوجوب لالعدم الولاية كذاف فتم القدير ونوجت الزوجة والولد الكسر لعدم الولاية وكذا الاصول والاقارب ونرج العبد المشترك أوالعبيد لعدم كال الولاية والمؤنة ونوج ولدالولد مان صدقة فطره لاتحب على جده عندعدم أبيه أوفقره على طاهر الرواية لعمدم الولاية المطلقة فان ولا يتسه ناقصمة لانتقالها المهمن الاب فصارت كولاية الوصى وتعقيسه في فتح القسدير بالأمرق من الجسد والوصى لوجوب النفقة على الجددون الوصى فلم يبق الامجرد أنتقال الولاية ولاأثراه بالفرق من الجد والوصى كشترى العبد ولامخلص الابترجيم رواية الحسن ان على الجدصدقة فطرهم وهده مسائل يحالف فهاالجدالاب في طاهرال وأية ولا يحالف في رواية الحسن هذه والتنعسة في الاسلام وحو الولاه والوصمة لقرامة فلان اه وقديحا عنسه بان انتقال الولامة له أثر في عدم الوحوب المقصور لانها لاتثبت الابشرط عدم الاب ولانسلم أن ولاية المسترى انتقلت لهمن البائع بل انقطعت ولامة المائع بالبيع وثبت المشترى ولاية مطلقة غيرمنتقات بحكم الشرع له بذلك كاله مآ كدمن الاستداء واختآر رواية الحسن فالاختمار وأطلق الطفل فشمل الذكر والانثى للعملة المذكورة وهو وحوب نفقته عليه وثبوت الولاية الكاملة عليه له فاستفيد منه ان المنت الصغيرة اذازوجت وسلت الي الزوج ثم حاديوم الفطر لا يحب على الاب صدقة فطرها لعدم المؤنة علىه لها كاصر حدي فالخلاصة وثمل الولدبن الابوين مان على كلوا حدمنهما صدقة تامة كذافي الفتاوى الظهر ية وقد الطفل المالفقر لان الطفل الغنى علك نصاب تجب صدقة فطره في ماله كما قدمناه كنفقته وقسد العمد تكويه العندمة لايهلوكان التحارة لاتحب صدقة فطره لانه يؤدى الى الثني وهو تعدد الوجوب الماني في مال واحد فلذالم تحبء عبيدعبده ولوكان غبرمد بون لكونهم التحارة كذاف النهاية وف القنية له عدالتجارة لأيساوى نصابا وليسله مال الزكاة سواه لا تجب صدقة فطرة العبدوان لم يؤدالي الثني الان سب وجوب الزكاة فيدهم وجود والمعتبر سدي المحكم لاانحكم اه وأطاقه فشمل المدون والمستأج والمرهون اذآكان عنده وفاء بالدن والعيدانجاني عذاكان أوخطأ والعيد المنسذور بالتصدقيه والعبدالمعلق عتقه بجعىء ومالفطروالعبدالموصى يرقيته لانسان وبخدمتسه لاسخر وانهاعلى الموصى له بالرقيسة بخلاف النفغة فأنهاعلى الموصى له بالخدمة كذاف الفتاوى الظهرية وأشار بقوله عبده لخدمته الى الهلايخر جعن عبده الاسبق ولاعن المغصوب المجمعود الابعسد عوده فيلزمه لمامضي ولاعن عسده المأسور لآنه خارج عن يده وتصرفه فاشبه المكاتب ولأعن خادمه باحارة أواعارة ولاعن الحدوانات سوى الرقيق ولاعن الحلوالى انه ليس في رقيق الاخساس ورقيق المقوام مثل زمزم ورقيق التيءوالسي ورقمق الغنيمة والاسرى قبل القسمة صدقة اذليس لهممالك معين كذافى البدائع (قوله ويتوقف لومبيعا بخيار) أى يتوقف وجوب صدقة الفطر لومريوم

السيدة بل موت الموصى له ورده تأمل (قوله بين الابوين) أى بان ادعى الطفل الفقير رجلان (قوله لان سبب الفطر وجوب الزكاة فيسمه وجود) وهوم المة التجارة (فوله ولاعن عبده المأسور) الظاهران المشلة مصورة في غير القن كالمدبروام المران المستلة مصورة في غير القن كالمدبروام المران المستلة المرب المكرب المكرب

نصف صاعمن برأو دقيق اوسه يقه أو زبيب أوصاع قرأوشعير وهو ثمانية أرطال

(قوله والى اله لولم يكن ف البيع خيارات) قال ف النهرلم الحلى مأخذهذه الاشارة بال رعاأواد التقييد بالخيارانه لولم يكن عمة خيارلايتوقف

الفطر والمبيع فيه خيار فن استقرالملك له فهوعله الان الملك والولاية موقوفان فكذاما يتثني علمهما أطلق اتخيار فشمل مااذا كان انحمار للبائع أوللشترى أولهما وقسديوجوب الصدقة لان التفقة تجب على من كان الملك اد وقت الوحول لانها لاتعتب مل التوقف لانها تحب اجة المملوك المحال فلوجعلنا هاموقوفة لمات المملوك حوعا واعتسرنا الملك فهاللعال ضرورة كدافي الكافي ولايخسني ان الخماراذا كان للمسترى فعنسد الامام توج المسيع عن ملاث البائع ولم يدخسل ف ملاث المشترى ومع ذلك والنفقة واحسة على المشترى اجاعا كاصر - مه في الحوهر مشر - القدورى منخار الشرط ولم بعلله ولعسل وحهه أن المشترى لمساملات التصرف فسيدا جساعا كانت نفقتمه بمخسلاف المائح لاعلك التصرف وأشارالي ان وجوب زكاة مال التحارة متوقف أيضامان اشتراه المتحارة بشرط آنخيارفتم الحول ف مدة الخيار فعنسدنا يضم الىمن يصسرله ان كانعنده نصاب فيركيسه مع نصابه والى انه لولم بكن في البيع خيار ولم يقبضه المشتري حتى مربوم الفطر فالامر موقوف فأن قمضه المشترى فالفطرة علمه والافان رده على المائه عضه ارعب أورؤية بقضاه أوبغبر قضاه فعلى البائع لايه عاداليه قدم ملكه منتفعايه والابان بات فيل قيضه فلاصدقة على واحدمتهم القصور ملك المشترى وعوده الى الما تع عسرمنته عربه فكان كالا تق ل أشدوف الفتاوى الظهرية وفى الموقوف ان أجاز المسالك البيع بعديوم آلفطر فعلى المجيز والعبد المشترى شراء فاسدااذا مرعليه بوم الفطرفي يدالمشترى فالصدقة على المائع اذارده وان لم يرده ولكن باعسه المشترى أوأعتقه والصدقة على المشترى والعيد المجعول مهرا الكآن بعينه تجب الصدقة على المرأة قبضته أولم تقبصه لانهاملكته بنفس العقدولهذاجا زتصرفها قمل القبض وانطلقها قمل الدخول بها ثمم يوم الفطران لم بكن المهرمقبوضا فلاصدقة على أحد وإن كان مقبوضا فكذلك عنداني حنىفة وعندهما تجب علماوف الاصل لاصدقة في عبد المهرفي بدالروج أه مافي الطهير بة بلفظه (قوله نصفصاعمن راودقىقەأوسو يفه أو زىيب أوصاع تمرأوشعىروهونمانىة أرطال) بدل من الضمسر في نجب أي تحب صدقة الفطر وهي نصف صاع الى آخره كحسد بت الصححين فرص رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقة الفطر على الذكر والانثى والحر والمسلوك صاعامن تمرأ وصاعا من شعير فعدل الناس مه ملدين من حنطه والكلام مع المخالفين في المسئلة طو بل قداستوفاه المحقق في فتم القدير وفي جعله دقيق البروسويقه كالبرآشارة الى أن دقيق السعير وسويقم كهوكما صرح مه في المكاف وأفادا نه لااعتبار القيمة في الدقيق والسويق كاصلهما لأن المنصوص علمه لاتعتبر فمه القعة مخلاف غبره حتى لوادى مصف صاعمن تمرقيمته صاع من برأوا كثر لا يجوز لكن صر المصنف في الكافي مأن الاولى اعتمار القدر والفهة في الدقيق والسويق وان نص على الدقيق في بعض الاخبارالا انه ليس عشه وروالاحتياط فيما قاناوهوأن يعطى نصف صاع دقيق حنطمة أو صاع دقىق شعير ساويان نصف صاعير وصاع شعيرلا أقلمن نصف ساوى نصف صاع من برأو أقلمن صاع يساوى صاع شعبر ولانص لايساوى نصف صاع برأوصاع لايساوى صاع شده كذاف فقر القدير وقيد بالدفيق والسويق لان الصيح في الحيرانه لاعوز الاباعتبار الفيمة لعدم ورودالنص به في كان كالركاة و كالدرة وعسرها من الحبوب التي لم يرديها النص و كالاقط وجعسله الزيب كالبرر وابة انجامع الصغير وجعله كالتمروهور وابةعن أي حنيفية وصحعها أبوالدسر ورجهاالحقق في فتح القدر منجهة الدليل وفي شرح النقاية والاولى أن تراعى في الزيد القدر

والقيمة والضمر في قوله وهوعائد الى الصاعو تقديره بماذ كرمذه سأبي حنيفة وعجد وقال أبو بوسف خسة أرطال وثلث وبه قال الاغة الثلاثة ومنهم من رفع الخلاف بينهم فان أما يوسف لماحروه وجده خسة وثلثا برطل أهل ألمدينة وهوأ كبرمن رطل أهل مغدادلانه ثلا ون أستار اوالبغسدادي عشرون واداقا التغمانية بالبغدادى بخمسة وثلث بالمدنى وجدتها سواءوه والاشميه لأنعهدالم بذكرفي المسئلة خلاف أتى يوسف ولوكان لذكره على المعتاد وهوأ عرف بمذهب ورده في الينابيع بأن العييم إن الاختلاف بينهم ثابت بالحقيقة والاستار بكسر الهمزة أربعة مثاقيل ونصف كسذا فى شرح الوقاية وف تقديره الصاع بالارطأل دليل انه يعتبر تصف صاع أوصاع من حيث الوزن لامن حبث الكمل وهومذهب أتى حنيفة وعن محديعت مركيلالان النص جاءبالصاع وهواسم المكال حتى لو وزنار بعة أرطال فدفعها الى الفقير لا يجزئه مجواز كون الحنطة تقيلة لا تملغ نصف صاغ وانوزنت أربعة أرطال كذاقالوالكن قولهم في تقدير الصاع أبه يعتبر عالا يحتلف كيله ووزنه وهو بالعدس والماش فماوسع ثماسة أرطال أوخسة وثانآ من ذلك فهوالصاع كاصرح مه في الحانمة مقتضي رفع الحسلاف المذكور في تقدير الصاع كسلاووزنا كذا في فتح القدير وفي الفتاوى الظهيرية ولوأدى منوين من الحنطة بالوزن لايحوز عندأى حنىفة الاكملاوه وقول مجدد الاأن يتيقن اله يبلغ نصف صاغ وقال أبو بوسف يجوز اه وهو مخالف لما نقل من الخلاف أولا وفهاأ يضاو تحوزنصف صاعمن غرومث لهمن شعير ولا يحوزنصف صاعمن الغر ومدمن الحنطة وجوزدفى الكفارة وذكر الامام الزندوستي ف نظمه فان أدى نصف صاعمن شعيرونصف صاع من تمرأ ونصف صاع ترومنا واحدامن الحنطة أونصف صاعشعبر و ربع صاع حنطة حاز عندناخلا واللشافعي فان عنده لا يجوز الااذا كان الكل من حنس واحد اه وأطلق المصنف نصف الصاع والصاع ولم يقيده بالجدلانه لوأدى نصف صاع ردى وجازوان أدى عفينا أوبه عيب أدى النقصآن وان أدى قسمة الردى وأدى الفضل كذافى الفتاوى الظهيرية ولم يتعرض المصنف الافضلمة العين أوالقمة فقيل بالاول وقيل بالثاني والفتوى على ملائه أدفع محاجة الفقير كذا فى الظهيرية واختار الاول في الخانية اذا كانوا في موضع يشترون الاشياء بالمحنطة كالدراهم (قوله صبح يوم الفطرفن مات قمله أو أسلم أوولد معده لا تجب بيان لوقت وجوب أدائها وهومنصوب على الله طرف ليحب أول الماب وعند الشافعي بغروب الشمس من اليوم الاخسر من رمضان وميني الخلاف على ان قول ابن عمر في المحديث السابق فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقة الفطر المراديه الفطر المعتاد في سائر الشهرفيكون الوجوب بالغروب أوالفطر الذي ليس ععتاد فيكون الوجوب بطلوع الفعسر ورجينا الثاني لانهلو كان الفطر المعتاد لسائر الشسهر لوحب ثلاثون فطرة فكان المرادصدقة بوم الفطرويدل عليه المحديث صومكم يوم تصومون وفطركم يوم تفطرون أى وقت فطركم يوم تفطرون كذافي البدأ مع ولم يتعرض في التكتاب لوقت الاستحمات وصرحمه في كافيه فقال ويستحب أن يحرب الناس الفطرة قبل الخروب الى المصلى يعنى بعد طلوع الفعر من وم العيد عجديث اعجاكم كان يأمرنارسول الله صلى الله عليه وسلم أن نخرج صدقة الفطر قبل المسلاة وكان يقمها قسل أن ينصرف الى المصلى ويقول أغنوهم عن الطوف في هذا اليوم (قواد وصع الوقدمأوانر) أى صم أداؤها اذاقدمه على يوم الفطرا وأخره أما التقديم فليكونه بعد السبب اذهو الرأس وأماا لفطر فشرط الوجوب كاقدمناه ولهناقالوالوقال اعبده اذاجاه يوم الفطرفانت وفياء

صبح يوم الفطرفن مات قبله أوأسلمأ وولد بعده لاتعب وضعلوقدمأ واحر (قوله ورده في المناسع الخ)قالف المعراجوقال صاحب التناسع فيه الدغسر سديدوالصيح ان الاختسلاف ينهسم فالحقيقسة لانالكل اعتبروا الرطل العراقي فانهذكرف المسوط فقد نص أنونوسف في كتاب العشر وألخراج خسسة ارطال وثلث رطـــل مالعسراتي وفيالاسرار خسة أرطال كإرطل اللاثون استارا أوتمانية أرطال كلرطل عشرون استا**راسواه(**قوله يقتضى رفع الخلاف المذكور) أي المذ كورعن أبي حنىفة وعن محدلان مفأدان المعتبرف الصاع مايسع ذلك المقدارم بتساوى كمله ووزنه عدم أعتمار الوزن فقطوعدم اعتمار الكمل فقط مل اعتبار كمل مخصوص لانهلو كان المعتبرال كمل محاز دفع نصف صآع كسله أكثرمن وزنه وأوكان المعتسرالوزن مجازدفع عكس ذلك

(قوله فلاخـــلافف حوازه) أى لاخللف معتدا مه كما قال في الدر الختار والافقد صرحق مواهب الرجن بالخلاف في المشلتين حمثقال ويحوز أخذواحدمن جمع ودفع واحدة تجمع على الصيح فهما (قوله وال كانت مفقهاعلمه) فه ان الفقتها على العمد ولذاساع لاحلهاولعل المرادانهاعلمه حكالانه لما كان لها ... عه للنفقة صارت كانها علمه لان العبدملكه وإذاباعته ففداسنوفت النفقةمن ملکه تامل

يوم الفطرعتق العبدو بحب على المولى صدقة فطره قبل العتق للافصيل لان المشروط متعقب عن ألشرط فى الوحود لامقارن بخلاف العلة وان المعلول يقارنها وكذالو كان التحارة يجب على المولى زكاة التجارة اذاتم امحول بانفحارا لصبح من يوم الفطر ونظير همما مالوقال لعبده ان يعتك وانت ح حيث يصم البيع كذافى النهاية فصآر كنقديم الزكاة على الحول بعدملك النصاب عدى انعلافارق لاامه قياس فاندقع مهمافي فتح القديرمن أنحكم الاصل على خلاف القياس فلايقاس لكنه وجد فيهدليل وهوحديث البخارى وكانوا يعطون قمل الفطر سومأ وسومن وأطلق فالتقدم فشعل مااذا دخل رمضان وقبله وصحعه المصنف في الكاف وفي الهداية وفي فناوى قاضيخان وقال خام بن أبو عوز التبحمل اداد حرر مضان وهكذاد كره الامام مجمد بن الفضل وهوالصيح وفافتاوى الظهمر يةوالصح اله يجوز تعملها ادادخل شهررمضان وهو اختمارالشيج الامام أبي كرمجدس الفصل وعلمه الفنوي اه فقد داختلف التصبيح كاثرى لكن تأيدالتقسد بدخول رمضا نابان الفتوى علمه فلتكن العمل علمه وسب هذا الاختلاف ان مسئلة التجيسل على يوم الفطر لم تذكر في طاهسرالر واية كاصر سه في السدائع لكن صحيه و انه محوز التعمل مطلفاتكافى الهدامة وأما النأخيرفلانها فرية مالمة فلاتسفط بعدالوحوب الامآلاداه كالركاة حتى لوسات ولده الصغيرا ومملوكه يوم الفطر لايستقط عنه أوافتقر بعسد ذلك فكذلك وفي أى وقت أدى كان مؤدما لاقاضه ما كافي سأثر الواجمات الموسعة كذاف المدائع وقد تفدم ان المحقيق أمه البوم عن المسئلة ومفتصاءاته يأثم بنأ خبره عن البوم الاول على الفول بانه مفيد و على اله مطلق فلا اثم ولهذا قال في الفتاوي الظهر مة ولا يكره المأحر ولم يتعرض بي المكاب تجواز تفريق صدقة شغس علىمساكن وطاهر ساق التسن وفنه القديران المذهب المنع والبالفائل بالحوازاغهاهو الكرخي وصرح الولوالجي وقاضعان وصاحب المعمط والمدائع بألحو آزمن عبرذ كزخلاف فكان هوالمذهب كعواز تفريق الركاة وأماا لحديث المأمور فه مالاعماه فعفي دالاولوية وقد بقل فى التس الجوازمن غرد كرخلاف في بالظهار وأماد فع صدقة جاعة الى مسكن واحد فلا خلاف فى حوازه و فروع كالمرأة اذاأمرها زوحها ماداه صدفة الفطر فلطت حنطته يحنطتها بغيرادن الز وجودفعت الى الفقير جازعنها لاعن الزوج عندأى حنىفة خلافالهما وهي محولة على قولهسما اذا أحازال وج كذافي الفتاوى الظهرية وعلاه في حبرة الفعها مانها لماخلطت بغسرا فيه صارت مستهلكة تحصته لاناتحلط استهلاك عنده يفطع حق صاحبه عن العين وفي قولهما لأيقطع وتعوز عنه لهذه العلة وف البدائع ولا يبعث الامام على صدقة الفطر ساعباً لان الذي صلى الله علية وسلم لم يىعث وذكرارندوستى ان الأفضل صرف الزكاتين بعنى زكاه المال وصدقة الفطرالي أحده ولاء السبعة الاول أخوته الفقراء وأخواته ثم الى أولادا خوته وأخواته المسلمين ثم الى أعمامه الفقراء ثمالى أخواله وخالاته وسائرذوى أرحامه الفقراء ثمالى حبرائه ثمالى أهل مسكنه ثمالى أهل مصره وفال الشيخ الامام أبوحفص الكسر العارى لا تقدل صدقة الرحل وقراءته محاو يجحتي سدأبهم فيسدحاجتهم ثمأعطى في غرقرابته ان أحب كذاف الفتاوي الطهيرية وفي آلولوا لجمة وصدقة الفطركالزكاة فالمصارف اه ونسغى أن يستثنى الدمى كإسميق في المصرف وفي عسدة الفتاوي المصدرالشهيدولودفع صدقة فطره الى زوجة عبده جازوان كانت نفقتها عليه اهوالله أعلم

و كاب الصوم (قوله على آريه) قال الرملى الارى المعاف قال فى مختار الصحاح وعما يضعه الناس فى غير موضعه قولهم المعلف آرى واغما الارى محس الداية وفي الصحاح وهوفي التقدير فاعول والمحمع أوارى (قوله لممافي الفتاوى الظهيرية الخرق النهر لعل وجهه انه أريد بلفظ صيام في لسان الشارع ثلاثة أيام فكذافي النذر تروحا عن العهدة بخلاف صوم وتوهم في المحران المحسيعة لها دلالة على التعدد ولاشك ان الصوم له أنواع ثلاثة فادعى ان الاولى صيام وهو منوع فقد قال القاضى فى تفسيره الاكتمة بيان مجنس الفدية وأما قدرها في منه عليه الصلاة والسلام في حديث كعب قان قلت صرحوا بان صياما جاء جعال ما ما منه قلت هذا لا يصدم وادافي الآية ومناقد رها في منه ولافي الترجة كايدركم الدوق السليم والطبع المستقيم على ان ألى الداخلة على الما تم قلت هذا لا يصدم وادافي الآية والما المناف ال

﴿ كَابِ الصوم

أخره عن الزكاة وانكان عبادة بدنية مقدمة على المالسة لقرانها بالصلاة في آبات كثيرة وذكرمجدرجه الله الصومءةب الصلاة في المجامع الكبير والصغير نظرا لما قلناوه وفي اللغسة ترك الانسان الاكل وامساكه عنه ثم جعل عبارة عن هـنه العبادة الخصوصة ومن مجازه صام الفرس على آريه اذالم يعتلف ومنه قول النابغة خيل صيام كذاف المغرب وف الشرع ماسميذ كره المصنف ولوقال كاب الصيام لكان أولى الماف الفتاوى الظهر بة ولوقال لله على صوم فعلمه صوم وم واحد ولوقال فعلى صمام عليه صيام ثلاثة أيام كمافى قوله تعالى ففد دية من صيام اه وركنه حقمقته الشرعيسة التيهىالامساك المخصوص وسبيه مختلف فني المنذو والنذر ولذا قلنالونذ رصوم شسهر بعينه كرجب أويوما بعينه فصام غسيره أجزأعن المنذورلانه اجيل معدوجود السبب وفيه خلاف مجدكافي المجمع وصوم الكفارات سيبه مايضاف المسهمن الحنث والقتل والظهار والفطر وسبب رمضان شهود جزومن الشهرا تفاقال كمن اختلفوا فدهب السرحسي الى ان السبب مطلق شسهود الشهرحتي استوى في السببية الايام والليالي وذهب المديوسي وفحر الاسسلام وأبو اليسرالي أن السبب الامام دون الليالى أى الجزء الذى لا يتحسر أمن كل يوم سبب لصوم ذلك اليوم فيحب صوم جيع الامام مقارنا اياه وغرة الخسلاف تطهر فيمن أفاق ف أول أيلة من الشهر عم حن قبل أن يصبح ومضى الشهروهومجنون ثم أعاق فعسلى قول السرخسي يلزمه القضاءولولم يتقر رالسبب في حقه بماشهد من الشهرحال افاقتملم يلزمه وعلى قول غبره لا يلزمه القضاء وصحعه السراج الهندى في شرح المغني لان الليل ليسبجه للصوم فكان الجنون والافاقة فيهسوا ءوعلى هذا الخلاف لوأفاق لملة في وسط الشهر ثم أصبح مجنونا وكذالوأ هاق فى آخريوم من رمضان بعدالز والوجه ع فى الهداية بين القولين بانه لآمنافاة فشهود بزءمنه سبب لكله ثم كل يوم سبب وجوب أدائه غآية الامرأنه تمكرر سبب وحوب صوم الموم باعتبار خصوصه ودخوله في ضمن غيره كذا في فتح القدير والذي يظهر انصاحب الهداية يحتأرغ يرقول السرخسي لان السرخسي يقول كل يوممع ليلته سب الوجوب لااليوموحسده وتمنام تقريره فى الاصول وشرائطه ثلاثة شرط وجوبوهوالاسلام والبلوغ والعقل كذاف النهاية وفتح القديروفي غاية السانذكر الاولين ثم قال ولايشترط العقل لاللوجوب ولاللاداه ولهذا اذاجن فبعض الشهرشم أقاق يلزمه القضاء بخسلاف استيعاب الشهرحيث لايلزمه

الجمع تبطل معنى الجعية فتسديره (قوله مقارنا اله) بلزم عليه مقارنة السبب لابد من تقدمه السبب لابد من تقدمه تقدمه للضر ورة لعدم صدلاحية ماقيسل أول خومن النها وللسببة كما خومن الوقت فان السبب خومن الوقت فان السبب

﴿ كَابِ الصوم ﴾

قارن الوجوب وسندكر المؤلف تحقيق ذلك في فصل العوارض عند قول المستن ولو للغضى أوأسلم كافر (قوله وكذا رمضان) كسذا عبر في المستمرة المستمرة المستمرة والافالا فاقة التي يعقبها جنون لافسرق فيها ذا

كانت بعد الزوال بين أن تكون في آخر يوم أو في وسط الشهر لانهاليست في وقت النية (قوله وجع القضاء في الهداية بين القولين) مقتضى ماذكره من ان الاختسلاف في المسائل الثلاث مبنى على الاختسلاف في السبب وغرة الانتناف أحكامها حيث جمع بين كل من القولين أو أن لا يكون الخلاف في المناعلى الاختلاف في السبب فلا يصح قوله وغرة الاختلاف أحكامها حيث المنظمة وعند المنظم وعلى المناد ولم أرمن ذكر لهذا الخلاف غرة في الفروع فليتأمل (قوله والذي يظهر الح) لم يظهر الخاص الماداية لم يرد الجمع بين القولين، لم إده اختمار واحدمنهما وهو غسير قول السرخسي ولذا أخره كاهو عادته فيما يختاره وجهد ايند فع ما أوردناه قبيلة لكن التعليل ينبوعن هذا التأويل

فليتأمل (قوله وزادفى فتح القسديرالخ) أى في شرائط الوجوب (قوله وفيسه بحث لان صقم الايام المنهمة لا ثواب فيه) قال في النهر ظاهر كلامهم كاسميا في النهى فيها لمعنى مجاور وهو الاعراض عن الضيافة يفيدان فيسه ثوابا كالصلاة في أرض مغصوبة (قوله للاجماع على لزومه) اعلم ان من قال بالوجوب استدل بان قوله تعمالي ٢٧٧ وليوفو انذورهم خص منه النذر

بالمعصسة ومالسمن جنسه واحب كعمادة المريض ومالدس مقصودا لذاته الفسره كالوضوء فصارظنما كالاسية المؤولة فافادا لوحوب قال في النهر وفيعدول المحققالي الاجماع تسليملدعوى التخصيص قبلوفيه أى التخصيص نظر اذمن شرطه المقارنة والخصص غدر معملوم فضلاعن كونهمقارناوأ بضاقوله تعالى فن شهدمنكم الشهر فلمصه خصمته المانين والعسسان ولم لتفعنه اثبات الفرضية وعلمه فلاحاحة للاحاع على انه منوع بدلسل انحاحده لآيكفروقد قال في أوائل السرمن المسط البرهاني والذخبرة الفيرق بين الفرص والواحب ظاهر نظراالي الاحكام حتى ان الصلاة المنذورة لا تؤدى معد صلاة العصرو تقضى الفوائت بعد صلاة العصر اله ولوكان ثمة احاع لكانت تؤدى معده قال معض المتأخرين

القضاء للعرب واختاره صاحب الكشف فقال ان انعنون أهل للوجوب الاان الشرع أسقط عنده عندتضاعف الواجبات دفعاللحرج واعتبرا كحرج في حق الصوم باستغراق الجنون جيع الشهر اه وفى البدائع وأما العقل فهل هومن شرائط الوحرب وكذا الاوافة والمقظة عال عامة مشايخنا نيست من شرائط الوجوب لمن شرائط وجوب الاداءمستدلين بوجوب القضاء على المغمى عليه والنائم بعدالا فاقة والانتباه بعدمضي بعض الشهر أوكله وكذا المعنون اداأ فاق ف بعض الشهر وقال بعض أهل التحقيق من مشايخ ماوراء النهراله شرط الوحوب وعندهم لافرق بينده و بين وجوب الاداء وأجابوا عمااستدل مه العامة بان وجوب القضاء لايستدعى سايفة الوحوب لامحالة واغما يستدعى فوت العبادة عن وقتها والفدرة على القضاء من غير حرج وهكذا وقع الاحتلاف في الطهارة عن المحيض والنفاس فذهب أهدل التحقيق الى أنها شرط الوجوب فلاوجوب على الحائين والنفساء وقضاه الصوم لايستدعى سابقة الوجوب كاتقدم وعندالعامة ليست بشرط واغا الطهارة عنهسما شرط الاداءوتمامه فىالبدائع ولعله لانمرةله والنو عالثانى من الشرائط شرط وحوب الاداءوهو الصحة والاقامة والثالث شرط صحته وهوالاسلام والطهارة عن الحيض والنفاس والنبة كذاف البدائع واقتصرف فتح القديرعلى ماعدا الاول لانالكا ولاسة لدفر جاشتراطها ولم يععلوا العقل والا واقة شرطين للصحة لارمن نوى الصوم من الليل شمحن في النهارا وأغى عليه يصع صومه فى ذلك اليوم وانمالم يصمى في اليوم الثاني لعسدم النيسة لانهامن المجنون والمغسمي عليه لآتتصور لالعدمأهلية الاداءوأماآليلوع فليسمن شرط الصحة لصحتهمن الصي العاقل ولهذايثاب عليه كسذا فى البدائع وزادفى فتح القدير العلم بالوجوب أوالكون ف دار الاسلام لان الحرى اذا أسلم فى دار الحرب ولم يعسلم فرضية رمضان ثمءلم ليس عليه قضاء مامضي وزادف النهاية على شرائط السحة الوقت القابل المخرج الأسل وفيسه بحث لأن التعليق بالنهارداخل في مفهوم الصوم لافيسدله ولهذا كان التحقيق في الاصول ان القضاء والنذر المطلق وصوم الكفارة من قسل المطلق عن الوفت لامن المقيدبه كاذهب اليه فحرالاسلام وحكمه سقوط الواجب ونيل ثوامه الكان صومالازما والاهالثاني كذافى فتح الفد تروفعه بحث لان صوم الامام المنهية لا ثواب فيسه فالاولى أن يفال والا فالثاني ان لم يكن منهياعنه والاهاليحة نفط وأقسامه فرض وواجبوه سينون ومندوب وبفلوه كروه تنزيها وتحر عآفالاول رمضان وقضاؤه والكفارات والواحب المنسدور والمسنون عاشوراءمع التاسع والمندوب صوم ثلاثةمن كلشهرو يندب فهاكونها الايام البيض وكل صوم ثنت بالسنة طلبه والوعدعليه كصوم داودعليه الصلاة والسلام وعلى سائر الانساء والنفل ماسوى ذلك بمالم يثدت كراهت والمكروه تنزيها عاشو راممفرداعن الساسع ونحويوم للهرجان ونحر عاأيام التشريق والعيدين كذافي فتح القدير واستثنى في عدة الفتآوى من كراهة صوم يوم النبروز والمهرجان أن يصوم بوماقيله فلأيلاره كافى وم الشك والاظهران يضم المنذور بفسميه ألى المفروض كااختاره فالبدائع والمجمعور جمه في القدير الاجماع على الزومة وان يجعل قسم الواحب صوم التطوع

والحقان التخصيص تابت بالاجاع يعنى على عدم صهة النذر بالمصية وضوها ولابد من مستندوه والخصص في الحقيقة قد والاجاع كاشف عنده ومقررله وعند عدم العلم بالتاريخ عمل على المقارنة كا تقرر ولم ينعقد الاجاع على فرضيتما بقي بعد التخصيص بخلاف آية الصبام اه قال بعض الفضلاء في المجرعير ظاهر فضلاعن أن يكون أظهر وما في الفتح من الاستدلال

بعدالشروع فيموصوم قضائه عندالافسادوصوم الاعتكاف كذافي البدائع أيضا وبماذكره المحقق الدفع ماف البدائع من قوله وعندنا يكره الصوم في يومى العيدوا يام التشريق والمستحب هو الافطار فاله يفيدان الصوم فيهامكروه تنزيها وليس بصيع لان الافطار واجب متعتم ولهداصر حف الجمع بحرمة الصوم فيهاو بنبغى أن يكون كل صوم رغب فيه الشارع صلى الله عليه وسلم بخصوصه يكون مستحبا وماسواه يكون منسدوبا مالم تثبت كراهيته لانفلالان الشارع قدرغب في مطلق الصوم فترتبءلى فعله الثواب بخلاف النفلية المقابلة للندبية فان ظاهره يقتضى عدم الثواب فيه والافهو مندوب كالايخني ومن المكروه صوم يوم الشكعلى ماسمنذ كره انشاء الله تعالى ومنه صوم الوصال وقدفسرهأبو بوسف ومجديصوم بومن لافطر يينهسما ومنهصوم بوم عرفة للحاج ان أضعفه ومنه صوم يوم السبت بانفراده للتشب فبالم ودبخلاف صوم يوم الجعية فأن صومه بانفراده مستحب عند العامة كالاثنين والجنس وكره الكل بعضهم ومنه صوم الصعت بانعسك عن الطعام والكلام جيعا كذاف البدائع ومنهأ يضاصوم ستةمن شوال عنداى حنيفة متفرقا كان أومتتا بعاوعن أبى بوسف كراهته متتابعا لامتفرقا لكن عامة المتأخرين لمبروا بهباسا ثماعلم ان الصيامات اللازمة فرضا ثلاثة عشرسبعة منها يجب فهاالتتابع وهى رمضان وكفارة القتل وكفارة الظهار وكفارة اليمين وكفارة الافطار في رمضان والنذر المعتن وصوم اليمن المعن وستة لا يحيفه االتتابع وهي قصاءرمضان وصوم المتعة وصوم كفارة الحلق وصوم خراء الصيدوصوم النهذر المطلق وصوم اليمين بانقال والله لاصومن شهرا شماذاأ فطريوما فيمايجب فيه التتابع هل يلزمه الاستقبال أولافنقول كلصوم يؤمرقيمه بالتتابع لاجل الفعل وهوا أصوم يكون التتادع شرطافه موكل صوم يؤمر قيمبالتتابع لاجل انالوقت مفوت ذلك يسقط التتأبع وان بق الفعل وأحب الفضاء فالاول كصوم كفارة القتل والظهار والمين والافطار ويلحق به الندر المطلق اذاد كرالتتا رع فيسه أونواه والثانى كرمضان والند درالمعين واليمين بصوم بوم معسن كذاذ كره صاحب البدائع والاستيحابي مختصرا وعاسنه كثرة منها شكرا لنعة التيهى المفطرات الثلاثة لان بضدها تتبين آلاشياء ومنها أنه وسيلة الى النقوى لانها اذا انقادت الى الامتناع عن الحسلال طمعا في مرضاته تعالى فالأولى ان تنقادللأمتناعءن الحرامواليه الاشارة بقوله تعالى لعلكم تتقون ومنها كسرالشهوة الداعسة الى المعاصى ومنها الاتصاف بصفة الملائكة الروحانية ومنهاعله بحال الفقراء ليرجهم فيطعمهم ومنها موافقته لهدم (قوله هو ترك الاكلوالشرب والجاعمن الصبح الى الغروب بلية من أهله) أى الصوم في الشرع الامساك عن الفطرات الثلاث حقيقة أو حصكم افي وقت مخصوص من شخص مخصوص مع النية واغافسرنا الترك بالامساك المذكورف كالرم القدورى ليكون فعل المكلف

المستحب جعله في الحيط تعريفا المندوب فالمندوب فالاولى ماعلية الاصوليون اهم ألفة الزيادة عمادة شرعت لنالاعلينا في ألفق المستف قوله المستف قوله المسراد بالتفسل في كلام المستون المقتم ما قابل المستون المقتم ما قابل المستون المقتم ما قابل المستون والجاع مسن الصبح الى والجاع مسن الصبح الى

الغروب شةمن أهله

والمنسدوب وطاهرهان المسرادية مارادف المباح عمالا تواب فيسه ولاشك ان كل صسوم لم يكن عليه فلذ الضطر المؤلف عليه فلذ الضطر المؤلف الى التفرقة بين المستعب والمندوب و بمان النالمراد مالنفل في كلامه المندوب الثلا بردعليه المحدورهذا المطهر لى والله تعالى أعلم افوله على ما سنذ كره) أى من التفصيل الآتى

بر (قوله خص بعضه الخ)

بوجد في بعش النسخ
هذه العبارة هكذا
وعندنا لو كان قطعيا
خص به يعنى ان القطعى اذا
حص بنص حاز تخصيصه
بعد ذلك بالفياس
فكيف اله مسجعه

وضع صوم رمصان والنذر المعسين والمفل شممن الله آل الى مافيل نصف الشاد

(هوله والمراد بترك الاكل النه) قال في النهر بعيد لا الصوم لا يخنص بالكف بافطاره با دخال نحسو بافطاره با دخال نحسو كافي الفض هسوامساك عن انجاع وعن ادخال شئ بطنا أوماله حسم الباطن مسن الفعرالي الغروب عن نية لكان أحود

لانهلاتكلف الانفعل حتى قالواان المكاف مه في النهمي كف النفس لاترك الفعل لا مهلاتكلف الاعقدور والمعدوم غسيرمقدو رلان تفسسرالقادرعن انشاءفعل وانلم سألم يفعل لاوانشاء ترك وتمامه في تحر مرالاصول وقلنا حقيقة وحكالمدخل من أفطرنا سافاته عسك حكاوا ختص الصوم بالموم لتعذرا لوصال المنهى عنه وكونه على حلاف العادة وعليه مبنى العبادة اذترك الاكل ماللمل معتآدوا شترطت النمة لتممز العمادة عن العادة كماساتي وأراد بآلاهل من أجمعت فعه شروط ألعقة وتقدم انها ثلاثة فقر بالكافر والحائض والنفاء والمراد باشتراط الطهارة عن الحمض والنفاس اشتراط عدمهما لاأن مكون المرادمنها الاغتسال كذافي النهامة والمراد بترك الاكل ترك ادخال شئ بطنه أعممن كونه مأكولا أولالسمأتي من ابطاله بادخال نحوا كحديد ولابردما وصل الى الدماغ والمه مفطر كاسما في الدان س الدماغ والجوف منفذ افا وصل الى الدماغ وصل آلى الجوف كإصر حبه فى البدائع على ماسياتى وفى البزازية استنشق فوصل اساء الى فه ولم يصل الى دماعه لايفسد صومه (فوله وصير صوم رمصان والنذر المعن والنفل بنية من الليل الى مافيل نصف النهار) شروعف سان النسة التي هي شرط العجة لكل صوم وعرفها في المحيط مان يعرف عليه أنه صوم ووفتها بعسدالغر وبولا بحوزنه له والتسهرنية كندافي الظهيرية ولم بتبكلم على فرضية رمضان لماانهامن الاعتفادات لا الفعه لشوتها بالقطعي المتأبد بالاجماع ولهذا عكر كفر حاحسده وكانت فرضيته بعدماصرف القبلة الىالكعبة بشهرف شمعيان على رأس ثما ينة عشرشهرا من الهيجرة وهوقي الاصل من رمض ادا احترق سمى مهلان الذنوب تعترف فسمه وهوغبر منصرف للعلمة والالف والنون قال الحوهري بجمع على ارمصا ورمضانات وفال الفراء بجمع على رماضت تكسلاطين وشاطين وقال ابن الانباري رماض جيعرمصان وتفيدم حكم النّدرانه فرض على الاظهر والمراد بالنسفل ماعداالفرض والواجب أعممن آن يكون سسنة أومندو باأومكر وها وأشارالي أنه لونوي عندالغروب لاتصه ندنه لانهقيل الوقت كإقدمناه وفي فناوى الطهيرية ولونوى ان ينسحري آحر اللبل ثم يصبح صاغبالم تصح هذه النبه كالونوى بعدا لعصر صوم الغداه واسندل الطعاوى لعدم اشنراط التست في رمصال بحديث الصحدين في يوم عاشوراء من أكل المسك بفيد يومدومن لم يكن أكل فلمصم وكال صومه فرضاحتي فرض رمضان فصارسنه ففيه دليل على انمن نعمن على مصوم يوم ولم ينوه لملاتجز تدالنية نهارا فوجب حل حديث السنن الاربعة لاصيام للم ينوالصيام من اللملعلى نفى الككال لان الافضل في كل صوم ان ينوى وقت طلوع الفحر أن المكنه أومن الليل كأفى المدائع أوعلى ان المرادلم ينوكون الصوم من الليسل فيكون الحار وهومن الليل متعلفا بصيام الثانى لأينوى فاصله لاصيام لمن لم بقصد الهصائم من اللهل أى من آخوا خرائه فكون وهما لقحة الصوم من حين نوى من النهار وعلى تقدير كونه لنفي الصحة وحسان يحس عومه بمارو يناعيدهم وعندنالو كانقطعماخص معضه وخصص مه بعص فكمف وقداجهم فمهعدم الظنمة والتحصيص اد قدخصص منه النفل بحديث مسلم عن عائشة دخل على وسول الله صلى الله عليه وسلم دات وم فقال هلعندكم شئ فقلنا لافقال انى اذاصائم فالحاصسل انصوم عاشو راءأصل وأمحق بهصوم رمضان والمنذو والمعين فحكمه وهوعدم النيةمن الليل ومقتصاه انحاق كلصوم واجب بهلكن القياس اغما يصطم مخصصاللخمرلانا سنخا ولوجر يناعلى تماملازم همذا القياس لكان ناسحا كحديث السنن اذلم يمق تحتسه شئ حمنئذ فوجب أن يحاذى به مورد النص وهوالواحب المعين من رمضان و نظيره

(قوله وهى أولى الخ) قال في النهر الظاهر ان عبارة الصنف هنا أولى لا فادتها مبدأ النية وغايتها مع ظهور المرادمنها بخلاف ما في أصله اذليس المراد الى نية أكثره كان هذا هو السرف التغيير وأماذاك الإطلاق فصله اذليس المراد الى نية أكثره وكان هذا هو السرف التغيير وأماذاك الإطلاق فمنوع فقد نقد لف غاية البيان عن الديوان اله لغة أيضا من طسلوع الصبح الصادق ولوسلم لا يضرف الفاط أهل كل فن اغدات تقيد دالنها ربالشرى كاف النقاية مما لا حاجمة

اليسه (قوله والظاهر ان الاختلاف في العبارة لافي الحكم) هذا خلاف الظاهر بدل عليه قول الهستداية وفي الجامع الصغير قبل نصف النهار وهو الاصحفانه يفيد الحواز قبيسل الزوال الحواز قبيسل الزوال

و بمطلق النيسة ونيسة النفل

وأصرح منهدذامافي التنارخانسة عن المحسط واغاتظهرتمرة الاختلاف س اللفظين يعمنى قوله قمل الزوال وقوله قمل انتصاف النهار فماأذا نوى عند قرب الروال وعنداستواء الشمس في كدال عام فاللفظ الاول مدلء لي الجواز واللفظ الثاني مدلء لي عدم الجواز والصيح هواللفـظ الثاني آه بحروفه وتنسه كه اعلم ان كل قطر نصف نهاره قبل زواله يقدرنصف حصمة فجسره فتى كان

من النذرالمه بن ولا يمكن أن يلغي قمدالتعين في موردا لنص الذي رويناه عائه حملتُذيكون الطالا محكم لفظ بلالفط بنص فيه وانما احتصاعتبارها بوجودها فى أكثر النهار لانمار ويناهمن حديث الصحين واقعمة حاللاعموم لهافى حميع أجزاء النهار واحتمل كون احازة الصومفي تلك الواقعة الوحود النية فيها في أكثره واحمَل كُونها للهجو برفي النهار مطلقا في الواجب فقلنا بالاوللانه أحوط خصوصا ومعنّا نص السنن بمنعها من النهار مطلقا وعضده المعن وهوان للأكثر من الشئ الواحد حكم الكلواغا اختس بالصوم دون المج والصلة فانقران النية فيهما شرط حقيقة أوحكما كالمتقدمة بلافاصللانالصوم ركن واحسدممتد فمالوجودف آخره يعتبرقمامهافي كلة يخلافهما وانهما أركان فنشترط قرانها بالعقدعلي أدائها والاخلت بعض الاركان عنها فلم يقع ذلك الركن عمادة واعتبرالمصنف النية الى ماقيس أصف النهار ليكون أكثرا ليوم منوبا ولهذا عبرفي الوافي المنمةأ كثره وهيأولى لماان النهار يطلق ف اللغة على زمن أوله طلوع الشمس كما في النهاية وغميرها أتكن هوفى الشرع والبوم سواءمن طلوع الفجروف غاية البيان جعل أوله من طلوع ألفحر لغسة وفقها وعلى كلحال فهسي أولى من عبارة القدوري ومختصر الكرخي والطعاوى مابينه وبسالزوال لانساعة الزوال نصف النهارمن طلوع الشمس ووقت الصوم من طلوع الفعر كذافي المبسوط والظاهر ان الاختلاف في العبارة لا في الحكم وفي الفتاوي الظهير بة الصائم المتطوع ادا ارتدعن الاسلام ثم رجع الى الاسلام قبل الزوال ونوى الصوم قال زفر لا يكون صائما ولاقضاء عليه ان أفطر وقال أبويوسف يكون صاغما وعليه القصاءاذ اأفطر وذكر بعده وعلى هـذا الخلاف اذا أسملم النصراني في غير رمضان قبل الزوال ونوى التطوع كان صائما عند أبي يوسف خلا والزفر وأطلق المصنف فأفادا نعلافرق بين الصحيح والمريض والمقيم والمسافر لانعلا تفصيل فعياذ كرتامن الدلمل وفالزفر لايحوز الصوم للسافر والمريض الابنية من الليسللان الاداء غسر مستحق علمهما فصار كالقضاءو ردبابه منبأب التغليظ والمناسب لهما التخفيف وف فتاوى قاضحان مريض أومسافر لم بنوالصوم من الليل في شهر رمضان ثم نوى بعد طلوع الفعرقال أبو يوسف يحز تهسماً و مه أخذ المحسن قال صاحب الكشف الكبير فهذا يشيرالى ان عندأنى حنىفة ومجدلا يحز ثهما اه وهذه الاشارة مدفوعية بصر يح المنقول من أن عندنالافرق كاذكره في المسوط والنهاية والولوا مجمة وغسرها (قوله وبمطلق النيةونية النفسل) أى صحصوم رمضان ومامعه بمطلق النية وبنية النفال أمانى رمضان فلان الشارع عينسه لفرض الموجم فانتنى شرعيسة غيره من العسيام فيم فلم يشترطله نية التعيين فصح بنية صوم مباين له كالنفل والكفارات بشاءعلى لغوا مجهة التي عينها فيبقى الصوم المطلق وعطاق النيسة يصمصومه كالاخص نحوزيد يصاب بالاعمكاا نسان وجهور العلاءعلى خلافه قال فى النجر بروه والحق لان نفى شرعيدة غييره أغما توجب صحتمه لونوا ، ونفى محتمانوا ،

الباقى الزوال أكثر من هذا النصف صحوالا فلا فنى مصر والشام تصح النية قبل الزوال من بخمس عشرة درجة في مصروا درج عشرة وخمس عشرة درجة في مصروا درج عشرة ونصف في الشام فاذا كان الباقى الى الزوال أكثر من نصف هذه الحصة ولو بنصف درجة صح الصوم كذا وره شيخ مشامخنا ابراهم الساقيا في رجه الله تعالى

(قوله ويمكن أن يكون ذكر نية النفل اشارة اليه الخ) قال في النهر فيه تدافع الدبتقدير هذه الاشارة يكون النفل صغة كاشفة والعمة المغاير خاصة برمضان ولادلالة في الكلام على المقتصاص اصابة رمضان به وقوله الآتى فعلم بهذا الخيقتضي أن يكون قيدا فتسديره والصواب أن يجعل قيد اولادلالة في المكلام على اصابة رمضان بنية واجب آخر والى دلك أشار الشارح بقوله وكذا يجوز أيضا صوم رمضان بنية و آجب آخر وعبارته في الواف بالمقصود بماهنا أوفى حيث ٢٨١ قال وان أطلق أونوى واجبا

آخرفي غسرنذرونفسل وسفرو يعسلمنه الصعة فعااذانوى نفلامالاولى (قوله واداوقع عمانوي الى قوله كذافي الظهرية) وحد في بعض النسيخ والانسب استقاطهمن هذا المحل لان قوله ولا بردعلىه وفي بعض النسيخ الثلامر دعلمه من متعلقات قوله وعكن أن يكون الخ (قوله وتعقبه الاكمل الح) أقول يظهر لى انما فهمه الاكلليس مرادا للقائلين مالتفصيل ال مرادهم ان المريض تارة يضره الصوم بأن يصبر الصومسيا لريادة مرضه فهذا تتعلق الرخسةفي حقمعوف الزمادة فما دام يخافها برخصله الفطر ولاعكن الحاقه بالصيح بلهوكالمسافسر لوجودالرخصة ونارة لايضره الصوم وانما حصل له من الضعف مالا يقدرمعه على أداء الصوم أصلافهذا تتعلق الرخصة فى حقه عدقيقة المرض أي

من الغسير لا يوجب وجودنية ما يصح وهو يصرح بقوله لمأرده بسل لوثبت لكان جسرا ولاجبر في العبادات وقولهم الاخص يصاب بآلاعم اغما يصيح ادا أراد الاخص بالاعم ولوأراده لارتفع الخلاف وأعب من هدامار وى عن زفران التعيين شرعا يوجب الاصابة للايمة اه وقد يقال باله نوى أصلالصوم ووصفه والوقت لايقبل الوصف فلغتنية الوصف ويقيت نية الاصل اذايس من ضرورة بطــلان الوصف بطلان الاصــل والاعراض ان ثنت فاغمـاهو في ضمن نيــة النفــل أو القضاء وقدلغت بالاتفاق فيلغو مافى ضمنها ولايلزم الجبرلان معنى القرية في أصل السوم يتحقف المقاءالاختيار للعبدفيه ولا يتحقق في الصفة اذلا اختيار له فها فلا يتصور منسه ابدال هـ ذا الوصف توصف آخرتي هذاالزمان فيسقط اعتبا رنية الصفة فعلم انهلا يلزم الجبرالالوقلنا بوقوع الصوم مسغير نبة أصلا وماألزمنا يدالشافعي هنا منار ومالحيرارمه في أنج عابه صححه فرضا بنية النفل فه أهو حوايه فهوجوابنا وأمانى النذرالمعين فلانهمعتبريا يجابالله تعالى واغماقال وبنية النفل ولميقل وبنية مباينة لمباان النفللا يصم سةواحب آخريل يفع عمانوي ولمباان المنذور المعسين لايصيح شسة واحب آخوبل يقع عمانوى مخسلاف رمضان والفرق بينهماان التعيين اغساحعل بولاية النادروله ابطال صلاحية ماله وهوالنفل لاماعليه وهوالقضاء ونحوه ورمضان متعين تعيين الشارع ولدس له ولاية الطال صلاحته لغيره من الصيام الكن بق عليه افادة صحة رمضان نسهة واجب آخرو عكن أن يكون ذكرنية النفل اشارة المه بجامع الغاء الجهة لتعيينه واذاوقع عمانوي فهمل بلزمه قضاء المنذورالمعين لأذكر لهافى ظاهرالر واية والاصح وجوب القضاء كذافى الفتاوى الظهميرية ولايرد علسه المسافرفانه لونوى واجبا آخرفى رمضان يضم عندأبى حنيفة ويفع عمانوى لاتبات الشارع الترخص له وهوفى الميل الى الاخف وهوفي صوم الواجب المغاير لانه في ذمته وفرض الوقف لا يكون فذمته الااذاأدرك عدةمن أيام أخروفي النفل عنه روايتان أصحهما عسدم صحة مانوى ووقوعه عن فرض الوقت لان فائدة النفل الثواب وهوفي فرص الوقت إكثر كالوأطلق النية كذافي التقرير فعلم بهذا ان المسافر يصبح صومه عن رمضان بمطلق النية وبنبة النفسل على الاصم فيهسمامع وجود الروايتين فهما فلهذا لم يستثنسه في المختصر وأما المريض اذانوي واجبا آخرا ونف لافقيسة ثلاثة أ قوال فقيل يقع عن رمضان لا مه لم الحام التحق بالصيم واحتاره فحرالا سلام وشمس الاغمة وجمع ومعمد صاحب المجمع وقدل بقع عمانوي كالمسافر واحتاره صاحب الهداية وأكثر المشايخ وقسل والتغصيل بين أن يضره الصوم فتتعلق الرخصة بخوف الزيادة فيصير كالمسافر يقع عمانوي و بينان لأيضره الصوم كفسادالهضم فتتعلق الرخصة بحقيقت فيقع عن فرض الوقت واختباره صاحب الكشف وتبعه المحقق في فتح القدير والتحرير وتعقبه الاكرل في النقرير بان المسلوم ان المريض

و ٢٦ - بحر ثانى كه مادام هذا المرض الدى لا يمكنه معه الصوم أصلا يرخص له الفطر فاذا قدر على الصوم فقد زال المرخص فصار كالصحيح لا كالمسافر والحساصل ان المرض قسمان قسمان قسم يمكن معه الصوم لكنه يرداد به المرض فيباح فيسه الفطر فهذا كالمسافر بجامع الاباحة مع الامكان وقسم لا يمكن معه الصوم أصلاوان كان الصوم لا يضره في تفس الامركف ادالهضم فان الصوم ينفعه لكنه وصل في الضعف الى حالة لا يمكنه الصوم بباح له الفطر ما دام على هذه الحسافة المنافقة مدزال المبيح

الذى لايضره الصوم غيرم خصاله الفطرعنسد أغمة الفقه كاشهدت كتهم بذلك فن لايضره الصوم صحبح وليس الكلام فيه شماعلم الهوقع في عبارة القوم أصولا وفروعا الدرمضان يصحمع الخطافي الوصف فذهب جاعة من المشايخ الى ان مسئلة نبة الصوم النفل في رمضان من العديم المقيم المامي مصورة في وم الشك بان شرع بهذه النية ثم ظهر انه من رمضان حتى يكون هدد الطن معفوا فاما لووجدت في غيره يخشى عليه الكذر لانه طن إن الامر بالامساك المعين يتأدى بغيره وعثل هذا الظن يخشى عليه الكفركذاف التقريروف النهاية مايرده فانه فال ف دليل الشافعي انه لواعتقد المشروع ف هذا الوقت المنفل مكفر وقال في رده الملك الغانية النفل لم تحقق نية الاعراض وبه يبطل قوله الهلواعنقدفه المه نفل يكفر اه واتحاصل الهلاملازمة سننية النفل واعتقادع دم الفرضية أوظنه فقد مكون معنقد اللفرض فومع ذلك نوى النفل فلا يكون شه النفل كافر االااذا انضم الهااعتقادالنفلية وكذا لايخشى عليه المكفرالااذاانضم الهاالظن المذكور والتهسيمانه وثعالي أعسلم ثم اعدلم أن أباحنيفة جرى على أصله في المواضع كلها من أن الاصل ينفك عن الوصف فلهذا قال اذا بطلت صفة الفرصية في الصلاة لا يبطل أصلها واذا بطلت الصفة في الصوم وفي أصله واذاقال لها أنتطالق كمفشئت وقع أصل الطلاق وكان الوصف مفوضاالها وهماقالا فهذه المسئلة مان مالا يقبل الاشارة من الامور الشرعية فاله ووصفه عنزلة أصله فيتعلق الاصل بتعلقمه فخالف هذاالاصل فالصوم وخالفه أبوبوسف فالصلاة لانهموافق لآبي حنيفة فها وحرى علمه مجدف الصلاة وامه قال سطلان الاصل اذا بطل الوصف فها وقدفرق بعضهم لحمديين الصوم والصلاة ورده الاكلف تقريره وقال ف محث كيف ان أصلهما الذكور ليس معيم لان معته تستلزم انتفاء الفاسدعلى مذهبنا واللازم باطل لان الاحكام عندنا تنقسم الى حائز ووآسدو باطل سال الملازمة ان الريامثلا وسائر العقودات الفاسدة مشروعة بأصلها غبرمشر وعة بوصفها بالاتفاق وهيمالا بقسل الاشارة فلوكان ماذكرناه صححالكان الاصسل فمهمثل الوصف والوصف عسير مشروع وماكان غيرمشروع بحسب الاصل والوصف فهو باطل اتفافا لافاسد أوكان الوصف مثل الاصل والاصل مشروع فكان الر ما حائز الافاسد اوهو ماطل اجاعا اه (فوله وما بقي لم يحز الالنسة معسنة مستة) أي ما يق من الصسام وهوقضا عرمصان والكفارات و خراء الصدوا علق والمتعة والنذر المطلق لايصح عطلق النمة ولابنية ميا ينة ولابدفه من التعسن لعدم تعين الوقت له ولابدفه أبضامن النيةمن اللل أوماهوفي حكمه وهوالمقارنة لطلوع الفعر بلهوالاصللان الواحب قران النسة بالصوم لا تقديمها واغما حاز التقديم للضرورة ومن فروع لزوم التبييت في عير المعين لونوى القصاءنهارا فلم يصيمهل يقعءن الدفل ف فتأوى النسفى يع ولوآ فطر يلزمه القضاء قيل هذا اذاعلم انصومه عن القصاءلم يصح بنية من النهار امااذ الم يعلم فلا يازم بالشروع كما في المظنون كذا في فتح القسدير والذى يظهرتر جيم الاطلاق مان المجهل بالاحكام فى دارالاسسلام ليس بمعتبر خصوصا آن هذه المسئلة أعنىء مرجو أزالقضاء باسمة نهارامتفق علمافي ايظهر فليس كالمظنون ولايحني ان قصاء المفل بعدا فساده وقضاء المنذور المعين داخل تحت قوله ومايقي ثماعلم ان النية من الليل كافية فى كل صوم شرط عدم الرحوع عنها حتى لونوى ليلا ان يصوم غدائم عزم فى الليل على العطر لم يصبح صائحا فلوأ فطرلاشي عليسه ان لم يكن رمضان ولومضى عليه لا يحز ته لأن تلك النية انتقضت بالرجوع ولونوى الصائم العطرلم يفطرحني يأكل وكذالونوى التكلم فألصلاه كذاف الظهيرية ولوقال نوبت

ومابق لم بجزالا بنية معينا مدنة

والتحدق بالصحيح فيقدم صومه عن رمضان فليس مرادهم بهذا القسم أن لا يضره الصوم مع القدرة علي عليه عليه القول اذلا يقول غاقل با باحد الفطرله

(قوله وصحى في الخيط الخ) هذا التفصيل ذكره في البدائع أيضالكن بدون تصريح بالتعميم فقال وفضل الفقيه أبو حففر في ذلك تفصيلا فقال ان صام في السنة الثانية عن الواجب عليه الاانه على نفن انه في رمضان يجوز وكذا في السنة الثالثة وفي الثالثة عن الواجب عليه والواجب عليه وفي الثالثة وفي الثالثة عن المائم والواجب عليه قضاء الرمضانات كلها ثم قال وضرب له أى أبوجه فرمنلاوهو رجل ٢٨٣ اقتدى بالامام على نفن اله الرابعة لم يجزو عليه قضاء الرمضانات كلها ثم قال وضرب له أى أبوجه فرمنلاوهو رجل ٢٨٣ من اقتدى بالامام على نفن اله

ز يدفاذاهوعسروصع اقتداؤه ولواقتدى بزيد فاذاهوعرولم يصع لانه فاذاهوعرولم يصع لانه فالانه طن الامام وفي في الماني اقتداء بالامام وفي الثاني اقتدى بزيدفاذالم الثاني اقتدى بزيدفاذالم

ويثبت رمضان برؤية هـــلاله أوبعـــدشعبان تلاتين وما

يكن زيدا تبين العلم يقتد ماحدك ذلك هذااذانوى صوم كل سنة عن الواحب علىه تعلقت نية الواحب عاعلمه لا والوالثاني الااندنكن الدللناني فاخطأ فاطنه فيقع عن الواجب علمه لاعماطن اه (قوله فنقر الخصم بالوكالة) فال الرميلي عبارةالنهر فيقسر مالدين والوكالة ويتكرالدخول وكلاهما مشكل اذلا ينفذالاقراد على الغائب بقيض المدعى من المسدعي علمه اه قلت لالشكال على عمارة النهر فأنه اذاأقر مالدن

صومغدان شاءالله تعالى فعن الحلواني يجوزا ستعسانالان المشيئة اغا تبطل اللفظ والنبية فعل القلب وصحمه فى فتاوى الظهير ية واعلم انه يتفرع على كيفية النية ووقتها مسئلة الاسيرفي دارا كحرب اذا اشتبه عليه رمضان فتحرى وصامشهرا عن رمضان فلايحلواماان وافق أولابالتقسديم أوبالتأخير فان وافق جازوان تقدم لم يحز وان تأخرفان وافق شقالا يجوز شرط موافقة الشهرين ف العدد وتعيين النية وتبييتها ولايشترط نية القضاء فى الصحيح وان كان كل منهما كاملاقضي يوما واحسدا لاجل يوم الفطروان كان رمضان كاملاوشوال ناقصاً قضى يومن يومالاجل يوم العبدو يومالاجل النقصان وعلى العكس لاشئ عليه وان وافق صومه هلال ذي الحيدة وان كان ومضان كاملا وذوا مجة كاملاقضي أربعة أيام يوم النحر وايام النشريق وانكان رمضان كاملاوذوا لججةنا قصاقضي خسة أمام وعلى عكسم قضى ثلاثة أمام وإن وافق صومه شهرا آخرسوى هذين الشهر ين فان كان الشهران كاملين أوناقصبن أوكأن رمضان ناقصا والالتوكاملا فلانئ علسه وعلى عكسه قضي بوما ولوصام بالتحرى سننن كشرةثم تدن الهصام في كل سنة قدل شهر رمضان فهل يجوز صومه في الثانيسة عن الاولى وفي الثالثة عن الثانية وفي الرابعة عن الثالث قدل يجوز وقيل لا يجوز كذا في البدائع مختصرا وصحيح فى المحيطانه ان نوى صوم رمضان ميهما محوز عن القضاء وان توى عن السنة الثانية مفسرالا يحوز وقدعلم منهذا انمن فاته رمضان وكانناقصا يلزمه قضاؤه بعددالايام لاشهر كاملولهذاقال فيالبدائع فالوافين أفطرشهرا بعذر ثلاثين يوماثم قضي شهرابا لهلال فككان تسعة وعشرين انعليه قضاءتومآ نولان المعتبرعددالامام الثىأ فطرفيها دون الهلال لان القضاءعلى قدر الفائت ولوصام أهلمصر تسعة وعشرين وافطر واللرؤ يةوفيهم مريض لميصم مان علمماصام أهل مصره فعليه قضاء تسعة وعشرين يوماوان لم يعلم صام الاثين يومالانه الاصل والنقصان عارض اه وفى عدة الفتا وى لوقال لله على صوم شوّال وذى الفسعدة وذّى المجة فصامهن بالرق ية وكان هلال ذى القسعدة وذى الحجة الاثمن وشوّال تسعة وعشرين فعلمه صوم خسسة أمام الفطر والاضحية وامام التشريق ولوقال للهعلى صوم ثلاثة أشهر فصامهن فعليه قضاه تسعة أيام لأمه أشارالى غاثب فيلزم الكلشهر ثلاثون اه وعماد كرناء لممن براجع فتح القدير انه لم يستوف الاقسام كلها (قوله و يثبت رمضان برؤ ية هلاله أو بعد شعبان ثلاثين يوماً لحديث الصحيحين صوموالرؤيته وأفطروا لرؤيته فان غم علمكم فأكلوا عدة شعبان ثلاثين يوما والوجه في اثبات الرمضانية والعيد أن يدعى عند القاضى بوكالة رجل معلقة بدخول رمضان بقبض دين فيقرا مخصم بالوكالة وينكر دخول رمضان فيشهد الشهودبذلك فيقضى القاضى علسه بالمال فيثبت مجيء رمضان لان اثمات محى درمضان لآيدخل تحت الحكم حتى لوأخبر رجل عدل القاضي بمعبى ورمضان يقبل ويامرالناس بالصوم يعنى في يوم الغيم ولايشترط لفظ الشهادة وشرائط القضاءاما فالعيد فيشترط لفظ الشهادة وهو يدخل تحت

والوكالة جيعاصع اقرار ولانه أقريندوت حق القدين له في ملك نفسه لان الديون اغها تقضى بامثالها لا بأعيانها بمخلاف ما اذا كانت دعوى الوكيدل قد ضاءين هي وديعة للوكل فانه لا يصح اقرار الغريم بها لا نه اقرار بنبوت حق القيض للوكيل في ملك الموكل فلا يصح وأما اذا أقربا لوكالة و بحد الدين فلا يكون الوكيل خصمها باثبات المحق الا باثبات وكالتملان اقرار الغريم ليس بحجة كاقرار الوكيل نص على ذلك كله في شرح أدب القضاء الخصاف

إقوله لا نالصور لا يتوقف على الشوت المخ فال في النهر لدس في كلامه ما يفسد توقف المسوم على شوته يعسنى عند البخاص كا اقتضاه كلامه بل أن السدب لشوته أحده في لاغسير اله والظاهر ان المراد بالشوت اللزوم والوجوب أي ويلزم صوم ومضان برقية هلاله الخاوالم النبين كا قاله المراد التبين لا في الموم الذي هو عشيته كذا في الموم النبي المعدية وفيه بحث قانه يبدأ بالالتماس قبل الغروب اله وأنت خبير بان ينبغي حيث كان بمعنى عبد فالتساه لل الموم ا

فاليوم الشلائين على الاول هلهومن رمضان أومن شعبان وعلى الثافي هسل هوالثلاثون أو المحادى والشيخ المعيل عن البرجندى ويحتمل أن يحصل الشك بردالشهادة وف شرح المختار الشك ولا يشت اله لكن قال في قالفتم ومساذ كوفيه من كلام غيرا محابنا ما اذا شهد كلام غيرا محابنا ما اذا شهد

المحكم لانهمن حقوق العباد كذافى الخلاصةمن كاب الشهادات وبهذاعلم ان عبارة المصنفى الواف أولى واوجزوهي ويصام برؤ ية الهـ لال أوا كالشعبان لان الصوم لا يتوقف على الشوت وليس يلزم من رؤيته أبوته لما تقدم إن مجرد مجيئه لايدخل تحت الحكم ولم يتعرض لوجوب التماسه ولأشلُّ في وجو به على الناس وجوب كفاية وينبغي في كلام بعضهم بمعناه و وقت اليلا الثلاثين ولهــذاقال.فىالاختيار بحب التماســه في اليوم التاسع والعشرين وقت الغروب وقول بعضهم في التاسع والعشرين تساهل نع لورؤى فالتاسع والعشرين بعدالز وال كان كرؤ يته ليلة النسلائين اتفاقا واغا الخلاف فرؤ يتهقب الزوال يوم الثلاثين فعندأى حنيفة ومحده والمستقبلة وعند أبى يوسف هوللاضية والمختارة ولهممالكن لوأفطر والاكفارة عليم لانهم أفطر والتأويلذكره قاضيخان وفى الفتاوى الظهيرية وتسكره الاشارة عندرؤ بة الهلال تحرزا عن التشبه باهل الجاهلية وأشار المصنف الى انه لاعبرة بقول المخيمين قال في غاية السِّان ومن قال برجيع فيسه الى قواهم فقد خالف الشرع لانهر وى عنه صلى الله عليه وسلم اله قال من أتى كاهنا أو منجماً فصدقه بما قال فهو كافر بما أنزُّل على محد (قوله ولايصام يوم الشك الاتطوعا) وهواستوا ، طرف الإدرال عن النفي والاثبات وموجسه هناأ حدام بن اماان يع عليهم هلال رمضان أو هلال شعبان فأ كلت عدته ولم يرهلال رمضان لان الشهر ليس الظاهرفه أن يكون ثلاثمن مل يكون تسعة وعشرين كايكون تلاتين فيستوى هاتان اكحالتان بالنسة الله كإيعطيه انحد يتث المعروف في الشهر فاستوى الحال حينتذ فالثلاثين الهمن المنسلخ أوالمستهل اذاكان غيم فيكون مشكوكا بخلاف مااذالم يكن لانهلو كانمن المستهل لرؤى عندالترائى فلالم بركان الظاهران المسلخ ثلاثون فيكون هدا المومنه اعسرمشكوك فيدلك كذاذ كرواوةدقدمناعن البدائعان كويه ثلاثين هوالاصلوالنقصان عارض ولهمذاوجب على المريض الذي أفطر رمضان قضآء ثلاثين يوما اذآلم يعلم صوم أهل بلده فلو كانعلى السواه لميلزم الزائد بالشك لانطهوركونه كاملااغاه وعندالععوا مأعند الغيم فلاالاأن

من ردت شهادته وكانهم لم يعتبر واذلك لا نه ان كان في الصوفه و عكوم بغلطه عندنا الظهوره فقي الهموهوم لا مشكوك يقال وان كان في عم فهوشك وان لم يشهد به أحداه و عنالفه ما في الحتى ونقله عنه في المعراج يوم الشك هوما اذالم يرعلامة لماة الثلاثين والسعاء متعمة أوشهد واحد فردت شهادته أوشاهدان فاسقان فردت شهادته مافاما اذا كانت السماء مصية ولم ير آلهلال أحد فلاس بيوم الشك ولا يحوز صومه ابتداء لا فرضا ولا نفلالكن بقي شئ وهوان الشك يتحقق وان لم يكن علة على القول بعدم اعتبار اختسلاف المطالع مجواز شحق الروية في بلدة أخرى نع على مقادله لدس بشئ كافي الدر المختسل عن الزاهدى من ألفي السراج عن الايضاح لولم ينم هلال شعبان وكانت مصية يحتمل أن يقال ليس بشك وأن يقال انه شك المتقصير في طلب الهلال أولعدم اصابة المطالع اهدا مكن قال في النهر بعد نقسله ولوقيل بان الاول بناه على الدلا اعتبار باختلاف المطالع والشاني على المتناد والمناف المناف والتناف على المناف والمناف المناف المناف والمناف والناف النه المناف والمناف والمناف المناف المناف والمناف والمناف المناف المناف المناف المناف والمناف والشافي عن المناف والمناف والمناف المناف المناف والف المناف والمناف والمناف والمناف والمناف والمناف والمناف المناف والمناف والم

عهدة الواجب (قولة وعامة المشايخ على انه يشغى الخ) قال في النهر هذا يقيد ان التلوم أفضل ف حق الكل وان من لا يقدر على المجزم سية النفل فهومن العامة اه وفي هذه الافادة تأمل وظاهر الهداية خلافها (قوله عن الاضماع عن النية) أى الترديد في المجرم في المروكان عليه أن يأتى بدل عن كافى الهداية قال في المنابة التضميع في الترد في المروكان عليه بدل عن كافى الهداية قال في المنابة التضميع في الترد في المروكان عليه بدل عن كافى الهداية قال في المنابة التضميع في النية المردد في المروكان عند المنابقة ال

اذاوهى فيه وقصركذا فالمغرب (قوله و بكره في اليومواليومين) مقتضي مامرمن جال حديث النهيي عنالتقدم بيوم أو يومسسان على الممن رمضان عدمالكراهة وعن صرح بحمل المحدث علىذلك صاحب الهداية وشراحها وظاهسرمامر عن التحفية خلافه وفي الشرنبلالسة قالف الفوائد والمراديقوله صلى الله تعالى عليه وسلم لاتقدمواالخالتقديم على قصدد ان مکون من رمضان لان التقديم مالشئ على الشئ أن سوى بهقبسل حينسه وأوابه ووقته وزمانه وشعبان وقتالتطوع فاذاصام عنشعمان لمبات يصوم رمضان قبل زمانه وأوانه فلاتكون هذا تقدماعليه اه كذا مخطأ سيتاذى رجمه الله تعالى وبهذا تنتفي كراهة صوم الشك تطوعا اله حكلام الشرنبلالمةوف المعراج عن الانضاح لابأس

يقال الاصل الصحو والغيم عارض ولاعبرة به قبل تحققه وهم اغماذ كروا التساوى عند تحقق الغيم ولم يتعرض لصفة صوم غيرالتطوع ولالصفته من الاباحة والاستعماب اماصوم غير التطوع فانجوم بكونه عن رمضان كان مكروها كراهة تحريم للتشبه باهل الكتاب لانهم زادوافي صومهم وعلمه حل حسد بث النهى عن التقسدم بصوم يوم أو يومين وفي استحبابه ان وافق صوما كان يعتاده على الاصم و يحزئه أن مأن اله من رمضان الماتقدم والافهو تطوع غمير مضمون بالافساد لانه في معسى المطنون وانجم كويه عن واجب آخرفه ومكروه كراهسة تبزيه التي مرجعها خلاف الاولى لانالنهى عن التقدم خاص بصوم رمضان لكن كره لصورة النهي اتحمول على رمضان فان طهر انهمن رمضان أخرأه عنسه لماعرف ان كالمقيما والاأخرأه عن الدى نواه كالوظهر الهمن شعمان على الاصح وان بزم بالتطوع فسلا كالرم ف عدم كراه تسه واغا الخسلاف في استعبابه ان لم يوافق صومه والافضلان بتساوم ولاياً كل ولاينوي الصوم مالم يتقارب انتصاف النهارفان تقارب ولم يتبين انحال اختلفوافسه فقيل الافصل صومه وقيسل فطره وعامية المشايخ على أنه يندخي للقضاة والمفتين ان يصوموا تطوعاو يفتوا بذلك خاصتهم ويفتوا العامسة بالافطآر وكان محدين سلة وابونصر يقولان الفطرأ حوط لانهم أجعوا الهلاائم عليه لوأ فطروا حتلفوافي الصوم قال بعضهم يكرهو يأثم كذافى الفتاوى الظهير يةوقولهم يصوم القاضي والمفتى المرادانه يصوم من تمكن امس صبط تقسه عن الاضحاع عن النهة وملاحظة كونه عن الفرض الكان غدمن رمضان ولهدذا قالواو يفتوا بالصوم خاصمهم وأمااذ ارددفان كانف أصلها كان نوى أن يصوم عداءن رمضان ان كانرمضان والافليس بصائم وهذه غيرصح يحة فليس بصائم وفي الفتاوى الظهيرية وعن مجد ينيغىأن يعزم لملة توم الشك على اله ان كان غسد من رمضان فهوصائم عن رمضان وان لم يكن من رمضان فليس بصائم وهذامذهب أمحابنا اه وادرددفى وصفها فله صورتان أحدههمامااذا نوى أن يصوم عن رمضان ان كان غدمنه والافعن واحب آخر وهومكروه لتردده سنمكروهمن فان ظهرانهمن رمضان أجزأه عنه والاكان تطوعا عبرمضمون بالافساد ولايكون عن الواجب أعدم الجزميه والثانية اذانوى أن يصوم عن رمضان آن كان منه والافتطوع فهو مكروه لنية الفرض من وجه فان ظهر أنه منه أجزأ موالا فتطوع غبر مضمون لدخول الاستفاط في عز عتمه من وجه ولم يتعرض المصنف اصوم ماقيله وصرحى الكافى بانه ان وافق يوم السلك صوما كان يصومه فالصوم أفضل وكذاان صام كله أو نصفه أو ثلاثة من آخره ولم يقيد بكون صوم الثلاثة عادة وصرح فالتعفة تكراهة الصوم قبل رمضان سوم أويومين ان ليساله عادة لقوله عليه السلام لاتتقسموا رمضان بصوم يوم أويومين الاأن يوافق صوما كان يصومه أحدكم واغطاكرة خوعا من أن يظن اله ز مادة على رمضان اذا اعتاد واذلك فاتحاصل ان مله عادة فلا كراهــ في حقــ مطلقا ومن ليس له عادة فلاكراهة فالتقدم شلائه فأكثرو يكره في اليوم واليومين وأماصوم الشك فلا يكره بنية

بصوميوم أويومين أوثلا ثة قب ل رمضان لما روى اله عله الصلاة والسلام كان يصل شعبان برمضان والمراد بقوله لا تتقدموا الحديث استقبال الشهر بصوم منه لا نه يصبر زيادة على الفرض وفي العناية وغيرها فان قبل ف افائدة قوله يوم ويومين و حكم الاكثر من ذلك كذلك أحبب بان يوما ويومين ما وصل الى حد الكثرة فيحوز أن يتوهم باب القليسل معفو فيحوز كافى كثير من الاحكام فنفي ذلك وفي السعدية يحوز أن يجاب بان المحمل هو التقدم بيوم أو يومين كاهو الواقع من الممارسين بعسلم حساب النجوم

وغيرهم لكن الق الفقع عكسن أن عسمل الحسديث على مأقاله في الهدانة وتكرهصومها لمعنى مافى التحفة يعنى قوله وانمياكره الى آخرمامر فتأملومانىالتحفة أوجه ام (قوله وأوادان التفرد بالروبة الح) قال الرملي لميسالمسرأد بالتغسرد ومن رأى هلال رمضان أوالفطر وردقوله صام فانأفطر قضى فقط وقمل بعلة خبرعدل ولوقناأو أنثى لرمضان وحربنأو حروحرتين للفطر

الواحدادلو كانواجاعة ورد القاضى شهادتهم لعدم تكامل الجع العظيم ماعكم فهسم كذلك ولا شهدان عبارة المتن شاملة لذلك لانمن عامة تامل (ق**ولەوڧ**الفطرانأخىر عُدلانبرو بة الهلال) قال فالشرنه لالمةأى وبالسماءعلة (قوله وفها أيضاواذاصامًا لخ) ذكر فى الذخسرة وانصام أهل المربغررة يدمن غسر عدشعبان ثلاثين وفهم رحل أيصم معهم حتى رأوا المسلالمن الغسد فصامأهلالمر

التطوع مطلقا (قوله ومن رأى هلال رمضان أوالفطر وردقوله صام فان أفطرقضي فقط) لقوله تعالى فى هلال رمضان فن شهدمنكم الشهر فليصعه وهدنا قدشسهده والحديث في هدلال الفطر صومكم بوم تصومون وفطركم بوم تفطرون والناس لم يفطروا فهذااليوم فوجب عليه موافقتهم ولان تفرده معشدة حوص الناس على طلبه دليل غلطه واغيالم تحب البكفارة فعيااذاراي هيلال رمضان ولم يصم لان القاضي ردشهادته يدليل شرعى وهوتهمة الغلط فأورث سبهة وهذه الكفارة تندرئ بالشهات لانهاأ كحقت بالعفو بات باعتماران معنى العقو بةفها أغلب بدلسل عدم وحوبها على المعذور والمخطئ عفلاف بقيد الكفارات فانه اجتمع فهامعنى العبادة والعقوبة والعمادة أغلب كاعرف ف تحر برالاصول قيد مقوله و ردقوله أى وردا لقاضي احماره احتراز اعما اذا أفطر قسل أنبردالقاضي شهادته فالملاروالة فلمعن المتقسدمين واختلف المشايخ في وجوب الكفارة وصعع فالهيط عدم وجوبها ورجه في غاية السان باعتمار أنه يوم مختلف في وجوب صومه فان الحسن وابن سيرين وعظاء قالوابانه لايصومه الأمع الامام واحترازاع ااذاقيل الامام شهادته وهوفاسق وأمرالناس بالصوم فافطره وأوواحدهن أهل بالدهاز متسه الكفارة وبهقال عامة المشايخ خلافا للفقيه أبى جمفرلا بهصوم يوم الناس فلوكان عدلا ينبغى أن لا يكون في وجوب الكفارة خلاف لان وجه النفي كونه بمن لا يجوز القضاء بشهادته وهومنتف كمذافي فتج القدير وأعادان التغرد بالرقية من غر شوت عندا لحاكم موجب لأسقاط الكفارة فدخل ما آذار آه المحاكم وحده ولم يصم فالله لاكفارة علىه ولهداقا لوالا ينسعى للامام اذارآه وحده ان يأمر الناس مالصوم وكذاف الفطريل حكمه حكم غيره فلدس له أن بخر ج الى العبدس ويته وحسده وله أن يصوم وحسده اذار آهوالو الى اذا أخرصد يقهصامان صدقه ولآيفطر وآن أفطرلا كفارة علمه كذافي المزاز بةوفي فتاوى قاضيحان ومن رأى هلال رمضان فالرستاق ولدس هناك والوقاض مان كان ثقة بصوم الناس يقوله وف الفطر ان أحسر عدلان يرو بة الهلال لاياس بأن يفطروا اه وأشار بوجوب صومه اذار أى هلال القطر وحمده الىان المنفرديرة يةهلال ومضان اذاصام وأكل ثلاثين يومالم يقطرالامع الاماملان الوحوب علته الاحتماط والاحتماط بعمد ذلك ف تأخمر الافطار ولوأ فطرلا كفارة علمه اعتبارا للحقيقة التيعنده وأطلق في الرائى فشمل من لا تقبل شهادته ومن تقبل كبذا في الفتاوي الظهيرية وأشأرالى ردقول الفقسه أبى جعفرمن أن معنى قول الامام أبي حنيفة فيما اذارأي هلال الفطر لايفطرلايأكل ولايشرب ولكن ينبغي أن يفسد صوم ذلك البوم ولايتقرب به الى الله تعالى لانه يوم عبدعنسده والىردماقاله بعضمشا يخنامن أنهاذا أيقن برؤية هلال الفطرأ فطرلكن بأكلسما كذاف الفتاوى الظهيرية وفهاأ يضاواذاصام أهل مصر بغيرر ؤية ورجليرؤية فنقص له يوم حاز (قوله وقبل يعله خبرعدل ولوقناأ وأنثى لرمضان وحرين أوحرو حرتين للفطر) لان صوم رمضان أمرديني فأشبهر واية الأخبار ولهذالا يختص مافظ الشهادة خلافا لشيخ الاسلام ولايشترط ألدعوى لكن قال في الفتاوي الظهرية اله قولهما الماعلى قول الامام أبي حسفة فسنبغي أن يشـ ترط الدعوى أمافى شهادة الفطر والاضحى فيشترط لفظ الشهادة وتشسترط العددالة في الكل لانقول الفاسق فالدبانات التي عكن تلقهامن العدول غسرمقبول كالهلال ورواية الاخيار ولوتعدد كفاسقين فأكثركذاني الولوالجية بخلاف مالايتيسر تلقيه منهسم حيث يتحرى فيخسبرالفاسق كالاخبار اطهارة الماءونجاسته وحل الطعام وحمته وبخلاف الهدية والوكالة ومالاالرام فيهمن المعاملات ثلاثين وصامه قداالرجل تسغة وعشرين يوما فليس عليه قضاه يوم اه تامل (قوله لانهم تركوا الحسية) فان ساهدا محسة اذا أنوشها دته بلاعذر يفسق ولا تقسل شهادته كافى الاشساء والنظائر (قوله والى انهسم لوصاموا بشهادة واحدالخ) قال فى النهر شماذا قبلت وأكلوا العدة ولم يرروى المحسن عن الامام وهو قول الثانى انهسم يفطرون وسشل عنه مجدفقال يثبت الفطر بحكم القياضى لا بقول الواحدوفي عاية البيان وقول مجدا صحقال الشارح ٢٨٧ والاشبه أن يقال ان كانت

السعاءمعصه لايفطرون لظهو رغلطه وانكانت مغيمة يغطرون لعسدم ظهوره ولوثيت برجلين أفطروا وءن السغدى لا وهكذا عــنجموع النوازل قال في الفَتْمَ ولوقيال انقياههماني الصحولا يفطرونوفي الغيم افطسروالمسعمد وفيأ السراج صاموا بشاهدين افطروا عندكال العدة اجاعا وهذاظاهرفعما اذاكانت متغمةعنسد الفطرأمالوكانت معصة شغي أنلا يفطر واكإلو شهدواالاعةاه لكن فالامداد صحعفالدراية والخلاصسة والمزازية حلالفطر وذكرفي متنه الهلاخملاف فيحسل الفطراد اكان بالسعاء عدلة ولوثدت رمضان الشهادة القدر دوذكران مامرءنالسفدىحكاه عنه في التحنس فيا اذا كانت السماء معصة وذكر عن الحاواني ان

حيث يقبل خبره بدون التحرى للزوم الضرورة ولادليل سواه فوجب قبوله مطاقا وحقيقة العدالة ملكة تحمل علىملازمة التقوى والمروأة والشرط أدباها وهوترك الكاثر والاصرارعلي الصغائر ومايخسل بالمروأة كماعرف تحقيقه فى تعريف الاصول فلزم ان يكون مسسلسا عاقلا بالغاوأ ما انحرية والبصر وعدم الحدق قذف وعدم الولاء والعداوة فحفتص بالشهادة وعن أبى حنيفة نفي رواية المحدودوالظاهرخلافه لقبول رواية أي مكرة بعدماناب وكان قدحد فقذف وأمامحهول اكحال وهوالمستورفعن أى حنيفة قيوله وظأهرال وايةعدمه لان المرادبالعبدل فاظاهرال وايةمن البت عدالته وان الحكم بقوله فرع الموتها ولا الموت في المستور وماد كره الطعاوى من عدم الشبتراط العدالة فجعمول على قبول المسنورالذى هواحسدى الروايتين وصح البزازى في فتاواه قبول المستوروهو خلاف طاهرالرواية كاعلت أمامع تبين الفسق فلاقا ال يه عندنا وفرعواعليه مالوشهدوا فاتاسع عشرين رمضانانهم رأواهلال رمضان قبل صومهم بيوم ان كانوافى هذا المصر لا تقبل شهادتهم لآنهم مركوا الحسسة وانحاؤا من خارج قملت و فى المزازية الفاسق اذارآه وحده يشهدلان القاضى رعيا يقسل شهادته لبكن القاضى برده آه وأماهلال الفطر فلايه تعلق به نفع العباد وهوالفطر فاشبه ساثرحفوقهم فيشترط فيهمآ يشترط فيسائر حقوقهم من العدالة والخرية والعدد وعدم الحدف قذف ولفظ الشهادة والدعوى على خلاف فيه ان أمكن ذلك والافقد تقسدم انهم لوكانوا في الدة لاقاضي فيها ولاوال مان الناس يصومون قول الثقة و يفطرون باخمار عدامن المضرورة وأطلقه فشمل مالوكان المذرمن مصراوحاءمن خارجه وهوظاهرالرواية خلافاللاءم الفضلى حيثقال اغسا يقبل الواحسد العسدل اذافسر وقال وأيتسه خارج البلاف المعواءأ ويتنول ارأيته في البلدة من بين خلل السحاب امايدون هه ذا التفهير يقبل كمذا في الظهيرية وأشار الى أنه يقيل في هلال رمضان شهادة واحد عدل على شهادة واحد عدل بخدلاف الشهادة على الشهادة في سائر الاحكام حيث لا تقبل مالم يشهد على شهادة رجل واحمد رجلان أورجل وامرأتان لماذكرناأنهمن باب الاخيار لامن باب الشهادة كذاف البدائع وكذا تقبل فيسه شهادة العمد على العبدك ذا في المزازية وكذا شهادة المرأة على المرأة كذا في الظهرية والى أنهم لوصاموا يشهادة واحسدوعم هسلال شؤال عانهم لايفطرون فتثبت الرمضانية بشهادته لاالفطر خسلافا الماروىءن مجدانهم مفطرون وصحعه فاغاية البيان وأمااذاصاموا شهادة اثنين فانهم مفطرون اتفاقا كذافي البيدائع وحكى البزازي فيتمخلافا والعلة غيم أوعبارأ ونحوهماهنا وفي الاصول الخارج المتعلق بانحكم المؤثرفيه وأشارالى أن انجارية المنسدرة اذارأت هلال رمضان وبالسماء اعسلة وجبعلها انتخرج في ليامًا وتشهد بغسيراذن مواليها كاصرح به البزازى واعلم انماكان

الخيلاف في مسئلة مانو است شهادة واحدادا كانت مصدة والاافطر واللاخلاف اله فصارا لحياصل على هذا مادكره في نور الايضاح ادام العدد شهادة فردولم سره الفطر والسمية مصيمة لاعدل الفطر واختلف الترجيع فيما اذا كان بشهادة عدلين ولاخلاف في حل الفطر اذا كان بالسمياء على ولاخلاف في حل الفطر اذا كان بالسمياء على ولاخلاف في حل الفطر اذا كان بالسمياء على ولا عدم المحدود الموحد ال

(قوله فان كانواأ تمواشعبان) مقابل قوله وقد كانواراً واهلال شعبان أى قضوا يوماوا حداان كانواراً واهلال شعبان أماأن عنوه ثلاثين من غير رؤية أيضا ثم صاموارمضان ثمانية وعثر بن قضوا يومين لائه أي يعلم ان رمضان انتقص يوما يقين مجوازا نهم غلطوا في شعبان يومين أو الملاق المنابية والمرافعة والملاق المنابية والمرافعة والمنابية والمنابق المنابق المنا

أمن باب الدمانات هامه يكتفي فيمه بخبرالوا حمد العدل كهلال رمضان وما كان من حقوق العباد وفيسه الزام محض كالبيوع والاملاك فشرطه العددوالعسدالة ولفظ الشهادةمع باقى شروطها ومنه الفطر الاأن كون المازم به غير مسلم فلا يشترط في الشاهد الاسلام والامالا يطلع عليه الرحال كالبكارة والولادة والعيوب في العورة فلأعهد ولاذكورة ومالاالزام فيسه كالاخسار بالوكالات والمصاربات والاذن في التجارة والرسالات في الهدايا والشركات فلاشرط سوى التمييزمع تصديق القلب وماكان فسه الزام من وحسه كعزل الوكمل وهرا لمأذون وفسخ الشركة والمضاربة فالرسول والوكيل فهاكاقسله عندهما وشرط الامام عدالته أوالعدد كماعرف في تحرير الاصولوف البزازية وقعت في عارى سينة احدى وسيعين وسيعمائه ان الماس صاموا يوم الاربعاء فجاء اثنان أوثلاثة يوم الاربعاء التاسع والعشرين وأخسر واانهم رأواليلة الثلاثاء وهدنا الاربعاء يوفى الثلاثينا تفقت ألاحوبة انبالسماء علة عيدوا يوم الخيس وألالا صاموا تمانية وعشرين بلارؤية ثمرأ واهلال الفطران أكلواعدة شعبان ثلاثين وقد كانوارا واهلال شعبان قضوا يوما وانصاموا تسعاوعشرين لاقضا ععلمهم أصلاعان كانوا أغواشعبان من غسر رؤية هلاله أيضاقضوا يومين اه (قوله والا فجمع عظيم) أى وان لم يكن بالسماء علة فيهما يشترط أن يكون فيهما الشهودجما كثيرًا يقع العلم تتخبرهه من أي علم غالب الظن لااليقين لان التفرد من بين الجم التعسفير بالرؤية مع توجههم طالبين لما توجمه هواليه مع فرض عدم المانع وسلامة الابصار وان تفاوتت الابصارفي الحدة ظاهر فغلطه قياساعلى تفردنا قل زيادة من سنسآ ثرأهل عجلس مشار كمن له في السعاع فانها تردوان كان تقةمع ان التفاوت في حدة السمع واقع أيضا كهاهوفي الابصار مع انه لا نسبة لمساركته فى السماع بمساركة مفي الترائي كثرة والزيادة المقبولة ماعلم فيه تعدد الجالس أوجهل فيه المحال من الاتحاد والتعدد كذافي فتم القدير وغيره وبهذا الدفع تشنيع المتعصبين في زماننا على مذهبنا حيث زعواان عدم قبول آلائنين لأدليل له وهومردود لان القياس حيث لاسمع أحدالادلة الشرعية والقياس المذكور صحيح لوجودركنه وشرائطه ولميريدوا بالتفرد تفرد ألواحدوا لالاواد قبول الاثنين وهومنتف بل المراد تفرد من لم يقع العلم بخبره ممن بين أضعافهم من الخلائق وهدا هوطاهر الرواية وروى الحسن عن أى حنيفة أنه يقبل فيه مهادة رجلين أو رجل وامرأ تين سواء

شعبان والرمضان وقع كالملالانه الاصل فعليم قضاه يومين ثم الظاهران ماذكر مفروض فيمااذا وي هلال رجبوعد ثلاثين ثم عد شعبان ثلاثين أيضا لعدم رؤية والا في معظيم

هلالى شعبان و رمضان مروى هلال شوال بعد صوم عمانية وعشر ين فلو غم هلال شوال أيضا كيف يصنعون لم أره والظاهر انهم يصومون انهن و ثلاثين احتياطا وشعبان و نقل النووى وشعبان و نقل النووى في شرحما النقص في شرحما النقص من أربعة أشهر و ذكر الشيخ نقى الدين انه قد و أكثر ثلاثين ثلاثين ثلاثين

وقد بتوالى شهران وثلاثة وأكثر تسعة وعشر بن يوما كافى شرح الغاية الحنيلية لكن نقل الشيخ عبدالياقى كان المالكى في شرحه على مختصر خليل عند تقوله بشترمضان بكال شعمان قال وكذا ما فسله أن عمولوشهو والا بحساب نعم وسير قرعلى المشهور ثم نقل بعسده قولا آنوانه يقيد قوله بكال شعبان عيادالم يتوال فيله أو بعة على الكال والا جعل شعبان ناقصالا نه لا يتوالى خسة أشهر على الكال كالا يتوالى أو بعة على النقص عند معظم أهل الميقات قال ونظم (عم) كلامهم فقال لا يتوالى النقص عنده معظم أهل الميقات قال ونظم (عم) كلامهم فقال لا يتوالى النقص في أكثر من الشهور يافطن كذا توالى خسة مكملة به هذا الصواب وماسواه أبطله اله قال أى الماسواب عندالم تقال بناسخ (قوله كثرة) عمين المسادكة في المسادلة بن المسادكة في التراثى أكثر منها في السماع (قوله حيث لا سمع أى حيث لا سمعياً أى حيث لا سمعياً

(قوله ولمأرمن رجهامن المشايخ وينبغى العسمل عليها) عليه أقره أخوه في النهر و تليذه في المنه والشيخ علاه الدين الحسكنى وقال الشيخ اسمعيل انه حسن ونازعه الرملى فقال كيف هذا مع ان طاهر المذهب خلافه ومع انه يعارضه علية الفسق وعدم العدالة في أكثر النحلق فلا يطمئن الفلب الابانجيم العظيم فقدراً يتمن الافتراه عليه ما لا يوصف فتعين العسمل بظاهرا لمذهب لما فيه من اطمئنان الفؤاد ولما انه لا يحوز العمل مخلافه وما عداه ليس عذهب لناكما فصواعليه واعلم فقوله لان الناس تكاسلت عير مسلم على الاطلاق بل المشاهد الاهتمام منهم والاجتماد والنشاط الى ذلك ولاعرة ٥٨٠ بتكاسل البعض القليل نامل

اه قلت كانه شكاسم عملى مافى زمايه ويلده والافحال أهــلزماننا لايخني على المشاهدولو قسدروا عسلي الافطار بالكاسة لفعلوا وكثيرا مانراهم يشتمون الشاهد ويغنابونه لسعيه فيمنعهم عن شهواتهم وقدوقع فىزماننا ســـنة خس وعشرين بعدالمائتين والالف انهما ابتوا رمصان شهادة واحد على فول الطعاوي فصل لدلك الشاهيدمن النياس غاية الانداء والاعاع بالكلامحتي استفاض الحبرعن أكثر البلدان انهم صاموا مثلنا وشهد جاء ـــ لدى الفاضيء لي حكم **قاضي** نغر سروت فاكتف الناس عنه وللغني اله أفسم أن لا يشهدمره تاسه وخصوصا فى للدتنا دمشق والهقل ماسرى الهدلال فمهافى

كانبالسماءعلة أولم بكن كاروى عنه ف هدلال مضان كذا ف البدائع ولم أرمن رجهامن المشايخ وينبغي العمل علما في زماننالان النياس تكاسات عن ترائى الاهلة عانتني قولهم مع توجههم طالبين لماتوجه هواليه فكان التفردغيرظاهرفي الغلط ولهذاوة مفي زماسا في سنة خس وحسين وتسعمائه انأهل مصرافترة وافرقتين هنهم من صأم ومنهم من لميتهم وهكذا وقع لهم في الفطر يسبب انجعا قليلاشهدواعندقاضي القضاة الحنفي ولم يكن بالسماء علة فلم يقيلهم فصاموا وتبعهم حمع كشمرعلى الصوم وأمر واالناس بالفطر وهكذاني هلال الفطرحتي ان بعض المشايخ الشافعيسة صلى العيد بجماعة دون غالب أهل البلدة وأكرعليه ذلك لمخالفة الامام ولم يقدر آنج عالكثمر في ظاهر الرواية شي فروى عن أبي يوسف أيه قدره معدد دالقسامة خسد من رحلاو عن حلف ن أيوب خسمائة ببط قليل وقيل بنبغي أريكون من كل مسجد جاعة واحد أواثنان وعن مجدانه يفوض مقدارالفلة والكثرة الى رأى الامام كداك البدائع وفى فتح الفدير والحق ماروى عن مجدد وأبى يوسف أيضاان العدرة لتواتر الحسرومجسهمن كل حاسب وفي الفهاوي الطههرية وان كانت السماء معمة لاتقبل شهادة الواحد في طاهر الرواية بل يشترط العدد واحتلفوان تقسديره اه فظاهره النظاهرال وابه لايشسترط الجمع العطيم واغسا يشسترط العددوهو يصدق على اثنين فكانمر جالرواية الحسن التي احترماها آمفاويدل على ذلك أيصاما فى الهماوى الولوا لحمة وانكانت السماءمصمة لاتقب لشهادة الواحدوعن أبى حنيفة أنه يقبل لانه اجتمع في هذه الشهادة ما يوجب القبول وهوالعدالة والاسلام وماروح بالردوه ومخالفة الظاهر فرجما يوجب الفيول احتياطا لانه اذاصام يومامن شعبان كان خبراه نأن يفطر يومامن ومشان وحده طاهرالروا ية الماجمع مايوجب القبول وما ووجب الردفر جح حاءب الردلان العطر ف رمصان من كل وجده حائر بعد ذركا في المر بين والمسافر وصوم رمضان فيل رمصان لاعهوز بعذرمن الاعذار فكان المصرالي ساعوز بعذر أولى شماذالم نفيل شهادة الواحدواحتب إلى زياده العددعن أيى حنيفة أبه تقيل شهادة رحلين أورحسل وامرأتين وعن أبي يوسف أبهلا يقبل مالم يشهدعلى دلك جمع عظم ودلك مقدر بعمد القسامة وعن خلف بنأ يوب جمعائة ببلخ قليل وعن أبى حفص المكسر أنه شرط الوداوعن مجسد مااستكثره انحاكم فهوكثير ومااستفله فهوقليل هذا اداكان الدى شهدىذلك في المصرأما إذا جاسن مكان آخرخار جالمصرواله تقبل شهادته أداكان عدلانقة لانه يتيفن فى الرؤية فى العجارى مالم يتيقن فى الامصارا فيهامن كثرة الغبار وكذااذا كان فى المصر فى موضع مرتفع وهلال الفطر

و ٧٧ ـ بحر ثانى كه ليلته وقد وقع نى زمنى غير مرة قضاؤنا بوماأ فطرناه من أوله فلاجرم ان عول الناس فى زمانها على ما اختاره المؤلف (قوله و فى الفتاوى الظهيرية النه) و نحوه فى الدخيرة حيث قال لا تقب لشهادة الواحد فى ظاهر الرواية خلافالماروى الحسن عن أبى حنيفة بل يحتاج فيد الى زيادة العدد واحتلفوا فى مقدار ذلك روى الحسن بن زيادة نالى حتيفة رجه الله الله يقبل شهادة رجلن أو رجل و امرأ تبن و عن أبى يوسف اله يعتمر قدره بعدًا لقاسمة النه و نحوه فى التتاريخانية فقال لا تقبل شهادة الواحد فى المساروانية خلافالماروى الحسن عن أبى حنيفة بل محتاج فيه الى زيادة العدد واختلفوا فى مقدار ذلك النه وفيها عن المحتول قبل الامام شهادة شاهدين عدلين وقد سقط قلب الفاضى على قوله حاجاز و ثبت حكم رمضان

لاقوله قول الطعاوي خرقوله فرق وفي الذخيرة اغالا تقبل شهادة الواحد على هلال رمضان اذا كانت السماء معية اذا كان هفا الواحدني المصروا مااذا جاه خارج المصراو جآءمن أعلى الاماكن في مصرذكر الطحاوى رجه الله انه تقيسل شهادته وهكذاذكرف كأب الاستعسان وذكرف القدوري الهلاتقيل شهادته في ظاهر الرواية وذكر الكرخي اله تقبل وفي الاقضية معمرواية الطعاوى واعتمد عليها (قوله فالهلا يقبل فيه الا شهادة رجاين الخ) قال الرملي الظاهر اله في الأهلة التسعة لا فرق بين أن يكون في السماء علة أملانى قدول أرجلهن أوالرجسل والمرأ تمن لفقد العلة الموجية لاشتراط الجمع الكثروهي توجه الكل طالبين ويؤيده قوله كاف سأئرالاحكام فأوشهدرجلان أورجلوامرأتان بهلال شعبان ولم يكن بالسماءعلة يثبت واداثبت يثبت ومصان بعدثلاثين يوما من يوم ثموته كاهوطاهر لكن بعداجماع شرائط الثبوت الشرعى فانقلت فيه اثبات الرمضانية مع عدم العسلة بخبر رجلين أورجل وامرأ تين وقد نفية وه قات ببوته والحالة هذه ضمني و يغتفر ف الضمنيات مالا يغتفر في القصد مات تامل اله لكن صرفى الامداد بخلافه واشترط الجمع العظيم حيث لاعلة ويوافقه واطلاق عبارة مواهب الرجن حيث قال وأثبتوه بقول عدل حران أوحر وحرتان والاضحى كالفطرف طاهر الرواية وأن لم يعتل فجمع عظيم المكل اناعتل المطلع وشرط للفطر

والاكتفاء بالاثنس رواية الذا كانت السماء مصية كهلال رمضان اه فهذا يدل على ترجيح رواية الحسن وان ظاهر الرواية اعتيار العددلا الجيع الكثير لكن فرقه سنمن كانبالمصرو فأرجهو سالمكان المرتفع وغبره قول الطعاوى اماطاهر الرواية فلايقب فيهخر الواحد مطلقا كاف غاية البيان وفتح القدير (قوله والاضحى كالعطر) أي هـ لالذي الحجة كهـ لال شوّال فلا يثنت بالغيم الابرجلين أورجل وامرأتين واماطالة الصحوفالكل سواءلا بدمن زيادة العددعلى ماقدمنا ، واغما كان كهلالهدون رمصان لايه تعلق به حق العبادوه والتوسع بلحوم الاضاحى وذكرفي النوادرعن أبي حنيه فأنه كرمضان لابه تعلق به أمرد بني وهووجوب الاضعيمة والاول ظاهمر المذهب كمذافى الخلاصمة وهوطاهر الرواية وهوالاصح كذافي الهداية وشروحها والتدين وصحع الثاني صاحب التعفية واختلف التصبح لكن تأيد الأول مانه المذهب ولم يتعرض كحكم فيدة الاهدلة التسعة وذكر الامام الاسبيحابى في شر - مختصر الطعاوى الكبر واما في هـ لال الفطر والاضحى وغرهمامن الاهلة واله لا يقبل فسه الاشهادة رجلين أورجل وامرأ تين عدول أحرار غيير محدودين كافي سائر الاحكام اه (فُولُه ولاعسرة باختـ النف المطالع) فادارآه أهـ ل بلدة ولم يره أهـ ل بلدة أخرى وجب عليهمان يصوموا برؤية أولئك اذائدت عندهم بطريق موجب ويلزم أهل المشرق برؤية أهل المغرب وقسل يغتسه فلايازمهم برؤية غيرهم اذا أحتلف المطلع وهوا لاشسبه كذاف التبيين والاول طاهر الرواية وهوالاحوط كذاف فتم القدير وهوطاهر المذهب وعليسه الفتوى كذا في الخلاصة أطلقه فشعل مااذا كان بينهما تفاوت بحيث يحتلف المطلع أولا وقيدنا بالثبوت المذكور لانه لوشهد

اله لكن قوله ألمكل معتمل كل الاشهرو يحتمل كل الثلاثة المذكورة فى كلاممه وهوأقرب لانهلم يتعرض لغمرها وصاحب الامدادشديد المتارعية لصاحب والانحى كالفطرولاعرة ماختلاف المطالع

المواهي وا**ن**كان مستنده ذلك ففيه نظر لما علت من احتمال العبارة والله أعلم (قوله وقمدنا بالثبوت المذكور الخ)قالفالشرنىلالىة

وفى المغنى قال الامام الحلواني الصحيح من مذهب أصحابنا ان الحبراد ااستفاض في بلدة أخرى وتحقق بلزمهم حكم تلك البلدة اه وعزاه فى الدرالختار الى المحتى وغيره ومشاه فى الدخسيرة بما نصه قال شمس الائمة الحلوانى رجه الله الصيح من مذهب أصابنا رجهمالله تعالى ان الحراذا استفاض وتعقق فيماس أهل البلدة الانوى بلزمهم حكم هذه البلدة اه قلت وقدوقعت هذه الحادثة في دمشق سنة ١٢٣٩ تسع وثلاثين ومائتين وألف مت رمضان بدمشق ليلة الجعة بعد شعبان ثلاثين وكان في السماءعلة في تلك الليلة شماستفاض الخبرة ن أهل بمروت وأهل جص انهم صاموًا المخيس لكن استفاض الخبرعن عامة الملاد سويهذين البلدين أنهم صاموا الجعة مثل دمشق فهل تعتبرالاستفاضة الأولى ف عنا لفتها للثانية أملا بناءعلى إن الظاهر يقتضى غلط أهل تلك البلد تس نظير مامر فيمالو كانت السماء معمية ورأى الهلال واحدلا يعتسرلان التفرد من س انجم الغفير ظاهر في الغاط مع اله ليسبين التأليلاد بعد كثير بحيث تختلف به المطالع ليكن طاهر الاطلاق يقتضي لزوم عامة البسلاد مآثبت عند بلدة آخرى فكلمن استفاض عندهم خرتلك البلدة يلزمهما تباغ أهلها ويدل عليه قوله ويلزم أهل المشرق برؤية أهل المغرب أذليس المرادباهل المشرق جيعهم بل بلدة واحدة تكفى كالأيخفي وإذا كان هذامع بعد المسافة التي تختلف فيها المطالع فع قربها

آولى وافا كانت الاستفاضة في حكم النبوت لزم العمل بها هذا ما ظهر لى فتاً مله ثم اعلم ان المراد بالاستفاضة تواتر الخبر من الواردين من ملدة النبوت الى المبدة التى لم ينبت بها لا بحر دالاستفاضة لا نها قد تدكون مبنية على احسار رحل واحدم ثلا في نسب عالخبر عنه ولا شك ان هذالا يكفى بدليل قولهم اذا استفاض الخبر و تحقق مان التحقق لا يكون الاعباذ كرنا في تقديم لم يذكر واعد منا العمل بالامارات الظاهرة الدالة على من معها بمن كان عائما عن المسركاهل القرى و فعوها كما بجب العمل بها على أهل المصركاهل القرى و فعوها كما بجب العمل بها على أهل المصر الذين لم بروا الحاكم عن ١٩١ قبل شهادة الشهود و قدذكر

هـذا الفرع الشافعية فصرح اب جرف العفة نه يثبت بالامارة الظاهرة الدالة التي لا تتخلف عادة بالمائر قال ومخالفة جم فذلك غير صحيحة اله فذلك غير صحيحة اله ومالا يفسده في ومالا يفسده في العاملات) قال الرملي العاملات) قال الرملي العاملات) قال الرملي

جاعة ان أهل لمد كذاراً واهلال رمضان قبلك يدوم فصاموا وهذا الدوم ثلاثون بحسابهم ولم بروا هؤلاء الهلال لا يباح فطر عدولا تترك التراويح هذه اللملة لان هذه المجاعة لم يشهدوا بالرقية ولا على شهادة غيرهم واغد حكوار قية غيرهم ولوشهدوا ان قاضى بلد كذا شهدعنده اثنان برقية الهلال في ليلة كذا وقضى بشهاد تهسما جاز لهذا القاضى ان يحكم شهاد تهسما لان قضاء القاضى هجة وقد شهدوا به واما الستدل به الشارح على اعتبار اختلاف المطالع من واقعة الفضل معاوية فلم يعتسبره عباس حين أخبره انه رأى الهلال بالشام لدلة المجعة ورآه الناس وصاموا وصام معاوية فلم يعتسبره والمحالجة ولا على حكم والمنالم فلا نه لم يأت بلفظ الشهادة ولتن سلم فهو واحد لا يشت شهادته وجوب القضاء على المقاضى والمطالع جمع مطلع بكسر اللام موضع الطلوع كذا في ضياء المحلوم

وبابما يفسدالموم ومالا يفسده

الفسادوالبطلان في العبادات بمعنى واحدوه وعدم الععدوهي عندا لفقها الدفاع وحوب القضاء بالاتيان بالشرائط والاركان وقد يظن ان الععد والفساد في العبادات من احكام الشرع الوضعية وقد أنهكر ذلك والمحاحك منابه عقلى على ماعرف في تعرير الاصول بخلافه حافي المعاملات والترب أثر المعاملة مطلوب التفاسخ شرعا هوالفساد وغير مطلوب التفاسخ هوالعدو عدم مرزب الاثر أصلا هوالبطلان (قوله فان أكل الصائم أوشرب أو حامع ناسيالي آخره) محديث المجاعة الاالنسائي من نسى وهو صائم فاكل أوشرب في ما أطعد مه الله وسقاه والمدراد بالصوم الشرعي من أسى وهو مطلق الامسأك للا تفاق على ان المحدود الله وسقاه والمدراد بالصوم الشرعي الشارع واحب خصوصا قدور دفي صحيح ابن حبان ولا قضاء على المفهوم الشرعي حيث أمكن في لفظ المارع واحب خصوصا قدور دفي صحيح ابن حبان ولا قضاء على المفور المرافي والمحق النسان عدم استحضا والذي وقت عاجته فالواوليس عدر افي حقوق العباد وفي حقوقه تعملي عدر الفسان عدم استحضا والذي وقت عاجته فالواوليس عدر افي حقوق العباد وفي حقوقه تعملي عدر في القعدة فانه ساقط لوحود الداعي وان لم كن مع مذكر ولاداع كاكل الصائم سقط وان لم يكن معمد في القعدة فانه سافط لوحود الداعي وان لم يكن معمد مذكولا داع فالما المائم سقط وان لم يكن معمد ولم يتذكر فأكل فسد صومه في الحكم خلافالموضم كذا في الظهرية للمنا المائم الماكال وحود الماكات الديانات وقبول في كان عدال المائم الماكال لوحود المذا الاكل والمعلم وخبر الواحد في الديانات والوف كان يعدان يلتفت الى نامل الحال لوحود المذكر ودالمذكر

وباب ما بفسد الصوم ومالا يفسده ك وان أكل الصائم أوشرب أوحامع ناسيا

يعدى الفسادو المطلان في المعاملات متساويات وفي العبادات متغايرات وقوله مطاوب بالنصب على الحالية وقوله هو الفساد في محل الرفع خبر ان يعنى ان العقد المستحق الفسيم والدوغير المستحق الصسلا باطل (قوله الى أصسلا باطل (قوله الى آخره) الماأني بهسذه

الغاية الصة الاستدلال بانحديث فانه دليل لقوله لم يفطر الدى هوجواب الشرط له كن المقصود الاستدلال على عدم الفطرفه ما ذكره فقط لا في اعطف علمه أيضا من قول المن أواحتم أو أنزل بنظر النخ (قوله محديث المحاعة) قال في النهر الاولى الاستدلال عما اخرجه الحماكم وقال صحيح على شرط مسلم وغيره من حديث أبي هر يرة رضى الله تعالى عنه انه علمه الصلاة والسلام قال من أفطر في رمضان فاسيا فلاقضا وعليسه ولا كفارة مجواز أن يراد بالصوم اللغوى لانه يتقدير فطره يلزمه الأمساك تشها و به يستغنى عن قوله ما أذا كان بالمحساع أيضا (قوله فسد صومه في الصحيح) قوله ما أذا كان بالمحساع أيضا (قوله فسد صومه في الصحيح)

طاهرا فتعمال العمادانه لاكفارة عليه وهوالهذار كاف التتارخانية عن النصاب (قوله والاولى أن لايذكر وان كان شيخاالخ) قال في الفتح ومن رأى صاغبا يأكل ناسسيا ان رأى له قوة تمكنه أن يتم صومه بلاضعف الفتار الديكره أن لا يخسبه وان كأن يحال يضعف بالصوم ولوأ كل بنقوى على سائر الطاعات يسعه أن لا يخسره اله قال في النهر وقول الشارح ان كان شأباذ كره أوشيف لاجرىعلى الغالب شمهذا التفصيل جرى عليه غيرواحد وفي السراج عن الواقعات ان رأى فيه قوة أن يتم الصوم الى الليل ذكره والأفلاوالغتاراله يذكره وظاهر تللامهم آله لأفرق بين الفرض ولوقضاء أوكفارة والنفل في اله يذكره أولا (قوله لانما يفعله الصائم ليس بعصية) قال بعض الفضلاه تعليله بذلك يقتضى عدم التفرقة بين الشيخ والشاب والصواب أن يقال ان ما يفعله عن صلاة كاصر حواله يكره السهراذ أخاف فوت الصبح لكن الناسي أوالنام غيرقادر معصبة فينفسه وكذاالنوم

والاولى ان لا يذكره ان كان شيخا لانما يفعله الصائم ليس بعصية والسكوت عنه ليس بمعصية ولان الشيخوخة مظنة المرجة وانكان شابا يقوى على الصوم يكره ان لا يخده والظاهر انها تحريمة لان الولوا تجي قال يلزمه ان مخسره و يكره تركه أطاقه فشمل الفرض والنفل ولو بدأ بانجاع فاست فتذكران نزعمن ساعته لم يفطر وان دام على ذلك حتى أنزل فعلمه القضاء ثم قيل لاكه فارة عليه وقمل هذا اذالم محرك نفسه بعدالتذكر حتى أنزل فان وك نفسه بعده فعلمه الكفارة كالونزع ثم أدخلولوجامع عامداقبل الفحر وطلع وجب النزعف الحال فانحلئفسه فهوعلى هذا نظير مآقالوأ لوأوبج ثمقال لهاان عامعتك فأنت طالق أوحرة أننزع أولم يغزع ولم يتحرك حتى أنزل لم تطلق ولا تعتق وانحرك نفسه طلقت وعتقت ويصير مراجعا بالحركة الثانية ويحب الرمة العقر ولاحدعلهما كذافى فتح القديروف الفتاوى الظهير يةرحل أصحبوم الشك متلوما ثمأ كلناسيا ثم ظهرانه من رمضات ونوى صوماذ كرفي الفتاوى الهلا محوزوفي المقالى النسسان قبل النية كابعد هاو صححه فالقنية قسدبالناسي لانه لوكان مخطئا أومكرها فعلمه القضاء خلاواللشا فعي وانه يعتبر بالناسي ولناانه لايغلب وجوده وعذرا لنسميان غالب ولان النسمان من قبل من له المحق والا كراهمن قبل غبره فمفترقان كالمفسد والمريض العاجزعن الاداء بالرأس في قضاء الصلاة حيث يقضى المقيد الأالمر يض واماحد بثرفع عن أمتى الخطأ فهومن ماب الاقتضاء وقدأر بدامحكم الأخوى فلاحاجسة الى ارادة الدنيوى اذهولا عومله كاعرف في الاصول وحقيقة الخطأان يقصد بالفعل غرالحل الذي يقصديه الجناية كالمضحضة تسرى الى الحلق والفرق سنصورة المحطأ والنسبان هناان الخطئ ذاكر اللصوم وغيرقا صدالشرب والناسى عكسه كذاف غاية البدان وقديكون الخطئ غيرذا كرالصوم وغيرقاصد الشرب لكنهفى حكم الناسي هنا كهافى النهاية والمؤاخذة بالخطأ جائزة عندنا خلاط المعتزلة لكونه في معنى الصائم الوعبر فاصلالسرب للمنه في حم الناسي هنا الحق الما يه والمواحدة بالخطاط و عمدنا حمد فالمعمرلة ويؤيده ان صاحب القنية المنظمة في تعرير الاصول ومما الحق بالمكره النائم اذاصب في حلقه ما يفطر وكيذا النائمة اذا طامعها ازوجها ولم تنتبه وفى الفتاوى الظهير ية ولوان رجا لارمى الى رجل حبية عنب فدخلت حلقه وهو إذا كرلصومه يفسد صومه وماعن نصيير بن يحيى فيمن اغتسال ودخل الماء في حلقه لم يفسد اه

فسقط الاثمءنهما لكن وحب على من يعلم حالهم تذكير الناسي والمفاط النائم الآفى حق الضعيف عن الصوم مرجة له (قوله واندام على ذلكُ حتى أنزل)ليس الانزال شرطا في افسأد الصوم وانما ذكره لسان حكرالكفارة فى قوله تم قيل النه عليه الشرنب للألى في آلامداد (قوله فهوعلى هذا) قال ألشرنبلالى يعنى فى لزوم الكفارة أماأ فسادالصوم فعصل بعورد المكث فلتنسهله (قولهوفي التقالى النسيان قبل النبة كابعدها) أقول الظاهر انهذا في مسئلة المتلوم نقل التعيم عقامسالة المتلوم فقآل بعسدمارمز

لبعض المشايخ والعجيم في النسيان قبل النية الله كابعدها اله ولعل وجهه ان رمضان معين الصوم بتعمين الشارع فاذاأ كل المتلوم ناسيا فمه لايضره وانكان قبل النمة لانه الطهرت رمضاندته وكان هومتلوما في معنى ألصائم صاركانه أكل بعد النية بخلاف النفل قانه لوأكل نأسسياهم نوى النفل فالظاهرانه لايصم لانه ليسمتعينا للصوم من أول النهار ولان لم توجد النية لا حقيقة ولاحكاحتي بتحقق النسسيان ولذافال في السراج قمد مقواه فأن أكل الصائم اذلوا كل قبل أن ينوى الصوم ناسسيانم نوى العدوم لم يحزه اله فليتأمل (قولًه وحفيقة الحطأان يقصد الح) قال في النهر وفي الفيح المراد بالخطئ من فسد صومه بفعله المقصود دون قصدًا لقسادكن تسعر على طنء - تم الفحر أواكل يوم الشك ثم ظهر أنه في الفجر ورمضان اه قال في النهر وظاهسران التسعرليس قيدا بل لوحامع على هــذا الطن فهو عظي اله قلت الم صرح بذلك في السراج و به يستعني عن التكاف لتصوير الخطأفي أنجما عيمااذا بأشرها مباشرة فاحشة فتوارت حشفته كانبه عليه في النهر (قوله والمؤاخذة بالخطأ جائزة) أي عقلا كما

أواحتام أوأنزل بنظرأو ادهن أواحتجم أواكتحل أوقمل

هشرح التحرير لان أمرهاج ولذاستل تعالى عدم المؤاخذة به (قوله وانأراد تسكس الشهوة) أى الشهوة المفرطة الشاغلة للقلب وكان عزبالازوحةله ولاأمة أوكان الاالهلا مقدرعلي الوصول الهالعذركذا فى السراج الوهاج (قواء وءن مجداله كروالمأشرة الفاحشة)هي ان يعانقها وهسمأمتحردانوعس افرحه فرحهافال فى الذخرة وهذامكروه بلاخلاف لان الماشرة اذاللغت ه_ذاللغرتفضيالي الجماع غالباً اله تأمل (قوله وقيلان تكلف له فسد)قال الرملي ينبغي ترجيم هذالانه أدعى في سببة الانزال تأمل

للفالمذهب وفى فتاوى قاضيخان الناثم اذاشرب فسلدصومه وليسه وكالناسي لان الناثم ذاهب العقل واداذ بحلم تؤكل ذبعته وتؤكل دبعة من نسى التسمية (قوله أواحتلم أوأنزل بنظر) أى لا يفطر محد بث آلسن لا يفطر من قاء ولامن أحمل ولامن احتم ولا مه لم يوحد الجماع صورة اعدم الايلاج حقيقة ولامعني لعدم الانزال عسشهوة المباشرة ولهذاذ كرالولوا لجي في فتاواه بان من حامع فرمضان قبل الصبح فلماحشى أنوج فانزل بعد الصح لا بفسد صومه وهو عمر له الاحتلام لوجود صورة الجماع معنى قالوا الصائم اذاعا كجذكره حتى أمنى عبء ليسه القضاء وهوالختار كذاف التحنيس والولوالجية ويهقال عامة المشايخ كداف النهاية واحتارابو بكرالاسكاف الهلايفسد وصعه فغاية السان بصيغة والاصم عندى قول أى كر لعدم الصورة والمعنى وهوم ردودلان المباشرة المأخوذة في معنى الجماع أعممن كونهامباشرة الغير أولامان برادمباشرة هي سبب الانزال سواء كانما بوشرمما يشته ي عادة أولا ولهدذا أفطر بالآبزال في فرج الهيمة والميتة وليساعما بشتهى عادة وامامانقل عن أى مكرمن عدم الافطار بالانزال في البهيمة فقال الفقيم أبوالليث ان هذا القول زلةمنه وهل يحل الاستمناء بالكف خار جرمضان انأراد الشهوة لا يحل لقواه علمه السلامنا كوالسدماعون وان أرادتسكس الشهوة مرحى انلايكون عليه وبالكذافى الولوالجية وطاهرهاله فيرمضان لابحل مطلقا أطلق فى النظر فشمل مااذا نظرالي وجهها أوفرحها كرالنظر أولا وقيسد بهلانه لوقيلها بشهوة فانزل فسد صومه لوجود معنى الجاع عذلاف مااذالم ينزل حيث لايفسد لعدم المناف صورة ومعنى وهومجل قوله أوقمل مخلاف الرحعة والمصاهرة لان الحركم هناك أدبرعلى السدب على ما يأتى ان شاء الله تعلى واللس والماشرة والمصافحة والمعابقة كالقسلة ولا كفارة عليه لانها تفتقرالى كال الجناية لمابينا ان الغالب فها العقو مةلان الكفارة لجر الفائت وهوقدحصل فكانتزاجرة فقط ولهذا تندرئ بالشمات ولاىأس بالقبلة اذا أمنعلي نفسم الجماع والانزال ويكره اذالم بأمن لانعينه ليس بمفطر وربسا يصدير فطرا بعاقبته فأن أمن اعتبر عينه وأبيم له وان لم بأمن اعتبر عاقبته و يكره له والمباشرة كالقبلة في طاهر الرواية وعن مجدانه كره المباشرة آلفاحشة واختارف نتح القدىررواية مجدلانها سبب غالب للانزال وبزمها لكراهةمن غير ذكرخلاف الولوا كجي في فتاواه ويشهد للتفصيل المذكور في الفيلة الحديث من ترحمه للشيم ونهمة الشاب والتقسل الفاحش كالماشرة الفاحشة وهوان عضغ شفنها كذا ف معراج الدراية وقمدنا بكونه قبلهالانهالوقبلته ووجدتلذة الانزال ولمتر اللافسدصومهاعند أبي يوسف خلاط لحمد وكدافي وحوب الغسل كذافي المعراج والمراد باللس اللس الاحائل فان مسها وراء الثياب فأمنى وان وحد حرارة جلدها فسدوالا فلا ولومست زوجها وانزل لم بفسد صومه وقيل ان تكافله فسيدكذا فىالمعراج أيضاوف الدخيرة ولومس فرجهمه قائزل لايفسيد صومه بالاتفاق وفي الفتاوى الظهيرية فأنعلت المرأتان عسل الرحال من الجاعف رمضان انزلتا فعلمه ماالقضاء وانلم بنزلا فلاغسك ولاقضاء وأشارالي أنه لوأصبح جنبالا يضره كذافي المحيط (قوله أوادهن أو احتمما والتحل أوقيل) أى لا يفطر لان الدهان غرمناف الصوم لعدم وحود الفطرصورة ومعنى والداخل من المسام لامن المسالك فلا ينافسه كالواعتسل بالمساء الماردو وجسد مرده في كمده واغسا كرهأ بوحنسفة الدخول فالماء والتلفف بالثوب المبلول لمافسه من اطهار المنحرفي اقامة العمادة الالنه قريب من الافطار كنذاف فتح القدير وقال أبويوسف الايكره ذلك كذافي المعسراج وكذا

أودخسل حلقبه غيارأو فناب وهوذا كرلصومه أوأكل ماس أسنانه (فوله لان القطرة تحد مُلوحتها) كنداف الفتح مزفال فألاولى عندى الأعتبار بوحودان الملوحة لعيم الحسلامه لاضرورة في أكثر من ذلك ومافي فتاوى قاضيخان لودخل رعافه حلقه فسدصومه بوافق ماذكرناه والهعلق توصوله الحالماق ومحرد وحدان الملوحة دلمل ذلك اه قال في النهر وأقول فالخلاصة فيالقطرة والقطرتين لافطراماف الاكثرفأن وحدالملوحة فجيعالفمواجتمعشي كشروا بتلعه أفعار والا فلأوهذ أظاهرفي تعلىق الحكمءلى وجدان المأوحة فحمع الفم اذلاشكان القطرة والقطرتس لسا كذلك وعلمه بحمل مافي الخاسة فتدر اله وفي الامداد عن المقسدسي القطرة لقلتهالاعدطعها فالحلق لتلاشها قبل الوصول المه (قوله الما ان الكثر لآييقي) فالف النهر ممنوع ادقدرالمفطر عابيق ومنتم قال الشارح المراد عاس الاستان القليل اله فلتامل

الاحتجام غبرمناف أيضا ولمارو ينامن الحسد بثوهومكر وهلصائم اذاكان يضعفه عن الصوم امااذا كأن لايحافه فلاباسكذاف غاية السان وكذا الاحتحال وأطلقه فأعادانه لافرق بينأن يحدطعمه فى حلقه أولا وكذالو بزق فوحدلونه فى الاصح لان الموجود ف حلقه أثره لاعينه كالوذاق شمأ وكذالوصف عينه لمن أودواءمع الدهن فوجد طعمه أومرارته ف حلفه لا يفسد صومه كذا فالظهيرية وفي الولوا بجمة والظهيرية وأومص الهليلج وحعل عضغها فدخل النزاق حلقه ولايدخل عسها في حوفه لا يفسد صومه فأن فعل هذا ما افاته دأوالسكر بلزمه القضاء والكفارة وفي ما ل الفتاوى لوأفطرعلي اكحلاوة فوحد طعمها فيفه في الصلاة لا تفسيد صلاته وأما القبلة فقد تقسم الكلام علما (قوله أودخل حلقه غمار أوذما بوهوذا كراصومه) يعنى لا يفطر لان الذماب لا يستطاع الامتناع عنه فشابه الدخان والغيار لدخوله مامن الانف اذاطبق الفم قيد بماذكر لانه لووصل دمعه أوعرق حدينه أودم الحلقه دموعه أوعرقه أودم رعافه أومطر أوثلج فسدصومه لتدسرطيق الفه وفتحه أحيامامع الاحتراز عن الدخول وان ابتلعه متعد الزمته الكفارة واعتدار الوصول الى الحلق في الدمع ونحوه مذكور فى فتاوى قاضعان وهوأولى بمافى الحزانة من تقسد الفساد بوحدان الملوحة فى الأسكرمن قطرتين ونق الفسادف الفطرة والقطرتين لان القطرة عدماوحتها فلأمعول علمسه والتعليل فالمطرعا ذكرناأ ولى مماف الهداية والتبين من التعليل بامكان ان تأويه خيمة أوسقف قانه يقتضى أن المسافر الذى لا يجدما بأوبه ليس حكمه كغيره وليس كذلك وفي الفتأوى الظهيرية واذانزل الدموع منء بنمه الى فه وابتلعها يجب القضاء بلاكفارة وفي متفرقات الفقيه أبي جعه فران تلذ ذما بتلاع الدمو عجب القضاءمع الكفارة وغسار الطاحونة كالدخان وفى الولو المجسة الدم اذانو جمن الاسنان ودخل الحلق ان كانت الغلمة لأمراق لايفسد صومه وان كانت للدم فسدو كذاان استويا احتماطا ثم فال الصائم اذادخل المخاط أنفه من رأسه ثم استشمه ودخل حلقه على تعمد مند الأشي عليه لانه عنرلة ريفه الأأن يحسله على كفه شم يشلعه فمكون عليه القضاء وفي الظهرية وكدا الخاط والتزاق يخرجمن فيمأ وأنفه فاستشمه واستنشقه لايفسد صومه وفي فتح القدر يوابتلع ريق غيره أفطرولا كفارة علىه وليس على اطلاقه فسسأتى في آخرال كتاب في ما ئل شتى أمه لو اسلم براق غمره كفرلوصديقه والالاواقره عليه الشارح الزيلعي (قوله أوأكل ماس أسنانه) أي لأيفطرلانه قليللاعكن الاحتراز عنه فيعلى عنزلة الريق ولم يفيده المصنف بالقلة مع ان الكثير مفسد موجب القضاء دون الكفارة عندأبي بوسف خلاوالز فرلماأن الكثيرلا يسقى بين الاسنان وهومقدار الحصة على رأى الصدر الشهد أوما عكن أن يتلعه من غدر ريق على ما اختار والدبوسي واستحسنه ابن الهمام ومادونه قليل وأطلقه فشمل مااذاا بتلعه أومضغه وسواء قصدابتلاعه أولاكماف غاية السان وقيدبا كلهلانه لوأخوجه ثم ابتلعه فسدصومه كالوابتلع سمسمة أوحية حنطة من خارج لكن تكلموا فى وجوب الملفارة والمختار الوجوب كمذافي فتاوى قاضيخان وهو العييم كمذاف المحيط بخسلاف مالومضغها حيث لايفسد لانها تتلاشي الااداكان قدرا كمصة وانصومه يفسد وفي الكافى السمسمة قال انمضغها لا يفسد الاان وجدطهما ف حلقه فال فف القدير وهذا حسن جدافليكن الاصلف كلقليلمضغه وصرحفي الحيط علف الكافى وفي الفتاوي ألظهم يةروى عن مجسد أنه خرج على أحمايه يوماوسا لهم عن هذه السئلة فقال ماذاتقولون في صاغر رمضان اذا اسلم عمسمة واحدة كاهى أيفطرقالوالاقال أرأيتم لواكل كفامن معسم واحدة بعدواحدة وابتلع كاهى قالوا

(قوله وان كان معها تفروقها الح) قال في السراج بنبغي ان يقال ان وصل تفروقها الى المجوف اقلا ان التجب الكفارة وان وسل اللم أولا تجب الكفارة (قوله وأراد بالتفروق ههذا الح) قال الرملى عن القاموس التفروق بالضمة ع الشمرة أوما يلترق به قعها جعمه تفاريق (قوله لعدم الحروج شرعا) لان ما دون مل الفم ليس له حكم الحارج لانه عكن ضبطه بخلاف ما كان مل الفم فان له حكم الحارج وفائدته تظهر في أربع مسائل كهافي السراج الوهاج أحدها اداكان أقل من مل الفم وعاد أوشى منسه قدر المحصة لم يفطرا جاعا اما عند أبي وسف فاله لدس محارج لانه أقل من مل الفم وعسم على الفروا الثانية ان كان خارجا اذا وما كان خارجا اذا وحده وقد وحدم المنافق الشائدة اداكان أقل من مل الفم واعاده أوشيأ منه أفطر أدخله جوفه فسد صومه ومحدي قول قدو جدم نه الصنع والثالثة اداكان أقل من ه م مل الفم واعاده أوشيأ منه أفطر

عندمجدلما تروعندایی وسیف لا بفطرلما تر والرا بعدادا کان مل دالفم وعاد بنفسه أوشئ منه مقدار الجصد فصاعدا أفطر عند أي يوسف أوقاء وعادلم بفطر وان أعاده أواستفاه أواستلع حصاة أوحديداقضي فقط حصاة أوحديداقضي فقط

وعند مجد لا وهو العديم لانه لم وحد صورة الفطر وهو الابتلاع بصنعه و لا معناه لانه لا يتغذى به ولانه كالاعكن الاحتراز عن حروجه فيكذاعن عوده فعيل عفوا اه زقوله واغالم بقيد الاستقاه بالعجد الى قوله لائه لا يحلو) ساقط من بعض النسخ والصواب بعض النسخ والصواب وجوده (قوله فالحاصل ان صور الماثل اثناعشر

نع وعليسه الكفارة قال بالاولى أم مالا خسيرة قالوالا بل بالاولى قال الحاكم الامام محسد ين يوسف فعلى قياسهذهالر وابة يجب القضاءمع الكفارة اذاابتاءها كاهى اه وتقدم ان وحوب الكفارة هو المختار وذكرق لهاوادا ابتدع حسة العنب المضغها قضى وكفروان التلعها كماهي الله يكن معها تفر وقها فعلمه مالقضاه والممكفارة بالاتفاق وانكان معهاتفر وقهاقال عامة العلماء علمه الفضاء معالكفارة وقال أبوسهيل لاكفارة عليمه وهوالصييم لانها لانؤكل معذلك عادة وأراد بالتفروق ههنامايلتزق بالعنقودهن حبالعنب وثقبته مسدودة بهوان ابتلع تفآحة روى هشامءن مجسد أنعليه الكفارة ثمما يفسدالصوم وانه يفسدالصلاة وهوقدرا كحصة وف البزازية أكل بعض لقمة وبق البعض بين أسنانه فشرع فيهأ وابناح الباقى لاتبطل الصلاة مالم تبلغ ملء الفموقد والحصة لأيفسدالصلاة بعلاف الصوم (قوله أوفا وعادلم يفطر) لحديث السنن من درعه الق وهوصائم فليس علمه القضاءوال استقاء فليفض واغاد كرالعود ليفيدان مجردالق وبلاعودلا يفطر بالاولى وأطلقه فشمل مااذاملا الفمأولاوفيمااذاعادوملا الفمخلاف أبي يوسف والصحبح قول محدلعدم وحودالصنع ولعدم وحودصورة الفطر وهوالابتلاع وكذامعناه لانهلا يتغذى بهبل النفس تعافه (قواد وان أعاده أواستقاء أوابتلع حصاة أوحد ديداقضي فقط) أي أعاد التيء أوقاء عامداو ابتلع مالا بتغذى به ولا يتداوى به عادة فسدصومه ولزمه القضاء ولا كفارة عليه وأطلق في الاعادة فشمل مااذالم علا الفموهوقول محسدلو جودالصنع وقال أبويوسف لايفسسد لعسدم الخروج شرعا وهوانختار فلابدمن التقييد بجلءالفم وأطلق في الاستقاء فشمل مااذالم علا الفم وهوقول محسد ولايقطرعندأبي يوسف وهوانختار لكن ذكرالمسنف في كافيه ان طاهر الرواية كـ هول مجد واغما لم يقيد الاستفاء بالعد كإفى الهداية لما قدمه ان النسيان لا يفطر وما في غاية البيان ان ذكر العدمع الاستقاءتأ كيدلانه لايكون الامع العمد مردود لان العمد يخرج النسيان أي متعد الفطر ولامتعدا للقيئ فانحاصل انصو والمسائل آثناءشرلانه لايخلوا ماانذرعه الفيئ أواستقاء وكلمنهم الايخلو ا مآأن يملا الفم أولاوكل من الاربعة اماان عادبنفسه أوأعاده أونو تجولم يعسده ولاعادبنفسسه وان صومه لايفسد على الاصح في الجيع الافي مسئلتين في الاعادة بشرط مل الفم وفي الاستقاه بشرط مل

الخ) قال فى الدرالمنتق فا محاصل انها تتفرع الى أربعة وعشر بن لانه اما ان قاء أواستقاء وكل اما أن علا الفم أودونه وكل من الاربعة اما ان نوب أوعاد أو أعاد وكل اماذا كرلصومه أولا ولا في فطر فى المكل على الاصبح الافى الاعادة والاستقاء شرط الملامع التذكر لكن صحيح القهستانى عدم الفطر باعادة القليل وعود المكثير فتنبه وهذا في غير الملغ أما هو فغير مفسد مطلقا خلافالا يوسف فى الصاعد واستحسنه المكل وغيره (قوله الآفى مسئلتين فى الاعادة شيرط مل الفم وفى الاستقاء شيرط مل الفم فى الفافى أنه في منافع فى وفى بعض النسخ وفى بعضها الفراد والمنافع في المواب وفى بعض النسخ وفى ان وضوأه ينتقض الافيما اذا لم علا الفيم على وان معومه لا يفسد وهذه النسخة هى الصواب وفى بعض النسخ وفى ان وضوأه ينتقض في الذالم علا الفسم بزيادة فى واسقاط وان مومه لا يفسد وهذه النسخة هى الصواب وفى بعض النسخ وفى ان وضوأه ينتقض في الذالم علا الفسم بزيادة فى واسقاط

الاوهام كتب الرملي فقال لا وجه لاستثنائه عما تقدم (قوله فقى الظهيرية منها) أى من الصلاة أى من كأب الصلاة ثم ان النسخ هنا عند أفق الطهيرية ان تكون العبارة هنا هكذا لوقاء أقل من مل والفم لم تفسد صلاته وان أعاده الى حوفه عب أن يكون الخوا التي والاستقاء فشعل ما اذا استقاء بلغمامل والفم وهوقول أى موسف وعند أى حنيفة ومجد لا يفسد صومه بناء على الاختلاف في انتناص الطهارة وقول أي يوسف هنا أحسن الى قوله كذا قى فتح القدير على بعد عارة الخلاصة (قوله وتعبيرى بالاستقاء الني) موجود في موضعين الاول منهما

الفهوان وضوأه ينتقض الافيا اذالم علا الفم وأما الصلاة ففي الظهيرية منها لوقاء أقل من مل العملم تفسد صلاته وانأعاده الى حوقه يحب أن يكون على قياس الصوم عندا في يوسف لا تفسد وعن عجد تفسد وان تقبأ في صلاته ان كان أقل من مل الفم لا تفسد صلاته وأن كان مل الغم تفسدصلاته اه وفي الحلاصة من فصل المحدث في الصلاة فلوقاءان كان من غبرقصده ببني اذالم يتكلم وان تفمأ لاينني وهذا اذاكان ملءالفم وانكان أقلمن ذلكلا تفسد صلاته فلاحاجة الى المناء اه وأطلق ف أنواع القي والاستقاء ف علمااذ السيقاء بلغمامل والفموه وقول أفي وسف وعنداى حنمفة ومجد لأيفسد صومه بناءعلى الاحتسلاف في انتقاض الطهارة وقول أني توسف هنا أحسن وقولهما في عدم النقض به أحسن لان الفطر اغا أسط عايدخل أو بالق عدامن غير الطرالى طهارة وتحاسة فلافرق بين البلغ وغبره بخلاف نقص الطهارة كذافي فصالقدر وتعمري بالاستفاء في البلغ أولى مما في الشرح وغيرة من النعير بالقي كالايخفي ولواستقاء مراراف مجلس مل وفه وزمه الفضاء وان كان ف مجالس أوغدوه ثم نصف النهار ثم عشدة لا يلزمه كذافي خزانة الاكهل وتعبيرى بالاستنقاءأ ولىمن التعبير بالقء كماف الشرح وينبغي ان يعتبر عندمجدا تحاد السبب الاالجلس كافي نقس الوضوء وان يكون هو الصحيح كافي النقض ويسغى أن يكون مافي الخزانة مفرعاعلى قول أبى بوسف اماعلى قول محسدفاته يبطل صومه بالمرة الاولى وامااذا التلع مالا يتغذى مه ولا يتداوى مه كالحصاة والحديد فلوجود صورة الفطر ولا كفارة لعدم معناه وهوا يصال مافيه نفع المدن الى الجوف فقصرت الحناية وهي لاتحب الابكالها فانتفت وفي القنمة أفطرفي رمضان مرة بعدأ حرى بتراب أومدرلاحل المعصسة فعلمه الكفارة زحواله وكتبء مره نع الفتوي على ذلك ومه أفتى أغة الأمصار واغماعه بالابتلاع دون الاكل لانه عبارة عن ايصال مايتا في فسه المضغ وهو لانتأتي في الحصاة وكذا كل مالا يتغذى به ولا يتسداوي به كانجر والتراب والدقيق على الاصح أوالارز والعسوالم الااذااعتادأ كاهوحه ولاف النواة والقطن والكاغدوالسفر حسل اذآكم يدرك ولاوهومطبوح ولافى ابتلاع الجوزة الرطبة ويجب لومضغها أومضغ اليابسة لاان ابنلعها وكذا بأدس اللوز والبندق والفستق ال ابتلعه لا يجب وان مضغه وحمت كا يحب في ابتلاع اللوزة الرطبة لأنها تؤكل كهمى مخلاف الحوزة والملاع التفاحة كاللوزة والرمالة والسضة كالجوزة وفي ابتلاع البطيخة الصغيرة والحوخة الصغيرة والهليكحة روى عن مجدو حوب الكفارة وتجب بأكل اللعم النيء وان كالميته منتنا لااندود فلا تجب واختلف في الشعهم وأختارا بوالليث الوجوب وصحفه في الطهمرية فأوكان قديداوجب بلاخلكف وتجب بأكل الحنطة وقضمها لاأن مضغ فعدة للتلاشي

قي فتوالقد برعدل ومدتمام معدمسئلة البلغ والثاني معدعمارة الحزأنة وهذا الثاني ساقط من بعض السئع والاصوب وحوده لان الزيلعي عبر بالقي و فهما (قوله ويسغىأن يعتسر عند معداتعادالسب الخ)اعترضه في النهرمان عَلَى قُولِ مجسد لا يَتَأْتَى التفريع لما اله يفطر عنده عادون مل الفم وحينثذ فلايصم اعتمار السب على قواد كافي الوضوء وهو ظاهر اه قلت مراد المؤلف انهلو أمكن التفريع لكان المدخى اعتبارا تتحادالساب والمرادبالتفريع الفرق سالعودوالاعآدة ومدل على انمراده ماقلناقوله بعد أماعلى قول مجــد فانه يبط لصومه بالمرة الاولىنامل (فولهوأما اذا ابتلع الخ) أى وأما القضاء فقط أذااسلم الخ (قوله والملح الااذااعتاد أكله وحده) كدناني

(تولذ الى ان الحل الخ) متعلق بقوله أشار قال في النهر وفي الاشارة بعد ظاهر اه وأجاب عنده الرملي بقوله اللهدم الاأن يقال هو مطلق فينصرف الى الحكامل واعترض بانه لامعنى اقوله على التنصيص على الوجوب الخ اه وكان مراده ان تقييد المفعول به بالطائع غير مستفادمن كلام المتن والا فلاشك انه نص على الوجوب على المفعول به على ان قوله عدا مخرج المسترة فلي المراده وقد يجاب عن الاول بان الحاع ادخال الفرج في الفرج كما في السراج والصغيرة ٧٩٧ غير المشتهاة التي لا يمكن

افتضاضها لا يمكن جاعها اذلا ادخال بدون افتضاض تامل (قوله فلا تحب الممارة لوجامع بهيمة أوميتة الخ) قال الرملي يوهم وحوب القضاء ولو مينزل مع ان الامرليس ومن جامع أو حومع أو ومن جامع أو حومع أو دواء قضي و كفر ككفارة الظهار

الهيمة والميتة بلاانزال غير مفسدالصوم كافئ الخلاصة وغيرها وقد تقدم الهلايوجب الغسل بل ولانقض الوضوء مالم يحرج منه شئ صرح به وقوفيت الغناية شرح المتاولان التي لا تشتم عيائي فال الوجه مقنضي الرملي الوجه مقنضي الرملي الوجه مقنضي الرملي الوجه مقنضي الرملي الوجه مقنضي المالية وحوب الكفارة فيا وحكى الاجماع وهو قال في النهر وقيسل المتحب بالاجماع وهو

ولاتحب بأكل الشعير الااداكان مقليا كذافي العاهير ية وتجب بالطين الارمني وكذا بغسيره على من يعتاد أكله كالمحتى بالطفل لاعلى من لايعتاده ولاّباً كل الدمّ في طاهرالرواية وان أكل ورق الشجر وان كان عماية كل كورق الكرم فعليه القضاء والكفارة وان كان عمالاً يؤكل كورق الكرم اذا عظم فعلمه القضاء دون الكفارة ولوأكل قشور الرمان بشعمتها أواستلع رمانة فلا كفارة وهو مجول على ما ادًا أكل مع القشرولو أكل قشر البطيخ إن كان ياسا وكان يحال يتقدر منسه فلا كفارة وان كانطر بالا يتقدرمنه فعلمه المهارة واناكل كافورا أومسكا أوزعفرانا فعلمه الكفارة واذا أكل لقمة كانت في فيه وقت السعر وهوذا كرلصومه لارواية لهافي الاصول قال أبوحفص الكبير ان كانت لقمةغسرهلا كفارةعلسه وانكانت لقمته والتلعهامن عسران يخرجهامن فه فعليه الكفارةهوالصيح وانأخ حهاان بردت فلاكفارة لانهاصارت مستقذرة وانلم تبرد وحيت لانها قد تحرب لاحدل الحرارة ثم تدخل الساكذاف الظهرية (قوله ومن حامع أوجومع أوأ كل أو شرب عداغذاءأودواءقضي وكفر ككفارة الطهار) الماالفضأ وفلاستدراك المصلحة الفائنة وأما الكفارة فلتكامل انجنا يةأطلقه فشمل ماادالم ينزل لأن الانزال شيع لان قضاء الشهوة يتحقق دونه وقدوحب الحمديدونه وهوعةو يةمحصة فافيهم عثى العيادة أولى وشمل انجماع في الدير كالفسل وهوالصيح والختأرانه بالاتفاق كذاذ كره الولواتجي لتكامل الجناية لقضاء السهوة واغا ادعى أبو بقوله أوجومع ليفيد بعد التنصيص على الوجوب على المفعول مد الطائم امرأة أو رحلاالي أن الحل لابدأن يكون مشتهىء لى الحال فلاتعب الكفارة لوجامع بهيمة أومبتهة ولوأنزل كإف الظهرية وأماالصغيرة التي لاتشتهى فطاهرما في شرح المهمع لابن الملك وجوب الكفارة بوطئها وروى عن أى حنيفة عدم الوجوب مع انهم صرحواف الغسل بأنه لا يحب بوطئها الابالانزال كالبهجة وحعلوا المحل ليسمشتم يعلى الكال ومقتضاه عدم وجوب الكفآرة مطلقا وف القنية فامااتيان الصغيرة التيلاتشتهى فلارواية فيه واختلفوا في وجوب الكفارة وقيديا لعمدلا خراج الخطئ والمكره فاله وانفسدصومهمالا تلزمهما الكفارة ولوحصات الطواعية في وسط الجماع بعدما كان ابتداؤه مالاكراه لانهااغا حصلت بعدالا فطاركافي الظهير بةقال في الاختمار الاانا كان الاكراه منها عانها تجب علمهما وفى الفتاوي الظهرية المرأة اذاأ كرهت زوحها في رمضان على انجماع فجامعها مكرها والاصح الهلانج بالكفارة عليه لانهمكره في ذلك وعليه الفتوى وأشار بقوله أكل أوشرب الى اله لايدمن وصوله ألى المسلك المعتّاداذ لو وصل من غيره فلا كمفارة كاسنذكره وأشار عساساتي من قوله كاكله عدابعد أكله فاسياهن عدم وجوب الكفارة الى ان الكفارة لا تحب الابافساد صوم

و ٢٨ سبعر ثانى و الوجه وعلى له عاهناوقالوا في الغسل العديم انه متى أمكن وطؤها من غيرافضاء فهدى عن يحامع مثلها والا فلا بقى لو وطئ الصغير امرأ ته هل عليه الكفارة لم أرهم صرحوا وظاهر كالرم الخانية في الغسل انها تحب وهوم قتضى اطلاق المتون قال في الخانية غلام ابن عشر سنين جامع امرأ ته البالغ عليها الغسل لوجود السبب وهوم وا راة الحشفة بعد توجه المخطاب ولا غسل على الغلام لا نعد ام الخطاب ثم قال ولو كان الرجل بالغا والمرأة صغيرة فالجواب على العكس وجماع الخصى يوجب الغسل على الفاعل والمفعول به لمواراة الحشفة اه (قوله قال في الاختيار الى قوله وأشار) يوجد في بعض النسخ (قوله وأشار بماسيا في من قوله الخ)

تام قطعاحتي لوصام بومامن رمضان ونوى قبسل الزوال ثم أفطرلا يلزمه الكفارة عنسدا بيحنيفة خلافالهمالان فهذاالصوم شسبهة وعلى قياس هذالوصام يومامن رمضان عطلق النية ثم أقطر ينبغى أنلا تلزمه الكفارة لمكان الشهة كذافي الظهيرية ولوأ خسربان الفجرلم يطلع فاكل ثم طهرخلافه لاكفارة مطلقاوبه أخذأ كثرالمشايخ ولوأخبر بطلوعه فقيال اذالمأ كن صائميا آكل حتى أشبع تمظهران أكله الاول قبل طلوع الفعر وأكله الأسنو بعدا لطلوع فأنكان المخبرجاعة وصدقهم لاكفارة وانكان الخبر واحدافعله الكفارة عدلا كأن أوغبرعدل لانشهادة الغرد فمثل هذالا تقبل كذاف الظهمر يةواذاأ فطرت على ظن اله يوم حيضها فلم تحض الاظهروجوب الكفارة كالو أفطرعلى ظن اله يوم مرضه أوأفطر بعدا كراهه على السفر قبل ال يخرج ثم عفى عنسه أوشرب بعدماقدم ليقتل شمعني عنه ولم يقتل وممايسقطها حمضها أونفاسها بعددافطارها فيذلك الموم وكذامرضها وكذامرضه بعد أفطاره عدا يخلاف مااذا برح نفسه بعدافطاره عدافانها الاتسقط على الصحيح كالوسافر بعدافطاره عداكذاف الظهيرية بخسلاف مالوأصبح مقياصاتماهم سافر فافطروانها تسقط لان الاصل اله اذاصارفآ خراله أرعلى صفة لوكان علم آفى أول الموم يماح له الفطر تسقط عنه الكفارة كذافي فتاوى قاضيخان ولوحامع مرارا في أيام من رمضان واحد ولم يكفر كانعليه كفارة واحدة لانهاشرعت الزجر وهو يحصل بواحدة فلوحامع وكفرشم حامع مرة أخرى فعليه كفارة أخرى في طاهر الرواية للعلم بأن الرجرلم يحصل بالاول ولوجامع فى رمضانين فعليه كفارتان وانلم يكفرالاولى في طاهر الرواية وهوالعيم كذاف المجوهرة وقال محدعليه واحدة قال في الاسرار وعليه الاعتماد وكذا في التزازية ولو أفطر ف يوم فاعتق ثم في آخر فاعتق ثم كهذلك شماستحقت الرقمة الاولى أوالثانية لائئ علسه لانالمتأخر يحزثه ولواستحقت الثالثة فعليه اعتاق واحدة لانما تقدم لا يجزئ عما تأخرواوا ستحقت الثانية أيضا فعليه واحدة للثاني والثالث وكسذا لواستحقت الاولى تنر يلاللمستحق منزلة المعدوم ولواستحقت الاولى والثالث قدون الثانسة أعتق واحدة الثالث لان الثانية كفت عن الاولى والاصل ان الثاني يجزئ عماقيله لاعما يعمده كذا فافتح القدير والبدائم وأفادبالتشسه انهذه الكفارة مرتبة والواحب العثق فان لم عسد فعلسه صيامشهر ينمتنا بعينفان لم يستطع فأطعام ستن مسكينا محديث الأعرابي المروى فى السكة فلوأ فطر بوما فى خلال المدة يطل ما قمله ولزم ما لاستقمال سواءاً فطر لعد دراً ولا وكذا في كفارة القتل والظهار للنص على التتابع الالعذرا كحيض لانها لا تجدشهر ين عادة لا تحيض فيهما لكنها اذاتطهرت تصل عامضى فان لم تصل استقبلت كذاف الولوا مجية وكذاصوم كفارة اليمن متتاسع فهى أربعة بخلاف قضاء رمضان وصوم المتعة وكفارة الحلق وكفارة جزاء الصيدفانه غيرمتتابيع والاصدل انكل كفارة شرع فيهاعتن فان صومه متتابع ومالم يشرع فيهاعتق فهومخ يركد أفى النماية واذاوجب عليه قضاء يومن من رمضان واحدينوي أول يوم وحب عليموان لم بنو حاز وان كانامن رمضانت ينوى قضاء رمضان الاول فان لم ينوذلك اختلف المشايخ فيسهوا الصيح الاجزاء ولو صام الفقيرا حدى وسستين يوما الكفارة ولم يعين اليوم للقضاء جاز ذلك كسنداذ كره الفقيه أبوالليث وصاركانه نوى القضاء في الموم الاول وستنن يوماءن الكفارة كذافي الفتاوى الظهيرية وعله

صوم معيج اه ابن ملك (قوله كالوأفطر على ظن انه يوم مرضه) حعله مشهامه لانه بالاجاع بخلاف مسئلة الحمض وأنفها اختلاف المشايخ والصيح الوحوب كإذكره فالتتأرخانسة قلت لكن صعع قاضعان فيشرح الجامع الصغير سقوط الكفارة في المستلتى وشههماين أفطروأ كسرطنهان الشمس غرنت ثم ظهسر عدمه (قوله وعما يسقطها حدضها أو نفاسها بعد افطارها)فى التتارخانية اذاحامع امرأته فينهار ومضان شم حاضت امرأته أومرضت فىذلك الموم سقط عنه الكفارة عندنا اه وهكذارا يته في نسخة أخرى ولعسلالصواب سقطعنها بضمر المرأة تأمسل (قواله وأواد بالتشبيه الخ) أقول هذا أشارة الى ألهلا بارمأن تكون مثلها من كل وجـه فان المسيس في اثناثها يقطع التتابع في كفارة الظهار مطلقا عدا أونسماناللاأو

نهاراللا من علاف كفارة الصوم والقتل فانه لا يقطعه في سما الا الفطر بعذر أو بغير عذر فتامل فقد زلت عن الاقدام في هذا المقام رملي

(قوله امافهابينهوبين ربه فيرتفسع بالتوبة بدون تسكفير) فيسهانه بالزمه ان تسفط التكفارة بالتوبة أيضا و يدل على هذا اللزوم كلام الهداية معرفالعدم تكفيرالتوبة للذنبوان مفادة بالانزال فها ولا كفادة بالانزال فها

ولا كفارة بالانزال فيمسا دون الفرج وبافساد صوم غير رمضان وان احتقن أواستعط أوأقطر فى أذنه أوداوى جائفة أوآمة بدواءو وصل الدواء الى حوفه أودماغه أفطر

والظاهر الفرق سن الحدود والمكفارات فلمتأمل (قوله لان حد الرناس تفع) قالأبو السعود معشى مسكين قيمده في بحسر الكلام عما اذالم يكن للزنى بهازوجفانكان فلايدمن اعلامه لكونه حق عسد فلا مدمن الرائه عنه (قوله مالوجوب على الجارية) أى وحوب كفارة الصوم (قوله أوالفطرفه)أي فى الاستقاء (فوله حتى لابحسىه)أى فلايكون الحديث ألاول مخصوصا بعديث الاستفاء (قوله وبالضمفأقطر) قال

فى التعنيس بإن الغيالب إن الذي يصوم القضاء والكفارة يسدأ بالقضاء وفسه اشكال للجعقق مذكور في فتح القدير ولونوى قضاء رمضان والتطوع كانءن الغضاء في قول أبي بوسف خلاما لهمدفان عنده يصمرشارعا في النطوع بخلاف الصلاة وأنه اذا نوى النطوع والفرض لا يصيرشارعا فى الصلاة أصلاعنده ولونوى قضاء رمضان وكفارة الطهار كانءن القضآء استحانا وف القياس مكون تطوعاوه وقول مجدكذافي الفتاوي الظهيرية وني الفتاوي البزازية من أكل نهارا في رمصان عمانا عداشهرة يقتل لانه دليل الاستحلال اه واعلم ان هذا الدنب أعنى ذنب الافطار عدالا يرتفع بالتوية للابدمن التكفير ولهذاقال في الهداية وباليجاب الاعتاق عرف ان التوية غير مكفرة لهذه الجناية وتبعه الشارحون وشمه ففاية السان بجناية المرقة والزناحيث لاير تفعان بحرد التوبة بلير تفعان بالحدوهمذا يقتضي أن المراد بعدم الارتفاع عدمه طاهر اأمافيما بينه وسنريه فيرتفع بالتوبة بدون تكفيرلان حدارنا برتفع فيما بينموس الله بالتوية كاصر حوامه وأماالقاضي سد مارفع الزانى اليعلا يفيل منه التوبة بل يقيم الحدعليه وقد صرح الشيخ زكريامن الشافعية فى شرح المنهج بارتفاعه بدون تكفير فيما بينه وسرالله تعالى وعبرعن المفسدة العسموم في قوله من حامع أوجومع ليفيدانه لافرق في الحركم وهوو حوب الكفارة بن الدكر والاني والحروا لعدوله صرحف التزارية بالوحوب على الجارية فمالوأ خبرت سيدها بعد طلوع الفحر عالمة بطلوعه فجا معها مع عدم الوحوب عليه وكذالا فرق س السلطان وغيره ولهد ذاقال في النزازية اذالزم الكفارة على السلطان وهوموسر بمالد الحلال وليسعليه تبعة لاحديفتي باعتاق الرفية وقال أبونصر محمد اسسلام يفقى بصمام شهرين لان المقصود من الكفارة الانزجار ويسهل عليه افطار شسهر واعتاق رقية فلا يحصل الزَّر (قوله ولا كفارة بالانزال فيمادون الفرج) أي في عبر القبل والدبر كالفخذ والابط والبطن لانعدام الجاع صورة وفسد صومه لوحوده معنى كافدمناه في الماشرة والتقسل وعل المرأتين كذلك كإقدمناه وفي المغرب الفرج قبل الرجل والمرأة باتفاق أهل اللغمة وقوله رمضان أى لاكفارة في افساد صوم غير أداء رمضان لان الافطار في رمضان أبلغ في الجناية لهتك حومةالشهر فلايلحق بهغمره لاقياسا اذهوتمننع لكونه على خلاف الفياس ولادلآلة لان افسادغيره ليس في معناه ولزوم افسادا عج النف لوالفصاء بالجماع ليس الحاقاما فساد الجج الفرض بل هو ثابت ابتداه لعموم نص القضاء والآجماع (قوله واذااحتقن أواستعط أوأقطر في آذبه أوداوي حائفة أوآمة بدواء ووصل الى حوفه أودماغه أفطر) لفوله عليه السلام الفطر بمادخل وليس بماخرج رواهأبو يعلى الموصلي في مسنده وهو مخصوص عديث الاستقاء أوا لفطر فعه باعتبار اله يعودشي وان قلحتى لاعسى كذاف فتح القدير وانقلت طاهره ان الخارج لا يبطل العموم أصلا الاف الاستقاء والحصر ممنوع لان الحيض والنفاس كل منهما يفسد الصوم كاصرح بهف السدائع قلت لايردلان انسادهما الصوم باعتبارمنا فاتهما الاهلمة له شرعاعلى خلاف الفياس باجماع العجابة بخسلاف الجنون والاغماء بعدالنية لايفدان الصوم لانهمالا ينافيان أهلية الاداء واغما ينافيان النية كذا فالسدائع والرواية مالقضى احتقن واستعطأى وضع الحقنة في الدير وصب السعوط وهو الدواء فالانف وبالضم في أقطر والجاثفة اسم محراحة وصلت الى الجوف والمسمة الحراحة وصلت الى أم الدماغ وأطلق فى الاقطارف الاذن فشعك الماءوالدهن وهوفى الدهن بلاخلاف وأماالما

فى النهر قبل الصواب قبار لان أقطر لم بأت متعدما بقال أقطر الشئ حان له أن يقطر بخلاف قطر فانه حاستعد باولاز ماو بالتضعيف متعدلا غيروا ما الاقطار عبى التقطير فلم بأت ذكره الجوهرى وبهذا تبين فساد ما قيسل ان أقطر على لفظ المبنى المفعول لان مبناه على أن يحر أعلى لفظ المبنى للفاعل لتتفق الافعال و تنتظم الضمائر في سلات واحد وأقول في سد ما المفرب قطر الماء صديمة تقطير الوقطره وأقطره لغة وعلى هذه اللغة يتخرج كلامهم في سلات واحد دوأ قول في المناه اللغة يتخرج كلامهم

وحينت فيصع بناؤه للفاعل وهوالاولى المر والمفعول ونائب الفاعل هوقوله في أدنه أى وجد اقطارا في أذنه (قوله وان بقى الرمح في جوفه) عمارة قاضيخان وان بقى

وانأقطرفي احلمله لا

الزج والظاهر انماهنا تحريف من النساخ (قوله لاندلم بوجد مندالفعل) ذكر فى النهرانه يشكل علمه مسئلة الاستحاء السابقة ومسئلة ماادا أدخسل خشسة وغيها حنث يفطر في الصورتين معانهم وجدمنه الفعل أعنىصورة الفطروهو الابتلاع ولامعناهوهو مافىه صلاحه لماذكروه من أن الصال الماء الى المحقنة توجبداء عظمها قال وحوامهان هــذامبنيءلي تفســير الصورة بالابتلاع كافي الهدايه والاولى تفسرها بالادحال بصنعه كاعلل

واختارف الهداية عدم الافطاربه سواء دحل بنفسه أوأدحله وصرح الولوا تجي مايه لايفسد صومه مطلقا على الخة ارمعلار مانه لم يوجد الفطر صورة ولامعنى لانه ممالا يتعلق به صلاح البدن بوصوله الى الدماغ وحعل السعوط كالاقطار في الادنوصحه في المحيط وفي فتاوي قاضيحان المه ان حاض الماء فدخل أذنه لايفسدوان صب الماء في اذنه والعيم انه يفسد لانه وصل الى الجوف بفعله ورجعه المحقق فى فتح القدير وبهذا يعلم حكم الغسل وهوصائم ادآد خل الماء في أذنه وفي عدة الفتاوي المصدر الشهيد فلودخل الماءفي الغسل أنفه أوأذنه ووصل الى الدماغ لاشي عليسه اه ولوشدا الطعام بخيط وأرسله ف حلقه وطرف الخيط في يده لا يفسد الصوم الااذا أنفصل وذكر الولوالجي ان الصائم اذااستقصي في الاستنجاء حتى للغ مملغ الحقنة فهذا أقل مأ يكون ولوكان بفسد صومه والاستقصاء لايفعللانه بورث داءعظيما وفالظهر بةولوأ دخل خشبة أونحوها وطرفامنها بيده لم يفسد صومه قال فالبدائع وهدايد لعلى ان استقرار الداحل في الجوف شرط لفساد الصوم وكذالو أدحل أصبعه في أسته أوأدخلت المرأة في فرجها هوالختا رالااذا كانت الاصبع مبتله بالماء أوالدهن فمنتذ يفسدلوصول الماء أوالدهن وقبل ان المرأة اداحشت الفرج الداخل فسدصومها والصائم اذاأصابه سهم وخرج من الحانب الاستولم بفسد صومه ولو بقى النصل في حوفه يفسد صومه الم وفى شرح الحامع المسغر لقاضعان وان وان والرمح في حوفه اختلفوا فيه والصيم الهلا يفسدلانه لم يوجدمنه الععل ولم يصل المهمافيه صلاحه وذكر الولو الجي وأما الوحورف الفم عامه يفسد صومه لانه وصل الى جوف المدن ماه ومصلح المدن فكان أكا لمعنى لكن لا تلزمه الكفارة لانعدام الاكلصورةوءن أبي يوسف في السيعوط والوحورالكفارة ولواستعط لملافخر جنهارا لانفطر وأطلق الدواء فشميل الرطب والماس لان العسرة للوصول لالكونه رطبا أوباسا واغاشرطه القدورى لان الرطب هوالدى يصل الى الحوف عادة حتى لوعلم ان الرطب لم يصل لم يفسدولوعلم أن الماس وصل فسد صومه كداف العناية لكن بقى ما اذالم يعلم فينا أحدهما وكان رطبا فعندا ي فطراتفاقا كذافي فتح القدبر وقوله الى حوفه عائداني الحائفة وقوله الى دماغه عائدالي الآمة وفي العقيق أنسن الجوف منفذ اأصلما فأوصل الى جوف الرأس يصل الى جوف البطن كذاف النهاية والمدائع ولهذالواستعط لملاووصل الى الرأس ثم نوجنها رالا فسمد كاقدمناه وعلامني البدائع بانه لما توجعلم انه لم يصل الى الحوف أولم يستقرفه (قوله وان أقطر في احلمله لا) أى الايفطر أطلقه فشمل الماء والدهن وهذاعندهما خلافالابي يوسف وهومبني على أنه هل بين المشافة والحوف منفذأم لاوهوليس باختلاف فيهعلى التحقيق فقالالاو وصول ألبول من المعدة الى المثانة

مه الامام قاضعان الفساد بأدخال الماء اذبه بانه موصل المه بفعله فلا يعتبر فيه صلاح المدن كالوادخل خشدة بالترشيح وغيبها الى آخر كلامه اله نع بردذلك على تعليل الولوا تجى لعدم الفساد بادخال الماء اذبه و بردعليه أيضا كاقاله الرملي الافطار يوصول الماء الى الدماغ في الاستنشاف فائه اذا فسدمع عدم القصد فكيف لا يفسد في الاقطار والسعوط مع القصد شمقال لمكن مع ذلك هومعارض بما في الشروح واذاعارض ما في الفتاوى ما في الشروح يعسم لم عافي الشروح اله وفيه ان ما في الولوا مجية اختاره في الهداية كامر والهداية معدودة من المتون وهي مقدمة على الشروح فأين المعارضة

وكره ذوق شئ ومضغه بلا عذر ومضغ العلك

(قوله وصحعفالتحفة قول أبي يوسف وعد) قال الرملي تقدم انعجدا مم أي يوسف لكن قال وعجدتوقف فمموقسهو معأبي يوسف والاطهر اله مع الى حشف في تقدم نقله هوالاطهروما تأحرعلىخلافالاظهر (قوله وأطلق في الصوم الخ)قال في الامدادك ذأ أطلقه فحالهداية والكنز وشرح المغتار فشمسل النفل الماانه لايباح فيه الفطر بلاء للمرعلي المستهب ومنقسده مالفرض كشمس الائمة ألحلواني ونفى كراهمة الذوق فيالنفل اغماهو على روا مة حواز الافطار فى النفل الاعذر (قوله وفسم بعث الخ) قال في النهر عكن أن يقال اغسا لم يكره ف النفل وكره في الفرض اظهارالتفاوت للرتشي

بالترشع وما يخرج رشعالا يعود رشعا كانجرة اداسمد رأسها والقى فى انحوض يخسر جمنها المساءولا يدخلفها ذكرة الولوانجي وفال نع قال في الهداية وهدذ الدس من باب الفقملا به متعلق بالعاب والخلاف فيما اداوصل الحالمثانة المامادام في قصبة الدكر فلا يفسد صومه ا تفاقا كذافي الحلاصة وعارض بهفي فتح القديرمافي خزانة الاكل لوحشار كرم بقطنة فعمهاانه يفسمدكا حتشائها وأطال فيهوصع فى التمقة قول أبي يوسف ومجدوه ورواية عن أبي حنيفة لكنرج الشيخ قاسم في تصعه ظاهرالرواية وقسدبالاحلسل الذي هومخرج الدول من الذكرلان الاقطاري قبل المرأة يفسه الصوم للخلاف على الصيح كذافي غاية البيان وفي الولو الجيسة اله يفسد بالاجاع وعله ف فتح القدير بانه شبيه بالحقنة وفي شرح الحمع لابن فرشته الاحليل عغر جالبول ومخرج اللبن من الثدي (قوله وكره ذوق شئ ومضغه بالاعدر) لمافيه من تعريض الصوم للفسادولا يفسد صومه لعدم الفطرصورة ومعنى قددىقوله بلاعذرلان الذوق بعدرلا بكره كإقال فياكحا نبذفهن كان زوحها سيأ الحلق أوسيدها لابأس مان تذوق ملسانها وليس من الاعذار الذوق عندالشراء لمعرف الحسد من الردىء البكره كادكره في الولوالجي وتمعم في القدير وفي الحمط معوزات يقال لا بأس مدكى لا يغين والمضغ بعذر بانام تحدالمرأة منعضغ لصدم االطعام مسطئن أوبفساء أوغيرهما عن لايسوم ولم تجدطبينا ولالساحلسالابأس مهللضروره الاترى الهجوزالها الافطارادا خافت على الولد فالمصغ أولى وأطلى فالصوم فشعل الفرص والنفل وقد فالواال الكراهه فى الفرض أماف الصوم التطوع فلأبكره الذوق والمضع فيهلان الافطار فسهمما حالعدروغيره على رواية الحسن كذاف العينيس وتبعمن النها يةوفت القدير وعبرهما وفيم يحث لآن المذهب ان الافطاري التطوع لاعلمن عسير عذرف كان تعريضا له عليه يكره لان كلامناء ندعدم العذر وأماعلي رواية الحسن فسلم وسسأتى انهاشاذة (فوله ومصع العلك) أي و يكره مصعفه في ظاهر الرواية لما فسمه من تعريض الصوم على الفسادوُلانه يتهم بآلا فطاراً طلقسه فأعاداته لا فرق سعلك وعلك في الهلا يفطر واغسايكره وهو ظاهر الرواية كذافي غاية السان والمتأخرون قسدوه مان يكون أسيض وقدمض غمع سره امااذالم عضغه غبره أوكان أسودم طلفا يفطره لابه اذالم عضعه غبره يتفتت فيتحا وزشي منه حلقه وادامضعه غبردلا يتفتت الاان الاسوديذوب مالمع هاماالابيض لايذوب واطلاق محديدل على ان الكل سواء كمذاذكره الولوا بجى فى فتاواه واختار الحقق كلام المتآخرين لان اطلاق مجد هجول علسه القطع بانه معلل بعدم الوصول فادافرض في بعض العلك معرفه الوصول منه عادة وحب الحريم فيه بالفساد لانه كالمتمقن أه وقال فحرالاسلام وعموم ماقال مجدف انجامع الصنغم اشارة الى المهلا بكره العلك الغيرالصائم ولكن يستحب للرحال تركه الالعدرمثل أن يكون ف فعيغر اه وأمافي حق النساء فالمستعب لهن فعله لامه سواكهن وفي فتح القدير والاولى الكراهة للرحال الالحاحة لان الدلمل أعنى التشمه يقتصما فيحقهم حالماءن المعارض وفي الفتاوي الظهيرية صائم عمل على الابريسم فأدخل الابريسم فأفسه فرجت خضرة الصبغ أوصفرته أوحرته واختاعت بالريق واخضر الريف أو اصفر أواجروا بتامه وهوذا كرصومه فسدصومه وفى المعطءن أبى حسفة الهيكره العمائم المضمضة والاستنشاق لغرالوضوء ولاياس به للوضوء وكره الاعتسال وصب الماء على الرأس والاستنقاع في الماءوالتلفف بالتوب المسلول لامه اظهار الفحرعن العبادة وقال أبو يوسف لا يكره وهوالاطهر لسارويأن النبي صلى الله علمه وسلم صب على رأسسه ماءمن شدة المحروه وصائم ولان فيسعا طهار

و قوله وقد صريح في النهاية بوجوب قطاع مازادا كن قال في النهر وسمعت من بعض أعزاء الموالى ان قول النهاية يحب بانحاء المهملة ولأ ماس به اله قال الشيخ اسمعيل ٣٠٠ و الكنه خلاف الظاهر واستعمالهم في مثله يستحب اله وكانه لهذا والله تعمالي أعلم

لا كحدل ودهن شارب وسواك وقبدلة ان أمن الموفضل في العوارض كه

(قوله وهي هنائمانية الح) نظمها المقدسي في بيت واحد فقال

سقم واكراه و حل وسفر وضع وجوع وعطش وكبر انتهى والاولى انشاده خاليامن الضرورة هكذا مرض واكراه رضاع والسفر

حمل كذاعطش وجوع والكر

و بزاد تاسع وهوقتال العدو فان الغازى اذا خاف المجزءن القنال له الفطر ولومقيما كايأنى قريبا وقد زدت ذلك فقلت

ضعف ننيته وعجز بشريتمه فان الانسان خلق ضعيفا لااظهار النجر (قوله لا كعل ودهن شارب) أى لا يكره عوزان تكون الفاءمن المفتوحة فيكونان مصدرين من كول عينيه كولا ودهن رأسهدهنا اداطلاه بالدهن ويجوزأن بكون مضموما ويكون معناه ولاماس باستعمال السكيل والدهن كمنذاف العناية وغفاية البيان الرواية بفتح المكاب والدال واغمالم بكرها لمماانه نوع ارتفاق وليسمن محظور الصوم وقدندب صلى الله عليه وسلم الى الاكتحال بوم عأشوراء والى الصوم فه ولا بأس بالا تحقال الرحال اذا فصدوا به التداوى دون الزينسة ويستحسن دهن الشارب اذا لم بكن من قصده الزينة لانه يعمل عل الخضاب ولا يفعل لتطويل المعمة اذا كانت بقدر المسنون وهوالقبضة كذافي الهداية وكان ابن عمر يقبض على لحيت فيقطع مآزاد على الكف رواه أبوداود فيسننه ومافي الصحين عن ابن عرعنه عليمه الصلاة والسلام أحفوا الشوارب واعفوا اللحي فمعمول على اعفائها من أن بأخذ غالبها أوكلها كاهوفعل مجوس الاعاجم من حلق تحاهم فعقم مذلك انجع سنالروايات وأماالا خسذمنها وهي دون ذلك كإيفعل بعض المغاربة والخنثة من الرحال فليعه أحذكذاني فتح القدير وقدصر حف النهاية بوجوب قطع مازادعلي القبضة بالضم ومقتضاه الاغم تركه واعلماله لأتلازم بين قصدالحال وقصدالر ينة والقصدالاول لدفع الشين وأقامة مايه الوقار واطهارالنعمة شكرالأ فراوهوأ ترأدب النفس وشهامتها والثانى أثرضعفها وقالوا بالخضاب وردت السنة ولم يكن لقصد الزينة ثم بعد ذلك ان حصلت زينة وقد حصلت في ضمن قصد مطلوب فلايضره اذالم يكن ملتفتا اليه كذاف فتح القدير ولهذاقال الولوالجي ف فتاواه لبس الثياب الجيلة ماح اذا كان لا يتكسر لان التكرروام وتفسيره أن يكون معها كاكان قبلها أه (قوله وسواك وقدلة انأمن أى لا يكرهان وقد تقدم حكم القسلة وأما السواك فلا مأس به السائم أطلقه فشمل الرطب والمابس والمملول وغيره وقسل الروال و بعده لعموم قوله صلى الله علمه وسلم لولاان أشقءلي أمتي لامرتهما لسوالة عنسدكل وضوءوعنسدكل صلاة لتنساوله الظهر وآلعصر والمغرب وقدتقد مأحكامه في سنن الطهارة وارجع الماوم يتعرض لسنة السواك للصائم ولاشك فيه كغيرالصائم صرحبه فى النهاية والله أعلم

وفصل فى العوارض،

اعلى الناشاد الصوم أحكاما بعضها بع الصيامات كلها و بعضها بحص البعض دون البعض والذي يع الكل الاثم اذا أفسده بغير عذر لانه أبطل عله من غير عذر وابطال العمل من غير عذر حوام لقوله تعالى ولا تبطلوا أعمال كعلى ماسماً في في صوم القطوع وان كان بعسف ولايا ثم واذا اختلف الحكم بالعدر فلا بدمن معرفة الاعذار المسقطة للاثم والمؤاخذة فلهذاذ كرها في فصل على حدة كذا في عنتصر المدائع وأخرها لانها ويعاليا أخير والعوارض جمع عارض وهو في اللغة كل ما استقبلت قال الله تعالى عارض عطرنا وهو السعاب الذي يستقبلت والعارض الذاب أيضا والعارضان شقا الغم والعارض المدينا أخذ من كراً ومن مرض كذا في ضياء الحديث المحدد عارض وهي هنا ثمانية المرض والسفر والاكراه والحيل والرضاع في ضياء الحديث عند مرشمس العلوم وهي هنا ثمانية المرض والسفر والاكراه والحيل والرضاع

حيل وارضاع واكراه سفر برض جهاد حوعه عطش كبر قال في النهرو بردعليه ان السفر من الثمانية والجوع مع انه لا يبيع الفطر السروع في الصوم ومنها كبرالس، وفي عروضه في الصوم ليكون مبيعا الفطر ما لا يحتى فالاولى

إن يراد بالعوارض ما يبيم عدم الصوم ليطرد في الكل (قوله وفي فتح القدير الامة اذا ضعفت الخ) قال الرم في قال في جامع الفتاوى ولوضعف عن الصوم لاشتغاله بالمعيشة فله أن يفطر و يطع لكل يوم نصف صاع ه وأقول هذا اذا لم يدرك عدة من أيام أحر عكنه الصوم في الما اذا أمكنه يجب القضاء وعلى هذا الحصادفي شهر رمضان اذا لم يقدر عليه مع الصوم و يهلك الزرع بالتأخير لاشك في جواز الفطر والقضاء اذا أدرك عدة من أيام أخر والله تعالى أعلم (قوله للامة أن سمس تتنع الني) أى لا يجب عليها طاعته

ف ذلك وأنظر هل يحوز لها اطاعته أم لا والظاهر الثانى تامل ولكن مقتضى مافى شر - الوهسانية للشرنبلالى الا ولحيث قال صائم أتعب نفسه في على حتى أجهده العطش وافطر لرمتسه الكفارة وقيسل لا تلزمه ويه أفتى المقالى وهدنا علان الامة ادا أجهدت نفسها الامة ادا أجهدت نفسها

لمن خاف ريادة المسرض الفطر

لانها معذو رة تحت قهر المولى ولها أن تمتنع من ذلك وكذا العسد اه فقوله ولها يفيدانه يحوز ان قوله ولها معناه انه يحللها عناله عناله عناه أمكم اوقوله قبله عناله الامة محول على ماادا فعلت بغسر اختيارها بدليل التعليل تامل (قوله في عامع الفصولين وقيل نفا تل أهسل الحرب فلم المالة على المنانه المالة على المنانه في عامع الفصولين وقيل نفا تل أهسل الحرب فلم المالة ال

والجوع والعطش وكبرالسن كذاف البدائع (قواه لمن خاف زيادة المرض الفطر) لفوله تعالى فن كانمنكم يضا أوعلى سفرفعدة من أيام آخرهانه أباح الفطر لكل مريض لكن القطع بان شرعية الفطر فيسه اغساه ولدفع الحرب وتحقق الحرب منوط بزيادة المرض أوابطاء البرء أوافسادعضو ثم معرفةذلك باجتهادالمريض والاجتهاد غبرمحردالوهم لهوغلية الظنعن امارة اوتجرية أوباحبار طبدب مسلم غيرطاهر الفسق وقيل عدالته شرط فلوبرأ من المرض لكن الضعف باق وحاف أن عرض سأل عنه مالقاضي الامام فقيال الخوف لدس بشئ كذافي فتم القيد بروفي التسين والصحيم الذى يخشى أن يرض بالصوم فهو كالمريض ومراده ما كخشية غلية الطّن كما أراد المصنف بالتخوف الماها وأطلق الخوف ابن الملك في شرح المحمم وأراد الوهم حيث قال لوحاف من المرص لا يفطر وفي فتح القدير الامة اذاضعفت عن العمل وخشيت الهلك بالصوم حازلها الفطر وكذا الذى ذهب به متوكل السلطان الى العمارة في الايام الحارة والعسم ل الحثيث اداخشي الهسلال أونقصان العقل وقالواالغازى اداكان يعلم يقينا انه يقأتل العدوف شهررمضان ويخاف الصعف ان لم يفطر يفطر قمل امحربمسافرا كادأومقما وفالفتاوىالظهيريةوالولوالجية للامةانتمتنعمنامتشالأمر المولى اذا كان ذلك يجزهاءن اقامة الفرائض لانها ميقاة على أصل الحرية ف حق الفرائض أطلق فى المرض فشمل ما اذامرض قدل طلوع الفعرا وبعده بعدما شرع بخلاف السفر فأنه ليس بعدد ف البوم الذى أنشأ السفرفيه ولايحل له آلافطار وهوعذرف سائر آلايام كذاف الظهيرية وأشار باللام الى اله محتر سن الصوم والفطر آكن الفطر رخصة والصوم عزيمة فكان أفضل الآادا خاف الهلاك فالافطارواجب كذاف البدائع وفى الظهيرية رجل لوصام ف شهررمضان لا يمكنه أن يصلى قائما واذاأ فطر عكنه أن يصلى فاعم آفانه يصومو يصلى فاعداجعابي العبادتين وفي الخلاصة لوكان له نوبة حى فاكل قبل ان تظهر يعنى في يوم الذو بة لابأس فان لم يحم فيه كان عليه الكفارة كالو أفطرت على ظن انه يوم حيضها فلم تحض كان علم الكفارة لوجود ألا فطار في يوم ليس فيسه شبه الاباحة وهذااذاأ فطر بعدمانوى الصوم وشرع فيسه امالولم ينوكان عليسه القضاء دون الدلمفارة كمذافى فتاوى فاضيخان وف الظهير ية رضيت مبطون يخاف موته من هذا الدواء و زعم الاطباءان الظئراءا شريت دواءكذا يرئ الصغيروة عائل وتحتاج الظئرالى ان تشرب ذلك نها دافى ومضان فيل لها دلك ادا قال ذلك الاطباء ألحذاق وكد لك الرجل اذ الدعته حيسة وافطر بشرب الدواء قالواان كأن دلك ينفعه فلابأس بهأطلق في الكتاب الاطباء المحذاق قال رضي الله عنسه وعندى هسذامجول على الطبيب المسلم دون الكافركسلم شرع فى الصلاة بالتيم فوعدله كافر اعطاء المساء فانه لا يقطع الصلاة لعل غرضه أفساد الصلاناعليه فكذلك في الصوم أه وفيه اشارة الى ان المريض بجوزله أن يستطب بالكافر فيماعدا ابطآل العبادة لماانه علل قبول قوله باحتمال أن يكون عرضه افساد العبادة لا

يتفق القتال لا يصكفر والفرق أى بن هذا و بن من له نوبة جي ان الفتال يحتاج الى تقديم الافطار ليتقوى بخلاف المرض اه وحاصله ان المقاتل محتاج الى تقديم الا كل فصارماً دونا فيه قب ل وجود حقيقة العذر بخلاف المريض فلذا يلزم مالكفارة اذالم بوجد عذره بعد الا كل لكن قدمنا عن قاضيخان في شرح الجامع سقوطها عنه أيضا وكذا عن طنت اله يوم حيضها (قوله برئ الصغير وقيان أن قال في القاموس في مادة مثل تماثل العليل قادب البره (قوله وفيه اشارة الى ان المريض يجوز له الخ) قال في المنافية المن

الدرافة الدوقية كلام لان عندهم نصح المسلم كفروانى يتطببهم اله قال محسيموا يده شيخنا بما نقله عن الدرالمنثور العسلامة السيونلي من قوله صلى الله تعالى عليه ما خلاكا فر عسلم الاعزم على قتله (قوله و في القنيسة لا يحوز الخياز الخيار الخيار الخيار الخيار الخيار و قوله هوكا دب الخيار الخيار الخيار و قصرة لا دخل له في الكفاية فقد الم يظهر صدقه في قوله لا يكفيني فيفوض اليه جلائحاله على الصلاح نامل اله و في الامداد عن التتاريخانية سئل على بن أجدعن المعترف اذا كان يعلم الموافقة هل يباح له الاكل قبل أن عرض المعترف الخيارة و قوله على المعترف المعتر

خوفهءلي نفسه أولى تامل

وينبغي التغصيل في مسئراة

المترف مان يقال اذا كان

عنده مآيكفيه وعساله

لاعسلة القطرلانداذا

كأن كسذلك معرم عليه

وللسافر وصومهأحي

السؤال من الناس فلا

محلله الغطر بالاولىوان

كان محتاحا الىالممل

بعمل بقسدرمايكفيه

وعياله حتى لوأداه العمل في

ذلك الى الغطر حل له اذا

لمعكنه العمل في غيرذلك

بمالا يؤديه الى الفطرمن

ساثر الاعسال التي يقدر

ان لم يضره

باناستعماله في الطب لا يجوزوني القنية لا يحوز المخمازان يخبز خبزا يوصله الى ضعف مبيم للفطر مل يخبزنصف النهارويستريح في النصف قدل له لا يكفسه أجرته أور تحه فقال هو كاذب وهو باطل ماقصرأمام الشتاء (قوله وللسافر وصومه أحسان لم يضره) أي جاز للسافر الفطر لان السفر لا يعرا عن المشقة فجعل نفسه عذرا بخلاف المرض لأنه قد يخف بألصوم فشرط كونه مفضا الى امحرجوا غا كالالصوم أفضل الميضره لقواه تعالى وال تصوموا خبركم ولان رمضان أفضل الوقتين فكان فيه الاداءأولى ولايردعلينا القصرف الصلوات فانه واجب حتى يأثم بالاعام لان القصرهو العزعسة وتسميتهما وخصة اسقاط محازوةول صاحب غاية الساب ان القصر أفضل تسامح ولوقال المصنف وصومهما أحسان لم يضرهم الكان أولى لشمواه قيده وله ان لم يضر ه لان الصوم ان ضره بان شق علمه والفطرأ فضل لقوله علمه الصلاة والسلام ليسمن البرالصيام ف السفر قاله لرجل صائم يصب عليه الماء وفي الحيط ولوأراد المسافران يقيم في مصراو يدخل مصره كره له أن يفطر لانه اجتمع فى البوم المبيح وهوالسنة روالمحرم وهوا لا كامة فراج نا المحرم احتياطا وصرح في الخلاصة بكراهة الصوم ان أجهده وأطلق الضرر ولم يقيده وضر ريدنه لايه لولم يضره الصوم لكن كان رفقاؤه أوعامتهم مفطرين والنفقة مشتركة بمنهم فالافطار أفضل كذافي أتخلاصة والظهيرية لانضرر المال كضررالمدن وأشارالى أن انشاء السفرفي شهررمضان حائز لاطلاق النص خلافالعلى وان عباس كذاف الحيطوف الولوالجية والسفر الدى ببيح الفطر هوالذي يبيح القصرلان كالاهماقد ثبتت رخصته وأطلق السفر فشمل سفر الطاعة والمعصية لماعرف وأراد بالضرر الضرر الذى ليس فيمحوف الهلالة لانمافيه خوف الهلاك بسب الصوم فالافطار في مثله واجب لاا به أفضل كذا

عليها (قوله فعل نفسه المناول المنافقة ا

عوافقة (قوله أى ولاقضاء على المريض والمسافر) أرجع فى النهر الضغير المجرور الى المرض والسفر واليه يومئ كلام الزيلى وهواظهر فى التقييد المذكور فى قوله قيديه أى عوتهما على السفر والمرض وان كان ظاهرا على ماذكر ولا ته يعدالصه والاقامة لا يوصفان حقيقة بالوصف المسند كور (قوله وغلطه القدوري) قال فى النهر يعينى واية ودراية اذلزوم المكل متوقف على القدرة عليه ولم توجد والكتب المعتمدة ناطقة بحلاف ما قال والعادة قاضية باستحالة نقل غيرا لمذهب و ترك المذهب و بهذا اندفع ما يأتى عن غاية البيان (قوله ليظهر فى الايصاء) تعليل المنفى وهو يلزمه وقوله لا نه أى الندر وهو قوله والحاصل ان العيم لا نهم على المنافق وانمان بعد ما صحيوما بلزمه الايصاء بالمحمد المنافق وانمان بعد ما صحيوما بلزمه الايلام المائي وعند عدد عد ما من ونصامه لا يلزم همي كالمريض وعند عد وان صامح و فصل الطعاوى فقال ان لم يصم الموم الذي صحفه فيه له ما الكل من من وان صامه لا يلزم همي كالمريض وعند عد وان صامح و فصل الطعاوى فقال ان لم يصم الموم الذي صحفه فيه له ما الكل من من وان صامه لا يلزم همي كالمريض وعند عد وان صامح و فصل الطعاوى فقال ان لم يصم الموم الذي صحفه فيه له ما الكل من من وان صامه لا يلزم همي كالمريض وعند عبد و قوله المنافق و في المنافق و ف

فرمضان الخي هكذاف بعض النسخ وف بعضها اضطراب وعلى هـنده النسخة يحب ابدال الصيح والحاصل أن الصيح والحاصل أن الصيح لو مات قبل مجيء الشهرلا مات قبل مجيء الشهرلا والقضاء ان ما ناعلهما

مات بلزمه الإيصاء عابق من الشهر وأما المريض اذا ندر ثم مات قبل العجة وان مات بعد ماصح يوما لزمسه الايصاء بالجسع عندهما وعند عديقدر ماصح اه ولا يخفى ان تفصيل الطحاوى اغاهو فالقضاء كاعلمن كلامه المار ولذارد واعليه هذا

فالبدائع ومسهمااذا أكرهالمر يتن والمسافروان الافطار واجب ولايسعه الصوم حتى لوامتنع من الافطار فقتل يأثم كالاكراه على أكل المستة بخلاف مااذا كان صحيحا مقما ما كره مفتل نفسه مانه مرخص له الفطر والصوم أفضل حتى لوامتنع من الافطار حتى قتل يثاب عليه لان الوجوب ثابت حالة الاكراه وأثر الرخصة بالاكراه في سقوط الانم بالترك لافي سقوط الواجب كالأكراه على الكفركذاف السدائع وقيدنا بكونه أكره بقتل نفسه لايه لوقيل له لتفطرن أولاقتلن ولدك فانهلا يما - له الفطر كقوله لتشرين المخرأ ولاقتلن ولدك فصار كتهديده ما محس كذا في النهاية وفي فتاوى فاضيخان المسافر اذاتذ كرشسيأ قدنسسيه فى منر له فدخل وافطر ثم نوب قال عليه الكفارة قياسا لانهمقيم عندالا كلحيث رفض سفره بالعود الى منزله و بالقياس نأخذ آه (قوله ولاقضاء انماتاعلهما) أى ولاقضاءعلى المريض والمسافر اذاماتا فيل الصحة والاقامة لانهم الم يدركا عدة من أيام أخوفم يوجد شرط وحوب الاداءفلم بلزم القضاء قيديه لايه لوصع المريض أوأقام المسافرولم يقص حتى مات ازمه الا بصاء بقدره وهومصر حبه في بعض سمخ المسلو حود الادراك بهذا المقدار وذكر الطهاوى انهداقول محدوعندهما يكزمه قضاءالكل وغلطه القدورى وتبعه فى الهداية قال والعيم اندلا يلزمه الابقدره عنسدالكل واغماالحلاف فالمذربان يقول المريض للهعلى صوم هذا الشهر فصوبوما ثممات يلزمه قضاء جدع الشهر عندهما وعنسد مجدقصاءما صح فيسه والفرق لهماان النذرست فظهر الوجوب في حق الخلف وفي هذه المسئلة السب ادراك العدة فستقدر اقدر ماأدرك فسه وأغالم يلزمه القصاء قسل العجة لنظهر فى الايصاء لانه معلق ما العجة وان لم يذكر اداه التعلمق تصعالتصرف المكلف ماأمكن فينزل عندالععة وأجاب عنسه في غاية البيان بإن الجماعة الذين أنكر واالحلاف نشؤوا بعدالطعاوى مكثيرمن الرمان باعتباران الخلاف لم يبلغهم وهوليس محمة علمه لان حهل الانسان لا يعتبر جة على غبره وقدد كره بعدما تبت عنده وهو عن لا يتهم لا وصافه الجنلة وأكحاصلان الصيع لونذرصوم شهرمعين ثم مات قبل مجيء الشهرلا بلزمه شئ ملاحسلافوان

وه جر النائد وفالسراج رجل نذرصوم رجب فاقام أياماقا دراعلى الصوم قبل رجب ماتذكرف الفتاوى انعليه الوصية بشهر كامل وذكرا كانه يوسى بقدر ماقدروذكرف الكرخى الدان مات قبل رجب لاشئ عليه والا ولان روايتان عنهما والثالث قول مجد خاصة لان الزام ما لا يقدر عليه محال ولد الا يوصى ادالم يقدر على قضاء رمضان ولهما على طريقة الحاكمان النذر سبب ملزم فاز الفعل عقيبه واغدا التأخير لتسميل الاداه الا اله لا بدمن التمكن من الاداه لقد كني ما لا يعاق ولهما على طريقة الفتاوى ان اللزوم اذا لم يظهر في حق الاداء يظهر في حلى الاداء يظهر في حق الاداء يظهر في حق الاداء يظهر في حق الاداء يظهر في حق الاداء يظهر وهو الاطعام فاذا ثبت هذا فنقول اذا نذر شهر اغير معين ثم أقام بعد النذر أياماقا دراعلى الصوم فل يصم فعندهما يلزمه الوصية مجمع الشهر على كلا الطريقة بن وقال مجمد و زفر لقدر ماقدر وحمة ولهما على طريقة الفتاوى النذر ما أدركه صالح لصوم كل يوم من أيام النذر فاذا لم يصم حعل كالقادر على الجميع فوجب الايصاء وعلى طريقة الفتاوى النذر ما ذا الماءة ولا يسترط امكان الاداء وفائدة الخلاف اذا صام ما درك فعلى الاول لا يجب

الإساف والماق والمنطق المنطق والمنطق والمنطق والمنطق والمنطق المنطق الم

مات بعدماصي يوما يلزمه الايصاء بالجميع عندهما وعندمجد بقدرماصيم وفصل الطحاوى فقال ان لم يصم اليوم الذى صح فيه لزمه الحكل وان صامه لا يلزمه شي كالمريض في رمضان اذاصح يوما فصامه ثممات لايلزمه شئ تفاقالانه بالصوم تعين انهلا يصلح فيه قضاء يوم آخر بخلاف مااذالم يصمه حيث لا يلزمه الكل كاقدمناه على قول الطعاوى لانماقدرفيده صآلح لقضاء اليوم الاول والوسط والاخبر فلا قدرعلى قضاء البعض فكانه قدرعلى قضاء الكل السه أشارف البدائع وغاية البيان وفى الولوانجية ولوأوجب على نفسمه اعتكاف شهر وهومريض شممات قبل ان يصح لم يجب عليمه لانه لمجب عليسه اداءالاصل فلايحب اداء السدل ولوأ وجب على نفسسه اعتكاف شهر وهوصيع فعاش عشرة أيام ثم مات أطع عنه الشهر كاه لأن الاعتكاف عمالا يتحزى (قوله و يطع وليهما لكل يوم كالفطرة بوصية) أي يطع ولى المريض والمسافر عنه ماعن كل يوم أدركاه كصدقة الفطراذا أوصيابه لانهمما لماعزاءن الصوم الدى هوفي ذمته ماالتحقابا اشيح الفاني دلالة لاقياسا فوجب عليهما ألا يصاهبقدرماأدركافيه عدة منأيام أخركافى الهداية ولوقال ويطع ولى من مات وعليه قصاء رمضان لكانأشمل لانهمذا الحكم لايخصالمر يضوالمسافرولامن أفطر لعسذر بل يدخل فيه من أفطر متعمدا ووجب القصاء عليه بل أراد بالولى من له ولاية التصرف في ماله بعدموته فيدخل وصمهما وأراد متشمه بالفطرة كالكفارة التشبيه منجهة للقدار بان يطعء نصوم كليوم نصف صاع من مرأوز يدرأوصاعامن تمرأ وشعير لاالتشبيه مطلقالان الاباحة كافيسة هناولهذا عبر بالاطعام دون الايتاء دون صدقة الفطرفان الركن فيها التمليك ولاتكفي الاباحة وقيدبالوصية لانهلولم يأمرلا يلزم الورثة شئ كالزكاة لانهامن حقوق الله تعالى ولابدفهامن الايصاء ليتحقق الاختيارالااذامات قبلأن يؤدى العشرفانه يؤخذمن تركتهمن غيرا يصاءلسدة تعلق العشر بالعبن كذافى البدائع من كتاب الزكاة في مسئلة اذاباع صاحب المال ماله قبل اداء الزكاة ومعذلك لوتبرع الورثة أجزأه انشاء الله تعالى وكذا كفارة اليمين والقتسل اذأتبرع الوارث بالاطعام

عتقرقبة مؤمنة ولا يصعاعتاق الوارث عنه كا ذكره والصوم فيهابدل عن الاعتاق لا يصحفه الفدية كايأتي اه ومثله في العزمية معترضا على صاحب الدر و و الزيلي وهمف فيهم كلام الكاف و عبارة و و طع و ايسمالكل يوم كالفطرة يوسة

الكافى على مافى شرح الكافى على مافى شرح الشيخ اسمعيل على معسر عن القدية عن الصوم لم تعز الفدية لان الصوم هنا بدل للبدل وان مات وأوصى بالتكف يرصح من ثلثه وصح التبرع فى الكسوة والاطعام لان الاعتاق والاطعام لان الاعتاق

بلايصاء الزام الولاء على المستولا الزام في الكسوة والاطعام التهت وأنت خبر بانها نصفيا فالدائر يلعى وأما والكسوة ما دعاه في العزمية من ان الموضوع في كلام الكافى هو الكفارة مطلقا ولما وقع في سياق كلامه ذكر كفارة بمن أو قتل و هما قد اشتركا في مسئلة الاعتاق ذهل الزيلى عن حقيفة الحال فساق كلامه على تعلق هذة المشلة بهما وقال ما قال آه في عيدولا بنافى ذلك ما سيأتى في شرح قوله وللشيخ الفيافى من انه لو وجبت عليه كفارة بمن أو قتل لا تجوزله الفدية لان الصوم هنا بذل عن غيره فان ذاك في الحي وما هنافيم الالزام كا بسطه الشيخ فان ذاك في الحي وما هنافيم الالزام كا بسطه الشيخ المن الدوروفي الامداد في فصل اسقاط الصلاة ولزم عليه يعنى من أفطر في رمضان الوصية بما قدر عليه وبق في ذمته حتى أدركه الموت وأوصى بفدية ما عليه من صيام فرض رمضان و كذا صوم كفارة بمن وقتل خطأ وظهار وجناية على احرام وقتل عرم صيدا وصوم منذور في خرج عنه وليه من ثلث ما ترك اه فقد نص على جواز الايصاء بذلك وحين شذ فلا ما نعمن التوفيق

وقضما ماقدرا للاشرط ولاء فاذا حاء رمضان قدم الاداء غسلي القضاء وللعامل والمرضعان خافتاعلى الولدأ والنفس يمامروالله تعالىأعلمومه يندفع مافى حاشنة مسكن عن الاقصراى من ان مرادهم بالقتل قتل الصدد لأقتل النفس لانهليس فيهاطعام اه فلمنأم لوليراجع يظهرا كحق (قوله وهناك فرق آخر مدد كورفي النهاية) وهوان الحامل والمرضع مأمورة بصانة الولدمقصود اولا يتأتى مدون الافطار عندالخوف فكانت مأمورة أبضا بالاقطار والامريه مع الكفارة التي بناؤها على الز وعنسهلا يجتمعان مخـ لاف الاكراه وانكل واحدغر مأمورقصدا الصيالة غيره بل نشأ الامر هناك منضرورة حرمة القنسل والحسكم يتفاوت لتفاوت الامرا أقصدي والنمني (قوله وفدقيل الهولدهامن الرضاع الخ) قال في النهسرلا يخفي ان هذااغا يتمال لوأرضعته والحكم أعممن ذلك وانها بجعرد العفدلوخافتعلى الولدحازلهاالفطر

والكسوة يجوز ولايجوزالتم عبالاعتاق لمافيهمن الزام الولاء للمت بغير رضاه وأشار بالوصية الى الم معتسر من المثماله صرح مع قاضعان في فتاوا ، والى ان الصلاة كالصوم بعامع انهمامن حقوقه تعالى بل أولى لكونها أهمو يؤدى عن كل وترنصف صاعلانه فرض عندالآمام كذافي غايةالبيان ويعتبركلصلاة يصوم ومعلى الصحيح والىانسائر حقوقه تعمالى كذلك مالماكان أو بدنياعبادة محضة أوفسه معنى المؤنة كصدقة الفطرأ وعكسه كالعشرأ ومؤنة محضة كالنفقات أو فمهمعنى المعقومة كالكفارات والىان الولى لايصومءنه ولايصلى تحديث النسائى لايصوم أحد عن أحد ولا يصلى أحد عن أحدوقسد نا مكونهما ادركاعدة من أيام أخواد لوما تا قبله لا يجب علمهما الا بصاء المناء الكن لوأوصانه صحت وصدتهمالان صمتهالا تتوقف على الوجوب كذاف البدائع وأشارأ يضاالى اله لوأ وجب على نفسه الاعتكاف ثم مات أطع عنه لكل يوم نصف صاعمن حتطة لامهوقع الياس عن ادائه فوقع القضاء بالاطعام كالصوم في الصلاة كذاذكره الولوآكجي ف فتاويه فأتحاصل ان ماكان عبادة بدنيسة وان الوصى يطع عنه بعدموته عن كل واجب كصدقة الفطر وماكان عبادة مالية كالزكاة وانه يغرج عنه القدر الواجب عليه وماكان مركبامنهما كالجج وانه يحبع عنه رجلاً ون مال الميت (قوله وقضما ما قدرا بلاشرط ولاه) أى لايسترط المتاسع في القضاء لاطلاق قوله تعمالى فعدة من أمام أخر والذى فى قراءه أبى فعسدة من أيام أخرمتنا بعة غسر مشهور لامزادعثله بخسلاف قراءة النمسعود في كفارة العمن فأنهامشهورة فيزاد كذافي النهامة والكاف لكن المستحب التناسع وأشار باطلاقه الى ان القصاءعلى التراخي لان الأمرفيه مطلق وهوعلى التراخي كإعرف فى الاصول ومعنى التراخى عدم تعين الزمن الاول للفعل ففي أى وقت شرع فيه كان متثلا ولااثم علىه بالتأخير ويتضمن علىه الوحوب فآخر عره في زمان يتمكن فيهمن الأداء قبل موته ولهذأ قال أحمابنا الهلايكرة لمن علمه قضاء رمضان أن يصوم متطوعا ولوكان الوجوب على الفور يكره له التطوع قبل القضاء لانه يكره له تأخير الواجب عن وقته المضيق ولهذا إذا أخرقضاء رمضاب حتى دخل آخرفلافدية علىه الكونها تجافاعن الصوم عندالبحز ولم يوحد اقدرته على القضاء ولهذا قال (فاذا جاءرمضان آخرقدم الاداءعلى القضاء) لانه في وقنه وهولاً يقبل غيره و يصوم القصاء بعده وهذأ بخلاف قضاء الصلوات فأنهاعلى الفور ولايباح النأخسر الابعد رذكره الولوالجي (نوله وللعامل والمرضع اذاخافتاعلى الولدأوالنفس) أى لهما الفطرد فعاللعرج ولفوله صلى الله علسه وسلم انالله وضع عن المسافر الصوم وشطر الصلاة وعن الحامل والمرضع الصوم قسد بالخوف عدى غلىةالظن بتمتر بةأواخبارطييب حادق مسلم كمافى الفتاوى الظهير يتجلى ماقدمناه لانها لولم تخف لامرخص لها الفطر واغمالا محوز أفطاره بسب خوف هملاك ابنه فالاكراه لان العذرف الاكراه حامن قبل من ليس له الحق فلا يعذر لصيانة نفس غبره يخلاف المحامل والمرضع وهناك فرق آخر مذكور فى النهابة وأطلق المرضع ولم يقيدها ليفيدانه لأفرق بن الام والظنر أما الطئر فلان الارضاع واجب عليها بالعقد وأماالام فسلوجو بهديانة مطلفا وقضاءاذا كان الاب معسرا أوكان الولدلا برضع من غرها و بهذا الدفع ما في الذخرة من أن المراد بالمرضع الظئرلا الام عان الاب يست أجرغرها واغما قال اذاخافتاعلي الولدولم يقل كالقدوري اذاخافتاعلي أنفسهما أو ولدهما لأنه لايشمل المستأحر اذلاولداها كذاقيل وقدقيل الهوادهامن الرضاع لانالمفرد المضاف يعسواء كأن مضافالمفرد أوغبره كاصرحوا به فيشمل الولدالذي ولدته والذي أرضعته لانه ولدها شرعا وانكان ولدها عسازا

وللشيح الفانى وهو يفدى فقط

(قوله والمرضع هى التى النهر المرضاع هى التى النهر المرضاع والله شأنها الارضاع والله التى في حال الارضاع ملقسمة ثديها الصبى وهدا الفرق مذكور مافى غاية البيان من انه الميوز ادخال التاء في أحدهما التى (قوله والما الصوم الصوم الصوم الصوم الميوز الميوز المية وله في الصوم الميوز المية الميوز المية وله في الصوم الميوز المية الميوز الميوز المية وله في الصوم الميوز الميوز

لغة والواوفي قوله والمرضع بمعني أولان همذاالحكم ثابت لكل واحدمنهماعلي الانفراد كذافي النهاية والحاملهي التي فبطنها ولدوالمرضعهي التي لهااللين ولا يجوز ادخال التاءف أحدهما كما ف حائض وطالق لان ذلك من الصفات الثابّة لاالحادثة الااذاأ رمد الحدوث فاله يجوزاد خال التاء بان يقال حائضة الات وغدا كذاف عاية السان ولمأرمن صرح بان الحامل والمرضع اذاما تاقبل أنبرول خوفهماعلى الولدأ وعلى أنفسهما الهلايلزمهما القضاء كالمريض والمسافر لكن صرحف البدائع بان القضاء شرائط منها القدرة على القضاء وهو معمومه يتناول اعمام لوالمرضع فعلى هذا اذازال الخوف أيامال مهما بقدره بلولاخصوصية وانكل من أفطر لعذر ومات قدل والهلايلزمه شئ فلدخل المكره والاقسام الثمانية المتقدمة (قوله والشيخ الفاني وهو يفدى فقط) أىله الفطر وعليه الفدية وليستعلى غيره من المريض والمسافر والحامل والمرضع لعدم ورودنص فيهم وو روده فى الشيخ الفانى وهو الذي كل يوم في نقص الى أن عوت وسعى به اما لا نه قرب من الفنا • أولانه فنيت قوته واغمازمته باعتمار شهوده للشهر حتى لوتحمل المشقة وصام كان مؤدما واغماأ بجرله الفطرلاجل الحرج وعسذره ليس بعرض الزوال حتى بصارالي القضاء فوجب الفسدية لمكليوم نستفصاع من برأوز بيب أوصاعامن قرأوشسعه ركصدقة الفطر لكن يحوزهنا طعام الاباحة أكلتان مشبعتان بخلاف صدقة الفطر كإقدمناه كذافي فتح القدر وفتاوى قاضيخان وفي معراج الدراية ولا يحوزف الفدية الاباحة لانها تنيءن علمك آه وهومخالف لماقدمناه و يحمل مافى المعراج على الفدية في المج ولوقدر على الصوم يبطل حكم الفداء لان شرط الحلف استمر ارالجزف الصوم واغاقيدنايه ليخرج المتيم اذاقدرعلى الماءلا تبطل الصلوات المؤداة بالتيم لان خلفية التيم مشروط بحردالعزعن الماءلا بقنددوامه وكذاخلفسة الاشهرعن الاقراء في الاعتداد مشروط بانقطاع الذم معسن البأس لانشرط دوامه حتى لاتبطل الانكحة الماضية بعود الدم على ماقدمناه فالحيض وفي آلكافي وشرط الحلفية استمرا رالعجز كمافي المين وفي صوم دم المتعة وغيرها قد تخلف القام الدامل اه وأشار المصنف في استقمن أن المسافر اذالم يدرك عدة فلاشي عليه اذامات الى أن الشيخ الفانى لوكان مسافر افسات قمل الاقامة لا يحب علمه الايصاء بالفدية لانه يخالف غسيره فالتخفيف لافالتغليظ لكنذكر الشارحون يصنغة قبل بنبغي انلايجب مع ان الاولى الجزميه لاستفادته مماذكرناه ولعلهاليست صريحة فى كلام أهل المذهب فلم يحزموا بهاولان الفدية لاتحوز الاءن صوم هوأصل بنفسه لايدلءن عسره فجازت عن رمضان وقضائه والندر حتى لونذرصوم الابدفضعف عن الصوم لاشتغاله بالمعيشة له ان يطع و يفطر لانه استسقن أن لا يقدر على قضائه وان لم يقدرعلى الاطعام لعسرته يستغفر الله تعالى وان لم يقدر لشدة الحركان له أن يفطر ويقضيه في الشتاء إذالم بكن نذرالابد ولونذرص ومامعينا فسلم يصم حتى صارفانيا جازت له الفسدية ولو وجبت عليسه كفارة يميزأ وقتل فلم يجدماً يكفر بهوهوشيخ كبيرعا بزءن الصوم أولم يصم حتى صارشيخا كبسيرا لاتجوزله الفدية لان الصوم هنابدل عن غره ولد الايحوز المصرالي الصوم الاعند الهزعا يكفر مهمن المال كذافي فتح القدر وفي فتاوى قاضيحان وغاية السأن وكذالوحلق وأسمه وهومحرم عن أذى ولم يحدنسكا يذبحه ولاثلاثة آصع حنطة يفرقها على سنة مساكين وهوفان لايستطيع الصيام فاطعم عن الصيام لم يجزلانه بدل وفي القنية ولوتصدق الشيخ الفاني بالليل عن صوم الفدية عزئه وفي فتاوي أبي حفص الكسران شاء أعطى الفيدية في أول رمضان عسرة وان شاء أعطاها

فآخوه بمرة وعن أبى يوسف لوأعطى نصف صاع من برعن يوم واحد دلسا كين يحوز قال الحسن وبه نأخذوان أعطى مسكينا صاعاءن يومن فعن أتى بوسف روايتان وعند أبى حنيفة لا يجزئه كالاطعام في كفارة اليمين وفي الفتاوي الظهــر ية استشهادًا لـكون المسدل لاندل له وذكر الصــدر الشهمد اذاكان جيم وأسه عروحافر بطائجيرة لم يجب عليه انعم على الجبرة لان المستح بدل عن الغل والمدل لايدلله وقال غبره يجب علمه أنعم لانالم ومناأصل منصوص علمه لايدل عن غيره اه (قوله وللتطوع بغيرعذرفي رواية ويقضى) أىله آلفطر بعذر و بغيره واداأ فطرقضي انكان نفلاقصد باوهذه الروايةعن أي بوسف وطاهر الرواية انه لدس له الفطر الامن عذروصحه في الحيط واغا اقتصرعلى هذه الرواية لانهاأر جمن حهة الدلمل ولهذا اختارها الحقق في فتح القدير وقال ان الادلة تظافرت عليها وهي أوجه ثم اختلف المشايخ على طاهر الرواية هل الضيافة عذراً ولاقيل نع وقمللا وقمل عذرفيل الزوال لابعده الااذاكان فيعدم الفطر بعده عقوق لاحدالوالدين لاغترهما حتى لوحلف علمه رجل بالطلاق الثلاث لمفطر نالا مفطر وقسل ان كان صاحب الطعام برضي بجعرد حضوره وانالميأ كل لايما - الفطروان كان يتأذى بذلك يفطر كذافي فتح القدر ولم بصحح شيأ كاترى وفي السكافي والاظهرانها عذر وصحع قاضيخان في شرح الجامع الصغير من أحكام الحلوة ان الضيافة عذر وفى الفتاوي الظهسر بة فالوآ والصحيح من المستهد منظر في ذلك ان كأن صاحب الدعوة من مرضى بعدر حضوره ولا يتأذى بترك الأفطار لا بفطر وقال شمس الائمة الحلواني أحسن ماقمل فهذاالبابانهان كانيثق من نفسه القضاء يفطر دفعاللاذى عن أخسه المسلم وال كان لا يثق لايفطر وان كانفي ترك الافطار أذى أخمه المسلم وفي مسئلة المسجب أن يكون الجواب على هذا التفصيل اه وف موضع آخرمنها وان كان صائباءن قصاء رمضان يكره له ان يفطر لان له حكم رمضان أه ولهذالا يفطر لوحلف علىه رجل بالطلاق ليقطرن كبذا في الحيطوفي النهاية الاطهر انالضمافة عذروفي النزاز بةلوحلف طلاق امرأته ان لم يفطران نفلا أفطر وان قضاءلا والاعتماد على إنه بقطر فهماولا عيثه وإذاقلنامان الضمافة عذرفي التطوع تكون عبذرا في حق الضميف والمضيف كذافي شرح الوقاية وأطأق في قضاء التطوع فشمل ماآدا كان فطره عن قصدا ولابان عرض المحسض للصاغة المتطوعة في أحد الروايتين كذا في النهاية وقيد باالنفل كويه قصد بالانه الوشرع على ظن انه علمه شم علم انه لاشي علمه كان متطوعا والاحسان ان يتمه فان أفطر لاقصاء عليه كذافي المحيط وغبره وقيده صاحب الهداية في التحنيس بان لاعضي عليسه ساعة من حين ظهر يان لاشئ علسه وانمضى ساعة ثم أفطر فعلمه القضاء لانهلامضى علسه ساعة صاركانه نوى فهداه الساعبة واذاكان قبل الزوال صارشا رعافي صوم التطوع فعب علسه ثم قال اذانوي الصوم للقضاء بعسد طلوع الفعرحتي لاتصح نبته عن القضاء بصسر صاغبا وانأ فطر بلزمه القضاء كااذانوي التطوع التداءوهذه ترداشكالاعلى مسئلة المظنون اه وقد تقدم الكلام علسه عندقوله وما بق لم يجز الابنية معينة وفي البسدا ثع اذاشرع ف صوم الكفارة ثم أيسر في حلاله لا قضاء علسه وفي الفتاوى الظهمرية ويكره للعمدأ وللاجرأ وللرأة أن بتطوع بالصوم الاأن يأذن من له حق فيه ومن له الحق له أن يفطره وفي الولو المحسة وابنة الرحل وقرانسه تتطوع بدون ادَّنه لا نه لا يفوَّت حقسه اه وقسد في العبط والولو المجسة كراهة صوم المرأة بان يضر بالزوج اما اذا كان لا بضره بأن كان صائماأ ومريضا فلهاان تصوم وليس لهمنعها لانهليس فيسه ابطال حفه بخلاف العيد والمدبروأم

وللتطوع بغـــــــرعذر في رواية و يقضي

رقوله فاذا كان قبسل الزوال صارشارعا) المراد به قبل المحوة الكبرى ومفهوم الداكان بعد الزوال أى بعد الزوال أى بعد القضاء اذا قطعه سواء قطعه في المحال أو بعد ساعة وهو طاهر قاله بعض الفضلاء

الولدوالامة وانه ليس لهم الصوم بغمراذن المولى وان لم يضربه لان منافعهم علوكة للولى بخلاف المرأة فانمنافعها غريملوكة لازوج وأغاله حق الاستمتاع بهاو تقضى للرأة اذا أذن لهاالزوج أو بانتمنه ويقضى المداذا أذناه المولى أوأعتق وقمدكراهة صوم الاجبرأ بضابكون الصوم يضر بالمستأحر في الخدمة فان كان لا يضرفله أن يصوم بغير آذنه اه وف البزار به قالوا يماح الفطر لأحل المرأة أى لاعنع صوم النفل معة الحلوة وفي النظم الافضل ان يفطر النضافة ولا يقول أناصاح لللا يقف على سروأحد وفي فتاوي فاضحان لا يصوم للملوك تطوعا الاباذن للولى الااذا كان غاشا ولا ضررله في ذلك اه وهو خلاف ما في الحسط وان أحومت المرأة تطوعا بغيرا ذن الزوج قالواله أن محللها والاحمر اذاكان بضره الحدمة وكذافى الصلوات كذافى فتاوى قاضعان والحاصل ان الصوم والججوالصلاة سواء والاطهرمن هذاكله اطلاق ماف الظهيرية في المرأة والعسدلان الصوم يضر سدن المرأة وبهزلها وانليكن الروج الاتن يطؤها والعسدمنا فعه عماوكة للولى فليس له الصوم مطلقا مغرادنه ولوكان المولى غائبا فالمهم يكن مبقى على أصل الحرية في العبادات الافي الفرائين وامافى النوافل فلا وفى القنية وللزوج انعنع زوجته عن كلما كان الايجاب من حهتها كالنطوع والنذر واليميندون ما كانسن جهته تعمالي كفصاء رمصان وكذا العمدالاا ذاطاهر من امرأته لاعنعه من كفارة الظهار بالصوم لتعلق حق المرأة به ثم اعلم ان افساد الصوم أو الصلاة بعد الشروع فهامكروه نصعليمه في غايد البيان وليس بحرام لان الدليك ليس قطعي الدلالة كاأوضعه في فقيم القدير (قوله ولو بلغ صي أوأسلم كافر أمسك يومه ولم يقض شداً) والامساك قضاء محق الوقت بالتشبيه وعدم القضاء لعدم وحوب الصوم علهما فيسه وأطلق الامساك ولم بيين صفته للاختلاف فمه والاصح الوجوب لموافقته للدلسل وهوما بتمن أمره عليه الصلاة والسسلام بالامساك لمن أكل ف ومعاشوراء حمن كان واحيا وأطاق في عدم القضاء فشعل مااذا أنطرا في ذلك الدوم أوصاماه وسواءكان قبل الروال أوبعده لان الصوم لا يتجزى وجو باكالا يتجزى آداء وأهلية الوجوب منعدمة فىأوله فلا يحب وقيد بالصوم لانهلو بلع أوأسلم فأثناء وقت الصلاه أوفى آخره وجبت عليسه اتفاقا وهه قماس زفر وفرق أغتناس الصوم والصلافهان السبف الصلاة الجزء المتصل بالاداء فوحدت الاهلمة عنده وفى الصوم الجزء الاول هوالسبب والاهلمة معدومة عنده قال في فتح القدير وعلى هذا ففولهم فالاصول الواجب المؤقت قديكون الوقت فيهسسا للؤدى وظرفاله كوقت الصلاة أو سناومعمارا وهومايقع فيسهمقدرامه كوقت الصوم تساهدل اذيقتضى ان السدسة ام الوقت فمسما وقديان خلافه تمعلى مابان من تحقيق المرادقد يقال يلزم ان لاحب الامساك في نفس المجزء الأول من الموم لا مهوا أسبب الوحوب والالزمسة الوحوب على السب الزوم تقدم السبب فالامحاب فسمه مستدعى سماسا بقاوالفرض خلافه ولولم سستلزم ذلك لزم كون ماذكروه في وقت الصلوات من ان السبسة تضاف الى المجزء الاول عان لم يؤدع قيبه انتقات الى ما يلى ابتسداه الشروع فانلم يشرع الى الجزء الاخبر تفررت السسة فله واعتبر حال المكافعنده تكاف مستغنى عنه آذ لاداعى مجعدله ما يليه دون ما يقع فيه اه وقديفال ان قولهم يقتضي ان السدب عمام الوقت مسلم لو سكتوا وهم قدصر حوابا به لاعكن جعل كل الوقت سياف الصلاة وذكروا ان السيبة تنتقل من جوءالى جوء وقوله شمعلى مابان الى آخره فيسه بحث الماعلى اختيار شمس الائمسة السرخسي من ان السببية لليالى والايام فقد وجدد السبب بالليلة والامساك اغا وجب ف الجزء الاول باعتبارست

ولوبلغ صبى أوأسلم كافر أمسك يومه ولم يقض شيأ (قوله والاظهر من هذا كله الخ) قال ف النهسر وعندى ان احالة المنع على الضرر وعدمه على على الضرر وعدمه على عسدمه أولى للفطع بان صوم يوم لا يهزلها فلم يسق الامنعه عن وطشها وذلك اضرار به فان انتفى بان كان مريضا أومسا فراجاز (فوله وعبارة المسدائع الى قوله وف الفتاوى الظهسرية) سقطمن بعض النسيخ

السبب عليمه وهواللسل واماعلي اختمار غبره من ان السيمة خاصة بالايام وان اللمالي لا دخل لها فى السبية فلان لزوم تقدم السب اغما هوعند الامكان الماعندعدم الأمكان فلا والصوم منه لان وقتمه معيارله مقدر به مزيد مزيادته وينقص بنقصابه فلاعكن أن يكون الجزء الاول خالماءن الصوم ليكون سبمامتفدما ولأعكن أن يكون ماقماء سسالعدم الصلاحية فلزم فيه مقاربة السبب للسب وقد صرحان السب في الصوم معارن السد صاحب كسف الاسرار شرح أصول فحر الاسلام المزدوى تخلاف وقت الصلاة فانه طرف وامكن تقدم السبب على الحركم حتى لولم عكن بان شرعف الجزء الاول سقط اشتراط نقدم السب وحوزت المقارنة أذلاعكن حعدل ماقبل الوقت سسا وذكر بعض المتأحرين من الاصولس ان السنب في الصوم الموم الكامل لا الجزء منسه ولاشك في المقارنة على هذا وأشار المسنف بالسئلتس الى أصل وهوان كل من صارف آخرالنهار بصفة لو كانفأول النهارعلها للزمه الصوم فعلمه آلامساك كانحا تص والنفساء تطهر بعسد طلوع الفعرأو معه والمحنون يفنق والمريض يعرأ والمسافر يقدم بعدالزوال أوالاكل والدى أفطرعما أوخطأ أو مكرها أوأكل ومالشك ثماستمان الهمن رمصان أوافطر وهو برى الناشمس قدغررت أوتسحر بعد الفعر ولم يعلم ومن لم يكن على تلك الصفة لم يحب الامساك كأفي حالة الحين والنفاس ثم قيـــل أمحائض تأكل سرالاحهرا وقسل تأكل سرا وحهرا وللريض والمسافرالا كلجهرا كنذاف النهاية وغسر فافتح القدر عباره هذا الاصل فقال كلمن تحقق بصفة في أثناء النهار أوهارن التداء وحودها طلوع الغعرو تلاء الصفة يحسداو كانتسله واستمرت معه وجب علسه الصوم فانه بحب علمه الامساك تسهاقال وقلنا كلمن تحقق ولم نقل من صار بصفة الى آجره يعني كأ فىالنهابة ليشمل من أكل عدافي نهار رمضان لان الصرورة المعدول ولولامتماع مايلمه ولايتحفق المفادبهمافيه اه والحاصل انمن أكل عدافى نهار رمضان لم يدخسل تحب عمارة النهامة باعتمار الهام يتحددله حالة معدفطره لم يكن علما قسله وكلة صارتفىدالتحول من حالة ألى أخرى تخسلاف تحقق ولا يحفى ان ما هرب منه وفع فيه لا نه وان غبرصار الى تحقق أنى ، كلمه لو المفيد ولا مناع ما المه المفدة ان السيفة لم تكن موحودة أول الدوم فلا شعل كلامه من أكل عدا فلمتأمل فظهر من هذا انمن كان أهلاً للصوم ف أوله كن أكل عدالا يدخل تحت النابط أصلاعلي كل منهما وأغا أدرجوه فهدنا الاصلوان لم يدخل تحنه ماعتباران حكمه وجوب الامساك تشمها فهومثله لان غرضهم سان الاحكام وعبارة البدائع أولى وهي اماوجوب الامساك تشيها بالصاغين فكلمن كان له عنر في صوم رمضان في أول النهارمانع من الوحوب أومييح للفطر شمز ال عدره وصار بحال لو كان عليه في أول النهاد لو حب عليه الصوم لا يباح له الفطر كالصي اذا بلع والحكافر اداأسلم والمجنون اذا أعاق والحائس اذاطهرت والمسافر اذاقدم وكذاكل من وجب عليه الصوم لوجود سبب الوجوب والاهلية ثم تعسفرعليه المضى مان أفطرمتعسمدا أواصبح بوم الشك مفطراتم تمن الهمن رمضان أوتسحر على ظن ان الفحر لم يطلع شمتس الهطالع عامه بحب علم الاساك تشمها اله فقد حعل الوجوب الامساك أصار وحعل تعس الفروع غرجة على أصل ويعضها على آخوفلاا براد أصلا والله الموفق وفالفتاوى الظهمر يقصى بلغ قبل الزوال ونصراني أسلم ونوما الصوم قسل الزوال لايجوزصومهماعن الفرض غبران الصي يكون صائما عن التطوع بخلاف الكافر لفقد الاهلية فحقه وعن أبى يوسف ان الصي يجوز صومه عن الفرض وقيد لآجوابه في الدكافر كذلك المسه

(قوله أومسافرا قضاه كله) قال فى النهركذا فالواوينبغى ان يقيذ بمسافر يضره الصوم امامن لا يضره فلا يقضى ذلك الموم جلا لامره على الصلاح لمسامن ان ٢٠٠٠ صومه أفضل وقول بعضهم ان قصد صوم الغدف الليالى من المسافر ليس بظاهر

أشارفي المنتقى شمف ظاهرالر وابة فرق بين هذاو بين المجنون اذاأ ماق في نهار رمضان قبسل الزوال ولم يكن أكل شيأ ونوى الصوم جازع ن الفرص لان المجنون اذالم يستوعب كان بمنزلة المرض والمرضلاينافي وجوب الصوم بخلاف الصي والكفروا لحيض لانهامنا فية الصوم اه (قوله ولو نوى المسافر الافطار شمقدم ونوك الصوم في وقته صح) ان نوك قبل انتصاف النهار لأن السفر لاينافي أهلسةالوحوبولاححة الشروع أطلق الصوم فشعل الفرض الذى لايشترط فمه التبييت والنفل وحسث أفادصة صوم الفرض لزم عليه صومه انكان في رمضان لزوال المرخص في وقت النسة الا ترى اله لو كان مقيما في أول اليوم ثم سافر لا يباحله الفطر ترجيحا بجانب الاقامة فهدا أولى الااله اذاأ فطر فى المستلتين لاكفارة عليه لقيام شبهة المبيح وكذالونوى المسافر الصوم لدلا وأصبح من غيران ينقضءز يمته قبل الفحرثم أصبح صائمالا يحل فطره ف ذلك الموم ولو أفطرلا كفارة علمه وأشار الى انه لُولم بنو الأفطار واغماقه م قبل ألزوال والأكل والحكم كذلك بألاولى لأن الحركم اذا كان العجة مع سة المنافي فع عدمها أولى ولان سة الافطار لاعبرة بها حتى لونوى الصائم الفطر ولم يفطر لا يكون مفطراً وكذالونوي التكام ف الصلاة ولم يتكاملا تفسد صلاته كافي الظهدرية (قوله ويقضى باغماه سوى بوم حدث في للله أو عمرض يضعف القوى ولا بريل الحجى فيصبر عذرافي التأخير لا في الاستقاط واغمالا يقضى اليوم الاول لوحودالصوم فيسهوهوالامساك المقرون بالنسة اذالظاهر وحودهامنسه ويقضى مابعده لانعدام النية ولافرق بين أن يحدث الاغياء في الليل أوفي النهار في أنه لايقضى الدوم الاول وأغاذ كرالمصنف حدوثه في ليلته ليعلم حكم ما اذا حدث في الدوم بالاولى لوحودالامساك وهولدس بمغسمي علمسه وأشارالى ان الاغكأ فلوكان في شعمان قضاه كله لعسدم النية والى اله لو كان متهتكا يعتادالا كل في رمضان أومسا فراقضاه كله لعدم ما يدل على وجود النية (قوله و بحنون عبر مند) أي يقضيه اذا ماته بجنون غبر مندوهوأن لا يستوعب الشهر والممند هوأن ستوعب الشهر وهومسقط العرج علاف مادونه لان السب قدوحدوه والشهر والاهلمة بالدمة وفى الوحوب والدة وهوصمرو رته مطلو باعلى وجهلا يحرج فأدائه بخلاف المستوعب وأنه حرجفأدائه فلاوائدة فسهوالاغاءلا يستوعب الشهرعادة فلاحرج والاكان بماعوت وانه لأيأكل ولايشرب أطلفه فشمل الجنون الاصلى والعارض وهوظاهر الرواية وعن محدانه فرق بينهما لابهاذا للغ مجذوناا لتحق بالصيءانعدم الحطاب بخلاف مااذا بلغ عاقلائم جن وهذا مختار تعض المتأخو شودخسل تحت غسر الممتدمااذاأ فاقآ خريوم من رمضان سواء كان قبسل الزوال أو معده فانه مازمه قضاء جمع الشهرخلا فالماف غاية البيان عن جيسد الدين الضرير انه قال اذا أفاق بعدال والفآ خوبوم من رمضان لا يلزمه شئ وصحعه في النهاية والظهيرية لان الصوم لا يصح فيسه كاللمل اعلمان الجنون ينافى النيف التيهى شرط العبادات فلا يحبمع الممتدمنه مطلقا للحرج ومالاء تدحعل كالنوم لان الحنون لاينفي أصل الوجوب اذهو بالدمة وهي ثابتة له باعتبار آدميته حتى ورث وملك وكان أهلاللثواب كان نوى صوم الغديع دغروب الشمس فن فيه ممسكا كله صح فلا يقضى لوأ واق يعده وصبح اسلامه تمعا واذا كان المسقط الحرج لزم اختلاف الامتداد المسقط

فقدر في الصلاة بالزيادة على يوم وليلة عند مها وعندمجد بصيرورة الصلاة ستاوهوا قيس لكنهما

منوع فيماذاكان لا يضره قال الشمنى وهدنا أذالم يذكر انه نوى أملا اما أذا المعة وانعلم انه لم ينوفلا شك في عدمها (قوله وعن مجدانه فرق بينهما) أي قال ان بلغ مجنونا ثم قدم ونوى المسافر الافطار وقته صحو يقضى بانجاء ويجنون غير عدث في ليلته ويجنون غير عمد

أواق في بعض الشهر لدس علمه قضاءمامضي وروى هشام عـنأى يوسف انه قال في القياس لاقضاء علمه ولكني استحسن وأوحبعلمه قضاء مامضي من الشهر لان المجنون الاصــلىلا يفارق العارض في شئ من الاحكام ولدس فمه رواية عن أبي حنيفة واختلف فبدالمتأخرون علىقماسمذهبهوالاصم الدليس عليهقضاء مامضي كذاف المسوط كذافي العناية وفي مواهبالرجنوالزمناه مالقضاءلوأواق بعضهولم سقطه الافى الاصلى على الاصعاء لكنفشرح

المجامع الصغيرلقاضيفان وحواب السكتاب مطلقا فيجرى على اطلاقه وهو الصيح نصعليه في المنتق (قوله وصحعه اقاما في الما المناية والنهاية والنهاية والمناية والنهاية والنهاي

وبامساك الاسته صوم وفطر ولوق مسافراً و طهرت حائض أو تسمر ظنه ليلا والفحر طالع أوا فطر كذلك والشمس حمة أمسك يومه وقضى ولم يكفر كاكله عدا بعد وطئتا وطئتا

كإف الامدادومشي علمه مصعاله فينورالانضاح (قوله أرادبالظن الخ)قال فىالنهر الأيصم الأبراد بالظن هنامايع الشكاذ لايلائم فوله بعدأ وأفطر كذلك والشمسحية كإنرى فالصواب القاؤه على باله غالة الامرائه لم يتعرض لمسئلة الشك (قوله لما في الفتاوي الطهرية الخ) قالف النهزلا يحنى الهلامطالقة بين الدعوى والدليل اذ خبر الواحدالمضافالي غالب الظمن لاتوجب النقين اله وفسيه بحث وانكلام الظهير ية يفيد انعلمة الطن بالطاوع لاتو حب القضاء وليس فوق غلمة الظن الاالمقن فاحات القضاءبانضمام خرالعدلالىغلىةالظن مفيدلافادةذلك النقين ومفسداله لبس المراد بالمقين مالاعتمل النقيص أصلااذلا يحصل

أقاما الوقت مقام الواجب كمافى المستعاضة وفى الصوم باستغراق الشهرليله ونهاره وفى الزكاة باسستغراق المحول وأبو يوسف حمل أكثره ككله وأماا الصغيرفقيل أن يعقل كانجنون المستد فاذ*ا* عقل تأهل للإداءدون الوجوب الاالاعمان وأما النائم فاحكون النوم موجبا للعزارم تأخسر خطاب الاداملاأصل الوجوب ولداوجب القضاء اذازال عددالوقت ولماكان لاعتد عالما لم يسقط به شئمن العمادات لعدم الحرج والاغماء فوقه وانامتدفي الصلوات مان زادع لى يوم وليلة جعل عذرا مسقطالها دفعاللحرج لكونه غالما ولم يحعل عذراني الصوملان امتداده شهراما درفلم بكن في ايجابه حرج وبهذاظهران الاعذارأر مقصا وحنون واغماء ونوم وقدعلم أحكامها والله الموفق الصواب (قوله وبامساك الاسمة صوم وفطر) أي يحسالقصاء لان المستحق هوالامساك جهمة العمادة ولاعمادة الامالنسة وأماهسة النصاب من الفقرفانها تسقط الركاة بدون بدتها ماعتمار وحودنية القربة وفاغا ية السان وقدمران المغمى عليه لأيفضى الدوم الذي حدث الأغماء في ليلته لوجود النيسة منه طاهرا فلابدمن التأويل لهذء المسئلة وتأويلها أن يكون مريضا أومسافر الاينوى شيا أومتهتكااعتادالا كلفرمضان فلم يكن حاله دليلاعلى عزعة الصوم اله وكذا فى النهاية ورده في فتح القدر ربانه تكاف مستغنى عنه لان ألكار معند عدم السة استداء لا بامريوجب النسيان ولاشك انه أدرى محاله مخلاف من أغى علىه وان الاغساء قديو حب نسمانه حال نفسه بعد الا واقة فدني الامرفيه على الظاهرمن حاله وهي وحود النية وأشار بوحت الفضاء فقط الى عدم وجوب الكفارة لوأ كللانه عبرصائم وهذاعنداى حنىففوء تدهما كذلك الما كل عدالروال والاأكل قسلال وال عد الكفارة لانه فوت امكان التعصيل فصارك غاص العاصب (قوله ولوقدم مسافر أوطهرت أنض أوتسعر يظنه لملاوالفعرطالع أوأفطرك ذلك والشمس حمة أمسلك يومه وقضى ولم يكفركا كله عدا بعدا كله ناسماوناغة ومحنونة وطئتا) لماقدمنا انكل من صاراهما للزوم ولم يكن كذلك في أول اليوم فامه يجب عليه الامساك لانه وحب قضاء كحق الوقت لانه وقت معظم واغما وجب العضاء على المسافر والحائض لما تقدم ان أصل الوجوب ثابت عليهما واغما المتأخر وحوب الاداه بخلاف الصي اذا للغ والكافراذ اأسلم فانه وان وحب علم ما الامساك أيسالم صالقضاء لعدم الوحوب ف حقهما أول الجزءمن الدوم كالمناه وكذالو تسعر وهو يظن بقاء الليل فمان خلافه أوأفطرطانا زوال الموم قمان خللفه وحب الامساك قصاء محق الوفت بالفدر الممكن أونفياللتهمة ووجب القصاء أيصالاته حق مضمون بالمثل كإفى المريض والمسافر ولا كفارة في هاتين أيضالان الجناية قاصرة وهى جناية عدم التثت الى أن يستبقن لاحناية الافطار لايه لم يقصد واهذاصر حوابعدم الاغم عليه كافالواف القتلل الحطالاائم فيه والمرادا ثم القيل وصرحان فيه اثم ترك العزعة والمالغة في التثبت عالة الرمى كذا في فتح القدير أراد بالطن في قوله طنه ليلا المردد في قاء الليل وعدمه سواءتر ج عنده شي أولافيدخل الشكفان الحكم فمه لوطهر طلوع الفعر عدم وجوب الكفارة كالوظن والأفضل لهأن لايتسعرمع الشك وأراد بقوله والفعرط الع تمقن الطلوع لما في الفتاوي الظهيرية ولوشك في ليلة مقدرة أومتغيمة في طلوع الفحريد عالا كل والشرب لقوله عليه الصلاة والسلام دعماس ببك الى مالا بريك ولوغلب على طنه أنه أكل بعد طلوع الفعر لاقضاء عليهمالم معنره رجل عدل فأشهر الروايات وذكر البقالي في كأب الصلاة اذا غلب على طنه انه أحدث افلاوضوه عليه اه وقيد بقوله والفعرطالع لانه لوطن أوشك فتسعرهم لم يتسله شئ لم يفسد

ذلك الا بالمشاهدة لا يحر الواحدولا الا كثر الا اذا تواتر (قوله وقوله للاليس بقيد الخ) اعترضه في النهر بانه اغاقيد بالليل ليطابق قوله أو تسعر اذلاحفاه أن التسعر أكل السعور وجعل تسعر عنى أكل تدكاف مستغنى عنه اله لكن الظاهر ان مراد المؤلف ان السعور غيرقيد على انه لا تكلف في حمل التسعر عنى الاكل مطلقاهنا و تسعيته تسعر اباعتبار ظنه والالزم ان لا يصم التعبير به هنالتين الله وقع نها وا واذا ظنه نها وافيه على المناسب به هنالتين الله وقع نها والان القول بالان القول بالاستعاب دليل طنى (قوله ونقل في شرح الطعاوى فيسه اختلاما بين المشايخ) أقول ما سأتى عن البدائع من تصيع عدم وجوب الكفارة في الذا كان غالب رأيه انها لم تغرب يقتضى تصيع عدم الوحوب في الشاب الاولى (قوله على الدائع على ما اذا تبين المشابع المناسبة المناسبة على الدائع على ما اذا تبين المناسبة المناسبة

صومهلان الاصل بقاء الليل فلا يخرج بالشك وقوله ليلاليس بقيدلانه لوطن الطلوعوأ كلمعذلك ثم تمن معة ظنه فعلسه القصاء ولا كفارة لانه بني الآمر على الاصل فلم تكمل الجنآية فلوقال ظنه لملاأ ونهارالكانأ ولى ولدس له ان يأكل لان علمة الظن تعمل على المقن وان أكل ولم بتسن له ثهي قيل يفضيه احتياطاو صححه في فا ية السان نافلاءن التحفة وعلى ظاهر الرواية قيل لاقضاء عليه وصعه فالايصاح لان اليقس لايزال الاعشاء والليل أصل ثابت بيقس وللمعقق في فتم القدير بحث فيه حسن عاصله أن المتمقن مه دخول الليل في الوجود وأما الحركم ببقائه فهو طني لآن القول بالاستصاب والامارة التي بحيث توجب عدم طن بقاء الليل دليسل ظني فتعارض دليسلان ظنيان في قيام الليل وعدمه فيتها تران فيعدمل بالاصل وهو الليل وتمامه فيسه وأرادبا لظن فى قوله أوأ فطر كذلك غلبة الظن لانه لوكان شاكا تجب الكفارة كذاف المستصفى ونقل ف شرح الطعاوى فيه اختلا مابين الشايخ وان لم يتبس له شئ فعليه الفضاء وفي التبيين في وجوب الكفارة روايتان وان تبسانها كل قبل الغروب وجبت الكفارة وقيد بكونه طن وجود المبيح لانه لوطن قيام المحرم كان ظن ان الشمس لم تغرب فأكل فعليه الفضاء والمكفارة اذالم يتسله شئ أوتمين اله أكل قبل الغروب وان تمن انه أكل ماللمل فلاشئ عليه في جمع ماذ كرنا كذا في التميس و في البدائع ما يخالف ولفظه وان كانغالب رأيه انهالم تغرب فلاشك في وجوب القضاء عليه واختلف المشايح في وجوب الكفارة ففل معضه مقدي وفال معضهم لا تحي وهو الصحيح لان احتمال الغروب قامم في كانت الشهة ما بتة وهذه الكفارة لاتحب مع الشهة فاصله انه اما النظن أويشك فانظن فلا يخلوا ما أن يظن وجود المبيع أوقيام المحرم فانكآن الاول فلا يخلواما أن لا يتبين له شي أو يتبين معة ماطنه أو بطلانه وكل من الثلاثة اماأن يكون في ابتداء الصوم أوانتها ته فه في ستة وإن شكَّ أيضا فه عني اثناعشر في وجود المبيع ومثلها في قيام الحرم فه عي أربعة وعشر ونوقد علم أحكامها من المتى منطوقاً ومفهوما فليتأمل وأشارالىان التسعر ارتابت واختلف فيه فقىل مستحب وقيل سنة واختار الاول فى الظهيرية والثانى فى البدائع مقتصرا كل منهما عليه ودليلة حديث أنجاعة الأأبادا ودتسعر وامان في السعور بركة والسعورما يؤكل فالسعروه والسدس الاخبرمن الليل وقوله في السعوره وعلى حذف مضاف

اله أكل اللمل (قوله فهى أربعة وعشرون) أوصلها فىالنهرالىستة وثلاثين بجعله غلبة الظن قسمامع الظن والشك فكانت آلاقسام الخارحة من التقسيم الاول ثلاثة كلواحب بانيعسر فىلغت ماقالواعترضه معض الفضلاء مانه لا والله لفرقه يبنهما أىالظن وغلبته هنالانهم لم يفرقوا بينهماف الحكم كإيظهر لمن تامسل عمارة الزيلعي وغيره نع بين مفهومهما فرق وهوان محرد ترجيم أحددطرفي الحكم عند العقلهوأصلاالظن فان زاد ذلك الترجيح حقى قرب من المقين سمى غلبة الظن وأكرارأي فلذااقتصرف البحرعلي الارىغىـــة والعشرىن

ويرادبالظن حنئذ ما شمل غلبته و بردعله ما جعل الشكامارة في وجود المبيح وتارة في قيام المحرم ولا وجه له لان الظن تقديره المناصح تعلقه بالمبيح تارة وبالمحرم أخرى لان له نسمة مخصوصة الى أحد الطرفين وأدا تعلق الظن بوجود الليل لا يكون متعلقا بوجود النهار و بالعكس وأما الشك فلا يتصور وبه ذلك أحدم ترجيح أحد الطرفين فيه واداشك في قيام زيد كان معناه ان قيامه وعدمه على السواء فكان متعلقا بكلا الطرفين فيكون معنى شكه في طلوع الفعر في وقت احتمال وجود الليل ووجود النهار في ذلك الوقت على السواء فكان الحق في التقسيم أن يقال اما أن يظن وجود المبيح أووجود المحرم أو يشك وكل منهما اما أن يكون في ابتداء الصوم أو انتها تمه وهوكلام حسن المتاسعة في المداء الموم وتسعة في انتها ته و يسمد لما قلن العلامة الزيلى فانه لم يذكر الاثمانية عشر وذكر أحكامها اله و هوكلام حسن

تقديرهفا كلالمحوربركة بناءعلى ضبطه بضم السيجع سعرفاماعلى فتعهاوهوالاعرف فالرواية فهواسم للمأ كول في السحر كالوضوء ما لفتح مأيتوضاً به وقبل يتعين الضم لان البركة ونيل الثوب اغما يعصل بالفعل لابنفس المأكول كذافي فتع القدمر وعمل الاستعماب مااذا بتمقن بقاء اللال أوغلب على طنه اما اذاشك والافضل أن لا يتسحر تعرزاعن المعرم ولمحت علىه ذلك ولوأكل فصومه تاملان الاصل هواللمل كذافي الهداية وفى الفتاوى الظهير يةواذا تسعر ثم ظهران الفحرطالع أثموقضي اه وهو باطلاقه يتناول مااذاغلب على ظنه يقاؤه فتسحر ثم تسن خلافه عاله يأثم وفي المدائع وهل يكره الاكل مع الشكروي هشام عن أبي يوسف المه يكره وروى ابن سماعة عن مجسد الهلايكره والصيح قول أي توسف وعن الهندواني أنه أذاطهر عدالامات الطلوع من ضرب الدمادب والاذان يكره والآفلا ولاتعريل على ذلك لانه ممايتقدم ويتأخراه والسنة في السحورا لتأخسر لان معنى الاستعانة فيه أبلغ وكذا تعيل الفطركذافي البدائع والتعيل المستحب التعيل قبل اشتباك النعومذ كردقاصعانف شرحالجامع الصغيرولم أرصر يحاف كلامهم ان الماءوحده يكون عص الالسنة السعور وظاهر الحديث يفيده وهوما رواه أجدعن أي سعيد مسيندا السعوركله مركة فلا تدعوه ولوان يحرع أحدكم حرعة من ماه فان الله وملا لمكمه يصلون على المتسحر بن والبركة فالحديث لغةالزيادة والنماء والزيادة فسعلى وحوه زيادة في القوة على أداء الصوم وزيادة في اياحة الاكلوالشربوزيادة على الاوقات التي يستحاب فها الدعاء كذاذ كره الكلامادي وتدنها في غاية السان وفي البزازية ويستحب تعسل الافطار الآفي ومغيم ولايفطر مالم يغلب على ظنه غروب الشمس وان أذن المؤذن اه وذكر قب له شده دا أنهاعر متوا خوان مانه الم تغرب وأفطر ثم مان عدم الغروب قضى ولا كفارة علمه بالاتفاق شهداعلى طلوع الفحر وآحران على عدم الطلوع فاكل ثم مان الطلوع قضى وكفر وواقالان المينات المرثمات لاللنق حتى قمل شهادة المثب لاالناف ولوواحد على طلوعه وآخران على عدمه لا كفارة عليه دخلوا عليه وهو يتسعر فقالوا انه طالع فصدقهم فقال اذنأ فامفطر لاصائم ثم دام على الاكل ثم مان أمه ماكان طالعاني أول الأكل وطالعا وقت الاكل الثاني قال النسفي الحاكم لاكفارة عليه لعدم نيسة الصوم وانكان الخير واحداعليه الكفارة لانخسر الواحدعدلا أولاف مثل هذالا بقيل أه واغالم تحسالكفارة بافطاره عدا معسدا كله أوشريه أوجاعه ناسيا لانهظن في موضع الاشتباه بالنظير وهوالا كل عدالان الاكل مضادللصوم ساهما أوعامدافاو رئشهة وكذافه شهذاختلاف العليا ففان مالكا يقول بفسادصوم من أكل ماسيا واطلقه فشمل مااذاء لمربانه لايفطره مان ملغمه الحديث أوالفتوى أولاوهو قول أبي حسفة وهو الصيرلان العلاء اختلفواف قدول الحديث وان فقها والمدينة كاللوعسره لم بقيلوه فصارشهة لان قول الشافعي اذا كانموافقا للقماس بكون شهة كقول الصابي وكذا لوذرعه القي وفظن اله مفطره فافطرلا كفارة علسه لوحودشه قالاشتماه بالنظسير فأنالق والاستقاء متشابهان لان مخرجهمامن الفموكذ الواحتل لاتشابه فى قضاء الشهوة وانعلم انذلك لا يفطره فعليه الكفارة لانه لم توجد شهمة الاشتياه ولاشهة الاختلاف وقيد بالنسسان لانه لواحتم أواغتاب فظن انه يفطره مماكلان فميستفت فقهاولا بلغه الخرفعلمه الكفارة لانه مجردجهل وانه ليس بعذرفى دارالاسلام واناستفتى فقمالا كفأرة على ملان العامى يجب عليه تقلسدالعالم اذاكان يعتمد على فتواه فكان نورافي أصنع وانكان المفتى مخطئا فيماأفتي وانلم يستفت واكن للغه الخبر وهوقوله عليه

(قوله وفى التبيئة ان علمه عامة المشايخ) وفى الخانسة قال بعضهم هذا وفصل المجامة سواه فى الوجوه كلها وعامة العلما قالوا علمه المكفارة على كلّ حال اعتمد حديثاً أوفتوى لان العلما أجعوا على ترك العمل نظاهر المحديث وقالوا أراد به ذهاب الآخوليس في هذا قول معتبر فهذا ظن ما استندالي دليل فلا يورث شهة اه ومار هه المؤلف مشي علمه في الملتقي (قوله وهوفى الغيبة عنالف لما في المحيث قال وكذا الذي المحتف أوادهن نفسه أوشار به مناطب المحتف الم

الصلاة والسلام أفطرا كحاجم والمحدوم وقوله صلى الله عليه وسلم الغيبة تفطر الصائم ولم يعرف النسخ ولاتأو يله فلا كفارة عليه عندهما لانظاهرا محديث واحب العمل به خلاوا لابي يوسف لانه ليس للعامى العمل بالحديث لعدم علما لناسخ والمنسو خواولس امرأة أوقيلها بشهوة أواكتعل فظ ان ذلك يفطره ثم أفطر فعلمه الكفارة الاادا استفتى فقها وافتاه ما لفطرأ و للغه خبرفيه ولونوى الصوم قبل الزوال ثم أفطر لم تلزمه الكفارة عندأ بي حنيفة خسلا فالهما كذافي الحيط وقدعلمن هذا الأمدهب العامى فتوى مفتهمن غسر تقسد عدهب ولهذا قال في فتح القدر الحكم في حق العامى فتوى مفتمه وفي المدائع ولودهن شاربه فظن اله أفطر فاكل عدافعليه الكفارة وان استفتى فقيها أوتأول حديثالان هذاهمالا يشتبه وكذالواغتاب اه وف التبيين ان عليه عامة المسايخ وهوفي الغيبة مخالف لما في المحيط والظاهر ترجيح مافي المحيط للشهة وفي النهاية ويشترط أن يكون المفتى بمن يؤخذمنه الفقه ويعتمدعلي فتواه في الملدة وحينتند تصير فتواه شهة ولامعتبر بغسيره وأما النائحة أوالمحنونة اداأ كلتا بعدما جومعنا فلاكفارة عليهما لان الفساد حصل مامجماع قبل الاكل كالمفطئ ولاكفارة لعدم امجناية فالاكل بعسده ليس بأفسادوصورتها في الناعة طاهر وفي الحنونة باننوت الصوم ثمجنت بالنهار وهي صائمة فجامعها انسان فان المجنون لايناف الصوم اغايناف شرطه أعنى النية وقدوجدفي حال الاعاقة فلا يجب قضا هذلك اليوم اذا أفاقت عادا جومعت قضته لطروالمفسدعلى صوم صحيح وبهذا اندفع ماقيل انهاكانت في الاصل الجبورة أي المكرهة فعفها الكاتب الى اعنونة لامكان توجيها كاذكرناه والله سجانه وتعالى أعلم

الكانبانى المعمونة المكان لوجيها عاد لرناه والله سخانة والله العالم وفات الما والله الله عقد المان المان وحبه العدعلى نفسه بعدماذ كرما أوجه الله تعالى عليه وهو ترك الجابة دعوة الله تعالى فيص نذره لكن يفطر احترازا عن المعصبة الحاورة ثم يقضى اسقاطا الواحب وان صام فيسه تعالى فيص نذره لكن يفطر احترازا عن المعصبة الحاورة ثم يقضى اسقاطا الواحب وان صام فيسه مخرج عن المعهدة لانه أداه كم التزم أشار يصوم يوم المخرالي كل صوم كره تحريبال الصوم الى الاعتكاف فاونذرا عندكاف ومانيوم المخروج عالى المعصبة وقوله في النهاية الافضل الفطر في الولوا مجمة وأراد بقوله أفطر على وحد الوحوب تروجا عن المعصبة وقوله في النهاية الافضل الفطر وهوظاهر الرواية لافرق بين أن يصرحوا بالمنافق يوم المنحر أوصرح فقال لله على صوم يوم المنحر وهوظاهر الرواية لافرق بين أن يصرحوا بالنهر والمنافق وم المنحرة والمنافق وغيره واعسلما نهم محمد والمنافق و

فاستفتى وافتىله بالفطر فسنتذلا يلزمه الكفارة اهوعلىهمشي في الامداد مستدركا على مافي البدائع(قولەوفىالمحنونة وفصل ومن ندصوم يوم الممر أفطر وقضى مان نوت الخ) قال في العناية تبعاللنهاية وغيرها قدتكاموا في صحية صومها لانهالاتحامع الحنون وحكى عزأبى سليان الحورحاني قال الما قرأت على محدهذه المسئلة قلتله كمف محنونة فقال دعهاذا فأنهانتشر فى الآفقفن المشايخ من قال كانه كس فى الاصل محمورة وطن الكاتب مجنونة ولهذا قال دع مامه انتشر في الافق وأكثرهم قالوا تأويله انها كانتعاقلة مالغة قفأول النهاريم حنت فجامعهازوجهاتم

الكفارة الااذا كان حاهلا

أفاقت وعلت بمافعل الروب اله قال في النهروهذا يقتضى عدم تصحيفها و جزم في الفتح بآنها مصحفة من النحر المكان توجهها اله وهدا يفتل الحلاف السابق اذلا تنافى بن المكان تب مستند المسام قال و تركها مجد بعد التصيف لامكان توجهها اله وهدا يفيد دفع المؤلف لكن لا يحفى ان ماءن أى سليمان ليس نصافى ان الكانب صحفها بل وقعت عن مجد المناف عبرانه لم يصلحها لا تتسارها و امكان تأويلها وأيضا استعماله مجبورة بمعنى مجبر ضعيف و فصل في النذر كم

(قوله وهوالقعدة الاخرة في الصلاة) قال في المعراج في باب الاعتكاف قلنا بل من جنسه واجب لله تعالى وهو اللبث بعرفة يوم عرفة وهو الوقوف أو النذر بالمشى اغياب معادا كان من جنسه واجب لله تعالى ٢١٧ أومشتمل على الواجب

وهدا حكالان الاعتكاف بشتمل على السوم ومن حنس الصوم واجب مشتملا على اللبث والصوم ومن جنس الصوم واجب وان لم يكن من حنس اللبث واجب فيضع اللبث واجب فيضع الندر ثم ذكر عن حامع الندر ثم ذكر عن حامع الاعتكاف معيم وان الاعتكاف معيم وان

واں نوی عینا قضی وکفر

كان ليساله تعالى من جنسه ايجاب لان الاعتكاف لفاشرع لدوام العسلاة ولذلك صارقرية فصارالترامه عنزلة الصلاة والسلاة عدادة مقصودة (قوله وهذه المسئلة) أي مسئلة النذرسوا كانت بصنيغة صومومالغر أوغيره (قولهوقدعسه الني) أي فيحب بالفطر كفارة المن لا العضاء لعدم التزامه والكفارة موحب الحنث في هـذا القام (قوله نذراويمنا الن) أى فعد القضاء تعصيلا لما وحب

النعرولزومه فعلم انهم أرادواباشتراط كونه ليس ععصمة كون المعصمة باعتبار نفسم حتى لاينفك ثية من افراد المجنس عنها وحينتذلا يلزم لكنه بنعقد للكفارة حيث تعذر عليه الفعل ولهذا قالوا لوأضاف النذرالي سائر المعاصي كقوله شهعلى ان أقتل فلانا كان عساول مته الكفارة بالحنث فلو فعل نفس المنذور عصى وانحل النذر كانحلف بالمعصمة ينعقد السكفارة فلوفعل المعصمية المحلوف عليها سقطت واثم مخلاف مااذا كان نذرا بطاعة كالمج والصد لاة والصدقة وان اليمن لا تكزم بنفس النذرالامالنيةوهوالظاهرعن أىحنيفة ويهيفتي وصرعف النهاية بان الندرالا يصح الاسروط ثلاثة فى الاصل الااذاقام الدليل على خلافه احداها أن يكون الواحب من حنسه شرعا والنانى أن يكون مقصود الاوسيلة والثالث أن لا يكون واحماعليه في الحال أوفي ثاني الحال فلذ الانصم النذر يصلاة الظهر وغسرهامن المفروضات لانعمدام الشرط الثالث اه فعلى همذا فالشرائط أربعية الاأن يقال الناذر يصلاة الظهرونحوها ترجيا لشرط الاول اذقولهم من حنسه واجب فيدان المندورعم الواحيامن حنسه وههماعينه ولكن لابدمن رابع وهوأن لا يصكون مستعمل الكون فلونذرصوم أمس أواعتكاف شهرمض لم يصم نذره كافى الولوا لحسة وقمد بقوله الااداقام الدليل على حلافه لايه لوقام الدليل على الوحوب من غير الشروط المذكورة يحب كالنذر مامج ماشساوالاعنكاف واعتاق الرقمةمع انالج بصفة المثيي غيرواحب وكذا الاعتكاف وكمذا نفس الاعتاق من غـ مرما شرة سب موجب للرعتاق كذافي النهاية وفده نظر لان النذر مالج ماشسامن حنسه واجب لان أهل مكة ومن حولها لا يسترط في حقهم الراحلة بل عب المشي على كل من قدرمنهم على المشي كاصرح به في النسب في آخرائج والما الاعتكاف وهو اللث ف مكان من جنسمه واحبوهوالقعدة الاخسرة في الصلاة واما الاعتاق فلاشكان من حنسه واحماوهو الاعتاق في الكفارة واما كونه من غــــرسىب فليس بمراد (قوله وان نوى عمنا كفرايصا) أى مع القضاءتجب كفارة البمراذا أفطر وهده المسئلة على وجوهسته ان لم ينوشنا أونوي الدرلاءمر أونوى النذر ونوى اللايكون عينا بكون نذرا لانه ندر بصيغته كيف وقد قرره يعزعته والنوى المهن ونوى انلابكون نذرا يكون عنالان اليمامحتمل كلامه وقدعينه ونفي غيره وان نواهما يكور نذراو عساعنداى حسفةوعجدوعداي بوسف كون نذراولونوى الهسف كذلك عندهما وعند أى وسف يكون عمنا لاى بوسف ان النذر فسه حفيقة والعس معازحتي لايتونف الاول على النية و متوقف الثاني فلا ينتظمهمالفظ واحد عم الحاز بنعس بنيته وعند ندنهما تمر ج الحقيقة ولهسما انهالاتنافيس الجهتس لانهما يقضمان الوحوب الاان النذر يفتضه لعمنه والمس لغمره فمعنا منهما علامالدلمان كاجعناس جهدى التبرع والمعاوضة فى الهدة تشرط العوض كذا في الهداية وتعقبه فأفتح القدر الزوم التناف منجهذانري وهوان الوحوب الذي يقتضمه العمن وجوب بلزم بترك متعلقه الكفارة والوجوب الدى هوموجب المذر ليس بلزم بترك متعلقه ذلك وتنافى اللوازم أقلما يفتضي التغاير فلابدان لابرادا بافظ واحدواختار شمس الاعمة السرحسي ف الجوالانه أريد الفظ العمن لله وأريد الندر اعلى الناصوم كذا وحواب القسم حمل فعذوف مدلول عليه يذكر المندورأي كالنه قال للهلا صومن وعلى الناصوم وعلى هذا لابرادان بنعوعلى ال

مالالتزام وتحب الكفارة ان أفطر للعنت بترك الصيام اله درمنتق (قواد اله أريد بلفظ اليمين لله) فيدة قديم وتأخير والاصل أن بقال اله أريد المحدن بلفظ لله

ولونذرصوم هذه السنة أفطرأ بإمام نهية وهي يوما العيد وأيام التشريق وقضاها

(قوله منقولة في الخلاصة وفتاوى قاضيحان الخ) حمثقال رجل قال سه علىصومهذه السنةوانه يفطسر توم الفطر ويوم النعسر وأيام التشريق ويقضى تلك الابامولو قاللته علىصوم سنةولم يعن يصومسنة بالاهلة ويقضى خسا وثلاثين وما ولوقال لله على أن أصوم هذاالشهرفعليه صوم الله الشهرالذي هوفيه وكذالوقالاله على صوم هذه السنة بلزمسه الصوم من حبن حلف الى أن غضى السنة ولدسعلمة قضاءمامضي قسلالعين

أصوم وتمامه في تحر مرالاصول وذكر المسنف في كافه بانهسمالما اشتركا في نفس الايجاب فاذا نوى اليمين برادبهما الأيجاب فيكون عمل بعموم الجمازلاج ها سن الحقيقة والجماز وذكر الولوانجي ف فقاواً والوقال لله على ان أصوم كل خيس فافطر خيسا كفرعن عينه ان أراد عينا ثم اذا أفطر خيسا آخر لم يكفرلان اليمين واحدة واذا حنث فهامرة لم يحنث مرة أخرى اه (قوله ولونذر صوم هــــــده السنة أفطرأ يامامنهمة وهى وماالعيدوأيام التشريق وقضاها) لان النذر بالسنة المعمنة نذر بهذه الايام لانها لاتخالوعنها والنذر بالايام المنهمة صحيح مع الحرمة عندنا فكان قوله أفطر للا يحاركا قدمناه وبهصر المصنفف كافيه وقدوقع صاحب النهابة بالاولوية في التساهل أيضا كاقدمناه ورتب قضاءها على افطاره فها ليفيدانه لوصامها لاقضاء عليه لانه أداه كاالترمه كاقدمناه وأشار الى ان المرأة لونذرت صوم هذه السنة فانها تقضى مع هذه الآيام أيام حمضه الان السنة قد تخلوعن الحمض فصح الايجاب والى انهالونذرت صوم الغدقوا فق حمضها فانها تقضيه بخلاف مالوقالت لله علىصوم بوم حيضى لاقضاء لعدم صحته لاضافته الى غبر محله بخلاف ما اذاقال لله على صوم بوم النحر فاله يقضمه اذا أفطركما تقدم الهظاهر الرواية والفرق ان الحيض وصف للرأة لاوصف للموم وقد تنت بالاحاع أن طهارتها شرط لادائه فلاعلقت الندر يصفقلا تهقى معهاأ هلا للاداء لم يصح لانه لايصم الآمن الاهل كفوله لله على ان أصوم يوم آكل كذا في الكشف الكمير وأشار إلى آنه لايلزمه قضاء رمضان الذى صامه لانه لايصح التزامه بالنذرلان صومه مستحق عليه بجهة أخرى والى الهلولم يعين هذه السنة واغماشرط التتابع فهوكالوعينها فيقضى الايام الخسة دون شهر رمضان لانالتا بعةلا تعرى عنهالكن يقضها في هذا الفصل موصولة تحقيقاللتتاسع بقدرالامكان وأطلق قضاء لزوم الايام المنهية فشعل مااذانذر بعده فده الايام المنهمة بان نذر بعاء أيام التشريق صومهذه السنةوجله في الغاية على ما اذا نذر قبل عبد الفطر اما اذاقال في شوال لله على صوم هذه السنة لا بلزمه قضاء بوم الفطر وكذالوقال بعدأ بام التشريق لايلزمه قضاء بومى العمدين وأمام التشريف بل يلزمه صمام ما يق من السنة اله ويدل على هذا الحل قوله أفطراً بالمامنهمة اذلا يتصور الفطر بعد المضى لكن قال الشارح الزبلى هذا سهو وقع من صاحب الغاية لان قوله هذه السنة عمارة عن اثني عشرشهرامن وقت النذرالى وقت النذر وهذه المدة لاتخلوءن هذه الايام فلا محتاج الى الحل فكون نذرابها ورده المحقق ف فتح القدر وقال ان هذاسهو وقع من الزيلعي لان المسئلة كهمي ف ألغاية منفولة فالحلاصة وفتاوى فاضحان في هذه السنة وهذا الشهر ولان كل سنة عرسة معننة عبارة عن مدة معينة لها مستدأ ومختتم خاصان عند العرب مبدؤها المحرم وآخرها ذواكجة فاذاقال هذه واغها مفهدالاشاره الي التي هوفها فخففة كلامه المه نذر بالمدة المستقبلة الى آخرذي المجة والمدة الماصية التي مسدؤها الحرم الى وقت التكلم فيلغوف حق الماضي كما يلغوف قوله لله على صوم أمس وهذافر عيناسب هلذالوقال الله على صوم أمس اليوم أواليوم أمس لزمه صوم اليوم ولوقال غداهذا المومأ وهذا اليوم غدال مهصوم أول الوقتين تفوه به ولوقال شهر الرمه شهر كامل ولوقال الشهر وجب نقية الشهر الذى هوفسه لانهذكر الشهر معرفاف منصرف الى المعهود ما محضور فأن نوى شهرافهوعلى مانوى لانه محتمل كلامه ذكره في التحنيس وفيه تأسد لمافي لغاية أيضا اه و يؤيده ماف الفتاوى الظهر به أيضا ولوقال لله على ان أصوم الشهر فعلمه صوم بقسة الشهر الذى هوفيسه ومافى الفتاوى الولوانجي لوقال لله على ان أصوم الشهروجب عليه بقية الشهر الذى هوفيسه لانه ذكر

(قوله وجهذا ظهرانما ذكره في فنع القديرانخ) قال في النهر هذاوهم أذ الدى يلزم بنسه سنة أولها التداءالنذرعلى مامرلاما مضي منها والحصوم عليه باللغوالزام مامضي وحننذ فتشبهه صوم الامس معيم فتسدير (قوله وكذلك لوقال الله على أن أصوم يوم الاثنين سنة) كذا في معض النسم وفي معضها ولوقال مدون كمذلك ومعسد قولهسنة بالضوالذي رأينسه فالظهرية ولو كهذه السحة وبعدقوله سنةمانصه وعن الكرخي اله قال بصوم ثلاثمن مثل ذلك الموم اله ورأيت فيهامش البحرنسخية بخط بعضهم اله راجع تسحتن من الطهسرية فوحد فهمماه كرنا والذي رأيته فيالخانية ملفظوكذا لوقال للهعلى أنأصوم يوم الاثنين سنة كانعليه أن يصوم كل ائنىن عريه الىسنة وعن الكرخىالخ (قوله ولو قال لله على يومًا) أيأن أصوموما وقوله وبوما لاأى لآأصومه وقوله الا أن ينوى الابدأى فيلزمه صيامداودعليه السلام كاف التتارخاسة

الشهرمعرفا فينصرف السه وان نوي تبهرا كاملافه وكانوي لانه نوي ما يحتمله اه وعكن جل مافى الغابة على ما اذالم ينوو حلى ماذكره الزيلعي على ما اذانوى توفيقا وان كان بعسدا وبهذا ظهران ماذكره في فتح القدير من كونه يلغو فعمامضي كإيلغو في قوله لله على صوم أمس لدس بقوى لانه لو كان لغوا الآزمه بنيته ولايصع تشبيهه بصوم الامس لانه لونوى بهصوم اليوم لايصح ولايلزمه لانه ليس محتمل كالرمه كالايحنى ويدل له ماف الفتاوي الظهيرية ولوندر صوم غدونوي كل مادارغدلا تصح نيته لان النية اغاتعهم لفى الملفوظ ولوقال صوم وروي كلادار يوم صحت نيته وكذايوم الخيس اه وفي موضع آخرمها ولونذر بصوم شهرقد مضى لا عساعليه وان لم يعلم عضيه لأن المنذور بهمستحيل المكون وصرحالز يلعى فى الاقالة بان اللفظ لايحتمل ضده وقسد بكون السنة معينة لانها لوكانت منكرة وأنشرط التتابع فكالمعينة كاقدمناه والافلا فلاتدحل هذه الابام الخسة ولاشهر رمضان واغا بلزمه قدر السنة فآذاصام سنة لرمه قضاء خسة وثلاثين ومالان صومه في هذه الخسه ناقص فلا يجزئه عن الكامل وشهر رمضان لا يكون الاعنه فعد القضاء بقدره وينبغي أن يصل ذلك بمامضي وان لم يصل ذكر في بعس المواضع العلم يخرج عن العهدة وهذا غلط والصحيح انه يخرج كذاف فتاوى الولوامجي وأطلقه فشعل مااذاقصدما تلفظ مهأولا ولهذاذ كرالولو الجي فى فتاوا هرجل أرادان بقول الله على صوم يوم فرى على لسانه صوم شهر كان علسه صوم شهر وكذا اذا أرادشه أفحرى على لسانه الطلاق أوالعتاق أوالنذرار مه دلك لقوله علمه السلام تلاث حدهن جدوهزلهن جدالطلاق والعتاق والنكاح والنذرف معنى الطلاق والعتاق لانهلا محتمل الفسخ بعدوقوعه اه وفي الفتاوى الظهيرية ولوبذرصوم يوم الانسين أوانخيس فصام ذلك مرة كفآه الأأن ينوى الايدولوأوجب صوم هذا الدوم شهراصام ماتكررمنه فألانه نوما يعنى ان كانذلك اليوم يوم الخيس بصوم كل خيس حتى عضى شهر فيكون الواجب صوم أربعة أبام أوخسة أيام وكذلك لوفال لله على ان أصوم يوم الانتسسنة ولوفال لله على نوما و يومالا بلزمه صوم يوم الاأن ينوى الابد كااذا قال لامرأته أت طالق يوماو بومالا ولوقال لله على ان أصوم كذا كذا الومايلزمه صومأحد عشر يوماوه فامشكل وكان ياسغى ان يلزمه اشاعشرلان كذا اسمعدد مدللل انهلوقال لفلانعلى كذادرهما يلزمه درهسمان وقدجه منعددين ليس بينهما رف العطف وأقله اثناعثمر ولوقال كمذا وكمذا يلزمه أحدوع شرون ولوقال بضعة عثمر يلزمه ثلاثة عشر وسأنى أحناس هذافى كاب الاقرار ولوقال لله على ان أصوم جعة ان أراد بها أيام الجعدا ولم تكن له نسة بلزمه صوم سمعة أيام وان أرادبها يوم الجعة بلزمه يوم الجعه فلانه نوى حقيقة كلامه كالو حلفانلا يكلم فلانا يوماوأراديه ساس النهارصدق قضاء ولوقال جمهذا الشهر فعلمه ان يصوم كل دوم حعة عرفهذا الشهرقال شمس الاغة السرخسي هذا هوالاصح ولوقال صوم أمام الجمعة فعلمه صوم سبعة أمام ولوقال لله على ان أصوم السنت عمانية أيام ارمه صوم سنتين ولوقال لله على ان أصوم السنت سبعة أنام لزمه صوم سبعة أسبأت لأن السبت في سبعة أنام لايتكرر فحل كالمه على عددالاسسات بخلاف الثمانية لان السبت فهايتكرر ولوأوجب على نفسيه صومامتنا بعافصامه متفرفالم بحزوعلى عكسه حازوتو قال للدعلى أن أصوم الدوم الدي يقدم فمه فلان فقدم فيسه فلان بعدماأ كل أوكانث الناذرة امرأة فاضت لاعب شئ في قول مهد وعلى قياس قول أى حسفة يجب القضاء ولوقدم بعدالزوال لايلزمه شئ فى قول مجد ولاروا ية فيه عن غـيره ولوقال لله على ان أصوم

الموم الذى يقدم فيسه فلان شكرالله تعالى وأراديه المس فقدم فلان في يوم من رمضان كان عليه كفارة اليمن ولاقصاء عليه لانه لم يوحد شرط المر وهوالصوم بنية الشكر ولوقدم فلانقبل أذينوى صومرمضان فنوى بهءن الشكر ولاينوى بهءن رمضان برفى عينسه لوجود شرط البر وهوالصوم بنية الشكر وأحرأه عن رمضان كالوصام رمضان بنية التطوع وليس عليسه قضاؤه ولو قال الله على صوم مثل شهر رمضان وان أرادمثله في الوحوب فله أن يفرق وان أراديه في التثابع فعليه ان يتابيع وانلم يكن له نبة فله أن يصوم متفرقا لانه محتمل لهما فيكان له انخيار ولوقال لله على اناصوم عشرةأيام متنابعات فصام خسةعشر يوماوأ فطريومالابدري انيوم الافطارمن الخسة أومن العشرة فانه يصوم خسة أيام أخرمتنا بعات فدوح دعشرة متنابعة ولوقال للهعلى صوم نصف يرم لا يصم مخلاف نصف ركعة حيث يصم عند مجدونصف جهلا يصم ولونذ رصوم شهر بن متتا بعين من يوم قدوم فلان فقدم في شعبان بني بعدر مصان كافي الحيض ولوقال ان عوفست حمت كذالم يحب علىه حتى يقول لله على وهذاقياس وفي الاستحسان بحب وان لم يكن تعليق لا يحب عليه قياسا ولا أستحسانا نظيره مااذاقال أناأج لاثبئ علمه ولوفال ان فعلت كذافا ناأج ففعل بلزمه ذلك ولوقال لله علىصوم آخر يوممن أول الشهر وأول يوممن آخرالشهر لزممه آتخامس عشر والسادس عشر المكل من الظهير ية والولوا تجمة والخانمة وزادالولوا تجي فروعا ويعضها في اتخانسة وهي ولوقال لله على اناصوم اليوم الذي يقدم فسه فلان أبدا فقدم فلان لملا لمعسعله شئ لان الموم اذا قرنيه مايختص بالنهار كالصوم مراديه بساص النهار واذاكان كذلك لموجد الوقت الذى أوجب فيسه الصوم وهوالنهار ولوقدم بوماقه لازوال ولمربأ كلصامه وانقدم قمل الزوال وأكل فمه أو بعد الزوال ولميأ كل فيسه صام ذلك اليوم في المستقبل ولا يصوم تومه ذلك لان المضاف الى الوقت عند وحودالوقت كالمرسل ولوأرسل كأن الحواب همدا ولونذرصومافيرحب أوصلاة فده جازعنه قدله في قول أبي بوسف لانه اضافة خلافا لمحمدوان كان معلقا بالشرط بان قال اذا حاءشهر رحب فعلى ان أصوم لايحوزقسله لان المعلق بالشرط لاتكون سساقيل الشرط وعو زتعيل الصدقة المضافة الى وفت كالزكاة ولوقال لله على صوم هذا الشهر بومازمه صوم ذلك الشهر بعمنه متى شاءمو سعاعلمه الى أنعوت لان الشهرلا بتصور أن تكون بوما حقيفة وهو بماض النهار فحل على الوقت فصار كالوقال للهعلى انأصوم هذا الشهر وقتامن الاوقات ولوقال للهعلى صمام الابام ولانية له كان عليه صيام عشرةأيام عندأبي حنيفة وعندهما سبعةأيام ولوقال للهعلى صيام أيام لزمه صوم ثلاثة لانهجع قليل ولوقال صيام الشهورف شرة وقالاصيام أئني عشرشهراولوقال للهعلى صيام السنس لزمه صيام عشرة وفالالزمه صيام الدهرالاأن ينوى ثلاثا فكون مانوى ولوقال للهعلى صمام الزمن والحسولانسةله كانعلى ستة أشهر والزمن مثل الحنف العرف ولاعلم لاى حنيفة بصيام دهر اذانذره وقالاعلى ستة أشهرالكل من الولو المحيوفي الكافي لا يحتص مذرعه معلق بزمان ومكان ودرهم وفقير اه وقد قدمناان النذر لايصم بالمعصية للعديث لانذر فمعصمة الله تعيالي فقال الشيخ قاسم في شرح الدرر واماالنذر الذي ينذره أكثر العوام على ماهومشاهد كان يكون لانسان غاتب أومريض أو له حاحة ضرورية فمأتى يعس الصلحاء فحعل سيتروعلى رأسه فيقول باسمدى فلان انردغائبي أو عوف مريضي أوقضيت حاجتي فلكمن الذهب كذا أومن الفصة كذا أومن الطعام كذاأومن الماءكذا أومن الشمم كذا أومن الريت كذافه خاالنذر باطل بالاجماع لوجوه منهاا مهنذر

(قوله بني بعدرمضان) كـذافى الظهـــرية وفى سخة الرملى بتاتبع بدل سى فقال أىلا بعـــد رمضان قاطعاللتتا بـعكا ان الحيض لا يقطع التتابع فتتا بـع بغــده فيلتحق عاقبله نامل اه وسخة بنى أظهر

فالفالنهرهذا يقتضي حمة القطع بعدا لتقييد مالسعدة ولدس كذلك اه وقال الرملي قوله فتعارض محرمان الخ قدم الشارح فىشرحقوله ومنععن الصلاة الح المحب قطعه وقضاؤه في غيرمكر وهفي ظاهرالر والمولوأته نوج عيعيدة مالزمه مذلك الشروع وفي المسوط القطع أفضل والاول هو مقتضي الدليل فقوله هنا ومع أحدهمماوجوب فنقدم حرمة القطع يعنى ولاقصاء ان شرع فما فأوطر

وباب الاعتكاف ارتكاما فعسالقطع كمآ ولقائل أن يقول في كل منهماوجوب فكايحب الاتمام يعب القطع وكما يحرم الاتمام يحرم القطع وقدفهم صاحب النهرمن قوله فتقدم حرمة القطع انه يعرم القطع فلا يقطع ولدس كذلكوهوغير متعين فىالفهم بل بعيد مع قوله فلاقدها سعدة ترمءليه المضي ومافهمناه منهمنعين واللفظ قابل له ادمعتني قوله فتقدم حرمة القطع يعنى ارتكاما لوحويه لأحقيقة ومته على حرمة الاتمام تامل وبالاعتكاف

مخلوق والنقر للمخلوق لايجوز لاله عبادة والعبادة لاتكون للجغلوق ومنهاان المنذورله مبت والمستلاعات ومنهاان ظن انالميت يتصرف في الاموردون الله تعالى واعتقاده ذلك كفر اللهم الا أنقال باالله انى نذرت لك ان شفيت مربضي أورددت غائى أوقضيت حاجتي ان أطع الفقراء الدين بهاب السيدة نفيسة أوالفقراء الذين ساب الامام الشافعي أوالامام الليث أواشترى حصر المساجدةم أوزيتا لوقودها أودراهملن يقوم بشعائرها الىغير ذلك مايكون فيه نفع للفقراء والنذرلله عزوجل وذكرالشيخ اغماهو محللصرف المنذر لمستحقيه القاطنين برباطه أومسحده أوجامعه فيحوز بهذا الاعتبار أذمصرف الند ذرالفقراء وقدوح دالمصرف ولايحوزأن يصرف ذلك لغسني غبرمحتاج ولا اشر يفمنص لامهلا يحلله الاخذمالم يكن عتاحافقيرا ولالدى النسب لاجل نسبه مالم يكن فقيرا ولالذىء ل الحلعاء مالم يكن ففيراولم يدتف الشرع حواز الصرف الدعساء الاحاع على رمة النفر المغلوق ولا ينعقدولا تستغل الذمة به ولا به حرام بل سعت ولا يحوز تحادم الشح أخذه ولا ا كلمولاالتصرف فيه بوحه من الوجوه الاأن يكون فقررا أوله عيال فقراء عاجرون عن المكسب وهم مضطرون فيأخذونه على سيل الصدقة المبتدأة فأخذه أيضامكر وهمالم يقصديه الناذر التقرب الى الله تعالى وصرفدالى الفقراء ويفطع النظرعن نذر الشج قاداعلت هذا فأيؤ خذمن الدراهم والشععوالزيت وغيرها وينقل الىضرائح الاولياء تقر بااليهم فحرام باجباع المسلين مالم يفصدوأ بصرفها للغفراء الاحياء قولا واحدا اه (فوله ولاقصاءان شرع فيها فافطر) أى ان شرع ف صوم الامام المنهمة ثم أفسده فلاقضاء علمه وعن أبي يوسف وعجد في الدوادران عليه القصاءلات الشروع ملزم كالنذر وصار كالشروع في الصلاة في الوقت المكروه والفرق لاى حنيفة وهوطا هرالرواية انبنفس الشروع فى الصوم يسمى صاغماحتى يحنث مه الحالف على الصوم فصر مرتبكا للنهسى فيحب ابطاله ولاتحب صيانته ووحوب القضاء بتنيءلمه ولايصير مرتبكا للنهائي منفس النسذر وهو الموجب ولابنفس الشروع في الصلاة حتى بتم ركعة ولهذا لا يحنث به الحالف على الصلاة فعدب صسمانة المؤدى فبكون مضموما مالقضاء وعن أي حنيفة اله لأيحب القصاء في فصل الصلاة أيصا والاظهر هوالاول كذافي الهداية وتعفد في فتح القدير والتحرير بابه يقتضي اله لوقطة بعد السعدة لاعب قصاؤها والجواب مطلق في الوجوب وحينتذ فالوجه أن لا يصح الشروع لانتفاء قائدته من الادا، والقضاء ولا مخلص الأبجعل الكراهة تنريهية اه ولما مخلص مع جعلها حريسة كهاهو المذهب بان يقال الماشرع في الصلاة لم يكن مرتبكا للنهبي عبد فوجب عليمه المضي وحرم القطع بقوله تعالى ولاتبطلوا أعالكم فلماقيدها بسعدة حرمعليه المضي فتعارض محرمان ومع أحدهمما وجوب فتقدم مرمة القطع والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب واليدالمرجع والماتب

وباب الاعتكاف

ذكره بعدالصوم المانه من شرطه كاسمانى والشرط بقدم على المشروط وهولغة افتعال من عكف اذادام من باب طلب و عكفه حسه ومنه والهدى معلوفاوسمى به هدا النوع من العبادة لا نه اقامة فى المسجد مع شرائط كذا فى المغرب و فى الصحاح الاعتكاف الاحتياس و فى النهاية انه متعدف صدره العكوف والمتعدد ي عنى المحسو المنع ومنه قوله تعالى والهدى معكروا ومنسه الاعتكاف فى المسجد وأما اللازم فهو الاقبال على الشي بطريق المواطبة ومنسه قوله تعالى

من تعرض لهسذا اه والحاصل اله ينبغى أن تشرط للععدة الطهارة عن الحيض والنفاس فى المنسذور لان الصوم لا يكون معهما وكذلك فى النفل على وابد اشتراط المعلى اشتراطها المهل لاللععد كما لا تشرط الطهارة من الحنابة لشئ من المنذور وغيره كما فى المنسنة في مسجد يصوم ونبة

الامدادأي الععة أماللعل فننبغي اشتراطها كادكره المولف (قوله كالصوم) فبدان الصومشرط للضحة لأالحل وهذافي المنذور والنفل على روايه أماعلى ظاهرالرواية فليسيشرط أصلاوان أرادان الطهارة من الحناية شرط كحل الصوم ففيسه نظرتامل (قوله وأطلقعلمه الاستحماب الخ قال في النهسر هوظآهر فيان القسدورى أطلقاسم الاستعماب على المؤكدة وغبرها لانهاءعناه لكن لايحنى ماف أطــــلاق المستعبء على المؤكدة من المؤاخفة والاقرب

يه كمفون على أصنام لهم وشرعا اللبث في المدجد مع نيته فالركن هوا البث والكون في المدجد والنية شرطان للصحة وأماالصوم فيأتى ومنها الاسلام والعقل والطهارة عن انجنابه وانحيض والنفاس وأماالبلوغ فليس بشرط حتى يصح اعتكاف الصبى العافل كالصوم وكذا الذكورة والحرية فيصح من المرأة والعبد بأذن الزوج والمولى واونذرافلن له الاذن المنع ويفضيانه بعدر وال الولاية بالطلاق البائن والعتق وأماالمكا تكفيس للولى منعمه ولوتطوعا ولوأذن لهامه لم يكن له رجوع لكونه ملكهامنافع الاستمتاع بهاوهي منأهل الملك بخلاف المملوك لانه ليس من أهله وقد أعاره منافعه وللعبر الرجوع لكنه بكره تخلف الوعد كذافي البدائع وفيسه بحث لانه لاحاجة الى التصريح بالاسلام والعقل لما انهماعلم ماشتراط النيةلان الكافر والمجنون ليساباهم للها وأماالطهارة من الجنانة فيذبني أن تكون شرط اللحواز ععني الحل كالصوم لاللعجة كأصرح به وأماصفته فالسنمة كاذكره على كلام فيه يأتى وأماسيه والنسذران كان واجبا والنشاط الداعى الى طلب الثواب ان كان اطوعا وأماحكمه فسقوط الواجب ويل الثواب انكان واجماوا لثاني فقطان كان نفلاوساتي مايفسده ويكره فيه ويحرم ويندب وعاسسنه كثيرة لانفيه تفريغ القلب عن أمور الدنبا وتسلم النفس الىالمولى والتحصن بحصدن حصين وملازمة بيت ربكريم فهوكن أحتاج الىعظيم فلازمه حتى قضى ما ترمه فهو يلازم يتربه ليغفر له كذافى الكافى وفى الاختياد وهومن أشرف الاعمال اذا كانءن اخلاص (قوله سن لبث في مسجد بصوم وسة) أي وسدة اللبث الذي هو الاعتكاف وقدأشار المصنف الى صفته وركنه وشرائطه أماالا ولفه والسنية وهكذافي كشرمن الكتبوفي القدورى الاعنكاف مستحب وصحع في الهداية انه سنة مؤكدة وذكر السارح ان الحق انقسامه الى ثلاثة أقسام واجب وهوالمنذو روسنة وهوفي العشر الاخبرمن رمضان ومستحب وهوفي غبره من الازمنية وتبعه المحقق في فتح القدير والاطهر الهسينة في الأصل كالقتصر عليه في المتن تبعالًا صرح به فى البدا أم وهي مؤكّدة وغير مؤكدة وأطلق عليها الاستحماب لانها عناه وأما الواحب فهو بعارض النذر وفى المدائع اله يجب بالشروع أيضا ولا يخفى المه مفرع على ضعيف وهواشتراط زمن للتطوع وأماعلي المذهب من أن أقل النفل ساعة فلا والدلس على تأتكده في العشر الاخسر مواطبته عليه السلام عليه فيه كافي الصحين ولهذاقال الزهرى عجبا الناس كيف تركوا الاعتكاف وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل الشئ ويتركه ولم يترك الاعتكاف منذ دخل المدينة الى ان مات فهذ والمواظلة المقرونة بعدم الترك مرة الماقترنت بعدم الانكار على من لم يفعله من الصحامة كانت دليل السنية والاكانت دليل الوجوب كذافي فتح القسد مرولا بحنى ان المواطنة قدا قترنت بالترك وهوما بفيده انحديث من أنهاء تبكف العشر الانحبرمن رمضان فرأى خياما وقيايا مضروبة فقال لمن هذا قال لعائشة وهذا لحفصة وهذالسودة فغضب وقال أترون البربه سذا فامربان تنزع قمته فنزعت ولم يعتكف فيه ثم قضى في شوال وقد يقال ان المرك هذالعد ذركاصر حربه في الفتاوي الظهيرية وقدقدمنا في المواطنة كلاماحسنافي سنن الوضوء فارجع اليه ولا فرق في المنسذوريين المنعز والمعلق وأشار باللمث الى ركنه وبالمسجدوالصوم والنية الى شرائطه لكن ذكر الصوم معها لا يندفي لانه لاعكن حله على المنه و ولتصريحه بالسنية ولاعلى غيره لتصريحه بعد بان أقله نفلا

أن يقال انه اقتصر على نوع منه وهو غير المؤكدة وكالرم المصنف لاغيار عليه لان المشكك حقيقة في افراده اه ساء وقد يقال ما جعله الاقرب هو مراد المؤلف بارجاع ضمير عليما لا قرب مذكور وهو غير المؤكدة كما أفاده الشيخ اسمعيل (قوله لتصريحهمبان الصوم المساهو شرط في المندور) قلت تصريحهم بذلك المساه الى النفل يعنى اله ليس بشرط في النفل لا له المسان الما المسنون فلا يكون الا بالصوم عادة فلا عاجة الى التنبيه عليه وأمكان تصور عدم الصوم فيه لمرض أوسفر فادر حدا و بدل على ما قلذا اله في متن الدر رقسم الاعتكاف الى الاقسام الشائدة ثم قال والصوم شرط اجعة الاول يعسني الواجب الألثالث يعنى المستحب ولم يتعرض للثاني وهو المسنون بني ولا اثبات العلم باله لا يكون بدون صوم عادة وسساتى قريبا بيان اختلاف الرواية ٣٢٣ في اله مقدر بيوم أم لاومقتضاه بيان اختلاف الرواية ٣٢٣ في اله مقدر بيوم أم لاومقتضاه

ان التقدير مستازم لايجاب الصوم فيه ولا يخفى ان اعتكاف العشر الاخير مقدر فيكون الصوم فيه الصوم شرطا فيه فتأمل (قوله ولو نوى الدوم معها لمريسم)قال الرملي سأتى الكلام على ذلك في شرح قوله وليلتان بندر يومين فراحعه نامل (قوله ولا يحفى ان ما ادعاه أم عقلى

وأفله نفلاساعة
مسلمائي) قال فى النهر
بعدد كركلام الفتح ولا
يخقى ان هسذا التجويز
العقلى عمالاقائل به فيما
العقلى عمالاقائل به فيما
العلم فلا يصححل كلام
عدد عليه مثر كرعبارة
البدائع الا تبه ثم قال
وبهذا عرف ان ما فى البعر
ان الثقات مصرحون بان
ظاهر الرواية عدم
اشتراطه فحازان بكون
المحوالظاهر من ضيق
العطن اه والعطن

ساعة فلزمان الصوم ليسمن شرطه وان قلت عكن مله على الاعتكاف المسنون سينة مؤكدة وهوالعشرالاخيرمن رمضان وان الصوم من شرطه حتى لواعتكفه من غبرصوم لمرض أوسفر ينبغي أنلايصم قلتلاعكن لتصريحهم بان الصوم اغماه وشرط فى المنسذور فقط دون عميره وقرعوا عليه بانه لونذراعتكاف ليلة لم يصيح لان الصوم من شرطه واللمل ليس بجعل له ولونوى الدوم معها لم يصح كذافى الظهير بموعن أبي يوسف ان نوى ليلة بيومها لزمه ولم يذكر محدهذا التفصيل ولوقال لله على ان اعتبكف ليلاونها والرعمة أن يعتبكف ليسلاونها واوان لم يكن الليل محلالا صوم لان الليل يدخل فيه تبعاولا يشرط للتبعما يشترط للاصل ولونذراءتكاف يومقدأكل فيهلم يصع ولم بلزمه شئ لانه لا يصح بدون الصوم وسدأتي بقيسة تفاريع الندرومن تفريعا ته هنا أنه لواصبح صاغما متطوعا أوغسرنا وللصوم ثم قال لله على ان اعتماف هذا الموم لا يصم وان كان في وقت تصم فيه نية الصوم لعدم أستيفاء النهار وتمامه في فتم القدير وفي الفتاوي الظهرية ولوقال لله على ال اعتبار ف شهرابغيرصوم فعليه ان يعتكف ويصوم وقدعم من كون السوم شرطاانه يراعى وجوده لاايجاده للمشروط لهقصدا فلوبذراءتكاف شهررمصان لزمه وأجزأه صوم رمضان عن صوم الاعتكاف وانالم يعتكف قضي شهرا بصوم مقصود لعود شرطه الى الكال ولايجوزاعتكافه في رمضان آخر ويجوزف قضاءرمضان الاول والمسئلة معروفة في الاصول في بحث الامر (قوله وأقله نف لاساعة) لقول محدفي الاصل اذادخل المعدبنية الاعتكاف فهومعته لف ما أقام تارك له اذاخرج فكان ظاهرال واية واستنبط المشايخ منسه ان الصوم ليسمن شرطسه على ظاهر الرواية لانمبني النفل على المسامحة حنى حازت صلاته قاعداأو راكاء م قدرته على الركوب والنزول ونظرفيه المجقق في فنح القدم بإنهلا يمننع عندالعقل القول بصحة أعتكاف ساعةمم اشتراط الصومله وانكان الصوم لايكون أقلمن سرم وحاصله انمن أرادأن يعتمكف فليصم سواء كان بريداعتكاف يوم أودونه ولاما نعمن اعتبأ رشرط بكون أطول من مشروطه ومن ادعاه فهو بلادليل فهذا الاستنباط غيرصعيح بلاموجب فالاعتكاف لايقدرشرعا بكمية لاتصع دونها كالصومبل كلج ومنه لايفتقرفي كونه عبادة الى الجزءالات خرولم يستلزم تقدير شرطه تقديره اه ولا يخفى ان ماادعاه أمرعقلي مسلم وبهذا لا ينسد فع ماصر - بعالمشايخ الثقات من ان طاهر الرواية ان الصوم ليس من شرطه وجمن صرح بع صاحب المبسوط وشرح الطعاوى وفتاوى فاضحان والذخسيرة والفناوى الظهسيرية والمكافى المصنف والبدائع والنهآ يةوغا ية البيان والتبيين وعيرهم والكل مصرحون بان طاهرال وايةان

مربض الغنم حول المساقال الشيخ اسمعمل وفيه بحث لان ما بسطه في البعر يحتاج اليه نظر الظاهر المسوط الحازم الاستنباط الذي لا يقوى كلام البسدا أن وحده على دفعه كالا يحتى اه أقول منع المحقق مبنى على استنباط عدم اشتراط الصوم من كلام الامام عهد في الاصل فائه قال واعلم ان المنقول من مستندا ثبات هذه الرواية الظاهرة هو قوله في الاصل اذا دخل المستعد الخولا يحتى ان مادكره المحقق من التحويز العقلى وارد على هذا الاستدلال وليس مراده حل كلام الاصل عليه حتى مردما أورده في النهر ولامنع انهم مصرحون بان ذلك ظاهر الرواية حتى يردماذكره المؤلف بلهو يقول ان المنقول ان ماصر حوابه من الهطاهر الرواية مبنى على مامر فلا عكن دفعه الاجتماع المحتفية وان كان هو الظاهر فلا عكن دفعه الاجتماع المحتفية وان كان هو الظاهر

الصوم ليسمن شرطه لحكن وقع اصاحب المسوط انه قال وفي ظاهر الرواية يجو زالنف لمن الاعتكاف من غبرصوم فانه قال في السكاب اذا دخل المسجد بنية الاعتكاف قهوم عتمكف مأ أقام تارك له اداخر جوظاهره أن مستند ظاهر الرواية مادكره في الكتاب ولاعتبع أن يحكون مستنده صريحا آخربل هوالظاهرلنقل الثقات وعبارة البدائع وأمااعتكاف النطوع فالصوم ليس بشرط لجوازه في طاهر الرواية وروى الحسن انه شرط واحتلاف الرواية فيه مبنى على احتلاف الرواية في اعتكاف التطوع الممقدر بدوم أوعير مقدرذ كرمجدف الاصل انه غير مقدر فلم يكن الصوم شرطا لان الصوم مقدر بيوم اذصوم بعض اليوم ليس عشر وع فلا يصلح شدر طالما آليس عقد اله وهي تفددان طاهر الرواية مروى لامستنبط وأشار الى الموشرع فالنفل م قطعه لا يلزمه القضاه فى طاهر الرواية لانه عبر مقدر فلم يكن قطعه الطالاوقدذ كروافى الحيض ان الساعة اسم لقطعة من الرم عندالففها ولا يحتص بخمسه عشر درجة كإيفوله أهل المقات فكذاهنا وأطلق في المحد فاعادان الاعتكاب بصح في كل مسجد وصحعه في غاية السيان لاطللاق قوله تعالى وأنتم عاكفون في الماجدوصعم فاضيحان في فتاواه انه يصم في كل مسجد له أذان واقامة واختار في الهداية انه لايصح الافي مسجد الجماعة وعن أبي يوسف تخصيصه بالواحب اما في النفسل فيحوز في غير مسجد الجماعة دكره في النهاية وصحع في فتح القدير عن معس المشايخ مار وي عن أبي حنيفة ان كل مسجدله المام ومؤدن معلوم ويصلي فيه الجس مانجاعة يصم الاعتكاف فيه وفي الكافي أراديه أبوحنيفة غير الجامع فان الحامع بحوز الاعتكاف فيهوان لم يصلوا فيه الصلوات كلها و يوافقه ما في عاية البيان عن القناوي بحوز الاعتكاف في الحامع وان لم يصلوافيه بالجماعة وهذا كلمه لبيان العجة وأما الافضل مان يلاون في المعد الحرام على مسعد الدينة وهومسعد رسول الله صلى الله عليه وسلم عم مسجديد المفدس ممسجدا كامع مم المساجد العظام التي كثراهلها كذاف السدائم وشرح الطعاوى وطاهره ان المجاورة عكة ليس عكروه والمروى عن أبي حنيفة الكراهة وعلى قولهما لاباس مه وهوالا فضل قال في النهاية وعليه على الناس اليوم الأأن يقال ان مرادهم الاعتكاف فيه فأيام الموسم فلا يدل على المسئلة (قوله والمرأة تعتكف في مسعديتها) بريديه الموضع المعد الصلاة لايه أسترلها قيديه لانهالواء تمكفت في عبر موضع صلاتها من ستهاسواه كان لهاموضع معد أولالا يصم اعتكافها وأشار بفوله تعتكف دونأن يقول يحب علم الحان اعتكافها في مسجد ميتها أفصل فافادان اعتكافهاني مسجد الجماعة حائز وهوملر وهذكره قاضيحان وصحعه في النهاية وطاهرماف غابة السان انطاهر الرواية عدم الصحة وفي السدائع اناعتكافها في محدائها عة صحيح الاخلاف سأمعا بنا والمذكور في الاصل معول على نفي الفضيلة لا نفي الجواز وأشار بجعله كالمسجد الاانهالو خوجت منه ولوالى بيتها سطل اعتكافها انكان واحبا وانتهى أن كان نفلا والفرق ينهما انها تثاب فالثانى دون الاول وهكذاف الرجل وف الفتاوى الظهيرية ولونذرت المرأة أعتكاف شهر فاضت تقضى أيام حيضها متصلابالشهر والااستقيلت وقد تقدم انها لاتعتكف الابادن زوجهاان كانالهاز وج ولوواجباوف المحيط ولوأذن لهافى الاعتكاف فأرادت أن تعتكف متتابعا فالزوجان يأمرها بالتفريق لاسلم بأذب لهافى الاعتكاف متتابعا لانصاولا دلالة ولوأذن لها المحاور أفضل من غيرها اها في اعنكاف شهر أوصوم شهر بعينه فاعتكفت أوصامت فيه متتابع اليس له منعها لانه أذن لها فالتتابع ضرورة الهمتتابع وقوعا (قوله ولايخرج منه الاتحاجة شرعية كالجعة أوطسعية

النهرفيه نظرفني الملاصة والخانية ويصحفكل ممحدله أذان وآقامةهو العيع وهذا هوسعد والمرأة تعتكف فى صحبد ستها ولا بخر جمنـــه الاتحاجة شرعمة كالجعة أوطبيعية

الجماعمة كما في العناية ونقل بعضهم أن معته فى كلمسجد قولهسما وهذا الكتاب لم يوضع الا لسان أقوال الامام نع اختار الطعاوى قولهما اه قال الرملي ما اختاره الطعاوى أيسرخصوصا فى ز ماننا فىلىغى أن يعول علسه والله تعالى أعسلم (قوله وظاهره ان المحاورة عكه غير مكر وهدة الخ) قال فالنهسرلا عنفي أنه لادلالة فىالـكلَّارُم على ما ادعى أما أولا فلانه لايلزم من الاعتكاف في غيرأيام الموسم المجاورة بل قد مكون خالباء نهافهن كانحول مكة وأمانانما فلانه لا يلزم أنصا من كراهمة المجأورة كون اعتكافه في المسعد لدسر أفضسل ألاثرى الىآن الصاوات ونحوهامن وأستظهره الشيخ اسمعيل (قوله وهومكروه)

أى تُعَرِّبِها كه هو ظهر قوله قبله أفضل وهو ظهر كلام البدائع الآتى أيضا (قوله ورك عتان تحدة المسجد) قال في الغثم صرحوا بانه اذا شرع في الغريضة حين دخل المسجد أجزأه لان التحدة تحصل بذلك فلا عاجة الى غيرها في تحقيقها وكذا السينة فهسذه الرواية وهي دواية الحسين اماضع فقة أوم بنية على ان كون الوقت عما يسع فيه السينة وأداء العرض بعد قطع المسافة عما يعرف تضمينا لا قطعا فقد يدخل قبل الزوال العدم مطابقة ظنه ولا عكنه أن يبدأ وسم المسافة فيبدأ بالتحدة في بدأ بالتحدة في المسافة ف

أن يتحرى على هذا التقدير لانه قلما يصدق المحزر اه وظاهر كلام المجسى تضعيف هله الرواية حيث قال و يصلى فيلها أربعا قيل وركعتان أيضا تحسمة المحدوق حاشمة الرملى عن خط المقدسي لاشك ان صلاة تحسمة المحدوالسنة

كالبول والغائط

بالاستقلال أفضل من الاتيان بها في ضحت فرض يؤدى ولا يختى ان من يعتكف ويلازم ما يوجب له مزيد التفضيل والتكريم (قوله وقد هدا الظهور خفاه أما أولا فلان التعدد للحمعة ماذكر وه مينياعلى ماهو وأما ثانسا فلانه لا يلزم وأما ثانسا فلانه للهوري ويلزم ويلزم

كالبول والغائط) أى لا بخرج المعتبك ف اعتبكاها واحمامن مسعده الالضرورة مطلقة كحسديث عائشة كانعليه السلام لايخر جمن معتكفه الاجماحة الانسان ولاند معلوم وقوعها ولابدمن الخروج في بعضها فيصر الخرو جلهامستثنى ولاعكث بعدفراغهمن الطهورلا بماثبت بالضرورة يتقدر بقدرها واماالجعة وانهامن أهم حوائجه وهي معلومة وقوعها و مخرج منتزول الشمسلان الخطاب بتوجه بعده وان كانمنزله بعيداعنه يخرج في وقت عكنه ادرا كهاوص الاة أر دع قبلها وركعتان تحية للسجد يحكم ف ذلك رأيه ان يجتهد في خروجه على ادراك سماع الجعة لان السنة اغما تصلى قبل خروج الخطيب كذاقالوامع تصريحهم بانه اذاشرع فالفريضة حين دخل المحد أجزأه عن تعية المدجد لان التحية تحصل بذلك فلاحاجة الى تحمة عرها في تحقيقها وكذا السينة في افالوه هنامن صلاة التحية ضعيف ويصلى بعدها السنة أربعاعلى قوله وستاعلى قولهما ونواقام في الجامع أكثرمن ذلك لم يفسد أعتكافه لأنه موضع الاعتكاف الاانه يكره لانه التزم اداءه في مسجدوا حد فلايتمه في مسجد ين من غسر ضرورة وقسد ظهر بمباذ كروه هذا ان الار سع التي تصلى بعد الجعة وينوى بهاآ خرطهرعليه لأأصل لهافي المذهب لأنهم نصواهناعلي ان المعتكف لا يصلي الاالسنة البعدية فقط ولانمن اختارهامن المتأخرين فأغا اختارها للشك فأنجعته سابقة أولابناءعلى عدم جواز تعددها في مصر واحد وقدنص الامّام شمس الائمة السرخسي على ان الصحيح من مذهب أبى حنيفة حوازا قامتها في مصروا حدفي مسجدين فأكثر قال ويه نأخذوفي فنح القدير وهوالاصم فلاينبغى الافتاءبها فىزماننالما انهم تطرقوا منهاالى الممكاسل عن الجعة لرريما وقع عندهم ان الجمعة ليست فرضا وان الظهر كاف ولاخفاه في كفر من اعتقد ذلك فلذلك نبهت علم الرارا قمدنا مكون الاعتكاف واحمالا نهلو كان فلافله الخروج لانهمنه له لاميطل كاقدمناه ومراده عنع الخروج الحرمة يعنى محرم على المعتكف الحروج لملاأ ونهاراصر حالحرمة صاحب المحمط وأفادانه لاعفرج العيادة المريض وصلاة الجنازة لعدم الضرورة الطاقة للغروج كذافي غاية السان وفي المحيط ولو أحرم المعتكف بجحة أوعرة أقام في اعتكافه الى أن يفر غمنه تم يمضى في احرامه لأمه أمكنه اقامة الامرين فان خاف فوت المج يدع الاعتكاف ويحج ثم يستقبل الاعتكاف لان الجج أهممن الاعتكاف الانه بفوت عضى وم عرفة وادراكه في سنة أحرى موهوم واغما يستقمله لان هذا الخروج وان وجب شرعافا فأوجب بعقده وايجابه وعقده لم يكن معالوة وع فلا يصر مستشيءن الاعتكاف وأشارالى أنهلونو بالحاجة الانسان تم ذهب لعيادة المريض أولصلاة الجنازة من غسر أن يكون لذلك قصد فانه حائز بخلاف ما اذاخر كاجة الانسان ومكت بعد فراغه انه ينتقس

أن يأتى بها فى مسجد الجعدة لله أن ياتى بها فى معتكفه بله وأولى و كون الصحيم من المذهب واز تعدد الجعدة لا يناف استجداب تلك الاربع بعدها لمراعاه الخلاف وقد قدمنا عن النهر وغيره التصريح باستجدابه واله بمالاشك فيه فراجعه فى المجعدة وكون الاولى عدم الافتاه بها في زماننا لما يلزم عليه من الضرر لا يلزم مند عدم الانتياب بها بمن لا يخشى منسه ذلك كامر مسوطا عن المقدد سي ويره ثمر أيت العلامة المقدسي أعترضه في شرحه بوجهان أحدهم الله لدس باب تلك الاربع المعقود لميان أحكامها الثاني ان عدم تركه مبناء على وقوع الجعة صحيحة مستجمعة لشراً تطها بيقين كاهو الاصل اذاصليت والانسان لاربع عندوقوع شكوا حتمال اه وهذا ما قدمناه أولا

اعتكافه عندأبى حنىفة قل أوكثر وعندهم الاينتقض مالم تكن أكثرمن نصف وم كذافي المدائع (قوله وأن حربساعة بلاعدرفسد) لوحود المافى أطلقه فشمل القلمل والكثير وهذاعنداني حنيفة وقالالا يفسدالانأ كثرمن نصف وموولا ستحسان لان في القليل ضرورة كذا في الهداية وهو يقتضى ترجيح قولهما ورجح المحقق ف فتح القد سرقوله لان الضرورة التي يناطبها التحذيف اللازمة أوالغالبة وليسهنا كذلك وأراد بالعذرما يغلب وقوعه كالمواضع التي قدمها والالوأريد مطلقه لكان الحرو بالساأومكرها غيرمفسدلكونه عذراشرعها وليس كدلك بلهومفسدكما صرحوا مه و عاقر رناه طهر القول مساده فعااذا حر جلانهدام المعد أولتفرق أهله أوأخوجه ظالم أوخاف على متاعمه كما في فتاوى قاضحان والظهر مة خملا فالاشار - الزملعي أوخرج تجنازة وان تعينت علمه أولنفر عام أولاداء شهادة أواحذرالمرض أولانقاذغر مق أوحر مق ففرق الشارح هنا بين هذه المسائل حيث حعل بعضها مفسيدا والمعين لا تمعالصا حي السيدا تع ممالا بنه في أبع الكل عذرمسقط للاثم ل قديحب علمه الافساداذا تعمنت علمسه صلاة الجنازة أوأداء الشهادة مان كان يتوى حقه ان لم يشهد أولا نحاه غريق و فعوه والدله له على ماذكره القاضي ماذكره الحاكم ف كافيد بقوله فاما في قول أبي حسنة واعتكافه واسد اذاخر برساعة لغبرغا أط أو بول أوجعة اه فكان مفسرا للعذر المسقط للفسادوفي فتاوى قاضحان والولوا لحى وصعود المئذنةان كان ماجافي المسجدلا يفسدالاعتكافوان كانالمات خارج ألمحدف كمذلك في ظاهر الرواية قال بعضهم هذا فى المؤذن لان خروجه اللاكذان مكون مستشىء ق الا يجاب اما في غير المؤذن فعفسد الاعتكاف والصحيم انهذاقول الكل فحق الكل لانهخر جلاقامة سنذالصلاة وسنتها تقام في موضعها فلا تعتسرخارها اه وفى التدمن ولو كانت المرأة معتكفة في المسجد فطلقت لها ان ترجع الى ينتها وتننى على اعتبكافها اه وينبغي أن يكون مفسدا على مااخناره القاضي لانه لا يعلب وقوعه وأراد بالخروج انفصال قدممه احترازاعهااذا نوج رأسه الى داره فانهلا يفسداعتكا فعلانه ليس بخروج ألاترى انهلو حلف الهلا بحرجمن الدار ففعل ذلك لايحنث كذافي المسدائع وقدعلت ان الفساد لاينصورالافى الواجب واذافسد وجب علمه القضاء بالصوم عندالقدرة حبرالما واته الاف الردة خاصةغير انالمنذور مهان كاناعنكافشهر بعينه يقضى قدرمافسدلاغير ولايلزمه الاستقيال كالصوم المنفور بشهر بعينه اذاأ فطر بوماوحب قضاؤه ولايلزمه الاستقبال كاف صوم رمضان وان كاناعتكاف شهر مغبرعينه بلزمه الاستقيال لانهازمه متتابعا فبراعي فيهصفة التتاسع وسواءا فسد بصنعه بغبرعذر كالخروج والجماع والاكل والشرب فالنها والأالردة أوفسد مصنعه أعذركا اذامرض واحتساج الى الحروج فخرج أو مغرصه نعدراسا كانحمض والجنون والاغساء الطويل والقياس في الجنون الطويل ان سقط القضاء كافي صوم رمضان الاان في الاستحسان يقضى لانه لاحرج في قضاء الاعتكاف كذافي البدائع و بهذاعلم ان مفسداته على ثلاثة أقسام ولا يفسد الاعتكاف سياب ولاجدال ولاسكر في اللمل (قوله وأكله وشريه ونومه وميا يعته فيه) يعني يفعل المعتكف هذه الاشياء في المحدوان خرج لاجلها بطل اعتكافه لايه لاضرورة إلى الخروج حث حازت فيه وفي الفتاوي الظهم يةوقيل بحر جعد الغروب للاكل والشرب أه وينبغي جارعلي إمااذالم مجدمن يأتى له مه فحسنتذ يكون مس الحوائج الضرورية كالبول والغائط وأراد بالمبايعة المسع والشرآءوهوالا يجاب والقبول وأشار بالمبايعة الى كل عقداحتاج اليه فله أن يتز وج وبراجع كافى

فان خرج سساعة بلاعذر فسسد وأكله وشربه ونومه ومنابعته فيه (قوله فاله يكروله التوضؤف المدعدولوف اناه) قال الرملي قدم الشارح ف بحث الماء المستعمل نقلاء ن قاضيحان ان الوضوفيه في انا، جائز عندهم فراجعه (قوله ودل تعليلهم الخ) قال في النهر مقتضى التعليل ٣٢٧ الاول السكر اهة وان لم يشغل

وقوله وأفاداطلاقه ظاهر فى ان كلامه متناول لغير ما يأكله بناءعلى مامرمن اطملاق المابعة وقد علت انهامقدةعالامد منهوفي هذه اتحالة مكره له احضار السلعة فسه (قوله والاولى تفسيره بما فيه ثواب) قال في العنا يةماليس عأثم فهو خرعتدالحاجة السه لان الحرعمارة عن المشى الحاصل لمسامن شاغه أن يكون حاصلاله اذا وكرواحفارالسع والصمت والتكلم الأ يخبر وحرم الوطه ودواعيه كان مؤثرا والتكل مالماح عنداكاحةاليه كذلك واستظهرهف النهر وقال الهليس بخير عندعدمها وهومحلمافي الفتح الدمكروه فيالمصد مآكل الحسنات الخ قال و مه اندفع مافی البحر اه على اله قسدد كر المؤلف قسل الوترعن الظهيرية تقسد الكراهـة بان عاسلاحله وقال يسعى تفسد مانى الفتح يهوف المعراج عن شرح الارشاد لامأس في المحسديث في

البدائع وأطلق المبايعة فشملت مااذا كانت للتحارة وقسده بي الذخيرة بما لا بدله منه كالطعام امااذا أرادأن يتحذذلك محرافانه مكروه وانام محضرالسلعة واختاره قاصحان في فتاواه ورجحاله السارح لانهمنقطع الى الله تعالى فلاينه في له أن يشتغل المور الدساوقد بالمعتكف لان غيره يكره له البيع مطلقالنهيه عليه السلام عن البدع والشراء في المديد وكذا كره فيه التعليم والكتابة والخماطة أح وكل في تكره فيه كره في سطعه واستثنى المزارى من كراهة التعليم أجوفيه أن يكون لضرورة الحراسة ويكره لغره النوم فيسه وقبل اذاكان غريبا فلابأس ان ينام فسمة كمذافي فتح القسد مروالاكل والشرب كالنوم وفي السدائع وانعسل المعتكف رأسه في المعد فلا مأس مه اذام يلوث بالماء المستعمل وان كان بحيث الوق المعد عنع منه لان تنظم فالمدعد واجب ولوتوضأ في المعدف الله فهوعلى هذا التفصيل اه بخلاف غيرالمعتكف واله بكره له التوضؤ في المسجد ولوف الله الاأن يكون موضعا اتخذاد الثلايصلي فيهوى فتم القدمر حصال لاتسغى في المسعد لا يتحذ طر ، قاولا يشهر فيمسلاح ولاينيض فيه بقوس ولآينثر فيه نبل ولاعرفيه الحمنى ولايضرب فيه حد والا يتخذ سوقا رواه ابن ماحه في سنه عنه عليه السلام (قوله وكره احضار المسيع والصمت والتكام الاعتبر) اما الاول فلان المسجد عرزعن حقوق العماد وفيسه شغله بهاوله فالالالا يعوز عرس الاسعار فيسه والظاهر انالكراهة تحر عية لانها محل اطلاقهم كاصر به المعقق ف فتح القديرا ول الركاة ودل تعلملهمان المسع لوكان لا يشعل المقعدلا بكره احضاره كدراهم ودنانبر يسسره أوكاب وفعوه وأوادالاطلاق ان احضار الطعام المبيد الذي يشتر يهليأ كلممكروه وينبغي عدم كراهنه كالايخق واماالثاني وهوالصمت والرادمة ترك التحدث مع الناس من غيرعذر وقد وردالنها في عنه وقالوا أن صوم الصعت من فعل المجوس لعنهم الله نعالي وخصه الامام جيد الدين الضرير بما ادا اعتقده قرمة امااذالم يعتقده قرية فلايكره للعدد بثمن صعت نجاوا مالثالثوهوا بهلايتكام الابخسير فالقوله تعمالي وقل لعبادى نقولوا التيهي أحسن وهو بعمومه بقنضي اللابتكام خارج المبعدالايخبر والمنجدأولي كاذال غاية البيان وفي التنس وامااللكم عسر حرفاته بكره لغسر المعتبلاف في اعنك لمعنيكف أه ومناهره أن المراديا تخسيرهما والاائم فيه ديشمل الماج و بغير الحمر مافيهائم والاولى تفسيره بمافيه ثواب يعنى اله يكره للعتكف الايتكلم بالماح خلاف عسيره ولهدا قالوا الكلام المباح في المسعد مكروه مأكل الحسنان كما تأكل الناد المحطب صرح به في نتم القدير قمل باب الوتر لكن قال الاستعابى ولا أسأن تحدث عمادا أثم فيه وقال في الهدايد لكمه يتحاب مأيكون مأغما والطاهرماذ كرناه كالاعفق قالواو بلازم فراءة العرآن وانحد بث والعملم والتدريس وسيرالني صلى الله عليه وسلم وقصص الاساء وحكايات الصائحين وكاية أمور الدين (فوله و بحرم الوطنودواعمه) لقولد تعمالي ولاتماشر وهن وأنتم عاكم فور في المساحد لان المباشرة تصدق على الوطه ودواعسه فيفيد تعريم كل فردمن أفراد الماشرة جاع أوغيره لانه في سياق النهي فيفيد العموم والمراد بدواعيه المسوالقبلة وهوكالج والاستراء والطهارك حم الوط الهاحرم دواعيه لأن حرمة الوطه ثبت بصر مح النهي ففو بت فنعدت الى الدواعي اما في المج فالقوله تعمالي فلارفت واما فالاستمراء فللعديث لاتنكم الحمالي حتى بصعن ولاالحمالي حتى يسممر تن محمضة وامافي الظهار فلقوله تعالى من قبل أن يتماسا بخسلاف الحيين والصوم حيث لأتحرم الدواعي في مسالان حرمة

المتعدادا كان قلملا فاماأن يقصد المتعدلات درث فيسه فلا (قوله لان حرمة الوطعلم تثبت بصريح النهي) تبع في ذلك الغق وفيه نظر بالنسبة الى الحيض فانه صريح في قوله تعالى ولا تقريرهن حتى يطهرن وفي النهر عن العناية اله قصدى قال وفي الغايد وصر يح النهبي في الحيش كالاعتبكاف فكان بنبغي أن تحرم الدواعي اله فالاولى الاقتصار على ما بعده (قوله كاقدمنا فعن العله برية) أى قبيل قوام ٣٢٨ وأقله نفلا ساعة قال الرملي تقدم قريبا انه لونوى اعتبكاف يوم ونوى الليسلة معه

الطهيرية) المحقيل الطهيرية الفرق الفرق والظاهر انالفرق هو كون اليوم عرفا قد يستتبع الليلة في المستثلة اختلاف الدخيرة ولونوي اعتكاف الملة لا يلزمه شي وان نوى الملة لا يلزمه شي وان نوى

ويبطل بوطئه ولزمه الليالى يضابندراء تكاف أيام ولملتان بنذريومين

الموممعها لاتصح نبيته وعن أبي دوسف أنه يلزم وبصبر تقديرالمسئلة كانه قال لله تعالى على أنأعتكف ليلة سومها اه قلت والظاهران الفرق غسرماقاله وهو الهاونذر اليوموحده صح نذره بخلاف مالونذر الألمة وحدها وأنهلا يصح منأصله فلايصيرفعما بتبعها أيضا تدبر (قوله ولامعارضة ألافي الكاساك) سانهانه فى الاولى المعلى الموم تسعاللله وقديطلنذره فى المتبوع وهواللسلة مطلل فى التابع وهو البوم وفالثانية أطلق الليلة وأرادالهوم محازا

الوطاءلم تشدت بصريح النهبى ولكثرة الوقوع فلوحرم الدواعى لزم الحرج وهومدفوع ولان النص ف الحيض معلول بعلة الاذي وهولا يوجد في الدواعي (قوله و يبطل بوطته) لانه محددور بالنص فكان مفسداله أطلقه فشعل مااذا كانعامدا أوناسمانها راأولى لأأنزل أولا يخلاف الصوم اذاكان ناسباوالفرقان حالة المعتكف مذكرة كحالة الاحرام والصلاة وحالة الصائم غيرمذ كرة وقسد بالوطءلان الجماع فيمادون الفرج أوالتقبيل أواللس لايفسد الااذا أنزل وأن أمني بالتفكر أو النظرلا يفسداعتكافه وانأكل أوشرب ليلالم يفسداعتكافه وانأكل نهارافان عامدافسد لفسادالعموم وان فاسسيالا لبقاء الصوم والاصل أنما كان من معظورات الاعتكاف وهومامنع عنمه لاحل الاعتكاف لالاجل الصوم لا يختلف فيه العدوالسهو والنهار والليل كالجماع والخروج وما كان من محظورات الصوم وهوما نع عنه الاحل الصوم يختلف فيه العمد والسهو والنهار والليل كالاكل والشرب كذاف البدائع (قوله ولزمه الله الى بنذراعت كاف أيام) كقوله للسانه لله على ان اعتكف للائة أيام أو ثلاثين يومالان ذكر الايام على سبيل الجع يتناول ما بإذائها من اللمالي يقال مارأ يتكمنذأ يام والمرادبليا ليما وأشارالى انه يلزمه الايام بنذراعت كاف الليالى لان ذكر أحدالعددين علىطر يقالجمع يننظم مابازاته من العددالا بخرلقصمة زكر ياعلمه السلام والمه قال الله تعمالي قال آيتك أن لا تدكلم الناس ثلاثة أيام الارمزا وقال في آية أخرى قال آيتك انلاتكام الناس ثلاث لالسويا والقصة واحدة والرمز الاشارة بالبدأ وبالرأس أو بغيرهم اوهذا عندنيتهما أوعدم النبة امالونوى في الايام النهار خاصة محت نيته لانه نوى حقيقة كالرمه بخلاف مااذانوى بالايام الليالى خاصة حيث لم تعسمل نيته ولزمه الليالى والنهار لانه نوى مالا يحتمله كلامه كذاف السدائع كااذالذرأن يعتكف شهرا ونوى النهارخاصة أواللسل خاصة لأتصع نيتهلان الشهر اسم لعدد مقدر مشتمل على الايام والليالي فلا يحتمل ما دونه الأأن يصرح ويقول شهرا بالنهار لزمه كإقالأو يستثنى ويقول الاالليالى لان الأستثناه تسكلم بالباقى بعسدالثنيا فكانه قال تملاتين نهارا ولونذر ثلاثي لسلة ونوى الليالى خاصة صح لانه نوى الحقيقة ولا يلزمه شي لان اللمالي لست محلاللصوم كذاف الكاف وكذالونذرأن يعتكف شهراواستثنى الايام لايحب عليه شئ لان الباقى الليالى المحردة ولايصم فيهالمناهاتها شرطه وهوالصوم كذافي فتح القسد برقيدنا كومه نذر بلسانهلان مجرد تية القلب لأيلزمه بهاشي (قوله ولياتان بندريومين) يعنى لزمه اعتكاف ليلتين مع يومهسما اذانذراعتكاف يومين لان المثني كانجمع فحاصله انه اماان يأتى للفظ المفردأ والمثني أو المحموع وكل منهما اماأن يكون اليوم أو الليل فهي ستة وكل منها اما أن ينوى الحقيقة أوالحاز أو يذويهما أولم تمكن له نية فهي أربعة وعشرون وقد تقدم حكم المحموع والمثنى باقسامهما بقى حكم المفردفان فالاله على ان أعتكف بو مالزمه فقط سواء نواه فقط أولم تكن له نية ولايدخل ليلته ويدخل المسعدة سلالفعر ويخرج بعد الغروب وان نوى الليلة معه لزماه ولونذراعت كاف ليلة لم يصع سواء كاننواها فقط أولم تكنله نية واننوى اليوم معهالم يصم كاقدمناه عن الظهيرية وفي فتاوى قاضيخان لونذراءتكاف ليلة ونوى اليوم لزمء الاعتكاف وان لميذو لميلزمه شئ ولامعارضة لماف

(قوله الافأيام الاضحى الخ) قال ف الولو الجية من كتاب الج عندذكر رمى الجسار ولوترك رمى جرة العقبة حتى دخل الليل رماها في بعرفة لبلة العرقبل طلوع الليل ولادم عليه لان الليل ف باب المناسك تبع للنهار الذي تقدم ولهذالو وقف

الفحرأ خراه ذلك (قوله فلسلة عرفة تابعسة ليوم التروية) وعليسه فليوم التروية لملتان واحدة أقدله وواحدة بعده والموم التالث منأمامالنحرلأ لملة له ولا الوأخرطواف الركن الىالغروب من الموم الثالثوجبدم كإيأبى تامل (قوله الااذا ذكر له عسدداه عسا) مخالف لمافي الحآنسة أيصا حبثقال ولوقال سع_لىأن أعتكف بومين لزمه الاعتبكاف للملتهما بدخل المحجد قسل غسروب الشمس وعكث تلك الليلة ويومها واللسلة الثانية ويومها وينرب بعسدعسروب الشمس وكدناهذافي الامام المكشرة مدخل قمل عروب التعس لان لملة كل يوم تتفدم عليه آه فكانعلمه أن يقول اذا ذكر مامدل على العسدد وفد بقال ان قوله وكذا هدافى الامام الكثيرة المراديهماكانجعا كثلاثه أيام مثلالالفظ أيام كشرة تأمل (قوله وفي الفتاوي الطهيرية ولإنذراعتكافشهر) أى وهو صحيح كما

الكتابينلانمافي الظهيرية انماهوانه نوى اليوم معها وهنانوى بالليلة اليوم فليتأمل وفي الكافي ومتى دخل في اعتكافه اللمل والنهار واستداؤه من اللمل لان الاصلان كل لملة تقمع اليوم الذي معدها الاترى الله يصلى التراويح في أول ليلة من رمضان ولا يفعل ذلك في أول ليسله من شوال وفي فتاوى الولوالجىم كتاب الاضحية الليسلة فى كل مقت تبع لنهار يأتى الاف أيام الاضحى تبع لنهار مامضى رففا بالناس اه وفي المحيط من كأب المحم واللباني كلها تا بعدة للايام المستقدلة لاللايام الماضمة الافامج فانهاف حكم الايام الماضمة فليلة عرفة تابعة لدوم التروية وليله المعرنا بعة ليوم عرفة آه فتحصل أنها تبعل أيأتى الافى ثلاثة مواضعوا ما قوله تعالى ولا اللمل سابق النهارفقال الامام فحرالدن الرازى في فسسر مان سلطان الله لوهوا لقمر ليس يسبق الشمس وهي سلطان النهار وقمل تفسسره اللمل لابدنحل وقت النهار وأطال الكلام فيبان الوجسه الاول فراجعه فعلى هذا اذاذكرالمثني أوالحموع يدخل المسهدقيل الغروب ويحرب بعد الغروب من آخر يوم نذره كما صرحيه قاضيخان في فتاواء وصرح بانه إذا قال أياما بيدأ بالنهار فيدخل المسجد قبل طلوع العجر اه قَعَلَى هذالًا يدخل الامل في نذر الآيام الاادا د كُرله عدد امعينا كالايخفي ثم الاصل انه متى دخل فاعتكافه الليل والمهار فاله يلزمه متنا معاولا يجزيه لوفرق ومتى لم يدحس الليل عازله التفرق كالتنامع فادآنذراعتكاك شهرارمه شهر بالايام واللبالى متتابعا في طاهرالرواية بخلاف مااذاندو أن يصر وم شهرا لا يلزمه التتاسع كمذاني البدائع وفناوي فاضحان وفي الحلاصة من الاعمان من الجنس الثالث فى السندر ولوقال لله على صوم شهران قال صوم شهر بعينسه كرجب يحب عليسه التتاسع ولوأ فطر يومالا يلزمه الاسنفيال كاف رمصان واغما يلزمه الفضاء وان فالله على صوم شهر وألم بعن انقال متتابعا لزمه متتابعا وان أطلق لا يلزمه النتابع وفى الاعتكاف لمزمه بصفة التتابع فالعنوغ مرالعين ثم في الصوم والاعتكاف ان أفسيد يوما ان كان شهر امعمنا لا يلزمه الاستنفال وأن كانعسرمعين لرمه اه يعني نرمه الاستنفيال في الصوم أن د كرالتتابع وفي الاعتكاف مطلقا وعلله في المسوط مان اعداب العمدمعتمر ما يحاب الله تعمالي وماأ وحب الله منتابعا اذا أفطرفه ومالرمه الاستقبال كصوم الظهارو المسل والاطلاق فالاعتكاف كالتصريح بالتتاسع بخلاف الاطلاق في نذر الصوم والفرق بينهماان الاعتكاف يدوم بالليل والنهارف كأن متعسل الاجزاءوما كانمتصل الاجزاء لايجوز نفر يفدالا بالننصم سعلسه مخللات الصوموالد لا موحد لملاف كان متفرقا وما كان منفرقا في نفسه لا يجب الوصل فيه الابالتنصيص اه وأطلق فى النيذر فشمل ما اذا نذراعنكاف يوم العيد فاله منعفد ويجبع السه فصاؤه فوقت آخرلان الاعتكاف لايصح الامالصوم والصوم فيمرام وكفرعن عمندان أرادعمنا لفوات البروان اعتكف فسه أجزأه وقد أساء كأف الصوم كذافى فناوى الولوالجي وغيرها وقدعم مماقدمناه ف الصوم اندلو نذراعتكاف يومأ وشهرمعسين فاعتكف قسله يجوزلاا الالتعمل بعسد وجود السساط تزوقد صرحوامه هنا وذكروافسه خلافا وينبغي أنالا يكون فسه خسلاف كإذ كرناه وكذا يلغو تعمن المكان كااذاندرالاعتكاف بالمحدالحرام فاعتكف في غيره وانه عوروفي الفتاوى انظهرية ولو نذراءتكاف شهرتم عاش عشرة أيام ثم مات أطع عنده عن جيدع الشهروف الكاف وليلة القدرف رمضان داثرة لكنها تتقدم وتتأخروعناهما تكون فيرمضان ولاتتفسم ولاتتأخرحتي لوقال فالولوالجية (قوله لكنها تتقدم وتتأخر) أى فيه

(قوله عتق اذا انسلخ الشهر) قال الرملي لتحقق وجودها فيه (قوله لم يعتق حتى ينسلخ رمضان الخ) قال الرملي لا حمال انها تقدمت قسل حلفه في هذا و تأخرت الى آخر لدان في ذاك فلا يتحقق الشرط الأما نسلاخه (قوله لانها لا تتقدم ولا تتأخر) قال الرملي يعنى ان كانت هي اللدلة الاولى فقد عتق مأول لدلة من القابل وان كانت الثانية أوالثالثة أواله ابعة الخفد وحدت في الماضى فتحقق وجودها قطعا بأول لدلة من القابل في كاب الحج كه (قوله لما كان مركا الخ) قال الرملي فيه نظر بل هو عبادة بدنية محضة والمال انا هو شرط في وجويه لا أنه جزوم فهومه ٣٠٠ وأخره عن الصوم لا نه منع النفس شهوا تها و الحج قد يكون مشتهى لا شتم اله على

العددة أنت وليلة القدرفان قال قبل دخول رمضان عتق اذا انسلخ الشهر وان قال بعد مضى ليلة منه لم يعتق حتى ينسلخ رمضان من العام القابل عنده مجوازانها كانت في الشهر المساخي في الليلة الاخيرة وعندهما اذامضى ليلة منه في العام القابل عتق لانها لا تتقدم ولا تتأخر وفي المحيط الفتوى على قول أبى حنيفة لكن قيده بحيا اذا كان الحيالف فقيها يعسرف الاختلاف وان كان عاميا فليلة القيد رليلة الساسع والعشرين وجعسل مذهب النها في النصف الاخترمن رمضان فالف ما في الحكاف وذكرف فتاوى فاضحانان المشهور عن أبى حنيفة انها تدور في السنة وقد تكون في مضان وقد تكون في غيره و في فتح القيدة المحرمة وأحاب أبوحنيفة عن الادلة المفيدة لكونها والعشر الاواخر بان المرادبذلك الرمضان الذي كان عليه الصلاة والسلام المسها فيه والساقات تدل عليه لن تأمل طرق الاحاديث وألفاطها كقوله آن الذي تطلب امامك واغافيه والمعس كان يطلب ليلة القيد من تلك السنة ومن علاماتها انها بلحة ساكنة لاحارة ولا قارة تطلع الشعس صبحتها ، لا شعاع كانها طست كذا قالوا واغاً خفيت لحته دفي طلبها فينال بذلك أجرائج تهدين في العيادة كا أخفى سجانه الساعة ليكونوا على وحل من قيامها بعتة والله سجانه و تعالى أعلم في القيادة كا أخفى سجانه الساعة ليكونوا على وحل من قيامها بعتة والله سجانه و تعالى أعلم في القيادة كا أخفى سجانه الساعة ليكونوا على وحل من قيامها بعتة والله سجانه و تعالى أعلم في القيادة كا أخفى سجانه الساعة ليكونوا على وحل من قيامها بعتة والله سجانه وتعالى أعلم

و كاب الج كه

لما كانعركامن المال والبدن وكان واحباف العمر مرة أخره ولمراعاة ترتيب حديث العجيبين بني الاسلام على خسوختم بالمحج وفي رواية ختم بالصوم وعلما اعتمد المحفارى في تقديم المحج على الصوم وهوف اللغة بفغ الحاء وكسرها وبهما قرى في التغريل القصد المحمقطم لامطلق القصد كاطنه الشارح وجعله كالتيم وفي الفقه ماذكره بقوله (هوزيارة مكان مخصوص في زمان مخصوص بفيعل مخصوص) والمراد بالريارة الطواف والوقوف والمراد بالمكان المخصوص الميت الشريف والمجسل المسمى بعرفات والمراد بالزمان الخصوص في الطواف من طلوع الفير يوم المخروف المحسوم عرفة الى طلوع الفير وم المخروم بهذا التقرير طهران المحج اسم لافعال المخصوصة من الطواف الفرض والوقوف في وقتم ما محرما بنية المجسابة المجاسسياتي ان الاحرام شرط واند فع به ماقرره الشارح من فهم كلام المصنف على انه في الشريعة جعل لقصد بدليل ما في عدة الفتاوى وصف فان المصنف لم تعرض للقصد واغمارة وهي فعل لاقصد بدليل ما في عدة الفتاوى اذا حاف ليزورن فلانا غدا فذهب ولم يؤذن له لا يحنث ولولم يستأذن و رجم عضت اه فلا بدمن اذا حاف ليزورن فلانا غدا فذهب ولم يؤذن له لا يحنث ولولم يستأذن و رجم عضت اه فلا بدمن

السفر وفي تفريج المهدوم ارجع الى النهر وقوله لامطلق القصد الخ) قال في النهر هولغة من اللغة وقيده في الفح مستشهد القواد وأشهد من عوف حؤولا كيرة

مسير محمحسون سبالزبرقان المزعفرا

﴿كَابِالْجِ﴾ هوزيارةمكان مخصوص فىزمان مخصوص بفعل مخصوص

اى يقصد ونه معظمين الماه قال النالسكيت هذا معناه الأصلى ثم تعورف استعماله في القصدالي مكة النسك تقول حجت الميت أحجه حجا عاما حاج اهل اللغة فتقييده عمل اللغة فتقييده عمل اللغة فتقييده عمل ومااستشهد به من البيت

لايدل على العلايستعمل في مطلق القصد لان غاية ما أفادا له استعمل في بعض مداولاته تامل (قوله الدهاب وجهذا التقرير في منافع التقرير في التقيير التقرير في التقرير في التقرير في التقرير في التقرير في التقدير ويكون قوله بفعل مخصوص حدوا الذاب كا قالوا هو المواف والوقوف على ان المجار والمجرو رمتعاق بزيارة واذا فسرت بالفعل آل المعنى الحمال وبه يصدير الثانى غير الاولوفسر والزمان المخصوص باشهر المجوه والذي ينبغى اذ الموقوف التقريب في التهديد (قوله على الهنى الشريعة) أي حاملاله أي لهنا المصنف على الهالخ

إقوله وليوافق) كانه عطف على معنى ماتقدم أى قررت كلام المسنف بكذالما بروليوافق (قوله فليكن الجالخ) أقول قديقالان المشايخ ذكر والفظ القصد الخاص وقالوامع زيادة وصف لان المج في اللغة القصد ولابد في الغالب أن يكون المعنى اللغوى موجودا في المعانى الاصطلاحية والاصطلاحي أحس فلذاد كروا اللفظ اللغوى وقيد ومنالشروط الشرعية المبكون أحص ولدس غيره من العبادات المذكورة مأخوذ الى معناه النية أو القصد ولداعرفوا التيم بانه القصد الى صعيد مطهر فتا مل (قوله و يشكل عليه ما قانوا الح) عكن الجواب بان الموت من قبل من له المحق وقد أنى بوسعه من ركن أوركنين ان عد الاحرام و كاوقد وردا تج عرفة بحلاف من رجع كذا في شرح المقدسي (قوله وشرائطه ثلاثه الحق وقد أنى بوسعه من ركن أوركنين ان عد الاحرام في منه المناسطة من المناسطة قسمارا بعا وهو شرائط وقوع المج عن الفرض وهي تسعة الاسلام و بقاؤه الى الموت والعقل والحرية والملوغ والاداء بنفسه ان قدر وعدم نية النفل وعدم النفل اذا أسلم والمناسطة عن المناسطة عن المناسطة وان تأب ولا الحنون والمنبي والعبدوان أواق و بلم وعتق ٢٠١٠ بعد، ولا باداه الغيرقيل العذر

ولالدة المفيل أوعن الغيرأومع الفسادفهؤلاه لوجوا ولو بعدالاستطاعة لايسقطعنهم الفرض وجب علمهم ثانيا اذا استطاعوا اه (قوله والوقت) قال الرسلى سند كره أيضاف شرائط الععة ولاشك انمن لم مدرك وقت الج لمعب عليه والهلايضم الأف وقتهالخسوص فكان شرطا للوحوب وشرطا للصةنامل اه وفي لماب المناسك السابع الوقت وهوأشهرا لجرأو وقت خروج أهمل للدهان كانوائغـــرحون قىلها

الذهاب مع الاستئذان وسلم من بحث المحقق ابن الهمام على المشايخ من ان التعريف بالقصد الحاص تعريف له بشرطه وليوافق تعريف نقسة العبادات فان الصلاة اسم لافعال مخصوصة هي العيام والقراءة والركوع والمحود والصوم اسم للامساك الحاص والزكاه اسم للايتاء المخصوص فليكن انج اسمالافعال مخصوصة ولامرادمالز بارةز بارة البيت فقط والدحينية يصيرا بج اسما الطواف فقط وليس كذلك والدكمنه شيا تنالطوا فبالبيت والوفوف بعرفة بالشرط السابق ويسكل عليه ماقالوا ان المأمور بالجج اذامات بعد الوقوف بعرفة فيل طواف الزمارة والمديكون مجز تا بخلاف ما آدا رجمع قبله فانهلاو جود للمح الأبوجود ركنيه ولم يوجدافيذ غي أن لايحزئ الاسمر سواءمات المأمورأو رجع وسببه البيت لامه يصاف البه ولهذا لم يسكر رالح على المكلف وشرائطه ثلاثة شرائط وجوب وشرائط وحوب اداء وشرائط صحة والاولى عمانية على الاصح الاسلام والعفل والسلوغ والحرية والوقت والفدره على الزاد والقدرة على الراحلة وآلعلم مكون المحية فرضا وقدد كرالمصمص منهآسته وترك الاولوالاحبر والعذرله كعبره انهما شرطان لكل عمادة وقديفال كدلك العقل والبلوغ والعلم المذكور يشتلن في دارالاسلام بمعردالوجود فيهاسواء على ماله رضية أولم يعلم ولا فرق في دلك بين ان يكون نشأعلىالاسلام فهاأولافيكون دلك علىأحكمنا ولمن ى دارا محرب بأحيار رحلس أورجل وامرأتين ولومستورن أوواحدعدل وعندهما لاتشترط العدالة والملوغ والحرية فمه وفي نظائره الخسة كاعرف أصولا وفروعا والثانية خسية على الاصم معة البدن وزوال الموابع الحسية عن الذهاب الى المجهوأ من الطريق وعدم قيام العدة في حق المرأة وخوج الروج أو المحرم معها والثالثة اعنى شرائط العجة أربعة الاحرام ما محي والوقت الخصوص والمكان الخصوص والاسلام ومنهم من

فلا يجب الاعلى القادرفيها أو في وفت خروجهم فان ملكه أى المال قسل الوقت فله صرفه حدث شاه ولا تج علمه وان ملكه فه فلا يعب الاعلى القادرفيها أو في وفت في ما يستم في المالي في المنافقة في المنافية في ا

ترى (قوله لاستلزامه النية وغيرها) لان الاحرام هو النية والتلبية أوما يقوم مقامها أى من الذكر أو تقليد البيد نقمع السوق كافي اللباب وشرحه للقارى ٣٣٢ (قوله والحلق أوالتقصير) فيه ان أحده سذي شرط للغروج من الاحوام وأحيب بان

ذكر بدل الاحرام النية وهذا أولى لاستلزامه النية وغيرها وواجياته أعنى التي يلزم بترك واحدمنها دم انشاء الاحرام من المقات ومدالوة وف معرفة الى الغروب والوقوف بالمزدلفة فيما سن طلوع فر يوم المحرالى طلوع الشمس والحلق أوالتقصير والسعى بين الصفا والمروة سبعة أشواط وكويه بعد طواف معتدبه ورمى الحمار وبداية الطواف من الجرالا سودوالتيامن فيسه والمشى فيه لمن ليسله عذر عنعهمنه والطهارة فسممن الحدث الاصغر والاكروسترا لعورة وأقل الاشواط السبعة وهي ثلاثة وبدايةالسعى سأالصفا والمروةمن الصفا والمشى فمملن ليس لهء ندر وذبح الشاة للقارنأو المتمتع وصلاة ركعتمن لكل أسبوع وطواف الصدر والترتيب سنالرمي وانحلق والذبح يوم المغر وتوقمت الحلق مالم كأن وتوقمته مالزمان وفعل طواف الافاضة في أيام النحر وماعداهذه المذكورات عماساتي بانهمفصلاسنن وآداب وامامحظوراته فنوعان مايفعله في نفسه وهوا لجماع وازالة الشعر وقلم الأطفار والتطنب وتغطبة الرأس والوجه ولبس الخبط ومايفعله فءمره وهوحلق رأس الغسير والتعرض للصيدفي الحل والحرم واماقطع شحير الحرم فلاينبغي عده مماتحن فدم كافي النهاية فأن حره تملا تتعلق بالمح ولابالا حرام كذافى فتح القدر وقد يقال أنه كصيدا كحرم وقدعده من محظوراته فلابدع فأن يكون حراما بجهتن كالايخفى وان أدادا مجمهمات يسغى الاعتناء بها وهى البداية بالتو بة بشروطهامن ردالمظالم ألى أهلها عندالامكان وقضاء ماقصرفى فعله من العمادات والندم على تفريطه في ذلك والعزم على عدم المود الى مثل ذلك والاستحلال من ذوى الخصومات والمعاملات وتحصد الرضامن يكره السفر مغير رضاه وفي الخلاصة معز بالى العدون اذا أراد الان أن يخرج الى الحجوانوه كاره لذلك ان كان الآن مستغنما عن خدمته فلا مأس مهوان كان محتاجاً يكره وكدا الام وفي السرالكمراذالم عف علمه الضعف فلا مأس موكذا أن كرهت خوجه زوجتهومن علىه نفقته واللم يكن علمه نققته فلأنأس مهمطلقا وفي النوازل ان كان الابن أمردصبيم الوجه اللاب أنَّ عنعه عن الخروج حتى بلَّحي وان كان الطريق محنوه الايخرج وان لم يكن أمرد اله وفي فتَّح القدير والاجدادوا كحدات كالابو ينعندفقدهماو يكره الخروج للغزو وانحج لمديون وانلم يكن أه مال يقضى مه الاان بأذن الغريم فان كان مالدت كفيل باذره لا يخرج الا باذنهما وان بغيراذته فياذن الطالب وحده اه وهددا كله في ج الفرض المافي ج النفل فطاعة الوالدين أولى مطلقا كاصر ح مه في المانتقط ويشاور ذارأى في سهره في ذلك الوقت الله نفس الحج فانه خسير وكذا يستخبرالله فى ذلك ويجتهد في تحصيل نفقة حلال فانه لا يقدل بالنفقة الحرام كاورد في الحسديث مع انه تسقط الفرض عنه معها وان كأنت مغصوبة ولاتنافي سنسقوطه وعدم قبوله فلايثال لعدم القبول ولا يعاقب فى الا تنوة عفاب تارك الحج ولابدله من رفيق صامح بذكره أذا نسى و بصره اذا بزع ويعسه اذا عجز وكوبه من الاحانب أولى من الاقارب عنسد بعض الصالحين تمعدا من ساحة القطيعة ويرى المكارى مايحمله ولايحمل كثرمنه الاباذنه وقدد كرعن بعض السلف ويقال انه الشافعي وقيل ابن المبارك وقيل ابن القاسم صاحب الامام مالك انه دفع اليسه مطالعة ليحمله الى انسان فامتنع من حلها بدون أذن المكارى الكونه لم يشارطه على ذلك و رعامن فاعله وكذ المحستر زمن تحميلها فوق ما تطيق ومن تقليل علفها المعتاد الاضرورة ولومملوكة له وفي اجارة الخلاصة حل المعمر

له اعتبارات فاعتدار شرطمته بعته بعدطاوع الفحر فىالججو يعدأ كثر الطواف في العصمرة واعتبار وجويه كونه بعدارمي فياهج وبعد السعىفي العمرة واعتمار جوازه كون وقته طول العسمر كاأفاده فسرح اللماب أقول فعملي هذا فقسول المؤلف الأتني والترتدب سيناارمي وامحلق لدس واحدا آحر لانه المراد من قوله هذا والحلق أوالتقصرنامل (قوله انه دفع اليه مطالعة) ألذى فالنهر بطاقية وهي الرقعمة الصغيرة المربوطة مالثوب التي فها رقم ثمنه كإفى القاموس والمرادبهاهناالمكتوب (قوله وفي الحارة الخلاصة الخ) قال الرملي نقله فها عن الفتاوي الصغري وأقول لعسمرى هلذا اححاف عـــــــلى اكجــــار وانصاف في حق الحل فتأمل وذكر فيانجوهرة انالم ستة وعشرون أوقية والاوقيةسيعة مثاقيل وهيءشرة دراهم والمتاثتان وأر بعمون مناهى الوسيق فبكون

جل المجسل وسقاً وهو بالارطال الزملية تسعة وستون رطلا وثلث وطلوه وقنطا ردمشتى تقر ساعلى ان الرطل الرملي تسعما ثنة درهم وبلائم تفسيرا لوسق بحمل البعيرمائتان وأر بعون مشاولا يلائم التفسير بغسيره تامل (قوله والاوشارك فالاستعلال من الشركاء عناص) كذافى ، قض النسخ وفى ، قضها والافلا بشارك وفى بعضها والالاولوشارك فالاستعلال عناص وهي أحسن (قوله خوفا عماذ كرنا) من الرياء والسمعمة عمر والفخر (قوله وهو البيت كذلك)

أىلايتعدد (قوله ارتفع الاثم اتفاقاً) كذاتى التسن وقال نوح افندي الظأهسران وآده بالاثم اثم نفسويت الججلااثم تأخبره فالهلاس تفععند أى توسف كامروبدل علمه قوله ولومات ولمحج ائم مالاحاعاى ائم تفو تسملانه سأخسره عرضه على الفوات آه وفعما استسدل مه نظر بدل علىه بحث المؤلف فى كالرمالز يلعى ونقسل الاقوال الثلاثة وماذاك الافالتأخسراذلاشك في اثم تارك فرض قطعي . والالميكس فسرضاولا واحتافالراد فيالموضعين اثم التأخريدلعلم فرص مرة على الفور ما قال في الفتم ثم على ماأورده المستنف نأثم مالتأخـــبرعن أولسني الامكان فلوج بعسده ارتفع الاثم اله وفي القهستاني فعاثم عند الشعن بالتأخراليعره الاعلار الااذاأدى ولو في آخر عمره وانه راقع للإثم للاخلاف وحينتذ فهومخ الف القاهاءن صدوالشر يعتمن عدم

ماثتان وأربعون منا وحل انحارمائة وخسون منافالوا ولايشارك فى الزاد واجتماع الرفقة كليوم اعملىطعام أحمدهمأحل وينبغى أن يستثنى مااذاعلت المسامحة بدنهما فله المسآركة والاوشارك فالاستحلال من الشركاه مخلص وتجر بدالسفر عن التحارة أحسن وأواتحر لا ينقص ثوامه كالغازى اذا اتجركاذكر الشار عفى السسر وأماءن الرياء والسمعة والفغرطاهرا أو باطنا ففرض وخلط التجارة بهذاالقسم كمافي فتح القديرتم الايندفى وأماال كوب في الحمل فكرهه بعضهم خوفام اذكرنا ولم بكرهه بعضهم اذاتج ردعن ذلك فغي التحقيق لااختسلاف وركوب المحمل أفضل ويكره المجععلى الجار والظاهرانها تنزيهية بدلسل أفضلية ماقابله والمشى أفضل من الركوب لمن يطبقه ولايسىء خلقه واماج النبي صلى الله علمه وسلم راكا فلاله كان القدوة في كانت الحاجة ماسة الى ظهوره ليراه الناس وسأنى انضاحه انشاءالله تعالى ف محله ولاعبا كس في شراء الادوات والراد ويستحب أن يجعد لنروجه يوم الخدس أوبوم الاثنين ويفعل ماذ كره العلماء في آداب السفر (قه له فرض مرةعلى العور) أى فرضًا مح في العمر مرة وأحدة في أول سني الامكان والفور في اللغة من فورالقدر عليانها وفعل ذلكمن فوره أى من وجهه ذلك وهومن فورا لقدرقيل ان تسكن قال الله تعالى من فورهم هذا ولميذ كرالمصنف فرضيته قصدالانهامن المسائل الاعتقادية فليست من مسائل الفقه لان مسائله ظنية واغاذ كره توطئة لما بعده ودلدله الفرآنى والهاعلى الماس ج الميت من استطاع اليه سيلاوالسنة كشيرة واماكونه لايتعدد فلان سبيه وهوالميت كذلك وامآتكرر وجوب الركاةمع اتحادالمال فلان سيمهوالنامي تفديرا وتقديرالفياء دائر مع حولان الحول أذاكان المال معداللاستنماء فيالزمان المستقبل وتفء رالنماءالثابت فهذا الحول غبر تقديرالنماء في حول آخر فالمال معهدا النماءغيرا لجموع منده ومن النماءالا توفيتعدد حكا كتعدد الوحوب بتعدد النصاب ورواية أحدمرفوعا انجيم وفن زادفهو تطوع واما كونه على الفو رفهوة ول أبي يوسف وأصح الروايتين عن أبي حنيفة وعندمجد يجب على التراخى والتجيل أفضل كذاف انحلاصة وتحقيقه ان الآمراغ الهوطاب المأمور به ولادلالة له على الفور ولاعلى التراخي فأخذبه مجدوقواه بانه عليه السلام عجسنة عشروفرضية المحيكانت سنة تمع فيعث أبابكر عج بالناس فيها ولم يحجه الى القابلة وأما أبو حسفة وأبو بوسف ففالا الاحتياط في تعيين أول سنى الامكان لان الحيم له ودت معمى في السنة والموت في سنة غيرنا درفنا حيره بعددا لتمكن في وقته تعريض له على الفوات فلا يحوز وبهذاحصل المحوابءن تأخبره عليه الصلاة والسلام ادلا يتحقق ف حف تعريض الفوات وهو الموحب الفورلانه كان يعمله أمه يعيش حتى يعيم الناس مناسكهم تسكم التبليغ وبهدا التقر برعلم انالفور يفظنية لاندليل الاحتياط طني ومقتضاه الوحوب فاذا أخره وأداه بعسد ذلك وقع ادآه ويأثم بالتأخير لترك الواجب وثمرة الاختلاف تظهر فيمااذا أخره فعلى الصحيح بأثم ويصمر فاسقامرد ودالشهادة وعلى قول مجدلا وينبغي انلايصيرفاسفامن أولسنة على المذهب الصيمرل لابدأن يتوالى عليه مسنون لان التأخير في هذه اتحالة صغيرة لافه مكروه تدر عاولا يصر وأقا إبارتكابهامرة بللابدمن الاصرارعليها واداج في آخرعمره أرتفع الاثم اتفاعاقال الشارح ولومات والمحيم المرالاج اعولا يخفى مافسه وأن المشايخ اختلفوا على قول محد ففيل يأتم مطلقا وقيل لا أثم

ارتفاع الاثم عندالثاني (قوله فقيل يأثم مطلقا) قال في النهر لم أرعن مجد القول بالاثم مطلقا اذبتقد يُره يرتفع الخلاف فالطاهر ان هذا مهونع المنقول عنه كافي الفتح انه على التراخي فلا يأثم اذا يج قبل موته عادا مات بعد الامكان ولم يحيم ظهرانه اثم ونقسل القولى الآخرين ثم قال وصحة الاول غنية عن الوجه وعلى اعتباره قبل يظهر الاثم من السنة الاولى وقيل من الاخبرة من سنة رأى في نفسه الضعف وقبل بأثم في المحافة غبر محكوم معين بل علمه الى الله تعالى اله ولا يخفى علمك ما فيه فان ما ادعى عدم رقيبة نقله بيسد وتلفظه بفيه وهو قول الفنى فاداً مات بعد الأمكان ولم يحيح ظهر انه أثم وهو معنى قول المؤلف بأثم مطافا أى سواء فأه الموت أولا وقوله ادبتقد بروبر تفع الحلاف ممنوع فانه على قول الامامين بأثم بالتأخير عن أول سنى الامكان كام وعلى قول مجد بظهر بالموت المسه وكلام المؤلف في الداسات والفرق واضح تدبر (قواه فقالوا جالنه فضل أفضل من الصدقة) قال الرملى قال المرحوم الشيخ عبد الرجن العمادى مفتى الشام فى مناسكه واداج حبة الاسلام فصدقة النطوع بعد ذلك أفضل من بالتطوع عند عبد المرحوم الشيخ عبد الرجن العمادى مفتى الشام فى مناسكه واداج حبة الاسلام فصدقة النطوع بعد ذلك أفضل من أنواع المشقات الموجمة عند مجدوا كج أفضل عنداى يوسف عس وكان أبو حنيفة رجه الله يفول بقول مجد فلا جوراى ما فيه من أنواع المشقات الموجمة

مطلفا وقيلان خاف الفوان بان طهرت له مخالل الموت في فلمه فاخره حتى مات اثم وان فج أه الموت لابأثم وينبغي اعقادالفول الاول وتضعمف الفول الثاني لانه حمنتذ يفوت القول بفرضية المجيلان فائدتهاالا شمعند عدم الفيول سواء كأن مصقا أوموسعا اللهم الاأن يقال فائدتها على هذا القول وجوبالا يصاععلمه فسيسل موته واذالم يوص بأثم لترك هدذا الواجب لالترك الحج وعلم من قوله فرض مرةان مازاد علما فهو اطوعو يشهد له الحذيث السابق وعند السافعية أن المجهلا يوصف مالنفلية بالمرة الأولى فرض عسوما زادففرض كفاية لانمن فروض الكفاية المجع البدت كل عام ولم أره لا تمتنابل صرحوا بالنفلية فقالوا ج النفل أفضل من الصدقة ولا يخفى انه اذ أنذرا محج واله يصرفرضا أيصا ومن فروعه مافى الخلاصة رجل قال لله على مائة حجة لرمتمه كلها ولوقال أناأحج لاجعليه ولوقال اذا دخلت الدارفأما أج ازمه عند الشرط ولوقال المريض ان عافاني الله تعالى من مرضى هـ ذافعلى حة فرئ لزمنه حبة وأن لم يفل على حبة لله لان الحجة لا تـ كون الالله ولو برأ و جماز عن جة الاسلام ولونوى غيرجة الاسلام صحت نينه اه وظاهره انه ينصرف الى جة الاسلام من غير نيته ويسغى أن ينصرف الى عبرجة الاسلام بغيرتمة الاأن ينويها وقد صرح مه الشار حالزيامي في كاب الاضعمة لكن علل المحقق ان الهمام القف الخلاصة مان الغالب ان بريد مه المريض الذي فرط فى الفرض حتى مرض وقد قد مناان المحم يتصف بالحرمة اذا كان المال واماو عمر أن يقال انه يكون واجما وهوماادا حاوز الميقات بغبرا حرام فانهم قالوابحب علمه أحدا لنسكن أماا محج أوالعمرة واذا اختارا محيوانه يتصف بالوجوب وقدقد مناانه يتصف بالكراهة وهو جه بغدراذن أبويه شرطهأو بغسراذن صاحب الدين فتحررمن هذا اله يكون فرصاووا جياونفلاو حراما ومكروها والظاهر الهلايتصف بالاباحدة لانه عبادة وضعا (قوله بشرط مرية وبلوغ وعقل وصعة وقدرة زاد وراحلة فضل عن مسكنه وعالا بدمنه ونفقة ذها به وايابه وعياله) فلا جعلى عبد ولومد برا أوأم ولدأ ومكاتبا أومبعضا أومأ ذوناله في الحجولو كان بمكة لعدم ملكه بمخلاف الصوم والصلاة لان المج لايتأتى الابالمال غالما بخلانهما ولفوات حق المولى في مدة طويلة وحق العبد مقدم باذن الشرع والمولى وانأدمه ففدأ عاره منافعه والمجر لا يجب بفدرة عارية ولاعلى صبى ولا مجنون وفي المعتوه

لتضاعف الحسنات رجع الى قول أبى يوسف اه قلت قد يتال ان صدقة التطوع فى زماننا أفضل لما يلزم الحاج غالبا مسن ارتكاب الخطورات ومشاهدته بشرط حرية وسلوغ وعقل وصحة وقدرة زاد وراحلة فضلت عسن مسكنه وعما لابدله منه ونفقة ذها به وايا به وعماله

لفواحش المنكرات وشي عامة الناس بالصدفات وتركهم الفقر اعوالا يتام فحسرات ولاسماف أيام الغلاء وضيق الاوفات و بتعدى النفع تتضاعف انحسنات ثم رأيت ف متفرقات اللباب المجزم بان الصدقة أفضل منه وقال شارحه القارى أي على

ماهوالمختاركافي التحنيس ومنية المهتى وعيرهما ولعل المث الصدقة محولة على اعطاء الفقير الموصوف خلاف بعاية الفاقة أوفي حال المحاعة والاوالمج مشتمل على النفقة الله وردان الدرهم الذي ينفق في المج بسمه عمائة المختلف المحال عمول على المج الفرض على الهلاما العمن كون الصدفة للمعتاج أعظم أجرا من سمعمائة (قوام ولا يحفي المخال على فالمناهمان كذر أو مصاء بعد فساد أواحصاراً والشروع فيه بماشرة أحرام المخارف المفالح على عبد الخياب المدائخ المحتاج على المحال المحتاج على المحتاج على المحتاج المحتاج المحتاج المحتاج المحتاف المحتاج المحتاط المحتاج المحتاج المحتاج المحتاج المحتاج المحتاج المحتاج المحتاط المحتاج المحتاج المحتاج المحتاج المحتاج المحتاج المحتاج المحتاط المحتاط

محمة جالصى الغبرالمبرآذاناب عنه وليه في النبه كذاف شرح لداب المناسك اندلاعلى القارى أقول المتعين جلمافي الدائع محمة جالصى الغبرالمبرآذاناب عنه وليه في النبه كذاف شرح لداب المناسك اندلاعلى القارى أقول المتعين جلمافي المدائع على أداء المحمنون والصدى بنفسهما بلا ولى وجل ما نقله ان أمير حاج على ما ادا أحرم عنه ما وليهما فال الحذون كالصى في ذلك كا سينذكره قريباعن الدخيرة والولوالحمة وغيرهما (قوله والمراد بالمحمة صحية الجواري) قال في النهر قال بعض المتأخرين برد علم ما المريض المناف الم

ولامقطوع الرجلسن) الظاهران مقطوع الرحل الواحدة ومقطوع المدين كــذلك لظهورا تحرج علمهما ان وقع النكلف للمع بانفسهما غرابت المكرماني صعلى مقطوع اليدبن أيساهقطوع الرجل الواحدة بالاولى كذاف شرح اللما لللا عــــلى الفارى (قوله والحيوس)قال العُلامة منلاعلى القارى في شرحه على لما المناسك بقيل عنشمس الاسسلام ان السلطان ومن ععناهمن الامراءدوى الشان ملحق بالمحموس فيهذاالحك فعيالج فماله يعنيادا كان له مال غبرمستغرق محفوق الناس فيذمته

خلاف فى الاصول فذهب المصنف تبعالفذر الاسلام الى انه يوضع عنسه الخطاب كالصي فلا يجب عليه شئمن العبادات ودهب الدبوسي فى النقويم الى أنه مخاطب بالعبادات احتياطا والمراد بالصحة صة الجوار - فلا يحب اداء الحج على مقد عدولا على زمن ولا مفدو - ولا سقطو عالر - لد من ولاعلى المريض والشبح الدىلا شت بنفسه على الراحة والاعمى والحيوس واكنا تف من السلطان الدى عنع الناسمن الحروب الى المحيلاب علم ما محيراً فسهم ولا الاجاج عنهم ان ودرواعلى ولا عدامة المذهب عن أبي حنيفة وهو رواية عنهما وطاهر الروايد عنهم الندج بعلم ممالا جاج وان أجوا أخزأهم مادام العزمستمرابهم فارزال فعلهم الاعاده بأمهسهم وظاهرماى التحقق احساره فانه افسصر عليموكذا الاستعابى وفواه الحمى فأقم العدير ومشى على ان العجة من شرائط وحوب الاداء واتحاصل انهامن شرائط الوجوب عنده ومن شرائط وجوب الاداء عندهما ووائدة الحلاف نظهر فى وجوب الاجاب كاد كرماوف وجوب الايصاء وعسل الحلاف ماادالم بهدر على الحيوه وصحبع ا، اانقدرعليه وهو صحيم تم زال العجة صل أن يخرب الى الحيه فاله ينفررد ينافى دمته بعد علسه الاحاجا تقافالما النو بهان في الطريق والهلاعب علسدالا يصاعبا عج لامه لم يؤخر بعد الايجاب كذافي المتجنيس ولافرق في الاعمى من ان يجدقاً تدااولاه والمشهور عن أبي حنيقه لان العادر بقدرة غيره ليس بفاذر ولوتكلف هؤلاء المحي بانفسهم سقط عنهم حتى لوحدوا بعدد لك لايحب عليهم الاداء لأنسفوط الوجوب عنهم الدفع الحرج واذا فحملوه والععن حسدالاسلام كالفعراداج وآما القدرة على الزادوالراحة والعقهاء على آمه من شرط الوجوب فلا وجوب أصلا ينعلى بالفقير لاشتراط الاستطاعة في آيدا مج وفسرن بهما والدى عليه أهل الاصول ومنهم صاحب التوضيح تبعالفغر الاسلام ان الفدرة الممكنة كاراد والراحل للح شرط وجوب الاداءلا شسرط الوجوب لآن الوجوب حبرى لأصنع للعبدفيه وليس فيه تكليف لانه طلب ايقاع الفعل من العبدو بهس الوجوب ليس كذلك ألاترى ان صوم المريض والمسافر واجب ولا تمكليف عليهما وكدا الزكاه فبسل الحول

دوننف لانه متى وجمن عملكته في رب البلادونقع الفهنة بين العبادور عما يعنسل في تلك المحالة ورعمالا عكنه ملك آ ومن الدخول في حد عملكته في في في في في في في المحالية المحلوب الم

اذاوسل الى المواقعة صارحكمه حكم أهل مكة في عليه وان لم يقدر على الراحلة اله وتسامه فيه (قوله والفقير لا يتاقي فيه ذلك) أى لا يه لو كان اله مال يوصى به لوجب عليه الاداء بنفسه لا نه واحد للزاد والراحلة وفيه نظر لا يه قديم سكن وخادم فيكنه وقت لا عكنه فيه الخروج والمعتبر ملكه ذلك وقت الامكان كا يأتى ولا نه قد يكون له ما يعتاج المسهم ن مسكن وخادم فيكنه الايساة من غنه لا نه يستغنى عند بعدم وته وعلى جعسل القدرة المذكرة وشرط وحوب الاداء لا يم يتأتى فيسه لروم الايساء بمياد كرنا فقد ظهر الغرق ينهما لعدم أصل الوحوب عليه بخلاف ما اذا جعلت شرط وحوب الاداء لا نه يتأتى فيسه لروم الايساء بمياد كرنا فقد خطهر الغرق ينهما نامل (قوله وأطاق في الرادائي) قال ابن العمادى في منسكه وههنا فائدة ينبغي للعامة التنبه لها وهي ان عدم القدرة على ما بوت به العادة الحدث لم تشرما أله لله وترسم الهدية للإقارب والاصحاب ليس بعذر مرخص لتأخير الجح فان هذا لدس من الحواج الشرعية فن امتنع من الجحدر دذلك من المرافق النام مرافع المنام من المواجعة والمنام في المنام المنام في المنام المنام المنام في المنام في المنام في المنام في منسكه الكبير واعلم ان موادا في حكمه لم أد تعرض الا بل ذكراكان أوأنثي كا قاله السندى تلمذا لمحقول المنام في منسكه الكبير واعلم ان موادا في حكمه لم أد تعرض الا بل ذكراكان أوأنثي كا قاله السندى تلمذا لمحقول المنام في منسكه الكبير واعلم ان موادا في حكمه لم أد تعرض الا بل ذكراكان أوأنثي كا قاله المنام في منسكه الكبير واعلم ان موادا لفقها هون الراحلة المركب من الابل ذكراكان أوأنثي كا قاله المنام في منسكه الكبير واعلم ان موادا في حكمه لم أد تعرض الاملاد كراكان أوأنثي كا قاله المنام في منسكه الكبير واعلم ان موادا في حكمه لم أد تعرض الاملاد كراكان أوأنثي كا قاله المنام في منسكه الكبير واعلم ان موادا في حكمه لم أد تعرض الاملاد كراكان أوأنثي كا قاله وشرك من الاملاد كراكان أوأنث كراكان أورند كراكان أورندي كلم الكبير والمورد في حكم الكبير والمورد كراكان أورند كراكان أواندي كالمورد المنام كراكان أورند كراكان أورند كراكان أورند كراكان أورند كراكان أورند كلك كراكان أورند كراكان أور

وقد ظهر العبد الضعيف ان الفقها واغمالم بوافقوا الاصوليين على ذلك اله لا فائدة في جعله شرط وجوب الاداء لان فائدة الفرق بدنهما هوازوم الا يصاء عند الموت وعدمه والفقير لا يتأتى فيد ذلك فلهذا جعلوا القدرة من شرائط أصل الوجوب ولم أرمن نه على هذا وقول الحقق في فتح القدير واعلم ان القدرة على الزاد والراحلة شرط الوجوب لا نعلم عن أحد خلافه مراده عن أحدمن الفقها والافقد علت ان الاصوليين على خلافه وعلى ماذكره الاصوليون فلا يتأتى بحث الماذكور في الفقير كالا يعنى وأخلق في الزاد فأ وادانه يعتبر في حقى كل أنسان ما يصم به بدنه والناس متفاوتون في ذلك والراحلة في الله قد المرافأ والراحلة في الراحلة من بغل أوجار فانه لا يجب عليه ولم أره صريحا والماصر حوا بالكراهة و يعتبر في حقى كل انسان ما يسلم في عرفنا داكره وهوا لمسمى في عرفنا داكره وهوا لمسفى عرفنا والموامنة والموامنة وان أمكنه السفر على وهوالمسمى في عرفنا حارة أوموهمة وان أمكنه والأبان كان مترفها فلا بدأن يقدر على شق مجل وهوا لمسمى في عرفنا عارة أوموهمة وان أمكنه أن بحث على وهوالمسمى في عرفنا على الطريق وهوالمرط سواء كان أن بحث ترى عقبة لا يجب عليه لانه غير قادر اعلى الماري كان مترفها فلا بدأن يقدر على اثنان راحلة يتعقبان عليها بركاحدهما مرحلة والاخر عقبه والمنات المنات المارة والموالة والمنات المارة والمنات المارة والمنات المنات المارة والمنات المارة والمنات المنات المنا

العلى المسالطارى وفى معنى الراحلة كل جولة معنى الراحلة كل جولة المائج من برذون أو بغل أوعمار وقال الاذرعى منهم هو معيم فيمن بينه وت العادة بالسافة دون بين مكة مراحل يسيرة في مثل تلك المسافة دون المراحل المعيدة كاهل المراحل المعيدة كاهل المشرق والمغرب مشلا المنادة بالمائل المقوى

على قطع المسافات الشاسعة غالما اله وهو تفصيل حسن جداولم أرفى كلام معلم الشيخ اسمعيل قدرايت ولله تعالى أصحابنا ما يخالفه مل يند في أن يكون هذا التفصيل مرادهم اله (قوله ولم أره صريحا) قال الشيخ اسمعيل قدرايت ولله تعالى المحدف المحدف المحتمدة المحسرة العقى مرمر شرح الصسماغي ما هوصر مح فيه ولفظه ولوماك كراه جاراً وكراء يعبر عقية فه وعاجز عن الراحلة اله لكن في ذخسرة العقى والراحلة قيد المائلة المحتمدة المحتمدة

المسافرمتاعهوطهامه (قوله ولمأره لا عُتنا) قال الرملي القواعد فاموافقة لهم وأنت عالم بان من لم بجد معادلا غير قادر وماذكره من وضع زاده وقريته الخواسد اذالمسئلة مصورة في بقدر على الشق فقط وحيث قدر على المحمل فلا كالرم في الوجوب فامل (قوله ومن حولها كاهلها) قال في المنسئلة مصورة في بياب المناسك ومن كان داخل المواقب فهو كالمحمى المتراط الراحلة وقيل الممن كان دون مدة السفر فن كان من مكة على ثلاثة أيام فصاعدا فهو كالا فاقي في حق الراحلة وهو اختما رجاعة المراحلة في المنافي المنافي المنافي المنافي المنافي المنافي القارى (قواد وفي قوله وما لا بدمنه السارة الني) وجه الاشارة ان المرادبه كافي الفتح غير المسكن مثلها لان انجم من الحوائج الاصلية فاشتراط الحاجة في غير المسكن يشير الى السكن ومافع الها وجعل في النهر الاشارة من العدول عن التعمير بالدار الى المسكن ومافع الها المضير في كان لمنافية من المنافية واستغنى عنه وسكاه في غيره أيضا (فواد بحنلاف ٢٣٧ ما اذا كان سكنه) الضمير في كان

معودالي الدارعلى تأويل المسكن أوالمكان أي مخـــــلاف ما اذا كان سكاله وهوكمرالخ فقوله سكنه مالحركات الثلاث خبركان وهواسمععني المكن لافعمل وقوله وهوكسر جلاحالسة (قوله ولولم مكن له مسكن انخ) هددامجول على ما قمل حضورالوفت الذى ىغر ج فىدأەلىلدەفلو حضر تعدن أداء النسك علمه فليسله أنبدفعه عنه المه كإذكره منلاعلى القارى فى شرحـه على لىان المناسك وصرح مه في اللماب حست قال ومن له مال سلفه ولا مسكن له ولاخادم فليس اله صرفه السهان حضر الوقت عدلاف من له

مرحلة وشق المعمل حانبه لان للمعمل جانبين ويكفى للراكب أحسد جانبيه وقدرأ يت في كتب الشافعية انمن الشرائط أن يحداد من مركب في الجانب الاستر وهوالمسمى بالمعادل والم جدد لايجب الجءلميه ولمأره لائمتنا وأعلهم انمالم يذكر وهلماا مهليس بشرط لامكان أن يضعز اده وقربته وأمتعتمق الجانب الاسنو وقدوقع لىذلك في انجمة الثانية في الرجعة لم أجدمه ادلا يصلح لى ففعلت ذلك لكن حصل لى نوع مشقة حين يقل الماء والزادوالله أعلم بحقيقة الحال ثم القدرة على الرادلا تثبت الابالملك لابالاباحة وألقدرة على الراحسلة لاتثبت الابالملك أوالاحارة لابالعارية والاباحة فلوبذل الأن لابمه الطاعة وأماحله الزادوالراحلة لايحب عليه الج وكذالو وهب له مال لحج مه لا يحب عليه القمول لأنشرائط أصل الوجوب لايحب علمه تخصلها عندعدمها ثم اشتراط الفدرة على الزادعام في حق كل أحد حتى أهل مكة وأما القدرة على الراحلة فشرط في حق عبر المكي وأماهو فلا ومن حولها كاهلهالاندلا يلحقهم مشقة فاشيه السعى الى انجعة امااذا كانلا يستطيع للشي أصلا فلايدمنه في حق الكلوفي قوله ومالابدمنه اشارة الى ان المسكن لابدأن يكون محتاجا السه للسكني فلاتثبت الاستطاعة بداريسكنها وعسد يستخدمه وثياب بلسها ومتاع يحناج اليه وتثنت الاستطاعة بدار لايسكنها وعبدلا يستخدمه فعليه أن يبيعه ويحم بخلاف ماادا كأن سكنه وهوكبير يفضل عبدحتي عكنه سعموالا كتفاء بمادونه سعض ثمنه وجح بالفضال فانهلاج بسعمه لدلك كالابحب بسع مسكنه والاقتصارعلى السكني بالاحارة اتفاقا بل انباع واشترى قدرحا جتسه وج بالفصل كان أفضل ولولم يكن لهمسكن ولاخادم وعنده مال يبلع فندلك ولايدقي بعده قدرما فيحيه والهلاجب علىمالح لانهذاالمال مشغول ماكحاحة الاصلىذاليه أشارف الحلاصة وأشار بفوله ومالا يدمنسه الى اله لامدأن يفصل له مال مقدر وأسمال المجارة بعدالج ان كان تاجرا وكذا الدهقان والمزارع أماالحترف فلاكذاف الخلاصة ورأس المال يحتلف الختلف الناس والمراد بالعمال من تلزمه نفقته قالالشارح ويعتبرنى نفقته ونفسقة عباله الوسط من عبرتبذير ولا تقنسير وقديقال اعتبار

وع عربه المه مسكن والمنادم والممال يكفيه القوت على المنادع في شرحه والفرق وينه ما مافى البدائع وعيره عن الى يوسف المه قال اذا لم يكن له مسكن والمخادم والممال يكفيه القوت عياله من وقت ذها به الى حين ايابه وعنده دراهم تبلغه الى المجالا بنيني ان محمل ذلك في غير المج وان فعل أثم الا ممستطيع علك الدراهم فلا يعذر في القرك ولا يتضر ريترك شراء المسكن والمحادم مخلاف وسعارتها المسكن والمحادم فانه يتضر ريبيعهما اله على انه قال بعض الفضلاء ان عبارة المحلات مسكن والشي من ذلك وعنده دراهم ناقلا عن التحريدان كان له داد الاسكنها وعبد لا يستخدمه فعلمه أن يسعه وضح به وان لم يكن له مسكن ولاشئ من ذلك وعنده دراهم وسلخ بها المجويد عن مسكن وخادم وطعام وثوب فعلمه المحريد المحدود المحدو

الوسط الخ) قال الرملى ليس هذا المقصود بل المقصود اعتبار الوسط من حاله المعهود ولذا أعقبه بقولة من غير تبذير ولا تقتبر قامل (قوله كان في سعة من صرفها ٢٣٨ الى غيره) أى من شراء مسكن وغادم وتروب و نحوذ لك لسكن ان صرفه على

الوسطفى نققة الزوجة مخالف للفتى به فيها هان الفتوى اعتبار حالهما والوسطا غما يعتبر فيممااذا كان أحدهماعما والاسترفقيرا كاسمأتي فياب النفقات انشاءالله تعالى وأشار بقواه نفقة ذهامه والماله الى اله لدس من الشرط قدرته على نفقته و نفقة عماله معدعوده وهو طاهر الرواية وقسل لابد من زيادة نفقه يوم وقيل شهر والاول عن أبي حنيفة والثاني عن أبي يوسف ودخل تحت نفقة عياله سكناه مونففتهم وكسوتهم مان النفقة تشمل الطعام والكسوة والسكني وقدقدمنا انءن الشرائط الوقت أغنى أن يكون مال كالماذكرف أشهرا لجحتى لوملك ما به الاستطاعة قبلها كان في سعة من صرفهاالى غيره وأعادهذاقسداف صير ورته دينااذا افتقره وأن يكون مالكاف أشهرالج فلم يحج والاولى أن يقال اذا كان قادرا وقت تروج أهل الده ان كانوا يحرجون قبل أشهر الج لمعد المسافة أوكان قادرا في أشهرا لج انكانوا يخرجون فيها ولم يحيم حتى افتقر تقررد يناوان ملك في غيرها وصرفها الى غسر ولاشى عليه كدافي فتح القدير (قوله وأمن طريق) أى وبشرط أمن طريق يعنى وقت نروج أهل الده وان كان محملفا في غيره وحقيقة أمن الطريق أن يكون الغالب فيسه السلامة كااختاره الفقيه أبوالات وعليه الاعتمادوما أفتى به أبو بكر الرازى من سقوط الج عن أهل مغداد وقول أي مكر الاسكاف لاأقول الجفر يصية في زماننا قاله سينة ست وعشر ين وثلثمائة وقول الثلجي ليسعلي أهل واسان جمذكذاوكذاسنة كانوقت غلسة النهب والحوف في الطريق فلايعارض ماذكرنا وماقاله آلصفارمن انى لاأرى الج فرضا من حسين حوحت القرامطة وماعلل مه فى الفتا وى الظهير ية بان الحاج لا يتوصل الى الج الآبال شوة للقرامطة وغيرهم فتكون الطاعة سساللعصية مردود مانها ذالم تكن منشأنهم لأنهم طائفة من الخوارج كانوا يستعلون قتل المسلس وأحذأموالهم وكانوا يغلمون علىأما كنو بترصدون للعاج وعلى تقدير أخذهم الرشوة والاثم في مثله على الاسخد فلا المعطى على ماعرف من تقسيم الرشوة في كتاب القضاء ولا يترك الفرض لمعصمة عاص قال في في القدير والذي يظهر أن يعترمع علمة السلامة عدم علمة الحوف حتى اذا علب الخوف على القلوب من الحار سناو قوع النهب والعلبة منهم مراد اوسمعوا ان طائفة تعرضت للطريق ولهاشوكة والناس يستضعفون أنفسهم عنهم لايجب واختلف في سقوطه اذالم يكن بد من ركوب المعرفقيل البعر عنع الوجوب وقال الكرماني ان كان الغالب في البعر السلامة من موضع جرت العادة تركوبه يحب والافلاوهوالاصح وسيحون وجيحون والفرات والسل أنهار لايحار كافى الحديث سعان وجعان والفرات والنيل كلمن أنهارا لجنة (قوله ومحرم أوزوج لامرأة في سفر) أيو بشرط محسرم الى آخره لما في الصحيحين لا تسافرا مرأة ثلاثما الاومعه أنحرم وزادمسلم فرواية أوزوج وروى البزار لاتعبا مرأة الأومعها محرم فقال رجل بارسول الله انى كتبت في غزوة وأمرأني حاجة فال ارجع فيمعها فافادهذا كله ان النسوة الثقات لآتكفي قماساعلى المهاجرة والمسأسورة لانه قياس مع النصومع وجود الفارق وان الموجود في المهاجرة والمأسورة ليسسيفرا لانها لاتقصدمكانامعينا باالنجاة خوفامن الفتنة حتى لو وجدت مأمنا كعسكر المسلم وجبأن

قصدحیلة اسقاط المجعنه فکروه عدد مجدولا بأس معندا بی بوسف شرح اللباب لمنلاعلی (قول المصنف وأمن طریق) المصنف وأمن طریق المانی کاسیاتی والمرج الثانی کاسیاتی والمرج الثانی کاسیاتی اخد مهم الرشوة النهر المحتوال فی المحتوال فی المحتوال فی المحتوال الملاقه مل فی الفا کان الملاقه مل فی الفا کان

. وأمن طريقوهرمأو زوجلامأةفىسفر

المعطى مضطرابان ارمه الاعطاء ضرورة عن نفسه أوماله أمااذا كان بالالتزام منه فبالاعطاء أيضا يأثم ومانحين فيه من هذا القيدل اهواراد ببعض المتأخرين على الهداية وفي حاشية الرملي وان كان الاثم على الا تحدد لكن وجود الصررالعائد على المعطى المحردالعائد على المحردالعائد على المحردالعائد على المعطى المحردالعائد على المحردالعائد على المحدداني ترك

ولوصع هذاللزم المجمع تحقق القتل والنهب اله وأحيب عمانى النه تعالى أعلم خرم في الدرانختار بما في الفرض عن نفسه وله ذا والله تعالى أعلم خرم في الدرانختار بما في الفرض عن نفسه وله ذا والله تعالى أعلم خرم في الدرانختار بما في الفرض عن نفسه وله سنا المكلس والمخارة عذر وهل ما يوسعي والمحتمد المكلس والمحتمد المكلس والمحتمد المحتمد المتحمد المتحمد

الرمل فلا يحفي ما فيسه اذالقت لوالنه بالمؤدى الى اله لاك ليس كه في ذابلا شهة ندير (فوله على التأبيد الخالي المؤوجة وعتما وخالتها فان ومتمامة في النكاح لكنه مخرج المزوج ابضا ولوعرف بما حلى الوطء وحم النكاح أبدال خلفه الزوج وان لم يكن محتاجا اليه في هذا المقام كذا في القهستاني بعد عزوه تفسير المحرم بماذكره المؤلف المشاهير وفي النهر قال بعض المتأبين قوله أو زوج لا مرأة بما لا حاجة السه لا نالمحرم هنا يعمه قال في الذخرة والمحرم الزوج ومن لا يحوزله منا كه تما على التأبيد بنسب أورضاع أوصهر به ومثالة في المتفقة ه وبه استغنى عمل المواحه ن وحوابه اله وهملا المستشاء في قوله صلى الله تعلى على المنافرة المؤلف المنافرة عبدها ولوخ منافرة الما المنافرة المنافرة المنافرة المنافرة عبدها ولوخ صبا ولا مع أبها المحوسة ولا بأخم ارضاع في زمانناذكره قبيل التاسع عشر في النهرة المنافرة المنافرة عبدها ولوخ صبا ولا مع أبها المحوسة ولموافرة من الزناحيث يكون محرما لها وقد مدلل في النه وتنافرة الما المنافرة المنافرة كذا في المنافرة كذا في المنافرة المنافرة كذا في المنافرة المنافرة كذا في المنافرة المنافرة المنافرة المنافرة كذا في المنافرة كذا في المنافرة المناف

عاقل مالغ مناكعتماعلمه حرام التأسدسواء كأن بالقرابة أوالرضاعة أو الصهرية سكاح أوسفاح الكرخي وصاحب الهدامة فيباب الكراهمة وذكرقوام الدينشارح الهداية انه اذا كان معرما بالزنافلا تسافرمعهعند بعضهم واليهذهب القدورى ويدنأخذ أه وهروالاحوطفالدن وأبعدعن التهمة لاسما وفي المسئلةخلاف الشافعمة في تسوت المحرصة

تقرولاته يخاف على الفتنة وترادبا نضمام غيرها اليها ولهدذا تحرم الخلوة بالاجنبية وان كان معها غيرها من المساء والمحسرم من لا يجوزله منا كهتها على التأسد بقرابة أورضاع أومصاهرة أطلقت فشمل المسلم والذي والحروالعبد ولا بردعليه المجودي الذي يعتقد اباحة نكاحها والمسلم الغربيب اذا لم يكن مأمونا والصيالذي لم يحتلم والمحتلم والمحتلف والصيانة لها وهوم فقود مامونا أوكان صيار وجنونالم وجدمته ماهوالمقصود كاذكر ناوعيا در المحتم أولى وهي ويشترط في الشامة والحيو ولا طلق المراقبة عليه واطلق المراقبة والمحتملة واطلق المراقة وشمل الشامة والحيو ولا والسيانية والمحتملة واطلق المراقة وشمل الشامة والحيو والمحتملة و

اه (قوله لا به ساح لها الخروج النه) أى ادالم تكن معتده وروى عن أى حنيفة وأى يوسف كراهة الحروج لها مسرة يوم الاعرم فينه أن تكون الفتوى عليه فساد الزمان شرح الله اب (قوله وهوا حدقولين) قال ف شرح الله اب وقيدة خلف في أمن القطريق فنهم من قال الدهم والدائع والحمع والكرماني وصاحب الهداية وغيرهم فن خاف من فال شرط وجوب الاداه على ماذكره جماعة من أصحابنا كصاحب المدائع والحمع والكرماني وصاحب الهداية وغيرهم فن خاف من نالم أوعد وأوسيم أوغرة أوغرذ لك لم المرائمة أداه المجمود وفي القنية وعليه الاعتماد والمرم فالفالب براو بحرافان كان الفالب السلامة بجب عليه أن ودى بنفسه بل الماأن يحج غيره أو يوصى به اه ثم أوالا في شرح اللهاب ثم اختلفوا في أن الحرم أوالزوج شرط الوجوب أوالاداء كما احتلفوا في أمن الطريق فصح عاضيان وغسره أنه من شرائط الاداء على الارج (قوله وفي وجوب نفقة المحرم الفالوجوب وصنيع المصنف أى صاحب اللهاب يشعر بالهمن شرائط الاداء على الارج (قوله وفي وجوب نفقة المحرم الفاله يخرج المحرم بنفقة على الداب القولين بلاترج لكن قدم الاول فقال قبل نع وقبل لا اه أى لا يلزمه ولا تجب علم المهنرج المحرم بنفقة على ماذكره الطعاوى وهو قول أي حفي المراج الوجوب وفي السماح المحمود وحكى في المان المعاوى وهو قول المراج المحام والمناح ومناح المناح ومناح ومناح والمحام وفي السماح المعام والمعام وسمود و المعام والمعام وال

التوفيق بين القولين ان الهرم اذا قال الآخر به الابالنفقة وجب عليها واذا خرج من غير اشتر المذلك لم يجب اله (قوله وفي وجوب التروج عليها التروج عليها النه المعان وغيره سماتم قال وص التروج عليها التروج عن أبي حنيفة ان من الا يحب عليها أن تتزوج عن يحج بها وعزاه شارحه الى البدائع وفاضحان وغيره سماتم قال وعي النشحاع عن أبي حنيفة ان من الا يحرم له اليجب عليها أن تتزوج و والمحيج بها اذا كانت موسرة اله (قوله ولو حدد و بعد ملوغة قبل الوقوف وهي محمّلة الان برادقيل أن يقف أوقيل فوات وقت الوقوف وعلى الثانى مثى منادع في شرح المناسك وشرح النقاية ويؤيد الاول قول الامام السرخسي في مسوطه في آخر باب المواقيت ولوأن الصي أهل المجقم أن يحتم أحمل أن يطوف المدت أوقيل أن يقف بعرفة لم يحزه عن حمة الاسلام عندنا الأن يحدد الحرامة قبل أن يقف بعرفة في نتم المحمد عن الأن يحدد المحمد المواقوف لتمام هم عدد المحمد عد المحمد المحمد وقت الوقوف لتمام هم عدد المحمد عد المحمد المحمد عد المحمد عد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد عد المحمد عد المحمد المحمد عد المحمد عد المحمد المحمد المحمد عد المحمد

معهاالابهماوف وجوب التزوج عليها ليحيمهاان لم تجدمحرما فن قال هوشرط الوجوب قال الايم علماشئ من ذلك لان شرط الوجوب لا يجب تحصيله ولهذا الوملك المال كان له الامتساع من القبول حتى لا يجب عليه الج وكذالوا بيج له ومن قال اله شرط وجوب الاداء وجب جيدع ذلك ورج الحقق ف فتح القدم انهمامم الصحة شروط وجوب أداء بان هذه العبادة تحرى فيها النيابة عندالجز لامطاقا توسطا بن المالمة الحضة والسدنية الحضة لتوسطها ينهسما والوجوب أمرد الرمع فائدته فشنت مع قدرة المال ليظهر أثره في الأحجاج والايصاء واعلمان الاختلاف في وجوب الايصاء أذامات قبل أمن الطريق عان مات معد حصول الامن فالا تفاق على الوجوب واشار باستراط المحرم أ والزوج الىان عدم العدة في حقها شرط أيضا بجامع حرمة السفر عليهاأى عدة كانت والعبرة لوجو بهاوقت خروج أهل بلدها وعن ابن مسعودانه رد المعتدات من النقف بفتحتين مكان لا يعلوه الماء مستطيل فارزمتها العدة فالسفر فسيأتى ف محله انشاء الله تعالى وقوله فلوأ - ومسى أوعبد فبلغ أوعتق فمضى لم يجزعن فرضه) لأن الاحرام انعه قدالمنفل فلا ينفلب للفرض وهو وان كان شرطا عندنا الكنه شبه مالركن من حدث امكان اتصال الاداء مه واعتبرنا الشبه فيمانحن فيه احتياطاوفي اسناد الاحرام الى الصى دليل على صحته منه وهوم ول على ما أذا كان يعقله فانكان لا يعقله فاحرم عنسه أبوه صارمحرما فينبغى أن يجرده قبله ويلبسه ازارا ورداء والماكان الصى غسر مخاطب كان احرامه غسرلازم ولذالوأحصر وتحاللادم عليه ولاجزاء ولاقصاء ولوجدده بعذبلوغة قبل الوقوف ونوى الفرص أجزأه لانه عكنه الخروج عنه أعده مالازوم بخلاف العد دلاعكنه الخروج عند الزوم فلو حدده معدعتقمه لايصح والكافروالمجنون كالصي فلوج كافرأومحنون فاواق وأسم فحددالاحرام أجزأهماقيل وهذادليك ان الكافراذا ج لايحكم باسلامه بخلاف الصلاة بجماعة كذافي فتح القدير وفيسه بحثمن وجهسين الاول كيف يتصورا حرام المجنون فاله لايتصورمنسه احرام بنفسه وكون وليه أحرم عنه يحتاج الى نقل صريح بفيدان المجدون البالع كالصبى فهذا الثانى انهذا لايدل على ان السكافر ادا ج لا يحكم باسلامه لان في هذه المسئلة لم يوجد الح منه اغداوجد الاحرام فقط

القاضى مجدد عسدن شرحه خلاصة الناسك على لباب المناسك المتصر من شرحه المسرعاب المسالك عن شسيحه المعامة الشيخ حسن المعسمي وذكر مشاله المعسمي وذكر مشاله المعاسم من وقف معرفة من لبل أونهار وأعتى فضي أوعد فعلى أوأعتى فضي أوعد فعلى فرضه

فقدتم همةن من صدع العسموم ويشمل الصبى وقد قلنا بان هم فلا صحيح ويتشمل المستمن ويتشم أداء هم المستدوات المستدول وقد وقع الاختلاف في الافتاء في هذه المستلة

فرماننا فن العصر بين من أفتى بعدم صحة تحديد الصى الاحرام بعد ان دخل عليه وقت الوقوف وهو بأرض عرف قصر من أفتى بعدة ذلك وقد بسطت الكلام عليها في التذكرة العفيفية في فقد المحنفية اله معنى ما أفتى بعدة ذلك وقد بسطت الكلام عليها في التذكرة العفيفية في فقد المحنفية الم معنى المحتاد في عنى الدرائخة الروائحة المحتاد والمحتاد والمحتاد

صريحة فى الجنون كالصى (قوله فالمحاصل العلايكون مسلم النها فالنهر خرمه باسلامه اذا أى سائر الانعال معيف كامر (قوله فالميقات مشترك الخ) قال في النهر المواقب بعيم ميقات عنى الوقت المحدود استعبر المكان أعنى مكان الا حرام كا استعبر المكان الوقت في قوله مو وقته الدينان وهو سهو ظاهر اذ استعبر المكان الوقت في قوله مو وقته الدينان وهو سهو ظاهر اذ المعنى كافى المغرب وغيره ميقاته ستان بنى عامر ولا ينافيه قول الجوهرى الميقات موضع الا حرام لانه أدس من رأيه التفرقة بين المحقيقة والمحارك انه في المحراسة ندالى ظاهر ما في المحار فزعم انه مشترك بين الوقت والمكان المعسب والمراده نا المهام وشارح عن كلامهم السابق وقسد علت ماهو الواقع (قوله الحلى) أى العلامة مجدان أمير حاج الجلي تلذ المحقق ابن الهام وشارح تحريره الاصولى وشارح منية المصلى وهو أقدم من الحلى صاحب المتبق وشارح عن عسم المنبق يضاوا سمه ابراهيم (قوله وإن

كان هوالافضل) ذكر منسلا عسلى القارى فى شرح اللباب الهيكسر، وفاقا بين علما شاخلاها لابن أمير حاج حيث قال هو الافصل آه أى الافضل تأخير المدنى احرامه الى المحقة وعبارة مستى اللباب والمدنى اذا حاوز وقتسه غسير محرم

ومـواقبت الاحرامذو الحليفة وذاتعـــرق المحقةوقرنويللملاهلها ولمن مربها

كرهوف الوم الدم خلاف وصحم سقوطه اله وقال شارحه ولعسله أشارالى ماف النخبة ان من كان ف طريفه ميقانان لا يحبوز أن يتعدى الى الثانى على الاصحم فالدم يكسون

الانهاو وقف بعرفة لم يكن موضوع المسئلة ولم يكن المتحديد فائدة والحاصل الهلا يكون وسلماالا بالاحرام والوقوفوشهود المناسك فلامناهاة بس الفرعين كالايعفي وف الذخسرة عن النوادر البالغ اذاجن بعد الاحرام ثم ارتكب شيأمن محظورات الاحرام وان فيه الكفارة فرقا بينه وبين الصي (قوله ومواقيت الاحرام ذوالحليفة وذآت عرق والجحفة وقرن ويلم للاهلها ولمن مربها) أى الامكنة التي لايتجاوزهاالا فأقى الاعرماخسة فالمقأت مشترك سنالوقت المعين والمرادهنا الثانى وسيأتى الاول وذوا محليفة بضم أنحاء المهسملة وبالفاء ينهو بن مكة تحو عشر مراحل أوتسع و بينه و بين المدينة ستة أميال كاد كره النووي وقبل سمعة كاذ كره الفاضي عماض معات أهل المدينة وهوأ بعدالمواقمت وبهذاللكان آمار تسمد العوام آمارعلي قيل لانعلي ن أبي طالب رضي الله عنسه قاتل الجن في معض تلك الاكروه وكذب من قائله كادكره الحلى ف مناسكه وذات عرق بكسرالعي وسلاون الراه كجسع أهل المشرق وهي سنالمشرق والمغرب من مكة قسل وبينها وبين مكة مرحلتان وانجفة مضم انجيم وسكون انحاء المهملة وأسمهافي الاصل مهمعة نزل بهاسل جف أهلهاأى اسستأصلهم فسمنت جحفة فال النووى بينها وبين مكة ثلاث مراحل وهي قرية بين آلغرب والشمسال من مكة من طريق تبوك وهي طريق أهـ ل الشام ونواحها الدوم وهي ميقات أهـ ل مصرو المغرب والشأم وقرن بفتح القاف وسكون الراء وهوجمل مطل على عرقات سنهو سنمكة تعوم حلتين وفي العاحاله بفتح الرأءوان أويسا القرنى منسوب المهورد ماله سكون الراءوان أويسامنسوب الى قبيلة يقال لها بنوقر ز بطن من مرادوه وميقات اهل فعد وأما بله فهومية ات أهل الين وهومكان جنوبى مكة وهوجبل من حبال تهامة على مرحلتين من مكة فهمذا هوا الراد بقوله لاهلها وهذه المواقبت ماعدادات عرق السمة في الصحين ودات عرق في صحيح مسلم وسنن أبي داودوقوله وان مربها يعنى من غسر أهلها وقد أفادا له لا يجوز عباو زة انجيه علا محرما قلا يجب على المدنى ان يحرم من ميقاته وانكان هوالافضل واغما يجب عليه ان يحرم من آخرها عندنا ويعلم منه ان الشامي اذا مرعلى ذى الحليفة في ذهابه لا يلزمه الأحرام منه بالطريق الاولى واغما يجب عليمة ان يحرم من انجفة

متفرعاعلى القول المفارل الاصحاب الاظهر أن يقال وصحع عدم وحو به لان من في طريقه ميقاتان عفر في أن يحرم من الاول وهوالا فضل عندائجه وربو وجاعن الخلاف وانه متعين عندالشافعي أو يحرم من الثانى عانه رخصة له وقبل انه أفضل بالنسبة الى أكثر أرباب النسلة وانهم اذا أحرم وامن الميقات الاول ارتكبوا كثير امن المحظور ات بعدن و بغيره قبسل وصولهم الحيالميقات الثانى فيكون الافضل في حقهم التأخير وهدند الاينافي مافى المسحد أقعمن جاوز ميقاتا من هذه الموافدة من غيرا حرام الى ميقات تحرجاز الاان المستحب أن يحرم من الميقات الاول كذاروى عن أبي حنيفة أنه قال في غيراهل المدينة اذامروا على المدينة فاوز وها الى الحفة قلاباً سبذاك وأحب الى أن يحرم وامن ذى الحليفة لانهم المالكية والحالمة قات الاول أزمهم محافظة حمت و فيكره الهم ومثلاً ذكره القدو وحاءن الخسلاف والسارعة والمبادرة الى الطاعة وان قوله الافضل التأخير بناه على فساد الزمان

ومكاثرة مباشرة العصيان ومثله قولهم التقديم على الميقات أفضل حتى قال بعض الساف من اقيام المجالا حام من دو برة أهل المكنه مقيدي يكون مأمونا عن الوقوع في محظورات الحرامة الاان في قول الى حنيفة في غير أهل المدينية اشارة الى ان أهل المدينة ليس لهم أن يجاوزوا عن ميقاتهم المعين لهم على لسان الشرع وبه يجمع بسالر وايتين المختلفتين عن أبى حنيفة فعنه انه لولم يحرم من ذى المحليفة وأحرم من المجفة ان عليه دماو به قال مالك والشافعي وأحدو عنه ماسيق من قوله لا بأس فتحمل رواية وجوب الدم على المدني وعدمه على غيرهم والله أعلم اه (قوله والا فا خوالم المواقيت الح) أى والانقل بان المراد بالمحاذاة المحرى الاحرام من المجفة بل يحوزله مجاوزتها والاحرام بعده احدى عادى قرن المنازل لا نه آخو المواقيت باعتبار المحاذاة فينا في عن عن عن وحوب الاحرام من المجفة وقوله ذكر لى المخيسان لذلك مع زيادة (قوله ذكر لى المحرف المحافية وقوله ذكر لى المخيسان لذلك مع زيادة (قوله ذكر لى المحرف المحرف المحرف المحرف المحرف المحرف المواقيت باعتبار المحافة والمدة المحرف المحرف وحوب الاحرام من المحدث المحرف المدة المحرف المحرف

كالمصرى لكن قبل ان المحقة ولددهبت أعلامها ولم يبق بها الارسوم خفيفلا يكاديعرفها الاسكان أعض البوادى ولهذاوالله أعلم اختارالناس الاحراممن المكان المسمى برايض وبعضهم مجعله بالغن احتماطالا مهقمل انحفة بنصف مرحله أوقر يبمن ذلك وقدقالواومن كانف يرأو بحرلاعر بواحد من همذه المواقب المذكورة فعلمه أن يحرم اداحادي آ ترها و يعرف بالاجتماد وعلمه أن يجتهدوادالم بكن يحدث يحاذى فعلى مرحلتان الى مكة ولعلى مرادهم بالحاذاة الفريبة من المفات والأوا سنوالمواقدت باعتبار المحاذاة قرن المنازلذ كرلى بعض أهدل العلم من الشافعية المقيين عكت في الحجة الرابعة للعدالصعنف ان المحاذاة حاصلة فهذا الميقات فينبغي على مذهب الحنفية ان الايلزم الاحرام من راسع مل من خليص القرية للعروفة والهحمنة فيكون محافيالا تخرا لمواقبت وهو قرن فاحبته بحواس الاول ان أحرام المصرى والشامي لم كن بالمحاذاة واغما هو بالمرور على انجح فسة وانلم تكنمعروفة واحرامهم قبلها احتياطا والمحاذاة انما تعتبر عنسدعدم المرورعلي المواقيت الثانى ان مرادهم الحاداة الفريبة ومحاذاة المارين لقرن ميدة لان بينهم وبينه بعض حيال والله أعلم عفيقة الحال أطلق ف الاحرام فشمل احرام الجواحرام العسمرة لاندلا فرق بينهما ف حق الافاق وشمل مااذا كان قاصداعند المحاوزة الج أوالعسمرة أوالتحارة أوالقتال أوغر ذلك معدأن يكون قد قصد دخول مكة لان الاحرام لتعظيم هذه البقعة الشريفة فأستوى فيه المكل وأمادخوله صلى الله عليه وسلم مكة بغيرا حرام بوم الفتح فكان مختصا بتلك الساعة مدلمل قوله صلى الله علمه وسلم ف ذلك الموممكة حرام لمقحل لاحد معدى واغا أحلت لى ساعة من نهار تم عادت واما يعنى الدخول معسير احرام لاجاع المسلمين على حل الدخول بعده عليه الصلاة والسلام للقتال وقيدنا بقصدمكة لان الا واقدا وقدموض المن الحل كغلبص يحوزله أن يتعاو زالمقات عُر محرم وأذاوصل اليه التحق باهله ومن كانداخل الميفات فله أن يدخل مكة بغيرا - رام اذالم يقصد آلج أوالعمرة وهي الحيلة لمن أرادأن يدخل مكة بغيراحرام وينبغى أنالا تجوزهده الحيلة للأمور تألج لانه حينتذ لم يكن سفره المعجولانهمأمو رجعة آ فاقيسة واذادخل مكة بغسيرا خرام صارت عتمملية فكان عنالفا وهذه

يعضأهسل العسلمن الشافعية) يعنى بدالشيخ شهاب الدين ان جسر شارح المنهاج والشمائل وغيرهمها وكانمن احلائهم وقدأدر كتهني آ نوعره كذافي النهرثم قال وأقسول في الحواب الثانى مالايخني لانمن لاعرعلى المواقيت يحرم اذا حاذى آخرها قررت المحاذاة أوبعدت (قوله عندعدمالرورعلي المواقمت) أخذالتقسد مِه من قولهم المنقول سالقاومن كانفيحسر أويرلاعربواحدمنهذه المواقيت الخ (قوله لانه حينئذلم بكن سفره للعبير) هدا التعليل بفيدانه لاترتفع المخالفة بخروحه بعدرآلي أحدالمواقمت

واحرامه منه ونقل كلام المؤلف هذا الشيخ حنيف الدين المرشدى في شرح منسكه وأقره و قله المسئلة المسئلة عنده القياضي مجدعت في شرح منسكه كافي حاشية المدنى على الدرائية الرئم قال فيها و نقل المنالا على القارى في رسالته المسماة بيان فعل الخيراذ ادخل مكة من الغيرانه وقعت مسئلة اضطرب فيها فقهاء العصر وهي ان الا فاقي الحاجء ن الغيراذ النفصل عن الميقات بعضرا حرام الحيد هدل هو مخالف أم لا فقيل المنافية في من ملا تعمل عن الميقات والمنافية المنافية والمنافية المنافية المنافية المنافية والمنافية والمنافية والمنافية وقد أمره بالمجتمع عن المنافية والمنافية والمنافية

المقسدشى ونقسل فتواه فراجعها اه ماف الحاشية ملاصا أقول وفرده ماذكره السندى نظرلان المسئلة منقولة والمقلامتسع للعجتهدوان لميظهرد ليسله ففي التتارخانية عن العيطولوأمره بانج عاعتمرتم جمن مكة فهومخالف في قولهموف الخانية ولايجوز لميكن مخالفا وان ج أولائم اعتمر فهو يح آف اه فليتأمل فقد يقال الهجعل مخالفا لكونه أحرم أولا بغيرما أمربه فقد جعل سفره لنفسسه فلايدل على اشتراطا وام المأمورمن الميقات وانه لايقع عن الاسمروان عادالى الميقات اذالم بفعل أولانسكالم يؤمريه خرج الى الحلوقت الاحرام فينبغى التفصيل وهواله ان حاوز الميقات بلاا حوام قاصدا المستان تم دخل مكة ثم

فاحرم مسن الميقاتءن الاسمريح_وز لانه صار آ واقدا كما يأتى وان فعل نسكأ غبرماأمريه قيسل احرامه عن الاسمر يكون مخالفاوانعادالى المقات وأحرم عنه من المتقات فسأمل(قواه أجمواعلي الهمكروه الخ) كذا نقل القهستاني الاجاععن التحفة ثم قال وفي آلهمط وصو تقدعه علم الاعكسه ولداخلها الحسل وللكي الحرم للعع والحل للعمرة ان أمن من الوقوع في محظورالاحرام لايكسره وف النظم عنه اله يكره الاعدالى بوسف (قوله فلامدخل أتحرم عندقصد النّسك الامحرما) قال العلامة الشيم قطب الدين فيمنسكة ومماعب التنقظ لدسكان حدة بالجيم

المسئلة يكثروةوعهافين يسافرفي البحرالملح وهومأمور بالجو يكون ذلك في وسط السنة فهل له أن بقصدالبند والمعروف بجدة ليدخل مكة بغيرا حرام حتى لايطول الاحرام عليسه لوأحرم بالخفان المأمور بالج ليسله ان يحرم بالعمرة (قوله وصح تقدعه علم الاعكسه) أى حاز تقديم الاحرام على المواقيت ولا يجوز تأخيره عنها أماالا وأفاغوله تعالى وأغوا الجوالعصرة للهوفسرت الصحامة الاتمام بان يحرم بهامن دويرة أهله ومن الاماكن القاصمة وقال عليه السلام من أهل من المحد الاقصى بحجة أوبعمرة عفرله ماتقدم من ذنب ومانأخر رواه الامام أجدولم بتكام المصنف لحي أفضلية التقدم وعدمها لماان فيه تفصلاذكره فالكافى وهوان التقديم أفضل اذاكان علان نفسهان لايقع في محظورلان المشقة فيه أكثر فكان أكثر فوابالان الاج بقدر التعب مخلاف التقديم على الاشهر أجعواعلى أنهمكروه منغبر تفصيل منخوف الوقوع فعطوراولا كاأطلقه ف الجمع ومن فصل كصاحب الظهمرية قماساعلى المقات المكانى فقد أخطأ واغما كره مطلقا فمل الممقات الزماني شهه بالركن وانكان شرطا فبراعي مقتضى ذلك الشمه احتماطا ولوكان ركاحقمفة لم يصع قمل أشتهرالج فانكان شبهامهكره فملهآ لشبهه وقريهمن عندمالصحة ولشبمه الركن لميجز لفائت الح استدامة الاحوام ليقضى بهمن قابل وأساالناني فلقوله عليه السلام لاجاو زأحد المقات الامحرما ووافدة التاقيت بالمواقيت الخسسة المنع من التأخير (فوله ولداخلها الحل) أى الحلميقات من كأن داللاواقيت وهو بكسرا لحاءالمواضع التي بين المواقبت والحرم ولأنرق بسأن يكون في نفس المنقات أو بعده كانس عامد محدف كسه وقول المعقق في فتح القدير المتبا درمن هده العمارة أن يكون بعدالمواقبت عسرمسلم للالمتبادرمنهامن كانفها نفسها وهوعبر مقصود للمسنفين واغما المقصودالاطلاق كإذكرنا واغا كالاعلاميقاته لانخارج الحرم كله كمكان واحدفي حقه والحرم حدفى حقه كالمقات للا فافي فلايدخل الحرم عندقصد النسك الامحرما وأماعند عدم هذا القصيدفله الدخول بغسرا حام للعاجة والضرورة كالمكى اذاح بمن الحرم محاجدا أن يدخل مكة بغرارام بشرط أنلايكون حاوز المقات كالاتواقي وأن حاوز وفليس له أن مدخل مكة من عُسرا حرام لانه صارآ واقيا (قواد والمكى انحرم للعيم واكل للعسمرة) أي مقات المكى اذاأرادالج اتحسرم فانأحرم لهمن الحسل مهدم واداأرادالعسمرة الحل فاذاأ حرم بهامن الحسرم

وأهل الاودية القريبة من مكة فانهم في الاغلب يأتون الى مكة في سادس دى الحة أوفى السابع بغيرا حرام و يحرمون من مكة للعرب فعلى من كان حنف امنهم أن يحرم بالمج قبل أن يدخل الحرم والافعلي عدم لجاوزة المقات بغيراً حرام لكن للنظر هنا عال اذا أحرم هؤلاء من مكة كاهومعتا دهم وتوجهوا لى عرفة بنبغى أن يسقط عنهم دم المجاو زة بوصولهم الى أول الحل ملس لانه عودمنهم الى ميقاتهم مع الاحرام والتلبية وذلك مسقط لدم المجاوزة اللهم الاأن قال لا يعدهدا عود امنهم الى الميقات لانهم ليقصدوا العود المه لتلافي مالزمهم بالمحاوزة بلقصدواالتوجه الى عرفة ولم أحدمن تعرض لذلك والله أعسلم بالصواب اه وقد نقله الشيخ عبد الله العفيف في شرحه وأقره وقال الفاضي مجدعيد في شرح منسكه والظاهر السقوط لان العود الى الميقات مع التلبية مسقط سواء نوى العوداولم بنومحصول المقصود الذى هوالتعظيم اهكذافي حاشية المدنى على الدرالختار

(قوله والمراد ما المكاني) فسرفى النهرالمكى بساكن مكة وقال أما القارفي ومها فليس بحكى وان أعطى حكمه واعترض المؤلف مان ماقاله من التعميم عدول عن المعنى الحقيق بلادليل في باب الا رام في (قوله وهوفى الشريعة نية النسك المحافى النهر هوشر عا الدخول في حرمات مخصوصة أى التزامه اغيرا به لا يتحقق شرعا آلا بالنية مع الذكر والخصوصية كذافى الفتح فه مما شرطان في تحققه لا خرآن المستم كاتوهمه فى البحر (قوله أو الخصوصية) قال الرملى أى الا تبان بشئ من خصوصيات النسك سواء كان تلبية أوذكرا يقصد به التعظيم أوسوق الهدى أو تقليد المدنية كافى المستصفى (قول المصنف والغسل أفضل) قال المرشدى في شرحه وهد الغسل أحد الاغسال المسنونة في المجازف أيام التشريق تاسعها لطواف الصدر عاشرها لدخول حرم عزد لفي خاسم الطواف الصدر عاشرها لدخول حرم المدنية قال في المدنية قال المدنية قال المدنية قول المائية المدنية والعقل الشارح الخراك المدنية قال في حرد العميق عدد المدنية قال المائية المدنية وم النفر المدنية قال في حالة عالى الشارح الخراك المدنية قال في حرد العمية في المدنية قال المدنية قال المدنية قال المدنية قال المدنية قال المدنية قال المائية المدنية قال قال المدنية قال قال المدنية قال المدنية قال المدنية قال المدنية قال قال المدنية المدنية قال المدنية قال قال المدنية الم

لزمه دم لانه ترك ميقاته فيهما وهو ججع عليه والمرادبالم كي من كان داخل الحرم سواه كانه بمكة أولا وسواه كان من أهلها أولا وبه يعلم أن المراد بداخل المواقيت من كان سا كافي الحل والله سجمانه أعلم

وباب الاحرام

احم الرحسل اذادخل في حمة لا تنتها من ذمة وغسرها وأحم الحيم لا يعرم عليه ما يحل لغره من الصحيد والنساء ونحوذلك وأحرم الرحل اذادخل في الحرم أو دخسل في الشهر الحرام وأحرمه لغة في فحرمه العطة أى منعه كذا في ضياء المحلم مختصر شمس العلوم وهو في الشريعة بهة النسك من حج أوعرة مع الذكر أو الخصوصية على ماسياتي وهو شرط صحة النسك كتكبيرة الافتتاح في الحسلاة والصلاة والجهم الحرم مع وحمين الاول انه اذاتم الاحرام الحيم أو العمرة الايخرج عنه الابعمل النسك الذي أحرم به وان أفسده الافي الفوات في على المناب على المناب على المناب والمناب المناب المناب المناب المناب المناب والمناب والمناب والمناب والمناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب والمناب والمن

وعبارته والمسراد بهدا الغسل تحصيل النظافة وازالة الرائحة لاالطهارة حسى تؤمريه الحائض والنفساء ولا يتصدور حصول الطهارة لهاولهذا لايعتبر التيم عندالعز عن الماء بخلاف الجعة

وبابالا حرام و واذا أردت أن تحرم واذا أردت أن تحرم فتوضأ والعسل أفضل والعيدي، انتهت قال في المعراج الى شرح بحكم (قوله وفيه نظرالان التسمم الخ) قال في النهر أقول المخالفة واجعة الى قواء والهذا الا يعتبر التهم عند

العزوالظاهر رجوعها الى قوله والمرادبه ذا الغسل تحصيل النظافة الطهارة أيضالانه اغساس علصلة واذالم تؤمر بها النظافة الالطهارة بعدال المجعد والعدين فانه يلاحظ فيهمام عالنظافة الطهارة أيضالانه اغساس علصلة واذالم تؤمر به الحائض والنفساء مع المه قدة مثر وعيدة التيم الهما والمراد لا يدفع الايراد ثم عبارة المحرموهمة أيضا حيث نقسل عن المكافى النساوية وظاهرها بالنظر الى عدم التيم وليست كذلك بل من حيث قيام الوضوء مقام الغسل ولفظها فعلم ان هسذا الاغتسال النظافة ليز ول ما يهمن الدرن والوسخ فيقوم الوضوء مقامه كما في العيدين والمجعة الكن الغسل أحسلان النظافة به أتم اه والاقامة حكاها الشهنى عن القدوري بلفظ قال القدوري كل غسل الذيافة والوضوء يقوم مقام الغسل أمير المنظافة به أتم اه ولا يحتفى ان التسوية في عدم التيم وادام تكن صريحة لكن ها علم والمعمون تفريعه قيام الوضوء مقام الغسل على كونه النظافة واذا كان النظافة لا يعتبرا لتيم لعدمها فيه وحيث سوى بين الاحرام والمجعة والعيدين في قيام الوضوء مقامه المفرع على ماذكران مه التسوية في النظافة لا يعتبرا لتيم لعدمها فيه وحيث سوى بين الاحرام والمجعة والعيدين في قيام الوضوء مقامه الفرع على ماذكران مه التسوية في النظافة لا يعتبرا لتيم لعدمها فيه وحيث سوى بين الاحرام والمجعة والعيدين في قيام الوضوء مقامه المفرع على ماذكران مه التسوية في النظافة لا يعتبرا لتيم لعدمها فيه وحيث سوى بين الاحرام والمجعة والعيدين في قيام الوضوء مقامه المفرع على ماذكران مه التسوية في ما في المنافقة لا يعتبرا لتيم لعدمها فيه وحيث سوى بين الاحرام والمجعة والعيدين في قيام الوضوء مقامه المفرع على ماذكران مه التسوية في المنافقة لا يعتبرا لتيم المنافقة لا يعتبرا للقرائد المنافقة لا يعتبرا لتيم الكنافة لا يعتبر المنافقة لا يعتبر المنافقة لا يعتبر المنافقة لا يعتبر التيم المنافقة لا يعتبر المنافقة لا يعتبر المنافقة لا يعتبر المنافقة للمنافقة لا يعتبر المنافقة لا يعتبر المنا

عدم اعتبارالتهم مين الكل (قول المصنف وألبس ازاراورداه الخ) ويدخل الرداه تحت البداليمي و بلقيده على كتفه الايسر وسقى كتفه الايس كتفه الاين مكشوه اكذافى الخزانة ذكره البرجندي في هذا الحيل وهوم وهم ان الاضطباع يستحدمن أول أحوال الأحرام وعليه العوام ولدس كذلك فان محل الاضطباع المسنون المسايد وتعليم الطواف الى انتها تمه لا غير كذاف شرح اللباب لمن لا على القارى وقال المرشدي في شرح مناسك السكار وهو الاصم وانه هو السيادة وقال المرشدي في منسكه الكبير عن الغاية ومناسك الطرابلسي والفتح وقال فالحياصل ان أكثر كتب المذهب ناطة قيان الاضطباع يسن في الطواف المتبادرا موعليه تدل الاحاديث وبه قال الشافعي الهكذا في حاشية مع مناسك المدنى على الدرائي في المواف المتبادر المواف المتبادر المناسلات المتبادر المناسلات المتبادر المتبادر المناسلات المتبادر المتبادر

العورة كاف) فيجوزف وب واحدوا كثرمن فوبين وفي اسودين أوقطع خرق مخيطة والافضل أنلايكون فيهما خياطة اله لماب المناسك (قول المصفوصلي ركعتين) المحيط وان قرأفي الركعة قال في المتتارخانية وفي الحيط وان قرأفي الركعة وقل باأيها المكافرون وفي الثانية رفا فعدة المكاب وفي الثانية رفا فعدة المكاب

والبس ازازا ورداء جدديدين أوغسيلين وتطيب وصل ركعتين

وقلهوالله أحد تبركاً لفعل رسول الله صلى الله تعالى عليسه وسلم فهوا فضل وفي الظهيرية قال السكندري ان كشيرا من على أنها الكافر ون ربنا والمالكافر ون ربنا

وأشار لملصنف الحاله يستحبلن أراده كال التنظيف من قص الاطفار والشارب وحلق الابطسين والعانة والرأس لمن اعتاده من الرحال أوأراده والافتسر يحه وازالة الشعث والوسخ عنسه وعن بدله بغسله بالخطمي والاشنان ونحوهم ماومن المستحب عندارا دته جماع زوجته أوحاريته انكانت معه ولامانع من الجماع فانه من السنة (قوله والبس از اراورداه حسديدين أوعسلين) لايه عليه السلام لبسهما هووأصحابه كهار واهمسلم ولانه ممنوع عن لس الخيط ولابد من سترا لعورة ودفع الحر والبردوذلك فيماعيناه والازارمن السرة الى ما تحت الركسة بذكرو يؤنث كافى صلاا الحلوم والرداء على الظهروالكتف من والصدر ويشهده فوق السرة وان غرزطر فعه في ازاره فلا ،أس به ولوخلله بخلال أومسلة أوشده على نفسه بحمل أساء ولاشئ علمه ومانى الكاب سان للسينة والافسائر العورة كاف كإفى المعمع وأشار بتقدم الجديد الى أفضليته وكونه أسس أفضل من غيره كالتكفير وفي عدم غسل الثوب العتمق ترك المستحب ولا يحفى ان هذا في حق الرجل (قوله وتطب) أي يسن له استعمال الطيب في بدنه قبيل الاحرام أطلقه فشعل ما تبقى عينه بعده كألمسك والعالية ومالا تبقى محديث عائشة فى الصحيحين كنت أطيب رسول الله صلى الله عليه وسلم لا حوامه قبل أن يحرم وفي لفظ لهما كانى أنظر الى وبيص الطب ف مفرق رسول الله صلى الله عليه وسلم لا - وامه قدل أن يحرم وف لمفظله الم كانى أنظر الى وبعض المسكوهو البريق واللعان وكرهه محديا تهق عينه والحديث جة عليه وقيدنابالبدن اذلا يجوز التطيب في النوب عاتبق عينه على قول الكل على أحدار وايتين عنهماقالواويه نأحذوالفرق لهما بينهماانه اعترف البدن تأبعاعلى الاصع والمتصل بالثوب منفصل عنسه فلم يعتبرنا بعاوالمقصودمن استنانه حصول الارتفاق به حالة المنع منسه كالسحور للصوم وهو محصل عاف البدن فاغىءن تحويره في الثوب اذلم يقصد كال الارتفاق حالة الاحرام لان الحاج الشمعث التفل وظاهرماني الفتأوي الظهيرية انماءن محمدروا بةضعيفة وانمشهورمذهمه كذهبهما (قوله وصل ركعتين)أى على وجه السنية بعد الدس والتطب لأنه عليه السلام صلاهما كافي الصحيف ولا بصليهما في الوقت المكروه وتجزئه المكتوبة كتعية المسعدم بنوى قله الدخول فى الح و يقول السانه مطابقا مجنانه اللهماني أريدا لج فيسروني وتقبله مى لانى محتاج في أداء أركانه الى تحمل المشقة فيطلب التدسير والقبول اقتداء باتحليل وولده عليهما السلام حيث قالاربنا تقيل مناانكأنت السميع العليم ولم يؤمر عفل هذاالدعاء عندارادة الصلاة لان سؤال التيسير يكون ف

و ع ع - بحر ثانى كه لاتر غقلوبنا الا يه و بعد الفراغ من قل هوالله أحدر بنا آتنا من لدنات و في النامن أمرنا رشدا (قوله أى على وجه السنية) صرح بالسنية في السراج وفي النهر هذا الامرأى قوله وصل المندب وفي الغاية السنة اله لكن قديقال ينافى كونها سنة اجزاء المسكتوبة عنها فاذا مشى في النهر على الندب تامل (قوله و تجزئه المكتوبة) كذا جزم به في الله اب قال شارحه وفيسه نظر لان صلاة الاحرام سنة مستقلة كصلاة الاستخارة وغيرها مما لا تنوب الفريضة منابها مخلاف تحدة المستدف المسلك وشكر الوضو و فانه ليس لهسما صلاة على حدة كاحقفه في فتاوى المجسة في تأدى في ضمن غيرها أي سافة ول المسنف في المنسك المكبر و تجزئ المكتوبة عنها كتحية المدحد قياس مع الفارق وهو غير صحيح اله لكن في حاشية المدنى انه رده المرشدى

(قوله فافر ماما لتلبية الحج) قال الرملي أشار الى ان قوله في المتر تنوى بها ليس باضمار قيدل الذكر لان قوله لب بدل على ذلك ذكره العبني (قوله وفي عض النسخ الخ) أى قبل قوله ولب ولهذا قال ولب بعد وتقبله منى (قوله بيان للركل الخ) قال في لباب المناسك وتعين النسك ليس بشرط فصحمهما وبماأ وم به الغيرة قال في محل آخر ولوا حرم بما أحرم به غيره فهومهم فيلزمه حجة أوعمرة وقدد مشارحه عبا أذا لم يعلم عبا أحم به عرف وقوله والافيص الج عطاق النية)أى وعليه التعيين قبل الشروع فالافعال

العسمرلافي اليسروأ داؤها يسمرعادة كذافي الكافي وقدمنا مافيمه من الخلاف في بحثنية الصلاة (قوله والدبر الصلاة تنوى بها الج) أى لب عقيها ما وياما لتاسيسة الج والدبر بضم الماء وسكونها آج الشئ كذافي الصحاح واغما يلي أماصح عنه عليه السلام من تلبيته عد الصلاة وفي قوله تنوىبها اشارةالى انماذكره المشايخ من اله يقول اللهسم انى أريدا لج الى آخره ليس محصلا النية ولهذاقال في فتح القدير ولم نعلم ان أحدامن الرواة لنسكه روى أنه سمعه عليه السلام يقول نويت العسمرة ولاآلج ولهسذاقال مشايخناان الذكر باللسان حسن ليطابق الفلب وعلى قساس ما قدمناه فينية الصلاة أغيا يحسن اذالم تجتمع عزيمته والافلا والحاصل أن التلفظ بأناسان بالنيبة بدعة مطاقاني جميع العبارات وفي بعض النسخ وقل اللهمم اني أريدالج فيسره لى وتقبله منى ولب وقوله تنوى الج سأن للز كدلوالا فيصح الج بمطلق النية واذا أبهم الاحوام بان لم يعين ما أحرم به جاز وعليه التعيين قبلأن يشرع فالافعال والاصلحديث على رضى الله عنسه حسقدم من العن فقال أهلات عاأهل به رسول الله صلى الله عليه وسلم واحازه فان لم يعمى وطاف شوطا كان للعمرة وكذا ادا أحصرة لالافعال فتحلل بدم تعسللعمرة حتى يجب علمه قضاؤها لاقضاء حجة وكسذا اداحامع وافسدوجب عليه المضى فعرة قال في الظهريرية ولم يذكر في الكتاب ان حجة الاسلام تتأدى بنية التطوع اه والمنقول في الاصول انه الاتنادى سية النفل وتتأدى عطاى النبة نظر الى ان الوقت له فيه شَهة المعيارية وشبهة الظرفيسة عالاول للثانى والثانى للاول (قوله وهي لميك اللهم لميك ليك لاشريك للكالميك أن الجدو النعدمة لك والملك لاشريك لك) مكذار وى أحداب الكتب الستة الميته صلى الله عليه وسلم ولفظها مصدر مثنى تثنية برادبها التكثير وهوملزوم النصب والاضافة والناصاله منغمرلفظه تقديره أحبت اجابتك اجابة بعداجابه الى مالانها يقله وكانه من ألب المكان اداأ قام فهومصدر معذوف الزوائدوالقياس الياب ومفرد لييك لب و اختلف في الداعي فقيل هوالله تعالى وقيل ابراهيم الحليل عليه السلام ورجه المصنف في الحافي وقال اله الاطهر وقيل رسولناصلي الله عليه وسلم واختلف في همزان المحد بعد الاتفاق على حوازا لكسر والفتح واختارفي الهدداية ان الأوجمه الكسرعلي استئناف الثناءوتكون التلبيسة للذات وقال الكسائي الفتح احسن على اله تعلمل للتلبيه أى لييك لان الجدور ج الاول ف فتح القدير مان تعلم ق الاحامة التي لأنها مةلها بالذات أولى منه باعتبار صفة هذاوان كان استثناف الثناءلا ينعس مع الكسر الحواز كونه تعليلا مستأنفا كافي قولك علم أبنك العلم ان العلم نافعه قال تعالى وصل عليم مان صلاتك سكن لهم وهذامقررف مسالك العلة من علم الاصول لكن أساجاز فيه كل منهدما يحمل على الاول الاولويته ولا كثرينه بخلاف الفتح ليس فيله سوى اله تعليل (قوله وردفيها ولاتنقص) أى ف والنفل معاقبل هونفل التلسة ولاتنقص منهاوالز يادة مثل لبيك وسعديك والحيربيديك والرغباه اليك والعمل لبيك اله

والالم بصحالج لمعوعره كإيعلم من لاحقه (قوله ولم مذكر في السكاب الخ) قال في شرح اللبابولو ولىدىرصلاتك تنوى بها الج وهي لسك اللهم لسك لاشريك لك للسك ان الجدوالنعمة لكو ألملك لاشر مك لك وزدفها ولاتنقص

أحرم مالجح ولم ينوف رضا ولا تطوعافه وفرضأى فمقععن حجة الاسلام استحسانا مالا تفاق في ظاهرالذهب وقمل يقع نفلاولونوي الججءن الغبر أوالندذرأوالنفل كان عمانوي وانام يحبم للفرض أى مجــةالاسلام كدا ذ كرەغسىر واحد وھو الصيح المعتمد المنقول الصريح عنأبى حنيفة وأبى توسيف من اله لا يتأدى الفرض سفالنفل فيهذاالمابوروىءن أبى بوسف وهومذهب الشأفعي الديقع عن هجة الاسلام ولونوتى للنذور وهوقول مجد وقدلنذر

وهوقول أي يوسف والاول أظهر وأحوط والثاني أوسع ويؤيده الهلونوي فرضا ونفلافهوفرض اه متناوشر حاملخصا الخلق وفي متنه أخرم شئ ثم نسمه لرمه جوعرة بفدم أفعالها عليه ولا يلزمه هدى القران (قوله فالاول للثاني) أي عدم تأديها بنية النفل لشهه الظرفية كالصلاة والتَّاني للأول أي وتأديها عطلق النية لشبهه المعيارية كالصوم (قول المصنف وزد فيها) أي زدعلى هذه الالفاطماشأت كذاف الشرح قال ف النهر فالطّرف عنى على لان الزيادة اغا تكون عدالا تيان بهالاف خلالها كاف السراج

(قوله فاذانقص عنها فكذلك بالاولى) قال فى النهر فيه نظر فنى الفتح التلبية مرة شرط والزيادة سنة قال فى المسطحتى لا يلزمه الاساءة مركبات من المن في الفتح أيضا و يستحب فى مركها ثم قال ان رفع الصوت بها سسنة فان تركه كان مسئا اله والنقص بالاساءة أولى اله لكن فى الفتح أيضا و يستحب فى المتلبية كلها رفع الصوت من غير أن يبلغ الجهد فى ذلك كيلايضعف وقد نقله ٧٤٧ المؤلف عن الحلبى وقسدينا زع فى دعوى

الاولوية على انه قدد كر المؤلف في استقان الاساءة دون المكراهة فلي تأمل (قوله أفادانه لا يكون عرما الابهما) الفي النهر شمان هذه النه يصير عرما عند النسخ والتلبية امان الشهيد انه يصير شارعا والمنه انه يصير شارعا الشهيد انه يصير شارعا بالنية لكن عند التلبية المنات النية لكن عند التلبية المنات النية لكن عند التلبية التلبية المنات التلبية التلب

وادالست ناويافقيد

أحرمت ما تهارفت

والفدوق والحدال

المحلى في مناسكه باستحمام اعندنا وأماالنقص فقال المصنف انه لأيجوز وفال ابن الملك ف شرح المجمع الهمكروه أتفاقأ والظاهرانها كراهة تنزيهية لماان التلسة اغماهي سنة وأن الشرط اغماهو ذكر ألله تعالى فارسما كان أوعر ساهو المشهور عن أصحابنا وخصوص التلبية سنة واذا تركها أصلا ارتكبكراهة تنزيهية وادانقص عنها فكداك بالاولى فقول المصنف لا يجوزفه نظرعاهر وقول من قال أن التلبية شرع مراده ذكر يقصد به التعظيم لاخصوصها قيد نا مالز مادة في التلبية لان الزمادة فالاذان غيرمشروعة لانه للاعلام ولا يحصل بغرالمنعارف وفالتشهد فالصلة أنكان الأول فليست بمشروعة كتكراره لانهفي وسط الصلاة فمقتصر فسمعلى الواردوان كان الاخسر فهسي مشروعة لانه محل الدكروا لشاء (قوله فاذا لبيت ناو يا فقد أحرمت) أواد أنه لا يكون محرماً الابهما واذاأتى بهمافقد دخل فحرمات مخصوصة فهماعين الاحرام شرعا وذكرحمام الدين الشهيدانه يصبر شارعا بالسة لكن عند التلبية لابالناسة كايصرشارعاف الصلاة بالنية لكن عند التكبير لا بالتكتبر ولايصرشارعا بالنيه وحدها قياساعلى الصلاة وروىءن أبي يوسف ان النية تكفي قياسا على الصوم بجامع انهما عبادة كعءن المعظورات وقياسنا أولى لايه الترام أفعال كالصلاة لامحردكف ب الترام الكف شرط فكانا اصلاة أشبه والمرا دالتلسة شرط من خصوصيات النسك سواء كانتلبية أوذكر ايقصدبه النعظيم أوسوق الهدى أو تفليد البدن كاذكره المستفى المستصفى وذكرالاسبيجابي انهلوساق هدياقاصداالي مكة صارمحرما بالسوق نوى الاحرام أولم شوشه وسيأتى تفاصيله الشاءالله تعالى ثم اذاأ حرم صلى على الني صلى الله عليه وسلم عفب احرامه سرا وهكذا بفعلءقب التلبية ودعايمنا شاءمن الادعية وان تبرك بالمأثورفه وحسن (قوله فاتق الرفث والفسوق والحدال) للأكية الكرعة فلارفت ولافسوق ولاحدال في الح وهذا نهى اصغة النفي وهوآكدما يكونمن المنهى كانه فيل فلا يكونن رفث ولافسوق ولاحدال في الحجوهد الانهلوبق اخبار التطرق المحلف فكلام الله تعالى لصدو رهنده الاشسياء من البعش فيكون المرادبالسني وحوبانتفائها وانهاحقيقة بأنلاتكون كذافي الكافي والرفث الجماع لقوله تعمالي أحسل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسأ أركم وقيسل الكلام الفاحش لانهمن دواعيسة فيحرم كالجاع الاان ابن

الخلق غفارالذنوب لبيك ذاا لنعمة والفصل الحسن لسك عددالتراب لييك ان العيش عيش الاستوة

كاو ردذاك عن عدة من المحابة وصر - المصنف في الكافي مان الزيادة حسنة كالتكراد وصرح

وهن عشين بناهميسا به ان يصدق الطير ننك ليسا فقيله أترفث وهن عشين بناهميسا به ان يصدق الطير ننك ليسا فقيله أترفث وأنت محرم فقال اغما الرفث محضرة النساء والضمسرى هن المابل والهميس صوت نقل اخفا وهيس اسم جأرية والمعنى نفعل بها مانريدان صدق الفال والفسوق المعاصى وهومنه سى عنه في الاحرام وغيره الاائه في الاحرام أشدكلبس المحرير في الصلاة والنظريب في قراءة القرآن والمحدال المخصومة مع الرفقاء والمحدم والمكارين ومن ذكر من الشار حسين ان المراد

عماس يقول اغما يكون المكلام الفاحش رفئا بحضرة النساءحتى روى انه كآن ينشدف آحرامه

لابها كشروعه في الصلاة لكن عند التكسير لكن عند التكسير لابه كدا في الفتح ماقد يشوهم من طاهر كلام المسنف انه يصبر شارعا اللهيد ال الحكى عن الشهيد عكسه كامرومن ثم غير المعارة فقال اذا نوى مليا فقد الاحرام هو النية وأنت خيريا نه اذا كان وأنت خيريا نه اذا كان

المفادانماهوصسيرورته محرماء ندهما والعبارتارن على حدسواء (قول المصنف واتق الرف الني) قال في النهر المهاف المسيحة أى اذا أحمت فاتق واعلم الله يقوله على الله تعالى عليه وسلم من مج فلم برفت ولم يفسق خرج من ذنوبه كيوم وادته أمه ان ذلك من ابتداء الاحرام لأنه لا يسمى حاجا قبله

(قوله بحديث الى قتادة) وهومار واه الشيخان اله عليه السيلام قال حن سالوة عن مجم حاروح ساصطاده أبوقتادة هل منكم منامره أو أشارال مقالوالا قال فكلواما بقى من مجه علق حله على عدم الاشارة والامركذافي التبيين وقد أحال المؤلف على ماسياتي ومحسله المجنامات ولم يذكره هناك بل قال و محسد بث أبي قتادة السابق ثم انه لدس في المحديث التصريح بالدلالة بل بالامر والاشارة الكن المحديث في الهداية بلفظ هل أشرتم أو أعنتم أو دلاتم فقال لافقال اذن في كلوالكن قال المحافظ ابن حرفي المخريج متفق علم ملفظ هل منكم أحسد أمره أن محمل علمها أو أشار المهاقال لاقال في كلوا ما يق من مجها ولمسلم والنسائي هل أشرتم أو أعنتم قالوالا قال في كلوا الهوسائي في المحمل علم المناب هناوالا عانة في كلوا الهوسائي في المحمل على المناب هناوالا عانة علم قال شارحه أي بنوع من أنواع ٢٤٨ الاعانة كاعارة سكين أو مناولة رمح أوسوط اله (قوله كل شي معمول على قدر

البدن أو بعضه) يدخل فيسه القفازان وهسما ما يلبس في الدين قال في شرح اللباب وكذاأى البه والدلالة عليه ولدس القسم والسراويل والقباء والخفس الخان الكعمين المحدال على المحدين الموالدون أو عصفر الا وعصفر الا أن يكون غسلالا ينفض أن يكون غسلالا ينفض أن يكون غسلالا ينفض

محرم لبس المحرم القفازين لمانقل عز الدين بن جاعة من المع محرم علم مدلس القفازين في يديه عند الأغمة الاربعمة وقال الفارسي ويلس المحرم القفازين ولعله محول على جوازه مع المكراهة في

حق الرجل فان المرأة لست منوعة عن ليسهما وان كان

به مجادلة المشركين بتقديد الجوتأ حسره أوالتفاخ بذكرآ بائهم حتى المنطق ذلك الى القتال فانه يناسب تفسيرا تجدال في الأسه لآا كبدال في كلام الفقها ونله فا تصرفا على الاول وفي الحيط اذا رفت يفسد حجه واذافسق أوجادل لألان الجماع من محظورات الاحرام أه ولا يحفى انهمعتد بمما قيل الوقوف بعرفة والافلافسادف الكل (قوله وقتل الصدوالاشارة المهوالدلالة علمه) أي وأتقادا أحرمت التعرض لصيدالبرقال المصنف فالمستصفى أريدبا لصدههنا المصيداذلو أريدبه المصدروهوالاصطياد كماصح اسنادالقتل اليهوحرمة قتله تآبتة بألفرآن وحرمة الاشارة والدلالة بحديث أبى قتادة كإسانى والفرق بن الاشارة والدلالة ان الاشارة تقتضى الحضرة والدلالة تقتضى الغيبة (قوله وليس القميص والسراويل والعسمامة والقلنسوة والقياء وانخف نالاأن لاتجب النعلىن فأقطعه مماأسفل من المعمن والثوب المصموغ بورس أوزعفران أوعصفر الاأن يكون أغسيلالاينفض) كإدل عليه حديث الصحيين والسراويل أعجمية والجم سراو يلات منصرف فأحداستعماليه ويؤنث والقياء بالمدعلي وزن فعال بالفتح والورس صبغ أصفر يؤتى بهمن اليمن واحتلف فى قولهم لا ينفض فقيل لا يفوح وقيل لا يتناثر وآلثاني غير صحيح لان العبرة للطيب لاللتناثر ألاترى الهلوكان وبامصسوغاله واقحة طسة ولايتناثرمنه شئ فأن الحرم عنع منه كذافى المستصفي والمراديليس القباء ان يدخل منكسه ويديه في كميه لانه لولم يدخل يديه في كمية فانه يجوز عندنا خلافا الزفركذا فاغامة السان والكعب هناالمفصل الذي فاوسط القدم عندمعقد الشراك فهاروي هشامعن محد بخلافه فى الوضوه فأنه العظم الناتئ أى المرتفع ولم يعين فى الحديث أحدهما لكن لماكان الكعب يطلق علمه وعلى الثاني جله علمه احتماطات كندافي فتح القدر أي جل الكعيف الاحرام على المفصل المذكور لاحل الاحتماط لان الاحوط فما كان أكثر كشفاوهو فيماقلنا واكحاصل انه بحوزلبس كل شئ في رَجله لا يغطى الكعب الذي في وسط القدم سرموزة كان أومد اسا أو غرداك ويدخل في لبس القميص لبس الزردة والرنس ونرج باللس الارتداء بالقميص وفعوه لانه ليس بلبس وذكرا كاى ف مناسكه ان ضا يطه ليس كل شي معمول على قدر البدن أو بعضه بحيث يحيط به بخياطة أو تلزيق بعضه ببعض أوغيرهم أو يستمسك عليه بنفس لبس مثله الاالكعب ويدخل

الاولى لها أن لا تلبسهما لقوله عليه الصلاة والسلام ولا تلبس القفازين جعابين الدلائل كذاذكر وه لكن ليس فيه ما يدل على ان الرجل ممسوع من تغطية يديه اللهم الاأن بقال هونوع من لبس المغيط والله أعلم اه وقال السندى في المنسك الكبير وماذكره الفارسي من حواز للسهم اخلاف كلة الاصاب لانهم ذكر واجواز ليسهما في المختص بالمرأة قال في البدائع لان لبس القفازين نهى ندب جلنا وعليه جعابين الدلائل بقدر الامكان لبس لا تغطية وانها غير منوعة عن ذلك و قوله عليه السلام ولا تلبس القفازين نهى ندب جلنا وعليه جعابين الدلائل بقدر الامكان المعابدة وعلى هذا فقول السندى في منسكه المتوسط المدمى باللباب انه يماح له تغطية يديه أراد به تغطيتهما بمعومنسد يل لان التغطية الم

غيراللبس فلايدخل فيهلبس القفازين

(قوله ولمأرمن صرح الخ) قال فالنهرف لباب المناسك ولووحد النعلين بعد للسهد الى لبس الحف ين المقطوعين يعبو زاد الاستدامةعلى دلك ويجوزلس المقطوع مع وجود النعلين اه قال شارحه لكنه لايناف الكراهة الرتبة 729

على مخالفة السنة وفأل قسله ماحاصدله حكى الطبرىءن أي حنىفة اله أذا كان فادراعيل النعلس فلا يحوزله لس الحفن ولوقطعهمالكن هـذاخـلافالمذهب ولعله روابةعنه والظاهر انلسهما حينتذ عالف السنة فكره وتعصليه الاساءة وقال ان الهمام اختلف المشايخ في جوازه وسترالوحه والرأس وغسلهما بالخطمي ومس الطبب وحلق رأسمه وقص شيعره وظفره لاالاغتسال ودخسول انجام والاست خللال مالمدت والمحمل وشسد الهمانق وسطه

ومقتضى النصاله مقدد عااذا لمصدنعلنأقول الظاهرانقسدعسهم وحدان النعلى لوجوب قطع الحفس علاف ماأذا وحدادانه لاعسالقطع حانث نسأف من اضاعة المال عشاوهو لانافيما اذا قطعهسما ولسهمامعوجود النعامن اله (قوله وهو في غيره مفقود) أي بقاء

فالخفين اعجود بانولم أرمن صرح عاادا كانقادراعلى النعلين فهل له ان يقطع الخفين أسفل من الكعبين والظاهرمن الحدث وكالرمهم انهلا يحوز ععني لايحل لمافيه من اتلاف ماله لغيرضرورة (قوله وسترالوجه والرأس)أى واحناب تغطيمهما كحديث الاعرابي الذي وقصيته ناقته لا تخمروا رأسه ولاوجهه فانه يبعث نوم القيامة ملساواعم ان أغتنا أستدلوا بهذا الحديث على حرمة تغطية الوجه على المحرم الحى المفهوم من التعليل ولم يعسملوا عنطوقه في حق الميت المحرم مان حكمه عندنا كسائرالاموات في تعطية الوحه والرأس والشافعية علوايه فعيادامات الهرم ولم يعسم لوايه في حالة الحياة وأجاب في غاية السان عن أعمننا مأنهم اغسام يعلوا به في الموت لا مه معارض بعد يث ادامات إبن آدم انقطع عله الامن ثلاث والاحرام عل فهومنقطع فيغطى العضوان ولهذالا يني المأمور بالمحيح على احرام المت اتفاقا وهو يدل على انقطاعه مالموت والاعرابي مخصوص من ذلك باخبار الني صلى الله عليه وسلم ببقاءا حرامه وهوفي غيره مفقود ففلنا بانقطاعه بالموت ولان المرأة لاتغطى وجهه الجاعا مع انهاعورة مستورة وفي كشفه فتنة فلان لا يغطى الرجل وجهه للاحرام أولى والمراد بستر الرأس تغطيتها بما يغطى به عادة كالموب احسترازاعن شئ لا يغطى به عادة كالعسدل والطبق والاحانة ولا فرق بنسترا لكل والمعض والعصامة والهذاذ كرقاضينان في فتاواه اله لا يغطى فاه ولاد قنسه ولا عارضه ولا بأسبان يضع يديدعلى أنفه (قوله وغسلهما بالخطمي) أي ولحتنب غسل رأسه وكحسته بالخطمى واللحية لما كآنت في الوحه أعاد الضمير علم اوان لم يتقدم لهاذ كرووجوب اجتنابه مثفق عليه لكن يجب عليه دم اذالم معنده المعنده المانوع طب وعنده ماصدقة لانه يقتل الهواموياين الشعروايس بطيب وهذا الآختلاف راجع الى تفسيره وليس باختلاف حقيقة كالاختلاف ف الصابئة والافطار بالاقطار في الاحليل والخطمي بكسرا لحاء نست بغسل به الرأس وقدم الخطمي لانه الوغسل رأسه ما محرض والصابون لأشئ عليه ما تفاقهم (قوله ومس الطيب) أى واحتنبه مطلقاف الثوب والبدن لقوله عليه السلام الحاج الشعث النفل وهو تكسر العن مغيرال أس والتفل بكسر الفاءتارك الطيب وهوف اللغسة نقمض انخبث وفي الشر يعسة هوحسم له رائعة طسسة كالزعفران والبنفسج والياسمين والغمالية والوردوالورس والعصفر والحناء ولميذ كرالمصنف هنا الدهنكا فى الوافى آماا نه أصل الطيب فدخل تحته وا ما للاختسلاف كماسسا في في ماب الجنايات (قوله وحلق رأسمه وقص شعره وطفره) أى واحتب هذه الاشساء لغوله تعالى ولا تحلقوار ؤسكم والقص في معنساه فثبت دلالة والمرادازالة الشمعركمفما كانحلقا وقصا ونتفا وتنورا واحراقامن أيمكان كان من الرأس والبسدن مباشرة أوتمكمنا لكن قال الحلى في مناسكه ويستثنى منسه قلع الشعر النات في العين فقدذكر معض مشايخنا أنه لاشئ فيه عندنا (قوله لا الاغتسال ودخول المهمام) أي الا يتقم سما لماروى مسلم الهصلى الله عليه وسلم اعتسل وهو محرم (قوله والاستظلال بالست والحمل) أى لا عتنيه والحمل بفتح الم الاولى وكسر الثانية أوعكمه وهومقيد عاادًا لم يصب رأسه ولاوجهه فلوأصاب أحدهما بكره كالوجل تباماعلى رأسه فانه بلزمه انجزاء بخلاف مأأذاحل نحو الطبق أوالاحانة والعدل المشغول (قوله وشدالهميان في وسسطه) أي لا يحتنبه وهو بالكسر ما يجعل فيه الدراهم ويشدعلى المحقو أطلقه فشمل مااذا كان فيه نفقته أونفقة غيره لانه ليس بلبس الإحرام مفقود فغسر الاعرابي الخصوص بتلك الخصوصية لعدم مايدل على ذلك نقلنا بانقطاعه بالموت على الاصل وفي بعض

النسم وهوغيرمفقودوهو أعريف

(قوله وممالا يكره الماضاع) تكميل لمباحات الاحرام وهي كثيرة ذكر منها في اللباب نزع الضرس والظفر المحسور والفصد والمجامدة بازالة شعر وقاع الشعر النابت في العين والتوشيج بالقمين والارتداء به والاترار به و بالسرا و بل والتحزم بالعمامة أى الاترار به المن غير عقيدها وغرز طرف ردائه في ازاره والقياء القباء والعباء والفروة عليمه بلاا دخال منكبيه و وضع خده على وسادة و وضع يده أو يدغيره على رأسه أو أنفه و تغطية اللعبة ما دون الذقن وأذنيه وقفاه و يديه أى عنسد بل و أيحو و بخلاف لبس القفازين وسائر بدنه سوى الرأس والوجه و حسل احانة أو عدل أو جوالق على رأسه بخلاف حل الثياب وأكل ما اصطاده حلال وأكل طعام فيه طب ان مسته النارأ و تغير والسمن والريت والشير وكل دهن لا طب فيه والشخم ودهن جرح أوشقاق وقطع شعر المحل وحشيشه رطما و ياسا . و س وانشا دالشعر أى المباح والتروج والترويج ولوقبل سعى المج وذبح الابل والبقر والغنم

عنيط ولاني معناه وأشارالي انه لايكره شدالمنطقة والسيف والسلاح والتحتم مالحاتم وممالا يكره له أيضاالا كتعال بغسيرالطيب وان مختتن ويفتصدو يقلع ضرسه ويعبرالكسر ويعتب وأنيك رأسه ويدنه غرانه أن خاف سقوط شئمن شعره بسس ذاك حكه برفق وان لم يخف من ذلك فلا مأس بالحك الشديد (قوله وأكثرمن الملبية متى صليت أوعلوت شرفا أوهبطت واديا أولقيت ركا وبالا محاررا فعاصوتك أى أكثرمنها على وحدالا ستحماب عنداختلاف الاحوال كتكسر الصلاة عددالانتقال أطلق الصلاة فشمل فرضها وواحما ونفلها وهو نلاهر الرواية وخصها الطحاوى بالمكتويات قياساعلى تكبيرات التشريق كإذكره الاسبيحابي وعملوت شرفأأي صمعدت مكانا مرتفعا وقبل بضم الشهرج عشرفة والركب جمعرا كسكتحرج عتاح والسحر السدس الاخبر من الليل وصرح في المحيط مان الزيادة منها على المرة الواحدة سنة حتى تلزمه الاساءة بتر كهاقال ف فقح القدر يرفظهر أن التلبية فرض وسنة ومندوب ويستحب أن يكررها كلا أخذفها ثلاثمرات ويأتى بهاعلى الولاء ولا يقطعها بكالم ولوردا لسلام في خلالها حازلكن يكره لغيرالسلام علمه في حالة النليبة واذارأى شيأ يعبدقال لبيكان العيش عيش الاسترة وتقدم اله يصلى على النبي صلى الله علمة وسلم عقب تلميته سراو يسأل الله الجنة ويتعوذ من النار ورفع الصوت بهاسنة الاانه لا يجهد نفسه كمايف عله العوام (قوله والدأمالم بجديد خول مكة) الماء الأولى باءالتعدية وهوا بصال معنى متعلقها عدخولها والثانية للسببة وعيارة أصله أولى وهي اذادخل مكة بدأ بالمحدا كرام لانه أول شئ فعله عليه السلام وكذا الخلفاء نعده وقدقدمنافى كاب الطهارة انمن الاغتسالات المسنونة الاغتسال لدخولها وهوللنظافة فيستعب للعائض والنفساء ولم يقيد دخول مكة بزمن خاصفا عاد الهلايضره ليلادخلها أونهارا لالهعليه السلام دخلهانها رافي جته وليلافي عرته فهماسوا فيعدم الكراهة وماروىءن اسعرامه كان ينهىءن الدخول ليلا فليس تقر مرا السنة مل شفقة على الخاج من السراق واما المستحب فالدخول نهارا كافي الخانية ويستحب ان يدخل مكة من باب المعلا اليكون مستقبلا فى دخوله باب البيت تعظيما واذاخر جهن السَّفلي وْلاَيْحَقَّى انْ تَقْدَيْمِ الرَّجْلُ الْهِني

والدجاج والبط الاهلى وقتل الهوام والجلوس في كان عطار لالاشتمام رائحة اله أى لالقصد الكبير وضرب خادمه أى ادااستحق لضرب المديق رضى الله عنه التي كان عليها زاملته وأكثر التلبية متى صلية واحوت شروا أوهبطت واديا أولقيت ركان عليها زاملته والدا ما الهي حدد ول والدا ما المحدد خول والدا ما المحدد خول

بحضرة النبى صلى الله عليه وسلم ولم ينعسه ويؤخذ منه ما اشتهران من تمام الج ضرب الجمال على اضافة المصدر الى

مفعوله وان حله بعضهم على آنه من اضافته الى فاعله فيفيد كال تحمله في سبله اله من شرح اللهاب سنة لمنسلا على القارى وذكر في كابه المؤلف في الاحاديث المشتهرة على الالسن ان الشافي أظهر وذكر الشيخ اسمعيل المجراحي عن المقاصد المحسنة للسنجادي انه من كلام الاعمش وان ابن خرم حله على الفسقة من المحيالين يعنى ان ساخ له ذلك بنفسه والاأعلم الامسيرا ونحوه وعلى كل حال فهومن نوادر الاعمش وقال صاحب الفروع من الحناء الهولين سنة الحجال المحجمة المنافقة من المحيدة المنافقة على المنسخة المنافقة على المنافقة على المنافقة على المنافقة على المنافقة على المنافقة ويستحب أن يقول اللهم اغفرلى ذنوبى وافتح لى أبواب رجتك الهوف مناسك تلمذه السندى وشرحه لمنلاعلى وقد مرجله الميني في الدخول أى دخول المسجد ويقول أعوذ بالله العظيم ويوجهه الكريم وسلطانه القديم من الشيطان الرجيم وقد مرجله الميني في الدخول أى دخول المسجد ويقول أعوذ باللهم افتح لى أبواب رجتك وقدم وجله الميسرى في الخروج منه قائلاما سبق بسم الله والمحدلة والصلاة والسلام على رسول الله المهم افتح لى أبواب رجتك وقدم وجله الميسرى في الخروج منه قائلاما سبم الله والمحدلة والصلاة والسلام على رسول الله القيم المؤلفة لى أبواب رجتك وقدم وجله الميسرى في الخروج منه قائلاما سبم الله والمحدلة والصلاة والسلام على رسول الله الفيم افتح لى أبواب رجتك وقدم وجله الميسرى في الخروج منه قائلا ما سبم الله والمحدلة والمحدلة والصلاة والسلام على رسول الله والمحدلة والمحددة والمحدلة والمحددة والمحدد

الااله يقول هناأ بواب فضلك بدل أبواب رحتك محديث وردكذلك (قوله ولم يذكر المصنف الدعاء النه) قال في اللباب وشرحه ولا يرفع بديه عند رؤية البيت أى ولو حال دعا ته لعدم ذكره في المشاهر من كتب الاسحاب كالقدورى والهداية والحكافي والبدائع بل قال السروجي المذهب تركه و به صرح صاحب اللباب وكالام الطعاوى في شرح معاتى الا أد مارصر يح في انه يكره الفع عند أبي حنيفة وأبي يوسف ومجدونة لم عن حام رضى الله تعالى عندمان ذلك من فعل اليه ودوقيل برفع أي يديه وأماما يفعله بعض العوام من وقع الدرف الماطواف عند دعاء على المه وسال على الطواف ولم يرفع يديه وأماما يفعله بعض العوام من و مع رفع الدري في الطواف عند دعاء على الله تعالى عليه وسال دعافي الطواف ولم يرفع يديه وأماما يفعله بعض العوام من و مع رفع الدري في الطواف عند دعاء على المه تعالى عليه وسال دعافي الطواف ولم يرفع يديه وأماما يفعله بعض العوام من و مع الدري في الطواف عند دعاء المنافعة و المنافعة

- اعةمن الاغة الشافعية أوا لحنف قيعد الصلاة فلاوحه أه ولاع مرالمكي وقد ملغني ان العسلامة المرافع يديه في الدعاء حال الطواف اله (قوله والاستلام ان يضع يديه والاستلام ان يضع يديه و كبر وهال القاء المدت مما الستقمل الحرمكمرا و هاللامستال اللاايذا،

الفقهاءهوأن دصع كفيه على على و يقد له على و يقد له يقد كر مسح الوجه بالد مكان برفع يديه كاف الصلاة كذافي المجتبي ومناسل الكرماني زادف المحفة ويرسلهما ثم يستلم وفي البدائع وغيرها المحيي أن يرفعهما حذاءمنكيه

إسنة دخول المساج كلها ويستحب أن يكون ملبيا في دحوله حتى يأتى باب بني شيمة فسدخل المسجد الحرام منملانه عليه السلام دخل منه وهوانسمي ساب السلام متواضعا حاشعا ملسياملا حظاجلالة المقعة مع التلطف بالمزاحم (قواه وكروهال تلقاء البيت) أى مواجها له محديث جابرا به علمه السلام كمرثلاثاوقال لااله الاالله وحدده لاثمر يكاه له الملكوله المحدوه وعلى كل شئ قدم عالمراد من التكبيرالة أكبراى من هذه الصعبة المعظمة كذاف غايد السان والاولى أى من كل ماسواه ومن التهليل لااله الاالله ولم يذكر المصنف الدعاء عندم فاهدة البدت وهكذا والمتون وهي عفلة عالا يغفل عنه وأن الدعاء عندها مستحاب ومجدرجه الله لم يعس في الاصل لمشاهدا محم شمأ من الدعوات لا ما المتوقيت يذهب بالرقة وان تبرك بالمهقول منها فسسن كذا في الهداية وفي الولوانجيةمن فصل الفراءة للصلى بسغى أن يدعو ف الصلاة بدعا معفوط لابحا يحضره لانه يخاف أن يجرى على لسانه ما يشسبه كالرم الناس فنفسد صلانه فاما في غير الصلاه فينبغي أن بدعو بما يحضره ولايستظهرالدعاءلان حفظ الدعاءعنعه عنالرقة اه وفدر كرفى المناقب ان أماحنه فسة أوصى رجلا يريدالسفرالي مكة بان يدعو آله عندمشا هده البيت باستجابة دعائه وان استحيدت هذه الدعوة صارمتها بالدعوة وفي فتح القدرومن أهم الادعية طلب الحنة بلاحساب والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم هنامن أهم الاذكاركاد كره الحلبي في مناسكه (قوله ثم استقبل الحجر مكبرامهاللامستلما بلاايذاء) لفعله عليه السلام كذلك ولنهى عرعن المزاحة ولان الاستنلام سنة والكفءن الايذاءواجب فالاتيان بالواجب منعيين والاستنلام أن يضع يديدعلى المجرالاسود ويقله لفعله علمة السلام الثابت في الصحين وانلم مفدر وضع يديه وقبلهما أواحداهما فاللم يفدر أمس المجرشأ كالعرجون وتحوه وقبله لرواية مسلم وان عجزعن دلك للزحة استفيله ورفع يديه حذاءأذنيه وجعلىاطنهما نحوا بحرمشهرا بهما المسدوطاهرهما نحووجهدهكذا المأثوروان أمكنه أن يسجدعلي انجرفعل لفعله علمه السلام والفاروق بعده وقول القوام الكاكي الاولى اللايسجد عندناضعيف وهذاالنقبيل المسنون اغما يكون بوضع الشفتين من غيرتصويت كإذكره الحلبي فمناسكه وقدأشا رالى انهلا يبدأنا لصلاة لانحية البيت الطواف وان كان - لالافيطوف طواب التحية وانكان محرمانا محبه فطواف القدوم وهوأيضا تحية الاامه خسبهذه الاصافة واندحل في ايوم النحر بعدالوقوف فطوآف الفرس يغنى كصلاة الفرض تعنىءن تحيه المديجد أوبالعمرة فطواف

سعد على الحرائي) قال في النهروهل يندب السعود عليه نقل ابن عبد السلام الشافعي عن أصحابنا دلك وعن أبن عباس اله كان يقبله و يسعد عليه وقال رأيت عرفعل دلك ثم رأيت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فعله ففعلته رواه الن المنسذروا كما كم وفي المعراج وعن الشافعي اله يقبله و يسعد عليه وعليه جهو رأهل العلم وفال مالك السعود عليه بدعة وعند نا الاولى ان لا يسعد لعدم الرواية في المشاهير وجرم في البحر وسعف ما في المعراج وفيه نظر اذصاحب الدارادري اله أي ان الكاكن صاحب المعراج أدرى ما كم عند نامن المتعدد السلام الشافعي ولدا يقله في الفتح وأقره أنول حدث صح الحديث يتدع واللم يذكر ذلك في المشاهير لان ذلك من فضائل الأعمال وهي تثبت بالحدد بث الصعيف في العيم أولى وليست المسألة اجتمادية حتى يتوقف في اعلى نصمن

نعتهدمالم يثبت عنه خلافها فيتبع ما بت عنه ولذا والله أعلم مشى فى الاباب على الاستحباب فقال و يستحب أن يسجد عليه و يكرره مع التقبيل ثلاثا اه قال شارحه وهوم وافق لما نقله الشيخ رشد الدين في شرح الكثر وكذا نقبل السحود عن أصحاب الغزين جماعة لمكن نقل المكاكى الخ (قول المصنف وطف مضطبعاً) قال العلامة رجة الله السمندى تلمذاب الهسمام فى مناسكه المختصرة والمناعلى القارى في شرحها و يضطبع أى في جديع الاشواطان أراد أن يسعى بعده أى يقدم السعى عقيه والالاأى وان لم يردان يسعى بعده الطواف واراد أن يؤخر السعى الى ما بعده الطواف الفرض فلا يرمل ولا يضطبع حمد شذه منابل بو وحدالما طواف الزيادة فيرمل فيه وكذا و مد و يضطبع ان لم يكن لابسا اه وقال المنلاعلى في شرح اللباب وهو شرح المنسك

العرة ولايسن في حقه طواف القدوم واستثنى على أونامن ذلك ما اذادخل في وقت منع الناس من الطواف أوكان عليمه فائتة مكتوبة أوخاف ووج الوقت للكتو بة أوالوترأ وسنةرا تمة أوفوت الجماعة فى المكتوبة واله يقدم الصلاة على الطواف في هذه المسائل ثم يطوف وفي قوله الحردون أن يصفه بالسوادا شارة الى اله حين أخرج من المجنسة كان أبيض من اللبن واغما اسوديمس المشركين والعصاة كذافي المحمط (فوله وطف مضطبعا وراء الحطم آخيذاعن عمنك ممايلي الساب سمقة أشواط) لفعله علمه السَّلام كـذلك لمـارواه أبوداودوه وان يدخل ثوبه تحت يده اليني و يلقيه على عاتقه الايسريقال اضطمع شوبه وتابط به وقولهم اضطمع رداءه سه ووانما الصواب بردائه كذا فالمغرب وهوسنة مأخوذمن الضبع وهوالعضد لانه يبقى مكشوفاو ينبغي أن يفعله قبل الشروع فىالطواف بقليهل واماادخال الحطيم في طوافه فهووا حبلان الحطيم ثبت كويهمن البيت بخبر الواحد حتى لوتركه يؤمر باعادة الطواف من الاصل أواعادته على المحطيم مادام بمكة ولولم يعدل مهدم ولواستقبل المحطيم وحده لاتجوز صلاته لان فرضية التوجه نبتت بنص الكتاب فلاتتأدى عائدت بخبرالواحداحتياطاوله ثلاثأسام حطيم وحظيرة وحجروهواسم لموضع متصل بالبيت من الجأنب الغربى بينه ومن البدت فرجة وسمى به لانه حطم من البيت أى كسر قعمل ععني مفعول كالقتمل عِمنى المَقْتُولَ أُولَانَمن دعاء لي من ظله فيه حطمه الله كما جاه في الحديث فهو عِمنى فاعل كذا في كشف الاسرار وليس كلممن البيت بلمقدارستة أذر عمن البيت يرواية مسلم عن عائشةوفى غاية البيان انفيه قبرها جروا معاعيل عليهما السلام واماأ خذه عن عينه مما يلى البأب فهو واجب أيضا حتى لوطاف منكوساصم واثم لتركه الواجب ويجب اعادته مأدام بمكة فان رجع قبل اعادته فعليه دم والحكمة في كويه يجعل البيتءن يساره ان الطائف بالبيت مؤتم به والواحد مع الامام يكون الامام على يساره وقيل لان القلب في الجانب الايسر وقيل ليكون الباب في أول طوافه لقوله تعالى واتوا البيوت من أبواجها وأشار يقوله مما بلي الباب ان الاقتتاح من انجر الاسودواجب لانه عليه السلام لم يتركه قط وقيل شرط حتى لوافتتح من غيره لا يجزئه لان الامر بالطواف في الاسية مجل فحق الابتداء فالتحق فعله عليه السلام بيآناله كذافي فتح القديرهناوفي باب الجنايات ذكران

المتوسيطمن لسالمخيط لعذرهل يسن فيحقسه التشب ومهلم بتعرضاله أمعابنا وذكر يعض الشافعية انالاضطياع اغما بسندنام للس الخنطوأما من لبسهمن الرحال فمتعذر فيحقه الاتمان السنةأى على وحمه الكال فلاينافي وملف مضطيعا وراه الحطيم الخداءنء مندكما يلى البابسبعةأشواط ماذ کره بعضههمزانه قديقال يشرعله جعل وسطاردائه تحتمنكمه الاعن وطرفه على الأيسر وانكان المنكب مستورا مالغمط للعذرقال فيعدة المتأسك وهذالا سعدلها فيه من التشه بالمضطمع عندالهزعن الاصطباع

وان كان غير مخاطب فيما يظهر قات الاظهر فعله فان مالايدرك كله لا يترك كله ومن كان مفرد ابالعمرة أوممتعا أو كلمومن تشبه بقوم فهوم فه وما إن المحرم ان كان مفرد ابالج وقع طوافه هذا المقدوم وان كان مفرد ابالعمرة أوممتعا أو قارناوقع عن طواف العمرة نواه له أولغيره وعلى القارن أى استحما با أن يطوف طواف آخر للقدوم كذا في اللماب وهدا الطواف للقدوم كاسيصر حد به لان كلامه الا تنفى المفرد واعلم اله لا اضطباع ولارمل ولاسمى لا جلهذا الطواف واغما يفعل فيه ذلك اذا أراد تقديم سعى الجج على وقته الاصلى الذى هوعقب طواف الزيارة اله لباب (قوله حتى لوتركه) أى لم يطف و راء الحطيم أى جداد المجرب لدخل الفرحة التى يعنده من المبيت أى وخوج من الفرحة الاخرى فالواجب أن يعده من المجر والافضل اعادة كله وصورة الاعادة على الحجر ان يأخذ عن عينه خارج المحجر أى مبتدئا من أول أجراء الفرحة أوقبله بقليل للاحتماط حتى ينتهى الى المروقة ويغرج من المجانب الا توالذى ابتدأ من طرفه أولا يدخل المجرب ليرجع و يبتدى من أول

المجروهوالاولى لثلا يجعدل المحطيم الذى هومن المكعمة وهى أفضل المساجد طريقا الى مقصده الااذانوى دخول البيت كلم ف وطلب البركة في كل كرة ثم في الصورة الاولى من الاعادة لا يعد عوده شوطا لا نه منكوس وهوخلاف الشرط أوالواجب فلا يكون محسوبا ولهذا قال هكذا يفسعل سبع مرات و يقضى حقه فيه من رمل وغيره أى من تمامن ونحوه واذا اعاده سقط الجزاء ولو طاف على جدارا مجرق بل يجوزو ينبغي تقييده بمازاد على حده وهو قدرستذا وسبعة أذرع آه من اللباب وشرحه (قوله والاوجه الوجوب) و به صرح في المنهاج نقد لا عن الوجوب) و به صرح في المنهاج نقد لا عن الوجوب الموافقة و المنافقة و المنافقة

مكانوفعلهعليهالسلام أعادالوجوب أوالسنمة عافهم هذا ماظهرلىف انجواب ثمراجعت فتح القدس فرأيته قال مانصه ولوقسل الهواحسلا ياعسدلان المواظمةمن عسرترك دلسله فمأثم مهو بح_زئ ولو كان في آبة الطواف اجمال لكان شرطاكا قال مجسد لكنه منتف ف حتق الابتداء فتكون مطلق التعاوف هوالفسرض وافتتاحــه من انجـــر واحباللواطسة اه بحروفه (قدوله ولما كان الاستداء من الحر واحماالخ) أى ساءعلى ما استوحهه المؤلف هذا

ظاهرالروايات الهسنةوذكرفى المحيط الهسنة عندعامة المشايخ حتى لوافتتح من غيرا تحجرجاز ويكره وذكرمجدف الرقيات الهلم يجزذ الشالقدروعلمه الاعادة وآلمه أشارف آلاصل فقد جعل البداية منه فرضا اه والاوجه الوجوب الواطبة والافتراض بعيدعن الاصول الزوم الز بادة على الفطى بخرالواحد ولعلصاحب المحيط أرادبالسنة السنة المؤكدة التي بمعنى الواجب وتكون الكراهة تحرعيسة ولما كان الأبتسداءمن المحمر واجباكان الابتداءمن الطواف من الجهة التي فيها الركن العمانى قريبامن المحمرالاسودمنعمنا لمكون مارابجمدع بدنه عملى جدع المحمرالاسودوكثيرمن العوامشاهدناهم يبتذؤن الطواف بعس المجعرخارج عن طوافهم فاحذره وقوله سبعة أشواط سان للواجب لاللفرض في الطواف ماناقد مناان أفل الاشواط السسعة واحسة تحريا لدم فالركن أكثرالاشواط واختاف فبه فقسل أربعسة أشواط وهوا لصحيح نصعلسه مجدني المسوط وذكر المجرجانى اله ثلاثة أشواط وثاثا شوط وخالف المحقق ابن الهمام أهل المذهب وجزم مان السبعة ركن فالهلا يحزى أقل منها وانهذاليس من قسل ما يقام فسه الاكثر مفام الكل وأطأل ألكلام فسمف الجنايآت وهذا التقديرأءني السبعة مانع للنقصات اتفاقا واختلفوا في منعه للز بادة حتى لوما أتَّ نامنا وعسلمانه نامن اختلفوافيه والعجيم الديازمه اقسام الاسبوع لانهشرع فيهملتر ما بخلاف ما اذاظن انهسأبع ثم تبيله انه نامن فانه لآيلزمه الاتمام لانه شرع فيسه مسقطا لاملتزما كالعمادة المطنونة كنذاق الميط وبهدناعهم ان الطواف خالف المح فانه أذأشر عفيه مسقطا يلزمه اتمامه بخلاف بقية العبادات والاشواط جمع شوطوهو جرى مرة الى الغاية كذافي المغرب وفي الحانية من المحدر الى المحصر شوط واعملم ان مكان الطواف داخل المسجد المحرام حتى لوطاف بالبدث من ورا مزمزم أومن وراءالسوارى جاز ومن خارج المحدلا بحوز وعلسه أن يعمدلا مهلاعكمة الطواف ملاصقا كحائط البيت فلابدمن حدفاصل بسالقر يسواليه يسد فعلنا الفاصل مانط المعدلانه فحكم بقعة

وه و جر - آنى كه ومانى الماب من دوله ثم يقف أى بعد الاضطباع مستقبل البيت بحانب المجر الاسود عما يلى الركن اليمانى بحيث يصبر جدع المحروث بعنده و يكون منكبه الاعن عند طرف المحرونيوى الطواف وهذه الكيفية مستحية اله فهوم بنى على ان الاقتتاح من المحرسنة وهو قول عامة المشايخ ومثى عله صاحب النباب وقال انه العصيم لكن ما ادعاه المؤلف من لزوم المرور بحميع بديه على المحروب لازم وانه لووقف مسامتا المحسر حصل الابتداء منسه لان من قام مسامتا بعد يدحل فيه مني من حاليا المحروب المحروب المنافع المنافع المنافع من المحروب على المحروب على المحروب على المحروب في المستحد المحروب المحروب على المحروب المحروب على المحروب المحروب

(قوله وان الاصل في النسبة الى العين والشام الخ) الاصوب الاقتصاد على العين لا يهامه ان في الشامي نسبة الى الشام تغير الحذف والتعويض النسبة الى العين فقط ولذ القتصر عليه في العناية وغيرها قال في العناسة المهم عنى وعان وتؤنث ورحل شامى وشاسى وشامى أيضا حكاه سيبويه و لا تقل شام وقال أيضا العين بلاد للعرب والنسبة المهم عنى وعان عففة والالف عوض من ياء النسب فلا يحتم عان قال سيبويه و بعضهم بقول عملى التشديد اله فقول المؤلف ثم حذفوا احدى ويافى النسبة بعنى من عنى فقط و كذافوله بالتحقيف والحيا أوسنة أونفلا ولا يحتص حوازها بزمان ولا عكان ولا تفوت ولوتر كهالم تحبر بدم ولوصلاها خارج الحرم ولو بعد الرحوع الى وطنه جاز ويكره والسنة الموالاة بينها و بين الطواف و يستحب مق كدا أداؤها خلف المقام ثم في الحرم مل الاسامة والمراد عالى البيت ثم باقي الحرثم ما قرب الى البيت ثم السعد ثم الحرم ثم لا فضلية بعد الحرم مل الاسامة والمراد على بناه المقام قبل ما يصدق عليه ذلك عادة وعروامع القرب وعن ابن عمر رضى الله عنه ما اله أدا أداد أن يركع خلف المقام حعل بينسه و بين المقام صفااً وصفين أو رحلا هم و أو رحلين رواه عبد الرزاق ولوصلي أكثر من ركعتين عاز ولا تحزى المنذورة والمكتوبة

وان الاصل في النسبة الى الين والشام عنى وشامى ثم حذفوا احدى باقى النسبة وعوضوا منها الغا افقالوا الم على والشاسمى بالتحقيف و بعضهم بشدده كما في العجاح (قوله واختم الطواف به و بركعتن في المقام أوحيث تيسر من المسجد) أماختم الطواف بالاستلام فهوسنة لفعله عليه السلام كذلك في هجة الوداع وأماصلاة ركعتى الطواف بعد كل أسبوع فواجبة على العجيج المعتم في الطويل البه عليه السلام لما انتهى الى مقام ابراهيم عليه السلام قرأ واقفذ وامن مقام ابراهيم مصلى افنه بالله وقبل المحلمة السلام لما انتهى الى مقام ابراهيم عليه السلام والامر للوحوب الاأن استفادة ذلك من التنبيه وهوظنى فكان الثابت الوحوب و بلزمه حكمنا بمواطبته عليه السلام من غير ترك اذلا يجوز عليه ترك الواحب و يتفرع على الكراهة انه ونسيم فل الايوسف وهي كراة المواف تحريم لا يسلل الموافق الموافق عنه كذاف فتح القدير وقيد ويعضه و بعدا تماملا ولوطاف يصي لا يصلى تركمتي الطواف عنه كذاف فتح القدير وقيد ويتفرع وله ها مقام ابراهيم وهي عارة يقوم علم اعتسد تروله و ركوبه من الابل حين بأنى الى زيارة ها جرو ولدها اسمعيل كذاذ كر المصنف في المستحق وذكر القاضى في تفسيره انه الحيم المرافي في قول المصنف من المناف حين قام المرافية منام الدى كان فيه حين قام عليه ودعا الناس الى الحج وقيل مقام ابراهيم الحرم كله وقول المصنف من المدى ديان الفضيات الدى كان فيه حين قام والا في يوسف المنام على المرافي على المرافي المرافي المرافي المرافية المرافية على المدى المقام الموافية والما في المرافية المرافية والما في المرافية والما في المرافية والما في المرافية والمناف المرافية والمناف المرافية والمناف المرافية والمناف المرافية والمنافية والمنافية والمرافية والمنافية والمرافية والمنافية والمناف

عنهاولا يجوزا قتداه مصلى ركعتي الطواف عثله لان طواف هذاغر طواف الاسترويكره تاخسرهاءن الطواف الافى وقت مكروه أى لان الموالاةسنة ولوطاف بعد العصر يصلى المغرب ثمركعتي الطواف ثمسنة الغرب ولاتصلى الاف واخميتم الطمواف ومركعتــنن في المقامأو حيث تيسرمن المسلمد وقت مباح مان صلاها فىوقت مكروه فيل صحت معالكراهة وفروع

طاف ونسى ركه تى الطواف فلم يتذكر الابعد شروعه فى طواف آخرفان كان قبل تمسام شوط رفضه وبعدا تمسامه أسبوعا لا بل يتم طوافه الذى شرع فيه وعليه لكل أسبوع ركعتان ولوطاف فرضا أوغيره تمسامة أشواط انكان على طن ان الثامن اختلف فيه والصحيح انه يلزمه سبعة أشواط للشروع ولوطاف أساسيع فعليه لكل فلا شئ عليه كا يفاده ولا يتم على غالب طنه يخلاف الصلاة وقبل السوع وكمتان على حدة ولوشك في عدد الاشواط في طواف الركن أوالعمرة أعاده ولا يني على غالب طنه يخلاف الصلاة وقبل اذا كان يكثر ذلك يتعرى ولوأخيره عدل بعسد وستحب أن يأخسذ بغوله ولوأخيره عدلان وحب الاخذبة ولهما وصاحب العذر الدائم اذاطاف أربعة أشواط ثم نور الوقت توضأ وبنى ولا شئ عليسه ولو عاذته المرأة في الطواف لا يفسد و تمامه في اللباب (قوله ويلزمه) اى يلزم من كون الثابت الوحوب ان نحيم عواطبته عليه الصلاة والسلام من غير ترك وكان الاولى بالمؤلف عدمذكره ويلزمه من ثبوت فعسله عليه الصلاة والسلام من غير ترك وكان الاولى بالمؤلف عدم ذكره في الفتح لكن غرضه منه اوادة ان ما وردفى كتب الحديث من ثبوت فعسله عليه الصلاة والسلام لهما مجول على عدم الترك من قدرت في المقاف المراج ويكره المجمول على عدم الترك من قدرت في المون دليسلا آخرى الوجوب اذم طق الفعل لا يدم من ثبوت فعسله عليه السلام لهما مجول على عدم الترك من قرين عرض المناف عن المواف المراج ويكره المجمول على عدن أسبوعين أوا كثر من غير صلاة بينهما عندا بي حنيفة ومجدر جه الله وقيد بعضهم الناع) قال أبو يوسف لا يكره اذا أنصرف من وتراف ونوم عن ثلاثة أسابيع أو خسة أوسبعة وسواه انصرف عن وتراوش في وال أبو يوسف لا يكره اذا المدف من وتراف ونوم عن في المات وتراوش في والمائو وسفلا يكره اذا المدف من وتراف ونوم والمائي وسفلا يكره اذا المدف من وتراف ونوم والمائية والمائية والمعالمة والمنافرة والمنافرة المائية والمائية والمائية والمؤلفة والمؤلف

(قوله ولمأراع) قالفاللبان فصل مكروهات الطواف والجعين أسبوغن أوأكثر من غيرصلاة بينهما الافوقت كراهة الصلاة وهومؤ يدلنا قاله المؤلف أيضا نامل وفرع كوغريب قال الفلامة الشيخ قطب الدين المحنف ف منسكه في الفصل الرابع من الباب السادس رأيت يخط بعض تلامسة قالكمال النالهمام في حاشية فتح القدير اذاصلي في المعدا محرام ينبغي أن لاعدم المسلمة والمناب بني سهم أن لاعدم المسلمة وهوم ول على الطائفين في الناس عرون بين يديه ولدس بدنهما سترة وهوم ول على الطائفين في ايظهر لان الطواف صلة فصاركن بين يديه صفوف من المسلمين الهمم من المسلمة والمناب بني سبحاءة عن مشكلات عدم الاسمار الطعاوى ان المرورين

يدى المصلى بعضرة كعبة بحوز المكذافي حاشية المدنى على الدر المنتار وباب بني سهم هو المسمى الاتباب العمرة كاسنذكره في السعى قريبامع زيادة تؤيد مامر (قوله وليس هذا كتعبة المسجد الخ) قال في النهر قسدم انه اذا دخل يوم النعسر أغناه طواف

للقدوم وهوسنة لغير المحكى ثم اخرجالى المسكى ثم اخرجالى مستقبل الميت مكبرا مهلا مصليا على النبي صلى الله عليه وسلم داعيا ربان بحاجتان

الفرض عن القدوم واغسا لم يغن طواف العسمرة عند لان الغثى عن الشئ فرع عن طلب ذلك الشئ وهولم يطلب اذذاك بل لوأرادية القسدوم لم يقع

أسبوعا آخوفتكون على الفورنا قدمنامن كراهة وصل الاسابيع وقاء تقدم في الاوقات المكروهة الهلا يصلهما فسافهما فخمل قولهما يكره وصل الاسابيد عاغماهم في وقت لا يكره التطوع فيمولم أرنقلا فيمااذا وصل الاسابسع في وقت الكراهة ثم زال وقتما انه يكره الطواف قبل الصلاة الكل أسبوع ركعتين ويندفي أن يكون مكروها لماان الأساسع في هذه اتحالة صارت كاسبوع واحدوف الفتآوى الطهرية يقرأفى الركعة الاولى بقلياأ يهاا لكافرون وف الثابية بقسل هوالله أحدتبر كابفعل رسول اللهصلى اللهعليه وسلموان قرأع يرذلك حازوادا فرغمن صلاته يدعو المؤمنين والمؤمنات (قوله القدوم وهوسنة لغيرالمكي)أى طف هذا الطواف لاحل القدوم وهذا الطواف سنة للا تخافى دون المكى لانه تخمية ألم يجدلا يسسن للحالس فيه هكذاذ كروا وليس هذا كتحية المسجد منكل وجهوان الفرض أوالسنة تغنى عن تحمة المسجد بخلاف طواف القدوم الما سياقى من ان القارن يطوف للعسمرة أولائم بطوف للقدوم ثانيا ولا يكفسه الاول ولم يذكر المصنف الشرب من ما وزمزم معسد ختم الطواف واغها كالكره معسد الفراغ من أفعال الجوكد التيان الملتزم والتشبث به وكذا العودالي أمحمر الاسودقيل السعى والبكل مستحب لكن آلاخير مشروط مارادة السعىحتى لولم برده لم يعدالى المحمر بعدركعتى الطوافكافى الولوانجية (قوله ثم اخرج الى الصفا وقم عليه مستقبل البيت مكبرام هلام صلياعلى النبي صلى الله عليه وسلم داعيار بك بحاجتك) لمأ تنتفى حديث جابرالطويل وقدقدمناان هذاالسي واجب وليس بركن للعديث اسعوافان الله كتب علمكم السعى قاله علمه السلام حين كان يطوف بين الصفا والمروة وأنه ظني ويمثله لايثبت الركن لانه أغما يتنت عندنا بدليل مقطوع فاق الهداية من تأو يله بمعنى كتب استحبابا فناف لمطاوبه لانه الوجوب وجدع المسبعة الاشواط واحسلاالا كثرفقط وأنهم فالوافى باب انجنا بات نوترك أكثر الاشواط لزممدم وانترك الاقلازمه صدقة فدلعلى وحوب الكلااذلو كان الواجب الاكترلم يلزمه في الاقل شيءًا شار بنم الى تراخي السبيءن الطواف فلوسي ثم طاف أعاده لان السبي تبع ولا بحوز تقدم التسع على الاصل كذاذكر الولوالجي وصرح في العيط بان تقديم الطواف شرط لععة السعى وبهذاعم آن تأخير السيءن الطواف واحسوالى ان السعى لا يحب بعد الطواف فورابل لو أنى مه بعد زمان ولوطو بلا لاشئ علمه والسنة الاتصال به كالطهارة قصع سعى الحائض والجنب وكذا الصعودعليهمع ما بعده سنة حتى بكره ان لا يصعدعليهما كاف المحيط وقد قدمنا ان المشى

الاعن العسمرة لما ان زمنسه لا يقبل غيرة كرمضان على ماسسانى (قوله ولم يذ كرالمصنف الشرب المنه) وقدد كرذاك في فق القسد برفقال و يستحب أن يأتى زمزم بعد الركعتين قبل الخروج الى الصفا فيشرب منها ثم يأتى الملتزم قبل الخروج الى الصفا وقبل يلتزم الملتزم قبل الركعتين ثم يصليهما ثم يأتى زمزم ثم يعود الى المجرد كره السروجي اله ملخصافال في شرب اللباب والثانى هو الاسمل والافضل وعليه العمل وفي كشرمن الدكتب انه يعود بعد طواف القدوم وصلاته الى المجرثم يتوجه الى الصفامن غير ذكر زمزم والمائزم فيما بينهما ولعل وجه تركهما عدم تاكدهما مع اختلاف تقدم أحدهما اله (قوله لكن الاخبرائم) قال في شرب اللباب والاصل ان كل طواف بعده سعى فائه يعود الى استلام المجر بعد العسلاة ومالا فلاعلى ماقاله قاضيان في شرب هان هذاالاستلام لافتتاح السهي بين الصفاو المروة فان لم بردالسهي بعده لم يعدعليه اه (قوله فلم يكن سنة) مثله في الهداية قال في المهر والمذكور في السيدة على المنهر والمذكور في المستقطالف لم المنه ال

قسه واجب حتى لوسعى را كامن غيرع فرازمه دم ولم يذكراى باب يخرج منسه الى الصفالانه يخير الان المقصود يحسل به والحياء بعليه السيلام من باب بنى يخزوم المسمى الا تنباب الصفالانه أقرب الا بواب اليسه فكان اتفاقا لا قصدا فلم يكن سينة ولم يذكر وفع المدين في هذا الدعاء وهو مند وب حدوم شكيبه عاملا بالمنه الى السماه ثم اعسلم ان أصل الصفاف اللغة المحيم بلا منس وهو والمروة حبلان معروفان بمكة وكان الصفامذ كرا لان آدم عليه السلام وقف عليه فسمى به ووقفت حواء على المروة فسم سياسم المرأة فأشلالك كذاذ كرالقرطبى في تفسيره وفى التحفذ الافضل المحاب ان المدين المدين وفي المحاب المواف القدوم لان السعى واحب لا يليق أن يكون تبعاللسنة ملى يؤخوه الى طواف الزياد ملاية والمروة ساعما بين المدين الاحضرين وافعل عليها فعلائق الموركة بين المدين المحدود والتكبير والتهليس والسلاة والدعاء والمكل سنة حتى لوترك الهرولة بين المدين الشيء عليه وهما شياسات نوعي شكل المدين مغوتان من نفس جدار المديد الحرام الاانهما منفص الان عنه وهما علامة ان لموضع الهرولة في محر بطن الوادى بين الصفا والمروة كذاف المغرب (قوله وطف بينهما سبعة أشواط تبدأ بالمروة لا يعتسد بطن الوادى بين الصفا والمروة كذاف المغرب (قوله وطف بينهما سبعة أشواط تبدأ بالموق لا يعتسد بالمروة) كاصبح في وحديث حابر الطويل وقوله تبدأ بالصفا بالمروة كذاف المغرب (قوله وطف بينهما سبعة أشواط تبدأ بالموة لا يعتسد بالمروة) كاصبح ف حديث عام الطويل وقوله تبدأ بالصفا بالمروة كوبدأ بالمروة لا يعتسد

والجمسع وغسرهم وأما الافضلية فصعها الكرمانى وذهب صاحب البدائع الى عدم جواز من الملين الاخضرين وافعل علم افعلاء على الصفا وطف يتمماسعة أسواط تبدأ بالصفا وتختم الملروة

التقديم لمن أحرم من مكة وهو خلاف ما عليه أكثر الاصحاب وهذا الآختلاف كله في غير القارن وأما هو

فلانعلم خلافا فضلية تقديم السي فصلاء نالحوازلانهم مادكواله الاالتقديم من غيردكوخلاف بل الاول الا مارتدل على استدان تفديم السيحية كدافي المرشدى وغيره اه (قول المصنف ساعيا بين الميلين الاخضرين) يستحدان بكون السيحية فوق الرمل دون العدو أى المجرى الشديد وهوست في كل شوط يخلاف الرمل في الطواف خلافالمن خصه أيضا بالثلاثة الاول ولا اصطباع في السيح مطلعا عند ناولوترك السيحي بين الميلين أوهرول في جسع السيح فقد أساه ولا شئ عليه ويلي في السيحي المحاب الماروق على المحتمر ولوكان متمتعالان تلبيته تنقطع بالشروع في طوافه ولا الحماج في السيحي المحاب والمحتمر ولوكان متمتعالان تلبيته تنقطع بالشروع في طوافه ولا الحماج الداسجي بعد طواف الا قاصة لا نقطاع تلبيته بناله المحاب المحاب المحاب والمحتمر ولوكان متمتعالان تلبيته تنقطع بالشروة لا تشبيه بالساعى المحاب في حركته وان كان على دابة لعد دركه المن عيران يؤذي أحد الباب وشرحه (قوله بدأ بالمروة لا يعتد بالاول) هذا يفيدان وقال شارحه الاعدل الختار من حدث الدليا لوجوب في محمد أداؤه لكن يعيا قب عليه دون عقاب ترك الفرض وعلى الاولى لا يصح وقال شارحه الاعدل الختار من حدث الدليل الوجوب في محمد أداؤه لكن يعيا قب عليه دون عقاب ترك الفرض وعلى الاولى لا يصح وان المنافرة المحققة همناك في تنسيه كاعد في المواف كان على طهارة من المجان المواف كان على طهارة من المواف قد المواف قد المواف قيام المنافرة المواف المنافرة والمحد في المواف قد المواف قد المنافية والمحد المواف المنافرة والمحد في المواف قد المحدد والواحد المحدد والمحدد والم

(قوله وفرق الهقسق النه) وفي العنباية فإن قيل ما الغرق بين الطواف والسعي حتى كان مبدأ الطواف هوالمنتهى دون السعي فهوقطع مساف قصر كلا مستقية وذلك لا يقتضى عوده على بدئه (قوله لما رواه أجد) قال في الفتح وي المطاب بن ابى وداعسة قال را يت رسول الله على الله عليه وسلم حسين فرغ من سعيه عادتى اذا حادى الركن فعلى ركعتب في حاشة المطاف ولدس بينه و بين المطائفين أحدر واه أجد وابن ما جه وابن حيان وقال في روايته رأ يت رسول الله صلى الله على مصلى حذوالر كن الاسود والرحال والنساء عرون بين يديه ما ينهم والنساء عرون بين يديه ما ينهم والنسسترة وعنه انه رآه عليه السلام يصلى عمل يلى بات بي سهم والناس عرون التحقيقة الحال اله ونازعه القارى هوالذي يقاله اليوم باب العسمرة لكن على هما يلى بات بني سهم والناس عرون التحقيقة الحال اله ونازعه القارى في شرح اللياب بانه لا دلالة في الحسن ان هذه العسادة المناس عنه السلام في عدم الله المناس المنه الساس الله وموالظا هر الذي عمل اليما الما المواف وقال الشيخ حديث الدين المرشدى في شرحه عليه وعده ولي المناس المناس وي في منسكه ليس السعى وذلك اقول وهو الظاهر الذي عمل اليما الما الما والما تقدم من صلاته عليه الصلاة والسلام في عدول على تحديل الما السعى وفلك النه عليه الصلاة والسلام في عدول على تعديد السعى وفلك المناس المناس

ذلك استبه الحال على من رآه اله كذا في حاشية المدنى أقول الكن ذكر القارى في شرحه ان تحية هسذا المسجد الشريف بخصوصه هو الطواف

ثم أقمء كة حرامالانك محرم بالج

الااذاكاناه مانع فحينتُذ يصلى تحية المحدان لم يكن وقت كراهية الصلاة اه والمتبادر من فعسله علمه السسلام مافهمه بالاولهوالعهم له الفة الامروهوقوله عليه السلام ابدؤا بحابدا الله به واشارة الى ان الدهاب الى المروة شوط والعود منها الى الصفاشوط آخوه والعهم لما صحف حددث حابرا به فال فلما كان آخر وافه على المروة ولو كان من الصفائل المستفاشوط الكان آخرطوا فه الصفا ونقل الشارحة الطعاوى ان الذهاب من الصفائل المروة والرجوع منها الى الصفاشوط قياسا على الطواف فاله من المجمد الى المحمد وفي الفتاوى الظهير يقما يخالفه فاله خلاف بين أصحابنا ان الدهاب من الصفائل المروة الى المستفقا فا ما المروة الى المستفاهل هوشوط آخرة اله المحمد وفي الفتاوى الظهام بين الطواف بن الفرق الحالت فالما المحمد وفي قال العلم المرافقة في المنافقة وبين المواف بين الطواف بين الطواف المنافقة في ان شمل بالطواف ذلك الشي وفرق المحمد الما المنافقة وبين المواف بين الطواف بين الطواف بالمدت فاذا قال الما ويستمان المنافقة والمروة حيث المستلزم في شوطه كونه من المدأ والطواف بين الصفا والمروة حيث المستلزم ذلك الهوالم المنافقة والمنافقة والمروة حيث المستلزم ذلك الهوالم المنافقة والمنافقة والمنافقة

الكتران مسافة ما بين الصفاوالمروة سعما ته وجسون دراعا فعليه فعسدة السيخ حسة آلاف وما ثمان وجسون دراعا اه و في الكتران مسافة ما بين الصفاوالمروة سعما ته وجسون دراعا فعليه فعسدة السيخ حسة آلاف وما ثمان وجسون دراعا اه و في الشيخي سعما ثه وستون دراعا وأماعرض المسيح في كي العلامة الشيخ قطب الدين المحتنى في ناريخه نقلاعن تاريخ الفاكهي المهجمة وثلاثون دراعا ثم قال وههنا السيكال عظيم ما وأبت أحدا تعرض اله وهو الالسيء بن الصفاو المروة من الامو والمتعدية في ذلك المكان الخصوص وعلى ماذكر الثقات أدخل ذلك المسيى في الحرم الشريف وحول ذلك المسي الي دارا بن عب ادكا تقسم والمكان الذي يسعى فيه الاكان المتحق المعرف المعرف المعرف المحتنى المناف المناف

أشهرا مجلان الفالب الديج فسق مقتعامسينا (قوله والافالطواف أفضدل من الصلاة الخ) مخالف الفاوي الولوا مجسة ونصد الصلاة بمكة أفضل لاهله أمن الطواف وللغرباء الطواف أفضل لان الصلاة في نفسها أفضل من الطواف لان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم شبه الطواف ما البيت بالصلاة لكن الغرباء لواشتغلوا بها لفاتهم الطواف من غير امكان التدارك فكان الاشتغال عمالا مكن تداركه أولى اه تامل ٢٦٠ وتنبيه كه هل اكثار الطواف أفضل أم اكثار الاعتماد والاطهر تفضيل

الايحوز ومافى الصحيح بنمن الهعلمه السلام أمر بذلك أصحابه الامن ساق منهم الهدى فهو مخصوص بهملافي صحبح مسلمءن أي ذران المتعة كانت لاحماب مجدخاصة وفي بعين الشروح انها كانت مشروعة على العموم ثم نسخت كتعة النكاح أومعارض بمافي الصحيد مأيضا ان من أهسل بالحج أو ما محيروالعرة لم يعلوا الى يوم المنعر (قوله فطف بالبيت كلسابدالك) أى طهر الم محديث الطعاوى وغبره الطواف بالبيت صلاة الاان ألله قدأ حل لكم المنطق والصلاة خسرموضوع فكذا الطواف الاالهلايسي لكونهلا يشكر ولاوحو باولانفلاو كذا الرمل ويجب أن تصلي لكل أسبوع ركعتين كاقدمناه فالطواف التطوع أفضل للغر باءمن صلاة التطوع ولاهل مكة الصلاة أفضل منه هكذا أطاقه كثيرو يذبغي تقييده بزمن الموسم والافالطواف أفضل من الصلاة مكاكان أوغريبا وينبغي أن يكون قريبا من البيت في طوافه اذا لم يؤذمه أحداو الافضل للرأ هأن تكون في حاشية المطأف ويكون طوافه وراءالشاذروان كى لايكون بعض طوافه بالمدت بناءعلى انهمنه وقال الكرماني الشاذروا فالمس عنسد مامن المعت وعندالشا فعيمنه حتى لا بحوز الطواف علمسه وهو تلك الزمادة الملصقة بالبدت من المحمر الاسود الى فرجة المحمر قسل بقي منسه حمن عمرته قريش وضعقته وفي التجنيس الذ كأفضل من القراءة ف الطواف وف فتح القديرمعز بالكاف الحاكم يكره أن يرفع صوته بالقراءة فيه ولابأس فراءته في نفسه ولم يذ كر الصنف دخول البيت وهومستحب اذالم يؤذ أحدا كذاقالوا يعنى لانفسه ولاغيره وقلل ان وجدهدا الشرط فازمن الموسم كأشاهدناه ويستحب أن يصلى فيه اقتداء به عليه السلام ويتبغي أن يقصده صلاه عليه السلام وكان اب عمر رضى الله عنهسما اذادخل مشى قبل وجهه ويجعل الباب قبل ظهره حتى يكون بينه و بن الجدار الذى قبل وجهه قريب من ثلاثة أذرع ثم يصلى ويلزم الأدب ما استطاع بظاهره وباطنه ولا برفع بصره الى السقف فاذاصلي الى الحدار يضع خده عليمه ويستغفرو يحمدتم بأتى الاركان فيحمد ويهال ويسبح و يكمر و يسأل الله تعمالي ماشآه (قوله ثم احطب قبسل يوم التروية بيوم وعسلم فيها المناسك) يعنى في اليوم السابع من المحمة بعد صُلاة الظهر خطبة واحدة لأجلوس فيما ويوم التروية هويوم الثامن سمى به لأن الناس يرون أبلهم فيه لاجل يوم عرفة وقيل لان ابراهيم عليه السلام رأى فى تلكُ الليلة في منامه أن يذبح ولده بأمر ربه فلما أصبح روى ف النهار كله أى تفكّر ان مارآه من الله تعالى فيأغره أولافلا وظآهركلام المغرب تعينه هانه قال والاصل الهمزة وأخذهامن الرؤية خطأ ومنالرى منظورفيه وأرادبالمناسك الخروج الىمنى والىءرفة والصلاة فيهاوالوقوف والافاضية وهذه أول الخطب الثلاث التي ف الحجو يبدأ في الكل بالتكبير ثم بالتلبية ثم بالتحميد كابندائه في خطبة العيدين ويبدأ بالتحميد فى ثلاث خطب وهى خطبة الجمع والاستسقاء والنكاح كذاف

المبتغى (قواه شمر - يوم التروية الى منى) وهي قرية فيها ثلاث سكك بينها و بسمكة فرسم وهي من

الطواف الكونه مقصودا بالذات والمشروعية في جيع الحالات والكراهة بعض العلماه اكثارها في سنته وتمامه في شرح اللباب وفي حاشية المدنى قال الشيخ عبد الرجن المرشدى في شرح الكنر ثم قولهم ان الصلاة شمقولهم ان الصلاة فطف بالبيت كلما بدا لكثم اخطب قبل يوم النروية بيوم وعلم فيما النروية الحامة النروية الحامة

أفضيل من العلواف ليس مرادهم انصلاة ركعتين مثلا أفضل من أداء أسبوع لان الاسبوع مشتمل على الركعتين مع زيادة والمام ادهم به ان الزمن الذي يؤدى فيه اسبوعا من العلواف هل الافضل فيه أن يصرفه العلواف أو يشغله بالصلاة قولهم فتنبه اه وفيها عن القاضى العسلامة ابراهسيم بن طهيرة ان

الارج تفضيل الطواف على العمرة اذا شغل مقدارزمن العمرة به وهذا في العمرة المسنونة أما اذا قيل انها لا تقع ألحم الافرض كفاية فلا بكون الحركم كذلك (قوله و يوم التروية هو يوم الثامن) واليوم التاسع هو يوم عرف واليوم العاشر يوم المنحر والمحادى عشريوم القربغ نح القاف وتشديد الراء لانهم يقرون فيه بنى والثانى عشريوم النفر الاول والثالث عشر المنفر الثانى كذا فى مناسك النووى (قوله أى تفكر ان ماراه الخ) قال في السعدية عن السروجي وفيه بعد لان رقيا الانبياء حق (قوله وهذابيان الافضل) عبارة الهداية ثم يتوجه الى عرفات فيقيم بهاوهذا بيان الاولوية أمالودقع قبله جازلانه لا يتعلق بهذا المكان حكم قال في علية البيان قوله وهذا بيان الاولوية قال الامام جيد الدين الضر بروغيره في شروحهم أى الذهاب الى عرفة بعد طلوع الشمس هو الاولى واودفع قبله جازقات هدا حسن وليكن بقى في كلام صاحب الهداية شي لانه كان من الواحب أن يقيد مطلوع الشمس عند قوله ثم يتوجه الى عرفات بعد طلوع الشمس عند قوله ثم يتوجه الى عرفات بعد طلوع الشمس حتى يصحبنا ، قوله أن يقيد من الاولوية وكان هذا القيد ترك لمه والسكات ولهذا صرح به في شرح الطعاوى وشرح الكرخى والايضاح وغيرها الهوم الهناية وأحاب في الحواثي السعدية بما في الغابة من ارجاع الإشارة الى سه من التوجه بعرفات بعد صلاء الخمير

أمالوتوجه البهاقبلها جاز لكن لا يحنى انها حيثة توهسم ان التوجه قبل الشمس كعبارة المن هنا نامل هسذا وفي مناسك الامام النووى وأماما يفعله الناسي هسذه الازمان من دخولهم أرض عسرفات في اليوم الثامن فطأ عنالف السنة الثامن فطأ عنالف السنة و يفوتهم بسبه سنن كثيرة منها الصاوات عنى

ممالىء سرفات بعسد صلاه الفعريوم عرفة ثم خطب ثم صل بعد الروال الظهسروالعصر باذان واقامته بشرط الامام والاحرام

والمبيت بها والتوجمه منها الى غرة والنز ول بها والخطبة والصلاة قبل دخول عرفات وغيرذلك والسنة أن تمكثوا بنمرة حتى نز ول الشمس ويغتسلوا

الحرم والغالب عليه المذكروالصرف وقديكت ماذالف كذافي المغرب أملانه فأوادانه يوز التوجه المافى أى وقت شامه الموم واحتلف في المتعب على ثلاثة أقوال أحمه الم يحرب الها بعدد ماطلُّ مت الشمس لما المت من فعله عليه السلام كذلك في حديث جابر الطويل وابن عرمع أتفاق الرواة انهصلي الظهرعني والميتو تذبها سنة والافامة بهامندوية كذافي المحيط ولولم بخرج من مكة الانوم عرفة أخ أه أيضا ولمكنه أساه لترك السنة وأفادانه لافرق بن أن يكون نوم التروية نوم الجعة أولافكه الحروج اليها بوم الجعة قبل الروال واما يعده فلايخرج مالم يصلها كاادا ارادان يسأفر يوم الجعسة من مصرة ويذبي أن لا يترك التلبية ف الأحوال كلها حال الاقامة عكة داخس الدعد أنحرام وخارجه الى حال كويه في الطواف و يلي عند الحروب الى مني و يدعو عاشاه و يستعب أن ينرل بالقرب من مسجد الخيف (قوله شم الى عرفات مدصلاة الفعر بوم عرفة) وهي علم للوقف وهي منوبة لاعبر ويقال لهاعرفة أيضا ويوم غرفة التاسع من ذي الجيعة وسنى به لأن ابراهم عليه السلام عرف ان الحكم من الله فيه أولان جبريل عرفه المناسك فيه أولان آدم وحواه تعاروا فيه بعد الهبوط الى الارص وهذابيان الأفضل حتى لوذه تبل طلوعًا فعرالم اجاز كايف عله الحجاب ف زماننا واسأ كثرهم لاسد عنى لتوهم الضررمن السراق ويستعب أن يسسم على طريق ضب ويعودعلى طريق المأزمين اقتداما لنى صلى الله عليه وسلم كافى العيدين ويغرن مع الناس حيث شاء و مقرب الجلل أفضل والبعدءن النأس ف هذا المكان تُجبر والحال عال تضرع ومسكنة أواضرار بنفسه أومتاعه أوتصيق على المارة ان كان بالطريق والسنة ان ينرل الامام بنمرة وترول النبي صلى الله عليه وسلم بهالانزاع فيه كذافى فنح القدير (قوله تم اخطب) يعنى خطبتى بعدالزوال والأدان قبل الصلاة يجلس مينهما كاف الجعة للاتباع واغا أطلقه لافادة انها جائز وقبل الزوال واكتفى عا دكره فى الاولى من تعليم المناسك عن أن يقول و يعلم الناس فيها المناسك التي هى الى الحطبة الدالشة وهى الوقوف بعرفة والمزدلفة والافاضه منهمه اورفى جرة العقبة يوم المحر والذبح والحلق وطواف الزيارة ولما كانالاط لاق مصروفا الى المعهوددل انه اداص عدالامام المنسر وجلس أدن المؤذن وهوظاهر المذهب وهوا الحيم الاتباع الثابت عنسه عليه السلام وقواه ثم صل بعد الزوال الظهر والعصر باذان واقامتين شرط الامام والاحرام) المائنت من حديث جابرمن الجمع بينهما كذلك فيؤذن للظهرثم يقيم لهثم يفيم للعصر لأنها تؤدى قبل وقتها المعتاد فتفرد بالأقامة للاعلام وأشار بذكر

و ٢٠٠ - بحر ثانى بهالاوقوف وادازالت الشمس دهب الامام والناس الى المسجد المسى مسجد الراهم و مخطب الامام قبل صلاة الظهر خطبتين الخ (قوله على طريق ضدائ) بفتح ضاد معهة وتشديد موحدة وهواسم للحسل الذي حداه مسجد الخيف في أصله وطريقه في أصل المازمين عن عنك وأرت داهب الى عروات والمأزمان مضيق وسمزد لفة وغرفة وهو بفتح ميم وسكون همزة و محوزابد الها وكسرزاى شرح المباب (قوله اقتداه بالنبي صلى الله عليه وسلم) لكن تركم أكثر الناس في زماننا هذا لما فيهمن كثرة الشوك وغلية الخوف وقلة الشوكة لا كثر الحاج شرح المداب (قوله ولما كان الاطلاق النم) قال في النهر لا يختى مآين أول كلامه و آحيمن التدافع ادلوان صرف الى المعهود لما أوادانجوازة بل الزوال اه أى فكا ان المعهود انه اذا صبعد

للنبروحلس أذن المؤذن فكذلك المعهودكون الخطبة بعد الزوال (قوله فاوفعل كره) وأماماذكره في المذخرة والهيطوالكافي من أعه لا يستغل بن الصلاب بنا النا فالتغير سنة الظهر فغير صحيح لما قال في الفصر ولم يصل بدنهما شأ وكذا ننا في اطلاق المشايخ في قولهم ولا يتطوع بدنهما بشئ فان التطوع بقال على السنة اه وان كان تأخير العصر من الامام الايكر والمأموم أن يتطوع بدنهما الى أن يدخل الامام في المصر و يكره التنفل بعد أداه العصر ولوفي وقت الظهر صرح به بعضهم اه من اللهاب وشرحه (قوله فصار كالاشتغال بدنهما بفعل آخر) كالاكل والشرب والمكلام و تنبيه كي الظهر صرح به بعضهم اه من اللهاب وشرحه (قوله في السال العلامة السيد مجد صادق ابن أحد ما دشاه عن تكبير التشريق في المام الاعظم ومن اقتدى به في ابن كل من صلاتي المجد بعرفة ومزد لفة الاتمان بعلما صرح به أغتما من اللهل والمنافق المام وعيره أم لا يحب وهل ادا أتوانه يعد والمعالفو والاذان أم لا والمواد المنافق على المنافق على المنافق المنافقة والمنافقة والمنافقة والمنافقة والمنافقة المنافقة والمنافقة المنافقة ا

العصر بعدالطهرالى اله لا يصلى سنة الظهر البعدية وهوا الصحيح كافى التصييح فبالاولى ان لا يتنفل بينهما فلوقعل كره وأعاد الادان العصر لا نقطاع فوره فصار كالاستفال بينهما بفعل آخو في اقتصاره في بيان شرط الجمع على ماذكر دليل على ان المحطية ليست من شرطه يخذلف المحقة وعلى ان المحطية المستمن شرطه حتى لو محق الماس الفزع مروات فصلى الامام وحده الصلات واله يحوز بالاجاع على الصحيح كذا في الوحير وفي البدائع ولا يلزم عليه ما اداسيق الامام المحدث في صلاة المنهم واستخلف رجلا ودهب الامام ليتوضأ فصلى المحلية قالظهر والعصر شم حاء الامام اله لا يجوز له أن يصسلى العصر الافي وفتها لان عدم المحوز هناك ليس لعسدم المجاعة بل لعدم الامام لان ترج عن أن يكون اماما وصار كواحد من المؤتم المؤتم المحلقة من اشتراط المجاعة تضعيف ولوأحدث بعد الحطية حق الامام وهو الحرام التعرب في المسلاة واستخلف من المنام المام الامام الاعظم أونا ثب مخلاف المجمة ود كرالامام والاحرام التعرب في المام عرهما ولومات الامام وهو المحلفة جمع منائبه أوصاحب شرطه كان أومسافر افلا يحوز المجمع مع امام عرهما ولومات الامام وهو المحلفة جمع نائبه أوصاحب شرطه كان أومسافر افلا يحوز المجمع مع امام عرهما ولومات الامام وهو المحلفة جمع نائبه أوصاحب شرطه

بعد سوت وجوبه عندنا الاسقط وجوبه عندنا الاسلح وماذكرلا يصلح للدلالة كاعلته هداما نظهر لى والله أعلم (قوله فسافى النقاية الح) قال في النهر فيسه نظر فقد المام قال الاستيجابي وهو العجيج الاستيجابي وهو العجيج وأمام سئلة الفرزع في قدر تسليمه الماح ال

به الشارب في الذانفر واالاان انجاعة عبر شرط اله قال العلامة نوح أفندى بعدد كره
عمارة المداقع التي ذكرها المؤلف قلت احتار صاحب المحمط هذا حيث قال ولو نفر الناس عن الامام بعد الشروع أوقسله فصلى
وحده العسلاتين حازلان انجساعة ليست شرط في حق الإمام عنسدا في حنيفة أما الامام فشرط في حق غيره اله فعلى هذا لاترد
مسئلة الفزع أصلا ولا تحتاج الى انحواب قطعا والدى يقتصيه النظر ان هسذا القول هو الاولى القبول لم وافقته المنقول والمعقول المام عين اشتراط المجساعة لان مام أو نائيه عرما محمة ومن لا فلاعنسده والثانى ان اشتراط الامام عين اشتراط المجساعة لان المرادمنه اشتراط أدائها معد الامام بعد المام عين اشتراط المجساعة معه و يؤيده تقصيصهم جواز انجمع منفردا في حق الامام فقط وتعليل بعضهم له المستراط المجساعة في حقولا المرام المنافر ورة لازم في حقيم من المسلمة المتحسلة المتحسلة

والالافهب الاحتياط تاترخانية عن الهيط ملخصا (قوله وعندهما لايشترط الاالا وامالخ) ذكرف الشرنبلالية عن الرهان اله الاظهر (قوله وذكرف معراج الدراية الخ) نقله شارح اللباب عن شرح المجامع لقا سيخان وقال فيه اله يلزم منه تأخير الوقوف و ينا في حديث جابر وضى الله عنه حتى اذازاء ت الشهر وان الماهره ان الخطية كانت في أول الزوال فلا تقع الصلاة في آخر وقت الظهر ولا يبعد ان يكون مراده الهيسلى الظهر والعصر بعده لاقبله (قول المصنف وقف بقرب الجمل) أى عند العفر ات المكار المفترشات في طرفي الجميلات كاست كوه المؤلف وهوم وقف رسول الله صلى الله عليه وسلم وهوء لى ماقبل العفرات المورات وحمل الماة بين يديه السنف القبلة وكان موقف عند النابت قال الازرقي والناب هو الفيدة التي خاف ٣٦٣ موقف الامام وان موقف

النبى صلى الله عليه وسلم كان على ضرس مضرس كان على ضرس مضرس بين أهجار هناك نا تشهمن جمل الال قال الفارسي قال قاضى القضاة بدر الدن وقد اجتهدت على

ثم الى الموقفوقف بقرب الحبــــلوعرفات كلها موقف الابطن عسرنة حامدامكبرأمهالاملييا مصلياداعيا

تعيين موقفه مسلى الله عليه وسلم من جهات متعددة ووافقنى عليه من يعتمد عليه من عدقى مكة وعلما أياحي حصل الظن بتعيينه والله على ألموقف التي عن عينها ووراءها صغرة متصله بعضرات الجيل وهدنه الفعوة بن الحمل والمناه والمناه الفعوة بن الحمل والمناه والمناه على الفعوة بن الحمل والمناه والمناه على والمناه المعلوة والمناه المعلوة والمناه على والمناه و

الانالنواب لاينعزلون عوت الخليفة والاصلى كلواحدة منهسما في وقتها والمراد بالاحرام احرام الج حتى لوكان محرما بالعسمرة يصلى العصر في وقته عنده وهذان الشرطان لابدمتهما في كلمن الصلاتين لافى المصروحدها حتى لوكان محرما بالعمرة فى الظهر محرما بالج فى العصر لا يحوز له الجمع عنسده كالولم يكن عرماف الفهر وأطلق في وقت الاحرام فأفاد الهلافرق أمن أن يكون عرماقسل الزوال أوبعده وهوالعجيج لانا القصود حصوله عنداداء الصسلاتين ولايشسترط الامام محمدع اداء الظهر حتى لوأدرك جزأمنه معه حازله الجمع كذافي الحيط وهذا كلممذهب الامام وعندهما لايشترط الاالاحرام عندالعصروه ورواية فجوزا للنفردانجع وفي قوله صلى الظهر اشارة الى العجيمة فلوصسلاها ثم تبس فسادا لظهرأعادهم اجيعالان الفاسدعدم شرعاوذ كرف معراج الدراية اله وؤخرهذا انجمعالى آخر وقت العلهر وفي الهمط لايجهر بالقراءة فيهسما (قوله ثم الى الوقف وقف بقرب الجبل)أى ثمر - والمرادبالجبل جبل الرحة (قوله وعرفات كلهاموقف الابطان عرنة) لحديث البخارى عرفات كلهاموقف وارتفعواءن بطنء رنة والمزدلفسة كلهاموقف وارتفسعواءن بطن محسر وشعاب مكة كلها منحر وفي انفرب عرنة وادبحذاه عرفات و بتصغيرها سميت عرينة ينسب اليها العرنيون وذكر القرطبي في تفسيره انها بفتح الراء وضمها غر بي مسمد عرفة حتى لقدقال بعض العلماءان الجدارا لغرى من مسجد عرف لوسقط سقط في اطن عرنة وحكى الماجي عن ال حديبان عرفة في الحل وعرنة في ألحرم (قوله حامد امكر امه للامليد امصلياداء ١) أي قف حامدًا الى آخوه محديث مالك وغيره أفضل الدعاء دعاء يوم عرفة وأفضل ماقلته أما والنبيون من قبلي لا اله الاالله وحسده لاشريائله له الملكوله انجديحي عمت وهوجي لاعوت بده انخسير وهوعلى كل شي قدير وكانعليه السلام يجتهدف الدعاء في هذا الموقف حتى روى عنداله عليه السسلام دعاعشة عرقة لامت مالمغفرة فأستحيب له الاف الدماء والمظالم تم أعاد الدعاء بالمزد لفة فأجيب حتى الدماء والمظالم خرجه ابن ماجه وهوضعيف بالعباس بن مرادس وأنه منه كرا كحديث ساقط الاحتماح كإذكره الحفاظ لكن له شواهد كثيرة فنها مارواه أحدباسنا دمجيم عن ابن عياس قال كان فلان ردف رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم عرفة فعل الفتى بلاحظ النسآء وينظر الهن فقال له الني صلى الله عليه وسلم

المربع عن ساره وهي الى الجمل أقرب بقلل بحدث بكون الجمل قدالنك بهن ادااستقبلت القداة والمنا والمربع عن سارك بقليل ورأه فان طفرت بموقف النبي صلى الله عليه وسلم قهوالغاية القصوى فلازمه ولا تفارقه وان حقى دليك فقف ما بين المجمل والمناه المسذكور على جديع العفرات والاما كن التي ينهسما وعلى سهلها تارة وعلى حبلها تارة العلك أن تصادف الموقف النبوى كذا في المرشدى على المكتز وقال القاضى مجدعد والبناه المربع هوالمعروف بمطبخ آدم عليه السلام وقد وقفت بموقف عله المراوا كثيرة وحصل لى منه خشوع عظيم و يعرف بحذائه صغرة مخروقة تتسعهى وما حولها من العفرات المفر وشدة وما و راه هامن العفار السود المتصلة بالمجمل هنا المعاوب اله كذا في حاشية المدنى على الدرائخ تار (قول المسنف وعروات كلها موقف الابطان عونة) طاهر هذا وكذا قوله في موقف الابطان محسم إن المكانين ليسام كان وقوف فلا يعزئ فيهما كاهما في

(قوله تعبط بالاسلام والهجرة والج) أى بجموع الثلاثة لا بكل واحد على انفراده (قوله واغساللرادان الم معلى الدين و تأخيره يسقط الخ) أفول سأن ذلك أن من أنوصلاة عن وقتها فقدار تنكب معصدة وهى التأخير و وجب عليه شئ آنوه و القضاء و كذا الخامط الدين و كذا الخاقيل أحدا ارتبكب معصدة وهى الجناية على العد معالى بين المنافية في آنوه و يعلم المنافية و كذا الخائر دلك عما يكون معصدة بترتب علم اواجب سواء كان دلال الواجب من حقوق العبد في الورد من تنكفيرا لمجلك المراد تنكفيره الماصى المنكائر كتأجير الصلاة ومطل الدين والمبناية على العبد وأما الواجبات المترتبة على تلك المعاص من لزوم قضاء الصلاة وأداء الدين وتسلم نفسه القصاص أو تسلم الدين فانها لا تنافي المنافية وأنها لا تنافيرا غياسة على المترتبة على تلك المعانى من لزوم قضاء الصلاة وأداء الدين وتسلم نفسه القصاص أو تسلم الدين فانها لا تنافيرا غياسة على المنافق المنافق

ابنأخي انهذا يوم من ملك فيه سمعه و يصره غفراه ومنها مار واه البخاري مرفوعا من ج فلم برفث ولم يفسق خوج من ذنو به كيوم ولدته أمه ومنها مارواه مسلم في صحيحه مرفوعا ان الا ـ الاميه ترمما كان قبله وان الهجرة تهدم ما كان قبلها وان الحيهدم ماكان فيله ومنها مارواه مالك في الموطامر فوعا مار وى الشمطان يوما هوأصغر ولاأدح ولأأغيظ منسه في يوم عرفة وماذاك الالما برى من تيزل الرجة وتجاوز الله عالىءن الدنوب العظام الامارؤي ومبدر فانه رأى حسر يلتز عالملا تكة فانها نقتضي تبكفير الصغاثر والبكاثر ولوكانت من حقوق العبادليكن دكرالا كمل في شرح المشارق ان الاسلام يهدم ماكان قبله ان المقصودان الدنوب السالف تحيط بالاسلام والهيعرة والحصغيرة كانت أو كبيرة وتتنا ولء قوق الله وحقوق العباد بالنسبة الى الحربى حتى لوأسلم لا يطالب بشئ منها حتى لوكان قتل وأحذالمال وأحرزه بدارا كحرب ثم أسلم لأيؤاخذ بشئمن دلك وعلى هذا كان الاسلام كافياف أتحصيل مراده والكن ذكرصلي الله عليه وسلم الهجرة والجح تأكيدافي بشارته وترغيبا في مبايعته فان االهجرة والحجلا يكفران المظالم ولايقطع فهمابجه والمكاثر واعما يكفران الصغائر ومحوزأن يقال والكائر اأتى ليستمن حقوق العبادأ يضا كالاسلام من أهل الدمة وحنقذلا يشكُّ نذكرهما كانالمتأ كيد اه وهكذاذكرالامام الطيبي قى شرحهذا الحديث وقال أن الشارحين اتققواعليه وهكذادكر الامام النووى والقرطبي فيشرح مسلموذكر القاضي عياضان أهل السنة أجعواعلى ان الكاثرلا يكفرها الاالنو مة عالح اصل ان المستثلة طنية وان الح لا يقطع فسه بتكفير الكاثرمن حقوق الله تعالى فضلاعن حقوق العمادوان قلمامالتكفيرالكل فليسمعناه كايتوهمه كثيرمن الماس ان الدن يسقط عنه وكذاقضا والصلوات والصمامات والزكاه ادلم بقل أحديذلك واغما المرادان اثم مطل الدين و تأحيره يسقط ثم بعد الوقوف بعرفة اذامطل صارآ عماالات وكذااثم تأخير الصلاة عن أوعاتها برتفع ما لج لاالفضاء ثم بعد الوقوف بعرفة يطالب بالقضاء فان لم يفعل كان آعما على القول بفوريته وكذآ البقية على هذا القياس وبالجملة ولم بقل أحديم قتضى عوم الاحاريث الواردة ف الح كالا يخفى وأشار بقوله مابياالى لردعلى من قال يقطعها ادا وقف ثم اعلم ان الوقوف ركن من أركان الج كافدمناه وهوأعظم أركانه للعديث الصيح الجعرفة وشرطه شيا كأحدهما كونه

بالاتفاق ولايلزم من ذلك سقوط الواحمات المترتبة على تلك الدنوب على ان التوية من ذب يترتب دليه واحب لاتتم الانف عل ذلك الواجب فن غصب شأثم تا لاتتم توبته الابضمان ماعسب هما بالكمالج الذي فده النزاع والمرادمنقوليا لاتتم تو بته الانفعل الواجب الهلايغرجءن عهدة الغصب في الأسخرة الابذلك والأفلوءس وتاب عن فعل الغصب المذكور وحبسالتئ المغصوب عنسده ومنع صاحمهعنه وقدعزمعلى رده الىصاحمه تصمرتو شه وان بقبت ذمته عشفولة يه الى أن برده الى صاحبه فحينتذ تتمتو بته ععني

اله مخرج عن عهدته من كل جهة وكذا يقال في مطل الدين وتأحيرا لصلاة فقد طهر عماقر رناه ان الح كالتوبة في تكفير المكاثر سواه تعلق بحق أحداً ما مير تب علم اواجب آحرك شرب الخرون و وفيكفر الحكائر سواه تعلق بحق الحدائي لم يتر تب علم اواجب آحرك شرب الخرون و وفيكفر الحجالدنب و يسقى حق الله تعالى وحق العبد في دمته الكان ذنيا يتر تب عليه حق أحدهما كافر رنا والا فلا يسقى عليه شي واغتم هذا التحريم الفريد والدوان به ينضم المرام وتندف و الشهة والاوهام وقد أشار المه العلامة ابراهيم اللقافي في شرحه الكبير على منظومته في التوحيد فقال ان قوله والمنافسة من جمل المنافسة والله وحقوق عباده لا نهاف الله الدنب المطل فيسه فيتوقف على اسقاط صاحبه فالذي يسقط الم مخالفة الله تعالى فقط اله والله أعلى وحقوق عباده لا نهاف احدهما كونه المنافسة الم عالى فقط اله والله أعلى المقاط الم والله أحدهما كونه المنافسة الم عالى فقط اله والله أعلى المنافسة الم المنافسة الم عالم في المنافسة الم والله أحدهما كونه المنافسة الم المنافسة الم والله أعلى المنافسة الم والله أم كالمنافسة الم والله أله والله أعلى المنافسة الم والله أله والله أله أله أله أله أله والله أله أله والله أله

فأرض عرفات) الظاهران هذاركنه لعسدم تصوره بدونه كذاف شرح اللماب (قوله وان يكون مفطرا) عسد فى السابعن مستعبات الوقوف الصوم لمن قوى والفطر الضعيف قال وقسل يكره قال شارحه وهى كراهة تنريه لثلا يسى عنداته في وقد عنداله وعندا الله عندورا و عنطور و كذا صوم يوم التروية لانه يعزه عن أداه أفعار يوم عرف المناه عنداله الله ينه أحدا عن صومه فلا وحسد لكراهة على الاطلاق وأماما في المناه ويكره صوم يوم عرف بعرف تعرف ومعرف توم التروية لانه يعزه عن أداه أنعال الحديم الاغلب فلاينا فيهما في الكرماني من اله لايكره المعاج الصوم في يوم عرف عندنا الااذا كان يضعفه عن أداه المناسك في نشذتركه أولى وفي الفتح ان كان يضعفه عن اله عمل المناسف في المناسف المناسف المناسف المناسف المناسفي والمناسفي عمل والمناسفي عمل والمناسفي المناسفي والمناسفي المناسفي المناسفي المناسفي والمناسفي والمناسفي المناسفي والمناسفي المناسفي والمناسفي و

أسحكنوفي المناحاة أخلص قاله الشيخ عبد الله العفيف شمقال وف السراج الوهاج نقلاعن منسك ابن الجعمى يكره الوقوفءليظهرالدامة الا في حال الوقسوف بعرفة الموالافضل للامام وغييره وقال ابن الحاج في المدخل وهسدًا الموضع مستشيعا نهبي عنهمن اتمناذ ظهورالدواب مساطب علس علما اله وفي . نسك ان العمى ومن لم مكن له مركب فالافضل أن مقف قاعما فاداأعما

فأرض عردات الثاني أن يكون في وقته كإسيأتي بيانه وليس القيام من شرطه ولامن واجياته حتى الوكان جالسا جازلان الوقوف المفروض هوالكمنونة فسه وكذا النمة لدس من شرطه وواجمه الامتدادالي الخروب واماسننه فالاغتسال الوقوف والحطيتان وامجع سالصلاتين وتعيل الوقوف عقمهما وان يكون منظر الكوله أعون على الدعاه وأن يكون متوضيًا لكومه أكل وأن يقف على واحذنه وأنبكون مستقبل القبلة وأنبكون وراءالامام بانقربمنه وأنبكون حاضر الذاب وارغا من الامور الشاغاة عن الدعا فيذ في أن بجتنب في موقفه طريق القوافل وغيرهم لأسلا ينزعهم وان يقف عند دالعفرات الدودموقف رسول الله صلى الله عليه وسلم وان تعذر عليه يقف بقرب منه محسب الامكان واماما اشتهر عند العوام من الاعتناء بالقوف على جيل الرجة الدى هو بوسط عرفات وترجيعهم لهءلى غيره فحطأ طاهر ومخالف للسينة ولم يذكرأ حسدتمن يعتديه في صعودهذا الجبل فضلة تغتصيه بلله حكمسا ثرأراضى عرفات غيرموقف رسول الله صلى الله عليه وسلم واله أفضل الاالطيرى والماوردى في الحاوى فانهما فالأياسة ماب قصده ذا الجمل الذي يقال له جمل الدعاء قال وهُ وموقف الانساء وماقالاه لا أصل اله ولم يردفيه حديث صحيح و اضعيف كذاذ كرالمووى في شرح المهذب ومن السنة أن يكثر من الدعاء والتكبير والتهايل والنابية والاستغفار وقراءة القرآن والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم واعذركل اتحذر من التقصير في شيء من هذا وان هذا الدوم لاعكن تداركه ويكثرمن التلفظ بالتوأبة من حميع الفاات مع النسدم بالفلب وان يكثر البكاءمع الدكرفهناك تسكب العمرات وتسستة فالعثرات وترتجي الطلبات والعلجم عظيم ومواف جسيم يجتمع فيه خيارعبادالله ألصائر يزوأ ولياثه المناصين وهوأعظم مجامع الدنيا وقدقيل اداوا فق يوم

جاس ولو وقف جالساجاز اه ومفهوم عبارة الكرماني ان من قدرعلى الركوب ولم يركب يكون مسيئالتركه السنة وافهم والا فقاعدا وهو الى القيام في الفضيلة ويكره الاضطعاع الامن عيذركا هومذكور في كتب المناسك اه (قوله وقلقيل اذاوا فق يوم عدية فه وأفضيل من عدين حقيق عدير يوم جعية فه وأفضيل من سيعين حقيق غير مراح جعة عمر الله تعالى عميع المسلم الموقف قال الشيخ عز الدين بحياء تسييل والدي عن وقفية المجعة هيل الهاترية على غيرها فاجاب ان الهام يتعلى غيرها من المارية على المارية ويوم المحمدة ويوم المحمدة ويوم المحمدة والمارية ويارية والمارية ويارية والمارية ويارية والمارية والم

انجعة بغسير واسطة وفي غير يوم المجعة يهب قومالقوم الهكذا في حاسبة الشيخ فورالدين الزيادي الشافعي (قوله وأشار اله الهلائطوع بير: الصلاتين) أى بل يصلى سنة المغرب والعشاء والوتر بعدها كماصر - به مولانا عبد الرجن الجامى قدس الله سره السامى في منسكه كذا في شرح اللباب للقارى (قوله لماروى ان النبي صلى الله عليه وسلم النج) الأاصل لهذا عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بل هو ٣٦٦ قى البخارى عن ابن مسعود الله فعله وكذا أخو حدا بن أبي شيبة عنه و تمامه في المغتم

عرفة ومجعة غفر لكل أهل ا. وقف وأنه أفضل من سبعين حجة في غير يوم جعة كاورد في الحديث ولعدرك لأامحذر من الخاصمة والمشاتمة والمنافرة والكلام القبيع بلومن المباح أيضافي مثل هدذا الدوم (فوله ثم الى مردلفة معدالغروب) أى ثمرح كاثبت في صحيح مسلم من فعله عليد السسلام وهذا سأن الواجب حتى لودفع قبل الغروب وجاوز حدودعرفة لزمه دم وأشارالى ان الامام لوأبطأ مالدفع بعدالغروب وأن الماس يدفعون لانهلام وافقة في مخالفة السنة ولومك بعد الغروب و بعد فع الامام وان كان قليلا تخوف الزحام فلا مأس به وان كان كثيرا كان مسينًا لخالفة السنة والافضل ال بمشيءلي هينته وأداوجد فرجة أسرعو يستحب أن يدخل مزدلفة ماشسياوان يكبر ويهلل ويحمد وبلى ساعة فساعة (قواد وانزل بقرب جبل قرح) يعنى المشعرا محرام وهو غيرمنصرف للعدل والعلية كعمرمن قزح الشئ ارتفع يقال آنه كانون آدم عليه السلام وهوموقف آلامام كمارواه أبوداود ولا ينمغى النزول على الطريق ولاالانفرادعن الناس فينزلءن عينه أويساره ويستعيان يقف وراه الأمام كالوقوف بعرفة (قوله وصل بالناس العشائين باذان وأقامة) أى المغرب والعشاء جمع تأخير لرواية مسلمءن ابن عمرا كه عليه السلام أذن للغرب بجمع فأقام ثم ضلى العشاء بألاقامة الأولى وأشأر الحانه لاتطوع بين الصلاتين ولوسنة مؤكدة على الصحيح واوتطوع بينهما اعادالاقامة كالواشتغل سنهسما بعمل آحروفي الهمداية وكان ينبغي أن يعاد الآذان كمافي الجمع الاول الاانا اكتفينا ماعادة الاقامة لماروى ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى المغرب بمزدلفة ثم تعشى ثم أفرد الاقامة بالعشاء والى انهذا الجمع لا يختص المسافر لامه جمع بسبب النسك فحوز لا هلمكة ومردافة ومني وغيرهم والى انهذا الجيع لايشترط فيه الامام كاشرط ف الحمع المتقدم لان العشاء تقع اداء في وقتها والمغرب قضاء والافضل أن يصلمهمامع الامام بحماعة وينهى أن يصلى الفرض قمل حطر حله مل مذيخ حساله ويعقلها وهمذه ليلة جعت شرف المكان والزمان فسبغي أن محتهد في احمائها بالصلاة والتلاوة والذكروالتضرع (قواد ولم تجز المغرب في الطريق) أي لم تعل صلاة المغرب قبل الوصول الى مزدلفة المديث الصلاة امامك قاله حمن قيل اله الصلاة يارسول الله وهوفي طريق مزد لفة أى وقتها فعل كلامه انها لاتحل بعرفات الطريق الاولى وأشارالى ان العشاء لا تحدل بالطريق الاولى وان كان بعد دخول وقتها لانصاحبة الوقت وهي المغرب اذا كانت لا تحسل مه فغسرها أولى ولما كانوقت هاتين الصلاتين وقت العشاء علم اله لوخاف طلوع الفجر جازأن يصليهما في الطريق لانه لولم يصلهما السارنا قضاء وادالم يحلله اداؤهما بالطريق فاذ صلاهما أواحداهما فقدار تكب كراهة التعريم فكل صلاة أديت معها وجب اعادتها فيجب اعادتهما مالم يطلع الفعرفان طلع سقطت الاعادة لان الاعادة للعمع بينهما فوقت العشاء وقدخر وفالفتاوى الظهر ية ثم ههنامسئلة لابدمن معرفتها

(قوله والمغسوب قصاه) دفعسه في النهر بماني السراج انه ينسوى في المغرب الاداملا القضاء المقلق و بدل عليه كلام المؤلف الاستى والمنان المنان المنان المنان المنان المنان المنان واقامة ولم تجسر والمغرب في المطربق المغرب في المطربق

الظنى أفاد تأخسيروقت بدخول وقت العشاء في حصوص هسده اللبسلة حصوص هسده اللبسلة (قوله وهده لبلة جعت شرف الزمان والمكان) قال فى النهر وقسدوفع السؤال فى شرفها على لبله المعسة وقد كنت عن مأل الى ذلك شمراً يت في المحوهرة انهاأ فضل لبالى السنة (قول المصنف ولم قال العلامة الشها وى فى قال العلامة الشها وى فى

منسكه وهذا المحكم الذى ذكرناه في حق صلاه المغرب في الطريق اغياه و هما الداذهب الى المزدافة من طريقها أما وهو ا اذاذهب الى مكة من غير طريق المزدلة قيار اله أن يصلى المغرب في الطريق بلا توقف والمأجد أحدا صرح بذلك سوى صاحب النهاية والعناية في باب قضاء المعوات وكلام شارح المكمز بدل عليسه وهى فائدة جليلة اه وكذا صرح بها في البناية في الباب المذكور أيضا الهكذ وقد نقل عبارة العناية الشيخ المنافية المنافية على هامش نسخته من المكمز وقد نقل عبارة العناية الشيخ عبد المنافية ال فيه تغويت الترتيب أوعلى عودها الى الجواز اذاصلى خسا بعدها وذلك ان المغرب والعشاء وقتها وقت العشاء فهما صلانان الجمعتاف وقت واحد وقد تقدم في الوتر والعشاء اله يجب الترتيب بينهما قاله إهناك ولا بقسدم الوتر على العشاء المترتيب لان وقت الوترام وقت واحد كالقضاء وسلى الوتر والعشاء اله ترجاز السقوط الترتيب بينهما قاله إهناك ولا بقسده الوتر على العشاء المترتيب لان وقت الوترام واحد كالقضاء والداء في في في أن يكون في تقدم صلاة العشاء على المغرب هنا كذلك ادلا موجب السقوط المترتيب وانفيادا الصبح المتدخل الفوائت في حد المكترة اهد قات وهذا خلاف الظاهر بل المتبادر سقوط الترتيب عنا أيضا ولداقال في حواشي مسكن تراده المعالمة الترتيب (قوله وهويوهم عدم الصحة) قال في النهر أنى يتوهم عدم الصحة المعالمة بعدد خول وقتها أهلا بتوهم عدم الصحة المعالمة المنافى بتوهم عدم الصحة والمحالمة المعدد خول الوقت قلنا أنى يتوهم عدم الحكان أدام) أى لكان فعلها الما المأداه ان كان في الوقت قلنا أنى يتوهم عدم الخوالمة الشكال وهوان المدين المعدد والمكان أدام) أى لكان فعلها الما أداه ان كان في الوقت قلنا أنى يتوهم عدم الخوالمة على المؤلفة على الوقت قطعيا المحرد المنافى على وهوان الحديث المفيد تأخير المغرب اداكان طنيا وكان الدلى الموجب المحدولة على الوقت قطعيا المحرد المترافع المنافعة على الوقت قطعيا المحرد المنافعة المنافعة على الوقت قطعيا المحرد المنافعة على المنافعة على الوقت قطعيا المحرد المنافعة المنافعة على المنافعة على الوقت قطعيا المنافعة المنافعة على الوقت قطعيا المحرد المنافعة المنافع

طنية الحديث أوعدم قطعية دلالة الآية واذا كان كذلك لايم قوله فعملنا عقتضاه الح وبه يتأيد بحث المحقق ثم نصه واعترض ان هذا الحسديث من الآحاد فكيف يحوز أن يبطل به قوله تعالى ان الصلاة موقونا وأحاب شيخي

وهوانه لوقدم العشاء على المغرب عردافة يصلى المغرب ثم يعد العشاه فان لم يعدد العشاء حتى انفير الصبح عاد العشاء الى المحواز وهذا كافال أو حديقة فين ترك صلاة الظهر ثم صلى يعدها خساوه و ذاكر المتروكة لم يجزوان صلى السادسة عاد الى المجواز واعلم الناشا مخ صرحوا في كتبهم بعدم الحواز وهو يوهم عدم الحجة وليس بحراد بل المراد عدم الحلول للاعادة والمحتلف المحافظة المحافظة المحافظة المحتلف المحتلف المحتلف المحتلف المحتلف المحتلف المحتلف المحتلف المحتلف المحتلفة المحتلفة

العلامه بإنه من المشاهير تلقيه الاستبالقدول في الصدر الاول وعداوا به فازان برادبه على كتاب الله تعالى وأقول قوله تعالى ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقونا الآية ونحوها لدس فسه دلالة قاطعة على تعيين الاوقات واغياد لا اتهاء في السلاة واقت واغياد للتهاء في الله المؤلفة والمؤلفة المؤلفة والمؤلفة المؤلفة والمؤلفة المؤلفة المؤلفة المؤلفة والمؤلفة والمؤلفة والمؤلفة والمؤلفة المؤلفة المؤلفة

الظهرف متركه يوم الجمعة (قوله وفي الهيط لوصلاهما بعدما جاوز المزدلفة حاز) نقله ف شرح اللباب عن المنتقى ثم قال وهو خلاف ما عليه المجهور وقال أيضا واذا ثبت وجوب هذا المجمع بمزدلفة في وقت العشاء فالوسلى المغرب في وقت العشاء قبل أن يأتى مزدلفة مع مره وسعد ما جاوزها لم يجزء وعليه اعادتهما ما لم يطلع الفير في قول أبي حنيفة ومجدوز فر

وكلتهم على ان العبرة في المنصوص عليه لعين النص لا لمعنى النص لا يقال لواح يناه على اطلاقه ادى الى تقيم الطنى على القطعي لا مانة ول ذلك وقلنا با بتراص ذلك له كنانح كم بالا جزا و توجب اعادة ما وقع المجزئا شرعامطانا ولابدع في ذلك فهو نظير وجوب اعادة صلاداً ديت مع كراهة التحريم حيث نعدتم باجرائها ويجب اعادته آمطلقا اه وفى الحيط لوصلاهما يعسدما جاو زالمزد لفة حاز آه (قواد ثم صل الفجر بغلس) لرواية ابن مسعود الهصلى الله عليه وسلم صلاها يومنذ بغلس وهوفي اللغة آخر الليل والمرادهنا بعد طلوع الفحر بقليل للعاجة الى الوقوف المزدلفة (قوله م قف مكرامه للاملسا مصاياعلى الني صلى المه عليه وسلم داعيار بالمحاجة ت وقف على حبل قرح ان أمكنك والافيقرب منه) سان السنة فلووتف قبل الصلاة أجراه ووقته من طلوع الفعر الى طلوع اشمس وقدمنااله واجب وصرحى الهداية بسقوطه للعدندر بان يكون به صنعف أوعلة أوكانت امرأة تخاف الزحام لاشيء علمه وسنأتى في الجنايات ان هذا لا يحص هذا الواحب ال كل واحب اذا تركه للعدر لاشيء علمه ولم يقيدف المحيط خوف الزحام بالمرأة بلأطلقه فشمل الرجل لومرقبل الوقت لخوفه لاشئ علمه ولومر بهامن غيرأن يقف جاز كالوقوف معرفة واومرفى جزءم أجزاءا لمزدلفة جاز كذافى المعراج واختلف فجبل قزح فقيل هوالمشعرا محرام وقيل المشعر حييع المزدلفة ولميذكرا لبيتو تذبحر دلفة وهي سنة لاشي عليه لوتر كها كالووقف بعدماأفاض الامام قبل الشمس لان البيتو تقشرعت المناهب للوقوف ولم تشرع نسكا (قوله وهي موقف الابطن محسر) أى المزدلفة كلهاموقف الاوادى عسر وهو بضم الميم وفق الحاء المهملة وكسرالسين المهملة المشددة وبالراء سمى بذلك لان فيل أصحاب الفيل حسرفيه أيءي وكل ووادى محسره وضع فاصل بيرمني ومزدلفة ليسمن واحدة منهما قال الازرقى انوادى محسر خسمائة ذراع وخس وأربعون دراعا وامامزدلفة فانها كلهامن الحرم سميت بذلك من التراف والازدلات وهوالتقرب لان المحماج يتقربون منها وحدها مايين وادى محسر ومأزمى عرفة ويدخل فهاجيع تلث الشعاب وانجبال الداحلة فى انحد المذكور وطأهركلام الصنف كمغيره اندطن محسرلدس مكان الوقوف كمطن عرنة في عرفات فلووقف فهما فقط لا يجوز كالوقف في منى سواءة المان عرنة ومحسرا من عرفة ومزدلفه أولا ووقع في البدائع وامامكاله يعني الوقوف عزدلفة فجزومن أجراء مزد لفذالا الهلاينيني له أن ينزل ف وادى محسر ولو وقف به أجزاء مع الكراهة وذكر مشله في بطن عربة قال في فتح القدير وماذكره في البدائع غيرمشهوره نكارم الاحماب سالدي يقتضمه كلامهم عدم الآجزاء وهوالذي يقتضمه النظرلانه مماليسامن مسمى المكانس والاستثناء منفطع (قواه تم الى منى بعدماأ سفرجدا) أى تم رح وفسر الاسفار بان تدفع بحيث أبيق الى طلوع الشَّمسُ الامقدار ما يصلى ركعتن كافي الهيط وفي الطهيرية وينبغي أن يكثّر من الذكر والصلاة عليه عليه السلام والدعاء وهوذاهب واذابلغ بطن محسر أسرع ان كان ماشياو مرك دابتهان كان را كاقدر رمية حرلانه عليه السلام فعل ذلك (قوله فارم جرة العقبة من بطن الوادى

والحسن وقال أبوبوسف ا يجسرنه ولابعيسدوند أساءلترك السسنة ولولم يعد حتى طام الفحرعاءت الىالجواز وسقط القضاء اتفاقا الااله يأثم لتركه ممسدل الفعر بغلسم وقف مكرامهالامليا مصلماعلى الني صلى الله علىموسلم داعياراك محآحتك وفف على حمل قسز حانأمكنسكوالا فيقرب منه وهي موقف الابطن محسر ثم الىمني بعدما اسفرحد افارمجرة العقبةمن بطن الوادي الواحب وعن أبي حنيفة اذاذهب نصف الليل سقطت الاعادة لذهاب وقت الاستمال اله (قولەوقفعلىجىدل قر حالخ) كذافي الزيلعي والطاهر انه بوجدي بعض مح المستروالا فالذى رأسه في معضها وعلسه كتب فيالنهر مدون هذه الزيادة (قواء وهي سنة الخ) وللشافعي قمولان قول بالوحوب وقول بالمنية حكاهما

النووى في مناسكه ثم قال و يتا كدالاعتناء بهذا المبيت سواء قلنا اله واحب أوسنة فقد فعله رسول الله بسبع صلى النووى في مناسكه ثم قال و يتا كدالاعتناء بهذا المبيت سواء قلنا اله واحب أوسنة فقد فعله وقد ذهب امامان جليلان من أصحابنا الى ان هدا المبيت وكن لا يصح المجالا به قاله أبوعبد الرجن ابن بنت المنافى وأبو بكر مجد بن المحق بن حز عة فينبغي أن يحرص على المبيت للخروج من الخلاف آه (قواء ومأزى عرفة) قال في شرح النوازل المأزم المضيق بين جبلين والمرادع ند الفقهاء الطريق بين الجبلين وهما جبلان بين عرفات ومزد لفة

(قواه أى المكان المسعى بذلك) تفسير مجمرة العقبة (قوله وقد النان تضعطرف الاجهام الح) قال في الشرنبلالية عليه مشى في الهداية فقال وكيفية الرمى أن يضع المحساة على ظهر الجهام المينى على ويستعين بالمسجدة اله فال الكمال وهذا التفسير يحمّل كلامن تفسيرين قبل بهما أحدهما أن يضع طرف ابها مه الهي على وسط السباية و يضعها على مفصل ابها مكانه عاقد عشرة وهذا في وعرف منه أن المسنون في كون الرمى بالمداليني والاستران على سبابته و يضعها على مفصل ابها مكانه عاقد عشرة وهذا في المحمد المعتاد اله وكذا المحكن من الرمى به مع الزجة والوهمة عسر وقيل بأخذها طرق ابها مه وسسابته وهذا هو الاصحلانه الايسر المعتاد اله وكذا نقل أصححه في السراب عن النها ية وهو الذي صححه الولوالجي أيضا وظاهر كلام المؤلف ان الثاني عملى المغرب هوه سناه على المحمد الم

بنفسها أوبنفض مسن وقعتعلمه وتحريكه ففيه اختلاف والاحتياط ان يعيمه وكذالورمى وشكفي وقوعها موقعها

بسبع-صیات کعمی الحذف

مالاحوط أن يعيد (قوله ولو رمى سيع حصيات حلة النه) وفي الكرماني اذا وقعت متفرقة على مواضع الجرات عاز كما لوجع بن أسواط الحد

سبع حصيات كعصى الخذف) أى المكان المهمى بذلك والجمارهى الصغار من المجمارة جعجرة وجهاسموا المواضع التى ترمى جارا وجرات المدين هما من الملاسة وقسل الخميم ماهنالك من تحمر القوم اذا تجمعوا وجرشعره اذا جعه على قفاه والخدذ ف بالمحاه والذال المعمتين ان ترمى بحصاة أونواة أو نحوها تأخذه بين سيان تنظيم المرف الابهام على طرف السساية وفعله من باب فرب كذا في المعرب وصحم الولوالجي القول الثاني لانه أكثراها أنه الشيطان وهذا بيان للسنة فلورى كدف أراد حاز ولورى من فوق العقمة أخراه وكان مخالفا السنة قدمال مى لانه لو وضعها وضعها وضعها وضعها وضعها وضعها وضعها وضعها الفرق المحدد المحرف المحدد وفي المحدد المحدد

و 23 بحر - المانى كه صربة واحدة وان وقعت على مكان واحدلا يحوز وقال مالك والشافعي وأحدد لا يجزئه الاعن حصاة واحدة كفها كان لا نه مأمور بالرى سدى مرات شرباللباب ثم نقل عن مصنف اللباب في نسكه الكير ان الذي في المشاهير من كتب أصحابنا الاطلاق في عدم الجواز كاهو قول الاغدة الثلاثة ثم نازعه بحيافيه نظر من أحسن النظر فراجعه و تسمر وفي حاسية المدنى عن المرشدى ولا يحزئ الرى بالقوس وغدوه ولا الرى بالرحل ومن كان مريضا أومغمى عليه توضع الحصاة في بده و برى بها وان رى عند عن مره أواه والاول أفضل وفي اللباب ولورى بحصا تين احداهما عن نفسه والاخرى عن غيره حال ولورى أكثر من السمع لم ضره في اللباب ولورى أكثر من السمع بكره وقال شارحه أى اذار ماه عن غيره وأما اداشك في الساسع و رماه وتسمن اله الثامن فانه لا يضره ذلك هدذا وقد ناقضه في الكبر بقوله ولورى با كثر من السمع الموان الكبرى في المنافق الكبرى في المنافق الكبرى في المنافق الكبرى في المنافق الم

كناك فهذا اليومالطريق الاولى لانه بدعة ولم يفعله على الصلاة والسلام وربيا اتخذها الجهال نسكا اله (قوله والافيوز الرمى الح) قال في القراط الاسمالة القراط الاسمالة القراط الاسمالة القراط الاسمالة القراط الاسمالة المرمى وأجازه وضعيم بناء على في ذلك الاشتراط وعمن ذكر حوازه الفارسي في مناسكه كذافي الفتح وهذا يفيد ترجيح اعتبارا الشرط المذكور ومقتضى كلام الشارح تبعالا على المنابع والفضة فنذار وليست برمى اله وفي الشرنب لا ليقتل مناجواز المعنوز المنابع المرمى على المنابع المرمى المورد المرم المنابع المرمى المورد المرمى المورد المنابع المنابع المرمى المورد المرمى المورد المرمى المورد المرمى المورد المرمى المورد والمنابع المرمى المورد والمنابع المرمى المورد والمنابع المرمى المورد والمنابع المرمى الم

يضره والتقييد بالمحصى لميان الاكلوالا فيحوز الرمى بكل ما كان من جنس الارض كالمحمر والمدر وما يحوز الشمرية ولوائمة والمحوز المحسب والعنبر والمؤلو والمحواهر والذهب والمفسة المالانهاليست من حنس الارض أولانها نثار وليست برمى أولانه اعزاز لا هانة وكذا التقييد يحصى المخذف لميان الاكل فانه لورماها بأكرمنه حاز محسول المقسود غيرانه لا برمى بالمكارم في المحدد المحدد

اله في التتارخانية فاله بعدا ماذكر الاعتراض والجواب السابقين وعزاهما الى السخناقي قال واعلم ان هذه الرواية عنالفقلها في الحيط أى من الجواز بكل ماكان من جنس الارض كامرعن الهداية الارض كامرعن الهداية من جنس الارض) هذا خاص فصافيل الدهب

والفضة وقوله وامالانها نتارخاص بهما كاهومذ كورف السعدية عن الغاية وتوله وامالانه اعزازا تح شمل الكل عبرا الالخشب ان كان بحيالدسلة وقوله موردفي الحسديث) جعله في الهداية أثر اوقال في الفقع وقوله مهوردالاثركانه ماعن سعيد بنجير قات لابن عباس مابال المجاريرى من وقت الخليل عليه السلام ولم تصره شابا تسدالا في فقال أماعلت ان من يقبل جه برفع حصاء قال ومنه بفيل ترك حصاء قال محاهد لما سعمت هذامن ابن عباس جعلت على حسيما في علامة تم قوسطت المجروة وميت من كل جانب من طلبت فلم أحد بتلك العلامة شيا اه لكن في حاسبة المدنى عن شرح النقاية لمنلاعلى المقاوى الدرواء الدارقطنى والحاكم وصعمه عن أي سعيد الخسيري قال قلت بارسول المله هذه المجاراتي نرى بها كل عام فعسب الماتنة من فقال الماتنة والحالم المنافعة والمنافعة والمنافعة

أنه يلتقطها من المجبل الذي على الطريق في المزدلفة وماقيل بأخذ من المزدلفة سبعافا فادا نه لاسنة في ذلك يوجب خلافها الاساءة (قوله وانتهاؤه اذا طلع الفيرانخ) فيه ان وقت المجواز لا آخوله لان المرادية الصفالا المحل فالا ولى عسدم التعرض المانتهاه كافي عبداوة المبسوط المستد و وفي المنتقل الم

والزبلى والعنى والبدائع والكاف والكسرمانى وغيرها ان وقتهمن طلوع الغيرالى غروب الشمس وقال فى مبسوط السرخسى فنى ظاهسر المذهب وقته الى غروب الشمس ولكنه لورمى ماللسل لايلزمه شئ اه

وكبر بكل حصاة واقطع التلبية بأولها ثماذيح

وعليه يجهل ماقد مناه عن الفتح نامل (قولة والثانى من طلوع الشعس أى المرامل على الرامل على الاستعباب العيني ودكره في جهم الرواية عن الحيط أيضا بصيغة المسنون ووافقه في النهر المالي على الفتح بعيد أجاديث على الماليكون رمى الضعفة على الماليكون رمى الضعفة على الماليكون رمى الضعفة على الرابط الماليكون رمى الماليكون رمى الضعفة الماليكون رمى الماليكون رمى الرابط الماليكون رمى الماليكون رمى الماليكون رمى الماليكون رمى الرابط الماليكون رمى المالي

جراواحدافيكسره سبعين جراصغيرا كإيفعله كثيرمن الناس اليوم وأميب وقتسه ولهأوقات أربعة وقت الجواز ووقت الاستعياب ووتت الاباحية ووقت الكراهة فالأول استداؤه من طلوع الغمر يومالمغر وانتهاؤه اذاطلع الفعرمن اليوم الشانى حتى لوأخوه حتى طلع الفعر في اليوم الشاتى الزمهدم عنسداى حنيفة خلافالهما ولورمى قبل طلوع فريوم المعرلم يصم اتفاقا والثانى من طلوع الشعس الى الروال والنالث من الزوال الى الغروب والراسع قبل طلوع الشمس و بعد الغروب كذا فالميطوغيره وجعل فالفتاوى الظهير يةالوقت المباح من المكروه فهبي ثلاثة عنده والاكثرون على الاول (قوله وكمر بكل حصاة) أي مع كل حصاة من السبعة بيان للافضل فلولم يذكر الله أصلا أوهل أوسبح أبزأه ولميذكرالدعاء آنوه لأن السسنة ان لايقف عندها كاسيشراليسه في رمى المجماد الثلاث وضآ بطهان كلجرة بعدهاجرة فأنه يقف بعسدها لادعاء لانه ف أثناء العبادة وكل جرة ايس بعدها جرة ترمى في ومه لا يقف عنده الايه ترجمن العبادة كذاف العلهم بة وهومشكل فأن الدعا وبعد المخروج من العبادة مستحب كاف الصلاة والصوم اذا نوج منهم آفالا ولى الاستدلال بفعله علمه السلام كذلكوان لم تظهرله حكسمة وقديقال هي كون الوقوف يقع في جرة العقبة في الطريق فيوجب قطع سلوكها على الناس وشسدة ازدحام الواقفسين والمسارين ويفضى ذلك الى ضررعظيم بخدلافه في باقى المجموات مانه لايقع ف نفس الطريق بل يمعزل عند (قوله واقطع التلبية بأولها) أىمع أول حصاة ترميها تحديث القصصين لميزل عليه السلام يلى حتى رمى جرة العقبة ولا فرق بين المفسرد والمختع والقارن وقيسد بالمحرم بالججلان المعتسمر يقطع التلبية اذا اسستم المحصرلان الطواف ركن فالعمرة فيقطع التلبية قبسل الشروع فيها وقيد بكوية مدركاللم وادراك الوقوف معرفةلان وائت الج إذاتحلل بالعسمرة يقطع التلبية حسيا خسدفي الطواف لان العمرة واجبة عليه فصار كالمعتسمر والهصر يقطعها اذاذح مسديه لان الذبح للتحلل والقسارن اذا كان عائت المج يقطع حن يأخسذني الطواف الثاني لابه يتعلل معده وأشار بالرمى الى انه يقطعها اذا فعسل واحسدامن الآمورالار معسة التي تفعل في الجيوم المضرفية طعها ان حلق قيسل الرمي أوطاف الزيارة قبل الرمي والذبح والحاق أوذبح قسل الرمى دم التمتع أوالقران ومضى وقت الرمى المسقب كفعله فيقطعها اذالمرم جرة العقيسة حتى زالت الشمس كذاف الهيط (قوله ثم اذبع) أى على جده الافضلية الان الكلام فالمفرد وهوليس بواجب عليه واغسا يحب على الغارن والمتم وأما الاخصية فانكان مسافرافلاأ خمية عليمه والأفعليه كالمكى وقد ببت فحسديث جابرالطويل انه عليه السلام ذبع بيده ثلاثاوستبن بدنه وأمرعليا فذبح مابق وأشركه في هديه ثم أمرمن كل بدنة بيضعة فعلت في قدر

ليلاملزمهم الاساءة وكيف بذلك بعد الترخص (قول المصنف وكبر بكل حصاة) كذاروى الن مسعودوا بن حابر وأم سليمان وظاهر المرويات من ذلك الاقتصار على الله أكرغيرانه روى عن المحسن بن زيادانه يقول الله أكبر عبد الله مطان و خربه وقيل مقول أيضا اللهم احعل عبى مبرو راوسعي مشكو راوذنبي منفورا كذاف الفتى (قوله فالاولى الاستدلال بفعله عليه الخربي فالفقي على هذا تظافر تبالو والمناف عليه المنابع والمناف على المناف المنابع والمناف والمناف المناف المناف المناف والمناف المناف المناف والدعاء بغيرها من المحربة بن المناف والمناف والمناف والاعاضة الى مكة فهومنعدم فيما بعدم من الايام (قوله وقيد بالمرم بالح)

نسب الله هذا التقييدوان لم يكن مصرحابه وكذاما بعده لان الكلام فيه فه وعما تضيفه كلامه (قوله ومراده أن ياخذ من كل شعرة الخ) قال في الشرنب لاليسة قات يظهر لى ان المراد بكل شعرة أى من شعرال بع على وحسه المزوم أومن الكل على سبيل الاولوية فلا يخالفة ٢٧٦ ف الاجزاء لان الربع كالكل كافى المحلق (قوله وفى فتح القدير اله هو الصواب)

قال في النهر ويوافقه ما في الملتقط عن الآمام حلقت رأسي بمكة فطأ في الحلاق في ثلاثة أشساه لما المات قال السيق المحالة و فاولته المجانب فلما أردت أن أذهب قال المعراج روى المه عليه أحلق أوقصر والحلق أحس وحل لك كل شئ عمر النساء

الصلاة والملام حلق وأسسه منءسالحالق وعن الشافعي من عين العسلوق فاعتسرناعي اتحالق وهوعن ألحاوق قال الكرماني دكره معض أمحابناولم يعزه الىأحد بلالولى أتباع السنة واره علمه العسلاة والسلام مدأبهنه فيالصحوقد أخذأ بوحنيفة رجه الله مغول الجام حن قال ادن الشق الاءن من رأسك وفيه حكاية معروفة اه وهسندا أيضا يؤيدما استصوبه فى الغنثم ويفيد

فطبخت فاكلامن مجهاوشر بامن مرقها شمركب الى البيت فصلى يمكة الظهر قال ابن حبان وانحكمة فيالهصلى اللهعليه وسلم نحرثلاثا وستين بدنة انهكان له يومثذ ثلاث وستون سنة فخر لكل سنة بدنة (قوله ثم احلق أوقصروا كحلق أحب) سان للواحب والمراديا كحلق ازالة شمعر ر سع الرأس ان أمكن والامان كان أقرع فحرى الموسى على رأسه ان أمكن واحب على المختار والا مان كانعلى رأسه قروح لايمكن امرار الموسى عليه ولايصل الى تفصيره فقدسقط هذا الواجب وحل كن حلقها والاحسن أن يؤخوا لاحلال الى آخرالوقت من أمام النحر ولو أمكنه الحلق لسكن لم بجد آلة ولامن يحاقها فليس بعذر وليس له الاحلال لان اصامة الآس لة مرحوف كل ساعة ولاكذلك مره الفروحواندمالها والازالة لاتختص الموسى بل بأى آلة كانت أومالنورة والمستعب الحلق بالموسى لان السنة وردت به والمراد بالتفصيرات يأخذ الرجل أوالمرأة من رؤس شعر ربيع الرأس مقدار الاغلة كذاذكر الشارح ومراده أن يأخذمن كل شعرة مقدار الاغلة كاصرح مه في المحيط وفي البدائع قالوا عب أنبريدف التقصير على قدرالاغلة حتى يستوفى قدرالاغلة من كل شدعرة برأسه لأن أطراف آلشعرغسرمتساوعادة قال الحلبي فيمناسك وهوحسن والاغلة بفصالهم مزةوللم وضم الميملغة مشهورة ومن خطأراو مهافقدأ خطأ واحدة الانامل ثم التخسر سنا لحلق والتفصراغا هوعندعدم العذر فلوتعذرا كحلق لعارض تعين التقصيرا والتقصير تعسن أتحلق كاثن ليده بصعغ فلايعمل فيه المقراض واغما كان الحلق افصل الدعائه علمه السلام للمعلقين بالرجة تنته أوثلاثا وفي الثالثة أوالها بعسة للقصرين بهاو يستحب حلق الكل الاتباع ولميذ كرسسن الحلق لامه لا يخص الحلق في الجج لان أصل الحاق في كل جعة مستعب كاصر ح به في الفنيسة و يعتبر في سنته البداءة باليمين للحالق لاالحلوق فيمدأ بشقه الايسر ومقتضى النص البداءة بيس الرأس لماف الصحيد بانه عليه السلام قال للملاق خذ وأشار ألى اتجاب الاين ثم الايسر ثم جعسل يعطيه الناس وف فتح القسدير انه هو الصواب وهوخلافماذ كرفالله هبو يستعب دفن شعره والدعاه عندا كحلق وبعد الفراغمع التكبسيروان رمى الشمعر فلابأس بهوكره القاؤه في الكنيف والمغتسسل كـ ذافي فتاوى العلامي ويستحبله أن يقص أطفاره وشواريه بعدا لحلق للاتباع ولا يأخذمن محبته شسألا به مثلة ولوفعل لايلزمه ثنيُّ (قوله وحل لك عبرالنساء) أي ما لحلق أي فحل التطب محديث الصحير، عن عائشــة رضى الله عنها فالت طيبت رسول الله صلى الله عليه وسلم تحرمه حين أحرم ولحله حين أحسل قبل أن يطوف بالبدت وحرم الدواعي كالوطء أفادانه ليسقبل الحلق تحليد للشئ عما كان حسلالا بالاحرام ويدل عليه ماف المبسوط واكاصل ان ف الجج احلال أحدهما ما كملق والثاني بالطواف ومافى الهداية وغيرهامن أن الرمى لمسمن أسساب التعلل عندنا مخالف مافى فتاوى قاضيخان ولفظه وبعدالرمى قبل الحلق يحسل له كلشي الاالطم والنساء وعن أى يوسف يحسل له الطيب أيضاوان كانلايول أد النساء وألصيح ماقانالان الطيب داع الى الجاع واغماء رفناح لالطيب بعدا كحلق قبل طواف الزيارة بالاثر آه وينبغي أن يحكم بضعف ما في الفتاوي لما قدمنا ولما في المحيط ولفظه

ان خلافه ليس عما ثبت عند أهل المذهب (قوله و ينبغي أن بحكم بضعف ما في الفتساوي) قال في الشرنبلالية أقول لم ولو يقتضر قاضيخان على ما نقله عنسه في المحرلانه نص على ما يواقق الهداية أيضا قبل هسذا بقوله والخروج عن الاحوام الخما يكون بالحلق أوالتقصير فاذا حلق أوقصر حل له كل شئ الاالنساء ما لم يطف بالبيت مروى ذلك عن عائشة رضى الله عنها عن الني صلى الله تعالى عله وسما و بعدال مى قبل المحلق محل له كل شئ الا الطب و المساء وعن أبي يوسف محل له الطب أيضا وان كان لا يحل له النساء والعجم ما قلنا لا نالط بب داع الى المحلم المساء والعجم ما قلنا لا نالط بب داع الى المساء والعجم ما قلنا المساء الله المحلم المساء المحلم المحلم المحلم المساء المحلم المحلم المساء المحلم المساء المحلم المساء المحلم المساء المحلم المساء في كان ممنوعا منه معلقاً في معالم والمساء والمساء والمساء والمساء المحلم المساء والمساء المحلم المساء والمساء والم

آلطرابلسیعن مجدفین مات.عــدوقوفه بعرفة وأوصی ماتمــامانج پذیم

ثم الى مكة يوم الغسر أو غدا أو بعده فطف للركن سبعة أشواط بلارمل وسعى ان قدمتهسما والا فعلا وحل لك النساه

عنه بدنة الزدلفة والرمى والزيارة والصدر وجاز هم فهسذا دليل على أنه اذامات عرفة بعد تعقق ولوأبيحاله التحلل فغسل رأسه بالحطمى وقلم طفره قبل الحلق فعليه دم لان الاحرام باق لا مه لا على المحلق فقد حرى عليه وقدد كر الطعاوى لا دم عليه عنداى يوسف ومجدلا به أبيح له التحلل في عبر الطيب والنساء لم يلزمه دم يتقلم الاطفار وتخريجه التحلل اه فلو كان التحلل بالرمى حاصلا في عبر الطيب والنساء لم يلزمه دم يتقلم الاطفار وتخريجه على قول الطعاوى عندهما بعيد كالا يحقى (قوله ثم الى مكة يوم المتحرأ وعدا أو بعده ونطف للركن السعة أشواط بلارمل وسعى ان قدمتهما والافعلا) أى ثم رح في واحد من هده الايام الثلاثة لادا واحب ينجر بالدم وأول وقت محته اذا طلم الفيريوم النحرولوقيد للرمى والمحلق وليس له وقت آخر واجب ينجر بالدم وأول وقت محته اذا طلم الفيريوم النحرولوقيد للايام الشيلاتة عنداً ي حنيفة تفوت المحتة بنوقة بلوقته المحال المحدم وأفالها حيالا محتى لوأخره عنه المحلق السلام حتى لوأخره عنه المحالة الظهريوم النحر للركن وأفاد اله مخبر في تقدم الرمسل والسعى اذا طاف القدوم وفطاف المحدم المواف الركن وانه سما لا يتكرران في المجول تتكام على الافضلية وقالوا الافضل المحدم المواف الركن ليصيرا تبعالل فرص دون المسنة (قوله وحل الث النساه) يعنى بالمحلق تأخيرهما لطواف الركن ليصيرا تبعالل فرص دون المسنة (قوله وحل الث النساه) يعنى بالمحلق تأخيرهما لطواف الركن ليصيرا تبعالل فرص دون المسنة (قوله وحل الث النساه) يعنى بالمحلق تأخيرهما لطواف الركن ليصيرا تبعالل فرص دون المسنة (قوله وحل الث النساه) يعنى بالمحلق تأخيرهما للواف الركن ليصيرا تبعالل فرساد ون المسنة (قوله وحل الث النساه) يعنى بالمحلق المحدد المحد

الوقوف تجبرعن بقية أعماله البدية فلا منافى ما فى المسوط المه تجب البسدنة العاواف الزيارة اذا فعمل بقية الاعمال اللطواف ويويده ما فى قاضيخان والسراجسة ان الحاج عن المستاد امات بعد الوقوف بعرفية حازعن المستنقال لا تقويه لله قويه لقة عليه وسلم الحج عرفة وهولا بنيافى ماسيق من وجوب البسدنة والمهجب من مال المستند اله شارح لباب (قوله وقد وردفى الحمد بيث الخرج على الله الماب واذا فرغ من الطواف رحم الى منى في مسلى القلهم على القلهم على القلهم الماب والمابية المابية المالية المالية للهاب والمابية المابية المابية المابية المابية المابية المابية المابية المنافعة المابية المابية المنافعة المنافعة فلم المنافعة فلم المنافعة فلم المنافعة فلم المابية المابية المنافعة المنافعة فلم المنافعة فلم المنافعة فلم المنافعة المنافعة المنافعة فلم المنافعة فلم المنافعة فلم المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة والمابية المنافعة الم

سيصر به في الجنايات وصرحوابان الرمل بعد كل طواف يعقبه سعى فبه علم انه يأتى بهما في الصدراولم يقدمهما ولم أرد صر محاوان علم من الملاقهم نامل (قوله وفي الظهيرية وليالى أيام النحر منها) تقدم السكلام فيه في الما المتكاف (قوله وهو عند الى طلوع الشهيس من الغد) ذكر مثله في المحر العبيق ومنسك الفارسي والطرابلسين ويخالفه ما في المناسك وشرحه من اله اذا طلع الفعر فقد فان وقت الاداء عند الامام خلافاله سما و بقى وقت القضاء اتفاقا في وصر يحى أن آنوالرمى عهد في المناسك المعيف ويدل علمه قول صاحب المناسك المناسك المناسك المعيف ويدل علمه قول صاحب المناسك المناس

السابق لابالطواف لان الحلق هوالحال دون الطواف غيرانه آخر عمله ف حق النساء الحمايعيد الطواف فاذاطاف عل الحلق على كالطلاق الرجعي آخرعه الى انقضاءا لعدة محاجته الى الاسترداد هادا انقضت على الطلاق عله فيانت به والدليل على ذلك انه لولم يحلق حتى طاف بالبيت لم يحل له شيًّ حتى يعلق كذاذ كرالشارح وغُسيره وهكذاصرح في فتح القسديرا به لا يحرج من الأحوام الاما محلق واوادانه لوترك الحلف أصلاوقلم ظفره أوغطى رأسه قاصدا التعلل من الاحوام كأن ذلك جناية موجية للعزاء وحل النساء موقوف على الركن منها وهي أربعة فقط (قوله وكره تأخيره عن أيام التحر) أى تأخسر الطواف كراهسة تحريم لترك الواجب وهوأداؤه فها وأشاريه الى ردماذ كره القسدورى ف شرحة من أن آخره آخراً يام التشريق ولوقال وكره تأخسرهماعن أيام المحرل كان أولى ليفيد حكم الحلق كالطواف ومحل المكراهة ولزوم الدم بالتأخيرا غاهوعند الامكان كإف المحيط من أن المحائض اذاطهرت فيآخرأ يام المحروان أمكتها الطواف قبل الغروب ولم تفعل فعلما دم للتأخير وان لم عكنها طوافأر بعة أشواط فلاشئ علما ولوحاضت بعدما قدرت على الطواف فلم تطف حثى مضى الوقت لزمهاالدم لأنهامقصرة متفريطها وفي الظهمر يةولما لى أيام المحرمنها (قوله ثم الى مني فارم الجمار الثلاث في ثاني النحر بعد الزوال مادرًا على المسجد ثم عما يلها ثم بجمرة العقب قوقف عند كل رمي بعده رمى شم عدا كىدلان شم بعده كىدلك ان مكنت اى شموح الى منى دارم الجمارا قتداه برسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يذكر الميتوتة عنى لانها ليست بواجبة لان المقصود الرمى لكن هي سنة حتى قال الاسبعابي ولايبيت عكمه ولابالطريق ويكره أن يبيت ف غديراً يام مني وأشار بقواد بعد الزوال الى أول وقته ف تأتى النحر والشه حق لورمى قبسل الزوال لا يجوز ولم يذكر آخره وهوممتد الى طلوع الشمس من الغد فلو رمى لسلا صم وكره كذافي الحمط فظهر أن له وقتسين وقتا لعهة ووقتا الكراهة يخلاف الرمى ف اليوم الاول فان له آر بعة أوقات كما بينا ، وما في الفتاوى الفاهدر يةمن أن الدوم الثانى من أيام التشريق كاليوم الاول ولو أرادان ينفر في هـ ذا الدوم له أن يرمى قيسل الزوال وأغالا يجوز قسل الزوال انلام بدالنفر فعمول على غيرطا هراله وأية وان ظاهرالروا يةامه الايدخل وقته فى الدومين الابعد الزوال مطلقاو في الحيط ولوأ خرَّر مي انجار كلها الى اليوم الرابع رماها على التأليف لان أيام التشريق كلهاوقترمي فيقضى مرتبا كالمسنون وعليه دم واحمد عنداى ة لان الجنايات اجتمعت نجنس واحد فيتعلق بها كفارة واحدة ولوتر كها حي غابت

فيهما الى الليل فرمى قبل طلوع الفعرجاز ولا ثنى عليه لان الليل وقت الرمى في أيام الرمى لما روينامن الحسديث اله وقول وكره تأخيره عن أيام الفعر ثم الى مسى فارم الحمار الثلاث في ثانى الفعر بعد الزوال بادنا عايلي المسعد شمعا يليما شم مجمرة العقبة وقف عند كل رمى بعده رمى شم غسد اكد ذلك شم بعده كذلك ان مكثت بعده كذلك ان مكثت

السدائع قان أخوالرمي

فاليسوم الاول مابين طلوع الفير الى طلوع الشمس وكسدا فى اليوم الرابع عندأ بى حنيفة وما بن هذه الايام كلها من اليالى الثلاث اه وقول المدادى فى الجوهرة وان رمى بالليسل قبل طلوع

الفعر حاز ولاشي عليه اله وكان فيه اختلاف الرواية ثمراً بت في المنسك الاوسط المنلاسنان الرومي حكاية الخلاف الشمس المسلوع الفعرمن حيث قال وقال أصحابنا ان وقت أدا مرمى الجمار في اليوم الاول والثاني من أيام التشريق من زوال الشمس الى طسلوع الفعر من المغدوق المغدوق المنه من المغد اله كذا في حاشية المدنى عن حاشية المحتم المناوع الشمس ووقت الكراهة من غروب الشمس الى طلوعها وهمذا كله وقت الادام في الثانى والثالث قال في المناب وشرحه واذا طلع الفعراً ي صبح الرابع فقد فات وقت الاداء أي عند الامام خلافاله سما وبقى وقت القضاء وأي المناب وشروب الشمس من الرابع الهوسمة المناب وسيشرالي ذلك قريباً

(قوله فظهر بهذاالخ) فال فى اللباب وبغر وب الشمس من هذا اليوم أى الرابع ، فوت وقت الاداء والقضاء بخلاف ما قبله ولولم مرم يوم النحر أوالثانى أوالثالث رماه فى الليلة المقسلة أى الاستقبلة أى الاستقبلة أى أولئالث رمى وم الشاف المستقبلة أى أو يحوز رمى يوم الثانى من المناف الشاف من المناف والمناف والمناف والمناف والمناف ولولم من المناف والمناف و ولمناف و ولمناف

والحاصل الهاوأخرالرمي فىغىر الدوم الرابع يرمى فاللسلة التي تلىذلك المومالدي أخررممه وكان أداء لانهاتا بعة له وليس علىه سوى الاساءة لتركه السنة وان أخره الحالموم الثانى كان قضاء ولزمه دم وكمذا لوأخرالمكل الى الراسع فأذاغر بتشعس الرابع ولم يرم سقط الرمي . ولزمه دم (قوله فلم محز رمى الاخريين) أى بناه عسلى وحوب الترتيب وهذامقا باللقول بالسنية المشاراليه بقوله ليكوي تناله على الوحه المستون ولذاعر بقوله وعن مجد لسدلءلي الهقول آخر فتدر (قوله وفي اختمار السنة) قال فالنهرهذا سهو مل في اختيار التعيين أم قال في الفيم الذي يقع عندى استنآن الترتس لاتعمنه يخلاف تعمن

الشمس ف آخراً يام التشريق يسقط الرجى لانقضاء وقته وعليه دم واحدا تفاقا اه فظهر بهداان للرمى وقت أداء ووقت قضاء وأعاد مقواه بادئا الى آخره الى الترتيب سن انج ارا اثلاث وهو استمن فعله علىه السلام ولم سن اله واحب أوسنة وفعه اختلاف ففي الظهرية فان عرهذا الترتيب فبدأفي الموم الثاني بجمرة العقمة فرماها ثم بالوسطى ثم بالتي تلى مسجد الحيف عني وهو بعسد ف يومه أعاد المجرة الوسطى وجرة العقبة لمأتى بهأمرتما مسنونا وعلل في الحيط بإن الترتيب مسنون قال وان لم يعد أجزأه لانرمى كل جرة قرية تأمة بنفسها وليست بنا بعسة البعض فلا يتعلق جوازها بتقديم البعص دون المعض كالطواف قبل الرمى يقع معتدايه وادا كان مسمونا وانرمى كل جرة شلاث أتم الاولى باربع ثم أعاد الوسطى بسبع ثم العقبة بسبع لانه رمى من الاولى أقلها والاقل لا يقوم مقام الكل فلاعبرة به فكانه أتى بهما قبل الاولى أصلا فيعمدهما فانرمى كل واحدة بارسم أتم كل واحده بشلاتلانه أقى بالاكترمن الاولى واللاكتر حكم الكل فكانه رمى الثانية والتالثة بعدالاولى وان استقبل رمها كان أفضل ليكون اتيانه له على الوجه المسنون وعن مجدلورمي انجارا لثلاث فاذافيده أربع حصيات لايدرى من أيتهن هى رميهن عن الاولى ويستقبل الجرتين الباقيتين لاحقال انهامن الاولى فلم معزرمي الاخريين ولوكن تلانا أعادعلي كلجرة واحده ولوكانت حصاة أوحصاتين أعادكل واحمدة ويحزئه لانه رمىكل واحدة بأكثرها فوقع معتمدانه ولمكن لمبقع مسنونا آه مافى المعيط وهوصر يحفى الخلاف وفي اختيار السنية واعتمده آلمة قي ابن الهمام وقال في المحمع ويسقط الترتيب فالرمى وأعاد بقوله ان مكثت الدعفر في اليوم الثالث بين النفر والاقامة للرمى في اليوم الراسع والاقامة أفضل اتباع الفعله عليه السلام كـ فـ لك وان الآقامة لطلوع الفحر بوم الرابع موجية للرمى فيهو باطلاقه اله لافرق سالمكي والاتفاقي في هذه الاحكام لعموم قوله تعالى فن تعلى في يومين فلاا ثم عليه ومن تأخر فلا اثم عليه لن اتقى وهو كالمسافر مخدير بن الصوم والفطروالصومأ فضل وقدقدمناه عني قوله وقفعندكل رمي بعسده رمي فيحثرمي حرة العفية فراجعه وينبغي أن يحمدالله تعالى ويثني عليه ويصلى على سيه صلى الله عليه وسلم ويدعوالله بحاجته ويجعل باطن كفمه الى السماء في رفع بديه وان يستغفر لابويه وأقاربه ومعارفه للعديث اللهم اغفر للعاجوان استغفر له الحاجوني فتح القدير ومن كان مريضالا يستطمع الرمي بوضع فيده وبرمى بهاأوبرمى عنه غيره وكمذاالمغمى عليه ولورمى بحصاته احداهما لنفسه والاخرى للاسحر

الايام والفرق لا يحنى على عصل اه أقول وفعه نظر بل الصواب ما قاله المؤلف فأن صريح كلام الحيط اختيار السنية أيضاحيث قال واذا كان مستويا المح وقرركلامه عليه ثم يقل التعيين بقوله وعن محدوه ذا العنوان كالصريح في احتيار السنية فن أين جاه اختيار التعيين وفي اللباب والاكثر على انهستة قال شارحه كاصر صهصاحب البدائم والكرماني والحيط وفتاوى السراجية (قوله لما التي المهام على المنافق المنافقة والمنافقة واقتصر عليه في المنافقة والمنافقة واقتصر عليه في المنافقة والمنافقة واقتصر عليه في المنافقة والمنافقة والمنافقة

واختاره فاضعان وغبره والظاهر الاوّل (قوله والظاهر انها تنز بهية) نظر فبه في النهريان عر رضى الله تعالى عنه كان عنعمنه ويؤدب علمه قال وهذا يؤذن بانها تحرعية اذلا يؤدب على التنزيهية ولورمت في اليوم الرابع قسل الروال صح وكل رمى معدورمى وارمه ماشيا والاقوا كاوكروان تغدم ثقلك آلىمكة وتقيم عنى للرمى ثمالى الحصب فطف الصدرسعة أشواطوهو واحبالاعلىأهلمكة اه قال شخنافه نظرفانه رضى الله تعالى عنه كان يؤد على ترك خالاف الاولى هذاوفالسراج وكذا يكره للانسان أن مععل شيأمن حواليه خلفه ويصلى مثل النعل وشبهلايه بشغل عاطره فلايتفرغ للعسادةعلى وحهمها (قوله سامي ومكة) وخدهمايين الجبل الذى عند مقاسرمكة والجسل الذي يقابله مصعدافالشقالايسر وأنت ذاهب الىمسى مرتفعا عن طنالوادي كذا في اللياب (قوله فانالرواح اليه لايستازم النزولفيه)قالفالنهر لايخفي ان المسنف في هذ

حاز ويكره ولايسغى أن يترك الجماعة مع الامام بمسعد دا تخيف و يكثر من الصدلاة فيه امام المنارة عندالا جار اه و مقدمناان الرأة لوتركت الوقوف بالمرد لفة لاجسل الرحام لا يلزمها شي فينبغي انهالوتركتالرمي له لايلزمهاشي والله سجانه أعلم (قوله ولورميت في البوم الرابع قبيل الزوال صم يعنى عندأى - نيفة اقتداء بابن عباس وقياسا على الترك وقالالا عوزا عتمارا يسأثر الايام قيد بالرابع احترازا عن الثانى والثالث فانه لا يحوز قسل الزوال اتفاقا لوجوب اتساع المنقول عنه عليه السلام لعدم المعقول فلم يظهر أثر تخفيف فهما بتحويز الترك بالتقديم وفي المحيط وأما وقت الرمي في اليوم الرأبع فعنسدأبي خنيفة من طلوع الفير الى غروب الشمس الأان ماقبل الزوال وقت مكروه ومابعده مسنون اله فعلم أنه قبل الزوال صحيح مكروه عنده (قوله وكل رمي بعده رمي فارمه ماشيا والأفراكا) بيان الدفضل وأختيار لقول أنى بوسف على ماحكاه في الظهير به عن ابراهم من الجراح فألد خلت على أى بوسف فوحد ته مغمى عليه ففتح عينه فرآنى فقال بالبراهيم أعا أفضل للعاج أنسرمي راجلا أورا كافقلت راجلا فطأني ثم قلت راكا فطأني ثم قال ما كان توقف عندها فالافضل أنرمها راحلاومالا بوقف عندها فالاقصل أن برمها راكا فال فحرحت من عنده فا بلغت الماب حتى سمعت صراخ الساءانه قد توفي الى رجة الله تعالى فأوكان شئ أفضل من مذاكرة العلم لاشتغل مه في هذه الحالة لان هذه الحالة حالة الندامة والحسرة اله وأماقول أبي حنيفة ومجد فعلى مافى فتاوى قاضيخان ان الرمى كله راكا أفضل في قول أبي حنمفة ومجدوع في مافى فتاوى الظهرية انالرمى كله مأشيا أفضل فانرك المهافلا بأسيه يعنى عندهما لانه حكى قول أبي يوسف بعدة فتحصلان في هذه المسئلة ثلاثة أقوال ورج في فتح القدير ما في الظهير ية لان أداء هاماشيا أقرب الى التواضع وانخشوع وخصوصا في هذا الزمآن وان عامة المسامن مشاة في جَسع الرمي فلا يؤمن من الاذى بالركوب بينهم بالزحة و رميه عليه السلام را كااغهاه وليظهر فعله المقتدى به كطوافه راكا اه ولوقيل بالهماشساأ فضل الافي رمي جرة العقية في الموم الاخبر فهو راكا أفضل لكان له وحسه ماعتبار الهذاهب الى مكة في هذه الساعة كاهوا لعادة وغالب الناس راكب فلا الذاه في ركوبهمع تحصيل فضيلة ألا تباعله صلى الله عليه وسلم (قوله ويكروأن تقدم ثقلا الى مكة وتقيم عنى للرمي لاثران الى شيبة عن النجر رضى الله عنه من قدم ثقله قيل النفر فلاج له وأرادنني الكال ولانه نوجب شغل قلبه وهوف العمادة فمكره والظاهرانها تنزيهمة والثقل متاع المسافر وحشمه وهو بفتحتن وجعه أثقال وأشارالي اله بكره ترك أمتعته عكة والذهاب الى عرفات بالطريق الاولى لانها العبادة المقصودة بخلاف الرمى وينبغى أن يكون على الكراهة في المسئلة بن عندعدم الامن عليها بحكة أماان أمن فلالعدم شغل القلب (قوله ثم الى المحصب) أى شمر ح اليه وهو بضم الميم وفتح ألمهماتين وهوالابطيم موضع ذات حصى بين مني ومكة وليست المقبرة منسه وكأنت الكفار اجتمعوافيه وتحالفواعلى اضرار رسول اللهصلى اللهعليه وسلم فنزل عليه السلام فيه اراءة لهم لطف صمنع اللهمه وتكرعه بنصرته فصاردتك سنة كالرمل في الطواف وعبارة الحمع أولى من عبارة المصنف حسث قال ثم ينزل ما له عصفان الرواح المه لا يستلزم النزول فمه وفي فتا وي قاضيحان وينزل بالحصب ساعة وفي فتح القدير ويصلي فيه الظهر والعصر والمغرب والعشاه ويهجه عصعة ثم يدخل مُكة اله فاصله ان النزول به ساعة عصل لاصل السنة وأما الكال فاذكره الكال (قوله فطف اللصدرسعة أسواط وهووا حسالاعلى أهلمكة) وله خسة أسام مافى الكتاب لانه يصدرعنه أى

الباب استعمل الرواح الى الشيء عنى النر ول فيه ومنه ثم رح الى منى ثم الى عرفات اه ولا يخفى اله لا نزاع في الاولوية (قوله باعتباران الدكلام فيه) فيه بيان المخذ التقييد من كلامه وقوله لان المعتمر الخ ٢٧٧ تعايل التقييد وقدم نظير هذا بعينه

من المؤلف عند قول المتنواقطع التلبية باولها فقال وقيد بالمحرم بالمج وقيد تكونه مدركاللم ومانوحدفي عضاانسيخ من تغسر قدد في الموضعين هذاالى لم بقيد تحريف فاشئءن عدم الفهملاته لو كانت النسفة كذلك لتناقض مم قوله لان المعتسمرالخ وقوله لان العودالخلان عدم التقييد مفسد يسدب اطلاقسه أن يكون على المعتسمر وواثت الج طواف الصدر لاانهليس عليه سماذلك وأماعبارة النهرحسة قال ولم يقيد فمردعلماماقلنا و سقى تعلىلەنقولەلان الكازم فيمضأ تعافتدس (قوله ولم ستشن الحائض والنفساءمع أهسلمكة فى سىقوطە عنهم لما سصرح به في باب التستع ولما عمل ان واجبات الج تسقط بالعدر) كذا فيعض النسخ وفي بعضها ىعىد قولەنىسىقوملە عنهم لماعلم في واجبات الج (قوله وانجاوزت بدوت مكة مسيرة سفر) هــذا القيدغيرمعتــبر المفهوم دل عليه ما يعله

برجم والصدرالرجوع وطواف الوداع لانه يودع البيت به وطواف الاعاصة لانه لاجله يفيض الى البيت من متى وطواف آخرعهد بالبيت لانه لاطواف بعده وطواف الواجب واختلف في المراد بالصدرالذى هوالرجوع فعنسدنا هوالرجوع عن أفعال المجوعنسدا لشافى هوالرجوع الىأهسله ويبتني عليه انه لوطاف الصدرثم أقام بمكة لشغل لم تلزمه الأعادة عندنا خسلافاله والعميم قولنالان الاضافة للاختصاص وهواما باعتباران الصدرسب أوشرط وكلمنه سماسا بقءلي المركم وهويما قلنا وعلى قوله بكون متأخراءن انحكم والفراغءن الافعال يسمى صدورا ورحوعاءنها الى الحالة التى كانتمن قبل ولم يبين وقته وله وقتان وقت الحواز و وقت الاستحباب عالاول أواه بعد طواف الزيارة اذاكان على عزم السفرحتي لوطاف كدلك ثم أطال الاقامة عكة وله سنة ولم سنوالاقامة بها ولم يتخسذها داراجا زطوافه وأما آحره فليس بموقت مادام مقيمنا حتى لوأفام عامالا ينوى الاقامة فاله أن يطوف و يقع اداء والثانى أن يوقعه عند داراده السفر حتى روى عن أبي حنيفه أنه لوطافه ثم أقام الى العشاه فاحت الى أن يطوف ما وافا آخر لمكون توديه البيت آخر مورده كذا ف الحيط ولم شسترط المصنف له نمة معمنة فأعادا به لوطاف بعدما حل النفر ونوى التطوع أجزأه عن الصدركما لوطاف بنية التطوع فحأيام المخر وقعءن الفرض وأفاديبيان صفته الهلونفرولم يطف يحبعليه أن مرجم فيطوفه لكن قالوا مالم يحاوز المواقيت فان جاوزها لمجب الرجوع عيسا بل أماأن عضى وعليه دم واما ان برحم فيرحم فاحرام جديدلان المقات لا يجاوز بالا احرام فيحرم بعمرة فاذارجم ابتدأ بطواف العمرة ثم يطوف للصدرولاشئ عليه لتأخيره وقالوا الاولى أن لايرجم وبريق دما الأنه أنفع للغفراه وأيسر عليه لمافيه من دفع ضررالتزام الاحرام ومشقة الطريق والدليل على وجويه من السَّمة أحاديث أصرحها ما في صحيح مسلم كانوا ينصر فون في كل وجه فقال رسول الله صلى الله علمه وسلملا ينصرفن أحسدحتي بكون آخرعهده بالبيت وأراد باهل مكة من اتخذمكة أوداخل المواقبت دارافلاطواف صدرعلى من كان داخل الموآنيت وكذا الافاقي الذي اتخذمكة دارائم مداله أنخروج وقيده فى البسدائع بان ينوى الاقامة بها قبل أن على النفر الاول واما ان نواه بعسده لايسقط عنسه في قول أبي حنيفة حلافالا بي يوسف اله والظاهر الاطلاق وحكى الحلاف في المجمع بتنأبي بوسف ومجدد والمرادبالنفرالاولاالرجو عالىمكة فياليوم الشالث منأمام النحر وكذآ لآطواف صدرعلى مكياذا أرادا لحروج منها وقيديالمحرم بالجج باعتباران البكلام فسله لان المعقر لس علسه طواف الصدر وقيد بكونه أدرك الج فان فائت الج ليس عليه طواف الصدرلان العود مستعق علمه ولانه كالمعتمر وأشارالي انه لاسعى علمسه ولارمل في هذا الطواف لعسدم ذكرهما ولم يستثن اكحائض والنفساءمع أهسل مكة في سقوطه عنهم لماسيصر يه في باب التمتع ولماعمان واجبات المج تسقط بالعذر وقدصرح فاضيخان ففتا واه بسقوط طواف الصدر بالمقدر والحيس والنفاس غذرولهذا فال في الحيط لوطهرت انحائض قبل أن تخرج من مكة يلزمها طواف العسدر وانحاوزت سوت مكة مسيرة سفروطهرت فليسعلها العودوكذ ألوا بفطع دمها فلم تغتسل ولم يذهب وقت الصلاة حتى وجت من مكة لم يلزمها العود لأنه لم يثبت لها احكام الطاهر أت وقت الطواف وان توجت وهي ما أض مم اعتسلت مرجعت الى مكة قبل ان تعاو زالمواقيت فعلم الطواف وان

وكذاةول شار - اللباب لانها حين وحت من العمران صافرة بدليل جواز القصر فلايار مها العودولا الدم آه

وقوه والماورة بها مكروهة على النهر و بقوله قال الما أغون المتاطون من العلماء كافى الاحماة قال ولا يغلن ان كر اهسة القيام عنى المعلم فغلب المقتم وعلى هذا في المؤلفة وقد والمؤلفة وقد والمؤلفة وقد والمؤلفة وقد والمؤلفة السيات وتعاظمها ان فقد فها فعيما فقالها مقوقاة الادب المفضى الى الأخلال و حوب التوقير والاحلال قائم (قوله ولم يذكر المصنف المخ) قال فى النهر لم يذكر تقبيل العتبة قبيل الشرب كافى الفتح ولا الاستقاء بنفسه ولارح وع القهقرى كافى المحمع لما فيل منانه لم ينت من ذلك من فعله عليه الصلاة والسيلام وأما الالترام والتشدث في افتح معالمة المنافقة عنى المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة على عليه وسلم لما أفاص نزع الدولم بنزع معه أحد فشرب ثما فرغ ما في الدير وقال لولا ان تغلب كم الناس على سقايت كم بنزع منها أحد غيرى وجمع فى الفتح بين هذا و بن ما في حديث حابرانهم نزع واله مان هدا كان عقب طواف الوداع ودال عقب طواف الافاضة وقيامه في المنافقة على ان قوله في الناس على الناس كان الذاك العذر ان لم يشتر عامه الصلاة والسلام بنفسه (قوله في المنات المقسود و يدل على ان تولم في الناس كان الذاك العذر ان لم يشتر عامه الصلاة والسلام بنفسه (قوله في المنات المقسود و يدل على ان تولم في الناس كان الذاك العذر ان لم يشتر عامه الصلاة والسلام بنفسه (قوله في المنات المنات

جاوزت فلا تعود الابا وام جديد واشار بطواف الصدر الى الرجوع الى الهاو علم المجاورة بمكة ولهذا قال في المجمع بعده من يعود الى الها الهافين والعاكرة بها مكروهة يعنى عندا في حنيفة وعنده سالا تكره لقوله تعالى ان مهرا بيتى الطائفين والعاكفين والركم السعود والمجاورة في العكوف الاتكره المجاورة في العادة تغفى المائلة المائلة المائدة المائلة والمحكوف في الاسمة عنى الله المنتدون الحاورة في الاسمال المنافر الحده (قوله من المرب من زمن ما والترم المائز من والمائلة من الشرب من ما وزمن ما المنتدة والمنافرة وتقديل المعتمة والمنافرة وتقديل المعتمد والمنافرة وتقديل المعتمد والمنافرة ويقد المنافرة ويقد المنافرة ويقد المنافرة ويقد المنافرة وتقديل المعتمد ويقد المنافرة المنافرة ويقد الم

خسة عشر موضعا) قال في الشرنبلالية ورأيت نظما الشيخ العلامة عبد الملك بن جمال الدين منلازاده العصامى ذكر فيسه المواطن المدعاء في مكة المشرفة وعسين فيه مما الشرب من زمزم والتزم الملتزم وتشبث بالاستار والتصق بالجدار

ساعاتها زيادة على ما في رسالة المحسن البصري وجاء الله طبق ماصرت به الشيخ العسلامة أبو بكر النقاش في المحسن الم

مناسكه فكانت جسة عشر موضعافقال قدذ كرالنقاش في المناسك ، وهوله رى عدة للناسك المقام الدعاء في جسسة وعشره ، بحسكة بقبل بمن ذكره وهى المطاف مطلقا والماترم ، بنصف ليل فهوشرط ملتزم وداخيل البدت بوقت العصر ، بنيدى جذعيه فاسستقر وتحت ميزاب له وقت السعر ، وهكذا خلف المقام المفتخر وعند برزم شرب الفيدول ، أذادنت عس المهار الا ذول عم المستفاوم وة والمسبع ، بوقت عصر فهوق سديرعى كذام في فيله البيد داذا ، تنصف الليل فذما يحتذى عم لدى المحمد الوائد لفيه ، عند طلوع الشمس عموم بهوقه عوقه عوقه عند غروب الشمس قل ، عملى السدرة ظهر اوكل وقدروى هذا الوقوف طرا ، من غير تقييد علقد مما المعموم عن المحمد عند المعمد عن المحمد عن المحمد المعمد عند المعمد عليه الله مسلم المحمد المعمد ما في المدرة المعمد المعمد عند عند المعمد عند المعمد عند المعمد عند المعمد عند المعمد عند الم

دها البرايا يستماب مكعمة وماتزم والموقفين كذا المجر طواف وسع مروتين وزمزم ومقام وميزاب جارك تعشر ومراده بالموقفين عرف والمروتين الصفاو المروة تغليبا وماذكره بناه على عدا مجمار ثلاثا الكن تقص تماذكره المؤلف منى وذكر بدله المجرولم يذكراً يضاعند رؤية المدت والسدرة وقدزا دفي الدرائفتار عن اللباب هذه الثلاثة مع موضعين آخرين في مجروعند الركن المجانى وتطلمت هذه الخسة المحافظ المافي النهر بقولى ورؤية بدت ثم جروسدرة وركن عان مع منى ليلة القمر وقول المرادبة المدروم المدروم المدروم الدرجوزة وسود والظاهران المرادبة المالة المدروم المعامري الارجوزة وسود والظاهران المرادبة الميالة الثالث عشرلان

الحاج لاعكث ف من بعدها تامل و فصل که (قوله فان حقيقة السقوط الخ) كان هذا وحه قوله في النهر وعبارة أصله أىالواف ولم يطف للقدوم من لم يدخلمكة ووقف بعرفة وفصل كوومن لم يدخل مكة ووقف عرفة سقط عنه طواف القدوم ومن وتنف معرفة ساعةمن الروال الى فرالصرفعد تمحه ولوحاهلاا وناتمها أومغمي علسه ولواهل عنه رفيقه بأغسائه صح أولى كإلا بخــــفي اه ويحتمل ان المرادوجه الاولوبة انعمارة المصنف تشعر بعدمالكراهة حيث عسر بالسقوط بخلاف عبارة ألوافى تامل (قوله امالاندالخ)سان لوجه مقوطه والتعليل الاول مذكور فى الهدامة والشاني فالتسنقال فىالنهروفى كلمنهسما

المقاموعلى الصفاوعلى المروةوفى السيحىوفى عرفات وفءزدلفة وفءنى وعنسدامجمرات الثلاث وزاد غيره وعندوؤية البيت وفي الحطيم لكن الثاني هوتحت الميزاب فهوستة عشر موضعا وفصل (قوله ومن لم يدخل مكة ووقف بغرفة سقط عنه طواف القدوم) مجاز عن عدم سنيته في حقه فإن حقيقة المقوطلا تكون الافى اللازم امالانه ماشرع الافي التداه الافعال فلا يكون سنة عندالثأنو ولاشئ عليسه بتركه لانه سنة وامالان طواف الزيارة أغنى عنه كالفرض يغنى عن تحدة المسعدولذ الم يكن للعمرة طواف قدوم لانطوافها أغنى عندقد مطواف القدوم لان القارن اذا لمدخسل مكة ووقف بعرفة فأنه صار رافضا لعمرته فبلزمه دمارفضها وقضاؤها كاسمأتى فآنوالقران (قوله ومن وقف بعرفة ساعة من الزوال الى فرالفعرفقد تم جهولو حاهلاأ وناعماً ومغمى عليه) لانه عليه السلام وقف بعد الزوال وقال من أدرك عرفة بلسل فقد أدرك ألج فكان فعله سانالاول وقته وقوله بيانالا تنوه والمرادبا لساعة الساعة العرفية وهواليسيرمن الزمآن وهو المحمل عنسدا لملاق الفقهاء لاالساعةعنسدالمنعمن كالمناه في الحيض والمراد بقيام الج بالوقوف في الحديث وعبارتهم الامن من البط النافلا حقيقته اذبق الركن الثانى وهوالطواف وأعادان النية ليست بشرط لصة الوقوف وقيديه لان الطواف لايدله من النيسة حتى لوطاف هاربا من عدولا يصع والفرق بينهما ان الطواف عبادة مقصودة ولهذا يتنفل مفلا بدمن اشتراط أصل النمة وان كان غبر محتاج الى تعسنه حتى ان المحرم لوطاف توم المحرونوي به النذر بحزيه عن طواف الزيارة لاعه اوجب عليه واما الوقوف فلدس يعبادة مقصودة ولهذا لايتنفل به قوجود النية في أصل العبادة وهو الاحرام يغني عن اشتراطه في الوقوف معان الوقوف أعظم الركن باعتبار الامن على البطلان عند فعله لامن كل وجسه (قوله ولوأهل عنه رفيقه باغيائه جاز) أى أحرم أطلقه فشمل مااذا كان أمره بان يحرم عنه عند عجزه أولاوالاول متفق عليه وفى الشانى خلاف أبى يوسف وحجد نناه على ان المرافقة أمر مه دلالة عند الجيز عندأبى حنيفةوعندهسمااغا ترادالمرافقة لاترالسفرلاغيرو يتفرع على تبوت الاذن دلالة مسائل ذكرها فى جامع الفصولين منها مسشلة الجومنها ذبح شاة قصاب شسدها للذبح لاخمسان عليسه لالو لم يشدها ومنها ذبح أضعية غيره في أيامها بلا اذنه ذكرها في أكثر الكتب مطلقة وقيلت في بعضها بما اذا أطحعهاللذيم ومتهاوضع القدرعلى كانون وفيسه اللعم ووضع انحطب تحتها فوقد النار رجسل وطبخ لاضهان علسه ومنها جعل بره في دورق وربط الجارف اقه رجل حتى طعمه ومنها سقط حل ف الطريق فحمل بلااذن ربه فتلفت الدابة ومتهارفع جرة نفسه فاعانه آخرعلى الرفع فانكسرت ومتهسأ مزارع زرع الارض بذرر بهاولم ينت حتى سقاهار بها بالأأمره والخارج بينهما لامه لماهيةت السق

نظراً ما الآول هنقوض بالاربع قبل الظهر والجواب انها في قوة الواجب ولا يخفي ضعفه وأما الثاني فلان مقتضاء الهلا كراهة عليه مقد المناقرة وهو عبل هومسى، كإقال بعضهم فع لادم عليه (قوله والمراد بقسام الج) المراد مبتدا وقوله بقسام المجمعل به وقوله بالوقوف متعلق بقسام وقوله في الحديث وقوله الامن بالرفع خبر المبتدا (قوله والمفرق بينهما ان الطواف الح) قال في النهر بردعليه القراء في الصلاة وانها عبدادة مستقلة بدليل اله يتنفل بهامع انه لا يشترط لها النية وهذا لم أرو لا حدولم ظهر في عنه جواب ه وتعقب بانها ليست عبادة مستقلة لمسافى والقهستاني

ق الاعتكاف من ان الندر به الانصط مع المربانها فرصت تبعا الصلاة لا لعينها (قوله ولم أره صريحا) كال الرملى اطلاقهم بدل عليه «الله وف النهر طاهر ما في الفتح أى من قوله الاستى قريبا عن علم قصده يفيدانه لا بدمن العلم بقصده فان لم يعلم بذي أن عليه «الله وف النهر طاهر ما في الفتح أن على المنافقة على المنافقة على المنافقة على المنافقة المناف

والنر بيةصارمستعينا بكلمن فام بهدلالة وكذالوسقا هاأجنى والمسئلة بعالها ومنهامن أحضر فعلة لهدم دارفهدم آخر الااذن لايضعن استحسانا والاصل في جنسها ان كل عللا يتفاوت فيه النماس تثبت الاستعانة فيه بكل أحددلالة وكلعل يتفاوت فمه الناس لا تثبت الاستعانة فمه نكل أحدكا لوذيح شاة وعلقها أأسطخ فسلخهار جل بلااذنه ضمن اه وقدقدمنا ان الاحرام هوالنية مع التلبية فاذآنوى الرفيق ولى صادالمغمى عليسه محرما لاالرفدق ولذا يحوز للرفيق معده أن محرم عن نفسسه ويصيم منه عن المغمى عليه ولو كان محرما لنقسم ولا يلزم النائب التحرد عن الهنط لاجل اوامه عن المغنى عليسه ولوأحرم عن نفسسه وعن رفيقه وارتكب محظورا حرامه لزمه خراء واحسد يخلاف القارن يلزمه بزا آنلانه محرم باحامين وشمل مااذاأ حرم عنه بححة أوعرة أوبهما من الميقات أو يمكة ولمأره صريحا والمرادبالرفيق وأحدمن أهل القافلة سواءكان مخالطاله أولاكمافالوافيمااذ آخاف عطش رفيقه فىالتَّيم اله الواحد من القافلة كاصر حيه المحدادى فى السراج الوهاج فينشذذ كرالرفيق في عبارتهم هنالبيان الواقع لكن ذكرفي الحيط الهلوأ حرم عنه غير رفيقه على قول أبى حنيفة قيسل يجوز وقيسل لا يحوز ولم ير حور ج في فقى القدر الجواز لان هذا من باب الاعانة لا ألولاية ودلالة الاعانة قاغة عند كلمن علم قصده رفيقا كان أولاوأ صله ان الاحرام شرط عندما اتفاقا كالوضوه وسستر العورة وابكان لهشه بالركن فجازت النبابة فسه بعد وجودنية العيادة منه عنسد خروجه من ملاه واغما اختلفوا في هذه المسئلة بناءعلى ان المرافقة تكون أمرا به دلالة عند الجيز أولا اه وبرجمه أيضا ان المسائل التي ذكرنا ان الاذن المنت فها دلالة لم تختص بواحد معسن بل الناس كلهم فهاعلى السواء وأشارالى انه لواستمرمغمى عليسه الى وقت اداء الافعال فأدى عنسه رفيقه فانه يحوزوان لم يشهديه المشاهدولم يطف بهوصحعه صاحب المبسوط لانهسذه الغيادة بما تحزئ فهاالنباية عنسد العجز كإفي استنامة الزمن غسيرانه انأماق قمسل الافعال تبهنان عجزه كان فى الاحرام فقط فععت النيابة فيمتم يحرى هوعلى موجب وانلم يفق تحقق عجزه عن الكل غسرانه لا يازم الرفيق بفسعل المحظورشي بخلاف المائب في الجءن الميتلانه يتوقع افاقته في كلساعة فنقلنا الاحرام اليه بخلاف المست وقيد بكونه أغى عليسه قبل الاحرام اذلو أغى عليه بعد الاحرام فلابدمن ان يشهد به الرفيق المناسك عندأ صحابنا جيعاعلى ماذكر منفرالا سلام لانه هوالفاعل وقدسبقت النية منسه ويشترط نيتم الطواف اذا حلوه كايشترط نيته وقيدنا بالأغاهلان المربض الذى لا يستطيع الطواف اذا طاف به رفيقه وهونائم انكان بأمره جازلان فعل المأمورك فعل الاسمروالا فلاكذاتي المحيط فظهر أنالنام يشترط صريح الاذن منه بخلاف المغمى علمه وانه يشترط نيسة الحامل للطواف ان كان المحمول مغمى عليه حتى توجله وطاف به طالبا الغريم لم يجزه بخلاف النائم لا تشترط نيسة الحامل له

لوأحرم بالعمرةوالوقت للعبرأن لايصم وهذافقه حسن لمأرمن أفصمه اه وبردعلىموعلى المؤلف ماف الشرنه لالمة ان المسافر من الاداعدة ولميكن ججالفرض كمف يصح أن يحرم عنه بعمرة وليست واحمة علمه وقد عتد الاغساء ولاتحصل احرام عنسه مالح فمفوت مقصده ظاهرا فليتأمل اه (قوله وقدسمةت النيةمنه)وتسام كلامه فهوكن نوى الصلاة في امتدا ثهائم أدى الافعال ساهما لامدرىما بفعل حث بحزئه لسق النبة اه قالفالفتحويشكل علمه اشتراطا لنية لمعض أركانهذه العادةوهو الطواف بخلاف سائر أركانا لصلاة ولمبوحد منه هذه النة الم قال فى النهر وأقول ماعلل به تغرالاسلام مسنىعلى عدم اشتراط النية للطواف أصلا وأن لله الاحرام

مغنية عنه يفضى عن ذلك ما في البدائع ذكر القدوري في شرح عنتصر السكرخي ان الطواف لا يصحمن غير الطواف سنة المطواف عند الطواف عند الطواف عند الطواف عند الطواف عند الطواف وأشار القاضى في شرح معتصر الطعاوى الى ان ية الطواف لدست بشرط أصلاوان بية الجعمال الصلاة نع ف حكاية الاجماع مؤاخذة لا تتحقى وعلى همذا تفرع ما في المحيط لوطاف بنائم ان كان مام و حاز لا بغيراً مره ولا يشترط نية المحامل الطواف لان بية الاحرام كافيسة وقد غفل عن هذا في المحرف وزعمان ما في المحيط فيه بحث لان ها في عدم اشتراط النيسة فلا يصح أن يعترض عليه ما لقول المقابل اه والظاهر ان ماسياتى عن المحيط فيه بحث لان ها في عدم اشتراط النيسة فلا يصح أن يعترض عليه ما لقول المقابل اه والظاهر ان ماسياتى عن

الاسبيما بي مغرغ على ذلك أيضانا مل (قوله ودل كلامه الخ) قال في النهر لم أرمالو حن فاحرم عنه وليه أورقيقه وشهد به المشاهد كلها هل يصبح و يسقط عنه هذه الاسلام أم لا شمراً يته في الفتح نقل عن المنتقى عن مجداً حرم وهو صحيح شما صابه عته فقضى به أصحابه المناسك و وقفوا به فكث كذلك سنى شمأ فاق أحزاه ذلك عن هجة الاسلام اه وهدار بما يؤمن الى المجواز فتدبر اه ولا تنس ما قدمناه قبيل المواقب فانه صريح في ذلك (قوله ولما كان كشف و جهها خفيا النح في قال الرملي هذا جواب عما عرض الزيلى وتدعه العين من إن قوله تكشف وجهها تكرار ولوا قتصر على قوله مدا عمر الها لا تكشف وأسها كان أولى

(قوله لم يتوهـمهناهن عارته اختصاصهاالخ) قال فالنهسر لا يخفي آن ذكره على طريق الاستثناء بوهم الاختصاص وكان عكنه التنميص على أكفاءأن يقسول كاقال في الهسدامة غيرانهالا تكشف رأسها وتكشف وجهها (قوله والمسراد والمرأه كالرحل عرائها تكشف وجهها لارأسها ولاتلى جهرا ولاترمل ولاتسسعيين المللن ولاتعلق رأسها ولكن تقصر وتلبسالمغيط مكشف الوحد الخ) لوعطفه باولكان جسواما آخر أحسن من الاول نامل (قوله وهويدل على ان هُذَا الرُّح) الضميرراجع الىماني الفتارى وقولة ان كانالمرادشرطجوامه يحذوف دل على مقاقله

أىان كان المراديقول

لاتكشف لايعسل فهو

الطواف لان نية الاحرام منه كافية كاصر حبه في الميط وفيه بحث مان الطواف لابدله من أصل النية ولا يكني نية الأحوام له كاقدمنا وفيدغي الهلابدمن نية انحامل في المسئلتين اللهم الأأن يقال ان نيسة الاحرام لآتكفي للطواف عنسدا القدرة علها واماالنائم فلاقسد رة له عليها وذكر في المحيط ان استشعار المريض من يحمسله ويطوف يه صحيح وله الاجرة اذاطاف به وان المريض الدى لأيستطيع الرمى اتوضع الحصاة فى كفه لمرمى به أو مرمى عنه غمره بأمره ودل كالامه ان اللاب أن يحرم عن ولده الصفير والهنون وبقضى المناسك كلهامالاولى ولوترك رمى الحماد أوالوقوف بالمزدلفة لايلزمه شئ كذافى المحبط وذكر الاستيحابي ومن طبق بدمج ولاأجزأه ذلك الطواف عن الحامل والمحمسول جيعا وسواء نوى اتحامل الطوافءن نفسه وعن الحمول أولم ينوأ وكان للعامل طواف العمرة وللجعمول طواف الجأوللعامل طواف الج وللمصمول طواف العسمرة أويكون انحامل ليسبمعرم والمحمول عما أوحمه الرامه وان طلف به لغبرعلة طواف العمرة أوالزيارة وجمعليمه الاعادة أوالدم اه (قوله والمرأة كالرجل غسرانها تكشف وجههالارأسهاولا تليي جهراولا ترمسل ولاتسعي بين الميلين ولا تعلق رأسها ولكن تقصرو تلس الخيط)لان أوامرالشرع عامة جيم المكلفين مالم يقم دليل على الخصوص وانمئالا تكشف رأسهالانهءورة بخلاف وجهها فاشتركاني كشف الوجسه وانفردت إبتغطية الرأس ولماكان كشف وجهها خفيا لانالمتبادرالى الفهم انهالا تكشفه لمساانه محسل آلفتته نصعليمهوان كاناسواه فيمه ولماقدم في باب الأحرام ان الرحم ل يكشف وجهه ورأسمه لم يتوهم هنامن عبارته احتصاصها بكشف الوجه والمراد بكشف الوجه عدم ماسة شئ له فلذا يكره الهاان تلس المرقع لان ذلك عاس وجهها كذافي المسوط ولوارخت شماعلي وجهها وجافته الابأس به كذاد كرالا سبعابي لكن ف ف القدر رانه يستعب وقد جم الوالدلك أعوادا كالقبة اتوضع على الوجه وتستدل من فوقها الثوب وفي فتاوى قاضيحان ودلت المسئلة على انهالا تكشف وجهها للاجانب من غبرضرورة اه وهو يدل على ان هذا الارخاء عندالامكان ووجودالاجانب واجب عليهاان كان المرادلا يحسل ان تكشف فمعمل الاستحماب عندعدمهم وعلى اله عند مدم الامكان فالواجب على الاجأنب عض البصر لكن فال النووي ف شرح مسلم قبيل كاب السلام في وقوله سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نظر الفعاة فأمرني أن أصرف مرى قال العلماء وفي الهدذا يجةاله لايحب على المرأة ان تسمر وجهها في طريقها واغماداك سنة مستعبة الهاويجب على الرجال غض البصر عنها الالغرض شرعى اه وظاهره نقل الاجماع فيكون معنى مافى الفتاوى

مدل على ان الارخاه النوقوله فجعمل الاستعباب أى الوافع فى كلام الفقع تفريد على ماقبله و يجوز جعله جواب الشرط والاول أظهر وقوله أو على انه أى الشأن عطف على قوله على انه فداو الظرف متعلق بالواجب وهوم متدا والفاه فيه ذائدة وغض خبره والمجلة خبرات الشائمة والمعنى انه بدل ان كان المراد منسه لا يحل على ان الارخام واجب علم الناأة المنه وقول الفتا وى لا تكشف أى لا يعل اله فلمتأمل تم يؤيد ان المراد عسدم الحرام في الدخسيرة حيث قال وفي الاصل المرأة المحرمة ترخى على وجهها بخرقة وتعافى عن وجهها قالواهذه المشالة دليل على ان المرأة منهية عن اظهار وجهها المرجال من غيرضر ورة لا نهامنية عن تغطية الوجه لا جل الفسك

(قولة وقديقال) قال في النهر المعتبر في الاحرام المساه ونية النسك ولاخفاه ان قصد مكة لا يستلزمه اله وفيه نظرفان من قصد معتمن البلاد النائيه في أيام الحج ٢٨٦ لا يقصده اعادة الالنسك (قوله ثم المصنف الح) قال في النهر فصار محرما سواء ساقها

الابنعى كشفها واغالا تجهر بالتلبية الاانصوتها يؤدى الى الفتنة على الصيع أوعورة على ماقيل كاعقفناه في شروط الصلاة واغالارمل ولاسعى لهالماأنه يخل بالستر أولان أصل المشروعية لاظهارا كجلدوه وللرجال وأشارالي انهالا تضطبع لامهسنة الرمل واغلا تحلق لكونه مثلة كعلق اللعية وأطلق فالتقصير فأفادانها كالرجل فيسمخلا والماقيل العلايتقدر في حقهابار بع بخلاف الرحل واغما تلس المخمط لما انهاعورة وأشار بعدم الرمل الى انهالا تسمم الحرادا كان هناك جمع لانهاجمنوعةعن بماسة الرجال يخلاف مااذالم يكن لعدم المانع وأشار بالس المحيط الى لبس الخفين والقفازين ومادكره الشارح منانها لاتحم الابمعرم بخلاف الرحل ليس عانحن فيملان هذالا يختص ابالح بلهوحكم كلسفرومن انها تترك طواف الصدر بعذرا كحيض فليس منه أيضالان المحيض غـ يرجمكن من الرحـ ل حتى تخالفه في أحكامه وكذاماذكره الاستيجابي من الهلابحب عليها بتأخير طواف الزيارة عن أيام النحر لاحل الحين والنفاس شيئ فالواوا تخنثي المشكل في جيم ماذكرنا كالمرأة احتياطا ولاتخلو مامرأة ولابرحسل لانه يحتمل أن يكون ذكرا ويحتمل أن يلون أنثى إقوله ومن قلديدية تطوع أونذر أو جزاء صيد أونحوه فتوجه معهاس بدالج فقد أحرم) سان المايقوم مقام التلسة لان المقصودمن التلسة اطهار الاحامة للدعوة وهو حاصل بتقليد الهدى قسد بكونه محرما شلاتة التفليد والتوحه وارادة النسك فأفادان التقليد وحده لايكفي وكذا أخواه وكذالوتقاء وساق ولم بنولا يكون محرما في ادكره الاستعابى من الهلوقلدها وساقها قاصدا الى مكة صارمحرما بالسوق نوى الأحرام أولم ينومخالف لماعليه العامة فلا يعول عليه كذافي فتح القدير وقد يقال ان قصدمكة منه نية فلا يحتاج معه الى نية أنوى فلامخا لفقمنه العلمة وأراد بحزاء الصيدجزاء صدعله في حبة سابقة فقلده في السنة الثانية أوجز المسيد الحرم وأواد بقوله أو نعوه الى ان هذا الحكم لاعنتص بشئ بلالرادا به قلديدنة مطلقة والتقليدان يعلق على عنق بدنته قطعة نعل أوشراك نعل أوعروة مزاده أونحاء شعر أونحودلك مما يكون علامة على المهدى والمعنى بالتقليد اوادة المعن قرب يصبر جلده كذاللعاء والنعلف المموسة لاراقة دمه وكان فى الاصل يفعل ذلك كملاتهاج عن الورود والكلاولترداداصلت للعلم بانه هدى ودكرالشار حابه لواشترك جماعة في بدنة فقلدها أحدهم صاروا محرمين ان كان دلك بأمرال قية وسار وامعها (قوله مان بعث بها ثم توجمه المالا يصير محرما حتى المحقها الافي مدنة المتعة) لفقد أحد الشروط الثلاثة وهو السوق في الايتداء وادا أدركها اقترنت نيته بفعل ماهومن خصائصها الافي هدى هومن خصائص الج وضعاوه وهدى المتعة والقران فانه لا يحتاج فيه الى الادراك والمتعمة تشمل المتع العرف والقرآن لان المذكور ف الا ية اغماهو التمتع بقوله تعمالي فن تمع مالعمرة الى الج الى آحره فهودليلهما فلمذا اقتصر المصنف على المتعة ولما كان التمتع لا يكون قبل أشهر آلج لم يقيد المعث بأشهر الج عاستغنى عن تقييدالنهاية ثم المصنف تبعاللعامع الصغير شرط اللعوق فقط ولم يشترط السوق معه وشرطهمافي المشوط والظاهرالاول لان فعل الوكل عضرة الموكل كفعل الموكل كذاعلل به في فق القدمر وقديقال لايحتاج اليه لانه يصير محرمابا للحوق وان لم يسقها أحدوه فا التعليل اغماه وعلى قول

أولا كاف رواية الجامع وفي الاصل ويسوقه ويتوجه معسه قال غر الاسلام هذا أعنى ذكر السوق أمراتها قي اغنى الشرط أن يلحقه ولا يعنى الما التأويل ولذا الما ويهذا التقرير المحلاف و بهذا التقرير على الفتح في المحلولة ال

ومن قلديدنة تطوعأو ندراوجراءصيد أونحوه فتوجهمعها بريدالجفقد أحرم فان بعث بهائم توجه اليهالا يصدير بحرماحتي يلحقها الافي بدنة المتعة

وساقها أوأدركهارددبين السوق وعدمه لاختلاف الرواية ثم ذكرمامرعن الاسل قال وهو أمرا تفاقى فسه مؤاخسة قطاهرة اذكونه أمراا تفاقيا برفع الحلاف الذى حكاه أولا (قوله وقد يقال لا يعتاج اليسه الخ) قال في النهر اليسه الخ) قال في النهر موضوع عبارة الجامع موضوع عبارة الجامع سقها أحد بعدما تحقها سقها أحد بعدما تحقها

من مثلة مبتدأة بعدماحكى الخلاف وهى انه لوأدركها ولم يسق وساق غيره فهو كسوقه لان فعل الوكيل بعضرة الموكل كمفعل الموكل مشلة مبتدأة بعدماحكى الخلاف وهى انه لوأدركها ولم يسق وساق غيره فهو كسوقه لان فعل الوكيل بعضرة الموكل كمفعل الموكل اله نع يجب أن يكون هذا مفرعا على رواية الاصل

من يشترط السوق مع اللحوق وأعادا لمصسنف انه لايدمن التوجسه الىبدنة المتعة ولا يكنى البعث (قوله وانجللهاأوأشعرهاأوقلدشاة لميكن محرما) يعنى وانساقها لانه ليسمن خصائص الح فلم يقهمقام المتلبية شئ لان التجليل لدفع الاذى عنها والاشعار مكروه عنسدا بي حنيفة وهوان يطعن من اتجانب الايسرف السفام فيسمل الدم فلا يكون من النسك وعند هماوان كان حسنا فقد يفعل للعائجة بخلاف التقليدوانه يختص بالهدى ولذا كان التغليد أحب من التحليل لانه سنة وسول الله مسلى الله عليه وسلم والتجليل حسن للاتباع وبسقب التصدق به واماتقليد الشاة فغيرمت عارف وليس يسنة أيضا فلايقوم مقامها وقدعلم تماقر رهالمصنصاله لايكون محرما بجحردالنية من غبر تلبية أوما يقوم مقامها وهوالمذهب وعن أني يوسف انه يكتني بالنية ولاحلاف ان التلبية وحدها لاتكنى بلانية (قوله والمدن من الأبل والمقر) يعني لغة وشرعا قال الجوهري المدنة بأقة أو يقرة وقال النووى المقول أكثرأهل اللغة فاذاطلب من المكلف بدنة خرج عن العهدة بالبقرة كالنافة واماحد يث الرواح بوم الجعة وعطفه البقرة على المسدنة فجعمول على اله أراد بالاعم يعض الافراد وهوالجزورلا كلمايسدق عليه لانهلو كانت البدنة اسماللعز ورفقط للزم النق لعن المعنى اللغوى وهوخلاف الاصل والحاصل العطف فالحديث يقتضي المغابرة بيتهما طاهرا وازوم النقلءن المعنى اللغوى على تفديره خلاف الاصل فالظاهر عدمه فتعارضا فرتحنا ماذهمنا السه لمباثدت فيحديث حابركا نتحرالبدنة عن سبعة ففيل والبقرة فقال وهل هي الامن المدن دكره مسلم في صحيحه وغمره الاختلاف تظهر فعماادا التزميد نة وان نوى شمياً فهو على مانوى لان المنوى اذا كان من محتملات كالرمه فهو كالمصرح به وان لم يكن له نية فعلمه بقرة أوخرو رفيني رها حمث شاء في قولهما خلافالابي بوسف وأنه بقيسه على الهدى وهو يحتص عكة اتفاقا وهما قاساه على ماادا الترم خرورا فانه لايختص عكة اتفاقا كذافي المسوطوالله أعلم

وباب القران

هومصدرة رسمن باب نصر وفعال يحى مصدرامن الثلاثي كلباس وهوا مجمع برسيتين بقال قرنت البعيرين اذا جعت بدنهما يحمل وسيأتي معناه شرعائم الحم ان المحرمين أربعة مفردا أومفرد بالعمرة ان أحرم بها في عبراته براتج وطاف كذلك ولم يحمن عامه أو حج وألم بدنهما فاف فيها ولم يحين عامه أو حج وألم بدنهما بأهله المناه العجمة عادة أو حرم بها فقط مطلقائم على المله المناه المعتمد أن يم بأهله المناه المحتمد وقارن ان أحرم بها فقط مطلقائم على علمه من عامه من عامه من علمه من علمه من علمه من علمه المناه المناه المحتمد وقارن ان أحرم بها معا أوادخل احرام المحتمد والمناه العمرة قبل أن يطوف لها أكثر الاشواط أوأدخل احرام العسم على احرام المحتمد ولوشوطا ولا اساءة في القسمين الأولى وهوفازن مسى وفي الثالث وا ما الاحرام المهسم كان عصر منسائه مهم يصرف الى ماشاه من حمل أو وله هوأ وله سما والاحرام المعلق كان يحسره باحرام كاروام زيد فليس خارجاء نالاربعة كالا يحذي (قوله هوأ فصل ثم المتمتع ثم الافراد) بيان لامرين المولى حواز الشيلانه وهوج عليه الماثين في المحمد من عروعن عثم الافراد) بيان لامرين المهما كان بنهان عن المتمتع وجله العلماء على نهى التمويم علمه الموالا فصل لا المدين المتمتع علمه المالات بعد الشيريفة وجله على ان المراد به فسط المجالي الموسمة علمه المالات به الشيريفة وجله على ان المراد به فسط المجالي المدين المتمتع علمه المالات به الشيريفة وجله على ان المراد به فسط المجالي المحرة صعف لان المدين المتمتع علمه المالات به الشيريفة وجله على ان المراد به فسط المجالي المالات من المتمتع على المراد به فسط المجالية المتمتع على المدينة وجله على ان المراد به فسط المجالية المتمتع على المدينة وحداله المدينة وحداله المدينة وحداله المدينة وحداله على المدينة المدينة وحداله المدينة الم

وانجلاها أو أشعرها أو قلد شاة لم يكن محرما والبدن من الابل والبقر وباب القران كه هو أفضل ثم التمتع ثم الافراد

وباب القران و وباب القران و وباب القران و وقوله أى في غير أشهر الجودوله الوطاف فيها أى أشهسر الججود وقوله كذلك أى في أشد هرائج (قوله في القسمين الاولين) أى من أقسام القارن الثلاثة

ساق الحديث فى الصحيح يقتضى خلافه وهو ثابت بالكتاب والسنة أيضا اما الاول فقوله تعمالى والهعلى الناس بج البيت دليل الافراد وقواء وأغوا الجج والعمرة لله دليسل القران وقوله فن عتم بالعمرة الى الجج دليل التمتع واماالثاني فسافي الصحين من حديث عائشة قالت ترجنامع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام حجة الوداع فنامن أهل بعمرة ومنامن أهل بحج وعرة ومنامن أهل بالج وأهل رسول الله صلى الله عليه وسلم الحج وفرواية لمسلم منامن أهل بالمج مفرد أومنا من قرن ومناعتم ألشاني تفضيل القران ثم المتتعثم الأفر أدوفضل مالك والشافعي الافر أدوفضل أحدا لتمتع وأصله الاختلاف ف حجته صلى الله عليه وسلم وقدأ كثرالناس الكلام فها وأوسعهم نفسا في ذلك الامام الطعاوي وأنه تكامف ذلك زيادة على ألف ورقة وقد قال الامام الشافعي رجه الله تعالى ليس على شئمن الاختلاف أيسرمن همذاوان كان الغلط فيمه قبيعامن جهمة الهمساح يعثى لما كانت الثلاثة مباحة لميكن فى الاختسلاف تغيسير حكم لكن لما كانت حجة واحسدة ولم يتفقوا على نقلها كان اختلافهم قبيحامهم فمابرج الدعليه السلام كان قارنامار وادعلى في الصحين وأنس في الصحين بروايات كنسيرة وعران بن اتحصب في صبح مسسلم وعرب الخطاب في صحيح البخساري وأبي داود وانسائي وحفصة فالصحين وأبوموسي الأشعرى في الصحيف وعمام ج المعلمه السلام كان مفردا ما ثبت في العيم من دواية جابرواب عرواب عباس وعاتشة رضي الله عنهم ومماير جاله كان متمتعاما استعن ابن عروعا شقفي الصحين وعن ابن عباس فيمار واه الترمذي وحسنه وعن عران بن الحصين في الصحح من وجدم أعتنا بن الروايات بأن سنب رواً به الافراد سماع من رأى تلسته مالج وحسده ورواية التمتع مماعمن سمقه يلي بالعمرة ورواية القران سماع من سمعه يلي بهما وهذا لانهلامانع من افرادته كرنسك ف التلبية وعدمذ كزشئ أصلاوجهة أخرى مع نية القرأن فهو نظيرسب الاختلاف فى تلبيته عليه السلام أكان دبرا اصلاة أوعنداستوا مناقته أوحمن علاعلى البسداء فروى كل بحسب ماسمع ومابر ج القران ان من روى الافراد روى التسميع فتناقص بخسلاف من روى التمتع وهو بلغة القرآن الكريم وعرف الصحابة أعممن القران وترجح الفرد المسمى بالقران فى الاصطلاح بمأفى الصحيح عن عرقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسمم بوادى العقمق يقول اتاني اللملة آتمن ربي عزوحل فقال صلفي همذا الوادى المارك ركعتين وفل عرة فى حجة ولابدله من امتثال ماأمر به في مقامه الذي هو وجي ولا عُتنا ترجيحات كثيرة وقال النو وي في شرح المهذب والصواب الذى تعتقده انه صلى الله عليه وسلم أحرم بالج أولامفردا ثم ادخل عليه العرة فصارقارناوادخال العمرة على المج جائز على أحدالقول مندنا وعلى الاصم لا يجوز لناويا زللنبي صلى الله عليه وسلم تلك السنة للعاجة وأمريه في قواه ليبك عرة وجه فن روى انه كان مفردا اعتمد أولالاحوام ومن روى اله كان قارناا عقدة نره ومن روى اله كان مقنعا أرادا لقندم اللغوى وهو الانتفاع بانكفاه عن النسلان فعل واحدو يؤيده اله عليه السسلام لم يعتمر تلك السنة عرة مفردة لاقبل آلج ولابعده وقدقدمناان القران أفضل من افراد المجمن غير عرة بلاخسلاف ولوجعلت جته عليه السلام مفردة لزم أن لا يكون اعتمر تلك السنة ولم يقل أحدا ن الجوحد ، أفضل من القران اه

جمع أداه النسكين ولما ملزمة في الجناية من الدمين ومع ذلك فلنكتة أخرى كان التمتع بهالامثالنا أحرى وهي آمكان المحافظة على صيالة احرام الج للمقترع من الرفت والفسوق وانجسدال فرجى له أن يكون عه مرورالانه مسرعالا رفثولافسوق ولاجدال فسه واغاكان المقتع أقرب الىالاحترازعن فلك فأنه لاعسرم من المقات الامالع مرة فقط واغما بحسرما لجيوم التروية من الحرم فيمكنه الاحترازفي ذينك الموميز فسلرجه بخلاف ألفرد والقأرن يبقيان محرمن مانج أكثرمسن عشرة أمآم وقلما يقدرالانسان على الاحتراز في مثل هذه المددة قال شيخ مشايخنا الشهاب أحسد المندي فىمناسكه وهوكالام نفدس مريديه ان القران في حسدد اله أفضل من التمتع لكن قديقترن مهما يتجعله مرجوحا بالنظر ألى المتمتع فأذادا والامر مين أن يحج الرحل فارنا

ولاً سلم الحامه من الرفت والفسوق وانجدال وبين أن يجيم تمتعا ويسلم الحرامه عنها والاولى في حقه و بهذا المنتج متمتعا ويسلم المناه على المنتج متمتعا ويسلم المناه على المنتج متمتعا للسلم عنه وماله المنتج متعالم المنتج متعالم المنتج منه وماله المنافق والمنتج منه وماله المنافق والمنافق والمنافق

لا يعنى لا كافهمه الرملى (قوله و تبين به بطلان ماذكره الشارح) حيث قال بعد اقل كلام النهاية ولم ينقل فيه شيا والماقاله خوراواستدلالا بمواضع الاحتجاج واطلاقهم ان القران أفضل من الافراد برده لان ظاهره براد به الافراد بالحجاج وأيضالوكان كما قاله لكان مجدمع الشافعي وكلهم كانوامعه لان مجدالم بين ان قولهما خلاف ذلك في تتمل أن يكون مجعاعليه اله وجزم في الفتح بمافى النهاية (قوله و بهذا الدفع ماذكره الشارح) قال في النهر و به است عنى عمافى الحواشى السعدية من اله يجوز أن يكون معه على هذه الرواية وأمال وم كون الكل معه فه منوع بقوله عندى مه م (قوله ان عطفه على بهل الح) يعنى ان

المصنف انعطف قوله ويقول على قوله برسل فيكون منصوبا من تمام الحدكان المراد بالقول النيسة لاالنافظ لانه غير فيه نظرطا هرلانه وان الريد بالقول النقسي لايم النية فالحق النقسي لايم النية فالحق انه الدادة غير الحدف شئ اه وأنت

وهوان بهل بالعمرة والج من المقات و يقول اللهم الى أريد العسمرة والج فيسرهما لى و تقبلهما منى و يطوف و يسعى لها شم يحيم كامر

خيربانه لم يقل ان المراد من القول الارادة حسى يردعليه ذلك بل المرادمنه النية نع في جعل الشرط من تمام الحد نظروهذا شئ آخر فتسد بر (قوله لان الواولاترتيب) كذا في بعض النسخ وفي بعضها

وبهذا تبن محةمافى النهاية من أن محل الاختسلاف بينناو بن الشاذى اغساهوان افراد كل نسك بالرام في سنة واحدة أفضل أوالج عرينهما بالرام واحد أفضل والهلم بقل أحد ينفضيل الج وحدده على الفران وتبين به بطلان ماذكره الشارح هنارداعلى صاحب النهاية وماروى عن مجدانه قال حجة كوفمة وعرة كوفمة أفضل عندي من القران فليس بموافق لمذهب الشافعي في نفضه ل الافراد فاله يغضل الافرادسواه أتى السكين في سفرة واحدة أو في سفرتين ومجد المافضل الافراداذا اشتمل على سفرين وبهذا اندفع ماذكره الشارح من لزوم موافقة مجد الشافعي (قوله وهوأن يهل بالعمرة والجِ من الميقات و يقول آلاهم انى أريد العمرة والجُ أي يسرهم الى وتقبلهما منى أى القوان أن يلى بالنسكين مع النية حقيقة أوحكامن غسرمكة وماكان فحكمها واغماء سير بالاهلال للاشارة الى أنرف عالصوت بهامستحب وأراب بالميفأت ماذكرنا واغاذكره للاشارة الىأن القارن لايكون الا آ عاقيا وهوأ حسن بمسادكره الشارح من اله قبداتفاقى والعلوأ حربهما من دويرة أهسله أويعد الحروج قبل المقات أودا حله واله يكون قارنا وقلنا حفيقة أوحكا لمدخل مااذا أحرم بالعمرة ثم أحرم بالح قبلأن يطوف لهاالا كثرأ وأحرما لجثم أحرم بالعمرة نبل أن يطوف له وانكان مسيأف الثاني كاقدمناه لوجود الجمع مينهما فى الاحرام حكاو المرادمن قوله و بقول النيسة لا التلفظ ان عطفه على مل فمكون منصوباً من عمام الحدوان رفع كان ابتداء كلام بيانا للسنة وان السنة للقارن التافظ بهما وتقدتم العمرة في الدكر مستحب لان الواوللَّتر تدب ولم يشترط المصنف وقوع الاحرام في أشهرا لج أوطواف العمرة فيها كاهوشرطف التمتعلاروى عن محداله لوطاف لعمرته في رمضان فهوقارت ولادم علمه انلم طفّ لعمرته في أشهرا لج فتوهم بعضهم من هذه الرواية الفرق بين القران والتمتع فيه وليس كإتوهم واعان القران في هذه الرواية عمني الجمع الاالفران الشرعي المصطلح عليه بدليل اله نفي لازم القسران بالمعسني الشرعي وهولروم الدم شكر أونفي المازم الشرعي في المكروم الشرعي والحاصل أن النسك المستعف الدم شكر اهوما تحقق فيه فعل المشروع المرافق به الناسخ لما كان في الجاهلية وذلك بفعل العمرة في أشهر الج فانكان مع انجمع في الاحرام قبل أكثر طوافّ العمرة فهوالمسمى القران والافهوالتمتع بالمعنى العرف وكلاهسما التمتع بالاطلاق القرآني وعرف الصحاية وهوفي الحقيقة اطلاق الاغسة كحصول الرفق به هذا كله على أصول المسذهب كذاف فتح القدير (قوله و يطوف و يسعى لها شم يحي كامر) يعنى بأنى بافعال العدمرة أولامن الطواف والسعى بين الصفاوالمروة والرمل في الاشواط الثلاثمة والسعى بس الميلين الاخضرين وصلاة ركعتي الطواف تم

و م ع بير ثانى كه ليست المرتدب وهوالصواب أى ان تقديم العمرة فى الذكر أذا أوم بهما معا و فى التابية بعده والدعاء سخب الواجب الراوالا تقتضى الترتيب (قوله لماروى عن محدائ) تعليل لقوله ولم يشترط بناه على ما توهمه البعض من ان المراد من القران معناه الاصطلاحي وسينبه المؤلف على رده هنساو فى باب التمتع ونبه عليه فى الفقح ايضافى الموضعين وقال ان الحق اشتراط فعل أكثر العمرة فى أشهر الحجد وغيره انه قارن و بدلسل انه أذار تكب معظوراً يتعدد يظهر لى انه قارن و بدلسل انه أذار تكب معظوراً يتعدد عليه الجزاء وغايته انه ليس عليه هدى شكر الان أداء ملى يقع على الوجه المستون المقرر فى الشريعة من ايقاع اكثر العمرة فى المحدوث المداه المداه المداه العمرة فى المداه المدا

الانهزة انه من وجه ف حكم من أفرد بغمرة ف غسر الاشهر ثم أفرد بالمج فانه ليس بقارن اجساعا اه (قوله فسداً بطواف القدوم) سينص المؤلف على ان المتمتع برمل في طوافه والظاهران القارن كذلك ثم رأيته في الولوا مجمة قال ولا يرمل القيارن والمفرد والافي طواف التحمية ولا يسعى بين الصفا والمروة بعد طواف الزيارة أما المقتم يرمل في طواف الزيارة لا نه يسعى بعده بخلاف المفرد والقامن لانهم الا يسعمان بعده أو جود السعى عقب طواف التحمية والسنة أن يرمل في كل طواف بعده سعى اه وسيأتى في باب الجنايات عن الهم طما يشمر المه أيضا وسننبه عليه ان شاء الله تعالى والمالا يرمل المقتم في طواف التحمية لا نه المحمول في المح

بأنى بافعال الح كلها ثانيا فيبدأ بطواف القدوم ويسعى بعده انشاء وهيذا الترتيب أعنى تقديم العمرة فيأفعال الجواجب لقوله تعالى فن تمتع بالعسمرة الى الج جعسل الج غاية وهوشامس للقران والتمتع كاقدمنا وفافادا بهلوطاف أولا نجته وسعى لهائم طاف لعمرته وسعي لها فطوافه الاول وسعيه يكون العسمرة ونيته لغوولم يذكرا محلق للعمرة لائه لايتحلل بينهسما بالمحلق فاوحلق كانجنا يةعلى الاحوامس فأماعلى احوام الجج فظاهر لان أوان التحلل فيسه يوم النحر وأماعلى احوام العمرة فسكذلك لانأوان تحلل القارن ومآلفه ركاصر جبه الامام مجدقال الشارح ويؤيده أن المحتم اذاساق الهدى وفرغمن أفعال العمرة وحلق يحبءلمه الدم ولايتحلل بذلك من عمرته بل يكون جنامة على احرامها مع أنه ليس محرمانا لج فهذا أولى (قوله فان طاف لهما طوافين وسعي سعيين جازو أساء) بأن طاف للعمرة والج أربعة عشرشوطاوسي كذلك وأرادبالواوممني ثم أوالفاءلان المسئلة مفروضة فيما اذا أقى بالسَّى بعد الطوافين ولا يفهم هذامن الواولانها لمطلق الجُمع ولهذا أتى في الجامع الصمغير بثم واختلفوافي الفوافن فيقولهم طاف طوافين فندهب صآحب الهمداية والشارحون تبعأ للسوط الى الهطواف القدوم ولهذا قال في الهداية وقد أساء سأخيرسي العمرة وتقديم طواف التحمة علمه ولايلزمه شئ اماعندهما فظاهر لان التقديم والتأخير ف الناسك لا يوجب الدم عندهما وعنده طواف التحية سنة وتركه لايوجب الدم فتقديمه أولى والسعى بتأخيره بالأشتغال بعمل آخر لانوجب الدم فكذَّ الله تتعال بالطُّوافُ اه وذهب صاحب عاية السان الى أن المراد بأحدهما طواف العمرة وبالا مخرطواف الزيارة بأن أقى بطواف العمرة ثم الستغلّ بالوقوف ثم طأف الزيارة بوم العرشمسى أربعة عشرشوطا بدليل قولهم فحواب المسئلة بحزئه والجزئ عمارة عما يكون كافيا في الخروج عن عهدة الفرض ولا يحصل الاجزاء بترك الفرض والاتمان بالسنة وبدليل قولهم انالقارن يطوف طوافين ويسى سعيين عندنا ليس المرادبه ماالاطواف العسمرة وطواف الزيارة (قوله واذارمي يوم النعرّذ بمحشاة أوبدنة أوسبعها) لقوله تعالى ذن تتم بالعمرة الى الجخسا استنسر من الهدى والتمنع شمل القران العرف والتمنع العرف كاقدمناه قيد بالذبح بعد دارمي لان الذبح قبله لايجوزلو حوب الترتيب ولم بقيدا لذبح بالحبة كاقيده بهأ فذبح المفردا الهواجب على القارن والمقتع وأطلق البدنة فشهلت البعير والبقرة والسبح جزءمن سبعة أجزاء واغاكان مجزنا كحديث الصيحين عن جابر جبعنامع رسول الله صلى الله عليه وسلم فنحرنا البعير عن سبعة والبقرة

اللمات فالكرف طوف لها أي للعرة سمعا وتضطمع فيه ومرمل فى الثلاثة الأول ثم بصلي ركعتبه ويسعى منَّ الصفا والمروة ثم ماوف القدومو يضطبع فدوبرملانقدماليي المقال القارى في شرحه فأنطاف لهماطوافين وسعى سعدن حاز وأساء واذارمى توم النعسرذيح شاةأو بدنة أوسبعها وهذا ماءلمه الجهورا قالوا من أن كل طواف معسده سعى فالرمل فيه سنة وقدنص علسه الكـــرمانى حــثقال يطوف طواف القدوم وبرمل فسمأ يضالانه طواف بعدهسي وكمذا فيخزانة الاكل وانميا الرمل فيطواف العمرة وطواف القدوم مفردا كان أوقارنا وأمامانقله الزيلمىءن الغاية للسروحي

من أنه اذا كان قارنا لم مرل في طواف القدوم ان كان رمل في طواف العمرة فحلاف ماعليه الاكثر اه (قوله بدليل عن قولهم في جواب المسئلة يجزئه) قال في النهر وان قلت المراد بالا جزاء معناه اللغوى وهوالا كتفاء قلت برده التعليب بقوله لانه أتى عماه والمستحق عليه اذ ظاهره ان المراد المعنى الاصطلاحي ولقائل أن يقول معنى قول محديجزئه أي ما فعده من الاتمان بالسعى الواجب عليسه للعمرة وان قدم طواف الجعليسه لان وصل سعى طواف العسمرة بطوافها غير واجب وهو المعنى بقول مساحب الهداية لانه أتى بماه والمستحق عليه وهذا لان محط الفائدة ان سعيه معيم لكنه منى وبتقديم طواف المج عليسه وبهذا اكتفينا مؤنة التعبير بالاجزاء فتدبر (قوله ولم يقيد الذبح بالخبة) قال الرملي أي بقوله ان أحب وقوله كاقيده بها في ذبح المفرد غفاة منسه مؤنة التعبير بالاجزاء فتدبر (قوله ولم يقيد الذبح بالخبة) قال الرملي أي بقوله ان أحب وقوله كاقيده بها في ذبح المفرد غفاة منسه مؤنة التعبير بالاجزاء فتدبر (قوله ولم يقيد الذبح بالخبة)

لانه لم يقد و بها أيضا بل قال ثماذهم احلق أوقصر والحلق أحب (قوله وأشار بالتخسر سن المه نة وسعها الى انه دم عبادة المح مقتضاه آنه لو كان دم جناية لما يقد وفي أضعية الوقاية وشرحها للقهستاني كبقرة ذهبها ثلاثة عن أضعية ومتعة وقران في الجوالي يصعو كذا لوذه سيعة عن تلك وعن الاحصار وحزاء المسيد أو المحلق والعقيقة والتطوع فانه يصع في ظاهر الاصول وعن أبي وسف الافضل أن تكون من حنس واحد فلو كانوامتفر قين وكل واحد متقرب جاز وعن أبي حنيه اله يكره كافي النظم اله وسند كرفي الهدى يحوز الاشتراك في المقرة أفضل من الشارة والمائم نالله من دم متعبة واحصار وجزاء مسيد وغير ذلك الهرة والاشتراك في المقرة أفضل من الشارة والفي الشرنيلالية بقيد بها المائم وجزاء مسيد وغير ذلك الهرة وأولا المن الشارة كانت حصيم من المقرة أكثر قيمة من الشارة كاهوف منظومة ان وهمان (قول المسنف وصام العاجزعنه) اختلف أصحاباني تعريف حسد ولي المقرة المحرود والمناف المرائم المناف والمناف وكان علي المناف المناف المناف وعن أبي وسف وهو و واله عن المناف المناف المناف وكان على المناف المناف والمناف المناف وكان عند المناف المناف المناف وكان عند المناف المناف المناف وكان عند المناف المناف وكان عند المناف المناف وكان عند المناف المناف وكان عند المناف المناف المناف وكان المناف المناف وكان المناف المناف وكان والمناف وكان عند المناف المناف وكان عند المناف المناف وكان كان المناف المناف المناف وكان المناف المناف وكان المناف المناف وكان المناف المناف وكان المناف المناف المناف وكان المناف المناف المناف وكان المناف المناف وكان المناف المناف وكان المناف المناف وكان المناف وكان المناف وكان المناف المناف وكان المناف

الصوم كنذافي شرح اللبابوف حاشية المدنى

وصام العاجزعنه ثلاثة أيام آخرها يوم عرفة وسبعة اذا فرغ ولو بمكة

عن المنسك الكسير السندى يعلم من عبارة الظهسيرية انمن كان عسكة معسرا وسلام موسرا يجسوز في حقسه عن سعة وأشار بالتخدير بين البدية وسعه الى ابه دم عبادة لادم جناية فيا كل منه كاسسانى وسأنى في الاضحية انه لابدأن يكون الكل مريد اللقربة وان اختلفت جهة القربة فاوارادا حد السبعة عجا لاهداه لا يجزئهم واستدل له بعض شارجى المسابع بقوله صدلى الله عليه وسلم أنا أغنى الشركاه عن الشيرك من عمل عسلا أشرك فيه معى غيرى تركته وشركه وما في المبتغى ولو بعث القارن بشهن هديين فلم يوجد بذلك عكة الاهدى واحد في ذبحه لا يتحلل عن الاحرامين ولاعن أحدهما اله مجول على هديين فلم يوجد بذلك عكة الاهدى واحد في المسابق على هديين فلم يقول المنافق والا شتراك في المقرة أفضل من الشاة والمجزورا فضل من البقرة كافى الاضحية وان كان القارن ساق ولا عكم في المقرة أفضل (قوله وصام العاجز عنه ثلاثة أيام آخرها يوم عرفة وسبعة اذا فرغ ولو عكة) أى صام العاجز عن الهدى لقوله تعالى فن لم يحد في سيام ثلاثة أيام في الجوسية اذا فرخ وجعم تلاث عشرة كاملة والعبرة لايام المخرف المجز والقدرة وكذا لوقدر على الهدى قبل أن يكمل وجعم تلاث عشرة كاملة والعبرة لايام المخرف المجز والقدرة وكذا لوقدر على الهددى قبل أن يكمل وجعم تلاث عشرة كاملة والعبرة لايام المخرف المجز والقدرة وكذا لوقدر على الهددى قبل أن يكمل وجعم تلاث عشرة كاملة والعبرة لايام المخرف المجز والقدرة وكذا لوقدر على الهددى قبل أن يكمل وجعم تلاث عشرة كاملة والعبرة لايام المخرف المجز والقدرة وكذا لوقدر على الهددى قبل أن يكمل وسيعة المنافقة والعبرة لايام المحرف المعز والقدرة وكذا لوقد وعلى المهدى قبل أن يكمل المهدي قبل أن يكمل وحديد المهدي قبل أن يكمل وحديد المهدي قبل أن يكمل وحديد المهدي المهدي قبل أن يكمل وحديد المهدي المهدي قبل أن يكمل وحديد المهدي الم

الصوم الانمكان الدم مكة فاعتبر ساره واعساره بها اه (قواه والعبرة لا بالمخرق المحزوا القدرة) ذكر الشرنسلالى وسالة سماها بديه الهدى لما استيسر من الهدى وذكران المحلوب والمه اصرافي العرافي والمعتبر والمحصر والمحدى في علم وذكران المحدى في علم المحدى في علم المحروب المحدى في الما المحروب المحدي و المحدى في المحدى والمحدي و المحدى والمحدى والمحد

اتباع المنقول ووجهه ان المقصود من الذبح اباحة التحلل بالمحلق أوالتقصر واذا عجز عن الذبح جعل الصوم خلفاعنه في اباحة التحلل بالمحلق وحب الذبح لعدم حصول المقصود بالمخلف في الذبح في أبام النحر قبل المحلق وحب الذبح لعدم حصول المقصود بالمخلف في المام المحلق لا يبطل الصوم كالووجد الماء بعد الصلاة كمحسول المقصود به وهوا لتحلل بالمحلق وحينة في فسول الاصل الذي هوالذبح بعد تحقق المقصود الذي هوا كحلق أوالتقصير لا ينقض الخلف الذي هوالصوم هذا معنى مافى الفتح وغيره وليس في كلام الفتح ولا في غيره جعل المحلق خلفاعن الذبح وقوله سم العبرة لا يام النحر يعنى قسل حصول المقصود فافهم (قوله ويدل على انفر مافي وقته) انظر ماهذه الدلالة وماوجهها وليس هذا في الفتح بل الذي فيه ولوصام الخرق الموافقة بيان الافضل ولا في النهر وأواد بقوله بيان الافضل المنافق المنافق

صوم الثلاثة أمام أو بعدماأ كرلقبسل أن يعلق ويحسل وهوفى أيام الذبح بطل صومه ولا يحل الا مالهدى ولو وحدالهدى بعدماحان وحلقب أنيصوم السبعة صصومه واليجب عليهذبح الهدى ولوصام ثلاثة أيام ولم يحلق ولم يحل حتى مضت أيام الذبح ثم وحد الهدى فصومه ماض ولاشئ عليه كنذاذ كرالاسبيماني ويدلءني أنه لوصام في وقته مع وحود الهسدي ينظر فان بق الي يوم النحر لم يجزه للقدرة على الاصلوان هلا قبل الذبع حاز للجزعن الاصل فكان العتبر وقت العلل كذا ف فتح القدير وتوله آخرها يوم عرفة سان الأفضل والافوقته وقت الج بعدد الاحرام بالعمرة لان الرادبالج في الاسمة وقمه لان نفسه لأيصلح طرواواعا كان الافض لآلتا عيرلان الصوم بدل عن الهدى فيستحب تأخيره الى آخروقته رجاءان يقدرعلى الاصل كذافى الهدا بة وأشار بقوله اذا فرغ الى ان المراد بالرجوع في الاسية الفراغ من أعمال الج مجاز الذالفر اغسب الرجوع الى أهله وقدعل الشافعي بالحقيقة فلم يجوزصومهاء كةو شهدله حديث البخارى مرفوعا وسبعة اذارجعتم الىأهدكم واغاعدل أغتناعن الحقيقة الى المحاز لفرع مجمع عليسه وهوانه لولم يكن له وطن أصلا لمرجع المهمل مستمرعلي السياحة وجسعليه صومها بهذا النص ولا يتحقق في حقمه سوى الرجوع عناالاعال وكذالورجم آلى مكة غرقاصداللاقامة بهاحتى تحقق رجوعه الىغير أهله ووطنه ثم بداله ان بخد ما وطنا كان له أن يصوم بهامع انه لم بتعقق منه الرجوع الى وطنه كذا في فتح القدر وأرادبالفراغ الفراغ منأعمال الجفرضا وواجبا وهوبمضى أيام التشريق لان الموم الثالث منهايوم للرمى الواجب على من أقام به حتى طلع الفعر فيفيدانه لوصام السبعة وبعضهامن أيام التشريق فانعلا يجوز ولماقدمه في بخث الصوم من النهيء نالصوم فيهامطلقا فلذالم يقيسه ههنا (قوله فان لم يصم الى يوم النحر تعين الدم) أى ان لم يصم النسلانة حتى دخل يوم النحر لم يجره الصوم أصلاوصار الدممتعين لان الصوم بذل والابدال لاتنصب الاشرعاوا ليصخصه بوقت الج وجواز الدم على الاصل وعن ابن عرائه أمر في مثله بذبح الشاة فلولم يقدر على الهدى تحلل وعليه دمآن

النهرحتى يجابعن نظر، بهلان عبارة المسؤلف صريحة فى ذلك ولعل مراد. المسنف على بيان ماهو المسنف على بيان ماهو الماخيرويكون حينئذ فيسه اشارة الى ماهو الافضال الحياييان

فان لم يصم الى يوم النعسر تعين الدم

الافضل وترك الاهم كما فعل المؤلف الملك لليحفى ان قول المصنف الاستى الدائمة الميوم الثلاثة الميوم التجر تعسن الدم التأخير فلذا جعل المؤلف قول المصنف هذا الموال الم

لملايتكر ركلامه فتأمل (قوله بعد الاحرام بالعمرة) هذا بالنسبة للتمتع أما القارن فلابد دم أن يكون بعد الاحرام بالجوام بهما في القارن و بعد أن يكون بعد الاحرام بالجوام بهما في القارن و بعد الحرام العمرة في المتمتع اله لكن هل يسترط صومها في المتمتع حالة وجود الاحرام أم يحوز حال كونه حلالا أى بعد ما أحل من احرام العمرة فيه كلام قال في شرح اللياب ثما علم ان كل ما هو شرط في صوم القارن فه و شرط في صوم المتمتع بلاخسلاف الاحرام الجوام الجوام العمرة فقط الاحرام الجوام المتمتع في ظاهر المدون بعد الحرام العمرة فقط فلوصام المتمتع في المدرة قبل أن يحرم بالجوان واما صوم التمتع فالاكثر على عدم المراج في المدرة في المدائع وهدل محوز له بعد ما أحرم بالعمرة في أشهر الجواب العمرة في المدائع وهدل محوز له بعد ما أحرم بالعمرة في أشهر الجواب العمرة في المدائع وهدل محوز له بعد ما أحرم بالعمرة في أشهر الجواب العمرة في المدائع وهدل محوز له بعد ما أحرم بالعمرة في أشهر الجواب العمرة في المدائع وهدل محوز له بعد ما أحرم بالعمرة في أشهر المؤلف المدائع وهذا المعنى لكن ليس بصريح في المدعى اذ تمكن حله موم المجوز المواب المحرة والمواب المواب العمرة والمواب المواب ال

على المتمتع الذي ساق الهدى وكذا ما في المدارك وشرح الكثر من أن وقته أشهر الجين الاحرامين في حق المتمتع لكنه يوهم اله لا يصح بعد احرام الجوليس كذلك بل بعده هو المستحب أو المتعين اله ملخصا و علمه فيه (قوله بل كلامه صواب في الموضعين الخاصية المعلم المناه على المعلم على المعلم المناه و ما معلم الاعتمام المناه و ما معلم المناه على ال

ودم تأخيرالذ بحولما كان فرض المسئلة هنافين عجز عن الهدى لم يكن حاسا بتأخسيره واغما المحناية حصلت بالحلق في غير أوانه فلزمه دم له ودم القران وأما ما في المحنايات فهو في غير العاجز فلزمه دمان ولم وان لم يدخل مكة و وقف العمرة وقضاؤها العمرة وقضاؤها

مذكردم الشكرلذ كروله هنالكن لزوم الدمن مناك خالاف للذهب وساغجل كالرم الهداية علمه لتصععه وأخواجسه عينالخطأ والسهو هذا وقد يقال الهاذالم ،كن حانها مالتأخسعرلم يكن حانباأ يضاما كالق في عبراوا به فدنسفي أن لا يلزمه الادم القران لات العمزء خدروقد نقسل لشرندلالى فرسالتهعن شرح مختصرالطعاوي للامام الاستعابى مانصه ولولم يصمالنلا تقلميحز الصوم بعدداك ولامعزثه الاالدم مان لم صدهدما

دم التمتع ودم التحلل قب ل الهدى كذافي الهداية هذا وقال فيما ياتى في آخرا بجنايات فأن حلق القارن قبل أن يذبح فعليه دمان عند أبي حنيفة دم بالحلق في غيرا واله لان أواله بعد الذبح ودم بتأخير الذبع عن الحلق وعندهما يحب عليه دم واحدوه والاول فنسبه صاحب غاية السان الى التخليط لكونه جعل أحد الدمين هنادم الشكروالا تحدم الجناية وهوصواب وفيما يأتى أثبت عند أى حنيفة دمين آخرين سوى دم الشكرونسيه في فتح القدير أيضافي باب المجنايات الى السهو وليس كافالا ، لى كالرمه صواب في الموضعين فهنا لما لم يكن جانيا بالتأخير لانه اجحزه لم يلزمه لا جله دم ولزمهدم للعلق في غدرا والمه وفي باب الحنا باتلا كانجانها علقه قبل الديم لزمه دمان كاقرره ولم يذكردم الشكرلانه قدمه فيباب القران وليس الكلام آلافي انجناية وسيتأتى تميامه هناك بازيد من هذا أن شاء الله تعالى (قوله وان لم يدخل مكة و وقف بعرفة فعليه دم لرفض العمرة و فضاؤها) يعنى ان لم يأت القارن بالعمرة حتى أتى بالوقوف فعليه دم لترك العمرة لانه تعذر عليه أداؤها لانه يصيربانيا أفعال العمرةعلى أفعال الجوذلك خلاف المشروع فعمم دخول مكة كايةعن عمدم طواف العمرة لان الدخول وعدمه سواءادالم يطف لهاوالمرادأ كثرأشواطه حتى لوطاف لهاأر يعة أشواط تموقف بعرفة فالعلايصبر رافضالها اذقدأتى بركتها ولم يبق الاواجباتهامن الاقلوالسسعى ويأتى بهايوم النحروه وقارن على حاله بخلاف مااذا طاف الاقل ثم وقف فانه كالعدم فيصررا فضا والمرادبعدم الطواف للعمرة عدم الطوات اعلاوانه لوطاف طوافاة اولوقصدبه طواف القدوم للعم فاله ينصرف الى طواف العمرة ولم يكن رافضالها بالوقوف لان الاصسل أن المأتى به من حنس ما هو متلبس بهفى وقث يصلم له ينصرف الى ماهو متلس به وعن هذا قلنها لوطاف وسعى للعم ثم طاف وسعى للعسمرة كان الأول لها والناني له ولاشيء لمد كن سجد في الصلاة بعد الركوع يذوى حدة تلاوة انصرف الى سعدة الصدلاة ولم قيد الوقوف بعرفة بكونه بعد دار وال كاوقع فى كافي الحاكم لانهلاحاجة المسدلان الوقوف قبل وقته لااعتباريه وقيد بالوقوف لانه لايكون رآنضا اها عمره التوجه اني عرفات هوالصحيح والفرق بينه وسن مضلي الظهر يوم الجعمة اذا توجه المهاان الامرهنكاك بالتوجهمتوجه بعددأداء آلفاهر والتوجه في ألفران والتمتع منه يعنمه قبل أداء العمرة فافسترقا وأطلق فى رفضها فلتمسل ما اذا يسده أولا وأشار به الى ستقوط دم القران عند لعدمه وانجاوجب دم الفضهالان كلمن تحليل بغسبرطواف يجب عليسه دم كالمحصر ووجب قضاؤها لان الشروع ملزم كالنذر واللهأعلم

وباب التمتع

أنوه عن القران لنا خره عنه ورتبة كما قدمه وهوفي اللغة من المتاع أوالمتعه وهوا لانتفاع

حل وعلسه دم المتعة ولادم على ملاحلال قبل أن يذبح ولادم عليه لترك الصوم اله (قوله هو الجعيم) صحعه صاحب الهداية والكافى وهو ظاهر الرواية وهو الاستحسان وفي رواية الحسن والطعاوى عن أبى حنيفة يصبر را نضا بحرد التوجه الى عرفات وهو القياس وفي الفقح والعديم ظاهر الرواية أقول وعلن المجمع بان يكون الرفض بالتوجه والار تفاض بالوقوف وغرة المحلاف في الذا قوجه الى عرفة غرفة هل يكون قارنا جواب بطاهر الرواية يكون قارنا كذا في شرح اللباب وكان ينبغي له أن يذكر المجمع بعدذ كرغم والمحلاف تأمل في باب التمتع

(فوله فقوله من المهات الاحتراز عن مكة النه) قال في الشرنب اللية يردعليه ان الميقات لكل بحيا بناسبه فيشمل المكى (قوله والصيح منه) أي من الالميام قال في العناية يقال ألم بأهله اذا نزل وهو على نوعين صحيح وفاسد والأول عبارة عن النزول في وطنه من غير بقامسفة الاحرام وهذا الميايلاون في المتمتع الذي لم يسق الهدى والثاني ما يلاون على خلافه وهواله يا يلكون فين ساقه الهوق المعرة والمائد والمائد في المعرة والمائد وأهل المواقية المائد وهذا ماذكره المؤلف والمائد التفسير الاول المائد والمائد وال

أوالنعع وفي الشريعية ماذكره بقوله (وهوان يحسرم بعسمرة من اليقات فيطوف لهما ويسعى ويحلق أويقصر وقدحلمنها ويقطع التلبيسة باول الطواف ثم محرم بالجوم الترويةمن المحسرم ويحبى فقوله من المقات للاحسترازع نمكة فأنه ليس لاهلها تمتع ولاقران لاللاحسترازعن دوسرة أهله أوغسها كالمناه فالقران ولم يقسدا وامها باشهرا لجلانه ليس شرط لكن أداه أكثر طُوافَها فها شرط فلوطأف الاقل في رمضان مثلا ثم طاف الباقي في شوال ثم ج من عامة كان ممتعا واغالم يقيدالطواف بهليا بصرح به في هذا الباب واغياذ كرائحلق لسان عيام أفعال العمرة لالاته شرط فى التمتع لانه مخير بينسه وبين بقائه محرما بها الى ان يدخل الرام الحج ولاير دعليه المقتع الذى ساق الهدى فانهلا يجوزله الحلق للعمرة حتى لوحلق لهالزمه دملان سوق الهدى عارض منعهمن التحال على خلاف الاصـل وفي قوله ثم يحرم مالج دلالة على تراخي احرامـه عن أفعالها فخرج القران ولم يقيدا لح بان يكون من عامه للعسلم به لان معنى المتم الترفق باداء النسكين في سسفرة وآحدة ولا يسترط أن بدون من عام الاحرام بالعسمرة بل من عام فعلها حتى لوا حرم بعسمرة في رمضان وأقام على احرامه الى شوال من العام القابل شمطا ف لعمرته من القابل ثم جمن عامه ذلك كان متمتعا بخسلاف من وجب عليه أن يتحلل من الج بعمرة كفا ثت الج واخرالي قا بل فتحلل بها في شوال وج من عامه ذلك الايكون مقتعالا بهماأتي بافعالهاعن احرام عمرة بل المحلل عن احرام الج فسلم تقع هدة والافعال معتدا بهاءن العمرة فلم يكن متمتعا وقوله نوم التروية بيان للحواز والافالا فضل أن يلون قبله للسارعة الى انحسر وقوله من أنحرم سان لليقات المكاني لأهل مكة ولم يقد بعدم الالمام باهله فيما بدنهما الماما صححالماً يصرح به قر يباوحاصله اله ان ألم بينهما باهله الماضح عارطل عَنْعه والأفلا والصيح منه أنالا يلاون العودمستحقاعليه يقال ألمباهاله نزل وهويز ورالمأماأى غباكذا فىالمغرب وانمها يفطم التلبيسة فيها باوله لماضحته أبود أودعن ابنء باس اله عليه السسلام كان يمسك عن التلبية في العمرة اذااستلم انجر ولميذكر طواف القدوم لانه ليسعلي المتمتع طواف قدوم كذاف المتغيأى الايكون مسنونا في حفه بخلاف القارن لان المقتع حمن قدومه محرم بالعسمرة فقط وليس لهاطواف قدوم ولاصدر والحكمة فيهان المعتمر متمكن من أدائها حسين وصل الى البيت وأما الحاج فغسير متحكن من طواف الريارة لعدم وقته فسن له طواف القدوم الى أن يحيى و وقته والطواف ركن معظم فالعسمرة فلايتكررف الصدركالوقوف العبملا يتكرركذاف النهاية وفي قوله ومحج دلالة على اله يسعى للعبه ومرمل في طوافه والذي أتى به أولا آغها هوعن العمرة وان سعى المتمتع ورمل في طوافه بعدا - راسم بالج لا يعمدهما في طواف الزيارة لانهما لايتكرران (قوله ويذبح مان عجز فقدم) أى في باب القران فأن حكمهما واحد (قواه وان صام ثلاثة أيام من شوال فاعتمر لم يجزه عن الثلاثة) لان

هوفى حسّق الا واقى والثاني أعممنه يدلكعلي هدنا مافى الهدامة اذا ساق الهدى فالمامه لا يكون صحاء لاف المكي اذاخرجالى الكوفسة وأحرم بعسمرة وساق الهددى حيث لم يكن متمتعالان العودهناك غبر مسقعقءليه فيصيح المامه وهوأن يحرم بعمرةمن الميقات فبطوف لهاويسعيا ومحلقأو يقصروقدد حل منهاو يقطع التلبية بأول الطواف شميحرم بالجيوم التروية من انحرم وبحيم ويذبح وان عجز فقد مرفان صام ملائمة من شوال فاعتمر لم معزه عن الثلاثة ماهله قال في العنا بة لأن المرادبالعودهومايكون عِن الوطن الى انحرم أوالى وكمة ولسرههناء وجود لللونه في الحسرم أوف مكة فسلا يتصور العود واذاساق الهدى لأتكون مقتعا فلان لأملون اذا

لم سق كان أونى اه فقد جعل المسام هذا المسكن بعيما مع انه قد ساق الهدى (قوله ولم يذكر طواف سبب القدوم الخ) قال في العناية قوله ولو كان هذا المتمتع بعدما أحرم بالج طاف يعنى طواف القدوم وسعى قبل أن يخرج الى منى لم يرمل قى طواف الزيارة ولا يستى بعده لا نه أقى بذلك مرة ولا تسكر ارفية وفي هذا السكال مدلاة على ان طواف القيمة مشروع المتمتع حيث اعتبر رمله وسعيه فيه اه قال فى الفتح ولا يخسلومن شئ قان الظاهران المرادانه اذاطاف شمسى أجزأه عن السعى لا انه يسترط اللاجزاه اعتباره طواف فاذافر ضنا ان المتمتع بعد احرام

الج تنفل بطواف ثمسى بعده سقط عنه سى الج ومن قيد اجزاه و بكون الطواف المقدم طواف شية فعليه الميان اله وحاصله انمنشأ قوهمه حله الطواف على طواف القدوم كاصرح به ولاشئ فيد تقييده به (قواه سواء كان بعدما أحرم للعمرة في أشهر الجأولا) هدذا التعميم لا يصحم قوله قبسل أشهرا لج تأمل (قوله والواو في قوله وساق بمعنى ثم الخ) قال في النهر أقول في تقدير ابقاء الواوعلى بابه اما يدل على ماادعاه لانه المطلق الجمع وظاهران ، و معنى أحرم أتى به وهواندا يكون بالنية

مع التلبية لا أنه شرع فيه كاتوهسمه في العر اله قات وحيث أقر بأن الواقع يصدق بان يكون الوامه بالنسة مع الدكر يكون بالنبية مع الذكر يكون بالنبية مع الذكر يكون بالنبية مع الذكر يكون

وصع لوبعدد ماأحرم بهاقب لأن يطوف فان أرادسوق الهدى أحرم وساق وقلد بدنته بمزادة أونعل ولايشعر ولايتحال عدعم رته و بحرم بالجيوم التروية وقبله أحب

بهامع الخصوصية كامر فالحصر بقوله وهواغا بحكون الخ مدفوع والقدول بالدلالة على ماذكره المدولف عنوع فتدبر (قوله وقدقدمنا الخ) أى أول هذا الباب ثم ان وحدوب الدم اذالم برجع الى أهله قال في اللباب ولوحلق لم يتحلل من احوامه ولزمه دموان بداله أن لا يحج مسنع

سبب وجوبه التمتع وهوفى همذه امحالة غيرمتمتع فلايجوزاداؤه قبسل سببه (قوله وصحل بعمد ما ومبهاقب لأن يطوف) أي صعصوم الثلاثة بعدما أحرم بالعمرة قدل الطواف لانهاداء بعد السبب لانسبيه التمتع بالمعنى اللغوى وهوالترفق لترتيبه على التمتع النص ومأخسنا لاشتقاق علة للترتب والعسمرة فيأشهر الج هي السبب فيسه لانها التي بهما يتحفق الترفق الذي كان ممنوعا ف الجاهلية وهومعنى التمتع ولمالم عكنه الخروج عن الراسها بلافعل نزل الاحرام منزلتها فلذاحاز بعسد احرامها قبسل الفراغ منها قبد مصوم الثلاثة لانصوم السبعة لايحوز الاسعد الفراغ وانكان السبب فمهما واحسدالان الله تعالى فصل بينهسما فجل الثلاثة في الح أى في وقته والسبعة بعسد الفراغ وقسد بكون الصوم في شوال أي في أشهرا لجج لان الصوم قيسل أشهر الج لا يجوز سواه كان بعكماأ حرم العرةني أشهرالج أولا وقد تقسدم ان الافضل تأخبر صومها الى السابع من ذي الحجة الرحاءالقدرةعلى الاصلوهوالهدى (قوله مان أرادسوق الهدى أحرم وساق وقلا بدنته بجزادة أو نعلولا يشعر) بيان لافضل التمتع اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم والواوفي قوله وساق عنى ثملان الأفضل أنلايحرم بالسوق والتوجه بل يحرم بالتلبية والنيسة ثم يسوق وأفاد بالتفليدانه أفضل من التجليل وبالسوق اله أفصل من القود الاأذا كأنت لا تنساق فيفودها والضمرني قوله أرادعائد الىالمقتع بمعنى مريده والمرادبالا حوام احوام العمرة وقيدبالبدية لآن الشاة لايسن تقليدها والاشعار فى اللغة الاعسلام بان المدنة هدى والمرادهنا ان يشق سنامها من الرانب الاءن كذاف شرح الاقطع وفيالهداية فالوا والاشبه هوالايسر وهومكر ومعنسدأ بي حنيفة حسن عندهما للا تباع الثآبت فاصحيح مسلم وغيره وأحبب لاي حنيفة بالهمثلة وقدنهي عنسه فتعارضا فرجحنا المنع لآنه قول وهومقدم على الفعل أونهي وهومفدم على المبيح وردبانه لدس منها لامهاما يكون تشويها كيقطع الانف والاذنين فليس كلجر حمثملة ولانهنه يعنها فيأول الاسملام وفعمل الاشعار في حية الوداع فلوكان منهالم يفعله وبان اشعاره عليه السلام لصيانة الهدى لان المشرك من لاعتنعون عن تعرضه الامه وقال الطعاوى اغما كره أبو حسفة الأشعار المحمدث الدى يفعل على وحده المالغة و بخاف مسه السراية الى الموت الامطاق الاشعار واختاره ف غامة الممان وصحمه وفي فتم القدر اله الاولى (قوله ولا بقال مدعرته) لان سوق الهدى عنده من التمال لحديث البخارى انى ليدت رأسي وقلدت هديي فلاأحل حتى أنحر وقد قدمنا اله لوحل وأسه بعد الفراغمن عرته وقد كانساق الهدى لزمهدم ومفتضاه انه بلزمه موجب كل جذابة على الاحرام كالمه عرم والخاصل السوق الهدى تأثيرا في اثبات الاحرام ابتداء في كالله أثر في استدامة الاحرام أنضابل أولى لان المقاء أسهل كذافي النهاية (قوله و يحرم بالج يوم التروية وقبله أحب) الماذكناه فامتمتع لايسوق الهدى واغاذكر يوم التروية لان الافعال بعددنك تتعقب الاحرام

بهديه ما شاه ولا شئ عليه ولوارادان بذبح هديه و يحيم لمكن له ذلك وان خره ثم رجم بعد الحلق آلى أهدله ثم يج لا شئ عليه أى لا نه غير مقتم ولو رجم الى غيراً هداه ثم جم الا تفاق بكون مقتما وعليه هديان هدى التمتع وهدى الحلق قبل الوقت اله وفى شرحه عن المحيط فان ذبح الهدى فرجم الى أهداه فله أن لا يحيم لا نه لم يوجد في حق الج الا محرد النية فلا يلزمه الجوان أرادان يخرهد يه و يحل ولا برجم و يحمن عامه لم يكن له ذلك لا نه مقسم على عزيمة التمتع في نعد الهدى من الاحلال

فان فعله ثمر جع الى أهله ثم ج لا تن عليسه لانه غير متمتع ولوحل بمكة فنعرهدديه ثم بج قبل ان برجع الى أهداه لزمه دم لتمتعه وعليه دم آخر لانه حل قبل يوم النعر اه (قوله واستبعده) أى استبعدها قاله فى النهاية وقوله وهو المرادعنداطلاق الشارح المجلة معترضة أى اذا أطلق الشارح في هذا السكاب والمرادية الرادية المرادية المرادية المرادية المرادية المرادية وقوله والمرادية والمحردة المناقي صاحب النهاية (قوله بحب عليه مدنة للعب وللعمرة شاة) أى اتفاقا وقوله و بعدا محلق قبل الطواف شانان فيه خدلاف وقيل بدنة وشاة وقال الوبرى بدنة المحتبولا ثن عليه المناق المناق فقط لا مطلقا كاهو طاهر من عليه المرادية والمرادية والمرادية والمرادية المرادية المرادية المرادية المرادية والمرادية والمرادية والمرادية المرادية المرادية والمرادية وال

(قوله فاداحلق يوم النحرحل من الراميم) اىمن الرامى الج والعلمرة وهو تصريح بيقاء الرام العسمرة بعسد الوقوف معرفة الحالى وأوردعليه فالنهاية بان القارن اذاقت لصسدارعد الوقوف بعرفة لايلزمة قيمتان وأجاب بان احرام العمرة قدانته ي الوقوف فحق ساثر الاحكام واغماييقي ف حق التحلل لاغمير كاحكام انج تنتهى بالحلق فيوم النحر ولا يبقى الافى حق النساء خاصة واستبعده الشار حالزيلعي وهوالمرادعندا طلاق الشارح في هدندا الكتاب بان القارن اذا طمع بعد الوقوف محب علسه يدنة للحج وللعمره شاة وبعد الحلق قب ل الطواف شاتان اه لكن صاحب النهاية لم يحزم به أغماعزاه الى شيخ الاسلام في مسوطه وهوا حتماره وأكثر عبارات الاصحاب كإقال الشارح وفي فتح القدير وهو الظاهر اذقضاء الاعمال لاعتم بقاء الاحرام والوحوب اغماهو باعتبارا نهجناية على الآحوام ذعلى الاعمال والفرع المنقول في الجماع يدل على ماقلنا وقد تناقض كلامشيخ الاسلام فانه أوجب فيجاع القارن بعدالو قوف شاتين فلأ يخسلومن أن يكون ا حرام العسمرة بعد الوقوف توجب الجناية علىه شما أولا وان أوجب لزم شعول الوجوب والافشعول العدم والحاصل ان المذهب بقاءا حرام العمرة إلى الحلق و بحل منه في كل شيء حتى في حتى النساء اذا كان متمتعاسا ق الهدى لان المانع له من التحلل سوقه وقد زال بذبحه و في القارن يحمل منه في كل إشئ الاف النساء كاحرام الج وهد فرآهوالفرق بين المتمتع الذى ساق الهدى و بين القارن والافلا فرق بينهما بعدالاحرام بأنج على الصحيح كإذ كرنا وفي المحيط قارن طاف لعمرته ثم حــ ل فعليه دمان ولاعدل منعرته بالحلى ولوأحرم معمرة فطاف لهائم أضاف الماحجة شمحلق يحلمن عرته ولاشئ على الما المعارلة من أحرم بالحجة بعدما حلق من العمرة (قوله ولا تمتع ولا ورأن الكي ومن حولها) لقوله تعالى ذلك لمن لم يكن أهله حاضرى المسجدا كحرام بناءعلى عوداسم الاشارة الى التسمة علاالى الهدى بقرينة وصلها باللام وهي تسستعمل فيمالنا الأنفعله بخلاف الهسدى فانه علينا فأوكان مرادالقيل ذلك على من لم بكن ولكونها اسم اشارة المعيدوالتمتع أبعد من الهدى ثم ظاهر الكتب متونا وشروحا وفتاوى انه لايصح منهم تتع ولاقرآن لقولهم وأذاعا دالمتمتع الىأهله ولم

الاسلام الح) قال فالنهر الاسلام الح) قال فالنهر المحكن انه فائسل بانتهائه بالوقوف الاف حق النساء وقد نقل في الفقع عن الغاية معزيا الى المسيحا بي لو حامع القسارن أول مرة بعد الحلق قدل طواف الزيارة كان عليه مرة لان الحج وشاة للعسمرة لان فاذ احلق يوم المخر حل

القارن بتحلل من احرامين بالحلق الافى حق النساء فهو محرم بهما فى حقهن أيضا وهسذا يحالف ما ذكره فى الكتاب وشروح القدورى فانهم يوجبون على المحاجشاة بعد الحلق اه وهو طاهسر فى أن

من احرامه ولاتمتع ولا

قران لمسكى ومن حوّلها

اليجاب الشائين الانخالفة فيه اله قلت الكن قول النهاية فيمام واغايبقى في حق التحلل المنظمة المن

الالمام العديم عامرعن العناية وليس كذلك بلميني المسئلة تفسره عن المعراج عن المعرة ولا عن المعرة ولا مستحقاء ليه ولهذا قال مستحقاء ليه ولهذا قال مستحقاء كامروم اله في المهاية واذا كان كذلك عن المام الصيم وجود المناية النام المسيم وجود العناية النام المسيم وحود العناية النام المسيم وحدود العناية المسلم وحدود المسلم و

يكنساق الهدى بطل قتعه قال في غاية البيان ولهدا قلنالم يصع قتم المكيلو حود الالمام العجيم ومقتضاه المه لوا مرم بعمرة في أشهرا لج وحل منها ثم أحرم بحج قاله لا يلزمه دم ليكن صرح في القيمة المه يصح قتعهم وقرانه سم فاله نفل في غاية البيان عنها انهم وقتعوا جاز وأساؤا و محب عابه سمدم المحسر وهكذاذ كر الاستحابي ثم قال ولا بداله الهم الاكل من ذلك الدم ولا يجزئه سم الصوم ان كانوا معسر من فتعين أن بكون المراد بالذفي قوله سم لا تمتع ولا قران لمكي نفي الحل لا نفي الصحة ولذا وجب دم جبر لو فعلوا وهو فرع الصحة والستراطهم عدم الالمام في المنهد المالا المالة المحلمة علم المنتم المنتمة والستراطهم عدم الالمام في المنهد المالا المحلولة في المحلولة على المنازمة والمنازمة والمناز

و م الحر الماني في هوما بكون عن الوطن الى الحرم أوالى مكة وليس ههنا عوجود الكونه في الحرم أوفي مكة وعليه فعدم التصور في الثلاث مسلم نامل (قوله و ما في البدائع النها أن عدم جواز العمرة للحكى قال في الفتح المه فاش بن حنفية المعمر من أهل مكة ونازعهم في ذلك بعن الا واقين من المحتفية من قريب و معتمداً هل مكة ما وقع في البدائع والدى ذكر و عدما حقق المفيام انه ظهر له يعد يحوث الا بن سنة ان الوجه من المحرة للحكى في أشهر المجسواه حجمت عامه ذلك أو لا ثم من وجهه ورده في النهر كاقدمناه آنفا و كذار ده منا على في شرح اللهاب و فقل المتصريح بالمجواز عن شرح الطياوى وأطال في ذلك فراجعه و ميل المؤلف الى ذلك أيضا وانعصر سانه لا يكون آثم اثم أول عيارة المدائع والمدسمة المورد و المستقلة على الله عنو عمن المائم و كرن في المنافق الم

والدسلاهل مكة عتمولا قران كذا قاله الشراح (قوله ومقتضى الدلسل انه لافرق بينهما) اعترضه السندى في منسكه الكبير بان الالمام التعليم المسلم المسل

ابينهما فقدفرقوا بن التمتع والقران فشرطوا في التمتع عدم الالمام دون القران ومقتضى الدليل أنهلافرق بينهماف هذاالشرطوان المكى ياثم اذاأ حرم من الميقات بهما أوبالعمرة في أشهر أبج ثم بج من عامه لأن التمتع المذكورف الآية يعمه ما كاقدمناه وأيجابه مدم الجناية على المكي آذا خرج الى الميقات وتمتع مقتض لوجوب الدم على الاسماقي اذا تمتع وقدد ألم بينهما الماصح والمرحوا به واغاقالوا بطل تمتعه والمرادين حولهامن كان داخه ألمواقيت فانهم عنزلة أهل مكفنوان كان بينهم وبيرمكة مسيرة سفرلانهم فى حكم حاضرى المسجد المحرام وف النهاية وأما القسران من المكي فمكره ويكزمه الرفض والعمرة لهفى أشهرا لجلاتكره ولمكن لايدرك فضيلة التمتع لان الالمام قطع تمتعه اه ولم سين المرفوض وسنه في المحيط فقال مكى أحرم بعسمرة وحجة رفض العمرة ومضى فالمجة وعلسه عرةودم وان مضى في العمرة لرمه دم محصه بينهما فانه لا يحوزله الجسع واذا جسع فقد احتسمل وزرا فارتكب محظورا فلزمدم كفارة ثم لابدمن رفض أحسدهما نروجا عن المعصسة فرفص العمرة أولى مان طاف لعمرته ثلاثة أشواط ثم أحرم بالجرفض الج عندابي حنيفة لانه امتناع وهوأسهل من الابطال وعندهما برفض العمرة ولوطاف لها أربعة أشواط ثم أحرم بالمج أتمهما وعليه دملارتكابه المتهيءنسه اه وفيهاأيضاوذكرالامام المحبوبي انهذا المكي الذي نوجاتي المكوفة وقرن انميا يبيح قرائه اذاخرج من الميقات قبل دخول أشهرالج فامااذا دخيل أشهرالج وهو بمكة ثمقدم الملوفة ثم طادوأ حرمبها من الميقات لم يكن قارنا لانعلساً دخل أشهرا لج وهو عكة صار بمنوعامن القران شرعافلا يتغسرذلك بخروجهمن الميقات وتعقبه فى فتح القسدير بان الظاهر الاطلاقلانكل من حلى بحكان صارمن أهدله مطلقا (قوله فان عاد المتمتع الى بلده بعد العمرة ولم إيسق الهدى بطل متعده وانساق لا) أى لا يبطل يعنى اذا يجمن عامه لا يارمه دم السكرف الاول ويلزمه فالثانى ومجدرجه الله تعالى أبطل التمتع فيهما لانه أداهما بسفرتين والمتمتعمن يؤديهما إسفرة واحدة وهماجعلا استحقاق العود كعدمه وأنه بالهدى استدام احرام العمرة الى أن يحرم بالج

متمتعااذالم يسقالهدى فقوله اذاتمتع غيرظاهر فاعماب الدم عليه انكان لخألفة النهسى فلاوجهله الماعلت اله لدسمكايل لسرمتمتعا أصلاوان كأن لحسرد المسامه باهله بعددعمرته فلاوجهله أيضالما سيأتى ف فأن عادالمتمتع الىبلده بعدالعمرة ولميسق الهدى طل تمتعمه وانساق لا الصفحة الثانية انهلو يعث الهدىوتعلديعهقبل يوم النحروألمباهـله فلا شئعلسه مطلقاسواهج من عامه أولاوفى سشلتنا انلميسق الهدى فلا شي علمه بالاولى (قوله والعمرة لدف أشهرالج

لاتكروائخ) هذا مخالف السق في المحاصل (قوله وبينه في المحيط)
وسياقي ساندا يضافي باب اضافة الاحرام الى الاحرام والذي مشى عليسه المصنف هذاك ان المرفوض الحج (قوله وعليه عرقودم)
أى دم المرفض وهودم حركذا في اللباب (قوله و تعقيم في القدير بان الظاهر الاطلاق الحج) أقول نقل في الشرنبلالية كلام
المحبوبي عن العناية ثم قال وقول المحبوبي هو العدي نقسله الشيخ الشلبي عن السكرماني اله وعليه فاطلاق كلام الهداية في ما
تقدم مقيد عباذكره المحبوبي تأمل (قول المصنف وان لم يسق الهدى بطل تمتعيه) قال في النهر فيسه تجوز ظاهر اذبطلان الشئ
فرع وحوده ولا وجود له مع فقد شرماه فلوقال لم يكن متمتعال كان أولى اله قلت انسام ذلك فهو تحوز شائع بينهم مثل بطلت
صلاته وفسد صومه واعتكافه و هم تسعيد له باست المرام العمرة الخ

(قوله قال الامام الاقطع) مومن شراح القدوري (قوله وعلممن هذالخ) قال فى شرح اللباب والحيلة ان دخل مكة بعمر ة قدل أشهرالج بريدالتمتعأو القرانأت لاطوف الريضع الىأن تدخل أشهرا لجثم يطوف فالهمستي طاف طوافاتاوقعءنالعمرة ولوطاف المكل أوأكثره اثمدخلت أشهرالج فاحرم بعسمرة أخرى داخسل ومنطاف أقلأشواط العسمرة قبل أشهرالج وأعهافهاوج كانمتمتعا وبعكسهلآ

الميقات تم جمن عامملم يكن متمتع اعندالكل لانهصارحكمه حكمأهل مكة بدلمل اله صارميقاته مقاتهم إقال الكرماني الاأن عنرجالي أهله أو ميقات نفسه على ماذ كره الطّعاوى ثم برجع محرما بالعسرة اله والظاهر انهذااتحكمالنسةالي الاست فاقي الذي صارف حكمالمكى تغلاف المكي الحقسقي فانه ولوخرج الاستواق في الاشهسرلا يعسىر متمتعا مسنونا لمأسق من اشتراط عدم الالمام في التمتع هسذا والطاهران المتمتع بعد فراغهمن العرة لابكون لمتنعامن اتيان العرة فلله

ويعلمنهما وظاهر كالرمهم انسوق الهدى عنعسه من التحلل وانه التزام لاحوام الحج من عامد لكن ففتح القديرانه لوبداله بعدالعمرة أنلاجيمن عامه لايؤاخسة بذلك فالهلم عرم بالجبعد واذاذبع الهدى أوأمربذ بحمه يقع تطوعا اه وذكر الشارح أيضاف دليسل محدلكون العود غيرمسقق عليه انه لو بعث هديه ليخرعنه ولم يحم كان له ذلك فقولهما أن العود مستحق عليه بسوق الهدى معناه اذاأرادا لمتعة لامطاقا وفي المحيط فان ذبح الهددي ورجع الى أهدله فله أن لا يحج لا مه لم يوجد منه في حق الج الا بحرد النية وبحدرد هالا بازمة آلج واذا نوى أن لا يحج ارتفعت نيسة الج فصار كانه لم ينو فى الابتداء وان أراد أن ينحرهد به ويحسل ولا برجع الى أهدله ويجم من عامه ذلك لم يكن له ذلك لائه مقيم على عزم التمتع فيمنعه الهدى من الاحلال فأن فعله شرجع آلى أهله شع جلاشي عليه لانه غير متمتع ولوحل عكة ونحرهدديه ثم ج قبل أن يرجع الى أهله لزمه دم لتمتعم لأنه ليل بأهله فيما بين النسكين وعليه دم آخرلانه حل قبل يوم النحر أه فأنحا صلاانه اذاساق الهدى لايخلواما أن يتركه الى يوم النحر أولا فانتركه اليه فتمتعه صحيح ولاشئ عليه غيره سواه عادالي أهله أولا وان تجل ذبحه فاماان وجمع الى أهله أولافان رجمع الى أهله فلاشئ عليسه مطلقا سواء جمن عامه أولاوان لم يرجم اليهم فان لم مجيم من عامه فلا شيء عليه وان جمنه لزمه دما ألام ما لمتعة ودم الحل قبسل أوانه وربع في فتح القدير مذهب الشافعي في العدم الألمام سنهما ليس بشرط في التمتع فلا يبطل تمتعه معوده الى أهدله سواءساق الهدى أولالان ألارية اغمامنعت التمتملن كان حاضر المعدا محرام لالاجل المامهم بأهلهم بينهما بللتيسرا لعمرة لهمف كلوقت بخلاف الغير قيد بقوله بعسدا لعمرة لانه لوعاديعه ماطاف لهاالاقللا يبطل قتعه لان العودمستحق عليسه لانه ألم بأهسله محرما بخلاف مااذا طاف الاكثر ودخسل في قواه بعد العمرة الحلق فلابد للمطلان منسه لانه من واجباتها و به التحلل فلوعاد بعد طوافها قبل الحلق ثم ج من عامه قبل أن يحلق في أهله فهومتمتع لان العود مستعق علمه عندمن جعل الحرم شرط جوازا تحلق وهوأ بوحنيفة ومحسد وعندابي يوسف ان لم يكن مستعقافهو مستعب كنداف السدائع وغره (قوله ومن طاف أقل أشواط العمرة قسل أشهر الجواعها فيها كانمتمتعا وبعكسهلا) أىلوطاف أكثرأشواطها قبلهاوأتمها فيهالايكون متمتعا لآنالل كثثر حكم الكل قال الامام الاقطع فصارداك أصلافى انكل ما يتعلق بالاحرام من الافعال فيكم أكدره حكرجيعه فياب انجواز ومنع ورودالفسادعليه وأشارالي انهلا يشترط وجودا حوامها في أشسهرا لج لان المعتبر اغماهوا لطواف وفي المحيط ولوطاف كله في رمضان حنب أومحسدت ثم أعاده في شوال لميكن متستعالان طواف الحسدث لايرتفض بالاعادة فلم تقع العسمرة والجرفى أشسهرا لج وكسذلك طواف المجنب على رواية المكرخي فكان الفرض هوالأول ولم يوجد في أشهرا لجوعلى قول غيره يرتفع الاول بالاعادة لكن تعلق بهذا الطواف في دمضان المنع عن العمرة لهذا السفر بدليسل انه توأتم همنه العمرة ثمالتدأ احرام العسمرة فىأشهر الجثم اعتمر عرة جمديدة وجمن عامه لميكن متمتعا فلامر تغض هذا الطواف الاول بالاعادة بخسلاف طواف الزبارة لايتعلق بهمنع عنشي حتى ينتقض بالاعادة اه وعلمن هذا ان الاعتمار ف سسنة قبل أشهرا لجمانع من التمتم فسننه سواء أنى بعمرة أخرى ف أشهر الج أولاواغا اختصت المتعة بافعال العمرة في أسهر الجلان أشهر الج كانمتعينا للعج قبل الاسسلام فادخل الله العسمرة فيها اسقاطا للسفر المجسديدع فالفرباء فسكأن اجتماعهما في وقت واحدى سفر واحدر خصة و قتعاوفي فتح القدير وهل يشترط في القران أيضا

ر مادة عبادة وهووان كان ف حكم المكى الاأن المدكى ليس منوعا عن العسمرة فقط على العميم والما يلمون منوعا عن التسميم كا تقدم أه ما في اللباب (قول المصنف وعشرذى الحجة) قال في النهر دخل فيه يوم النحر وعن الثانى لا بدليسل فوات الحج بطلوع في المحسلة بعره و ردبانه يبعد أن يوضع لاداء ركن عبادة وقت ليس وقتها ولا هو منه وقد وضع اطواف الريارة على انه وقت الوقوف في المحسلة بدليل ما قاله السروجي لواشته يوم عرفة فوقفوا ثم ظهر انه يوم النحر أجز أهم لا ان ظهر انه المائدي عشر (قوله قلت اسم المجمع) الاضافة بيانية أي اسم هوا مجمع والا فهو جمع حقيقة على وزن أفعل أحد الصيم الا ربعية مجمع القدلة هذا وقد اعترض القهسسة في على هذا المحمولة ا

ان يفعل أكترأ شواط العمرة في أشهر الخذكر في الحيط اله لايشترط وكا مستندف ذلك الى ماقدمناه عن محدوقدمنا جوابه في باب القران (قوله وهي شوال وذو القعدة وعشرذي المجدة) أىأشهرالح للرادة فقوله تعالى الج أشهرمع الومأت وهومروى عن العبادلة التسلانه ورواه البخارى في صحيحه عن ابن عروالم راد حين شد من الجمع شهران و بعض الثالث وذكر في المكشاف فان قلت فكيف كأن الشهران وبعض الثالث أشهرا قلت اسم انجمع يشترك فيه ماوراء الواحد بدليل قوله تعالى فقدصغت قلوبكما فلاسؤال فمسه اذن واغما يكون موضعا للسؤال لوقيل الانة أشهر معلومات اه ومافى عاية البيان من اله عام مخصوص ففيه نظر لان أخص الخصوص فى العام اذا كان جعائلانة لايحوز التخصيص بعده فالاولى ماذكره في الكشاف وعائدة التوقيت بهذه الاشهران شيأ من أقعال الجلايجو ذالا فيهاحتى اداصام المتمتع أوالفارن ثلاثة أيام قبل أشهرالج لايحوز وكذاالسهى سألصفاوالمروة عقب طواف القدوم لا يجوز الافى أشهرا لجوانه لا يكره الآرام بالج فيهمع انه يكره الاحرام بالج ف غيراً شهرالج وانه لوأحرم بعمرة بوم المحرفاتي بافع الهائم أحرم من يومه دلك بالج وبق محرما الى قابل في كان متمتعاقال في فتح القدير وهذا يعكر على ما تقدم ويوجب أن يضع مكان قولهم وجمن عامه ذلك في تصوير التمتع وأحرم بالح من عامه ذلك اه وسيأنى في باب اضافة الاحرام الى الاحرام اله لواحرم بعدمرة يوم النحر وجب عليسه الرفض والتحلل لارتكابه النهى فينبغى أنالا يكون متمتعالانه مكى وعرته وحجته مكمة والمتمتعمن عرتدمنقا تية وجته مكنة والقعدة بالكسر والفتح ولم يسمع في المجة الاالكسر (قوله وصح الآحرام به قبلها وكره) أى صي الاحراميا لج قبل أشهر الجمع الكراهة بناء على انه شرط وليسيركن لعدم اتصال الافعال به فار تقديمه على الزمان كالتقديم على المكان وكالطهارة الصدالة بخلاف تحريمتها والهلا يجوز تقدعهاعلى الوقت وانكانت شرطاء مدنالماأن الافعال متصلة بهالفوله تعالى وذكراسم ربه فصلى لان الفاء للوصل والتعقيب بلاتراخ وانماكر والطول المفضى الى الوقوع ف محظوره أوعلى أنه شرط

واراده الجزء وقر سة الجازساق الكالملانه قال الج أشهر والج نفسه لدس بأشهر فكان تقديره والله أعلم الجف أشهروالظرف لأيستلزم الاستفراق فكان البعض مراداوعينسهما وهي شوال وذوالقعدة وعشرذى انجسة وصيح الاحرام به قبلها وكره روىء_ن العسادلة وغـرهم اه (قـوله وماقعاية السيانانخ) قالف النهر الذى فعاية السان مالفظه بحوزأن مرادمن العام انخاص ادا دل الدليل وقددل نفلا وعقلا اه والفرق س العامالخصوص والعام

هومن باب ذكرالكل

الذى أريديه خاص لا يخفى اله وماذكره المؤلف مسبوق اليه في العناية وفها ولان الخصوص انحايكون شبه ما خراج بعض افراد العام لا باخراج بعض كل فرد اله وهذا وارد (قوله وفائدة التوقيت بهذه الاشهر ان شأمن أفعال الج لا يحوز الا فيها) أقول برد عليه طواف الزيارة فانه يجوز في يومين بعد عشر ذى المجة بلاكراهة (قوله والحاكم و الطول الح) قال في النهر اختلف المتأخرون في المدى الذي لا خلاط كره التقديم في كان ان شعاع يقول لا نداحرام و كان الفقية أن عبد الله يقول لا نه لا يامن من مواقعة المحظور فاذا أمن ذلك لا يكره كذا في الدخيرة و فيها لا يكره الاحرام بالجيوم المحرويكره قبل أشهر الج اقول في سه افادة ان المراد بالوفت وقت الج ولولعام مضى الاأن الظاهر ما قاله الفقية الذلامع في الكراهة فعل شرط قبل وقت مشروط الاكاقال ولذا لم يعرج الكرالشراح على غيره واح امه يوم المنحريني في أن يكون مكروها حيث لم يأمن وان كان في أشهر الج وما في الكاب الج مقيد بذلك واطلاقه بفيد التحريم وقد صرح في النهاية بأساءته اله أى فظاهر ه عدم التحريم وقد شاع في كلامهم في كاب الج

السنة لكنصرح القهستاني مانها تعرعمة وقال كاأشرالمه في شرح أطعاوى وقد تقدم قسل باب الاحرامذ كرالمؤلف الاحاع على الكراهة وبقلنا هناك خلاف أبي توسف قمها فراجعه ونه تحصل التوفيق فتدبر (فول المنف ولواعتمر كوفى فيها) **أى فى أشه**ر الخرافوله قال فرالاسلام مة الصواب) قال في النهر ولواعتمركوفي فمهاوأقام عكةأوصرة وج صمتمتعه ولوأفسسها فافامعكة وفضى وج لاالا أن يعود الىأهــله وأحماأفسد مضىفيه ولادم عليهولو غدع وضحى لم يحزه عن المتعة وفي المعسر اج المه الاصح لكن قال في الحقائسي كشرمن مشايخناقالوا السوآب ماقاله الطماوي وقال الصيغار كشيرا ماحربناه فالمعده غالطا وكثرأ ماحربشا الحصاص فوحدناه غالطا (فوله وعمارة العمع الخ) والف النهرفية نظرلانه ادالم يبطل تمتعه بالاقامة فمعدمها أولى والتقيد بالحروج لايفهم المتكم فيمالوأقام فساهناأولى

شبيه بالركن ولذااذا أعتق العسد بعسدماأ جملا بتمكن عن ان يخسر جعن ذلك الاحوام للفرض فالععة الشرط والكراهة للشه وأطاغ واالكراهة فهي تحرعسة لام اللرادة عنداطلاقهم لها (قوله ولواعتمر كوفى فيها وأقام بمكة أوبصرة وح صح تمتعه) أرادا لمكوف الا فاقى الدى يشرع له المتمتع والقران كماأن المراد بالبصرة مكان لآهل التمتع والقران سواء كان البصرة أوغيرها أمآ اذاأقام بمكة أوغارجها داخل المواقيت فلانعرته آعافية وحبته مكية فنذاكان متمنعا اتفاقاواه اذاخرج الىمكان لاهله التمتع وليس وطمه فلان السفرة الاولى قائمة مالم بعدالى وطنه وفداجتمع له نسكان فيها فوجب دم التمتع ثم احتلس الطعاوى والجصاص فنقل الطعاوي ان هذا فول الامام وانقول صاحبيه بطلان التمتع لماان اسكه هذان منقا تيان ولابدفيه أن تكون ختهمكية وبفل الجصاص انهمتمتع تفاقا قال نفرالا سلام انه الصواب وقوى الأول الشارح واطلف في اقامة مكة أوبصرة فشمل مااذا اتخذه ممادارا أولا كإصرح به الاسبيجابي والكيساني فافي الهدابة من التقييد باتخاذه ماداراا تفاقى وقبد لكرنه أعتمرف أشهرا لج ادلواء تمرقبلها لايكون منمتعا اتفاقا وقيدبالكوفي لانالمكي لاتمتع لهاتفاها وقسديكونه رجع الىغبر وطنسد لابه لورجع الى وطنه بطل تمتعه اتفاقا ادام يكن ساق الهدى وعبارة انجمع وحرب الى البصره أولى من المعسر بالاقامة بهالان الحكم عندالامام لايختلف بينأن بفيم بهاحسة عشريوماأولا والاول محسل الحلاف وفي الثاني يكون متمتعاا تفاقا كذافي المصفى (وله ولو افسدها فاقام بمكه وتضي وج لاالا أن يعودالى أهله) أى لوأفسد الكوفي عرته وافام عكمة وقضى العمره من عامه لا بكور منمنه الاأن يرجع الى وطنه بعد الخروج عن احرام الفاسدة ثم يعود محرمامن المفات بعمرة ثم محم من عامه واله يكون متمتعا أما الاول فلان سفره انتهى الفساد الماقصاها صارت عرته مكيه ولاغه علاهل مكة وأماالثاني فلان عرتهميفا تمةوجته ملية فصارمتمتعا ولايضره كون العممرة فضاءعما أفسمده انكانت قضاء وفى قواد الاأن يعود الى أهاه دلالة على ان المراد بالاقامة عكمة الاقامة عكان عسر وطنه سواءكان مكة أوعيرها ولاحلاف فيما اذاأ فام بمكة وأما اذاأ قام بغيرها مهومذهب الإمام وقاما يكون متمتعا لابه انشأ عسفرفه وكالعود الى وطمه وله ان سمفره الأول باق مالم بعد الى وطنه وقد انتهى بالفاسدوهذه المستئلة أيدت بقل الطعاوى وقيسده في المسوط مان يجاو والموانيت في أشهر الحج أمااذا جاوزها فيلها ثم أهبل بعمرة فيهاكان متمتعا عنسدالا مام يسالانه بمحاوزه ألميفات صار فى حكم من لم يدخل مكة ان كان في أشهر الج فلانه المنطق وهو واحل المواقبت وم عليه التمتع كاهو حرام على أهل مكة فلا تنقطع هذه الحرمة بخروجه من المواقيت بعدد لك كالمكى (فواه وأيهماأ فسلمضي فيهولا دمعليه) يعنى المكوفى اذاقهم بعمرة ثم جمن عامه ذلك فاى النسكين أفسده مضى فيملانه لاعكنه الحروج عنعهدة الاحرام الابالافعال ولاعد علسهدم التمتع لانه المينتفع باداه نسكن محمن في سفروا حدوه والسب في وجو به وهـ ذاه والمراد بنفي الدم ف عمارته والافن أفسيد عمار نسمه دم (قوله ولوقت وضحى لم بجزه عن المتعسة) لانه أني بغسر الواجب لان الواجب دم التمتع وأما الاضحية فليست بواجبه الميه الانه مسافراً طلقه وشمل الرحل والمرأة واسما وضع محدالمسئلة فالمرأة امالانها واقعمة امرأة وامالان هدذاانما شتبه على المرأة لان الحهدل مها أغلب واذالم يجزعن المتعة فالكان تحال بناءعلى جهسله لزمه دمان دم التمتع ودم التحال قبسل أوالله

التوله وقداً وينظم المستخارة المستبطرة إلى المتعددة عن المتعد وقد أهل في النهر التصريح بهذا المستفادهن الدياية وفد بقال الخ) ذكر في الشرب لاليقمشسل قبل وقريته لمسالا كالساكان طواف السيخية في اللها كان طواف السيخي متعيناً في أيام المصروب وباكان النظر لايفاع ١٩٨٠م ما طافه عنه وتلغونية غيره وأما الاختية فهي متعينة في ذلك الزمن كالمتعد فلا تقع

والافدم التمتع وقد استفدد من هذا الندم التمتع يحتاج الى النية وقد يقال أنه أدس فوق طواف الركن ولامثله وقد قدمنا اله لونوى به التطوع أخراه عن الركن فينبغي أن يكون الدم كذلك بل أولى اقوله ولوحاضت عند الاحرام التسغير الطواف) لقوله عليه السلام لعاشة حين حاضت بسرف افسلى ما يفسعل الحاج عيران لا تطوف بالبيت حتى تطهرى فافادان طوافها حرام وهويين وجهين دخولها المسجد وترك واحب الطهارة وأحبة في الطواف فلا يحسل لها الن تطوف من الطهر وأن طافت كانت عاصدة مستحقة لعقاب الله ولزمها الاعادة فان لم تعدكان عليها بدنة وتم عها (فوله ولوعند الصدر تركته كن أقام عكة) يعنى ولاشئ عليها لانه وأحب يسقط بالعدر والمحيض والنفاس عذر وكذا اذا أخرت طواف الزمارة الى كله في طواف الصدر وأطلق في سقوطه عن أقام كله في طواف الصدر وأطلق في سقوطه عن أقام عكمة فشمل ما اذا أقام بعد ما حل النفر الاول أولا وفيه اختلاف وفد قد مناه هذاك والله تعدالى أعلم بالصواب السواب والسه المرجع والمست المرجع

﴿ تُمَ الْجُزِهِ الثَّانِي وَيَلْيُهِ الْجُزِهِ الثَّالَثُ وَأُولُهُ بِأَبِ الْجُنَّايَاتُ ﴾

7 78	र अस	स ।हास्य
KALUAN.	3. W 3	Liv : Brance
		· E 4 Modity
Call No	499	rease frage
Bub	Cail	

لاضميةمع تعينهاعن غمرها اه واعترض بأنه انأرادأن الانعمة متعينة في حق غردلك المثمةم فسلمولا كالرم فيهوآن أرادانهامتعشة فحقه أيضافلا يسلماذ مى عسرواجية عليسه لكونه مسافر أامالتعة فهسي متعينة عليه فساوت الطمواف اه والاولى ماأحاب به بعضهمان ولوحاضت عندالاحرام أتت مسيرالطوافولو عند الصدرتركتهكن أقامعكة

طواف الركن الماكان الوفت متعيناله لايسع غسره أجرأته نيف التطوع بخسلاف دم التمنع ولا يخفى ان هسذا غيرما في الشرنبلالية ولابردعليه الاعتراص المارخلافا الاعتراص المارخلافا المازعم المعترض (قوله الزارة) أى اذا حاصت فيل أن تقدر على اكثر المطواف قال في اللياب ولوحاضت في وقت تفدر

على أن تطوف أربعة أشواطً فلم تطف لزمها دم للتأخير ولوحاضت في وقت تقدر على أقسل من ذلك لم يلزمها شئ فقولهم لا شؤهل المحالفين وكذا النفساء لذأ خبر الطواف مقدد عما إذا حاضت في وقت لم تقدر على أكثر الطواف أوحاضت قبل أيام المعرولم تطهر الا بعسد نفضى أيام النعر العنساذ كره في الباب أيضا من انها لو طهرت في آخرايام النصر و يمكنها طواف الزيارة كلما وأكثره قبسل الغروب فلم تطف فعليها دم للتأخير وان أمكنها أقله فلم تطف لا شئ عليها والله سبحانه وتعالى أعلم

To: www.al-mostafa.com